فتح واهب العطية

بحل مشكلات البهجة المرضية

تأليف

مصطفى عرب العربي أحد طلاب المدرسة المجاهدية
صانها الله عن كل آفة وبلية
بتلو المحمية


مكتبة
لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
@lisanarb
www.lisanarb.com

ترجمة المؤلفين

مؤلف الألفية / الخلاصة

أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، فمالك جد أبيه كما أثبته ابن الناظم أول شرحه لعمدته، والذي ذهب إليه الدماميني وابن المقري في نفح الطيب وغيرُهما أن مالكا جد جده لأنهم قالوا هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك. ومنهم من يقول هو محمد بن عبد الله بن مالك، فجعله جده، والله أعلم بحقيقة الحال. كان رحمه الله مالكي المذهب، فلما قدم الشام تشفع.

ولادته ولد بجيان سنة ستمائة أو سنة إحدى ستمائة (٦٠٠ هـ ٦٠١ هـ / ١٢٠٣م) على خلاف فيه.

وفاته توفي بدمشق في ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة (٦٧٢ هـ / ١٢٧٤م)، وقد نيف على السبعين، ودفن بالروضة قرب الموفق، ذكره ابن أم قاسم وابن جابر.

نسبته الجيَّاني بفتح الجيم وتشديد الياء ونون نسبة إلى جيان مدينة واسعة بالأندلس، بينهما وبين قرطبة سبعة عشر فرسخا.

الطائي نسبة إلى طيء أبي قبيلة من اليمن، واسمه جلهمة بن أدد بن زيد بن كهلان ين سباء بن حمير على غير القياس كما قيل في النسب إلى الحيرة حاري والقياس طَيِّئ كما قال المؤلف

وثالث من نحو طيب حذف * وشذ طائي مقولا بالألف

حذفوا الياء الثانية فبقي طيئي فقلبوا الياء الساكنة وهي الياء الأولى ألفا على غير قياس فإن القياس أن لا تقلب السواكن لأن القلب للتخفيف وهو مع السكون حاصل قاله شيخنا اهـ.تاج العروس

ثناء العلماء عليه

قال الذهبي الأوحد النحوي تصدر بحلب لإقراء العربية وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية وحاز قصب السبق وأربى على المتقدمين وكان إماما في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها، وأما النحو والتصريف فكان فيه بحرا لا يجارى وحبرا لا يبارى. وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ويتعجبون من أين يأتي بها وكان نظم الشعر سهلا عليه رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك هذا مع ما هو عليه من الدين المتين وصرف اللّهجة وكثرة النوافل وحسن السمت ورقة القلب وكمال العقل والوقار والتؤدة، أقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل وتصدر بالتربية العادلية وبالجامع المعمور وتخرج به جماعة كثيرة.

وقال السبكي الأستاذ المقدم في النحو واللغة صاحب التصانيف السائرة مسير الشمس ومقدمها الذي تصغى له الحواس الخمس، وكان إماما في اللغة إماما في حفظ الشواهد وضبطها إماما في القراءات وعللها وله الدين المتين والتقوى الراسخة.

وقال ابن حمدون كان إماما في علم النحو والتصريف أربى فيها على المتقدمين وكان حافظا للقراءة وعللها والتفسير والحديث، وكان أحفظهم للغة العرب، حتى وضعت له ألفاظ مهملة وأخرى مستعملة، فميز المستعمل من المهمل وكان حريصا على العلم،

روي أنه حفظ يوم وفاته من شواهد كلام العرب ثمانية أبيات وكان يؤم بالمدرسة العادية بدمشق، وكان قاضي قضاة الوقت ومفتيها ابن خلكان صاحب التاريخ المعروف يصلي وراء ابن مالك ويذهب ابن خلكان آخذا بيده إلى أن يصل إلى داره ويرجع قاضي القضاة تعظيما لابن مالك.

وقال اليافعي إمام العربية ترجمان الأدب وحجة لسان العرب النحوي اللغوي صاحب التصانيف وواحد الزمان في علم اللسان وساد في علم النحو والقراءات وربا على كثير ممن تقدمه في هذا الشأن مع الدين والصدق وحسن السمت وكثرة النوافل وكمال العقل والوقار والتودد وانتفع به الطلبة.

ورعه كان ﷺ ورعا، فمن ورعه أنه كان يقرأ مع الأحداث وإن أقرأهم جعل ظهره لهم ووجهه للقبلة وذلك اقتداء بشيخه ابن الحاجب، فقد ورد أن بعض الولاة طلب من ابن الحاجب أن يقرأ مع ولده فامتنع فقال له اقرأ معي فجلس للقراءة مع الوالد المذكور وجاء الولد الذي امتنع من القراءة معه وجلس وراء الشيخ، فالتفت الشيخ وراءه يوما فرأى الولد فقال هكذا يحتال على العلماء فوالله لا أقرأ مع واحد أبدا.

ومما يدل على ورعه واجتهاده أنه خرج يوما مع جملة من الطلبة لفرجة، فلما وصلوا للموضع الذي أرادوا بحثوا عنه فوجدوه مكبا على أوراق يطالعها خاليا عن الناس.

شيوخه سمع بدمشق من مكرم وأبي صادق الحسن بن صباح وأبي الحسن السخاوي وغيرهم وأخذ العربية عن غير واحد منهم ابن الحاجب على خلاف فيه وجالس بحلب ابن عمرون وغيره.

قال السيوطي في البغية وقال أبو حيان بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخا مشهورا يعتمد عليه ويرجع في حل المشكلات إليه إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال قرأت على ثابت بن حيان بجيان، وجلست في حلقة أبي علي الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يوما ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين وإنما كان من أئمة المقرئين. قال وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه اهـ.

قلت وله شيخ جليل وهو ابن يعيش الحلبي ذكر ابن إياز في أوائل شرح التصريف أنه أخذ عنه اهـ وقال ابن حمدون وله شيوخ عديدة معتمدة منهم أربعة ابن يعيش وابن عمرون وثابت بن خيار وابن الحاجب خلافا لأبي حيان في إنكاره أن يكون له شيخا وذلك منه تحامل على ابن مالك لا غير لكن كما يدين الفتى يدان فقد ورد أن ابن مالك كان لا يقبل من شيخه ابن الحاجب عشرة فسلط الله عليه أبا حيان اهـ.

تلامذته

منهم ولده الإمام محمد بدر الدين والإمام شمس الدين بن جَعْوان والإمام شمس الدين بن أبي الفتح وعلاء الدين بن العطار وزين الدين أبو بكر المِزّي وأبو الحسن اليونيني وأبو عبد الله الصيرفي وابن النحاس النحوي وقاضي القضاة ابن جماعة والأمام محيي الدين النووي رحمهم الله تعالى.

مؤلفاته

له رحمه الله مؤلفات عديدة فمنها

الألفية المسماة بالخلاصة على ما هو الحق، وتسمّى المنظومة الصغرى أيضا لأنّه لخص فيها أرجوزته الكبرى الموسومة بالكافية الشافية. ويدلك على خلوص نيته أن الله جل جلاله جعل الإقبال على هذه الألفية واعتكف الناس عليها في جميع الأقطار.

وقد أكثر الناس في مدحها نظما ونثرا، منهم ابن الوردي رحمه الله حيث قال في مدحها حين انتقدها بعضهم لغموض بعض مسالكها

يا عائبا ألفية ابن مالك * وغائبا عن حفظها وفهمها
أما تراها قد حوت فضائلا * كثيرة فلا تجُزْ في ظلمها
ازجر لمن جادل من يحفظها * برابع وخامس من اسمها

يعني صه. فإنه عند الاستقلال من اسمها الذي هو الخلاصة بالرابع والخامس يكون صه بمعنى اسكت.

الضرب في معرفة لسان العرب،

الكافية الشافية أرجوزة نحوا من ثلاثة آلاف بيت وشرحها،

سبك المنظوم وفك المختوم في النحو،

لامية الأفعال،

عدة الحافظ وعمدة اللافظ وشرحه،

٧ إيجاز التعريف في الصرف،

٨ شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح،

٩ إكمال الإعلام بمثلث الكلام،

١٠ الفوائد في النحو،

١١ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وشرحه،

١٢ تحفة المودود في المقصور والممدود،

شروحها وحواشيها

قد رزق الله إقبال الناس على الألفية إذ انتشرت في جميع أقطار العالم تدريسا وحفظا وأكب العلماء الأعلام عليها حاشية وتعليقا وقراءة فجازاه وجازاهم وإيانا بهم خيرا، فمن أشهر شروح وحواشيها

١ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ويختصر باسم شرح ابن الناظم،

٢ شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك الموسوم بالمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية،

٣ شرح العلامة ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وعليه حواش للعلامتين الخضري والسجاعي،

٤ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، وعليه حواش للعلامة الصبان وغيره،

٥ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للعلامة ابن هشام الأنصاري،

٦ منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك للعلامة أحمد بن محمد الشمني.

٧ – فتح الرب المالك لشرح ألفية ابن مالك لمحمد بن قاسم بن علي الغزي.

٨ – شرح العلامة الشيخ يس الحمصي.

٩ البهجة المرضية في شرح الألفية للعلامة الإمام السيوطي (وهو هذا الكتاب).

مؤلف البهجة المرضية في شرح الألفية

الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن العلامة كمال الدين أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيري الأسيوطي، هذا ما كتبه في ترجمته في كتابه المسمى بحسن المحاضرة، كان رحمه الله شافعي المذهب.

ولادته ولد بالقاهرة بعد مغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمئة ٨٤٩ هـ ١٤٤٥مـ سماه والده بعد أسبوع عبد الرحمن وتوفى والده ليلة الاثنين خامس صفر سنة خمس وستين وثمانمئة وجعل الشيخ كمال الدين ابن الهمام وصيا عليه فلحظه بنظره ودعايته.

واحضره والده وعمره ثلاث سنين مجلس شيخ الإسلام ابن حجر مرة واحدة، وحضر وهو صغير مجلس الشيخ المحدث زين الدين رضوان العقبي، ودرس الشيخ سراج الدين عمر الوردي.

كنيته أبو الفضل كناه شيخه قاضي القضاة عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني الحنبلي لما عرض عليه وقال له ما كنيتك فقال لا كنية لي فقال أبو الفضل وكتبه بخطه.

لقبه جلال الدين ويلقب بابن الكتب أيضا لأن أباه كان من أهل العلم واحتاج إلى مطالعة كتاب فأمر أمه وكانت أم ولد تركية أن تأتيه بكتاب من بين كتبه فذهبت لتأتي به ففاجأها المخاض وهي بين كتبه فوضعته، فلقب بذلك.

وفاته توفي ﷺ بعد أن أغنى المكتبة الإسلامية في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وتسع مئة ٩١١ هـ ١٥٠٥ مـ في منزله بروضة المقياس بعد أن تمرض سبعة أيام بورم شديد في ذراعه الأيسر عن إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يوما، وصلي عليه بجامع الأفاريقي تحت القلعة، ودفن في حوش قوصون خارج باب القرافة.

قيل أخذ الغاسل قميصه وقبعته فاشترى بعض الناس قميصه من الغاسل بخمسة دنانير للتبرك وباع قبعته بثلاثة دنانير لذلك أيضا.

نسبته السيوطي أو الأسيوطي بضم أوله والتحتية في الأول نسبة إلى سيوط، وبضم أوله والتحتية وسكون السين نسبة إلى أسيوط، مدينة بصعيد مصر، قال المؤلف في اللب قلت فيها خمسة أوجه ضم الهمزة وكسرها وإسقاطها وتثليث السين المهملة اهـ. وضبط ياقوت الثاني بالفتح ثم السكون، وفي تاج العروس للزبيدي ﷺ على قول القاموس سيوط أو أسيوط أهمله الجماعة، وقال شيخنا

بل هما ثابتان، وكلاهما مثلث، فهما ست لغات اهـ اختصارا. وهذه المدينة كثيرة الخيرات عجيبة المتنزهات وعجائب عمارتها وصورها مما يرى لا مما يذكر قال الزبيدي وقد دخلتها مرتين وشاهدت من عجائبها وهي في سفح الجبل الغربي المشتمل على أسرار وغرائب، ألف فيها الكتب ولهذه المدينة تاريخ حافل في مجلدين ألفه الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الأسيوطي اهـ.

نبذة من حياته

لندع الكلام له ليحدث هو عن نفسه فإن صاحب الدار أدرى بما فيها قال ﷺ في كتابه المسمى بحسن المحاضرة بعد ذكر نسبه المار وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب (يعني به حسن المحاضرة) اقتداء بالمحدثين قبلي، فقلّ أن ألف أحد منهم تاريخا إلا وذكر ترجمته فيه، وممن وقع له ذلك الإمام عبد الغافر الفارسي في تاريخ نيسابور، وياقوت الحموي في معجم الأدباء، ولسان الدين بن الخطيب في تاريخ غرناطة، والحافظ تقي الدين الفارسي في تاريخ مكة، والحافظ أبو الفضل بن حجر في قضاة مصر، وأبو شامة في الروضتين؛ وهو أروعهم وأزهدهم.

فأقول أما جدي الأعلى همام الدين فكان من أهل الحقيقة، ومن مشايخ الطريق، ومن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة منهم من ولي الحكم ببلده، ومنهم من ولي الحسبة بها، ومنهم من كان تاجرا في صحبة الأمير شيخون، وبنى مدرسة بأسيوط، ووقف عليها أوقافا، ومنهم من كان متمولا ولا أعرف منهم من خدم العلم حق الخدمة إلا والدي رحمه الله،

وأما نسبتنا بالخضيري، فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلا بالخضيرية، محلة ببغداد؛ وقد حدثني من أثق به، أنه سمع والدي رحمه الله تعالى يذكر أن جده الأعلى كان أعجميا أو من الشرق؛ فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة.

وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمان مئة. وحملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب، رجل كان من كبار الأولياء بجوار المشهد النفيسي فبرك علي، ونشأت يتيما، فحفظت القرآن ولي دون ثماني سنين ثم حفظت العمدة، ومنهاج الفقه والأصول، ومنهاج النووي، وألفية ابن مالك وشرعت في الاشتغال بالعلم، من مستهل سنة أربع وستين.

فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضي زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحي الذي كان يقال إنه بلغ السن العالية وجاوز المائة بكثير، والله أعلم بذلك؛ قرأت عليه في شرحه على المجموع، وأجزت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين.

وقد ألفت في هذه السنة، فكان أول شيء ألفته الاستعاذة والبسملة، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني، فكتب عليه تقريظا،

ولازمته في الفقه إلى أن مات، فلازمت ولده، فقرأت عليه من أول التدريب لوالده إلى الوكالة، وسمعت عليه من أول الحاوي الصغير إلى العدد، ومن أول المنهاج إلى الزكاة، ومن أول التنبيه إلى قريب من باب الزكاة، وقطعة من الروضة من باب القضاء، وقطعة من تكملة شرح المنهاج للزركشي ومن إحياء الموات إلى الوصايا أو نحوها، وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين، وحضر تصديري. فلما توفي سنة ثمان وسبعين لزمت شيخ الإسلام شرف الدين المناوي. فقرأت عليه قطعة من المنهاج، وسمعته عليه في التقسيم إلا مجالس فاتتني، وسمعت دروسا من شرح البهجة، ومن حاشية عليها، ومن تفسير البيضاوي.

ولزمت في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشبلي الحنفي، فواظبته أربع سنين، وكتب لي تقريظا على شرح ألفية ابن مالك وعلى جمع الجوامع في العربية تأليفي، وشهد لي غير مرة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه، ورجع إلى قولي مجردا في حديث؛ فإنه أورد في حاشيته على الشفاء حديث أبي الحمراء في الإسراء، وعزاه إلى تخريج ابن ماجه، فاحتجت إلى إيراده بسنده، فكشفت ابن ماجه في مظنته، فلم أجده، فمررت على الكتاب كله، فلم أجده، فاتهمت نظري، فمررت مرة ثانية فلم أجده، فعدت ثالثة فلم أجده.

ورأيته في معجم الصحابة لابن قانع، فجئت إلى الشيخ وأخبرته، فبمجرد ما سمع مني ذلك أخذ نسخته، وأخذ القلم فضرب على لفظ ابن ماجه، وألحق ابن قانع في الحاشية فأعظمت ذلك وهبته لعظم منزلة الشيخ في قلبي، واحتقاري في نفسي، فقلت ألا تصبرون، لعلكم تراجعون فقال لا، إنما قلدت في قولي ابن ماجه البرهان الحلبي. ولم أنفك عن الشيخ إلى أن مات.

ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود محيي الدين الكافيجي أربع عشرة سنة؛ فأخذت عنه الفنون من التفسير والأصول والعربية والمعاني وغير ذلك؛ وكتب لي إجازة عظيمة.

وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفي دروسا عديدة في الكشاف والتوضيح وحاشيته عليه، وتلخيص المفتاح، والعضد.

وشرعت في التصنيف في سنة ست وستين، وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب سوى ما غسلته ورجعت عنه.

وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور، ولما حججت شربت من ماء زمزم، لأمور؛ منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر، وأفتيت من مستهل سنة إحدى وسبعين. وعقدت إملاء الحديث من مستهل سنة اثنتين وسبعين.

ورزقت التبحر في سبعة علوم التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة. والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها فيها لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي؛ فضلا عمن هو دونهم، وأما الفقه فلا أقول ذلك فيه؛ بل شيخي فيه أوسع نظرا، وأطول باعا؛ ودون هذه السبعة في المعرفة أصول الفقه والجدل والتصريف؛ ودونها الإنشاء والتوسل والفرائض؛ ودونها القراءات، ولم آخذها عن شيخ؛ ودونها الطب.

وأما علم الحساب فهو أعسر شيء علي وأبعده عن ذهني، وإذا نظرت في مسألة تتعلق به فكأنما أحاول جبلا أحمله.

وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى. أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله تعالى لا فخرا وأي شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيلها بالفخر.

وقد أزف الرحيل، وبدا الشيب، وذهب أطيب العمر، ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية، ومداركها ونقوصها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك من فضل الله، لا بحولي ولا بقوتي، فلا حول ولا قوة إلا بالله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله.

وقد كنت في مبادئ الطلب قرأت شيئا في علم المنطق، ثم ألق الله كراهته في قلبي. وسمعت أن أبي الصلاح أفتى بتحريمه فتركته لذلك، فعوضني الله تعالى عنه علم الحديث الذي هو أشرف العلوم.

وأما مشايخي في الرواية سماعا وإجازة فكثير أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه، وعدتهم نحو مئة وخمسين؛ ولم أكثر من سماع الرواية لاشتغالي بما هو أهم وهو قراءة الدراية اهـ.

ولما بلغ أربعين سنة أخذ في التجرد للعبادة والانقطاع إلى الله تعالى والاشتغال به صرفا والإعراض عن الدنيا وأهلها كأنه لم يعرف أحدا منهم وشرع في تحرير مؤلفاته وترك الإفتاء والتدريس واعتذر عن ذلك في مؤلف سماه بالتنفيس. وأقام في روضة المقياس فلم يتحول منها إلى أن مات.

ولم يفتح طاقات بيته التي على النيل من سكناه وكان الأمراء والأغنياء يأتون إلى زيارته ويعرضون

عليه الأموال النفيسة فيردها، وأهدى إليه الغوري خصيا وألف دينار فرد الألف وأخذ الخصي فأعتقه وجعله خادما في الحجرة النبوية. وقال لقاصد السلطان لا تعد تأتينا بهدية قط فإن الله تعالى أغنانا عن مثل ذلك وطلبه السلطان مرارا فلم يحضر إليه جزاه الله عن الأمة خير الجزاء أللهم انفعنا من بركاتهم آمين.

شيوخه

شيوخ الإمام السيوطي بلغت ستمائة شيخ، ذكر ذلك تلميذه الشعراني في طبقاته الصغرى، أما أسماء شيوخه إجازة وسماعا بلغوا إحدى وخمسين نفسا، من أبرز شيوخه كما ذكر هو في كتابه حسن المحاضرة شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني، وتقي الدين الشمني الحنفي، وتقي الدين أبو الفضل، ومحيي الدين الكافيجي، وعلم الدين البلقيني، وشرف الدين المناوي، وجلال الدين المحلي، وعبد القادر بن أبي القاسم الأنصاري، وشهاب الدين الشارمساحي، والعز أحمد بن إبراهيم الكناني، وشمس الدين البابي رحمهم الله تعالى.

تلاميذه

تلقى الإمام السيوطي العلم على أيدي الكثير من الشيوخ والعلماء كما تلقى عنه العلم أيضا كثير، وساروا علامات في عصرهم، من أبرزهم شمس الدين محمد الداودي، وعمر بن أحمد الشماع الحلبي، وقطب الدين محمد بن عبد الرحمن الصفوري، وناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي، وسليمان الخضيري، وابن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي، وشمس الدين محمد بن أحمد الشهير بابن العجيمي، وشمس الدين الشامي، وابن إياس رحمهم الله تعالى.

من كراماته

قال النجم الغزي وذكر خادمه محمد بن علي الحباك أن الشيخ قال له يوما وقت القيلولة وهو عند زاوية الشيخ عبد الله الجيوشي بمصر بالقرافة أتريد أن تصلي العصر بمكة بشرط أن تكتم ذلك علي حتى أموت، قال فقلت نعم، قال فأخذ بيدي، وقال غمض عينيك فغمضتهما فرمل بي نحو سبع وعشرين خطوة، ثم قال لي افتح عينيك فإذا نحن بباب المعلاة، فزرنا أمنا خديجة والفضيل بن عياض وسفيان ابن عيينة وغيرهم، ودخلنا الحرم وطفنا وشربنا من ماء زمزم. ثم قال لي يا فلان ليس العجب من طي الأرض لنا وإنما العجب من كون أحد من أهل مصر المجاورين لم يعرفنا.

ثم قال لي إن شئت تمضي معي وإن شئت تقيم حتى يأتي الحاج، قال فقلت أذهب مع سيدي، فمشينا

إلى باب المعلاة، وقال لي غمض عينيك فغمضتهما فهرول بي سبع خطوات، ثم قال لي افتح عينيك، فإذا نحن بالقرب من الجيوشي، فنزلنا إلى سيدي عمر بن الفارض، ثم ركب الشيخ حماره، وذهبنا إلى بيته في جامع طولون اهـ.

وذكر الشعراني عن الشيخ أمين الدين النجار إمام جامع الغمري أن الشيخ أخبره بدخول ابن عثمان مصر قبل أن يموت، وأنه يدخلها في افتتاح سنة ثلاث وعشرين وتسع مئة ٩٢٣ هـ، وأخبره أيضا بأمور أخرى تتفق في أوقات عيّنها، وكان الأمر كما قال.

قال الشعراني ومناقبه لا تحصر كثرة، ولو لم يكن له من الكرامات إلا كثرة المؤلفات مع تحريرها وتدقيقها لكفى ذلك شاهدا لمن يؤمن بالقدرة.

وقال له الشيخ عبد القادر الشاذلي يا سيدي كم رأيت النبي ﷺ يقظة؟ فقال بضعا وسبعين مرة.

وحكى الشيخ العلامة زكريا بن الشيخ العلامة محمد المحلي الشافعي أنه عرض له مهم في بعض أوقاته، قال فسألته أن يكتب إلى بعض تلامذته بالوصية علي فامتنع وأطلعني على ورقة بخطه، وفيها أنه اجتمع بالنبي ﷺ في اليقظة مرات تزيد على سبعين مرة، وقال له كلاما حاصله أن من كان بهذه المثابة لا يحتاج إلى مدد وإعانة من أحد.

وحكي عنه أنه قال رأيت في المنام كأني بين يدي النبي ﷺ، فذكرت له كتابا شرعت في تأليفه في الحديث وهو جمع الجوامع، فقلت له أقرأ عليكم شيئا منه، فقال لي «هات يا شيخ الحديث»، قال هذه البشرى عندي أعظم من الدنيا بحذافيرها.

وذكر الشيخ عبد القادر الشاذلي في كتاب ترجمته أنه كان يقول رأيت النبي ﷺ يقظة فقال لي يا شيخ الحديث فقلت له يا رسول الله أمن أهل الجنة أنا؟ قال «نعم» فقلت من غير عذاب يسبق؟ فقال «لك ذلك».

مؤلفاته

واستقصى مؤلفاته الحافلة الكثيرة الكاملة الجامعة النافعة المتقنة المحررة المعتمدة المعتبرة، فذكر تلميذه الداودي أن مؤلفاته بلغت خمسمائة وزادت على ذلك، وذكر ابن إياس أنها بلغت ستمائة مؤلف، سوى ما غسله ورجع عنه. وشهرتها تغني عن ذكرها، وقد اشتهر أكثر مصنفاته في حياته في أقطار الأرض شرقا وغربا،

وكان آية كبرى في سرعة التأليف حتى قال تلميذه الداودي عاينت الشيخ وقد كتب في يوم واحد ثلاثة

كراريس تأليفا وتحريرا، وكان مع ذلك يملي الحديث، ويجيب عن المتعارض منه بأجوبة حسنة.

فمنها

تفسير الجلالين،

معترك الأقران في مشترك القرآن،

المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب،

الدر المنثور في التفسير بالمأثور،

لباب النقول في أسباب النزول،

مصباح الزجاجة في شرح سنن ابن ماجه،

الجامع الكبير،

الديباج على صحيح مسلم ابن الحجاج،

قوت المغتذي على جامع الترمذي،

عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد،

الاقتراح في أصول النحو،

فتح القريب في حواشي مغني اللبيب،

شرح شواهد المغني (مغني اللبيب)،

الأشباه والنظائر في النحو،

جمع الجوامع وشرحه همع الهوامع،

البهجة المرضية في شرح الألفية (وهو هذا الكتاب)، ويقال النهجة المضية والنهجة المرضية،

الفريدة وشرحها المطالع السعيدة في النحو،

النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة،

إتمام الدراية لقراءة النقاية،

أدب القاضي على مذهب الشافعي،

إزالة الوهن عن مسألة الرهن،

الأزهار الغضة في حواشي الروضة،

الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية.

شروح الكتاب

لم يزل شرح العلامة السيوطي رحمه الله يدرس في أقطار العالم إذ يعد من أدق الشروح وألطفها، فلهذا تسابق الأئمة الأعلام بخدمته بوضع التعاليق والحواشي عليه، وهو جدير بأن يخدم، فجزى المولى كل من اشتغل به وخدمه.

فمن الحواشي والتعاليق

حاشية العلامة محمد صالح بن إبراهيم بن حسين الإحسائي الشهير بالحكيم،

حاشية العالم العلامة محمد بن الحاج حسن الآلاني الكردي الشهير بابن الحاج،

حاشية المحقق الأستاذ الملا محمد صالح الغرسي،

حاشية العالم الأستاذ محمد علي المدرس الأفغاني الشهير بالمكررات،

حاشية العالم الفاضل ملا مصطفى عرب العربي المسماة بفتح واهب العطية بحل مشكلات البهجة المرضية (وهي التي بين يديك)،

وهناك تعاليق شريفة لبعض العلماء الأعلام لم تجمع في موضع فليتها جمعت، فيا لها من تعاليق.

والحمد لله على أن وفقنا لهذه الخدمة القيمة، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه أجمعين، آمين يا رب العالمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تقريظ الأستاذ المولى المجاهدي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العلمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين، إلى يوم الدين، آمين.

وبعد فقد أطلعني ذو الصدق والصفا، الأخ الكريم مصطفى، ألحقه الله تعالى بأهل الوفا، وكان له بما رامه مسعفا، على هذه الحواشي الشريفة المشتملة على الفوائد المنيفة، فسرَّتْني وأعجبتني، وأخذت بمجامع لبّي، وازداد لمؤلفها ودّي وحبّي، وعلمت أنها ثمرة جدٍّ واهتمام وأثرُ سَعْيٍ تام، وأنها حرية بأن تُرَحِّبَ بها الأرواح و يهتزّ لها الأشباح، ويَعَضَّ عليها بالنواجذ أولوا الألباب، ويغتنمها أذكياء الطلاب.

وإليه تعالى أرفع أكف الضراعة والابتهال أن يمِّد هذا الأخ بنفحات محمدية، وأسرار سرمدية، ويجعله أسوة حسنة لسائر طلاب المدرسة المجاهدية، ويقيَهم من كل آفة وبلية، ويؤيّد بهم دينه المبين، وينفع بعلومهم المسلمين، ويجعلهم من الطائفة الذين لا زالوا على الحق ظاهرين آمين، اللّهم آمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفقير إليه تعالى
برهان التلوي المجاهدي،
أصلح الله تعالى حاله، ويسر آماله،
وغفر ذنوبه، وستر عيوبه، آمين.
١ جمادى الأولى ١٤٣٤ هـ

تقريظ الأستاذ المولى أبي البركات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف العالمين، وسيد الأولين والأخرين، محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه نجوم المهتدين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين،

أما بعد فقد أطلعني الأخ الفاضل، العالم العامل، الذكي الأديب، اللبيب الأريب، الملا مصطفى العربي المديادي، حفظه الله من كل سوء وكيد الأعادي، على ما علقه على شرح الحافظ السيوطي لألفية النحو للعلامة ابن مالك رحمهما الله الرحيم المالك من الحواشي،

وما على أوائله من تقريرات الأخ العلامة المحقق الفهامة المدقق محيي الدراسات العلمية، ناشر العلوم الدينية في جميع أنحاء التركية أستاذ المدرسة المجاهدية حَماها وحِماها رب البرية من كل بلية وَبَلية الملا برهان الدين حفظه الله تعالى المعين وجعله برهان اليقين وسراجا وهاجا على المسلمين.

فنظرت إليه سويعات، فظهر أنه بمكان من التحقيق والتدقيق لا سيما التقريرات وحسبه تقريظ الأخ المذكور فإن أهل مكة أدرى بشعبها فإني على يقين بصدق شهادته وصواب مقالته.

فالله تعالى أرجو وأسأل، وبحبيبه الأعظم صلى الله تعالى عليه وسلم أتوسل أن يكافئهما بالأجر الجزيل على هذا العمل الحسن المفيد الجميل ويحفظهما وأهلهما وطلابهما وأحبابهما من كل سوء ومكروه ويهبهما العمر الطويل بالعافية والراحة إنه المنعم الجواد الجليل وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفقير الفقيري المسكين

محمد بدرالدين التلوي

١٥ جمادى الأولى ١٤٣٤ هـ

مقدمة المُحشّي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله الطاهرين، وصحبه المنتخبين.

وبعد فهذه حواش علقتها على شرح الإمام السيوطي ﵁ المسمى بـ**البهجة المرضية في شرح الألفية**. من أوله إلى باب إعراب الفعل ويسر الله إتمامه منها ما اقتطفته من تقريرات قطب دائرة التدريس، شمس فلك التحقيق، تاج العارفين، خيرة العلماء العاملين، مولاي وسيدي التلّوي المجاهدي الخالدي، أثناء الدرس والاستماع، حسب فهمي القاصر، ونظري الفاتر؛ ومنها ما نقلته من نص تعبيره مكتوبا على هذا الشرح أو غيره.

ومنها ما نقلته من تعليقات بركة الزمان سيدي أبي البركات على الشرح متع الله المسلمين عامة، وأهل العلم خاصة ببركتهما؛ ومنها ما نقلته على نهج تقرير سيدي من شروح وحواشي الألفية وغيرها كشرحي المصنف للكافية والتسهيل، وتذييل أبي حيان على التسهيل، ونكت الشَّارح التي قال فيها جعلتها كالشرح لشرحي الوجيز (يعني به هذا الشرح).

وأردت نشرها لتكون تذكرة لإخواني المدرسين، وزندَ قدحٍ في ذهن الطالبين، والله أسأل، وبالسادات أتوسل أن ينفع به، آمين.

الفقير إليه تعالى

مصطفى عرب العربي

١٢ جمادى الأولى ١٤٣٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك اللّهم على نعمك وآلائك، وأصلي وأسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. (**قوله: أحمدك**) خبرية لفظا إنشائية معنى إذ القصد إنشاء الثناء على الله تعالى بصفاته الجميلة، فكأنه يقول أنت السميع، أنت البصير، أنت القدير، أنت المستحق لجميع المحامد. وسلك طريق الخطاب تنبيها على القرب، وإشارة إلى أن حمده وقع على الوجه الأكمل المشار إليه بحديث «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»(١). تقرير سيدي المولى المجاهدي

(**قوله: اللّهم**) أي يا ألله، كرر الخطاب تلذذا بلذة الخطاب. لا يقال القرب الدال عليه الخطاب ينافيه البعد الدال عليه النداء لأنا نقول القرب من حيث استشعار المراقبة والبعد بعد مكانة، أو القرب بالإضافة له تعالى والبعد مضاف للعبد من حيث تكدره بالمكدرات البشرية. تقرير

(**قوله: على نعمك إلخ**) أي لأجل الإنعام بنعمك، أو في مقابلته، فعلى للتعليل، أو بمعنى في بتقدير مضاف، والمحمود عليه الحقيقي الإنعام على المشهور. وجعلُ الشَّارح النعم محمودا عليها من حيث كونها أثره. والنعم والآلاء مترادفان لغة، وتخصيص أحدهما بالظاهرة والأخرى بالباطنة بحسب المقام. وحمد على النعم لا مطلقا لأن الأول يثاب عليه ثواب الواجب والثاني يثاب عليه ثواب المندوب. تقرير

(**قوله: وأصلي وأسلم**) المشهور أن الصلاة من الله الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن المؤمنين الدعاء. والحق كما قال ابن هشام في المغني أن معناها واحد، وهو العَطف، لكن العطف بالنسبة إلى الله تعالى الرحمة أي التفضل، وإلى الملائكة الاستغفار، وإلى الآدميين والجن التضرع والدعاء، فيكون من المشترك المعنوي أي الذي لم يتعدد فيه الوضع.

على محمد خاتم أنبيائك وعلى آله

والسلام هنا التحية، والمشهور أنه الأمن من المكاره، ولا يناسب إرادته هنا في هذا المقام لأنه ربما يشعر بمظنة الخوف. وجمع بينهما خروجا من خلاف القائل بكراهة الإفراد ولو خطا، نقل الإمام النووي ﷺ كراهة إفراد أحدهما عن الآخر أي لفظا خلافا لمن عمم. والجملة خبرية لفظا طلبية معنى. تقرير

(**قوله: على محمد**) صرح باسمه الشريف تبركا به وتلذذا. تقرير. (**قوله: خاتم أنبيائك**) بكسر التاء وفتحها بمعنى الآخر وبمعنى ما يختم به، ففي حديث الشفاعة «فيأتون عيسى فيقول أرأيتم لو كان متاع في وعاء قد ختم عليه أكان يقدر على ما في الوعاء حتى يفضّ الخاتم، فيقولون لا، فيقول إن محمدا ﷺ خاتم النبيين». والإضافة للتشريف. واختاره على رسلك تعميما وتلميحا إلى قوله: تعالى ﴿وخاتم النبيين﴾[١] مع رعاية السجع. وذكر العلماء في حكمة كونه خاتم الأنبياء وجوها أحسنها أنه لو كان بعده نبي لكان ناسخا لشريعته، ومن شرفه أن تكون شريعته ناسخة لكل الشرائع غير منسوخة، ولهذا إذا نزل عيسى ﷺ إنما يحكم بشريعة نبينا ﷺ لا بشريعته، ومن هنا يعلم أن معنى قوله: «لا نبيّ بعده» أنه لا نبي يبعث بعده. تقرير

(**قوله: وعلى آله**) أتى به عملا بما ورد «قولوا اللّهم صل على محمد وعلى آل محمد» وللنهي عن الصلاة البَتْراء أي التي لم يذكر فيها الآل. ولعل المراد به هنا مطلق الأتباع قال المحقق الأمير اعلم أن الآل له معان باعتبار المقامات، فربما جعلت أقوالا، ولا يحسن، ففي مقام المدح كل مؤمن تقي، والدعاء كل مؤمن ولو عاصيا، وحرمة الزكاة الأصح عند المالكية كالحنابلة بنو هاشم، زاد الشافعية والمطلب، وخصت الحنفية فرقا خمسا آل سيدنا علي وسيدنا جعفر وسيدنا عقيل وسيدنا عباس وسيدنا الحارث بن عبد المطلب ﷺ اهـ.

ورجح الصبان التفصيل، وعبارته وما اشتهر أن اللائق في مقام الدعاء تفسير الآل بعموم الأتباع لستُ أقول بإطلاقه، بل المتجه عندي التفصيل، فإن كان في العبارة المدعوّ بها ما يستدعي تفسير الآل بآل بيته حمل عليهم نحو اللّهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا، أو ما يستدعي تفسير الآل بالأتقياء حمل عليهم نحو اللّهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم حجب أسرارك، وإن

(١) سورة الأحزاب ٣٣ / ٤٠

وأصحابه والتابعين إلى يوم لقائك. أما بعد فهذا

خلت مما ذكر حمل على الأتباع نحو اللّهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ونحو اللّهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد سكان جنتك وأهل دار كرامتك. تقرير

(**قوله: وأصحابه والتابعين**) الأصحاب جمع صاحب، وقيل اسم جمع له، وهو من اجتمع مؤمنا بالنبي ﷺ بعد نبوته في حال حياته اجتماعا متعارفا بأن يكون في الأرض على العادة، والموت على الإسلام شرط لدوام الصحبة، لا لأصلها. والتابعين جمع تابع، وهو من اجتمع بالصحابي مؤمنا اجتماعا متعارفا وإن لم يره ولم يرو عنه ولم يميز على الصحيح. وخصهم لمزيد الاهتمام بهم، هذا. وحمل التابعين على المعنى اللغوي بعيد. تقرير

(**قوله: إلى يوم لقائك**) تنازع فيه أحمد وأصلي وأسلم، والمراد تخييل إنشاء الحمد والصلاة والسلام، أو دوام المحمود به والرحمة والتحية إلى يوم اللقاء أي يوم القيامة، والقصد التأبيد. والإضافة في لقائك من إضافة المصدر إلى المفعول أي لقائي إياك. تقرير

(**قوله: أما بعد**) أما هنا لفصل الخطاب مع التأكيد بدون تفصيل مجمل، والتزام ذلك يحوج إلى تكلف تقدير مستغنى عنه، والأصل مهما يكن من شيء، فمهما اسم شرط مبتدأ، وفي خبره الخلاف المشهور، ويكن تامة فاعلها ضمير مهما، أو ناقصة اسمها ذلك الضمير، وخبرها محذوف أي موجودا، ومن شيء بيان لضمير مهما للتعميم ودفع إرادة نوع بعينه.

وبعد هنا من الظروف المبنية المنقطعة عن الإضافة، والأوجه أنه من متعلقات الجزاء، والملائم له إطلاق الشرط لا تقييده، قال الصبان ولأن تقييد الجزاء بهذه البعدية أدلُّ على امتثال طلب البدء بالبسملة والحمدلة من تقييد الشرط بها لأنه صريح في أن الشروع في التأليف بعد البداءة بذلك، ولا كذلك الأول. تقرير

(**قوله: فهذا**) المشار إليه بهذا الألفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعاني على أرجح الأوجه، وهو مستعار من المبصر الحاضر للمعقول لشبهه به في كمال إتقان المشير إياه. والفاء واقعة في جواب أما، والمشهور عند أرباب الشروح والحواشي تقدير أقول في هذا المقام، ووجهوه بأن الجواب لا بد أن يكون مستقبلا، وكون الألفاظ المشار إليه شرحا لطيفا إلخ مثلا غير مستقبل، وبأن كونها كذلك أمر ثابت أتي بالبسملة وما بعدها أم لا. وقد يقال إنما يقصد منها في مثل هذه العبارة

شرح لطيف، مزجته بألفية ابن مالك، مهذب المقاصد، وواضح المسالك،

مجرد التأكيد بدون تعليق، فلا تحتاج إلى استقبال الشرط والجزاء، على أن تقدير القول هنا لا يؤدي إلى الاستقبال كما لا يخفى إذ لا يقصد المتكلم بنحو أما بعد فأقول زيد فاضل أنه سيقول زيد فاضل بعد التكلم بهذه الصيغة ووجود الشيء في الدنيا، وإلا لوجب عليه أن يقول بعد ذلك، ولا قائل به، فالذي يظهر أن تقدير القول إنما هو للأمر الثاني. تقرير

(**قوله: شرح**) في اللغة الكشف والتبيين، وفي عرف المؤلفين عبارات يفسر بها المتن. تقرير. (**قوله: لطيف**) أي دقيق لا يتنبه لرموزه إلا أولو الألباب كما هو الواقع، وإلى ذلك أشار في آخر الكتاب، أو سهل خال عن التعقيد والركاكة لا تحجب ألفاظُه ما ورائها من المعاني مجازا عن جسم لا يستر ما خلفه من المحسوسات كما يشير إليه واضح المسالك، وإذا أمعنت النظر تعلم أن لا منافاة. تقرير

(**قوله: مزجته بألفية ابن مالك**) في الصبان على الملوي المزج الخلط الشديد الذي لا يمكن معه تمييز، والمراد هنا مطلق الخلط لحصول التميز، فيكون مجازا مرسلا من ذكر المقيد وإرادة المطلق اهـ ومنه يعلم أن الشرح المزجي ما خلط بالمتن وأمكن تميزه، فيكون هذا الشرح مزجيا مطلقا، لا باعتبار بعض المواضع. تقرير

(**قوله: مهذب المقاصد**) التهذيب في اللغة التنقية. والمقاصد جمع مقصد، وهو المكان الذي يقصده السالك، شَبّه المعاني أوّلا من حيث قصد إفادتها بالألفاظ بأمكنة يقصدها المسافر، واستعار لها لفظ المقاصد استعارة مصرحة، وشبّهها ثانيا من حيث خلوها عن غير المناسب بشيء هذّب وخلص عن الشوائب، فذكر المشبه بغير لفظه الموضوع له، وترك المشبه به مشيرا إليه بذكر لازمه، وهو التهذيب استعارة مكنية، نظير قوله: تعالى ﴿فأذاقها الله لباس الجوع والخوف﴾[1] وإضافة المهذب إلى المقاصد من إضافة اسم المفعول الثبوتي إلى معموله أي مهذب مقاصده، فهي لفظية غير مفيدة للتعريف، فصح وصف النكرة به مع كون المضاف إليه معرفة. ويحتمل نصب المقاصد على التشبيه بالمفعول به، وكذا يقال في واضح المسالك. تقرير

(**قوله: واضح المسالك**) المسالك جمع مسلك الطريق، شبه الألفاظ بالطرق بجامع الإيصال، وعبّر عنها بالمسالك استعارة مصرحة أي سهلُ الألفاظ بعيدةٌ عن أسباب الركاكة والتعقيد. تقرير

(١) سورة النحل ١٦ / ١١٢

يبين مراد ناظمها، ويهدي الطالب لها إلى معالمها، حاو لأبحاث منها ريح التحقيق تفوح، وجامع لنكت لم يسبقه إليها غيره من الشروح. وسميته بـ**البهجة المرضية في شرح الألفية**.

(**قوله: يبين إلخ**) لم يذكر الأوصاف على نمط واحد تفننا، وقد يقال أشار بما يفيده المضارع بمعونة المقام من الاستمرار التجددي إلى أن التبيين والهدي مستمران استمرارا تجدديا من أول الكتاب إلى آخره، هذا. وعلم الشَّارح بمراد الناظم بالإطلاع على مؤلفاته الأُخر كالكافية والتسهيل وشرحيهما.

(**قوله: يهدي**) مضارع هدى بمعنى أوصل. تقرير. (**قوله: الطالب لها**) أي الذي يطلبها، فأل موصولة واللام مقوية. تقرير. (**قوله: إلى معالمها**) المعالم جمع معلم، شبهها بمكان مجهول يهتدى إليها بالعلامات، فذكر المشبه، وترك المشبه به استعارة مكنية، وأثبت المعالم لها تخييلا، أي يوصل إلى معرفة الألفية المشبهة بمكان لا يمكن الوصول إليه إلا بعلامات ترشد إليه. تقرير

(**قوله: حاو لأبحاث**) الحاوي من حوى يحوي بمعنى جمع. والأبحاث المسائل، في اللغة البحث بذل الجهد في موضوع مّا، وجمع المسائل التي تتصل به، وثمرة هذا الجهد ونتيجته [1]. تقرير. (**قوله: منها ريح التحقيق تفوح**) منها صلة تفوح.

والتحقيق ذكر الشيء على الوجه الحق، أو إثباته بالدليل، ولعل المراد به هنا هو المعنى الأول، شبهه بالطيب في نفاسته وميل الطبع إليه، فذكر لفظ المشبه، وطوى ذكر المشبه به استعارة مكنية، والريح تخييل، وتفوح أي تنتشر ترشيح. تقرير

(**قوله: لنكت**) جمع نكتة المسألة الدقيقة التي أخرجت بدقة نظر وإمعان فكر، مأخوذة من نكَت رمحه بأرض إذا أثر فيها لتأثر الخواطر باستنباطها. تقرير. (**قوله: إليها**) أي إلى ذكرها. تقرير (**قوله: وسميته**) قال المحقق الأمير في حاشية الشذور واشتهر أن التحقيق أن أسماء الكتب من قبيل علم الشخص وأسماء العلوم من قبيل علم الجنس، واعترضه بعض بأنا إن مررنا على قول أهل السنة الشيء لا يتعدد بتعدد محله، فهما علم شخص، وإلا فهما علم جنس، والفرق تحكم، ويؤيد ذلك أن ما في الكتب قطعة من الفن. تقرير (**قوله: بالبهجة المرضية**) مفعول ثان لسمّى، يتعدى إليه بالباء، وبنفسه، تقول سميت ابني بمحمد ومحمدا. والبهجة الحسن والنضارة، وفي التعبير به من المبالغة ما لا تخفى. تقرير. (**قوله: المرضية**) أي المرضيّ عنها. تقرير. (**قوله: في شرح الألفية**) صفة البهجة المرضية، أي في بيان وكشف معانيها. تقرير.

(١) والمراد الثالث لأن المسائل المذكرة ثمرة الجهد لأجل بيا الألفية.م

وبالله أستعين، إنه خير معين.

(**قوله: وبالله أستعين**) أي منه تعالى فقط أطلب الإعانة والإقدار على نيل كل ما أرومه من أمر خيري كما يؤخذ من حذف المعمول، وهذا هو المناسب لكون الديباجة متأخرة عن التأليف، كما هو المتبادر من سياق كلامه، أو على شرح هذه الأرجوزة إن كانت الديباجة قبل التأليف، ويكون الأوصاف السابقة بحسب ما تصور وترجى، ولا يخفى بعده. تقرير

(**قوله: إنه خير معين**) بالكسر استئناف بياني، وبالفتح على تقدير لام التعليل، أي إنه خير من كل معين لأنه المعين الحقيقي. تقرير

قال الناظم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(**قال محمد هو**) الشيخ الإمام أبو عبد **الله** جمال الدين محمد بن عبد الله (**ابن مالك**) الطائي

(**قول المصنف قال محمد**) فيه التفات من التكلم إلى الغيبة إن روعي متعلق البسملة المقدر بنحو أؤلف، وإلا فعند السكاكي فقط لاكتفائه بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر. والماضي في كلامه بمعنى المضارع بقرينة قوله: وأستعين المقتضي تقدم الخطبة على التأليف. وكون المعنى أستعين الله في إظهار الألفية أو النفع بها خلاف الظاهر. تقرير

(**قول المصنف هو**) الظاهر أنه عائد إلى محمد، فكان الحق ترك ذكره فيما بعد كما فعله الأشموني. وقد يقال كرره ليجمع بين الكنية واللقب والاسم مقدِّما اللقب عليه لاستشهاره، ويحتمل على بعد إرجاعه إلى الناظم، فلا إشكال. تقرير

(**قول المصنف هو ابن مالك**) جملة معترضة بين القول ومقوله: لتمييزه عمن شاركه في اسمه. وتجويز كونها استئنافا بيانيا لا يخرجها عن كونها معترضة، ولا يظهر جعله من قطع التابع عن المتبوع نعتا كان أو بدلا لاتحاد إعرابهما، وفائدة القطع وهي كما أفاده المولى عبد الغفور اللآري قدس سره في حاشيته على الجامي تغيير المألوف للتنبيه وتحريض السامع على إصغائه إلى الكلام إنما تتحقق عند الاختلاف، وفي عصام الكافية ما هو صريح في اشتراط المخالفة فليراجع. تقرير

(**قوله: الشيخ**) يطلق في الأصل على كبير السن، ثم تعورف في كبير القدر والعلم ولو صغيرا. تقرير. (**قوله: الإمام**) من أمّ بمعنى تقدم، يقال أمّهم وأمّ بهم بمعنى تقدمهم، ويجمع على أئمة كثيرا، ويأتي جمعا، والمراد به هنا المقتدى به والمقدم على غيره في العلوم. تقرير

(**قوله: جمال الدين**) مصدر جمُل كحسُن لفظا ومعنى فهو جميل، بمعنى اسم فاعل التفعيل أو الإفعال أي مجمل أهل الدين. تقرير. (**قوله: بن عبد الله ابن مالك**) قال الصبان قد يتوهم من صنيع الشَّارح أنه جرّ ابن مالك صفة لعبد الله، وليس كذلك لأنه يلزم عليه تغيير إعراب المتن وحذف ألف ابن، مع أنها واجبة الثبوت في المتن، بل هو باق على رفعه، فيكون بالنظر إلى كلام الشَّارح خبرا آخر لهو فأعرفه اهـ. وفيه أن تغيير إعراب المتن وحذف همزة ابن مثلا قد لا يتحاشى عنه في الشرح المزجي، فلا وجه للعدول عن الظاهر هربا منه. تقرير. (**قوله: الطائي**) أي نسبا، وسيأتي في المتن أن قولهم

الأَنْدَلُسي الجَيَّاني الشافعي (**أحمد ربي الله خير مالك**) أي أصفه بالجميل تعظيما له وأداء لبعض ما يجب له. والمراد إيجاده، لا الإخبار بأنه سيُوجد.

الطائي من شواذ النسب إذ قياسه طَيْئِيّ بسكون الياء، فقلبوها ألفا على غير قياس لأنها ساكنة، ولا تقلب ألفا إلا المتحركة. تقرير. (**قوله: الأندلسي**) أي إقليما نسبة إلى أندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام، وحكى بضمهما الدمشقي. تقرير. (**قوله: الجياني**) أي منشأ، نسبة إلى جَيَّان بفتح الجيم وشد المثناة التحتية بلدة بالأندلس. تقرير

(**قول المصنف أحمد**) مقول القول، ولا التفات فيه لموافقته الظاهر. وتجويز المعرب حاليته من محمد على سبيل الالتفات وجعل مقول القول الكلام وما يتألف منه إلخ بعيد جدا. تقرير. (**قول المصنف: الله**) بدل أو عطف بيان من ربي. تقرير

(**قول المصنف خير مالك**) خير أفعل التفضيل من الخير مصدر خار يخير إذا صار خيّرا بتشديد الياء أي ملتبسا بالخير، وأصله أخير، حذفت همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال، منصوب بنحو أمدح. وفي البيت الجناس التام اللفظي، وكذا الخطي إن كتب مالك الأول بألف، أو اللفظي فقط إن لم يكتب بها كما هو الأكثر فيه. تقرير

(**قوله: أي أصفه بالجميل**) أي أثني عليه بصفاته الجميلة. تقرير. (**قوله: تعظيما**) أي لأعظمه، شرط لتحقق الحمد أو للاعتداد به. تقرير. (**قوله: وأداء إلخ**) أي لأؤدي بعض ما يجب له عليّ من حقوق تربيته إياي بأنواع النعم. تقرير

. (**قوله: والمراد إيجاده إلخ**) لأنه المناسب لمقام الحمد، وهو مقام التعظيم على الوجه الأكمل، بخلاف الإخبار بأنه سيوجد وإن حصل به نوع تعظيم لأن الإخبار عن حمد يقع في المستقبل يستلزم أن ذلك المحمود أهل لأن يحمد، وهو يستلزم اتصافه بالأوصاف الجميلة، فيحصل التعظيم ضمنا. تقرير

(**قوله: لا الإخبار بأنه سيوجد**) لفظ المضارع وإن كان صالحا للحال والاستقبال لكن لما كان الحمدُ اللغوي لكونه ثناء لا يتأدى إلا باللسان مستحيلَ الإخبار عنه حال التلبس به إذ كل من المخبر عنه الذي هو الحمد والخبر قول امتنع احتمال الحال هنا، ولا ينفى الشيء إلا بعد احتماله، فلذا اقتصر الشَّارح رحمة الله عليه على نفي الإخبار عن الحمد الاستقبالي. تقرير. (**قوله: سيوجد**) ظاهر السياق يقتضي أنه مجهول. تقرير

(**مصليا**) بعد الحمد أي داعيا بالصلاة أي الرحمة (**على النبي**)، هو إنسان أوحي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه، فإن أمر بذلك فرسول أيضا.

(**قوله: مصليا بعد الحمد**) حال مقارنة من فاعل أحمد، والمقارنة في كل شيء بحسبه، فمقارنة الألفاظ وقوع بعضها بعد الآخر متصلا به، وللإشارة إلى هذا قال الشَّارح ﷺ بعد الحمد، فما قيل من أنها حال منوية أي أحمد ربي حال كوني ناويا الصلاة لئلا يرد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشتغل بالحمد فلا تحصل المقارنة بعيد لا يلتفت إليه. ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الإفراد.

. (**قوله: داعيا**) أي طالبا نزول الرحمة، في الخضري بقي أن مصليا اسم مفرد، ولا يحصل به المقصود من إنشاء الصلاة على سيدنا رسول الله ﷺ، وقول ابن قاسم إنه في قوة جملة إنشائية يرِد عليه امتناع وقوع الإنشاء حالا، إلا أن يجعل على تقدير القول أي أحمد ربي حال كوني قائلا اللّٰهم صل على النبي إلخ اهـ. وعلى هذا فقول الشَّارح بعد الحمد ظرف لهذا القول المقدر. تقرير

(**قوله: هو**) أي مطلق النبي، ففيه استخدام. تقرير. (**قوله: إنسان**) عبّر به موافقة للمشهور، وليشمل من اختلف في نبوته من الإناث، وهن مريم وآسية وسارة وهاجر. تقرير

(**قوله: أوحي إليه بشرع**) أي أعلم به، سواء كان الإعلام بإرسال ملك أو بإلهام أو برؤيا منام، قال المحقق الشربيني في حاشية جمع الجوامع أي ابتداء أو بعد إيحائه لمن قبله بدليل أنه تعالى نص على أن إسماعيل أوحي إليه بقوله: ﴿وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل﴾[1] وأنه رسول بقوله: ﴿واذكر في الكتاب إسماعيل﴾[2] إلخ، مع أن أولاد إبراهيم كانوا على شريعة أبيهم، وكذا يقال فيمن بعد موسى من أنبياء بني إسرائيل فإنهم بعثوا لتجديد ما نسوه من التوراة، وبهذا اندفع إشكال كثرة الرسل مع قلة الكتب والصحف المنزلة بالنسبة إليهم اهـ.

وقد يقال الشرع الموحى أعم مما في الكتب والصحف المنزلة إليهم، فلا يشكل هذا التعريف بما ذكر. نعم يرد هذا الإشكال على من عرف الرسول بأنه من أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه وكان له كتاب كما عرّفه به المولى عبد الغفور اللآري قدس سره. تقرير(**قوله: وإن لم يؤمر بتبليغه**) المقابلة بقوله: فإن أمر بذلك إلخ تقتضي أن التعريف للنبي فقط، فالأولى إسقاط إن المشعرة بالتعميم. تقرير. (**قوله: فرسول أيضا**) أي فهو رسول أيضا، فالنبي على هذا القول

(١) سورة النساء ٤/١٦٣

(٢) سورة مريم ١٩/٥٤

ولفظه بالتشديد من النَبْوة أي الرفعة لرفعة رتبة النبي على غيره من الخلق، وبالهمزة من النَبَأ أي الخبر لأن النبي مخبِر عن الله تعالى. والمراد به نبينا محمد ﷺ (**المصطفى**) أي المختار من الناس

أعم من الرسول مطلقا، كما أنه كذلك عند من فرق بينهما بأن النبي من أمر بتبليغ الشرع الموحى إليه وليس له كتاب، والرسول من أمر بذلك وله كتاب، وفي قول ثالث أنهما بمعنى، وهو معنى الرسول على الأول المشهور. تقرير (**قوله: ولفظه بالتشديد من النبوة إلخ**) في الخضري اشتهر أن المهموز من النَبَأ وهو الخبر لأنه مخبَر أو مخبِر عن الله تعالى، والمشدد من النبوة وهي الرفعة لأنه مرفوع الرتبة، أو رافع رتبة من تبعه، فهو على كليهما فعيل بمعنى فاعل أو مفعول، ولا يتعين ذلك، بل يجوز كون المهموز من النَّبوة بسكون الموحدة كالمشدد، ويجوز كون المشدد مخفف المهموز، فيكون بمعناه أفاده الصبان اهـ. قوله: فهو على كليهما فعيل بمعنى فاعل أو مفعول ظاهره أن النبي مهموزا أو مشددا استعمل أوّلا مشتقا بالمعاني المتقدمة، ثم أطلق على الإنسان المذكور إطلاقا للعام على الخاص، وليس كذلك بل هما اسمان جامدان أطلقا من أول الأمر على الإنسان المذكور كما حققه العلامة الشربيني فالحق ترك التفريع، وجعل العلة بيانا لمجرد المناسبة بين مسمى الاسم ومأخذه والله أعلم. تقرير. (**قوله: ولفظه**) أي النبي لا بقيد كونه بالتشديد والهمزة [(١)]. تقرير. (**قوله: بالتشديد**) حال من الضمير. تقرير. (**قوله: أي الرفعة**) قال الصبان فيه مسامحة إذ النبوة المكان المرتفع، وكأنه على حذف مضاف وموصوف أي المكان ذي الرفعة اهـ لكن في لسان العرب وكذا في السيالكوتي عن شمس العلوم النبوة الارتفاع. تقرير. (**قوله: قوله: لرفعة رتبة النبي**) أي سمي ذلك الإنسان بالنبي المأخوذ من النبوة بمعنى الرفعة لارتفاع رتبته على غيره من الخلق. تقرير. (**قوله: أيضا لرفعة رتبة النبي**) أو لكونه رافع رتبة من تبعه. تقرير. (**قوله: لأن النبي مخبِر عن الله تعالى**) بكسر الباء ولو بكونه نبّأه ليُحترم، فلا يرد أن النبي على الأصح لا يشترط فيه أن يؤمر بتبليغ الشرع الموحى إليه، أو لأنه مخبَر بالفتح لأن جبريل يخبره عن الله تعالى، ففي كلام الشَّارح نوع احتباك. تقرير. (**قوله: والمراد به نبينا ﷺ**) كون المراد به في هذا المقام نبينا أظهر من أن ينبه عليه. تقرير (**قول المصنف المصطفى**) هو من أشهر أسمائه ﷺ، والاصطفاء الاختيار من الصفوة، وهي الخلاصة. تقرير. (**قوله: أي المختار من الناس**) أي من جميعهم، فهو أفضلهم وأشرفهم. تقرير

---

(١) (قوله: لا بقيد إلخ) إنما يحتاج لذلك إذا جعلت الإضافة بيانية كما هو المتبادر لا إذا جعلت من إضافة الدال إلى المدلول فيعم اللفظ بلا عناية.

كما قال ﷺ في حديث رواه الترمذي وصحّحه «إن الله تعالى اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة، واصطفى من بني كنانة قريشا، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم»؛ وقال في حديث رواه الطبراني «إن الله اختار خلقه فاختار منهم بني آدم، ثم اختار بني آدم فاختار منهم العرب، ثم اختار العرب فاختار منهم قريشا، ثم اختار قريشا فاختار منهم بني هاشم، ثم اختار بني هاشم فاختارني، فلم أزل خيارا من خيار».

(**قوله: كما قال**) الكاف للتعليل دليل على كونه مختارا من جميع الناس. تقرير. (**قوله: كما قال في حديث رواه الترمذي**) في بمعنى من بيان لإن الله اصطفى إلخ، أو لما موصولة أو موصوفة، والعائد محذوف، وعليه فقوله: إن الله إلخ بدل من حديث، ويمكن إبقاؤها على الظرفية المجازية. تقرير. (**قوله: وصحّحه**) أي حكم بأنه صحيح، وهو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله من غير شذوذ ولا علة. تقرير. (**قوله: إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل**) في فيض القدير شرح الجامع الصغير تنبيه قال ابن تيمية قضية الخبر أن إسماعيل وذريته صفوة ولد إبراهيم، فيقتضي أنهم أفضل من ولد إسحاق، ومعلوم أن ولد إسحاق وهم بنو إسرائيل أفضل العجم لما فيهم من النبوة والكتاب، فمتى ثبت الفضل على هؤلاء ثبت الفضل على غيرهم[1] بالأولى، وهذ جيد. إلا أن يقال الحديث يقتضي أن إسماعيل عليه السلام هو المصطفى من ولد إبراهيم، وأن بني كنانة هم المصطفون من بني إسماعيل إلخ، وليس فيه ما يقتضي أن ولد إسماعيل أيضا مصطفون على غيرهم إذا كان أبوهم مصطفى وبعضهم مصطفى على بعض. فيقال لو لم يكن ذا مقصودا لم يكن لذكر اصطفاء إسماعيل فائدة اهـ وبهذا يظهر دلالة الحديث على كونه ﷺ مختارا من جميع الناس. تقرير

(**قوله: من ولد إبراهيم**) بفتح الواو واللام أو بضم فسكون يطلق على الواحد وغيره أي من أولاده. وكانوا اثني عشر على ما ذكره ابن إسحاق. تقرير. (**قوله: من ولد إسماعيل**) أي من ذريته. تقرير. (**قوله: إن الله اختار خلقه**) أي أراد أن يختار من خلقه بعضا فاختار منهم بني آدم، وكذا يقال في معطوفات ثم. تقرير. (**قوله: فلم أزل خيارا من خيار**) الخيار المختار كما في النهاية لابن الأثير وغيرها، ومن خيار صلة خيار أي لم أزل مختارا من مختار أصلا أو نفسا. وفي بعض الروايات فأنا خيار من خيار من خيار. تقرير

---

(١). (قوله: وعلى غيره) أي سواء كان ممن قبله أو بعدهم فيصح القول الآتي وبهذا ظهر.

(و) على (**آله**) أي أقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب، (**المستكملين الشرفا**) بفتح الشين بانتسابهم إليه (**وأستعين الله في**) نظم أُرْجُوزَةٍ

(**قوله: وعلى آله**) أتى بعلى لالتزام أهل السنة إدخالها على الآل ردا على الشيعة فإنهم منعوا ذكرها بين النبي وآله، وينقلون في ذلك حديثا موضوعا، وهو «من فصل بيني وبين آلي بعلى لم ينل شفاعتي». تقرير

(**قوله: أي أقاربه**) كذا فسره الأشموني، ورجح الصبان تفسيره هنا بأتباعه في العمل الصالح، والخضري بمطلق الأتباع. وقد يقال المستكملون الشرف عند الإطلاق إنما هم أهل بيته ﷺ، والله أعلم. تقرير

(**قول المصنف المستكملين**) قال الصبان السين والتاء إما للطلب والمطلوب كمال زائد على الكمال الحاصل عندهم، فالشرف بفتح الشين مفعول المستكملين، أو زائدتان للتأكيد، والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به، أو على نزع الخافض إلى أن قال أو للصيرورة أي الذين صاروا كاملين كاستحجر الطين أي الذين صاروا كاملين إلخ اهـ.

وخير الأمور أوسطها، على أنه لا يصح الاحتمال الأول على ما جرى عليه الشَّارح من حمل الآل على أقاربه المؤمنين ﷺ وجعله سبب الاستكمال الانتساب إليه ﷺ. تقرير. (**قوله: بفتح الشين**) أي لا بضمه كما ضبطه بعضهم على أنه جمع شريف صفة ثانية[١] لأنه خلاف المتبادر، مع أن ذكره بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة لانفهامه منه. تقرير[٢]

(**قوله: بانتسابهم إليه**) أي بقرابتهم منه ﷺ، ولكن لم نعثر على مجيئه بهذا المعنى في كتب اللغة، ففي لسان العرب وغيره انتسب ذكر نسبه أو أظهر نسبه وإلى أبيه اعتزى. تقرير

(**قول المصنف وأستعين الله**) أي أطلب منه الإعانة، وهي المشاركة في الفعل ليسهل، ولاستحالة هذا المعنى هنا يراد بها الإقدار بعلاقة المشابهة الصورية من حيث كون المقدور بين القدرتين قدرة العبد كسبا وقدرة الله إيجادا. تقرير

(**قوله: في نظم أرجوزة**) في بمعنى على لأن مادة الاستعانة إنما جاءت متعدية إلى المفعول الثاني

---

(١) أي ويكون معمول المستكملين محذوفا أي كلَ شرف أو كلَ مجد مثلا اهـ الصبان. لَجنة التصحيح

(٢) إنما قيّد الشين بالفتح ولم ينبه على الضم مع جوازه لكون الفتح هو الوارد عن الناظم، فينبغي عدم تغييره قاله بعضهم. فهو بالفتح مصدر بمعنى العلو مفعول اسم الفاعل، وألفه للإطلاق، وبالضم جمع شريف نعت ثان لآله اهـ حكيم. لَجنة التصحيح

(**ألفية**) عدتها ألف بيت أو ألفان، بناء على أن كل شطر بيت. ولا يقدح ذلك في النسبة كما قيل لتساوي النَسب إلى المفرد والمثنى كما سيأتي.(**مقاصد النحو**) أي مهماته. والمراد به المرادف لقولنا علم العربية

بها، ويغني عن هذا جعل في للتعليل. وقدر النظمَ لأن الاستعانة إنما تكون على الفعل، والأرجوزةَ لتجري عليه الصفة. والأرجوزة القصيدة من بحر الرجز، كذا في كتب اللغة، فتكون أخص منها. وأفاد الصبان نقلا عن الدماميني على الخزرجية أنه لا يسمى مثل هذه الأرجوزة قصيدة لأنهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة، أي والقصيدة لا بد فيها من ذلك، وعليه فيفسر الأرجوزة بأبيات من بحر الرجز. تقرير

(**قوله: عدتها ألف بيت**) بيان لمعنى الألفية الواقعة صفة. تقرير. (**قوله: بناء**) أي بنى هذا الاحتمال الأخير بناء. تقرير. (**قوله: أن كل شطر بيت**) الشطر من البيت نصفه. تقرير. (**قوله: ولا يقدح ذلك في النسبة**) في القاموس قدَح فيه كمنَع طعن اهـ. ولعل المراد لا يُخلّ المعنى الثاني بموافقة النسبة القياسَ. تقرير. (**قوله: كما قيل**) مرتبط بالمنفي. تقرير. (**قوله: لتساوي النسب**) بفتح النون بمعنى النسبة. تقرير. (**قوله: لتساوي النسب إلى المفرد والمثنى**) أي والجمع، ولم يتعرض له لعدم تعلق الغرض به. تقرير. (**قوله: والمثنى**) أي والنسبة إليه لاقتضاء التساوي التعدد، فلا قلب. تقرير

. (**قوله: أي مهماته**) فسر المقاصدَ بالمهمات، والمهماتِ في قول الناظم في آخر الكتاب **نظما على جل المهمات أشتمل** بالمقاصد لادعاء ترادفهما، وهو ظاهر عبارة الخضري، وحينئذ يندفع توهم التنافي بين ما في أول الكتاب وآخره بتقدير مضاف أي جُل مقاصده، أو يقال ما هنا في حيز رجاء الكل، وما سيأتي إخبار عما تيسر له. والذي يظهر أن المقاصد لغة الأغراض، وهي أعم، والمراد بها المهمات التي عبر بها في آخر الكتاب، ويدفع توهم التنافي بما ذكر، وهو صريح كلام الأشموني والصبان والله أعلم. تقرير

(**قوله: والمراد إلى قوله: لا ما يقابل التصريف**) إذ أرجوزته حوت مقاصد التصريف أيضا. تقرير. (**قوله: لقولنا**) لا يظهر لي فائدته. تقرير. (**قوله: علم العربية**) من إضافة العام إلى الخاص كذا في الصبان، وفي الأنبابي على السجاعي وهذا إن ثبت أن لفظ العربية يطلق على العلم الذي يحترز به عن الخلل إلخ، وإلا فالمعنى علم اللغة العربية أو العلوم العربية، فالإضافة لأدنى ملابسة، أو على معنى من. تقرير

المطلق على ما يعرف به أواخر الكلم إعرابا وبناءً، وما يعرف به ذواتها صحة واعتلالا؛ لا ما يقابل التصريف (**بها**) أي فيها (**محوية**) أي مجموعة.

(**تقرب**) هذه الألفية لأفهام الطالبين (**الأقصى**) أي الأبعد من غوامض المسائل، فيصير واضحا، (**بلفظ موجز**) قليل الحروف كثير المعنى. والباء للسببية.

(**قوله: المطلق**) بغلبة الاستعمال وإن أطلق على ما يشمل اثني عشر علما. تقرير. (**قوله: ما يعرف به أواخر إلخ**) أي ويعرف به أيضا ما يتبع الإعراب والبناء من شروط لنحو الناسخ وحذف العائد وكسر إن وفتحها ونحو ذلك. تقرير (**قوله: إعرابا وبناء**) تمييزان محولان عن نائب الفاعل، أي يعرف به إعراب آواخر الكلم وبناؤها، ونسبتهما للأواخر لظهور أثرهما فيها. تقرير. (**قوله: وما يعرف به ذواتها إلخ**) أي ويعرف به أيضا الإدغام والحذف والإبدال وغير ذلك. تقرير. (**قوله: صحة واعتلالا**) تمييزان كذلك. تقرير (**قوله: لا ما يقابل**) عطف على قوله: المرادف إلخ. تقرير. (**قوله: أي فيها**) من ظرفية المدلول في الدال لأن الأرجوزة الموصوفة اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على معان مخصوصة هي المقاصد، ويحتمل على بعد أن تكون الباء سببية. تقرير

(**قول المصنف تقرب**) فيه مجاز عقلي من الإسناد إلى السبب العاديّ إذ الفاعل حقيقة هو الله تعالى. تقرير. (**قوله: لأفهام الطالبين**) أي إلى أفهامهم جمع فهم بمعنى الإدراك، والمراد به محله وهو الذهن. تقرير. (**قوله: أي الأبعد**) تفسير لمعنى الصيغة التفضيلية، والمراد البعيد قليلا كان البعد أو كثيرا [1]وما قيل من أن اسم التفضيل على بابه ردّوه بأنه قد يهتم بالأبعد لشدة خفائه دون البعيد. تقرير

(**قوله: من غوامض المسائل**) أي من المسائل الغامضة، وهي من غمُض الكلامُ خفي مأخذه ومعناه. تقرير. (**قوله: فيصير واضحا**) عقّب به التقريب لأن للتقريب مراتب، فأفاد أن المراد التقريب التام المؤدي إلى وضوح الغامض. تقرير (**قول المصنف بلفظ موجز**) أي بوَجازته حيث إن المحط هو الوصف. تقرير. (**قوله: والباء للسبية**) قال ابن قاسم ويصح كونها للسببية، ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعاني بالألفاظ الوجيزة التي من شأنها تبعيدها، ولا إشكال في كون الإيجاز قد يكون سببا للإيضاح إذا بولغ في تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه اهـ. وقد يقال السبب حينئذ هذه المبالغة

---

(١) (قوله: والمراد البعيد إلخ) أي فأعل التفضيل على غير بابه كما يفيد قول الشارح من غوامض المسائل جمع غامضة اسم فاعل.م

ولا بدع في كون الإيجاز سببا لسرعة الفهم كما في رأيت عبد الله وأكرمته، دون أكرمت عبد الله ويجوز أن يكون بمعنى مع قاله ابن جماعة (**وتبسط البذل**) بسكون الذال المعجمة أي العطاء، (**بوعد منجز**) أي سريع الوفاء.

لا الإيجاز اهـ صبان. ويظهر أن المبالغة في تهذيب وجيز لا تنافي كون سبب التقريب الوجازة إذ مآلها الوجازة الكاملة التي أشار إليه الشَّارح فيما سيأتي بحسن الوجازة. تقرير

(**قوله: ولا بدع**) بكسر الباء وسكون الدال العجب والغرابة، يقال لا بدع في ذلك أي لا عجب. تقرير. (**قوله: كما في إلخ**) أي كسرعة فهم في أكرمته في رأيت عبد الله وأكرمته، دون أكرمت عبد الله في رأيت عبد الله وأكرمت عبد الله. تقرير. (**قوله: دون أكرمت عبد الله**) في بعض النسخ دون وأكرمت عبد الله وهي الصحيحة. تقرير. (**قوله: ويجوز أن يكون بمعنى مع**) تأخيره والتعبير فيه بالجواز يشعر بضعفه، مع أنه الوجه الوجيه المتبادر الذي اختاره أرباب الحواشي. تقرير

(**قول المصنف وتبسط البذل**) أي توسع العطاء، يعني تكثر إفادة المعاني، ولا شك أنها تعطي قارئها العلم الكثير إذا قرأها على الوجه الحق من حل اللفظ وتبيين المشكل على شيخ ناصح، وهي سُلّم لفهم بقية العلم. ففيه استعارة إما تمثيلية بأن شبه حال الألفية التي تكثر إفادة المعاني الأنيقة بحال كريم أنجز وعده بإعطاء أموال كثيرة ثمينة، واستعار الكلام الموضوع للمشبه به للمشبه؛ أو مصرحة بأن شبه إفادتها المعاني ببذل المال، والوعد ترشيح؛ أو مكنية بأن شبه الألفية بالكريم، وبسط البذل تخييل، وإنجاز الوعد ترشيح. تقرير (**قوله: أي العطاء**) بمعنى الإعطاء والمراد إفادة المعاني.

(**قول المصنف بوعد منجز**) الباء بمعنى مع أي مع سبق وعد، أو سببية، قال الأنبابي لأن الوعد ببسط البذل سبب فيه عادة، والأول أقرب اهـ ومنه يفهم أن الإنجاز غير ملحوظ في السببية، قال ابن قاسم فإن قلت إن الإعطاء بدون وعد أبلغ في المدح، فلم قيّد بالوعد، قلت كأنه لأنه الواقع لأن فهم المعاني منها لا يحصل بمجرد وجودها، بل لا بد من الالتفات إليها وتصور ألفاظها، فكأنها لتهيئها للفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعد وعدا ناجزا اهـ. وقد يقال إن الوعد على تقدير التمثيلية من الأجزاء المتنزع منها المشبه به، وعلى تقديري المصرحة والمكنية ترشيح باق على حقيقته على الأصح لا يقصد به إلا تقوية الاستعارة، فلا يلاحظ في جانب المشبه، فالسؤال من أصله غير وارد حتى يوجه التقييد بالوعد. تقرير. (**قوله: سريع الوفاء**) أي به. تقرير

والوعد في الخير، والإيعاد في الشر إذا لم تكن قرينة (**وتقتضي**) بحسن الوَجازة المقتضية لسرعة الفهم، (**رضا**) من قارئها بأن لا يعترض عليها، (**بغير سخط**) يشوبه، (**فائقة ألفية**) الإمام أبي زكريا يحيى (**ابن معط**) بن عبد النور الزواوي الحنفي؛ (**و**) لكن (**هو بسبق**) أي بسبب سبقه إلى وضع

(**قوله: والوعد**) أي وما يشتق منه، وكذا يقال في الإيعاد. تقرير (**قول المصنف وتقتضي رضا إلخ**) أي تستلزم الرضا من القارئ وتضطره إليه، فيكون مدحا قصد به الترغيب، ويؤيده ظاهر قوله: فائقة إلخ، وهو المناسب لما علل به الشَّارح فيما يظهر. وفي حاشية الملوي على المكودي أي حال كونها فائقة تطلب رضا بغير سخط، وهذا تواضع من الشيخ وهضم لنفسه، أو مقصوده الحث على الإكباب عليها والنظر إليها لأن من رضي بشيء أحبه، ومن أحب شيئا أكثر النظر إليه، وهذا أدق اهـ. تقرير

(**قوله: بحسن الوَجازة**) أي وبما اشتملت عليها من محاسن غيرها. تقرير. (**قوله: من قارئها**) نعت رضا، أي صادرا منه. تقرير. (**قوله: بأن لا يعترض عليها**) بنسبتها إلى القصور تهذيبا وترتيبا وجمعا للفوائد، فالأولى تأخير التصوير عن قوله: بغير سخط يشوبه. تقرير. (**قوله: بغير سخط يشوبه**) أي محضا لا يخالطه السخط ولو من وجه غير وجه الرضا، فقوله: بغير سخط غير مستدرك. تقرير

(**قول المصنف فائقة إلخ**) حال من فاعل تقتضي، أو خبر محذوف، أو نعت. وقد فاقتها لفظا لأنها من بحر الرجز فقط وتلك من السريع والرجز، ومعنى لأنها أكثر أحكاما منها.

وفي الملوي وقد حكي أن المؤلف رحمه الله تعالى لمّا وصل إلى هنا قال **فائقة منها بألف بيت** أي بكل أبياتها، فوقف ولم يستطع الزيادة مدة، ثم رأى في المنام شخصا لم يعرف أنه ابن معط، فقال له إني أنظم ألفية، فقال أسمعني، فقرأ الأبيات إلى أن قال **فائقة منها بألف بيت**، فقال كمّل، قال لم أستطع الزيادة، فقال أكمله لك، قال نعم، فقال **والحي قد يغلب ألف ميت**، فعرف أنه ابن معط، فرجع عن هذا، وقال **وهو بسبق حائز تفضيلا** إلخ. تقرير[1] . (**قوله: عبد النور**) صوابه ابن عبد النور كما في بعض النسخ. تقرير

(**قوله: لكن**) أشار به إلى أن قوله: وهو بسبق إلخ لدفع توهم ادعاء تفوقه أيضا. تقرير (**قول المصنف بسبق**) مرتبط بكل من حائز ومستوجب كذا في الصبان، وعليه فالمراد بالسبق أعم من أن يكون

---

(١) وللجلال السيوطي ألفية زاد فيها على هذه كثيرا، وقال في أولها **فائقة ألفية ابن مالك**، وللأجهوريّ المالكي ألفية زاد فيها على السيوطي، وقال **فائقة ألفية السيوطي**. فسبحان المنفرد بالكمال الذي لا يُدانى. الخضري. لَجنة التصحيح

كتابه وتقدم عصره (**حائز**) أي جامع (**تفضيلا**) لتفضيل السابق شرعا وعرفا، وهو أيضا (**مستوجب ثنائي الجميلا**) عليه لانتفاعي بما ألفه واقتدائي به (**والله يقضي**

بحسب التأليف أو بحسب الزمان، وإليه أشار الشَّارح بقوله: أي بسبب سبقه إلخ. وكتب الحامدي على قول الصبان مرتبط إلخ أي من حيث المعنى، وأما من حيث اللفظ فبأحدهما أي بالأول. تقرير (**قول المصنف تفضيلا**) المناسب لظاهر قول الشَّارح لتفضيل السابق كونُه مصدرا مبنيا للمجهول، ويحتمل أن يكون المراد به الفضل نفسه من إطلاق اسم المسبب على السبب، وقد يحتمل نظرا إلى المتن أن يكون مصدر المعلوم على معنى استحقاق تفضيل. تقرير

(**قوله: لتفضيل السابق**) أي من حيث إنه سابق على ما يشعر به التعليق بالمشتق، علة لكون السبق في الزمان سببا لحيازة التفضيل، كما أن قوله: لانتفاعي إلخ علة لكون السبق في التأليف علة لاستيجابه الثناء الجميل، ففي كلامه نشر على خلاف ترتيب اللف. تقرير

(**قوله: شرعا وعرفا**) أي في الشرع والعرف، أو من حيث الشرع والعرف، أما شرعا فلأحاديث منها ما رواه البخاري ﷺ عن محمد بن يوسف عن سفيان عن الزبير بن عدي قال أتينا أنس بن مالك، فشكونا إليه ما نلقى من الحجاج، فقال اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده شرّ منه حتى تَلْقوا ربكم، سمعته من نبيكم ﷺ، ومنها ما من يوم إلا والذي بعده شر منه، وإنما يسرع بخياركم. ومنها ومنها. وأما عرفا فلاشتهار ذلك بين الناس كلهم خواصهم وعوامهم. تقرير

(**قوله: وهو**) أعاده إشارة إلى أن قوله: مستوجب وصف مستقل عن الوصف المتقدم. تقرير. (**قوله: أيضا**) أي كما أنه حائز تفضيلا. تقرير (**قول المصنف مستوجب**) أي مستحق، من استوجب الشيء استحقه، ويحتمل أن السين والتاء للتصيير أي مصيِّر الثناء واجبا علي. تقرير

(**قول المصنف ثنائي الجميلا**) المشهور أن الثناء يختص بالخير، وقال بعضهم يعمه والشرَ، فالجميل إما صفة لازمة أو مخصصة، ويحتمل أن يكون مفعولا مطلقا للثناء أي ثنائي الثناء الجميل. وجعله مفعولا به على التوسع بإسقاط الخافض بعيد. تقرير. (**قوله: واقتدائي به**) أي في نظمه ألفية في النحو. تقرير (**قول المصنف والله يقضي**) أي يحكم كما في الأشموني، وفي الصبان فسر القضاء بالحكم كما هو معناه لغة لأن معناه عند الأشاعرة كما في شرح المواقف إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال، وهذا لا يناسب الطلب، قال وتقديره إيجاده إياها فيما لا يزال على ما هي عليه

بهبات) أي عطايا من فضله (**وافرة)** أي زائدة والجملة خبرية أريد بها الدعاء أي اللّهم اقض بذلك، (**لي)**، قدّم نفسه لحديث أبي داود «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا دعا بدأ بنفسه» (**وله في دراجات الآخرة)** أي مراتبها العليّة.

فيه اهـ. والمراد بالحكم هنا التعلق التنجيزي فيرجع إلى التقدير اهـ. وفي الملوي على قول المكودي ويحكم أي يعطي بالفعل. تقرير

(**قول المصنف بهبات)** جمع هبة العطية بدون مقابل كما أشار إليه بقوله: من فضله. تقرير. (**قوله: أي عطايا)** لم يقل عطيات مع أنه المناسب إشارة إلى أن هبات وإن كان جمع قلة على المشهور إلا أنه مستعمل في الكثرة بقرينة مقام الدعاء، ولذلك لم يقل وافرات، مع أن الأفصح المطابقة في جمع القلة مطلقا جبرا لقلته وفي جمع الكثرة للعاقل لشرفه. تقرير. (**قوله: اللّٰهم اقض بذلك)** أي اللّٰهم أعطنا المذكور من الهبات الوافرة. تقرير (**قول المصنف لي وله)** متعلقان بيقضي. وجعلهما صفة لهبات بعيد. وكان الأحسن كما في الأشموني أن يقول:

والله يقضي بالرضا والرحمة * لي وله ولجميع الأمة

لأن التعميم مطلوب لكونه من أسباب الإجابة كما في كتاب الأدعية لشيخ الإسلام. تقرير. (**قوله: لحديث إلخ)** ولذلك استحب الفقهاء بَدْأَ الشخص بنفسه في الدعاء. تقرير (**قول المصنف في درجات الآخرة)** صفة لهبات، وفي إما باقية على حقيقتها أي متحققة فيها تحقق العام في ضمن الخاص، أو بمعنى من البيانية أي منها. وجعلها بمعنى مع غير ملائم للطبع.

وخص درجات الآخرة بالذكر لأنها المهمة عند العاقل، ولأن الدعاء لابن معط إنما يتأتى بها. والإضافة على معنى في. تقرير (**قوله: أي مراتبها العلية)** في الأشموني الدرجات قال في الصحاح هي الطبقات من المراتب، وقال أبو عبيدة الدرج إلى أعلى، والدرك إلى أسفل. وكتب الصبان على قوله: هي الطبقات من المراتب أي علية أو دنية، فهو أعم من تفسير أبو عبيدة قاله البعض، ورد جعل بعضهم كلام أبي عبيدة بيانا لما في الصحاح اهـ.

وعلق الأنبابي على قوله: ورد جعل بعضهم إلخ عبارته وقول بعض أرباب الحواشي هذا بيان لما في الصحاح فإن المراتب تقال في ذي العلوّ غير سديد إذ كما تقال فيما ذكر تقال في مقابله، فيقال مرتبة علية ومرتبة دنية كما هو ظاهر اهـ.

. . . .

ولك رده بأن قولهم مرتبة دنية الدناءة فيه بالنسبة للأعلى، مع أن المرتبة من جهة العلوّ والتصاعد، وأما ما قصد به التسفل والتنازل فلا يقال في طبقاته مراتب، ولهذا قال من المراتب ولم يقتصر على الطبقات حرر اهـ شيخنا اهـ. فعلى ما ذكره المحقق الأنبابي فقول الشَّارح العلية صفة كاشفة، والقلب إليه أميل، والله أعلم. تقرير

﴿هذا باب شرح (الكلام)
(و) شرح (ما يتألف منه) الكلام، وهو الكلم الثلاث﴾

﴿هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف منه الكلام وهو الكلم الثلاث﴾

(**قوله: هذا باب إلخ**) لفظ المتن الكلام وما يتألف منه فأشار إلى أنه خبر لمحذوف على حذف مضافين اختصر لوضوحه، والأولى أنه على التدريج بأن حذف المبتدأ، ثم خبره، وأنيب عنه المضاف إليه، ثم حذف، وأنيب عنه الكلام. وقيل دفعة لأنه أقل عملا، فالكلام على هذا إما نائب عن الخبر وحده، أو عنه مع المضاف إليه، ورفع لشرف الرفع على الجر، ولأنه إعراب المضاف المقصود بالذات، وأما المبتدأ فمقدر على كل حال ولم ينب عنه شيء.

والمشار إليه بهذا الألفاظ المستحضرة في الذهن باعتبار دلالتها على المعاني إذ الباب في العرف ألفاظ مخصوصة من الكتاب دالة على مسائل من جنس واحد. تقرير

(**قوله: شرح الكلام إلخ**) أراد به البيان بالتعريف كما أراد بالثاني البيان بذكر العلامات ولاختلاف البيانين أعاده ولم يعبر أولا بالتعريف لتحصل المشاكلة اللفظية. تقرير

(**قوله: ما يتألف منه الكلام**) لم يقل يتركب لأن التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة، وهي وقوع الألفة أي الارتباط بين الكلمتين بإسناد إحداهما إلى الأخرى أو إضافتها إليها أو وصفها بها أو نحو ذلك. وقال السيد قدس سره هما بمعنى واحد وهو معنى التأليف.

وفي إظهار الفاعل إشارة إلى أن يتألف صلة أو صفة جرت على غير من هي له ولم يبرز الضمير لأمن اللبس وأجازه حينئذ الكوفيون. تقرير

(**قوله: أيضا يتألف منه الكلام**) أي من مجموعه بناء على أن جزء الكلام لا بد أن يكون عمدة فيه أو من جميعه بناء على أن الجزء أعم من أن يكون ركنا أو غيره. تقرير

(**كلامنا**) أي معاشرِ النحويين (**لفظ**) أي صوت معتمد على مقطع الفم، فخرج به ما ليس بلفظ من الدوال الأربع كالإشارة والخط. وعبّر به دون القول لإطلاقه على الرأي والاعتقاد.

(**قول المصنف كلامنا**) أضافه إلى ضمير المتكلم مع الغير المفسر بمعاشر النحويين مع أن كون التأليف في النحو يغني عنه للإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات في الكلام فعند اللغويين هو ما يتلفظ به مهملا كان أو مستعملا مفردا أو مركبا مفيدا أو غير مفيد، وعند المتكلمين المعنى القائم بذاته تعالى، وعند الفقهاء ما أبطل الصلاة من حرف مفهم أو حرفين وإن لم يفهما، وعند المناطقة القضية المتعلقة في الذهن كأن حكمت في ذهنك على زيد بأنه قائم أو غير قائم، وللإيماء إلى أن المصنف من مجتهدي النحاة. تقرير. (**قوله: أي معاشر النحويين**) بالجر تفسير للضمير المجرور، وفي بعض النسخ بدون أي، فيكون منصوبا بأعني لا بأخص إذ لا يصدق عليه تعريف الاختصاص، وهو كما في الخضري قصر حكم أسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده معمول لأخص محذوفا وجوبا. تقرير

(**قوله: أي صوت**) في اللغة ما يسمع سواء اعتمد على بعض حروف المعجم ويقال له غير ساذج وهو المعبر عنه باللفظ أو لم يعتمد ويقال له ساذج كأصوات الحيونات، وعرّف أهل السنة الصوت بأنه كيفية تحدث بمحض فضل الله تعالى من غير تأثير تموج الهواء ولا القرع الذي هو إمساس بعنف وشدة ولا القلع الذي هو إنفصال بعنف. تقرير

(**قوله: مقطع الفم**) مقطع الحرف مخرجه من الحلق أو اللسان أو الشفتين كذا في كتب اللغة فالإضافة على معنى في أو اللام. تقرير. (**قوله: فخرج به**) أي عنه ولو عبر به لكان أولى لما نقله الخضري من أن ما لم يتناوله الجنس يقال خرج عنه لا به ويمكن إبقاؤها على ظاهرها بناء على ما قالوا من أنه إذا كان بين الجنس وفصله العموم الوجهي يخرج بكل ما دخل في الآخر لجواز أن يعتبر الجنس فصلا والفصل جنسا وقد تحقق ذلك هنا لأن المفيد في الأصل أعم من أن يكون لفظا أو غيره كالدوال كما أن اللفظ أعم من أن يكون مفيدا أو غيره كالمفردات. تقرير. (**قوله: لإطلاقه على الرأي إلخ**) أي كإطلاقه على اللفظ فيكون مشتركا واستعمال المشترك في التعاريف معيب. وقد يقال كونه معيبا إذا لم تكن قرينة ظاهرة الدلالة على المراد وقد وجدت وهي اشتهار استعماله بهذا المعنى في اصطلاح النحاة على أن الشَّارح قال في همعه وما قيل من أن ذكر اللفظ أولى لإطلاق القول على غيره كالرأي ممنوع لعدم تبادره إلى الأذهان إذ هو مجاز انتهى. تقرير. (**قوله: على الرأي والاعتقاد**) عطف تفسير بمعنى التصديق مطلقا أعم من أن يكون جازما أو غير جازم مطابقا أو غير مطابق ثابتا أو غير ثابت كذا في محيط المحيط. تقرير

وعكس في الكافية لأن القول جنس قريب لعدم إطلاقه على المهمل، بخلاف اللفظ (**مفيد**) أي مفهم معنى يحسن السكوت عليه كما قال في شرح الكافية.

والمراد سكوت المتكلم، وقيل السامع، وقيل كليهما. وخرج به ما لا يفيد كإنْ قام مثلا. واستثنى منه في شرح التسهيل نقلا عن سيبويه وغيره مفيدَ ما لا يجهله أحد نحو النار حارة، فليس بكلام.

(**قوله: لأن القول جنس قريب إلخ**) يتحقق بانضمام الفصل القريب إليه الحد التام الذي هو أعلى مراتب التعريف لأنه الموصل إلى كنه الحقيقة وفي تسمية القول جنسا قريبا إشارة إلى ما جرى عليه بعض المحققين من أن تعاريف الأمور الاصطلاحية حدود لأنها أمور اعتبارية حصلت مفهوماتها أوّلا ووضعت أسماؤها بإزائها فليس لها ماهيات وراء تلك المفهومات. تقرير

(**قوله: بخلاف اللفظ**) فإنه جنس بعيد يتحقق بانضمام الفصل القريب إليه الحد الناقص الذي هو في المرتبة الثانية من مراتب التعاريف والجنس القريب ما لا جنس تحته وفوقه جنس والبعيد ما يكون تحته جنس سواء كان فوقه جنس أم لا كالعالي. تقرير

(**قوله: مفهم معنى إلخ**) تفسير للمراد بالمفيد هنا وإلا فالمفيد في الأصل أعم من اللفظ وغيره كما ذكرنا. تقرير

(**قوله: يحسن السكوت عليه**) عبارة دائرة على ألسنتهم ولعل مرادهم بذلك سواء أريد بالسكوت سكوت المتكلم كما هو الظاهر أو المخاطب أو كليهما عد ذلك حسنا بأن لا ينتظر شيأ آخر انتظاره إلى المسند والمسند إليه وبذلك يعلم أن الخلاف لفظي. تقرير

(**قوله: والمراد سكوت المتكلم**) بمعنى قطع كلامه، ورجح لأنه لما كان مقابله وهو التكلم صفة للمتكلم ناسب أن يكون هو وصفا له أيضا. تقرير

(**قوله: وقيل سكوت السامع**) بمعنى أن لا يطلب زائدا على ما سمع. تقرير. (**قوله: مثلا**) الأولى تركه وإن أمكن توجيهه. (**قوله: نقلا**) أي ناقلا. تقرير

(**قوله: مفيد ما إلخ**) أي مفيد معنى إلخ وفي بعض النسخ بمفيد بزيادة الباء، والصواب أنها من سهو الناسخ كما يدل عليه التعبير باستثنى. تقرير

(**قوله: ولم يصرح إلخ**) الأولى ولم يذكر التركيب هربا من اشتمال السؤال المدلول عليه بلم يصرح على تلقين الجواب وهو معيب عند أهل النظر. تقرير

ولم يصرح باشتراط كونه مركبا كما فعل الجزولي كغيره للاستغناء عنه إذ ليس لنا لفظ مفيد وهو غير مركب.

وأشار إلى اشتراط كونه موضوعا أي مقصودا ليخرج ما ينطق به النائم والساهي ونحوهما بقوله: (**كاستقم**) إذ من عادته إعطاء الحكم بالمثال. وقيد في التسهيل المقصود بكونه لذاته ليخرج المقصود لغيره كجملة الصلة والجزاء.

(**قوله: كما فعله الجزولي إلخ**) مرتبط بالمنفي وضمير غيره للجزولي، وفي شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية وهذا الحد أي اللفظ المركب المفيد بالوضع لجماعة منهم الجزولي. وفي الخضري ولم يذكر التركيب مع أنه لم يشذ عن اشتراطه إلا ابن دحية. تقرير

(**قوله: إذ ليس لنا لفظ إلخ**) أي لدلالة المفيد عليه، ولا يخفى أنها بطريق الالتزام على الراجح المشهور، ودلالة الالتزام مهجورة في الحدود، فالظاهر ما جرى عليه الخضري وغيره من أن الناظم أشار إليه كالقصد بالمثال. تقرير

(**قوله: وأشار إلى اشتراط إلخ**) وقد يقال يحتمل أنه جرى في هذه الأرجوزة على خلاف ما جرى عليه في التسهيل من اشتراط القصد لجواز أن يكون رأيه حين تصنيفها على خلاف ما رآه حال تصنيفه إذ قد يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر. تقرير

(**قول المصنف كاستقم**) صفة ثانية للفظ أو مفعول مطلق لمفيد مجازا، ولعله إشارة إلى الوارد في قوله: تعالى ﴿فاستقم كما أمرت﴾[1]. (**قوله: إذ من عادته إلخ**) علة لصحة الإشارة. تقرير. (**قوله: إعطاء الحكم بالمثال**) أي إفادته. تقرير

(**قوله: وقيد في التسهيل**) عبارة التسهيل ما تضمن إسنادا مفيدا مقصودا لذاته، فقول الشَّارح المقصود معناه الإسناد المقصود، وقوله: ليخرج المقصود أي داله. تقرير. (**قوله: الجزاء**) جرى على ما حققه السيد الشريف قدس سره من أن الكلام في الجملة الشرطية مجموع الشرط والجزاء مخالفا لما جرى عليه الجمهور من أنه الجزاء وحده والشرط قيد له. تقرير

(**قوله: واسم وفعل ثم حرف هي الكلم إلخ**) يريد الشَّارح ﷺ أن الكلم عبارة عن الكلمات النحوية وأنها منحصرة في الاسم وقسيميه فاسم وما عطف عليه مبتدأ معرفة لقصد اللفظ وكلمة هي ضمير

(١) سورة هود ١١ / ١١٢

(**واسم وفعل ثم حرف**) هي (**الكلم**) التي يتألف منها الكلام لا غيرُها كما دل عليه الاستقراء وذكره الإمام علي ﷺ المبتكر لهذا الفن. وعطف الناظم الحرف بثم إشعارا بتراخي رتبته عما قبله لكونه فضلة دونهما. ثم الكلم على الصحيح اسم جنس جمعي، (**واحده كلمة**)

فصل بتقدير المضاف إما في جانب الخبر أي دوالها أو في جانب المبتدإ أي ما صدقات اسم إلخ وقوله: لا غيرها عطف على اسم إلخ تأكيد هذا.

والذي يميل إليه طبعي ويطمئن له قلبي أن المراد بالكلم لفظه الذي هو اسم جنس جمعي كما أن المراد بالكلام فيما سبق والقول فيما يأتي لفظهما ويؤيده ظاهر قوله: واحده كلمة وتقسيمه إلى الاسم والفعل والحرف باعتبار واحده وهو الكلمة تقسيم الكلي إلى جزئياته وعليه يكون الكلم مبتدأ واسم إلخ خبرا تأمل بإنصاف. تقرير

(**قوله: كما دل عليه الاستقراء**) الكاف للتعليل وما مصدرية أي وإنما انحصرت الكلمات التي يتألف منها الكلام في الأقسام المذكورة لدلالة الاستقراء عليه. تقرير. (**قوله: وذكره**) **عطف على قوله: دل**. تقرير. (**قوله: المبتكر**) أي المخترع له وواضعه صفة مشعرة بعلة علية الذكر للانحصار. تقرير

(**قوله: إشعارا بتراخي رتبته**) فثم مستعارة من التراخي الزماني للتراخي الرتبي. تقرير. (**قوله: لكونه فضلة**) أي غير مقصود بالذات علة للتراخي. تقرير

(**قوله: ثم الكلم إلخ**) أشار به إلى أن في ضمير واحده استخداما بناء على ما جرى عليه من حمل الكلم على الكلمات النحوية وقد عرفت أن المتبادر من الكلم لفظه فلا استخدام. واسم الجنس الجمعي ما دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة أو بالياء كروم ورومي، وأما الأفرادي فهو ما دل على الماهية لا بقيد القلة والكثرة كماء وتراب، وزاد بعض المحققين قسما آخر وسماه آحاديا وهو ما يصدق على واحد لا بعينه كرجل وأسد. تقرير

(**قوله: اسم جنس جمعي**) لا أفرادي كما قيل لعدم صدقه على القليل، ولا جمع لغلبة تذكير ضميره نحو قوله: تعالى ﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾[1] و ﴿يحرفون الكلم عن مواضعه﴾[2] ولا اسم جمع لتميز واحده منه بالتاء واسم الجمع لا واحد له، أو له واحد لا يفرق بينه وبين الجمع مع كونه ليس من أوزان الجموع. تقرير

(١) سورة فاطر ٣٥ / ١٠

(٢) سورة النساء ٤ / ٤٦

وهي كما قال في التسهيل لفظٌ مستقل دال بالوضع تحقيقا أو تقديرا أو منويٌ معه كذلك (**والقول عم**) الكلام والكلم والكلمة، أي يطلق على كل واحد منها، ولا يطلق على غيرها.

(**قوله: وهي كما قال في التسهيل**[1] **إلخ**) خرج بتصدير الحد باللفظ غيره من الدوال كالخط والإشارة، وبالمستقل أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث ومن أسقط هذا القيد رأى ما جنح إليه الرضي من أنها كلمات، وبالدال المهملات وحروف الهجاء وبتقييد الدلالة بالوضع الألفاظ الدالة بالطبع وبالعقل

وقوله: تحقيقا أو تقديرا أي تحقيقيا كان اللفظ المذكور كزيد أو تقديريا كأحد جزئي نحو عبد الله فإن كلا منهما كلمة تقديرا إذ لا تتأتى الإضافة ولو صورة إلا في كلمتين وقوله: أو منوي عطف على قوله: لفظ إلخ لإدخال المستكن وجوبا وقوله: معه خرج به ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة وقوله: كذلك حال من ضمير منوي إشارة إلى الاستقلال مخرج للإعراب المقدر. تقرير

(**قوله: عم الكلام إلخ**) حمل الشَّارح ﷺ عم على أنه فعل ماض لتبادره وعدم إحواجه إلى تكلف، ويحتمل أنه أفعل تفضيل حذفت همزته للضرورة، وهو بعيد، وأبعد منه جعله اسم فاعل حذفت ألفه تخفيفا كبرّ في بار، أو للضرورة. تقرير

(**قوله: والكلم**) السابق ذكره في المتن كما هو المتبادر هناك على أن المراد به الكلمات النحوية خلاف ما يجب أن يحمل عليه هنا من الكلم الاصطلاحي، فوقع التنافي كما لا يخفى. تقرير. (**قوله: أي يطلق على كل واحد إلخ**) فينفرد عن كل واحد في آخر منها. تقرير

(**قوله: ولا يطلق على غيرها**) فيه إشكال قويّ حيث لا يصح أن يكون بيانا لمراد الناظم إذ لا يفهم من قوله: عم عدم الإطلاق على الغير مطلقا، كما لا يفهم الإطلاق عليه إذا كان فعلا أو اسم فاعل. وفي الملوي على المكودي قال الإمام السيوطي في البهجة يعني أن القول لا يطلق على غيرها، وبحث معه القصار بأنه لا يفهم من كلام الناظم اهـ.

ولا يجوز أن يكون تبرعا من الشَّارح لأنه خلاف الواقع إذ القول يطلق على غيرها أيضا نحو غلام زيد كما أجمع عليه الحواشي. وقد يقال إن كلمة لا من زيادة الناسخين فيصح كونه تبرعا، ويندفع الإشكال، هذا. وقد أجاب عنه بعض بما لا يسطر. تقرير

---

(١) لم يذكر قيد الإفراد لإخراج المركبات لأنها خارجة بقيد الوضع إذ لا وضع لها عند المصنف. منه

(**وكلمة بها كلام قد يؤم**) أي يقصد كثيرا في اللغة، لا في الاصطلاح كقولهم في لا إله إلا الله كلمة الإخلاص، وهذا من باب تسمية الشيء باسم جزئه.

(**قول المصنف وكلمة إلخ**) كِلمة مبتدأ لقصد لفظها. وقوله: بها صلة يؤم. وقوله: كلام مبتدأ ثان، سوغ الابتداء به كون المبتدإ الأول معرفة، وجملة قد يؤم خبر الثاني، والجملة خبر الأول، والفصل بين المبتدإ الأول وخبره بمعمول خبر الثاني وهو بها للضرورة. تقرير

(**قوله: أي يقصد كثيرا**) أشار إلى أن التقليل المستفاد من قد نسبي. تقرير. (**قوله: لا في الاصطلاح**) ولذا اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل إنه من عيوب الألفية التي لا دواء لها. وقد يستغرب عده داء فضلا عن أنه مما لا دواء له إذ لا مانع من ذكره تبرعا تنبيها على كثرته في نفسه وإن كان مهملا عند النحاة، على أنه ذكره غير واحد من المؤلفين كما لا يخفى على المراجع.

وأغرب منه استحسان المحقق الأنبابي والعلامة الخضري ما أجاب به بعضهم من أن المراد بالكلمة ما صدقها أي بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام كأحرف النداء النائبة عن أدعو وأحرف الجواب النائبة عنه كنعم في جواب هل قام زيد اهـ. لبعده جدا من السياق كما لا يخفى على أولي الأذواق. تقرير

(**قوله: كلمة الإخلاص**) أي كلمة يخلص المتكلم بها الألوهية لله تعالى، فالإضافة لأدنى ملابسة. تقرير. (**قوله: وهذا**) أي قصد الكلام بها وإطلاقها عليه. تقرير

(**قوله: من باب تسمية الشيء باسم جزئه**) مجازا مرسلا. واعترض عليه السيد البليدي بأن السعد نص على أنه يجب أن يكون للجزء الذي يطلق اسمه على الكل مزيد اختصاص من بين الأجزاء بالمعنى الذي قصد بالكل، فلا يجوز إطلاق اليد أو الإصبع على الربيئة، وهو طليعة القوم، والأمر هنا ليس كذلك قال إلا أن يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لأن الكلمة تعم سائر الأجزاء اهـ.

ويصح أن يكون من باب الاستعارة لأن الكلام لما ارتبط بعضه ببعض وحصلت له وحدة أشبه الكلمة، هذا. وقال بعضهم إنه حقيقة لغوية. تقرير

(**قوله: ثم شرع**) أي أراد الشروع، وكذا يقال في وبدأ الآتي. تقرير. (**قوله: لشرفه على قسيميه**) أي علوه عليهما. تقرير. (**قوله: باستغنائه عنهما**) أي في باب الإفادة فائدة تامة. تقرير

ثم شرع في علامة كل من الاسم والفعل والحرف، وبدأ بعلامة الاسم لشرفه على قسيميه باستغنائه عنهما لقبوله الإسناد بطرفيه واحتياجهما إليه،

فقال (**بالجر**)، وهو أولى من ذكر حرف الجر لتناوله الجر بالحرف والإضافة قاله في شرح الكافية. قلت لكن سيأتي أن مذهبه أن المضاف إليه مجرور بالحرف المقدر، فذكر حرف الجر

(**قوله: لقبوله الإسناد بطرفيه**) أي بطرفي الإسناد، وهما المسند والمسند إليه، أي لقبوله طرفي الإسناد على أن الباء زائدة وطرفيه بدل، ولو عبر به لكان أوضح. ويحتمل أن المعنى من حيث طرفيه. وقد يقال إن المراد بالإسناد القدر المشترك بين طرفيه أي قسميه الذين هما كون الشيء مسندا وكونه مسندا إليه، والمعنى عليه لقبوله الإسناد ملتبسا بكلا طرفيه. تقرير

(**قوله: وهو**) أي ذكره. تقرير. (**قوله: أولى إلخ**) أي إذا أريد الاقتصار على أحدهما. تقرير. (**قوله: والإضافة**) أي المضاف ليجري على الصحيح أن عامل الجر هو المضاف. تقرير

(**قوله: لكن إلخ**) أي تناول الجر لما ذكر مسلم لكن لا يستلزم أولوية ذكر الجر لما سيأتي أن مذهبه إلخ. تقرير. (**قوله: سيأتي أن مذهبه إلخ**) ليس فيما سيأتي إلا ما ذكره الشَّارح ﷺ في باب الإضافة من أن المضاف إليه مجرور بالحرف المقدر عند المصنف. ولم نعثر في هذه الأرجوزة على ما يشعر بأن مذهبه هذا، وإنما فيها ما يشعر بأن الجر بالمضاف،

قال العلامة الخضري بعد قوله: **وألزموا إضافة لدن فجر** ما نصه فائدته بيان أن عامل الجر هو المضاف لا الإضافة ولا الحرف المقدر لأنه لم يصرح بذلك في هذا الكتاب اكتفاء باستفادته من ذلك، ومن قوله: في إعمال المصدر **وبعد جره الذي أضيف له،** وفي اسم الفاعل **وانصب بذي الإعمال تلوا واخفض،** وفي الصفة المشبهة **فارفع بها وانصب وجر** إلخ، وفي أسماء الأفعال **ويعملان الخفض مصدرين** اهـ.

ولعل ما ذكره الشَّارح رأي جرى عليه الناظم في تأليف آخر خلاف ما أشار إليه في ألفيته، وبنى عليه كلامه في شرح الكافية فليحرر. تقرير

(**قوله: شامل له**) المتبادر من السياق أن الضمير عائد على المضاف إليه، ففي كلامه مسامحة، والمراد أن حرف الجر علامة يعرف بها اسمية المضاف إليه. تقرير

شامل له، إلا أن يراعي مذهب غيره، فتأمل **(والتنوين)** المنقسم للتمكن والتنكير والمقابلة والعوض

(**قوله: شامل له**) (**قوله: إلا أن يراعي إلخ**) أي فلا يكون ذكر الجر أولى في كل وقت إلا وقت أن يراعي إلخ. تقرير (**قوله: فتأمل**) لعله إشارة إلى أن الخلاف إنما هو في المضاف إليه بالإضافة المعنوية، وأما المضاف إليه بالإضافة اللفظية فإنما يجر بالمضاف باتفاق الجمهور، فيكون ذكر الجر أشمل، والله أعلم. تقرير

(**قوله: والتنوين المنقسم إلخ**) عدّه علامة باعتبار كونه عبارة عن مطلق النون الآتية، لا خصوص الأقسام، فلا يرد أن معرفة أقسامه الآتية فرع عن معرفة الاسم إذ لا يعرف كونه للتمكن مثلا إلا إذا عرف أن مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له. تقرير

(**قوله: المنقسم إلخ**) الأولى تأخير بيان الأقسام عن بيان الحد لأن تأخير التقسيم عن التعريف هو الطريق المسلوك، وليعلم من أول الأمر وجه عدم التعرض لتنويني الترنم والغالي الموجودين في الفعل والحرف أيضا الغير المندرجين تحت هذا التعريف. تقرير (**قوله: للتمكن**) أي لتنوين التمكن، وكذا يقال فيما بعد. ويسمى تنوينَ الأمكنية وتنوينَ الصرف وتنوينَ التمكين أي التنوين الدال على تمكين الواضع الاسم في باب الاسمية، أو المراد بالتمكين التمكن كذا في الصبان، وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة معرفة كانت أو نكرة دلالة على تمكن الاسم في الاسمية وعدم مشابهته الفعل والحرف. تقرير

(**قوله: والتنكير**) وهو اللاحق للعلم المختوم بويه قياسا ولاسم الفعل واسم الصوت سماعا فرقا بينهما معرفة ونكرة. تقرير. . (**قوله: والمقابلة**) وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم مقابل النون في جمع المذكر السالم، ومعنى ذلك كما قاله الرضي أن كلا من هذه التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم. تقرير. (**قوله: والعوض**) ويقال له تنوين التعويض، والإضافة بيانية على الأول، ومن إضافة المسبب إلى السبب على الثاني، وهو اللاحق لإذْ عوضا عن الجملة المضافة هي إليها، ولنحو كل وبعض عوضا عن الاسم المضاف إليه. وفي التصريح التحقيق أنه تنوين صرف يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها، وفي الصبان قال بعضهم لا مخالفة بين القولين، فتنوينهما عوض عن المضاف إليه بلا شك وللتمكين لأن مدخوله معرب منصرف اهـ. ولنحو جوار وغواش عوضا عن الياء المحذوفة رفعا وجرا عند سيبويه والجمهور، وعن حركتهما عند المبرد والزجاج، وقال الأخفش إنه تنوين صرف. تقرير

وحدُّه نون تثبت لفظا لا خطا، (**والندا**) أي الصلاحية لأن ينادى، (**وأل**) المعرِّفة وما يقوم مقامها كأم في لغة طيّ.

(**قوله: لفظا**) قال يس بيان للواقع لا للاحتراز. تقرير. (**قوله: لا خطا**) يخرج به تنوينا الترنم والغالي ونون ضيفن ونون لنسفعن على مذهب البصريين من كتابتها نونا، وأما على مذهب الكوفيين من كتابتها ألفا فلا بد لإخراجها من قيد "لغير توكيد"، كما أنه لا بد لإخراج نون إذن على الراجح من رسمها بالألف من قيد الزيادة أو لحوق الآخر فإنها نفس الآخر لا لاحقة به. تقرير

(**قوله: أي الصلاحية لأن ينادى**) أشار به إلى النداء مصدر مجهول، فيكون مدلوله وصفا للاسم كما هو شأن العلامة، وإلى أن المراد به النداء بالقوة الذي هو أشمل. ولما لم يتأت هذا في الجر والتنوين لتوقف معرفة الصلاحية لهما على معرفة الاسم، فلو جعلت علامة له لدار بخلاف الصلاحية للنداء فإنها تدرك بمجرد الذوق أبقاهما على ظاهرهما. وأما الصلاحية للإسناد إليه فإنها وإن كانت أمرا ذوقيا أيضا إلا أنها قد تخفى على المبتدئ فلم يتعرض لها، والله أعلم. تقرير

(**قول المصنف وأل**) بقطع الهمزة لأنها هنا اسم لقصد لفظها، وحق الاسم قطع همزته إلا ما استثني، وهذا التعبير هو اللائقُ على القول بأن حرف التعريف ثنائي الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال لأن ثنائي الوضع ينطق بمسماه لا باسمه، بخلاف الآحادي فينطق باسمه نحو الهمزة والباء، والأقيسُ على القول بأنه ثنائي وهمزته وصل زائدة معتد بها في الوضع، ويجوز عليه التعبير بالألف واللام نظرا إلى زيادتها أما على القول بأن المعرف اللام وحدها أو الهمزة فاللائق التعبير بالألف واللام. تقرير

(**قوله: المعرفة**) وكذا الزائدة كالحرث وطبت النفس، وأهملها لندرتها. تقرير. (**قوله: وما يقوم مقامها كأم**) ولم يتعرض لها المصنف لعدم شهرتها، ولاختصاصها ببعض اللغات، ولجواز أن يقال إن الميم بدل من اللام. تقرير. (**قوله: في لغة طيّ**) أي بعضهم، وهي قبيلة حِمْيَر. تقرير

وسيأتي أن أل الموصولة تدخل على المضارع، (**ومسند**) أي الإسناد إليه، أي بكل من هذه الأمور (**للاسم تمييز**) أي انفصال عن قسيميه (**حصل**) لاختصاصها به، فلا تدخل على غيره. فقوله: بالجر متعلق بحصل، وللاسم متعلق بتمييز.

(**قوله: وسيأتي إلخ**) في قوة العلة للتقييد بالمعرفة. (**قوله: تدخل على المضارع**) أي اختيارا عند الناظم. تقرير. (**قوله: أي الإسناد إليه**) الظاهر أنه أشار به إلى أن مسند مصدر ميمي لأسند حذفت صلته اعتمادا على التعليم، لا إلى أنه اسم مفعول أقيم مقام المصدر فإنه تكلف مستغنى عنه.

وأجاب زكرياء عن اعتراض المرادي بأن الاعتماد على التعليم لا يحسن في مقام التعريف بأن الاعتماد عليه في مثل ذلك لا يؤثر كما في الحيثيات في التعاريف، وفيه توقف، ويحتمل إبقاؤه على ظاهره أي يتميز الاسم بوجود مسند معه، فيكون هو مسندا إليه. تقرير

(**قوله: إليه**) الضمير عائد على الاسم، لا بخصوصه، بل بنوعه، وهو اللفظ الموضوع، وإلا لزم الدور. تقرير. (**قوله: أي بكل من هذه الأمور**) دفع به توهم أن المراد إنما يحصل التمييز بمجموع ما ذكر لا بكل. تقرير

(**قوله: أي انفصال**) أشار به إلى أن التمييز بمعنى التميز إطلاقا للمصدر على الحاصل به لأنه الثابت للاسم لا التمييز لأنه وصف الفاعل. تقرير. (**قوله: لاختصاصها**) أي الأمور، والمناسب لاختصاصه. تقرير. (**قوله: فلا تدخل على غيره**) تصريح بما تضمنه الاختصاص من جزئه السلبي، فالفاء للتفسير، قال المولى السيالكوتي ﷺ وفائدته دفع احتمال أن تكون الباء داخلة على المقصور كما هو الشائع في الاستعمال اهـ. ولا يخفى أن الدخول لا يصح بالنسبة إلى النداء والإسناد. وقد يقال إن المراد به الوجود، عبر به تغليبا. تقرير

(**قوله: فقوله: بالجر**) الفاء فصيحة أي إذا علمت ما قلنا لك فقوله: إلخ. تقرير. (**قوله: متعلق بحصل**) إعراب البيت على هذا الوجه هو المتبادر، إلا أن فيه تقديمُ معمول المصدر عليه، ويسهله كونه ظرفا، وتقديمُ معمول الخبر الفعلي على المبتدإ وهو ممنوع لأن الخبر الفعلي لا يتقدم، وكذا فرعه، لكن جاز هذا للضرورة، مع توسعهم في الظروف، على أن الأصح جوازه مطلقا لأن منعه في الخبر لئلا يوهم كون المبتدإ فاعلا، وذلك منتف مع معموله أفاده الصبان وغيره. وقد يقال في تقديم المعمول الفصل بينه وبين عامله بالمبتدإ وهو أجنبي، إلا أن يقال إنه ليس أجنبيا محضا لعمله في الخبر هذا. تقرير

مثال ما دخله ذلك بسم الله الرحمن الرحيم، وزيد، وصهٍ بمعنى طلب سكوت ما، ومسلمات، وحينئذ، وكل، وجوارٍ، ويا زيد، والرجل، وأم سفر، وأنا قمت. ولا يقدح في ذلك وجود ما ذكر

(**قوله: مثال ما دخله ذلك**) أي مثال اسم دخله المذكور من العلامات. تقرير. (**قوله: بسم الله الرحمن الرحيم**) فالبسملة مثال لما دخله الجر بالحرف والمضاف، وذكر الصفتين الجليلتين لتكميل الكلمة المباركة، وفي التمثيل بها لطافة لا تخفى، وزيد مثال لما دخله تنوين التمكن، وصه لما فيه تنوين التنكير، ومسلمات لتنوين المقابلة، وحينئذ لتنوين العوض عن جملة، وكل لتنوين العوض عن مفرد، وجوار عن حرف، ويا زيد للنداء، والرجل لما دخله اللام المعرِّفة، وأم سفر مثال لما فيه أم القائمة مقام أل، وأنا قمت مثال لما فيه الإسناد إليه، فالضمير المتصل أسند إليه الفعل، والمنفصل أسند إليه الجملة. تقرير

(**قوله: بمعنى طلب سكوت مّا**) أي سكوت عن كلام مّا، قال المحقق الأمير في حاشيته على الشذور أي أوجد فردا من أفراد السكوت، وليس بلازم ترك الكلام بالمرة لأن النكرة في سياق الإثبات لا تعم، فيمتثل حينئذ بالسكوت عن سيرة وفتح أخرى، واشتهر أنه لا يمتثل على التنوين إلا بترك الكلام رأسا، وكأن وجهه أن صه معناه لا تتكلم كلاما والنكرة في سياق النفي تعم اهـ. تقرير

(**قوله: وام سفر**) بعض من قول النبي ﷺ «ليس من امبر امصيام في امسفر » جوابا لسؤال حميري «أمن امبر امصيام في امسفر»، قال المُحشّي الصبان رحمة الله عليه محمول كما قاله السيوطي على صوم النفل، فلا يخالف قوله: تعالى ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾[١] اهـ.

وفي حاشية المنهج نقلا عن الحلبي أن الأفضل الصوم، سواء كان واجبا أو مندوبا كصوم الإثنين والخميس إذا كان وردا له ما لم يخف ضررا لنحو ألم يشق احتماله عادة وإن لم يبح التيمم.

وعبارة التحفة (**والصوم**) في رمضان ويلحق به كما هو ظاهر كل صوم واجب بنحو نذر أو قضاء أو كفارة، ثم رأيت الزركشي نقل عنهم أن هذا التفصيل يجري في الواجب وغيره، لمسافر[٢] سفر قصر (**أفضل من الفطر إن لم يتضرر به**) تعجيلا لبراءة ذمته، ولأنه الأكثر من أحواله ﷺ. فإن تضرر به لنحو ألم يشق احتماله فالفطر أفضل لخبر الصحيحين «أنه ﷺ رأى رجلا صائما في السفر قد ظُلِّل عليه، فقال ليس من البر أن تصوموا في السفر». أما إذا خشي منه نحو تلف منفعة عضو فيجب الفطر،

---

(١) سورة البقرة ٢ / ١٨٤

(٢) . (**قوله: لمسافر إلخ**) متعلق بالصوم في المتن. حاشية الشرواني على التحفة

في غير الاسم نحو

ألام على لوٍّ وإن كنت عالما * بأذناب لو لم تفتني أوائله

«وإياك واللوَّ»، و﴿يا ليتنا نرد﴾، وتسمع بالمُعَيْدِيّ خير من أن تراه لجعل لو في الأولين اسما وحذف المنادى في الثالث

فإن صام عصى وأجزأه، ولو خشي ضعفا مآلا لا حالا فالأفضل الفطر في سفر حج أو غزو، وهو[1] أفضل مطلقا لمن شك فيه أو وجد في نفسه كراهة الترخص، أو كان ممن يقتدى به بحضرة الناس، وكذا سائر الرخص اهـ بالحرف. وبه تعلم ما في كلام المُحشّي. تقرير

(**قوله: ولا يقدح في ذلك إلخ**) أي ولا يقدح في اختصاص ما ذكر وجوده الموهوم في غير الاسم، والأولى الاقتصار على قوله: ولا يقدح في ذلك نحو ألام إلخ. تقرير

(**قوله: نحو ألام على لو إلخ**) أي على قولي لو كان كذا متمنيا، أو قولي لو كان كذا ما حصل كذا معلقا واللائم محق، ولكن لو علمت ما يعقب قولي هذا من التحسر على صرف وقتي فيما لا طائل فيه ما ضيعت وقتي بصرفه فيه. وفي شرح شواهد ابن يعيش على المفصل يقول قد تصدق الأماني إلا أني تركت منها لمكان اللوم ما لو طلبته لأدركته، ولكن لم أعلم عاقبته فضيعت أوله. تقرير

(**قوله: وإياك واللو**) «فإن اللو تفتح عمل الشيطان»، قطعة من حديث رواه مسلم في صحيحه وابن ماجه في سننه، أي بَعِّد نفسك من قول لو كان كذا أو لو كان كذا ما حصل كذا فإنه يوسع المجال للشيطان أن يلقي في القلب معارضة القدر وعدم الرضا به. تقرير

(**قوله: وتسمع إلخ**) يضرب لمن خبره خير من مرآه، والمعيدي تصغير معدّي منسوب إلى معد بن عدنان، وإنما خففت الدال استثقالا، للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير. تقرير

(**قوله: لجعل لو**) لعله لم يقل لكون لو إشعارا بأن الاسمية عارضة لها بقصد اللفظ. تقرير. (**قوله: في الأولين**) أي في الأول والثاني، ففيه تغليب. تقرير. (**قوله: اسما**) بدليل تشديدها وعدم وفائها بمقتضاها. تقرير

(**قوله: وحذف المنادى في الثالث**)، وأجاب بعضهم بأن يا للتنبيه، قال الشيخ يس في حاشيته على

---

(١) (**قوله: وهو**) أي الفطر. ع ش. وقوله: **مطلقا** أي سواء تضرر بالصوم أم لا. وقوله: **أو كان ممن يقتدى به إلخ** أي فيفطر القدر الذي يحمل الناس على العمل بالرخصة. ع ش. من الشرواني

أي يا قوم وحذف أن المنسبك مع الفعل بالمصدر في الأخير أي وسماعك خير. ثم أخذ في علامة الفعل مقدِّما له على الحرف لشرفه عليه لكونه أحد ركني الكلام دونه، فقال (**بتا**) الفاعل، سواء كانت لمتكلم أم مخاطب أم مخاطبة نحو (**فعلت**،

التصريح: رد المصنف في التعليقة الجوابين بأن التأويل بذلك إنما عرف بعد استقرار أن ما دخلت يا عليه في مثل ذلك ليس اسما، ونحن إنما نخاطب بهذه من يجهل الاسم ليعرفه بها، لا من يعرف الاسم من غيره. ورد بعضهم االثاني بأنه كما لا ينادى إلا الأسماء لا ينبه إلا على الأسماء لأن التنبيه يستدعي المنبه وهو المنادى اهـ.

وأجاب الصبان عن الثاني بقوله: ولا ينافي كونه للتنبيه كونه يستدعي منبها، والمنبه لا يكون إلا معنى الاسم إذ يكفي في ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقدير له في نظم الكلام لأنه لم يذكر بعد أداة التنبيه لفظا أصلا بخلاف النداء. تقرير

(**قوله: أي يا قوم**) مضموم على أنه منادى معرفة أو مكسور على أنه مضاف إلى الياء المحذوفة اكتفاء عنها بالكسرة. تقرير. (**قوله: وحذف أن**) قال الأشموني وحسّن حذفه وجودُها في أن تراه اهـ، قال الصبان نقلا عن الشمني وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياسيا على المختار اهـ. وجزم الروداني بأنه قياسي اهـ. تقرير. (**قوله: المنسبك مع الفعل**) قال العلامة الدردير أي يؤتى بدلهما بمصدر، وقيل الأولى المنسبك ما بعدها بها اهـ ببعض تغيير. تقرير

(**قوله: مقدما له إلخ**) المناسب لقوله: فيما سبق وبدأ بعلامة الاسم مقدما لها على علامة الحرف. وقد يقال عدل عن ذلك لعدم ذكره علامة الحرف ظاهرا. تقرير

(**قوله: دونه**) حال من ضمير كونه أي مجاوزا إياه. تقرير. (**قوله: بتاء الفاعل**) أشار بهذا إلى أنه ليس المقصود بتاء فعلت خصوص التاء المفتوحة مثلا، بل الفاعل مطلقا من ذكر الملزوم وهو فعلت وإرادة اللازم وهو الفاعل على طريق الكناية أو المجاز المرسل، ومثل هذا يقال في قوله: وياء المخاطبة ونون التوكيد.

والمراد بالفاعل الفاعل الاصطلاحي كما هو المتبادر، وقولهم ليس المراد الفاعل الاصطلاحي للزوم القصور عليه بخروج التاء اللاحقة بكان وأخواتها والدور حيث عرّف الفعل هنا بقبوله تاء الفاعل، وعرف الفاعل في بابه بأنه الاسم المسند إليه فعل يدفع بأن المراد بالفاعل أعم من الحقيقي والحكمي،

و) بتاء التأنيث الساكنة نحو (**أتت**) و«من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» والتقييد بالساكنة يخرج المتحركة اللاحقة للأسماء نحو ضاربة فإنها متحركة بحركة الإعراب، ولا ورب وثم، (**ويا**) المخاطبة نحو (**افعلي**) وهاتي وتعالي وتفعلين، (**ونون**) التأكيد مشددة كانت أو مخففة نحو (**اقبلن**) وليكونَنْ (**فعل ينجلي**) أي ينكشف.

على أن القصور لا يضر إذ غالب العلامات قاصر فإن أل لا تعم كل اسم كالجر، وأن المخاطب هو من يعلم أن تاء الفاعل تاء نحو ضربت ولا يعرف أن ضرب يقال له فعل اصطلاحا، مع أن ذكر الفاعل للتعيين. تقرير (**قوله: بتاء التأنيث**) أي تأنيث المرفوع فلا يرد ربت وثُمت في لغة السكون لأنها فيهما لتأنيث الفظ كما قاله يس عن الحلبي. (**قول المصنف وأتت**) **عطف على تاء فعلت بتقدير** المضاف أي وتاء أتت، وهو ظاهر كلام الشَّارح، أو على فعلت بجعل التاء في قوله: بتا من استعمال المشترك في معنييه، وقد أجازه البعض. تقرير (**قوله: الساكنة**) أي أصالة وإن تحركت لعارض نحو ﴿قالت امرأة العزيز﴾ بكسرها لالتقاء الساكنين و﴿قالتا أتينا طائعين﴾ بفتحها للألف. تقرير (**قوله:** ﷺ **من توضأ يوم الجمعة إلخ**) تمام الحديث «ومن اغتسل فالغسل أفضل» أي من توضأ يوم الجمعة ولم يغتسل فقد أخذ بالرخصة ولم يأخذ بالعزيمة، ونعمت رخصة الوضوء لأنه ممدوح شرعا فلا يذم من اقتصر عليه. وقيل فبالسنة أي بما جوزته السنة من الاكتفاء بالوضوء أخذ، ونعمت خصلة الوضوء، ومن اغتسل فقد أخذ بالعزيمة وحاز الفضيلة إذ الغسل أفضل. ومثّل به ردّا على من زعم اسمية نعم. تقرير (**قوله: المتحركة**) لا يحسن مع قوله: الآتي فإنها متحركة إلخ علة للإخراج كما هو الظاهر، فالأولى إسقاطه. تقرير. (**قوله: بحركة الإعراب**) وقد تحرك بحركة البناء نحو ولا قوة ولا دخل له في علة الإخراج. (**قوله: ولا ورب وثم**) **عطف** على قوله: الأسماء بقي التاء الساكنة اللاحقة لرب وثم في بعض اللغات وقد يقال: إن السكون قليل والقليل لا حكم له. تقرير على أنها خرجت بما قلنا في معنى التأنيث. (**قوله: وهاتي وتعالي**) ذكرهما ردا على من قال إن هات بكسر التاء وتعالي بفتح اللام اسمَا فعل أمر بمعنى ناول وأقبل، في الصبان قال شيخنا السيد التحقيق أن هات له مضارع يقال هاتى يهاتي مهاتاة كناجى يناجي مناجاة اهـ. تقرير

(**قوله: فعل ينجلي**) مبتدأ وخبر، وسوّغ الابتداء بفعل قصد الجنس كذا في الأشموني، قال الخضري وفيه أن العلامات لا تميز إلا ما في الخارج والجنس وهي الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا في ضمن الفرد، ولو قلنا بهذا وكان المراد الجنس في ضمن بعض الأفراد لكان المتميز هو الأفراد لأن الحكم

وبه يتعلق قوله: بتا ولا يقدح في ذلك دخول النون على الاسم في قوله: أقائلن أحضروا الشهودا لأنه ضرورة. (**سواهما**) أي سوى الاسم والفعل (**الحرف**)، وهو على قسمين مشترك بين الأسماء والأفعال (**كهل**)، ولا ينافي هذا ما سيأتي في باب الاشتغال من اختصاصه بالفعل لأن ذلك حيث كان في حيزها فعل قاله الرضي (**و**) مختص، وهو على قسمين مختص بالأسماء نحو

على الشيء باعتبار شيء آخر حكم على ذلك الشيء الآخر، فإذن لا دخل للجنس في التسويغ، بخلاف تمرة خير من جرادة لأن الحكم بالخيرية إنما هو على الجنس من حيث هو، فالأحسن أن المسوغ التنويع لأنه نوع من الكلمة اهـ. ووافقه المحقق الأنبابي في حواشيه على الصبان، وحقق فيما كتبه على حاشية السجاعي على ابن عقيل خلافه، فقال ولا يقال لو قلنا بوجودها في ضمن الفرد لكان حاصله أن المتميز هي الأفراد إلى آخر ما ذكره الخضري لأنا نقول كون المتميز هي الأفراد لا يقتضي أنه لا دخل لقصد الجنس في التسويغ، إلا لو اقتضى أن الجنس ليس بمبتدإ حينئذ والمبتدأ هو الأفراد، وليس كذلك كما لا يخفى اهـ فليحرر. تقرير (**قوله: وبه يتعلق إلخ**) لعل فائدته دفع توهم كونه خبرا وينجلي نعتا. تقرير. (**قوله: ولا يقدح في ذلك إلخ**) أي في كون نون التأكيد من العلامات التي ينجلي بها الفعل، ردَّ به قول ابن جني دل دخول النون على الاسم في هذا البيت على أن نون التأكيد ليست من خواص الفعل. تقرير

(**قوله: أقائلن أحضروا الشهود**) وقبله

أريت إن جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا * ولا ترى مالا له معدودا

وفي خزانة الأدب للبغدادي أورده ابن دريد في أماليه بدون ولا ترى إلخ. وأصل أريت أرأيت حذفت الهمزة الثانية تخفيفا. والأملود بضم الهمزة الغض الناعم. والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة والسبوطة كذا في التصريح، وفي خزانة الأدب المرجل بفتح الجيم المشددة اسم مفعول من رجل شعره ترجيلا أي سرحه، وفي النهاية لابن الأثير الترجل والترجيل تسريح الشعر وتنظيفه وتحسينه، وقال الدماميني المرجل الذي شعره بين الجعودة والسبوطة اهـ. ولا يخفى أن المستعمل بهذا المعنى إنما هو رجِل الشعر رجَلا من باب تعب فهو رَجْل بالكسر والسكون تخفيفا. تقرير (**قوله: سواهما إلخ**) المراد أن علامة الحرف عدم قبول علامتهما فلا يرد أنه قد علم مغايرة الحرف لهما في قوله: اسم وفعل ثم حرف الكلم ولا يدفعه ما قيل إن المراد سوى قابلي علامتهما فإن المغاير للشيء لا يقبل علامته إلا أن يكون المراد ما قلنا كما أفاده العلامة الصبان. (**قوله: مشترك**) أي مشترك فيه ففيه حذف وإيصال. (**قوله: هذا**) أي كونه مشتركا فيه. (**قوله: لأن ذلك إلخ**) أي الاختصاص كائن في تركيب كان بعدها فعل وإنما اختصت حينئذ بالفعل لأنها في الوضع بمعنى قد المختصة بالفعل فإذا رأت الفعل بعدها حنت إليه ولم ترض إلا بمعانقته.

(**في، و**) مختص بالأفعال نحو (**لم**). والفعل ينقسم إلى ثلاثه أقسام مضارع، وماض، وأمر. ذكر المصنف ﷺ علاماتها، مقدما المضارع والماضي على الأمر للاتفاق على إعراب الأول وبناء الثاني والاختلاف في الثالث، وقدم الأول لشرفه بالإعراب، فقال

(**فعل مضارع يلي لم كيشم**) أي يقع بعد لم فإنه يقال فيه لم يشم (**وماضي الأفعال بالتا**) الساكنة (**مز**) عن قسيميه، وكذا بتاء الفاعل، قال في شرح الكافية وهي علامة تختص الموضوع للمضي ولو كان مستقبل المعنى (**وسم بالنون**) المؤكدة (**فعل الأمر إن أمر فهم**) مما يقبلها.

(**والأمر**) أي مفهم الأمر بمعنى طلب إيجاد الشيء (**إن لم يك للنون**) المؤكدة (**محل فيه**) فليس بفعل، بل (**هو اسم**) الفعل (**نحو صه**) بمعنى اسكت (**وحيهل**) مركب من كلمتين بمعنى أقبل. وقابل النون إن لم يفهم الأمر فهو فعل مضارع.

تتمة إذا دلت كلمة على حدث ماض ولم تقبل التاء كشتان، أو على حدث حاضر أو مستقبل ولم تقبل لم كأوه فهي اسم فعل أيضا قاله المصنف في عمدته.

(**قوله: والاختلاف في الثالث**) أي إعرابه وبنائه كما هو مقتضى السياق وإن كان الخلاف فيها مبنيا على الخلاف في أنه هل هو قسم برأسه فمبني أو مقتطع من المضارع فمعرب مجزوم.

(**قوله: بالاعراب**) أي بمطلق الإعراب الذي هو أصل في الإسم الأشرف من الفعل فلا يرد أن الإعراب في الفعل خلاف الأصل فكيف يكون سببا لتقديم المضارع. (**قوله: يلي لم**) أي صحة أن يليها وقبوله للم والا لم يصح مثاله ولا دور إذ ذلك معلوم من كلام العرب وللمولى الجامي قدس سره كلام على مثله تعلمه في محله إن شاء الله تعالى. (**قوله: بالتاء الساكنة**) جعل اللام للعهد والمعهود أحد التائين هربا من استعمال المشترك في معنييه ولعل وجه ترجيح الساكنة في العهد لقربها وشهرتها. (**قوله: مز**) **أمر من ماز بمعنى ميز**. (**قوله: وهي إلخ**) أي تاء الفاعل كما هو نص عبارة شرح الكافية وإن كان تاء التأنيث مثلها فما في بعض النسخ وعني بذلك إلخ نقل بالمعنى. (**قوله: مما يقبلها**) خرج نحو ليضرب فإن فهم الأمر من اللام لا مما يقبلها أعني يضرب. (**قوله: ومفهم الأمر**) أشار إلى أن المراد بالأمر اللغوي على تقدير مضاف فلا ينافي باء قوله: هو اسم عليه. (**قوله: بمعنى أقبل**) أي من معانيه ذلك كما سيأتي في محله. (**قوله: إذا دلت إلخ**) بيان لمفهوم قيد الماضي والمضارع.

﴿هذا باب (المعرب والمبني)﴾

(**والاسم منه**) أي بعضه متمكن، وهو (**معرب**) جار على الأصل، وبعضه الآخر غير متمكن،

﴿المعرب والمبني﴾

(**قوله: المعرب والمبني**) ظاهر عبارة الأشموني أنهما اسما مفعول من الإعراب والبناء الاصطلاحيين والتحقيق أنهما اسما جنس للمفهوم الاصطلاحي أخذ الأوّل كما حقّقه المولى اللاري قَدّس سرّه الباري من الإعراب بمعنى الإظهار أو إزالة الفساد لأن أفراده محل لهما ولا يصح أن يكون مشتقا من الإعراب الاصطلاحي لأنه اسم جامد كالرجل غير حدثي

أما على أنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل فظاهر، وأما على أنه تغيير آخر الكلمة فلأن تغيير الآخر وصف الآخر لا الاسم فلا يصح اشتقاق ما هو وصف الاسم منه كما يصح اشتقاق الضارب من الضرب فإن الحدث المفهوم من المصدر والمشتق كلاهما وصف للذات المعتبر في مفهوم الضارب بقي أنه يقال على هذا لا بد أن لا يصح قولهم كلمة معربة بالتأنيث إلا أن يجاب بأن ذلك لمراعاة صورة اسم المفعول كما يقال نبي ونبية مع أنهما غير وصفين على ما حققه العلامة الشّربيني أو أن ذلك اسم مفعول من الإعراب مصدرا مخترعا من اللفظ الاصطلاحي بمعنى كون الاسم معربا وأخذ الثاني من البناء بمعنى القرار مرادا به عدم التغير كما قاله المولى الجامي قدس سره والمناسبة ظاهرة فحقق وحرر.

(**قوله: بعضه متمكن**) يحتمل أنه مجرد بيان لكون من تبعيضية فهي ومجرورها خبر قوله: معرب متنا وخبر متمكن شرحا، وأنه أشار إلى قول الزمخشري إن من التبعيضية اسم بمعنى البعض فيكون مبتدأ خبره معرب متنا ومتمكن شرحا. (**قوله: متمكن**) أي في الاسمية أعم من أن يكون أمكن وهو المنصرف أو غير أمكن وهو غير المنصرف. (**قوله: جار على الأصل**) ولذا لم يعلله، ولا يتوهم أن علته عدم مشابهة الحرف لأن المصنف فسر المعرب فيما بعد بقوله: ما سلم من شبه الحرف وأما على ما فسره به الشاطبي من أنه ما ثبت لآخره حكم اقتضاه العامل فيصح التعليل به إن أغمض عن قاعدة أن الأصل لا يعلل والمراد بالأصل الراجح لأن بنائه بالحمل على الحرف واللائق عدمه.(**قوله: وبعضه الآخر**) دفع بتقدير البعض توهم أن قوله: مبني عطف على معرب عطف مفرد فيفيد كلامه وجود قسم آخر كما قيل في المضاف إلى ياء المتكلم غير معرب لعدم تغيره ولا مبني لعدم

(و) هو (**مبني**) جار على خلاف الأصل. وإنما يبنى (**لشبه**) فيه (**من الحروف**) متعلق بقوله: (**مدني**) أي مقرب له. واحترز به عن غير المدني، وهو ما عارضه ما يقتضي الإعراب كأي في الاستفهام والشرط فإنها أشبهت الحروف في المعنى، لكن عارضها لزومها الإضافة.

الشبه والأصح أنه معرب تقديرا فلا واسطة وقوله: الآخر إشارة إلى أن مراده الحصر لسكوته في معرض البيان ولقوله: لشبه إلخ مع قوله: ومعرب الأسماء ما سلم من شبه الحرف. (**قوله: وانما يبنى**) أفاد أن مراده الحصر وسيأتي مأخذه ولعله أشار أيضا إلى أنه لا يتعلق بالمبني لأنه جامد غير حدَثي كما قررناه. (**قوله: لشبه**) اعترض عليه كما في النكت بأنه يقتضي سبق وضع الحرف وهو خلاف ما قالوا كما في الكردي من أن وضعها متأخر عن وضع الأفعال وظاهر أنها متأخرة عن الاسم ويجاب بأن سبق الحكم لا يستلزم سبق الذات نظير ما قالوه في الفعل والمصدر حيث تقدم المصدر ذاتا وتأخر إعلالا.

(**قوله: لشبه فيه**) الأكثر نسبة المصدر إلى الفاعل باللام كما سيأتي منه في قوله: كافتقار وكنيابة ولعله إشارة إلى أن المراد بالشبه الحاصل بالمصدر ولذا لم يأت له بمتعلق. (**قوله: متعلق بقوله: مدني**) أي وقدم للوزن.(**قوله: كأي**) أي كشبه أي ويمكن أن يكون تمثيلا لما فيه الشبه.(**قوله: في الاستفهام والشرط**) وكذا الموصولة ولعله لم يذكرها لأن شبهها قد لا يعارض فلابد من تقييدها وهو لايناسب وجازة شرحه على أنه سيأتي بيانها إعرابا وبناء فلا بد لدفع التكرار من عناية.

(**قوله: عارضها**) مقتضى الظاهر عارضه أي الإشباه في أشبهت إلا أنه لاحظه بعنوان المشابهة فأنث الضمير أو الضمير عائد على أي بتقدير مضاف أي عارض شبهها ويرجح هذا عدم التفكيك عليه وإن كان الأمر سهلا. (**قوله: لزومها الإضافة**) أي إلى المفرد لفظا أو تقديرا كما في صورة تعويض التنوين ولا يرد حيث وإذا اللازمتان للإضافة إلى الجملة مع بنائهما لأنها كلا إضافةٍ لأن الإضافة في الحقيقة إلى المصدر الذي هو مضمونها وكذا لا يرد لدن الواجب بناؤها لشبهها الحرف في الجمود للزومها الظرفية أو في الوضع في بعض لغاتها فإنها لا تلزم الإضافة إلى المفرد بل يجوز إضافتها إلى الجملة كما قاله ابن هشام، لكن يبقى قد الاسمية فإنها لازمة الإضافة إلى المفرد مع بنائها لكونه على صورة قد الحرفية إلا أن يقال: لزوم الإضافة إلى المفرد إنما يعارض تحتم البناء لا جوازه كما في الأمير والدماميني وقد جائزة البناء أي هو غالب فيها على ما في مغني اللبيب.

ويكفي في بناء الاسم شَبَهه بالحرف من وجه واحد، بخلاف منع الصرف فلا بد من شبَهه بالفعل من وجهين، وعلله ابن الحاجب في أماليه بأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقرّبه مما ليس بينه وبين الاسم مناسبة إلا في الجنس الأعم، وهو كونه كلمةً، وشبهَ الاسم بالفعل وإن كان نوعا آخر إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف.

وفهم من حصر المصنف علة البناء في شبه الحرف فقط عدمُ اعتبار غيره، وسبقه إلى ذلك أبو الفتح وغيرُه وإن قيل إنه لا سلف له في ذلك.

(**قوله: بأن الشبه الواحد إلخ**) ألا ترى أنه لما كان بين العسل والمر منافاة تامة بَعُدَ أحدهما عن صفته بقليل وضع فيه من الآخر ولما كان بين العسل واللبن نوع قرب لم يبعد أحدها عن صفته إلا بشيء كثير من الآخر فاندفع التوقف بأن ما ذكر يقتضي العكس قاله العلامة الأنبابي. (**قوله: وهو كونه كلمة**) الضمير راجع إلى المناسبة مع نوع تسمح أي ما به المناسبة، وعبارة الصبان وهو الكلمة بإرجاع الضمير إلى الجنس وهي الظاهرة، وأظهر منها وهي الكلمة رعاية للخبر.

(**قوله: إلا أنه ليس في البعد إلخ**) علة للخبر المحذوف أي إلا أنه لا يبعده عن الاسمية لأنه أي الفعل ليس في البعد عن الاسم كالحرف أي لاشتراكهما زيادة على الجنس الأعم في كون كل منهما دالا على معنى في نفسه وقوله: في البعد متعلق بما يفهم من الكاف وجه للشبه والأولى تأخيره كما في الصبان.

(**قوله: ليس في البعد كالحرف**) أي فلا يؤثر الشبه به من وجه شيئا ومن وجهين يؤثر فيه قليلا حيث يمنع منه الكسر والتنوين.

(**قوله: من حصر المصنف**) أي المفهوم من قوله: لشبه إلخ مع قوله: ومعرب الأسماء إلخ، قال الخضري اختاره لأن اعتباره مغن عن اعتبار غيره بخلاف العكس اهـ وينتقض الحصر ببناء نحو حين في حينئذ و﴿يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾[1] على قراءة الفتح وما أجاب به الصبان والخضري من حمل المبني في قوله: والاسم منه معرب ومبني على اللازم ففيه أنه ينتقض حينئذ حصر الاسم في المعرب والمبني الذي أشار إليه الشَّارح بقوله: وبعضه الآخر لأنه يبقى هناك قسم آخر وهو المبني غير اللازمثم رأيته في النكت عن ابن هشام. (**قوله: وإن قيل إنه لا سلف له في ذلك**) أي الحصر وقد يقال: أي ضرر في عدم السلف له بعد صحة ما قاله مع أنه ما من قول صحيح إلا وصدر ممن لا

---

(١) سورة المائدة ٥ / ١١٩

(**كالشبه الوضعي**) بأن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد أو حرفين كما هو الأصل في وضع الحرف كما (**في اسمي جئتنا**)، وهما التاء ونا فإنهما اسمان

سلف له في ذلك إلا أن يقال إن المعترض يدعي أن أمثال المصنف من أهل النقل لا الاجتهاد ففيه ما لا يخفى.(**قوله: كالشبه الوضعي**) من نسبة الشيء إلى وجهه ووجه النسبة كالتسمية لا يستلزمها وقال الشاطبي الأولى أن يسمى باللفظي ليحسن المقابلة بالمعنوي والكاف إشارة إلى ما ذكره في كتبه الأخر من أنواع الشبه كالجمودي والإهمالي الذي ذكره الشَّارح فيما بعد.

(**قوله: بأن يكون الاسم**) أي الذي أصله أن يكون على ثلاثة فصاعدا ولابد من هذا حتى يكون وجه الشبه راجحا في الحرف حتى يترتب عليه الحكم ولعله إلى ذلك أشار بقوله: كما هو الأصل في وضع الحرف. (**قوله: موضوعا على حرف إلخ**) فالمعتبر في هذا الشبه هو اللفظ مع قطع النظر عن المعنى الموضوع له كما يفيده المقابلة بالمعنوي. . (**قوله: أو حرفين**) أي ثانيهما حرف لين على ما قاله الشاطبي قال: وإليه أشار المصنف بالتقييد بقوله: في اسمي جئتنا فلا يرد ما قاله سيبويه أنها إذا سمي بباء اضرب يقال أب باجتلاب الهمزة والإعراب على الباء لكن يؤيد إطلاقَ الشَّارح قولُهم في كم بنيت لشبه الحرف في الوضع ولا ينافيه ما لسيبويه لأن المراد الوضع الأصلي لا العارض على أنه يرد على الشاطبي من الموصوفة بمفرد فإنه لا سبب لبنائها اللازم غير الشبه الوضعي فالحق الإطلاق. (**قوله: كما هو الأصل في وضع إلخ**) ما واقعة على الوضع مفعول مطلق لقوله: موضوعا أي وضعا كوضع هو الأصل ويظهر أن التشبيه في مثله غير مراد بل المراد مجرد إفادة أن هذا الوضع أصل في الحرف. (**قوله: الأصل**) أي الراجح. (**قوله: كما في اسمي**) أشار بإدراج لفظ كما إلى أن "في سمي جئتنا" تمثيل لا قيد كما هو عادت المصنف وقد قعلمته مما كتبناه على غلى قوله: حرفين.

(**قوله: في اسمي جئتنا**) لا يخفى أن جئتنا لإرادة لفظه صارت التاء ونا فيه بمنزلة الزاي من زيد فإضافة اسمي إليه من نسبة ما للمدلول وهو جئتنا المستعمل في معناه التركيبي إلى الدال وهو جئتنا المراد به لفظه علما للمستعمل في معناه وبهذا تعلم أنه لا حاجة إلى تقدير مضاف أي اسمي مسمى جئتنا وهي على معنى من التبعيضية ولا يشترط فيها صحة الإخبار عن المضاف بالمضاف إليه على ما قاله ابن كيسان والسيرافي وسيأتي عن الشَّارح غيره واستظهر الخضري كونها بمعنى في من قبيل ظرفية الجزء في الكل وهو مشهور في مثله وإن شنّع يس على من قال به مدعيا اشتراط كون المضاف حدثا في الإضافة الظرفية، وتبعه في ذلك العلامة الأنبابي.

وبنيا لشبههما الحرف فيما هو الأصل أن يوضع الحرف عليه، ونحو يد ودم أصله ثلاثة (و) كالشبه (**المعنوي**) بأن يكون الاسم متضمنا معنى من معاني الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا،

فالأول كما (**في متى**) فإنها اسم وبنيت لتضمنها معنى إن الشرطية أو همزة الاستفهام، (و) الثاني كما (**في هنا**) فإنها اسم وبنيت لتضمنها معنى الإشارة الذي كان من حقه أن يوضع له حرف لأنه كالخطاب وإنما أُعرب ذان وتان لأن شبه الحرف عارضه ما يقتضي الإعراب، وهو التثنية التي هي من خصائص الأسماء.

(**قوله: فيما**) أي الوضع على حرف أو حرفين وقوله: أن يوضع خبر لقوله: الأصل مبتدأ ثانيا على نسخة وجود عليه وبمعنى في أن يوضع متعلقا به على عدمها فالأصل خبر هو. (**قوله: عليه**) أي على حرف أو حرفين المفهوم من ما ولعل الحق إسقاطه كما في نسخة. (**قوله: ونحو يد ودم إلخ**) جواب سؤالِ لِمَ لَمْ يبنَ يدٌ ودمٌ مع أنهما حرفانِ وهذا صريح في عدم اشتراطه لين الثاني إذ لو شرطه لما ورد السؤال من أصله. (**قوله: أصله**) أي أصل نحو يد ودم وأدخل بلفظ نحوٍ فماً وغيره. (**قوله: من معاني الحروف**) أي من معان حقها أن توضع لها الحروف فالإضافة لأدنى ملابسة وليس من إضافة المدلول إلى الدال كما لا يخفى على من نظر في التعميم بعده.

(**قوله: كان من حقه أن يوضع له حرف**) لا يدعى أنه قد وضع له أل لأن ما وضعت له هي الإشارة المعنوية وما تضمنه لفظ هنا الإشارة الحسية وكون ذلك من حقه إنما هو بالنظر إلى القواعد النحوية لا من حيث الذات فلا يقال كيف أخل الواضع الحكيم بذلك الحق لاسيما على القول بأنه الله تعالى شأنه ووسعت حكمته. (**قوله: لأنه كالخطاب**) لأن الإشارة نسبة بين المشير والمشار إليه كما أن الخطاب نسبة بين المخاطِب والمخاطَب. (**قوله: وإنما أعرب ذان وتان إلخ**) ولم يعرب يا زيدان لأن سبب البناء وارد على التثنية بخلافهما لأن سبب الإعراب متأخر فعمل بالوارد في الموضعين فهو نظير الماء القليل يزيل النجاسة واردا وينجس مورودا. (**قوله: وهو التثنية**) كونهما مثنيين هو مذهب المصنف خلافا للجمهور القائلين بأنهما مفردان على صورة المثنى واختلافهما بالألف رفعا والياء جرا ونصبا اتفاقي لاشتراطهم فيها تنكير المفرد وإعرابه وخالفهم المصنف في ذلك كما في يس ولَفّقَ ابن هشام بين المذهبين فقال كونهما على صورة المثنى كاف في معارضة الشبه كما في التوضيح والشذور ولايرد عليه ما أورد على الجمهور من استبعاد كون الاختلاف بالألف والياء اتفاقيا ولاما أورد على المصنف من أنهما لا يكونان مثنيين لعدم إعراب المفرد وتنكيره.

(و) كالشبه الاستعمالي بأن يلزم طريقة من طرائق الحروف (**كنيابة**) له (**عن الفعل**) في العمل (**بلا**) حصول (**تأثر**) فيه بعامل كما في أسماء الأفعال فإنها عاملة غير معمولة على الأرجح، (**وكافتقار**) له إلى الجملة

(**قوله: وكالشبه الاستعمالي**) جمع النيابي والافتقاري فيه طريقة ابن هشام، والمصنف جعلهما قسمين مستقلين كما في العمدة والكافية وشرحيهما أفاده في النكت فهذا مما ترك فيه مراد الناظم إشارة إلى أولويته لكونه أضبط لكنه بهذا المعنى يشمل الإهمالي والجمودي ولا يرى داعٍ لتخصيصه بهما. (**قوله: طريقة من طرائق الحروف**) أي حالا من أحوالها أي من أحوالٍ راجحة فيها لا أحوالٍ مشتَركة بين جميع الكلمات أو راجحة في غير الحروف كما يعلم من كلامهم. (**قوله: وكنيابة عن الفعل في العمل**) اعلم أن المصنف بين في بعض كتبه سبب بناء أسماء الأفعال بأنها نائبة عن الفعل مع عدم تأثرها بالعوامل وأفاد في الكافية أن بنائها لكونها عاملة غير معمولة قال الشَّارح المحقق: وكلا الطريقين صحيح فالمشبه به على الأول هو الحروف المشبهة بالفعل وعلى الثاني مطلق الحرف العامل وكلام المصنف هنا يميل إلى الأول وقول الشارح: فإنها عاملة غير معمولة إلى الثاني لكن قد يقال: يكفي وجها للشبه كونها غير معمولة فلا حاجة لزيادة كونها عاملة كما قال ابن الصائغ وقد أجاب العلامة الشيخ يس في حاشية التصريح بما لم يظهر وجهه فانظره إن شئت. (**قوله: بلا تأثر**) هو قبول الأثر وهو الإعراب، ويؤول الكلام إلى أن الاسم يبنى لعدم الإعراب فيه وهو كما ترى فالمراد من عدم التأثر عدم تسلط العوامل عليه من ذكر المسبب وإرادة السبب أفاده الشَّارح المحقق في النكت وبه يخرج المصدر النائب.

(**قوله: على الأرجح**) هو قول الأخفش وذهب سيبويه والجمهور إلى أنها مصادر منصوبة محلا بأفعال مضمرة وآخرون إلى أنها مبتدآتٌ أغنى مرفوعها عن الخبر وعلة البناء على هذين الشبهُ الجموديُّ وهو مما أثبته المصنف ومثل له بالمضمرات وفسره الشَّارح بعدم التصرف في اللفظ بوجه حتى بالتصغير والوصف وقد يشمله الاستعمالي بالمعنى المار فيكون مثالا ثالثا له. (**قوله: كأسماء في الأفعال**)لا مفهوم للكاف إذ لا مثال للنيابي غيرها كما في التسهيل وشرح الكافية. (**قوله: إلى الجملة**) أي ولو محذوفة معوضا عنها التنوين أو مجعولة في صورة المفرد كما في إذ بالتنوين والضارب ولعله أخذ هذا القيد من جعل تنوين افتقار للتعظيم لا التنويع لأن النوع كما يتحقق بالافتقار إلى الجملة يتحقق بالافتقار إلى المفرد كما قاله العلامة الأنبابي والمعتبر مشبها به في هذا الشبه ما يتوقف فهم معناه على الجملة كالحروف المشبهة بالفعل الموضوعة لتأكيد النسبة بين المبتدإ والخبر لا نحو حروف الجر وإن أوهمه ظاهر تعليل الصبان وتبعه في ذلك الخضري فإن معناها قد لا يتوقف على الجملة كما في المرورُ بالأخ حُلْوٌ ولا يتوهم أنها تحتاج

إن (**أُصّلا**) كما في الموصولات، بخلاف افتقاره إلى مفرد كما في سبحان، أو افتقار غير ما أصّل وهو العارض كافقار الفاعل للفعل والنكرة لجملة الصفة وأعرب اللذان واللتان لما تقدم.

تتمة من أنواع الشبه الشبه الإهمالي ذكره في الكافية، ومثّل له في شرحها بفواتح السور فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة (**ومعرب الأسماء**)

إلى الجملة بمعنى أنها لا تستعمل في غيرها فإن كل كلمة كذلك فلا يكون من خواص الحرف حتى يستلزم الشبه فيه البناء. (**قوله: إن أُصِّلا**) إلفه للإطلاق وزاد إن؛ تصريحا بكونه قيدا والمراد بكون الافتقار مؤصلا اللزوم والدوام كما صرح به الأشموني والشَّارح المحقق في نكته لا ما يقابل العروض على الوضع في الاستعمال فإن جميع الأسماء وضعت لمعان كلية غير مفتقرة لأجل استعمالها في الكلام إلى شيء بل هو شأن الحروف كما حققه المولى الجامي قدس سره فافتقار نحو إذ للجملة المضاف إليها إنما هو عارض لجريان العادة باستعمالها كذلك فالمراد بالعارض في تفسير غير المتأصل غير الدائم بأن يوجد في وقت دون وقت لا ما نشأ بعد الوضع.

(**قوله: كافتقار الفاعل للفعل**) قد يخرجه قيد الجملة فالأولى حذفه كما في نكته ﷺ والمراد افتقار نحو زيد لنحو ضرب بدون ملاحظة حيثية كونه فاعلا إن أريد بالفعل مطلق العامل وإن أريد نفس الفعل فالافتقار غير دائم مع اعتبار الحيثية أيضا. (**قوله: ومثل له**) أي للشبه الإهمالي فقوله: بفواتح السور أي بشبه فواتح السور أو المراد لما اشتمل على الشبه فهو على ظاهره. (**قوله: تتمة**) عادته في أمثاله أن يذكر ما أهمله المصنف وقد عرفت دخول الشبه الإهمالي وغيره تحت الكاف التمثيلية في قوله: كالشبه الوضعي فلو قال بدلها: وأدخل بالكاف الإهمالي وقد ذكره في الكافية. (**قوله: بفواتح السور**) مثلها الأسماء قبل التركيب كما في شرح التسهيل وكون فواتح السور مهملة مبني على أنه لا يعلم معانيها حتى تكون عاملة أو معمولة بذلك لكن قد يقال: عدم العلم بمعناها لو استلزم اهمالها يلزم أن يكون كل ما خوطب به من لم يكن عارفا بالوضع مهملا مبنيا ولا يخفى بعده.

(**قوله: ومعرب الأسماء**) الإضافة على معنى من التبعيضية أما على مذهب من لم يشترط صحة الحمل فظاهر وأما على أنه شرط وعليه المصنف على ما يأتي في الإضافة فصحته هنا بجعل أل للجنس أو باعتبار المفرد والحمل بهذا الوجه كاف كما في الخضري والأنبابي وما قيل أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف بادعاء أن ما ذكر تكلف ففيه أن إضافة الصفة إلى الموصوف سماعية مع أنها تحتاج إلى تأويل المعرب بالمعربات أو المعربة ففيه هرب من تكلف إلى شذوذ وتكلف.

أخّره لأن المبني محصور بخلافه لأنه (**ما قد سلما من شبه الحرف**) السابق ذكرُه (**كأرض وسما**) بضم السين إحدى لغات الاسم، والبواقي اُسم بضم الهمزة وكسرها، وسُم بضم السين وكسرها، وسِمًى كرِضًى، وقد نظمتها في بيت، وهو

اُسْــمٌ بضــم الأول والكســرِ * مَـعْ همزةٍ وحذفِها والقصرِ

(**وفعلُ أمرٍ ومضيٍّ بنيا**)، الأول على السكون إن كان صحيحَ الآخر،

(**قوله: محصور**) أي أفراده فالمراد من المبني اللازم وإلا ورد أن أفراد مطلق المبني الشاملِ للمنادى واسم لا غير محصورة ولا يصح أن يراد حصر الأنواع فإن ذلك لا يخص المبني بل المعرب أيضا محصور أنواعه فسبب تقديم المبني مزية أحد قسميه أعني اللازم فاعرفه (**قول المص: ما قد سلما**) ما واقعة على الاسم بقرينة أنّ الكلام في بيان أقسام الاسم فلا يرد دخول الحرف في التعريف لأن الشيء لا يشبه نفسه. (**قوله: السابق ذكره**) أشار إلى أن الإضافة للعهد فلا ينتقض حد المعرب بخروج نحو أيّ مما يشبه الحرف ولم يبن. (**قوله: إحدى لغات الاسم**) أي إحدى لغات هذه المادة وإلا فالاسم لغة من تلك اللغات. (**قوله: والبواقي إلخ**) زاد الأشموني الفتح في كل من اسم وسم وسما وزاد أيضا سماة فمجموع اللّغات عشرة كذا في الأشموني ولم يبين حركة أول سماة وقال الصبان: هي مثلثة أيضا فمجموع اللغات اثناعشر وأنهاها هو وغيره إلى ثمانية عشر. (**قوله: وهو**) أي البيت وقوله: اسم مبتدأ بتقدير مضاف خبره قوله: بضم الأول أي لغات هذه المادة حاصلة بضم الأول.

(**قوله: والقصر**) أي مع حذف الهمزة على ما بينه نثرا. (**قوله: ومضي**) إن عطف على أمر فمجرور لا غير فألف بنيا للإطلاق لأن ضميره لجنس الفعل في ضمن نوعيه، وإن عطف على فعل بتقدير مضاف أي وفعل مضي فهو إما باق على جره بعد حذف المضاف المماثل للمذكور أو مرفوع بإقامته مقامه أو بجعله بمعنى ماض حذف موصوفه فألف بنيا للتثنية وهو مصدر مضى وأصله مضوي كقعود لقعد أبدلت الواو ياء وأدغمت وكسر ما قبلها للمناسبة. (**قوله: الأول**) أي المفرد منه وإلا فالمثنى والمجموع على حذف النون فلو قال بدل قوله: على السكون: على ما يجزم به المضارع. (**قوله: على السكون**) أي لفظا كاضرب أو تقديرا كرد واضرب الرجل وكذا المؤكد بالنون مبني على سكون مقدر منع منه الفتح لأجل التركيب بالنون، ولو قيل باستثناء هذا من حكم الأمر لقيام المانع به لم يبعد كما في الخضري. (**قوله: صحيح الآخر**) الصحيح عند النحاة منصرف إلى ما صح آخره فلو ترك قيد الآخر كما تركه في قوله: معتلا.

وعلى حذف آخره إن كان معتلا؛ والثاني على الفتح ما لم يتصل به واو الجمع فيضم، أو ضمير رفع متحرك فيسكن.

(**وأعربوا**) على خلاف الأصل فعلا (**مضارعا**) لشبهه بالاسم في اعتوار المعاني المختلفة عليه كما قال في التسهيل، ولكن لا مطلقا، بل (**إن عرِيا من نون توكيد مباشر**)، فإن لم يعر منه بُنِيَ لمعارضة

(**قوله: على الفتح**) أي لفظا كضرب أو تقديرا كرمى و**قوله: فيضم** أي يبنى على الضم كما في النكت وهو مناف لما يأتي منه أن البناء على الضم لا يوجد في الفعل وما في بعض الحواشي أن المراد يبنى على الفتح لفظا مالم يتصل به واو الجماعة فيبنى على الفتح تقديرا ويضم للمناسبة وتكلفوا بمثله في قوله: فيسكن ففيه أنه يبقى نحو رمى نقضا على قوله: لفظا وينافي ما يأتي منه في وجه بناء الفعل المضارع المتصل بالنون على السكون فإنه صريح في أن سكون الماضي المتصل بالنون بناء كما يأتي عن شرح الكافية فالظاهر إجراء الكلام على ما قررنا أولا ويقال: الشارح جرى هنا على مذهب وفيما يأتي على آخر.

(**قوله: في اعتوار المعاني المختلفة**) وهي في الاسم الفاعلية والمفعولية والإضافة في ما أحسن زيدا رفعا على إرادة النفي ونصبا على إرادة التعجب وجرا على معنى أيّ جزء منه أحسن وفي المضارع النهي عن الفعلين أو الاول فقط أو المصاحبة في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ولما توقف تمييزها في الاسم على الإعراب بخلاف المضارع فإنها فيه تتميز بدونه أيضا بأن تقول لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن في الأول ولك شرب اللبن في الثاني وشاربا اللبن في الثالث كان الإعراب أصلا في الاسم وحمل المضارع عليه

ولا يرد ورودها على الماضي في ما صام واعتكف بمعنى وما اعتكف أو وقد اعتكف أو ولكن اعتكف لعدم توقف التمييز على الإعراب بل يمكن التمييز بالأداة كما سمعت وأما المضارع فلا تتميز فيه مع وجوده إلا بالإعراب أفاده الخضري وفيه أنه يمكن التمييز فيه أيضا بالأداة مع وجوده بأن تقول لا تأكل ولا تشرب ولا تأكل ولكن تشرب ولا تأكل وأنت تشرب وقال الخضري في آخر كلامه وبعد فالعمدة في هذه الأحكام السماع وهذه حكم تلتمس بعد الوقوع لا يحتمل هذا البحث والتدقيق.(**قوله: عليه**) متعلق بالاعتوار وعداه مع أنه متعد بنفسه يقال تعاوروا الشيء أي أخذه واحد بعد واحد لتضمينه معنى الورود كما قاله المولى الجامي قدس سره. . (**قوله: لمعارضة**) مصدر المجهول لقوله: بما إلخ فإن قلت: البناء أصل في الأفعال لا يحتاج إلى علة أجيب بأن إعرابه صار

شبهه للاسم بما يقتضي البناء، وهو النون المؤكدة التي هي من خصائص الأفعال، وبناؤه على الفتح لتركيبه معه كتركيب خمسة عشر نحو والله لأضربن، وخرج بالمباشر غيرُه كأن حال بينه وبين الفعل ألفُ الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة فإنه حينئذ يكون معربا تقديرا (**و**) إن عري (**من نون إناث**)، فإن لم يعر منها بني لما تقدم وبناؤه على السكون حملا على الماضي

كالأصل لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه وبني على الحركة مع نون التوكيد ليعلم أن له أصلا في الإعراب.خ

(**قوله: التي هي من خصائص الأفعال**) فيرجع إلى الأصل ولم يبن مع لم وقد وحرف التنفيس وياء الفاعلة مع أنها من خواص الأفعال أيضا لقوة النونين بتنزيلهما منزلة الجزء الخاتم للكلمة ولا كذلك ما ذكر نعم ياء الفاعلة كالجزء لكنها حشو لا آخِر إذ بعدها نون الرفع فلم تقو كالنون فتدبر (**قوله: كتركيب خمسة عشر**) الذي يناسبه التخفيف لثقله بالنسبة إلى الإفراد. (**قوله: لتركيبه**) أي المستلزم للثقل المقتضي للتخفيف الموجود في الفتح. (**قوله: معه**) عبارة شرح الكافية معها وهو المناسب لقوله: المؤكدة. (**قوله: كأن حال**) فيه مسامحة لا تخفى والمراد كالنون حين حال بينها وبين إلخ. (**قوله: يكون معربا**) أي عند الجمهور. (**قوله: تقديرا**) أي في غير الجزم كما هو محل تمثيل شرح الكافية وأنت خبير بأن المراد بالمعرب ما يقابل المبني لا ما وجد فيه الإعراب بمعنى الحركة أو الحرف والتقسيم إلى اللفظي والتقديري إنما هو للثاني لا الأول فيقال: الفلاني معرب وإعرابه تقديري رفعا مثلا وإرادة الثاني للزومه للأول لا يخلو عن بعد. (**قوله: وبناؤه على السكون حملا إلخ**) نص عبارة شرح الكافية وإنما بني المتصل بنون الإناث كيسرن حملا على الماضي المتصل بها لأنهما يستويان في أصالة السكون وعروض حركة البناء في الماضي وحركة الإعراب في المضارع وروجع الأصل بالنون في الماضي فروجع الأصل بها في المضارع اهـ ومثله في شرح التسهيل عن سيبويه ونقل ما عداه مما علل بناء المضارع مع نون الإناث بقيل وقد صرف الشَّارح ﷺ كالأشموني عبارته عن مرماها وما هي له مع الإسناد إليه إلا أن يقال: أشار إلى هذا الصرف بقوله: كما قال في شرح الكافية ولم يقل قاله في شرح الكافية أي ما ذكر نظير ما قاله فيها. (**قوله: حملا**) علل مع أن الأصل في البناء السكون لأن المضارع لما استحق الإعراب الذي أصله الحركة وبني مع نون التوكيد على الحركة دل على أن المنظور فيه الحركة فاحتيج في خروجه عنها مع نون الإناث إلى وجه. (**قوله: على الماضي**) هذا ظاهر على ما قررنا به عبارة الشَّارح كما نبهنا عليه من أن الماضي المتصل به

المتصل بها لأنهما يستويان في أصالة السكون وعروض الحركة فيهما كما قاله في شرح الكافية (**كيرعن من فتن**).

(**وكل حرف مستحق للبنا**) وجوبا لعدم احتياجه إلى الإعراب إذ المعاني المفتقرة إليه لا تعتوره. ونحو وليت يقولها المحزون على تجردها من معنى الحرفية وجذبها إلى معنى الاسمية بدليل

واو الجمع مبني على الضم فكذا المتصل بالضمير مبني على السكون وهو صريح شرح الكافية أما على أن الماضي مطلقا مبني على الفتح والضم في الأول لمناسبة الواو والسكون في الثاني لدفع توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ففيه إشكال إذ لا بناء على السكون في الماضي حتى يحمل عليه المضارع في ذلك وحمل السكون على ما هو أعم من البناء لا يخلو عن منافاة ما للتعبير بالأصالة. (**قوله: لأنهما يستويان إلخ**) لأن الأصل في الأفعال البناء وفي المبني السكون والمراد بالاستواء مطلق الاشتراك وإن كان في الماضي أقوى لعدم خروجه من أصله فلا يرد أنهما إذا استويا لا معنى لحمل المضارع عليه. (**قوله: وعروض الحركة**) لكن هي بناء في الماضي وإعراب في المضارع كما مر عن شرح الكافية. (**قوله: فيهما**) أي في الماضي والمضارع مطلقا لا المتصل بهما النون على ما هو المتبادر. (**قوله: للبناء**) أي الحاضر فيه ولعله لهذا أشار بقوله: وجوبا لأن شأن الواجب أن لا ينفك فلا يرد أن كلامه لا يقتضي بناء الحرف إذ استحقاق الشيء لا يستلزم وجوده كما يقال استحق زيد المال ولم يعط ويمكن الجواب بأن بنائه قد فهم من قوله: من شبه الحرف فإن بناء الاسم للشبه به إنما يكون ببنائه. وفي الأنبابي على السجاعي جواب مستنبط مما قاله العلامة الجامي في المعرب اصطلاحا بعيد هنا فراجعه إن شئت. (**قوله: لعدم اجتباجه إلخ**) علة لاستحقاق الحرف للبناء لا للبناء لأن الأصل لا يعلل كما مر. (**قوله: وليت يقولها المحزون**) بعض بيت جرى مجرى الأمثال، والبيت

ليت شعري مسافر بن أبي عمـ.رو وليت يقولها المحزونْ

ومفعول شعري جملة الاستفهام فيما بعده وهو

بورك الميت الغريب كما بو * رك غصن الريحان والزيتونْ
أي شيء دهاك أم غال مرآ * ك وهل أقدمت عليك المنونْ

ومسافر بن أبي عمرو منادى مبني على الضم لأنه علم، ويجوز فتحه لوصفه بابن لأن ابناً مضاف إلى ما هو كالعلم لشهرته به معترض بين شعري ومفعوله كقوله: وليت يقولها المحزون.

عدم وفائها بمقتضاها (**والأصل في المبني**) اسما كان أو فعلا أو حرفا (**أن يسكنا**) لخفة السكون وثقل المبني. (**ومنه**) أي ومن المبني (**ذو فتح، و**) منه (**ذو كسر، و**) منه ذو (**ضم**)، وذلك لسبب، فذو الفتح (**كأين**) وضرب وواو العطف، فالأول حرك لالتقاء الساكنين، وكانت فتحة للخفة، والثاني لمشابهته المضارع في وقوعه صفةً وصلةً وحالا وخبرا، تقول: رجل ركب جاءني، هذا الذي ركب، مررت بزيد وقد ركب، زيد ركب، كما تقول رجل يركب الخ، وكانت فتحة لما تقدم، والثالث لضرورة الابتداء بالساكن إذ لا يبتدأ بساكن إما تعذرا مطلقا كما قال الجمهور، أو تعسرا في غير الألف كما اختاره السيد الجرجاني وشيخنا العلّامة الكافيجي، وكانت فتحة لاستثقال الضمة والكسرة على الواو؛ وذو الكسر نحو (**أمس**) وجير، وإنما كسر على أصل التقاء الساكنين؛

(**قوله: والأصل في المبني**) أي الراجحُ كما هو المناسب للعلة أو المستصحب إذ الأصل عدم الحركة عند وضع المفردات وليس المراد الغالبَ إذ ليس غالب المبنيات ساكنا. (**قوله: أن يسكنا**) أي السكون من ذكر الملزوم وإردة اللازم كما أشار إليه الأشموني فلا يقال: كلامه يفيد سبق الحركة مع أن الكلمات على ما صرحوا به موضوعة على السكون فيستصحب لخفته (**قوله: لخفته إلخ**) لعل فيه إغماضا عن قاعدة إن الأصل لا يعلل. (**قوله: ومنه ذو كسر إلخ**) أشار به كما بعده إلى أن العطف من عطف الجملة وإلا استلزم ذكر المقابل وهو غير موجود. (**قوله: في وقوعه صفة**) لا يخفى أن الواقع صفة وصلة وحالا وخبرا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه، أو المراد وقوعه كذلك صورة. (**قوله: لضرورة الابتداء**) الإضافة لأدنى ملابسة أي ضرورة التحريك أي الاحتياج إليه لئلا يلزم الابتداء بالساكن. (**قوله: إذ لا يبتدأ إلخ**) علة لدفع اللزوم المشار إليه. (**قوله: كما قال الجمهور**) أي وذلك أي كون عدم الابتداءبالساكن للتعذر مبني على ما قاله الجمهور من ذلك والمخالفة بين المشبه والمشبه به اعتباري وكذا يقال في قوله: كما اختاره السيد. (**قوله: أو تعسرا في غير الألف**) لم يتصور بعد. (**قوله: وكانت فتحة للخفة**) لأنها تخرج بمجرد فتح الفم وأثقل منه الكسرة لأنها بإعمال العضلة السفلى وأثقل منها الضمة لأنها تحصل بإعمال العضلتين السفلى والعليا. (**قوله: لاستثقال الضمة إلخ**) لم يقل: لما تقدم كما في سابقه لأن هنا زيادة على الرغبة في خفة الفتحة الهرب من الثقل بخلاف ما تقدم. (**قوله: أمس**) في لغة أهل الحجاز، وبناؤها لتضمنها معنى لام التعريف. (**قوله: على أصل التقاء الساكنين**) الأصل بمعنى القاعدة وإضافته لما بعده لأدنى ملابسة أي على قاعدة التحريك حين التقاء الساكنين وهي قولهم: إذا حرك الساكن حرك

وذو الضم نحو (**حيث**)، وإنما ضم تشبيها لها بقبل وبعد، وقد تفتح للخفة، وتكسر على أصل التقاء الساكنين، ويقال حوث مثلث الثاء أيضا (**و**) مثال (**الساكن كم**) واضرب وأجل، وقد علم مما مثلت به أن البناء على الفتح والسكون يكون في الثلاثة، وعلى الكسر والضم لا يكون في الفعل. نعم مثّل شارح الهادي للفعل المبني على الكسر بنحو شِ والمبني على الضم بنحو رُدُّ. وفيه نظر، هذا. واعلم أن الإعراب كما قال في التسهيل ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وأنواعه أربعة رفع ونصب وجرّ وجزم، فمنها ما هو مشترك بين الاسم والفعل،

بالكسر وذلك لأن الكسر ضد السكون حيث خص كل بقبيل، والشيء إنما يتخلص منه بضده.(**قوله: تشبيها لها بقبل وبعد**) أي في أصل المنع عما يستحقه كل وهو الإضافة فمنعت حيث عن الإضافة إلى المفرد كما منع قبل وبعد عن الإضافة. (**قوله: ومثال الساكن**) أشار بزيادة لفظ المثال إلى أنه ليس مراد الناظم الحصر بل مراده التمثيل إلا أنه لم يساعده النظم فلم يأت بأداة التمثيل كما فعل في مقابله. (**قوله: مثلت به**) لا يخفى أن الفائدة المذكورة لا تحصل إلا بملاحظة جميع الأمثلة وليست له إلا أن يقال أسند الجميع لنفسه تغليبا لما له على غيره لكثرته ويمكن أن يجاب أيضا بأن الفائدة لما حصلت بزيادة ما للشارح أسند فهم ما ذكر إليه فتدبر.(**قوله: لا يكون في الفعل**) حيث ترك مثاله من بين أمثلتها فينبغي أن يذكر مثال الحرف المبني على الضم بعد قوله: حيث حتى لا يتوهم أنه لا يوجد في الحرف فافهم. (**قوله: نعم مثل إلخ**) جواب سؤال معلوم مما بعد نعم. (**قوله: وفيه نظر**) أي في التمثيل بهما لما ذكر نظر لأن الكسر في الأول حركة بنية وهو مبني على حذف الآخر والثاني مبني على السكون وضمه حركة إتباع لكن قد علمت فيما سبق أنه لابد من حمل كلام الشارح هناك على أن الماضي مع الواو مبني على فيتنافى كلاماه إلا أن يقال جرى هنا على قول وهنا على آخر. (**قوله: ما جيء به إلخ**) أي حركة أو حرف أو حذف وليس المراد المجيء به حقيقة حتى يرد المثنى والمجموع حيث صار ما وجد في الآخر إعرابا ولا التلفظ به كما قاله الصبان حتى يرد الإعراب المقدر بل معناه ما اعتبر لبيان مقتضى العامل، ثم رايت العلامة الأمير أجاب بأنه يذهب بالحرف الذي كان قبل العامل ويؤتى بآخر وأثر التكلف ظاهر عليه. (**قوله: من حركة**) بيان لما لا للمقتضى لأنه الفاعلية والمفعولية والأضافة كما صرح به الصبان والمولى الجامي قدس سره. (**قوله: أو سكون أو حذف**) لا يخفى أنه لا مقتضى للم يُبَيِّنه السكون أو الحذف في نحو لم يضرب ولم يغز بل ولا مقتضى للعامل في المضارع النصب والرفع أيضا والجواب بأن البيان باعتبار الغالب لا يخفى بعده وقال الدَّلائي في نتائج التحصيل على التسهيل مقتضى العامل أعم من الفاعلية والمفعولية والإضافة لأنه شامل للتأكيد الحاصل بالباء الزائدة والاستغراق الحاصل بمن فربما يدعى أن المقتضى مع لم معناها الذي هو نفي المضارع وقلبه إلى الماضي ومع عامل المضارع هو ثبوت معناه أو

ومنها ما هو مختص بأحدهما، وقد أشار إلى ذلك بقوله: (**والرفع والنصب اجعلن إعرابا لاسم**) نحو إن زيدا قائم، و (**فعل**) مضارع (**نحو**) يقوم، و (**لن أهابا**).

(**والاسم قد خصص بالجر**) في هذه العبارة قلب أي والجر قد خصص بالاسم، فلا يكون إعرابا للفعل لامتناع دخول عامله عليه، وهذا تبيينٌ لأيُّ أنواع الإعراب خاصٌّ بالاسم، فلا يكون مع ذكره في أول الكتاب المقصود به بيان تعريف الاسم تكرارا، (**كما قد خصص الفعل بأن ينجزما**)، فلا يجزم الاسم لامتناع دخول عامله عليه (**فارفع بضم وانصبن فتحا**) أي بفتح (**وجر كسرا**) أي

استينافه والأسلم تعريف ابن الحاجب ما اختلف به آخر المعرب. (**قوله: إلى ذلك**) أي المذكور من الأقسام الأربعة المشترك والمختص. (**قوله: والرفع إلخ**) هما سواء كانا بمعنى الاختلاف بالضمة والفتحة أو نفسهما كما عليه المصنف قسم من الإعراب لا خلاف فيه والخلاف إنما هو في الضمة فهي إعراب عند المصنف وسببه عند غيره وكذا الفتحة وفيه تقديم معمول الفعل المؤكد بالنون قال الشَّارح وهو غير جائز وعلله بعض شراح الجزولية بأن تأكيد الفعل يقتضي الاهتمام به فيقدم قال الصبان وينبغي حمل امتناع التقديم على تقدير تسليمه على حالة الاختيار لا الضرورة كما هنا. (**قوله: وفعل مضارع**) أخذ القيد من كون الكلام في المعرب والمعرب من الفعل هو المضارع كما تقدم في قوله: وفعل أمر ومضي بنيا إلخ. (**قوله: في هذه العبارة قلب**) هذا التوجيه لابن هشام ألجأه إليه كما في النكت كون الكلام في الإعراب المشترك والمختص لا في خصائص الاسم ويؤيده أن فيه إبقاء مادة التخصيص على معناه الوضعي أعني حصر شيء فيما بعد الباء، والمشهور أن التخصيص في مثلها مضمن معنى الانفراد، والمعنى هنا والاسم انفرد عن الفعل بالجر والقلب جار أيضا في قوله: كما قد خصص الفعل بأن ينجزما كما في النكت عنه ففي كلام الشارح اكتفاء. (**قوله: فلا يكون إعرابا للفعل**) تفسير للجزء السلبي لربط العلة. (**قوله: وهذا تبيين لأيّ أنواع الإعراب**) الظاهر أن أيُّ موصولة بنيت لحذف صدر صلتها أي بيان للنوع الذي هو خاص به من أنواع الإعراب، وتحتمل الاستفهام مبتدأ خبرها خاص على تقدير مضاف أي لجواب هذا الاستفهام نظير ما قاله صاحب المغني في علم أقام زيد بالبناء للمجهول أي علم جوابُ هذا الاستفهام. (**قوله: بيان تعريف الاسم**) لفظ البيان مستغنى عنه والمراد بتعريف الاسم شرحه بالعلامات مما تقدم. (**قوله: كما قد خصص إلخ**) قال المولى السَّيالَكوتي عن الرضي في نظيره: إن الكاف لمجرد قران الفعلين في الوجود اهـ أي فهي بمعنى الواو ولا تقتضي أقووية اختصاص الجزم بالفعل. (**قوله: بأن ينجزما) أي بالجزم**. (**قول المصنف فارفع بضم**) أصل هذا التعبير لمن يجعل الإعراب معنويا والمصنف جرى على كونه لفظيا فمراده ارفع رفعا مصورا بضم أو معلَّما بضم تعليم العام بالخاص لأن الرفع يكون ضمة و وَاواً وألفا ونونا فلا يلزم تعليم الشيء بنفسه. (**قوله: أي بفتح**) ففتحا منصوب بنزع الخافض وكونه سماعيا إذا لم يذكر في مقابله نظيره على أن المصنفين أجروه مجرى

بكسر (**كذكرُ الله عبدَه يسر**) مثال لما ذكر (**واجزم بتسكين**) نحو لم يضرب، (**وغير ما ذكر ينوب**) عنه (**نحو جا أخو بني نمر**). وقد شرع في تبيين مواضع النيابة بقوله: (**فارفع بواو وانصبن بالألف واجرر بياء ما من الأسماء أصف**) أي أذكر، (**من ذاك**) أي من الأسماء الموصوفة (**ذو**)، وقدمه للزومه هذا الإعراب، ولكن إنما يعرب به (**إن صحبة أبانا**) أي أظهر، واحترز بهذا القيد من ذو بمعنى الذي، وقيّده في الكافية والعمدة بكونه معربا، (**و**) من الأسماء (**الفم**)،

القياسي كما في الصبان، وكذا يقال في قوله: أي بكسر. (**قوله: كذكر الله عبده يسر**) من إضافة المصدر إلى المفعول، وعبده مفعول يسر أي ذكر العبد الله يَسرُّ العبد تلميح إلى قوله تعالى: ألا بذكر الله تطمئن القلوب. (**قوله: بتسكين**) أي سكون كما هو المتعارف في الجزم وعدل عنه لضيق النظم فهو من ذكر الشيء وإرادة أثره وقال في النكت التعبير بالتسكين أولى لأن الجزم حذف الحركة. (**قوله: في تبيين مواضع النيابة**) ويتبين به النائب أيضا. (**قوله: وقد شرع في تبيين**) فالفاء في قوله: فارفع على ما في بعض النسخ بيان للغير وفي بعضها وارفع بالواو على الاستيناف البياني. (**قوله: ما من الأسما إلخ**) تنازعه الأفعال الثلاثة وأعمل الأخير بدليل حذف الضمير من الأولين. (**قوله: أي أذكر**) أشار إلى أن في أصف تجريدا لأنه في الأصل ذكر الأوصاف وليس مرادا. (**قوله: أي من الأسماء الموصوفة**) أي الموعود وصفها بيان لمعنى المشار إليه وهو ما فلا يقال: كان على المصنف أن يقول: من تلك. (**قوله: ذو**) مبتدأ مؤخر ورفعه بضمة مقدرة على الواو لا بها لأن شرط إعرابه بالحروف قصد معناه مع إضافته والمقصود هنا لفظه. (**قوله: وقدمه إلخ**) وثنى بالفم للزومه أيضا لهذا الإعراب إذا خلا من الميم ولم يضف إلى ياء المتكلم وأخر الهن لقلته فيه كما صرح به المصنف بقوله: والنقص في هذا إلخ (**قوله: ذو**) أصله عند سيبويه ذوي كجبَل وقال العارف الجامي قدس سره ذوو وعند الخليل ذوّ بتشديد الواو، وأصل فوك عندهما فوه كحوْل حذفت لامهما اعتباطا وبقيت العين حرف إعراب وضم الأول للمناسبة. (**قوله: للزومه هذا الإعراب**) أي فهو أدخل بمحل البحث أي بيان النائب ومواضعه وإن كان غيرُه من وجود الأصل فيه أعني الحركة أشرفَ منه فافهم. (**قوله: إن صحبة**) مفعول لمحذوف يفسره أبان المذكور المشغول بضميره المقدر أي أبانها أي أظهرها لا مفعول مقدم للمذكور لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر كذا في يس أي وتقديم المفعول يفصل بينها وبين الفعل وأسهل التقديرين الثاني وأن التقديم للضرورة. (**قوله: واحترز إلخ**) فإنها مبنية معربة بالحركات المحلية. (**قوله: من ذو**) مجرور بكسرة مقدرة على الواو وكذا نسخة من ذي إلا أن المحكي فيها حالة الجر. (**قوله: وقيده في الكافية إلخ**) أي وهو أولى لشموله لذو الموصولة في لغة إعرابها وأجيب بأنه لم يعتبرها لقلتها. (**قوله: الفم**) أي مادة الفم وهي أعم مما فيه الميم لأنها كما نقل الروداني عن المصنف أربع كلها أصول على الصحيح وهي ف م و، ف م ي، ف م م، ف و ه وبتعميمه بإرادة المادة صح

وفيه لغات تثليث الفاء مع تخفيف الميم منقوصا أو مقصورا، ومع تشديده وإتباعها الميم في الحركات كما فعل بعيني امرئ وابنم، وإنما يعرب بهذا الإعراب (**حيث الميم منه بانا**) أي ذهب، بخلاف ما إذا لم يذهب منه فإنه يعرب بالحركات عليه. (**أب أخ حم كذاك**) أي كما تقدم من ذي والفم في الإعراب بما ذكر، وقيد في التسهيل الحم وهو قريب الزوج بكونه غير مماثل قَرْوا وقَرْءا وخطأ فإنه إن ماثل ذلك أعرب بالحركات وإن أضيف. وفيه أن الأب والأخ قد يشدد آخرهما (**وهن**) كذاك، وهو كناية عن أسماء الأجناس، وقيل ما يستقبح ذكره، وقيل الفرج خاصة. قال في التسهيل قد يشدد نونه (**والنقص في هذا الأخير**) وهو هن بأن يكون معربا بالحركات على النون (**أحسن**) من الإتمام قال ﷺ «**من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تَكْنُوا**»،

تقييده بقوله: حيث إلخ ولا حاجة لتكلف إرادة العضو المخصوص وتقدير المضاف. (**قوله: وفيه**) أي في الفم مرادا به المادة. (**قوله: ومع تشديده**) أي منقوصا كما في الفاكهي والأشموني فمجموع اللغات عشرة. (**قوله: حيث**) هي هنا ظرف للمكان الاعتباري عبارة عن التركيب وناصبها متعلق الخبر أعني كائن أو فعل متصيّد من الكلام السابق كما أشار إليه الشَّارح وعلى الأول فقول: الشارح حل معنى لأن الأول يؤول إليه لأن كونه كائنا من الأسماء بمعنى أنه يعرب الإعراب المذكور ويحتمل أنها للزمان على رأي الأخفش. (**قوله: أي ذهب**) المراد مطلق مفارقتها وإن لم يسبق وجودها فلا يقتضي أنها الأصل مع أن الظاهر أن المعرب بذلك المادةُ الأخيرة مما تقدم. (**قوله: بخلاف ما إذا لم يذهب**) ما مصدرية وإذا زائدة مع ضرب من التسمح أي بخلاف الفم حين عدم ذهاب الميم منه وتحتمل الموصولة أي بخلاف مادة الفم التي لم يذهب منها الميم، وإذا إلخ صلتها وفيه نوع ركاكة. (**قوله: عليه**) لاحظ نقصها ولو أسقطه لشمل البيان لغة القصر أيضا. (**قوله: أَبٌ**) مبتدأ وهو معرفة بقصد لفظه وأخ وحم معطوفان عليه بحذف العاطف ووزن هذه الثلاثة وكذا هن عند البصريين فعل كسبب بدليل قصرِها وجمعها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صح فيها ذلك ولامها واو ويجب حذفها مع قطعها عن الإضافة أما مع الإضافة فيجوز الحذف والإتمام. (**قوله: قد يشدد آخرهما**) أي والإعراب بالحركة والحرف كما في الصبان. (**قوله: عن أسماء الأجناس**) لفظ أسماء مقحم كما في قوله: ثم اسم السلام عليكما لأن مدلول الهن نفس الأجناس أو إن عن متعلقة بمحذوف كما في الصبان أي كناية عن الأجناس بدلا عن أسماء الأجناس. (**قوله: وقيل ما يستقبح**) أي قيل: كناية عن ما يستقبح لا عن اسم ما يستقبح وإلا لاحتيج إلى ما فر منه ويحتمل أنه خبر مبتدإ محذوف أي مدلول ذلك. (**قوله: بأن يكون إلخ**) فليس المراد النقص المتعارف في قاض. (**قوله: من الإتمام**) أي إعرابِه بالحروف المستلزم لذكر لامه كما يعلم من مقابلته بالنقص المفسر بما تقدم فلا يعترض بأن الكلام في الإعراب لا ذكر اللام وحذفه. (**قوله: من تعزى إلخ**) أى من انتسب انتساب الملة الجاهلية وفعل فعلها بأن يقول: يا

(و) النقص (**في أب وتاليه**) وهما أخ وحم (**يندر**) أي يقل كقوله:

بأبه اقتدى عدي في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم (**وقصرها**) أي أب واخ وحم بأن يكون آخره بالألف مطلقا (**من نقصهن أشهر**) كقوله: إن أباها وأبا أباها * قد بلغا في المجد غايتاها

(**وشرط ذا الإعراب**) المتقدم في الأسماء المذكورة (**أن يضفن**)،

لَقومي ليخرج الناس معه إلى الباطل و**أعضوه** بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد معجمة مشددة أي قولوا له إعضض على هن أبيك استهزاءً به ولا تجيبوه إلى الذي أراده أي تمسك بعورة أبيك الذي انتسبت إليه عساه أن ينفعك وأمّا نحن فلا نجيبك «**ولا تكنُوا**» بفتح التاء وسكون الكاف أى لا تذكروا له كناية العورة وهي الهن بل اذكروا له صريح اسمها. (**قوله: والنقص**) مزج لا إشارة إلى تقدير المبتدإ، وحسنه أن الجملة تكون اسمية كما في المعطوف عليه أعني قوله: والنقص في هذا الأخيرإلخ (**قوله: يندر**) أي بالنسبة إلى الإتمام والقصر فلا ينافي كثرته في نفسه كما تعلمه بعد. (**قوله: بِأَبِه اقْتَدَى عدي إلخ**) هو عديّ بن حاتم الطائي صحابيٌّ وقوله: **فما ظلم** إما منزل منزلة اللازم فلا مفعول له أي ما حصل منه ظلم أو مفعوله محذوف أي ما ظلم نفسه حيث لم يترك هذه الخصلة الحسنة لأبيه أو ما ظلم أباه بتضييع وصفه. (**قوله: وقصرها**) أفرد الضمير هنا وجمعه فيما بعد إشارة لجواز الأمرين وإن كان الثاني أكثر في عدد القلة كما هنا. (**قوله: أي أب وأخ وحم**) نقل يس القصر في هن أيضا. (**قوله: بأن يكون آخره**) آخر كل واحد منها وفي نسخة خطية بأن تكون بالألف بإرجاع ضمير تكون إلى الأسماء الثلاثة أي متلبسة بها تلبس الكل بالجزء وهي الظاهرة والأحسن على هذه النسخة جعل الباء للتصوير فلا حاجة لتقدير الجانب، وفي بعض النسخ الخطية الألفَ بدون الباء وهي أولى من هذه. (**قوله: بالألف**) هي منقلبة عن اللام لتحركها وانفتاح ما قبلها لأن عينها مفتوحة لا ساكنة كما مر. (**قوله: مطلقا**) أي في الأحوال الثلاث وليس المراد أن آخره متلبس بالألف في جميع اللغات كما لا يخفى وسيأتي أن كونه متلبسا بالألف في الأحوال الثلاث ولو في بعض اللغات كافٍ في كون الاسم مقصورا. (**قول المصنف من نقصهن**) متعلق بأشهر وقدمه عليه لأنه يجيز تقديم من على أفعل مطلقا ولكن الأصح منعه في غير الاستفهام ومقتضى قوله: أشهر أن النقص شهير في كلها فالمراد بندرته في قوله: يندر الندرة بالنسبة إلى القصر والإتمام على أنه لا تنافي بين الشهرة والندرة كما في الصبان. (**قوله: إنّ أباها إلخ**) الشاهد في الثالث صراحة وكذا في الأولين بقرينته إذ يبعد التلفيق بين لغتين على أنه يمكن استعمال أهل القصر الاتمام أيضا وقوله: **غايتاها** مفعول بلغا على لغة من يلزم المثنى الألف والضمير للمجد وأنثه باعتبار أنه صفة أو رتبة والمراد بالغايتين غاية المجد في النسب وغايته في الحسب، أو الألف للإشباع لا للتثنية فهو منصوب بالفتحة الظاهرة. (**قوله: وشرط ذا الإعراب**) أي وجوده. (**قوله: في الأسماء المذكورة**) متعلق بالمضاف الذي أشرنا إليه والمراد ما عدا ذو وفوك بالنسبة لشرط الإضافة للزومهما الإضافة.

وإلا فتعرب بالحركات الظاهرة نحو ﴿إن له أبا﴾ ﴿وله أخ﴾ ﴿وبنات الأخ﴾ ، وأن تكون الإضافة (**لا لليا**) أي لا لياء المتكلم، وإلا فتعرب بحركات مقدرة نحو ﴿وأخي هارون﴾ ﴿إني لا أملك إلا نفسي وأخي﴾، وأن تكون مكبرة، وإلا فتعرب بحركات ظاهرة، وأن تكون مفردة، وإلا فتعرب في حال التثنية والجمع إعرابهما (**كجا أخو أبيك ذا اعتلا**) فأخو مفرد مكبر مضاف إلى أبيك، وأبي مفرد مكبر مضاف إلى الكاف، وذا مضافة إلى اعتلا، وقد حوى هذا المثال كون المضاف إليه ظاهرا ومضمرا ومعرفة ونكرة (**بالألف ارفع المثنى**)، وهو كما يؤخذ من التسهيل

(**قوله: وإلا فتعرب**) أي وإن لا تضف فتعرب أي فهي تعرب وإلا لم يكن موقع للفاء لأن في صدر الجزاء ما يقبل الجزم ويصلح لمباشرة الأداة وإذا كان كذلك لا تدخل الفاء عليه وكذا يقال في ما بعد. (**قوله: الظاهرة**) أي إذا كانت منقوصة، والأولى تركه. (**قوله: لا للياء**) عطف على محذوف أي يضفن لغير الياء لا للياء ولم يقيدها بياء المتكلم لأن ياء المخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها الإضافة فقول الشارح أي لا لياء المتكلم مجرد بيان للواقع لا احتراز، وهذا الشرط أيضا بالنسبة إلى غير ذو لأنها لا تضاف إلى مضمر [(١)] أصلا وإن رجع إلى اسم جنس بل مختصة بالإضافة إلى أسماء الأجناس وكذا لا تضاف إلى إلى العلم والمشتق فلا يقال ذو فاضل وإن كانت جميع المشتقات أسماء أجناس وإنما اختصت بذلك لأنها وصلة للوصف بما بعدها والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق والجملة يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق إلا اسم الجنس الجامد. (**قوله: إعرابهما**) أي إعراب التثنية وهو بالحروف وإعراب الجمع وهو بالحروف إن كان صحيحا لعاقل أو الحركات إن كان مكسرا أو صحيحا بالألف والتاء لغير عاقل كما في الصبان ولا يخفى حسن اختصار عبارته. (**قوله: فأخو إلخ**) بيان لصحة المثال وأن ما فيه حائز للشروط. (**قوله: ذا اعتلا**) حال من المضاف وهو أخو لا من المضاف إليه لعدم تحقق شرط الحال منه وسيأتي والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى أي علا وقصره للضرورة. (**قوله: وذا مضافة إلى اعتلا**) ظاهره أنه يعني أنه حائز للشرط وقد علمت عدم فائدة اشتراط الإضافة وتقييدها بكونها إلى غير الياء بالنظر إلى ذو، إلا أن يكون البيان لمجرد المجاراة لسابقه. (**قوله: وذا مضافة**) ذكره على نهج سابقه وتمهيدا للا حقه وإلا فذا لازمة الإضافة ولا يصح أن يشترط فيها الإضافة حتى يُبَيَّن حيازتها للشرط ويؤيده أنه لم يقل مكبر أيضا وقد تقدم عن الصبان فلا تغفل. (**قوله: مضافة**) التأنيث باعتبار اللفظة أو الكلمة كما أن التذكير في سابقه باعتبار اللفظ وفي نسخة خطية مضاف بالتذكير وهي ظاهرة مناسبة لسابقيه. (**قوله: وقد حوى هذا المثال**) استحسان

(١)(قوله: لا يضاف إلى مضمر إلخ) وشذ نحو إنما يعرف الفضل من الناس ذووه كما شذ إضافتها إلى العلم في نحو أنا الله ذو بكة بالموحدة لغة في مكة أي أنا صاحبها وإلى الجملة في قولهم اذْهَبْ بِذي تَسْلَم أي بطريق ذي سلامة. قاله الخضري فلا يرد نقضه في النكت حكم عدم إضافته إلى المضمر والعلم بماذكر. منه

الاسم الدال على شيئين متفقي اللفظ بزيادة ألف أو ياء ونون مكسورة في آخره نحو ﴿قال رجلان﴾، فخرج نحو زيد والقمران وكلا وكلتا واثنان واثنتان لعدم دلالة الأول على شيئين واتفاق لفظ مدلولي الثاني والزيادة في الباقي.

للمثال. (**قوله: الاسم**) أي المعرب بدليل أن الكلام في المعرب فلا يرد على التعريف أنتما ولو أبقي على عمومه لخرج بقوله: بزيادة ألف إلخ. (**قوله: الدال**) أي وضعا ليدخل نحو ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾ مما استعمل في الكثرة فإن دلالته على أكثر من اثنين ليس بحسب الوضع بل بحسب القرينة وهي قوله: تعالى بعد ﴿ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير﴾ أي مزدجرا ممنوعا وهو كليل ضعيف فإن انقلاب البصر مزدجرا كليلا لا يحصل من مرتين فقط فتعين أن يكون المراد بالكرتين التكثير لا اثنين وجعله في التسهيل من الملحق بالمثنى حيث قال مما أعرب إعراب المثنى وليس بمثنى ما يراد به التكثير كقوله: تعالى ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾ بمعنى كرات اهـ. وعليه لا يرد ما عسى أن يقال إنه لا يليق بالتعريف حذف قيد لا بد منه وإن كان متبادرا. (**قوله: على شيئين**) أي فردين كزيدين وهندين أو جمعي تكسير كجمالين تثنية جمال جمع جمل أو اسمي جنس كغنمين أو اسمي جمع كركبين وأما جمع التصحيح والجمع المتناهي والمثنى فلا يصح تثنيتها لأنها لا نظير لها في الآحاد بخلاف الثلاثة قبل. أفاده الخضري.

(**قوله: متفقي اللفظ**) أي وضعا كما يفيده إخراج القمرين فإنه لا يصح التثنية حتى يسمى الشمس قمرا مجازا بالمجاورة في الذهن لكن في التسهيل ذكر قيد غالبا بعده وبين الناظم في شرحه أنه لإدخال نحو القمرين في التعريف فإخراج الشَّارح العلامة به نحو القمرين تاركا قيد غالبا غير موافق لما في التسهيل وقد أخذ تعريفه منه وإن كان موافقا لما في شرحه في أثناء كلامه على الملحقات من أنه ينبغي أن يعد نحو القمرين من الملحقات. (**قوله: أيضا متفقي اللفظ**) أي في الوزن والحروف ليخرج ضبعان تثنية ضبع وضِبعان ولم يشترط الاتفاق في المعنى لما في شرح التسهيل من أن الأصح جواز تثنية مختلفي المعنى كعينين لناظرة وجارية لأن أصل التثنية والجمع العطف وهو في القبيلين جائز اتفاقا فليقس عليه التثنية وإن خيف لبس فليزل بما أزيل به عند العطف. (**قوله: بزيادة ألف**) أي ونون ففيه حذف من الأول لدلالة ما في الثاني عليه.

(**قوله: أيضا بزيادة ألف**) الباء للملابسة وليست للسببية حتى يلزم استدراك مدخوله. (**قوله: في آخره**) متعلق بزيادة أي في آخر مفرده. (**قوله: لعدم إلخ**) علة لصحة الخروج إن كانت فاء فخرج تفصيلية أو للسببية المفهومة من الفاء إن كانت تفريعية على التعريف. (**قوله: لفظ مدلولي**) أي لفظي مدلولي الثاني. (**قوله: والزيادة**) أي ولعدم زيادة ما ذكر من الألف وما بعدها فلا ينافي زيادة واحد من التاء والألف في كلتا والآخر بدل عن الواو.

(و) ارفع بها أيضا (**كلا**)، وهو اسم مفرد عند البصريين يطلق على اثنين مذكرين، وإنما يرفع بها (**إذا بمضمر**) حال كونه (**مضافا**) له (**وصلا**) نحو جاءني الرجلان كلاهما، وإن لم يضف إلى مضمر، بل إلى ظاهر فهو كالمقصور في تقدير إعرابه على آخره وهو الألف نحو جاءني كلا الرجلين (**كلتا**) التي تطلق على اثنين مؤنثين (**كذاك**) أي مثل كلا في رفعها بالألف إذا أضيفت إلى مضمر نحو جاءتني المرأتان كلتاهما وفي تقدير إعرابها على آخرها إن لم تضف إليه نحو ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾. وأما (**اثنان واثنتان**) بالمثلثة فهما (**كابنين وابنتين**) بالموحدة، يعني كالمثنى الحقيقي في الحكم (**يجريان**) بلا شرط، سواء أفردا نحو ﴿حين الوصية اثنان﴾، أم ركبا نحو ﴿اثنتا عشرة عينا﴾، أم أضيفا نحو اثناك واثناكم. وكاثنتين ثنتان في لغة بني تميم.

(**قوله: وهو اسم مفرد إلخ**) ولهذا جاز في ضميره الإفراد رعاية للفظه. (**قوله: اثنين**) لا يظهر فائدته كالآتي في معنى كلتا إلا أن يقال: لو اقتصر على مذكرين التبس بصورة الجمع أو على اثنين احتمل المؤنث بتأويل الشخصين كما فعله في كلتا. (**قوله: وإنما يرفع بها**) قدره ولم يجعل إذا ظرفا لارفع لأنه إنشاء وهو حالي لا يتقيد بالمستقبل أو إشارةً إلى أنه ظرف لارفع باعتبار متعلق الإنشاء أعني المطلوب وهو الرفع وقد ذكر نظير ذلك العلامة العطار في توجيه تأبيد انشاء الصلاة. (**قوله: مضافا**) حال مؤكدة لأنه لو لم يأت به لم يفهم من وصل كلا بالمضمر إلا إتيان المضمر بعدها وذلك بالإضافة إليه ومن استعمال الوصل في الإتيان بما بعد الباء متأخرا قوله: في المندوب ويندب الموصول بالذي اشتهر. فما ذكره العلامة الصبان غير ظاهر فليراجع. (**قوله: فهو كالمقصور**) الأولى فهو مقصور يقدر إعرابه على آخره ولا يخرجه عن المقصور تقييد الألف في تعريفه باللازمة لما يأتي من أن المراد باللزوم وجودها في الأحوال الثلاثة الرفع والنصب والجر لا الوجود في جميع الاستعمالات. (**قوله: في تقدير إعرابه**) أي بالحركات وجعل إعرابه حينئذ بالحركات وفيما قبل بالحروف لأن لفظهما مفرد ومعناهما مثنى فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات التي هي أصل بالنسبة إلى الحروف فروعي عند الإضافة إلى الظاهر الذي هو أصل، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف الذي هو فرع الإعراب بالحركات فروعي عند الإضافة إلى المضمر الذي هو الفرع. (**قوله: التي تطلق**) التأنيث باعتبار الكلمة كما أن التذكير سابقا في كلا باعتبار اللفظ ووجه مناسبة كل في كل ظاهرة. (**قوله: كالمثنى الحقيقي**) قال ابن هشام ولم يعبر به لعدم مساعدة الوزن لكن قال الصبان عن بعضهم كان يمكنه أن يقول مثل المثنى فيه يجريان. (**قوله: نحو اثناك اثناكم**) ظاهره عدم جواز إضافته إلى ضمير التثنية فهو تقييد لظاهر إطلاق عبارة المصنف المفيدة لجواز إضافته إلى ما يضاف إليه المثنى. قال في النكت عن ابن هشام إن

(**وتخلف اليا في جميعها**) أي جميع الألفاظ المتقدم ذكرها (**الألف جرا ونصبا**) أي في حالتيهما (**بعد**) إبقاء (**فتح**) لما قبلها (**قد ألف**)، والأمثلة واضحة **فرع** إذا سمي بمثنى فهو على حالة قبل التسمية به.

اثنين واثنتين لا يضافان إلى ضمير المثني ويضافان إلى ضمير المفرد والجمع اهـ. وفصل الصبان بأنه يجوز إضافتهما إلى ضمير المثنى غائبا أو مخاطبا بشرط اختلاف المضاف والمضاف إليه ماصدقا هربا من إضافة الشيء إلى نفسه ويظهر أن لزوم إضافة الشيء إلى نفسه حين عدم الاختلاف ممنوع لجواز أن تكون من إضافة العام إلى الخاص وأما ما قيل من جواز الإضافة إلى ضمير مثنى الغائب دون المخاطب فلا يظهر وجهه ألبتة.

(**قوله: وتخلف اليا**) بالقصر وجوبا للضرورة وإن جاز في غيرها المد والقصر في أسماء حروف الهجاء، والمراد أنها تقوم مقام الألف في بيان مقتضى العامل لا في النوع الخاص بها وهو الفاعلية والمراد الخلف ولو تقديرا نحو لبيك مما لم يستعمل بالألف. (**قوله: الألفاظ المتقدم ذكرها**) لا يخفى ما في التعبير به بالنسبة إلى المثنى ولعل المراد المتقدم ذكرها صراحة أو في ضمن كليّها. (**قوله: في حالتيهما**) أشار إلى أنهما ظرفان بتقدير مضاف وجعلهما حالين من جميعها يرد عليه أن مجيء المصدر حالا وإن كثر مقصور على السماع على ما سيأتي عنه. (**قوله: بعد فتح قد ألف**) قيل نبه هنا على بقاء الفتح وعلته دون الكسر وعلته في الجمع لأنه جارٍ على مقتضى القياس قاله الشاطبي. (**قوله: إذا سمي بمثنى الخ**) أي إذا جعل نحو الزيدان علما فإنه يعرب بعد التسمية به بما كان يعرب به قبلها، فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء. ويجوز أن يجرى مجرى عمران في التزام الألف عليه وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وإذا دخل عليه أل جرّ بالكسرة كما هو شأن الممنوع من الصرف اهـ. حكيم

وأما المجموع المسمى به ففيه الأوجه الأربعة الآتية في عليين وجهان فصيحان، ووجهان ضعيفان، وأفصح الفصيحين حكاية حاله قبل التسمية، وثانيهما إلتزام الياء وجعل الحركات على النون كغسلين، وأضعف الضعيفين إلتزام الواو وفتح النون حكاية لحال الرفع التي هي أشرف، وثانيهما إلتزام الواو والإعراب بالحركات على النون تشبيها بنحو الزيتون اهـ. ابن الحاج. (**قوله: فهو على حالة**) في نسخة خطية فهو على حاله.

(**وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالمَ جمع عامر ومذنب وشبه ذين**) أي شبههما، وهو كلُ علم لمذكر عاقل

(**قوله: بواو**) لفظا كما في زيدون ومسلمي على التحقيق من أن إعرابه لفظي لوجود ذات الواو، وتغير الصفة لعلة تصريفية لا يقتضي تقديرها كما في الخضري وفي حاشية شرح المغني للمولى المجاهدي قدس سره تحقيق آخر فانظره، أو تقديرا كما في صالحو القوم. (**قوله: وبيا**) متعلق باجرر وحذف نظيره من انصب ولا تنازع فيه على الأصح عند الناظم في المتقدم. (**قوله: سالم جمع**) تنازع فيه الأفعال الثلاثة وأعمل الأخير بدليل عدم ذكر الضمير في الثاني والثالث الواجب على تقدير إعمال الأول ومع الثالث على تقدير إعمال الثاني والإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف فيفيد أن الجمع هو الموصوف بالسلامة ورجح العلامة الأمير أن الوصف جار على من هو له لأن المعنى السالم من تغيير مفرده أو على معنى من لصحة حمل الثاني على الأول. وخرج بالسالم تكسير عامر على عوامر ومذنب على مذانب لكن سيأتي في باب التكسير عن المصنف وغيره أن نحو مختار ومنقاد ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيحا فيكون مذنب مثلها فالتقييد بالسالم ليس للاحتراز إلا بالنسبة لعامر وشبههما.

(**قوله: أي شبههما**) لعله إشارة إلى أن ذين إظهار في مقام الإضمار. وفي بعض النسخ أي مشبههما ففهيه إشارة أيضا إلى أن شبه بمعنى مشبه. (**قوله: وهو كل علم**) أي شخصي أما الجنسي فلا يجمع منه إلا التوكيدي لأنه في الأصل وصف أي أفعل التفضيل واشتراط العلمية مع أنها تنافي الجمع لاشتراط التنكير فيها ليس لذاتها بل لتحصيل الوصفية لتأويل العلم بالمشخص وذلك لأن دلالة الواو على الجمعية إنما هي بالأصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها إلا ما شابهه معنى وصحة وإعلالا وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لأنه وصف تأويلا كما علمت فالعلمية شرط الإقدام على الجمعية والتنكير شرط لوجودها. (**قوله: لمذكر**) أي باعتبار معناه لا لفظه فيقال زينبون وسعدون في زينب وسعدى لمذكرين كما يقال زيدات وعمرات في زيد وعمرو لمؤنثين وإنما لم يعتبروا المعنى في طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون بل بالألف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو التاء كما يعلم مما يذكر على شرط الخلو من التاء.(**قوله: عاقل**) الأولى عالم ليدخل فيه نحو ﴿فنعم الماهدون﴾[1]، وأشار الناظم إلى جوابه في شرح

---

(١) سورة الذاريات ٥١ / ٤٨

خال من تاء التأنيث، قيل ومن التركيب، وكلُ صفة كذلك، مع كونها ليست من باب أفعل فعلاء

التسهيل بأن المقصود بيان شروط ما يجمع هذا الجمع باطراد، وصفات الباري جل جلاله لا تجمع باطراد بل هو توقيفي على الأصح وبه يجاب عما قيل من خروجها بقيد التذكير. (**قوله: خال من تاء التأنيث**) أي إن لم تكن عوض فاء أو لام كعدة وثبة وإلا جمعت قياسا إذا سمي بهما وعدهما في الملحقات عند عدم التسمية بهما كما في الصبان. وأوجب المبرد جمع ذلك بالألف والتاء ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث بل تحذف المقصورة ولا لبس لأن بقاء فتح ما قبلها رافع له وتقلب الممدودة واوا فيقال حبلون وصحراوون عند التسمية واشترط خلوه من تاء التأنيث لئلا يلتبس بجمع ما لا تاء فيه إن حذفت وبقاء الفتح لا يدفع اللبس لأن الفتح إنما يشعر بالألف لا بالتاء وإن كان فتح ما قبلها لازما ولئلا تقع علامة التأنيث حشوا إن أبقيت واغتفر في التثنية لأنه ليس لتثنية ذي التاء صيغة تخصها فلو حذفت فيها التبس بتثنية ما لا تاء فيه ولم يعبر بهاء التأنيث كما فعل في باب سنين ليخرج أخت ومسلمات علمين. (**قوله: قيل ومن التركيب**) مَرّضه بقيل مع أنه مذكور في التسهيل لما في النكت من أن التحقيق أنه لا حاجة إليه لأنه شرط لصحة مطلق الجمع بل والتثنية ولا خصوصية له بهذا الجمع فإذا أريد إفادة اثنين أو أكثر مما سمي بالمركب الإسنادي أو التقييدي أو المزجي يقال ذوا أو ذوو برق نحره بفتح الراء من برق كما في يس أو ذوا أو ذوو سيبويه أو ذوا أو ذوو حيوان ناطق علما إضافة للمسمى إلى الاسم كذات مرة وذات ليلة أما الإضافي فيجمع الجزء الأول منه فيقال عبيد الله. وجوز الكوفيون جمع الجزأين قال الروداني لا أظن أحدا يجترئ على ذلك في نحو عبد الله إنما هو الله اله واحد أهـ واختار العلامة الأمير أن إطلاق المذهبين لا يحسن بل إن انفرد المضاف إليه جمع الصدر فقط قولا واحدا كعبيد الله وإن تعدد كل منهما كعبد زيد المكي وعبد زيد المصري مثلا فالوجه جمعهما كعبيد الزيود. (**قوله: كل صفة**) أي حقيقة أو معنى كالمصغر والمنسوب ذكر الأول في التسهيل والثاني كالأول في النكت. (**قوله: كذلك**) أي لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث أي الموضوعة له حتى لا يدخل علامة ولا نسابة مما التاء فيه للمبالغة. (**قوله: ليست من باب أفعل فعلاء**) بجر أفعل بالكسرة وكذا فعلان لإضافتهما إلى ما بعدهما فأبطلت ما فيهما من العلمية فهما منصرفان أو في حكم المنصرف على الخلاف في أحمر إذا سمي به ثم نكر وأما فعلاء بفتح الفاء في الموضعين فغير مصروف للألف الممدودة في الأول والمقصورة في الثاني. والإضافة لأدنى ملابسة أي أفعل الذي مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء وفعلان كذلك كسكران وسكرى

كأحمر حمراء، ولا فعلان فعلى كسكران سكرى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح (**وبه**) أي بالجمع المذكور (**عشرونا وبابه**) إلى تسعين (**ألحق**) في إعرابه السابق، وليس بجمع للزوم إطلاق ثلاثين مثلا على تسعة لأن أقل الجمع ثلاثة

وعبارته تشمل ما ليس من باب أفعل وفعلان أصلا كقائم وما هو منهما ولا مؤنث له كلحيان لطويل اللحية وما له مؤنث على غير ما ذكر كفعلى بالضم في الأول كأفضل وفضلى وفعلانة في الثاني كندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم فكل هذه تجمع بالواو. (**قوله: ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث الخ**) هو بمعنى قول الموضح والمصنف في التسهيل قابلة للتاء أو دالة على التفضيل بل أولى منه لأنه يخرج منه لحيان لعدم قبوله التاء مع أنه يجمع كما في الصبان إلا أن يقال لم يعتبر في الضابط لقلته ثم إنما اعتبر في الصفة قبول التاء لأن قبولها يدل على شبه الفعل القابل للتاء وجمع الصفة هذا الجمع إنما هو لتكون الواو فيها كالواو في الفعل الذي هو أخوها في الاشتقاق في الدلالة على الجمعية كما مر وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه عند جمعه فأشبه الفعل اللازم للتنكير. (**قوله: كصبور وجريح**) محل استواء المذكر والمؤنث في فعول إذا كان بمعنى فاعل وفي فعيل إذا كان بمعنى مفعول ويشترط جريانهما على موصوف مذكور. (**قوله: بالجمع المذكور**) هذه النسخة هي الظاهرة، وفي بعضها بالجمع المذكر وصوابها بجمع المذكر لأن الجمع لا يوصف بالتذكير كما سيأتي عن الصبان بل الذي يوصف به هو المفرد لكن الإضافة للعهد حتى يكون إشارة إلى السالم بقرينة أن الكلام فيه. (**قوله: وبابه**) الأحسن وأخواته كما في شرح التسهيل لأنه صريح في إرادة العقود إلى التسعين والتعبير ببابه قد يشمل مئون وليس مرادا فهو من باب سنون لأن أصل مئة مئي كما في المصباح فحذفت الياء وعوض عنها هاء التأنيث كما في سنة ولعله لهذا احتاج الشَّارح المحقق لقوله: إلى التسعين صفة لبابه أى المنتهي إليه. (**قوله: ألحق**) أي عشرون وبابه بتأويل المذكور. (**قوله: وليس بجمع**) قال الدنوشري وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه لكن صرحوا بأنه لا فرق بين الجمع واسم الجمع في المعنى فالظاهر ما قاله العلامة الأمير من أن جميع أسماء العدد أسماء اجناس. (**قوله: للزوم إطلاق الخ**) أي للزوم صحة إطلاق الخ ولا يغني عن الصحة زيادة مثلا بعد قوله: تسعة إن وجدت الاولى ثم في الدليل شيء لاحتمال أن يغلب اللفظ على بعض ما صدق عليه مع جعل أقل الجمع اثنين في عشرين وممن نقل القول بكون أقل الجمع اثنين عند النحاة أيضا العلامة الصبان إلا أن يقال لم يعهد في الجمع لا سماعا ولا قياسا خصوصه بعدد معين كما في التسهيل. (**قوله: مثلا**) لو أخره عن تسعة أو زاد بعدها أخرى كان له وجه كما لو أسقطه. (**قوله: ثلاثة**) أي ثلاثة مقادير مفرده

ووجوب دلالة عشرين على ثلاثين لذلك، وليس به (و) ألحق أيضا جمع تصحيح لم يستوف الشروط، وهو (**الأهلون**) لأن مفرده أهل، وهو ليس علما، ولا صفة، بل اسم لخاصة الشيء الذي ينسب إليه كأهلِ الرجل لامرأته وولده وعياله، وأهلِ الاسلام لمن يدين به، وأهلِ القرآن لمن يقرأه ويقوم بحقوقه. وقد جاء جمعه على أهالٍ، وألحق به أيضا اسما جمع، وهما (**أولو**) بمعنى أصحاب، (**وعالمون**)، وقيل هو جمع لعالم. ورُدَّ بأن العالمين دال على العقلاء فقط، والعالم دال عليهم وعلى غيرهم إذ هو اسم لما سوى الباري تعالى، فلا يكون جمعا له للزوم زيادة مدلول

(**قوله: ووجوب**) تعبيره هنا بالوجوب وفيما سبق باللزوم مجرد تفنن كالتعبير في أحد الجانبين بالإطلاق والآخر بالدلالة. (**قوله: ولا صفة**) أي لا لفظا ولا معنى كما يفيده ما بعد بل وأما الأهل بمعنى المستحق كالحمد لله أهل الحمد فهو وصف يقبل التاء معنى فهو مستوف للشروط كما أفاده في شرح التسهيل. (**قوله: وقد جاء جمعه على أهالي**) استطراد ويمكن أن يقال ذَكَرَه لدفع ما عسى أن يتوهم أنه لا حاجة لجمعه حيث يطلق على المتعدد كما يعلم من قوله: لامرأته إلخ. (**قوله: أولو**) اسم جمع لذو فلا مفرد له حتى يقال إنه وصف معنى، ويكتب بالواو بين الألف واللام للفرق بينه وبين إلى الجارة نصبا وجرا إلا انه يشكل الالتباس نصبا وجرا بأولي أمرا للمخاطبة من الإيلاء.

(**قوله: أيضا أولو**) مقتضى ما سبق عن التسهيل من تعميم الصفة أن ذوو جمعا لذو جار على القياس وبه صرح الرضي لكن الناظم عده من الملحقات. (**قوله: وعالمون**) كونه اسم جمع هو مراد الناظم على ما في شرح التسهيل والصواب عند الشَّارح المحقق كما في النكت أنه جمع لعالم لأن العالم كما يطلق على ما سوى الله دفعة يطلق على كل صنف صنف كعالم الإنس وعالم الجن فجمع بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولا بناء على ما في الشرح من اختصاصه بها أو جميع الأصناف بناء على ما صوبه في النكت أيضا من أنه عام لهم ولغيرهم تغليبا للعقلاء على غيرهم، وقال العلامة الخضري الحق أنه مستوف للشروط لأنه في الأصل صفة لما فيه من معنى العلم كالخاتم لما يختم به لأن العالم يعلم به ذات موجده وقد يمنع دعوى استيفاء الشروط بأنه لا يقبل التاء وهو شرط كما صرح به في التسهيل. (**قوله: ورد الخ**) لا يقال: ذلك كما يرد جمعيته يرد كونه اسم جمع حيث لا فرق بين الجمع واسم الجمع معنى وإلا لم يبق معنى لكونه اسم جمع لأن الذي يدعي أنه اسم جمع يقول لا مفردله من لفظه كما في المكودي وليس في عبارة التسيهل أنه اسم جمع لعالم.

مفرده على مدلول الجمع. وألحق أيضا اسم مفرد، وهو (**عليونا**) لأنه كما قال في الكشاف اسم لديوان الخير الذي دوّن فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين، لا جمع. ويجوز في هذا النوع أن يجري مجرى حين فيما يأتي، وأن تلزمه الواو ويعرب بالحركات على النون نحو واعترتني الهموم بالماطرونِ، وأن تلزمه الواو وفتح النون نحو

ولها بالماطرونَ إذا * أكل النمل الذي جمعا

(**قوله: وألحق به أيضا الخ**) المناسب لقوله: يجوز في هذا النوع الخ حيث يفيد أن الحكم غير خاص بعليين كما صرح به في النكت أن يقول وألحق به أيضا ما سمي به من الجمع والملحق به نحو عليون. (**قوله: اسم مع قوله: لاجمع**) أي الآن وإن كان في الأصل جمع عِلّيٍّ كسِكّيتٍ من العلو فإن كان اسم مكان كان ملحقا بالأصل أيضا وإن كان اسم ملك كان جمعا حقيقة. (**قوله: لديوان الخير**) وعلى هذا يكون كتاب في قوله تعالى: ﴿إن كتاب الأبرار لفي عليين﴾[1] مصدرا بمعنى كتابة بتقدير مضاف أي إن كتابة أعمال الأبرار. وفي الأشموني اسم لأعلى الجنة وعليه يكون قوله تعالى: ﴿كتاب مرقوم﴾[2] بتقدير مضاف أي محل كتاب. (**قوله: لا جمع**) لا عاطفة لما بعدها على اسمٌ الواقع خبرا عن أن (**قوله: وأن تلزمه الواو ويعرب بالحركات على النون**) منصرفا أو غير منصرف للعلمية وشبه العجمة كحمدون. (**قوله: واعترتني الهموم بالماطرونِ**) قطعة من قصيدة وأوله: **طال ليلي وبت كالمجنون** الماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس، وبتّ من البيتوتة بمعنى الدخول في الليل وكالمجنون حال، واعترتني أي غشيتني. (**قوله: وفتح النون**) لعل الأظهر أن الإعراب حينئذ مقدر على النون منع من ظهوره اشتغال الآخر بحركة الحكاية وما قيل أن النون بمنزلة التنوين فلا يكون محل إعراب والإعراب مقدر قبل النون فمعارَض بإجراء الإعراب على النون في لغتي كونه كحين ولزوم الواو والإعراب على النون. (**قوله: ولها بالماطرونَ الخ**) البيت ينسب ليزيد بن معاوية رضي الله عنه، يتغزل بها في جارية نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون، وتقدم أنه اسم موضع وبعده

خُرْفَةٌ حتى إذا ارْتَبَعَتْ * ذكرت من جِلّقٍ بِيَعا

وقوله: ولها بالماطرون اللام متعلقة بمحذوف على أنه خبر مقدم وخرفة مبتدأ مؤخر وضمير

(١) سورة المطففين ٨٣ / ١٨

(٢) سورة المطففين ٨٣ / ٢٠

(**وأرضون**) بفتح الراء جمع أرض بسكونها (**شذ**) إعرابه هذا الإعراب لأنه جمع تكسير، ومفرده مؤنث (**و**) ألحق به أيضا (**السنون**) بكسر السين جمع سنة بفتحها لما ذكر في أرضين،

المؤنث للنصرانية التي تَغَزَّلَ بها والخرفة بضم الخاء المعجمة وبالفاء، المخترف والمجتنى وإذا أكل ظرف لمتعلَّق اللام و النمل فاعل أكل و الذي مفعوله والعائد محذوف أي جمعه و ارتبعت دخلت في الربيع ومن جلق حال[1] وهو بكسر الجيم واللامِ المشددة المكسورة مدينة بالشام و بيعا مفعول ذكرت وهو جمع بيعة بكسر الباء معبد النصارى، ومعنى البيتين أن لهذه المرأة ترددًا إلى الماطرون في الشتاء فإنه الزمن الذي يأكل النمل ما جمعه في الصيف، وإذا دخلت في أيام الربيع ارتحلت إلى جلق وذكرت بيعها في جلق فإذا شرطية وذكرت جوابها مع مطوي.

(**قوله: أرضون**) قال في شرح التسهيل جمعُه للتعظيم اهـ ويمكن أن يقال إنه باعتبار القطاع كما قال الخضري نظيره في جمع زمن على أزمن (**قول الناظم شذ**) أي قياسا لعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم لا استعمالا لكثرة استعماله والشاذ استعمالا ما ندر وقوعه، وصرح بشذوذه مع أن جميع الباب شاذ لتعدد أسباب شذوذه.

(**قوله: لأنه جمع تكسير**) لا يخفى أنه غير مناسب وإنما المناسب لو تعرض في ضابط الجمع بنحو أن لا يتغير هيئة مفرده في الجمع وعبارة الشاطبي وأما أرضون فلخلوه من شروط الجمع لأنه جمع أرض وأرض اسم جامد مؤنث لما لا يعقل اهـ وهي ظاهرة ونظيره للشيخ خالد في شرح التسهيل.

(**قوله: مؤنث**) بدليل تأنيث ضميرها في آية ﴿إن أرضي واسعة﴾ وآية ﴿إذا زلزلت الأرض زلزالها﴾ الآياتِ وبدليل تصغيرها على أريضة.

(**قوله: ألحق به السنونا**) فقوله: كل ثلاثي الخ لضبط ما كثر سماعه من الشاذ لا لإفادة قياسيته وقال الشَّارح المحقق إنّه قياسي ثم اعترض بأن ما ذكروه سببا للتصريح بشذوذ أرضون يجري هنا فكان حقه أن يجعل مبتدأ حذف خبره أي شذ كما صنعه الأشموني ويكون موافقا لما في الكافية من قوله: وشذ نحو أرضين وسنينا اهـ ويمكن أن يجاب بأنه لم يصرح بشذوذ سنين لئلا يتوهم مساواتهما مع كثرة باب سنين بحيث أخرجته عند بعضهم عن الشذوذ،وقال العلامة أبو البركات فيه احتباك بتقدير ألحق بعد شذ وشذ بعد ألحق. (**قوله: سنة**) أصله سنو أو سنه لقولهم: في الجمع سنوات أو سنهات.

---

(١)(قوله: حال) جريا على قاعدة صفة النكرة إا قدمت تكون حالا.

(**وبابه**) وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يتكسر، فخرج بالحذف نحو تمرة، وبحذف اللام نحو عدة، وبالتعويض نحو يد، وبالهاء نحو اسم، وبالأخير نحو شفة (**ومثل حين**) في كونه معربا بالحركات على النون مع لزوم الياء (**قد يرد ذا الباب**) أي باب سنين

(**قوله: وبابه**) أي باب سنين وهو عبارة عما بينه بقوله: وهو كل الخ ولا يخفى دخول سنين فيه فيكون عطف وبابُه عليه عطفا للعام على الخاص فهو نظير باب كان كناية عن الأفعال الناقصة وباب إنّ كناية عن الحروف المشبهة بالفعل.(**قوله: وهو كل ثلاثي**) أي جمع كل ثلاثي كما في عباراتهم. (**قوله: حذفت لامه**) واشترط في النكت أن لا يكون له مذكر جمع بالواو والنون ليخرج نحو هنة فإن مذكره وهو هن جمع بالواو والنون فلو جمع هو أيضا لالتبس بجمع المذكر. (**قوله: ولم يتكسر**) أي تكسيرا يرد معه اللام كمثاله لأن جمع الحائز للشروط بالواو والنون جبر لنقصان حذف اللام فإذا رد بالتكسير كما في شفاه لم يبق ما يجبر وبالتقييد لا يرد تكسير نحو سنين.(**قوله: يد**) ومثله دم لعدم التعويض من لامها المحذوفة وأصلها يدي ودمي بسكون الدال والميم وحكى في المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم. (**قوله: نحو اسم**) وأخت وبنت فإن العوض في الأول الهمزة وفي الأخيرين تاء التأنيث لا هائه، ونقل المصرح عن يونس أن تائهما ليست للتأنيث قال وادعى ابن هشام أن ما للتأنيث الصيغةُ بأثرها، فيمكن أن يكون الشارح لذلك تَرَكَ التمثيل بهما لكن عليه لا يبقى نكتة للتعبير بالهاء فيكون لبيان الواقع. (**قوله: شفة**) حذف لامها وقصد التعويض عنها ومثلها في ذلك شاة إذ أصلها شوهة كرقبة على ما اختاره الروداني لتصغيرها على شويهة فحذف اللام وانقلبت الواو ألفا وما قيل من أن أصلها شوهة بالسكون وحركت بالفتح بعد حذف اللام فقلبت ألفا فيرد عليه أن حركة الواو عارضة لا توجب قلبها ألفا. (**قوله: ومثل حين إلخ**) حال من ذا فاعل يرد المؤخر أو مفعول مطلق له بتقدير مضاف أي ورودا مثل ورود حين (**قوله: مع لزوم الياء**) أي والنون فلا تسقط بالإضافة كما في البيت الآتي، ثم في باب سنين حينئذ لغتان التنوين وعدمه كما في التصريح وكأن تركه مراعاة لصورة الجمع ونقل المرادي عن المصنف في توجيهه أن وجود التنوين مع النون كوجود التنوينين في كلمة واحدة وظاهره أن من لم ينون يجر بالكسرة الظاهرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنع الصرف فيجر بالفتحة اهـ ولعل علة جره بالفتح تبعية الكسرة للتنوين وقال بعضهم شبه الوصفية وشبه الزيادة ولم يرتكبا إلا هنا. قاله الأنبابي. (**قوله: قد يرد**) أي استعمل قليلا. (**قوله: أي باب سنين**) لم يجعل الإشارة بذا إلى ما جمع على خلاف الأصل كله موافقة لقول المصنف في الكافية: ربما استعمل مثل حينِ باب سنين

شذوذا كقوله: **دعاني من نجد فإن سنينه** (**وهو**) أي الورود مثل حين فيما ذكر (**عند قوم**) من العرب (**يطرد**) أي يستعمل كثيرا. (**ونون مجموع وما به التحق فافتح**) لأن الجمع ثقيل والفتح خفيف فتعادلا، (**وقل من بكسره نطق**) نحو

وقد جاوزت حد الأربعين

نحو مذ سنين. (**قوله: شذوذا**) أخذه من قد ومن المقابلة بيطرد ولا يفوتنك أن هذا بالنسبة لجمهور العرب لقوله: يطرد عند قوم من العرب. (**قوله: دعاني من نجد الخ**) آخره **لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا** وجه الاستشهاد به عدم حذف النون في الإضافة فإنه واجب على تقدير إعرابه بالحروف قوله: دعاني من نجد بمعنى اتركاني من ذكر نجدٍ ونجد من بلاد العرب خلاف الغور، والغور هو تهامة، وكل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد وقوله: شيبننا مُردا مقدم معنى على قوله: لعبن بنا شيبا أي أشابتنا لصعوبة ما نابنا فيها ولم تحترم شيبتنا بل أدامت شدتها والشيب بكسر الشين أصله شيب بضمها جمع أشيب كحمر جمع أحمر. (**قوله: أي الورود مثل حين**) فالضمير راجع إلى المصدر المفهوم من قد يرد. (**قوله: من العرب**) هذا لابن الناظم كما في النكت وقال ابن عقيل: من النحاة منهم الفراء وجعل يطرد بمعنى ينقاس اهـ ويؤيده ما في بعض النسخ والفراء يراه مطردا فالخلاف نحوي لا عربي ومثله في الأشموني إلا أنه جعل المطرد فيه جمع المذكر السالم أصلا وملحقا وهو وإن كان أكثر فائدة كما في يس عن الموضح إلا أنه بعيد عن كلام المصنف فإنه مقابل لقد يرد، فالكثير هنا هو المحكوم عليه بالقلة هناك. (**قوله: أي يستعمل كثيرا**) أي الورود مع ضرب تسمح ولو قال يقع كثيرا لكان حسنا. (**قوله: ونون مجموع الخ**) الأقرب نصبه على المفعولية لافتح والفاء زائدة لتزيين اللفظ ورفعه مبتدأ يحوج إلى تقدير رابط ووقوع الإنشاء خبرا، ثم الفتح فتح بنية لا بناء كما توهم البعض قاله الملوي على المكودي وهو ظاهر على أن علامة التثنية والجمع من حروف المباني، وأما على أنه من حروف المعاني كما ذهب إليه الرضي فلا. (**قوله: لأن الجمع ثقيل**) أي بالضم والواو والمثنى خفيف بالألف والفتحة. (**قوله: فتعادلا**) أي عادل خفة الفتحة ثقل الجمع فالمشاركة غير مرادة. (**قوله: وقل من بكسره نطق**) ظاهره مطلقا، وظاهر تمثيل الشَّارح أنه مقيد بما إذا كان مع الياء، وهو الذي في التصريح، وأقره الصبان قال ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس وهو غير ظاهر في العلم الجاري مجري حين. (**قوله: الأربعين**) **أوله** وماذا يبتغي الشعراء مني والشاهد كسر نون الأربعين مع إعرابه بالحروف لكن قال المصنف في شرح التسهيل: ويمكن أن يكون هذا " يعني الإجراء مجرى حين" معتبرا في الأربعين من قوله: وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ فتكون الكسرة كسرة إعراب اهـ فلا يكون شاهدا لأنه لا يكفي فيه الاحتمال فلعله مثال، ثم الدليل على كسر النون أن قبله **أكلَّ الدهر حل وارتحال أما يبقي علي ولا يقيني** كما في اللمحة لابن

قال في شرح الكافية وهو لغة (**ونون ما ثني والملحق به بعكس ذاك**) أي بعكس نون الجمع والملحق به (**استعملوه فانتبه**)، فهي مكسورة، وفتحها لغة مع الياء كقوله: **على أحوذيينَ استقلت عشية**، ومع الألف كما هو ظاهر عبارة المصنف وصرح به السيرافي كقوله:

أعرف منها الجيد والعينانَا

الصائغ وحاشية الخضري، وكلٌّ ظرف خبر عن حل بمعنى الحلول والحط، أو هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام ويبقي مضارع أَبْقَيْتُ على فلان إذارَحِمْتَه يقال: لا أَبْقَى اللهُ عليك كما في اللسان وقوله: ولا يقيني أي من الشدائد التي منها الحل والارتحال. (**قوله: وهو لغة**) من حفظ حجة على من لم يحفظ فهو تعريض بمن قال: ضرورة وعليه جرى ابن عقيل حيث قال: وقد تكسر شذوذا وليس كسرها لغة خلافا لمن زعم ذلك. (**قوله: بعكس ذاك**) حال من ضمير استعملوه ويحتمل أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أي استعملوه استعمالا متلبسا بعكس استعمال نون الجمع. (**قوله: فهي مكسورة**) أي في أكثر اللغات جريا على قاعدة "إذا حرك الساكن حرك بالكسر" بناء على أنها زيدت ساكنة. (**قوله: أحوذيينَ الخ**) آخره **فما هي إلا لمحة وتغيب** فقوله: أحوذيين تثنية أحوذيّ وهو السريع وأراد بهما جناحي قطاة مجازا لكونهما سبب سرعتها والضمير في استقلت أي ارتفعت يرجع إليها وقوله: **فما هي إلا لمحة** أي فما زمان رؤيتها إلا مقدار لمحة. وقوله: **وتغيب** أي بعد تلك اللمحة، والجملة فعلية عطفت على الاسمية قبلها.صبان. (**قوله: كما هو ظاهر عبارة المصنف**) حيث لم يذكر ما يقيد جواز فتحها المفاد بقوله: بعكس ذاك الخ بكونه مع الياء.(**قوله: أعرف منها الخ**) آخره **ومنخرين أشبها ظبيانا** وضميرمنها يرجع إلى سلمى في البيت قبله و**الجيد** العنق وقوله: **ومنخرين** إن كان بفتح النون الأخيرة فالأمر ظاهر أو بكسرها ففي البيت تلفيق من لغتين وفي البيت تلفيق آخر من لغتين لأنه جرى في قوله: والعينانا على لغة من يلزم المثنى الألف وفي قوله: ومنخرين على لغة من ينصبه ويجره بالياء. وقال الدماميني في قوله: ومنخرين بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الألف بل تارة يستعملون المثنى بالألف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة اهـ. وعلى هذا ينتفي التلفيق الثاني. و**المنخر** بفتح الميم وكسر الخاء وبفتحهما وضمهما. و**ظبيان** اسم رجل على ما صوّبه العيني رادا على من جعله تثنية ظبي كالدماميني والظاهر أن المراد أشبها منخري ظبيان في الكبر أو أشبها نفس الرجل في العظم والقبح لأنه ذم وقبله

إن لسلمى عـندنا ديـــوانا آوى فلانـــــا وابنه فلانا

كانت عجوزا عمرت زمانا فـهي ترى سيئها احســانا

وجاء ضمها كقوله:

يـا أبـتـا أرقـنــي القِـذّانُ * فـالنـوم لا تـألفه العينـانُ

(**وما بتا وألف**) مزيدتين (**قد جمعا**) مؤنثا كان مفرده أم مذكرا، معرب خلافا للأخفش

(**قوله: أرقني الخ**) أي أسهرني والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم فتشديد أو قَذَذ كبطل، والقذة والقذذ البرغوث مثلث الباء والضم أفصح. صبان (**قوله: وما بتا الخ**) التعبير به أولى من التعبير بجمع المؤنث السالم لأنه لا فرق في نصبه بالكسرة بين كونه جمعا لمؤنث سالما أو غير سالم كسجدات وركعات بتحريك الوسط بعد سكون في المفرد أو جمع مذكر كجبال راسيات وأيام معدودات وأشهر معلومات ونحو حمامات وسرادقات واصطبلات وإنما قلنا الأولى لما يجاب عن الثاني بأنه صار كاللقب لما جمع بالألف والتاء فيشمل ما ذكر.

(**قوله أيضا: وما بتا الخ**) يقال: إن أوقعت ما على جمع وعليه حل الشارح لقوله: مؤنثا كان مفرده كان قوله: قد جمعا تحصيل حاصل أو على مفرد ورَد أن الذي يكسر نصبا هو الجمع لا المفرد، إلا أن يقال المعنى الجمع الذي تحققت جمعيته الخ أو يوقع ما على مفرد ويقدر بعد قوله: يكسر "مع لواحقه" وقال المولى الجامي قدس سره في نظيره: ولو اكتفي بظهور المراد لاستغني عن هذه التكلفات. (**قوله: بتا**) إعرابه مقدر على الألف المحذوفة لا على الهمزة المحذوفة لأن حذف الألف لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة فإن حذفها للضرورة فهي أحق من الهمزة بجعلها محل إعراب، ويجوز ترك تنوينه بنية الوقف والباء للملابسة حال من ضمير جمع وليست سببية متعلقة بجمع لئلا يستدرك قوله: مزيدتين لأن سببيتهما للجمع لا يكون إلا بزيادتهما أفاده الصبان. ويقال تقييد الشَّارح لهما بمزيدتين للإشارة إلى أن الباء للسببية لا للمصاحبة كما وجه ابن الصائغ تقييد المصنف في سائر كتبه فيكون نظير إقحام لفظ السبب بعد الباء ولفظ الجملة بعد من التبعيضية في قولهم بسبب كذا ومن جملة أفراد كذا. (**قوله: معرب**) كذا في النسخ الخطية خبر أول لما، ويكسر خبر ثان، وفي بعض النسخ المطبوعة وهو معرب على أنها جملة معترضة وأخره في الأشموني عن قوله: يكسر. (**قوله: خلافا للأخفش**) ظاهره أن الأخفش يقول ببنائه مطلقا وليس كذلك لأن خلافه إنما هو في حالة النصب قال الأشموني: ولا وجه له لعدم موجب البناء.

(**يكسر في الجر وفي النصب معا**) نحو ﴿خلق الله السمٰوٰتِ﴾ ورأيت سرادقاتٍ وإصطبلات كما تقول نظرت إلى السماوات وإلى سرادقات وإلى إصطبلات خلافا للكوفيين في تجويزهم نصبه بالفتحة، ولهشام في تجويزه ذلك في المعتل مستدلا بنحو سمعت لغاتَهم، أما رفعه فعلى الأصل بالضم (**كذا**) أي كجمع المؤنث السالم في نصبه بالكسرة (**أولات**) بمعنى صاحبات نحو ﴿وإن كنّ أولاتِ حمل﴾ (**والذي اسما**) من هذا الجمع (**قد جعل كأذرِعات**) لموضع بالشام

(**قوله: معا**) أراد بها معنى جميعا فلا تقتضي الاتحاد في الوقت على ما صرح به الناظم من ترادفهما وأما على ما قاله ثعلب وابن خالويه من أنها أخص من جميعا حيث تقتضي اتحاد الوقت فتكون هنا مجازا عن مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع الجر والنصب في وقت واحد. (**قوله: تعالى ﴿خلق الله السموات﴾**) فالسماوات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني وصوبه الموضح في المغني ووضحه بأن قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتا لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعا، لكن لا بد أن يعرف بغير ما هو المشهور من أنه المصدر الفضلة إلخ. (**قوله: إلى السموات**) جمع السماء وهو وما بعده شاذ سماعي لأن هذا الجمع إنما ينقاس كما قاله الصبان موافقا لأبي حيان فيما جمعه هذان البيتان

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى * ودرهم مصغرا وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

(**قوله: خلافا للكوفيين في تجويزهم**) أي مطلقا حذفت لامه أو لا. (**قوله: في المعتل**) أي المحذوف لامه كمثاله لمشابهته المفرد حيث لم يجر على سنن الجموع من ردها الأشياء إلى أصولها وجبرا لحذف اللام فإن ردت في الجمع كأخوات وسنوات نصب بالكسرة. (**قوله: وأما رفعه فعلى الأصل**) اعتذار عن عدم ذكره وكان عليه أن لا يذكر الجر الجاري على الأصل أيضا إلا أنه ذكره لبيان أن النصب محمول عليه ولدفع توهم بنائه في النصب فيكون ردا على الأخفش. (**قوله: أولات**) اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات وحذف تنوينه حكاية لحال تركيبه للزوم إضافته أو غير منصرف للعلمية والتأنيث باعتبار اللفظة أو للضرورة بناء على أنه مذكر باعتبار اللفظ ووزنه فعلت بضم الفاء وفتح العين لا فعات وأصله أولي انقلبت الياء ألفا حذفت بعد مجيء الألف والتاء لأنه يكون جمعا حقيقة لا ملحقا. أفاده الروداني. (**قوله: من هذا الجمع**) أي أو ما حمل عليه كما في شرح الكافية فالأولى التعميم.

أصله جمعُ أذرعةٍ جمعِ ذراع (**فيه ذا**) الإعراب (**أيضا قبل**)، وبعضهم ينصبه بالكسرة ويحذف منه التنوين، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف، ويروى بالأوجه الثلاثة قوله:

تنورتها من أذرعات وأهلُها

(**وجر بالفتحة ما لا ينصرف**) وسيأتي في بابه (**ما**) دام (**لم يضف أو يك بعد أل**) المعرفة أو الموصولة

(**قوله: أيضا**) قال الصبان المفيد الذي يقتضيه وقوعه عقب قوله: ذا حمله على أن المعنى كما قبل فيه غير هذا الإعراب وهوالذي يلوح من قول الشَّارح وبعضهم الخ. (**قوله: قبل**) على هذه اللغة إن لم يكن علم مؤنث فالأمر ظاهر وإن كان علم مؤنث فكسره اعتبارا للحالة الأصلية ولم يحذف تنوينه لأنه تنوين مقابلة لا صرف. (**قوله: ينصبه بالكسرة**) اعتبارا لأصله. (**قوله: وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف**) ظاهره مطلقا سواء كان علم مذكر أو مؤنث حيث قال لموضع لا لبقعة ولعله مبني على أن أصحاب هذه اللغة كما قبلها يقفون على التاء هاء فلا يقال إن تاء الجمع غير مانع عن الصرف بل المانع عن الصرف هاء التأنيث كما سيأتي عن المصنف حتى يحتاج إلى تقييد عدم انصرافه بما إذا كان علم مؤنث كما أفاده الخضري والأنبابي على السجاعي. (**قوله: تنورتها**) آخره بيثرب أدنى دارها نظر عالي معنى تنوَّرتها نظرت إلى نارها من أرض الشام وهي مع أهلها بيثرب وفيه أقوى أنواع المبالغة الإغراق وهو إفراط وصف الشيء بالممكن وقوعه عقلا وإن امتنع عادة ويحتمل أن المعنى توهمت نارها وتخيلتها في فكري لشدة شوقي إليها فلا يكون في البيت إغراق وجملة وأهلها بيثرب حالية ويثرب اسم لمدينة النبي صلى الله عليه وسلّم سميت باسم من نزلها من العماليق وقد ورد النهي عن تسميتها بيثرب لأنه من التثريب وهو الحرج وأما قوله: تعالى ﴿يا أهل يثرب﴾ فحكاية عمن قاله من المنافقين. وأدنى دارها نظر عالي مبتدأ و خبر والجملة حال أيضا أي أدنى دارها ذو نظر عالي. والمعنى أن الأقرب من دارها يحتاج لأجل النظر إليه إلى مكان عال ومع ذلك أني رأيته من أذرعات. (**قوله: وجر بالفتحة الخ**) إما فعل أمر فيكون مثلث الآخر لأن أصله اجرر كانصر نقلت ضمة الراء إلى الجيم فحذفت الهمزة فيكسر على أصل التخلص من الساكن ويضم للإتباع ويفتح للخفة وكذا كل ما وازنه، أو هو ماض مجهول فبالفتحة لا غير ويؤيد الأول لاحقه والثاني سابقه. (**قوله: بالفتحة**) المراد به ما يشمل الظاهرة كأحمد والمقدرة في موسى وسعدى على المختار من أن المقدر الفتحة لأن الشبه بالفعل كما يمنع الظاهرة يمنع المقدرة أيضا وقيل المقدر الكسرة نظرا لعدم الثقل وأورد اللقاني على قوله: وجر بالفتحة أنه منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بالألف والتاء والملحق به بناء على أنه معرب بإعراب أصله ويمكن دفعه بأنه علم استثناؤه من قوله: سابقا والذي اسما قد جعل الخ. (**قوله: وسيأتي الخ**) اعتذار عن عدم بيانه. (**قوله: ما دام**) أدرج دام للإشارة إلى أن ما مصدرية ظرفية لاشتراط عمله بها.

أو الزائدة أو بعد أم (**ردف**) فإن كان جر بالكسرة نحو مررت
بأحمدكم ﴿وأنتم عاكفون في المساجد﴾ ﴿كالأعمى والأصم﴾

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

وظاهر عبارة المصنف أنه حينئذ باق على منع صرفه مطلقا وبه صرح في شرح التسهيل، وذهب السيرافي والمبرد وجماعة إلى أنه منصرف مطلقا،

(**قوله: أو بعد أم**) زيادتها بناء على أنه أداة غير أل أما على المشهور من أن الميم مبدلة من اللام كما قاله ابن هشام فلا حاجة إليه. (**قوله: ردف**) حال أو خبر بعد خبر تأكيد لما يتبادر من البعدية وقال الشيخ يس احتراز عن نحو جاءني الرجل أحمد ولا يخفى بعده لأن المرء لو خلي ونفسه لم يفهم من أن غير المنصرف بعد أل إلا معنى كون أل داخلة عليه (**قوله: فإن كان جر**) أي فإن كان مضافا أو بعد أل ولقد اختصر المفهوم وإلا كان الظاهر أن يقول فإن أضيف أو كان بعد أل لكن سيجيء أنه لا يجوز عند المصنف حذف خبر كان وأخواتها إلا ليس. (**قوله: كالأعمى والأصم**) أتى بهما مثالين لأل الموصولة بناء على ما هو الأ صح عند المصنف ﵀ من أن أل الداخلة على الصفة المشبهة موصولة والمثال المتفق عليه نحوُ الضَّوارب فلو مثل به. (**قوله: رأيت الوليد**) قال ابن هشام يحتمل أنه قدر الشياع في اليزيد وأدخل عليه أل المعرفة فلا يكون مما نحن فيه. (**قوله: رأيت الوليد**) هكذا في نسخة خطية بدون عطف وهي أنسب مما في بعض النسخ ونحو رأيت إلخ بالعطف حيث اعتاد عدم ذكر العاطف حين تعداد الأمثلة وآخر البيت **شديدا بأعباء الخلافة كاهله،** ورأيت هنا علمية ومباركا هو المفعول الثاني وشديداً من تعدد المفعول الثاني لأن جزأي باب علم أصلهما المبتدأ والخبر والخبر قد يتعدد، وإن كانت بصرية فمباركاً حال من مفعولها وشديداً حال متداخلة أو مترادفة ويؤيد كونها بصرية أنه روي وجدتُ بدل رأيت و الوليد هو ابن يزيد بن عبد الملك بن مروان الأموي وكاهله فاعل شديدا لاعتماده على المفعول الأول لأنه مبتدأ في الأصل وأعباء جمع عبإ وهو كالحِمل لفظاً ومعنى وإضافته لما بعده من إضافة المشبه به إلى المشبه أي بحمل الخلافة كالأعباء والكاهل ما بين الكتفين. (**قوله: وظاهر عبارته الخ**) لأن الذي حكم مفهوما بكسره مع الإضافة وأل هو ما لا ينصرف. (**قوله: باق على منع صرفه**) هو قول الأكثرين لأن الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع الإضافة وأل فهو ممنوع من الصرف ولا وجه له إن زالت منه علتان أو واحدة إلا الاستصحاب.

(**قوله: إلى أنه منصرف مطلقا**) لأنه دخله ما هو من خواص الاسم ويؤثر في معناه فأضعف شبهه بالفعل فرجع إلى أصله، وهذا مبني على أن الصرف هو الكسر فقط أو مع التنوين فلا يمنع من الصرف إلا بمنع كل أو التنوين فقط ولم يظهر للإضافة وأل وتعريف غير المنصرف على هذا ما فيه علتان مؤثرتان أو واحدة تقوم

واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إن زالت منه علة فمنصرف، وإن بقيت العلتان فلا ومشى عليه ابن الخباز والسيد ركن الدين (**واجعل لنحو يفعلان**) وتفعلان (**النونا رفعا و**) لتفعلين نحو (**تدعين و**) ليفعلون وتفعلون نحو (**تسألونا**) واجعل (**حذفها**) أي حذف النون (**للجزم والنصب**) حملا له على الجزم كما حمل على الجر في المثنى والجمع (**سمة**) أي علامة فالجزم (**كلم تكوني**) والنصب نحو (**لترومي مظلمه**) وأما قوله: تعالى ﴿إلا أن يعفون﴾

مقامهما واختار هذا القول الإمام السيوطي في نكته. (**قوله: واختار الخ**) قال المتأخرون هو التحقيق وغير المنصرف على هذا ما فيه علتان دون قيد التأثير. (**قوله: إن بقيت العلتان فلا**) وإنما جر بالكسرة لأمن دخول التنوين فيه قاله في الهمع. (**قوله: يفعلان**) مضاف إليه لنحو، وجره بكسرة مقدرة على النون للحكاية. (**قوله: وتفعلان**) الأولى من تفعلان بيانا للنحو لأنه على تقدير العطف لا يبقى ما يدخل بالتمثيل إذ يفعلان عبارة عن كل مضارع مسند لمثنى الغائب وتفعلان عبارة عن كل مضارع لمثنى الغائبتين أو المخاطبتين أو المخاطبين. (**قوله: النون رفعا**) وإنما صح فصلها عن الفعل بالضمير لأنه كالجزء وبه يلغز ويقال أي إعراب يفصل بكلمة، أو أي كلمة تفصل بين كلمة وإعرابها. وهذه النون تكسر مع الألف وتفتح مع الواو والياء تشبيها بنون المثنى والجمع وقد تفتح مع الألف أيضا قرىء ﴿أتعدانني أن أخرج﴾ بفتحها وذكر ابن فلاح في المغني أنها تضم أيضا قرىء شاذا ﴿لا يأتيكما طعام ترزقانه﴾ بضمها قاله الروداني. (**قوله: رفعا**) لا منافاة بين جعل النون إعرابا وبين جعل الحذف علامة تذكر. (**قوله: واجعل حذفها إلخ**) فقوله: حذفها وسمة من عطف معمولين على معمولي عامل واحد، وللجزم حال من سمة. (**قوله: كما حمل**) مفعول مطلق في قوة العلة أي حمل حملا كحمله على الجر في المثنى والجمع أو الكاف للتعليل لأن إعرابها بالحروف لحملها على المثنى والجمع في الأسماء. (**قوله: سمة**) لا ينافي مذهب المصنف من أن الإعراب لفظي لما تقدم من أن أنواع الإعراب علامات من حيث خصوصها وإعراب من حيث أنها آثار جلبها العامل.

(**قوله: فالجزم**) أي فمثال الجزم كالجزم في لم تكوني وكذا يقال في قوله: والنصب، ويحتمل أنه مثال لما فيه الجزم أي فمثال المجزوم. (**قوله: لترومي**) منصوب بأن مقدرة بعد لام الجحود وهي اللام الواقعة بعد كان المنفية واختلف فيها هل هي زائدة وما بعدها مصدر منسبك بأن خبر بتقدير مضاف أو متعلقة باسم محذوف على حسب المقام كقابلة هنا ومريدا في ﴿ما كان الله ليعذبهم﴾ كما قدره الفاكهي على القطر وهو مبني على أن اللام المقوية متعلقة كما قال في المغني وسيأتي للشارح كلام فيه إن شاء الله تعالى. (**قوله: مظلمة**) بكسر اللام كما هو الأكثر فيها والقياس فتحها لأن مفعل للحدث قياسه الفتح وإن كان مضارعه مكسورا كما هنا وإن أريد بها مكان الظلم أو زمانه فالقياس الكسر.

فالواو لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل مبني كما في يخرجن **تتمة إذا اتصل** بهذه النون نون الوقاية جاز حذفها تخفيفا وإدغامها في نون الوقاية والفك وقرىء بالثلاثة ﴿تأمروني﴾ وقد يحذف النون مع عدم الناصب والجازم كقوله:

أبيت أسـري وتبيتي تدلكـي * وجهك بالعنبر والمسك الذكي

(**قوله: فالواو لام الفعل**) ذكره مع أن الكلام في النون لأن كون النون ضميرا مبني على أن الواو ليست ضميرا لجمع المذكر. (**قوله: والفعل مبني كما في يخرجن**) أي كفعل متحقق في يخرجن تحقق الجزء في الكل وجعله من تحقق العام في الخاص يستلزم مؤنة المسامحة.

(**قوله: جاز حذفها**) أي نون الإعراب لأنها قد تحذف بلا سبب كما ذكره ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى ولأنها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو ﴿ إن الله يأمركم﴾[1] ﴿وما يشعركم﴾ في قراءة من يسكن ولأنها جزء كلمة ونون الوقاية كلمة [2] وحذف الجزء أسهل وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية وعليه الأخفش الأوسط والصغير والمبرد وأبو علي وابن جني لأنها لا تدل على إعراب فكانت أولى بالحذف ولأنها إنما جيء بها لتقي الفعل من الكسر وقد أمكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى اهـ همع بحذف ولعل معنى حذفها عدم الإتيان بها.

(**قوله: وقد يحذف النون الخ**) إنما حذفت لأنها فرع عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في بارئكم وينصركم وما يشعركم فلو لم تحذف النون مع أنها فرع لكانت آمنة من حذف لم تأمن منه الأصل صرح بذلك النووي في كتاب له سماه رؤوس المسائل. العلامة يس

(**قوله: أبيت أسري الخ**) أبيت مضارع بات بيتوتة ومبيتا ومباتا ومعناه الدخول في الليل ضد ظل وأسري مضارع سريت مشتق من السُرَى بمعنى السير ليلا على التأكيد أو مراد منه السير مطلقا على التجريد وجملة أسري حال من فاعل أبيت كجملة تدلكي مضارع دلكت الشيءَ دلكا من باب قتل إذا مرسته بيدك والذكي الشديد الرائحة، قال أبو القاسم يستعمل الذكاء في حدة الرائحة فيقال مسكٌ ذكيٌّ بين الذكاء ويستعمل أيضاً فيما أنتن وهي في الطيب أشهر. أفاد بعضَه البغدادي

---

(١) سورة البقرة ٢ / ٦٧

(٢) (قوله: كلمة) كذا قالوا وفيه أنها لا تدل على معنى فكيف تكون كلمة.

(**وسم معتلا من الأسماء**) المتمكنة (**ما**) آخره ألف (**كالمصطفى و**) ما آخره ياء نحو (**المرتقي مكارما، فالأول**) وهو الذي كالمصطفى في كون آخره ألفا لازمة (**الإعراب فيه قدرا جميعه**) على الألف لتعذر تحريكها.

(**قوله: وسم معتلا الخ**) معتلا مفعول ثان وما مفعول أول وكالمصطفى صلتها ومن الأسماء بيان لها فهو حال منها وتقديم الحال على صاحبها جائز ولكن قال الرضي: يجب تأخير البيان عن المبين لئلا يفوت نكتة الإجمال قبل التفصيل فإن قدم جعل بيانا لمحذوف كشيء أو لفظ وجعل المتأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الأول محذوفا أي لفظا من الأسماء والموصول بدل منه. (**قوله: المتمكنة**) أخذه من كون المقام للمعرب ومن المثال وأخرج به نحو الذي ومتى فإنه لم يسم معتلا عند النحاة.

. (**قوله: ما آخره ألف**) أي لازمة ولعله لم يذكره اكتفاء بالمثال أو بما يأتي في بيان وجه الشبه وكذا يقال فيما بعد ولا يضر خروج الأسماء الستة لأنه لم يقصد بيان مطلق المعتل بل ما يقدر إعرابه قال الشاطبي إن لفظ المعتل في الاصطلاح يطلق بإطلاقين إطلاق بحسب نظر الصرفيين وهو الإطلاق الأعم وإطلاق بحسب خفاء الإعراب فيه استثقالا أو تعذرا وذا لا يكون إلا فيما ذكر من المعرب بالألف والياء دون ما سواه وهو المراد هنا إلا أنه فاته المضاف إلى الياء والموقوف عليه وما حكي والمدغم آخره في أول كلمة بعدها نحو ﴿والعاديات ضبحا﴾[1]، وقد ذكر بعضها في الكافية وبعضها في التسهيل. (**قوله: مكارما**) منصوب على التشبيه بالمفعول أو تمييز محول عن الفاعل أو ظرف على تقدير مضاف أي درج مكارم جمع مكرمة بضم الراء وهي فعل الخير.

(**قوله: ألفا لازمة وقوله: الآتي ياء لازمة**) أي ثابتة في الأحوال الثلاثة لفظا أو تقديرا ويدخل نحو المقرى اسم مفعول أو فاعل من أقرأ والقياس فيهما المقرئ فتحا وكسرا لثبوتها حينئذ في الأحوال الثلاثة ولا ترد الأسماء الستة فإن الألف والياء فيهن لا يوجدان إلا في حالة واحدة من النصب و الجر. (**قوله: الإعراب**) أي أنواع الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر سواء كانت بالحركات الثلاث أو بعضها كما في غير المنصرف. (**قوله: فيه**) صفة الإعراب، ولولا قوله: على الألف لأمكن تعلقه بقدِّرا أي في آخره ويحتمل ذلك على أن تكون على بمعنى في والجار والمجرور بدل من فيه ولعل زيادة ذلك لربط قوله: لتعذر تحريكها. (**قوله: جميعُهُ**) إما تأكيد للضمير في قدر أو نائب فاعله ولا ضمير فيه أو تأكيد للإعراب ولا يضر الفصل بالخبر لأنه معمول

---

(١) سورة العاديات ١٠٠ / ١

(**وهو الذي قد قصرا**) أي سمي مقصورا لأنه حبس عن الحركات، والقصر الحبس أو لأنه غير ممدود قال الرضي وهو أولى لما يلزم على الأول من إطلاقه على المضاف إلى الياء (**والثاني**) وهو الذي كالمرتقي في كون آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة (**منقوص ونصبه ظهر**) على الياء لخفته.

للمؤكد لا أجنبي. (**قوله: أي سمي مقصورا**) فباب التفعيل للنسبة إلى أصل الفعل، ومادة التقصير وإن لم يرد لها لكن لا مانع من إرادة المصنف ذلك منها قياسا على ما ورد منه يقال: فسقته أي نسبته إلى الفسق وقلت له: يا فاسق على أن المجرد أيضا لم يأت بمعنى سمي مقصورا. (**قوله: حبس عن الحركات**) أي عن ظهورها. (**قوله: والقصر الحبس**) أي من معانيه الحبس كما يعلم مما بعده. (**قوله: ولأنه غير ممدود**) أي والقصر من معانيه ضد المد والمراد غير ممدود مدا زائدا فلا يرد أن الألف حرف مد.(**قوله: لما يلزم على الأول**) ضمن اللزوم معنى الورود فعداه بعلى ويجاب بأن المراد الحبس من حيث ذاته؛ وحبس المضاف إلى الياء ليس من حيث ذاته بل لاشتغال محل الإعراب بحركة المناسبة، ويجاب أيضا بأن وجه التسمية لا يوجبها، وبهذا يجاب عما يرد على التعليل الثاني من لزوم إطلاقه على نحو يخشى فعلة الرضي أيضا غير مسلم عن النقض. (**قوله: خفيفة**) أخرج به نحو كرسي ولا حاجة إليه لخروجه بقوله: تلو كسرة وإن أجيب في مثله بأن إغناء المتأخر عن المتقدم لا يضر وهو غير موجود في عبارة الخضري والشاطبي.(**قوله: منقوص**) لم يتعرض لوجه تسميته وهو نقص آخره منونا أو نقص ظهور بعض الحركات مطلقا ولا يرد عليهما المقصور ولا على الثاني نحو يدعو لما مر من أن وجه التسمية لا يوجب التسمية.(**قوله: ونصبه ظهر على الياء**) أي ما لم يكن الجزءَ الأولَ من مركب مزجي عومل معاملة المتضايفين كرأيت معدي كرب، ونزلت قاليقلا اسم موضع [1] فتسكن الياء بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء، قال في الروض الأنف تقول تفرقوا أيادي سبا بسكون الياء وهو حال لجعلهما كالاسم الواحد ا هـ مفاد النكت، لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا فكلام المصنف إما ناظر للغالب أو جري على القول الأخير ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقا كقوله:

وَلَـوْ أَنَّ وَاشٍ بِالـيَـمَامَــةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَ موتَ اهْتَدَى لِيَا

فسكن ياء واشٍ وحذفها للتنوين، قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لأنه حمل النصب على الرفع والجر والأصح جوازه في السعة لقراءة جعفر الصادق ﴿مِن أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ﴾ الخضري. (**قوله: على الياء**) أي في الياء فهو مع قوله: فيها تفنن. (**قوله: لخفته**) لكونه فتحا غير لازم للياء بخلاف الفتح في نحو يُبْيَعُ ورَمَيَ فإنه للزومه الياء لو أبقي استثقل فقلبت الياء ألفا فاندفع استشكال الفرق قاله

---

(١)(قوله: فتسكن إلخ) وكذلك تسكن الياء في الجزء الأول من المزجي إذا إذا أعرب على الجزء الثاني والتقييد سابقا بعومل إلخ لأن الكلام في نصب الجزء الأول وإذا أجري الإعراب على الثاني لا نصب في الأول. منه

(**ورفعه ينوى**) أي يقدر فيها لثقل الضمة على الياء، (**كذا أيضا يجر**) بكسرة منوية لثقل الكسرة على الياء، ولو قدمه على المقصور كان أولى قال في شرح الهادي لأنه أقرب إلى المعرب لدخول بعض الحركات عليه. **فرع** ليس في الأسماء المعربة اسم آخره واو وقبلها ضم إلا الأسماء الستة حالة الرفع.

(**وأي فعل**) مضارع (**آخر منه ألف**) نحو يرضى (**أو**) آخر منه (**واو**) نحو يغزو (**أو**) آخر منه (**ياء**) نحو يرمي (**فمعتلا عرف**) عند النحاة (**فالألف انو فيه غير الجزم**) وهو الرفع والنصب لما تقدم

الصبان. (**قوله: أي يقدر**) أفاد أن النية بمعنى التقدير فيكون مع قوله: قد قدرا تفننا ردا على من خص التقدير بالألف المنقلبة والنية بالياء والألف الأصلية. (**قوله: لثقل الضمة على الياء**) إظهار في مقام الإضمار. (**قوله: كذا**) مفعول مطلق ليجر أي يجر جرا كالرفع في التقدير ولا يظهر ما قال العلامة الخضري أنه حال من ضمير يجر إلا على جعل التشبيه اعتباريا مع تقدير مضاف أي يجر المنقوص كائنا كالمنقوص ذي الرفع. (**قوله: بكسرة منوية**) أي حقيقة أو حكما كما في غير المنصرف لأن الفتحة فيه نائبة عن الكسرة و لذا قدرت. (**قوله: إلى المعرب**) أي الأصلي الذي يظهر فيه جميع الحركات فهو أشرف وقد يقال كلام المصنف فيما يقدر إعرابه فالمقصور أولى بالتقديم لأنه أدخل في التقدير. (**قوله: لدخول بعض الحركات**) أي ظهوره. (**قوله: ليس في الأسماءإلخ**) فلو سمي بيغزو ويدعو كسر ما قبل الواو، وقلبت ياء كما في الخضري في باب غير المنصرف. (**قوله: إلا الأسماء الستة**) اعتذار عن عدم ذكر المصنف ما آخره واو بأنه لا يوجد اسم آخره واو معرب بالحركات والمقصود ذلك، ولو قيد الواو باللزوم كما فعل المكودي لم يحتج إلى الاستثناء. (**قوله: وأيّ فعل الخ**) فعل الشرط كان محذوفا للضرورة لأنه لا يحذف مع غير إن ولو إلا مفسرا بفعل بعده، واسمها ضمير الشأن وجملة آخر منه ألف خبرها مفسرة له و واو وكذا ياء بالرفع عطف على ألف كما أشار إليه العلامة الشَّارح أو آخر اسم كان وألف خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة في المنصوب، ولا ينافيه رسم أو واو بلا ألف لإمكان جعله خبر مبتدإ محذوف أي أو هو واو الخ والجملة معطوفة على خبر كان عطف جملة على مفرد، هذا حاصل ما قيل هنا، وانظر ما المانع من جعلها موصولة جريا على قول ابن عصفور من جواز إضافتها إلى النكرة وجملة آخر منه صلة ويتجه حينئذ زيادة الفاء في فمعتلا عرف الخ، وقول الخضري إن جملة آجر منه واو عطف على جملة كان بتمامها يستلزم وقوع الاسمية بعد أداة الشرط وهو غير جائز في السعة فإن أدعي أنه هنا ضرورة أو جري على مذهب الكوفيين قيل: يمكن ادعاء ذلك في الجملة المعطوف عليها أيضا فلا حاجة إلى تقدير كان (**قوله: مضارع**) أخذه من كون الكلام في المعرب. (**قوله: فمعتلا**) الأولى جعله مفعولا ثانيا لعرف مضمنا معنى علم كما قاله ابن هشام في بعض كلامه

كزيد يخشى ولن يرضى (**وأبد**) أي أظهر (**نصب ما**) آخره واو (**كيدعو**) وما آخره ياء نحو (**يرمي**) لما تقدم كلن يدعو ولن يرمي، (**والرفع فيهما**) أي فيما كيدعو ويرمي (**انو**) لثقله عليهما كزيد يدعو ويرمي، (**واحذف**) حال كونك (**جازما**) للأفعال المعتلة (**ثلاثهن**) كلم يخش ويرم ويغز (**تقض**) أي تحكم (**حكما لازما**) وقد تحذف في غير الجزم حذفا غير لازم نحو ﴿سندع الزبانية﴾.

لا حالا من ضميره لأن القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذاته مقيدا به وأحسن منه تضمينه معنى سمي لكونه أوضح في المقصود، وانظر لم دخلت الفاء في جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة الأداة ولعله على تقدير قد، وقد علمت ما يكون وجها له. (**قوله: أي فيما كيدعو ويرمي**) هذا بالنظر إلى المتن والتثنية باعتبار معنى ما وأما بالنظر إلى الشرح فمرجع الضمير قوله: ما آخره واو وما آخره ياء. (**قوله: واحذف الخ**) أي إذا كان حرف العلة متأصلا فإن كان بدلا من همزة كيقرا ويقري فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو قياسي لسكون الهمزة ويمتنع حذفه لأن العامل أخذ مقتضاه وإن كان قبله فهو شاذ لتحركه والأكثر حينئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض فكأن الموجود الهمزة وهي لاتحذف كذا في التوضيح.(**قوله: ثلاثهن**) الإضافة بيانية أو هو بمعنى الصفة والموصوف وإنما جاز حذف الآخر في الجزم مع أنه ليس علامة الرفع قال الرضي: لأن شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذي في الآخر والرفع الذي فيه محذوف للاستثقال أو التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في الآخر إلا حرف العلة مشابها للحركة فحذفه، والتحقيق مذهب سيبويه أنه إنما يحذف الحركة المقدرة ويحذف الحرف عنده لا به فرقا بين المجزوم وغيره وكلام المصنف محتمل له أيضا، وإنما لم يلحق النصب بالجزم في الفعل المعتل كما ألحق به في الأفعال الخمسة؛ لأنه إنما ألحق به ثَمَّ لتعذر الإعراب بالحركة بخلافه هنا فأعرب نصبا بالحركة على الأصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب فلا ينافي أن ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة فتأمل. (**قوله: تقض أي تحكم**) فحكما مفعول مطلق، والأولى تؤد، فيكون الحكم بمعنى المحكوم به مفعولا به لأن الحذف هو المرتب على الحكم لا العكس، إلا أن يكون أراد بالحكم لازمه وهو الأداء.

(**قوله: تعالى ﴿سندع الزبانية﴾**) ظاهر عبارته أن الحذف فيه غير واجب لما تقرر من أن التقاء الساكنين إنما يوجب الحذف إذا لم يكن الأول حرف مد والثاني مدغما وإن كانا في كلمتين على ما صححه الصبان فيما سيأتي، أو المراد بقوله: غير لازم غير دائم، فلا ينافي وجوب الحذف، وتقرير المولى على هذا.

﴿هذا باب (النكرة والمعرفة)﴾

(**نكرة قابل أل**) حال كونه (**مؤثرا**) التعريف كرجل بخلاف نحو حسن فإن أل الداخلة عليه لا تؤثر فيه تعريفا فليس بنكرة (**أو**) ليس بقابل لأل لكنه (**واقع موقع ما قد ذكرا**) أي ما يقبل أل كذي فإنها لا تقبل أل لكنها تقع موقع ما يقبلها وهو صاحب،

﴿النكرة والمعرفة﴾

(**قول المصنف النكرةوالمعرفة**) هما اسما مصدر لنكّر وعرّف المشددين ومصدران للمخفف يقال: نكرت الرجل بالكسر ضد عرفته ثم جعلا اسمي جنس للاسم المعرف والمنكر لا علمين لهما كما قيل وإلا لمنعا الصرفَ ودخولَ أل ولا يصح أن علميتهما لكونهما ترجمة لأن مدلولهما حينئذ الألفاظ التي بعدها كسائر التراجم لا الإسمان المذكوران وليس كذلك لأن المعنى كما هو ظاهر الشرح هذا باب شرح النكرة والمعرفة كما لا يخفى (**قول الناظم نكرة**) مبتدأ سوغ الابتداء به التقسيم لا قصد الجنس لأن ما يدخله أل هو الأفراد كذا قالوا وفيه أن المراد تعريف النكرة بما يفهم من ذكر القسمين وهو ما ينقسم إلى هذين القسمين وهو مفهوم مبين لجنس النكرة موافقة لقولهم: إن التعريف للجنس وبالجنس. (**قوله: قابل أل**) تذكير الضمير لما أن المراد بالنكرة الجنس ويجوز في ضميره التذكير كما سيأتي في قول الناظم: والحذف في نعم الفتاةُ استحسنوا فلا حاجة إلى تقدير موصوف خبرا أي اسم قابل لكن يبعده أن أل من دواخل الأفراد لا الجنس وقد تقدم ما يكون جوابا عنه. (**قوله: مؤثرا**) خبر الكون على حل الشَّارح مشيرا إلى أنه في المتن حال من أل وشرط الحال من المضاف إليه موجود لأن المضاف قابل للعمل. (**قوله: التعريف**) بقرينة إذا أطلق الشيء يراد به الفرد الكامل. (**قوله: بخلاف حسن**) لم يتعرض لمحترز مؤثرا كاليزيد في البيت لعله لحمله القبول على القياسي فتدبر.

(**قوله: لكنه واقع الخ**) يشمل علم الجنس لأنه مساو للنكرة معنى عند الناظم فأسامة واقع موقع أسد وما أجاب به الشاطبي من أنه لم يعتبر لقلته فلا يخفى بعده كما في يس على الألفية. (**قوله: فليس بنكرة**) لم يقل فهو معرفة لأنه لم يعلم بعد أن ما سوى النكرة معرفة حتى يستلزم خروجه منها دخوله فيه كما هو مقتضى التفريع. (**قوله: صاحب**) قال أرباب الحواشي: المراد به ما هو للدوام والثبوت فهو صفة مشبهة لا ما هو للحدوث حتى يكون اسم فاعل وتكون أل الداخلة عليه موصولة لكن سيأتي أن المختار عند المصنف أن أل فيها موصولة فالظاهر في الجواب أنه واقع موقع ما يقبل أل بالواسطة فإن صاحبا واقع موقع ذات له الصحبة اهـ لكن قد يقال هذا التفصيل إنما هو في صاحب

(وغيره) أي غير ما ذكر **(معرفة)** وهي مضمر **(كهم و)** اسم إشارة نحو **(ذي و)** علم نحو **(هند و)**

وصفا من صحب وذو إنما هو بمعنى صاحب الدال على الملك وشبهه وهو مما غلب عليه الاسمية كما يعلم من كلام الخليل في العين فليست لامه إلا للتعريف وما في الحواشي من أنه واقع موقع صاحب وهو يقبل المعرفة في الجملة يعني إذا غلب عليه الاسمية ففيه أنه يستلزم تنكير زيد علما لأنه يقبل أل في الجملة أي إذا كان مصدرا هذا، وقد قال العلامة يس: المراد بالقبول القبول ولو بحسب الوضع والأسماء اللازمة للإضافة قابلة وضعا ولزوم الإضافة عرض لها في الاستعمال كما أن لزوم التنكير في نحو الحال كذلك فلا حاجة للشق الثاني من التعريف إلا لإدخال اسم الفاعل والمفعول فإن أل الداخلة عليهما موصولة وكذا الصفة المشبهة عند المصنف. (**قوله: وغيره معرفة**) الأولى جعل معرفة مبتدأ وغيره خبرا لأن المعرفة هي المحدث عنها ببيان خاصتها كالنكرة ولم يعرفهما بالحد لما في شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة والنكرة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ثم قال والأحسن أن يبين ذكر أقسام المعرفة مستقصاة ثم يقال وما سوى ذلك فهو نكرة اهـ. ورحم الله المصنف لأنه عرف كثير النكرة بما شاع في جنس موجود كرجل أو مقدر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل في شيء بعينه ولا اعتراض. (**قوله: أي غير ما ذكر**) أشار إلى أن إفراد الضمير بتأويل المذكور ولم يجعله لأو لأن أو التي يفرد ضمير متعاطفيها هي الترديدية الموضوعة لأحد الشيئين لا التقسيمية فإنها بمعنى الواو وهي هنا تقسيمية. (**قوله: كهم وذي الخ**) لم يرتبها لضيق النظم وتداركه هنا بالترتيب في التبويب قال المحقق الأمير في حاشية الشذور: ما ذكر في ترتيب المعارف لا يظهر لا وضعا ولا استعمالا وذلك لأن الضمير والموصول واسم الإشارة موضوعة عند الجمهور لكل فرد فرد، وعند السيد للكلي بشرط الاستعمال في الجزئي فهي مستوية وضعا واستعمالا فما معنى كون أحدها أعرف نعم ربما يسلم في ضمير المتكلم لأنه لا يحتمل غير معناه بوجه من الوجوه فلعل هذا الترتيب له استناد لقولهم: لا مشاحة فى الاصطلاح بل نقول أصل المعرفة والنكرة لا بد له من الاستناد لذلك وإلا فما معنى الحكم بأن أخ زيد معرفة وضارب زيد نكرة فليتأمل. انتهى قال الأنبابي على الصبان ولك ردّ قوله: وإلاّ فما معنى الحكم بأن أخ زيد الخ بأن أخ زيد قبل الإضافة أخ فقط وبعدها تعين بالإضافة بخلاف ضارب زيد فإن أصله قبل الإضافة ضاربٌ زيداً بنصب زيدا وتنوين ضارب وبعد الإضافة لم يستفد تعيين زائد على ما كان إذ لم يحصل بها إلا مجرد أمر لفظي وهو التخفيف تدبر. وقول المحقق الأمير في حاشية الشذور: ما ذكر في ترتيب المعارف لا يظهر لا وضعا ولا استعمالا، قد يقال إن القرائن اللازمة في الاستعمال قد يكون بعضها أقوى والترتيب بحسبها كما يفهم من الأنبابى، قاله سيدي المجاهدي متع الله المسلمين بحياته.

مضاف إلى معرفة نحو (**ابني و**) محلى بأل نحو (**الغلام و**) موصول نحو (**الذي**) وزاد في شرح الكافية المنادى المقصود كيا رجل واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة ونقله في شرحه عن نص سيبويه، وزاد ابن كيسان ما ومن الاستفهاميتين، وابن خروف ما في دققته دقا نعما، (**فما**) كان من هذه المعارف موضوعا (**لذي غيبة**) أي لغائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما

(**قوله: ومضاف إلى معرفة**) أي إضافة محضة ولم يكن المضاف متوغلا في الإبهام. (**قوله: المنادى المقصود**) وانظر رتبته حينئذ وظاهر الكافية أنه بعد المحلى بأل وليحرر وجهه مع أنه لمخاطب. (**قوله: واختار**) بيان لوجه زيادته ولعله في الألفية ذهب إلى ما اختاره بعضهم من أن تعريف المنادى بأل مقدرة حيث قال أصل يا رجل يا أيها الرجل اختصر بحذف أل والوصلة لكثرة الاستعمال أو اكتفى بذكره في تعريف المنادى. (**قوله: والمواجهة**) عطف مبين لما أريد بالإشارة كذا قال الصبان، إلا أن ظاهر عبارة التسهيل يفيد المغايرة حيث قال: وإذا كانت الإشارة دون مواجهة معرِّفة لاسم الإشارة فأن تكون معرفة ومعها مواجهة أولى وأحرى اهـ وللكلام على ما في التسهيل مجال فإنه إن أراد أن المنادى مشار إليه حسا فلم يقله أحد وإن أراد ذهنا فلا يلزم من كون الحسية معرِّفة كون الذهنية كذلك فكيف تكون في المنادى أحرى مع المواجهة ولو قاسه على اللام العهدية كان له وجه فليتدبر. (**قوله: وزاد ابن كيسان**) لأن جوابهما معرفة نحو زيد ولقاؤك في جواب من عندك وما دعاك إلى كذا وشرط الجواب مطابقة السؤال ورد بجواز أن يقال في الجواب رجل من بني فلان وأمر مهم قاله الصبان. ورد أيضا بأن من و ما بمعنى أي إنسان وأي شيء وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب لو سلم لأن تطابق شيئين قائم أحدهما مقام الآخر ألزم وآكد من تطابق السؤال والجواب وأيضا الأصل في الأسماء التنكير فلا يعدل عنه ما لم تقم حجة واضحة على خلافه أفاده في التسهيل. (**قوله: وابن خروف الخ**) حيث جعلها معرفة تامة وسيبويه على أنها نكرة تمييز وسيجيء في باب نعم. (**قوله: فما لذي غيبة الخ**) أي فقط لأن المتبادر أن ما بعد اللام الواقعة صلة للوضع تمام المعنى الموضوع له وقد صرح به في التسهيل فلا يرد لفظ متكلم وغائب ومخاطب ولا حاجة إلى إيقاع ما على جامد ولا قرينةَ عليه سوى الإشكال إلا أنه يرد لفظ إيّا على ما اختاره الناظم من أنها الضمير فقط دون اللواحق فإنه مشترك بين المتكلم والمخطاب والغائبة إلا أن يقال: هو مشترك لفظي مختص بالمتكلم مثلا باعتبار وضعه له وقد اعتبر المولى اللاري قدس سره نظير هذا القيد في تعريف الوضع بالتخصيص فراجعه إن شئت. (**قوله: تقدم ذكره لفظا الخ**) أراد بالتقدم اللفظي كون المتقدم ملفوظا حقيقة كان التقدم مثل ضرب زيد غلامَه أو تقديرا مثل ضرب غلامَه زيد، وبالتقدم المعنوي كون المتقدم مفهوما إما من لفظ معين

(**أو**) لذي (**حضور**) أي لحاضر مخاطب أو متكلم (**كأنت**) وأنا (**وهو سم بالضمير**) والمضمر عند البصريين والكناية والمكني عند الكوفيين ولا يرد على هذا اسم الإشارة لأنه وضع لمشار إليه لزم منه حضوره ولا الاسم الظاهر لأنه وضع لأعم من الغيبة والحضور وقد عكس المصنف

كقوله تعالى: ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾[١] أو من سياق الكلام كقوله تعالى: ﴿ولأبويه لكل واحد منهما السدس﴾[٢] لأنه لما سِيق الكلام قبلُ في ذكر الميراث لزم منه أن يكون ثَمَّ مورِّثٌ، وبالتقدم الحكمي كون المرجع في حكم المتقدم نحو قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾[٣] وذلك لأنه يقصد الإبهام للتفخيم فيتعقل المفسِر في الذهن ولا يصرح به للإبهام على المخاطب ويعاد الضمير إلى ذلك المتعقّل فكأنه راجع إلى المذكور قبله فيكون المرجع في حكم المتقدم هذا، والمشهور في التقدم الحكمي في نحو ضمير الشأن الذي جرى عليه العارف الجامى قدّس سرّه السامي كون المرجع المتأخر لفظا ورتبة في حكم المتقدم لأن تأخيره لنكتة هي التعظيم بالإبهام أولا والتفصيل ثانيا والمتأخر لنكتة في حكم المتقدم.
(**قوله: أومتكلم**) إدراجه في ذي الحضور للاختصار. قاله في النكت. (**قوله: وأنا**) لم يذكره المصنف مع أن الأولى التمثيل للأنواع الثلاثة لضيق النظم. (**قوله: بالضمير**) من الضُمور بمعنى الهزال سمي به لقلة حروفه غالبا أو بمعنى الإضمار أي الإخفاء كما في التصريح لكثرة استتاره ولأنه خفي في نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف الهمس غالبا وهي الكاف والهاء والتاء.

(**قوله: والكناية والمكني**) لأنه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح. (**قوله: والمكني**) كالمرمي لأنه كني به عن الظاهر. (**قوله: لأنه وضع الخ**) وقد يقال المراد بالحضور التكلم والخطاب كما فسره فيما تقدم فلا يشمل ما وضع للمشار إليه. (**قوله: لزم منه حضوره**) أي من حيث إن المشار إليه يلزم أن يكون حاضرا فدلالته على حضور المسمى دلالة التزام اهـ نكت ولا يفوتنك أن الحضور كالخطاب نسبي لا يستلزم أن يكون قريبا ثابتا عندك.

(**قوله: لأعم من الغيبة**) أي من ذي الغيبة أي وضع لمسماه لا بقيد كونه غائبا وهذا هو الأصح كما في الخضري وقيل: هو موضوع للغائب فيخرج عن تعريف الضمير بقيد تقدم الذكر الواقع شرطا في الغائب منه وخروجه عن ذي الحضور ظاهر. (**قوله: عكس المثال**) أي عكس ترتيب فردي جنس المثال كما أفاده بقوله: فجعل إلخ.

---

(١) سورة المائدة ٥ / ٨

(٢) سورة النساء ٤ / ١١

(٣) سورة الإخلاص ١١٢ / ١

المثال فجعل الثاني للأول والأول للثاني على حد قوله: تعالى ﴿يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم﴾ ثم الضمير متصل ومنفصل فأشار إلى الأول بقوله: (**وذو اتصال منه ما**) كان غير مستقل بنفسه وهو الذي (**لا**) يصلح لأن (**يبتدأ**) به (**ولا**) يصلح لأن (**يلي**) أي لأن يقع بعد (**إلا اختيارا أبدا**) ويقع بعدها اضطرارا كقوله: ألا يجاورنا إلاكِ ديار (**كالياء والكاف من**) نحو قولك (**ابني أكرمك وإلياء والهاء من**) نحو قولك (**سليه ما ملك وكل مضمر له البنا يجب**)

(**قوله: على حد قوله**) غرضه بذلك أنه وارد في الفصيح غير معيب، وكذا هو جار على قاعدةِ الفصلُ الواحد وإن كان بعيدا أولى من فصلين وإن كانا قريبين. (**قوله: متصل ومنفصل**) أفاد سكوته على القسمين الحصرَ وهو صريح قوله بعد ما ذكر المستتر: ثم شرع في الثاني من قسمي الضمير وهو المنفصل، فلا واسطة بينهما وقيل: إن المستتر لا متصل ولا منفصل. (**قوله: ذو اتّصال**) مبتدأ لأن القصد تعريف المتصل بما ذكر فيكون هو المحدثَ عنه ومنه صفة ذو فما موصوفة لا غير لئلا يلزم الإخبار بالمعرفة عن النكرة. (**قوله: ما كان غير مستقل بنفسه**) هو تعريف بعضهم للمتصل أتى به ليفيد أنهما متلازمان وليس ما قاله المصنف مخالفا له؛ لأن المنفصل إذا كان مستقلا بنفسه جاز أن يبتدأ به ويقع بعد إلا اختيارا والعكس. (**قوله: غير مستقل بنفسه**) أي بحسب قانون اللغة العربية وإن أمكن ذلك عقلا. (**قوله: لا يبتدأ به**) فحذِف الجار واتصل الضمير فاستتر وليس محذوفا لأنه نائب الفاعل ولا يجوز حذفه ولئلا يحذف العائد المجرور بغير شرطه والمراد أنه لا يجوز ذلك مع بقائه ضميرا متصلا كما هو محل البحث. (**قوله: ألا يجاورنا إلاك ديار**) في الخضري إذا تأملت في معنى البيت وجدت إلا بمعنى غير لا استثنائية فتكون في محل نصب على الحال والكاف في محل جر بالإضافة لا مستثنى كما قاله أرباب الحواشي والاتصال ممنوع بعد كل منهما كما في شرح الجامع. ونقل الصبان جواز الاتصال بعد التي بمعنى غير، قول الخضري لا استثنائية أي لأن المعنى عليها عدم مبالاة مجاورة أحد أنت مستثنى منه، فلا يفيد عدم المبالاة بعدم مجاورة أحد هي غير مستثنى منه وهو خلاف المراد. (**قوله: كالياء والكاف الخ**) فيه نكتة الإشارة إلى ترتيب الضمائر في الأعرفية. الشيخ يس على التصريح(**قوله: سليه ما ملك**) ما استفهامية أو موصولة. (**قوله: وكل مضمر الخ**) لما كان تقسيمها الآتي بحسب مواقع الإعراب يوهم إعرابها دفعه بذلك في ابتدائه ليعلم أن الجر وغيره لمحالها فقط، فلا يرد ما قال الصبان من أنه كان الأولى تقديمه على تقسيم الضمير إلى متصل

لشبهه بالحروف في المعنى لأن التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف وقيل في الافتقار وقيل في الوضع في كثير وقيل لاستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغه وحكاها في التسهيل إلا

وغيره بالكلية أو تأخيره عنه بالكلية، وليس هذا مكررا مع قوله: قبل كالشبه الوضعي الخ لأنه لا يفيد هذه الكلية. (**قوله: يجب**) أي يلازم ولا ينفك إرادة للازم من الملزوم فاندفع ما قيل أنه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل ويمكن الجواب أيضا بأن أل في البناء للعهد الحضوري نظير ما تقدم في وكل حرف مستحق للبنا. (**قوله: لشبهه بالحروف**) بيان لما هو المختار وليس بيانا لمراده المشار إليه فيما تقدم من أن بناء التاء ونا للشبه الوضعي ويحمل الباقي على ما فيه ذلك بل ذكر ما عسى أن يكون مراده بقيل عازيا له للتسهيل كما هو عادته في بيان المراد،ونسب الخضري هذا لابن غازي.

. (**قوله: من معاني الحروف**) أي معان نسبية حقها أن توضع لها حروف وقد وضع للخطاب حرف ككاف ذاك وكذا التكلم والغيبة فإنهما وضع لهما لواحق إياه وإياي وهي حروف على ما ذهب إليه سيبويه وياء المضارعة ونونه على ما ذهب إليه الرضي من أن حروف المضارعة موضوعة للتكلم والخطاب والغيبة.

(**قوله: وقيل في الافتقار**) لافتقارها في الدلالة إلى المرجع والخطاب مثلا ورد بأن الافتقار الموجب للبناء هو الافتقار إلى الجملة كما تقدم ودعوى أن صاحب هذا القول لا يشترط ذلك يردها أن تعميم الافتقار يستلزم بناء كل ما افتقر إلى شيء كالفاعل المفتقر للفعل.

(**قوله: في الوضع في كثير**) وجه ضعف هذا القول المشار إليه بقيل عدم الاطراد فيحتاج إلى حمل نحن على نحو نا. (**قوله: وقيل لاستغنائه عن الإعراب**) مقتضاه أن لا يكون لها إعراب محلا أيضا إلا أن يكون ذلك لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف إليه على وتيرة واحدة، والمراد باختلاف الصيغ اختلاف ألفاظها كهو للغائب رفعا والهاء له في غيره هذا. ولا يضر في كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني سببا في استغناء الضمير عن الإعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور وصلاحية نا للأحوال الثلاثة كما لا يضر اشتباه النصب بالجر في جمع المؤنث السالم وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني أغلبيا أو حكميا.

. (**قوله: وحكاها**) أي ذكرها فإنها لم تذكر هناك بلفظ الحكاية وكأنه تعريض بالمصنف حيث ترك الظاهر المطرد الموافق لما تقدم منه من حصره علة البناء في شبه الحرف إلا أنه ذكر هناك وجها آخر مطردا موافقا لما تقدم وهو أن بنائها للشبه الجمودي ولا يظهر وجه لتركه حتى يستحق التعريض وفسر الشيخ خالد على التسهيل الجمودي بأن الضمير لا يتصرف في لفظه بوجه ما حتى

الأول (**ولفظ ما جر**) من الضمائر المتصلة (**كلفظ ما نصب**) منها وذلك ثلاثة ألفاظ ياء المتكلم وكاف المخطاب وهاء الغائب

(**للرفع والنصب وجرٍّ**) بالتنوين لفظ (**نا**) الدال على المتكلم ومن معه (**صلح**) فالجر (**كاعرف بنا**) والنصب نحو (**فإننا**) والرفع نحو (**نلنا المنح**) وما عدا ما ذكر مختص بالرفع وهو تاء الفاعل والألف والواو وياء المخاطبة ونون الإناث

بالتصغير والوصف كما تقدم عن الشَّارح. (**قوله: ولفظ ما جر**) قدمه لدفع ما عسى أن ينشا من عموم الحكم المار بالمتصل والمنفصل من أن الكلام هنا أيضا شامل للمنفصل ووجه الدفع أن المجرور خاص بالمتصل فتقديمه يفيد أن الكلام فيه كذا أفاده الصبان، وقد يقال المناسب لقولهم المشبه به أقوى هو صنيع المصنف فافهم فالأولى مايأتي. (**قوله: من الضمائر المتصلة**) قيد واقعي تذكير بما قدمناه. (**قوله: كلفظ**) أي في الصورة ولو مع اختلاف الحركة كضربته وبه. (**قوله: منها**) أخذه من كون الكلام في المتصل لما علمت ولأن الكلام على المنفصل سيأتي بقوله: وذو ارتفاع فاندفع اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق. (**قوله: وذلك ثلاثة**) أي بحسب الأصول. (**قوله: وكاف المخاطب**) كذا في نسخة خطية وهي أنسب بسابقه ولاحقه من النسخة المتداولة وكاف الخطاب.

(**قوله: وجر**) أشار إلى جواز عطف النكرة على المعرفة وإلى جواز عكسه أشار بقوله: وألف الخ واكتفى به عن ذكره في باب العطف. (**قوله: نا الدال على المتكلم**) أي وضعا واستعماله في المعظم نفسه مجاز كما قاله الدماميني وظاهر عبارة الأشموني وغيره أنه حقيقة فيه أيضا. (**قوله: نا صلح**) وأما الياء وهم فتستعمل في الثلاثة لكن لا يشبهان نا في كل وجه فإن الياء في الرفع للمخاطبة وفي النصب والجر للمتكلم، وهُمْ إذا كان ضمير نصب أو جر متصلٌ وإذا كان ضمير رفع منفصلٌ. (**قوله: كاعرف بنا**) ضمنه معنى إشعر فعداه بالباء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا. خضري

(**وألف والواو والنون**) ضمائر متصلة كائنة (**لما غاب وغيره**) والمراد به المخاطب (**كقاما**) وقاموا وقمن (**واعلما**) واعلموا واعلمن (**ومن ضمير الرفع ما يستتر**) وجوبا بخلاف ضمير النصب والجر وذلك في مواضع فعلِ الأمر (**كافعل**) والفعلِ المضارع المبدوءِ بالهمزة نحو (**أوافق**) والمبدوءِ بالنون نحو (**نغتبط**) والمبدوءِ بالتاء نحو (**إذ تشكر**) وزاد في التسهيل اسم فعل الأمر كنزال

(**قوله: وألف**) مبتدأ سوغ الابتداء به عطف المعرفة عليه. (**قوله: ضمائر**) أي إذا اتصلت بالأفعال وإلا فالألف والواو في نحو الضاربان والضاربون حرفان والفاعل مستتر. (**قوله: والمراد به المخاطب**) بقرينة المثال.

(**قوله: يستتر وجوبا**) معنى وجوب الاستتار عدم صحة إسناد عامل المستتر إلى ظاهر أو بارو في تركيب ما كما أن معنى جواز الاستتار صحة إسناد الفعل إلى ذلك في تركيب ما.

(**قوله: وجوبا**) أخذه من الأمثلة كما صرح به في النكت، ويمكن تعميمه بجعل المثال الأخير للغائبة ولا يضر اختلال معنى المثال فإن المقصود منه الإيضاح لا إفادة معنى صحيح أو يقال: إنه لم يمثل للجائز بقي أن كلامه يفيد حيث أن تقديم الجار والمجرور للحصر أن ضمير الجر والنصب يستتران جوازا ولو ذكر قوله: وجوبا قبيل قوله: وذلك بأن يقول إما وجوبا وذلك في مواضع وقال بدل قوله: وفيما عدا هذه الخ وإما جوازا وذلك فيما عدا هذه الخ لسلم.

. (**قوله: فعل الأمر وقوله: الآتي المبدوء بالتاء**) أي إذا كانا للمفرد المذكر وإلا فيبرز الضمير نحو قوما وقوموا وقومي وتقومان وتقومون وتقومين وتقمن.

(**قوله: نغتبط**) لعل النون للتعظيم وهو بدل اشتمال من أوافق لدلالته على معنى في الموافقة لأن الموافقة مع الغبطة في الجملة.

(**قوله: والمبدوء بالتاء**) أي للمخاطب ويستتر جوازا مع تاء الغائبة.

. (**قوله: وزاد الخ**) أشار المصنف إليه وإلى ما بعده بالكاف بقوله: كافعل فلا يعترض على المصنف بإهمال ما ذكر على أنه قد يؤخذ وجوب الاستتار في اسم فعل المضارع والأمر من قول المصنف الآتي وما لما تنوب عنه من عمل لها.

(**قوله: اسم فعل الأمر**) أي اسم معنى فعل الأمر، وزاد في النكت المصدر النائب عن فعل الأمر نحو سقيا ورعيا وأما ما زاده الصبان نقلا عن بعضهم أنه يجب الاستتار في الصفات الجارية على من هي له فغير موافق لضابط وجوب الاستتار كما في الأنبابي والخضري.

وأبو حيان في الارتشاف اسم فعل المضارع كأوه وابن هشام في التوضيح فعل الاستثناء كقاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون خالدا وأفعل في التعجب كما أحسن الزيدين وأفعل التفضيل كـ﴿هم أحسن أثاثا﴾ وفيما عدا هذه وهو الماضي والظرف والصفات يستتر جوازا.

ثم شرع في الثاني من قسمي الضمير وهو المنفصل فقال (**وذو ارتفاع وانفصال أنا**) و (**هو وأنت**

(**قوله: وأبو حيان**) ولم يزده غيره لعدم وجود اسم فعل المضارع عندهم وأوه بمعنى توجعت مرادا به الإنشاء الأنسب بالمضارع قالوا: ولذا يعبر به لا لأنه اسمه. (**قوله: اسم فعل المضارع**) كذا في النسخ الخطية ولعل "اسم فعل" بمجموعه أضيف إلى المضارع فلا يرد أن الظاهر الفعل المضارع. (**قوله: فعل الاستثناء**) قال ابن مالك إنما التزم الإضمار فيه حملا على أصله وهي إلا فكما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد فكذا ما أجري مجراها. (**قوله: وأفعل في التعجب**) قال الخضري لجريانه مجرى الأمثال فلا يتصرف فيه وقال غيره لئلا يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى العارض. (**قوله: وأفعل التفضيل**) أي في غير مسألة الكحل وبلا ندور فلا يرد أن أفعل التفضيل يرفع ظاهرا في مسألة الكحل اطرادا وبندور في غيرها ووجوب الاستتار فيه لضعفه عن العمل في الظاهر والبارز لمباينته الفعل بالزيادة وعدم مشابهته اسم الفاعل كما يأتي.

(**قوله: وهو الماضي الخ**) عبارة النكت وهو المرفوع بفعل الغائب والغائبة وبالصفات وبالظروف معنى الاستقرار اهـ ولا يخفى حسنها لشمول قوله: فعل الغائب والغائبة الماضي والمضارع أيضا وكان عليه أن يقول واسم فعل ماض كما في الهمع نحو هيهات العقيق هيهات على أنه من تأكيد الجمل، وأما تمثيل المصرح بزيد هيهات فإنما يصح على القول بتأثر اسم الفعل بالعوامل وهو خلاف المشهور على ما قاله الروداني.

وفيه نظر لأن الخلاف إنما هو في تأثر اسم الفعل نفسه وأما تأثر اسم الفعل وفاعله فلا أظن أحدا يمنعه فتأمل ولعل الشَّارح لم يزده لنقصانه عن فعل الغيبة والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر المحصور فيه كما نقله في الجامع عن ارتشاف أبي حيان. (قوله: ثم شرع إلخ)لعل المناسب للمقابل السابق وأشار إلى القسم الثاني منه وهو المنفصل بقوله: وذو إلخ

(**قوله: وذو ارتفاع**) أي محلا وهو خبر مقدم عن أنا و**قوله: هو** بسكون الواو لغة حكاها الفارضي لا لمجرد الوزن مبتدأ، وأنت عطف عليه والخبر محذوف أي كذلك والجملة عطف على جملة أنا ذو

والفروع) الناشئة عن هذه الأصول (**لا تشتبه**) وهي نحن وهي وهما وهن وأنت وأنتما وأنتم وأنتن قال أبو حيان وقد تستعمل هذه مجرورة كقولهم أنا كأنت وكهو وهو كأنا ومنصوبة كقولهم ضربتك أنت (**وذو انتصاب في انفصال جعلا إياي، والتفريع**) على هذا الأصل الذي ذكر (**ليس مشكلا**) مثاله إيانا إياكَ إياكِ إياكما إياكم إياكن، إياه إياها إياهما إياهم إياهن، وقد تستعمل مجرورة **تنبيه** الضمير إيا واللواحق له عند سيبويه حروف تبين الحال وعند

ارتفاع ولم يعطفا على أنا لإفراد خبره المتقدم وإن جعل ذو مبتدأ خبره أنا وما عطف عليه لزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة. (**قوله: الناشئة**) ظاهره أن التفريع لفظي وهو مشكل بالنسبة إلى أنا ونحن ولم يأت الحواشي بمقنع.

(**قوله: عن هذه الأصول**) ظاهره أن أنت بمجموعه ضمير وكذا هو وأنا والمختار عند البصريين أن الضمير فيه وفي فروعه أن فقط والألف زائدة لبيان الحركة والتاء حرف خطاب وهيئتها ولواحقها لتبيين حال المسمى وأن الهاء في هما وهم وهن هي الضمير وحدها ولواحقه لتبيين الحال فأن والهاء مشتركان بين المفرد وغيره واللواحق قرينة على المراد بهما. (**قوله: وتستعمل مجرورة**) أي على سبيل الاستعارة والنيابة كما في الخضري.

(**قوله: وذو انتصاب**) مبتدأ خبره جعل وفي انفصال أي معه حال من مفعوله الأول وهو ضميره النائب عن الفاعل وإياي مفعوله الثاني ولم يقل وانفصال كسابقه للتفنن.

(**قوله: جعل إياي الخ**) يوهم أن الضمير مجموع إياي والصحيح عندهم أن الضمير هو إيا فقط كما نبه عليه الشَّارح في التنبيه، قال ابن هشام ثم إنه غير واف بالمراد لأن إياي إنما يتفرع عنه إيانا وأما بقية الألفاظ ففروع عن إياك وإياه لا عن إياي فلم تدخل تحت قوله: بنص ولا إشارة. اهـ نكت. وسيأتي عن الصبان جوابه.(**قوله: والتفريع على هذا الأصل**) كلام الشاطبي والتصريح صريح في أن التفريع إنما هو على إياي وإياك وإياه فإنها الأصول ويمكن أن يكون ذلك مراد الشَّارح بجعل التفريع أعم مما هو مباشرة أو بواسطة بأن يفرع عن إياي إيانا وإياك وإياه كما صرح به الصبان مباشرةً ثم يفرع عن إياك فروعها وعن إياه فروعها.(**قوله: الضمير إيا**) ففي قول المصنف: جعل الضمير إياي مسامحة أي إيا في إياي وجرى في النكت على أن الضمير مجموع إياي وهو الذي نسبه الخضري إلى المصنف فلا حاجة لصرف كلام المصنف عن ظاهره.

المصنف أسماء مضاف إليها. (**وفي اختيار لا يجيء**) الضمير (**المنفصل إذا تأتى أن يجيء**) الضمير (**المتصل**) لما فيه من الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمير،

فإن لم يتأت بأن تأخر عنه عامله أو حذف أو كان معنويا أو حصر أو أسند إليه صفة جرت على غير من هي له فُصِل ويأتي المنفصل مع إمكان المتصل في الضرورة كما سيأتي (**وصل**) على الأصل

(**قوله: أسماء مضاف إليها**) بدليل ظهور الإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، وأجاب المصنف في شرح التسهيل عما أورد عليه من امتناع إضافة المعرفة بأنه قد تضاف لزيادة الوضوح كما في قول الشاعر

علا زيدنا يـوم النقا رأس زيدكـم * بأبيض ماضي الشفرتين يمانـي

وقول ورقة بن نوفل:

وُلوجا فـي الـذي كَرِهت مَعـدٌّ * ولـو عَـجَّت بـمكَّتها عـجيجـــا

أي أدخل في الدين الحق ولو رفعت قريش صوتها. فإذا جاز إضافة مكة ونحوها مما لا اشتراك فيه فإضافة ما فيه الاشتراك أولى بالجواز كإيا اهـ باختصار. بقي أنه إذا كانت مضافة وجب إعرابها لأن لزوم الإضافة إلى المفرد توجب الإعراب وما استدل به شاذ لا تقوم به حجة فالأسلم ما ذهب إليه سيبويه والأسلم منه جعل الضمير المجموع كما هو ظاهر المتن. (**قوله: الموضوع لأجله الضمير**) في قوة العلة. (**قوله: بأن تأخر الخ**) بقيت أسباب أخر ذكرها في التصريح ونقلها الصبان فراجعها إن شئت. (**قوله: فصل**) أي أوتي بدله بمنفصل. (**قوله: ويأتي المنفصل الخ**) هو بيان لمفهوم المتن وصحيح على قول الجمهور أن الضرورة ما وقعت في الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم ما ليس للشاعر عنه مندوحة فمشكل إلا أن يراد بإمكان الاتصال عدم المانع الصناعي المشار إليه بقول الشَّارح بأن تأخر الخ وأما دعوى عدم ملاحظة المصنف المفهوم فينافيه ما يأتي عن المصنف الموجود في نسخة الشَّارح من قوله: ونحو قد ضمنت إياهم الأرض الضرورة اقتضت أي انفصال الضمير فتأمل. (**قوله: وصل**) مفعوله نظرا للمتن هو قوله: هاء سلنيه وهو متصل فمعناه أدم الاتصال ونظرا للشرح هو قوله: ثاني الضميرين وهو أعم من المتصل فمعناه ايت به متصلا كما هو ظاهر قوله: فقل سلنيه وسلني إياه. (**قوله: على الأصل**) أي وصلا جاريا على الأصل ولم يقل لأنه

(**أو افصل**) للطول ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع كما في (**هاء سلنيه**) فقل سلنيه وسلني إياه، (**و**) كذا (**ما أشبهه**) نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه.

الأصل كماقال فيمابعده للطول جريا على قاعدة إن الأصل لا يعلل. (**قوله: صل أو افصل أيضا**) قال ابن هشام: قد يوهم التساوي مع أن الوصل أفصح إذا كان العامل فعلا ولم يذكر سيبويه سواه، وأحسن منه قوله في الكافية الكبرى: **ونحوَ ها سلنيه صل وقد فصل** فإنه أمر أوّلا بالوصل جزما ثم ذكر الفصل بصيغة الخبر بانيا الفعل للمفعول اهـ أي وآتيا بقد أما في الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن اتصال المعمولين به لكونه فرع الفعل في العمل. (**قوله: وافصل**) أي ايت بالضمير المنفصل بدله لأن هاء سلنيه لا يمكن فصلها هذا بالنظر للمتن أو ايت بالضمير منفصلا نظرا للشرح. (**قوله: للطول**) أي لوجود الطول في الكلمة بالأول أو لدفع الطول بالثاني ولم يعتبر مع كون الأول مرفوعا لأنه كالجزء لفظا ومعنى. (**قوله: ضميرين**) أي وكانا مع الفعل أما مع الاسم فيجوز الأمران سواء كان الأول مرفوعا ومجرورا كعجبت من ضربيك وضربي إياك، إذ الياء فاعل المصدر مجرور بالإضافة أو مرفوعا فقط ولا يكون إلا مستترا كأنا الضاربك، والضارب إياك على أن الكاف مفعول لا مضاف إليه وإلا تعين الوصل لأن المجرور لا يكون إلا متصلا وكذا يجب الوصل في أنا ضاربه بلا أل لتعين الإضافة فيه فإن نوِّن الوصف تعين الفصل كضارب إياه. أفاده الصبان والخضري.

(**قوله: أولهما أخص**) وإلا بأن كان الثاني أخص وجب الفصل لئلا يلحق المتكلم طعن في أول الوهلة بتقديم غير الأخص مع اتصالهما أو مساويا وجب الفصل أيضا إلا فيما يأتي استثناؤه بقوله: وقد يبيح الغيب الخ تحرزا عن تقديم أحد المتساويين في أول الوهلة قاله المولى الجامي قدس سره السامي وقال غيره دفعا لاجتماع الفضلتين.(**قوله: غير مرفوع**) أي والفعل غير ناسخ كما هو ظاهر الأمثلة وبقرينة بيان حكم النواسخ بعد لئلا يرد باب كان لأنه لا يلزم كون الأول غير مرفوع كما يفيده ظاهر عبارة ابن عقيل وتمثيل ابن الناظم وابن هشام لجائز الوجهين بالصديق كانه زيد قال الخضري: لكن عبارة شرح الكافية تدل على الاشتراط. (**قوله: سلنيه**) أمر من سال يسال لغة في سئل يسئل عاملوا الهمزة معاملة حرف العلة. (**قوله: ما أشبهه**) يترأى من حل الشَّارح أنه عطف على سلنيه وما واقعة على فعل أي وهاء كل فعل أشبه سلنيه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل وليس كذلك فالأحسن ما صنعه الأشموني من أن ما واقعة على الضمير والهاء في أشبهه عائدة لهاء سلنيه أي وكل ضمير أشبه هاء سلنيه فيما تقدم سواء كان عامله فعلا كما مثله أو اسما كالدرهم أنا معطيكه ومعطيك إياه وسواء كان الضمير هاء كما تقدم أو لا كزيد أعطانيك وأعطاني إياك وضربيك وضربي إياك.

و (**في**) اتصال وانفصال ما هو خبر لكان أو إحدى أخواتها نحو (**كنته الخلف انتمى، كذاك**) الهاء من (**خلتنيه**) ونحوه في اتصاله وانفصاله خلاف (**واتصالا أختار**) تبعا لجماعة منهم الرمَّاني إذ الأصل في الضمير الاختصار ولأنه وارد في الفصيح قال ﷺ «إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله» (**غيري**) أي سيبويه ولم يصرح به تأدبا (**اختار الانفصالا**) لكونه في الصورتين خبرا في الأصل، ولو بقي على ما كان لتعين انفصاله

(**قوله: في اتصال**) أي في اختيار اتصال وانفصال للاتفاق على أصل جوازهما. (**قوله: ما هو خبر لكان الخ**) سواء كان الاسم ضميرا أو لا. (**قوله: لكان الخ**) قال الصبان: والظاهر أن كاد وأخواتها لا تدخل في باب كان لأن خبرها يجب كونها فعلا مضارعا إلا في ندور. (**قوله: أو إحدى أخواتها**) جزم في شرح التسهيل بأن ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين في أخواتها وأن قولهم ليسي وليسك شاذ. صبان. وعلى الجريان في كلها قيد الزرقاني ليس ولا يكون بأن لا يكونا للاستثناء فيجب الفصل قال في التسهيل: والاتصال بعدهما حينئذ ضرورة لأنهما بمعنى إلا والانفصال معها واجب فعوملتا معاملتها اهـ (**قوله: ونحوه**) عطف على الهاء أي من كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل أفعال القلوب كما في شرح التسهيل وعطفه على خلتنيه وإن تبادر يستلزم قصور الحكم على الهاء. (**قوله: في اتصاله وانفصاله خلاف**) بيان لوجه شبه هاء خلتنيه بخبر كان.

(**قوله: لأنه وارد في الفصيح**) الأولى لأنه الوارد في فصيح النثر كما في الكافية، وأما عبارته فلا تنافي عدم ورود الفصل فيه وليس مرادا فلا يستلزم الاختيار. (**قوله: قال ﷺ**) أي لسيدنا عمر ﷺ بعد ما بين ﷺ جملة من أوصاف الدجال وأراد سيدنا عمر قتل ابن الصياد لمطابقة بعضها لحاله وذلك قبل ان يُخبَر ﷺ بتفصيل أوصاف الدجال. (**قوله: إن يكنه**) الضمير المرفوع لابن الصياد والمنصوب للدجال. (**قوله: فلن تسلط عليه**) لأن قاتله سيدنا عيسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام. (**قوله: فلا خير لك في قتله**) لأنه ذمي أو دون البلوغ كما في المناوي. (**قوله: تأدبا**) **أي** لا لعدم الاهتمام به والتأدب بعدم جعله اسمه مقابلا لنفسه حتى يوهم أنه يرى نفسه معادلا له.

(**قوله: ولو بقي الخ**) كذا في شرح التسهيل ورده في شرح الكافية بأنه يقتضي انفصال الضمير الأول بل رجحانه لأنه مبتدأ في الأصل وهو ممتنع بالإجماع وأجاب الرضي بأن قرب الأول من الفعل منع من رعاية الأصل وفيه أنه يقتضي وجوب الاتصال في الصديق كانه زيد إلا أن يقال المراد بالقرب كونه مقتضى الأصل والأصل في الخبر التأخير.

كما تقدم (**وقدم الأخص**) وهو الأعرف على غيره (**في**) حال (**اتصال**) الضمائر نحو الدرهم أعطيتكه بتقديم التاء على الكاف إذ ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب والكاف على الهاء إذ ضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب.

(**وقدمن ما شئت**) من الأخص أو غيره (**في**) حال (**انفصال**) الضمير عند أمن اللبس نحو الدرهم أعطيتك إياه أو أعطيته إياك ولا يجوز في زيد أعطيتك إياه تقديم الغائب للبس (**وفي اتحاد الرتبة**) أي رتبة الضميرين بأن كانا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين

(**قوله: كما تقدم**) أي بقوله: أو معنويا ولا يخفى أنه لا يصح على مذهب المصنف من أن عامل الخبر هو المبتدأ بل لا بد بناء عليه من أن يعد في أسباب الانفصال كون العامل المبتدأ.

(**قوله: وقدم الأخص**) وإنما وجب تقديم الأخص في حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوي فيما هو كالكلمة الواحدة وإنما قدموه على القوي في ضربتني لتقويه بتوغله في الجزئية بكونه فاعلا بخلاف ما نحن فيه من الضميرين الذين ليس أولهما مرفوعا قاله الصبان.

(**قوله: أيضا وقدم الأخص**) أي من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعا فقول الشَّارح فيما يأتي بتقديم التاء على الكاف ليس مما ينبغي فإن تقديمه واجب أخص أو لا ولم يتكلم المصنف في شرح التسهيل إلا على الكاف والهاء فانظره إن شئت.

(**قوله: الضمائر**) أي على ما جرى عليه والضميرين الفضلتين على ما جرينا عليه ولا يعتبر المفهوم المخالف إلا بالنسبة إلى ما يجوز اتصاله وانفصاله وهو ثاني الفضلتين فلا يعترض بأنه يفيد تقديم الأخص في حال انفصال الضميرين مع أن الأول واجب الاتصال.

(**قوله: عند أمن اللبس**) وإلا فيجب تقديم الفاعل معنى. (**قوله: تقديم الغائب**) إذا كان المخاطب هو الآخذ كما لا يجوز تقديم المخاطب في زيد أعطيته إياك إذا كان الغائب هو الآخذ.

(**قوله: لمتكلمين**) أي بحسب الأصل وإن كانا في ذلك التركيب لمتكلم واحد أو مخاطب واحد بخلاف الغيبة فيمكن فيها اتحاد الضميرين واختلافهما وعبارة شرح التسهيل لمتكلم ومخاطب وغائبين وإذا اتحد مدلول الضميرين كان الإخبار في خلتك إياك على حد شعري شعري.

(**قوله: الزم فصلا**) **أي لئلا يلزم اجتماع الفضلتين وقيل لئلا يتوهم كون الثاني تأكيدا.** (**قوله: للثاني**) أي الضمير الثاني مفعولا أولا أو ثانيا إن لم يقع لبس أو ثانيا فقط إذا وقع نظير ما تقدم. (**قوله: وقد**

(**الزم فصلا**) للثاني (**وقد يبيح الغيب فيه وصلا**) ولكن لا مطلقا بل (**مع**) وجود (**اختلاف ما**) بين الضمرين كأن يكون أحدهما مثنى والآخر مفردا أو نحوه نحو أنالهماه قفو أكرم والد.

(**ونحو**) قول الفرزدق

بالباعث الـوارث الأمـوات قد (**ضمنت** * **إياهـم الأرض**) فـي دهـر الـدهاريـر

(**الضرورة اقتضت**) انفصال الضمير مع إمكان اتصاله.

يبيح الغيب) أي كونهما للغيبة كما هو المتبادر، وجرى عليه الأشموني، إلا أنه يبقى قوله: فيه أي في حال الاتحاد حشوا، ولذا قال الصبان الظاهر أن المعنى وجود ضمير الغيبة وهو أعم من أن يكون كلاهما غائبا فلا يفيد الاتحاد فيفاد بقوله: فيه.

وقيد بالغيبة لأن اختلاف لفظ الضميرين المتحدي الرتبة إذا لم يرفع أولهما يلزمه تعدد مدلولهما، وذلك لا يمكن في الخطاب والتكلم لأنهما حينئذ لشيء واحد إذ لا يقال علمتناني ولا ظننتكماك، وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لعدم اشتراط اتحاد مدلوليهما نحو جارية زيد أعطيتهاه.

(**قوله: أو نحوه**) عطف على مفردا بأن كان جمعا، ويدخل فيما بعد الكاف أربع صور كونُ الأول مثنى والثاني مفردا أو جمعا وكون الأول مفردا أو جمعا والثاني مثنى فهذه أربع وبقي صورتان للكاف وهما كون الأول مفردا والثاني جمعا وكونه جمعا والثاني مفردا. (**قوله: مع وجود اختلاف ما بين الضميرين**) وإنما اشترط الاختلاف لدفع توالي المثلين وإيهام التأكيد. (**قوله: ونحو قول الفرزدق**) مبتدأ خبره الضرورة اقتضت بحذف الرابط أي اقتضت فيه. (**قوله: بالباعث الوارث**) الباء متعلقة بحلفت في البيت قبله وهو (**إني حلفت ولم أحلف على فند فناء بيت من الساعين معمور**) **والباعث** هو الذي يبعث الأموات ويحييهم **والوارث** هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك **والأموات** إما مجرور بإضافة الباعث أو الوارث إليه على حد قوله: بين ذراعي وجبهة الأسد، أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعاه وأعمل الثاني **وضمنت** بمعنى تضمنت أو بمعنى تكفلت. (**قوله: دهر الدهارير**) أي في زمن من الأزمنة لأن دهارير أصله كما قال الفراء أداهير جمع أدهر جمع دهر فالإضافة على معنى من التبعيضية وانظر تكرير الراء مع عدم وجوده في الأصل إلا أن يقال إنه عوض عن الهمزة لكن يبقى تغير موضع الهاء فراجع. (**قوله: مع إمكان اتصاله**) أي مع عدم مانع

اصطلاحي فلا ينفى معنى الضرورة عند المصنف كما تقدم. (**قوله: وقبل ياء النفس**) ظرف لغو لالتزم كما في يس، والمراد نفس المتكلم لما اشتهر استعماله في المتكلم ولقوله: ليسي وليتني فلا

(**وقبل يا النفس**) إذا كانت (**مع الفعل**) متصلة به (**التزم نون وقاية**) سميت بذلك قال المصنف لأنها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم إذ لو قيل في ضربني ضربي لالتبس بالضرَب وهو العسل الأبيض الغليط،

ومن التباس أمر مؤنثه بأمر مذكره إذ لو قلت أكرمي بدل أكرمني قاصدا مذكرا لم يفهم المراد وقال غيره لأنها تقيه من الكسر

يرد ما قال النيلي الأولى التعبير بياء المتكلم لأن النفس تشمل المخاطب.

(**قوله: مع الفعل**) أي مصاحبا له بلا فاصل فلا يرد نحومر بي زيد وقوله: متصلة به بيان لما أريد بالمصاحبة لازيادة قيد حتى يكون في كلام المص قصور، وظاهره أن الفعل مطلق وتدخل فيه الأمثلة الخمسة لأن مذهبه في نحو تأمروني أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية كما هو الصحيح وقد سبق. وأما على ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن المحذوف نون الوقاية ولعله بمعنى عدم الإتيان بها فلا بد من الاستثناء، وأما اسم الفعل فسيأتي وفي المفهوم التفصيل بأنه قد يمنع الإتيان بها كما في الحروف غير من وعن وقد يختار وقد يستوي مع الترك وقد يكون مرجوحا.

(**قوله: نون وقاية**) الإضافة لأدنى ملابسة أي نون تحصل بها الوقاية وليست من إضافة الدال إلى المدلول لأن الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما تحصل بأيّ حرف لو فرض الحجز به كذا في الصبان وهو صريح كلام الشَّارح في وجه التسمية. ولا يظهر عدها ابن هشام في أقسام النون المفردة من حروف المعاني. (**قوله: لأنها تقي الفعل الخ**) أي مما اتحد فيه لفظ الفعل والاسم وسميت نون الباقي حملا له عليها. (**قوله: إذ لو قيل في ضربني**) أي بدل ضربني كما يفهم مما يأتي، علة للوقاية وكذا ما بعدها. (**قوله: لالتبس**) وبالنون يرتفع. (**قوله: ومن التباس أمر مؤنثه بأمر مذكره**) الأولى من التباس أمر مذكره بأمر مؤنثه وحمل نون الماضي الذي لالبس فيه والأمرِ كذلك والمضارع على هذه النون أعني الرافعة للبس وسمي نون الوقاية أي فوجه التسمية باعتبار بعض الأفراد وهو غير عزيز. (**قوله: وقال غيره**) قال الأشموني وهو قول الجمهور ورجحه المولى لاطراده خلاف ما للمصنف. (**قوله: تقيه**) أي الفعل الصحيح وحمل عليه نحو دعا ورمى طردا للباب.

(**قوله: المشبه للجر**) في وقوعه في آخر الكلمة وأما كسرة تضربين فهي في الوسط حكما وأما كسرة ﴿لم يكن الذين كفروا﴾ فهي كالعدم بدليل عدم إعادة المحذوف معها كذا يفهم من شرح المولى الجامي قدس

المشبه للجر للزوم كسر ما قبل الياء (**وليسي**) بلا نون (**قد نظم**) قال الشاعر

عددت قومي كعديد الطيس * إذ ذهب القوم الكرام ليسي

ولا يجيء في غير النظم إلا بالنون كغيره من الأفعال كقولهم عليه رجلا ليسني بالنون (**وليتني**) بالنون (**فشا**) أي كثر وذاع لمزيتها على أخواتها في الشبه بالفعل يدل على ذلك سماع إعمالها

سره السامي وحاشية العصام عليه، وجعل وجه الشبه الاختصاص بالاسم فلا يخفى أنه إنما يحصل بعد وقاية الفعل منه الحاصلة بالنون. (**قوله: أيضا المشبه للجر**) في قوة العلة لوقاية الفعل عنه. (**قوله: للزوم كسر ما قبل الياء**) علة لصحة الحكم بأنها تقيه من الكسر المفيد لأنه لولاها لوجد الكسر. (**قوله: وليسي قد نظم**) ظاهر قوله: فيما تقدم مع الفعل حيث لم يقيد بالمتصرف وصريح قوله: هنا أنه شامل للجامد، وقال في شرح الكافية فإن كان ناصب الياء فعلا متصرفا وجب فصلها من الفعل، وظاهرها أنه يجوز ترك النون مع الجامد. قال الشَّارح ﷺ في النكت ويشهد له ما ثبت في الإنصاف لابن الأنباري من أن بعض العرب قيل له إن فلانا يتهددك فقال عليه رجلا ليسي فأتى بالياء دون نون الوقاية اهـ. وهو مخالف لما نقله الشَّارح هنا عن العرب من أن ليسني مستعمل بالنون. (**قوله: قد نظم**) قال المصرح أي واقع في ضرورة الشعر ووافقه الشَّارح وقال ابن عقيل شاذ ووجه الخضري حذفها مع الشذوذ بشبه ليس للحروف في الجمود (**قوله: عددت قومي**) قال ابن المستوفي في شرح أبيات المفصل كذا أنشد العلماء هذا البيت ويروى عهدي بقومي كعديد الطّيس وهو الصحيح وقوله: كعديد الطيس أي الرمل مرتبط على رواية الشرح بمحذوف أي فوجدتهم كثيرين كعدد الرمل ولكن فوجئت بأن ذهب الكرام ولم يبق أحد من الكرام منهم غيري فالقوم الثاني غير الأول بل بعضه ويحتمل كما في الخزانة أن اللام في القوم إشارة إلى قومه السابق وهو من وضع الظاهر موضع المضمر والأصل إذ ذهبوا وفائدته التوصل إلى وصفهم بالكرم فهو يفتخر بقومه ويتحسر على ذهابهم فيقول كان عدد قومي الكرام مثل عدد الرمل والآن أنا كئيب متحسر إذ ذهبوا ولم يبق منهم أحد غيري. وفي البيت شذوذ آخر من جهة أنه أتى بخبر ليس الاستثنائية متصلاً. (**قوله: عليه رجلا**) **أي ليلزم** فمدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا للأمر بل فعل مضارع مقرون بلام الأمر وهذا شاذ لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس فينبغي أن لا ينوب عنهما الاسم. (**قوله: كثر**) الأولى تأخيره عن ذاع. (**قوله: لمزيتها على أخواتها في الشبه**) فيه وقفة فإنها ليست على لفظ الفعل بل شبهها منحصر في المعنى وقد قالوا أقوى الحروف شبها بالفعل أنّ المفتوحة. (**قوله: يدل على ذلك**) دليل إنّي من دلالة الأثر على المؤثر لكنهم قد صرحوا في الحروف المشبة بالفعل أن ذلك أثر لعدم زوال اختصاصها بالأسماء فلا يدل على قوة شبهها. (**قوله: أي شذ**) أي قل كما يقتضيه المقابلة بفشا وهو أحد قولي الناظم تبعا للفراء، وقوله الآخرُ ما ذهب إليه سيبويه أنه ضرورة.

مع زيادة ما كما سيأتي وفي التنزيل ﴿يا ليتني كنت معهم﴾ **(وليتي)** بلا نون **(ندرا)** أي شذ قال الشاعر

كمنية جابر إذ قال ليتــي * أصادفه وأفقد جل مالــي

(ومع لعل اعكس) هذا الأمرَ فتجريدها من النون كثير لأنها أبعد عن الفعل لشبهها بحرف الجر

(قوله: كمنية الخ) من أبيات لزيد الخيل ﷺ وقبله

تمنّى مزيدٌ زيداً فلاقى * أخا ثقةٍ إذا اختلف العوالي

قوله: **مزيد** بفتح الميم وسكون الزاء المعجمة بعدها مثناة تحتية رجل من بني أسد كان يتمنى أن يلقى زيد الخيل فلقيه زيد الخيل فطعنه فهرب منه. وقوله: أخا ثقة أي صاحب وثوق بشجاعته وصبره في الحرب. والعوالي جمع عالية والعالية من الرمح أعلاه كما في المنجد والمراد نفسه من ذكر الجزء وإرادة الكل يعني وقت اختلاف الرماح أي مجيئها وذهابها للطعان،

وقوله: كمنية جابر الخ هو في موضع المفعول المطلق أي تمنى مزيد تمنيا كتمني جابر والمنية بالضم اسم للتمني وفي الأصل الشيء الذي يتمنى وإنما قال تمنى مزيد زيدا ولم يقل تمناني مزيد للتهويل والتفخيم فإن زيدا قد اشتهر بالشجاعة فلو أتى بالضمير لفات هذا، وجابر رجل من غطفان تمنى أن يلقى زيدا حتى صبحه زيد فقالت له امرأته كنت تتمنى زيداً فعندك فالتقيا فاختلفا طعنتين وهما دارعان فاندق رمح جابر ولم يغن شيئا وطعنه زيد برمح فكسر ظهره فقالت امرأته وهي ترفعه منكسراً ظهره كنت تتمنى زيداً فلاقيت أخا ثقة. ومعنى البيتين أن مزيدا تمنى أن يلقى زيدا كما تمنى جابر وكلاهما لقي منه ما يكره. قال أكثره البغدادي.

(قوله: هذا الأمر) أي كثرة الاتصال وقلته (قوله: فتجريدها إلخ) تفسير للعكس. **(قوله: لأنها أبعد)** أي بعيدة ولأنها في بعض اللغات بالنون فيلزم توالي الأمثال ولتعدد المعارض فيها قوي على المشابهة بخلاف أخواتها الآتيات فإن المعارض فيه تعدد الأمثال فقط. **(قوله: لشبهها بحرف الجر)** قال المصرح في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فإنها شبيه بالفعل في تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها اهـ. والمراد تعليقا كتعليق حروف الجر كما يعلم من مثاله وقد قال ابن هشام إن لعل فيه للتعليل فتكون كلام التعليل فلا يقال: لكن مثلها مع استواء الأمرين فيها، وفي الأشموني أنها مشابهة لحرف الجر صورة إذ قد تأتي لعل في بعض اللغات حرف جر.

وفي التنزيل ﴿لعلي أبلغ الأسباب﴾ واتصالها بها قليل قال الشاعر

فقلت أعيراني القدوم لعلني * أخط بها قبرا لأبيض ماجد

(**وكن مخيرا**) في إلحاق النون وعدمها (**في الباقيات**) إن وأن وكأن ولكن نحو

وإني على ليلى لزار وإنني

وقال الفراء عدم إلحاق النون هو الاختيار (**واضطرارا خففا**) نونَ (**مني وعني بعض من قد سلفا**) من الشعراء فقال:

أيها السائل عنهم وعني * لست من قيسٍ ولا قيسُ مني

(**قوله: واتصالها بها قليل**) قال ابن الصائغ لعلني أكثر من ليتي. (**قوله: وكن مخيرا إلخ**) وذلك لتعارض توالي الأمثال وشبه الفعل فسقطا وبقي التخيير.

(**قوله: وعدمها**) أي عدم النون أي عدم إلحاق النون ولوقال وعدمه لاستغني عن تقدير المضاف وكلامه صريح في أن المعدومة في إني نون الوقاية لأنها منشأ الثقل، وقيل الأولى المدغمة لأنها ساكنة والساكن يسرع إليه الإعلال، وقيل الوسطى المدغم فيها لأنه في محل اللامات التي يلحقها التغيير وبعض هذا الخلاف يجري في إنا فقيل المحذوفة الأولى، وقيل الثانية ولم يقل أحد يعتد به أنها الثالثة لأنها اسم. انظر الصبان

(**قوله: إن وأن الخ**) بدل من الباقيات بدل كل إن قدم العطف على الربط أو بعض على العكس.

(**قوله: وإني على ليلى لزار الخ**) تمامه **على ذاك فيما بيننا مستديمها** قوله: زارٍ من زَرَيْتُ عليه بالفتح زِرايَةً وتَزَرَّيْتُ عليه أي عَتبت عليه فالمعنى إني عاتب عليها أي وهي عاتبة عليّ لقوله: بيننا وإني طالب منها دوام المحبة مع ذاك الزري الجاري فيما بيننا. وفي لسان العرب عن الجوهري وإني مستديمها أي منتظر أن تُعْتِبَنِي بخير فمستديم من استدام بمعنى انتظر وتوقع مع تقدير مضاف. (**قوله: هو الاختيار**) أي هو المختار. (**قوله: اضطرارا الخ**) قال ابن الصائغ يفهم من قول الجزولي أنه لغة وهو ظاهر قول ابن الحاجب ويختار لحوق النون في ليت ومن وعن وقط وقد فإن التجريد مع قد وقط ليس ضرورة فذكرها معهما يفهم أنها متساوية في التجريد. (**قوله: قيس**) يجوز في قيس الصرف على إرادة أبي القبيلة أو المنع على إرادتها نفسها، ومنع الثاني أوفق بالقافية. صبان

والاختيار فيهما إلحاق النون كما هو الشائع الذائع، على أن هذا البيت لا يعرف له نظير في ذلك، بل ولا قائل. وما عدا هذين من حروف الجر لا تلحقه النون نحو لي وبي، وكذا خلا وعدا وحاشا قال الشاعر حاشاي إني مسلم معذور

(و) إلحاق النون (**في**) لدن فيقال (**لدني**) كثير وبه قرأ الستة من القراء السبعة وتجريدها فيقال (**لدني**) بالتخفيف (**قل**) وبه قرأ نافع (و) إلحاق النون (**في قدني وقطني**) بمعنى حسبي كثير و(**الحذف أيضا قد يفي**) قال الشاعر قدني من نصر الخبيبين قدي وفي الحديث «قط قط بعزتك» يروى بسكون الطاء وبكسرها مع ياء ودونها ويروى قطني قطني وقط قط.

(**قوله: والاختيار فيهما**) ظاهره مع قوله: كما هو الشائع الذائع أنه بمعنى المختار وهو ينافي صريح المتن من أن الحذف مختص بالضرورة. (**قوله: في ذلك**) أي عدم إلحاق النون.

(**قوله: بل ولا قائل**) أي ولا يعرف له قائل فربما يكون ممن لا يعتد بشعره فلا يقال وقع في الضرورة.

(**قوله: حاشاي**) أوله: **في فِتيَةٍ جَعَلوا الصَليبَ إِلَهَهُم** قال أبو عبيد: يقال: عَذَرْتُ الغلامَ والجارية أعْذُرُهُما عَذْراً، أي خَتَنْتُهُما. وكذلك أعْذَرْتُهُما والأكثر خَفَضْت الجارية. (**قوله: وإلحاق النون الخ**) حفظا للبناء على السكون.

(**قوله: فيقال**) بالنصب لعطفه على الاسم الصريح نظير قوله: تعالى ﴿أو يرسل رسولا﴾[1] عطفا على وحيا. (**قوله: كثير**) المناسب لقوله: قلّ كثُر.

(**قوله: بمعنى حسبي**) تفسير لكل من قدني وقطني على اللغتين كما هو مذهب الخليل وسيبويه خلافا للكوفيين في قولهم يجب الحذف في التي بمعنى حسب كما يجب في اسم الفاعل الذي هي بمعناه. واحترز به عن قد الحرفية كقد قام وقط الظرفية نحو ما فعلته قط إذ لا يضافان للياء وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكفي كما في المغني أو كفى كما استقربه الدماميني لأن اسم الفعل المضارع مختلف فيه فإن النون تلزمهما كالأفعال كما مر عن التوضيح، وإذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤهما على السكون، وقد يكسران، وقد يعربان كما في الروداني.

(**قوله: بسكون الطاء وبكسرها**) أي مع التخفيف كما في المغني. (**قوله: قطني**) بسكون الطاء.

---

(١) سورة الشورى ٤٢ / ٥١

﴿الثاني من المعارف (العلم)﴾

وهو علم شخص وعلم جنس وبدأ بالأول فقال (**اسم**) جنس وهو مبتدأ وصف بقوله: (**يعين المسمى**) وهو فصل يخرج النكرات تعيينا (**مطلقا**) فصل يخرج المقيدات إما بقيد لفظي وهو

﴿الثاني من المعارف العلم﴾

هو لغة الجبل والراية والعلامة والظاهر أن النقل إلى المعنى الاصطلاحي من الثالث بدليل قولهم أنه علامة على مسماه.(**قوله: وبدأ بالأول**) ولا يمكن إدخال علم الجنس بتعميم التعيين للخارجي والذهني فإن علم الجنس عند المصنف كالنكرة معنى كما أفاده في قوله الآتي: وهو عم معنى، نعم يمكن إدخاله بناء على التحقيق الآتي من أن علم الجنس موضوع للماهية المعينة.

(**قوله: مبتدأ**) إنما يتمشى على قول ابن هشام بجواز الا بتداء بالنكرة مع تعريف الخبر كما سيأتي في الكلام على حسبك درهم والجمهور على أن المعرف هو الذي يجعل مبتدا فينبغي أن يكون المبتدأ هو قوله: علمه مع أن كونه محدثا عنه يقتضي ذلك، ولعل ذلك لمجاراة لقول المصنف:

التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا

والفرق ظاهر لأنه إخبار عن التعريف بأنه يسمى بهذا الاسم ولم يخبر عنه بالمعرف.

(**قوله: يعين المسمى**) أي يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين لأنه معين في نفسه فيلزم تحصيل الحاصل والمراد التعيين خارجا أو ذهنا ليشمل العلم الشخصي الموضوع لمن يولد المتوهم وجوده ذهنا وعلم القبيلة الموضوع لمن وجد وسيوجد فإن هذا المجموع لا يوجد إلا ذهنا. (**قوله: وهو فصل**) أي أوّل.

(**قوله: يخرج النكرات**) كرجل وفرس فإنهما لا تعيين فيهما أصلا وكشمس وقمر فإنهما وإن عينا فردين لكن ذلك التعيين لأمر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى، وأما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما ودخل نحو زيد مسمى به جماعة فإنه باعتبار كل وضع يعين مسماه والإبهام إنما جاء من تعدد الأوضاع وهو أمر عارض ولا يخرج بقوله: مطلقا لأنه وإن احتاج في تعين مسماه إلى قرينة من وصف أو إضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج لم ينشأ من الوضع نفسه بل من تعدده فتأمل جدا.

المعرف بالصلة وأل والمضاف إليه أو معنوي وهو اسم الإشارة والمضمر وخبر قوله: اسم قوله: (**علمه**) أي علم ذلك المسمى (**كجعفر**) لرجل (**وخرنقا**) لامرأة من العرب (**وقرن**) بفتح القاف والراء لقبيلة من بني مراد ومنها أويس القرني (**وعدن**) لبلد بساحل بحر اليمن (**ولاحق**) لفرس (**وشذقم**) لجمل (**وهيلة**) لشاة (**وواشق**) لكلب (**واسما أتى**) العلم وهو ما ليس كنية ولا لقبا

. (**قوله: والمعرف بالصلة**) بظاهره يخالف ما قاله علماء الوضع من أنه موضوع لمشخص كالعلم بواسطة أمر عام والعلم بتشخصه والصلة إنما هي قرينة مبينة للمراد من الموصول لدفع تزاحم المعاني ويمكن أن يقال ليس المراد التعريفَ الاصطلاحيَّ بل تعيين المراد به وعبارة التصريح مع التوضيح وخرج بذكر الإطلاق ما عدا العلم من المعارف فإن تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا بل هو تعيين مقيد إما بقرينة لفظية أو معنوية ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلا إنما يعين مسماه ما دامت فيه أل فإذا فارقته فارقه التعيين ونحو الذي إنما يعين مسماه بالصلة وهي ظاهرة فيما قلنا. (**قوله: معنوي**) شامل للإشارة في اسم الإشارة ولا يغرنك نسبتها إلى الحس فإنها باعتبار المشار به. (**قوله: أي علم المسمى**) وإرجاع الضمير إلى اسم غير صحيح إلا يراد مطلق الاسم على الاستخدام. ٥(**قوله: لرجل**) أي معين وكذا يقال في البواقي. (**قوله: لامرأة**) قال ابن هشام هي الخرنق بنت هفان كذا رأيتهم يدخلون أل على اسمها فإنه لم يثبت فيها ولا في غيرها علم بغير أل فكان صوابه والخرنق وحينئذ يجب جره لانصرافه اهـ. ولعل التجريد عن أل إن صح ذلك لضرورة الوزن. (**قوله: لقبيلة**) فهو غير منصرف وتنوينه للضرورة ولو قال: لحي لكان منصرفا وتنوينه للصرف. (**قوله: لفرس**) لسيدنا معاوية بن أبي سفيان ﵁. (**قوله: لجمل**) للنعمان بن المنذر. (**قوله: هيلة**) مصروفة للضرورة. (**قوله: لشاة**) بها ضُرِبَ مثلُ خيرَ حالبَيْك تنطحين؛ لأنها كانت إذا حلبها من أساء إليها درت عليه وإذا حلبها من أحسن إليها نطحته قاله في مجمع الأمثال. (**قوله: وواشق**) فيه تلميح لقوله: تعالى ﴿ وثامنهم كلبهم﴾ حيث ذكر سبعة أعلام وثمّنهم بالكلب. (**قوله: ما ليس كنية ولا لقبا الخ**) فيه إحالة على مجهول وسهلها قرب بيانه، وكلامه صريح في أن الاسم لا يجتمع معهما وظاهر في أن اللقب والكنية يجتمعان لأن مفهوم كل منهما صادق على نحو أبي الخير ويكون بينهما عموم وجهي لافتراق اللقب في كرز والكنية في أبي عمرو قال يس ولامانع من ذلك وهناك ثلاثة أوجه أخرى أحدها أن الثلاثة لا تجتمع بأن يقال: العلم إن صدر بما ذكر فكنية وإلا فإن أشعر بمدح أو ذم فلقب وإلا فاسم، وثانيها اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحيثيات بأن يقال: الاسم ما دل على المسمى واللقب ما أشعر

(وكنية) وهي ما صدر بأب أو أم وقيل: أو بابن وابنة من كنيت أي سترت كالكناية والعرب تقصد بها التعظيم **(ولقبا)** وهو ما أشعر بمدح أو ذم قال الرضي: والفرق بينه وبين الكنية معنى أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكني بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فإن بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها **(وأخرن ذا)** أي اللقب **(إن سواه صحبا)** والمراد به الاسم كما وجد في بعض النسخ إن سواها وصرح به في التسهيل

والكنية ما صدر وثالثها ما قاله الشيخ يس وحققه المولى إن الاسم ما وضع ابتداء كائنا ما كان وما وضع لا أولا وأشعر بمدح أو ذم فهو لقب صدر أو لا فبينهما التباين[1]، والكنية ما صدر بأب أو أم سواء وضعت أولا أو لا أشعرت أو لا فتجامع كلا منهما وبهذا وكذا بما قبله يظهر قول المحدثين في سيدتنا أم كلثوم رضي الله تعالى عنها وأرضاها: اسمها كنيتها أما على التباين بين الاسم والكنية كما للشارح فأجيب عنه بأن المراد أنها لم يوضع لها اسم بل استعملت الكنية بدله وأجاب العلامة الخضري عنه بأن المراد أن اسمها على صورة الكنية لا كنية حقيقة ولعله بمعنى ما قلنا. **(قوله: وهي ما صدر الخ)** أي علم مركب مضاف صدر بذلك فخرج بالمضاف نحو قولك أب لزيد جاء إذا سميت به أو أبو زيد قائم إذا سميت به فإن الأول لا إضافة فيه والثاني الإضافة لجزء العلم لا لكله وزاد الفخر الرازي في العلم الجنسي ما صدر بابن أو بنت كابن دَأْيَة للغراب وبنت طَبَق لنوع من الحيات. الشيخ يس. **(قوله: وقيل أو بابن)** هذا هو الصواب الموافق للنسخ الخطية وأما ما في بعض النسخ بابن بإسقاط لفظ أو فتحريف من النساخ. **(قوله: وابنة)** أي أو أخت أو أخ أو خال أو خالة أو عم أو عمة ولعله لم يذكرها لقلتها.

(قوله: كالكناية) أي كما أن الكناية الاصطلاحية كزيد كثير الرماد كناية عن المضيافية مأخوذة من مادة كنيت بمعنى سترت. **(قوله: ما أشعر)** أي ما قصد به إشعار كما قاله الشيخ يس مستأنسا بقول الرضي ما قصد به دلالة لئلا ينتقض التعريف بمحمد أو أحمد مع أنه اسم اتفاقا وعدمِ اجتماع الاسم واللقب عنده حيث قال ما ليس كنية ولا لقبا وفي يس على التصريح جواب آخر فارجع إليه إن شئت. **(قوله: والفرق إلخ)** قد يقال: فرق ما بين المدح والتعظيم. **(قوله: به)** نائب فاعل الملقب. **(قوله: أو يذم)** استطراد كما يفهم من الصبان **(قوله: بمعنى)** تنازع فيه يمدح ويذم. **(قوله: بل بعدم التصريح)** أي قد يعظم بعدم التصريح لقوله: بعد فإن بعض النفوس تأنف. **(قوله: فإن بعض النفوس إلخ)** أي وإنما حصل التعظيم بعدم التصريح بالاسم. **(قوله: كما وجد في بعض النسخ)** ما مصدرية والكاف تعليلية أي لوجود إن سواها في بعض النسخ فالأليق حمل السوى في قوله: سواه على الاسم ليتوافق النسختان لأن ما سوى الكنية الذي يصاحبه اللقب هو

---

(١) يبقى نقضا على هذا كما في يس على الفاكهي ما وضع ثانيا ولم يصدر ولم يشعر.

وعلله في شرحه بأن الغالب أن اللقب منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفة فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي وذلك مأمون بتأخيره فلم يعدل عنه وشذ تقديمه في قوله:

بأن ذا الكلب عمرا خيرهم نسبا

وأما الكنية فيجوز تقديمه عليها والعكس كذا قالوا لكن مقتضى التعليل المذكور امتناع تقديمه عليها أيضا فتأمل، نعم تقديمها على الاسم وعكسه سواء (**وإن يكونا**) أي الاسم واللقب (**مفردين**

الاسم وقوله: وصرح به عطف على وجد أي صرح بوجوب تأخير اللقب عن الاسم غير متعرض لتأخيره أي اللقب عن الكنية فيفهم منه كما قال ابن الصائغ جواز تقديم كل وتأخيره. (**قوله: بأن الغالب الخ**) وتعليل الرضي بأنه أشهر من الاسم فيذكر بعده ليكون كالتفسير ينافي كما قاله الشَّارح العلامة ما نص عليه ابن الانباري من أنه إذا كان اللقب أشهر جاز تقديمه كما في قوله: تعالى ﴿المسيح عيسى ابن مريم﴾ [١] وبه يعلم تخصيص عموم المتن.(**قوله: أيضا بأن الغالب**) من غيره كزين العابدين وجمال الدين. (**قوله: من اسم غير إنسان**) فيه أن الاسم هو المنقول فينافي جعله منقولا منه فالأولى إسقاط الاسم من البين، وإمكان تقدير المضاف بأن يكون المعنى من مسمى اسم غير إنسان لا يدفع الأولوية.

(**قوله: فتأمل**) لعل وجه التأمل أنه يؤخر عن الكنية أيضا كما نص عليه ابن هشام في بعض تعاليقه وأن نسخة إن سواها غلط غير مروية عن المصنف وما قال الأشموني من أن قوله: وإن يكونا مفردين يفيد تخصيص السوى بالاسم فمدفوع بما قال ابن قاسم من منع الإفادة لصدقه مع عموم السوى أي وإن يكن اللقب والسوى مفردين كما في الاسم واللقب ولا يمنع ذلك كون بعض أفراد السوى لا يكون إلا مركبا كالكنية. (**قوله: نعم الخ**) جواب سؤال معلوم مما بعد نعم ومن تقديم الكنية قوله: أقسم بالله أبو حفص عمر ومن تقديم الاسم قول سيدنا حسان ﵁

وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو

(**قوله: مفردين**) المراد بالمفرد هنا ما قابل المركب مرادا به ما لا يلزم أن ينطق دفعة واحدة بحيث له ما يصحح الإتيان ببعضه على حدة وببعضه الآخر على حدة فالمفرد بهذا المعنى ما نطق به دفعة واحدة بحيث لا يكون له ما يصحح ما ذكر،

فخرج منه عبد الله علما وإن دخل فيه بالمعنى المراد منه في تعريف الكلمة من أنه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وإلا لما أمكن جعل المركب قسما من العلم القسم من الاسم القسم من الكلمة

---

(١) سورة آل عمران ٣ / ٤٥

فأضف) الأول إلى الثاني (**حتما**) عند البصريين نحو هذا سعيد كرز أي مسماه كما سيأتي في الإضافة وأجاز الكوفيون الإتباع واختاره في الكافية والتسهيل

وذلك المعنى أيضا اصطلاح نحوي كما قال العلامة الأنبابي في حاشيته على السجاعي خلاف ما قاله الصبان من أنه اصطلاح منطقي خلط بالنحو خلط اصطلاح بآخر.

(**قوله: فأضف حتما الخ**) مناف لقوله: الآتي في الاضافة

ولا يضاف اسم لما به اتحد ∗ معنى وأول موهما اذا ورد

لأن قوله: هنا يقتضي اطراد الإضافة في المتحدين معنى ولذا قيده الشَّارح بعدم المانع وقوله: في الإضافة ولا يضاف اسم الخ يقتضي منعها وعدم اطرادها والاقتصار على ما ورد منه مع تأويله

وقد ذكر الشَّارح وكذا المصنف في شرح التسهيل هناك من جملة ما ورد ويجب تأويله إضافة الاسم إلى اللقب ولا ينفع في هذا ما قاله الخضري من أنه يخرج بتأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم من إضافة الاسم لما اتحد به معنى فإنهم معترفون بالتأويل في كل من البابين إلا أن الكلام هنا يقتضي اطراد الإضافة مع التأويل وما سيأتي يقتضي منعها ولو بالتأويل

والتأويل إنما يكون في الوارد مع الاقتصار عليه وإرجاع ما هنا إلى ما هناك بأن المراد أدم الإضافة مع عدم مناسبته لقوله: حتما وقوله: ومعلوم الخ يقتضي أنه لا يجوز اختراع اسم ولقب لم يوجدا قبل ولا يبقى فائدة لقوله: وأخرن ذا إن سواه صحبا بالنسبة للمفردين إذ عليه لا يمكن الإتيان باسم ولقب غير مسموعين حتى يلزم تأخيره عنه إلا أن يقال معناه بالنسبة إليهما أدم التاخير فحرر وانصف.

(**قوله: كرز**) هو في الأصل خرج الراعي ويطلق على اللئيم والحاذق ولعل التلقيب به على هذا الإطلاق فإشعاره بخصوص المدح أو الذم يحتاج إلى قرينة.

(**قوله: أي مسماه**) هذا غالبي وقد يعكس كما في كتبت سعيد كرز أي اسم هذا المسمى وانظر فيما إذا كان المكتوب كليهما إلا أن يراد بالاسم الجنس ولعل الأحسن ما قاله الأسقاطي في حواشي السجاعي نقلا عن الرضي أن إضافة الاسم إلى اللقب لفظية لتقدير انفكاكها كإضافة الوصف إلى معموله إذ المعنى على البدلية أو البيان فلا تحتاج إلى تأويل إذ لا أظن أحدا من العرب حين يقول سعيد كرز بالإضافة أنه يخطر بباله أمثال ما تقدم من التأويلات. (**قوله: وأجاز الكوفيون الخ**) أي وبعض البصريين الإتباع بدلا أو بيانا وهذا هو الحق لعدم إحواجه

ومعلوم على الأول أن جواز الإضافة حيث لا مانع من أل نحو الحارث كرز (**وإلا**) أي إن لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين كعبد الله زين العابدين أو الأول مركبا والثاني مفردا كعبد الله كرز أو عكسه كزيد أنف الناقة

للتأويل فجوازه أولى مما لا يصح بدونه ومثله القطع قال المصنف وإنما اقتصر سيبويه على الإضافة لأنها خلاف الأصل فبين أنها مسموعة وأما الإتباع والقطع فعلى الأصل مع اعتضادهما بالسماع. الخضري. (**قوله: ومعلوم على الأول الخ**) لعل فيه شبه احتباك أي معلوم على المذهب الأول وهو البصري أن وجوب الإضافة وعلى المذهب الثاني وهو الكوفي أن جواز الإضافة حيث الخ وجعل الأول عبارة عن الوجه الأول وهو الإضافة والجواز بمعنى عدم الامتناع حتى يشمل كلا المذهبين فغير ظاهر لمن تدبر إذ لا يخفى حينئذ ما فيه من الركاكة حيث يصير التقدير أنه معلوم على الإضافة أن جواز الإضافة وهو كما ترى بل الظاهر حينئذ أن يقال ومعلوم أن جواز الإضافة حيث الخ.

(**قوله: من أل**) أي في المضاف كما أفاده بالمثال واختلفوا في مثل هارون الرشيد مما كان اللقب فيه وصفا في الأصل فمنع الإضافة ابن الحاجب مطلقا نظرا إلى وصفيته في الأصل فتكون الإضافة فيه كإضافة الموصوف إلى الصفة وأجازها ابن هشام مطلقا نظرا لجموده،

وفرق بعضهم فمنع الإضافة إذا كان فيه أل لتقويتها جانب الوصفية كما تقوّت الصفة المشبة بها فعملت النصب فيما بعدها من غير ضعف فحقها أن تراعى وجوزها إذا كان مجردا لتناسيها أفاده العلامة يس فيكون من المانع كون اللقب وصفا مطلقا عند ابن الحاجب أو وصفا فيه أل عند البعض كما في الأشموني وينبغي أن يقيد منعه نظرا للعلة بمذهب البصريين إذ هم المانعون لإضافة الموصوف إلى الصفة

وبهذا التقرير ظهر لك أن امتناع الإضافة في هارون الرشيد عند من منع ليس لمجرد وجود أل في الثاني حتى يعارض بجواز عبد الأمير وفرس الرجل بل كون اللقب وصفا مقوى بأل كما تقدم.

(**قوله: أو عكسه**) أي أو يكون الأمر عكسه قال الرضي ينبغي جواز هذه الصورة أيضا ويلزم تقييده بمذهب الكوفيين المجوزين إضافة الاسم المفرد لما اتحد به كما تقدم على أنه يمكن أن يقال تجويزهم ذلك مختص بما إذا كان الثاني مفردا لسماع نوعه دون المفرد إلى المركب المتحد معه[١].

(**قوله: أنف الناقة**) لقب جعفر بن قُريع بالتصغير وتشديد الياء كان أبوه قسم ناقة بين نسائه فجاء

---

(١) كذا يفهم من عبارة بعض المحققين إلا أنه لم أجد صريح التقييد في عبارتهم وإن كان ما مثلوا به مفردا إلى مفرد. منه

(**أتبع**) الثاني (**الذي ردف**) الأولَ له في إعرابه على أنه بدل أو عطف بيان ويجوز القطع إلى الرفع والنصب بتقدير هو أو أعني إن كان مجرورا وإلى النصب إن كان مرفوعا وإلى الرفع إن كان منصوبا كما ذكره في التسهيل.

(**ومنه**) أي ومن العلم علم (**منقول**) إلى العلمية بعد استعماله في غيرها من مصدر

ليأخذ قسم أمه ولم يبق إلا الرأس فجرها من أنفها فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب حتى قال الحطيئة

قوم هم الأنف والأذناب غيرهم * ومن يسوي بأنف الناقة الذنبا

فصار مدحا والنسبة إليه أَنْفِيٌّ اهـ تصريح. (**قوله: أتبع**) جواب الشرط حذف فاؤه للضرورة والوجوب المفهوم من ظاهر الأمر بالنسبة إلى الإضافة فلا ينافي جواز القطع الآتي عن المصنف والمراد به الإتباع الاصطلاحي والمراد بردف المعنى اللغويّ أي اجعل الذي جاء آخِرا بدلا أو عطف بيان فليس فيه تحصيل الحاصل كما ادعاه بعضهم ولم يعبر بنحو أتبع الثاني أو المتأخر لضيق النظم، وقال العلامة الأنبابي: يمكن أن يكون فائدته الاحتراز عن المقطوع حيث فصل من الأول بهو أو أعني المقدر فإن الردف التبعية بلسا فصل فلا حاجة إلى جعل الوجوب المفهوم من الأمر نسبيا

(**قوله: له في إعرابه على أنه**) حروف الجر الثلاثة متعلقة بأتبع إن كانت على تعليلية وإن كانت بنائية فهي متعلقة بمبنيا مفعول مطلق مجازا لأتبع. (**قوله: أو عطف بيان**) قال في نتائج التحصيل هو أولى لكون اللقب أشهر غالبا وجوز الدنوشري وجها ثالثا وهو أن يكون تأكيدا بالمرادف.

(**قوله: إلى العلمية**) أي إلى معنى حاصل في حال العلمية ليناسب المنقول منه أعني قوله: من مصدر اي معني مصدر كما يأتي بناء على المتبادر أنه متعلق بمنقول ولك أن تجعل قوله: من مصدر بيانا للغير بمعنى الكون مصدرا وكذا معطوفاته فقوله: إلى العلمية على الظاهر وهذا الاحتمال أولى إذ لا يخفى ركاكة ربط قوله: بعد استعماله في غيرها بمنقول على تقدير تعلق قوله: من مصدر به لأنه يكون المعنى أن العلم منقول من معنى المصدر إلى معنى في حال العلمية بعد استعماله في غيره ولا يخفى أن الغير هو معنى المصدر

(**قوله: من مصدر**) المتبادر أنه متعلق بمنقول كما تقدم ولا يخفى أن المصدر عبارة عن لفظ فضل مثلا فيلزم على جعله منقولا منه اتحاده مع المنقول الذي هو اللفظ فلا بد من تقدير مضاف أي معنى

(**كفضل و**) اسم عين نحو (**أسد**) وصفة كحارث وفعل ماض كشمر لفرس ومضارع كيزيد وأمر كإصمت لمكان (**و**) منه (**ذو ارتجال**) لم يسبق له استعمال في غير العلمية أو سبق وجهل قولان

مصدر وكذا يقال فيما بعده، وقال العلامة الصبان يكفي في صحة النقل تغاير المنقول والمنقول منه صفة فهو منقول من حيث هو علم ومنقول منه من حيث كونه مصدرا

(**قوله: كفضل**) مثال للعلم المنقول وليس في عبارة الشَّارح ما يقتضي جعله مثالا للمصدر المنقول منه حتى يعترض بأنه مخالف لظاهر المتن وإن كان في عبارة الأشموني ما يفيده واعترض الصبان بذلك.

(**قوله: كإصمت**) لم يعتبر الضمير المستتر وإلا كان من قبيل المنقول من الجملة والدليل على ذلك تغير آخره بالعوامل كقوله

أشْلَـى سـلوقية باتت وبات بها * بوحش إصمت في أصلابها أود

ولو كان من قبيل المنقول عن الجملة لحكي سكون آخره كما حكي ضم يزيد باعتبار نقله عن الفعل والضمير المستتر من نحو المال يزيد في قوله: ونبئت أخوالي بني يزيد بضم الدال كما في التصريح ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كلابا سلوقية نسبة إلى سلوق قرية باليمن في أصلابها ضعف بوحش ذلك الموضع. (**قوله: لم يسبق له استعمال الخ**) هذا هو الموافق لتعريف المنقول السابق وعلى القول الثاني لا بد من تغيير تعريف المنقول أيضا كما ستعرفه والمراد الاستعمال بالقوة والأولى لم يسبق له وضع ليدخل في المنقول ما وضع لشيء ولم يستعمل فيه ثم نقل فإنه من المنقول كما يفيد كلام الجامع كذا قال أرباب الحواشي، ويمكن أن يقال عبر بالاستعمال لأنه الغرض من الوضع وأما ما قالوه فلم أجد له مثالا ومادة الانتقاض لابد أن تكون متحققة ثم رأيته في الأنبابي على السجاعي ولله الحمد والمنة. (**قوله: لم يسبق له استعمال**) أي للفظه المخصوص سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كفقعس فإن مادة الأول استعملت في غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيئته والثاني لم يستعمل هو ولا مادته قالوا ولم يجئ من ذلك غيره أفاده المصرح. ولو أبدل الاستعمال بالوضع لخرج ما نقل بعد وضعه فقط فإنه من المنقول كذا في شرح الجامع ومر ما فيه. (**قوله: في غير العلمية**) أي في غير نوعها الحاضر فخرج أسامة علما لشخص فإنه منقول كما قاله الشنواني وغيره لاختلاف النوع ودخل سعاد لامراة غير الأولى فإنه مرتجل لاتحاده. (**قوله: أو سبق وجهل**) هو قول ثان في المرتجل وهو مبني على أن جميع الأعلام سبق لها استعمال في غير معنى العلمية لأن أصل كلها التنكير فما

(**كسعاد وأدد**) ومنه ما ليس بمنقول ولا مرتجل قال في الارتشاف وهو الذي علميته بالغلبة (**و**) منه (**جملة**) كانت في الأصل مبتدأ وخبرا أو فعلا وفاعلا فتحكى كزيد منطلق وتأبط شرا

علم أصله سمي منقولا وما لا سمي مرتجلا، وبنى بعضهم على ذلك أن جميع الأعلام منقولة، وقيل كلها مرتجلة والمرتجل عليه ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر فموافقته للنكرات بالعرض لا القصد أفاده أبو حيان في التذييل شرح التسهيل. (**قوله: ومنه ما ليس**) يريد أن ليس المراد في كلام المصنف الحصر كما في النكت.

(**قوله: وهو الذي علميته بالغلبة**) فهو غير مرتجل لأنه سبق له استعمال في غير المعنى العلمي وغير منقول لأنه يستدعي الوضع للمعنى الثاني والتحقيق أنه من المنقول بوضع تنزيلي لأن غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص بفرد معين بمنزلة الوضع منه للمعنى الثاني كما قاله ابن قاسم في الآيات البينات والمولى الجامي قدس سره في شرحه على مقدمة ابن الحاجب.

(**قوله: أدد**) ارتجاله مبني على أنه اسم مأخوذ من الأدِّ من الود كما عليه سيبويه فهمزته بدل من الواو أو من الأد بمعنى العِظَم كما عليه غيره وليس في الأصل جمع أدة وهي المرة من الود كغرف جمع غرفة والهمزة بدل من الواو فإنه منقول حينئذ.

. (**قوله: ومنه جملة**) أي من مطلق العلم كما هو شأن مقابله في المتن إلا أنه يقتضي أن الجملة وكذا المزجي قسيم للمنقول قال الشاطبي وهو كذلك لأن المنقول عبارة اصطلاحية يطلقها أرباب الصناعة على المفرد ولا مشاحة في الاصطلاح والناظم جرى هنا على اصطلاحهم.

وقال الصبان ودرج عليه الخضري أنه عطف خاص على عام للاهتمام فالمقصود من التقسيم تقسيمه إلى المنقول والمرتجل ويبعده وقوع الفصل بالمرتجل فإن المناسب حينئذ ذِكرَهما عقبه. هذا. (**قوله: جملة كانت في الأصل الخ**) لا فرق بين كونه جملة وكونه مبتدأ وخبرا أو فعلا وفاعلا من حيث إنه بحسب الأصل غير معتبر في الحال فلو قال ومنه ما كان جملة في الأصل بأن كان مبتدأ الخ لكان أسلم. (**قوله: مبتدأ وخبرا في الأصل**) قال الأشموني لم يرد عن العرب علم منقول عن جملة مركبة من مبتدإ وخبر لكنه بمقتضى القياس جائز. (**قوله: فتحكى**) وهو معرب تقديرا على آخره كالألف في شاب قرناها كما نقله يس عن السيد واللباب غير منصرف كما قاله المولى اللاري في حواشيه على شرح مولانا الجامي قدس سرهما وقيل مبني بناء على أن الجملة مبنية فحكي أصلها وقيل لا معربة ولا مبنية كما هو الأصح في الجملة من حيث هي جملة،

(و) منه (**ما بمزج ركبا**) بأن أخذ إسمان وجعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث من الكلمة (**ذا**) أي المركب تركيب مزج (**إن بغير**) لفظ (**ويه تم**) كبعلبك (**أعربا**) إعراب ما لا ينصرف وقد يضاف وقد يبنى كخمسة عشر

وعبارة الشَّارح جارية على الأقوال الثلاثة إلا أن قول الشَّارح في النكت نقلا عن ابن الصائغ العلم الجملة لا توصف بإعراب ولا بناء بل هو محكي ظاهر في أنه أراد القول الثالث، ثم كونها محكية أغلبي لما في التسهيل أنه ربما أضيف صدر ذي الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهرا لا ضميرا ولو بارزا نحو قمت فيجب الحكاية.

(**قوله: بأن أخذ إسمان**) عبارة بعضهم كلمتان وهي أولى لشمولها لنحو حضر موت مما ركب من فعل واسم لم يعتبر بينهما نسبة فهو من المزجي لا الإسنادي لاعتبار الإسناد فيه كما يعلم من قوله: كان في الأصل مبتدأ وخبرا الخ ويفهم من كلتا العبارتين أنه لا يجوز مزج مهملين وجعلهما علما وقد يقال ما المانع إلا أن أراد بيان المسموع ويبعده أنه ذكر في بيان الاسنادي قبله مع أنه لم يسمع.

(**قوله: من الأول**) أي منسوبا إلى الأول فمن بمعنى إلى متعلقة بمنسوبا حال من ثانيهما ويعبر عنها بمن النسبة.

(**قوله: بمنزلة تاء التأنيث**) في لزوم ما قبلها حالة واحدة وجريان الإعراب ولو محلا عليها ويؤيده أنه قال بمنزلة تاء التأنيث التي قد يسكن ما قبلها كما في أخت ولم يقل هاء التأنيث فلا يرد معدي كرب ولا سيبويه وإنما يرد على من جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب عليها أفاده الصبان.

(**قوله: إعراب ما لا ينصرف**) أي على الجزء الثاني كما هو الظاهر[1] ، أما الأول فيبنى على الفتح إن لم يكن آخره ياء كمعديكرب فيبنى على السكون **وهو بيان** لما أهمله المصنف ولا بد منه فإنه لا يعلم كيفية إعرابه وأجيب بمجيئه في بابه. نكت

(**قوله: وقد يضاف**) أي يجعل مثل ما فيه إضافة الأول إلى الثانى قال العلامة الصبان واعلم أن هذه الإضافة لفظية لا معنوية لأن بكا مثلا ليس اسما لشيء أضيف حتى تظهر ثمرة الإضافة المعنوية بل هو بمنزلة الراء من جعفر فلا فرق في المعنى بين الإضافة وعدمها ولا فائدة لها إلا التنبيه على شدة

---

(١) لأنه لوكان على الجزء الأول لايقال المعرب كذلك هو المركب بل جزئه. منه

فإن ختم بويه بني لأنه مركب من اسم وصوت مشبه للحرف في الإهمال وبناؤه على الكسر على أصل التقاء الساكنين وقد يعرب إعراب ما لا ينصرف.

(**وشاع في الأعلام**) المركبة (**ذو الإضافة كعبد شمس**) وهو علم لأخي هاشم بن عبد مناف (**وأبي قحافه**) وهو علم لوالد أبي بكر الصديق ﷺ قيل وإنما أتى بمثالن وإن كان المثال لا يسأل عنه كما قال السيرافي ليعرفك أن الجزء الأول يكون كنية وغيرها ومعربا بالحركات والحروف وأن

امتزاج الكلمتين واتحادهما لأن المتضايفين كالشيء الواحد ولا يرد حصول هذه الفائدة بالمزج لأن فائدة الشيء قد تحصل بغيره انتهى كلامه ﷺ وقول الصبان لفظية لا معنوية أي صورية لا أثر لها من حيث المعنى وليس المراد المعنى الاصطلاحي كما لا يخفى اهـ قاله المولى في حاشيته على شرح المغني، ويعطى الثاني ما يستحق لو كان مفردا من صرف وغيره كَرَامهُرْمُزَ ممنوع الصرف للعلمية والتأنيث لأنه علم بلدة ويجري الأول بوجوه الإعراب إلا أن الفتحة لا يظهر في المعتل لثقل التركيب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقا إعطاء للجزء حكم الكل.(**قوله: مركب من اسم الخ**) فغلب جانب الصوت لأنه الآخر. (**قوله: وبناؤه على الكسر**) وقد يبنى على الفتح كخمسة عشر.

(**قوله: المركبة**) لعل زيادته لأنه جعل في ظرفية متعلقة بشاع فيفيد الكلام الأغلبية وهي إنما تصح بالنسبة إلى المركبات غير الإضافية كما في التصريح لا مطلق الأعلام، ويمكن أن يكون مراد المصنف الشياع في نفسه وفي تبعيضية أو صلة داخلا حال من ذو الإضافة فلا حاجة إلى التقييد فإنه من مطلق الأعلام كثير في نفسه.(**قوله: ذو الإضافة**) وأعربوه إعراب المتضايفين لأنهم أجروا على كلمتيه أحكامهما قبل العلمية فأعربو الجزأين وأعطوا جزأه الأخير حكم العلم فمنعوا صرف أوبر وهريرة في بنات أوبر وأبي هريرة وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن الموصوف بابن مجموع المضاف والمضاف إليه والمسوغ حذف تنوينه هو الموصوف بابن.(**قوله: وهو علم لوالد الخ**) اسمه عثمان صحابي مثله ﷺ ولا يعرف أربعة متناسلون كلهم صحابة إلا أبو قحافة وابنه أبو بكر وبنته أسماء وابنها عبد الله بن الزبير ﷺ. خضري. (**قوله: لا يسأل عنه**) أي من حقه أن لا يسأل عنه لأن القصد منه إيضاح الكلي. (**قوله: يكون كنية**) أي جزء كنية أو علامتها ولم يراع في البيان ترتيب المثال كما في ما بعده عربا من التكرار وتوصلا للاختصار بالإضمار في غيرها فإنه لو راعى الترتيب بأن قال: غير كنية وكنية لوقع تكرار في لفظ الكنية لعدم إمكان الإضمار.

الثاني يكون منصرفا وغيره (**ووضعوا لبعض الأجناس**) لا لكلها (**علم**) بالوقف على السكون على لغة ربيعة (**كعلم الأشخاص لفظا**) فيأتي منه الحال ويمتنع من الصرف مع سبب آخر ومن دخول الألف واللام عليه ونعته بالنكرة ويبتدأ به، (**وهو عم**) معنى أي مدلوله شائع كمدلول النكرة لا يخص واحدا بعينه ولذلك ذكر في شرح التسهيل أنه كاسم الجنس، (**من ذاك**) أعلامٌ وضعت للأعيان

(**قوله: وغيره**) إن كان قحافة قبل جعله جزء الكنية علما فذاك وإلا فكونه غير منصرف لإعطاء الجزء حكم الكل كأبي هريرة. (**قوله: ووضعوا**) ذكر الصبان وغيره أن في كلام المصنف حيث أسند الوضع إلى العرب إشارة إلى أن علم الجنس سماعي فلا يقاس على ما ورد منه وإليه يميل قول الشَّارح لا لكلها وفي كونه مشارا به إلى ذلك نظر فإن الأمور القياسية أيضا استخرجت مما ورد عن العرب وليس في هذه العبارة إشعار بقلة على أن اختلافهم في أسماء الكتب والتراجم والعلوم هل هي أعلام أشخاص أو أعلام أجناس يدل على القياسية وهو ظاهر لأن باب التسمية الشخصية أو الجنسية لا حجر فيه. (**قوله: كعلم الأشخاص**) صفة علم، لا حال منه لتنكيره، ولفظاً تمييز لمعنى الكاف أي مثله من جهة اللفظ، أو نصب بنزع الخافض متعلق بما يفهم منه أو بمتعلقه. (**قوله: ويبتدأ به**) أي بلا مسوغ وإلا فالنكرة أيضا يبتدأ بها مع المسوغ.

(**قوله: عم**) فعل ماض لا أفعل تفضيل حذفت همزته للضرورة لأنه يقتضي العموم في علم الشخص لأنه الذي يتصور أن يكون المفضل عليه ولا عموم فيه بل ليس المراد به العموم الذي هو النسبة بين شيئين بل الشيوع والابهام كما أفاده الشارح. (**قوله: معنى**) تمييز محول عن الفاعل. (**قوله: كاسم الجنس**) هذا مذهب قوم من النحاة جرى عليه المصنف في بعض كتبه كالألفية وتفرقة الواضع بينهما في الأحكام اللفظية تؤذن بالتفرقة بينهما معنى وإلا لزم التحكم،

والتحقيق أن علم الجنس كما هو المناسب للتسمية موضوع للماهية بقيد التعيين فإن كان اسم الجنس والنكرة موضوعين للفرد المبهم فالفرق ظاهر أو للماهية فالفرق ملاحظة التعيين في علم الجنس كما قلنا وعدم ملاحظته فيهما فمعنى أسامة الماهية مع تعيينها على أن التعيين معتبر في الموضوع له ومعنى أسد الماهية بلا ملاحظة التعيين وإن كان التعيين لازما لعدم إمكان الوضع لما جهله الواضع. (**قوله: أعلام الخ**) أي وضع كل منها لكل عين من الأعيان لأن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي التوزيع كما في ركب القوم أفراسهم.

نحو (**أم عريط**) فإنه علم (**للعقرب**) أي لجنسها (**وهكذا ثعالة**) فإنه علم (**للثعلب**) أي لجنسه (**ومثله**) أي مثل علم الجنس الموضوع للأعيان علم جنس موضوع للمعاني نحو (**برة**) علم (**للمبرة**) وسبحان علم للتسبيح و(**كذا فجار**) بالبناء على الكسر كحذام (**علم للفجرة**) بسكون الجيم ويسار للميسرة.

(**قوله: أم عريط**) بكسر العين وسكون الراء وفتح الياء كنية العقرب واسمها شبوة. (**قوله: فإنه علم للعقرب**) علة لصحة المثال. (**قوله: لجنسها**) أي موضوع لفرد مبهم من أفراد جنس العقرب هذا هو الموافق لما ذهب إليه الناظم فافهم فإن فيه وجها آخر على ما قلنا. (**قوله: ثعالة**) بالتنوين للوزن وكنيته أبو الحصين. (**قوله: فإنه علم للثعلب**) الظاهر أنه بيان لوجه الشبه فلو قال: فهو علم. (**قوله: للأعيان**) أي لعين من الأعيان وكذا يقال في قوله: من المعاني ولا توزيع لأن مقابله مفرد. (**قوله: علم**) أي هو علم بيان لصحة المثال والمناسب لقوله: فإنه علم للعقرب أن يقول: فإنه علم للمبرة إلا أنه تفنن في العبارة فعبر بذلك.

(**قوله: سبحان علم للتسبيح**) أي عند قطعه عن الإضافة كما عليه البيضاوي أو مطلقا كما عليه غيره وإضافته للإيضاح كحاتم طيء وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لأن المبطلة لها ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته

قال الرضي لا دليل على علميته لأن أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما وإذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله: سبحانَه ثُمَّ سبحانًا نعوذ به وقد جاء باللام كقوله: سبحانك اللّٰهم ذا السبحان واستدل من قال بعلميته بقوله: سبحان من علقة الفاخر. وقد يقال إنه حذف المضاف إليه ونوي وبقي المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعني التجرد عن التنوين كقوله: خالط من سلمى خياشيم وفا، أي وفاها. (**قوله: بالبناء على الكسر**) أي لمشابهته لنزال المعدول عن انزل عدلا وزنة وتعريفا. (**قوله: للميسرة**) بمعنى اليسر.

﴿الثالث من المعارف (اسم الإشارة)﴾

وأخّره في التسهيل من الموصول وضعا مع تصريحه بأنه قبله رتبة، وحدُّه كما قال فيه ما دل على مسمى وإشارة إليه (**بذا لمفرد مذكر**) عاقل أو غيره (**أشر**)، و (**بذي وذه**) بسكون الهاء وذهِ بالكسر

﴿الثالث من المعارف اسم الإشارة﴾

(**قوله: وأخره الخ**) تعريض بأنه كان الأولى له أن يقدمه على الموصول لأن الأولى والأكثر موافقة الوضع للرتبة. (**قوله: كما قال**) أفاد العلامة الشربيني في نظيره أنه مفعول مطلق لمحذوف أي أقول قولا كقوله في التسهيل فالكاف تشبيهية، وتحتمل أنها بمعنى على متعلقا ببناء محذوفا مفعولا مطلقا للفعل المفهوم من نسبة الخبر إلى المبتدإ أي ينسب ما دل إلخ إلى الحد نسبة مبنيةً على ما قال في التسهيل. (**قوله: وإشارة إليه**) مصدر المجهول وصف للمعنى المدلول المعبر عنه بالمسمى فلا غبار في جعله داخلا في المدلول كما هو مقتضى العطف، وأما الإشارة التي هي وصف المتكلم الخارجةُ عن المدلول المصاحبة لاستعمال اللفظ فهي مصدر المعلوم بمعنى الكون مشيرا ولا يصح إرادتها هنا إلا أن يجعل الواو بمعنى مع والمراد الإشارة الحسية لأنها حقيقة في الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقته فلا يرد ضمير الغائب والمعرف بأل العهدية ونحوهما لأن الإشارة بذلك ذهنية.

وأورد على التعريف بأنّ أخذ الإشارة في التعريف يوجب الدور ودفعه الدماميني بأن أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجبه لجواز أن تكون معرفة ذلك الجزء بديهية أو مكتسبة بشيء آخر اهـ ويفهم أن المعنى الإضافي مراد أي اسم يصحبه الإشارة وإليه مال العلامة الصبان والأظهر أن "اسم الإشارة" صار اسم جنس لتلك الألفاظ المخصوصة؛ فلا معنى لكل من لفظ اسم ولفظ إشارة لأنهما كزاء زيد ويائه فلم يشمل التعريف لا على المعرّف ولا على جزئه إذ لا جزء له بمعناه في التعريف؛ فلا دور أصلا قاله العلامة الأنبابي في حاشيته على السجاعي. (**قوله: بذا لمفرد إلخ**) التقديم للحصر الإضافي بالنسبة إلى الصيغ المذكورة فلا يرد أنه قد يشار إليه بذائه وذاء بكسر الهمزة والهاء.

(**قوله: لمفرد**) صنيع القاموس يفيد أن الإشارة لا تتعدى باللام فهي بمعنى إلى والمراد المفرد حقيقة أو حكما كالجمع والفريق. (**قوله: مذكر**) أي حقيقة أو حكما كما في قوله: تعالى ﴿فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي﴾ (**قوله: بذي الخ**) أفاد الخضري أنه متعلق باقتصر مضمنا معنى خصص أي خصص الأنثى بها على أن التخصيص إضافي لوجود الأنثى في غيرها والظاهر عليه جعل الباء داخلا على المقصور لأن المقصود بيان ألفاظ اسم الاشارة باعتبار ما وضعت له لا بيان حال المؤنث ومدلوليته، وأظهر منه جعل بذي متعلقا بحال محذوف أي اقتصِر على الأنثى حال كونك مشيرا بهذه الكلمات فيفيد

وذهي بالياء و(**تي**) و (تا) و ته كذه (**على الأنثى اقتصر**) فأشر بها إليها دون غيرها (**وذان**) تثنية ذا بحذف الألف الأولى لسكونها وسكون ألف التثنية يشار بها للمثنى المذكر المرتفع و(**تان**) تثنية تا بحذف الألف لما تقدم يشار بها (**للمثنى**) المؤنث (**المرتفع**) وإنما لم يثنَّ من ألفاظ الأنثى إلا تا حذرا من الالتباس (**وفي سواه**) أي سوى المرتفع وهو المنتصب والمنخفض (**ذين**) للمذكر و (**تين**) للمؤنث (**اذكر تطع**) النحاة (**وبأولى أشر لجمع مطلقا**) سواء كان مذكرا أم مؤنثا عاقلا أم غيره

اختصاصها بالأنثى ولا ينافي استعمالَ غيرها فيها. (**قوله: وذان تثنية ذا الخ**) ظاهره أن ذان وتان تثنية حقيقة وعليه جرى المصنف في التسهيل وتقدم عن الشَّارح، ولم يَحمل كلامه هنا على مذهب الجمهور كما في بعض كتبه من أنهما مثنى صورة حيث اشترطوا في المثنى إعراب المفرد وتنكيرَه؛ واسم الإشارة لا يقبل التنكير لعدم مفارقته سبب تعريفه أعني الإشارة الحسية؛ ولا الإعراب لقيام سبب البناء؛ لظاهر ما سيصرح به في الموصول من أن اللذان واللتان مثنى حيث أفاد أن علامة التثنية يؤتى بها بعد حذف الياء من الذي والتي والظاهر عدم الفرق بين الموصول واسم الإشارة، فإما أن لا يشترط تنكير المفرد وإعرابه في التثنية أو يقول بالشذوذ. (**قوله: لسكونها وسكون ألف التثنية**) أي فحذفت ألف ذا لدفع التقاء الساكنين ولم تقلب ياء كما في رحيان تثنية رحى حطا لرتبة المبني عن رتبة المعرب بنقص حرف منه وقت الحاجة. (**قوله: يشار بهما للمثنى**) أي لمعنى المثنى المرتفع لفظا عند المصنف أو محلا عند الجمهور واحتيج إلى تقدير المضاف لأن الرفع من أحكام اللفظ ومعلوم أنهما لا يشار بهما للفظ أو المراد بالمثنى المعنى مع تقدير مضاف قبل ضمير المرتفع أي المرتفع داله، ويحتمل أن يقال إن المصنف نسبهما للمثنى باللام الموضوعة لمطلق الارتباط لكونهما من أفراده عنده.

(**قوله: للمثنى المذكر**) أي المذكر مفرده لأن المثنى من حيث هو كالجمع لايوصف بالتذكير والتأنيث كما يؤخذ مما سيأتي عن ابن هشام في الجمع مع ما فيه. (**قوله: حذرا من الالتباس**) أي من التباس تثنية المؤنث بتثنية المذكر كما إذا ثني المبدوء بالذال أو بتثنية المؤنث كما إذا ثني المبدوء بالتاء وهو أخف ضررا من الأول. (**قوله: وفي سواه**) أي في وقت إرادة الإشارة إلى سواه. (**قوله: تطع النحاة**) مجزوم في جواب الأمر تتمة للبيت، وقال المُحشّي الحكيم الأولى أن يقول بدل النحاة العرب، وجوابه ظاهر لأن إطاعة النحاة إطاعة لهم. (**قوله: بأولى**) يكتب بواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين "إلى" الجارة وكذا الممدودة لئلا يلتبس بإليك جارا ومجرورا وقال المُحشّي الحكيم عن العصامي إنه محمول على المقصور. (**قوله: أم غيرَه**) قال الأشموني استعماله في غيره قليل ومنه قوله تعالى: ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا﴾ بل يستعمل بدله "هذه" باعتبار الجماعة.

والقصر فيه لغة تميم (**والمد**) لغة الحجاز وهو (**أولى**) من القصر وحينئذ يبنى على الكسر لالتقاء الساكنين (**ولدى**) الإشارة إلى ذي (**البعد**) زمانا أو مكانا أو ما نزل منزلته لتعظيم أو لتحقير (**انطقا**) مع اسم الإشارة (**بالكاف**) حال كونها (**حرفا**) لمجرد الخطاب (**دون لام أو معه**) فقل ذاك أو ذلك واختار ابن الحاجب أن ذاك ونحوه للمتوسط.

(**واللام إن قدمت**) على اسم الإشارة (**ها**) للتنبيه فهي (**ممتنعة**) نحو ولا أهل هذاك الطراف الممدد

(**قوله: والقصر الخ**) فيه أن المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة و"أولى" مبني وأجيب بأنه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصونهما بالمعرب. (**قوله: لغة تميم**) اللغة هنا بمعنى الاستعمال لا الألفاظ المستعملة كما هو أحد معنيي اللغة لأن القصر مصدر فلا يصح اللغة بهذا المعنى عليها، وكذا يقال فيما بعده. (**قوله: ذي البعد**) أي قليلا أو كثيرا على رأي الناظم أن له مرتبتين تبعا لبعض النحاة منهم سيبويه وهو الراجح لأن ترك اللام لغة التميميين والإتيان بها لغة الحجازيين فلو كان المراتب ثلاثة كما عليه ابن الحاجب والجمهور لزم أن التميميين لا يشيرون إلى البعيد والحجازيين إلى المتوسط.

(**قوله: زمانا أو مكانا**) أي بُعدا زمانيا أو بعدا مكانيا أو من حيث الزمان والمكان فهما تمييزان عن نسبة ذي إلى البعد لكن يقال: إن الزمان من عوارض الأحداث واسم الإشارة فيها مجاز لأن وضعه للمحسوس فلا ينبغي ذكره في بيان ما وضع له أسماء الإشارة.

(**قوله: لمجرد الخطاب**) أي حرفا موضوعا للخطاب المجرد عن الذات فهو من إضافة الصفة للموصوف وفيه تلميح لوجه كونها حرفا وإنما حكم بوضعها له ولم يحكم بأنها موضوعة للمخاطب حتى تكون اسما كماهو المناسب لاختلافها لأنها لو كانت اسما لكان اسم الإشارة مضافا إليها واللازم باطل لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير لعدم مفارقته الإشارة الحسية المفيدة للتعيين كما مر ولثبوت النون في ذينك وتينك ثم إفادتها للخطاب باعتبار المادة وأما باعتبار الهيئة واللواحق فتدل على حال المخاطب تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وغيره ودلالتها على البعد فعارضة نشأت من الاستعمال قال في التصريح هذه الكاف وإن كانت حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية في غالب اللغات ودون هذا أن تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقا ومن الثاني قوله: تعالى ﴿ذلك لمن خشي العنت منكم﴾

(**قوله: أو معه**) تخيير بالنسبة إلينا وتنويع للخلاف نظرا للعرب وهي لتأكيد بُعد المشار إليه على ما يناسب مذهب المصنف وقيل لبعد المخاطب. (**قوله: واختار ابن الحاجب**) أي والجمهور كما في الشاطبي وتقدم ما فيه. (**قوله: ولا أهل هذاك الطراف**) أوله **رأيت بني غبراء لا ينكرونني** الغبراء الأرض وبنو الغبراء الفقراء ويدخل فيهم الأضياف وأهل معطوف على الواو في ينكرونني للفصل بالمفعول وهو مثل قولك رأيت زيدا

وتمتنع أيضا مع التثنية والجمع إذاما مد (**وبهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان**) أي قريبه (**وبه الكاف**) المتقدمة (**صلا في البعد**) فقل هناك أو ههناك (**أو بثمة**) بفتح الثاء المثلثة (**فه**) أي انطق ويقال في الوقف ثمه (**أو هنّا**) بفتح الهاء وتشديد النون (**أو بهنالك انطقن**) ولا تقل ها هنالك (**أو هنا**) بكسر الهاء وتشديد النون.

تنبيه ذكر المصنف في نكته على مقدمة ابن الحاجب أن هنالك يأتي للزمان مثل ﴿هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت﴾

يتخاصم هو وعمرو وسيأتي نظيره عن الصبان في بيان قول المصنف وزائدا فعلان والطّراف بالكسر بناء من أدم يكون للأغنياء و الممدّد المنصوب يقول: إن هجرني الأقارب وصلتني الأباعد الفقراء والأغنياء فالفقراء لإنعامي عليهم والأغنياء لحسن معاملتي بهم.

(**قوله: وتمتنع أيضا مع التثنية والجمع**) أما الكاف فتجامع ها فيهما فتقول هذانك وهؤلائك كما جرى عليه المصنف وقيل يمتنع.

(**قوله: إذا ما مد**) مفهومه أنها لا تمتنع إذا قصر الجمع وقد يقال: إن القصر لغة تميم وهم لا يستعملون اللام كما تقدم إلا أن يقال: منهم من يتبع تميما في القصر وحجازا في اللام كقيس وأسد وربيعة فلهم اللام في الجمع أفاده الصبان

(**قوله: وبهنا الخ**) التقديم للحصر بملاحظة حيثية الظرفية فإنه بهذه الحيثية لا يشار إليه إلا بها، أما لا من هذه الحيثية فلا يشار به إليه أصلا بل بهذا.

. (**قوله: الكاف المتقدمة**) ظاهر المتن وأكده الشرح أنها تتصرف كالمتقدمة مع أنها لازم الإفراد والتذكير هنا كما صرح به أبو حيان وغيره وفي الجامع لابن هشام والتزم في كافهن الفتح والإفراد.

(**قوله: أو بثمة**) هي وهنا لازما الظرفية أو شبهها وهو الجر بمن أو إلى كما في أين لا خصوص من كما قاله الدماميني. (**قوله: ولا تقل ها هنالك**) للطول. (**قوله تعالى: هنالك**) أي في ذلك الوقت تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ تختبر مَّا قَدَّمَتْ من عمل فتعاين نفعه وضره والمشهورأن هنالك إشارة موقف الحشر. (**قوله: ذكر المصنف**) فكلامه هنا مبني على الغالب، ويحتمل أن استعمالها في الزمان مجاز وهو المتعين الموافق لقولهم: اسم الإشارة موضوع للمحسوس المشاهد فكلامه على ظاهره من اختصاصها بالمكان.

﴿الرابع من المعارف (الموصول)﴾

وهو قسمان حرفي واسمي فالحرفي ما أول مع صلته بمصدر وهو أن وأنّ ولو وما وكي. ولم يذكره المصنف هنا لأنه لا يعد من المعارف وذكره في الكافية استطرادا، فأن توصل بالفعل المتصرف ماضيا أو مضارعا أو أمرا،

﴿الرابع من المعارف الموصول﴾

أل فيه للعهد لأنه صار اسما جامدا لمفهوم ما افتقر إلى صلة وعائد. (**قوله: وهو**) أي مطلق الموصول ففيه استخدام لأن المراد من المرجع الاسمي لأنه المعدود من المعارف. (**قوله: حرفي واسمي**) من نسبة الجزئي إلى اسم الكلي.

(**قوله: ما أول مع صلته**) أي بالقوة والصلاحية وإن لم يؤول بالفعل وإلا لما دخل إلا ما فسر بالمصدر ثم إن كان المراد أنهما يرفعان ويوضع المصدر مكانهما فلا مسامحة، وإن كان المراد أنه يؤول إلى المصدر ويصير مصدرا ففيه مسامحة أي يؤول صلته بسببه لأنه آلة السبك والثاني هو الظاهر المشهور والصلة مراد بها معناها اللغوي وهو ما اتصلت بشيء لا الاصطلاحي أعني المذكور بعد الموصول فلا دور على إدخالها في تعريف الموصول. (**قوله: لا يعد من المعارف**) أي والكلام فيها.

(**قوله: وذكره في الكافية استطرادا**) فيه إشارة بلطف إلى أن ذكر الشَّارح له هنا أيضا استطراد مع إيضاح محترز قيد الأسماء في موصول الأسماء كما أشار إليه بزيادة لفظ أما المتقضية للمقابل (**قوله: استطرادا**) مفعول مطلق نوعي لذكره، لأن الاستطراد ذكر الشيء في غير محله لمناسبة فهو نوع من الذكر كما أن القرفصاء في قولك: قعدت القرصاء نوع من القعود، والمناسبة هنا الاشتراك في الاسم وكونهما قسمي الموصول.(**قوله: فأن توصل الخ**) صريحه اتحاد الموصولة بالماضي والمضارع وهو كذلك عند الجمهور وغيرها من سائر النواصب لا تدخل على غير المضارع لأنها أم الباب فتوسع فيها لكن الموصولة بالماضي لا تنصبه اتفاقا لأنها لم تؤثر في معناه شيئا وكذا يقال في الموصولة بالأمر بخلاف إن الشرطية فإنها لما قلبت معناه إلى المستقبل ناسب عملها في محله.

(**قوله: أو أمرا**) أي عند سيبويه بدليل دخول الجار عليها لفظا أو تقديرا كما في كتبت إليه أن قم إذ لا تدخل إلا على الاسم فتؤول معه بمصدر طلبي أي كتبت إليه بالأمر بالقيام ورده [1]الدماميني بأن كل موضع دخلت فيه على الأمر محتمل لكون أن تفسيرية كما في آية ﴿فأوحينا إليه أن اصنع﴾ لتقدم

---

(١) وما قاله الدماميني هو الظاهر لأن معنى قم هو إنشاء طلب القيام لا مجرد طلب القيام. منه

وأما نحو ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ و﴿وأن عسى أن يكون﴾ فهي مخففة من المثقلة، وأنَّ توصل باسمها وخبرها، وإن خففت فكذلك لكن اسمها يحذف كما سيأتي، ولو توصل بالماضي والمضارع، وأكثر وقوعها بعد ود ونحوه وما توصل بالماضي والمضارع وبجملة اسمية بقلة. وكي توصل بالمضارع فقط.

وأما (**موصول الأسماء**) فيذكره بالعد فللمفرد

جملة فيها معنى القول دون حروفه ولا حاجة إلى تقدير الجار أو زائدة كما في كتبت إليه بأن قم أي كتبت إليه بقم أي بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا وإن كان في الواقع اسما لقصد لفظه. (**قوله: فهي مخففة من المثقلة**) الجملة خبر قوله: وأما نحو، والرابط محذوف أي فأن فيه مخخفة. (**قوله: وأن توصل باسمها وخبرها**) أي وتؤول بمصدر خبرها مضافا لاسمها إن كان مشتقا وبالكون إن كان جامدا أو ظرفا كبلغني أنك زيد أو في الدار أي بلغني كونك زيدا أو في الدار أو يقال في الجامد بلغني زيديتك لأن ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفروسية أفاده الأسقاطي وعبر المولى الجامي عن مثل هذه الياء بالمصدرية وهو المشهور. (**قوله: ولو الخ**) قال ابن هشام ولا يحفظ وصلها بجملة اسمية وقال الدماميني قلت قد جاء في قوله: تعالى ﴿يودوا لو أنهم بادون في الأعراب﴾ على أن ما بعد لو جملة اسمية نعم ينبغي أن تقيد الاسمية بمثل هذا. (**قوله: وما توصل بالماضي والمضارع**) أي بكثرة لقوله: في المقابل بقلة.

(**قوله: وكي**) هي نص في المصدرية إذا ذكرت اللام وإن خلت عنها احتملت الجارةَ بتقدير أن بعدها والمصدريةَ بتقدير اللام قبلها والثاني أولى لأن ظهور أن معها ضرورة وظهور اللام كثير فالأولى الحمل عليه ونص في الجارة إذا خلت عن اللام وظهرت أن بعدها أو وإن قرنت بهما فالأرجح كونها جارة مؤكدة للام. (**قوله: فيذكره بالعد**) لأنه أوضح وأضبط للمبتدي ولم يجمع بين تعريفه وذكره بالعد روما للاختصار وإن أمكن تعريفه كما ذكره في الكافية والتسهيل خلافا لمن منع إمكان تعريفه، وقدر الخبر لحسن المزج، وإلا فموصول الأسماء مبتدأ أول، والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه، والجملة خبر الأول، والأنثى مبتدأ خبره التي أي ومؤنثه أي الذي هو التي منه فالعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف إليه. هذا ما قاله أرباب الحواشي ولعل الظاهر نظرا للمتن أنه مبتدأ محذوف الخبر أي الموصول ما يذكر وقوله: الذي الخ جمل مستأنفة بيان لما يذكر، فالذي مبتدأ حذف خبره أي الذي للمذكر بقرينة المقابلة بالأنثى التي.

المذكر (**الذي**) وفيها لغات تخفيف الياء وتشديدها، وحذفها مع كسر ما قبلها وسكونه، وعدها بعضهم من الموصولات الحرفية وضعفه في الكافية، وللمفردة (**الأنثى التي**) وفيها ما في الذي من اللغات (**والياء**) التي في الذي والتي (**إذا ما ثنيا لا تثبت**) بضم أوله للفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني (**بل ما تليه**) الياء وهو الذال والتاء (**أوله العلامة**) أي علامة التثنية فتفتح الذال والتاء لأجلها

(**قوله: المذكر**) أي بقرينة قوله: الأنثى التي. (**قوله: وتشديدها**) والياء مكسورة أو مضمومة ومن لغاتها حذف اللام كما في الخضري.

(**قوله: وعدها الخ**) أي فيما يصلح لذلك كآيةِ ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾ إذ لا يقدم عاقل على حرفيتها في جاء الذي أبوه قائم، قال الخضري لكن الصحيح اسميته فيها وحذف عائده وموصوفه أي كالخوض الذي خاضوه أو أصله الذين حذف نونه على لغة أو المراد كالفريق الذي خاضوا فجمع العائد نظرا للمعنى. (**قوله: الحرفية**) وأل فيه زائدة على الحرف كالموصولة على المضارع. (**قوله: وضعفه في الكافية**) لعله أخذه من تعبير المصنف فيها بقد حيث قال

وقـد يجـيء مصدريا مثل مـا * يونــس والفــرا بهـذا حكـما

إلا أن اختياره لقولهما في شرحها مؤيدا بقول ابن خروف صريح في أن المراد بقد القلة بالنسبة إلى اسميته لا التضعيف فانظره.

(**قوله: إذا ما ثنيا لا تثبت**) أي وجوبا فلا يرد أنه بمفهومه يفيد ثبوت الياء في المفرد مع أنه يجوز الحذف منه أيضا كما مر ومقتضى كلامه أن اللذان واللتان تثنية حقيقة فلا يشترط فيها تنكير المفرد وإعرابه والأصح عند الجمهور اشتراطهما وأنهما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى لا تثنية حقيقة فالظاهر بناؤها كالمفرد لأن التثنية التي هي من خواص الأسماء لم توجد حتى تعارض شببهما الافتقاري وإنما اختلفا مع العامل نظرا لصورة التثنية فبنيا على ما يشاكل إعرابها من ألف أو ياء ومثلهما ذان وتان وكذا يقال في اللذون على رفعه بالواو وتقدم نظيره في اسم الإشارة.

(**قوله: للفرق بين الخ**) مفعول له تحصيلي أي ليحصل الفرق بين تثنية المبني والمعرب المقصور [١] حيث لم يحذف منه حرف العلة بل حركت لدفع التقاء الساكنين ولم يحذف منه لئلا يلزم الالتباس بالمفرد حال الإضافة.

---

(١) وكذا المنقوص كالقاضي والقاضيان. منه

(**والنون**) منهما إذا ما ثنيا (**إن تشدد**) مع الألف وكذا مع الياء كما هو مذهب الكوفيين واختاره المصنف (**فلا ملامة**) عليك لفعلك الجائز نحو ﴿واللذان يأتيانها منكم﴾ ﴿ربنا أرنا اللذين﴾.

(**والنون من**) تثنية اسمي الإشارة (**ذين وتين شددا أيضا**) نحو ﴿فذانك برهانان﴾ ﴿إحدي ابنتي هاتين﴾ (**وتعويض بذاك**) التشديد عن الياء المحذوفة في الموصول والألف المحذوفة في اسم الإشارة (**قصدا**) وقد تحذف النون من اللذين واللتين كقوله: أبني كليب إن عمَّي اللذا

. (**قوله: والنون**) مبتدأ خبره مجموع الشرط والجزاء. (**قوله: إن تشدد**) من المزيد أو المجرد والظاهر من قوله: فلا ملامة عليك أنه حمله على المخاطب المعلوم لأنه أنسب لقول المصنف أوله العلامة. ويمكن حمله على المضارع المجهول مجردا أو مزيدا والزائدة الثانية لئلا يلزم الفصل بين علامتي التثنية وقيل الأولى لئلا يلزم زيادة العمل بإسكان الأولى وإدغامها. (**قوله: واختاره المصنف**) قال المرادي وهو الصحيح للقرائة المذكورة. (**قوله: الجائز**) بالنصب مفعول قوله: لفعلك مرادا به الحدث علة لقوله: لا ملامة. وجعله صفة له يؤدي إلى عدم تصور المفعول به له. (**قوله: ﴿أرنا اللذين﴾**) بسكون راء أرنا لأن من يشدد النون يسكن الراء قال الصبان وهذا مستحسن لا واجب لأن التلفيق بين القرائتين جائز إذا لم يختل المعنى والإعراب. (**قوله: من تثنية اسمي الإشارة**) لعل زيادته مع كون ذين وتين تثنية، للإشارة إلى عدم اختصاص التشديد بالياء. (**قوله: وتعويض بذاك قصدا**) مبتدأ خبره قصد سوغ الابتداء به ما في الجملة من معنى الحصر لأن المعنى ما قصد بذلك إلا التعويض فهو على حد شيء جاء بك أي ما جاء بك إلا شيء وفائدة هذا الحصر الرد على القول الضعيف، قال سم ينبغي على أن التشديد للتعويض أن لا يجوز في المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض اهـ وإنما لم يعوضوا في يدين ودمين لأن الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق اهـ صبان. (**قوله: في الموصول**) لعل في بمعنى من صلة الحذف.(**قوله: وقد تحذف النون**) أي في الرفع وكذا في النصب والجر كما قاله يس عن اللقاني تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لأنهما كالشيء الواحد ولذا لم يحذف من ذان وتان كما في التصريح وهو لغة بني حارث وبعض بني ربيعة. (**قوله: أبني كليب الخ**) آخره **قتلا الملوك وفككا الأغلالا** أراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لإن وبني منادى بالهمزة و**كليب** بالتصغير أبو قبيلة وهو كليب بن يربوع و**عمّي** بالتثنية مضافة إلى ياء المتكلم هما هذيل بن هبيرة الثعلبي وهذيل بن عمران الأصغر كان أخاه لأمه و**الأغلال** جمع غل وهو

وقوله: هما اللتا لو ولدت تميم (**جمع الذي الألى**) للعاقل وغيره وندر مجيؤها لجمع المؤنث، واجتمع الأمران في قوله:

وتبلي الألى يستلئمون على الألى * تراهن يوم الروع كالحدإ القبل

وفي قوله كغيره: جمع تسامح،

حديد يجعل في العنق من الأسارى وغيرهم. وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فإنه من بني كليب بأن عميه قتلا الملوك وخلصا الأسارى من أغلالهم. (**قوله: وقوله**) أي الأخطل لقب غياث بن غوث الثعلبي وكان نصرانيا. (**قوله: هما اللتا الخ**) آخره **لقيل فخر لهم صميم** ومحل الشاهد "اللتا" حيث أراد به اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدإ وهو هما وتميم قبيلة، وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر لهم خالص. (**قوله: الألى**) يكتب بلا واو للزومه أل فلا يشتبه بإلى الجارة كما في التصريح بخلاف أولى الإشارية. (**قوله: وتُبلي الألى**) فالأول للمذكر بدليل يستلئمون والثاني للمؤنث بدليل تراهن وقد يقال: إن جمع المذكر غير العاقل يعامل معاملة جمع المؤنث فيقال: الأيام مضين ويحتمل ذلك في البيت فلا شاهد فيه، ويحتمل أن المراد بالأمرين استعماله للعاقل وغيره فلا اشكال لكنه بعيد عن السياق، وضمير تبلي للمنون في قوله قبله:

فَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا * قديماً فَتُبلينَا المَنون وما نبلي

أي وما نبليها ويستلئمون أي ويلبسون اللأمة وهي الدرع حال كونهم راكبين الخيل التي تراهن في يوم الروع لطموح أبصارهن وتقليب أعينهن ذكاء وشهامة كأنهن الحدأ القبل والروع بالفتح الخوف والحدأ جمع حدأة كعنب وعنبة طائرٌ معروف والقبل جمع قبلاء كحمر وحمراء من القبل كالحول في العين وزنا ومعنى.

وقال البغدادي القبل أن تقبل كلّ واحدة من العينين على الأخرى وهو أشدّ من الحول وإذا كان خلقة كان مذموما وهم يصفون الخيل بالشّوس والقبل يريدون أنها تفعل ذلك لعزّة أنفسها. (**قوله: تسامح**) أي بالحذف أي اسم جمع أو بالاستعارة والتسامح بالنظر إلى الألى كما يفيده تقديمه على الذين وقطع الذين بقوله: وللذي أيضا الخ وقوله: مع أن الجمع الخ وفي النكت عن ابن الناظم أن التسامح بالنظر لكليهما وجعل التسامح في الذين لما يأتي من قوله: لأن الذي عام الخ وفيه نظر يأتي.

وللذي أيضا (**الذين**) للعاقل فقط وهو بالياء (**مطلقا**) رفعا ونصبا وجرا ولم يعرب في هذه الحالة مع أن الجمع من خصائص الأسماء لأن الذين كما سبق للعقلاء فقط والذي عام له ولغيره فلم يجريا على سنن الجموع المتمكنة، وقد يستعمل الذي بمعنى الجمع كقوله تعالى: ﴿كمثل الذي استوقد نارا﴾ (**وبعضهم بالواو رفعا نطقا**) فقال نحن اللذون صبحوا الصباحا

(**باللات**) واللاتي واللواتي (**واللاء**) واللائي واللوائي

(**قوله: وهو بالياء**) أي متلبس بها ولا تقل: معرب بالياء لأنه لم يقل أحد بإعراب الذين إذا كانت ملازمة لها ولعله أشار بذلك مرتبط بمحذوف لأنه تعميم لوجود الياء لا لكون الذين جمعا للذي. (**قوله: لأن الذين الخ**) فيه أن الذي ورد عليه الجمع هو المستعمل في العاقل كالقائم فإنه يعم العاقل وغيره ويجمع مرادا به العاقل فالظاهر أن عدم جريه على سنن الجموع من الإعراب لأنه جمع لم يستوف الشروط من كون المفرد علما لمذكر عاقل أو وصفا كذلك. (**قوله: من خصائص الأسماء**) أي فكان الحق أن يرجع به إلى الأصل كما رجع اللذان بالتثنية إلى الأصل. (**قوله: فلم يجريا الخ**) أي فلم يجر الذين والذي على سنن الجموع ومفرداتها من كون الجمع عاما والمفرد خاصا أي فلم يعرب الذين مثلها وعبارة الأشموني وإنما بنى الذين وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجر على سنن الجموع لأنه أخص من الذي وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده اهـ ولو قال الإمام فلم يجر إلخ بالافراد لم يحتج إلى المطوي المحط. (**قوله: وقد يستعمل الذي بمعنى الجمع الخ**) قيل يحتمل أنه جمع حذف نونه كما هو لغة في المثنى أيضا أو أن الموصوف مفرد لفظا أي كمثل الفريق الذي الخ وجمع العائد من قوله: تعالى ﴿فلما أضائت ما حوله ذهب الله بنورهم﴾ باعتبار المعنى (**قول المصنف وبعضهم بالواو رفعا نطقا**) يكتب اللذون على هذه اللغة بلامين لمشابهته المعرب الذي تظهر معه أل كما في يس **بل**مقتضى مذهبه في التثنية أنه معرب كما في التصريح والجمهور على أنه حينئذ مبني على الواو والياء؛ لأنه على صورة المعرب بالحروف والمعرب بالحروف إذا بني يبنى عليها والظاهر على لغة لزوم الياء أنه مبني على فتح النون لا على الياء وإعرابها بالحركة المحلية بخلافها على لغة الواو لأنه حينئذ معرب بالحروف المحلية كالمثنى على القول بالبناء. (**قوله: نحن اللذون الخ**) آخره **يوم النخيل غارة ملحاحا** ونحن مبتدأ واللذون خبره وقوله: **صبحوا الصباحا** أي صبحوهم أي أتوهم في الصباح وذكر الصباح تأكيد لانفهامه من صبحوا و**النخيل** تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام، و**الغارة** اسم مصدر من الإغارة على العدو مفعول له أو بمعنى مغيرين حال و**الملحاح** بكسر الميم الشديد الدائم. (**قوله: باللاتي الخ**) الباء بمعنى على وكلها أسماء جموع لأنها ليست على أبنية الجمع وقال المصنف إن اللاتي جمع التي لتضمن حروفها ومخالفتها لأبنية الجمع كما أن

(**التي قد جمعا واللاء كالذين نزرا**) أي قليلا (**وقعا**) قال:

فمــا آباؤنـا بأمــنَّ منــه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

(**ومن**) تساوي ما ذكر من الذي والتي وفروعهما أي تطلق على ما تطلق عليه بلفظ واحد وهي مختصة بالعالم وتكون لغيره إن نزل بمنزلته نحو

تصغيرها مخالف وانظر شرح التسهيل ففيه تفصيل آخر.(**قوله: كالذين نزرا**) حالان من ضمير وقع أو صفتان لمصدر أو مختلفان أي وقع اللائي في كلامهم وقوعا نزرا حال كونه كالذين في كونه للمذكر كما قاله الشَّارح أو في أنه يستعمل بالياء والنون كقوله:

وأنا من اللائين إن قدروا عفَوا * وإن أتربوا جادوا وإن تربوا عفّوا

وسمع اللاؤون رفعا كاللذون وأترب بالهمز بمعنى استغنى كأن ماله عدد التراب وترب ضده كأنه لصق بالتراب. (**قوله: فما آباؤنا الخ**) فأوقع اللاء مكان الذين والمعنى ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح.

(**قوله: أي تطلق الخ**) أي تطلق من على سبيل البدل بلفظ على كل واحد من معان تطلق عليها الذي والتي وفروعهما وأشار بالتفسير إلى رد ما أشار إليه الأشموني من جعل المساواة في كونها موصولة فإنه لا معنى لإفادة التسوية في الموصولية.(**قوله: بالعالم**) لا فرق بين التعبير به والعاقل بعد جعله مدلولا للذي وقد قال فيه: للمفرد المذكر فيكون مبنى الكلام استعماله في الحادث فقول الخضري هو أولى من العاقل ممنوع، ثم رأيت في يس على التصريح ما نصه: والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا كالعاقل مع أنه يستحيل اتصافه تعالى به وأجاب بعضهم بأن المراد بالمذكر غير المؤنث اهـ لكن الجواب لا ينفع بناء على أن اسمائه تعالى توقيفية.

(**قوله: وتكون الخ**) أي الموصولة وحمل الضمير على الأعم منها والموصوفة خلاف السياق جدا وارتكبه الصبان لأن الظاهر في الشعر الموصوفة لعدم القصد إلى قطاة معينة ويدفع بأن الموصول قد يأتي للعموم البدلي كما في قوله: تعالى ﴿والسارق والسارقة﴾[1] وأما دفعه بإرادة الجنس فيحوج إلى تكلف تصحيح ندائه. هذا وقال العلامة يس ينقسم الموصول انقسام المعرف باللام ولا يخرجه ذلك من كونه معرفة كالمعرف بها اهـ ومن أقسام المعرف باللام ما أريد به فرد مبهم باعتبار دخوله تحت الماهية المعينة ثم استعمالها في غيره مجاز بالاستعارة وإليه أشار بقوله: إن نزل منزلته أو مرسل لعلاقة الجزئية وإليه

(١) سورة المائدة ٣٨/٥

أسربَ القطا هل من يعير جناحَه * لعلي إلى من قد هوِيت أطيرُ

أو اختلط به تغليبا للأفضل نحو قوله تعالى: ﴿يسجد له من في السمٰوات ومن في الأرض﴾ أو اقترن به في عموم فصّل بمن نحو ﴿والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين﴾ لاقترانه بالعالم في كل دابة.

(وما) أيضا تساوي ما ذكر من الذي والتي وفروعهما وهي صالحة لما لا يعلم ولغيره كما قال في شرح الكافية خلاف من لكن الأولى بها ما لا يعلم نحو ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾

أشار بقوله: أو اختلط تغليبا لأن التغليب مجاز مرسل علاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا أو لعلاقة المجاورة وإليه أشار بقوله: أو اقترن به الخ أفاده الصبان.**(قوله: أسرب القطا)** البيت مع ما قبله وما بعده

بكيت على سرب القطا إذ مررن بي * فقلت ومثلي بالبكاء جدير
أسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلي إلى من قد هويت أطير
فَجَاوَبنني مِن فوق غصن أَراكة * أَلاَ كلنا يَا مستَعير نعير
وأي قطاة لم تعرك جَنَاحَها * تعيش بذل والجناح كسير

فأوقع من على القطاة وهو غير عاقل واحد **القطا** نوع من الطيور بحجم الحمام يعيش في الصحراء والهمزة للنداء، **والسِرب** القطيع من كل شيء، **وهويت** بكسر الواو من باب رضي وأما هوى يهوي كرمى يرمي فبمعنى سقط، فنداؤه السرب وطلب إعارة الجناح منه يقتضي تنزيله منزلة العالم. **(قوله: في عموم)** أي في ذي عموم وعام. **(قوله: يسجد)** أي يخضع فلا إشكال في وصف غير العاقل به، وأما إذا أريد وضع الجبهة على الأرض كما هو أحد معاني السجود فليست من مما نحن فيه لأن ذلك من خواص العقلاء. **(قوله: اقترن به)** أي غير العالم بالعالم. **(قوله: فصل بمن)** أي الجارة لأنها المتقدمة في الذكر والأقرب إلى عبارته لأنه لو كان مراده الموصولة لقال بها لأن الكلام فيهاوفي التصريح بمن الموصولة وله وجه لأنها في صدر التفصيل رتبة. **(قوله: لكن الأولى)** أي لغلبة استعمالها فيه كما عبر به في شرح التسهيل. **(قوله: من يمشي على بطنه)** كالحية وتسمية حركتها مشيا مع كونها زحفا بطريق الاستعارة أو المشاكلة. أبو السعود **(قوله: فمنهم الخ)** محط التمثيل الأولى، وأما الثانية فاستعمالها للتغليب أيضا لشمولها الإنسان والطائر. **(قوله: خلاف من)** حال من ضمير صالحة أي مخالفةً لها.

(قوله: ولهذا ذكر كثير الخ) نقله في التلويح عن أكثر اللغويين قيل: وفي شرح الجامع عن كتب الأصول وغيرها أن ابن الزبعري لما سمع قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعبُدُونَ مِنْ دُونِ الله حَصَبُ جَهَنَّم﴾ قال

ولهذا ذكر كثير أنها مختصة بما لا يعلم عكس مَن وذلك وهم، ومن ورودها في العالم قوله: تعالى ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ **(وأل)** أيضا **(تساوي ما ذكر)** من الذي والتي وفروعهما وتأتي للعالم وغيره أي على السواء كما يفهم من عباراتهم. وفهم من كلامه أنها موصول اسمي وهو كذلك بدليل عود الضمير عليها في نحو قولهم قد أفلح المتقي ربه وقال المازني موصول حرفي ورد بأنه لو كان كذلك لانسبك بالمصدر، وقال الأخفش حرف تعريف. **(وهكذا)** أي كمن وما بعدها في كونها تساوي الذي والتي وفروعهما **(ذو عند طي قد شهر)** كما نقله الأزهري نحو

لأَخصِمَنَّ محمدا أليس قد عبد المسيح والملائكة فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي ﷺ «مَا أَجْهَلَكَ بِلُغَةِ قَوْمِكَ مَا لما لا يعقِلُ» اهـ. وهذا إن صَحَّ كان نصا في محل الخلاف قاله الخضري. **(قوله: وذلك)** أي الحكم بأنها مختصة. **(قوله: ومن ورودها إلخ)** في قوة العلة لكون الحكم المذكور وَهَماً، ولوْ رَدَّه بقوله تعالى: ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ وقول العرب: سبحان ما سخَّركن لنا كما في التسهيل لكان أوفق لما قاله المصنف في شرح التسهيل من جعل الآية من قبيل استعمالها في صفات من يعقل لكن قد يقال: المراد في ذوات العالم ملحوظا فيها الصفات لأن ما في الآية ليست واقعة على الصفات نفسها إذ النكاح لا يتعلق إلا بالذات فرد الشارح في موضعه نظرا للذات. **(قوله: ما طاب لكم)** أي ثيبا أو بكرا وهما الصفتان اللتان ادعى المصنف استعمال ما فيهما. **(قوله: بدليل عود الضمير عليها)** أي والضمير لا يعود إلا على الأسماء ويلزم في ضميرها مراعاة المعنى لخفاء موصوليتها.

(قوله: في نحو قولهم الخ) قد يقال: الضمير فيه عائد على الموصوف المحذوف على ما قال به الأخفش وكذا المازني على روية عنه أنها حرف تعريف فلا دليل فيه وشرط جواز حذف الموصوف موجود لصحة مباشرة العامل الصفة، والاستدلال بدخولها على المضارع منظور فيه بأنه ضرورة عند من لم يجعلها موصولة ولعل أقوى دليل على اسميتها جواز عطف الفعل على مدخولها كما في آية ﴿فالمغيرات صبحا فأثرن﴾ ولو كانت حرف تعريف لمنعت من ذلك لعدم دخول المعرفة على الفعل اتفاقا على أنه يمكن أن يجاب عما قاله الأخفش بأن المذكور أولى بكونه مرجعا وأكثر تبادرا والتبادر كاف في الأدلة النحوية. **(قوله: حرف تعريف)** لأنه يتخطاه العمل ولو كانت اسما لكانت هي المعمولة وأجيب بأنها لما كانت على صورة الحرف انتقل الإعراب إلى ما بعدها كما في إلا الصفة على أنه قد رد كونها حرف تعريف بأنها لو كانت حرفا لكانت أحق بأن تمنع عمل اسم الفاعل الماضي إذا دخلت عليه كذا في الأشموني وأجاب الأخفش التزام ذلك وأن ما بعدها بإضمار فعل كما سيأتي. **(قوله: ذو)** مبنية على السكون وأول الشيخ يس قول الإمام في الهمع إنها مبنية على الواو بأنه على تقدير مضاف أي على سكون الواو.

فإن الماء ماء أبي وجدي * وبئري ذو حفرت وذو طويت

ويقال رأيت ذو فعل وذو فعلا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلوا وذو فعلن وبعضهم يعربها ذكره ابن جني كقوله: فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

(**قوله: فإن الماء ماء الخ**) فأتى بذو مفردة مذكرة مع أنها واقعة على البئر وهي مؤنثة **وقوله**: فإن الماء ماء الخ صرح بما أريد غصبه عليه فقال هو ماءٌ موروث عن الأسلاف وحمًى معروف لي سلمه الناس لي على مَر الأيام وماء بئر توليت استحداثها وحفرها وطيها، وطي البئر بناؤها بالحجارة وطويت البئر فهو طويٌّ والحفر معروف وبئري عطف على أبي، ويحتمل أنه مبتدأ وذو خبره فيحتمل لغة التصريف وأنه راعى معنى القليب فذكره.

(**قوله: وبعضهم يعربها**) تشبيها بذي بمعنى صاحب بل حكى بعضهم أن هذه منقولة منها لاشتراكهما في التوصل إلى الوصف بهما اهـ يس على الفاكهي ويفهم من كلام الشَّارح المحقق أن الذي يعربها ليس هو البعض الذي يصرفها والذي في الرضي أنه عين من يصرفها تصريف ذي بمعنى صاحب حيث قال في ذو الطائية أربع لغات أشهرها ما مر أعني عدم تصريفها أصلا مع بنائها،

والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه في الأحوال الثلاثة وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الأحوال كلها، والرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع إعراب جميع تصريفاتها حملا على التي بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائية اهـ وهو صريح عبارة الفاكهي وعلى ظاهر ما ذكره الشَّارح يكون فيها سبع لغات.

(**قوله: فحسبي الخ**) البيت مع ما قبله

ولست بهاج في القرى أهل منزل * على زادهم أبكي وأبكي البواكيا

فإما كرام معسرون عذرتهم * وإما لئام فادخرت حيائيا

وعرضيَ أبقى ما ادخرت ذخيرة * وبطنيَ أطويه كطي ردائيا

وإما كرام موسرون لقيتهم * فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

هاج اسم فاعل من الهجاء وهو الذم والقرى بكسر القاف مقصورا طعمة الضيف وفي تعليلية وكرام جمع كريم الشريف والسخي ومقابله اللئام وهو خبر مبتدإ محذوف أي فالناس إما كرام وموسرون جمع موسر الغني ومعسرون ضده، وأطويه مضارع طوى بطنَه كرمى إذا ترك الأكل وتعمد الجوع كما في

(**وكالتي أيضا لديهم**) أي لدى بعضهم كما ذكره في شرح الكافية (**ذات**) مبنية على الضم نحو والكرامةِ ذات أكرمكم الله به وقد تعرب إعراب مسلمات (**وموضع اللات أتى**) عند بعضهم (**ذوات**) مبنية على الضم نحو ذوات ينهضن بغير سائق. وقد تعرب بإعراب مسلمات.

تتمة قد تثنى ذو وتجمع فيقال ذوا وذوي وذووا وذوي ويقال في ذات ذاتا وذواتا وذوات.

(**ومثل ما**) فيما تقدم (**ذا**) الواقعة (**بعد ما استفهام أو من**) أختها

الصحاح، وجملة لقيتهم صفة بعد صفة وحسبي إما مبتدأ وما كفاني خبره أوبالعكس وهو أظهر كما في الخضري ومن ذي عندهم حال من ضمير كفى، والمعنى أن ما كفاني من الذي عندهم أي أشبعني هو حسبي لا أطلب زيادة عليه. يريد أنه لا يهجو أحدا لأجل القرى وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع النوع الأول كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيفانهم والنوع الثاني لئام بهم بخل وأنفة والنوع الثالث كرام موسرون وذكر لكل قسم ما ينبغي له. (**قوله: وكالتي**) أي وفروعها كما علمت. (**قوله: والكرامة إلخ**) من جملة قول أعرابي سئل قوما معروفا فقال: بالفضل ذو فضلكم الله بِه، والكرامة ذاتُ أكرمكم الله به وبالفضل متعلق بمحذوف أي: أسألكم متوسلا بالفضل، والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكأنه يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ وبه الأخيرة بفتح فسكون أصله بها نقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فسكنت الهاء وحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

(**قوله: وموضع اللاتي**) أي فتكون ذات بمعنى التي واللتان. (**قوله: ذوات ينهضن**) بدل أو نعت على مذهب الكوفيين المجوّزين تخالف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً في المدح والذم أو خبر لمحذوف أي هن ذوات الخ ويجوز كون ذوات بمعنى صاحبات أضيف إلى ما بعده أي ذوات نهوض كقولهم اذهب بذي تسلم أي بوقت ذي سلامة وقوله: **بغير سائق** بالهمز من السَّوْق. وقبل الشطر **جَمَعتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ موارِقِ** فضمير جمعتها للنوق المتقدمة في البيت قبله والأينق جمع ناقة وأصلها نوقة قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وأصل أينق أنوق قدمت الواو لتسلم من الضم وقلبت ياء مبالغة في التخفيف والموارق جمع مارقة أي سوابق (**قوله: وقد تثنى ذو الخ**) سبق عن الرضي أنها في هذه الحالة معربة وانظر وجه سقوط النون في التثنية والجمع ومقتضاه سقوط التنوين عن المفرد إلا أن يوجه بالحمل على ذي بمعنى صاحب كما في وجه الإعراب ولم أره لأحد اهـ. (**قوله: ذاتا الخ**) قال في الهمع أما ذات فقالوا في تثنيتها ذاتا على اللفظ كما ثني ذو على لفظه وفي لسان العرب ونظيره في تاج العروس وتقول هما ذواتا مال ويجوز في الشعر ذاتا مال. فليحرر. (**قوله: فيما تقدم**) من كونها بمعنى الذي وفروعه ومن عمومها للعاقل وغيره. (**قوله: بعد ما**) هو اتفاق وقوله: أو من على الأصح. (**قوله: إذا لم تلغ وقوله: ولم تكن للإشارة**) لا يخفى أنه لا معنى للاشتراط

(**إذا لم تلغ في الكلام**) بأن تكون زائدة أو يصير المجموع للاستفهام ولم تكن للإشارة كقوله: ألا تسألان المرء ما ذا يحاول

بخلاف ما إذا ألغيت كقولك لماذا جئت، أو كانت للإشارة كقوله: ماذا التواني، ولم يشترط الكوفيون تقدم ما أو من مستدلين بقوله: وهذا تحملين طليق

فإن كلا من الزائدة والإشارية نوع آخر من أنواع ذا وهلا قال في ما مثلا: إذا لم يكن زائدة أو نافية أو في أل إذا لم تكن معرفة أو زائدة ثم إنه لا يقال وقعت ذا بعد ما استفهام إذا أريد بالإلغاء المعنى الثاني بناء على ما هو الظاهر أنه من إضافة الدال إلى المدلول فإن المفيد له حينئذ هو المجموع إلا أن تجعل الإضافة لأدنى ملابسة فاعرفه. (**قوله: أيضا لم تلغ**) قال ابن هشام في حواشيه مقتضى ظاهره صحة وقوع الإلغاء مع كل من اللفظين من وما ومنع أبوا البقاء وغيره التركيب مع من وظاهر كلام جماعة أنه يجوز أن يكون من وذا مركبتين انظر المغني. (**قوله: بأن تكون الخ**) تصوير للمنفيّ. (**قوله: زائدة**) هو الإلغاء الحقيقي وهو مبني على رأي المصنف تبعا للكوفيين حيث جوزوا زيادة الأسماء ويجب حينئذ حذف ألف ما بدخول الجار كما أن الثاني رأي البصريين المانعين لذلك فأو لتنويع الخلاف وقال المولى الجامي قدس سره السامي إن مآل العبارتين واحد فراجعه. (**قوله: أو يصير المجموع للاستفهام**) وهي حينئذ مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها ذكره المصنف وغيره. (**قوله: ألا تسألان إلخ**) آخره **أنحبٌ فيقضى أم ضلالٌ وباطل** والمحاولة طلب الشيء وقصده وأصله استعمال الحيلة وهي الحذق في تدبير الأمور وهو تقليب الفكر حتى يهتدي إلى المقصود والحيلة أصلها حِوْلة واللام في المرء للعهد الذهني والنحب بفتح النون وسكون المهملة النذر يقول: سلا الساعي في تحصيل الدنيا ما الذي يطلبه بسعيه أهو أي السعي نذرٌ نذره على نفسه فرأى أنه لابد من فعله أم هو ضلال وباطل على التجاهل فإنه عالم بأن السعي باطل وأن آخره الموت وقوله: فيقضى روي بالبناء للفاعل وبالبناء للمفعول والضمير للمرء على الأولى وللنحب على الثانية والفاء هنا للاستئناف مانعةٌ من الوصفية للنحب وجعل العيني الجملة صفة للنحب كأنه قاسها على واو اللصوق. أفاده البغدادي (**قوله: ما ذا يحاول**) جوز الدماميني كون ما ذا اسما واحدا مبتدأ خبره يحاول حذف رابطه أو مفعولا ليحاول فلعل البيت مثال لا شاهد إلا أنه يرد الثاني الرفعُ في نحب لأن الظاهر أنه بدل منه وجعله خبر مبتدإ محذوف تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه. (**قوله: ولم يشترط الكوفيون تقدم الخ**) كما أجازوا في بقية أسماء الإشارة أن تكون موصولة تمسكا بقوله: تعالى ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون﴾ ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ وأجيب بجعل تقتلون وبيمينك حالين. قاله الدماميني (**قوله: وهذا إلخ**) البيت بتمامه **عدس ما لعبادٍ عليك إمارةٌ أمنت وهذا تحملين طليق** وعدس زجرٌ للبغل والإمارة الحكم.

وأجيب عنه بأن هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال أي محمولا، وقال الشيخ سراج الدين البُلْقَيْني يجوز أن يكون مما حذف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولا والتقدير هذا الذي تحملين على حد قوله:

فوالله ما نلتم وما نيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب

أي ما الذي نلتم قال ولم أر أحدا خرّجه أي وهذا تحملين طليق على هذا انتهى وهو حسن أو متعين (**وكلها**) أي كل الموصولات (**تلزم بعدها**

(**قوله: حال**) أي من ضمير طليق بناء على الأصح من أن الممتنع تقدمه على الصفة المشبهة من معمولاتها هو المعمول بحق الشبه باسم الفاعل. (**قوله: وقال الشيخ الخ**) نقل هذا الوجه في خزانة الأدب عن ابن الانباري في مسائل الخلاف قال: وهو أضعف الوجوه لأن حذف الموصول مع بقاء صلته لا يقول به بصري اهـ و به تعلم أن المجيب جرى على مذهب البصريين كما في يس على الفاكهى وأن تعين الوجه الثاني إنما يتمشى على مذهب الكوفيين من جواز حذف الموصول الاسمي وتابعهم المصنف فيما إذا عطف على موصول آخر وليس البيت كذلك فلا يجري التوجيه على مذهب المصنف وقدجعل البيت الآتي من مواضع حذف ما النافية كما قال في شرح الكافية ونص عبارتها في باب القسم: وقد يحذف أيضا ما في الجملة الاسمية إذا لم يستقم المعنى إلا بتقديره كقول عبد الله بن رواحة ﷺ

فوالله ما نلتم وما نيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب

أراد ما ما نلتم وما ما نيل منكم بمعتدل فحذف ما النافية وأبقي ما الموصولة وجاز ذلك لدلالة الباء الزائدة في الخبر ولدلالة العطف بولا عليه اهـ. (**قوله: خرّجه**) بتشديد الراء أي حمله. (**قوله: أو متعين**) لعل أو بمعني بل للترقي وهو الذي قد يعبر عنه الشَّارح في نكته بأو التفضيلية وتعينه لما في وجه الحالية من إيهام التقييد ويجاب بأن الحال لبيان الواقع وذلك في الحال غير عزيز ثم يقال: ما المانع من جعله حالا من اسم الإشارة والعامل فيها ما يفهم منه من معنى الفعل أي أشير إليه حال كونه محمولا لك فهي حال من المفعول معنى كما أشار إلى مثله المولى الجامي قدس سره، وبهذا لا يرد أن وقوع الحال من المبتدإ مخصوص بمذهب سيبويه وليس فيه ما في جعله حالا من ضمير طليق من التقييد المخلّ. (**قوله: بعدها**) أفهم أنه لا يجوز تقديم الصلة وكذا بعض أجزائها على الموصول، أما تقديم بعض الأجزاء على بعض فجائز في غير الحرفي وأل، وأما نحو قوله تعالى: ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾ فالظرف متعلق بمحذوف يدل عليه الصلة أي وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين فالمذكور تأكيد

صلة على ضمير) يسمى العائد (**لائق**) بالموصول مطابق له إفرادا وتذكيرا وغيرهما (**مشتملة**)، ويجوز في ضمير من وما مراعاة اللفظ والمعنى (**وجملة**) خبرية خالية من معنى التعجب معهود معناها

للمحذوف وقيل غير ذلك واختار الشَّارح المحقق في الهمع ما قاله الكوفيون من أنه يجوز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسميا كان أو حرفيا.

(**قوله: صلة**) هي في العرف جملة وقعت بعد الموصول مشتملة على ضميره فقوله: على ضمير الخ صفة كاشفة عن بعض معناها. (**قوله: على ضمير**) قد يخلفه الظاهر كما في الشذور والنكت للإمام.

(**قوله: في ضمير من وما**) وكذا كل ما خالف لفظه معناه سوى أل فيجب فيها مراعاة المعنى والأكثر في غيرها مراعاة اللفظ ما لم يحصل لبس فيجب مراعاة المعنى كما في أعط من سألتك لا من سألك أفاده الأشموني.

(**قوله: وجملة**) خبر مقدم لقوله: الذي وصل به والمراد جملة صريحة ليصح المقابلة بقوله: أو شبهها. (**قوله: خبرية**) لأن الموصول بها يتعين للمراد فينبغي أن يكون مضمونها معلوما للمخاطب كما نبه عليه بقوله: معهود معناها ولا يمكن ذلك في ذات الإنشاء لحصول معناها بلفظه.

(**قوله: خالية من معنى التعجب**) زاده لأن التعجبية لا تقع صلة وإن قلنا إن التعجب خبر كما نقله ابن قاسم عن الأكثرين وجزم به النيلي وأفاده في النكت والمراد إفادة التعجب بجملة الكلام لا بنفس المادة فلا يرد على عمومه الذي عجبت منه حاضر بقي من شروط الصلة أن لا يكون معناها ثابتة لكل أحد فلا يجوز جاء الذي حاجباه على عينيه وأما علمها لكل أحد فلا يضر فيجوز أن يقال يخالف السماء الذي فوقنا الأرض التي تحتنا كما نبه عليه الأنبابي في حواشيه على السجاعي وأن لا تستدعي سابقا كالاستدراكية وما بعد حتى فلا يقال جاء الذي لكنه قائم ولا جاء الذي حتى أبوه قائم.

(**قوله: معهود معناها**) بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين فيعلم معنى الموصول بها أما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بالصلة دون النكرة بالصفة وبما تقدم من أن الموصول كالمعرف باللام في الأقسام يعلم أن المراد بالعهد هنا ما في اللام من كونه ذهنيا وخارجيا وجنسيا كما فصله الروداني هذا ولا يذهب عليك أن إغناء المتأخر عن المتقدم لا يضر فلا يقال لا حاجة إلى قيد الخبرية بعد هذا القيد على أنه قد يوهم الاكتفاء بهذا القيد دخول الإنشاء تحت قوله: غالبا.

غالبا (**أو شبهها**) وهو الظرف والمجرور إذا كانا تامين (**الذي وصل**) الموصول (**به كمن عندي**) والذي في الدار (**الذي ابنه كفل**) ويتعلق الظرف والمجرور الواقعان صلة باستقر محذوفا وجوبا (**وصفة صريحة**) أي خالصة الوصفية كاسمي الفاعل والمفعول (**صلة أل**) بخلاف غير الخالصة وهي التي غلب عليها الاسمية كالأبطح (**وكونها**) توصل (**بمعرب الأفعال**) وهو الفعل المضارع (**قل**) ومنه ما أنت بالحكم الترضى حكومته

(**قوله: غالبا**) مثلوا لغير الغالب بقوله: تعالى ﴿فأوحى إلى عبده ما أوحى﴾(١) فإنه لم يعلم ما هو الموحى بالصلة وقد علمت في الفرق بين الصلة والصفة أنه يعين الموصول بالصلة. (**قوله: إذا كانا تامين**) المناسب لجعل الظرف الصلةَ أن يكون المراد به ما متعلقه عام حتى تكون الصلة نفس الظرف وهو الذي يفيده قول الشَّارح بعد ويتعلق الخ حيث لم يذكر إلا العام وقال الصبان المراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقه العام وكذا الخاص إذا دلت عليه قرينة كأن يقال اعتكف زيد في المسجد وعمرو في الجامع فتقول الذي في المسجد عمرو والذي في الجامع زيد اهـ

(**قوله: كاسمي الفاعل والمفعول**) أشار بالكاف إلى الصفة المشبهة وصرح في النكت بأنها داخلة في الصفة الصريحة ويوميء إخراج الأبطح بالصريحة إلى أن غيره مما لم يغلب عليه الاسمية من الصفات داخلة، وجواز وصلها بها هو الذي رجحه المصنف ووافقه ابن هشام في القطر ومنعه الأكثرون وتبعهم ابن هشام في المغني والجامع كما في النكت أيضا لعدم تأويلها بالفعل لما فيها من معنى الثبوت، وانظر على الأول الفرق بينها وبين أفعل التفضيل حيث اتفقوا على عدم الوصل به دونها وفَرْقُ العلامة الصبان بأن الصفة المشبهة ترفع الظاهر في جميع اللغات بخلاف أفعل التفضيل يخدشه أن رفعها له لمشابهتها لاسم الفاعل لا لتأويلها بالفعل. فحرر

(**قوله: وهي التي غلب عليها الاسمية**) كون المراد بالصريحة ذلك هو المتبادر إلى الذهن، وما قاله الشاطبي من أن معناها أن لا يغلب عليها الإسمية وأن تكون بحسب الأصل لا التأويل إخراجا لنحو الأسد مرادا به الشجاع فقد يقال أن نحو الأسد لا يسمى في الإصطلاح صفة فلا يدخل حتى يحتاج إلى الإخراج. (**قوله: توصل**) أشار إلى أن ضمير كونها راجع إلى أل والباء على معناه ويمكن إرجاعه إلى صلة أل والباء بمعنى من. (**قوله: بمعرب الأفعال**) بشرط أن لا يراد منه الإنشاء لما تقدم. (**قوله: ومنه**) أي من مواضع وصلها بالمضارع. (**قوله: الترضى**) آخره: ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل، والترضى بإدغام اللام في التاء والفك لقلة الاستعمال بخلاف الداخلة على الاسم فيجب فيها الإدغام اهـ سجاعي.

(١) سورة النجم ١٠/٥٣

وليس بضرورة عند المصنف قال لأنه متمكن من أن يقول المرضي، ورُدّ بأنه لو قاله لوقع في محذور أشد من جهة عدم تأنيث الوصف المسند إلى المؤنث، أما وصلها بالجملة الاسمية نحو **من القوم الرسول الله منهم**

فضرورة بالاتفاق (**أي كما**) فيما تقدم وقد تستعمل بالتاء للمؤنث (**وأعربت**) لما تقدم في المعرب والمبني (**ما**) دامت (**لم تضف**) لفظا (**و**) الحال أن (**صدر وصلها ضمير**) مبتدأ (**انحذف**) بأن كانت مضافة وصدر صلتها مذكورا أو غير مضافة وصدر صلتها محذوفا أو مذكورا فإن أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت قيل لتأكيد مشابهتها الحرف

(**قوله: لأنه متمكن إلخ**) أي وقد نبه سيبويه رحمه الله على أن ما ورد في الشعر من المستندرات لا يعد اضطرارًا إلا إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن عنه مندوحة، واختاره المصنف كما تقدم. (**قوله: المرضي**) اسم مفعول من رضي كمرمي من رمى أي المرضيُّ عن حكومته على الحذف والإيصال. (**قوله: من جهة عدم الخ**) أي لأجل عدم الخ فمن تعليلية وإضافة الجهة لما بعدها بيانية وسيجيء من المصنف أنه يجوز تذكير المسند إلى ظاهر المؤنث المجازي فلا محذور فضلا عن أن يكون أشد فلا يحصل به رد فلعل الراد سها عما ذكر، وكان الحق التنبيه عليه إن لم يرتضه. (**قوله: من القوم ألخ**) آخره **لهم دانت رقاب بني معد** دانت بمعنى خضعت وأسنده الى الرقاب لظهور أثره فيها وبنو معد هم قريش ومحل الشاهد وصل أل بالجملة الاسمية أعني رسولُ الله منهم، وقال الشارح في شرح شواهده ليس ذلك من مواضع وصل أل بالاسمية بل أصله من الذين رسول الله منهم فأبقي الالف واللام وحذف الباقي للضرورة. (**قوله: أي كما**) وخالفها في لزوم إضافتها لرفع إبهام جنس ما وقعت عليه والصلة تعين عينه ففيها معرفان لكن من جهتين فلا إشكال، نعم تعيين العين يستلزم تعيين الجنس كما في سائر الموصولات لكن يضر إغناء المتأخر عن المتقدم، والعمدة في مثل ذلك هو السماع. (**قوله: بالتاء للمؤنث**) أي مفردا أو مثنى أو مجموعا كما أن أي بلا تاء للمذكر كذلك وحكى ابن كيسان أنّ أهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها أي يقولون: أي أيّان أيّون وأية أيّتان أيّات، فاللغات ثلاث والمشهور ما في المتن من كونها بلفظ واحد في الإفراد والتذكير وفروعهما كمن وما. (**قوله: بأن كانت الخ**) أشار إلى أن منطوق كلامه يفيد ثلاث صور بناء على قاعدة إذا دخل النفي على مقيد بقيد يجوز أن يَنصَبَّ على القيد فقط كما في الصورة الأولى وعلى المقيد فقط كما في الثانية وعلى كليهما كما في الثالثة وأشار بقوله: فإن أضيفت إلى مفهوم كلامه وهي الحالة الرابعة. (**قوله: وصدر صلتها مذكورا**) عطف على اسم كان وخبرها وكذا ما بعدها. (**قوله: قيل لتاكيد الخ**) ضعفه لما أورده عليه بقوله: قلت الخ وأيضا شرط تأثير الشبه في البناء كونه مدنيا بأن لا يعارضه ما يقتضي الإعراب على ما تقدم، فرجوعها إلى البناء لابد أن يكون بزوال المعارض وكلا الأمرين لا يرد على ما علل به العلامة الخضري حيث قال:

من حيث افتقارها إلى ذلك المحذوف قلت وهذه العلة موجودة في الحالة الثانية فيلزم عليها بناؤها فيها على أن بعضهم قال به قياسا نقله الرضي وهو يرد نفي المصنف في الكافية الخلاف في إعرابها حينئذ.

ثم بناؤها على الضم لشبهها بقبل وبعد لأنه حذف من كل واحد ما يبينه ومثال بنائها في الحالة الرابعة قراءة الجمهور ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ بالضم.

(**وبعضهم**) كالخليل ويونس (**أعرب**) أيا (**مطلقا**) وإن أضيفت وحذف صدر صلتها وقد قرئ شاذا في الآية السابقة بالنصب وأولت قراءة الضم على الحكاية أي الذي يقال فيهم أيهم أشد (**وفي ذا الحذف**) أي حذف صدر الصلة الذي هو العائد

إن بنائها حينئذ لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة لشبهه به في الصورة فيما إذا كان جمعا مثله فكأنه لا إضافة حتى تعارض شبه الحرف ولم تبن في أي قائم مع عدم الإضافة لفظا لقيام التنوين مقامها ولا يمكن قيامه مقام المبتدإ لكونه لا يشبهه ولم يعهد. (**قوله: من حيث افتقارها إلى ذلك المحذوف**) أي إلى ملاحظته وإلا فالاحتياج إليه ليس غير الاحتياج إلى الصلة، وفي كلامه إضافة حيث إلى المفرد وهو غير عزيز في كلام المصنفين وإن كان الأصح وجوب إضافتها إلى الجملة وأما قرائة افتقار بالضم مبتدأ محذوف الخبر أي موجود فمما لا حاجة إليه. (**قوله: موجودة**) ذكر المتعلَّق العام شاذ كما سيأتي عنه وإن كانوا لا يتحاشون عنه. (**قوله: فيلزم عليها بنائها**) أي كما لزم بنائها في الحالة الرابعة بناء عليها، بل هنا بالأولى لحذف المضاف إليه أيضا كما في النكت. (**قوله: عليها**) أي لزوما مبنيا على العلة أو لأجلها. (**قوله: قال به**) أي بالبناء في الحالة الثانية فالعلة مسلمة على قول هذا البعض لا على مذهب المصنف حيث خص البناء بالحالة الرابعة. (**قوله: قياسا**) أي على الحالة الرابعة كما في النكت. (**قوله: حينئذ**) أي حين عدم إضافتها مع حذف صدر الصلة. (**قوله: حذف من كل ما يبينه**) أي كلا في قبل وبعد وبعضا في أي. (**قوله: مطلقا**) حال من المفعول المحذوف أي أعرب أيا حال كونها مطلقا عن التقييد بما مر أو مفعول مطلق أي أعربها إعرابا مطلقا كذلك. (**قوله: وإن أضيفت الخ**) تفسير لأهَمّ ما أريد بمطلقا.

(**قوله: على الحكاية**) أي تأويلا مبنيا عليها أي بأن يكون أي استفهامية وأشد خبره مرادا لفظها نائب فاعل يقال والجملة صلة للذي مفعولا لننزعن، وهو تأويل الخليل وأولها يونس بأن أي استفهام مبتدأ وأشد خبره والجملة علق عنها ننزعن لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب كما في الأشموني فلا حاجة لما قيل من أن النزع يستلزم العلم. (**قوله: أي الذي الخ**) ففيه حذف الموصول مع بعض الصلة ولو قال فريقا يقال فيه لكان أولى لأن حذف الموصوف أكثر. (**قوله: الذي هو العائد**) أخذ كونه عائدا من قوله: ضمير

(**أيا غير أي**) من بقية الموصولات (**يقتفي**) أي يتبع ولكن بشرط ليس في أي أشار إليه بقوله: (**إن يستطل وصل**) أي يوجد طويلا نحو ﴿وهو الذي في السماء إله و في الأرض إله﴾ أي الذي هو في السماء إله، (**وإن لم يستطل**) الوصل (**فالحذف**) للعائد (**نزر**) أي قليل كقوله: من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه أي بما هو سفه

انحذف المشار إليه بذا الحذف وقيده الأشموني بكونه مبتدأ أيضا أخذا من كونه صدر الصلة كما بينه الصبان.

(**قوله: أيا**) مفعول يقتفي الذي هو خبر عن غيرُ، أي غير أيٍّ من الموصولات يقتفي أيا أي يتبعها في حذف صدر الصلة وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدإ والأصح جوازه. (**قوله: بشرط ليس في أي**) هو شرط الكثرة بقرينة قوله: في مقابله فالحذف نزر قال في التسهيل فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع.

(**قوله: أي يوجد طويلا**) فالسين والتاء للوجدان ويحتمل أنهما زائدتان أي إن يطله المتكلم فهو مجهول على كل ويصح على الثاني بناؤه للفاعل أي إن يطل بفتح فضم وحذف جواب الشرط ضرورة لعلمه مما قبله أي جاز حذف الصدر وإنما كان ضرورة لأن فعل الشرط ليس ماضيا كما في الخضري.

(**قوله: نحو ﴿وهو الذي في السماء إله و في الأرض إله﴾**) لطول الصلة بمعمول الخبر مقدما وكذا إذا كان مؤخرا نحو جاء الذي ضارب عمرا وجعل إله في الآية مبتدأ خبره الظرف أو فاعلا به يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد والمعنى كما هوظاهر لإيهامه الحلول في المكان ولا يحسن جعل الظرف الأول متعلقا باستقر رافعا لضمير الموصول وفي الأرض عطفا عليه وإله بدلا من الضمير لتضمنه الإبدال مرتين مع اتحاد المبدل منه. (**قوله: فالحذف للعائد نزر**) إلا في لا سيما زيد فإنهم جوزوا إذا رفع زيد أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدإ محذوف وجوبا باطراد لتنزيلهم لا سيما منزلة إلا الاستثنائية وهي لا يصرح بعدها بجملة فإذا قيل لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت كذا في الصبان والخضري هنا وسيأتي في الاستثناء صحة وقوع الجملة بعد إلا

(**قوله: من يعن بالحمد الخ**)آخره: ولا يَحِد عن سبيل الحلم والكرم **ويعن** بالبناء للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك أُعنى بها بضم أولهما أي جعلني الله عانيا بحاجتك وتنوسي هذا المعنى وقصد به معنى اعتنيت بحاجتك **ويحد** بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة مضارع حاد بمعنى عدل والمعنى من يعتن بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم ومن شرطية جازمة ليعن بحذف الآخر ولينطق بحذف

(**وأبوا**) أي امتنع النحاة من تجويز (**أن يختزل**) أي يقطع العائد أي يحذف (**إن صلح الباقي لوصل مكمل**) كأن يكون جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا تاما، لأنه لا يعلم أحذف شيء منه أم لا.

(**والحذف عندهم كثير منجلي في عائد متصل إن انتصب**) وكان ذلك النصب (**بفعل**) تاما كان أو ناقصا (**أو وصف**) غير صلة الألف واللام، فالمنصوب بالفعل (**كمن نرجو**) أي نأمل للهبة (**يهب**) أي نرجوه وكقوله: **وخير الخير ما كان عاجله**، أي ما كانه عاجله كذا قال المصنف خلافا لقوم، والمنصوب بالوصف ليس كالمنصوب بالفعل في الكثرة كقوله:

الحركة وليست لا ناهية وإلا لأتى بالفاء. (**قوله: أي امتنع**) فأن يختزل على حذف من وجاء بمعنى منعوا فلا حذف. (**قوله: أي يقطع العائد**) أي الذي هو صدر الصلة هذا هو المتبادر من السياق والأكثر فائدة أن يكون المراد مطلق العائد فيفيد امتناع الحذف في جاء الذي ضربته في داره لأن الباقي بعده صالح للوصل أفاد الأخير العلامة الصبان. (**قوله: مكمل**) بكسر الميم الثانية أي بأن يكون جملة بعائدها أو شبهها كذلك. (**قوله: كأن يكون جملة**) الكاف تعليلية أي لأجل كونها جملة إلخ أو تمثيلية مع مسامحة أي كالباقي حين كونه جملة. (**قوله: لأنه لايعلم إلخ**) هذا التعليل إنما ينتج الإجمال لا اللبس والممتنع الثاني لا الأول فلو قال لأن المتبادر عدم حذف شيء. (**قوله: متصل**) في مفهومه تفصيل فإن كان انفصال الضمير لمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتقديم الكائن لنحو الحصر أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه وإلا جاز نحو ﴿ومما رزقناهم ينفقون﴾ بناء على تقدير العائد منفصلا لأنه أرجح أي رزقناهم إياه وبه يعلم ما في تعميم الشَّارح الآتي في بيان المفهوم ويمكن أن يراد بالمتصل ما يصح اتصاله فيشمل المنفصل الجائز الاتصال فالمراد بالمنفصل في بيان المفهوم ما يجب انفصاله كما أفاده الشارح بعد بالمثال. (**قوله: وكان ذلك النصب**) أي والحال كون ذلك النصب إلخ فلعل قطع قوله: بفعل إلخ عن انتصب إشارة إلى أن محط التقييد بإن انتصب إلخ هو قوله: بفعل إلخ ويؤيده أنه لم يبين مفهوم الانتصاب فيما يأتي بل اقتصر على بيان مفهوم الاتصال والفعل والوصف. (**قوله: غير صلة الألف واللام**) ظاهره وصريح مثاله الآتي في بيان المفهوم عدم جواز حذف الضمير من صلة أل وإن كان راجعا لغيرها وهو خلاف ما في التسهيل حيث قال ويجوز حذف عائد غير الالف واللام ومثل له في النكت بمثل الضاربها زيد هند وبهذا تعلم ما في عزوه الآتي للتسهيل. (**قوله: وخير الخير**) البيت بتمامه: فأطعمنا من لحمها وسنامها شواء وخير الخير ما كان عاجله (**قوله: والمنصوب الخ**) قصد التعريض بما يفهم من كلام المصنف من التساوي بينهما وأشار الأشموني إلى دفعه بأنه يعلم ذلك من تقديمه الفعل وشهرة كثرة الحذف مع الفعل.

ما الله موليك فضل أي الذي الله موليكه فضل فلا يجوز حذف المنفصل كجاء الذي إياه ضربت ولا المنصوب بغير الفعل والوصف كالمنصوب بالحرف كجاء الذي إنه قائم ولا المنصوب بصلة الألف واللام كجاء الذي أنا الضاربه ذكره في ال تسهيل

(**كذاك**) يجوز (**حذف ما بوصف**) بمعنى الحال والاستقبال (**خفضا**) بإضافته إليه (**كأنت قاض**) الواقع (**بعد**) فعل (**أمر من قضى**) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فاقض ما أنت قاض﴾ أي قاضيه فلا يجوز الحذف من نحو جاء الذي أنا غلامه أو مضروبه أو ضاربه أمس (**كذا**) يجوز حذف الضمير (**الذي جر بما**) أي بمثل الحرف الذي (**الموصول جر**) لفظا ومعنى

(**قوله: ما الله الخ**) تمامه **فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر** ولفظ الجلال مبتدأ خبره موليك أي معطيك، والجملة صلة ما حذف عائدها كما هو محل الشاهد وهو المفعول الثاني لموليك وفضل خبر ما وفاء فاحمدنه سببية وفاء فما للتعليل وقدر العائد متصلاً مع أن عامله اسم يترجح معه الانفصال كما مر لأن الكلام في المتصل قاله الروداني وبه يعلم أن المراد المتصل ولو جوازا وتقدم ما يؤيده. (**قوله: ذكره في التسهيل**) تقدم ما فيه في بيان القيد. (**قوله: كالمنصوب بالحرف**) وحذف المنصوب بأن في قوله: تعالى ﴿أين شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾ بناء على أن التقدير تزعمون أنهم شركائي تابع لحذف الجملة ورب شيء جاز تبعا ولم يجز استقلالا كحذف الفاعل في زيدا ضربته. (**قوله: كذاك يجوز**) بيان لوجه الشبه مع رعاية حسن المزج وكذاك حال أي حال كون حذف ما بوصف خفضا كحذف المتصل المنصوب بما ذكر ويحتمل أنه مفعول مطلق هذا بالنظر للشرح وأما بالنظر للمتن فهو خبر مقدم وحذف مبتدأ مؤخر. (**قوله: بمعنى الحال والاستقبال**) الظاهر بدله كما في التسهيل ناصب ليخرج اسم المفعول المتعدي لواحد مطلقا ماضيا أو لا ويدخل اسم المفعول المتعدي لاثنين إذا كان بمعنى الحال والاستقبال فيجوز حذفه منه كخذ الدرهم الذي أنا معطاه كما في الأسقاطي. (**قوله: أو مضروبه**) أخرجه بقيد الحال والاستقبال فيفيد جواز الحذف منه إذا كان بمعناهما وقد علمت عدم جواز الحذف منه مطلقا فالظاهر ما تقدم. (**قوله: لفظا**) في التصريح عن بعضهم عدم اشتراط مماثلة اللفظ ومثله في يس على الفاكهي. (**قوله: ومتعلَّقا**) قال الشاطبي لا يشترط المصنف مماثلة العامل وخرج عليه قول المصنف في الندبة ويندب الموصول بالذي اشتهر أي به.

ومتعلقا (**كمر بالذي مررت**) أي به (**فهو بر**) أي محسن. فإن جر بغير ما جر الموصول لفظا كمررت بالذي غضبت عليه أو معنى كمررت بالذي مررت به على زيد أو متعلقا كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف.

(**قوله: غضبت عليه**) فيه أنه غيره معنى ومتعلقا إلا أن يقال بعدم ملاحظة ذلك في المثال والأولى مع ما فيه مما تقدم صليت بالذي صليت فيه. (**قوله: مررت به على زيد**) الباء سببية كما قاله سم أو للمصاحبة. (**قوله: لم يجز الحذف**) قال الناظم في شرح التسهيل بجواز حذف الجار إذا تعين كما في الحمد لله على ما نعم أي به فالشروط المذكورة لبيان الغالب.

﴿الخامس من المعارف (المعرف بأداة التعريف)﴾

أي بآلته (**أل**) بجملتها هل هي (**حرف تعريف أو اللام فقط**) فيه خلاف، فالخليل على الأول ورجحه المصنف في شرحي التسهيل والكافية فالهمزة همزة قطع، وسيبويه والجمهور كما قال أبو البقاء في شرح التكملة على الثاني فالهمزة اجتلبت للنطق بالساكن، وجزمُ المصنف في فصل زيادة همزة الوصل بأن همزة أل همزة وصل يشعر بترجيحه لهذا القول، ولسيبويه قول آخر أنها بجملتها حرف تعريف والألف زائدة (**فنمط عرفت**)

﴿الخامس من المعارف المعرف بأداة التعريف﴾

(**قوله: بأداة التعريف**) قال ابن هشام الأولى بالأداة إذ لا تنصرف مع المعرف إلا لها قال الشَّارح: وقد عبر في الكافية بذلك والألفية بالاختصار أولى. والمراد بها أل وأما هل وأم فهما في الحقيقة أل قلبت لامها ميما في الثانية وهمزتها هاء في الأولى. أفاده في النكت والمراد المعرف بالأداة من حيث ذاته أو من حيث الأداة فلا يقال أكثر ما بعد الترجمة في نفس أل لا في المعرف بها ويمكن أن يكون الباء بمعنى مع لكن لا بد أن يحل المتن بنحو هذا باب المعرف بأداة التعريف فلا كلام. (**قوله: بجملتها**) الأولى تأخيره عن هل هي حتى يكون قوله فقط واقعا في مقابلته. (**قوله: فيه خلاف**) إشارة إلى أن أو لتنويع الخلاف وليست للتخيير أي اجعل المعرف ما شئت حتى يكون إحداثا لقول ثالث كما قال بعض الشَّارحين فإن أو التخييرية لا تقع إلا بعد الطلب الصريح وقال ابن الصائغ أو للتفصيل كما في قوله: تعالى ﴿إلا من كان هودا أو نصارى﴾[1] قال أبو حيان إن الخلاف في تعيين المعرف لا يجدي شيئا ولا ينبغي الاشتغال به أفاده في النكت (**قوله: همزة قطع**) أي وحذفت لكثرة الاستعمال. (**قوله: فالهمزة اجتلبت الخ**) ولم تكسر كما هو شأن همزة الوصل للتخفيف لكثرة استعمالها. (**قوله: يشعر**) قال يشعر لصحة الجزم بذلك مع كونها جزء المعرف كما هو القول الثاني لسيبويه الذي أشار إليه بقوله: ولسيبويه قول آخر.(**قوله: والألف زائدة**) أي معتد بها في الوضع بأن زيدت حين الوضع لا أنها زائدة بعد وضع اللام للتعريف كما في سابقه بل هي على هذا القول كحرف المضارعة في يضرب فإن الفعل مجموع الياء وما بعدها مع حكمهم بزيادتها فلا يقال جعل جملته حرف تعريف ينافي زيادة الهمزة. (**قوله: فنمط عرفت**) اعترض بأنه لا فائدة فيه لأنه في غاية الوضوح وأجيب بأنه لما كان الباب معقودا للمعرف بالأداة قبح أن يذكر الأداة ولا ينعطف على ذكر المعرف بها وبأنه قصد الإشارة إلى

---

(١) سورة البقرة ١١١/٢

أي إذا أردت تعريفه (**قل فيه النمط**) وهو ثوب يطرح على الهودج والجمع أنماط. واعلم أن أل تكون لاستغراق أفراد الجنس إن حل محلها كل على سبيل الحقيقة، ولاستغراق صفات الأفراد إن حل على سبيل المجاز، ولبيان الحقيقة إن أشير بها وبمصحوبها إلى الماهية من حيث هي هي، ولتعريف العهدي الذهني والحضوري والذكري (**وقد تزاد لازما**) بأن كان ما دخلت عليه

محل أداة التعريف وأنه مخالف لمحل أداة التنكير كذا في الصبان ولا يخفى ضعف الثاني فإن مبنى الاعراض الوضوح، ونمط مبتدا سوغ الابتداء به قصد لفظه والجملة بعده حال أي عرفت مدلوله وهو نمط المستعمل في معناه وقوله: قل فيه أي في مدلول نمط خبر. (**قوله: أي إذا أردت تعريفه**) أول عرفت به ليرتبط الجزاء ولفظ إذا غير موجود في بعض النسخ الخطية وعلى وجودها كما في بعضها ففيه إشارة إلى أن الجملة حال لأنه تفسير للحال وهي تؤول بالظرف ويتحمل غير ذلك. (**قوله: واعلم الخ**) وبقي من أقسام أل ما أشير بها لبعض مبهم واحد أو أكثر كادخل السوق حيث لا عهد ﴿وأخاف أن يأكله الذئب﴾ وتركها الشَّارح لأنها لام الجنس في وضعها للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وإنما حملت على ذلك البعض من المقام والقرينة كالدخول والأكل فيما ذكر لا من الوضع فهي داخلة في لام الجنس عند النحاة وانظر وجه ذكر ما لاستغراق الصفات مع أنه مجاز. (**قوله: لاستغراق أفراد الجنس**) أي على سبيل الشمول كما في الأشموني ولذا صح الاستثناء منه كقوله: تعالى ﴿ إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا﴾ وجعل السعد لام الاستغراق لام الحقيقة باعتبار تحققها في جميع الأفراد. (**قوله: على سبيل المجاز**) فالرجل في أنت الرجل استعارة مصرحة بأن شبهت جميع الصفات بجميع الرجال بجامع الشمول في كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل بأل الاستغراقية في جميع الصفات كما يفيده قوله: لاستغراق صفات الأفراد فمعنى أنت الرجل أنت كل صفة فالحمل إما على المبالغة أو على تقدير مضاف أي جامع كل صفة. أفاده يس (**قوله: وقد تزاد**) أي لفظة أل المتقدمة في قوله: أل حرف تعريف لا بقيد كونها حرف تعريف فلا استخدام في مرجع الضمير وأنث الفعل هنا باعتبار أنها كلمة وذكّره في قوله: الآتي دخلا باعتبار أنها حرف أو لفظ إشارة إلى جواز الأمرين فيما أريد لفظه والمتبادر أن الجملة مستأنفة استطراد لبيان غير ما هو معرف من قسم أل وقيل عطف على الخبر فكأنه قال أل قسمان حرف تعريف وزائدة ولايخفى بعده. (**قوله: لازما**) أي زيدا لازما. (**قوله: بأن كانت ما دخلت عليه الخ**) هذا ظاهر في نحو الموصول بخلاف نحو اللات علما فإن المعرف هي وما دخلت عليه على أن في جعل أل زائدة فيه نظرا ظاهرا كما قال الدماميني لأن أل فيه جزء علم كالزاء من زيد، وما أجاب به الشمني من أن المراد بزيادتها عدم

معرفا بغيرها (**كاللات**) اسم صنم كان بمكة (**والآن**) اسم للزمن الحاضر وهو مبني لتضمنه معنى أل الحضورية قيل وهذا من الغريب لكونهم جعلوه متضمنا معنى أل الحضورية وجعلوا أل الموجودة فيه زائدة وبني على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت فتحة ليكون بناؤه على ما يستحقه الظروف (**والذين ثم اللاتي**) جمع التي وهذا على القول بأن تعريف الموصول بالصلة، وأما على القول بأن تعريفه باللام إن كانت فيه وبنيتها إن لم تكن **فيه** فليست زائدة (**و**) قد تزاد زيادة غير لازمة بأن دخلت (**لاضطرار كبنات الأوبر**) في قول الشاعر ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
أراد به بنات أوبر وهو ضرب من الكمأة (**كذا**) وطبت النفس في قول الشاعر

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت (**وطبت النفس يا قيس**) عن عمرو

أراد نفسا وقوله: (**السري**) معناه الشريف تمم به البيت (**وبعض الأعلام**) المنقولة (**عليه دخلا**

إفادتها التعريف فلا يخفى بعده إذ ليس هناك أل. (**قوله: معرفا بغيرها**) يدخل بعض غير اللازم كالذي زيد على العلم لاضطرار كبنات الأوبر فلعل المراد ولم تدخل لاضطراره بقرينة المقابلة. (**قوله: قيل وهذا الخ**) ولهذا ضعفه في التسهيل قائلا إن تضمن الاسم معنى الحرف إنما يكون للاختصار وهو ينافي زيادة حرف مّا فيه لا سيما إذا كان عين المضمن ورجح الشَّارح العلامة ما قاله بعضهم أن فتحها إعراب وهي ملازمة للظرفية فإن جرت بمن ظهر الجر قال وهذا قول لا يمكن القدح فيه. (**قوله: إن لم تكن فيه**) ظاهره شموله لأل ولا مانع منه. (**قوله: وقد تزاد الخ**) إشارة إلى أنه حذف المقابل اكتفاء بدليله. قاله سم (**قول المصنف كبنات الأوبر**) التمثيل به مبني على أن بنات أوبر علم لضرب من الكمأة كما في شرح الكافية والتسهيل لا على أنه جمع ابن أوبر كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره لأنه إذا كان جمعا دخلته أل المعرفة لأنه حينئذ نكرة، وبهذا تعلم أنه لو قال الشارح بدل قوله: ضرب من الكمأة علم على ضرب من الكمأة، كما مر عن شرح الكافية لكان أصرح في مراد المصنف. (**قوله: ضرب من الكمأة**) أي علم له كما علمت. (**قوله: وجوهنا**) أي أكابرنا أو ذواتنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أي طبت عن عمرو المقتول وكان صديق قيس. (**قوله: أراد نفسا**) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس في البيت مفعول صددت وتمييز طبت محذوف أو لا تمييز له. (**قوله: وبعض الأعلام**) بشرط أن يكون صالحا للام قبل العلمية فلا تدخل على نحو يزيد. (**قوله: المنقولة**) أخذه من قوله: قد كان عنه نقلا. (**قوله: دخلا**) هو قياسي عند المصنف مطلقا وفي غير المنقول من اسم عين عند الزمخشري ولا يفيد لفظ البعض السماعية لاحتمال أن مقصوده الاحتراز عن المركب أفاد ذلك الشاطبي.

للمح ما) أي لأجل ملاحظة الوصف الذي (**قد كان عنه نقلا كالفضل**) يسمى به من يتفأل بأنه يعيش ويصير ذا فضل (**والحارث**) يسمى به من يتفأل بأنه يعيش ويحرث (**والنعمان، فذكر ذا**) أي أل (**وحذفه**) بالنسبة إلى التعريف (**سيان**.

وقد يصير علما بالغلبة مضاف) كابن عباس وابن عمر وابن مسعود للعبادلة

(**قوله: قد كان عنه نقلا**) أي عن الوصف أو عن متعلقه كالنعمان فإنه لملاحظة الوصف الذي هو الحمرة أو السفك المتعلقين بالمنقول عنه الذي هو الدم. (**قوله: كالفضل**) قدمه لدلالته على الوصف أي الحدث بالمطابقة لكونه مصدرا والحارث مشتق يدل عليه بالتضمن وأخر النعمان لأن دلالته على وصف الحمرة أو السفك التزامية لكونه في الأصل اسما للدم أو أنه رتبها على الترقي بزيادة الحروف وكون أل في النعمان عارضة للمح ينافي تمثيله به في التسهيل لما قارنت أل وضعه إلا أن يقال يحتمل ان العرب سموا بالنعمان فتلزمه أل وبنعمان فتدخله للمح قال الشمني ومن الأول النعمان بن المنذر ملك العرب لأنه لم يسمع بغير أل. (**قوله: يسمى به الخ**) ظاهره أن أل مقارن لوضعه فيكون جزءا من قبيل اللات والحق الذي لا محيص عنه أن الدخول بعد النقل كما صرح به الشاطبي وهو ظاهر عبارة الألفية حيث أفاد أنها دخلت على العلم فيفيد استقرار العلم ثم دخول أل ولعله لم يبين ذلك في النعمان لأن عاقلا ما لا يتفأل أن يكون ابنه سفاكا وأما على ما قلنا فلا غرابة كأن كان نعمان اسما لشخص يسفك الدماء فتدخل أل للمح ذلك. (**قوله: بالنسبة إلى التعريف**) جواب عما قيل على كلام المصنف من عدم المساواة لملاحظة الوصف مع أل وعدمها بدونها. (**قوله: وقد يصير الخ**) قال ابن هشام كان الأنسب ذكر ذلك في باب العلم فينوعه إلى وضعي وغلبي فيكون ذكر المضاف في مركزه فإنه هنا استطرادي وهذا النوع قبل الغلبة يتعرف بالإضافة وأل العهدية ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بها علما ويلغى تعريفه السابق. (**قوله:بالغلبة**) هي أن يكون الاسم عاما بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في الاستعمال لغلبة إطلاقه على شيء بعينه.

(**قوله: مضاف**) أي مع المضاف إليه كما في الصبان. (**قوله: للعبادلة**) المراد به معناه اللغوي أعني جماعة ممن سمي بعبد الله لا الغلبي حتى يقال الصواب إسقاط عبد الله بن مسعود وذكر عبد الله بن عمرو بن العاص بدله لأن الغلبة حصلت بعد وفاة عبد الله بن مسعود قال الإمام السبكي ﵁ في الطبقات الكبرى ومن شعر المحسن بن الحسن قاضي البهنسا

إن العبادلة الأخيار أربعة * مناهج العلم للإسلام في الناس
ابن الزبير وابن العاص وابن أبي * حفص الخليفة والحبر ابن عباس
وقد يضاف ابن مسعود لهم بدلا * عن ابن عمرو لوهم أو لإلباس

(**أو مصحوب أل كالعقبه**) لأيلة والمدينة لطيبة والكتاب لكتاب سيبويه. ثم الذي صار علما بغلبة الإضافة لا تنزع منه بنداء ولا بغيره كما قال في شرح الكافية (**وحذف أل ذي**) من الاسم الذي صار علما بغلبتها (**إن تناد أو تضف أوجب**) نحو يا أعشى وهذه مدينة الرسول ﷺ (**وفي غيرهما**) أي غير النداء والإضافة (**قد تنحذف**) أل بقلة نحو هذا عيوق طالعا.

(**قوله: مصحوب أل**) أي معها. (**قوله: كالعقبة**) أصلها كل طريق صاعد في الجبل يشق سلوكه ثم اختص بعقبة منى التي يقال فيها جمرة العقبة قاله الشاطبي، وقيل عقبة أيلة في مصر كذا في الخضري فقول الشارح: لأيلة على تقدير مضاف. (**قوله: ثم الذي الخ**) دخول على المتن مفهوم من سكوته في معرض بيان ما ينزع كما في الشاطبي. (**قوله: لا تنزع**) إذ لا يعرض ما يوجب ذلك كما في شرح الكافية. (**قوله: بغلبة الإضافة**) أي بغلبة استعمال ذي الإضافة في فرد من أفراد معناه الوضعي وكذا يقال في قوله: صار علما لغلبتها. (**قوله: من الاسم الذي إلخ**) أفاد أن ذي إشارة إلى الأقرب فيكون تخصيصها بالذكر مع أن المعرفة كذلك احترازا عن المقارنة للوضع نقلا كالنضر أو ارتجالا كأليسع والسموأل فلا تحذف للنداء والإضافة أي لأنها جزء علم كهمزة أحمد وجيم جعفر (**قوله: أوجب**) فإنها وإن كانت لازمة إلا أنها لم تقارن الوضع بل أصلها طارئة لتعريف العهد، ثم ألغي تعريفها بالغلبة فصارت زائدة قاله المصنف في شرح الكافية. (**قوله: إن تناد**) ولا يتوصل لندائه بمثل أيها لأن ذلك خاص بالمعرفة كما سيأتي إن شاء الله تعالى. (**قوله: نحو يا أعشى**) في نداء الأعشى كان في الأصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على الشاعر المشهور عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث بن نظام بن جشم الهمداني شاعر اليمانيين بالكوفة وفارسهم في عصره ويعد من شعراء الدولة الأموية كان أحد الفقهاء القراء وقال الشعر فعرف به وكان من الغزاة أيام الحجاج غزا الديلم، وله شعر كثير في وصف بلادهم ووقائع المسلمين معهم ولما خرج عبد الرحمن بن الأشعث انحاز الأعشى مع القراء إليه واستولى على سجستان معه وقاتل رجال الحجاج الثقفي ثم جيء به إلى الحجاج أسيراً بعد مقتل الأشعث فأمر به الحجاج فضربت عنقه وهناك غيره ممن غلب عليه هذا الاسم كأعشى قيس فلينظر. (**قوله: بقلة**) تصريح بما علم من قد في قد تنحذف أو إشارة إلى أنها تقليلية.

(**قوله: نحو هذا عيوق**) نثر من كلام العرب قال في التصريح: سمع من كلامهم هذا عيوق طالعا حكاه ابن الأعرابي وعيوق فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق كأنه عاق كواكب وراءه من المجاوزة ويجوز أن يكون سموه بذلك لأنهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

﴿ هذا باب (الابتداء)﴾

قدم أحكام المبتدإ على الفاعل تبعا لسيبويه وبعضهم يقدم الفاعل وذلك مبني على القولين في أن أصل المرفوعات هل هو المبتدأ أو الفاعل، وجه الأول أن المبتدأ مبدوء به في الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم وأنه عامل ومعمول والفاعل معمول ليس غير ووجه الثاني أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدإ المعنوي وأنه إنما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني.

ثم المبتدأ اسم مجرد عن العوامل اللفظية

﴿هذا باب الابتداء﴾

. (**قوله: باب الابتداء**) أي المبتدإ والخبر، وعبر به دونهما لأن الابتداء يستلزم المبتدأ وهو يستلزم الخبر على ما هو الأصل فيه من كونه مسندا إليه كما قاله اللاري قدس سره فأطلق الملزوم وأراد اللازم مباشرة أو بواسطة مع اختصاره ورجحه على المبتدإ لأنه يستلزم استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه إن أريد به المبتدأ والخبر وقصور الترجمة عن التفصيل إن أريد المبتدأ وحده. (**قوله: وذلك مبني الخ**) في القلب من دعوى البناء على ذلك شيء لأن هناك من يدعي أن كلا منهما أصل برأسه كما في الكافية ويحتمل أن المصنف جرى عليه. (**قوله: أنه مبدوء به في الكلام**) أي كماهو (**قوله: وأنه عامل ومعمول**) أي من حيثية واحدة أعني كونه مبتدأ بخلاف الفاعل في نحو أعجبني ضرب زيد عمرا فإن كونه عاملا ليس من حيث هو فاعل بل من حيث هو مصدر، ثم قد لايسلم كون المبتدإ عاملا عند من يقدم أحكام الفاعل والدليل لابد أن يكون مسلما عند الخصمين. (**قوله: ووجه الثاني**) لا يخفى قوة دليل هذا القول لرجوعه إلى ما حقه أن يعتبر في إثبات أصل المرفوعات وهو الرفع. (**قوله: وهو أقوى من عامل المبتدإ المعنوي**) لأن اللفظي ينسخ حكمه في باب كان وظن وقوله: المعنوي في قوة العلة. (**قوله: للفرق**) اللام للعاقبة أي آل أمره إلى الفرق بينه وبين مقارنه بخلاف إعراب المبتدإ فإنه لم يفرقه عن مقارنه فلا يقال إن إعراب المبتدإ أيضا فارق بينه وبين المفعول لأنه فاعل حكما. (**قوله: اسم**) أي حقيقة أو تاويلا كما نبه عليه الشَّارح ومن الثاني تسمع بالمعيدي لأنه على تقدير أن كما مر عن الشَّارح المحقق وقيل الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه كما يضاف إليه وهو اسم حكما فالاسم عليه أعم من الحقيقي والحكمي. أفاده الشيخ يس على الفاكهي. (**قوله: مجرد**) أي خال فلا يستلزم سبق الوجود. (**قوله: عن العوامل**) أي جنسها كما هو ظاهر. (**قوله: اللفظية**) المراد به ما يقابل المعنوي فيشمل المقدر.

غير المزيدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمكتفى به، فالاسم يعم الصريحَ والمؤولَ والقيدُ الأول يخرِج الاسمَ في بابي كان وإن والمفعولَ الأول في باب ظن، والثاني يُدخِل نحوَ بحسبك درهم على أن شيخنا العلامة الكافيجي يرى أنه خبر مقدم وأن المبتدأ درهم نظرا إلى المعنى

(**قوله: والقيد الأول**) يعني قوله: عن العوامل اللفظية لكن المحط منه اللفظية أو صار المركب بمنزلة لفظ واحد. (**قوله: غير المزيدة**) المراد بالمزيد أعم مما هو زائد حقيقة كما مثل بعد، أو حكما كرب ولولا ولعل الجارتين لما بعدهما. (**قوله: مخبرا عنه**) أي محدثا عنه بالمعنى اللغوي لا مذكورا بعده الخبر؛ حتى يلزم من إدخال المبتدإ في تعريف الخبر الآتي دور والمراد الإخبار عنه من حيث معناه كزيد قائم أو لفظه كزيد ثلاثي كما في الكافية الكبرى. (**قوله: أو وصفا**) عطف على مخبرا عنه حال عن ضمير مجرد فيفيد تجرد الوصف أيضا عن العوامل اللفظية فيخرج قائم في ما قائم الزيدان إذا جعلت ما حجازية فالوصف اسمها والمرفوع مغن عن المنصوب كما في التسهيل قال الخضري ولا نظير له والمراد الوصف ولو تأويلا نحو أتميمي الزيدان. (**قوله: والقيد الثانيلإدخال إلخ**) أي كما هو شأن قيد القيد وكذا يدخل به ما بعد نحو رب مما لا يتعلق بشيء كما علمت. (**قوله: نحو بحسبك درهم**) أي مما يلي بحسبك فيه نكرة فإن وليها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هي المبتدأ وحسبك الخبر لأنه نكرة لا يتعرف بالإضافة لأنها لفظية لكونه بمعنى كافيك وإن تخصص بالعمل فيما بعده كرغبة في الخير؛ ولا يخبر بمعرفة عن نكرة إلا في نحو كم مالك عند سيبويه، هذا وقد اكتفى ابن هشام في الإخبار بالمعرفة عن المبتدإ النكرة بتخصيصها وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة لأن الباء لا تزاد في خبر المبتدإ[1] . (**قوله: على أن شيخنا إلخ**) أي فلا حاجة إلى قيد غير المزيدة لأجل إدخاله بل لإدخال المبتدإ في نحو ما عندكم من سلطان وهل من خالق غير الله على تقدير خالق مبتدأ وما بعد رب ولعل ولولا على لغة الجر بهما كما تقدم. (**قوله: وأن المبتدأ درهم**) قد يقال لا مسوغ له لأن تقديم الخبر إنما يكون مسوغا إذا كان ظرفا أو مجرورا مختصا أو جملة يصلح المسند إليه فيها للابتداء كما يأتي والخبر هنا ليس أحد ذلك وقد جعل الشيخ يس المسوغ في أقائم رجل على تقدير كون الوصف خبرا مقدما مجرد وقوعه بعد الاستفهام. (**قوله: نظرا للمعنى**) قال المُحشّي الحكيم نقلا عن السيد قدس سره لا ينبغي ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر إذ قد يقصد الحكم على الكافي كما إذا قيل ذلك في جواب هل القدر الكافي درهم أو أكثر أو أقل وقد يقصد الحكم على الدرهم كما إذا قيل في جواب هل الدرهم كاف أولا.

(١) (قوله: لا تزاد) غير مسلم عند الجمهور فيما وقع بعد حسب معرفة.

والثالثُ يخرج أسماء الأفعال وبتقييد الوصف بكونه رافعا لمكتفى به يَخرج قائمٌ من أقائم أبوه زيد، إذا علمت ذلك فنزِّل المثالَ على هذا الحد وقُلْ (**مبتدأ زيد وعاذر خبر**) عنه (**إن قلت زيد عاذر من اعتذر**) لانطباق الحد عليه (**وأول مبتدأ والثاني فاعل**) أو نائب عنه (**أغنى**) المبتدأ عن الخبر (**في**) كل وصف اعتمد على استفهام ورفع ظاهرا أو ضميرا بارزا نحو (**أسار ذان، وقس**) على هذا المثال نحو كيف جالس الزيدان وأمضروب العمران ولا يجوز كونه مبتدأ إذا رفع ضميرا مستترا نحو قاعد في ما زيد قائم ولا قاعد (**وكاستفهام**) في اعتماد الوصف عليه

(**قوله: يخرج أسماء الأفعال**) وكذا الأسماءُ الجامدة قبل التركيب. (**قوله: يخرج قائم الخ**) وكذا الأوصاف قبل التركيب وخروج قائم من ذلك به لأنه لم يرفع مكتفى به لافتقاره إلى مرجع الضمير فإن علم كأن جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبواه لم يمتنع أفاده الأسقاطي وقيل يدخل في المبتدإ مطلقا لأن المراد الاكتفاء من حيث إتمام ركني الكلام. (**قوله: من أقائم أبوه زيد**) فزيد مبتدأ وقائم خبره وأبوه فاعل مرفوع بالخبر، وقد يقال: إذا كان قائم خبرا ومعلوم أن عامل الخبر هوالمبتدأ عند المصنف فهو خارج بقيد مجرد عن العوامل اللفظية. (**قوله: نزل المثال على هذا الحد**) أي احكم بأنه من أفراده. (**قوله: وعاذر خبر**) استطراد فافهم. (**قوله: وأول**) سوغ الابتداء به قصد التقسيم أو كونه قرينا للثاني المعرف. صبان (**قوله: في كل وصف**) متعلق بالنسبة بين المبتدإ والخبر أي في كل كلام مشتمل على وصف (**قوله: ورفع ظاهرا**) شامل لمرفوع الناقص نحو ما منفك عمرو قائماً وهو موافق لما قال الصبان الأقرب عندي أن المغني عن الخبر من حيث الابتداء الاسم فقط ولا يرد عدم الاكتفاء به لأنه لعارض نقصان المبتدإ اهـ وهو ظاهر على ما نقلنا في معنى الاكتفاء وأما على ما يفهم من الشرح فينتقض به تعريف المبتدإ فإن قيل: الساد هو المجموع وهو مكتفى به ورد أنه لا يدخل في قوله: رافعا؛ فإن المجموع من حيث هو غير مرفوع إلا أن يقال: كون المكتفى به مرفوعا أغلبي. (**قوله: اعتمد على استفهام الخ**) أفهم تقييدهم ذلك بالاستفهام والنفي أن مطلق الاعتماد غير كاف هنا وإن كفى في العمل فلا يجوز في زيد قائم أبواه كون قائم مبتدأ وإن اعتمد على المخبر عنه كما في المغني. (**قوله: نحو أسار**) من سرى يسري بمعنى سار ليلا وأداة التمثيل لإدخال ما بقي من اسم الفاعل الرافع للظاهر الواقع بعد الهمزة لا لكل وصف رفع الظاهر حتى يغني عن قوله: وقس إلخ. (**قوله: وقس**) أرجعه للقسم الثاني لأنه المتبادر وإن كان الأفيد إرجاعه لكلا القسمين السابقين. (**قوله: إذا رفع ضميرا مستترا**) لأنه كالعدم حيث لا يختلف خطابا وتكلما وغيبة تقول: أنا قائم وأنت قائم وهو قائم كذا في شروح التلخيص. (**قوله: ولا قاعد**) فلا زائدة وقاعد عطف على الخبر ولا يجوز كونه مبتدأ والمستتر مغنيا عن الخبر عطفا للجملة على مثلها. (**قوله: وكاستفهام**) أي داله وكذا قوله: النفي أي دال النفي لقوله: في اعتماد الوصف عليه ويحتمل أن يبقيا على حالهما ويقدر مضاف قبل ضمير عليه أي على داله فيكون التقدير في محل الاحتياج. (**قوله: النفي**) أي الصالح لمباشرة

(النفي) نحو **خليلي ما واف بعهدي أنتما** وغير قائم الزيدان وما مضروب العَمران **(وقد)** قال الأخفش والكوفيون **(يجوز)** كون الوصف مبتدأ وله فاعل يغني عن الخبر من غير اعتماد على نفي ولا استفهام **(نحو فائز)** أي ناجٍ **(ألو الرشد)** بفتحتين أي أصحاب الهدى **(والثاني)** وهو ما بعد الوصف **(مبتداً)** مؤخر **(وذا الوصف)** بالرفع **(خبر)** عنه مقدم عليه **(إن في سوى الإفراد)** وهو التثنية والجمع السالم **(طبقا)** أي مطابقا لما بعده **(استقر)** هذا الوصف نحو أقائمان الزيدان وأقائمون

الاسم ليخرج لم ولما ولن والمراد النفي ولو معنى نحو إنما قائم الزيدان كما في التصريح وبه تعلم أن النفي المنتقض كغيره. (**قوله: ما واف بعهدي أنتما**) آخره **إذا لم تكونا لي على من أقاطع** واستشهد على إغناء البارز عن الخبر بالفصيح مع اكتفائه في غيره بالأمثلة المصنوعة للرد على ابن الحاجب حيث ادعى الاتفاق على عدم وروده قال لأن الوصف هنا بمعنى الفعل ولا يجوز انفصال الضمير في أقمت ورد أيضا بأن كونه بمعنى الفعل لو منع ذلك لمنع كونه مبتدأ وإضافة العهد لياء المتكلم من الإضافة إلى المفعول وإذا ظرف للنفي أو شرطية وقوله: لي متعلق بمحذوف خبر تكونا أي إذا لم تكونا معينين لي.

(**قوله: وغير قائم الزيدان**) إدخاله فيما نحن فيه باعتبار أن ما أضيف إليه أي إلى هذا الوصف مبتدأ والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد أو باعتبار أنه في قوة المرفوع بالابتداء وكأنه قيل ما قائم الزيدان. أفاده الصبان (**قوله: وقد قال الأخفش الخ**) الأولى حمل كلام المصنف على مذهبه كما فعله الأشموني من جواز ذلك مع قبح بجعل قلة الجواز كناية عن القبح واشتراط الاعتماد في اسم الفاعل إنما هو لعمل النصب عند المصنف كما قرره ابن هشام فلا يعترض بأنه كيف يجوز إعماله ورفعه الفاعل ولو مع قبح مع اشتراط إعماله بالاعتماد.(**قوله: كون الوصف مبتدأ**) ولا حاجة لمسوغ لأنه فيما كان محكوما عليه كما يفهم من تعليلهم ذلك بأن الحكم على المجهول لا يفيد والمبتدأ هنا محكوم به بل حقق الدماميني أن شرطه التنكير وإن أبيت فهو عامل فيما بعده. (**قوله: وله فاعل**) ذلك سهل على مذهبهم من عدم اشتراط الاعتماد إلا في عمل النصب كما تقدم عن المصنف. (**قوله: فاعل**) لو قال: مرفوع. (**قوله: فائز أولو الرشد**) لا يصح المثال عند البصريين لعدم الاعتماد ولا يجوز كون الثاني مبتدأ لعدم التطابق. (**قوله: الرشد**) مشترك بين الاهتداء والدلالة كالهدى فلا يخفى حسن التفسير. (**قوله: مبتداً**) بقلب الهمزة ألفا ثم حذفها للساكنين. (**قوله: بالرفع**) دفع به توهم كون ذا بمعنى صاحب مضافا لما بعد ويبعده رسمه بالألف ولو كان بمعنى صاحب لرسم بالواو. (**قوله: السالم**) تقييد لعموم قوله: سوى وسيأتي محترزه. (**قوله: أي مطابقا**) أشار به إلى أن الطبق بمعنى المطابق كالمثل والشبه بمعنى المماثل والمشابه وأنه حال من فاعل استقر وليس الطبق هنا مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد أن حالية المصدر سماعية فيكون الأولى جعله تمييزا

الزيدون، ولا يجوز كون الوصف مبتدأ وما بعده خبره لأنه إذا أسند إلى الظاهر تجرد عن علامة التثنية والجمع كالفعل، فإنْ تطابَقا في الإفراد نحو أقائم زيد جاز كون ما بعد الوصف فاعلا سد مسد الخبر وكونه مبتدأ مؤخرا والوصفِ خبرا مقدما، والجمع المكسر كالمفرد وكذا الوصف المطلق على المفرد والمثنى والجمع بصيغة واحدة نحو أجنب الزيدان. (**ورفعوا مبتدأ بالابتدا**) وهو كونه معرى من العوامل اللفظية وقيل جعل الاسم أولا ليخبر عنه (**كذاك رفع خبر بالمبتدإ**)

محولا عن فاعل استقر. (**قوله: ولا يجوز**) أي على اللغة المشهورة كما أشار اليه بالتعليل أما على لغة أكلوني البراغيث فيجوز الوجهان أيضا. (**قوله: جاز كون ما بعد الوصف فاعلا**) هو الأولى لأن الأصل عدم التقديم والتأخير كذا عللوه وقد يعارض بأن الأصل في المبتدإ أن يكون مسندا إليه كما تقدم عن المولى اللاري وهنا قد خالف الأصل فوقع مسندا وكان مقتضى هذا استواء الوجهين، (**قوله: وكونه مبتدأ**) **لا**ويتعين ذلك في أحاضر القاضي امراة ﴿وأراغب أنت عن آلهتي﴾لوجوب التأنيث في الأول إن جعل خبرا ولزوم الفصل بين راغب وعن آلهتي بأجنبي وهو المبتدأ في الثاني.

(**قوله: وكونه مبتدأ الخ**) ويتعين في مثل أفي داره زيد لرجوع الضمير على متأخر لفظا ورتبة إن جعل فاعلا لا يقال إن المبتدا هو الوصف المقدر وفي الدار متعلق به مفعول به غير صريح فرتبته متأخر عن الفاعل لأنا نقول لما قام الجار والمجرور مقام الوصف المبتدأ صارت رتبته التقديم فيكون الفاعل متأخرا عنه لفظا ورتبة. (**قوله: فإن تطابقا في الإفراد**) بيان لمفهوم "في سوى الإفراد" وهي ثالث صور للوصف مع الظاهر، والأولى أن يكون الوصف مفردا مسندا إلى المثنى -وكذا الجمعُ- المشارِ إليها بقوله: أسار ذان، والثانية أن يكون الوصف مثنى أو جمعا مسندا إلى ظاهر كذلك وهو منطوق قوله: إن في سوى إلخ وهناك صورة عقلية تمتنع قياسا وهي عكس الأولى بأن يقال: أقائمان زيد.

(**قوله: أجنب الزيدان**) فعلى كون الوصف خبرا مقدما يستتر فيه ضمير التثنية وعلى كونه مبتدأ معلوم أنه فارغ. (**قوله: ورفعوا**) أي جمهور البصريين أي حكموا بذلك.(**قوله: وهو كونه الخ**) لا حاجة إلى قيد للإسناد لعود الضمير في كونه للمبتدإ فلا يشمل حال الأسماء قبل التركيب بخلاف ما لو قيل كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية. (**قوله: وقيل جعل الخ**) لعل تمريضه لقوله: يخبر عنه لعدم شموله حالَ القسم الثاني من المبتدإ بل لا يشمل حال زيد في أزيد قائم من الأول وتعميم الأولية للحكمية يستلزم شموله لنحو إن زيدا قائم ويحتمل أن يلتزم ذلك ويقال إن اللفظي أبطل عمله، ثم قوله: جعل مصدر المجهول فلا يرد ما قاله المكودي من أنه وصف المتكلم فلا يعمل في الكلمة. (**قوله: ليخبر عنه**) الأولى للإخبار كما تقدم. (**قوله: بالمبتدإ**) خبر عن رفع وكذاك حال من المستكن في الخبر أو هو خبر وبالمبتدإ متعلق برفع أي رفع الخبر بالمبتدإ كائن كذاك في النسبة لمن ذكر، ولا يرد أنه عين

وحده وهو الصحيح الذي نص عليه سيبويه لأنه طالب له، وقيل بالابتداء لأنه اقتضاهما فعمل فيهما ورد بأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين فما ليس أقوى أولى، وقيل بالابتداء والمبتدأ، وقال الكوفيون ترافعا أي كل واحد منهما رفع الآخر وله نظائر في العربية. (**والخبر**) هو (**الجزء المتم الفائده**) مع مبتدإ غير الوصف (**كالله بر**) أي محسن بعباده (**والأيادي**) أي النعم (**شاهدة**) له (**ومفردا يأتي**) الخبر والمراد به ما للعوامل تسلط على لفظه فيشمل ما لا معمول له

المبتدإ في المعنى فيلزم كونه رافعا لنفسه لأن الرفع من عوارض الألفاظ ولفظهما مختلف بل ومفهومهما لأن مفهوم المبتدإ مجرد الذات والخبر الذات مع وصف. (**قوله: لأنه طالب له**) علة لصحة العمل ووجه الترجيح أنه لايصار إلى المعنوي مع وجود اللفظي الذي لامانع من عمله وكذا يحصل بما يأتي مما رد به المذهبان. (**قوله: لأنه اقتضاهما**) هذا إنما يقتضي صحة عمله لاتعيينه مع أنه يمنع عنه ما تقدم وما قاله الشارح المحقق بقوله: ورد إلخ. (**قوله: فما ليس أقوى أولى**) لايرد المبتدأ المتعدد الخبر نحو زيد عالم شاعر لأنهما في المعنى واحد أي متصف بهما فافهم. (**قوله: بالابتداء والمبتدأ**) أي لضعف الابتداء فيقوى بالمبتدأ فالعامل مجموعهما لا كل منهما مستقلاً حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد لكن ليس في العربية عامل مركب من لفظي ومعنوي. (**قوله: وله نظائر في العربية**) تأييد لقول الكوفيين قال في النكت بعد نقل قولهم وهو المختار عندي ونظير ذلك أدوات الشرط فإنها عاملة في أفعالها الجزم وأفعالها عاملة فيها النصب اهـ لكن أفاد الصبان أن القياس مع الفارق لاختلاف جهة العمل فيهما فإن الأدوات عاملة من حيث تضمن معنى الشرط معمولة من حيث إنها أسماء بخلاف المبتدإ والخبر فإن الجهة متحدة فيهما. (**قوله: والخبر الخ**) صرح بتعريفه دون المبتدأ حيث اكتفى بالإشارة بالمثال أعني قوله: مبتدأ زيد وعاذر خبر اهتماماً بمحط الفائدة وتوطئة لتقسيمه إلى مفرد وغيره. (**قوله: هو الجزء**) لعل فائدة الحصر الإشارة إلى عدم تقسيم الخبر كتقسيم المبتدإ إلى ما يكون مسندا ومسندا إليه. (**قوله: المتم الفائدة**) أي المحصل لها فلا اعتراض باقتضاء كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند إليه وإنما هو متم لها أي زيادة فيها فلا يصدق الحد إلا بالفضلة وأفاد ذلك المصنف بالمثال فلا يعترض بقصور عبارته. والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به فدخل نحو ﴿بل أنتم قوم تجهلون﴾. وأورد أن التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدإ الثاني في نحو قولك زيد أبوه قائم إذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة إذ الجملة الواقعة خبراً غير مقصود إسنادها بالذات ولذلك قالوا إن النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة فمعنى زيد أبوه قائم زيد قائم الأب وأجيب عنه بأن المراد المتم الفائدة ولو بحسب الأصل والجملة الواقعة خبراً خبرها قبل جعلها خبراً كذلك أو من شأنها ذلك. (**قوله: لعباده**) الظاهر بعباده كما في نسخة. (**قوله: أي النعم**) فالأيادي جمع

كهذا زيد وما عمل الجر كزيد غلام عمرو أو الرفع كزيد قائم أبوه أو النصب كهذا ضارب أبوه عمرا (**ويأتي جمله**) بشرط أن تكون (**حاوية معنى**) المبتدإ (**الذي سيقت له**) أي اسما بمعناه يربطها به لاستقلال الجملة وهو إما ضمير موجود كزيد قام أبوه أو مقدر كالبر قفيز بدرهم أي منه أو اسم أشير به إليه نحو ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾، ويغني عن الرابطة تكرار المبتدإ بلفظه كـ﴿الحاقة ما الحاقة﴾ أو عموم في الخبر يدخل المبتدأ تحته نحو ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا

أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازاً. (**قوله: على لفظه**) أي ذاته بخلاف الجملة فإن العامل لا يتسلط على ذاتها لأن الخبر في الحقيقة المفرد المؤولة هي به فقولك زيد قام أبوه في تأويل زيد قائم الأب كما تقدم عن الصبان، وبهذا لا يرد نحو المبني مما إعرابه غير لفظي. (**قوله: ويأتي جملة**) لم يقل وظرفا وجارا ومجرورا لما سيفيده كلامه من أنهما لا يخرجان عن المفرد والجملة والراجح جواز وقوع الإنشائية خبرا لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها لقيامه بالمنشئ لا بالمبتدإ بل باعتبار تعلقها بالمبتدإ فطلب الضرب في زيد اضربه وإن قام بالمتكلم إلا أنه متعلق بزيد فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه مثلا وبهذا صح كونها خبرا واحتمل الكلام الذي وقع الإنشاء خبرا له الصدق والكذب. أفاده الصبان. (**قوله: أي اسما بمعناه**) أشار إلى تقدير مضاف على قوله: معنى الذي. (**قوله: لاستقلال الجملة**) أي لاشتمالها على ركني الكلام والأظهر أن الاحتياج إلى الرابط إنما هو لأجل أن يكون الخبر حالا للمبتدإ حاصلا له من حيث نفسه أو متعلقه بدليل لزوم الرابط في المشتق المفرد كما نص عليه المولى اللاري قدس سره مع عدم استقلاله.(**قوله: إما ضمير**) يشمل ضميره الذي عطف هو أو ملابسه على شيء في الجملة بالواو خاصة لأنها لمطلق الجمع فالإسمان معها أو الأسماء كمثنى أو جمع فيه ضمير نحو زيد قام عمرو وهو أو وأبوه والذي في نعت أو بيانِ جزء فيها نحو زيد ضربت رجلا يحبه أو ضربت عمرا أخاه فإن قدرت أخاه بدلا امتنعت المسألة بناء على المشهور أن عامل البدل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكأن الضمير من جملة أخرى ومن ثم امتنع حسن الجارية أعجبتني هو لأن هو بدل اشتمال.

(**قوله: ولباس التقوى**) التمثيل به مبني على أن ذلك مبتدأ أما على أنه بدل أو عطف بيان أو نعت كما جوزه الفارسي وتبعه أبو البقاء وجماعة بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر مفرد لكن لا يقدح في التمثيل إذ يكفيه الاحتمال. (**قوله: تكرار بلفظه**) ولا يختص ذلك بمواقع التفخيم وإن كان فيها أكثر لأن وضع الظاهر موضع المضمر قياسي. صبان. (**قوله: ما الحاقة**) ما للاستفهام التفخيمي مبتدأ ثان خبره الحاقة بعده وسوّغ الابتداء بها العموم لأنها نكرة عند الجمهور وأما عند ابن كيسان فمعرفة والجملة خبر الأول والربط إعادة المبتدإ بلفظه. (**قوله: عموم في الخبر**) أي لفظ عام وهوفي الآية "مَن" في أجر

لا نضيع أجر من أحسن عملا﴾ (**وإن تكن**) الجملة (**إياه معنى اكتفى**) المبتدأ (**بها كنطقي**) أي منطوقي (**الله حسبي وكفى و**) الخبر (**المفرد الجامد**) والمراد به كما قال في شرح الكافية ما ليس صفة يتضمن معنى فعل وحروفه (**فارغ**) أي خال من الضمير عند البصريين لأن تحمل الضمير فرع عن كون المتحمل صالحا لرفع ظاهر

من أحسن عملا الشامل للمؤمن وغيره (**قوله: وإن تكن إياه الخ**) قال المصنف في شرح التسهيل إن الجملة المتحدة بالمبتدإ معنى كل جملة وقعت خبرا عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام، ومنه ضمير الشأن اهـ قال يس وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه إن أريد بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد في الماصدق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع فكل مبتدأ وخبر كذلك أو في المفهوم فباطل لأنه يؤدي إلى إلغاء الحمل اهـ(**قوله: كنطقي الله حسبي**) تعقبه سم بأن الخبر في مثله مفرد لإرادة لفظها كما أخبر عنها في قوله: ﷺ «لا حول ولا قوة كنز من كنوز الجنة». وقد يقال إن قول المصنف السابق يفيد أن الجملة لا يلزم أن يراد لفظها لأن مفسر ضمير الشأن مراد به معناه على ما هو الظاهر على أنه قال المُحشّي الحكيم عن شيخه العصامي يحتمل أن المصنف ممن يقول بعدم تأثر الجملة بإرادة لفظها وأنها باقية على ما كانت عليه كالحرف والفعل المراد لفظهما. (**قوله: وكفى**) فاعله مستتر ولا معنى لجعل الصبان إياه من باب الحذف والإيصال مع دعواه كون الباء في فاعله أكثريا. (**قوله: والمفرد الجامد**) في الحواشي أن المفرد مبتدأ والجامد مبتدأ ثان مع خبره وهو فارغ خبر المبتدإ الأول والرابط محذوف أي منه وليست صفة للمفرد لئلا ينافي عود الضمير من يشتق عليه وعوده إليه بدون صفته خطأ عند الشاطبي مستدلا بقول سيبويه وغيره إنهما كالشيء اهـ والأصح جوازه عند القرينة وهي هنا استحالة كون الجامد مشتقا على أن في الاستدلال بقول سيبويه بحثا لجواز أن يكون ذلك ناظرا لنحو أحكام التبعية وعدم الفصل بينهما بالعاطف لا لإرجاع الضمير كيف قد قالوا: مثل ذلك في المضاف والمضاف إليه مع عود على أحدهما دون الآخر. (**قوله: ما ليس صفة يتضمن الخ**) أي الصفة والتذكير باعتبار الوصف وعبارة شرح الكافية تتضمن والمتبادر أن يتضمن الخ كاشفة للصفة فيشمل المشتقُ الذي هو ضد الجامد أسماء الزمان والمكان والآلة فلابد من استثنائها كما في النكت فإنها لا تتحمله وإنما تتحمله الصفات الأربعة خاصة وفي شرح الكافية في باب النعت إن المشتق ما دل على فاعل أو مفعول به متضمنا معنى فعل وحروفه اهـ ولا يخفى حسنها فلعل المصنف ترك قيد الدلالة على الذات هنا اعتمادا على الشهرة ويمكن أن يراد بتضمنه معنى الفعل أن يصح وقوع الفعل موقعه والتعبير به عنه إلا أن كون الصفة المشبهة وأفعل التفضيل كذلك إنما يتصور إذا قطع النظر عن الثبوت والزيادة فالظاهر الأول. (**قوله: من الضمير**) أخذه من قوله: في مقابله فهو ذو ضمير مستكن كما قاله سم. (**قوله: لأن تحمل الضمير الخ**) لا يخفى

على الفاعلية وذلك مقصور على الفعل أو ما بمعناه وذهب الكوفيون إلى أنه يتحمله (**وإن يشتق**) الخبر المفرد أو يؤولْ بمشتق كهذا أسد أي شجاع (**فهو ذو ضمير مستكن**) أي مستتر فيه هذا إذا لم يرفع ظاهرا فإن رفعه لم يتحمل وإن جرى على من هو له وإلا فله حكم ذكره بقوله: (**وأبرزنه**) أي الضمير وجوبا (**مطلقا**) سواء أمن اللبس أم لم يؤمن (**حيث تلا**) أي وقع ذلك الوصف بعد (**ما**) أي مبتدأ (**ليس معناه**) أي معنى ذلك الوصف (**له**) أي للمبتدإ (**محصلا**) بل كان محصلا

أن من الجامد المصدر والعلة لا ثثبت فراغه وإن لم تستلزم تحمله لأن الرفع شرط التحمل ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط. (**قوله: على الفاعلية**) أي حقيقة أو حكما ليدخل زيد كائن أخاك. (**قوله: أو ما بمعناه**) أي اسما تلبس بمعنى الفعل تلبس الدال بالمدلول. (**قوله: وذهب الكوفيون الخ**) قال المصنف في شرح التسهيل قد حكم الكسائي وحده بالتحمل للجامد المحض كقولك هذا زيد وزيد أنت وهذا القول وإن كان مشهورا انتسابه إلى الكسائي دون تقييد فعندي استبعاد في إطلاقه إذ هو مجرد عن دليل ومقتحم بقائله أوعر سبيل والأشبه أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد مؤول بالمشتق اهـ بالمراد. أي فلا يكون من مسائل الخلاف لكن قال أبو حيان في التذييل شرح التسهيل قد نقل صاحب البسيط وصاحب كتاب الإنصاف الخلاف في هذه المسألة منسوبا للكوفيين والرماني لا الكسائي وحده ومن الأقوال ما هو ضعيف جدا وكم للكوفيين من قول ضعيف ودعاو لا يقوم على شيء منها دليل كقولهم إن منذ أصلها من إذ اهـ وقال مولانا ابو البركات لعل ذلك مبني على التحقيق من أن المحمول يلزم أن يكون كليا فهذا زيد مثلا مؤول بهذا مسمى بزيد اهـ فيؤول لما قاله المصنف لكن ذلك لا يتمشى فيما إذا كان المحمول كليا بنفسه نحو هند رجل. (**قوله: يتحمله**) رد بأنه لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكدا كأن يقال هذا أخوك هو وزيد كما يقال زيد قام هو وعمرو لصح أن يكون صفة والجامد لا يكون صفة اهـ أبو حيان ولعل الأخير غير مسلم عندهم. (**قوله: يؤول**) بالجزم عطف على يشتق. (**قوله: أو يؤول بمشتق**) فالمراد من الجامد فيما تقدم الجامد غير المؤول كما في الكافية والتسهيل والمراد التؤول بلا تكلف وإلا فما من جامد إلا ويمكن تأويله. (**قوله: مستكن**) ظاهره وجوب الاستتار وهو الموافق لقوله: في الضمير وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ وأجاز سيبويه في مررت برجل مكرمك هو كون هو تأكيدا وفاعلا فيجوز على ظاهر قوله: الإبراز مطلقا كان يقال في زيد ضارب زيد ضارب هو وينبغي أن يقيد بما إذا لم يحصل به لبس كما في قولك زيد عمرو ضاربه جاريا على من هو له فاعرفه. (**قوله: تلى**) أي الخ فافهم. (**قوله: أي وقع ذلك الوصف**) إشارة إلى أن ضمير تلا راجع إلى الخبر المفرد مع ما حصل له من وصف الاشتقاق بإسناد يشتق.

لغيره أي كان وصفا جاريا على غير من هو له كزيد عمرو ضاربه هو وزيد هند ضاربها هو، وأجاز الكوفيون الاستتار إذا أمن اللبس واختاره المصنف في الكافية. (**وأخبروا**) عن المبتدإ (**بظرف**) نحو ﴿والركب أسفل منكم﴾ (**أو بحرف جر**) مع مجروره كالحمد لله حال كونهم (**ناوين**) أي مقدرين له متعلقا اسم فاعل أو فعلا هو الخبر في الحقيقة ولا يكون إلا كائنا أو استقر أو ما فيه (**معنى كائن أو استقر**) كثابت ووجد ونحوهما.

(**قوله: وصفا**) أي مشتقا وقوله: جاريا أي خبرا لأن الجريان على الشيء كونه خبرا أو صفة أو حالا أو نحو ذلك. (**قوله: وأخبروا**) أي بحسب الظاهر كما تعلمه من كلام الشارح.(**قوله: بظرف**) أي تام كما في الصلة مكاني أو زماني غير ما يأتي فتدبر فإن الظاهر أن قوله: ولا يكون اسم زمان إلخ استثناء من هذا، ثم هو منصوب لفظا باعتبار أنه معمول للمقدر مرفوع تقديرا باعتبار أنه قائم مقام الخبر. (**قوله: ﴿والركب أسفل منكم﴾**) الركب اسم جمع راكب لا جمع بدليل تصغيره على ركيب ولو كان جمعا لرد في التصغير إلى واحده وقيل رويكب وأسفل أفعل تفضيل وظرفيته باعتبار موصوفه أي في مكان أسفل من مكانكم. (**قوله: مع مجروره**) ففي كلام المصنف مسامحة سهلها عدم انفكاك أحدهما عن الآخر ولو قال ومجروره لكان أحسن لاقتضاء عبارته أن الخبر هو الجار مقيدا بمصاحبة المجرور ومحل الرفع لهما لقيامهما مقام الخبر الحقيقي كما نبه عليه، أما المجرور فقط فمنصوب محلا. (**قوله: متعلقا اسم فاعل الخ**) يشير إلى تقدير مضاف في المتن. (**قوله: هو**) أي المتعلق لكن كونه هو الخبر إذا كان وصفا ظاهر وأما إذا كان فعلا فمع الفاعل ولا تقل: مراده أن الفعل الخبر بحسب الظاهر فنحن بصدد الحقيقة. (**قوله: الخبر في الحقيقة**) أشار إلى أن خلاف من قال إن الخبر هو الجار والمجرور أو الظرف ومن قال إنه المحذوف لفظي لأن الأول نظر للظاهر والثاني إلى الحقيقة لأن المحذوف هو العامل فهو الخبر مقيدا بما بعده وهناك قول آخر اختاره الرضي نظر فيه إلى المعنى المقصود كما قال القاضي زكريا وهو أن الخبر مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور. (**قوله: كائنا**) من تصرفات كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة لذلك المقدر لغو متعلق به لا من الناقصة، وإلا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كائن آخر ويتسلسل أفاده السعد. (**قوله: أو استقر**) أي إذا أريد المضي ويستقر إذا أريد الاستقبال أو الحال كما نُبِّهَ عليه في مسالة ضربي زيدا قائما فإن جهل المعنى قدر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها قال ابن هشام وهذا التفصيل هو الصواب اهـ وينقدح منه وجه آخر لترجيح الوصف كما في النكت، وظاهره ككلام المصنف عدم جواز تقدير الخاص فإذا قدر فالخبر المحذوف قولا واحدا ويفهم من الحواشي أن ذلك إذا تعين تقدير الخاص أما ما احتمل تقديرهما فلا يضر تقدير الخاص كون الخبر

فرع يجب حذف هذا المتعلق وشذ التصريح به في قوله: فأنت لدى بحبوحة الهون كائن. ثم إن قدر اسم فاعل وهو اختيار المصنف لوجوب تقديره اتفاقا بعد أما وإذا المفاجأة لامتناع إيلاهما الفعل فهو من قبيل المفرد، وإن قدر فعلا وهو اختيار ابن الحاجب لوجوب تقديره في الصلة فواضح أنه من قبيل الجملة ولا يخفى أن إجراء الباب على سنن واحد أولى من الإلحاق بباب آخر.

ظرفا. (**قوله: وشذ التصريح به**) قال الدماميني يمكن أن يكون كائن من الكون بمعنى الثبوت والرسوخ لا مجرد الحصول والوجود فلا يكون من الواجب الحذف وفيه بعد، وفي شرح ابن يعيش متعلق الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز إظهاره وعندي أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره لأنه قد صار أصلا مرفوضا فأما إن ذكرته أولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع مانع منه ا هـ وهو غريب قاله ابن هشام. (**قوله: فأنت لدى الخ**) أوله لك العز إن مولاك عز وإن يهن. والمولى يحتمل السيد والمعتق. (**قوله: ثم إن قدر الخ**) رد به على ابن السراج حيث قال إن الخبر الظرف قسم برأسه لا مفرد ولا جملة. (**قوله: وهو اختيار المصنف الخ**) لعله في غير الألفية وظاهرها اختيار القول بالتفصيل الذي استصوبه ابن هشام في المغني كما علمت وتحتمل مجرد بيان الخلاف على أن أو لبيان الخلاف.

(**قوله: بعد أما الخ**) في دعوى الاتفاق نظر لا يخفى على المراجع. (**قوله: لامتناع إيلائهما الفعل**) من إضافة المصدر إلى المفعول الثاني ورده ابن هشام بجواز تقدير الفعل مؤخرا وقد يقال بل يجب ذلك إذا اعتبر المتعلق فعلا لأن الخبر الفعلي لا يجوز تقديمه (**قوله: لوجوب تقديره الخ**) وعلله أيضا في شرح الكافية بأن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر لأنه واف بما يحتاج إليه في المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يحوج إلى تقديره باسم الفاعل إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا كان في موضع الخبر والرفع المحكوم به لا يظهر إلا في اسم الفاعل اهـ. (**قوله: ولا يخفى الخ**) إشارة إلى أن مختار المصنف هو الحقيق بالاختيار من وجهين.

(**قوله: ولا يخفى أن إجراء الباب على سنن واحد الخ**) أي طريق واحد وهو التعلق بالاسم أولى من الإجراء على سننين من التعلق بالاسم كما في ما بعد أما وإذا والفعل كما في ما سواه وأن عدم الحاقه بباب آخر وهو باب الصلة أولى من الإلحاق به ففيه شبه احتباك قال ابن الحاج: في اختيار ابن الحاجب خلل من وجهين إلحاقه باب آخر وجريه على سنن متعدد ويحتمل أن مراد الشارح أولى من الإلحاق بباب آخر المستلزم لإجرائه على سنن متعدد فلا احتباك إذ القياس على باب آخر إن لم يترتب عليه

واعلم أن اسم الزمان يكون خبرا عن الحدث نحو القتال يوم الجمعة لأن الأحداث متجددة ففي الإخبار عنها به فائدة وهي تخصيصها بزمان دون زمان، (**ولا يكون اسم زمان خبرا عن**) مبتدإ (**جثة**) فلا يقال زيد يوم الجمعة، (**وإن يفد**) الإخبار به بأن كان المبتدأ عاما والزمان خاصا أو كان اسم الذات مثل اسم المعنى في وقوعه وقتا دون وقت (**فأخبرا**) كنحن في شهركذا، والورد في أيار. (**ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما**) دام الابتداء بها (**لم يفد**) لأنه لا يخبر إلا عن معروف، فإن أفاد جاز.

محذورلايحترز عنه. (**قوله: واعلم الخ**) دخول على المتن إشارة إلى مفهوم قوله: عن جثة وأما صحة الإخبار بالمكان مطلقا فقد أفاده المصنف بقوله: وأخبروا الخ كما تقدم إلا أن مقابل الجثة هو المعنى الشامل لمثل السواد لا الحدث فقط كما يفهم من الحواشي ومن قوله: الآتي أو كان اسم الذات مثل اسم المعنى الخ إلا أن يجعل من ذكر الخاص وإرادة العام. بقي أن ظاهر الدخول كون قوله: ولا يكون الخ حكما مستأنفا والأظهر أنه قيد لعموم وأخبروا بظرف أو بحرف جر الخ. (**قوله: متجددة**) أي موجود وقتا دون وقت. (**قوله: عن جثة**) المراد به ما يقوم بنفسه وإن كان في الأصل الشخص الإنساني كما في القاموس ولذا قيل كان الأولى للمصنف عن عين كما عبر في التسهيل. (**قوله: في وقوعه**) أي لأجل وقوع مدلول اسم الذات. (**قوله: وإن يفد الخ**) هذا مذهب المصنف وبعض المتأخرين وذهب الجمهور وابن هشام في القطر إلى المنع مطلقا فإن جاء شيء من ذلك أول فيؤول قولهم الليلة الهلال بطلوع الهلال والرطب شهري ربيع أي وجود الرطب. (**قوله: الإخبار به**) حل معنى وإلا فضمير يفد راجع إلى الكون المفهوم من قوله: ولا يكون اسم زمان الخ أي وإن يفد كون اسم الزمان خبرا عن جثة. (**قوله: والزمان خاصا**) لإضافة أو علمية أو وصف سواء جر بفي أو لا كنحن شهر كذا ولعل وجه الإفادة فيه أن معناه أن هذا الشهر شهر كذا وزاد بعضهم كما في تذييل أبي حيان على ما للمصنف أن يكون الزمان مختصا موصوفا بصفة وجر بفي نحو زيد في يوم طيب وأما ما في الصبان من جواز زيد في يوم الجمعة دون زيد يوم الجمعة فلم يظهر وجهه. (**قوله: في وقوعه**) أي اسم الذات أي مدلوله وارجاع الضمير إلى المضاف إليه خلاف الظاهر. (**قوله: ما دام الابتداء بها لم يفد**) أشار بإدراج دام إلى أن ما مصدرية ظرفية والمراد لم يفد فائدة جديدة كما صرح به الصبان لكن اشتراطهم هنا الإفادة مع اتفاقهم في باب الكلام على عدم اشتراط الفائدة في الجملة تناقض ظاهر فإن المبتدأ لايلزم أن يكون جزء الكلام بل يصح كونه جزء الجملةوجواب الصبان بأن هذا شرط لكون الكلام معتبرا عند البلغاء يبعده اتفاقهم على اشتراطه هنا وعدم اشتراطه هناك فليراجع بانصاف. (**قوله: لأنه**) أي الشأن. (**قوله: لا يخبر إلا عن معروف**) لابد من تقييد معنى الحصر أي لا يجوز الإخبار عن غير المعروف وهو النكرة إذا لم يفد فلا يخفى أنه عين المعلول فالظاهر أن علة عدم جواز الابتداء بالنكرة ما يفهمه القيد من عدم الفائدة.

وتحصل الفائدة بأمور أحدها أن يتقدم الخبر وهو ظرف أو مجرور مختص (**كعند زيد نمرة**) وفي الدار رجل، (**و**) الثاني أن يتقدمها استفهام نحو (**هل فتى فيكم**)، والثالث أن يتقدمها نفي نحو إن لم تكن خليلنا (**فما خل لنا، و**) الرابع أن تكون موصوفة بوصف إما مذكور نحو (**رجل من الكرام عندنا**) أو مقدر نحو شر أهر ذا ناب أي عظيم على أحد التقديرين، وكذا إن كان فيها معنى

(**قوله: أن يتقدم الخبر وهوإلخ**) ظاهر كلام الشارح أن المسوغ مجموع التقديم والتخصيص وهو ما عليه الخضري كما تعلمه من القولة بعد هذه. (**قوله: وهو ظرف أو مجرور مختص**) ألحق في شرح التسهيل بهما الجملة كقصدك غلامه رجل ويشترط في الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف إليه الظرف والمسند إليه في الجملة صالحا للابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولإنسان ثوب وولد له ولد رجل لعدم الفائدة قال في المغني ومن هنا يظهر أنه لا دخل للتقديم في التسويغ وإلا لجاز ذلك بل المسوغ هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اهـ وقد يقال لا يلزم من عدم جواز ذلك كون التقديمِ لا دخل له في التسوغ لجواز كونه جزء المسوغ قاله العلامة الخضري ثم انظر الفرق بين المبتدإ والفاعل حيث اكتفي بتقديم المسند مسوغا فأجيز قام رجل كما أفاده المولى الجامي قدس سره ولم يُكتفَ بتقديم الخبر فلم يجز قائم رجل. (**قوله: استفهام**) أي سواء كان بغير الهمزة مع أم كمثاله ونحو أرجل في الدار، أم بهما نحو أرجل في الدار أم امرأة خلافا لابن الحاجب في قصره على الثاني على ما نقله الشارح في همعه عن شرح وافيته وإنما كان مسوغا لأن الإنكاري في معنى النفي فتحصل به فائدة العموم والحقيقي سؤال عن غير المعين بطلب تعيينه في الجواب فكأنّ السؤال عم جميع الأفراد فأشبه عموما حقيقيا في حصول الفائدة. أفاده المصرح. (**قوله: إن لم تكن خليلنا**) لعله زاده للفاء وإظهارا لمعنى العموم في خل والخليل كالخل الصاحب الذي خلصت محبته. شاطبي. (**قوله: رجل من الكرام**) لم يقل من الناس لما قاله في المغني ما كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت: رجل من الناس جاءني لم يجز ولكن نقل سم عن الشيخ الصفوي أن اعتبار الوصف قاعدة حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأناطوا الحكم به وإن لم يظهر أثره في بعض آخر طردا للباب فعليه يجوز ذلك أيضا. (**قوله: أهر**) أي جعله هارا أي مصوتا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر قاله الصبان وهو الموافق لما قاله الزمخشري أنه يضرب فيما يستدل به على الشر، وفي شرح المولى الجامي قدس سره غيره. (**قوله: على أحد التقديرين**) وهو أن يكون المراد بالإهرار ما هو غير المعتاد الذي لا يكون إلا شرا تتشائم به العرب فلا بد لصحة القصر من تقدير وصف لأنه يستعمل في معنى ما أهر ذا ناب إلا شر، وأما على التقدير الآخر من كون الإهرار المعتادَ فلا حاجة لتصحيح القصر إلى وصف لأنه يكون خيرا وشرا فيصح القصر نظرا للخير والمسوغ حينئذ كونه في

الوصف نحو رجيل عندنا أي رجل حقير عندنا أو كانت خلفا من موصوف كمؤمن خير من كافر، (و) الخامس أن تكون عاملة فيما بعدها نحو (**رغبة في الخير خير و**) السادس أن تكون مضافة نحو (**عمل بر يزين**).

(**وليقس**) على ما ذكر (**ما لم يقل**) بأن يجوز كل ما وجد فيه الإفادة كأن يكون فيها معنى التعجب كما أحسن زيدا أو تكون دعاء نحو﴿سلام على إلياسين﴾ و﴿ويل للمطففين﴾ أو شرطا كمن يقم أقم معه أو جواب سؤال كرجل لمن قال من عندك أو عامة ككل يموت أو تالية لإذا الفجائية نحو خرجت فإذا أسد بالباب

معنى الفاعل كما بينه المولى العارف الجامي قدس سره السامي. (**قوله: أي رجل حقير**) أي مثلا. (**قوله: أن تكون مضافة**) لم يدخله فيما قبله لأن العامل في المضاف إليه عند المصنف على ما يأتي عن الشَّارح هو الحرف المقدر.

(**قوله: على ما ذكر**) من الأمثلة التي في الابتداء بالنكرة فيها فائدة بسبب تلك الأمور. (**قوله: كل ما**) كتبه بفصل كل عن ما هو الصواب لأن ما موصول اسمي كناية عن التركيب فيه الابتداء بالنكرة لعود الضمير من فيه إليه فلا يصح أن تكون كلما بمعنى متى. (**قوله: كأن يكون فيها**) أي كالمركب حين وجود معنى التعجب في النكرة فيه أو كوجود إفادة حينئذ. (**قوله: فيها معنى التعجب**) جعله الخضري وكذا الشَّارح في النكت مما فيه معنى الوصف بقرينة معنوية كما أن المصغر فيه معنى الوصف بقرينة لفظية ومعنى ما في المثال شيء عظيم. (**قوله: أو تكون دعاء**) أي يكون الكلام الذي هي فيها دعاء. (**قوله: سلام على إلياسين**) لم يجعل المخصص نسبته إلى الفاعل كما فعل الرضي لعدم ظهوره في ويل للمطففين. (**قوله: أو شرطا**) يمكن إدخاله تحت العام.

(**قوله: أو عامة**) أي عموما شموليا لا بدليا لوجوده في كل نكرة ثم عمومها أعم من أن يكون بنفسها كما مثل وكأسماء الشرط والاستفهام أو بغيرها كالنكرة في سياق النفي أو الاستفهام الإنكاري فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما في المغني ففي كلام المصنف تداخل المحصلات للفائدة إلا أن يقال المراد عامة غير ما ذكر.(**قوله: فإذا أسد بالباب**) لوقال فإذا رجل بالباب لكان أولى لأنه أريد من الأسد الحيوان المفترس ربما كان من قبيل شجرة سجدت وإن أريد به الرجل الشجاع كان من قبيل رجيل عندنا.

أو لواو الحال كقوله: سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا، وقد توجد الإفادة دون شيء مما ذكر كقولك شجرة سجدت وتمرة خير من جرادة. (**والأصل في الأخبار أن تؤخرا**) لأنها وصف في المعنى للمبتدآت فحقها التأخير كالوصف، (**وجوزوا التقديم**) لها على المبتدآت (**إذ لا ضررا**) حاصل بذلك، وفهم من كلامه أن الأصل في المبتدءات التقديم (**فامنعه**) أي تقديم الخبر (**حين يستوي الجزءان عرفا ونكرا**)

(**قوله: أو لواو الحال**) المدار على وقوعها في صدر الجملة الحالية لأن وجه إفادة الابتداء بالنكرة في الجملة الحالية وكذا بعد إذا الفجائية أن العادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمعنى الجملة الحالية ولا مفاجأة الأسد مثلا عند الخروج فتحصل الفائدة سواء وجدت الواو أو لا. (**قوله: تمرة خير من جرادة**) زاد بعضهم مسوغ إرادة الجنس وأدخلوا هذا المثال تحته ومثل المولى الجامي قدس سره لما لم يوجد فيه مسوغ بكوكب انقض الساعة وهو كالمثال الأول للشارح أوضح. (**قوله: والأصل**) أي الراجح والغالب والعلة تميل إلى الأول. (**قوله: لأنها وصف**) أي لأن كل واحد منها وصف لكل واحد من المبتدآت ولايخفى ما فيه من الإيهام فالأولى أوصاف أي كالصفات الاصطلاحية في المعنى حيث كل منهما يدل على صاحبه أو سببيه كما في الصبان وشرح الكافية أو على حال صاحبه كما هو المتبادر. (**قوله: لأنها للمبتدآت**) قيد بها لأن الكلام فيها وإلا فكل موصوف لا يتقدم عليه صفته. (**قوله: فحقها التأخير**) ولم يجب فيه كما في الوصف لأنه يجب فيه الموافقة في الإعراب من حيث التبعية والتعريف وفرعه دون الخبر فله نوع استقلال كما في الخضري. (**قوله: كالوصف**) إظهار في مقام الإضمار ألجأ إليه شذوذ دخول الكاف على الضمير ولوقال: مثله؛ لسلم. (**قوله: وجوزوا**) ليس المراد بالجواز استواء الطرفين من كل وجه لما علمت من أن التأخير هو الأصل الراجح وهذا ذكر لأول أحوال الخبر الثلاثة جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم ووجوبه وسيأتيان وبدأ بالأول لأنه الأصل من الثلاثة كما مر عن اللقاني ثم بالثاني لأنه على الأصل من جهة التأخير مع مخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث لمخالفته الأصل من كل وجه.(**قوله: إذ لا ضررا**) إذ ظرفية قيد للتجويز وقوله: فامنعه الخ بيان لمفهومه وليست تعليلية لإيهامه عموم الجواز فافهم. (**قوله: وفهم من كلامه الخ**) بطريق اللزوم وهو اعتذار عن عدم ذكر المصنف رتبة المبتدإ ولم يعكس لأن الخبر محط الفائدة. (**قوله: فامنعه حين يستوي الجزءان**) أي على مذهب الجمهور فقد نقل الدماميني عن قوم منهم ابن السيد أنهم أجازوا في نحو صديقي زيد كون زيد مبتدأ وكونه خبرا ولم يبالوا بحصول اللبس نظرا إلى حصول أصل المعنى فعلم أن في تقديم الخبر على المبتدإ هنا خلافا كتقديم المفعول على الفاعل في نحو ضرب موسى عيسى. قاله الصبان (**قوله: عرفا ونكرا**) اسما مصدر بمعنى التعريف والتنكير والأولى جعلهما منصوبين

بشرط أن يكونا (**عادمي بيان**) نحو زيد صديقك للالتباس فإن كان ثمة قرينة جاز كقوله: بنونا بنو أبنائنا، (**كذا**) يمتنع تقديم الخبر (**إذا ما الفعل**) الرافع لضمير المبتدإ المستتر (**كان**) هو (**خبرا**) نحو زيد قام لالتباس المبتدإ

بنزع الخافض لا تمييزين محولين عن فاعل الاستواء حتى يتكلف في ما يستويان فيه. (**قوله: عادمي بيان**) أي مبين كما يفيده قوله: فإن كان ثمة قرينة. (**قوله: نحو زيد صديقك**) فيجب الحكم بابتدائية المقدم من المعرفتين أو النكرتين وإن تفاوتا تعريفا كما هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وإن تقدم والتحقيق أن المبتدأ هو الأعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الأعرف فقط وإن تساويا وعلم أحدهما فهو المبتدأ أو علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ. انظر المغني وحواشيه.(**قوله: بنونا بنو أبنائنا الخ**) البيت بتمامه

بنــونا بنــو أبنائـنا وبناتـنـا * بنوهـن أبناء الرجال الأباعـد

محل الشاهد تقديم بنونا عن بنو مع تعريفه والقرينة معنوية وهي كون الأبناء أقرب نسبا فلا يصح تشبيههم ببني الأبناء نظير قولك الليث شجاعةً أنت قال ابن هشام في شرح شواهد ابن الناظم وقد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير وإنه جاء على عكس التشبيه

(**قوله: كذا يمتنع تقديم الخبر إذا ما الخ**) أفاد به مع بيان وجه الشبه أن إذا ظرفية وما زائدة وليست شرطية حتى يحتاج إلى القول بحذف الجواب. (**قوله: إذا ما الفعل الخ**) فيه قلب لأن المحدث عنه هو الخبر والأصل إذا ما كان الخبر فعلا. (**قوله: الرافع لضمير المبتدإ المستتر**) قيل لا دليل على هذا القيد وليس كذلك بل هو مفهوم من الحكم بكون الفعل هو الخبر أي بحسب الصورة المحسوسة كما في الأشموني فإن ذلك إنما يتصور إذا لم يذكر الفاعل بأن كان مستترا لا بارزا أو ظاهرا. (**قوله: كان هو خبرا**) انظر وجه إبراز الضمير إلا أن يكون إشارة إلى أن خبرا معمول لكان هذه لا لكان المحذوفة قبل قوله: الفعل بناء على أن إذا لا تضاف إلى الاسمية فقد جرى في حل العبارة على مذهب الكوفيين. (**قوله: لالتباس المبتدإ بالفاعل الخ**) فيفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوي الحكم بتكرار الإسناد لكن حقق السيد كما في الدماميني أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه، فلا يفوت إلا التقوي ومعنى الالتباس تبادر غير المراد إلى الذهن لا مجرد تطرق الاحتمال فلا يرد أن من كلامهم مختارا وعميرا والأول يحتمل اسم الفاعل والمفعول

بالفاعل فإن رفع ضميرا بارزا جاز التقديم نحو قاما الزيدان ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾ كذا قيل واعترضه والدي في حاشيته على شرح ابن الناظم بأن الألف تحذف لالتقاء الساكنين فيقع اللبس بالفاعل. (**أو قصد استعماله**) أي الخبر (**منحصرا**) يعني محصورا فيه كإنما زيد شاعر وما زيد إلا شاعر أي ليس غيره فلا يجوز التقديم لئلا يتوهم عكس المقصود وشذ وهل إلا عليك المعول، وإن لم يوهم عكس المقصود

والثاني يحتمل تصغير عمرو وعمر. ثم يؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلي بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله فيجوز عمرا زيد ضرب وهو كذلك على ما اختاره العلامة الصبان. (**قوله: بالفاعل**) أي أو نائبه كما في زيد ضُرب بالبناء للمفعول. (**قوله: بأن الألف الخ**) يدفعه الوقف ورسم الخط على أنه لا يلزم مقارنة الفاعل للام كما في قاما أخواك فلو اعترضه بالتباسه بالبدل كما قاله المولى الجامي قدس سره السامي لكان أقوى. (**قوله: يعني محصورا فيه**) أشار إلى أن منحصرا بفتح الصاد اسم مفعول مع الحذف والإيصال وهو أنسب لقوله: خبرا وقيل مكسور الصاد اسم فاعل بتقدير مضاف أي منحصرا مبتدأه. (**قوله: لئلا يتوهم**) أي لئلا يفهم وليس المراد أدنى مراتب الشك كما هو ظاهر نظرا لقاعدة أن المحصور فيه هو ما بعد إلا ولو قال لئلا يوهم كما فيما بعدُ لكان أولى ثم ذلك الإيهام في غير ما إذا كان بعد إلا وقدمت معه إلا أنه امتنع فيه أيضا طردا للباب بقرينة قوله: وشذ الخ. (**قوله: وهل إلا عليك المعوّل**) البيت بتمامه

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى * عليهم وهل إلا عليك المعوّل

وإلا عليك مستثنى مفرغ متعلَّقه محذوف خبر للمعول المؤخر، وهو محل الاستشهاد أي هل التعويل كائن على أحد إلا عليك. ولم يأت بصدره لاحتمال أن يكون بك هو الخبر ويرتجى حال وعليه ففيه الشاهد أيضا وأن يكون يرتجى هو الخبر وبك متعلق به فلا شاهد فيه لأن المتقدم المحصور فيه معمول الخبر لا الخبر إلا أن يقال ما ثبت لمعمول الخبر يثبت للخبر وفيه ما لا يخفى، والاستفهام إنكاري بمعنى النفي ولا يجوز أن يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لأن إلا مانعة من ذلك فكما لا يقال هل إلا قام زيد لا يقال هل إلا في الدار زيد من باب أولى. (**قوله: وإن لم يوهم**) لأن الحصر في ما بعد إلا مقدما أو مؤخرا كما أفاده المولى الجامي قدس سره السامي. (**قوله: لو تركه لفهم مما بعده**) قال في النكت فالأولى حذفه. (**قوله: لازم الصدر**) ومنه ضمير الشأن وما أشبهه نحو كلامي زيد منطلق. تسهيل

(**أو كان**) الخبر (**مسندا لذي**) أي لمبتدإ فيه (**لام ابتداء**) نحو لزيد قائم فلا يجوز التقديم لأن لها صدر الكلام ولو تركه لفهم مما بعده (**أو**) كان مسندا لمبتدإ (**لازم الصدر**) بنفسه أو بسبب (**كمن لي منجدا**) وفتى من وافد.

(و) إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا أو مجرورا أو جملة كما قال في شرح التسهيل (**نحو عندي درهم ولي وطر**) وقصدك غلامه رجل فاعلم أنه (**ملتزم فيه تقدم الخبر**) لأنه المسوغ للابتداء بالنكرة

(**كذا**) يجب تقديم الخبر (**إذا عاد عليه**) أي على ملابسه (**مضمر مما**) أي من مبتدإ (**به عنه مبينا يخبر**) نحو في الدار صاحبها إذ لو أخر عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة

(**قوله: لأن لها صدر الكلام**) أي فكذا المبتدأ المتلبس بها كما يفيده قوله: ولو تركه لفهم مما بعده وأما وإذا كان (**قوله: فتى مَن وافد**) استحق فتى التقديم باكتسابه الاستفهام من المضاف إليه فمن مجردة في هذه الحالة عن الاستفهام قاله الصبان. ولا يخفى أن المعنى فتى أي شخص وافد لا أي فتى لشخص وافد فلا يظهر القول بتجرد من عن الاستفهام.

(**قوله: ونحو عندي درهم الخ**) اعترض بأن هذا معلوم من قوله: سابقا كعند زيد نمرة وأجيب بأن ذكره هناك من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهنا من حيث هو قسم من الخبر الواجب تقديمه.
(**قوله: ملتزم فيه**) انظر مرجع فيه على مزجه.

(**قوله: لأنه المسوغ للابتداء**) تقدم ما فيه فتذكر. (**قوله: كذا يجب**) لو قال يلزم. (**قوله: أي على ملابسه**) أي المرتبط بالخبر بحيث لا يجوز تقديمه وحده على المبتدإ سواء كان جزأه كمثاله أو مضافا اليه له كملؤ عين حبيبها فلا يرد على الله عبده متوكل حيث عاد الضمير من المبتدإ إلى ملابس الخبر ولم يجب تقديمه ولا يفوتنك أنه لو أبقي كلام المصنف على ظاهره بجعل العائد إلى جزء الخبرا عائدا إليه لم يحتج إلى هذا التكلف على أنه بهذا التقدير تصير عبارة المصنف مثل كلام ابن الحاجب التي نقل الشارح اعتراض المصنف عليها فيوقع المصنف في فر منه.

(**قوله: في الدار صاحبها**) وجوب تقديم الخبر في مثله إذا كان المراد ما هو خبر بحسب الظاهر ظاهر وأما بالنظر للخبر الحقيقي الذي هو المتعلق على ما قدمه فقد يبحث فيه بأنه يجوز تقديره مؤخرا فيكون كقولك على الله عبده متوكل. (**قوله: ولو قال الخ**) فأسقط لفظ المتعلق وإن كان مرادا أو مجازا فافهم.

تنبيه عبارة ابن الحاجب في هذه المسألة أو لمتعلقه ضمير في المبتدإ قال المصنف في نكته على مقدمة ابن الحاجب هذه عبارة غلقة على المتعلم ولو قال: أو كان في المبتدإ ضمير له كفاه انتهى وأنت ترى ما في عبارة المصنف هنا من الغلاقة وكثرة الضمائر المقتضية للتعقيد وعسر الفهم وكان يمكنه أن يقول كما في الكافية:

وإن يعــد لخبر ضميــر * من مبتدا يوجب له التأخير

(**كذا**) يجب التقديم (**إذا**) كان الخبر (**يستوجب التصديرا**) كالاستفهام (**كأين من علمته نصيرا، وخبر**) المبتدإ (**المحصور**) فيه (**قدم أبدا كما لنا إلا اتباع أحمدا**) إذ لو أخر وقيل ما اتباع أحمد إلا لنا أوهم الانحصار في الخبر، (**وحذف ما يعلم**) من المبتدإ والخبر (**جائز**) فحذف الخبر (**كما تقول زيد بعد**) قول السائل (**من عندكما وفي جواب**) قول السائل (**كيف زيد**) احذف المبتدأ و(**قل دنف**) أي مريض (**فزيد**) المبتدأ (**استغني عنه إذ عرف**

(**قوله: غلقة**) في تاج العروس كلام غلق ككتف أي مشكل وهو مجازوسبب الغلاقة أنها تحتاج إلى تكلف إخراج على الله عبده متوكل على أن المبتدي قد يتوهم أن متعلق الخبر شيء خارج عن الخبر. (**قوله: وكثرة الضمائر**) أي مع التفكيك. وقوله: للتعقيد أي خفاء الدلالة على المراد. وقوله: وعسر الفهم من عطف المسبب. (**قوله: وكان يمكنه**) جواب عما يقال من أن هذا نظم لا يمكن أحسن منه بخلاف ما لابن الحاجب.

(**قوله: كالاستفهام**) أي كخبر دال الاستفهام. (**قوله: وخبر المبتدإ المحصور فيه**) يمكن أن يكون المحصور عبارة عن الخبر من إضافة الموصوف إلى الصفة فلا يحتاج إلى الحذف والإيصال ولو عرف لفظ خبر لسلم. (**قوله: من المبتدإ والخبر**) أي لا المبتدإ الوصف والمغني عن خبره فلا يجوز حذفهما. قاله الشاطبي. (**قوله: كما تقول**) أي كقولك أي كالحذف في مقولك.

(**قوله: قول السائل**) أي مقوله وقوله: من عندكما بدل منه. (**قوله: دنف**) بكسر النون هنا وأما بفتحها فمصدر (**قوله: مريض**) ظاهره مطلقا ونقل أهل اللغة هذا المعنى بلفظ قيل، بعد أن قالوا هو المريض مرضا ملازما وأما ما في التصريح من التقييد بالعشق فلم أر في كتب اللغة اللتقييد به. (**قوله: فزيد**) ظاهره أن المقدر اسم ظاهر ولا بأس به لأن الإظهار في مقام الإضمار لا يحتاج لنكتة ويمكن تقدير الضمير وقال الشيخ يس هو الأولى أي لئلا يتوهم أنه مغاير للأول كما تقدم نظيره أول الكتاب في رأيت عبد الله وأكرمته. (**قوله: استغني عنه**) أي عن ذكره يعني حذف. (**قوله: وبعدإلخ**) لا عامل له على حل الشارح

وبعد لولا) الامتناعية **(غالبا)** أي في القسم الغالب منها إذ هي على قسمين قسمٌ يمتنع فيه جوابها بمجرد وجود المبتدإ بعدها وهو الغالب وقسم يمتنع لنسبة الخبر إلى المبتدإ وهو قليل، فالأول **(حذف الخبر)** منه **(حتم)** نحو لولا زيد لأتيتك أي موجود والثاني حذفه جائز إذا دل عليه دليل بخلاف ما إذا لم يدل نحو «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة وجعلت لها بابين» **تتمة** كلولا فيما ذكر لوما صرح به ابن النحاس. **(وفي)** المبتدإ الواقع **(نص يمين ذا)** أي حذف الخبر وجوبا

لقطع قوله: حذف الخبر حتم بقوله: فالأول فلا بد من اعتبار "إلى آخره" بعد قوله: غالبا حتى يدخل عامله تحته فيعتبر ما يأتي شرحا. **(قوله: الامتناعية)** احتراز عن التحضيضية فإنها مختصة بالفعل لا يقع بعدها المبتدأ. أفاده في النكت. **(قوله: أي في القسم الغالب)** دفع به ما يرد من أن وجوب الحذف ينافي الغالبية. **(قوله: منها)** أي من أقسامها مرادا به ما فوق الواحد وجعل التقدير من قسميها يؤدي لاستدراك العلة. **(قوله: قسم)** مبتدأ حذف مسوغه أي منهما. **(قوله: يمتنع فيه)** أي معه وكذا يقال في قوله الآتي: حذف الخبر منه أو المراد في الكلام الذي هو فيه. **(قوله: لنسبة الخبر)** أي الخاص وإلا فالأول أيضا يمتنع فيه الجواب لنسبة الخبر لكن العام. **(قوله: وهو قليل)** بل حكم الجمهور بعدم وجوده قالوا وإذا أريد الخصوص قيل لولا قيام زيد مثلا وحديث «لولا قومك» أجابوا عنه بأنه مروي بالمعنى من قبل المولَّدين والرواية الصحيحة «لولا حدثان قومك» ولذا حكموا بوجوب حذف الخبر مطلقا. **(قوله: حذف الخبر منه حتم)** فجوازه لأن لولا قرينة عليه لأنها موضوعة لامتناع الجواب لوجود الشرط ووجوبه لسد الجواب مسده قال الزرقاني واستشكل بعض الشيوخ عدم وجوب حذف الخاص أيضا بادعاء سد الجواب مسده وعلى الوجوب جرى ابن هشام في القطر والرماني. وأجاب الشيخ يس بأنا لا نسلم سده مسده لأن ذلك إذا كان الخبر عاما وأما اذا كان خاصا فهو مقصود مراعى كالمذكور فلا يسد مسده اهـ وانظر الصبان فإن له هنا كلاما. **(قوله: بخلاف ما إذا لم يدل)** ما مصدرية وإذا زائدة مع نوع تسمح أي بخلاف الخبر حين عدم الدلالة عليه وقد مر نظيره. **(قوله: حديثو عهد)** أي قريبو زمن في الإسلام أو المراد بالعهد الارتباط، والخطاب لأمنا عائشة رضي الله عنها وأرضاها. **(قوله: وفي المبتدإ الواقع الخ)** أي في الكلام المشتمل على المبتدإ الواقع الخ. **(قوله: نص يمين)** أي يمينا منصوصا، والمراد بكونه منصوصا كونه ظاهرا فيه لغلبة الاستعمال في اليمين لا أنه لا يحتمل غيره أصلا، فلا يرد أن لعمرك قبل مجيء الجواب يحتمل أن المراد لعمرك طويل قاله الصبان. . **(قوله: استقر)** ذكره مع أنه عام ضرورة؛ لوجود ما يقوم مقامه أعني في نص يمين وإرادة

(**استقر**) نحو لعمرك لأفعلن كذا أي قسمي، فإن لم يكن نصا في اليمين لم يجب الحذف (و) كذا يجب الحذف إذا وقع المبتدأ (**بعد واو**) قد (**عينت مفهوم مع**) وهو المصاحبة (**كمثل كل صانع وما صنع**) أي مقترنان، فإن لم يكن الواو نصا في المعية لم يجب الحذف

الثبات وعدم التزلزل منه حتى يخرج عن العموم ويصير من قبيل ﴿مستقرا عنده﴾ لا يخفى بعده. (**قوله: فإن لم يكن نصا**) بأن لم يفهم القسم إلا بعد ذكر المقسم عليه كعهد الله فإنه لكثرة استعماله في غير القسم كعهد الله يجب الوفاء به ﴿وأوفوا بعهد الله﴾ لا يفهم عند ذكره القسم. (**قوله: إذا وقع المبتدأ**) خلاف الظاهر والسياق وما أطبق عليه الشراح والظاهر إذا وقع الخبر بعد واو أي بعد مدخوله كما قدره الأشموني مع أن البعدية لا تقتضي الوَلْي كما لم يقتضه في قوله: وبعد لولا الخ، ويمكن أن نسخة الشَّارح وقبل واو.

(**قوله: عينت مفهوم**) أي مع كونها للعطف والمراد أنها ظاهرة فيها لأن الواو فيما ذكره تحتمل مجرد العطف أيضا كأن يقال كل رجل وصنعته مخلوقان لكنها ظاهرة في المعية بسبب أن الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست من مجرد الواو، بل مع المعطوف.

(**قوله: وما صنع**) الأظهر أن ما مصدرية لأن الصنعة هي الملازمة للصانع لا المصنوع. (**قوله: أي مقترنان**) هو خبر عن مجموع المتعاطفين فمحله بعد المعطوف فيعترض بأنه كيف يسد المعطوف مسد الخبر ولذا قال الرضي الظاهر أن الحذف غالب لا واجب وأجاب سم بأن الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من هذه الجهة وإن لم يسد مسده من حيث هو خبره إذ لا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسد المحذوف من كل وجه،

وجعل المولى الجامي قدس سره السامي التقدير في كل رجل وضيعته، كل رجل مقرون مع ضيعته فضيعته عطف على ضمير الخبر فلا إشكال في قيامه مقام الخبر إلا أنه يشكل العطف على الضمير المرفوع بلا تأكيد وفصل، فكان الواجب نصبه على المفعول معه ولا يجوز ذلك على تقديره مثنى كما اختاره الشارح لأنه سيأتي أن شرط المفعول معه تقدم الجملة. (**قوله: لم يجب الحذف**) بل جائز إذا دل عليه دليل.

نحو وكل امرىء والموت يلتقيان. (و) كذا إذا كان المبتدأ مصدرا أو مضافا إلى مصدر وهو (**قبل حال لا**) يصلح (**أن يكون خبرا عن**) المبتدإ (**الذي خبره قد أضمرا**) فالمصدر (**كضربي العبد مسيئا**) فمسيئا حال سد مسد الخبر المحذوف وجوبا والأصل حاصل إذا كان أو إذ كان فحذف حاصل ثم الظرف

(و) المضاف إلى المصدر نحو (**أتم تبييني الحق منوطا بالحكم**) فأتم مبتدأ مضاف إلى المصدر ومنوطا حال سد مسد الخبر وتقديره كما تقدم،

(**قوله: وكل امرئ والموت**) البيت للفرزدق وأوله تمنوا ليَ المَوْتَ الَّذِي يَشْعَب الفَتَى والشاهد أنها للمصاحبة لكن لا ظهورا لأن ظهور المعية إنما جائت من مادة الخبر وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية لأن الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية وليست هنا كذلك إذ لولا الخبر لاحتمل أن المراد وكل امرئ والموت مخلوقان كذا أفاده الصبان مع زيادة ما ونظر فيه العلامة الخضري بأن يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التي في كل صانع وما صنع بل الالتقاء يحصل ولو بعد حين كما هو الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا.

. (**قوله: مصدرا**) أي صريحا عند جمهور البصريين وقيل: ولو مؤولا كأنْ ضربت العبد مسيئا ولابد من عمله في اسم يرجع إليه الضمير المستتر في الفعل المحذوف وذلك الاسم هو غير صاحب الحال المذكور كما تعلمه فيما علقناه على قوله: فمسيئا حال. (**قوله: وقبل**)

(**قوله: لا يصلح أن يكون خبرا**) أي بحسب قصد المتكلم وإن صلحت في بعضها حقيقة كالمثال الثاني أو مجازا كما في المثال الأول. (**قوله: عن المبتدإ الذي الخ**) أي وإن صلحت أن تكون خبرا عن غيره فليس الشرط أن لا تصلح للخبرية أصلا وهذا هو المقصود من هذا الشطر لا كون الخبر مضمرا لأنه معلوم من قوله: وقبل حال لأن المعنى ويحذف الخبر وجوبا قبل حال وقوله: قد أضمر أي حذف اه صبان.(**قوله: فمسيئا حال**) أي من الضمير المستتر في كان العائد إلى العبد لا من العبد لئلا يكون الحال من متعلقات المبتدإ فيتقدم محلها على محل الخبر فلا تسد مسده ولم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرا لأنه قد تاتي مكان المنصوب جملة مقرونة بالواو كما في حديث «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» والخبر لا يقترن بالواو ولأنه لم يأت هذا المنصوب إلا مشتقا ولو كان خبرا لوقع جامدا أيضا.(**قوله: إذا كان**) أي عند إرادة الاستقبال أو إذ كان عند إرادة المضي بقي أنه قد يراد الحال أو الاستمرار فلو قدر حين كان أو نحوه لكان أشمل لسائر الأزمنة بلفظ واحد وقال

وخرج بتقييد الحال بعدم صلاحيتها للخبرية ما يصلح لها فالرفع فيه واجب نحو ضربي زيدا شديد. **تنبيه** يجب حذف المبتدإ في مواضع أحدها إذا أخبر عنه بنعت مقطوع كمررت بزيد الكريم كما ذكره في آخر النعت، الثاني إذا أخبر عنه بمخصوص نعم كنعم الرجل زيد كما ذكره في باب نعم، الثالث إذا أخبر عنه بمصدر بدل من اللفظ بفعله كصبر جميل أي صبري، الرابع إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو في ذمتي لأفعلن أي يمين ذكرهما في الكافية.

(**وأخبروا باثنين**) أي بخبرين (**أو بأكثرا**) من اثنين (**عن**) مبتدإ (**واحد**) سواء كان الاثنان في المعنى واحدا كالرمان حلو حامض أي مز

الشنواني إذا أريد الاستمرار يقدر إذا لأنها تأتي للاستمرار.(**قوله: ما يصلح**) وقصد الإخبار بالمشتق فلا يكفي الصلوح الذاتي كما تقدم. (**قوله: إذا أخبر عنه الخ**) وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد ازدياد المدح أو الذم أو غير ذلك بدفع توهم الاختصاص اللازم للإتباع فلو ظهر المبتدأ لم يظهر ذلك كما أفاده المولى الجامي قدس سره

(**قوله: أحدها إذا إلخ**) أي أحد المواضع موضع المبتدإ حين الإخبار عنه بذلك وكذا يقال فيما بعدُ أو المراد من المواضع الأحوال أي الحال الأول حاله حين ذلك. (**قوله: إذا أخبر عنه بنعت**) (**قوله: بنعت**) تسميته نعتا باعتبار ما كان والمراد ما هو للمدح أو الذم أو الترحم فإن المقطوع من المخصص أو الموضح حذف مبتدإه جائز كما في التصريح والخضري.

(**قوله: إذا أخبر عنه بمصدر بدل من اللفظ بفعله**) أي بواسطة لأن الأصل في الآية صبرا جميلا حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام وأوجبوا حذف المبتدإ إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التي هي حالة النصب إذ يجب فيها حذف الفعل. أفاده زكريا (**قوله: بمخصوص نعم**) وجب حذفه لقبح إفادة معنى واحد بجملتبن فجعلتا في صورة جملة واحدة. (**قوله: بصريح القسم**) ليس بقيد هنا بخلافه في حذف الخبر كيف ومثاله لا صراحة فيه قطعا كما في الأسقاطي. (**قوله: أي يمين**) إنما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسده مسده لكونه واجب التأخير. (**قوله: في المعنى واحدا**) لا يجوز فيه العطف لأن العطف يقتضي المغايرة مع أنهما في المعنى شيء واحد ومنهم من أجازه نظرا إلى صورة التغاير كما قاله المولى الجامي قدس سره السامي وكذا لا يجوز تقدمه على المبتدإ وتوسطه بينهما كما في الخضري.

أم لم يكن (**كهم سراة شعرا**)، ونحو

من يك ذا بتٍ فــهذا بتي * مقيظ مصيف مشتـي

ويجوز الإخبار باثنين عن مبتدأين نحو زيد وعمرو كاتب وشاعر. ولما فرغ المصنف عن ذكر المبتدإ وما يتعلق به شرع في نواسخه وهي ستة

(**قوله: أم لم يكن**) في المعنى واحدا ويجوز فيه العطف بالواو وغيره وتركه، لكن الظاهر أن المراد ماهو بدون العطف لأن المعطوف لا يسمى خبرا اصطلاحا كما أشار إليه بترك تمثيل العطف على أنه لا يخص بالخبر بل جار في نحو الفاعل أيضا مع أن أحدا لم يذكره فيه إلا أن يراد بالتعدد التعدد ولو صورة كما تعلمه قريبا. (**قوله: من يك الخ**) من شرطية لحذف نون يكن وقوله: فهذا بتي قائم مقام جوابها من إقامة السبب مقام المسبب أي فأنا مثله لأن هذا بتي فلا يعترض بعدم ترتب الجزاء على الشرط والبت الطيلسان كما في الحكيم عن القاموس ولعله مراد من قال: كساء غليظ مربع، ومقيظ وما بعده بصيغ اسم الفاعل أي ينفعني في القيظ وهو شدة الحر والصيف والشتاء. (**قوله: ويجوز الإخبار باثنين عن مبتدأين**) أشار إلى قسم ثالث من أقسام الخبر مفهوم من كلام المصنف بالأولى وهو ما تعدد فيه المبتدأ حقيقة كمثاله وكقول الشاعر:

يداك يد يرتجى خيره * وأخرى لأعدائها غائظة

أو حكما كقوله: تعالى ﴿إنما الحياة الدنيا لعب ولهو﴾ وليعلم أن كون الخبر متعددا في القسم الأول من الثاني وفي الثالث ظاهري وإلا فالخبران في الأول واحد وفي الثالث مجموع المعطوفين كما نبه عليه المولى الجامي قدس الله سره السامي ونبه عليه الدماميني في حواشيه على التسهيل. (**قوله: نحو زيد وعمرو إلخ**) (**قوله: عن ذكر المبتدإ**) كذا في النسخ التي بأيدينا فالمراد بقوله: وما يتعلق به الخبر لأن الباب معقود لهما أي فرغ منهما تعريفا وأحكاما هذا هو الظاهر من هذه النسخة لكن لا يناسبها إفراد الضمير في قوله: شرع في نواسخه، ثم رأيت في نسختين خطيتين بدله: عن ذكر الابتداء مرادا به المبتدأ والخبر كما تقدم في الترجمة أول الباب فقوله: ما يتعلق به عبارة عن الأقسام والأحكام، ولا غبار في إفراد ضمير نواسخه لأنه باعتبار لفظ الابتداء. ولله الحمد والمنة

﴿الأول (كان وأخواتها)﴾

(**ترفع كان المبتدأ**) حال كونه (**اسما**) لها (**والخبر تنصبه**) خبرا لها

﴿الأول كان وأخواتها﴾

خص كان بالذكر لأنها أم الباب إذ حدثها وهو الكون يعم جميع أخواتها ولذا اختصت عنها بزيادة أحكام وتصرفات وأصلها كَوَن بالفتح لا بالضم ولا بالكسر. (**قوله: وأخواتها**) أي نظائرها قال أبو البقاء في كتاب الكليات: استعارة الأخت للنظير استعارة عربية غير مصنوعة للنحاة قال الله تعالى: ﴿كلما دخلت أمة لعنت أختها﴾(١).

(**قوله: ترفع كان المبتدأ**) أي تجدد له رفعا غير رفع الابتداء عند البصريين وهو الصحيح لاتصال الضمير بها وهو لا يتصل إلا بعامله استقراء ولأنها لو لم تعمل إلا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة ولم يعهد فعل كذلك وتسميته حينئذ مبتدأ إنما هو باعتبار ما كان.

وأل في المبتدإ للجنس لا للاستغراق فإن منه ما لا ينسخ بها وهو لازم التصدير إلا ضميرَ الشأن ولازمُ الحذف كمبتدإ النعت المقطوع ونحوه مما مر واللازم للابتداء بنفسه كأقل رجل يقول ذلك ولله درك وما التعجبية وطوبى للمؤمن وويل للكافر إذا أسند إليهما لا مطلقا فإنه يقال: رأيت شجرة طوبى وكأيمن في القسم فإن هذه الأشياء جرت مجرى الأمثال فلا تتغير عما وردت أو بغيره كمصحوب لولا وإذا الفجائية فإنهما لا يصاحبان غير المبتدإ.

(**قوله: حال كونه اسما**) جعل اسما حالا لتأوله بالمشتق واستظهر الخضري كونه مفعولا ثانيا لسمي محذوفا، وتسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لأن زيدا في كان زيد قائما اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها ويمكن أن يقال: تسمية المرفوع اسما لها لأنه اسم لمدلول مدخولها وتسمية المنصوب خبرا لها لأنها خبر عن اسمها، وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا.

(**قوله: والخبر الخ**) بالنصب على الراجح لعطفه على الفعلية.

(**قوله: خبرا لها**) لم يذكره المصنف لأنه يفهم من السكوت عنه أنه لم يتغير اسمه وإن تغير النسبة حيث يقال: خبر كان أفاده الشاطبي وما قيل: لم يذكره إشارة إلى أنه اختار مذهب الكوفيين من أن

---

(١) سورة الأعراف: ٣٨/٧

(**ككان سيدا عمر ككان**) فيما ذكر (**ظل**) بمعنى أقام نهارا و(**بات**) بمعنى أقام ليلا و(**أضحى**) و(**أصبحا**) و(**أمسى**) بمعنى دخل في الضحى والصباح والمساء (**وصار**) بمعنى تحول و(**ليس**) وهي لنفي الحال وقيل: مطلقا و(**زال**) بمعنى انفصل والمراد بها التي مضارعها يزال لا التي مضارعها يزول أو يزيل وكذلك (**برحا**) بمعنى زال ومنه البارحة لليلة الماضية

النصب على الحالية يرده قول المصنف الآتي: لإن أن ليت لكن لعل * كأن عكس ما لكان من عمل فإنه لم يقل أحد: إن نصب اسم إن على الحالية.

(**قوله: ككان**) خبر عن ظل وما بعده بحذف العاطف في غالبه. (**قوله: فيما ذكر**) من رفع الاسم ونصب الخبر لا في المعنى. (**قوله: بمعنى أقام نهارا**) أي حصل نهارا وهو معناه بدون الاسم والخبر ومعناه معهما حصول مدلول الخبر لمدلول الاسم نهارا كما أفاده الأشموني وكذا يقال في المعاني الآتية.

(**قوله: بمعنى دخل في الضحى الخ**) أي وجد وثبت في ذلك كما عبر به الرضي وهذا كما علمت معناها بدون اسمها وخبرها ومعناها معهما ثبوت مدلول الخبر لمدلول الاسم في الضحى الخ.

(**قوله: بمعنى تحول**) أي فهي موضوعة للتحول أما استفادة التحول من غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم لموضوعها فحصل الفرق أفاده سم.

(**قوله: ليس**) أصله عند الجمهور ليس بكسر العين فخفف بالسكون لثقل الكسرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا لأنه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لأنه أسهل من القلب وحكى الفراء لست بكسر اللام كذا في الهمع.

(**قوله: لنفي الحال**) أي لانتفاء الحدث في الحال ويرد عليه أنه فعل ماض وزمن الفعل الماضي ماض ويمكن أن يجاب بأن مخالفتها لسائر الأفعال في الدلالة على المضي عارض نشأ من شبهها الحرف في الجمود والمعنى. (**قوله: والمراد إلخ**) قال الحكيم عن شيخه: هل يحتاج إلى هذا بعد قوله: بمعنى انفصل.

(**قوله: مضارعها يزال**) فماضيها بكسر العين.

(**قوله: يزول**) قاصر بمعنى انتقل وذهب ومصدرها الزوال ولا مصدر للناقصة وقوله: يزيل متعد إلى واحد بمعنى ماز تقول: زل ضأنك من معزك أي ميزها ومصدرها الزيل.

و(**فتيء وانفك وهذي الأربعة**) الأخيرة شرط إعمالها أن تكون (**لشبه نفي**) وهو النهي والدعاء (**أو لنفي متبعة ومثل كان دام**) بمعنى بقي واستمر لكن بشرط أن يكون (**مسبوقا بما**) المصدرية الظرفية (**كاعط ما دمت مصيبا درهما**) وقد يستعمل بعض هذه الأفعال بمعنى بعضها فتستعمل كان وظل

(**قوله: ومنه البارحة**) استطراد فإن معنى الحدث غير ملحوظ فيها بل اسم جامد لليلة الماضية.(**قوله: وفتئ**) بتثليث التاء وأفتئ قاله الصبان عن الهمع. (**قوله: وهذي الأربعة**) أي موادها فلا يقال: إنها ماضية والنهي من شبه النفي لا يدخل على الماضي. (**قوله: لشبه نفي**) قيل: قدمه جبرا لضعفه وقال المحقق العطار في مثله: لا ينبغي صرف العناية لمثله فإنه لو أخر لوجه بنحوه اهـ ولا يخفى حسنه ووجه الشبه عدم التحقق في كل.

(**قوله: وهو النهي**) هو طلب الأعلى من الأدنى عكس الدعاء والمراد به هنا ما أفيد بلفظ لا الطلبية لا مطلق الدعاء كما لا يخفى قيل: ومثل النهي والدعاء الاستفهام الإنكاري. (**قوله: أو لنفي**) قال في شرح الكافية: قد يحذف النافي لزال وأخواتها وقيده في التسهيل بالمضارع الواقع جواب قسم.

(**قوله: متبعة**) قال في التسهيل: يجوز الفصل بالجملة المعترضة والقسم فهما مستثنيان من عبارة الألفية أو المراد التبعية ولو مع فصل. (**قوله: بمعنى بقي واستمر**) فالمماثلة في العمل وهذا كما تقدم معنى مجرد دام، وأما معناها مع الاسم والخبر فهو بقاء واستمرار مدلول الخبر لمدلول الاسم ومعنى التامة استمرار ذات الفاعل فظهر الفرق بين التامة والناقصة نظير الفرق بين علم المتعدية لمفعولين والعرفانية.

(**قوله: لكن بشرط أن يكون مسبوقا الخ**) أي لكن يماثلها بشرط إلخ وهو تصريح بأن قول المصنف مسبوقا تقييد للمماثلة ثم لا يخفى أنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فلا يعترض بتمامها في قوله تعالى: ﴿ما دامت السموات والأرض﴾[1] مع تقدم ما المذكورة عليها.

(**قوله: المصدرية الظرفية**) أخذ القيدين من المثال فليس اعتراضا على المصنف بل بيانا لمراده كما أفاده في النكت قال الصبان: ولو كانت مصدرية فقط لم تعمل دام العمل المذكور نحو يعجبني ما دمت صحيحا أي دوامك صحيحا فدام تامة بمعنى بقي وصحيحا حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية اهـ وقد يقال: قد تقصد نسبة الإعجاب إلى تجدد دوام صحة المخاطب لا إلى المخاطب في حال الصحة فليحرر. (**قوله: كأعط إلخ**) حذف مفعولاه الأول بلا دليل أي المحتاج والثاني بدليل لأنه ضمير المتنازع فيه أعني درهما كما هو قاعدة التنازع ويفهم من الصبان أن درهما مفعول أعط والمحذوف مفعول مصيبا ولايظهر لأنه كان الواجب ذكره كما صرح به هو في غير موضع من نظائره.

(١) سورة هود: ١٠٧/١١

وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار نحو ﴿وفتحت السماء فكانت أبوابا﴾ و﴿ظل وجهه مسودا﴾ **تتمة**: ألحق بصار أفعال بمعناها وهي آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وجاء وارتد وتحول وغدا وراح ذكرها في الكافية.

واعلم أن هذه الأفعال على أقسام: ماض له مضارع وأمر ومصدر ووصف وهو كان وصار وما بينهما، وماض له مضارع دون أمر ووصف دون مصدر وهو زال وأخواته، وماض لا مضارع له ولا أمر ولا مصدر ولا وصف وهو ليس ودام (**وغير ماض مثله قد عملا إن كان غير الماض منه استعمل**)

(**قوله تعالى**: **فكانت أبوابا**) أي كثرت ابوابها المفتحة لنزول الملائكة نزولا غير معتاد حتى صارت كأنها ليست إلا أبوابا مفتحة. أبو السعود (**قوله**: **وهي آض الخ**) لم يذكرها المصنف لقلة استعمالها كما في الشاطبي وقال الزمخشري: بات أيضا ترد بمعنى صار. (**قوله**: **وقعد**) في قولهم: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة.

(**قوله**: **جاء**) قال الأندلسي: لا تستعمل جاء بمعنى صار إلا في خصوص ما حكى سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك فلا يقال: جاء زيد قائما بمعنى صار ولكن ابن الحاجب طرده في غيره وجعل منه جاء البر قفيزين ونقل الشارح هذا في الهمع عن قوم وحاجتك بالنصب والرفع فالنصب على أن ما استفهامية مبتدأ واسم جاءت ضمير ما والتأنيث باعتبار الحاجة، وحاجتك خبرها، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها.

(**قوله**: **ومصدر**) فلكان الكون والكينونة ولصار الصير والصيرورة ولبات البيات والبيتوتة ولظل الظلول ولأصبح وأمسى وأضحى الإصباح والإمساء والإضحاء كما هو قياس باب أفعل. (**قوله**: **ووصف**) المراد به اسم الفاعل لأن اسم المفعول لا يجيء منها على الصحيح. وأما قول سيبويه: مكون فيه فقال في شرح اللمحة: إن أبا الفتح سأل أبا علي عنه فقال: ما كل داء يعالجه الطبيب. (**قوله**: **ودام**) أي على الصحيح عند المتأخرين وأما يدوم ودم ودائم ودوام فمن دام التامة لكن رجح الصبان ما قاله الأقدمون وبعض المتأخرين أن لها مضارعا قال: بل ومصدرا بدليل جعلها صلة لما المصدرية وادعاء أن هذا المنسبك مصدر التامة أو اختراع منهم لما لم يرد جور وسوء ظن بهم فإذا قلت: أحبك مدة دوامك صالحا كان الدوام مصدر الناقصة وصالحا خبره مثل أحبك ما دمت صالحا والفرق تحكم محض. (**قوله**: **إن كان الخ**) لدفع توهم استعمال غير الماضي من جميعها وليس كذلك كما فصله الشارح بقوله: واعلم الخ.

نحو ﴿لم أك بغيا﴾ ﴿قل كونوا حجارة﴾ وكونك إياه ،وكائنا أخاك، ولست زائلا أحبك. (**وفي جميعها توسط الخبر**) بين الفعل والاسم (**أجز**) وخالف ابن معط في دام ورد بقوله:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة * لذاته ...

(**قوله تعالى**: ﴿**بغياً**﴾) أصله بغوياً اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وكسرت الغين لمناسبتها وأدغمت الياء في الياء كذا في التصريح ولعل وجه جعله من باب فعول لا من باب فعيل أن فعيلا لا يستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد إلا إذا كان بمعنى مفعول والظاهر أن بغيا هنا بمعنى فاعل، وأما فعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد إذا كان بمعنى فاعل.

(**قوله: وكونك إياه**) البيت بتمامه:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى * وَكَوْنُكَ إِيَاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وقوله: وكونك إياه أي الفتى المذكور وخبر الكون من حيث النقصان إياه ومن حيث الابتداء يسير فعيلا بمعنى الهين السهل.(**قوله: كائنا أخاك**) البيت بتمامه:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِناً * أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنجِدَا

(**قوله: لست زائلا**) البيت مع ما بعده:

قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاء أَنْ لَسْتُ زَائِلاً * أحِبكِ حَتَى يُغْمِضَ الجَفنَ مُغْمِضُ

فحبُّكِ بلوَى غيرَ أنْ لا يسوءني * وإنْ كانَ بلوَى أنَّني لكِ مُبغضُ

وقوله: أن لست أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة لست زائلا أحبك خبرها وزائلا خبر ليس واسم زائلاً ضمير مستتر فيها وأحبك خبرها. (**قوله: أجز**) أي غالبا لقوله: وقد يمنع وقد يجب. (**قوله: وخالف ابن معط الخ**) لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء اصلة الموصول الحرفي كما في الصبان.

(**قوله: ورد بقوله**) لا يصلح ردا لأن له أن يقول: اسم دامت مستتر فيها راجع إلى لذاته على التنازع قال الخضري: بل هو أولى لئلا يلزم الفصل بأجنبي بين منغصة ومعموله وهو بادكار الموت اهـ لكن قال العلامة الأنبابي: سهله كون العامل في هذا العامل والأجنبي واحدا وقال اللقاني: ضمير دامت راجع إلى العيش لتأويلها بالحياة فلا رد به أيضا (**قوله: لا طيب الخ**) دوامه **بِادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ** وأصل الادكار الاذتكار كما هو معلوم من موضعه.

وبعضهم في ليس ورد بقوله: فليس سواء عالم وجهول. وقد يمنع من التوسط بأن خيف اللبس أو اقترن الخبر بإلا أو كان الخبر مضافا إلى ضمير يعود إلى ملابس اسم كان وقد يجب بأن كان الاسم مضافا إلى ضمير يعود إلى ملابس الخبر هذا وتقديم الخبر على هذه الأفعال إلا ما يذكر جائز

(**وكل**) من النحاة (**سبقه دام حظر**) أي منع لأنها لا تخلو من وقوعها صلة لما وما لها صدر الكلام ومثلها كل فعل قارنه حرف مصدري وكذا قعد وجاء كما ذكره ابن النحاس (**كذاك**) منعوا (**سبق خبر**)

(**قوله: فليس**) علة لقوله: سلي وأوله: **سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنهُمُ** من قصيدة ذكرت في الخضري فانظره. (**قوله: أو كان الخبر الخ**) نحو كان غلامُ هند بعلها والمنع في هذا مبني على قول الكوفيين: إن المتقدم رتبة هو الاسم لا ما أضيف إليه الاسم أيضا ورد بأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ولذا قال الصبان: الصواب الجواز في مثل هذا لعود الضمير على متقدم رتبة وإن تأخر لفظا لأن المضاف إليه يعتبر مع المضاف.

(**قوله: وقد يجب**) أي التوسط ومراده بوجوب التوسط امتناع التأخير فلا يرد أنه يجوز تقديم الخبر على الفعل في كان في الدار صاحبها نعم يجب في نحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فإن الحرف المصدري مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط.(**قوله: وتقديم الخبر على هذه الأفعالالخ**) بيان لمفهوم قول المصنف: وكل سبقه دام حظر إلخ فإن تخصيص الثلاثة أعني دام ومنفي ما وليس بمنع سبق الخبر عليها يفيد جواز التقديم في غيرها.

(**قوله: إلا ما يذكر جائز**) الأنسب بالمزج وبكونه تمهيدا لقوله: وكل سبقه إلخ أن يقول: جائز إلا ما ذكره بقوله: وكل سبقه الخ. (**قوله: سبقه دام**) أي مع ما كما أفاده بالتعليل فدعوى الاتفاق المشار إليه بقوله: وكل الخ مسلم وأما سبقه دام فقط فمنهم من أجازه والجمهور على منعه أيضا لعدم جواز الفصل بين الموصول الحرفي وصلته.(**قوله: وما له صدر الكلام الخ**) فيه نظر فالصواب التعليل بأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول الحرفي. أبو البركات أي لأنه لو كان لها صدر لما تخطاها العمل.

(**قوله: كذاك سبق الخ**) ظاهر التشبيه أن هذا كسابقه متفق عليه مع أن الكوفيين جوزوا التقديم هنا مطلقا وابن كيسان في ما زال وأخواته لكونها مثبتة المعنى إلا أن يدفع بأقووية المشبه به أو يجعل التشبيه في مطلق المنع.

بالتنوين (**ما النافية**) سواء كانت شرطا في عمل ذلك الفعل أم لم تكن (**فجئ بها متلوة**) أي متبوعة (**لا تاليه**) أي تابعة لأن لها صدرا فإن كان النفي بغير ما جاز التقديم صرح به في شرح الكافية (**ومنع سبق خبر ليس اصطفي**) أي اختير وفاقا للكوفيين والمبرد وابن السراج وأكثر المتأخرين قال في شرح الكافية: قياسا على عسى فإنها مثلها في عدم التصرف والاختلاف في فعليتها

(**قوله: بالتنوين**) فما مفعول السبق وليس مضافا إليه للخبر لأن الخبر للأفعال لأن الكلام فيها وسيأتي الكلام على خبر ما. (**قوله: ما النافية**) أفهم جواز تقديم الخبر على الفعل المنفي بما وحده نحو ما قائما كان زيد وهو الصحيح كما في الأشموني. (**قوله: فجيء بها الخ**) قال في النكت: قيل: إنه حشو لا فائدة فيه ورد بأنه تنبيه على علة الحكم وهو أن ما لها صدر الكلام اهـ أي فكأنه قيل: لأنك مأمور بأن تجيء بها متبوعة لا تابعة ولا يخفى ما فيه من التكلف ولذا علله هنا فلعله تأكيد للشطر قبله.

(**قوله: فإن كان النفي بغير ما الخ**) ظاهره جواز التقديم على المنفي بلا وإن وهو مناف لما يأتي من وجوب التعليق بهما فإنه يقتضي أن لهما الصدر. (**قوله: ومنع سبق خبر الخ**) الخلاف في غير ليس الاستثنائية إذ لا يتقدم عليها الخبر إجماعا ومثلها -لا يكون- في الاستثناء ومنع مبتدأ مصدر مبني للمفعول مضاف لنائب الفاعل واصطفي خبره أي وكون سبق الخبر ممنوعا هو المختار عندي أعني المصنف،

قال في النكت: ورجحه في سائر كتبه فقول الشارح: وفاقا الخ بيان لمراده كأنه قال على لسان المصنف: أختاره موافقا الخ وليس المصدر مبنيا للفاعل مضافا للمفعول لأنه يكون المعنى ومنع الكوفيين السبق اصطفي من طرفي وفاقا لهم، وخبر بالتنوين مجرور بالإضافة لا مضاف لليس لأن عدم تنوينه يخل بالوزن على أنه يوهم منع سبقه مطلقا ولو على الاسم لأن المفعول حينئذ محذوف وليس كذلك.

(**قوله: فإنها مثلها في عدم التصرف والاختلاف في فعليتها**) نص عبارة شرح الكافية: واختلف في تقديم خبر ليس فأجازه قوم ومنعه آخر والمنع أحبّ إِليَّ لِشبه ليس بما في النّفي وعدم التّصرف ولأن عسى لا يتقدم خبرها إجماعا لعدم تصرّفها مع الاتفاق في فعليتها فليس أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التّصرف مع الاختلاف في فعليتها اهـ وهو كما ترى أبلغ ومخالف لما ذكره الشارح من الاختلاف في فعلية عسى بناء على ما هو الظّاهر من أن قوله: والاختلاف في فعليتها عطف على عدم التصرف وجها للمماثلة.

وقد أجمعوا على امتناع تقديم خبرها انتهى. وفرق ابنه بينهما بأن عسى متضمنة معنى ما له الصدر وهو لعل بخلاف ليس قلت: ليس أيضا متضمنة معنى ما له صدر الكلام وهو ما النافية وذهب بعضهم إلى جواز التقديم مستدلا بتقديم معموله في قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ وأجيب باتساعهم في الظرف.

ويمكن أن يكون قوله: والاختلاف في فعليتها مبتدأ وخبرا والجملة حالية والضمير لليس فتؤول إلى عبارة شرح الكافية فتدبر وقد نقض دعوى الإجماع على فعلية عسى بما قاله بعض الكوفيين: إنها حرف بمعنى لعل وأجاب الصبان بأن المراد إجماع البصريين.

(**قوله: وقد أجمعوا على امتناع تقديم خبرها**) أي لعدم تصرفها كما صرح به في شرح الكافية وبه تعلم أن فرق ابن الناظم غير وارد على علة شرح الكافية وإنما يرد لو جعل علة التقديم تضمن معنى صدر الكلام.

(**قوله: وفرق ابنه الخ**) نص عبارته في شرحه على الألفية: قلت: وبين عسى وليس فرق لأن عسى متضمنة معنى ما له صدر الكلام وهو معنى الترجي في نحو لعل وليس بخلاف ذلك لأنها دالة على النفي وليس هو في لزوم صدر الكلام كالترجي لأن النفي وإن لزم صدر الكلام في ما لم يلزمه في ما عداها اهـ

ولا يخفى أنه لا يرد عليها ما أورده بقوله: قلت الخ على أن كلام ابن الناظم ليس اعتراضا على عبارة شرح الكافية بل تتميم لكلام السيرافي وليس فيه تشبيه ليس بما النافية أما هي فقد ذكر فيها ابن مالك ذلك كما سبق فلو أريد الاعتراض عليها فبأن يقال: كما يمكن التشبيه بما كذلك يمكن تشبيهها بلا التي ليس لها صدر الكلام فتدبر وحرر المقام.

(**قوله: وأجيب باتساعهم في الظرف**) أي مع ضعف ارتباطه بالعامل بكونه معمول معموله فزاد فيه التسامح بخلاف ما إذا كان الظرف نفس الخبر فهو قوي الارتباط ولا يلزم من جواز تقديم ضعيف الارتباط تقديم قويه ويجاب عن قولهم: إن المعمول لا يتقدم إلا حيث يجوز تقديم العامل بأنه أغلبي لجواز تقديم معمول خبر إن على اسمها دون الخبر في نحو إن في الدار زيدا جالس وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدإ عند البصريين دونه نحو عمرا زيد ضرب وكذا يجوز تقديم معمول الفعل المنفي بلن ولم نحو زيدا لن أضرب ولم أضرب.

تتمة: من الخبر ما يجب تقديمه على الفعل ككم كان مالك وما يجب تأخيره عنه كما كان زيد إلا في الدار (**وذو تمام**) من هذه الأفعال (**ما برفع يكتفي**) عن المنصوب نحو ﴿وإن كان ذو عسرة﴾ أي حضر ما شاء الله كان أي وجد ظل اليوم أي دام ظله بات فلان بالقوم أي نزل بهم ليلا

(**قوله: وذو تمام الخ**) وقيل: التام ما يدل على الحدث والناقص ما نقص عنه بتجرده من الحدث قال المحققون كالرضي: أي من الحدث المقيد لأن الدال عليه هو الخبر أما هي فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء.

فإذا قلت: كان زيد قائماً أو ليس قائما فكأنك قلت في الأول: حصل شيء لزيد حصل القيام وفي الثاني انتفى شيء عن زيد انتفى القيام فيكون في الكلام إجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل في الظرف، وقيل: لا تدل على الحدث أصلا بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعها وزمانه وممن قال به المحقق الشريف فلا تعمل في الظرف وهو مشكل فيما له مصدر إذ لا معنى للمصدر إلا الحدث اللّٰهم إلا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون مجيء مصدر لشيء منها، ثم رأيته مسطورا، لكن يرد الإنكار قوله: وكونك إياه عليك اهـ من الصبان

(**قوله: من هذه الأفعال**) أي كان وأخواتها مع قطع النظر عن العمل فإن التام قسم غير الناقص.

(**قوله: برفع**) أي مرفوع لقوله: وما سوى المكتفي بالمرفوع.

(**قوله: أي حضر**) قال المصنف: كان التامة اللازمة بمعنى ثبت وثبوت كل شيء بحسبه فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو كان الله ولا شيء معه وبحدث نحو وإذا كان الشتاء فأدفئوني وبحضر نحو ﴿وإن كان ذو عسرة﴾وبوقع نحو ما شاء الله كان والمتعدية بمعنى كفل نحو كنت الصبي أي كفلته وغزل يقال: كنت الصوف بمعنى غزلته اهـ نكت

وبه تعلم أنه لا منافاة بين تفسير من فسر الآية بحصل وتفسير الشارح بحضر وجوز الكوفيون في الآية نقصها على حذف الخبر أي من غرمائكم، ويرده أن الخبر لا يحذف في هذا الباب على الأصح وعليه الناظم باستثناء ليس كما في النكت.

(**قوله: دام ظله**) كذا في شرح الكافية ولعل المراد دام اليوم لأنه لازم له[1] وفي الخضري: وظل التامة إما بمعنى دام كَلَوْ ظل الظلم هلك الناس أو طال كظل البيت أو الليل ومثله في التسهيل.

---

(١) بناء على أن المراد باليوم النهار.

﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾ أي حين تدخلون في المساء والصباح ﴿خالدين فيها ما دامت السموات والارض﴾ أي ما بقيت (**وما سواه**) أي سوى المكتفي بالمرفوع (**ناقص**) يحتاج إلى المنصوب (**والنقص في فتئ**) و (**ليس**) و (**زال**) التي مضارعها يزال (**دائما قفي**) أي تبع، وأما زال التي مضارعها يزول فإنها تامة نحو زالت الشمس (**ولا يلي العامل**) بالنصب أي لا يقع بعده (**معمول الخبر**) سواء تقدم الخبر على الاسم أم لا فلا يقال: كان طعامك زيد آكلا خلافا للكوفيين ولا كان طعامك آكلا زيد خلافا لأبي على، فإن تقدم الخبر على الاسم وعلى معموله نحو كان آكلا طعامك زيد فظاهر عبارة المصنف أنه جائز لأن معمول الخبر لم يل العامل وبه صرح ابن شقير مدعيا حاكيا فيه الاتفاق وصرح أيضا بجواز تقديم المعمول على نفس العامل (**إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر**) فإنه يجوز أن يلي العامل نحو كان عندك زيد مقيما وكان فيك زيد راغبا

(**قوله: تدخولون**) أي ذاتا بخلاف الناقصة فهي بمعنى دخول اتصاف المرفوع بالخبر في المساء مثلا فتذكر. (**قوله: أي سوى المكتفي بالمرفوع**) أشار لإلى أن الضمير راجع إلى ما برفع يكتفي لا إلى ذي تمام فإنه مجمل لايناسب البيان به إلا أنه ذكر المرجع بالمعنى تفسيرا لما تقدم واختصارا في العبارة فلله دره. (**قوله: وأما زال التي الخ**) بيان لمفهوم قوله: التي مضارعها يزال دفع به توهم أن المحترز عنه يجوز نقصه ولعله لذلك اكتفى به عن التي مضارعه يزيل فإنها أيضا تامة كما تقدم منه أول الباب. (**قوله: ولا يلي الخ**) أي لامتناع الفصل بين العامل والمعمول بمعمول لغير ذلك المعمول لأنه أجنبي بالنسبة للمعمول الأول، وإن كان ذلك الغير معمولا لذلك العامل فلا يجوز جاء عمرا زيد يضرب برفع زيد فاعل جاء بخلاف زيد جاء عمرا يضرب، وزيد كان طعامك آكلا لأن مرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه. (**قوله: خلافا للكوفيين**) ظاهره اختصاص خلافهم بما إذا تأخر الخبر وليس كذلك بل فيما إذا تقدم أيضا إلا أن يقال: يفهم ذلك بالأولى لأن وليه مع تقديم الخبر أسهل لأنه قد يعتذر عنه بأنه قدم بتبعية الخبر. (**قوله: خلافا لأبي علي**) أي وبعض البصريين قالوا لأن الخبر يجوز تقديمه؛ ومعموله كجزئه وتتمته فتبعه بخلاف تقديمه وحده، كذا في الخضري لكن مقتضى قوله: من تتمته تخصيص جوازه بما إذا كان مؤخرا عن الخبر كما في صورة محل الاتفاق. (**قوله: مدعيا**) غير موجود في نسخة خطية وذكره يغني عن ما بعده. (**قوله: على نفس العامل**) وظاهر عبارة المصنف أيضا الجواز. (**قوله: أو حرف جر**) أي مجرور حرف ولايصح أن يكون المراد حرف جر مع مجروره لأنهما إنما يكون لهما محلٌ إذا كانا من المستقر؛ والكلام هنا في معمول الخبر فالظرف لغو والمحل فيه للمجرور فقط قولا واحدا. (**قوله: ومضمر الشأن**) أي المضمر الدّال على الشأن الذي هو مضمون الجملة بعدها

(**ومضمر الشأن اسما**) للعامل (**انو إن وقع**) لك من كلام العرب (**موهم**) أي موقع في الوهم أي في الذهن (**ما استبان**) لك (**أنه امتنع**) وهو إيلاء العامل معمول الخبر وهو غير ظرف ولا مجرور كقوله: بما كان إياهم عطية عودا فاسم كان ضمير الشأن مستتر فيها وعطية مبتدأ خبره عودا وإياهم مفعول عودا والجملة خبر كان (**وقد تزاد كان**)

على ما هو المشهور من أنها المرجع وقيل: راجع إلى الشأن في ذهن السامع وهي تفسره. (**قوله: اسما**) يفيد أن كان الشأنية ناقصة وهو الأصح لأنه لم يثبت في كلامهم ضمير الشأن إلا مبتدأ في الحال أو في الأصل نحو ﴿قل هو الله أحد﴾ ونحو أشهد أن لا إله إلا الله وقيل: تامة فاعلها الضمير والجملة مفسرة له وقيل: واسطة. صبان (**قوله: من كلام العرب**) حال من موهم. (**قوله: إيلاء العامل**) من إضافة المصدر إلى المفعول الثاني. (**قوله: بما كان الخ**) أوله: قنافذ هداجون حول بيوتهم **قنافذ** جمع قنفذ بالذال المعجمة وهو حيوان معروف يضرب به المثل في سري الليل يقال: أسرى من قنفذ خبر مبتدإ محذوف أي هم قنافذ على التشبيه البليغ كما حققه السعد **وهداجون** خبر ثان فعال من الهدج بالإسكان والهدجان بالتحريك مشية الشيخ كما في اللسان وفعله كضرب ويروى دراجون من درج الصبي والشيخ وفعله كدخل ومعناه تقارب الخُطى **وعطية** أبو جرير. يقول: إن رهط جرير كالقنافذ لمشيهم في الليل للسرقة والفجور وإن أبا جرير هو الذي عودهم ذلك.

(**قوله: فاسم كان الخ**) وعائد الموصول محذوف أي عودهم به ولا تحتاج جملة الخبر إلى رابط لأن الاسم ضمير الشأن والأولى أنه راجع إلى ما لأن ضمير الشأن خلاف القياس كما في الصبان عن المغني لا يحسن الحمل عليه ما أمكن غيره وعليه فعائد الموصول الضمير المستتر في كان ورابط جملة الخبر بالمبتدإ المنسوخ محذوف أي عودهم به ويجوز أيضا أن يكون عطية اسم كان ووَلْيُ معمولِ الخبر لكان ضرورةٌ كما في خزانة الأدب.

(**قوله: وعطية مبتدأ**) ولا يضر تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدإ لجوازه عند البصريين كما تقدم لأن المانع من تقديم الخبر الفعلي خوف التباس الاسمية بالفعلية وذلك مأمون مع تقديم المعمول فقط كما في المغني.

(**قوله: وقد تزاد الخ**) التقليل المستفاد من قد بالنسبة إلى عدم الزيادة فلا ينافي كثرتها في ذاتها والأصح في معنى زيادتها أنها لا تعمل شيئا فلا مرفوع لها لأنه قسم غير الناقصة والتامة فقول المصنف: وقد تزاد كان أي لا بقيد التمام أو النقصان ثم هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور،

بلفظ الماضي (**في حشو**) أي بين أثناء الكلام وشذ زيادتها بلفظ المضارع نحو أنت تكون ماجد نبيل، واطردت زيادتها بين ما وفعل التعجب (**كما كان أصح علم من تقدما**) وبين الموصول والصلة كجاء الذي كان أكرمته والصفة والموصوف كجاءني رجل كان كريم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والمبتدإ وخبره نحو زيد كان قائم وشذ بين الجار والمجرور نحو على كان المسومة العراب

وقال الرضي: لا بل لمجرد التوكيد فالدالة على الزمان الماضي كما في نحو ما كان أحسن زيداً كالزائدة لا زائدة حقيقة ولا تدل على الحدث اتفاقا كذا قيل وهو مشكل على القول المقابل للأصح إنها تامة وفاعلها ضمير مصدرها إن لم يكن ظاهرا لأنها حينئذ مسندة إليه ولا يسند من الفعل إلا حدثه ومعنى الزيادة على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها وانظر الرضي فإن فيه تفصيلا نفيسا هنا.

(**قوله: بلفظ الماضي**) يشير إلى أن الهيئة معتبرة كالمادة. (**قوله: في حشو**) خرج الأول لأنه محل الاعتناء والآخِر لأنه محط الفائدة. (**قوله: بين أثناء الكلام**) أي أجزائه.

(**قوله: أنت تكون الخ**) آخر البيت: **إذا تهُب شمأل بليل**. هو من قول أم عقيل وهي تلاعبه وقوله: **نبيل** من النبل بالضم أو النبالة وهما الفضل و**شمأل** كجعفر كما هو أحد لغاته ريح تهب من ناحية القطب الشمالي و**بليل** بمعنى فاعلة أو مفعولة أي بالة ما تصيبه أو مبلولة لما فيها من الندى والمراد أنها رطبة وكنَت بقولها: إذا تهب الخ عن الدوام.

(**قوله: واطرت الخ**) ما ذكره الشارح هو المفهوم من قوله في الكافية:

وَزِيد كَانَ بَيْنَ جُزْأَيْ جُمْلَهْ * وَشَذَّ حَيْثُ حَرْفُ جرّ قَبْلَه

وفي شرح ابن عقيل: أنها سماعية فيما عدا التعجب.

(**قوله: وشذ بين الخ**) استثناء من إطلاق قوله: في حشو فإنه يوهم أنها تزاد قياسا حتى بين الجار والمجرور.

(**قوله: على كان المسومة العراب الخ**) أول البيت: سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى. **السراة** جمع سري وقيل: اسم جمع له وهو الشريف قال بعضهم: ويحتمل أن يكون بالضم جمع سار كقضاة جمع قاض و**تسامى** إما مضارع أصله تتسامَى بتاءين من السمو وهو العلو ويحتمل أنه ماض على حد الركب سار ويؤيده أنه روي تسامَوا والمسومة الخيل التي جعلت عليه سومة بالضم وهي العلامة وتركت في المرعى و**العِراب** الخيل العربية وهي خلاف البراذين

وغير كان لا يزاد وشذ زيادة أمسى وأصبح كقولهم: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها (**ويحذفونها**) مع اسمها (**ويبقون الخبر**) وحده (**وبعد إن ولو**) الشرطيتين (**كثيرا ذا**) الحذف (**اشتهر**) كقوله: المرء مجزي بعمله إن خيرا فخير أي إن كان عمله خيرا

والمعنى أن سادات بني أبي بكر يركبون الخيول الأصيلة وروي جياد بني أبي بكر الخ وهو جمع جواد وهو الفرس السريع العدْو والمعنى على هذه الرواية أن خيل هؤلاء تفضل على خيول غيرهم وقال ابن هشام: يحتمل أنه جمع جيد فهو قريب من الأول اهـ من البغدادي.

(**قوله: ما أصبح الخ**) قال العلامة الأنبابي: المراد بزيادة أمسى وأصبح هنا عدم عملهما الرفع والنصب وإن كان المعنى عليهما لأن المراد التعجب من برد الدنيا في الصباح ومن دفئها في المساء على ما هو الظاهر كما أن المراد الاستقبال المأخوذ من تكون في قولها: أنت تكون ماجد نبيل.

(**قوله: ويحذفونها**) أي مادة كان ولا يجوز في غيرها لكن لا بقيد الماضي لأن سيبويه قدر في ولو تمرا ولو يكون تمرا.

(**قوله: مع اسمها**) وقد تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر نحو قوله تعالى: ﴿واتبعوا ما تتلو الشاطين على ملك سليمان﴾[١] قيل: المعنى ما كانت تتلو ولعل الشارح لم يدخله في المتن لقلته ولعدم مناسبته لظاهر قوله: ويبقون الخبر ولإباء قول المصنف: وبعد إن الخ عنه وإن وجهه الصبان بما فيه بعد فانظره.

(**قوله: بعد إن ولو الخ**) ذلك لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بإن ولو لأن إن أم أدوات الشرط العاملة ولو أم غير العاملة وهم يتوسعون في الأمهات ما لم يتوسعوا في غيرها اهـ تصريح.

(**قوله: كثيرا**) الأولى كونه صفة مصدر محذوف لاشتهر أي اشتهارا كثيرا ويمكن جعله حالا من فاعل اشتهر ولا يغني الاشتهار عن الكثرة.

(**قوله: كقوله**) أي الشخص لقول الصبان عن القيلوبي: أنه ليس بحديث وإن صح معناه لكن في شرح الكافية وفي الحديث: «المرء مجزي بعمله» الخ ولم أره في كتب الحديث[٢].

---

(١) سورة البقرة: ١٠٢/٢

(٢) لعل المراد من قول القيلوبي: وإن صح معناه ما قاله عبد الرحمن بن شهاب الشهير بابن رجب في قوله ﷺ: «من نفَّس عن مؤمنٍ كربةً من كرب الدُّنيا نفَّس الله عنه كُربة من كرب يوم القيامة»: هذا يرجعُ إلى أنَّ الجزاءَ من

وقوله: لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا، أي ولو كان الباغي ملكا وقل بعد غيرهما كقوله: من لد شولا فإلي إتلائها، أي من لد كانت شولا وحذف كان مع خبرها وإبقاء الاسم ضعيف وعليه إن خير فخير بالرفع أي إن كان في عمله خير (**وبعد أن**) المصدرية (**تعويض ما عنها**) بعد حذفها

(**قوله: لا يأمن الدهر الخ**) تمامه: جنوده ضاق عنها السهل والجبل. **السهل** ضد الجبل أي ملِكًا ذا جنود كثيرة. (**قوله: ولو كان الباغي**) حل معنى فلا يرد أن الأولى أن يكون المقدر كان مع ضمير عائد إلى ذي بغي.

(**قوله: من لد الخ**) بضم الدال لغة في لدن **وَشَوْلاً** بفتح المعجمة وسكون الواو منوناً جمع شائلة على غير القياس إذ قياسها شوائل وهي النَّاقة التي خف لبنها وارتفع ضَرْعُها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية والفاء زائدة و**الإتلاء** بالكسر مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أي تبعها. قال صاحب الخزانة: وهذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ولا تتمتها اهـ قيل في معناه: ربيت هذه النوق من لد كانت شولاً فاستمر ذلك إلى إتلائها أي إلى أن تلاها ولدها.

(**قوله: أي من لد كانت شَوْلاً**) يفيد جواز إضافة لدن أيضا إلى الجملة وهو كذلك كقوله: لدن شبّ حتّى شاب سود الذّوائب ونحوه كثير وقدره سيبويه من لد أن كانت أي من زمن كونها شَوْلاً قال ابن الدهّان: والحامل له على هذا التقدير أنّ لدن لا تضاف عنده إلى الجمل وليس كذلك اهـ وفي تقدير سيبويه حذف الموصول الحرفي وصلته وإبقاءُ معمولها وهو ممنوع وقال الشاطبي: إن تفسير سيبويه حل معنى وحل الإعراب من لد كانت بدون أن فليراجع.

(**قوله: المصدرية**) عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أنها شرطية بدليل الفاء لأنهم يجيزون فتح همزة إن الشرطية. (**قوله: تعويض ما عنها**) فالحذف واجب لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض عنه كما لا يجوز حذفهما معا فلا يقال: أن أنت برا ولم يسمع عملُ كان هذه إلا في ضمير المخاطب، وأجاز سيبويه أما زيد ذاهبا ذهبت. (**قوله: بعد حذفها**) أي وحدها إذ لا يجوز حذف الاسم معها. صبان

جنس العمل وقد تكاثرت النُّصوصُ بهذا المعنى كقوله ﷺ: «إنَّما يرحم الله من عِباده الرُّحماء» وقوله: «إنَّ الله يعذِّب الَّذين يُعذِّبونَ النَّاس في الدُّنيا» اهـ. منه

(**ارتكب كمثل أما أنت برا فاقترب**) الأصل لأن كنت برا فحذفت اللام للاختصار ثم كان له فانفصل الضمير وزيدت ما للتعويض وأدغمت النون فيها للتقارب ومثله: أبا خراشة أما أنت ذا نفر تتمة: تحذف كان مع اسمها وخبرها ويعوض عنها ما بعد إن الشرطية وذلك كقولهم: افعل هذا إما لا أي إن كنت لا تفعل غيره ذكره في شرح الكافية (**ومن مضارع لكان**) ناقصة أو تامة

(**قوله: ارتكب**) مثل هذه العبارة لا يقال إلا فيما خرج عن القياس مع أن هذا الحكم ليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى. قاله يس

(**قوله: كمثل**) الكاف زائدة. (**قوله: فاقترب**) الفاء زائدة حسنها هنا ترتب ما بعدها لكونه معلولا على ما قبلها.

(**قوله: الأصل لأن كنت**) أي أصل أما أنت ولا حاجة للتقييد بالثاني بل ذلك لو قال: الأصل لأن كنت برا فاقترب. (**قوله: ثم كان له**) فيها وقفة. (**قوله: فانفصل الضمير**) أي ابدل بالمنفصل.

(**قوله: أبا خراشة**) تمامه **فإن قومي لم تأكلهم الضبع** وخراشة بضم الخاء المعجمة وحكي كسرها صحابي وهو منادى وأما أنت الخ علة أولى وفإن قومي الخ علة ثانية حذف معلولاهما لدلالة المقام أي لأن كنت ذا نفر افتخرت علي لا تفتخر فإن قومي الخ والمراد بالضبع إما السنة المجدبة بالاستعارة التصريحية والأكل ترشيح وقيل: هو حقيقة فيها أو هو الحيوان المعروف وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم اهـ ويمكن الاقتصار على المعلول الثاني بجعل العلة الثانية مرتبطة به بعد تقييده بالأولى فلا يلزم ربط العلتين بمعلول واحد بدون عطف.

(**قوله: تحذف كان مع اسمها وخبرها الخ**) قال في النكت: عد المصنف هذا (يعني افعل هذا إما لا) من مواضع حذف كان مع اسمها اهـ ولم يزد المصنف في شرح الكافية على أن قال: تقديره افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره فنسبة الشارح ما ذكر إلى شرح الكافية خلاف ما فيها وما في شرح التسهيل وما نقله العلامة الأنبابي عن المصنف من أن المحذوف هو كان مع اسمها أمّا الخبر فلكون بعضه مذكورا كأنه مذكور بتمامه وإن كان موافقا لما قاله ابن هشام من أن المحذوف كان مع معموليها واستصوبه الشارح في النكت.

(**قوله: ويعوض عنها**) أي عن كان دون الاسم والخبر فحذفها واجب دونهما. (**قوله: ناقصة أو تامة**) ولذا أظهر إذ لو أضمر وقيل من مضارع لها لتوهم الاختصاص بالناقصة لأن الأحكام السابقة فيها.

(**منجزم**) بالسكون لم يله ساكن ولا ضمير متصل (**تحذف نون**) تخفيفا نحو ﴿ولم أك بغيا﴾ ﴿وإن تك حسنة﴾ بخلاف غير المجزوم والمجزوم بالحذف والمتصل بساكن أو ضمير (**وهو حذف**) بالتنوين (**ما التزم**) بل جائز.

(**قوله: لم يله ساكن الخ**) ويشترط أن لا يكن في حالة الوقف فلا يحذف النون فيها بل ترد النون في الوقف على المحذوف منه لأن جزء الكلمة أولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذي الحرفين كلم يع، ولا ترد في القرآن لأن الوقف فيه على مرسوم الخط، ولأنه لا يجتلب فيه هاء سكت غير ما ثبت في الوصل نحو اقتده فكذا النون فيوقف فيه على الكاف. قاله العلامة الأنبابي

(**قوله: ما التزم**) أي ما التزمه النحاة فلو قال في التفسير: بل أجيز.

﴿الثاني من النواسخ (ما ولا ولات وإن المشبهات بليس)﴾

(**إعمال ليس**) وهو رفع الاسم ونصب الخبر (**أعملت ما**) النافية عند أهل الحجاز نحو ﴿ما هن أمهاتهم﴾ (**دون**) زيادة (**إن**) النافية فإن وجدت فلا عمل لها نحو ما إن أنتم ذهب

﴿الثاني من النواسخ ما ولا ولات وإن المشبهات بليس﴾

(**قوله: ما ولا الخ**) ذكرت عقب الأفعال الناقصة لعملها عملها وقدمت على أفعال المقاربة مع أنها أيضا عاملة عملها، وأفعال مثلها لأن هذه الحروف أظهر شبها بها لظهور عملها النصب والرفع كثيرا لكثرة مجيء خبرها مفردا بخلاف أفعال المقاربة ولموافقتها لبعض الأفعال الناقصة معنى وهو ليس بخلاف أفعال المقاربة. (**قوله: وهو**) أي العمل المفهوم من الإعمال. (**قوله: ما**) هي عند الإطلاق لنفي الحال كليس وكذلك إن. همع

(**قوله: زيادة إن النافية**) أي وجودها كما يفيده قوله: فإن وجدت لكن القول بأن ما عاملة عمل ليس للبصريين وهم يدعون أن إن بعد ما زائدة لا نافية كما صرح به المصنف في شرح التسهيل و المولى الجامي قدس سره السامي ونص عبارته وهي (أي إن الواقعة بعدما) زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين وكونها زائدة لا نافية عند البصريين هو الموافق لقولهم: لا يجوز تأكيد الحرف بدون إعادة ما ذكر معه كما سيأتي عن المصنف،

ولا يصح أن يقال: إن الشارح جرى على مذهب الكوفيين لأن مذهبهم في ما زيد قائما كون زيد مبتدأ وقائما مرفوع محلا خبره نصب بنزع الخافض وهو الباء الزائد في الخبر فلا يعملون ما وإن رد بأن الذي ينصب بنزعه هو المجرور المنصوب محلا لا المرفوع وقائما عندهم مرفوع وقد اتفقوا على رفع فاعل كفى حين حذف الباء عنه،

وبهذا تعلم أن ما قاله العلامة الصبان أخذا من كلام الأشموني ومثله في الفاكهي أن المبطل لعملها هي المزيدة لا النافية المؤكد بها ممنوع على أنه يمكن أن يكون كلام الأشموني والفاكهي في التي سمع بعدها النصب وليس مرادهما أنّ إن النافية ينقاس وجودها بعد ما وأنها لا يبطل عملها وكلام البصريين في التي يجوز وقوعها بعدما قياسا وإنما لم تعمل مع إن الزائدة لبعدها عن شبه ليس بوقوع إن بعدها وقيل: لضعفها عن تخطي إن وكذا يقال في زيادة ما بعدها بناء على جوازها.

(**قوله: ما إن أنتم ذهب**) البيت بتمامه: **بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف**. قال ابن هشام في شرح شواهده: هذا رواية الجمهور ورواه يعقوب بن السكّيت بالنصب على الإعمال

(**مع بقا النفي و**) عدم انتقاضه بإلا فإن انتقض بها وجب الرفع كقوله تعالى: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا﴾ (**و**) مع (**ترتيب زكن**) أي علم وهو تقدم الاسم على الخبر فلو تقدم الخبر وهو غير ظرف ولا مجرور وجب الرفع نحو ما قائم زيد وكذا إن كان ظرفا كما هو ظاهر إطلاقه هنا وفي التسهيل والعمدة وشرحيهما وصرح به في الكافية وشرحها مخالفا به لابن عصفور

(**وسبقُ**) معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا مجرور مبطل لعملها نحو ما طعامك

وبني غدانة منادى بتقدير يا وغدانة بضم الغين المعجمة حيٌّ من يربوع من بني تميم و **الصّريف** بفتح الصاد والراء المهملتين قال ابن السّكّيت: هو الفضّة **والخزف** بفتح المعجمتين قال ثعلب في أماليه: هو ما عمل من طين وشوي بالنّار حتّى يكون فخاراً.

(**قوله: مع بقا النفي**) أي نفي الخبر فلا يضر انتقاض النفي في ما زيد غير قائم لأن المنتقض ليس نفي الخبر بل نفي ما بعده وكذا لا يضر انتقاض نفي معمول خبرها نحو ما زيد ضارباً إلا عمراً.

(**قوله: وعدم انتقاضه بإلا**) قيل: ذكره ليفيد أنه لا يضر الانتقاض بنحو غير وقد علمت من القولة السابقة أنه لا حاجة إليه. (**قوله: أي علم**) أي من باب المبتدإ والخبر فإنه علم منه أن حق المبتدإ التقدم والخبر التأخر.

(**قوله: نحو ما قائم زيد**) أي على جعل قائم خبراً أما على جعله مبتدأ رافعاً لمكتفى به عن الخبر فلا إشكال في بقاء العمل لبقاء الترتيب فقائم اسم ما وزيد مرفوع به أغنى عن الخبر.

(**قوله: مخالفا به لابن عصفور**) وتأييده بقياسه على معمول الخبر ممنوع بأنه يتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في العمدة فإن قيل: قد اغتفروا تقدم خبر إن وأخواتها على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجروراً أجيب بأن هذه الحروف ضعيفة العمل بل القياس عدم عملها لعدم اختصاصها بالأسماء كما في شرح التسهيل بخلاف إن وأخواتها وكان وخواتها.

(**قوله: وسبق**) مبتدأ خبره نظرا للشرح قوله: مبطل وجملة أجاز العلماء نظرا للمتن ويجوز نظرا للمتن نصبه مفعولا لأجاز بل هو الأول لأن الأصل عدم التقدير.

(**قوله: على اسمها**) لا على ما لامتناعه؛ لأن ما لها الصدرُ وقد أفاد المصنف هذا بالمثال. (**قوله: مبطل لعملها**) لأن هذه الأحرف ضعيفة العمل كما علمت فلا تقوى على أن يتصرف معها ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال: ما زيد طعامك

زيد آكل فإن تقدم وهو (**حرف جر أو ظرف كما بي أنت معنيا أجاز**) ذلك (**العلما**) لأن الظرف والمجرور يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره (**ورفعُ**) اسم (**معطوف بلكن أو ببل من بعد**) خبر (**منصوب بما الزم**) ذلك الرفع (**حيث حل**) نحو ما زيد قائما لكن قاعد بالرفع خبر مبتدإ محذوف أي لكن هو قاعد لأن المعطوف بهذين موجَب ولا تعمل ما إلا في المنفي فإن كان معطوفا بغيرهما نصب (**وبعد ما وليس جر**) حرف (**البا**) الزائدة (**الخبر**) نحو ﴿أليس الله بعزيز﴾ ﴿وما ربك بغافل﴾

آكلاً ولا ما زيدا ضاربٌ قائماً للزوم الفصل بينها وبين معمولها بأجنبي وإن تردد فيهما سم كذا في يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر وللنفس ميل إليه لأن الفصل فيه ليس بين ما ومعموليها معا بخلاف تقدم معمول الاسم عليه. صبان (**قوله: فإن تقدم الخ**) لو قال: وسبقه وهو الخ فهو غير مبطل كما أشار إليه بقوله: أجاز ذلك العلماء. أبو البركات. (**قوله: أو ظرف**) لا يبعد أن أو مانعة خلو فيجوز الجمع أفاده صبان (**قوله: العلما**) مرفوع بضمة مقدرة على الألف لأن الممدود إذا قصر ولو ضرورة انتقل إعرابه إلى الألف. (**قوله: ورفع**) هو على مزجه بالرفع مبتدأ خبره جملة الزم الآتي وفيه الإخبار بالإنشاء مع حذف الرابط فلو جعله مفعولا لالزم. (**قوله: منصوب بما**) مِثله المجرور بالباء الزائدة فيتعين الرفع بعده أيضا ويمتنع الجر لأن الباء لا تزاد في الإثبات كما في الشاطبي وأقره يس على الألفية. (**قوله: خبر مبتدإ محذوف الخ**) كذا في الأشموني أيضا قال: وبل ولكن حينئذ حرفا ابتداء لأنهما مختصان بعطف المفرد فتسمية ما بعدهما معطوفا مجاز بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية لكن في الصبان يجوز أن يوجه الرفع بالعطف على المحل بناء على عدم اشتراط بقاء المحرز اهـ والمصنف كما هو صريح ما يأتي عنه في المعطوف على محل اسم إِنّ لم يشترطه فالأولى توجيه الصبان لأن المتبادر من كلام المتن أنه معطوف حقيقة ولا داعي للعدول عنه. (**قوله: لأن المعطوف بهذين موجب**) أي على مذهب الجمهور وأجاز المبرد كون بل ناقلة النفي إلى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب أي بل ما هو قاعدا أفاده اللقاني وفيه إشكال لأن نقل النفي إلى ما بعد العاطف صير ما قبله غير منفي فما وجه نصبه وجوابه أن النفي إنما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه. صبان (**قوله: نصب**) ويجوز رفعه حملا على المحل كما تقدم عن الصبان.(**قوله: وليس**) أي غير الاستثنائية لأنها بمعنى إلا ومصحوب إلا لا يقترن بالباء كذا في التصريح ويشترط أن لا ينتقض النفي بإلا كما في الصبان. (**قوله: حرف البا**) لا يظهر وجه لقوله: حرف. (**قول المصنف: جرّ البا**) البا بالقصر فاعل جر والخبر مفعوله، (**قول المصنف: الخبر**) مثله الاسم إذا وقع في موضع الخبر على قلة

ولا فرق في ما بين الحجازية والتميمية كما قال في شرح الكافية لأن الباء إنما دخلت لكون الخبر منفيا لا لكونه منصوبا يدل على ذلك دخولُها في لم أكن بقائم وامتناع دخولها في كنت قائما.
فرع: يجوز في المعطوف على الخبر حينئذ الجر والنصب (**وبعد لا و**) بعد (**نفي كان قد يجر**) الخبر بالباء نحو لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب،

كقراءة بعضهم ﴿ليس البرَّ بأن تولوا وجوهكم﴾بنصب البر وقوله:

أَلَـيْـسَ عَـجِـيـباً بِـأَنَّ الـفَـتَـى * يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ

وهذه الباء لتأكيد النفي على مذهب الكوفيين وهو الصحيح وقال البصريون: لدفع توهم الإثبات لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام ومحل المجرور بها نصب على الإعمال. (**قوله: ولا فرق الخ**) وعلى الحجازية يحمل ما ورد في القرآن لأن خبر ما لم يقع في القرآن مجرداً من الباء إلا منصوباً لأنه نزل على لغة الحجاز فليحمل عليه ما جيء بعدها بالباء. (**قوله: يدل الخ**) في القلب منه شيء لجواز أن دخول الباء في مثاله للنفي والنصب جميعا نظير ما قاله العلامة الخضري في عندي درهم أن المسوغ مجموع اختصاص الظرف والتقديم. (**قوله: يجوز في المعطوف على الخبر الخ**) لعله لم يؤخر هذا البيان إلى ما بعد قوله: وبعد لا ونفي كان الخ لما قال المصنف في التسهيل: ويندر ذلك أي جر المعطوف على الخبر المذكور في غير ليس وما.

(**قوله: الجر والنصب**) الظاهر أن جواز الجر مقيد بما إذا لم يفد العاطف الإيجاب كبل ولكن كما تقدم عن الشاطبي في المجرور بها بعد ليس قال يس: البدل لا يجر بعد إلا لانتقاض النفي بإلا والباء لا تزاد في الإثبات اهـ **فائدة**: قال في التسهيل: وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها قال الدماميني: وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس اهـ من صبان(**قوله: ونفي كان**) أي وبعد مادتها وإن لم تكن بلفظ الماضي كما يفيده التمثيل بلم أكن وأعم منه قول التسهيل وبعد نفي فعل ناسخ فيشمل أفعال القلوب قال في شرحه كقوله: **دعاني أخي والخيلُ بَينِي وبينَه فَلَمَّا دَعاني لَمْ يَجِدْني بِقُعْدُدِ** فزاد الباء في المفعول الثاني ليجد لكونه ناسخاً منفياً والقعدد بضم القاف والدال الأولى الضعيف. (**قوله: لا ذو شفاعة الخ**) البيت:

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد ابن قارب

و الخطاب للنبي ﷺ والفتيل خيط في شق النواة وهو مفعول مطلق أي ليس مغنيا إغناءً قدرَ فتيل أي قليلاً وسواد بن قارب صحابي جليل قائل البيت ففيه التفات من التكلم إلى الغيبة

ولم أكن * بأعجلهم، قال ابن عصفور: وهو سماع فيهما (**في النكرات أعملت كليس لا**) النافية بشرط بقاء النفي والترتيب: نحو تعز فلا شيء على الأرض باقيا

وأجاز في شرح التسهيل كابن جني إعمالها في المعارف

(**قوله: بأعجلهم**) البيت:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ * بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وقوله: أجشع القوم أي أشدهم حرصاً على الأكل وأعجل الأول بمعنى عجل بقرينة المدح لأن الحرص مذموم مطلقا والثاني على بابه ولا داعي لصرفه عن الأصل.

(**قوله: في النكرات**) متعلق بأعملت ولا نائب فاعله وكليس حال من لا أو مفعول مطلق أي إعمالاً كإعمال ليس و إنما اختص عمل لا بالنكرات لأنها عند الإطلاق لنفي الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب اهـ. سم

بقي أن كلامه هنا يقتضى مساواة لا لليس في كثرة العمل وبه صرح في تسهيله حيث قال: ويلحق بها إن النافية قليلاً ولا كثيرا اهـ قال الأشموني: وليس كذلك بل عملها عمل ليس قليل اهـ قال الشارح: قال ابن مالك: عمل لا أكثر من عمل إن،

وقال أبو حيان: الصواب عكسه لأنّ إِنْ قد عملت نظماً ونثراً ولا إعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريحا سوى قوله: تعز... الخ اهـ.

(**قوله: بشرط الخ**) لم يذكر عدم الاقتران بإن فإنها لا تزاد بعد لا أصلاً فلا حاجة إليه. (**قوله: تعز الخ**) آخره: وَلاَ وَزَرٌ مِما قَضَى اللهُ وَاقِيَا أي تسلَّ وتصبَّر والوزر الملجأ والشاهد في الشطر المتروك نصا أما المذكور فإن جعل الخبر باقياً فكذلك أو على الأرض وباقيا حال كان فيه الشاهد بقرينة الثاني إذ يبعد التلفيق ولأن الشطر الثاني نص في الاستشهاد كان الأولى ذكره بدل الأول.

(**قوله: أجاز في شرح التسهيل**) أي قياسا وأوّل البيت في شرح الكافية فقال: يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال تقديره: لا أرى باغيا فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه، ونظائره كثيرة منها قولهم: حكمك مسمطا أي

نحو لا أنا باغيا * سواها، والغالب حذف خبرها نحو فأنا ابن قيس لا براح، (**وقد تلي**) أي تتولى (**لات**) وهي لا زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة على المشهور

حكمك لك مسمطا أي مثبتا فجعل مسمطا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل فأن يعامل باغيا بذلك وعامله فعل أحق وأولى اهـ بلفظه

قوله في شرح الكافية: لا أرى أي لا أبصر لقوله: على الحال ولعله لم يجعلها علمية والمنصوب مفعولا مع أنه أنسب بالمعنى لأن حذف غير القلبي أكثر من حذف القلبي والبيت مع ما قبله:

بـدت فعل ذي ود فلما تبعتها * تولت وبقّت حاجتي في فؤاديا
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيا * سِواهَا وَلاَ عَـنْ حُبِّـهَا مُتَرَاخِيا

وقوله: بدت أي ظهرت وفعل نصب بنزع الخافض لا مفعول لأن بدا لازم أي بدا فعلها كفعل الخ أو بدت فاعلة فعل و**بقت** بتشديد القاف أي تركت، و**سواد القلب** سويداؤه وحبته وباغياً أي طالباً.

(**قوله: فأنا ابن قيس الخ**) أوله: **من صد عن نيرانها**

أي الحرب وقوله: فأنا ابن قيس الخ علة للجواب المحذوف أي فأنا لا أصد لأني ابن قيس وبراح مرفوع بدليل بقية القوافي ولا يحتمل أنها المحمولة على إن وقد أهملت لوجوب التكرار في المحمولة المهملة إلا أن هذا لا يمنع كونها تميمية فلا يصلح شاهدا إلا أن يقال: إنه مجرد مثال.

(**قوله: وقد تلي**) من ولي الشيء يليه ولاية أي تولاّه وصار صاحبه ولات وإن فاعله وذا العملا مفعوله والإشارة لإعمال ليس في البيت الأول لا لقوله: في النكرات الخ لأن التنكير لا يشترط في إن كما وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل في إن استعمالاً للمشترك في معنييه فلا ينافي قول التوضيح: وعمل لات إجماع من العرب على أن هذا الإجماع لا ينافي قلة الوقوع لأن ذلك بسبب اختصاصها بلفظ الحين ولعل وجه الإجماع على عملها ما قاله الشاطبي: إنها بدخول التاء عليها تختص بالجملة الاسمية أي وحق المختص بقبيل أن يعمل فيه.

(**قوله: لتأنيث الكلمة**) أي لا كما في الرضي فهي نظير ربت وثمت والتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ قال في التصريح: زيادة التاء في لات أحسن من زيادتها في ربت وثمت لأن لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على إن.

(**وإن**) بالكسر والسكون النافية (**ذا العملا**) أي عمل ليس نحو﴿ولات حين مناص﴾ إن هو مستوليا على أحد (**وما للات في سوى حين**) وما رادفه كالساعة والأوان (**عمل**) لضعفها (**وحذف ذي الرفع**) وهو الاسم وإبقاء الخبر (**فشا**) كما تقدم (**والعكس**) وهو حذف الخبر وإبقاء الاسم (**قل**) وقريء شذوذا ولات حين مناص أي لهم ولا يجوز ذكرهما معا لضعفها

(**قوله: وإن**) مما يتخرج على إهمالها قول بعضهم: إن قائم بتشديد النون أصله إن أنا قائم حذفت همزة أنا اعتباطاً وأدغمت النون في النون وحذفت ألفها للوصل وسمع إنّ قائماً على الإعمال أفاده المغني وانظر لم لم ترسم إن قائم بألف عقب النون مع أنه القياس لثبوتها وقفاً ولعله لدفع التباس إن خطا بأنا التي هي ضمير رفع منفصل. أفاده الصبان (**قوله: النافية**) بالرفع صفة إن المعطوفة على لات فاعل تلي وقيد.

قوله: إن هو مستوليا على أحد) آخره: **إلا على أضعف المجانين**

ويعلم منه أن انتقاض النفي بالنسبة إلى معمول الخبر لا يبطل عمل إن كما. (**قوله: في سوى حين**) أي لفظه لقوله: وما رادفه. (**قوله: وحذف ذي الرفع**) ولا بد من تقدير المحذوف معرفة لأن المراد نفي كون الحين الحاضر حينًا ينوصون فيه أي يهربون أو يتأخرون وليس المراد نفي جنس حين المناص. شرح الكافية (**قوله: فشا**) لأن الخبر محط الفائدة. (**قوله: أي لهم**) كونه الخبر بحسب الظاهر وإلا فالخبر الحين المحذوف الموصوف بمتعلَّقه أي حينا كائنا لهم لأن من شروط عملها كونَ معموليها اسمي زمان كما قال.

﴿الثالث من النواسخ (أفعال المقاربة)﴾

وفي تسميتها بذلك تغليب اذ منها ما هو للشروع وما هو للرجاء (**ككان**) فيما تقدم من العمل (**كاد**) لمقاربة حصول الخبر (**وعسى**) لترجيه

﴿الثالث من النواسخ أفعال المقاربة﴾

(**قوله: أفعال المقاربة**) قال الشارح في نكته: كان الأولى أن يترجم بكاد وأخواتها مناسبة لسائر النواسخ اهـ و أجاب الصبان بأنه لم يترجم بها لأنها تدل على أن كاد أم بابها ولا دليل عليه وقد يقال: لا فرق بينها و بين ظن حيث قال: ظن و أخواتها بناء على شهرتها من بين أخواتها فيجوز أن يترجم هنا بذلك لشهرة كاد.

(**قوله أيضا: أفعال المقاربة**) أي الأفعال الدالة على قرب حصول مدلول الخبر لمدلول الاسم فالمقاربة مفاعلة على غير بابها ولك أن تجعلها على بابها لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وإن كانت الدلالة على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم باللزوم. اهـ تقرير المولى.

(**قوله: تغليب**) أي تغليب لبعض أنواعها المشهور غالبه على غيره وهو مجاز مرسل علاقته المجاورة كما قال العلامة الأنبابي ردا على صاحب التوضيح حيث جعل العلاقة الكلية والجزئية بأن ذلك عند إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كإطلاق الكلمة على الكلام والعين على ربيئة القوم. وبعد هذا فقد يقال: معاني كلها لا تنفك عن القرب لأن الشروع يستلزم القرب والمترجى مستقرب حصوله فلا تغليب.

(**قوله: فيما تقدم من العمل**) لا في كل أحكامها كما يفيده قوله: لكن ندر الخ أي فتخالفها في ذلك وكذا في كون الخبر لا يتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بأن كما صححه ابن عصفور والدماميني ويجوز حذفه إن علم كحديث «من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد» وفي أنها لا تزاد بخلاف كان في الجميع، ولذا أفردت عنها بباب ويستثنى من مسألة عدم حذف الخبر ليس عند الناظم فإنه يجوز حذف خبرها. (**قول المصنف: كاد وعسى**) أي وأخواتهما بقرينة ذكرها في هذا الباب ولم ينص فيما بعد على أنها تعمل هذا العمل حتى في حرى على حل الشارح وكرب لقوله: في الأصح. (**قوله: لترجيه**) أي رجاء الخبر بمعني الطمع في الخبر محبوبا والإشفاق أي الخوف منه مكروها ففي كلامه إطلاق الرجاء على الطمع والإشفاق وهو تغليب كما قاله يس والأقرب أنه كناية عن مطلق التوقع مجازا مرسلا بعلاقة التقييد والاطلاق وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً﴾[1] الآية كما في المغني.

(١) سورة البقرة: ٢/٢١٦

(**لكن ندر**) أن يجيء (**غير مضارع لهذين خبر**) والمراد به الاسم المفرد كما صرح به في شرح الكافية كقوله: إني عسيت صائما

قال الدماميني: فالأولى للترجي والثانية للإشفاق بحسب ما في نفس الأمر أي ما كرهتموه من الغزو ينبغي أن يترجى لأنه خير لأن فيه إما الظفر والغنيمة أو الشهادة والجنة وما أحببتموه من القعود عن الغزو ينبغي أن يكره لأن فيه الذل وحرمان الغنيمة والأجر. وقال الشمني: الأولى لإشفاق المخاطبين نظرا إلى ما عندهم من الكراهة والثاني لترجيهم نظرا إلى ما عندهم من المحبة. (**قوله: لكن ندر الخ**) قال الدماميني نقلا عن المصنف: وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تنبيها على أصل متروك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على المبتدإ والخبر فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعا. (**قوله: غير مضارع**) حال من الخبر كما أشار إليه العلامة الشاطبي ويفيده قوله: والكثير مجيئه مضارعا حيث أسند المجيء للخبر ونصب مضارعا على الحال، وكذا قوله: لهذين نظرا للمتن أما بالنظر إلى الشرح فهو صلة يجيء، ويشترط في المضارع أن لا يرفع إلا ضمير اسمها لا الظاهر ولو سببيا في غير عسى لأن وضع هذه الأفعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا بغيره فلا بد فيه من ضميره ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقلة اهـ

(**قوله: لهذين**) قال الصبان وتبعه الخضري: إنه على حذف المعطوف أي وأخواتهما لكن قال الشاطبي بلزوم المضارع في خبرها وحكم فيما استشهد به الأشموني على مجيء خبر جعل جملة اسمية بأنه من الشذوذ بمكان مكين أي فهو معتبر وأجاب عما استشهد به على مجيئه جملة ماضوية من حديث فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا بأن الخبر هو جملة الشرط والجزاء وهي مبدوءة بالمضارع ولعل الشارح العلامة ذهب إلى ما ذكره الشاطبي ولم يعتبر حذف المعطوف ولذا قال تبعا لشرح الكافية: والمراد به الاسم المفرد.(**قوله: الاسم المفرد**) كذا في النسخ الخطية وما في بعض النسخ اسم المفرد تحريف وهو اسم الفاعل كما هو ظاهر المثال وكذلك المصدر على ما قاله سيبويه في المثل عسى الغوير أبؤسا جمع بؤس بمعنى العذاب والشدة وقال الموضح في شرح الشواهد: الأحسن جعله مفعولا مطلقا لفعل محذوف أي يبئس بؤسا كما قاله الأشموني في قوله تعالى: ﴿ فطفق مسحا بالسوق والأعناق﴾

(**قوله: إني عسيت صائما**) أوله أكثرت في العذل ملحا دائما لاتكثرن. **الملح** اسم فاعل من ألح في القول داوم تكراره **وصائما** أي ممسكا عن خطابك أو استماع كلامك أوالمراد الصوم الشرعي إشارة

وما كدت آئبا، والكثير مجيؤه مضارعا (**وكونه بدون أن بعد عسى نزر**) نحو

عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

والكثير فيه اتصاله بها نحو ﴿عسى ربكم أن يرحمكم﴾

إلى حديث «فقل: إني صائم» والشاهد في قوله: صائما فإنه اسم مفرد جيء به خبرا قال البغدادي: الحق أن عسى هنا فعل تام خبري لا فعل ناقص إنشائي يدلك على أنه خبري وقوعه خبرا لإن ولا يجوز بالاتفاق إن زيدا هل قام وأن هذا الكلام يقبل التصديق والتكذيب فالمعنى إني رجوت أن أكون صائما فصائما خبر لكان وأن والفعل مفعول لعسى وسيبويه يجيز حذف أن والفعل إذا قويت الدلالة على المحذوف ومن وقوع عسى فعلاً خبرياً قوله تعالى: ﴿قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا﴾ ألا ترى أن الاستفهام طلب فلا يدخل على الجملة الإنشائية وأن المعنى هل طمعتم أن لا تقاتلوا إن كتب عليكم القتال. (**قوله: وما كدت آيبا**) البيت:

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا ۞ وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

قوله: وما كدت من قبيل قوله تعالى: ﴿وما كادوا يفعلون﴾ بقرينة قوله: فأبت وقوله: فهم بفتح الفاء وسكون الهاء أبو قبيلة والمراد نفسها لتأنيث الضمير في قوله: فارقتها، وكم خبرية ومثل تمييز مجرور بإضافتها والهاء المضاف إليها ترجع إلى فهم وتصفر بالفاء مضارع صفر كتعب يتعب أي خلا أو مضارع أصفر كأكرم يكرم بمعناه.

(**قوله: بدون أن نزر**) لأن الفعل المترجى مستقبل تحقيقا فدخلت أن لتخلصه للاستقبال. شاطبي. (**قوله: عسى الكرب الخ**) **أمسيت** بضم التاء ويروى بفتحها على أنه جرد من نفسه شخصا يخاطبه وفرج مبتدأ خبره ورائه والجملة خبر يكون واسمها ضمير فيها عائد إلى الكرب وليس فرج اسمها ووراءه خبرها لأن خبر عسى لا يرفع إلا ضمير اسمها أو سببيه المضاف لضميره وفرج أجنبي منه كما تقدم ونص عليه في التصريح وغيره وانظر ما تصنع في قوله: "عسى فرج يأتي به الله" فإن فاعل يأتي لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم وإنما حصل الربط بينهما بالهاء من به فمقتضى ذلك أنه لا يشترط السببي بالمعنى المذكور بل يكفي ملابسة الخبر للضمير بأي وجه كان كالهاء من وراءه اهـ لكن قد تقدم عن الشاطبي استثناء عسى.

وخبر (**كاد الأمر فيه عكسا**) فالكثير تجرده عن أن نحو ﴿وما كادوا يفعلون﴾ ويقل اتصاله بها نحو قد كاد من طول البلى أن يمصحا، (**وكعسى**) في كونها للترجي (**حرى**) بالحاء المهملة (**ولكن**) اختصت بأن (**جعلا خبرها حتما بأن متصلا**) فلم يجرد عنها لا في الشعر ولا في غيره نحو حرى زيد أن يقوم (**وألزموا**) خبر (**اخلولق أن**) لكونها (**مثل حرى**) في الترجي نحو اخلولقت السماء أن تمطر (**وبعد أوشك**) كثر اتصال الخبر بأن نحو

(**قوله: فالكثير تجرده**) لدلالة كاد على قرب الخبر فكأنه في الحال. صبان (**قوله: ويقل اتصاله بها**) خصه سيبويه بالشعر ولم يجعله لغة لبعض العرب لكن جوزه الناظم استدلالا بحديث سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ وما كدت أن أصلي العصر.

(**قوله: قد كاد الخ**) أوله: ربع عفاه الدهر طولاً فامّحى. **الربع** المنزل حيث كان وروي بدله رسم و**الرسم** أثر الدار وعفا يكون لازماً يقال: عفا المنزل يعفو عفوا وعفوا وعفاء بالفتح والمد أي درس ويكون متعديا يقال: عفته الريح أي محته و**امحى** أصله انمحى مطاوع محوته محوا أي أزلته فامحى أي زال وذهب أثره ويقال: محيته محيا بالياء من باب نفع ولعل المراد مطلق الخراب حتى يصح قوله: قد كاد إلخ المفيد لعدم المحو، ومن تعليلية متعلقة بكاد لا بيمصح لأنه صلة أن و**البلى** بالكسر والقصر مصدر بلي الثوب يبلى إذا أخلق وبلي المنزل إذا درس فإن فتحت الباء مددته و**يمصح** بفتح الياء والصاد مضارع مصح بفتح الصاد أيضاً قال الجوهري: مصح الشيء مصوحا ذهب وانقطع.

(**قوله: و ألزموا الخ**) ويصح في كل من اخلولق وأن كونه مفعولا أولا أو ثانيا لأن اللزوم من الجانبين. (**قوله: لكونها مثل حرى في الترجي**) أي وعدم الشهرة فلا يقتضي لزوم أن بعد عسى أيضا قال الصبان: وإنما ألزموا أن اخلولق وحرى للإشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن اهـ. (**قوله: تمطر**) بضم الطاء مضارع مطرت السماء أي نزل مطرها أو بكسرها وضم التاء من باب الإفعال بمعناه.

(**قوله: أوشك**) قال في التسهيل: هي بمعنى كاد وسياق الألفية ظاهر في أنها للترجي كما جزم به الشاطبي في حل المتن ونقله عن الشلوبين وغيره ومثالا الشارح لا يظهر معناهما على الترجي فلعله اختار ما في التسهيل. (**قوله: كثر اتصال الخبر بأن**) كثرته مع أن كونها بمعنى كاد يقتضي قلة الاتصال قال اللقاني: لأن القرب المرجح للتجرد أمر عارض فيها وأما على ما قاله الشلوبين فالأمر ظاهر لكن كان حقها لزوم أن كحرى واخلولق إذ لم تشتهر في الرجاء اشتهار عسى كما في الخضري.

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

و(**انتفاء أن**) من خبرها (**نزرا**) نحو: يوشك من فر من منيته * في بعض غراته يوافقها

(**ومثل كاد في الأصح كربا**) بفتح الراء فالكثير تجرد خبرها من أن نحو

كرب القلب من جواه يذوب

واتصاله بها قليل نحو وقد كربت أعناقها أن تقطعا

(**قوله: ولو سئل الناس الخ**) فأن يملوا خبر أوشك وهو مقرون بأن وفيه رد على الأصمعي إذ قال: لم يستعمل ماضي يوشك والمعنى أن من طبع الناس الحرص على أنهم لو سئلوا التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل إذا قيل لهم: هاتوه.

(**قوله: يوشك الخ**) **فيوافقها** بالفاء فالقاف من الموافقة خبر يوشك **ومن فر** أي هرب اسم يوشك و**المنية** الموت و**الغِرات** بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة بكسر الغين وهي الغفلة. والمعنى أن من هرب من الموت في الحرب يوشك أن يصادفه الموت في بعض غفلاته.

(**قوله: فالكثير الخ**) جعل المماثلة لفظية وهو الظاهر من السابق واللاحق كما قاله الشارح العلامة في نكته وإن أمكن جعلها معنوية فيكون مقابل الأصح ما قاله ابن الحاجب من أنها من أفعال الشروع.

(**قوله: كرب القلب الخ**) آخره: **حين قال الوشاة هند غضوب الجوى** شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به إذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث. والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون: محبوبتك هند غضوب عليك.

(**قوله: وقد كربت أعناقها أن تقطعا**) البيت مع ما قبله

مَدَحْتُ عُروقاً مَصَّتِ الثَّرى لِلنَّدى * لتحفظ من يبس نفوسا وتمنعا

سقاها ذوو الأحلام سجلًا على الظما * وقد كربت أعناقها أن تقطعا

أصل تقطع تتقطع بتاءين حذفت إحداهما وسقى يتعدى إلى اثنين أولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على العروق وهو بضم العين جمع عِرق لا بفتحها بمعنى الفرس الخفيفة لحم العارضين لأن الشاعر يهجو جماعة بأنهم حديثون في الغنى وأصلهم الفاقة كما في العيني

و**الأحلام** العقول و**سجلا** بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المملوء بالماء و**الظما** العطش وعلى تعليلية أي لأجل دفع الظمأ.

وقيل: لا تتصل به أصلا (**وترك أن مع ذي الشروع وجبا**) لأنه دال على الحال وأن للاستقبال (**كأنشأ السائق يحدو**) أي يغني للإبل (**وطفق**) زيد يدعو ويقال طبق بالباء (**كذا جعلت**) أنظم (**وأخذت**) أتكلم (**وعلق**) زيد يفعل وزاد في التسهيل هب قال في شرحه: وهو غريب كهب عمرو يصلي (**واستعملوا مضارعا لأوشكا وكاد لا غير**) نحو يوشك من فر من منيته
﴿يكاد زيتها يضيء﴾ (**وزادوا**) لأوشكا اسم فاعل فقالوا: (**موشكا**) نحو فموشكة أرضنا أن تعود وحكى في شرح الكافية استعمال اسم الفاعل من كاد والجوهري مضارع طفق قال في شرح التسهيل: ولم أره لغيره وجماعة اسم فاعل كرب والكسائى مضارع جعل والأخفش مضارع طفق والمصدر منه ومن كاد (**بعد عسى**) و(**اخلولق**) و(**أوشك قد يرد غنى بأن يفعل عن ثان فقد**)

(**قوله: وقيل: لا تتصل به أصلا**) هو مقابل الأصح في قوله: ومثل كاد في الأصح إلخ ونسب الموضح هذا القول في شرح الشواهد إلى سيبويه وانظر لم لم يجعل الشارح العلامة مقابل الأصح استواء الوجهين الذي ذكره الناظم في شرح الكافية كما فعله في النكت مع أن النقول عن سيبويه متضافرة على أنه لم يذكر عدم الاتصال قلة ونفيا. (**قوله: ويقال: طبق**) ظاهره أنه لغة في طفق وقال في النكت نقلا عن الناظم: أنه فعل آخر. (**قوله: وزاد في التسهيل إلخ**) وزاد الشارح في الهمع ذهب وغيرها فانظره. (**قوله: يغني للإبل**) أي لتسرع. (**قوله: واستعملوا مضارعا لأوشكا**) وهو أكثر من ماضيه خلاف ما يتراآى من ظاهر المتن أنه أقل كما قاله الشاطبي. (**قوله: لا غير**) لا عاطفة لغير على أوشك وهو مبني على الضم في محل الجر أي لا لغيرهما فإنها ملازمة لصيغة الماضي كما في الأشموني. (**قوله: فموشكة أرضنا الخ**) آخر ه: خِلاَفَ الأَنِيْسِ وَحُوشَاً يَبَابَا. موشكة خبر مقدم وأرضنا مبتدأ مؤخر وفي موشكة ضمير هو اسمها وأن تعود خبرها وخلاف الأنيس أي بعد الأنيس كقوله تعالى: ﴿فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله﴾ **ووحوشا** بفتح الواو أي متوحشة وبضمها أي ذات وحوش **ويبابا** أي خرابا خبر تعود بمعنى تصير. (**قوله: والأخفش مضارع طفق**) لا ينافي ما قاله المصنف في شرح التسهيل أعني قوله: ولم أره لغيره لأن عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود. (**قوله: بعد عسى الخ**) أي لا بعد غير هذه الثلاثة وكأنه لعدم السماع. (**قوله: أوشك**) بفتح الشين فعل ماض سكن آخره للضرورة وقيل: بكسر الشين فعل أمر ففيه تصريح بمجيء الأمر منه أفاده في النكت ويدغم الكاف في قاف قد يرد فيكون قافا مشددا. (**قوله: بأن يفعل**) ظاهره أنه لا فرق بين وجود ظاهر بعد الفعل وعدمه وذهب المبرد والسيرافي في نحو عسى أن يقوم زيد إلى جواز كون المرفوع اسما والفعل خبرا مقدما كما ينبغي أن يجب عند الجميع في نحو عسى يقوم زيد إذا لم يقدر أن لعدم ما يصلح

وهو الخبر نحو عسى أن يقوم فأن والفعل في موضع رفع بعسى سد مسد الجزئين كما سد مسدهما في قوله تعالى ﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾ هذا ما اختاره المصنف من جعل هذه الأفعال ناقصة أبدا وذهب جماعة إلى أنها حينئذ تامة مكتفية بالمرفوع،

لمرفوعية عسى غيره. (**قوله: في موضع رفع**) أي ونصب كما هو مقتضى مذهب المصنف كذا في الصبان. وقال العلامة الامير: الظاهر أن محله الرفع اعتبارا بالأول الأشرف اهـ

ولعله أراد أنه شيء واحد لا يقبل إلا إعرابا واحدا وقد قام مقام مرفوع ومنصوب فاعتبر تلبسه بإعراب الأشرف نظير ما قال الخضري في قول المصنف: الكلام: إنه قائم مقام باب شرح إذا حكم بحذفه دفعة وأنه رفع لأنه إعراب المضاف العمدة،

والذي يظهر ويقتضيه تشبيهه بأحسب الناس أن يتركوا أنه مرفوع فقط كما صرح به الأزهري في شرح التسهيل مشتمل على معنى الجزئين ولذا سماها المصنف ناقصة وسماها الآخرون تامة نظرا لعدم وجود منصوب ظاهرا فالخلاف لفظي،

قال المصنف في شرح التسهيل: ويوجه كون عسى في عسى أن يقوم ناقصة بما وجه قيام أن يتركوا مقام المفعولين وسياتي عن الصبان أنه لا حذف في حسبت أن زيدا قائم وحسبت أن يقوم زيد عند سيبويه،

وقال الرضي: ومن خواصها أي أفعال القلوب جواز دخول أن المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين نحو ظننت أن زيدا قائم وذلك لأن مفعولها في الحقيقة على ما تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا إلى المبتدإ وأن المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فنقول: إذا دخلت أفعال القلوب على أن المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي هذا مذهب سيبويه أعني أن أن مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له آخر مقدرا، والأخفش يجعل أن مع جزأيها في مقام المفعول الأول ويقدر الثاني أي ظننت أن زيدا قائم حاصلا أي قيام زيد حاصلا ولا حاجة إلى ذلك كما بينا اهـ.

وصريحه كما ترى أن أن يتركوا مفعول واحد هو مضمون المفعولين فأن يفعل بعد عسى مرفوع فقط قائم مقام الجزأين لكونه مضمونهما ويؤيد ما ذكرنا أيضا ما قاله الصبان في بعض كلامه أن معنى كان زيد قائما كان قيام زيد. (**قوله: هذا ما اختاره**) أي السد مسد الجزئين مقتضى ما اختاره فافهم.

(**قوله: تامة**) بمعنى قرب ودنا قاله الشاطبي تدبر.

(**وجردن**) من الضمير (**عسى**) واخلولق وأوشك (**أو ارفع مضمرا بها إذا اسم قبلها قد ذكرا**) فقل على التجريد وهو لغة أهل الحجاز: الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا وعلى الإضمار الزيدان عسيا أن يقوما والزيدون عسوا أن يقوموا،

(**والفتح والكسر أجز في السين من**) عسى إذا اتصل بها تاء الضمير أو نونه أو نا (**نحو عسيت**) عسين عسينا (**وانتقا الفتح**) بالقاف أي اختياره (**زكن**) أي علم إما من تقديمه الفتح على الكسر وإما من خارج لشهرته وبه قرء القراء إلا نافعا.

(**قوله: وجردن من الضمير عسى إلى آخره**) وغير الثلاثة من أفعال هذا الباب يجب فيها الإضمار أما فيما لا يقترن خبره بأن فلعدم جواز إسناد الفعل إلى الفعل وأما فيما يقترن كحرى فلعدم السماع صبان. وبحث العلامة الأنبابي جزم الصبان عدم السماع بنقل تردد بعض المحققين قائلا: إن كان ذلك لعدم السماع فذاك وإلا فما المانع من أن يقال: الزيدان حريا أن يكتبا. (**قوله: وهو لغة**) أي التجريد استعمال أهل الحجاز فإن اللغة كما يأتي بمعنى الألفاظ المستعملة يأتي بمعنى الاستعمال على ما قاله السعد وغيره.

(**قوله: والكسر**) قال الشاطبي: حجة من كسر أنها لغة في هذا الفعل إذا اتصل بمضمر خاصة فقول الصبان: لأن كسر سين عسى كرضي لغة ليس على ما ينبغي بعمومه فاحفظه.

(**قوله: من تقديمه**) كما هو الغالب في ذكر الأشرف. (**قوله لشهرته**) ولان القياس عدم الاختلاف مع المظهر والمضمر، قاله حكيم.

﴿**الرابع من النواسخ (إن وأخواتها)**﴾

وهي الحروف المشبهة بالفعل في كونها رافعة وناصبة وفي اختصاصها بالأسماء وفي دخولها على المبتدإ والخبر وفي بنائها على الفتح وفي كونها ثلاثية ورباعية وخماسية كعدد الأفعال (**لإن**) و(**أن**) إذا كانتا للتأكيد والتحقيق و(**ليت**) للتمني و(**لكن**) للاستدراك

﴿**الرابع من النواسخ إن وأخواتها**﴾

(**قوله: المشبهة بالفعل**) أي الملحوظ مشابهتها بالفعل أي بجنسه تاما أو ناقصا.

(**قوله: في كونها رافعة وناصبة**) لا يخفى أنه ثمرة المشابهة فإدخاله في وجهها يستلزم الدور.

(**قوله: وفي دخولها على المبتدإ والخبر**) أي كما أن في الأفعال ماهو كذلك كالأفعال الناقصة.

(**قوله: كعدد الأفعال**) أي فعدد حروفها كعدد حروف الأفعال ولو قال: كالأفعال. والمراد أن الأفعال فيها ما هو بهذا العدد لا الحصر فإن فيها السداسي أيضا.

(**قوله: إذا كانتا الخ**) احتراز عما إذا كانت المكسورة أمرا والمفتوحة ماضيا أو أمرا.

(**قوله: للتأكيد**) أي تأكيد نسبة الخبر إلى المبتدإ والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع إيجابية كَإِنَّ زيدا قائم أو لا نحو ﴿إِنَّ اللهَ لا يظلم النَّاس شَيئا﴾[1] وقوله: والتحقيق عطف تفسيريّ.

(**قوله: للتمني**) أي الموضوعة له ولم يقل: إذا كان للتمني كما في سابقه لعدم ما يحترز عنه وكذا يقال فيما بعد وهو طلب ما لا يمكن أي يمتنع وهو الأكثر كقولك: ليت الشبابَ يعودُ أو ما فيه بعد، كقول مَنْ لا يرجو مالا: ليت لي قنطارا من الذهب ولا يكون في الواجب كليت غداً يجيء وأما قوله تعالى: ﴿فتمنوا الموت﴾[2] فالمراد تمنوا تعجيله وهو مستحيل.

(**قوله: للاستدراك**) هو تعقيب الكلام برفع ما يُتَوَهَّمُ ثبوته كزيد شجاع لكنه ليس بكريم أو بإثبات ما يتوهم نفيه كما زيد شجاع لكنه كريم وما قام زيد لكن عمرو إذا كان بينهما ملابسة كملابسة الكرم والشجاعة

وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستدارك غالبي إذ قد ترد لمجرد التوكيد كلو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجىء فأكدت لو في نفي المجيء وكذا ما زيد ساكن لكنه متحرك وقيل: لا تخرج عنه أصلا وهو المشهور لكن فسروه بمخالفة حكم ما بعدها لما قبلها وإن لم يندفع به توهم فلا تقع إلا بين متغايرين

---

(١) سورة يونس: ٤٤/١٠

(٢) سورة التوبة: ٩٤/٢

و(**لعل**) للترجي و(**كأن للتشبيه عكس ما لكان من عمل**) ثابت أي نصب الاسم ورفع الخبر (**كإن زيدا عالم بأني كفو ولكن ابنه ذو ضغن**) أي حقد

(**وراع**) وجوبا (**ذا الترتيب**) وهو تقدم الاسم على الخبر لأنها غير متصرفة (**إلا في**) الخبر (**الذي**) هو ظرف أو مجرور فيجوز لك أن تقدمه (**كليت فيها**) مستحيا (**أو**) لعل (**هنا غير البذى**) أي الذي بذي

إما بالتناقض كما ذكر أو التضاد كما زيد أبيض لكنه أسود وكذا بالمخالفة على ما اختاره الرضي كما زيد قائم لكنه ضاحك. أفاده في المغني مع زيادة من الخضري (**قوله: للترجي**) المراد مطلق التوقع كما عبر به السعد فيشمل الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه ولا يكون المتوقع إلا ممكنا أما الممكن في التمني فغير متوقع فهذا فرق ثان ولا يرد قول فرعون ﴿لعلِّي أبلغ الأسباب﴾ الخ لأنه ممكن متوقع في زعمه الباطل. (**قوله: للتشبيه**) أي المؤكد لتركبها من الكاف التشبيهية وأن المؤكدة وأصل كأن زيدا أسد إن زيداً كأسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهمزة للجار ثم صارا كلمة واحدة ولا يليها إلا المشبه على عكس الكاف فيليها المشبه به قال في المغني: أطلق الجمهور كونها للتشبيه وقيده جماعة بكون خبرها جامدا فإن كان وصفا أو ظرفا أو فعلا كانت للظن وترد عند الكوفيين للتحقيق كقوله: فأَصْبَحَ بَطْنُ مَكة مقشعِرّا * كأنَّ الأرضَ لَيْسَ بِها هِشَام

أي فإن الأرض. (**قوله: ثابت**) قدره مؤخرا لأن الأصل في الخبر التأخير مع حسن المزج. (**قوله: وجوبا**) تصريح بما علم من الأمر فإنه للوجوب حقيقة. (**قوله: لأنها غير متصرفة**) لو قال: في التعليل لضعفها في العمل. قاله بركة الزمان أبو البركات (**قوله: إلاَّ فِي الخبر الذي الخ**) استثناء من مقدر أي في كل خبر إلا في الخبر الذي ثبت كليت الخ والمقدم هو الخبر بحسب الظاهر وإلا فالخبر حقيقة هو المتعلق المؤخر قال في شرح الكافية: جاز تقديمه لأنه ليس في الحقيقة خبرا وإنما هو معمول الخبر المقدر آخرا ألا ترى أن قولك: إن عندك زيدا معناه إن عندك زيدا كائن فحذف كائن وأقيم الظرف مقامه لدلالته عليه اهـ. (**قوله: أو مجرور**) أي أو جار وجرور كما قدم من أنهما معا الخبر لا المجرور فقط ولا يجري في الخبر ما في النائب من الخلاف الآتي. (**قوله: فيجوز لك**) أي إذا لم يكن مقتضي الوجوب كما أفاده بقوله: وقد يجب الخ.(**قوله: الذي بذي**) إشار إلى أن أل في الصفة المشبهة موصولة وهو اختيار المصنف خلافا للأكثرين كما تقدم وقوله: فحش أي لسانا والأولى أفحش قال في المصباح: بَذَا على القوم يَبْذُو بَذَاءً بالفتح والمد أفحش في منطقه وإن كان كلامه صدقا فهو بَذِيٌّ وبَذِي وبَذُوَ من بابي تعب وقرب لغات فيه وبَذَأَ يَبْذَأُ مهموز بفتحهما بَذَاءً وبَذَاءة. (**قوله: لسد**) أي وقت وجوب سدّ المصدر مسدَّها مع معموليها بقرينة قوله: وجوبا فإن امتنع ذلك وجب الكسر وإن

بمعنى فحش وقد يجب تقديمه في نحو إن في الدار صاحبها (**وهمز إن افتح**) وجوبا (**لسد مصدر مسدها**) بأن تقع فاعلا أو نائبا عنه أو مفعولا غير محكي أو مبتدأ أو خبرا عن اسم معنى غير قول أو مجرورة أو تابعة لشيء من ذلك

(**وفي سوى ذاك اكسر**) وجوبا وقد أفصح عن ذلك السوى بقوله: (**فاكسر**) إن إذا وقعت (**في الابتدا**) كـ﴿إنا أنزلناه﴾ اجلس حيث إن زيدا جالس جئتك إذا إن زيدا أمير (**و**) إذا وقعت (**في بدء صله**) أي أولِّها نحو ﴿ما إن مفاتحه﴾ فإن لم تقع في الأول لم تكسر نحو جاءني الذي في ظني أنه فاضل (**وحيث**) وقعت (**إن ليمين مكمله**) اكسرها كـ﴿حم والكتاب المبين إنا أنزلناه﴾

جاز جاز كما سيأتي وقال: لسد مصدر ولم يقل: لسد مفرد لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر نحو ظننت زيدا إنه قائم.(**قوله: أو مفعولا غير محكي**) أي وغير مفعول ثان لظن والأول ذات كما تقدم، والمفعول أعم من أن يكون مفعولا به أو مفعولا له كجئتك أني أحبك أو معه كيعجبني جلوسك عندنا وأنك تحدثنا، وتقع مستثنى كتعجبني أمورك إلا أنك تشتم الناس لا مفعولا مطلقا ولا ظرفا ولا حالا ولا تمييزا. (**قوله: غير قول**) أما الواقعة خبرا عنه ففيه تفصيل يأتي. (**قوله: اكسر وجوبا**) الذي حمله على تقييد الكسر بالوجوب التفصيل أعني قوله: فاكسر إلخ. (**قوله: في سوى ذاك**) أي في سوى السد لكن علمت أن المراد هناك السد وجوبا فيكون المعنى في وقت عدم وجوب السد وهو صادق بجوازه فينافي قوله: فاكسر وجوبا لأن الكسر وقت جواز السد جائز لا واجب كما تقدم إلا أن يراد بسوى وجوب السد امتناع السد بقرينة المقابلة بجائز الأمرين، (**قوله: وقد أفصح إلخ**) أشار إلى أن فاء فاكسر للتبين. (**قوله: في الابتداء**) أي ابتداء جملتها كما يفهم من يس لا في أول النطق لقوله: وحيث إن زيدا جالس فجميع ما ذكر بعدها من عطف الخاص على العام وبيان لجملتها. (**قوله: في بدإ صلة**) أي صورة كما هي بدأ في الحقيقة فلو كانت بدأ في الحقيقة فقط وجب فتحها كما أفاده بقوله: فإن لم تقع في الأول أي صورة. (**قول المصنف: وحيث إن الخ**) عطف على في الابتداء فهو معمول باكسر على أنه ظرف مكان اعتباري له أي واكسر في تركيب تكون إن فيه مكملة ليمين.(**قوله: وحيث وقعت إنّ الخ**) ذكر وقعت لحسن المزج وليكون قوله: أو حكيت عطف فعلية على مثلها، وحيث على مزجه ظرف لاكسر والجملة عطف على جملة فاكسر في الابتداء عطف مفصل على مجمل كما علمت. (**قوله: ليمين مكملة**) سواء ذكر فعل القسم واللام معا نحو ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ﴾ و ﴿أَهَؤُلاَءِ الَّذِينَ أَقْسَموا باللهِ جُهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُم﴾ أو حذف دونها نحو ﴿وَالعَصْرِ إن لإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾(١) أو حذفا معا كما

(١) سورة العصر: ١٠٣/١،٢

(**أو حكيت**) هي وما بعدها (**بالقول**) نحو ﴿قال إني عبد الله﴾ ﴿إني معكم﴾ فإن وقعت بعده ولم تحك لم تكسر (**أو حلت محل حال كزرته وإني ذو أمل**) أي مؤملا (**وكسروا**) ان إذا وقعت (**من بعد فعل**) قلبي (**علقا باللام**) المعلقة (**كاعلم إنه لذو تقى**) وكذا إذا وقعت صفة نحو مررت برجل إنه فاضل أو خبرا عن اسم ذات نحو زيد إنه فاضل فإن وقعت

(**بعد إذا فجائة أو**) بعد (**قسم لا لام بعده**) فالحكم (**بوجهين نمي**) نحو خرجت فإذا إنك قائم فيجوز كسرها على أنها واقعة موقع الجملة وفتحها على أنها مؤولة بالمصدر وكذلك حلفت انك كريم

مثل فيتعين الكسر في هذه الصور الثلاثة أما إذا ذكر القسم وحذفت اللام فيجوز الوجهان كما سيأتي في كلام المصنف. (**قوله: هي وما بعده**) أشار إلى أن في كلام المصنف تساهلا حيث جعل إن هي المحكيةَ لكن التساهل بعينه ثبت في وقعت ليمين مكملة فلو نبه عليه هناك. (**قوله: أو حكيت الخ**) عطف على مدخول حيث كما علمت وقوله: هي تأكيد للمستتر في حكيت لتصحيح عطف ما بعدها على ضميرها المستتر. (**قوله: فإن وقعت بعده ولم تحك**) أي مع كونها معمولة له كما هو المتبادر من الوقوع بعده بأن أجري القول مجرى الظن نحو أتقول: أن زيدا قائم أي أتظن، أما إذا وقعت بعده استئنافا فالكسر ظاهر .

(**قوله: محل حال**) أي وقعت هي وما بعدها في موقع حال مفردة ولا يحتاج إلى قولهم: أي في صدرها لإخراج جاء زيد وعندي أنه فاضل لأن الواقع محلها فيه ليس أن وما بعدها بل هما مع الخبر المقدم إن قلت: لِمَ لمْ تفتح في الحال مع أن أصله الإفراد قلت: لأن مصدرها معرفة لإضافته للمسند إليه ولأن مجيء المصدر حالا مع كونه لا ينقاس لم يسمع إلا في الصريح. (**قوله: أي مؤملا**) يقال: أَمَلْته أَمَلًا مِنْ بَابِ طَلَبَ تَرَقَّبْته وَأَمَلْته تَأْمِيلًا مُبَالَغَةً وَتَكْثِيرًا اهـ مصباح (**قوله: المعلقة**) لعله بيان للواقع. (**قوله: لذو تقى**) فاعلم معلق باللام عن العمل في لفظ الجملة وهي في محل نصب به ولولاه لفتحت الهمزة وكان اعلم عاملا في لفظ المصدر المؤول منها. خضري وهو ظاهر على ما يأتي عن الرضي.(**قوله: فجائة**) لعله قيد واقعي لأن إذا غير الفجائية لا تدخل إلا على الأفعال كما سيأتي. أبو البركات. (**قوله: أوقسم**) أي مذكور كما تقدم الوعد به. (**قوله: فيجوز كسرها**) هذا مبني على أن إذا حرف مفاجأة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناظم أما على أنها ظرف مكان أو زمان فهي الخبر وما بعدها مبتدأ ويجب حينئذ فتح أن والتقدير ففي الحضرة أو ففي الوقت قيام زيد.

(**مع**) كونها (**تلو فا الجزاء**) نحو ﴿كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم﴾ يجوز كسرها على معنى فهو غفور رحيم وفتحها على معنى فالمغفرة حاصلة،

(**وذا**) أي جواز الكسر والفتح (**يطرد في**) كل موضع وقعت فيه ان خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد (**نحو خير القول إني أحمد**) الله فالكسر على الإخبار بالجملة والفتح على تقدير: خير القول حمد الله وكذلك يجوز الوجهان إذا وقعت في موضع التعليل نحو ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾

(**وبعد**) إن (**ذات الكسر تصحب الخبر**) جوازا (**لام ابتداء**) أخرت إلى الخبر لأن القصد بها التأكيد وإن للتأكيد فكرهوا الجمع بينهما (**نحو إني لوزر**) أي لمعين وإن زيدا لأبوه فاضل (**ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا**) وشذ قوله:

واعلم إن تسليما وتركا * للا متشابهان ولا سواء

(**قوله: مع تلو**) عطف على بعد بإسقاط العاطف فهو متعلق بنمي أيضا. (**قوله: يجوز كسرها**) قال المصنف: والكسر أحسن قياسا لعدم إحواجه لتقدير. (**قوله: فهو غفور**) أي قطعا وكذا قوله: فالمغفرة حاصلة. (**قوله: نحو خير القول**) إنما كان هذا قولاً لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه. (**قوله: على الإخبار بالجملة**) والقول بمعنى المقول أي مقولي هذا اللفظ. (**قوله: والفتح الخ**) أي والقول حينئذ باق على مصدريته للإخبار عنه بمصدر إن وصلتها.

(**قوله: تصحب الخبر**) أي بشرط تأخره عن الاسم وإن تقدم معموله عليه خلافا لابن المصنف بدليل ﴿ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾ وبشرط كونه مثبتاً وغير ماض متصرف خال من قد كما سيذكره المصنف وغير جملة شرطية بأن يكون مفردا نحو ﴿إِنَّ ربِي لسميع الدعاءِ﴾ أو مضارعا ولو مع التنفيس كإن زيدا لسيقوم أو ماضيا جامدا كإنَّ زيدا لعسى أن يقوم أو متصرفا مع قد كإنَّه لقد قام أو ظرفا أو مجرورا أو جملة اسمية وأول جزأيها أولى باللام فإن زيدا لَوجهه حسن أولى من وجهه لحسن بل في البسيط أن هذا شاذ. (**قوله: ولا يلي ذي اللام**) بنصب اللام بدل من ذي الواقع مفعول يلي وما قد نفيا فاعله. (**قوله:ما قد نفيا**) وإنما لم يلها لأن غالب أدواة النفي مبدوءة باللام فلو وليتها لزم توالي لامين وهو مكروه وحمل الباقي عليه، وللتنافي بين اللام التي هي لتأكيد الإثبات وبين حرف النفي. كذا في الصبان (**قوله: واعلم إن الخ**) بكسر إن لتعليق الفعل عنها باللام وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء أريد به مستويان يخبر به عن الواحد وغيره وحقه التقديم على

(**ولا**) يليها (**من الأفعال ما**) كان ماضيا متصرفا عاريا من قد (**كرضيا**) ويليها إن كان غير ماض نحو إن زيدا ليرضى أو ماضيا غير متصرف نحو إن زيدا لعسى أن يقوم (**وقد يليها**) الماضي المتصرف (**مع**) كون (**قد**) قبله (**كإن ذا لقد سما على العدا مستحوذا**) أي مستوليا (**وتصحب**) اللام (**الواسط**)

متشابهان لأن نفي التشابه ينفي الاستواء بالأولى بخلاف عكسه لكنه اضطر فقدم وأخر ومعناه أن التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين ولا قريبين من الاستواء قال في التصريح وتبعه غير واحد. وفيه أي في البيت شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت إن وكان القياس أن لا يعلق لأن الخبر المنفي ليس صالحاً للام وسوغ ذلك كما قيل: أنه شبه لا بغير فأدخل عليها اللام اهـ وقد يقال: كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسر إن مع وجود موجبهما وهو لام الابتداء وإن كان وجوده هنا شاذاً إلا أن يقال: جعل ذلك شاذاً من حيث ترتبه على الشاذ قاله الصبان.(**قوله: ولا يليها**) أي لام الابتداء أما لا القسم فيجوز وليه وحينئذ تفتح أن في نحو علمت أن زيداً لرضي لأن الفعل لا يعلق عن أن إلا بلام الابتداء خاصة. (**قوله: من الأفعال**) بيان لما مقدم عليها أو لمحذوف أي ولا يليها شيءٌ من الأفعال، وما كرضيا بدل منه بناء على منع الرضي تقديم البيان على المبين كما مر في قوله: وسم معتلا الخ لكن فيه كما ترى حذف الفاعل. (**قوله: ما كان ماضيا متصرفا**) أي تصرفا تاما لأن نحو يذر يليها كما في الأشموني مع له أمرا كقوله تعالى ﴿فذرهم﴾ وإنما امتنعت اللام معه لأن أصلها أن تدخل على الاسم، والماضي المتصرف لا يشبهه فإن قرن بقد قربته من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه، وكذا على الجامد لأنه كالاسم المفرد لعدم دلالته على الزمان.

(**قوله: ويليها**) أي لام الابتداء وكذا لام القسم بالأولى. (**قوله: غير ماض**) أي مضارعا كما عبه الأموني ولعل الشارح اعتمد على المثال ودخل عليه لمشابهته الاسم كما مر لا أمرا لعدم صحة وقوع الإنشاء خبرا لإن وأخواتها كما نبه عليه الصبان في أول الباب وعليه لابد أن يراد بعسى في مثاله الإخبار لا الإنشاء خلاف ما قاله الشاطبي. فحرر(**قوله: ماضيا غير متصرف**) يشمل ليس مع امتناع اللام معها ولا تخرج بقوله: ما قد نفيا لأنها نافية لا منفية اللّٰهم إلا أن يراد ما لابسه النفي سواء كان واقعاً عليه أو به أو يفهم امتناع دخول اللام عليها بعموم العلة السابقة. (**قوله: على العِدا**) بكسر العين وقد تضم جمع عدو كما في المصباح ومستحوذاً أي غالبا حال. قاله الخضري ولعل الحال مؤكدة.

بين الاسم والخبر (**معمول الخبر**) إذا كان الخبر صالحا لدخول اللام نحو إن زيدا لطعامك آكل ولا تدخل على المعمول إذا تأخر كما أفهمه كلام المصنف ولا على الخبر إذا دخلت على المعمول المتوسط، (**و**) تصحب ضمير (**الفصل**) نحو ﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾ وسمي به لكونه فاصلا بين الصفة والخبر

(**قوله: بين الاسم والخبر**) الأولى بين الألفاظ الواقعة بعد إن ليدخل نحو إن عندك لفي الدار زيدا جالس. صبان ويغني عن ذلك زيادة أو معموله أي الخبر. (**قوله: الواسط**) أي المتوسط من وسط الشيء كوعد أي توسطه. (**قوله: معمول الخبر**) بدل وتجويز الخضري الحالية مبني على عدم اعتبار الإضافة فكأنه قال: معمولا للخبر. وإنما جاز الدخول عليه لأن المعمول من تمام الخبر فإذا دخلت عليه مع تقدمه عليه كان كدخولها على الخبر لكونه في موضعه، ثم المراد بالمعمول ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق والمفعول له والحال عند المصنف، وقال الخضري: لا تدخل على الحال لعدم السماع قيل: وكذا التمييز فلا يقال: إن زيداً لراكباً منطلق أو لنفساً طيب والظاهر منعها في المستثنى والمفعول معه وقد يقال: لا يجوز تقديم المفعول معه ولا التمييز فلا حاجة لاستثنائهما.(**قوله: إن كان الخبر صالحا الخ**) لأن لامه لام الخبر فلا تدخله إلا حيث يصح أن تدخل الخبر ويمكن أخذ هذا الشرط من المتن بجعل أل في الخبر للعهد. (**قوله: وتصحب ضمير إلخ**) يفيد أن قول المصنف: والفصل عطف على قوله: الواسط وعليه جرى الأشموني ولم يعطفه على البدل أعني قوله: معمول الخبر مع أنه أقرب لفساد مفهوم الواسط بالنسبة إليه لأنه قد يفيد أن ضيمر الفصل لايدخله اللام إذا لم يتوسط كما في المعمول مع أنه لا يكون إلا متوسطا.

(**قوله: ضمير الفصل**) كونه ضميرا هو مختار المصنف كما هو صريح عبارة سبك المنظوم ونقل عن البصريين كما في شرح التسهيل للشيخ خالد وصحح ابن عصفور ونقله الخضري عن أكثر النحويين أنه حرف لا محل له فهو نظير الكاف حيث هي اسم في أكرمك وحرف في ذاك، ومع كونه عند المصنف ضميرا لا محل له وإلا لطابق ما قبله أو ما بعده فكأن يقال: علمت زيدا إياه القائم وقيل: له محل ما قبله وقيل: ما بعده. راجع المغني وحواشيه (**قوله أيضا: وضمير الفصل**) قال في التسهيل: وجاز أن تدخل عليه لأنه مقو للخبر برفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر فحسن دخولها عليه ومقتضاه أن اللام الداخلة عليه هي لام الخبر كما في المعمول فينبغي أن يشترط فيه ما اشترط في الدخول على المعمول من صلاحية الخبر لها ويؤيده أن مقتضى كلام المصرح جواز دخول اللام على الخبر المتأخر عنه إذا خلا هو، لكن قال الموضح: إنها تدخل على الفصل بلا شرط. فليحرر (**قوله: لكونه فاصلا بين الصفة والخبر**) أي فارقا في أصل وضعه وإلا فقد يكون المحل غير صالح لمطلق التابع فضلا عن الصفة نحو ﴿

وتصحب (**اسما حل قبله الخبر**) أو معموله وهو ظرف أو مجرور نحو ﴿إن علينا للهدى﴾ وإن فيك لزيدا راغب، **تتمة**: لا تدخل اللام على غير ما ذكر وسمع في مواضع خرجت على زيادتها نحو:

أم الحليس لعجوز شهربة ولكنني من حبها لعميد

قال ابن الناظم: وأحسن ما زيدت فيه قوله: إن الخلافة بعدهم لدميمة * وخلائف ظرف لمما أحقر

كنت أنت الرقيب عليهم﴾وقال المصرح في شرح التسهيل: لفصله بين المبتدإ والخبر وسماه الكوفيون عمادا للاعتماد عليه في تأدية المعنى، وبعض الكوفيين يسميه دعامة لأنه يدعم به الكلام أي يقوّى ويؤكد. (**قوله: واسما حل قبله الخبر**) قال الشاطبي: لأن أصل هذه اللام أن لا تدخل إلا على الاسم لكن لما كان دخولها عليه مع عدم الفصل يؤدي إلى محظور صناعي عربي أخرت إلى الخبر فحين زال المحظور بوجود الفصل بين إن واسمها دخلت عليه اهـ بحروفه. (**قوله: أو معموله**) قد فات المصنف التنبيهُ عليه مع أنه نبه عليه في باب كان بقوله ولا يلي العامل إلخ وفي ما النافية بقوله: وسبق حرف جر إلخ. (**قوله: وهو**) أي كل واحد من الخبر والمعمول. (**قوله: لا تدخل اللام الخ**) أي لام الابتداء وقوله: سمع أي دخول اللام مطلقا بدون وصف الابتداء قال الصبان: اللام الزائدة أيضا مفيدة للتأكيد والمنسلخ عنها وصف الابتداء فقط اهـ وللكلام فيه مجال (**قوله: على غير ما ذكر**) فيه إشكال قوي لأن اللام بعد إن هي لام المبتداء أخرت إلى الخبر كما علمت وتخصيص كلام الشارح بالحروف المشبهة بالفعل ينافيه كلامه على خبر المبتدإ فتدبر. (**قوله: أم الحليس الخ**) آخره: **ترضى من اللحم بعظم الرقبة** الحليس: بضم الحاء مصغرا و**العجوز** بلا هاء عند ابن السكيت وبهاء عند ابن الأنباري تحقيقاً للتأنيث وهي المرأة المسنة و**الشهربة** الفانية الضعيفة لكبر سنها جدا و**من** في من اللحم تبعيضية إن قدر مضاف بعد الباء أي بلحم عظم الرقبة فلا ينهض ماقاله الشارح في شواهد المغني أنه يجب أن تكون بدلية وإنما شذ دخولها في هذا الخبر لتأخره ومنع بعضهم الشذوذ بجعلها داخلة على مبتدإ محذوف أي لهي عجوز كما في البغدادي.

(**قوله: ولكنني الخ**) قيل أوله: **يلومونني في حب ليلى عواذل** وقال الشارح في شواهد المغني لا يعرف أول وقائل، وفي من قوله: في حب تعليلية و**العميد** من عمده العشق بالكسر إذا هدّه وأوله البصريون كما في الخزانة بأن الأصل لكن إنني ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين فلم تدخل اللام إلا في خبر إن وعواذل جمع عاذلة لأن الوصف لا يجمع على فواعل إلا إذا كان مؤنثا إلا أن المراد جمع عاذلة من المذكرين لقوله: يلومونني وهو جار على لغة أكلوني الراغيث. (**قوله: إن الخلافة الخ**) قوله: **لدميمة** من الدمامة أي الحقارة و**الخلائف** جمع خليفة و**ظرف** بضم الظاء جمع ظريف و**لمما** أحقر أي لممن أحقرهم فما بمعنى من

أي لتقدم إن في أحد الجزئين (**ووصل ما**) الزائدة (**بذي الحروف**) المذكورة في أول الباب إلا ليت (**مبطل إعمالها**) لزوال اختصاصها بالأسماء كقوله تعالى: ﴿إنما الله إله واحد﴾ (**وقد يبقى العمل**) في الجميع حكى الأخفش إنما زيدا قائم وقس عليه البواقي هكذا قال الناظم تبعا لابن السراج والزجاج وأما ليت فيجوز فيها الإعمال والإهمال قال في شرح التسهيل: بإجماع وروي بالوجهين: قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

قال في شرح الكافية: ورفعه أقيس (**وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن بعد أن تستكملا**) الخبر نحو إن زيدا قائم وعمرو

والعائد محذوف، وحاصل المعنى أن الخلافة بعد أولئك الخلفاء الذين سلفوا محتقرة مع أن بعض الخلفاء الذين بعدهم ظرفاء ولكنهم بالنسبة إلى أولئك محقرون. قاله العيني (**قوله: لزوال اختصاصها بالأسماء**) في الخضري: لإزالتها اختصاصها بالأسماء وهو المناسب لمبطل.(**قوله: في الجميع**) أي جميع الحروف غير ليت لاستثنائها قبل ولقوله: بعد أما ليت الخ فقد للتقليل قولا واحدا نظرا للشرح وللتحقيق أو التكثير أيضا نظرا للمتن استعمالا للمشترك في معنييه.(**قوله: وقس**) في نسخة: وقيس أي من طرف الأخفش وهو الموافق لما في التصريح. (**قوله: بإجماع**) ربطه العلامة الشارح في النكت بالإعمال وصريح عبارة الخضري وكذا الصبان أنه مرتبط بالإهمال أو كليهما وهو الظاهر لأن الإهمال هو المحتاج للبيان. (**قوله: قالت ألا إلخ**) **تمامه إلى حمامتنا أو نصفه فقدي** قوله: إلى حمامتنا أي منضما إلى حمامتنا أو مع حمامتنا وأو في قوله: أو نصفه بمعنى الواو وفي رواية ونصفه[١] (**قوله: ورفعه أقيس**) هو نص عبارة شرح الكافية وانظر وجهه مع أن أرباب الشروح والحواشي أجمعوا على أن حقها وجوب الإعمال لعدم زوال الاختصاص بالأسماء وأن جواز إهمالها للحمل على أخواتها.(**قوله: معطوفا**) قال في الهمع: الأصح أن الرفع خاص بعطف النسق دون غيره من التوابع ولعل مقابل الأصح ما في التسهيل من أن النعت والتوكيد وعطف البيان كالنسق، وما في الصبان أن الرضي قاس البدل ومثل له بإن الزيدين قد استحسنتهما شمائلهما بالرفع بدلا من الزيدين.(**قوله: بعد أن تستكملا**) قال الرضي: إنما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لأن العامل في خبر المبتدإ هو

---

(١) البيت للنابغة والبيت مع ما قبله وما بعده (وَاحْكُمْ كحُكْمِ فَتَاةِ الحيّ إِذْ نَظَرَتْ إلى حمَامِ شِرَاعٍ وارِدِ الثَّمدِ)(يحفّه جَانِبَا نِيْقٍ وتَتْبَعُه مِثْل الزُّجَاجَةِ لم تكْحَل مِنْ الرَّمَدِ) (قَالَتْ أَلا لَيْتَمَا هذَا الحَمام لنا إلى حَمامَتِنَا أو نِصْفه فَقَدِ) (فكَمَّلَتْ مِائَةً فِيها حَمَامَتُها وأَسرَعَتْ حِسْبَةً في ذلك العَدَدِ) (فحسبُوهُ فأَلْفَوْهُ كما حَسَبَتْ تِسْعاً وتِسْعِينَ لم تنقُص ولم تَزِدِ) قوله: فاحكم كحكم أي كن حكيماً كهذه الفتاة أي أصب في أمري كإصابتها في حدسها بالنظر الصحيح ويحفه أي يحيط بالحمام و جانبا فاعل يحف والنيق الجبل أي كان الحمام في موضع ضيق قد ركب بعضه بعضاً فهو أشد لِعدّه وقوله: وتتبعه مضارع أتبعه ومثل الزجاجة أي عيناً مثل الزجاجة لم يكن بها رمد فتكحل منه وقوله: فحسبوه فألفوه حسب بتشديد السين بمعنى المخفف أي عدوه و ألفوه وجدوه قال ابن قتيبة: نظرت هذه المرأة إلى حمام مر بها بين جبلين وكان ستاً وستين فقالت: ليت لي هذا الحمام ونصفه وهو ثلاث وثلاثون إلى حمامتي فيتم لي مائة فنظروا فإذا هو كما قالت.

بالعطف على محل اسم إن وقيل: على محلها مع اسمها وقيل: هو مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر إن عليه ولا يجوز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر وأجازه الكسائي مطلقا والفراء بشرط خفاء إعراب الاسم ثم الأصل العطف بالنصب كقوله:

إن الربيع الجود والخريفا * يدا أبي العباس والصيوفا

(**وألحقت بإن**) المكسورة فيما ذكر (**لكن**) باتفاق (**وأن**) المفتوحة على الصحيح

المبتدأ وفي خبر إن هو إن فيكون قائمان من قولك: إن زيدا وعمرو قائمان خبرا عن إنوعمرو معا فيعمل عاملان في معمول واحد ولا يجوز ذلك وقال العلامة الأنبابي نقلا عن شيخه: ولم يجز في غير هذه الصورة أيضا طردا للباب فلا يرد ما قاله الصبان من أن مقتضى التعليل تخصيص المنع بما إذا كان الخبر للاسمين معا على أن كلامهم عام لها ولغيرها (**قوله: وقيل: على محلها مع اسمها**) حكاه أيضا في الهمع بقيل وقال: فإنه رفع بالابتداء ونقله الرضي عن الجُزُولي واستشكل عليه بقوله: إن مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأة والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل وهي مع اسمها ليست اسما اهـ.

وانظر هل يجري هنا الجواب عما اعترض به على قول سيبويه لا مع اسمها في محل الرفع على الابتداء الآتي في بحث لا النافية للجنس. (**قوله: وقيل: هو مبتدأ الخ**) ظاهره أنه توجيه آخر لرفع معطوف اسم إن كما هو أحد احتمالين جرى عليهما الشاطبي والأولى جعله مقابلا لما في المتن كما نص عليه في النكت وانظر على هذا القول وجه اشتراط الاستكمال مع أن اعتراض الجملة في أمثاله غير عزيز.

(**قوله: بشرط خفاء الإعراب**) فرارا من قبح اللفظ قال الصبان: مقتضى هذا التعليل أن خفاء إعراب المعطوف كذلك اهـ (**قوله: إن الربيع الجود الخ**) **الجود** بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير والمراد بالربيع والخريف والصيوف أمطارهن والمراد بأبي العباس السفاح أول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لأن الغرض تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه أن تقول: إن يدي أبي العباس الربيع والخريف والصيوف كذا في التصريح وإعراب القرآن لابن درويش وقد يقال: وما المانع بأن يراد بالربيع وما بعده نفسهما والمراد أن يديه أنفع من هذه المواسم بل هو الظاهر على أن مطر الصيف قيد يضر.

(**قوله: وألحقت**) لاوجه لدعوى الإلحاق وصوابه أن يقول: ومثلها في ذاك لكن وأن وامنعه في ليت وعل وكأن.يس (**قوله: لكن**) لعدم تغييرها معنى الجملة بل يوتى بها للاستدراك بما بعدها كما أن إن وأن بعد العلم لم تغيرا معنى الجملة بل أتي بهما للتأكيد. أفاده الشاطبي

بشرط تقدم علم عليها كقوله: وإلا فاعلموا أنا وأنتم * بغاة ما بقينا في شقاق
أو معناه نحو ﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ (**من دون ليت ولعل وكأن**) فلا يعطف على اسمها إلا بالنصب ولا يجوز الرفع لا

(**قوله: بشرط تقدم علم**) أي مادة العلم لقوله بعده: أو معناه وقوله: أو معناه أي دال اليقين وإنما اشترطوا تقدم العلم لتكون أن مكسورة حكما كما في النكت فلا يكون ما بعدها بعيدا عن أصله فيصح رعايته لكن قد ينافيه قولهم: إن الواقعة موقع المفعول مفردة إلا ما هو خبر في الأصل إلا أن يخص ذلك بما هو في ضع المفعول الواحد. (**قوله: وإلا فاعلموا الخ**) البيت مع ما قبله:

فإذ جزت نواصي آل بدر * فأدوها وأسرى في الوثاق
وإلا فاعلموا أنا وأنتم * بغاة ما بقينا في شقاق

وقوله: **جزت** بالبناء للمفعول والجز بالجيم والزاي قطع الصوف والشعر و**النواصي** جمع ناصية وهي الشعر في مقدم الرأس فوق الجبهة وكانت العرب إذا أنعمت على الرجل الشريف بعد أسره جزوا ناصيته وأطلقوه فتكون الناصية عند الرجل يفخر بها و**أسرى** جمع أسير و**الوثاق** القيد والحبل ونحوه وقوله: و**إلا** أي وإن لم تؤدوا النواصي المجزوزة مع الأسرى و**بغاة** جمع باغ أي يبغي بعضنا على بعض و**ما** في ما بقينا مصدرية ظرفية أي مدة بقائنا وروي بدله ما حيينا من الحياة و**الشقاق** مصدر شاقه مشاقة وشقاقاً أي خالفه.[1]

(**قوله: ﴿وأذان من الله ورسوله﴾**) قال الفخر الرازي: الأذان الإعلام قال الأزهري: آذنته وأوذنه إيذانا فالأذان اسم يقوم مقام الإيذان وهو المصدر الحقيقي اهـ وقال أبو السعود: فعال بمعنى الإفعال كالعطاء بمعنى الإعطاء وفي لسان العرب: آذنه الأمر وآذنه به اهـ وبه تعلم أنه مصدر قلبي. (**قوله: ورسوله**) أي بالرفع عطفا على محل لفظ الجلال باعتبار قبل دخول إن وهو محل الشاهد من الآية الكريمة وقرىء شاذاً ورسوله بالنصب عطفاً على لفظ اسم إن. (**قوله: فلا يعطف الخ**) لو اقتصر على قوله: فلا يجوز الرفع الخ لكفى أبو البركات ولما قاله الشارح وجه وإنما لم يجز الرفع قال في التصريح لأن معنى الابتداء قد غير بدخولها بخلاف إن وأن ولكن فإنها لا تغير معناه اهـ والمراد بالتغيير هو إدخال معنى التمني والترجي والتشبيه وقيل النقل إلى الإنشاء فيبعد عن الأصل فلا يراعى.

(١) وسبب هذا الشعر أن قوما من آل بدر الفزاريين جاوروا بني لأم من طيء فعمد بنو لأم إلى الفزاريين فجزوا نواصيهم وقالوا: قد مننا عليكم ولم نقتلكم وبنو فزارة حلفاء بني أسد فغضب بنو أسد لأجل ما صنع بالبدريين فقال بشر الأسدي هذه القصيدة يذكر فيها ما صنع ببني بدر ويقول للطائيين: فإذ قد جززتم نواصيهم فاحملوها إلينا وأطلقوا من قد أسرتم منهم وإن لم تفعلوا فاعلموا أن كل فريق منا يبغي على صاحبه فنبقى في شقاق وعداوة أبدا. منه

قبل الخبر ولا بعده وأجازه الفراء بعده (**وخففت إن**) المكسورة (**فقل العمل**) وكثر الإلغاء لزوال اختصاصها بالأسماء وقرء بالعمل والإلغاء قوله تعالى: ﴿وإن كلا لما ليوفينهم﴾ (**وتلزم اللام**) أي لام الابتداء في خبرها (**إذا ما تهمل**) لئلا يتوهم كونها نافية فإن لم تهمل لم تلزم اللام (**وربما استغني عنها**) أي عن اللام إذا أهملت (**إن بدا**) أي ظهر (**ما ناطق أراده معتمدا**) عليه كقوله:

وإن مالك كانت كرام المعادن، فلم يأت باللام لأمن الالتباس بالنافية

(**قوله: وأجازه الفراء بعده**) ظاهره أنه لم يجزه قبله والذي في الصبان نقلا عن الهمع أنه يجيزه بعده مطلقا وقبله بشرطه المذكور وهو خفاء الإعراب. (**قوله: فقل العمل**) قال في الهمع: لا تعمل المخففة في الضمير إلا ضرورة. (**قوله وكثر الإلغاء**) من عطف اللازم على الملزوم. (**قوله: لزوال إلخ**) مقتضى العلة عدم جواز العمل لكنه جاز حملا على الأصل. (**قوله: بالعمل**) لو قال : بالإعمال. (**قوله: أي لام الابتداء**) هذا مذهب سيبويه واختاره المصنف وقيل: هي لام أخرى اجتلبت للفرق ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله ﷺ: «قد علمنا إن كنت لمؤمنا» فعلى الأول يجب كسر إن للتعليق وعلى الثاني يجب فتحها ودخلت لام الفرق بين الناصبة والمخففة مع المفتوحة مع عدم الاحتياج إلى الفرق كما دخلت بعد المكسورة عند قيام قرينة والاستغناء عن اللام على أنه يقال: إنها دخلت مع المكسورة للفرق فدامت بعد فتح الهمزة لأجل دخول الفعل. (**قوله: إذا ما تهمل**) قال ابن هشام: أو أعملت وخفي الإعراب بالقصر أو البناء وأجاب الشيخ يس نقلا عن شيخه عما اعترض به الشهاب القاسمي من أنه يلزم حينئذ التباس العاملة بالمهملة بأنه لا ضرر في هذا اللبس لعدم التغير في المعنى الأصلي بخلاف الالتباس بالنافية.

(**قوله: وربما استغني عنها**) ليس المراد بالاستغناء معناه الوضعي أعني عدم الاحتياج حتى يعترض بأن التعبير بربما يقتضي أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة وليس كذلك فإنها حينئذ مستغنى عنها أبدا بل المراد به ترك اللام إطلاقا للسبب على المسبب ولا شك أن ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها. (**قوله: إن بدا**) أي بقرينة لفظية ككون الخبر منفيا نحوإن زيد لن يقوم فيجوز ترك اللام بل يجب حينئذ كما في التصريح عن المغني لأن الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم أو معنوية كما في بيت الشرح. (**قوله: معتمدا**) هو قيد للترك فهو حال من فاعل يترك محذوفة ولا يخفى بعد ما في الخضري من أنه حال من فاعل أراد. (**قوله: عليه**) أي على البدو. (**قوله: وإن مالك الخ**) أوله: **أنا ابن أباة الضيم من آل مالك**، **وأباة** جمع آب كقضاة جمع قاض من أبى إذا منع و**الضيم** الظلم ومن آل مالك خبر ثانٍ و**مالك** اسم قبيلة ولذلك قال: كانت وصرفها باعتبار الحي و**المعادن** جمع معدن الأصل. (**قوله: لأمن الالتباس بالنافية**) أي بقرينة كون المقام للمدح ولو كانت إن نافية صار الكلام هجوا كما في الهمع للشارح.

(**والفعل إن لم يك ناسخا فلا تلفيه**) أي لم تجده (**غالبا بإن ذي**) المخففة (**موصلا**) بخلاف ما إذا كان ناسخا فيوصل بها قال في شرح التسهيل: والغالب كونه بلفظ الماضي نحو ﴿وإن كانت لكبيرة﴾ وقل وصلها بالمضارع نحو ﴿وإن يكاد الذين كفروا﴾ وكذا بغير الناسخ نحو

شلت يمينك ان قتلت لمسلما

(**وإن تخفف أن**) المفتوحة (**فاسمها**) ضمير الشأن (**استكن**) أي حذف

(**قوله: فيوصل بها**) أي كثيرا لقوله: غالبا وشرطه كونه غير ناف فخرج ليس وغير منفي فخرج زال وأخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك ما دام وتدخل حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ. (**قوله: بالمضارع**) أي من الناسخ كما هو ظاهر. (**قوله: وكذا بغير الناسخ**) ماضيه أندر من مضارع الناسخ ومضارعه أندر منه، والحاصل أن الأقسام أربعة كثير وهو مضارع الناسخ، وأكثر وهو ماضيه ويقاس عليهما اتفاقا ونادر وهو ماضي غير الناسخ ومنع القياس غير الأخفش ووافقه ابن مالك في التسهيل وأندر وهو مضارعه ولا يقاس عليه اتفاقا، وسبب ذلك أن إن المشددة مختصة بالمبتدإ والخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بهما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها الأصلي في الجملة وكان الماضي أكثر لشبهها بعض الماضي كقيل في عدد الحروف والهيئة والبناء على الفتح ولما انتفى في الثالث اختصاصه بالمبتدإ والخبر كان نادرا ولما انتفى الاختصاص والشبه في الأخير كان أندر أفاده الصبان. (**قوله: شلت الخ**)[1] آخره: **حلت عليك عقوبة المتعمد** جملة إن قتلت استئناف لبيان سبب الدعاء عليه وجملة حلت إلخ استئناف بياني كأنه قال: ما شأنه في قتل مسلم وتنوين مسلما للتعظيم والتهويل وعقوبة المتعمد فاعل حلت أي إنك تعاقب بما يعاقب به من تعمد قتل مسلم وهو المذكور في آية ﴿من قتل مؤمنا﴾الآية ولا يخفى بعد ما قال العيني من أن جملة حلت عليك جواب شرط محذوف والتقدير: إنك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد وحل بمعنى نزل ووجب.(**قوله: ضمير الشأن**) أي فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجمهور فكان المناسب حذف القيد ليجري في حل كلام المصنف على مذهبه كما في الصبان.(**قوله: حذف**) أي

---

(١)البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل من أبيات رثت بها زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه وقد قتله عمرو ابن جرموز المجاشعي غدراً بعد انصرافه من وقعة الجمل وذلك أن الزبير كان خرج مع عائشة رضي الله عنهما في وقعة الجمل ولما حمي القتال ناداه علي رضي الله عنه فقال له: أنشدك الله يا زبير أما تذكر يوم قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا زبير أتحب علياً قلت: وما يمنعني من حبي وهو ابن خالي فقال: ستقاتله وأنت ظالم له فقال: اللهم بلى قد كان ذلك ولكني قد أنسيت ذلك فانصرف الزبير من الحرب آخذاً طريق مكة فنول على قوم من تميم فأضافه ابن جرموز وخرج معه إلى وادي السباع وهو على أربعة فراسخ من البصرة وأراد أنه يريد مسايرته فقتله غيلة وذلك في سنة ست وثلاثين من الهجرة. خزانة منه

ولا يبطل عملها بخلاف المكسورة لأنها أشبه بالفعل منها قاله في شرح الكافية (**والخبر اجعل جملة من بعد أن**) كقوله: أن هالك كل من يحفى وينتعل
وقد يظهر اسمها فلا يجب أن يكون الخبر جملة كقوله: بأنك ربيع وغيث مريع

وجوبا وإنما وجب حذف اسمها لتكون كلا عاملة لئلا تظهر مزية الفرع على الأصل.(**قوله**: **لأنه أشبه بالفعل الخ**) إذ لفظها كلفظ عض ماضيا وأمرا والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجد ولا عبرة بشبهها نحو قيل لأنه مغير عن أصله.(**قوله**: **اجعل جملة**) هو ظاهر على ما جرى عليه لأن مفسر ضمير الشأن جملة وأما على ما للمصنف فلتدخل على المسند والمسند إليه محافظة على الأصل من دخولها عليهما.(**قوله**: **أن هالك الخ**) البيت مع ما قبله

وقد غدوت إلى الحانوت يتبعني * شاوٍ مشلٌ شلولٌ شلشلٌ شوِل
في فتيةٍ كسيوف الهند قد علموا * أن هالك كل من يحفى وينتعل

غدوت بمعنى ذهبت غدوة وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس و**الحانوت** بيت الخمار يذكر ويؤنث وجملة يتبعني حالٌ من التاء في غدوت و**الشاوي** الذي يشوي اللحم و**المشل** بكسر الميم وفتح الشين الذي يشل اللحم في السفود من شللت الثوب إذا خطته خياطة و**الشلول** بفتح الشين مثل المشل و**الشلشل** بضم الشينين كقنفذ الخفيف اليد في العمل و**الشَّوِل** بفتح فكسر مثل الشلشل
وقوله: **في فتية** الخ متعلق بغدوت في البيت المتقدم و**في** بمعنى مع والفتية جمع فتى وهو الشاب وقوله: **كسيوف الهند** صفة لفتية وكذلك جملة قد علموا يريد أنهم كالسيوف في المضاء والعزم أو في صباحة الوجه تبرق كالسيوف وخصها بالهند لحسن صقالتها وجملة المصراع الثاني في محل نصب على أنه سادٌّ مسد مفعولي علموا و**يحفى** بالحاء المهملة من الحفاء وهو المشي بلا نعل ولا خفٍّ وأراد به الفقير و**ينتعل** أي يلبس النعل وأراد به الغني يريد قد علم هؤلاء الفتيان أن الموت يعم فقيرهم وغنيهم فهم يبادرون إلى اللذات قبل أن يحول الموت بينها وبينهم.(**قوله**: **وقد يظهر الخ**) هو ضرورة عند الناظم كما في التصريح والصبان.
(**قوله**: **بأنك الخ**) البيت مع ما بعده:

لقد علم الضّيف والمرملون * إذا اغبرّ أفقٌ وهبّت شمالا
بأنك ربيعٌ وغيثٌ مريع * وأنك هناك تكون الثّمالا

(**وإن يكن**) الخبر (**فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالأحسن الفصل**) بينهما (**بقد**) نحو ﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾ (**أو**) حرف (**نفي**) نحو ﴿أفلا يرونا ألا يرجع إليهم قولا﴾ (**أو**) حرف (تنفيس) نحو ﴿علم أن سيكون﴾ (**أو لو**) نحو ﴿أن لو كانوا يعلمون الغيب﴾ (**وقليل ذكر لو**) في كتب النحو في الفواصل فإن كان دعاء أو غير متصرف لم يحتج إلى الفصل نحو ﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾ ﴿وأن عسى أن يكون﴾ ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ وقد يأتي متصرفا بلا فصل كما أشار إليه بقوله: فالأحسن الفصل نحو علموا أن يؤملون فجادوا

الباء في بأنك زائدة وما بعدها في موضع المفعولين لعلم قوله: **ربيع** أي كالربيع في النفع و**الغيث** الكلأ أو المطر فقوله: **مريع** إما بفتح الميم أي كثير العشب من مرع الوادي بتثليث الراء أي كثر عشبه كأمرع إن جعل الغيث اسما للكلأ مجازا مرسلا تسمية لمسبب باسم السبب ووصفه به من وصف الحال بوصف المحل وإما بضمها إن جعل اسمًا للمطر يقال: مرع الوادي وأمرعه المطر أي أخصبه و**الثمال** بكسر المثلثة الغياث خبر تكون و**المرمل** الفقير و**شمالا** حال من فاعل هبت أي هبت الريح شمالا فالضمير راجع إلى ما يفهم من الفعل ويحتمل التمييز كنعم رجلا. قاله المصرح وغيره. (**قوله: وإن يكن الخبر فعلا**) أي مصدرا به.

(**قوله: دعا**) بالقصر للضرورة أي ذا دعاء أي قصد به الدعاء. صبان ولا يخلو عن مسامحة فإن المفيد للدعاء هو الجملة بأسرها.

(**قوله: أو حرف نفي**) أي بلا أو لن أو لم وينبغي منع لما وما حتى يسمع فيهما وقد استشكل الفصل بلا حيث لا تكون فارقة بين المخففة والمصدرية بعد الظن والجواب أن كون الفصل للتفرقة المذكورة باعتبار الغالب. اهـ صبان (**قوله: فالأحسن الفصل**) ظاهر قوله الآتي: وقد يأتي بلا فصل الخ أن أفعل التفضيل على بابه فتركه حسن كما جرى عليه في التسهيل ومقتضى تعبير الموضح بالوجوب أنه على غير بابه فتركه قبيح للبسها بالمصدرية لكن ينبغي أن يكون محل قبحه إذا لم يكن هناك فارق بين الخفيفة والمصدرية غير الفصل كوقوع أن بعد العلم و إلا لم يقبح كما في الروداني، قال الصبان: ويظهر أن ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الأولى وأن ظهور رفع المضارع كما في أن تهبطين كاف فارقا. (**قوله: في كتب النحو**) قال الشاطبي: ويحتمل أن مراده أن الفصل بها لم يكثر كثرة الفصل بغيرها. (**قوله: لم يحتج**) أي لما علمت أن هذه الجمل لا تقع بعد أن الناصبة للمضارع. ثم إن هذا التفصيل مبني على أن الفصل لرفع اللبس بين المخففة والناصبة كما علمت

(**وخففت كأن أيضا فنوي**) أي قدر (**منصوبها**) أي اسمها ولم يبطل عملها لما ذكر في أن وتخالف أن في أن خبرها يجيء جملة كقوله تعالى: ﴿كأن لم تغن بالأمس﴾ ومفردا كالبيت الآتي وفي أنه لا يجب حذف اسمها بل يجوز إظهاره كما قال: (**وثابتا أيضا روي**) في قول الشاعر:

كأن ظبيةً تعطو إلى وارق السلم

وأما على أنه ليكون عوضا من النون المحذوفة من أن فلا بد أن يكون ترك الفصل قبيحا مطلقا لكن استبعد العلامة الأنبابي كون الفصل لذلك بأنه حينئذ يلزم عدم الفرق بين الاسمية والفعلية التي فعلها جامد أو دعاء وبين غيرهما لتأتي التعويض مع أنهم فرقوا اهـ تدبره فإنه لا يمكن دخول الفواصل المذكورة غير النفي على ما ذكر.

(**قوله: ولم يبطل عملها**) أخذ هذا من قوله: فنوي منصوبها مع قوله: وثابتا أيضا روي وعليه جرى في التسهيل قال الشارح العلامة في النكت: وهو المشهور وجرى في الكافية على مذهب الزمخشري من كثرة إلغائها.

(**قوله: لما ذكر في أن**) هذا ظاهر على ما قاله الاشموني في أول الباب: من أنها مركبة على الصحيح وقيل: بإجماع من كاف التشبيه وإن وأما على ما اشتهر من أن الصحيح كون جميع الحروف بسيطة فلا ولعلها مستثناة منه.

(**قوله: جملة**) مفصولة بلم أو قد إن كانت فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء فرقا بينها وبين أن الناصبة للمضارع الداخلة عليها كاف الجر أفاده الصبان. وفي يس على الفاكهي: ذكر الجلال السيوطي أن مثلها لما لكن أبا حيان قال: لم يحفظ الفصل بلما وينبغي أن يتوقف في جوازه اهـ.

(**قوله: ومفردا**) ذكر الاسم أو لا. (**قوله: وثابتا أيضا روي**) أي كما روي حذفه ولعل فيه إشارة إلى كثرته بحيث يخرج عن الضرورة فتخالف أن المخففة في ذلك.

(**قوله: كأن ظبية الخ**) أوله: **ويوما توافينا بوجه مقسم**

يوم ظرف متعلق بتوافينا وأنشده بعض شراح المفصل بالجر وقال: الواو فيه واو رب و**توافينا** أي تأتينا يقال: وافيته موافاة إذا أتيته وفاعل توافينا ضمير المرأة التي يمدحها والباء في بوجه بمعنى مع و**المقسم** اسم من القسام بمعنى الجميل قال أبو عبيدة: يقال: رجل قسيم ورجل مقسم ووجه قسيم ووجه مقسم.

في رواية من نصب ظبية وتعطو هو الخبر وروي برفع ظبية على أنه خبر كأن وهو مفرد واسمها مستتر.

تتمة: لا تخفف لعل وأما لكن فإن خففت لم تعمل شيئا بل هي حرف عطف وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسا وعن يونس أنه حكاه عن العرب.

(**قوله: وتعطو هو الخبر**) فكأن للظن وجعل ابن هشام الخبر محذوفا وجملة تعطو صفة والتقدير كأن ظبية عاطية هذه المرأة على عكس التشبيه وهو الأولى ليوافق رواية الرفع. (**قوله: مستتر**) أي محذوف لعدم جواز الاستتار في الحرف أي كأنها -أي المرأة المرادة من ضمير توافينا- ظبيةٌ على حقيقة التشبيه. (**قوله: على أنه خبر كأن**) **فجملة تعطو صفة قولا واحدا كما علمت**.

(**قوله: لا تخفف لعل**) أي بجميع لغاتها وأجاز الفارسي تخفيفها. (**قوله: بل هي حرف عطف**) ظاهره اتحاد العاطفة والمخففة من الثقيلة والحق أن العاطفة خفيفة بأصل الوضع كما يؤخذ من كلام العلامة الشيخ يس في حاشيته على الفاكهي واستشكل بقوله: بم يتميز المخففة من الثقيلة إذا دخلت على الجملة الفعلية عن الخفيفة بأصل الوضع.

﴿الخامس من النواسخ (لا التي لنفي الجنس)﴾

والأولى التعبير: بلا المحمولة على إن كما قال المصنف في نكته على مقدمة ابن الحاجب لأن لا المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس ويفرق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن وإنما أعملت لأنها لما قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ولم تعمل جرا لئلا يتوهم أنه بمن المقدرة لظهورها في قوله: فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلى هند

ولا رفعا لئلا يتوهم أنه بالابتداء فتعين النصب ولذا قال:

﴿الخامس من النواسخ لا التي لنفي للجنس﴾

(**قوله: لنفي الجنس**) أي نصّا، والمراد لنفي وصفٍ خاصٍ أو عامٍ عن أفراد جنس اسمها مفردا أو مثنى أو مجموعا وتسمى لا التبرئة بإضافة الدال إلى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر، ومعنى نفي الجنس إذا دخلت على المثنى والجمع نفي كل مثنى أو جمع. قاله يس في حاشية الفاكهي. وقال السعد في مطوله: تحتمل حينئذ نفي قيد الاثنينية والجمعية فالمراد بكونها لنفي الجنس نصا كونها له في الجملة.

(**قوله: الأولى**) عبر به دون الصواب كما تقتضي العلة للجواب عنه، بأنه صار تعبير المتن اسما للمحمولة على إن. (**قوله: قد تكون نافية للجنس**) قال العلامة الخضري: وأما لا العاملة عمل ليس فإنها عند إفراد اسمها لنفي الجنس ظهورا لعموم النكرة مطلقا في سياق النفي ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج إلى قرينة ولهذا يجوز بعدها أن تقول: بل رجلان أو رجال فإن ثني اسمها أو جمع كانت في الاحتمال مثل لا العاملة عمل إن، إذا ثني اسمها أو جمع فالمخالفة بين العاملة عمل إن والعاملة عمل ليس إنما هو عند إفراد الاسم. (**قوله: ويفرق الخ**) استطراد. (**قوله: بالقرائن**)

(**قوله: على سبيل الاستغراق**) أي نصا (**قوله: اختصت بالاسم**) أي فحقها أن تعمل فيه لأن حق المحتص بقيل أن يعمل فيه وقوله: بالاسم أي النكرة لأنها التي تدخل عليها من المذكورة. (**قوله: ولم تعمل جرا**) أي مع أن حق المختص بقبيل أن يعمل العمل المختص به. (**قوله: لئلا يتوهم أنه بمن المقدرة**) أي لئلا يتوهم أن هناك من مقدرة وأن الجر بها فليس هناك من مقدرة كما صرح به يس بل الاسم تضمن معناها وسيأتي عن الشارح فلوقال: بمن مقدرة لكان احسن لكن العبارة لشرح الكافية فحافظ عليها. (**قوله: ولا رفعا لئلا يتوهم الخ**) لم يُراعَ مقتضى هذا التوهم في العاملة عملَ ليس لأن الاهتمام بها دون الاهتمام بالعاملة عمل إن لأنها أقوى من العاملة عمل ليس للإجماع على إعمالها دون إعمال العاملة عمل ليس. صبان بتصرف. (**قوله: فتعين النصب**) قال في التسهيل: ولما لم تستغن بما يليها عن جزء ثان عملت فيه رفعا اهـ وبه تتم العلة.

(**عمل إن أجعل للا**) حملا لها عليها لأنها لتوكيد النفي وتلك لتوكيد الإثبات، ولا تعمل هذا العمل إلا (**في النكرة**) متصلة بها (**مفردة جائتك أو مكرره**) كما سيأتي فلا تعمل في معرفة ولا في نكرة منفصلة بالإجماع كما في التسهيل. (**فانصب بها مضافا**)

(**قوله: حملا**) علة لاجعل والأولى وحملا عطفا على لذا لأنه جعله في التسهيل ثاني علل ثلاث أشار الشارح إلى أولها بقوله: ولما قصد الخ وكون العمل للحمل هو الذي يشعر به ظاهر قول المصنف عمل إن اجعل للا، فلو قال بدل قوله: ولذا قال عمل إن الخ: أو عملت ذلك حملا لها عليها لأنها لتوكيد النفي وتلك لتوكيد الإثبات كما قال: عمل إن اجعل للا ولا تعمل هذا العمل إلا في النكرة الخ لكان أوجه.

(**قوله أيضا: حملا**) علة لقوله: اجعل من جملة المقول وليس علة لقال حتى يجتمع علتان على معمول واحد فتأمله ولكونها محمولة كانت منحطة عنها فلم تعمل إلا بالشروط الآتية ولم يتقدم خبرها على اسمها ظرفا أو مجرورا. (**قوله: لتوكيد النفي**) أي للنفي الأكيد فالإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف فلا يعترض بأنه يقتضي سبق النفي. (**قوله: وتلك لتوكيد الإثبات**) الأظهر أن المراد لتوكيد الاثبات في الجملة كما في الأمير في بحث إن إذ هي لتوكيد النسبة مطلقا إثباتا أو نفيا وما قيل أنها لتوكيد إثبات المنسوب للمنسوب إليه ولو كان المنسوب نفيا كما في القضية المعدولة المحمول نحو إن زيداً ليس في الدار فيقتضي أن العرب لم تقصد من نحو إن زيدا لايقوم النفي وهو مخالف لقول المصنف ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا فإنه صريح في أن الخبر يكون نفيا بدون عدول ولتفسيرقوله تعالى: إن الله لا يظلم الناس شيئا بأن المراد نفي الظلم عنه تعالى إلى آخر ما قال الآلوسي. (**قوله: في النكرة**) أما وجوب تنكير الاسم فلأنها التي يتصور معها معنى الاستغراق وأما الخبر فلئلا يلزم الإخبار بالمعرفة عن النكرة. (**قوله: متصلة بها**) بقي من شروطها أن لا يدخل عليها جار فإن دخلها نحو ابن لا شيء وغضب من لا شيء جرَّ النكرةَ ولم تعمل لا، لأن الجر إنما يتعلق بالأسماء فإذا دخل عليها لم يتعلق بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها، وعن الكوفيين أن لا هنا بمعنى غير ونقل فتحها شذوذا ووجهه المصرح بأن الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر فأجري المركب مجرى الاسم الواحد فمحله جر بالباء ولا خبر لها حينئذ لصيرورتها فضلة. (**قوله: أو مكررة**) يجوز إلغاؤها بخلاف المفردة فالأمر في اجعل للجواز. (**قوله: ولا في نكرة منفصلة**) لضعفها بالفصل ووجب حينئذ تكرارها تنبيها على نفي الجنس إذ هو تكرار النفي كما يجب مع المعرفة جبرا لما فاتها من نفي الجنس. أفاده الخضري (**قوله: فانصب بها**) أي نصبا غير محليّ كما في التسهيل فلا ينافي نصب المبني محلا. (**قوله: مضافا**) إنما لم يبن المضاف لمعارضة الإضافة التي هي من خصائص الأسماء شبه الحرف وحمل المشبه به عليه.

إلى نكرة نحو لا صاحب بر ممقوت (**أو مضارعه**) أي مشابهه وهو الذي ما بعده من تمامه نحو لا قبيحا فعله محبوب (**وبعد ذاك**) أي الاسم (**الخبر اذكر**) حال كونك (**رافعه**) بها كما تقدم (**وركب المفرد**) معها والمراد به هنا ما ليس مضافا ولا مشبها به (**فاتحا**) أي بانيا

(**قوله: إلى نكرة**) أي لا إلى معرفة فيختل الشرط. (**قوله: أو مضارعه**) جوز البغداديون ترك تنوينه حملا له على المضاف كما حمل عليه في الإعراب وعليه يخرج اللفظ المستفيض أعني لا بد من كذا بناء على المتبادر من أن الجار متعلق ببد وكذا حديث «لا مانع لما أعطيت»

وجعل الدماميني الجار متعلقا بمانع محذوفا كما في الصبان وهو صريح أن مضارع المضاف عند البغداديين معرب وهو المشهور وفي الشاطبي والارتشاف وهمع الشارح أنهم قائلون بجواز بنائه إلا أن الشارح خصه بما إذا كان عاملا في ظرف أو مجرور.

(**قوله: وهو الذي ما بعده الخ**) أي هو الاسم الذي معنى اسم بعده من متمم معناه المراد أي بعمل غير الجر أو عطف فلا اعتراض بشموله المضاف والمنعوت مع أنه قسم من المفرد على أن سم نقل عن الرضي في النداء أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف ثم هذا التعريف أحسن من تعبير بعضهم هو ما كان عاملا فيما بعده لعدم شموله نحو لا ثلاثة وثلاثين اسما كما نبه عليه الشيخ يس على الفاكهي.

(**قوله: بعد ذاك**) أشار بتقديم الظرف إلى عدم جواز تقديم الخبر على الاسم ولو ظرفا أو مجرورا وهو المقصود بذكر هذا الشطر وإلا فلا حاجة إليه بعد قوله: عمل إن اجعل الخ فتدبر. وكذا لا يجوز تقديم معمول الخبر وأما تقديمه على نفس الخبر فقال الصبان: الأقرب عندي الجواز.

(**قوله: الخبر اذكر**) أي حقيقة أو حكما فلا ينافي وجوب الحذف عند بني تميم وجوازه بقرينة عند الحجازيين.

(**قوله: كما تقدم**) من لا صاحب علم ممقوت. (**قوله: ولا مشبها به**) من حيث إن كلا منهما اتصل به شيء من تمام معناه. (**قوله: فاتحا**) قال العلامة الأنبابي: الفتح من أنواع البناء هو الفتحة وما ناب عنها فيشمل الياء والكسرة فلا قصور في كلام المصنف ولعله لبعده وعدم شهرته جعله الشارح ﵀ من باب الاكتفاء بناء على أن قوله: أو ما يقوم مقامه من حذف بعض المعطوف على فاتحا أي أو بانيا على ما يقوم مقامه فافهم.

له على الفتح أو ما يقوم مقامه لتضمنه معنى من الجنسية (**كلا حول ولا قوة**) ولا زيدين ولا زيدين عندك ويجوز في نحو لا مسلماتِ الكسر استصحابا والفتح وهو أولى كما قال المصنف والتزمه ابن عصفور، (**والثاني**) من المتكرر كالمثال السابق (**اجعلا مرفوعا أو منصوبا أو مركبا**) إن ركبت الأول مع لا فالرفعُ نحو

لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

(**قوله: لتضمنه معنى من الجنسية**) مخالف لما يفهم من ظاهر قوله: وركب المفرد من أن علة البناء التركيب مع لا كما في الشاطبي والخضري ولعل عدم اعتباره ذلك لما سبق عن المصنف من حصر علة البناء في شبه الحرف وإلا لانتقض الحصر وأجاب عنه الشاطبي بأن ذلك في المبني اللازم لا ما يكون معربا أيضا بزوال العارض. لكن يردُ هذه أنه يلزم أن يبنى الحال والتمييز لأن الأول تضمن معنى في والثاني معنى من البيانية كتضمُّن اسم لا لمعنى من. (**قوله: استصحابا**) أي للأصل يعني حالة الإعراب لا يظهر معناه مع قوله: أو ما يقوم مقامه فإن مقتضاه أنه بني على الكسر لأنه القائم مقام الفتح. (**قوله: وهو أولى**) لأنها الحركة التي يستحقها المركبات. مغني

(**قوله: من المتكرر**) أي من جزأي المثال الذي وقع فيه التكرار مجازا مرسلا من توصيف الكل بوصف الجزء هذا بناء على المتبادر أن من تبعيضية وأن المتكرر عبارة عن المثال كما يقتضيه ظاهر قوله: كالمثال، ويحتمل أن من بيانية وأن المتكرربمعنى ما حصل به التكرار عبارة عن الثاني فقوله كالمثال بمعنى كجزء المثال السابق .(**قوله: اجعلا**) قال الدنوشري: تجويز النحاة الأوجه المذكورة نظرا لظاهر التركيب وإلا فإن قصد نفي الجنس وجب الفتح وإن قصد نفي الوحدة وجب الرفع اهـ باختصار. وهو ظاهر إذا كان الرفع لكون لا عاملة عمل ليس وأما إذا كانت لنفي الجنس ملغاة للتكرار فلا فرق بين الرفع والفتح قال الخضري: ويعلم من كلام الدماميني أن إلغاءها لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس في النكرات.(**قوله: إن ركبت**) قيد لاجعل نظرا لقوله: منصوبا والقرينة قوله الآتي: وإن رفعت الخ. (**قوله: لا أم لي إن كان ذاك الخ**) البيت مع ما قبله:

وإذا تكون كريهة أدعى لها * وإذا يحاس الحيس يدعى جندب
هذا وجدكم الصغار بعينه * لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

هذا إشارة الى الفعل الذي فعلوه به مبتدأ خبره **الصغار** بفتح الصاد بمعنى الذل وقوله: **وجدكم** جملة قسمية معترضة بين المبتدإ والخبر قال اللخمي: والجد هنا أبو الأب أو البَخْتُ والسعد والعظمة وقوله: **بعينه** الباء زائدة وعينه تأكيد للصغار **وذاك** فاعل كان إن كانت تامة ويجوز أن تكون ناقصة

وذلك على إعمال لا الثانية عملَ ليس أو زيادتِها وعطف اسمها على محل لا الأولى مع اسمها فإن موضعهما رفع على الابتداء والنصبُ نحو

لا نسب اليوم ولا خلةً

وذلك على جعل لا الثانية زائدة وعطف الاسم بعدها على محل الاسم قبلها فإن محله النصب

وخبرها محذوف أي إن كان ذاك مرضيا ولابد على الوجه الأول من حذف مضاف أي إن كان رضى ذاك ليصح المعنى لأنه إنما اشترط أنه لا يرضى بذلك الذل الذي يطلب منه وجملة الشرط معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه والجواب محذوف أي إن كان ذلك انتفيت من أمي وأبي. قاله البغدادي (**قوله: عمل ليس**) والخبر محذوف والعطف من قبيل عطف الجملة. صبان (**قوله: على إعمال إلخ**) يجوز أن يكون الرفع بناء على إلغائها كما قاله المولى الجامي قدس سره السامي.

(**قوله: أو زيادتها**) عطف على إعمال وفي بعض النسخ أو على زيادتها فالعطف على "على إعمالها". (**قوله: على محل لا الأولى مع اسمها**) فيه مسامحة لا تخفى حتى على مذهب سيبويه والمراد على اسمها باعتبار المحل البعيد كما هو عند الجمهور وهو الذي جرى عليه الشارح حيث جعل النصب باعتبار المحل أي القريب وليس ذلك موجودا عند سيبويه. (**قوله: فإن موضعهما رفع**) أي وإنما استلزم العطف على المحل الرفعَ فإن محله رفع باعتبار كونه مبتدأ قبل دخول لا والمعطوف على المرفوع مرفوع.

(**قوله: لا نسب اليوم الخ**) تمامه **اتسع الخرق على الراقع** قوله: **اليوم** خبر لا أو هو ظرف لغو متعلق بالنفي والخبر محذوف وقوله: اتسع الخرق على الراقع يروى اتسع الفتق على الراتق وهو بمعناه قيل: وهذا هو الصواب لأن القافية قاف.

(**قوله: على محل الاسم قبلها**) أي القريب ويجوز أن يكون العطف باعتبار لفظه لمشابهة حركته حركة الإعراب في العروض وهو متعين عند سيبويه حيث لا يقول بنصب المحل وإعراب التبعية مقدر عنده وهو الرفع كما في الصبان وهو عطف مفرد لا جملة فالخبر المقدر خبر عن مجموع المتعاطفين والكلام جملة واحدة وبه تعلم أن ما قاله المصرح لا يجوز عند سيبويه أن يقدر لهما خبر واحد بعدهما لأن خبر ما بعد لا الأولى مرفوع بما كان مرفوعا قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الأولى لأن الناصب لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين غير ظاهر جدا لأن نصب الثاني ليس بلا عنده حتى يلزم ذلك. (**قوله: فإن محله النصب**) علة للاستلزام نظير ما تقدم.

وقال الزمخشري: خلة في البيت نصب بفعل مقدر أي ولا ترى خلة كما في قوله: ألا رجلا، فلا شاهد في البيت والتركيب نحو لا حولَ ولا قوةَ على إعمال الثانية (**وإن رفعت أولا**) وألغيت الأولى (**لا تنصبا**) الثاني لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا بل افتحه على إعمال لا الثانية

(**قوله: وقال الزمخشري الخ**) لأنه يجعل لا في مثله نافية للجنس غير زائدة ونصب الاسم مع وجود لا ضعيف حتى قال ابن الدهان في الغرة: خصه يونس وجماعة من النحويين بالضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة منصوبا. (**قوله: كمافي قوله ألا رجلا**) قد يقال: هلا جعل نصبه لكونه شبه المضاف لأن قوله: يدل إلخ صفة كماهو كذلك عند النصب بالمفعولية والموصوف بالجملة من شبه المضاف كما يأتي. (**قوله: ألا رجلا الخ**) البيت مع ما بعده:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً * يدلّ على محصِّلة تبيت

ترجّل لمّتي وتَقُمُّ بيتي * وأعطيها الإتاوةَ إن رضيتُ

و**ألا** هنا للتحضيض و**ترونني** رجلا هو بضم التاء من الإراءة لا بفتحها وقال بعضهم: أنه من باب الاشتغال أي ألا جزى الله رجلاً جزاه قاله في المغني وجملة جزاه الله خيرا دعائية لا محل لها وقوله: **يدل على محصلة تبيت المحصلة** بكسر الصاد هي المرأة التي تحصل تراب المعدن و**تبيت** فعل ناقص مضارع بات اسمها ضمير المحصلة وجملة ترجل لمّتي في محل نصب خبرها. وفيه العيب المسمى بالتضمين وهو توقف البيت على بيت آخر و**الترجيل** التسريح وإصلاح الشعر و**اللمة** بالكسر الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن وقم البيت قما من باب قتل كنسه و**الإتاوة** أجرة التحصيل والمراد المهر يعني يتزوجها.(**قوله: وإن رفعت الخ**) هو بالنظر إلى الشرح بيان لمفهوم قوله سابقا: إن ركبت الأول مع لا. (**قوله: وألغيت الأولى**) أو أعملتها عمل ليس. (**قوله: لعدم نصب المعطوف عليه لفظا**) قد يفهم منه أنه وَجّه نصب مقابله بنصب المعطوف عليه لفظا كما هو المتعيّن عند سيبويه وليس كذلك. (**قوله: على إعمال لا الثانية**) وعطفها على الأولى مع اسمها وخبرهما واحد أي موجودان وصح عملهما فيه لأنهما متماثلان لفظا ومعنى وعملا فكأنهما عامل واحد ويجوز أن يقدر لكل منهما خبر على حدة فيكون العطف من عطف الجمل أو عطف مفردين على مفردين كما قاله المولى الجامي قدس سره السامي. (**قوله: ومحلا**) كذا في نسخة خطية وفي بعض النسخ أو محلا و أو بمعنى الواو. (**قوله: إعمال لا الثانية**) فيتعين خبران إن جعلت الأولى عاملة عمل ليس لئلا يلزم كون الخبر مرفوعا ومنصوبا وكذا إن جعلت مهملة عند غير سيبويه وأما عند سيبويه فيجوز خبران وكذا يجوز خبر واحد

نحو فلا لغو ولا تأثيمَ فيها، أو ارفعه على إلغائها واعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو ﴿لا بيع فيه ولا خلة﴾ (**ومفردا نعتا لمبني يلي فافتح**) على بنائه مع اسم لا نحو لا رجل ظريف في الدار (**أو انصبن**) على اتباعه لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفا فيها (**أو ارفع**) على إتباعه لمحل لا مع اسمها

عن مجموع المبتدئين حيث لا يقول بإعمال لا في الخبر أيضا وفي الدماميني ما ظاهره خلافه.

(**قوله: فلا لغو الخ**) البيت مع ما بعده:

فلا لغو ولا تأثيم فيها * ولا حين ولا فيها مليم
وفيها لحم ساهرة وبحر * وما فاهوا به أبدا مقيم

اللغو الباطل و**التأثيم** النسبة إلى الإثم والضمير للجنة و**ما فاهوا** أي نطقوا به و**الحين** بالفتح الهلاك و**المليم** اللائم و**الساهرة** أرض يجددها الله تعالى يوم القيامة. فالمعنى فيها لحم بر وبحر.

(**قوله: على إلغائها**) أو إعمالها عمل ليس أو زيادتها. (**قوله: واعطف**) على صيغة الأمر كما في النسخ الخطية ولو قال: وعطف الاسم بصيغة المصدر بالعطف على قوله: الغائها لكان أنسب. (**قوله: ومفردا نعتا**) مقتضى قاعدة نعت النكرة إذا تقدم يعرب حالا وتعرب هي بحسب العوامل أنه حال من نعت. (**قوله: فافتح**) الفاء زائدة للتحسين فلا تمنع عمل ما بعدها في ما قبلها وقال الشاطبي: هي الفاء الواقعة في جواب أما محذوفة فلا تمنع أيضا والاقتصار على الفتح إما جري على الغالب أو تعميم للفتح كما تقدم عن الأنبابي. (

قوله: مع اسمها) أي مركبا معه قبل دخول لا مجعولا معه كالاسم الواحد ثم دخلت لا فلا يلزم جعل ثلاثة أشياء كشيء و احد كما في الصبان وصريح ذلك أن اسم لا الذي في محل النصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما اسما واحدا قبل دخولها كخمسة عشر وبعلبك لا أن كلا منهما في محل نصب كما اختاره الشيخ يس على التصريح اهـ خضري.

والذي يظهر أن ما اختاره الشيخ يس هو الحق لأن التركيب أمر لفظي لا يمنع عمل لا في الموصوف المركب كما لا يمنع عمل لا المركبة مع الاسم فيه. هذا وبقي أن مقتضى ما ذكر كون بناء الاسم لتركبه مع النعت وهو مخالف لظاهر المتن من أنه لتركبه مع لا وصريح الشرح من أنه لتضمنه معنى من الجنسية وقد نقل العلامة الشيخ خالد الأزهري في التصريح عن بعضهم أن سبب بناء النعت كونه من تمام الموصوف وهو وجب له البناء لتضمنه معنى من الاستغراقية فصارا كأنهما تضمنا معنى من معا اهـ فلا إشكال.

(**قوله: لمحل اسم لا**) أي القريبِ أو لفظه كما مر.

نحو لا رجل ظريف فيها فإن تفعل ذلك (**تعدل وغير ما يلي**) من نعت المبنى المفرد (**وغير المفرد**) من نعت المبني (**لا تبن**) لزوال التركيب بالفصل في الأول وللإضافة وشبهها في الثاني (**وانصبه**) نحو لا رجل فيها ظريفا ولا رجل قبيحا فعله عندك (**أو الرفع اقصد**) نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل قبيح فعله عندك ويجوز النصب والرفع أيضا في نعت غير المبني (**والعطف**) أي المعطوف (**إن لم تتكرر**) فيه (**لا أحكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى**) فلا تبنه وانصبه أو ارفعه نحو

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه

ولا رجل وامرأة في الدار وجاء شذوذا البناء حكى الأخفش لا رجل وامرأة.

(**قوله: فإن تفعل**) إشارة إلى أن جزم المضارع في جواب الأمر بإن مقدرة كما هو مذهب الجمهور من أربعة مذاهب. (**قوله: من نعت المبني ثانيا**) أي يليه لقوله في علة امتناع بنائه: للإضافة وشبهها ويبقى ما لم يلِ ولم يكن مفردا وتركه لأنه عين أحدهما مع زيادة فيعلم حكمه من علم حكمه. (**قوله: فيه**) أي معه. (**قوله: ويجوز النصب والرفع في نعت غير المبني**) بيان لمفهوم المبني في قوله: نعتا لمبني وقد أهمله المصنف مع بيان مفهوم القيدين الآخرين. (**قوله: فلا أب وابنا الخ**) عجزه: إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا **المجد** العز والشرف **ورجل** ماجد كريم شريف **وارتدى** لبس الرداء وتأزّر لبس الإزار وهو الثّوب الذي يستر النصف الأسفل و**الرداء** ما يستر النصف الأعلى قال أبو عليّ في المسائل البصرية: مثل يحتمل أن يكون صفة وأن يكون خبرا فإن جعلته صفةً احتمل أمرين نصبه على اللفظ لأنّ اللفظ منصوب فتحمله عليه وإن حملته على الموضع هنا كان قبيحا لأنك عطفت بالنصب فقد أنبأت أنّه منصوب فإذا رفعته بعد ذلك كان قبيحاً لأنّك كأنّك حكمت برفعه بعد ما حكمت بنصبه وهو صفة لهما جميعا لأنّه قد أضيف إلى مروان وعطف ابن عليه فكأنّه قال: مثلهما والخبر محذوف فإن جعل مثل الخبر رفعت لا غير قال الأعلم: مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان وجعلهما لشهرة مجدهما كاللابسين له المرتدِيَين به[1] وإذا تعليلية وقوله: هو أي كل واحد وقال ابن الحاج اكتفى بمدح أحدهما للضرورة. (**قوله: فلاتبنه**) قال ابن الحاج: ولم يجعل كالاسم المستقل حتى يجب بنائه كما في المعطوف على المنادى نحو يازيد وعمرُو لمظنة الفصل بلا الزائدة لكثرة زيادتها في المعطوف على المنفي وقد يقال: إنما يحسن هذا الجواب إذا كان سبب بناء الاسم هو التركيب مع لا مع أنه تقدم عن الشارح أن ذلك لتضمنه معنى من الجنسية . (**قوله: وحكى الأخفش الخ**) خرجه المصنف في شرح الكافية على أن الأصل لا رجل ولا امرأة على تركيب المعطوف مع لا الثانية ثم حذفت ونويت واستصحب مع نيتها ما كان مع اللفظ بها اهـ. وعليه فالشذوذ إنما هو من حيث

(١) قال البغدادي: ولقد كذب الشاعر في هذا المدح فإن النبي ﷺ قال في حقّ مروان: «الوزغ بن الوزغ» اهـ وأخرج الحديث الحاكم في المستدرك وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

تتمة: لم يذكر المصنف حكم البدل ولا التوكيد أما البدل فإن كان نكرة فكالنعت المفصول نحو لا أحد رجل وامرأة فيها بنصب رجل ورفعه وكذا عطف البيان عند من أجازه في النكرات وإن لم يكن فالرفع نحو لا أحد زيد فيها وأما التوكيد فيجوز تركيبه مع المؤكد وتنوينه نحو لا ماء ماء باردا قاله في شرح الكافية،

قال ابن هشام: والقول بأن هذا توكيد خطأ لأن التوكيد اللفظي لا بد من أن يكون مثل الأول وهذا أخص منه ويجوز أن يعرب عطف بيان أو بدلا لجواز كونهما أوضح من المتبوع أما التوكيد

الحذف. (**قوله: لم يذكر حكم البدل الخ**) أي ولا عطف البيان حتى لا يستغرب ذكره في بيان الحكم. (**قوله: فكالنعت المفصول**) جوز الأندلسي بناء البدل إذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي قال الرضي: وقوله أقرب إذا لم يفصل عن المنفي المبني لأنه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا بل يربو عليه من حيث كونه المقصود. وتعليل امتناع بنائه بأنه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر يقتضي جوازه لا امتناعه لأن العامل المقدر هو لا وهي تقتضي الفتح اهـ صبان.

وقد يقال: ليس مراده أن الفاصل المقدر مما يمنع البناء بل مراده أنه مانع من التركيب الذي يقتضي البناء كما في الأنبابي.

(**قوله: من أجازه في النكرات**) منهم المصنف على ما سيأتي. (**قوله: فالرفع**) أي واجب حملا على المحل البعيد العامل فيه الابتداء لعدم عمل لا في المعارف. (**قوله: وأما التوكيد**) أي اللفظي لما يأتي والمراد المتصل بالمؤكد احترازا عن نحو لا رجل في الدار رجلٌ ورجلا. يس على الفاكهي.

(**قوله: تركيبه مع المؤكد**) قال الرضي: وهو الأولى ولعله لئلا يخالف المؤكد مخالفة ما. (**قوله: وتنوينه**) أي مرفوعا ومنصوبا. (**قوله: باردا**) يجوز فيه الرفع والنصب لا الفتح لأنه إما صفة للأول فهو مفصول أو للثاني فهو نعت غير اسم لا والبناء إنما يجوز في اسم لا كما قاله المولى الجامي قدس سره السامي. (**قوله: لأن التوكيد الخ**) ليس من كلام ابن هشام بل هو توجيه من والد الشارح لكلامه كما في النكت.

(**قوله: وهذا أخص منه**) ويجاب بأنه لا مانع من اعتبار الوصف طارئا بعد التوكيد فقد اتحد اللفظان إطلاقا أو بأن وصف الأول محذوف لدلالة الثاني عليه فقد اتحدا تقييدا.

(**قوله: فلا يأتي هنا**) وعلى إتيانه يجب الرفع حملا على المحل البعيد لأنه معرفة. (**قوله: لامتناع توكيد

المعنوي فلا يأتي هنا لامتناع توكيد النكرة به كما سيأتي (**واعط لا مع همزة استفهام**) إما لمجرد الاستفهام أو التوبيخ أو التقرير (**ما تستحق دون الاستفهام**) من العمل والإتباع على ما تقدم نحو

ألا طعانَ ألا فرسانَ عاديةً

وقد يقصد بألا التمني فلا تغيُّرَ أيضا عند المازني والمبرد نحو

ألا عمرَ وَلَّى مُستَطاعٌ رجوعُهُ

النكرة) أي واسم لا لا يكون إلا نكرة. (**قوله: كما سيأتي**) أي عن البصريين لا عن المصنف فإنه صوّبَ كما نقل الشارح هناك جوازَه. (**قوله: لمجرد الاستفهام**) أي عن النفي وهو قليل حتى أنكره الشلوبين. (**قوله: ألا طعان الخ**) تمامه: إلاّ تجشّؤكم حول التنانير قوله: ألا الهمزة للتوبيخ والتقريع وقال سيبويه: هي للتقرير بما بعد لا وقوله: **طعان** مصدر طاعن بالرّمح **والفرسان** جمع فارس وعادية بالمهملة والنصب صفة لفرسان وقيل: حال منه للعموم والخبر محذوف أي لكم وهو من عدا عليه بمعنى اعتدى والمصدر العدوان والعرب تتمدّح به باعتبار ما يلزمه من الشجاعة وقيل: هو من العدو أي الجري إلى مشاهد الحرب وقيل: هو بالمعجمة من الغدوّ وهو التبكير لأنّ العرب تبكر للغارة والحرب وروي بالرفع على الروايتين على أنّه صفة لفرسان على الموضع وقيل: خبر وقوله: **إلاّ تجشّؤكم** بالنصب على الاستثناء المنقطع قال في الخزانة: وقيل يجوز رفعه بدلا من محل اسم لا وسيأتي عن تميم والتجشّؤ خروج نفسٍ من الفم ينشأ من امتلاء المعدة والاسم الجُشاء بضم الجيم وفتح الشين، وهذا البيت من أبيات لحسّان بن ثابت الصّحابيّ ﷺ هجا بها بني الحارث بن كعب المذحجيّ جعلهم أهل أكل وشرب لا أهل غارة وحرب يقول: لا فرسان يعدون على الأقران ولا طعان لكم في نحور الشّجعان إلاّ الأكل والجشاء عند التنانير فليس لكم رغبةٌ في طلب المعالي وإنّما فعلكم فعل البهائم.

(**قوله: وقد يقصد بألا**) أي مع قطع النظر عن التركيب. (**قوله: ألا عمر ولى الخ**) تمامه فَيَرْأَبَ ما أثأت يد الغفلات. قوله: **فَيَرْأَب** بفتح التحتية والهمزة وسكون الراء آخره موحدة أي يُصلِح وفاعله ضمير العمر و**أثأت** بمثلثة ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم تاء التأنيث أي أفسدت **ويد الغفلات** فاعله وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكتسب وأثبت من لوازمه اليد تخييلاً، واتفقوا على أن جملة ولى صفة ويشكل عليه ما صرح به الرضي في المنادى أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف فيجب نصب عمر إلا أن يخرج على ما أجازه المصنف من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع إعرابه أو يقال: هو من وصف المنفي لا من نفي الوصف فيكون الوصف متأخرا عن البناء. (**قوله: ألا عمر ولى أيضا**) احتج المازني بالبيت على سيبويه فقال: مستطاع إما خبر لا فيبطل قوله: لا خبر لها أو صفة لاسمها مراعاة للابتداء فيبطل قوله بعدم ذلك وأيا

وذهب سيبويه والخليل إلى أنها تعمل في الاسم خاصة ولا خبر لها ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ ولا تلغى واختاره في شرح التسهيل وقد يقصد بها العرض وسيأتي حكمها في فصل أما ولولا ولوما،

(**وشاع**) عند الحجازيين (**في ذا الباب إسقاط الخبر**) أي حذفه (**إذ المراد مع سقوطه ظهر**) كقوله تعالى: ﴿لا ضير﴾ ونحو لا إله إلا الله

كان فرجوعه نائب فاعل مستطاع اهـ ورد بجواز كونه خبرا مقدما عن رجوعه والجملة صفة ثانية لعمر بعد وصفه بولى ولا خبر للا وقال الروداني: تجويز الوصفية جملة وإفرادا مكابرة إذ لا يشك عاقل في أن المتمنى إنما هو استطاعة رجوع العمر لا العمر المدبر المستطاع رجوعه فمستطاع رجوعه هو الخبر بلا شك.

(**قوله: لا خبر لها**) لأنها بمنزلة أتمنى فقولك: ألا ماء كلام تام حملا على معناه وهو أتمنى ماء فلا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول وعلى قول المازني يكون الخبر مقدرا لكن صريح كلام المصنف الأتي في القولة بعد عن سيبويه أن لها خبرا عنده. (**قوله: ولا يتبع اسمها**) إلا على اللفظ قال في شرح التسهيل: ومذهب سيبويه أن لها في التمني مع مصحوبها ما كان لها مجردة إلا أنها لا تلغى ولا يعتبر في تابع اسمها معنى الابتداء كما لا يعتبر مع ليت اهـ فالذي صرح بنفيه هو عدم رعاية المحل البعيد ومعلوم أنه لا محل قريبا لاسم لا المركب معها عنده فلم يبق إلا اللفظ فقول العلامة الخضري: الظاهر جواز النصب حملا على محل الاسم غير ظاهر. فليحرر(**قوله: ولا تلغى**) لأنها كليت، وهي لا تلغى. (**قوله: وقد يقصد بها**) ظاهره أن العرضية مركبة من لا النافية وهمزة الاستفهام وهو قول فيها كالتنبيهية والأكثر على أنهما بسيطان كما في الصبان (**قوله: وسيأتي حكمها**) من أنها من دواخل الأفعال وإذا وليها اسم فهو معمول لفعل محذوف وظاهر قوله: وأعط لا الخ أنه يشملها إذا أريد بها العرض أيضا كما هو مذهب ابن الحاجب والزمخشري. (**قوله: إذ المراد مع سقوطه**) إذ ظرفية قيد كما يشير إليه قول الشارح: فإن لم يظهرإلخ لا تعليلية لأن المراد لا يظهر في كل تركيب كما لا يخفى قال ابن الحاج: وفي بعض النسخ إذا بحذف ألفها لفظا لالتقاء الساكنين فهي أيضا ضرفية وتحتمل الشرطية وعلى هذه النسخة يجب أن يكون قوله: المراد فاعل فعل محذوف يفسره ظهر لأن إذا عند الناظم لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية كما سيأتي في الإضاقة من قوله: والزموا إذا ضافة إلى جمل الأفعال.(**قوله: لا إله إلا الله**) لفظ الجلالة مرفوع على البدلية من ضمير الخبر أو من محل اسم لا البعيد ولا يصح أن يكون خبرا لوجوب تنكيره ولأن خبرها في الأصل خبر لاسمها فيلزم الإخبار بالمعرفة عن النكرة ولأن الحذوف ليس هو المتستثنى منه فقط بل هو مع عامله فلا يمكن قيامه مقامهما جميعا هذا على الأول من أنه مستثنى من ضمير موجود أما

أي موجود، وبنو تميم يوجبون حذفه، فإن لم يظهر المراد لم يجز الحذف عند أحد فضلا عن أن يجب كقوله ﷺ: «لا أحد أغير من الله ﷻ».

قال في شرح الكافية: زعم الزمخشري وغيره أن بني تميم يحذفون خبر لا مطلقا على سبيل اللزوم وليس بصحيح لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة والعرب يُجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه.

وقد يحذف اسم لا للعلم به كما ذكر في الكافية كقولهم: لا عليك أي لا بأس عليك.

على الثاني من أنه مستثنى من إله فلما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عنه لأنه لم يذكر إلا لبيان ما قصد من المستثنى منه واحترز بقوله: من مذكور من نحو ﴿وما محمد إلا رسول﴾. (**قوله: أي موجود**) راجع لكلا المثالين والقرينة عليه النفي لأن النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن هنا قرينة خصوص حمل على أمر شامل اهـ قاله المولى الجامي وعبد الغفور قدس سرهما[1]. (**قوله: يوجبون حذفه**) أي حذف الخبر حينئذ. (**قوله: «أغير من الله»**) قال السندي: والمراد بغيرته لازم لازمها وهي العقوبة إذ هي لازمة الغضب وهو لازم الغيرة، وقال الشارح في حاشيته على ابن ماجه في لفظ: «ما من أحد أغير من الله»: هو في اللغة ما يحصل من الحمية والأنفة وأصلها في الزوجين والأهلين وذلك محال على الله تعالى لأنه منزه عن كل تغير ونقص فيتعين حملها على المجاز. (**قوله: زعم الزمخشري الخ**) عبارته في المفصل: وبنو تميم لا يثبتونه أصلا اهـ ووضعها ابن الحاجب في كافيته وبيّنها المولى الجامي قدس سره بوجهين: أحدهما أن لها خبرا ولا يذكرونه، والثاني أنهم لا يثبتونه أصلا ويقولون: معنى لا أهل ولا ولد انتفى المال والأهل انتهى بالمعنى ولا يخفى عدم ورود اعتراض المصنف على الوجه الثاني أصلا والذي يتراآى من كلام ابن يعيش عليه، بل ومن كلام المولى الجامي قدس سره أيضا أن الأول مبني على أنهم يجعلون الخبر عاما دائما، فقرينة حذفه موجود دائما، ولا حذف بدونها حتى يرد قوله: لأن حذف إلخ فليراجع. (**قوله: مطلقا**) أي ظهر المراد بقرينة أولا وقد علمت ما فيه ويدعي أنه لا خبر له أصلا أو أن الخبر عام دائما لكن يقال: ما يصنع بنحو لا رجل قائم وجعل المرفوع صفة قال الصبان في مثله إنه مكابرة لأن الظاهر أن المقصود نفي القيان عن الرجل لا نفي الرجل القائم وسيأتي في ألا. (**قوله: وليس بصحيح الخ**) من كلام المصنف في الكافية. (**قوله: يجمعون**) الأحسن مافي نسخة خطية: مجمعون وهو الواقع في شرح الكافية. (**قوله: وقد يحذف اسم لا الخ**) قال الأشموني: وقد يحذف الاسم والخبر معا كقولك في جواب هل علي بأس: لا اهـ. ولم يذكره الشارح لقلته جدا لكن انظر ما المانع من جعل لا هذه جوابية للرد بل هو المتبادر.

---

(١) لكن في بعض كلام المولى الجامي قدس سره ما يصرح بأن القرينة لا بد أن تدل على عين المحذوف فتدبر.

﴿السادس من النواسخ (ظن وأخواتها)﴾

وهي أفعال تدخل على المبتدإ والخبر بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين لها (**انصب بفعل القلب جزأي ابتدا**) أي المبتدإ والخبر ولما كانت أفعال القلوب كثيرة وليست كلها عاملة هذا

﴿السادس من النواسخ ظن وأخواتها﴾

(**قوله: ظن وأخواتها**) لعل تخصيصها بالذكر لمجرد الاصطلاح على الترجمة ولا يجري فيها ما قيل في كان. (**قوله: وهي أفعال تدخل على المبتدإ والخبر**) أي غالبا فلا يرد عليه حسبت أن زيدا قائم وأن يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه أنه لا حذف في الكلام. قاله الصبان.

ولعل جعله الأول من غير الغالب مبني على ما قاله الرضي من أن المفتوحة بعد أفعال القلوب مفرد مؤول بالمفعول المؤول به مفعولا علمت الصريحان كما سيأتي منه، وأما على ما قاله ابن الحاجب من أن المفتوحة بعد أفعال القلوب مكسورة حكما فتنحل مع ما بعدها إلى اسمين منصوبين ولذا جاز العطف على اسمها واقعة بعدها بالرفع فليس من غير الغالب. (**قوله: بعد أخذها الفاعل**) أي وجوده وإن تأخر عنهما ولعل فائدة ذكره التنبيه من أول الأمر أنها ليس مثل باب كان حيث يكون المبتدأ مسندا إليه معه. (**قوله: لها**) انظر وجه ذكره بعد إرجاع ضمير تنصب لها. (**قوله: انصب إلخ**) لوقال: قبله كما أشار إليه بقوله. (**قوله: بفعل القلب**) أي بفعل قام معناه التضمني بالقلب فالإضافة لأدنى ملابسة، وألحق به الناظم تبعاً للأخفش وغيره سمع المتعلقة بذات مخبر عنها بفعل دل على صوت كسمعت زيداً يتكلم فزيداً مفعول أول والثاني يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت كلام زيد فتتعدى لواحد فقط وقال الجمهور: لا تتعدى مطلقا إلا لواحد كسائر أفعال الحواس فإن كان مما يسمع فذاك وإلا ففيه حذف مضاف والفعل بعده حال أي سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم.

(**قوله: جزأي ابتدا**) الإضافة لأدنى ملابسة أي جزأي جملة ذات ابتداء، والمراد الجنس الصادق بالبعض لأن أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدإ يلزمه الحذف أو الصدر أو غيرهما مما يمتنع في كان إلا اسم الاستفهام أو المضاف إليه فيجوز هنا مقدما على أنه مفعول أول كأيهم ظننت أفضل بخلاف كان لأن اسمها لا يقدم عليها.

وأما الخبر فيكون استفهاما في البابين كأين كنت وأين ظننت زيدا ولا يكون جملة إنشائية فيهما وأما قول أبي الدرداء: وجدت الناس أخبر تقله فعلى إضمار القول أي مقولا في كل واحد منهم اختبره تبغضه اهـ خضري. وانظر وجه نصب المفعولين مع ما يأتي من وجوه التعليق إذا كان الأول اسم استفهام. (**قوله:وليست إلخ**)

العمل والمفرد المضاف يعم بين ما أراده منها فقال: (**أعني**) بالفعل القلبي العامل هذا العمل (**رأى**) إذا كانت بمعنى علم كقوله: رأيتُ اللّهَ أكبرَ كلِ شيءٍ

أو بمعنى ظن نحو ﴿إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا﴾ لا بمعنى أصاب الرئة أو من رؤية العين أو الرأي (**خال**) ماضي يخال بمعنى ظن نحو يَخَالُ الفِرارَ يراخِي الأجل

الجملة حالية مثل لَاحَقتِها. (**قوله: والمفرد الخ**) عطف على اسم كان وخبرها. (**قوله: ما أراده منها**) أي ما أراده بفعل القلب حال كونه كائنا منها فمن بيانية لا ابتدائية فافهم. (**قوله: العامل**) بالجر صفة للفعل ورأى مع معطوفاتها مفعول أعني ويبعد جعل العامل مفعول أعني ورأى بدلا. (**قوله: بمعنى علم**) وهو الكثير أو بمعنى ظن وهو قليل. (**قوله: رأيت الله إلخ**) **آخره محاولة وأكثرهم جنودا** قوله: محاولة أي قدرة وهو تمييز لنسبة أكبر بالباء الموحدة كما أن جنوداً تمييز لنسبة أكثرهم بالمثلثة. (**قوله: أو بمعنى ظن**) وهو قليل.

(**قوله تعالى**: ﴿**إنهم يرونه بعيدا**﴾) محط التمثيل الأول وفي الصبان أي يظنون البعث ممتنعا ونعلمه واقعا لأن العرب تستعمل البعد في الانتفاء والقرب في الحصول قال الشيخ يحي: لا يخفى أنهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل إلا أن يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع والإشكال أقوى.

(**قوله: أصاب الرئة**) في التسهيل يقال: رأيت الصيد بمعنى أصبته في رئته فهي متعدية لمفعول واحد.(**قوله: أو الرأي**) محصل كلام الرضي تعدية هذه تارة لاثنين كرأي الشافعي كذا حلالا وتارة لواحد هو مصدر ثانيهما مضافا لأولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذلك اه. وهذا صريح في جواز استعمال أفعال هذا الباب متعدية إلى واحد هو مصدر ثاني الجزأين مضافا إلى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لأن هذا المصدر هو المفعول به في الحقيقة كما صرح به الرضي غير مرة فليجز الاقتصار عليه في العبارة. وفي الدماميني ما يخالف ذلك انظر الصبان.

(**قوله: خال**) مصدره خيلا وخالا وخيلة ومخالة وخيلانا ومخيلة وخيلولة واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يتحقق. همع الهوامع

(**قوله: يخال الفرار**) أوله ضعيف النكاية أعداءه يقول: هو ضعيف عن أن ينكي عدوه وجبانٌ أن يثبت ولكنه يلتجي إلى الفرار ويخاله مؤخرا لأجله فقوله: يخال بمعنى يظن **ويراخي** يباعد وفاعله ضمير الفرار وفاعل يخال ضمير المهجو وجملة يراخي في موضع المفعول الثاني ليخال وضعيف خبر مبتدإ محذوف أي هو ضعيف و**النكاية** مصدر نكيت في العدو إذا أثرت فيه وجاء معدى بنفسه يقال: ينكى العدى ويكرم الأضياف فأعدائه منصوب

أو علم نحو وخلتني * لي اسم، لا ماضيَ يخول بمعنى يتعهد أو يتكبر (**علمت**) بمعنى تيقنت نحو ﴿فإن علمتموهن مؤمناتٍ﴾ لا بمعنى عرفت أو صرت أعلم (**وجدا**) بمعنى علم نحو ﴿إنا وجدناه صابرا﴾ لا بمعنى أصاب أو غضِب أو حزن

(**ظن**) من الظن بمعنى الحِسْبان نحو ﴿إنه ظن أن لن يحور﴾ أو العلم نحو ﴿وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه﴾ لا بمعنى التهمة (**حسبت**) بكسر السين بمعنى اعتقدت

بالمصدر المعرف باللام فلا حاجة إلى جعل السيرافي نصب أعداءه على حذف الخافض أي ضعيف النكاية في أعدائه. (**قوله: وخلتني**) البيت:

دعاني الغواني عمهن وخلتني * لي اسم فلا أدعى به وهو أول

قوله: **دعاني** أي سماني ففيه مع أدعى بمعنى أُنادَى جناس الاشتقاق ويحتمل أنه هنا أيضا بمعنى نادتني الغواني جمع غانية وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة وقيل: هي التي غنيت بزوجها عن غيره وقيل: هي التي غنيت في بيت أبويها ولم تتزوج أي أقامت والياء من خلتني مفعول أول والثاني جملة لي اسم وقوله: فلا أدعى به يظهر أنه على تقدير الإنكار أي أفلا أدعى به والحال أنه قبل الآخر يعني العم الذي سمينه به **وقد عمل خال** في ضميرين لشيء واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بأفعال القلوب فلا يقال اتفاقا: ضربتُني بل يؤتى بالنفس نحو {قال رب إني ظلمت نفسي} قاله الصبانوانظر كلامه على قول المصنف: وخص بالتعليق فإنه أتى بعلل أولى منها كلها الاستناد إلى السماع. (**قوله: يتعهد**) في لسان العرب: تعهد الشيء وتعاهده واعتهده تفقده وقال في معنى تفقده: طلبه بعد غيبته. (**قوله تعالى**: ﴿**فإن علمتموهن**﴾) جعله الأشموني مثالا لما استعملت علم فيه بمعنى ظن. (**قوله: أو صرت أعلم**) أي مشقوقَ الشفة العليا ومصدرُه علم كفرح كما في الخضري ومشقوقُ الشفة السفلى يسمّى أفلح بالفاء والحاء المهملة. (**قوله: وجدا بمعنى علم**) ومصدره الوجود وقيل: الوجدان. (**قوله: لا بمعنى أصاب**) يقال: وجد الشيء أي أصابه ولقيه ومصدره الوجدان وقيل: الوجود أيضا. (**قوله: أو غضب**) ومصدرها موجدة بكسر الجيم وفتحها. (**قوله: أو حزن**) ومصدرها وَجْدا. (**قوله: من الظن**) أي المشتقَ من الظن ولعل فيه مع ما قبله وبعده تفننا. (**قوله: بمعنى الحسبان**) أي الرجحان بمعنى الاعتقاد الراجح.

(**قوله: أو بمعنى العلم**) أي اليقين لأنه المتبادر عند الإطلاق فلا ينافي أن العلم يأتي بمعنى الرجحان. (**قوله: لا بمعنى التهمة**) بضم الأول وسكون الثاني وفتحه. (**قوله: بكسر السين**) بمعنى ظن والأكثر في مضارعها الكسر أيضا ويقل الفتح وإن كان القياس في مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرها.

نحو ﴿ويحسبون أنهم على شيء﴾ أو علمت نحو حسبت التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ، لا بمعنى صرت أحسب أي ذا شقرة أي حمرة وبياض (**وزعمت**) بمعنى ظننت نحو

فإن تزعمُيني كنت أَجهل فيكم * فإني شريت الحلم بعدك بالجهل

لا بمعنى كفلت أو سمنت أو هُزلت (**مع عد**) بمعنى ظن نحو ولا تعدد المولى شريكَك في الغنى

(**قوله: حسبت التقى**) تمامه: رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا ورباحاً تمييز لنسبة خير إلى تجارة غير محول و**ثاقلا** كناية عن الموت لثقل الشخص به.

(**قوله: أي حمرة وبياض**) أي مختلطين في الصحاح: الشقرة لون الأشقر وهي في الإنسان حمرة صافية وبشرته مائلة إلى البياض وفي الهمع كالتسهيل: يقال: حسب الرجل إذا احمر لونه وابيض أو كان ذا شقرة. (**قوله: زعم**) من باب نصر مصدره الزعم بتثليث الزاي كما في القاموس.

(**قوله: وزعمت بمعنى ظننت**) هو قول السيرافي حيث قال: الزعم قول مع اعتقاد صح أو لا فإذا قلت: زعم فلان كذا فمعناه قاله معتقدا له وإن كان اعتقاده غير صحيح وقال الجرجاني: إنه قول مع علم فهو من أفعال اليقين والظاهر أنه ليس مرادهما الحصر لاستعماله في العلم وغيره قطعا.

(**قوله: فإن تزعميني الخ**) **شريت** من الأضداد يقال: شريت الشيء شراء بمعنى بعته وبمعنى اشتريته والمراد الثاني و**الحلم** الصبر وأجهل مضارع من**الجهل** الجزع وأراد بالضمير في قوله: فيكم قومها الشامل لها ومراده الاعتذار إلى المرأة لما قالت: إنك لا تحبني فقال ذاكرا الوجه الذي تداخلها منه ذلك وأخرجها إلى عتبه وسوء الظن به: إن احتججت في دعواك علي بأني كنت استعمل الجهل في حبكم فأقدم على الأمور المنكرة وأركب الأهوال المردية والآن قد طرحت ما كنت أتعاطاه فليس ذلك لزوال الحب وما حدث لي استغناء عنك ولكني أتحمل فجميع ما ترينه وتنكرينه من العادات الحسنة نتائج الحلم فأما الحب فكما كان والأيام تزيده استحكاما. قاله البغدادي في شرح شواهد مغني اللبيب.

(**قوله: لا بمعنى كفلت**) مصدره الزعم والزعامة قاله ابن عقيل على التسهيل وقال المرادي: إن كانت بمعنى كفل أو رأس تعدت إلى واحد تارة بنفسها وتارة بحرف الجر أي الباء في الأولى وعلى في الثانية.

(**قوله: هزلت**) هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء للمجهول وأما هزل المبني للفاعل فضد الجد كما في الصحاح. (**قوله: مع عد**) بتخفيف الدال للضرورة متعلق بأعني أو حال من مفعوله والمراد مطلق المصاحبة ولم يعبر بالواو لضيق النظم. (**قوله: ولا تعدد**) آخره: **ولكنما المولى شريكك في العدم** وقوله: **المولى** أي الصاحب مفعول ثان و**شريكك** مفعول أول أي لا تحسب الصاحب هو

لا من العد بمعنى الحساب (**حجا**) بحاء مهملة ثم جيم بمعنى اعتقد نحو قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة، لا بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد أو أقام أو بخل (**درى**) بمعنى علم نحو دريت الوفي العهد، (**وجعل اللذ كاعتقد**) نحو ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمان إناثا﴾

من يخالطك في الغنى بل في العدم بضم فسكون أي الفقر لأن كل الناس تتملق للغني. (**قوله: بمعنى الحساب**) يتعدى لواحد. (**قوله: حجا**) قال المرادي: وهي غريبة ومضارعها يحجو فالظاهر كتابتها بالألف. (**قوله: بمعنى اعتقد**) أي اعتقادا راجحا كما في التسهيل والخضري وقد عبر المرادي بالظن وكذا فسره في لسان العرب.

(**قوله: أخا ثقة**) آخره: **حتى ألمت بنا يوما ملمات** و**أخا** بالتنوين وثقة أي موثوقاً به صفته أي يوثق بشجاعته وصبره أو بالإضافة أي أخا وثوق أي صاحبه و**الملمات** جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل ألمت بمعنى نزلت. (**قوله: في المحاجاة**) في القاموس: حاجيته محاجاة وحجاء فحجوته فاطنته فغلبته. (**قوله: أو قصد**) أي أو رد أو ساق أو حفظ أو كتم فهي في كلها متعدية إلى واحد كما أنها لازمة في الأخيرين المذكورين في الشرح.

(**قوله: درى بمعنى علم**) قال أبو حيان: لم يعدها أصحابنا في ما يتعدى لاثنين ولعله ضمنها في البيت معنى عُلِمْت والتضمين لا ينقاس اهـ لكن في التوضيح وغيره أن ذلك قليل والأكثر تعديه لواحد بالباء نحو دريت بكذا فإن دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدراكم به قيل: إلا مع الاستفهام فيتعدى لثلاثة نحو ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا القَارِعَةُ﴾ لسد الجملة مسد المفعولين والأوجه ما في الهمع والمغني أنها سدت مسد المفعول بالباء فقط فهي في محل نصب بإسقاط الجار كما في فكرت أهذا صحيح أم لا.(**قوله: دريت الخ**) البيت: **دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط** فإن اغتباطا بالوفاء حميد ودريت بفتح التاء نائب فاعل وهي المفعول الأول والثاني الوفي وهو صفة مشبهة فالعهد إما فاعله أو مضاف إليه أو نصب على التشبيه بالمفعول به و**عرو** مرخم بحذف التاء و**الاغتباط** بالغين المعجمة من الغبطة وهي تمني مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه فإن أراد زوالها كان حسدا مذموما والظاهر أنه من الإسناد إلى السبب أي كن سببا لها أي دم على حالك ليغتبطك الناس. (**قوله: اللذ كاعتقد**) أي ظن. (**قوله تعالى: ﴿وجعلوا الملائكة﴾** قال الناظم في شرح الكافية: أي اعتقدوا ومراده اعتقادا راجحا كما قال ابن الناظم: أي ظنوا وقال الزمخشري: أي صيروا فلا يكون مما نحن فيه. (**قوله: لا الذي بمعنى خلق**) وكذا احتراز عن جعل الذي من أفعال الشروع ولعل عدم ذكره لأنه قد مر.

لا الذي بمعنى خلق؛ أما جعل الذي بمعنى صير فسيأتي أنه كذلك، (**وهب**) بمعنى ظن نحو فهبني امرءا هالكا وكذا (**تعلم**) بمعنى أعلم نحو تعلم شفاء النفس قهر عدوها، لا من التعلم،

(و) الأفعال (**التي كصيرا**) وهي أصار وجعل لا بمعنى اعتقد أو خلق ووهب ورد وترك وتخذ واتخذ (**أيضا بها انصب مبتدا وخبرا**) نحو ﴿فجعلناه هباء منثورا﴾ وهبني الله فداك ﴿ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا﴾ **تركته أخا القوم** ﴿لتخذت عليه أجرا﴾ ﴿واتّخذ الله إبراهيم خليلا﴾.

(**وقوله: فيسأتي أنه كذلك**) أي فلا يضر خروجه. (**قوله: بمعنى ظن**) بضم الظاء احتراز عن هب أمرا من الهبة وهب أمرا من الهيبة. (**قوله: فهبني امرءا هالكا**) أوله: فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبا خالِد. يريد بأبي خالد هنا يزيد بن معاوية والذي خشيه عبيد الله بن زياد وكان قد توعده فهرب إلى الشام واستجار بيزيد فأمنه وكتب إلى عبيد الله يأمره بالصفح عنه (**قوله: وتعلم بمعنى أعلم**) أي لا التي في نحو تعلم الفقه مثلا وإلا تعدت لواحد والفرق بينهما أن هذه أمر بتحصيل العلم في المستقبل بتعاطي أسبابه والأولى أمر بتحصيل العلم في الحال بما يذكر من المتعلقات. (**قوله: تعلم شفاء النفس**) آخره: فبالغ بلطف في التحيل والمكر. (**قوله: كصيرا**) تضعيف صار أخت كان وأما صير بمعنى نقل تضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب. (**قوله: وهي أصار**) هذه النسخة هي الصواب وفي بعضها صار ولا يخفى فسادها وهي منقولة من صار أخت كان وهو أقل من المضعف كما في التسهيل. (**قوله: ووهب**) وهو بهذا المعنى لازم المضي. صبان

(**قوله: وتخذ**) تاؤه أصلية وقوله: واتخذ الصحيح أنه من تَخذَ يتخذ تَخَذا كَتَعِبَ يَتْعَبُ تَعَباً بمعنى اتخذ كما أن اتبع من تبع فتاؤه الأولى أصلية لا بدل عن همزة أخذ وإلا لقيل: ايتخذ كما هو قياس المهموز وقد هم فيه الجوهري فجعله من الشاذ والثانية تاء الافتعال وقال بعضهم: إنه وخذ بالواو لغة في أخذ فأصله اوتخذ أبدلت الواو تاء على القياس كما في اتعد وتخريجه على هذه اللغة وإن كانت قليلة أولى من قول الجوهري. (**قوله: فداءك**) بالمد والقصر وقد يفتح المقصور كذا في القاموس. (**قوله: تركته أخا القوم**) البيت مع ما بعده:

وربيته حتى إذا ما تركته * أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه
تغمد حقي ظالما ولوى يدي * لوى يده الله الذي هو غالبه

وقوله: أخا القوم أي فردا منهم. وقوله: شاربه أي موضع شاربه كناية عن كبره وخدمة نفسه بنفسه تأكيد لما قبله. (**قوله تعالى**: ﴿**لتخذت عليه أجرا**﴾) مقتضى الشرح أنه بمعنى صيرت فمفعوله الأول أجرا والثاني عليه وفسرها البيضاوي بقوله: لأخذت.

(**وخص بالتعليق**) وهو إبطال العمل لفظا فقط لا محلا (**والإلغاء**) وهو إبطاله لفظا ومحلا (**ما من قبل هب**) من الأفعال المتقدمة بخلاف هب وما بعده.

(**والأمر هب قد ألزما**) فلا يتصرف، (**كذا**) أي كهب في لزومه الأمر (**تعلم، ولغير الماضي**) كالمضارع ونحوه (**من سواهما اجعل كل ما له**) أي للماضي (**زكن**) أي علم من نصبه مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر وجوازِ التعليق والإلغاء. (**وجوز الإلغاء**) أي لا توجبه بخلاف التعليق

(**قوله: وخص**) إما ماض مجهول ويرجحه آخر البيت أو أمر ويؤيده قوله: اجعل كل ما له زكن وقوله: وانوا ضمير الشأن ومن قبل هب صلة ما أي ما ذكر من قبله، ثم التخصيص إضافي أي بالنسبة لهب وما بعده فلا يرد جريان التعليق في نحو فكر وأبصر أو التخصيص بالنظر إلى مجموع الإلغاء والتعليق والباء داخلة على المقصور. (**قوله: بالتعليق**) سمي بذلك لعمل العامل في المحل دون اللفظ فكأنه لم يعمل كالمرأة المعلقة لا مزوجة ولا مطلقة لإساءة الزوج عشرتها.

(**قوله: والأمر**) الأمر مفعول ثان مقدم لالزم لجواز تقديم معمول الخبر الفعلي عند البصريون أو أن الأمر مبتدأ وهب مبتدأ ثان خبره ألزما والجملة خبر الأمر رابطها محذوف أي الزمه. (**قوله: فلا يتصرف**) تفسير وهو فيه اتفاقي وأما تعلم فعند الأعلم وقال غيره: بتصرفها حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج أي علمت قال سم: وقياس تصرفها أن يدخلها التعليق والإلغاء فالناظم بقوله: كذا تعلم جرى على قول الأعلم قال الدماميني: وهو خلاف الصحيح. (**قوله: ولغير الماضي**) مفعول ثان لاجعل والأول كل المضاف لما الموصولة أو الموصوفة بجملة زُكِن أي علم ومن سواهما حال لازمة من غير أي اجعل كل الأحكام التي علمت للماضي ثابتة لغيره حال كون ذلك الغير مأخوذا من سوى مادة هب وتعلم لعدم تصرفهما.

(**قوله: كالمضارع ونحوه**) لا يخفى أنه يشمل الصفة المشبهة وأفعل التفضيل والتعجب وليست مرادة لأن الأول لا يجوز صوغها من غير اللازم والثاني لا ينصب المفعول أصلا والثالث لا ينصب مفعولين وإن صح صوغ الأخيرين من القلبي كزيد أعلم من عمرو وما أعلمه. (**قوله: وجواز التعليق**) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا ينافي ما سيأتي من أن التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائز، أو المراد بجوازه جواز الإتيان بسببه وهو المعلق. (**قوله: والإلغاء**) جوازه مشروط بكون العامل غير مصدر وأن لا توجد لام الابتداء وإلا وجب الإلغاء كزيد قائم ظني غالب لامتناع عمل المصدر مؤخرا ونحو لزيد قائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها وقيل: الفعل معلق بها

فإنه يجب بشروطه كما سيأتي (**لا**) إذا وقع الفعل (**في الابتداء**) بل في الوسط نحو إن المحب علمت مصطبر، وجاء الإعمال نحو شجاك أظن ربع الظاعنينا، وهما على السواء قال ابن معط: المشهور الإعمال، أو في الأخير نحو هما سيدانا يزعمان، ويجوز الإعمال نحو زيدا قائما ظننت، لكن الإلغاء أحسن وأكثر. (**وانو ضمير الشأن**) في موهم إلغاء ما في الابتداء

لا ملغى ومثلها باقي المعلقات فلا يشترط تقدم الفعل على المعلق.(**قوله: بل في الوسط**) أي وسط المفعولين ولا يتصور فيما استشهد به إلا باعتبار الأصل. (**قوله: إن المحب**) بالكسر على تقدير الإهمال والفتح على الإعمال وآخره: ولديه ذنب الحب مغتفر. (**قوله: شجاك الخ**) روي برفع ربع ونصبه قال أبو حيان: والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء لأن الإعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبرا وليسا هنا كذلك وإلا لأدى إلى تقديم الخبر الفعلي على المبتدإ اهـ همع. وقال الأشموني: يروى برفع ربع على أنه فاعل شجاك أي أحزنك وأظن لغو وبنصبه على أنه مفعول أول لأظن وشجاك المفعول الثاني مقدم. (**قوله: على السّواء**) أي لأن الفعل لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي وهو الابتداء وقوله: قال ابن معط: المشهور الإعمال أي فهو أحسن كما في ابن عقيل لقوة اللفظي وإن توسط بخلاف ما إذا تأخر فإنه يضعف فقدم عليه المعنوي.

(**قوله: أو في الأخير**) أي بشرط عدم انتفاء الفعل وإلا تعين الإعمال كزيدا قائما لم أظن لأن إلغاءه حينئذ يوهم أن ما قبله مثبت فيناقض نفي الفعل بعده لتوجهه في المعنى إلى المفعولين. وأما قوله: وما إخال لدينا الخ فمؤول بما سيأتي لا ملغى، ولو سلم فلا تناقض فيه لابتنائه على النفي من أوله وهذا الشرط جار في المتوسط أيضا كما في النكت عن أبي حيان.

(**قوله: هما سيدانا الخ**) البيت بتمامه:

إِنَّ لنا شَيخَينِ لا يَنفَعانِنَا * غَنِيَّيْن لا يجـري علينا غِناهما

هما سَيِّدَانا يَـزعُمانِ وإنمـا * يَسُـودَانِنا أَن يَسَّـرت غَنَمـاهما

قال في الصحاح: يقال يَسَّرَتِ الغنمُ إذا كثر ألبانها ونسلها أي بأن يسرت غَنَماهما أَي ليس فيهما من السيادة إِلا كونهما قد يَسَّرَتْ غنماهما والسُودَد يوجب البذلَ والعطاء والحِراسَة والحماية وحسن التدبير والحلم وليس عندهما من ذلك شيء كذا في لسان العرب. (**قوله: لكن الإلغاء أحسن**) أي إذا لم يؤكد العامل بمصدر منصوب كزيداً قائماً ظننت ظناً وإلا قبح الإلغاء إذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والإلغاء ظاهر في عدمه فبينهما شبه التنافي فإن أكد بضمير المصدر أو بإشارة إليه كان الإلغاء

نحو **وما إخال لدينا منك تنويل**، فالتقدير إخاله أي الشأن، والجملة بعده في موضع المفعول الثاني.

(**أو**) انو (**لام ابتدا**) معلقة (**في**) كلام (**موهم**) أي موقع في الوهم أي الذهن (**إلغاء ما**) أي فعل (**تقدما**) على المفعولين كقوله: أني رأيت ملاك الشيمة الأدب، تقديره: أني رايت لملاك فحذف اللام وأبقي التعليق.

سهلا لعدم صراحتهما في المصدرية وكذا يقال في المتوسط. (**قوله: وما إخال الخ**) يجوز أن يخرج كالذي قبله على تقدير لام الابتداء كما يجوز إخراج الثاني على تقدير ضمير الشأن. وأوّله: أرجو وآمل أن تدنو مودتها. قوله: آمل عطف على أرجو عطف المترادف وهو لا يكون إلا بالواو وقوله: أن تدنو سكنت الواو للضرورة أو أهملت أن حملا على ما المصدرية وهي مع مدخولها في تأويل مفرد منصوب تنازعه الفعلان فأعمل الثاني ومودتها فاعل تدنو والضمير المجرور لسعاد.

وقوله: وما إخال الواو للاستئناف وكسر همزة إخال فصيح استعمالا شاذ قياساً وفتحها لغة أسد وقوله: لدينا منك تنويل قال البغدادي: تنويل مبتدأ ولدينا خبره ومنك حال من تنويل وكان صفته فلما تقدم عليه صار حالاً منه ومن فيه لابتداء الغاية وتنويل تفعيل من النوال وهو العطاء وكأنه كنى به عن وصلها وفي منك التفات من الغيبة إلى الخطاب.

(**قوله: أني رأيت ملاك الخ**) البيت مع ما قبله:

أَكْنِيـهِ حـينَ أنـادِيـه لأكـرِمَه * ولا أُلقبـه والسـوأَة اللَّـقَـب

كَذاكَ أدبتُ حتّى صارَ مِن خلقي * أني رأيت ملاك الشيمة الأَدَب

وقوله: أكنيه حين أناديه أي أعظمه لأن العرب إذا أرادت تعظيم المخاطب خاطبته بالكنية وعدلت عن التصريح باسمه، وصف الشاعر نفسه بحسن العشرة مع صاحبه والسوءة مرفوعة على الابتداء واللقب الخبر والجملة حال من الهاء والمعنى على القلب لأن المعنى لا ألقبه إذا كان اللقب قبيحا احترازا عما إذ كان حسنا. وقوله: كذاك أدبت هو بالبناء للمفعول أي أدبت تأديبا مثل ذلك من تعظيم الصاحب وعدم التلقيب وحتى ابتدائية واسم صار الضمير المستتر فيها العائد إلى الأدب المفهوم من أدبت ومن خلقي خبر صار على تقدير كسر الهمزة من إني استينافا وعلى تقدير فتح الهمزة فهو الاسم لصار قال الجوهري: ملاك الأمر وملاكه أي بالكسر والفتح ما يقوم به والشيمة بالكسر الخلق أي صار ذلك خلقا وإن كان أصله تخلقا.

(**والتزم التعليق**) لفعل القلب غير هب إذا وقع (**قبل نفي ما**) لأن لها الصدر فيمتنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها وكذا بقية المعلقات نحو ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾، (**و**) قبل نفي (**إن**) كقوله تعالى: ﴿وتظنون إن لبثتم إلا قليلا﴾، (**و**) قبل نفي (**لا**) كعلمت لا زيد عندك ولا عمرو، واشترط ابن هشام في إن ولا تقدم قسم ملفوظ به أو مقدر.

(**لام ابتداء**) كذا سواء كانت ظاهرةً نحو علمت لزيد منطلق أم مقدرةً كما مر (**أو**) لام (**قسم كذا**) نحو ولقد علمت لتأتين منيتي،

(**قوله: نفي ما**) أي ما النافية وكذا يقال فيما بعد. (**قوله: ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾**) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وإنما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأيها قبله. قاله يس. صبان

(**قوله: ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إلا قَلِيلاً﴾**) قال بعضهم ليس هذا من باب التعليق في شيء لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلو حذفت ما لقلت: ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك لأنك لو حذفت المعلق وهو إن لم يتسلط تظنون على لبثتم إذ لا يقال: وتظنون لبثتم وهو مخالف لما هو كالمجمع عليه من أنه لا يشترط في التعليق وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك. قاله ابن عقيل. (**قوله: واشترط الخ**) تبعا للكوفيين لادعائهم أنهما لا يلزمان الصدر إلا حينئذ كما في المغني ولم يشترطه المصنف لما في النكت أن البصريين على خلافه قال: ولذا أطلقه في القطر. (**قوله: في إن ولا تقدم قسم الخ**) القسم الملفوظ كعلمت والله إن زيد قائم أو لا زيد قائم ولا عمرو والمقدر كمثالي الشرح إذا قدر فيهما القسم فالعامل في ذلك معلق عن العمل في جملة جواب القسم فهي في محل نصب لتسلط العامل عليها وإن كانت جملة الجواب لا محل لها من حيث القسم. (**قوله: ولقد علمت لتأتين إلخ**) آخره: **إن المنايا لا تطيش سهامها**، اللام الأولى للتأكيد والثانية لام جواب

القسم كما قاله العيني وجملة القسم المقدرة وجوابه في محل نصب سدت مسد المفعولين وقولهم: جواب القسم لا محل له إذا لم يضم إلى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعلق بالكسر في غير صدر الجملة المعلقة، أما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلأن المقصود بالقسم تأكيد الجواب فهو معه كالشيء الواحد فالمتقدم عليه كالمتقدم على القسم. هذا ما قالوه.

ولقائل أن يقول: العلم إنما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهي التي في محل نصب سدت مسد

(**والاستفهام ذا**) أي الحكم وهو تعليقه للفعل إذا وليه (**له انحتم**) سواء تقدمت أداته على المفعول الأول نحو علمت أزيد قائم أم عمرو أم كان المفعول اسم استفهام نحو ﴿لنعلم أي الحزبين أحصى﴾ أم أضيف إلى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت أبو من زيد فإن كان الاستفهام في الثاني نحو علمت زيدا أبو من هو فالأرجح نصب الأول لأنه غير مستفهم به ولا مضاف إليه قاله في شرح الكافية.**تتمة**: ذكر أبو علي من جملة المعلقات لعل كقوله تعالى: ﴿وإن أدري لعله فتنة لكم﴾، وذكر بعضهم من جملتها لو وجزم به في التسهيل كقوله:

وقد علم الأقوام لو أن حاتما * أراد ثـراء المـال كان لـه وفـر

المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها محل باعتبار الجواب كما أشرنا إليه ولك جعل اللام الأولى لام جواب قسم آخر بأن يكون أقسم على العلم وأقسم على الإتيان قاله الصبان. (**قوله: أم كان المفعول اسم استفهام**) أي لو فرض خلوه عن الاستفهام لكان هو المفعول الأول وإلا فهو مبتدأ لايصح جعله مفعولا. (**قوله: فالأرجح نصب الأول**) فالعامل حينئذ معلق عن الثاني لعدم العمل في لفظ الجملة بل في محلها على أنها مفعول ثان عند بعض وقال آخر: لا تعليق حينئذ لأن حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في محل نصب ولا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق كعلمت زيدا أبوه قائم ويؤيد الأول ما ننقله عن ابن عقيل عند تمثيله بإن لبثتم.

(**قوله: غير مستفهم به**) كذا عبارة شرح الكافية، وفي الخضري: غير مستفهم عنه وهو الظاهر فهو مفعول أول والجملة في محل الثاني قال: ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لأنه مستَفهم عنه معنى كما في قولهم: إن أحدا لا يقول ذلك حيث وقع أحد قبل النفي وهو لا يقع إلا بعده لكونه هو والضمير في يقول شيئا واحدا في المعنى. (**قوله: وقد علم الأقوام الخ**) **ثراء** المال كثرته والوفر المال الكثير كما في اللسان فأن ومعمولاها فاعل ثبت محذوفا والجملة معلق عنها قائمة مقام المفعولين.

(**قوله: ثم الجملة إلخ**) لعل التصريح به لما أن بعضهم تردد فيه وإلا فلا حاجة إليه بعد قوله سابقا: وهو إبطال العمل لفظا فقط لا محلا . (**قوله: حتى يجوزُ**) حتى ابتدائية تفريعية وما بعدها مرفوع من قبيل مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه بكسر إن. (**قوله: لعلم عرفان**) من إضافة الدال للمدلول أي لهذه المادة الدالة على العرفان بأي صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده وهو متعلق بملتزمة الواقع خبرا لقوله: تعدية وسوغ الابتداء به عمله في قوله: لواحد والفرق بين علم العرفانية وعلم المتعدية إلى اثنين أن الأولى تتعلق بنفس الشيء

ثم الجملة المعلق عنها العامل في موضع نصب حتى يجوزُ العطف عليها بالنصب. (**لعلم عرفان وظن تهمه تعدية لواحد ملتزمه**) نحو ﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا﴾ ﴿وما هو على الغيب بظنين﴾ أي بمتهم، وكذلك رأى بمعنى أبصر أو أصابَ الرئة أو من الرأي وخالَ بمعنى تعهد أو تكبر ووجد بمعنى أصاب ونحو ذلك يتعدى لواحد.

(**ولرأى**) من (**الرؤيا**) في النوم (**انمِ**) أي انسب (**ما لعلما**) حال كونه (**طالب مفعولين من قبل انتما**) وانصب به مفعولين حملا له عليه لتماثلهما في المعنى إذ الرؤيا في النوم إدراك بالباطن كالعلم كقوله: أراهم رفقتي، وعلقه وألغه بالشروط المتقدمة.

وذاته كعلمت زيدا أي عرفت ذاته والثانية باتصاف الشيء بصفة كعلمت زيدا قائما أي عرفت اتصاف زيد بالقيام كالفرق بين عرف وعلم المتعدية لمفعولين. (**قوله: أي متهم**) ففعيل بمعنى مفعول واسم المفعول مظنون وهو متعين في ظن الرجحان. (**قوله: أو أصاب الرئة**) يقال: رأى الصيد أي أصاب رئته. (**قوله: أوتكبر**)كذا في النسخ الخطية والحق إسقاطه للزمه كما في كتب اللغة. (**قوله: ونحو ذلك**) أي المذكور من رأى الخ عطف على رأى الواقع مبتدأ لكذلك وقوله: يتعدى تفسير لوجه الشبه. (**قوله: من الرؤيا**) كذا في ماا بأيدينا من النسخ الخطية وغيرها ويفيد أن المراد بالرؤيا اللفظ فقوله: في النوم أي المتحقق مدلوله في النوم، وعلى هذا إضافة رأى إلى الرؤيا في المتن لأدنى ملابسة أي المشتق منه ويجوز أن تكون المراد به في المتن المعنى فالإضافة من إضافة الدال إلى المدلول وفي بعض النسخ العصرية بمعنى الرؤيا وهي ظاهرة. (**قوله: من قبل**) متعلق بانتمى أو حال ثان من علم تأكيد لقوله: طالب مفعولين أي من قبل ذكر العرفانية، وليس المعنى من قبل المفعولين لأنه يفيد عدم جواز إلغائها فينافي قول الشارح: وعلقه وألغه. (**قوله: أراهم رفقتي**) البيت مع ما قبله وما بعده:

أبو حنش يؤرقني وطلق * وعمار وآونة أثالا
أراهم رفقتي حتى إذا ما * تجافى الليل وانخزل انخزالا
إذا أنا كالذي يجري لورد * إلى آل فلم يدرك بلالا

أبو حنش وطلق وعمار وأثالة أشخاص وقوله: أثالا مرخم في غير النداء للضرورة ويؤرقني أي يسهرني وآونة جمع أوان كما في اللسان لا جمع آن وهو منصوب على الظرفية فصل به بين العاطف والمعطوف وإذا الأولى ظرفية شرطية وما زائدة والثانية فجائية ومعنى تجافى زال وكذا معنى انخزل واللام في لورد تعليلية والورد بالكسر الماء والآل بالمد ما تراه نصف النهار كأنه ماء والبلال بالكسر ما يبل به الحلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء، والرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل والمراد لازمه أي أراهم في النوم عندي

(**ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول**)، وأجازه بعضهم إن وجدت فائدة كقولهم: من يسمع يخل لا إن لم توجد كاقتصارك على أظن إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما، فإن دل دليل فأجزه كقوله تعالى: ﴿أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾ أي تزعمونهم شركائي وقوله:

... فـلا تـظـنـــي غيـــره * مني بمنزلة المحب المكرم

فأقوم فإذا هم غير موجودين أسهر ولا أنام بعد فالمراد من الليل ما يقع فيه وهو النوم كما هو أحد احتمالين عند الصبان. (**قوله: أو مفعول**) أي بالإجماع بخلاف حذف المفعولين ففيه خلاف والفرق أن المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد في ظننت زيدا قائما فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها.

(**قوله: إن وجدت فائدة**) كقولك ظننت ظنا عجيبا أو عظيما أو نحو ذلك مما يفيد تقييد الظن وكذا إذا أريد إعلام السامع بتجدد الظن أو العلم أو إبهام المظنون أو المعلوم لنكتة ومما يكون سببا للفائدة تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور نحو ظننت في الدار أو ظننت لك لحصول الفائدة حينئذ كما في التسهيل.

(**قوله: من يسمع يخل**) أي مسموعه حقا وجعله جماعة كالرضي من الحذف لدليل قال الروداني: وينبغي أن لا يختلف في أنه الحق لظهور أن يسمع دليل على المفعول الأول وحال التخاطب دليل على الثاني وما قيل: لا دلالة فيه على الثاني قطعا مكابرة لمقتضى الذوق السليم اهـ. صبان (**قوله: إذ لا يخلو إلخ**) فهو من قبيل السماء فوقنا وقد مرَّ الكلام عليه في المبتدإ فتذكر.

(**قوله: أي تزعمونهم شركائي**) أو تزعمون أنهم شركائي جريا على الأكثر من تعدي زعم إلى أن وصلتها ولا يرد أن الكلام في حذف المفعولين لا في حذف ما يسد مسدهما لأن ما يسد مسدهما بمنزلتهما. (**قوله: فلا تظني غيره**) البيت بتمامه:

ولقد نزلت فلا تظني غيره * مني بمنزلة المحب المكرم

بكسر التاء جواب قسم محذوف أي والله نزلت وقوله: فلا تظني غيره مفرع على ذلك القسم وهاء غيره للنزول المفهوم من نزلت ومني متعلق بنزلت وإنما عدّى بمن لكون معنى نزلت بمنزلة فلان قريبا قربه أو بعيدا بعده ويحتمل معنى إلى متعلقا بمنسوبا وكذا بمنزلة المحب المكرم بصيغة المفعول وواقعا هو المفعول الثاني المحذوف فجملة فلا تظني غيره معترضة بين نزلت وبين متعلقه وهو مني ويحتمل أن مني المفعول الثاني أي فلا تظني غيره كائنا مني ومتعلق نزلت محذوف أي بالنسبة إلي فلا شاهد فيه.

أي واقعا، (**وكتظن اجعل**) القول جوازا وانصب به مفعولين ولكن لا مطلقا بل إن كان مضارعا مسندا إلى المخاطب نحو (**تقول إن ولي مستفهما به**) بفتح الهاء أي أداة استفهام (و) إن (**لم ينفصل**) عنه (**بغير ظرف أو كظرف**) أي مجرور (**أو عمل**) أي معمول بمعنى مفعول نحو

(**قوله: وكتظن**) مفعول ثان لاجعل والأول تقول. (**قوله: كتظن اجعل الخ**) أي إذا كان بعده جملة اسمية أما الفعلية فليس فيها إلا الحكاية كما أن المفرد كذلك إجماعا وهل المراد أنه كالظن في العمل فقط مع بقائه على معناه وهو التلفظ كما يشير إليه تبيين الشرح بقوله: وانصب به الخ أو في العمل والمعنى معا فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عمله، الجمهورُ على الثاني حتى عند سليم ويؤيده أن المنقول عن البصريين فتح همزة أن بعدها والمنقول عن الكوفيين عدم الفتح على غير لغة سليم لقوة إجرائه مجرى الظن عند سليم دون غيرهم وعلى قول الجمهور فالظاهر صحة تعليقه وإلغائه وكون فاعله ومفعوله ضميرين لمسمى واحد كالظن الذي هو بمعناه كما بحثه المصرح.

(**قوله: جوازا**) فلذا تجوز الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية لكن إذا حكي به كان بمعنى التلفظ قولا واحدا. (**قوله: إلى المخاطب**) لا بقيد التذكير والإفراد. (**قوله: إن ولي الخ**) اشترط السهيلي أن لا يتعدى بلام الجر وإلا وجب الرفع على الحكاية نحو أتقول لزيد عمرٌو منطلقٌ لأنها تُبعد من الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم تشهد بذلك وإن لم يذكروه وزاد في التسهيل كون القول حاليا. (**قوله: مستفهما به**) أي عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به كما في الدماميني وغيره وإن اقتضى كلام بعضهم كالمصرح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثاني نحو متى تقول القلص الرواسما البيت فإن متى ظرف ليدنين والاستفهام عن زمن القول. (**قوله: وإن لم ينفصل**) أشار أن قول المصنف: ولم ينفصل عطف على جملة وَلِيَ وهو ما أشار إليه أبو حيان في شرحه على الألفية والذي يظهر أنه حال من مستفهما به كما صرح به المعرب في إعراب الألفية ويؤخذ من كلامه في التصريح حيث جعله شرطا في الاستفهام. (**قوله: أي مجرور**) بالجر تفسير للكاف بمعنى مثل معطوفة على مدخول غير.(**قوله: أي معمول**) المراد به ما يعم المفعولين معا نحو أزيداً قائماً تقول ومعمول المعمول نحو أهنداً تقول زيداً ضاربا، والمعمول غير المفعول كالحال نحو أراكبا تقول زيدا آتيا أفاده سم. (**قوله: بمعنى مفعول**) أي هو أي عمل بمعنى مفعول والمراد بمفعول معمول وانظر فائدته لأنه ظاهر من التفسير.

متى تقول القلص الرواسما * يحملن أم قاسم وقاسما

فإن انفصل عنه بغير هذه الثلاثة وجبت الحكاية نحو أأنت تقول زيد قائم. (**وإن ببعض ذي**) الثلاثة (**فصلت**) بين الاستفهام والقول (**يحتمل**) ولا يضر في العمل نحو أغدا تقول زيدا منطلقا وأفي الدار تقول عمرا جالسا وأجهالا تقول بني لؤي.

(**قوله: القُلص**) بضمتين مخفف اللام جمع قلوص وهي الناقة الشابة مفعولٌ أول والرواسم صفته جمع راسمة من الرسم وهو التأثير في الأرض لشدة الوطء أو من الرسيم وهو ضرب من سير الإبل ويحملن مفعوله الثاني ويروى يدنين ومتى ظرف له، أي تظن النياق في أي وقت يدنينهما.

(**قوله: وجبت الحكاية**) أي على أن الجملة مفعول به عند الجمهور لا مطلق كما قيل به وكالجملة مفرد في معناها كقلت: شعرا أو قصد لفظه كيقال له: إبراهيم أو مدلوله لفظ كقلت: كلمة أي لفظ زيد مثلا فكل ذلك مفعول به للقول إلا أن هذه الثلاثة تنصب لفظا ولا تحكى خلافا لمن منع الثاني منها وجعل إبراهيم منادى أو خبرا لمحذوف.

(**قوله: أأنت تقول زيد قائم**) إنما يتعين فيه الرفع إذا جعل أنت مبتدأ فإن جعل فاعل محذوف يفسره المذكور جاز العمل اتفاقا لتوفر الشروط كذا في التوضيح. واستشكله في التصريح بما نقله عن الموضح في الحواشي من أن الحكم إنما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له إلا في المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر وذكر الظاهر لمجرد التفسير.

(**قوله: وإن ببعض ذي**) قال سم: أو بكلها لأن أصل ضم الجائز إلى الجائز الجواز وحينئذ فهذه الجملة حشو إذ لم تزد على ما قبلها وقال يس: الظاهر أنها احتراز عن الفصل بالكل، ويشهد له النهي عن تتبع الرخص في الشرعيات اهـ وقد يفرق بأن النهي إنما هو عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لا في مذهب واحد كما هنا وهو محمل حديث «إن الله يحب أن تؤتى رخصه».

(**قوله: أجهالا الخ**) تمامه: **لعمر أبيك أم متجاهلينا**. قال الأعلم: الشاهد إعمال تقول عمل تظن لأنها بمعناها ولم يرد القول اللساني وإنما أراد الاعتقاد بالقلب والتقدير: أتقول بني لؤي جهالاً أي أتظنهم كذلك فبني لؤي المفعول الأول ومتجاهلينا المفعول الثاني وأراد ببني لؤي جمهور قريش كلها، وهذا البيت من قصيدة يفخر فيها على اليمن ويذكر فضل مضر عليهم فيقول: أتظن قريشاً جاهلين أو متجاهلين حين استعملوا اليمانيين في ولاياتهم وآثروهم على المضريين مع فضلهم

(**وأجري القول كظن**) فينصب به المفعولان (**مطلقا**) بلا شرط (**عند سليم نحو قل ذا مشفقا**) ونحو

قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله إسرائينا

وأعجبني قولك زيدا منطلقا وأنت قائل بشرا كريما.

عليهم والمتجاهل الذي يستعمل الجهل وإن لم يكن من أهله اهـ بغدادي. (**قوله: وأجري القول كظن الخ**) وهل يعملونه باقيا على معناه وهو ظاهر قوله: فينصب الخ لأن المتبادر أنه بيان للإجراء أو لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن قولان اختار ثانيهما ابن جني وعلى الأول الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله: قالت: وكنت إلخ اهـ. سم ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضباً فقالت: هذا إسرائين لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسخ بني إسرائيل.

(**قوله: قالت الخ**) قيل: لا شاهد فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وإسرائين على تقدير مضاف أي ممسوخ بني إسرائين فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف إليه على جره بالفتحة لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة لأنه لغة في إسرائيل اهـ ولا يخفى أنه بعيد فلا يصلح ردّاً للاحتجاج المبني على الظاهر والله أعلم. وقوله: هذا إشارة إلى ضب صاده الأعرابي قائل هذا البيت والضمير في قالت إلى امرأته وإسرائينا أي ممسوخ بني إسرائين لغة في إسرائيل ومعناه عبد الله.

﴿فصل في (أعلم وأرى) وما جرى مجراهما ﴾

(**إلى ثلاثة**) مفاعيل (**رأى وعلما**) المتعديين لمفعولين (**عدوا إذا صارا**) بإدخال همزة التعدية عليهما (**أرى وأعلما**) نحو ﴿إذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لفشلتم﴾ وأعلم زيد عمراً بشراً كريماً. (**وما لمفعولي علمت**) وأخواته (**مطلقا**) من الإلغاء والتعليق عنهما وحذفهما أو أحدهما لدليل (**للثان والثالث**) من مفاعيل هذا الباب (**أيضا حققا**) نحو قول بعضهم: البركة أعلمنا الله مع الأكابر وقوله: وأنت أراني الله أمنع عاصم وتقول: أعلمت زيدا، أما الأول منها فلا يجوز إلغاؤه ولا تعليق الفعل عنه ويجوز حذفه مع ذكر المفعولين اقتصارا

﴿فصل في أعلم وأرى وما جرى مجراهما﴾

(**قوله: أعلم وأرى**) قدم أعلم في الترجمة مع تأخيرها في التفصيل ليتعادل كل من أرى وأعلم إذ لا مزية لإحداهما على الأخرى فليست إحداهما تابعة في العمل للأخرى، وأصل أرى أرأى قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها كما علم في التصريف. (**قوله: إلى ثلاثة**) متعلق بعدَّوا بفتح الدال مشددة ورأى وعلما مفعولاه مقدم أي إلى ثالث الاثنين منها وهو الأول ثم رأى أعم من أن تكون يقينية أوحلمية وإليه أشا بالتمثيل بالآية . (**قوله: المتعدين لمفعولين**) أخذه من المقابلة بقوله: وإن تعديا لواحد. (**قول المصنف: إذا صارا أرى وأعلم**) فالمتعدي إلى الثلاثة هو أرى وأعلم وهما غير رأى وعلم فلايخلو نسبة التعدية إلى ثلاثة لرأى وعلم عن مسامحة والمراد عدوا مادتهما. (**قوله: مطلقا**) ظاهر تأخير بيان ما عنه أعني قوله: من الإلغاء أنه حال من ضمير لمفعولي علمت وهو الاحتمال الذي بدأ به الصيبان والذي يظهر واقتصر عليه الخضري أنه حال من ضمير حققا الواقع خبرا عن ما أي والذي ثبت لمفعولي علمت حقق للثاني والثالث حال كونه مطلقا عن التقييد بحكم أو حال. (**قوله: من الإلغاء**) أي كونهما ملغى العامل بالنسبة إليهما وليس المراد كون العامل مغلى لأنه وصف للعامل لا يثبت لهما لمن فهم. (**قوله: وحذفهما أو أحدهما**) أي مع ذكر الأول أو حذفه . وأحدهما عطف على المجرور في حذفهما جريا على مذهب المصنف كما سيأتي. (**قوله: للثان والثالث**) أي لأن أصلهما المبتدأ والخبر كمفعولي علمت ورأيت. (**قوله: وأنت أراني الله إلخ**) تمامه: **وأرأف مستكفى وأسمح واهب**. والأصل أراني الله إياك أمنع عاصم فلما قدم المفعول الثاني أبدل بضمير الرفع وجعل مبتدأ، والعاصم الحافظ. وقوله: مستكفى بفتح الفاء كما في العيني أي مطلوبا منه الكفاية. (**قوله: وتقول**) أي في جواب أأعلمت زيدا عمرا كيريما لأن المفروض أن حذف الثاني والثالث لايكون لغير دليل. (**قوله: إلغائه**) أي كونه ملغى عنه فهو مصدر المجهول مسندا إلى غير الصريح أو

وكذا حذف الثلاثة لدليل ذكره في شرح التسهيل، ونقل أبو حيان أن سيبويه ذهب إلى وجوب ذكر الثلاثة دونه. (**وإن تعديا**) أي رأى وعلم (**لواحد بلا همز**) بأن كان رأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف (**فلاثنين به توصلا**) نحو أريت زيدا عمرا وأعلمت بشرا بكرا والأكثر المحفوظ في علم هذه نقلها بالتضعيف نحو ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾ ونقلها بالهمزة قياسا على ما اختاره في شرح التسهيل من أن نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياس لا سماع خلافا لسيبويه. (**و**) المفعول (**الثاني منهما**) أي من مفعولي أرى وأعلم المتعديين لهما بالهمزة (**كثاني اثني**) أي مفعولي (**كسا**) في كونه غير الأول نحو أريت زيدا الهلال فالهلال غير زيد كما أن الجبة غيره في نحو كسوت زيدا جبة، وفي جواز حذفه نحو أريت زيدا كما تقول: كسوت زيدا وفي امتناع إلغائه (**فهو به في كل حكم**) من أحكامه (**ذو ائتسا**)

الإضافة لأدنى ملابسة أي إلغاء العامل عنه كما عبر في لاحقه. (**قوله: وكذا حذف الثلاثة لدليل**) في التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم جوازه مطلقاً لحصول الفائدة إذ الإعلام قد يخلو عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعولي ظننت حينئذ وهذا هو المناسب لما علل به عدم جواز حذف مفعولي ظن. (**قوله: إلى وجوب ذكر الثلاثة دونه**) فيجب ذكر الأول دون دليل وهذا محط المخالفة. (**قوله: بأن كان رأى بمعنى أبصر**) احترز بالتصوير عن رأى بمعنى رأى الصيد وكذا قوله: بمعنى عرف احتراز عن علم بمعنى صرتُ أعلمَ أي مشقوق الشفة العليا والمصنف اعتمد على الشهرة. (**قوله: فلاثنين**) أي للثاني منهما[1] (**قوله: توصلا**) إما ماض معلوم فألفه للتثنية عائدة على علم ورأى في البيت الأول كألف تعديا أو أمر فألفه بدل من النون الخفيفة ويؤيد هذا وجود الفاء في جواب الشرط بلا احتياج إلى تقدير قد لا ماض مجهول لأنه لا يبنى من اللازم وعلى القول بجوازه يحتاج إلى تكلف جعل نائب الفعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل لا الألف لأنها ليست مفعولا به بل تكون للإطلاق ولا الجار قبله لتقدمه. (**قوله: والأكثر المحفوظ إلخ**) في نقل علم المتعدية لواحد قولان: أحدهما ما قاله ابن هشام في التوضيح: أنه لم يحفظ نقل علم العرفانية إلا بالتضعيف، والثاني ما قاله الشاطبي أن نقلها بالهمزة هو الأكثر وبالتضعيف قليل، وصريح قول الشارح: ونقلها بالهمزة قياسا أنه جرى على الأول فلا يظهر وجه لقوله: الأكثر فلعل فيه خلطا بين القولين ولولا قوله: ونقلها بالهمزة قياس لأمكن تقييد قوله: المحفوظ بنحو كثيرا. (**قوله: ونقلها**) مبتدأ وخبرُه محذوف قبيل قوله: قياسا أي ثابت ثبوتا قياسا قال ابن الحاج الأولى أن يقول: قياس ليكون هو الخبر. (**قوله: قياسا**) على ما سمع نقله بالهمزة مثل رأى وقوله: على ما اختاره أي بناء على ما اختاره. (**قوله: وفي جواز حذفه**) أي اختصارا واقتصارا. (**قوله: إلغائه**) أي إلغاء الفعل بالنسبة إليه. (**قوله: فهو به الخ**) أتى بذلك لدفع توهم أنّ

---

(١) والمراد الثانوية من حيث التلبس بالمفعولية وإلا فالآتي بالهمزة هو الأول لقاعدة أن فاعل المجرد يصير مفعول المزيد بالهمزة ومعلوم أن الفاعل معنى هو المفعول الأول. منه

أي صاحب اقتداء واستثنى التعليق فإنه جائز فيه وإن لم يجز في ثاني مفعولي كسا نحو ﴿رب أرني كيف تحيي الموتى﴾ **(وكأرى السابق)** أولَ الباب في التعدية إلى الثلاثة **(نبأْ)** ألحقه به سيبويه واستشهد بقوله: نبئت زرعة والسفاهة كاسمها * يـهدي إلي غرائب الأشعار
لكن المشهور فيها تعديتها إلى واحد بنفسها وإلى غيره بحرف جر،

التشبيه في بعض الأحكام لكنه يقتضي منع التعليق هنا كباب كسا وليس كذلك كما نبه عليه بقوله: واستثني الخ فلو قال بدله: ومن يعلق ههنا فما أسا لوفى بالمراد وإنما جاز التعليق هنا لأن أعلم العرفانية قلبية وأرى البصرية ملحقة بها اهـ **(قوله: تعالى:** ﴿**رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحيِي المَوتَى**﴾ فجملة كيف الخ في محل المفعول الثاني علق عنها أرى وقد يقال: يصح كون كيف اسما معربا مجردا عن الاستفهام مفعولا ثانيا بمعنى الكيفية مضافة إلى الفعل بعدها على حد يوم ينفع الآية أي أرني كيفية إحيائك كما قيل به في ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾كذا في الصبان وقد يقال على الموضعين: إنهم لم يعدُّوا كيف مما يضاف إلى الجملة مع تنقيبهم لذلك وعدّهم حتى الشواذَ. **(قوله: أول الباب)** ظرف حال من أرى لا مفعول السابق.

(قوله: نبأ) هي وما عطف عليها نظرا للمتن بحذف العاطف مبتدأ خبره كأرى والسابق بالجر صفته، قال الدماميني: وتعدية هذه الأفعال إلى ثلاثة إنما هو بتضمينها معنى أعلم لا بالهمزة والتضعيف إذ ليس في كلامهم ما يدخلان عليه اهـ ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة إلا وهي مبنية للمفعول، كما قاله شيخ الإسلام ولا يرد قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ لأن جملة إنكم سدت مسد الثاني والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست صريحة. **(قوله: نبئت زرعة الخ)** التاء نائب فاعل وهو المفعول الأول وزرعة الثاني وجملة يهدي إلي الخ الثالث وجملة والسفاهة كاسمها وهو لفظ السفاهة أي قبيحة اعتراضية مرتبط بمحذوف أي وذلك من سفاهة رأيه وسفاهة الاسم بأن تمج الآذان سماعها كما تنكر القلوب والعقول نفسها وقوله: **يهدي إلي غرائب الأشعار** يعني أنه غير مشهور فالشعر من قبله غريب إذ ليس من أربابه كذا في البغدادي. **(قوله: لكن المشهور فيها)** كذا في النسخ الخطية أي في نبأ وأنث ضميرها باعتبار الكلمة بعد تذكيره باعتبار اللفظ في قوله: ألحقه إشارة إلى جواز الأمرين. **(قوله: وإلى غيره بحرف جر)** المراد بالغير ما هو في موضع الثاني وأما ما هو في موضع الثالث فحال قال الناظم في شرح التسهيل: إن أولى من من حمل نصب الثلاثة على المفعولية أن يحمل الثاني منها على نزع الخافض ويجعل الثالث حالا وهذا أولى من التضمين لأنه خلاف الأصل اهـ

قال الدماميني: وعندي فيه نظر إذ الحال قيد في عاملها على معنى في فيكون التقدير نبأت زيدا بعمرو في حال كونه قائما فيعطى الكلام تقييد الإنباء بحال قيام عمرو ولا يعطي ما المخبر به من أحوال عمرو مع

وألحق به السَيرافي (**أخبرا**) كقوله: وما عليك إذا أخبرتني دنفا * وغاب بعلك يوما أن تعوديني

وألحق به أيضا (**حدث**) كقوله: أَ ومنعتم ما تسألون فمن * حدثتموه له علينا العلاء

وألحق به أبو علي (**أنبأ**) كقوله: وأنبئت قيسا ولم أبله * كما زعموا خير أهل اليمن

(**وكذاك خبرا**) وألحقه بأرى السيرافى أيضا كقوله:

وخبرت سوداء الغميم مريضة * فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

أن هذا هو المطلوب دون ذاك أهـ أي فالأولى الحمل على التضمين إن سلم عدم التعدية إلى الثلاثة وقول المصنف: التضمين خلاف الأصل ففيه أن النصب بنزع الخافض أيضا خلاف الأصل. (**قوله: السيرافي**) بفتح السين كما سيأتي. (**قوله: وما عليك الخ**) استفهام إنكاري أي أيُّ شيء أي أيُّ بأس ثبت عليك بسبب عيادتك إياي إذا أخبرتني بكسر التاء خطابا لأنثى وهي المفعول الأول نابت عن الفاعل والياء ثان ودنفا ثالث وأن تعوديني على حذف الجار متعلق بثبت المقدر.(**قوله: أو منعتم الخ**) عطف على شرط وجزاء في بيت قبله وَمنعتم ماض معلوم وتسألون مجهول ومن استفهام إنكاري والشاهد في حدثتموه فالتاء مفعول أول والهاء ثان وجملة علينا الولاء ثالث، يقول: وإن منعتم ما سألناكم من المهادنة فمن الذي حدثتم عنه أنه عزنا وعلانا أي فأي قوم أخبرتم عنهم أنهم فضلونا أي لا قوم أشرف منا فلا نعجز عن مقابلتكم بمثل صنيعكم قاله الزوزني.

(**قوله: ولم أبلهُ**) من بلاه يبلوه إذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو وقوله: كما زعموا أي لم أجربه تجربة موافقة لما زعموا أي لما قالوه أو لقولهم والجملة حالية معترضة بين الثاني والثالث والتاء هو الأول أي اكتفيت بما اشتهر عنه كما في الجرجاوي لأن البيت مدح وقبله

أخـا ثـقـة عـاليـا كـعـبـه * جزيلَ العطاء كريم المنن

وأخا مفعول تيممت قيسا أي قصدته في الأبيات قبله.

(**قوله: سوداء الغميم**) لقب امرأة كانت تنزل موضعا من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة فعرفت به واسمها ليلى وقوله: **بمصر** صفة لأهلي أي الساكنين بمصر، وجملة أعودها حال مقدرة من تاء أقبلت وبعده:

فوَالله ما أدرِي إذَا أنا جِئتها * أأبرِئها مِن دَائها أم أزِيدهَا

﴿هذا باب (الفاعل) وفيه المفعول به﴾

وهو كما قال في شرح الكافية: المسند إليه فعل تام مقدم فارغ باق على الصوغ الأصلي أو ما يقوم مقامه فالمسند إليه يعم الفاعل والنائب عنه والمبتدأ والمنسوخ الابتداء. وقيد التامِ يخرج اسم كان، والتقديمِ يخرج المبتدأ،

﴿هذا باب الفاعل وفيه المفعول به﴾

(**قوله: وفيه المفعول به**) أي مسائل أحكام المفعول به من كون الأصل التأخير وجواز تقديمه وحذفه وغيرِها. (**قوله: المسند إليه**) أي المرتبط به والمنسوب إليه فعل أو شبهه على جهة الإثبات أو النفي أو الشك أو الإنشاء فدخل الفاعل في لم يضرب وإن ضرب وهل ضرب زيد وزيد قائم أبوه وخرجت المفاعيل لأنها لا تسمى اصطلاحا مسندا إليها ولا منسوبا إليها بل متعلَّقا بها وليس المراد بالإسناد ما هو المشهور في تعريف الكلام من أنه ضم كلمة إلى أخرى ليفيد فائدة يحسن السكوت عليها حتى يخرج نسبة شبه الفعل فلا يشمل التعريف فاعله. (**قوله: فعل**) أي الاصطلاحي كما هو المتبادر لقوله: أو ما يقوم مقامه معطوفا على قوله: فعل إلخ مرجعا للضمير. (**قوله: مقدم**) المراد التقديم على المسند إليه لا الفاعل حتى يلزم بذكر الفاعل في تعريفه دور على أنه لو كان المراد التقديم على الفاعل لكان من أحكام الفاعل موقوفا معرفته على معرفة الفاعل فيلزم الدور أيضا وسيأتي الجواب عن نظيره في كلام الشارح عند الكلام على تعريف الحال ولا حاجة لتقييد التقديم بالوجوب لإخراج الفاعل في قائم زيد لخروجه بقيد الفراغ. (**قوله: باق على الصوغ الأصلي**) المراد عدم تحويلها إلى المجهول لا عدم التصرف فيها حتى يرد نحو غزا ورمى ونعم بفتح أوكسر فسكون والأوضح على جهة قيامه أو طريقة فَعَل لأن العناية المذكورة لا دليل عليها سوى الإشكال. (**قوله: اسم كان**) أي وأخواتها وإخراجه مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه وأما ما قيل: أنه لا حاجة إلى قيد التام لإخراجه لخروجه بالمسند إليه فعلٌ فإن كان في كان زيد قائما لم يسند إلى زيد بل إلى مضمون الجملة لأن معناه حصل قيام زيد ففيه نظرٌ يعلم مما قدمناه عن الصبان نقلاً عن الرضي ثم إذا لم يكن اسم كان مما أسند الفعل إليه يكون مما أسند إليه شبه الفعل وهو الخبر فيخرج بقيد التقديم إذا أخر الخبر وبقيد الفراغ إذا قدم. (**قوله: والتقديمِ**) عطف على التام وجملة يخرج عطف على جملة يخرج الواقعة خبرا ففيه عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين ولا يضر لكون الأول مجرورا. (**قوله: يخرج المبتدأ**) أي المقدم والمؤخر يخرج بقيد الفراغ ولا حاجة إلى تقييد التقديم بالوجوب على أنه يرد في الدار رجل فيحتاج لإخراجه إلى تكلف أن يقال: المراد وجوب تقديم نوعه كما أشار إليه المولى الجامي قدس سره وبهذا يظهر وجه ترجيح الشارح زيادة فارغ على تعريف ابن الحاجب.

والفراغِ يُخرِج نحوَ يقومان الزيدان، وبقاءِ الصوغ الأصلي يخرج النائب عن الفاعل، وذكرُ ما يقوم مقامه يُدخِل فاعل اسم الفاعل والمصدر واسم الفعل والظرف وشبهه، وأو فيه للتنويع لا للترديد. وذكر المصنف للنوعين مثالين فقال: (**الفاعل الذي كمرفوعي أتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى**) ومثل بهذا المثال إعلاما بأنه لا فرق في الفعل بين المتصرف والجامد. وحصرُه الفاعل في مرفوعي ما ذكره إما جَرْيٌ على الغالب لإتيانه مجرورا بمن إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه كما جاءني من أحد وبالباء في نحو ﴿وكفى بالله شهيدا﴾ أو إرادة للأعم من مرفوعي اللفظ والمحل.

(و) لا بد (**بعد فعل**) من (**فاعل**) وهي أعني البعدية مرتبته

(**قوله: والفراغِ يخرج نحو الخ**) إخراج ذلك به مبني على دخوله في المسند إليه فعل بناء على أن الإسناد إلى ضمير الشيء إسناد إليه في الحقيقة، وأما إذا أريد الإسناد مباشرة فهو خارج بقوله: فعل أو شبهه لأن المسند فيه جملة ولو أخرج به الزيدان في أقائمان الزيدان لم يحتج لعناية لأن اسم الفاعل فيه مسند إلى المبتدإ مباشرة كما أنه منسوب إلى الضمير. (**قوله: يقومان الزيدان**) أي بناء على أن الزيدان مبتدأ وأما إن جعل بدلا من الألف فهو خارج بالمسند إليه فعل لأن المراد المسند أصالة لأنه الفرد الكامل وبقرينة ذكر التوابع بعد كماقاله المولى الجامي قدس سره. (**قوله: مثالين**) عد فاعلي أتى ونعم واحدا فقال: مثالين كما في الصبان وإلا فالأمثلة ثلاثة. (**قوله: كمرفوعي الخ**) التثنية اختصار المتعاطفين كأنه قيل: كمرفوع أتى زيد ومرفوع منيرا وجهه فسقط ما قيل: كلامه يوهم أن الفاعل ما أسند إليه الفعل وشبهه جميعا أفاده الشاطبي. (**قوله: بهذا المثال**) أي الثالث يعني قوله: نعم الفتى كما صُرِّح به في بعض النسخ وإرادةُ جميع ما تقدم لاشتماله عليه بعيد وإن كان المآل واحدا. (**قوله: جري على الغالب**) أي ثابت لأجل جريه وظاهره أنه جعل وجه الشبه في كمرفوعي الخ الرفع ظاهرا فقط كما يفيده المقابلة فيرد أن بيان الفاعل حينئذ لا يشمل ما هو ضمير أومقصور كالعصا أومنقوص كقاض مع أنه يبحث فيما يأتي عن الفاعل إذا كان ضميرا واقتصر في النكت على الشق الثاني من الترديد مع أنه لو جعلَ وجهَ الشبه إسنادَ الفعل أو شبهه إليه لما احتيج إلى شيء كما درج عليه الأشموني. (**قوله: مجرورا بمن**) ويجوز العطف عليه حينئذ بالجر والرفع رعاية لمحله. (**قوله: وبعد فعل فاعل**) جعله الحواشي بيانا لحكم الفاعل أعني وجوبَ تأخيره، والذي يلوح من كلام الإمام أنه جعله تمهيدا لتقسيمه بقوله: فإن ظهر الخ وهو أظهر ويفهم منه الحكمُ أيضا ثم قوله: فاعل مبتدأ سوغ الابتداء به تقديم الخبر الظرف لكنهم اشترطوا في تسويغه كون المضاف إليه للظرف مما يصلح للابتداء وعبروا عن ذلك باختصاص الظرف والمضاف إليه هنا ليس كذلك إلا أن يقال: المراد بفعل كل فعل كما في ﴿عَلِمَتْ نفس﴾ أي كل نفس والقرينة قوله: فإن ظهر الخ فإنه يفيد أن الفعل لا ينفك عن الفاعل ظاهرا أو مضمرا.

فلا يتقدم على الفعل لأنه كالجزء منه (**فإن ظهر**) في اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما (**فهو**) ذاك، (**وإلا فضمير استتر**) راجع إما لمذكور نحو زيد قام وهند قامت، أو لما دل عليه الفعل نحو «لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» أي لا يشرب الشارب أو لما دل عليه الحال المشاهدة نحو ﴿كلا إذا بلغت التراقي﴾ أي بلغت الروح. **قاعدة**: قالوا: لا يحذف الفاعل أصلا عند البصريين واستثنى بعضهم صورة وهي فاعل المصدر نحو سقيا ورعيا وفيه نظر،

(**قوله: فلا يتقدم**) لا يخفى أن كون مرتبته البعدية لا يستلزم عدم التقديم كما هو ظاهر التفريع ألا ترى أن رتبة الخبر البعدية مع أنه يتقدم على المبتدإ فالظاهر الواو. (**قوله: لأنه كالجزء**) أي الأخير لأخذ النسبة إلى الفاعل في مفهومه لكن استشكل يس بأن كونه كالجزء لو منع من تقديمه وحذفه كما قالوا لمنع من فصله عن عامله أيضا، ثم ظاهره أنه لا يتقدم ولو ضرورة وذهب الأعلم وابن عصفور إلى جواز التقديم في الضرورة قال الخضري: وهو ظاهر كلام سيبويه. (**قوله: فإن ظهر**) أي الفاعل الاصطلاحي، وقوله: **فهو** أي الظاهر **ذاك** الفاعل الاصطلاحي الذي أفيد أنه لا ينفك الفعل عنه بقوله: وبعد فعل الخ فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء قطعا كأنه قال: فهو الذي نبغي ونطلب ولعله المراد بما قاله ابن هشام: أنه من قبيل إن قلت: زيد قائم فهو قائم أي ما قلته حق يعني أنه ليس المراد به ظاهره، وأما ما قاله العلامة الصبان ودرج إليه الخضري بل والمكودي أخيرا من إرجاع الضمير إلى الفاعل لغة مع تقدير مضاف فلا يخلو عن بحث لأن الاصطلاحي مباين للغوي وأعم من داله كما أطبقوا عليه فلا يمكن التلازم بينهما فأنصف. (**قوله: ظهر في اللفظ**) أي التلفظ أي وجد فيه فيشمل البارز فأفاد به كما أفاده أيضا بالتمثيل بقاما أن ليس المراد الإتيان به اسما ظاهرا بقرينة مقابلته بالضمير المستتر فلا ينتقض قوله: وإلا الخ بالضمير البارز، والمراد التلفظ ولو في بعض الأحيان فيشمل المحذوف فلا ينتقض الحصر به أيضا. (**قوله: لما دل عليه الفعل**) أي الفعل المسند إليه كمثاله أو لا كما في اعدلوا هو أقرب للتقوى وإن شئت فخصصه بالأول واجعل المذكور في قوله: لمذكور أعم من أن يكون بنفسه أو مشتقه. (**قوله: نحو ﴿كلا إذا بلغت التراقي﴾**) قد يقال: هذا إنما يصلح مثالا لما دل عليه الحال إذا استعمل في حال الاحتضار، وهو غير لازم فالظاهر ما في التصريح من جعله مثالا لما دل عليه السياق، ومثال الضمير الراجع لما دل عليه الحال قولك: إن كان غدا فأت أي كان هو أي ما تراه وتشاهده من السلامة. (**قوله: وفيه نظر**) التنظير إنما هو في المثال لأنهما بمعنى فعلهما أعني اسق وارع فقد تحملا ضميرهما لا في أصل المسألة إذ لا يمكن أن يدعي أحد أن الفاعل في مثل أعجبني ضرب عمرو أي ضربٌ زيدٌ عمرا مستتر إذا لم يسبق لزيد ذكر لفظا أو معنى أو حكما وإن أوهمه كلام

وقد استثنيت صورة أخرى وهي فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون فإن الضمير فيه يحذف وتبقى ضمة دالة عليه وليس مستترا كما سيأتي بيانه في باب نوني التوكيد. (**وجرد الفعل**) من علامة التثنية والجمع (**إذا ما أسند لاثنين**) ظاهرين (**أو جمع**) ظاهر (**كفاز الشهدا**) وقام أخواك وجائت الهندات هذه هي اللغة المشهورة، (**وقد**) لا يجرد بل تلحقه حروف

العلامة الأنبابي على السجاعي، قال ﷺ في النكت: يستثنى من عدم حذف الفاعل صور: أحدها فاعل المصدر نحو ضربا زيدا أو ﴿إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما﴾ فإن الفاعل فيه محذوف لا مضمر لأن المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوا وممن نص على استثناء هذه الصورة ابن هشام في الجامع والقطر وعندي أنه في مثل ذلك يتحمل لأن الجامد إذا أول بمشتق كأسد بمعنى شجاع يتحمله كما مر في باب المبتدإ فالمصدر الذي هو أصل المشتق عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على أن ضربا في معنى اضرب وإطعام في معنى يطعم وهذا تأويل بمشتق فتأمل اهـ بحروفه وقوله: في مثل ذلك يفيد أن ليس مراده أن كل مصدر لم يذكر فاعله فهو مستتر فيه بل فيما سبق للفاعل ذكر أو قام مقام الأمر. (**قوله: وقد استثنيت**) نقل المحشي الحكيم عن الشارح أنه قال: لم يستثنه أحد غيره ولعله أراد في باب الفاعل وإلا فقد أطبقوا على ذكره في باب النون المؤكدة كما نبه بقوله: وسيأتي بيانه وصرح به في النكت حيث قال: وأغفلوا استثناء هذه الصورة هنا اهـ (**قوله: فاعل فعل الجماعة**) أي فاعل فعل مسند إلى ضمير الجماعة كما يفيده العلة فلا يرد ليضربن القوم، وكذا فاعل فعل المؤنثة المخاطبة كما صرح به في النكت، ولم يذكر باب النيابة وقد ذكره ابن هشام في شرح القطر لأن معنى الحذف أنه معتبر في نظم الكلام والفعل مسند إليه وإن لم يتلفظ به والفعل المجهول لم يسند إلا للمفعول فليس هناك اسم محذوف أسند المجهول إليه حتى يقال بحذفه. (**قوله: فإن الضمير فيه**) أي معه لأن الضمير بارز. (**قوله: وجرد الفعل الخ**) أي لإغناء صيغة المثنى والجمع عن إلحاق العلامة وتسميةُ المفرد بهما نادرٌ بخلاف المذكر والمؤنث فإنه كثيرا ما قد يعكس صيغتهما كطلحة وهند اسم رجل فقياس علامة التثنية والجمع على التاء في اللغة الآتية قياس مع الفارق. (**قوله: ظاهرين**) أي ظاهر دالهما فهو كقوله: لاثنين على تقدير مضاف ويمكن أن يكون قوله: اثنين من ذكر المدلول وإرادة الدال فتثنية ظاهرين للمشاكلة تدبره. (**قوله: أو جمع ظاهر**) المراد بالجمع ما دل على متعدد فيشمل اسم جمع له واحد أو لا. (**قوله: وقام وجائت**) كذا في نسخة خطية وهي أحسن من نسخ "أو" بدل الواو. (**قوله: هذه**) أي التجريد والتأنيث باعتبار الخبر أعني اللغة مرادا بها الاستعمال. (**قوله: بل تلحقه حروف الخ**) أخذه من قوله: والفعل للظاهر بعد مسند وهو قول الجمهور في توجيه

دالة على التثنية والجمع كالتاء الدالة على التأنيث و(**يقال**: **سعدا وسعدوا** و) الحال أن (الفعل) الذي لحقته هذه العلامة (**للظاهر بعد مسند**)، ومنه قوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وقول بعضهم: أكلوني البراغيث،

هذه اللغة وقيل في توجيهها: إن الألف والواو ضميران والظاهر بدل أو مبتدأ مؤخر ورد بأن أئمة النحو اتفقوا كما قاله المصنف في شرح الكافية والشاطبي على أن أهل هذه اللغة يلتزمون مع تأخير الظاهر الألف في فعل الاثنين والواو في جمع المذكر والنون في فعل جمع المؤنث فيلزم منه أي من التوجيه المذكور وجوب الإبدال أو وجوب تأخير المبتدإ وهو بعيد، بل قال الأشموني: باطل اتفاقا، نعم ينبغي التوجيه بذلك فيما ورد من غير أهل هذه اللغة كقوله تعالى: ﴿وأسرّوا النجوى الذين ظلموا﴾[1]. (**قوله: دالة على التثنية والجمع**) أي من أول الأمر. (**قوله: ويقال**) عطف على قدلايجرد نظرا للشرح. (**قوله: كالتاء الخ**) تقدم ما فيه وقياس هذه العلامات على التاء يقتضي أن يجوز تركها مع الفصل بغير إلا ويجب مع إلا أو يفضل على الخلاف الآتي قاله الدماميني.

(**قوله: سعدا وسعدوا**) الاقتصار على الماضي لمجرد التمثيل لأنه لا فرق كما في الشاطبي بين المضارع والماضي بل وبين الوصف والفعل كما في شرح القطر لابن هشام. (**قوله: والحال أن الفعل الخ**) وكذا الوصف فهو كقوله فيما تتقدم: وبعد فعل من الاكتفاء بالأصل عن الفرع أو المراد بالفعل في الموضعين اللغوي على حذف مضاف أي ودال الفعل ويعكر عليه شموله لاسم الزمان والمكان. (**قوله: للظاهر**) وكذا الضمير البارز نحو ما قاما إلا هما أو إنما قاما هما قاله الصبان.

(**قوله: ومنه قوله** ﷺ: «**يتعاقبون**» **الخ**) جزم الشارح المحقق قدس سره بكون الحديث النبوي منه محل بحث لأنه لا مانع من كونه بدلا أو مبتدأ مؤخرا بل لا محيص عنه لما علمت ودعوى أن المخاطب به أهل هذه اللغة لا ينبغي إلا إقدام عليه بدون بينة وكذا يقال في حمل ابن هشام قوله ﷺ لورقة ابن نوفل: «أو مخرجيّ هم» على هذه اللغة فراجع رحمك الله وبالله التوفيق وهو خير رفيق. ثم رأيت في الصبان ما نصه قيل: مما جاء على هذه اللغة قوله ﷺ: «أو مخرجيّ هم» والمناسب أن يكون هم مبتدأ مؤخرا ومخرجي خبرا مقدما فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته ﷺ وقد قال الناظم سابقا: والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر إن في سوى الإفراد طبقا استقر ولله الحمد.

(**قوله: وقول بعضهم: أكلوني البراغيث**) عبر بأكلوني مع أن حقها أكلنني لأن الواو للعقلاء ضميرا وعلامة جمع تشبيها لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدي المعبر عنه بالأكل استعارة تصريحية كذا في

---

(١) سورة الأنبياء: ٣/٢١

وقول الشاعر: وقد أسلماه مبعد وحميم، وقوله: ألقحنها غر السحائب. (**ويرفع الفاعل فعل أضمرا**) تارة جوازا إذا أجيب به استفهام ظاهر، (**كمثل زيد**

شرح الجامع والمغني وقال يس على الألفية: ليس الجواب بشيء اهـ ولعله لأن المراد حقيقة الأكل وهو مشترك بينها وبين العقلاء فيبقى الإشكال. (**قوله: وقد أسلماه الخ**) البيت بتمامه: **تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم** والمارقين الخوارج من مرق السهم مروقا إذا خرج من الجانب الآخر، وأسلماه: خذلاه يقال: أسلمت فلانا إذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه، والمبعد قال في التصريح: اسم مفعول من الإبعاد والمراد به الأجنبي من حيث النسب اهـ. والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أبعد بمعنى تباعد مرادا به غير الصاحب و**الحميم** القريب كما في التصريح أيضا أو الصاحب الذي يهتم بصاحبه كما في غيره وضمير تولى راجع إلى مصعب بن الزبير بن العوام والبيت رثاء فيه بعد موته.

(**قوله: ألقحنها غير السحائب**) أوله: **نتج الربيع محاسنا،** نتج لازم المجهول يقال: نُتجت البهيمةُ ولدا وضعته وولدته ومحاسن جمع محسن كمساوئ جمع مسوأ على غير قياس مفعول ثان لنتج وغر جمع غراء مؤنث أغر بمعنى أبيض فاعل ألقحن يقال: ألقح الفحل الناقة أحبلها وهو محل الشاهد حيث لم يجرد من علامة جمع المؤنث وهي النون والسحائب جمع سحابة قال المصرح: والفعل والفاعل نعت محاسنا اهـ، ويحتمل الاستيناف.

(**قوله: إذا أجيب به الخ**) أي بجملته وكذا يجوز حذف الفعل إذا دل عليه سياق ما قبله كقول سيدتنا عائشة ﵂: فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان الشغل من رسول الله ﷺ أي يمنعني الشغل لأجل رسول الله ﷺ قاله في التسهيل. (**قوله: استفهام ظاهر**) أي وإن لم يتحقق كما إذا كان السؤال في حيز شرط لم يوجد مدلوله في الخارج نحو قوله تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولنّ الله﴾ (**قوله: كمثل**) الكاف زائدة.

(**قوله: كمثل زيد**) أي قرأ زيد وهذا أرجح في مثله من الحمل على أنه مبتدأ حذف خبره أي زيد القارئ حتى يكون الجواب جملة اسمية كالسؤال لأن الفعلية في هذا الباب أكثر فالحمل عليه أولى اهـ تصريح ومن غير الأكثر قوله تعالى: ﴿قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر﴾ إلى قوله تعالى: ﴿قل الله ينجيكم منها﴾ ومن الأكثر قوله تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم﴾وظاهر عبارة التصريح تسليم فوت المطابقة بين السؤال والجواب لنكتة الحمل على الأكثر وقيل: لا فوت لأن الاسمية التي خبرها فعل فعلية حقيقة عند علماء المعاني

في جواب من قرا) أو مقدر نحو ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال﴾ ببناء يسبح للمفعول، أو أجيب به نفي كقولك لمن قال: لم يقم أحد: بلى زيد، وتارة وجوبا إذا فسر بما بعده كقوله سبحانه: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾. **(وتاء تأنيث)** ساكنة **(تلي)** الفعل **(الماضي)** دلالة على تأنيث فاعله **(إذا كان لأنثى)**، ولا تلحق المضارع لاستغنائه بتاء المضارعة،

المعتبرين رجحان المطابقة، ولذا تفيد التجدد إلا أنها أوردت في صورة الاسمية لنكتة معنوية كالتقوي أو التخصيص أو لفظية كتضمن الاستفهام كما هنا. **(قوله: من قرا)** بالألف على لغة من قال: قريت وأخطيت في قرأت وأخطأت. شاطبي **(قوله تعالى: ﴿يسبح له﴾ الخ)** له نائب فاعل والآصال جمع أُصُل بضمتين جمع أصيل وهو العَشِيُّ وجمع آصال على أصائل، فرجال فاعل فعل محذوف ولا أن يكون نائب الفعل لأنهم مسبحون لا مسبحون بل المسبَّح الله، واختلف في القياس على ذلك فمنعه الجمهور وجوزه الجرمي وابن جني وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه، فلو قيل يوعظ في المسجد رجال على معنى يعظ رجال لم يجر لصلاحية إسناد يوعظ إليهم بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فإنه يجوز لعدم اللبس. همع. **(قوله: رجال)** لم يجعل مبتدأ محذوف الخبر لما تقدم مع أن في جعله فاعلا موافقةً للقراءة الأخرى. **(قوله: نفي كقولك الخ)** يترجح في أمثال ما في الشرح الفاعلية والابتداء في نحو ما أحد قائما لا بل زيد كما استظهره الصبان. **(قوله: إذا فسر الخ)** تفسيرا يرفع الإبهام الناشيء من حذفه فلو ذكر لم يبق المفسر مفسرا وقيل: لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالمضمر فلا يجمع بينهما وعلل المولى الجامي بالأول وذكر بعد ما يناسب الثاني ثم إن إذا ظرف لمحذوف وذلك ثابت إذا إلخ. **(قوله: ساكنة)** احترز به عن المتحركة لقوله: الماضي وليست احترازا عن تاء المضارعة فإنها ليست للتأنيث بل هي حرف مَبْني مغنية عنها على ما اختاره. **(قوله: تلي الماضي)** أي جوازا أو وجوبا على التفصيل الآتي وكالماضي الوصف في لحوق علامة التأنيث به. **(قوله: دلالة على تأنيث فاعله)** أي من أول الأمر فلا يقال: الدلالة حاصلة بتاء التأنيث التي في الفاعل على أنه قد يخلو الفاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة، ويدفع به أيضا ما عسى أن يقال: حق علامة تأنيث الفاعل أن يكون فيه وأنه قد يغنى عنه لإشعار لفظه به، وصح لحوقها بالفعل كما صح لحوق علامة رفع الفعل بالفاعل في نحو يفعلان لأنهما كالكلمة الواحدة ولم يعبر بالمرفوع مع أنه أعم لشموله نائب الفاعل واسم كان لأن الكلام في بيان أحكام الفاعل. **(قوله: لأنثى)** أي مسندا لأنثى مرادا به المؤنث حقيقة أو مجازا أو تأويلا كالكتاب مؤولا بالصحيفة. **(قوله: لاستغنائه بتاء المضارعة)** وهي مثل الساكنة في التفصيل الآتي كما في الخضري وشرح الكافية

ولا الأمر لاستغنائه بالياء (**كأبت هند الأذى، وإنما تلزم**) هذه التاء (**فعل مضمر**) أي فعلا مسندا إليه سواء كان مضمرَ مؤنثٍ حقيقي أو مجازي (**متصل**) به نحو هند قامت والشمس طلعت، بخلاف المنفصل نحو هند ما قام إلا هي. وشذ حذفها في المتصل في الشعر كما سيأتي. (**أو**) فعلا مسندا إلى ظاهر (**مفهم ذات حر**) أي صاحبة فرج،

والمراد بتاء المضارعة هي التي في الغائبة والغائبتين كما في الأشموني لا في المخاطب فإنها فيه مشتركة بين المذكر والمؤنث وجمعا المؤنث يستغنيان بالنون كياء المخاطبة ولايظهر ما في التسهيل من استغناء تضربين بالتاء وما الفرق بينه وبين اضربي. (**قوله**: **لاستغنائه بالياء**) أي الفاعلُ وهي الياء يدل على التأنيث من أول الأمر لاختصاصه بالمؤنث واتصاله بالفعل، ولو زاد ولا جمع المؤنث الغائبة ماضيا ومضارعا لاستغنائه بالنون لوفى بالأقسام، وانظر حال المثنى من الأمر فإن الألف تصلح للمذكر والمؤنث وقد صاحبها التاء في الماضي ولعل الفرق أن الخطاب قرينة قوية فساغ ترك العلامة معه. (**قوله**: **أي فعلا مسندا إليه**) يشير إلى أن الإضافة لأدنى ملابسة. (**قوله**: **فعل مضمر**) أي مستتر أو بارز في خصوص ضربتا بخلاف قمتِ بكسر التاء للمؤنثة أو ضمها لمتكلم المؤنث وقمتما لمثناها وقمتن وقمن لجمعها فلا تلحقه التاء فضلا عن لزومها للاستغناء عنها ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأةً هند فإن الفاعل ضمير مؤنث مستتر يعود على امرأة بعده مع أنه لا تلزم التاء فعله لما سيأتي في نعم الفتاة. ثم هذا اللزوم باق وإن عطف عليه مذكر كهند قامت هي وزيد كما يلزم التذكير في عكسه كزيد قام هو وهند ومحل تغليب المذكر مطلقا قدم أو أخر إذا جمعهما ضمير واحد كهند وزيد قائمان لا قائمتان. (**قوله**: **به**) لو أسقطه لأن الظاهر كون الاتصال اصطلاحيا أعني عدم استقلال الضمير في التلفظ وهو لا يقتضي متعلقا. ولأنه يفيد وجوب التاء في نحو الشمس زيد طالع هي عند مجيئه وكلام يس يفيد خلافه. (**قوله**: **بخلاف المنفصل**) أي بخلاف الفعل المسند إلى المنفصل. (**قوله أيضا**: **بخلاف المنفصل**) أي بأن كان بعد إلا لفظا أو معنى فلا تلزمه التاء بل تجوز بمرجوحية كما سيأتي في قوله: والحذف مع فصل بإلا الخ وأما إذا كان للجريان على غير من هي له نحو هندغلام حضر هي معه فقال يس: مقتضى تعليل التصريح عدم الوجوب والمتبادر خلافه اهـ ويظهر أنه يجري فيه تفصيل الظاهر وسيأتي عن يس ما يفيده. (**قوله**: **وشذ حذفها**) يريد أن اللزوم هنا قياسي فلا ينافي قول المصنف الآتي كما ادعى الشاطبي. (**قوله**: **فعلا مسندا إلى ظاهر**) أي متصل غير مفصول كما أفاده المصنف بقوله: وقد يبيح الفصل الخ.(**قوله**: **إلى ظاهر مفهم ذات حر**) أي سواء كان بالتاء كفاطمة أو لا كزينب ويستثنى من المجرد ما لا يتميز مذكره من مؤنثه كبرغوث فلا يؤنث فعله وإن أريد به مؤنث كما أن ذا التاء الذي لا يتميز يجب تأنيث فعله وإن أريد به مذكر بلا خلاف كنملة وبقرة وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كما

ويعبر عن ذلك بالمؤنث الحقيقي نحو قامت هند بخلاف المسند إلى ظاهر مؤنث غير حقيقي نحو طلعت الشمس فلا تلزمه. (**وقد يبيح الفصل**) بين الفعل والفاعل بغير إلا، (**تركَ التاء في**) فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي (**نحو أتى القاضي بنت الواقف**) وقوله:

إن امـَرأ غــره مـنـكـن واحـدة * بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور

والأجود فيه إثباتها. (**والحذف**) للتاء من فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي (**مع فصل**) بين الفعل والفاعل (**بإلا فضلا**) على الإثبات،

في النكت. (**قوله: عن ذلك**) أي الظاهر المفهم لما ذكر. (**قوله: إلى ظاهر مؤنث**) الإضافة بيانية. (**قوله: فلا تلزمه**) بل تجوز مع رجحان سواء المتصل والمنفصل عن الفعل بغير إلّا على ما رجحه الصبان للكثرة في القرآن وقيل: الحذف مع المفصول أجود حطا له عن الحقيقي المفصول الأجود معه الإثبات.

(**قوله: بغير إلا**) بقرينة ما بعده ودخل في الغير باء الجر في نحو كفى بهند مع أن ترك التاء معه واجب على ما عند المصنف قال الخضري: لالتزام العرب تركها وقال يس عن الرضي: الباء كمن في أن الفصل بهما مجوز للوجهين. (**قوله: ترك التاء في فعل**) أي من فعل ويصح الظرفية أيضا نظرا للمتن.

(**قوله: إن امرأ الخ**) تمامه: **بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور**. وجملة غره إلخ صفة للنكرة وأراد لمغرور جدا أو لمغرور حق غرور ولولا ذلك لم يكن في الكلام فائدة لأنه قد علم أن كل من غر فهو مغرور فأي فائدة في قوله: لمغرور قاله في المحكم ويس في حواشي الفاكهي. (**قوله: والأجود فيه إثباتها**) أخذه من التعبير بقد التقليلية والإباحة المشعرة بالضعف قياسا كما في الشاطبي وفرض الكلام في ظاهر حقيقي التأنيث أما المجازي فنقل الدماميني أن الأجود ترك التاء فيه إظهارا لفضل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه لأن إثباتها كثير جدا في القرآن إلا أنه قال العلامة الأنبابي: اختيار الأجودية فيه يقتضي أن الفصل لا تأثير له. (**قوله: بغير إلا**) أي بقرينة ذكره في قوله: بعد هذا والحذف مع فصل إلخ. (**قول المصنف: والحذف مع فصل**) الحذف مجاز عن عدم الإتيان بها فلا يقتضي سبق الوجود. قاله الشاطبي (**قوله: من فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي**) قيده بالحقيقي وإن كان المجازي مثله كما في الخضري لأن قول المصنف تقييد لإطلاق قوله السابق: أو مفهم ذات حر فتدبر (**قوله: إلى ظاهر**) وكذا المسند إلى الضمير كما تقدم. (**قوله: بإلا**) مثلها غير وسوى لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه فالنظر إلى اللفظ فيهما يقتضي التأنيث. أفاده الصبان. (**قوله: فضلا**) والمفضول جائز في النثر كالشعر على الصحيح عند المصنف خلافا للجمهور وقد قرئ فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم بالرفع نائب فاعل ترى. (**قوله: إذ الفعل في المعنى الخ**) أي ورعاية المعنى أولى من

(**كما زكى إلا فتاة ابن العلا**) إذ الفعل في المعنى مسند إلى مذكر لأن تقديره ما زكى أحد إلا فتاة ابن العلا ومثال الإثبات قوله: ما برئت من ريبة وذم * في حربنا إلا بنات العم

(**والحذف**) للتاء من فعل مسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي (**قد يأتي بلا فصل**) حكى سيبويه عن بعضهم قال فلانة (و) الحذف (**مع**) الإسناد إلى (**ضمير**) المؤنث (**ذي المجاز**) وهو الذي ليس له فرج (**في شعر وقع**) قال عامر الطائي: فلا مزنة ودقت ودقها * ولا أرض أبقل إبقالها

رعاية اللفظ كذا قاله الصبان هنا ولا يخفى ما فيه على العارف بالغرض من علم النحو. (**قوله: في المعنى**) يؤخذ منه توجيه إثبات التاء وهو أن الفعل في الظاهر مسند إلى المؤنث كما قاله ابن هشام في شرح الشذور وما قاله يس على الفاكهى من أن وجهه أن يقدر المستثنى منه مؤنثا عاما شاملا للمستثنى فهو وإن صح في نحو الشعر في الشرح لا يظهر في نحو ما قامت إلا هند لأن المقصود لم يقم أحد مذكرا أو مؤنثا غيرها. (**قوله: لأن تقديره**) أي تقدير المثال السابق.

(**قوله: ومثال الإثبات قوله: ما برئت الخ**) الظاهر أن الكلام في مؤنث حقيقي لولا الفصل بإلا لوجب التأنيث وبرئت ليس كذلك لأن بنات جمع مكسر يجوز في فعله الوجهان بل تأنيثه غير حقيقي على ما ستعلمه مما يأتي. (**قوله: إلى ظاهر مؤنث حقيقي**) لعل التقييد بالظاهر لعدم سماع الحذف مع الضمير كما في الصبان.

(**قوله: حكى سيبويه**) سيأتي عن الشارح أنها لغة ثم في الاستدلال بهذا اللفظ شيء لأن مقتضى قولهم في باب الكناية: إن فلانا وفلانة كنايتان عن علم الإنسان لا عنه أن تأنيثه مجازي حاصل بالتاء ثم رأيت في يس عن الدنوشري أنه مسهل للشذوذ وفيه وقفة فليحرر. (**قوله: والحذف مع الاسناد**) مزج وحل معنى لا إشارة إلى حذف المبتدإ في المتن لعدم الحاجة إليه بل "مع" نظرا له ظرف لوقع المسند لضمير الحذف.

(**قوله: ضمير المؤنث ذي المجاز**) أي ضمير لفظ مؤنث ذي الإطلاق المجاز أي إن إطلاق المؤنث على ذلك اللفظ مجاز وقول العلامة الأنبابي: أي المؤنث ذي الكلمة المجازية يقتضي بظاهره أن المراد بالمؤنث غير اللفظ المؤنث ولا يخفى بعده. (**قوله: في شعر وقع**) أجازه ابن كيسان في النثر كقوله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾[1] فلو قيل: إن الرحمة مؤولة بالإحسان عورض بأن الشعر المستدل به يمكنه التأويل كما يأتي فتفرقة الناظم بينهما غير ظاهر. (**قوله: فلا مزنة**) بالرفع مع التنوين على إعمال لا كليس أو إهمالها لأنه يكفي في جوازه مطلق التكرار ولو مع إعمال الثانية وقوله: **ولا أرض** بالفتح على إعمالها و**المزنة** السحابة البيضاء و**الإبقال** الإنبات ومراد الشاعر وصف أرض معلومة وسحابتها بكثرة الخصب

---

(١) سورة الأعراف: ٥٦/٧

وحمله ابن فلاح في الكافي على أنه عائد إلى محذوف أي ولا مكان أرض أبقل والضمير في إبقالها للأرض. (**والتاء مع**) فعل مسند إلى (**جمع سوى السالم من مذكر**) وهو جمع التكسير وجمع المؤنث السالم (**كالتاء مع**) مسند إلى ظاهرِ مؤنث غير حقيقي نحو (**إحدى اللبن**) أي لبنة فيجوز إثباتها نحو قالت الرجال وقامت الهندات على تأويلهم بالجماعة وحذفها نحو قام الرجال وقام الهندات على تأويلهم بالجمع.

والإمطار. (**قوله: إلى محذوف**) لا حاجة إلى دعوى الحذف بل يجوز رجوعه إلى الأرض بتأويله بالمكان ولا مانع من رجوع ضمرين مختلفين باعتبارين إلى شيء واحد كما في الصبان عن عروس الأفراح. (**قوله: ولا مكان أرض**) الإضافة بيانية. (**قوله: للأرض**) أي التي أريد وصفها لا المذكورة في البيت كما لا يخفى.

(**قوله: والتاء مع فعل مسند إلى جمع**) بهذا يقيد قوله: أو مفهم ذات حر فالمراد غير الجمع وحمل الشارح الجمع على الصناعي لما نقله بعد عن شرح الكافية فمن عمم الجمع هنا لم يصطبر لآخر كلام الشارح لأن عادته ﷺ نقل ما لا يفهم من الألفية فلا يقال: إنه استدلال على تعميم الجمع والمراد بالجمع ظاهره كما هو الموافق للمشبه به وأما الفعل المسند إلى ضمير الجمع فيجب فيه علامة الجمع أو التأنيث كما في التسهيل في بحث الضمير. (**قوله: من مذكر**) أي من جمع مذكر بيان للسالم. (**قوله: وهو جمع التكسير**) أي مطلقا مذكرا أو مؤنثا عاقلا أو غيره وقوله: وجمع المؤنث السالم أي الجمع بالألف والتاء مطلقا لمذكر كطلحات أو لمؤنث مغير كبنات أو لا كمسلمات لقوله بعد: هذا الخ. (**قوله: إلى ظاهر مؤنث**) يحتمل الإضافة البيانية ويؤيده ما تقدم من قوله: ضمير ذي المجاز والتوصيف. (**قوله: فيجوز إثباتها وحذفها**) ظاهره استواء الوجهين وهو الذي نقله الصبان عن الشارح ﷺ وقال الدماميني: الأجود في جمع التكسير مطلقا والجمع بألف وتاء لمذكر واسم الجمع واسم الجنس الجمعي الحذف بخلاف إحدى اللبن حيث الأجود فيه الإثبات فالتشبيه في كلام المصنف في أصل الجواز. (**قوله: إثباتها**) الضمير للتاء الأولى. (**قوله: على تأويلهم بالجماعة**) أي لأجل تأويل الرجال في الأول والهندات في الثاني فيكون التعبير بالنظر للثاني تغليبا ولو قال: على التأويل بالجماعة لسلم بل لو قال على معنى الجماعة، قال ابن هشام في شرح الشذور: وليس لك أن تقول: التأنيث في النساء والهنودِ حقيقي لأن الحقيقي هو الذي له فرج والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد اهـ لكن يرد المثنى لأن حكمه حكم مفرده مع أنه ليس لمجموعهما ذلك. (**قوله: على تأويلهم بالجمع**) قد يقال: الجماعة مؤنث مجازي فيجوز التذكير أيضا بناء على التأويل بها ولا حاجة إلى التأويل بالجمع كما يعلم من التصريح وأقره مولانا أبو البركات.

هذا مقتضى إطلاقه في جمع المؤنث وإليه ذهب أبو علي وفي التسهيل تخصيصه بما كان مفرده مذكرا كالطلحات أو مغيرا كبنات، أما غيره كالهندات فحكمه حكم واحده ولا يجوز قام الهندات إلا في لغة قال فلانة

قال في شرح الكافية: ومثل جمع التكسير ما دل على جمع لا واحد له من لفظه كنسوة تقول: قال نسوة وقالت نسوة أما جمع المذكر السالم فلا يجوز فيه اعتبار التأنيث لأن سلامة نظمه تدل على التذكير والبنون جرى مجرى التكسير لتغير نظم واحده كبنات. (**والحذفَ**) للتاء (**في**) فعل مسند إلى جنس المؤنث الحقيقي نحو (**نعم الفتاة**) وبئس المرأة

(**قوله: هذا الخ**) أي جواز الوجهين في جمع المؤنث السالم وقوله: مقتضى إطلاقه في جمع المؤنث أي المفاد بقوله: سوى السالم من مذكر فإن أحد أفراد السوى جمع المؤنث غير مقيد بالتكسير. (**قوله: في جمع المؤنث**) لعله صفة الإطلاق ولو أسقط في. (**قوله: وإليه**) أي إلى جواز الوجهين في جمع المؤنث مطلقا. (**قوله: تخصيصه**) أي تخصيص الجمع أوجواز الوجهين فهو في التسهيل جرى على المذهب البصري من جعل جمعي التصحيح كمفرديهما والمذهبُ الكوفي جعلُهما كالمكسر فما في الألفية مذهب ثالث لأبي علي وقد أرجع يس في حاشيته ما في الألفية للبصري بجعل قوله: من مذكر من باب الاكتفاء أي ومؤنث ولا يخفى بعده ومخالفته للكافية. (**قوله: أو مغيّرا**) أي لغير علة تصريفية فلا يرد أنهم جعلوا نحو جائت الحبليات كمسلمات. (**قوله: لا واحد له من لفظه**) قال الصبان: ومثله اسم جمع له واحد من لفظه واسم الجنس الجمعي فلو أسقط المصنف القيد واكتفى بما دل على جمع لشمل جميع ذلك. (**قوله: أما جمع المذكر الخ**) محترز قوله: سوى السالم من مذكر. (**قوله: لأن سلامة الخ**) أي مع شرف التذكير فلا يرد أن السلامة موجودة في نحو مسلمات. (قوله: مجرى التكسير) أي مجرى جمع التكسير المعرب بالحركات فلا يرد أنه أيضاجمع مكسر. (**قوله: لتغير نظمه) أي نظم واحده** كذا في الكافية وشرحها ومقتضى التعليل أن ما لم يستوف الشروط وسلم نظم واحده لا يجوز فيه الوجهان، وفي الشاطبي وغيره أن جميع ما لم يستوف الشروط كأهلين وأرضين بسكون الراء حكمه حكم جمع التكسير. (**قوله: كبنات**) ظاهره أن جواز الوجهين لتغير نظم واحده وليس كذلك على ما جرى عليه المصنف هنا نعم هو كذلك على ما سبق عن التسهيل. (**قوله: في فعل مسند الى جنس المؤنث الحقيقي**) مراده إفادة عدم اختصاص جواز ذلك بلفظ نِعم وأنه جار في كل فعل أريد بفاعله الجنس ولو ضميرا كما في صارت المرأة خيرا من الرجل ونعمت امرأة هند إلا إن ذكر لفظ الجنس يلزم منه أن لا يبقى كبير فائدة في العلة فلو قال: إلى المؤنث الحقيقي في نحو نعم الفتاة وبين بعد تمام العلة المراد من نحو نعم الفتاة بأن قال: والمراد بنحو نعم الفتاة كل ما أريد بفاعله الجنس

(**استحسنوا لأن قصد الجنس فيه**) على سبيل المبالغة في المدح والذم (**بين**) ولفظ الجنس مذكر ويجوز التأنيث على مقتضى الظاهر فتقول: نعمت الفتاة وبئست المرأة.

(**والأصل في الفاعل أن يتصلا**) بفعله لأنه كالجزء منه (**والأصل في المفعول أن ينفصلا**) عن فعله لأنه فضلة نحو ضرب زيد عمرا (**وقد يجاء بخلاف الأصل**) فيقدم المفعول على الفاعل نحو ضرب عمرا زيد (**وقد يجي المفعول قبل الفعل**) نحو ﴿فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة﴾ (**وأخر المفعول**) وقدم الفاعل

لحسن السبك. (**قوله: فيه**) أي في نحو المثالين لقوله: على سبيل المبالغة في المدح والذم لكن فيه تخصيص العلة بالمثال مع أن إثبات الكلي. (**قوله: ويجوز**) ظاهره أنه ضعيف وفي الأشموني: ومع كون الحذف حسنًا الإثبات أحسن منه. (**قوله: والأصل في الفاعل**) أي الغالب أو الراجح وهو معنى قول المولى الجامي قدس سره: أي ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه.(**قوله: بفعله**) أي بعامله ففيه اكتفاء أو تعميم وعبر به لقوله: وقد يجيء المفعول قبل الفعل. (**قوله: لأنه كالجزء**) أي وحق الجزء أن لا ينفصل عن كله فحق الفاعل أن لا ينفصل عن الفعل وإنما كان كالجزء لأخذ النسبة إليه في مفهومه. (**قوله: والأصل في المفعول الخ**) قال ابن قاسم: لا يغني عن هذا ما قبله لاحتمال أن يكون الأصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الأخفش بمعنى أن الأصل اتصال أحدهما لا بعينه لا اتصال الفاعل بعينه والمفعول كذلك حتى يناقش بأنه غير متأت. (**قوله: في المفعول**) أي المفعول به لأنه محل الخلاف بين المصنف والأخفش كما علمت من كلام ابن قاسم وإليه يميل اقتصار الشارح على مثال المفعول به ويحتمل أن يكون المراد المفعول مطلقا فيكون الاقتصار لذلك ولا ينافي العموم قوله: وقد يجاء بخلاف الأصل لأنه لايستلزم المجيء بخلافه في كلها؛ حتى يرد المفعول معه كذا في الصبان وهو ظاهر في ما إذا كان المفعول معه مصاحبا للفاعل أما إذا كان مصاحبا للمفعول كقولك: لو ترك الناقةَ وفصيلها زيد لرضعها فلا يظهر وجه لمنعه فليحرر . (**قوله: أن ينفصلا**) أي بالفاعل فلا يقتضي أن نحو ضرب اليوم زيدا عمرو على الأصل مع أنه خلاف الأصل. (**قوله: وقد يجاء بخلاف الأصل**) أي جوازا فقول المصنف: وأخر المفعول الخ تقييد والفاء في قول الشارح: فيقدم للتفسير لا التفريع لأنهما في المعنى واحد. (**قوله: وقد يجي**) بحذف الهمزة على لغة من يقول: جا يجي وثا يثي بالقصر. (**قوله تعالى: ﴿فريقا هدى﴾ الخ**) الشاهد في الشق الأول وعليه اقتصر في التصريح وأما فريقا الثاني فمنصوب بمقدم يفسره ما بعده أي أضل فريقا حق عليهم الضلالة كما يعلم من الكشاف وغيره إلا أنه قدر في الكشاف خذل بدل أضل. (**قوله: وأخر**) تقييد لقوله: وقد يجاء.(**قوله: وقدم الفاعل**) أفاد به أن المراد وجوب التأخير عن

وجوبا (**إن لبس**) بينهما (**حذر**) كأن لم يظهر إعرابٌ ولا قرينةَ نحو ضرب موسى عيسى إذ رتبة الفاعل التقديم ولو أُخر لم يعلم فإن كان ثمةَ قرينةٌ جاز التأخير نحو أكل الكمثرى موسى وأضنت سعدى الحُمّى (**أو أضمر الفاعل**) أي جيء به ضميرا (**غير منحصر**) نحو ضربت زيدا فإن كان منحصرا وجب تأخيره نحو ما ضرب زيداً إلا أنت وكذا إذا كان المفعول ضميرا نحو ضربني زيد.

الفاعل أما تأخيره عن الفعل فقد يجب أيضا كما في الأول لئلا يلتبس المفعول بالمبتدإ أو لا كما في الثاني إن لم يكن ضميرا أيضا نحو ضربتني ودفع به ما يرد على قوله: أو أضمر الفاعل وفيه وجه آخر يأتي. (**قوله: وجوبا**) فالأمر على ظاهره لقوله: إن لبس حذر الخ. (**قوله: كأن لم يظهر**) أي كاللبس حين عدم الظهور. (**قوله: ولا قرينة**) لا لنفي الجنس حذف خبرها أي موجودة والجملة حالية لتقييد استلزام عدم ظهور الإعراب وجوب التأخير كما بينه بقوله: فإن كان الخ ومن جعل لا زائدة وما بعدها عطفا على إعراب فلم يتدبر ما يأتي ولا أن القرينة لا تنقسم إلى الظاهرة والمقدرة ولا أن المنفية هنا هي مطلق القرينة من اللفظية كتاء أضنت وظهور إعراب وصف أحدهما والمعنوية. (**قوله: إذ رتبة الفاعل الخ**) لو قال: إذ لو أخر لم يعلم ورتبة الفاعل التقديم فيكون قوله: ورتبة الخ جوابا عما يقال: هلا وجب تقديم المفعول لدفع الالتباس. (**قوله: لم يعلم**) قد يقال: فاللازم هو الإجمال قال الصبان: وليس كاللبس وهو تبادر غير المراد بل قد يكون مطلوبا للبلغاء اللهم إلا أن يقيد بغير مقام الإجمال فليراجع. (**قوله: ثمة**) أي في التركيب الذي لم يظهر فيه إعرابهما. (**قوله: أكل الكمثرى الخ**) القرينة فيهما معنوية واللفظية كظهور الإعراب في أحدهما وكرجوع الضمير من الأول إلى الثاني نحو ضرب فتاه موسى فإن رجوع الضمير إلى موسى يقتضي أنه فاعل وإلا عاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز كما يأتي ولو بدل مثاله الثاني بنحو ضربت سعدى موسى لكان مثال قسمي القرينة مذكورة ثم رأيت ابن الحاج قال الأولى تبديل المثال الثاني بما ذكر. (**قوله: أو أضمر الفاعل**) أي وكان المفعول أيضا ضميرا كما في ضربتك وهذا ما وعدناك به أو المراد عدم جواز تقدمه على الفاعل فقط فلا ينافي جواز زيدا ضربت. (**قوله: أي جيء به ضميرا**) وليس المراد من الإضمار الاستتارَ لأنه يكون بارزا كمثاله ومستترا كما في زيد ضربك. (**قوله: غير منحصر**) على صيغة اسم الفاعل أي منحصر غيره فيه على حذف مضاف ليناسب قوله: حذر في آخر الشطر الأول ثم إنه قد يجب تأخير الفاعل الضمير الغير المحصور فيه نحو ضرب عمرا إما أنا وإما زيد فلا بد من استثنائه فهو وارد على كلام المصنف كما في الشاطبي إلا أن يقال: هو نادر. (**قوله: فإن كان الخ**) لو تركه لفهم مما بعده. أبو البركات

(**وما بإلا أو بإنما انحصر**) سواء كان فاعلا أو مفعولا (**أخر**) وجوبا مثال حصر الفاعل نحو ما ضرب عمرا إلا زيد وإنما ضرب عمرا زيد ومثال حصر المفعول نحو ما ضرب زيد إلا عمرا وإنما ضرب زيد عمرا (**وقد يسبق**) المحصور سواء كان فاعلا أو مفعولا (**إن قصد ظهر**) بأن كان محصورا بإلا وهذا ما ذهب إليه الكسائي واستشهد بقوله: فما زاد إلا ضِعفَ ما بي كلامها وقوله: ما عاب إلا لئيمٌ فعلَ ذى كرمٍ ووافقه ابن الأنباري في تقديمه إن لم يكن فاعلا والجمهور على

(**قوله: نحو ما ضرب زيدا إلا أنت**) لومثل بنحو إنما ضرب زيدا أنت لجواز التقديم في مثاله إذا قدم مع إلا عند المصنف. (**قوله: وكذا إذا كان المفعول ضميرا**) أي والفاعل ظاهر فلا يرد ضربتك وإذا ظرف لمتعلق كذا الواقع خبرا عن محذوف أي كائن كذا إذا إلخ. (**قوله: انحصَر**) بالبناء للفاعل ليناسب ظهر في الشطر الثاني. (**قوله: أَخِّر**) أي لئلا ينقلب الحصر المطلوب نظير ما تقدم في المبتدإ والخبر فتذكره. (**قوله: أخر وجوبا**) أي إن لم يظهر القصد مع التقديم بقرينة المقابلة بقوله: وقد يسبق إلخ. (**قوله: وجوبا**) أشار به إلى أن الأمر على ظاهره. (**قوله: مثال حصر الفاعل**) أي حصر شيء في الفاعل وكذا يقال فيما بعده.

(**قوله: وقد يسبق المحصور**) بالرفع أي المحصور فيه كما رأيته بخط مولانا أبي البركات فهو بيان لمرجع ضمير يسبق بالمعنى الراجع إلى قوله: وما بإلا أو بإنما انحصر وأما جعله مفعولا فلا يناسب السياق والمراد المحصور بإلا وإنما ولا يتقيد بكونه بإلا لئلا يلغو قوله: بأن كان محصورا بإلا فإنه يكون التقدير يسبق المحصور بإلا إن كان محصورا بإلا. (**قوله: سواء كان فاعلا أو مفعولا**) هذا مذهب المصنف والكسائي قبله كما في الصبان.

(**قوله: بأن كان محصورا بإلا**) أي وقدمت هي معه وإلا لم يظهر القصد كما لا يخفى وإنما ظهر القصد حينئذ لأن المحصور فيه هو ما بعد إلا مقدما أو مؤخرا بخلافه بعد إنما فإنه المؤخر كما سيأتي عن الشارح. ((**قوله: وهذا**)) أي جواز السبق مطلقا. (**قوله: إلا ضعف الخ**) أوله: تزودت من ليلى بتكليم ساعة ومحل الشاهد قوله: إلا ضعف لأنه مفعول زاد تقدم وهو محصور بإلا على الفاعل وهو كلامها والضعف المضاعفة وكلامها مضاف إلى المفعول بعد حذف الفاعل أي تكليمي إياها أو بالعكس.

(**قوله: ما عاب الخ**) تمامه: ولا جفا قط إلا جُبَّأٌ بطلاً الأصل ما عاب فعل ذي كرم إلا لئيم ولا جفا بطلا إلا جبأ وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبأ بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي آخره همزة غير ممدود الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع. تصريح

(**قوله: ووافقه ابن الأنباري الخ**) قال في التسهيل: اعتبر تأخر المحصور فيه لفظا أوتقديرا وتقديمه وهو

المنع مطلقا، أما المحصور بإنما فلا يظهر قصد الحصر فيه إلا بالتأخير. (**وشاع**) أي كثر وظهر تقديم المفعول على الفاعل إذا اتصل به ضمير يعود على الفاعل ولم يُبالَ بعود الضمير على متأخر لأنه متقدم في الرتبة وذلك (**نحو خاف ربَّه عمرُ وشذ**) تقديم الفاعل إذا اتصل به ضمير يعود على المفعول (**نحو زان نورُه الشجرَ**) لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز إلا في مواضع ستة ليس هذا منها، وفي الضرورة نحو ولما عصى قومُه مصعبا وأجازه ابن جني في النثر بقلة وتبعه

مفعول لايخرجه عن ذلك التأخر لتأخر المفعول رتبة بخلاف تقديمه وهو فاعل فإن رتبته التقديم اهـ بأدنى توضيح فالأقوال ثلاثة: قول الكسائي الجواز مطلقا، وقول ابن الانباري التفصيل، وقول الجمهور وهم من عداهما كما في شرح التسهيل المنع مطلقا. (**قوله: أما المحصور بإنما**) مقابل قوله: بأن كان محصورا بإلا. (**قوله: إن لم يكن فاعلا**) والفرق أن المفعول مؤخر رتبة فتقديمه كلا تقديم بخلاف الفاعل فإن رتبته التقديم فلو قدم لفظا لم يبق من حال المحصور فيه من التأخير شيء. (**قوله: والجمهور**) جعله الفاكهي قولا لبعض البصريين قال: وهو الأصح حملا على إنما فيطرد الباب وهو الموافق لما قالوه في المبتدإ والخبر من المنع مطلقا. (**قوله: أي كثر وظهر**) الثان لغوي والأول مراد وعادتهم تقديم اللغوي، قال في التاج شاع أي ذاع وفشا وظهر وانتشر أهـ وهو يستلزم الكثرة. (**قوله: تقديم المفعول**) وأكثر من هذا تقديم الفاعل عكس ما في المتن كما أن الأكثر فيما بعده العكس فالصور أربعة ذكره يس عن ابن هشام. (**قوله: يعود على الفاعل**) واختلف فيما إذا عاد على المتصل به كضرب أباها غلامُ هند والصحيح الجواز لأن عوده على المتصل بما رتبته التقديم كعوده على ما رتبته التقديم أفاده الأشموني. (**قوله: لأنه متقدم في الرتبة**) أي وهو كاف في تقدم المرجع.(**قوله: وشذ**) أي امتنع قياسا لقوله في دوام العلة: وهو لا يجوز الخ ثم هذا مذهب الجمهور كما يأتي عن الشارح. (**قوله: يعود على المفعول**) أما إذا عاد على المتصل بالمفعول نحو ضرب أبوها غلامَ هند فيمتنع إجماعا. (**قوله: في مواضع ستة**:) أحدها الضميرالمرفوع بنعم وبئس نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف، الثاني أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله: جفوني ولم أجف الأخلاء كما سيأتي في بابه، الثالث أن يكون مخبرا عنه بما يفسره نحو ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا﴾ الرابع ضمير الشأن والقصة نحو ﴿قل هو الله أحد﴾الخامس أن يجر برب نحو ربه رجلا، السادس أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور: أجازه الأخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع انتهى. (**قوله: ولما عصى قومه مصعبا**) آخره: فأداهم الكيل صاعا بصاع قال الميداني في مجمع الأمثال جزاه كيل الصاع بالصاع أي كافأ إحسانه بمثله وإساءته بمثلها وقوله صاعا قال الحفيد هو في موضع الحال مثل بايعته يدا بيد وهو في الأصل جملة أي صاع منه بصاع هـ وقال الفناري حال من ضمير أدى والأصل مقابِلاً صاعا بصاع ثم طرح مقابلا وأقيم

المصنف قال: لأن استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه.

﴿هذا باب (النائب عن الفاعل) إذا حذف﴾

والتعبير به أحسن من التعبير بمفعول ما لم يُسمَّ فاعله لشموله للمفعول وغيره ولصدق الثاني على المنصوب في قولك: أعطِيَ زيد درهما وليس مرادا (**ينوب مفعول به**) إن كان موجودا (**عن فاعل فيما له**) من رفع وعمدية وامتناع تقديمه على الفعل وغير ذلك (**كنيل خير نائل**) وزيد مضروب غلامه. (**وأول الفعل**) الذي حذف فاعله (**اضممن**) سواء كان ماضيا أو مضارعا (**والمتصل بالآخر اكسر في مضي**) فقط (**كوصل**) ودحرج (**واجعله**) أي المتصل بالآخر (**من**) فعل (**مضارع منفتحا**

صاعا مقامه ثم الحالُ ليست هي صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع لأن معنى المنوب عنه يحصل بالمجموع قاله البغدادي. (**قوله: وتبعه المصنف**) أي في غير الألفية على حل الشارح كما علمت قال في شرح التسهيل: والصحيح الجواز وتعقبه الأشموني بعد نقل هذا منه بأن الحق والإنصاف القول الأول من عدم الجواز في غير الضرورة. (**قوله: لأن استلزام الفعل للمفعول**) أي لأن استلزام تعقل الفعل لتعقل المفعول هو بمعنى ما اشتهر أن الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل الفاعل والمفعول يدل عليه كلام المصنف في شرح الكافية لأن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعنى الفعل أهـ وليس المراد الاستلزام من حيث الوجود فإنه جار في الزمان والمكان ولم أر خلافا في عدم جواز إرجاع الضمير إلى المتأخر منهما.

﴿هذا باب النائب عن الفاعل إذا حذف﴾

(**قوله: إذا حذف**) أي ينوب إذا حذف وليس ظرف النائب لأنه صار اسم جنس غير معتبر فيه الحدث إلا أن يقال: هو ظرف له باعتبار حاله قبل التسمية كما أشار الحفني إلى نظيره في حواشي رسالة الوضع. (**قوله: أحسن**) يفيد حسن التعبير الآخر للجواب عما قاله بأنه صار علما بالغلبة على ما في الصبان أو اسم جنس على ما هو الحق لما ناب عن الفاعل من مفعول وغيره فدخل الظرف وخرج المنصوب وإنما كان أحسن من الآخر مع الجواب لأن ما لا يحتاج إلى الجواب أحسن مما يحتاج إليه. (**قوله: بمفعول ما لم يسم فاعله**) أصل معناه مفعول فعل لم يذكر فاعله. (**قوله: إن كان موجودا**) أي في اللفظ ولعله تصحيح للحصر المفهوم من السكوت على المفعول به ويؤيده قوله الآتي: ولا ينوب الخ وقيل: ليس المراد الحصر بل اقتصر عليه لأنه الأصل بقرينة قوله: وقابل من ظرف الخ فلا حاجة للتقييد. (**قوله: وغير ذلك**) من كون الأصل اتصاله بالفاعل وعدم جواز حذفه وتأنيث الفاعل وكونه مبتدأ إذا قدم ولا يجري الأخيران في غير المفعول به فهما مستثنيان مما له. (**قوله: خير نائل**) من إضافة الصفة إلى الموصوف ويحتمل غيره والنائل

كينتحى المقول فيه) إذا بني لما لم يسم فاعله (**ينتحى**) وكيضرب ويدحرج ويستخرج (و) الحرف (**الثاني التالي**) أي الواقع بعد (**تا المطاوعة كالأول اجعله**) فضمه (**بلا منازعه**) في ذلك أي بلا خلاف نحو تُعلم العلم وتدحرج في الدار لأنه لو لم يضم لالتبس بالمضارع المبني للفاعل وكذا يضم الثاني التالي ما أشبه تاء المطاوعة نحو تكبر وتخير، (**وثالث**) الماضي (**الذي**) ابتديء (**بهمز الوصل كالأول اجعلنه**) فضمه (**كاستحلي**) لئلا يلتبس بالأمر في بعض الأحوال. (**واكسر**) فاء ثلاثي معتل العين لأن الأصل أن تضم أوله وتكسر ما قبل آخره فتقول في قال وباع: قول وبيع فاستثقلت الكسرة على الواو والياء ونقلت إلى الفاء فسكنتا فقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا، (**أَوَ اشمم فا ثلاثي أعل عينا**) بأن تشير إلى الضم قليلا مع التلفظ بالكسر ولا تغير الياء وهذه اللغة الوسطى وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض

اسم مصدر بمعنى النوال بمعنى العطاء والمراد المعطى لأنه مثال لإنابة المفعول به. (**قوله: وأول الفعل**) كالاستدراك على قوله: فيما له لدفع توهم أنه يسند إليه ما أسند إلى الفاعل متلبسا بهيئته وهو صريح في أن المجهول فرع المعلوم كما هو مذهب الجمهور وقيل: كل أصل. (**قوله: أضممن**) ولو تقديرا كنيل وقوله: اكسر إن لم يكن مكسورا كعلم. (**قوله: من فعل مضارع**) حال من مفعول اجعله. (**قوله: كينتحى الخ**) بفتح الياء وجر المقول صفة وبضم الياء في ينتحى الثاني نائب فاعل للمقول وفيه مسامحة لأن المثال هو الثاني والمراد كينتحى بضم الياء المقول في ينتحي. (**قوله: إذا بني الخ**) أي صيغ لأجل الإسناد إلى مفعول لم يذكر فاعل فعله. (**قوله: والثاني التالي الخ**) ذكر الثاني ليفيد أن الكلام في الماضي لأن تالي تاء المطاوعة في المضارع ثالث وسميت تاء المطاوعة مع أن المفيد لها البنية لاختصاص هذه التاء بها فسميت باسم وصف ما اختصت هى به. (**قوله: بالمضارع المبني للفاعل الخ**) أي من التفعيل والفعلال لعدم الاعتداد بحركة الآخر لحذفها في الوقف. (**قوله: الماضي**) أخذه من قوله: بهمز الوصل لعدم دخولها على المضارع. (**قوله: ابتدئ**) هذا هكذا. (**قوله: فضمه الخ**) الفاء للتفسير. (**قوله: بالأمر**) أي المسند إلى ياء المخاطبة فاللام للعهد وقوله: في بعض الأحوال أي حالِ سقوط الهمزة في الدرج ويمكن أن يكون المراد ببعض الأحوال هو الإسناد إلى الياء مع سقوط الهمزة في الدرج. (**قوله: واكسر الخ**) ذكر هذه الأحكام هنا مع أن المناسب تأخيرها إلى التصريف تبعا لمن ذكرها هنا. (**قوله: معتل العين**) هنا وفيما يأتي تحريف من النساخ وصوابه معل العين لقوله: وخرج بقوله أعل إلخ. (**قوله: العليا**) بضم العين تأنيث الأعلى أي الفصحى. (**قوله: أو اشمم**) بنقل حركة الهمزة إلى

(**وضم**) للفاء (**جا**) عن بعض العرب مع حذف حركة العين فسلمت الواو وقلبت الياء واوا كحوكت في قوله: حوكت على نولين إذ تحاك

و(**كبوع**) في قوله: ليت وهل ينفع شيئا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت

وقوله: (**فاحتمل**) أي فأجيز وخرج بقوله: أعل ما كان معتلا ولم يعل نحو عور في المكان فحكمه حكم الصحيح. ثم هذه اللغات الثلاث إنما تجوز مع أمن اللبس (**وإن بشكل**) من الأشكال المتقدمة (**خيف لبس**) يحصل بين فعل الفاعل وفعل المفعول (**يجتنب**) ذلك الشكل كخاف فإنه إذا أسند إلى تاء الضمير يقال: خفت بكسر الخاء فإذا بني للمفعول فإن كسرت حصل اللبس فيجب ضمه فيقال: خفت ونحو طِلت أي غُلبت في المطاولة يجتنب فيه الضم لئلا يلتبس بطلت المسند إلى الفاعل من الطول ضد القصر، (**وما لباع**) إذا بني للمفعول من كسر الفاء وإشمامها

الواو. صبان. (**قوله: إلى الضم قليلا**) لا حاجة إلى التقييد بالقلة لإغناء الإشارة عنه. (**قوله: ولا تغير**) بالنصب عطفا على تشير كما يعلم من شرح الكافية والمراد بعدم تغييرها عدم إمالتها إلى الواو كما في الصبان وعبارة شرح التسهيل: ومن أشم الكسرة ضمة لم يغير الياء. س

(**قوله: حوكت الخ**) **آخره تختبط الشوك ولا تشاك** وحوكت من الحياكة وهي النسج ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع إلى الحلة ونولين تثنية نَوْل وهو الخشب الّذي يَلفّ عليه الثّوب حين النسج ويحصل بكل نول طاق وتختبط الشوك أي يضرب بها على الشوك ولا تشاك أي لا يؤثر الشوك. (**قوله: ليت الخ**) ليت الثانية مراد بها لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تأكيد للأولى التي لها الاسم والخبر وقال الدنوشري: يحتمل أنها للثانية وشيئا مفعول مطلق وفاقا للموضح لا مفعول به خلافا للعيني. (**قوله فأجيز**) أي مع ضعف كما يفيده التعبير بصيغة الاحتمال مجهولا المتبادر في ذلك ولذا لم ينبه على رتبة هذه اللغة كما نبه في سابقيه. (**قوله: ثم هذه اللغات الخ**) دخول على المتن. (**قوله: مع أمن اللبس**) لا يظهر ثمرة القيد بالنسبة إلى لغة الإشمام وقد يجاب بما في القولة بعده. (**قوله: وإن بشكل من الأشكال المتقدمة**) صريح في أن الإشمام شكل وهو كذلك إن أريد بالشكل كيفية اللفظ وصيغته المسموعة لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره كما نبهناك عليه فالمراد من مجموع الأشكال السابقة أو يقال: الجملة الشرطية لا تستلزم الوقوع فإن أريد بالشكل التحرك بحركة خاصة لم يشمل الإشمام ولم يحتج إلى عناية وعليه حمل المصنف نفس العبارة في شرح الكافية ولو قال: من شكلي الضم والكسر لكان أوفى بمراده لكن يلزم الدخول على المتن بنحو ثم لغة الضم

وضمها (**قد يرى لنحو حب**) من الثلاثي المضاعف المدغم إذا بني للمفعول وأوجب الجمهور الضم واستدل مجيز الكسر بقرائة علقمة ﴿ردت إلينا﴾ (**وما**) ثبت (**لفا باع**) إذا بني للمفعول من جواز الثلاثة فهو (**لما العين تلي في**) كل ثلاثي معتل العين وهو على وزن افتعل وانفعل نحو (**اختار وانقاد وشبه**) لذين (**ينجلي**) خبر هو محط حصول ما لفا باع لما وليته العين فيما ذكر فيجوز فيهما كسر التاء والقاف وضمهما والإشمام على العمل السابق ويلفظ بهمزة الوصل على حسب

والكسر إنما يجوزان مع أمن اللبس. (**قوله: كخاف**) أي ككسرة أول خاف. (**قوله: فيجب ضمه**) أي لايجوز كسره وإلا فيجوز الإشمام أيضا على ما في الصبان. (**قوله: ونحو طلت**) مبتدأ خبره جملة يجتنب. (**قوله: إذا بني**) ظرف لمتعلَّق قوله:لباع أعني حصل. (**قوله: من الطول ضد القصر**) لعله لم يلتفت إلى الالتباس بالمعلوم من نفس المعنى للاحتياج إلى تقييد الالتباس بحذف المفعول ولم يصنع ذلك فيما تقدم لعدم اللازم منه. (**قوله: المدغم**) أي المدغم أول المتجانسين فيه في الثاني منهما ففيه مجاز. (**قوله: إذا بني للمفعول**) لم يعتبر قوله: لنحو حب مجهولا مع أن الصورة يحتمله لمناسبة تجتنب ولقوله: باع . (**قوله: وأوجب الجمهور الضم**) قد يؤخذ منه مع قوله: مجيز الكسر أن ترتيب اللغات في حب عكس ما في باع فإنه لا يمكن أن يكون ما منعه الجمهور مختارا عند المصنف بل جائزا مع ضعف. (**قوله: بقرائة علقمة**) كذا في نسخة وفي أخرى برواية علقمة أي مرويه وردت بدل منه. (**قوله: ثلاثي**) أي مزيد فيه. (**قوله: معتل العين**) الحق معل العين كما سبق لعدم جريان الأوجه في اعتور في المكان وجعله من ذكر الملزوم وإرادة اللازم في الجملة لا يلائم مقام التقييد. (**قوله: وشبه**) بالجر عطف على اختار وانقاد ولا يخفى استدراكه مع زيادة الشارح لفظ نحو فلو جعل قوله: كل ثلاثي الخ بيانا لشبه لسلم ومثله المضاعف نحو اشتد فالمزيد كالمجرد وكان حق المصنف أن ينبه عليه. (**قوله: خبر**) أي لهو نظرا للشرح ولما في قوله: وما لفا باع نظرا للمتن وقوله: هو محط الخ أي محط الكلام المفيد حصول ما لفا باع لما وليته العين ولا يظهر فائدة التنبيه عليه إذ معلوم أن كل خبر محط الكلام إلا أن يكون إشارة إلى أن المراد بالانجلاء مطلق الحصول وعبارة الشاطبي: وينجلي بمعنى يظهر من جلوته إذا أظهرته وهو عبارة عن ثبوت الحكم له اهـ (**قوله: على العمل السابق**) مرتبط بالإشمام أي الجاري على العمل السابق من الإشارة إلى الضم وعدم تغيير الياء ويحتمل ارتباطه بالثلاثة فإن في الكسر والضم أيضا عملا.(**قوله: ويلفظ الخ**) اختاره مع أنه مخالف لظاهر المتن حيث أثبت الأوجه الثلاثة لما قبل العين وسكت عن الهمزة مع حكمه فيما تقدم بضم أول الفعل لأنه المشهور والموافق لظاهر التسهيل وقال ابن أبي الربيع: الهمزة باقية على ضمها مطلقا وجعله الشاطبي توجيها للمتن قال: وللناظم كلا القولين. (**قوله: على حسب اللفظ بهما**) أي فهي مكسورة أو مضمومة أو مشممة بضم قاله ابن الناظم.

اللفظ بهما (**وقابل**) للنيابة (**من ظرف**) بأن كان متصرفا مختصا أو غير مختص لكن قُيِّدَ الفعلُ بمعمولٍ آخرَ (**أو من مصدر**) بأن كان متصرفا لغير التوكيد (**أو حرف جر**) مع مجروره بأن لم يكن متعلقا بمحذوف ولا علةً (**بنيابة**) من الفاعل (**حَرِي**) أي جديرٌ نحو سِيرَ يومُ السبت وسير بزيد

(**قوله: وقابل**) مبتدأ سوغ الابتداء به وصفه بما بعده أو كونه وصفا لمحذوف أي لفظ قابل وخبره حري مرادا به ينوب كما يأتي.(**قوله: بأن كان متصرفا الخ**) المتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية، والمختص من الظروف ما خصص بشيء من أنواع التخصيص كالإضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير التوكيد قاله الصبان. (**قوله: أو قيد الفعل بمعمول آخر**) أي فيجوز نيابة غير المختص قال يس: لحصول الفائدة حينئذ.(**قوله: أو من مصدر**) مثله اسم المصدر كما يفيده الاحتراز عن سبحان وظاهر العطف بأو أنه لا أولوية لبعضها على بعض واختار في الجامع أولوية المصدر لوصول الفعل إليه بلا واسطة وإليها بواسطة وانظر التفصيل في عصام الجامي.(**قوله: لغير التوكيد**) ظاهره وإن قيد الفعل بمعمول آخر وإليه ذهب ابن الناظم قال: ولا أرى ذلك في المصدر بل لا بد من كون المصدر مختصا لأن أحد شطري الجملة لا يجوز أن يستفاد من الآخر اهـ وقال ابن هشام بجواز نيابة التوكيدي حينئذ لحصول الفائدة نظير ما قاله في الظرف وصريحه أن عدم جواز ضرب ضرب لعدم الفائدة ولعله يجاب عما قال ابن الناظم بنحو التجريد أي وجد ضرب.
(**قوله: مع مجروره**) الأولى ومجروره لأن مع تقتضي أن المجرور هو النائب وحرف الجر تابع له لأن وضعها للدخول على المتبوع كما في يس وليس كذلك فإن النائب عند المصنف مجموعها كما يفيده نص عبارة الكافية وشرحها ونقل أبي حيان الآتي والجواب بأن مع مستعملة بمعنى الواو لا يدفع الأولوية. (**قوله أيضا: مع مجروره**) بيان لمختار المصنف كما هو ظاهر التسهيل وشرح الكافية و فيما بعد نبه على ذلك وذكر ما اتفق عليه البصريون والكوفيون. (**قوله: بأن لم يكن متعلقا بمحذوف**) لعله لإخراج المفعول الثاني لظن الواقع جارا وجرورا كما سينقله عن التسهيل وسيأتي الكلام عليه ويشترط فيهما أيضا كما في شرح الكافية عدم لزوم الجار وجها واحدا كمنذ ورب والكاف وحروف القسم والاستثناء وحصول الفائدة إما باختصاص المجرور أو بتقييد الفعل بمعمول آخر نحو سير في طريق سيرا شديدا كما قاله ابن هشام في حواشي الألفية وأقره يس.(**قوله: ولا علة**) أي دال علة لأنه جواب مقدر فكأنه من جملة أخرى وسيأتي ما عليه وجوابه فيما كتبناه على قوله: ولا يجوز

يومٌ وضرب ضربٌ شديدٌ ﴿ولما سقط في أيديهم﴾ ونقل أبو حيان في الارتشاف اتفاق البصريين والكوفيين على أن النائب هو المجرور وإن الذي قاله المصنف: من أنهما معا النائب لم يقله أحد. وغير القابل لا ينوب نحو إذا وعند وسبحان الله ومعاذ الله وضربا في ضربت ضربا، وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكر أنه لا يجوز نيابة التمييز ولا المفعول له ولا المفعول معه وصرّحَ بالأول في التسهيل وبالثاني في الارتشاف وبالثالث في اللباب. (**ولا ينوب بعضُ هذي**) الثلاثةِ المتقدمةِ

نيابة التمييز. (**قوله: أي جدير**) تفسير باعتبار ظاهر اللفظ والمراد ينوب كما يفيده قوله: وغير القابل لا ينوب فلا يعترض باتحاده مع المبتدإ.

(**قوله: وإن الذي**) أي وقال: إن الخ لعدم صحة عطفه على مفعول نقل كما لايخفى. (**قوله: من أنهما معا النائب**) يؤيد مذهبه عدم تأنيث الفعل له في مثل مر بهند وأنه لا يتبع المجرور بالرفع في ذهب إلى زيد وعمرو ومر بزيد الظريف كما يتبع فاعل المصدر المجرور بالإضافة وسيأتي عن المصنف. وما يقال من أن ذلك لا يقتضي أن النائب الجار والمجرور بل يمكن أن يكون ذلك لأن النائب ضمير المصدر كما قال به من منع نيابة المجرور بتًّا كابن درستويه فمردود بسماع المصدر منصوبا في نحو سير بزيد سيرا كما في يس وأن الإسناد إلى ضمير المصدر يقتضي التجريد ولا داعي له اهـ بقي أنه يرد على مذهب المصنف أن الإسناد إليه من خواص الأسم ولم أر من اعترض به.

(**قوله: نحو إذا وعند**) لم يمثل لغير المختص من الظرف وهو نحو زمان ويوم ومكان وفرسخ كما في يس فلو مثل له. (**قوله: من تخصيصه**) أي المفهوم من السكوت في مقام بيان النائب وإلا فالنص على الشيء لا ينفي ما سواه كما نص عليه يس.

(**قوله: لا يجوز نيابة التمييز الخ**) وكذا لا يجوز نيابة الحال والمستثنى أما امتناع نيابة المفعول معه والمستثنى فلوجود الفاصل بينهما وبين الفعل وأما امتناع نيابة الحال والتمييز والمفعول له فلأنها مبنية على سؤال مقدر فكأنها من جملة أخرى والمفعول به وإن تصور فيه ذلك إلا أن توقف تعقل الفعل عليه كالفاعل منع عدّه من جملة أخرى وممن نص على توقف تعقل الفعل عليه دون باقي المعمولات المولى الجامي قدس سره في النائب وابن هشام في المفعول به. (**قوله: وصرح**) بالبناء للفاعل واسم كل كتاب دليل على من أريد بالضمير وهو المصنف وأبوحيان وأبو البقاء. (**قوله: في اللفظ**) احتراز عما لو وجد في المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول لكن لم يذكر في اللفظ فلا يمنع إنابة غيره. سم

(**إن وجد في اللفظ مفعولٌ به**) كما لا يكون فاعلا إذا وجد اسم مَحْضٌ، هذا مذهب سيبويه (و) ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه (**قد يرد**) نيابة غير المفعول به مع وجوده كقوله تعالى: ﴿ليجزى قوما بما كانوا يكسبون﴾ وقولِ الشاعر: لم يُعْنَ بالعلياءِ إلا سيداً * ولا شَفى ذا الغَيّ إلا ذو الهدى واختاره في التسهيل (**وباتفاق**) من جمهور النحاة (**قد ينوب**) عن الفاعل المفعول (**الثاني من باب كسى فيما التباسه أمن**) نحو كسي زيدا جبة

(**قوله: مفعول به**) ولو منصوبا بإسقاط الجار فيمتنع إنابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب بإسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع إنابة الثاني عند الجمهور وجوزها الفراء ووافقه في التسهيل وحقق في شرح الجامع أن الأحق نيابة ما يكون أهم في الكلام مثلا لو كان القصد إيقاع ضرب زيد أمام الأمير أنيب الظرف مع وجود المفعول به وهكذا. (**قوله: كما لا يكون الخ**) يفيد أنه إذا لم يوجد اسم محض يقع أحد الثلاثة فاعلا ولم أره لغيره فلعل التشبيه لبيان للواقع والمفهوم غير مراد. (**قوله: هذا**) أي عدم نيابة بعض هذه الثلاثة إذا وجد مفعول به ولا يلاحظ قوله: كما إلخ وذكره دخولا على المتن. (**قوله: الكوفيون والأخفش الخ**) ظاهره كشرح التسهيل اتفاق الأخفش والكوفيين في إجازة ذلك تقدم المجرور أو لا وقيد الأشموني مذهب الأخفش بتقديم المجرور فليراجع. (**قوله: كقوله تعالى: ﴿ليجزى﴾ الخ**) أجاب الجمهور عن الآية بأن النائب ضمير مستتر راجع إلي الغفران المفهوم من يغفروا وغاية ما فيه نيابة المفعول الثاني وهو جائز وعن البيت بأنه ضرورة وهو ظاهر علي طريقتهم من أن الضرورة ما وقع في الشعر مطلقا. (**قوله: لم يعن الخ**) فناب بالعَلياء مع وجود المفعول به وهو سيدا أي لم يعتن وأصله لم يعن الله أحدا أي لم يجعله يعتني بتحيصل المرتبة العلياء إلا سيدا. (**قوله: من جمهور النحاة**) أشار به إلى جواب ما يرد على دعوى الاتفاق من خلاف البعض كما أشار بقوله: ولعل الخ إلى جواب ثان مبني على تنزيل كون الاتفاق من الجمهور بمنزلة الاتفاق من جمييع النحاة. (**قوله: قد ينوب**) أشار بقد إلى أولوية الأول كما أفاده الشارح بقوله الآتي: وحيث جاز الخ. (**قوله: من باب كسا**) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر. (**قوله: فيما التباسه أمن**) أي في تركيب أمن فيه التباس الثاني بالأول فما موصولة حذف عائدها قال سم: قد يتوهم أنه لو كان المفعول الثاني مؤنثا وأنيب مناب الفاعل وأنث الفعل لذلك يندفع اللبس وليس كذلك لأن غاية ما يدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثاني لجواز أنه الأول.

بخلاف ما إذا لم يؤمن الالتباس، فيجب أن ينوب الأول نحو أعطي عمرو بشرا وحكي عن بعضهم منعُ إقامة الثاني مطلقا وعن بعض آخر المنع إن كان نكرةً والأول معرفةً ولعل المصنفَ لم يعتدَّ بهذا الخلاف وقد صرح بنفيه في شرحي التسهيل والكافية وحيث جاز إقامة الثاني فالأول أولى لكونه فاعلا في المعنى.

(**في باب ظن وأرى**) المتعدية لثلاثة (**المنع**) من إقامة الثاني ووجوبُ إقامة الأول (**اشتهر**) عن كثير من النحاة قال الأُبَّدي في شرح الجُزولية:

(**قوله: بخلاف ما إذا لم يؤمن الالتباس**) حال من المفعول الثاني وما مصدرية وإذا زائدة مع تسمح أي حال كون المفعول الثاني متلبسا بمخالفته حين عدم أمن الالتباس ولا يجوز كون ما اسمية لعدم العائد وتقديره يقتضي ركاكة لا تخفى. (**قوله: فيجب أن ينوب الأول**) أي اتفاقا إن قيل: هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعا للالتباس كما قيل بمثله في ضرب موسى عيسى وصديقي صديقك فإنهم احترزوا من اللبس بوجوب تقديم الفاعل والمبتدإ أجيب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلية بإقامة غير الثاني بخلاف الموضعين المذكورين فإنه لا طريق إلى دفع اللبس إلا بحفظ الرتبة قاله سم

وأقوى من جوابه أن يقال: لما كانت إنابة الثاني توهم فاعليته معنى لكون الأصل إنابة ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضا لتأخره لزوما فضعفت دلالته على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف الموضعين المذكورين لعدم المعارض فيهما. صبان ونظير ما استقواه في اللاري. (**قوله: والأول معرفة**) مبتدأ وخبر والجملة حالية ويحتمل العطف على اسم كان وخبرها. (**قوله: ولعل المصنف إلخ**) جواب ثان مع قطع النظر عن قوله: من جمهور النحاة كما تقدم. (**قوله: اشتهر**) أي المذكورُ من المنع والوجوب. (**قوله: قال الأبدي الخ**) عبارة الأبدي على قول الجزولي: وإن كان من باب ظن أقيم الأول فقط: وسبب ذلك أن الأول هو المحدث عنه في المعنى لأنه مبتدأ في الأصل فهو أنسب بالفاعل من الخبر اهـ. وعليه فالظاهر بدل قوله: وهو أشبه فهو أشبه بالفاء ويجعل قوله: فإن مرتبته الخ علة للسببية المفهومة من الفاء تبرعا من الشارح أي وإنما استلزم كونه مبتدأ أشبهيته بالفاعل لأنه يقتضي أن مرتبة المفعول الأول قبل الثاني ومرتبة الفاعل قبل المنصوب فحصل الاستلزام ثم لا يخفى أن الظاهر من عبارة الأبدي تحصيل مناسبة معنوية بين الفاعل والمفعول وقد رد الشارح عبارته إلى تحصيل المناسبة اللفظية. (**قوله: الأبدي**) بهمزة مضمومة وباء موحدة مشددة مفتوحة ودال مهملة منسوب أبدة بلدة بالأندلس كما في القاموس قال في الشمني في باب الجملة المعترضة

لأنه مبتدأ وهو أشبه بالفاعل فإن مرتبته قبل الثاني لأن مرتبة المبتدإ قبل الخبر ومرتبةُ المرفوع قبل المنصوب ففُعل ذلك للمناسبة.وخالف ابنُ عصفور وجماعةٌ وتبعهم المصنف فقال: (**ولا أرى منعا**) من نيابة الثاني (**إذِ القصد ظهر**) ولم يكن جملةً ولا ظرفا كما في التسهيل كقولك في جعل الله ليلةَ القدر خيراً من الف شهر: جُعل خيرٌ من ألفِ شهرٍ ليلةَ القدرأما الثالثُ من باب أرى ففي الارتشاف ادعى ابن هشام الاتفاقَ على منع إقامته وليس كذلك ففي المختَرع جوازُه عن بعضهم. وكما لا يكون للفعل إلا فاعل واحد كذلك لا ينوب عن الفاعل إلا شيء واحد

عن الأندلوسيين أنها تحرف ويقال أُبَّذة بالمعجمة. (**قوله: لأنه مبتدأ الخ**) لايخفى أن الأبدي إنما علل امتناع الثاني من باب ظن لا من باب أرى أيضا وهو الظاهر لعدم جريان العلة في الثاني من أرى لأنه مبتدأ في الأصل. (**وقوله: لأن مرتبة المبتدإ الخ**) علة ذكرت في البين لإثبات اقتضاء كونه مبتدأ في الأصل تقدمه على المفعول الثاني فافهم وحرر العبارة فإنها قلقة.(**قوله: إذ القصد**) إذ ظرفية لا تعليلية لإيهامها استمرار ظهور القصد وليس كذلك. (**قوله: ولم يكن جملة**) لعدم نيابة الجملة إلا في باب القول لقصد اللفظ فيه قاله الصبان.

(**قوله: ولا ظرفا**) أي حقيقة أو حكما فيشمل الجار والمجرور وعبارة التسهيل: ولم يكن جملة ولا شبهها وهي تشملهما كما في شرحه وقال الصبان: وفي إنابة المفعول الثاني إذا كان ظرفا أو مجرورا المذاهب الثلاثة في إنابة غير المفعول مع وجوده ورجح على تقدير النيابة أنه ناب بحسب الظاهر وأن النائب في الحقيقة هو المتعلق نظير ما قيل في الخبر اهـ بالمعنى

(**قوله: وأما الثالث**) ظاهر كلامه أن المصنف سكت عنه هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصرح بأنه ثاني مفعولى باب ظن وقد ذكر المصنف حكمه من اشتهار المنع وإجازته هو فالثالث مثله وهو مبتدأ وقوله: ادعى ابن هشام الخ مراد لفظه مبتدأ ثان خبره قوله: في الارتشاف والجملة خبر قوله: الثالث والعائد محذوف أي في حقه والمراد بابن هشام الخضراوي كما في التصريح. (**قوله: وليس كذلك**) تعقيب من أبي حيان كما في الارتشاف والفاء في ففي المخترع تعليلية وهو كتاب للزجاجي.(**قوله: وكما لا يكون الخ**) دخول على المتن بيان لبعض ما أراده المصنف منه.

(**وما سوى النائب**) عنه (**مما علقا بالرافع**) أي رافع النائب وهو الفعل واسم المفعول والمصدر على ظاهرِ قول سيبويه

(**النصب له محققا**) لفظا إن لم يكن جارا ومجرورا نحو ضُرب زيدٌ يومَ الجمعة أمامَك ضربا شديدا ومحلاً إن يكنه نحو ﴿فإذا نُفخ في الصور نفخةٌ واحدةٌ﴾.

(**قوله: أي رافع النائب**) بقرينة أن الكلام في النائب ودفع به كما في يس ما قيل: إن سوى النائب يشمل الفاعل مع أنه مرفوع ويعلم منه أن النصب متجدد وقيل: مستصحب وقيل: بمحذوف والتقدير في أعطي زيد درهما: أخذ درهما. (**قوله: والمصدر**) على تأويله بفعل مجهول.

(**قوله: على ظاهر قول سيبويه**) قال الصبان: وهو الأصح حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام بخلاف الملبس كعجبت من ضرب عمرو وعلى الجواز يجوز إضافة المصدر إلى نائب فاعله فيكون في محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر في محل نصب على المفعولية والفاعل محذوف من غير نيابة شيء عنه.

(**قوله: لفظا**) أي بلا واسطة كما في الصبان فهو من ذكر الملزوم وإرادة اللازم إذ يلزم من العمل لفظا العمل بلا واسطة كما أن قوله: ومحلا بمعنى بواسطة من ذكر اللازم وإرادة الملزوم لا العكس فإن كون العمل محلا لا يستلزم الواسطة وإن ادعاه العلامة الأنبابي إلا أن يقال: يستلزم في الجملة.

(**قوله: ومحلا إن يكنه**) فيه مسامحة لا تخفى لأن الظاهر أن المحل للجار والمجرور وليس كذلك لأن المحل للمجرور فقط بواسطة الجار وليس لهما معا محل من الإعراب وخلاف المصنف السابق إنما هو فيما وقع نائبا عن الفاعل.

﴿هذا باب (اشتغال العامل عن المعمول)﴾

وهو أن يتقدم اسم ويتأخر فعل أو شبهه قد عمل في ضميره أو سببه

﴿هذا باب اشتغال العامل عن المعمول﴾

(**قوله: اشتغال العامل عن المعمول**) أي باب المعمول حين اشتغال العامل عنه فلا يقال: بوب لشيء ولم يبحث عنه وبحث عن شيء ولم يبوب له والمراد بالعامل الفعل والوصف العامل كما بينه في المتن أولا بقوله: فعلا شغل وثانيا بقوله: وسو في ذ الباب وصفا ذا عمل (**قوله: وهو الخ**) هذا التعريف كما صرح به في شرح الكافية مأخوذ من قوله: وإن مضمر الخ.

(**قوله: أن يتقدم الخ**) فليس منه نحو ضربته زيدا بل الاسم إن نصب كان بدلا من الضمير أو رفع كان مبتدأ خبره الجملة قبله.

(**قوله: اسم**) شرطه أن يكون قابلا للإضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد [(١)] ومجرور بما لا يجر المضمر كمتى وأن يكون مفتقرا لما بعده فليس من الاشتغال في الدار زيد فأكرمه ويؤخذ هذا الشرط من قوله: لولا ذلك لعمل فيه لأنه لا يجوز عمل فعل من جملة في اسم من جملة أخرى كما قاله ابن هشام في شرح القطر، وأن يكون مختصا لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وإن تعين نصبه لعارض كصور وجوب نصبه فليس من الاشتغال قوله تعالى: ﴿ورهبانية ابتدعوها﴾[(٢)] بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف أي وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما في المغني.

(**قوله: فعل أو شبهه**) المراد بالفعل المتصرف وبشبهه اسم الفاعل نحو زيدا أنا ضاربه والمفعولِ نحو الدرهم أنت معطاه قال في الأنوار البهية: وشبه الفعل إنما يفسر إذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل فلا يجوز إن زيدا ضاربه أنا ولا بد من اعتماده قبل الاسم المشتغل عنه نحو زيد هندا ضاربها أو بعده كما تقدم دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب كزيدا لست مثله أي باينت زيدا لست مثله كما في يس على الألفية والخضري.

(**قوله: أو سببه**) أي سببيه أي المتعلق بالضمير بإضافته إليه أو إضافة تابعه نحو زيد رأيت رجلا محبه كما سيأتي في قول المصنف: وعلقة الخ أو غير ذلك.

---

(١) كذا قالوه هنا ومقتضاه أنه لا يصح وقوع الضمير مفعولا مطلقا مؤكدا وسيأتي خلافه. منه

(٢) سورة الحديد: ٢٧/٥٧

لولا ذلك لعمل فيه أو في موضعه. (**إن مضمر اسم سابق فعلا**) مفعول بقوله: (**شغل**) أي ذلك المضمر (**عنه**) أي عن الاسم السابق (**بنصب لفظه**) أي لفظ ذلك المضمر (**أو المحل**) أي محله (**فالسابقَ**) ارفعه على الابتداء أو (**انصبه**). واختلف في ناصبه فالجمهور وتبعهم المصنف على أنه منصوب (**بفعل أضمر حتما موافق لما قد أظهرا**)

(**قوله: لولا ذلك لعمل فيه**) المراد عمل النصب فإنه العمل الذي يمكن أن يوجد في المتقدم وهو الذي يقتضيه قوله: بنصب لفظ المضمر فإن الاشتغال بالنصب لا يكون إلا عن نصب السابق فالضابط لبيان الاشتغال عن ما يمكن نصبه، نعم يجوز الاشتغال عن المرفوع أيضا فيجوزا أزيد قام رفع زيد على الفاعلية والابتداء وانظر تفصيله في الحواشي

ويؤخذ من هذا القيد اتحاد جهة العمل وهو مذهب الجمهور وصحح الدماميني خلافه لحكاية الأخفش عن العرب زيدا جلست عنده فزيدا مفعول به وعنده ظرف والتقدير: لابست زيدا جلست عنده. (**قوله: فيه**) أي في لفظه بمعنى الوصول إليه بلا واسطة وقوله: أو في موضعه أي بواسطة نظير ما تقدم ومثال الأول زيدا ضربته وهذا ضربته، ومثال الثاني زيدا مررت به وزيدا مررت بأخيه وليس المعنى لعمل في لفظه إن كان معربا أو في محله إن كان مبنيا فإن مراد الإمام العدول عن قولهم: لعمل هو أو منا سبه لأن عمل المناسب لا يتوقف على فراغ الفعل أو شبهه عن الضمير فإنه الآن عامل.

(**قوله: إن مضمر الخ**) أعم من أن يشغله بنفسه أو سببيه كما يعلم من الضابط وكذا يقال في قوله: بنصب لفظه الخ. (**قوله: مفعول بقوله: شغل**) أي مفعول منصوب بمفسر قوله: شغل أو جري على مذهب الكوفيين من جواز دخول إن على الاسمية. (**قوله:أي لفظ ذلك المضمر**) فباء بنصبه سببية والمراد بنصب لفظ المضمر الوصول إليه بلا واسطة وبنصب محله الوصول إليه بواسطة كما مر ويجوز إرجاع الضمير إلى الاسم والباء بمعنى عن بدل اشتمال عن الاسم بإعادة الجار قال الشارح المحقق في نكته: وهو تحمل وركاكة. (**قوله: أي محله**) يحتمل أنه إشارة إلى أن أل عوض عن المضاف إليه على مذهب الكوفيين كما في الخضري وأنها للعهد وهو المناسب لاختيار المصنف خلاف مذهب الكوفيين.

(**قوله: فالسابق انصبه**) فيه إعطاء الحكم بالمثال. خضري (**قوله: على الابتداء**) أي رفعا مبنيا على الابتداء أو لأجل أنه مبتدأ وسيأتي عن الشيخ يس جواز الرفع بفعل مطاوع للمذكور. (**قوله: حتما**) أي إضمارا حتما لأن المذكور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما وأما قوله تعالى: ﴿إني رأيت أحد عشر كوكبا﴾[١] الآية فليس اشتغالا

---

(١) سورة يوسف: ١٢/٤

لفظا أو معنى وقيل: بالفعل المذكور بعده ثم اختلف فقيل: إنه عامل في الضمير وفي الاسم معا وقيل: في الظاهر والضميرُ ملغى.

واعلم أن هذا الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره على خمسةِ أقسامٍ: لازم النصب، ولازم الرفع، وراجح النصب على الرفع، ومستوٍ فيه الأمران، وراجح الرفع على النصب، هكذا ذكره النحويون وتبعهم المصنف فشرع في بيانها بقوله: (**والنصب**) للاسم السابق (**حتم إن تلا السابق**) بالرفع أي وقع بعدَ (**ما يختص بالفعل**

بل رأيت الثاني تأكيد وساجدين مفعول ثان لرأيت الأول. (**قوله: لفظا**) أي ومعنى ولم يذكره لاستلزام موافقة اللفظ في هذا المقام الموافقة في المعنى. (**قوله: أو معنى**) أي في المعنى المطابقي كجاوزت في زيدا مررت به فإن مر إذا تعدى بالباء كان بمعنى جاوز بخلافه إذا تعدى بعلى فإنه بمعنى المحاذاة، أو الالتزامي ولو عرفا كما في زيد ضربت أخاه أو عدوه أي أهنت زيدا أو سررته لأن ذلك لازم للفعل المذكور عرفا فهو يدل عليه ومثله زيدا مررت بغلامه أي لابست زيدا لا جاوزته لأن المرور ليس به.

(**قوله: عامل في الضمير وفي الاسم معا**) رد بأنه يلزم كون المتعدي لواحد متعديا لاثنين وهو خرم للقاعدة. (**قوله: والضمير ملغى**) فيه أن الضمير قد لا يتعدّى إليه الفعل إلا بالحرف فكيف يلغى مع وجود الحرف المعدي وأيضا لا يمكن الإلغاء في السببي لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة كزيدا ضربت غلام رجل يحبه. (**قوله: هذا الاسم**) قال سيدي في نظيره قد يغني اسم الإشارة عن الصفة بعد الاسم أعني قوله: الواقع بعده إلخ. (**قوله: هكذا ذكره النحويون**) لعله تعريض بالترتيب إشارة إلى ما يأتي منه من أن الأولى تأخير واجب الرفع وسيأتي ما فيه هناك ويمكن أن يكون إشارة إلى أن الحق عدم ذكر واجب الرفع لأنه ليس من الباب ويبعده ما يأتي قريبا بأنّ ذِكْرَه لتمام القسمة لا لمتابعة النحاة. (**قوله: والنصب حتم إن تلا الخ**) قال يس في حاشية الألفية: قد يرفع بفعل مطاوع للظاهر كقوله: ألا تجزعي إن منفس أهلكته على رواية الرفع ومثله في تقدير المطاوع

إذا أنت لم ينفعك علمك فانتسب * لعلك تهديك القرون الأوائل

قال الشاطبي: وهو من باب الاشتغال فمراد الناظم بوجود النصب امتناع الرفع على الابتداء فهو وجوب إضافي فلا ينافي الرفع على الفاعلية بفعل مقدر اهـ. (**قوله: بالرفع**) دفع به توهم نصبه فإنه إذا وقع نحو إنْ بعد الاسم وجب الرفع كما يأتي. (**قوله: ما يختص بالفعل**) منه لم ولما ولن والسين وسوف وقد كما في الشاطبي فإذا اضطر شاعر وقدم الاسم على الفعل بعدها وجب نصبه كأن يقول: لم زيدا أضربه وقد زيدا

كإن وحيثما) نحو إن زيدا لقيته فأكرمه وحيثما عمرا تلقاه فأهنه وكذا إن تلا استفهاما غيرَ الهمزة كأين بكرا فارقته وهل عمرا حدثتَه وسيأتي حكمُ التالي للهمزة. (**وإن تلا السابق**) أي وقع بعد (**ما بالابتدا يختص**) كإذا الفجائية (**فالرفع**) للاسم على الابتداء (**التزمه أبدا**) نحو خرجت فإذا زيد لقيته لأن إذا لا يليها إلا مبتدأ نحو ﴿فإذا هي بيضاء﴾

ضربته وهكذا. (**قوله: كإن**) شرط جواز الاشتغال بعدها في النثر كون الفعل ماضيا لفظا أو معنى كما في التصريح وسيأتي حكم أما من جواز النصب واختيار الرفع بعدها نحو ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾ (**قوله:وحيثما**) ظاهر المتن وصريح مثال الشارح المحقق جواز وقوع الاشتغال بعدها في النثر وليس كذلك بل الاشتغال بعد جميع أدوات الشرط غير إذا وإن المستعملة مع الماضي مختص بالضرورة كما في الأشموني إلا أن يقال: مراد الشارح تصوير الاشتغال بعدها ومراد المصنف بجمعهما اشتراكهما في وجوب النصب بعد وقوع الاشتغال وإن اختلف محله، ثم رأيت الشاطبي أجاب عن المتن بمثل ذلك وقال بعده: فإذا اضطر شاعر أن يقول: إذا ما زيدا ضربته اضربه وجب نصب زيد بإضمار فعل اهـ ولا يخفى أن الاضطرار يبيح كلَّ محذور فلا معنى لذكره في القواعد النحوية الكلية. (**قوله: تلقاه**) ليس مجزوما لأنه مع فاعله مفسر للجملة المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر الفعلَ وحده حتى يجزم كمفسَّره ويجوز جزمه إجراء له مجرى المحذوف كما في الخضري. (**قوله: أو تلى استفهاما غير الهمزة**) أي لأن أداوته لا تدخل على الاسم إذا رأت الفعل في حيزها وظاهر المتن كالشرح جواز الاشتغال بعد أدوات الاستفهام غير الهمزة في النثر وقال الشاطبي: هو أيضا كالاشتغال بعد أدوات الشرط مختص بالضرورة فراجعه إن شئت. (**قوله: وسيأتي حكم التالي للهمزة**) من اختيار النصب بعدها لأنها تدخل على الاسم وإن كان الغالب دخولها على الفعل وإنما لم تختص به كأخواتها لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الأمهات قاله الصبان. (**قوله: بالابتداء**) أي بذي الابتداء أو بذات الابتداء. (**قوله: كإذا**) أشار بالكاف إلى ليتما فإنها بعد الإهمال أيضا مختصة بالاسم كما سيأتي فيجب الرفع بعدها في نحو ليتما زيد ضربته كما في شرح التسهيل وإشارة أيضا إلى أما الشرطية على ما تقدم منه في الابتداء من وجوب الاسم بعدها خلافَ مايأتي من اختيار الرفع بعدها. (**قوله: أبدا**) تأكيد للوجوب المفهوم من الأمر المستلزم للدوام. (**قوله: كإذا الفجائية**) وجوب الرفع بعدها ظاهر فيما إذا كان المشغول فعلا كما هو محل البحث المشار إليه بقوله: إن مضمر اسم سابق فعلا شغل، وأما إذا كان المشغول وصفا فينغي أن يجوز النصب بعدها كما تقول: أخرُجُ فإذا زيدا أنت ضاربه. (**قوله: لأن إذا إلخ**) علة لصحة المثال أي وإنما صح التمثيل بنحو خرجت فإذا زيد لقيته لما وقع الا سم بعد ما يختص بالابتداء لأن إلخ وليس علة لوجوب الرفع بعد إذا لأن وجوب المبتدإ أو الخبر بعدها لا يقتضي وجوب

أو خبر نحو ﴿إذا لهم مكر في آياتنا﴾ ولا يليها فعل ولذا قُدِّرَ متعلَّق الخبر بعدها اسما كما تقدم وذكره لهذا القسم إفادة لتمام القسمة وإن كان ليس من الباب لعدم صدق ضابطة الباب عليه لما تقدم فيه من قولنا: لولا ذلك الضمير لعمل في الاسم السابق ولا يصح هذا هنا لما تقدم من أن إذا لا يليها فعل.

(**كذا**) يجب الرفع (**إذا الفعل تلا**) أي وقع بعد (**ما**) له صدر الكلام وهو الذي (**لم يرد ما قبل**) أي قبله (**معمولا لما بعد وُجد**) كالاستفهام وما النافية،

الرفع كما علمت آنفا. (**قوله تعالى**: ﴿**إذا لهم مكر**﴾) لا يخفى عدم ثبوت وجوب الاسم بعدها به فلو مثل بإذا قائم زيد وأخر الآية إلى ما بعد قوله: ولذا قدر متعلق خبرها اسما لكان أولى. (**قوله**: **وذكره لهذا القسم الخ**) لو أخره عن قوله: كذا إذا الفعل الخ كما فعله في النكت لكان أولى لأنه تمام واجب الرفع. (**قوله**: **لتمام القسمة**) أي لتمام الأقسام الحاصلة من القسمة العقلية.

(**قوله**: **لعدم صدق ضابطة الباب عليه**) المتجه ما اقتضاه إطلاق الناظم هنا وصرح به في التسهيل من عده منه لأن العامل صالح للعمل في الاسم لذاته فلو تسلط العامل في مسائل وجوب الرفع على الاسم السابق لنصبه من حيث ذاته وهذا كاف ولا يضر امتناع عمله لعارض كما قاله ابن قاسم ورجحه العلامة الصبان. (**قوله**: **ضابطة**) في نسخة خطية ضابط بالتذكير وهو المناسب لتذكير قوله: فيه وإن له على هذه النسخة أيضا بأن يكون باعتبار الضابط أو عدم اعتبار تأنيثه. (**قوله**: **كذا يجب**) أي وجوبا كذا أي كوجوب الرفع بعد ما يختص بالابتداء والمناسب كذا التزم الرفع.

(**قوله**: **وهو الذي لم يرد الخ**) أي وإذا لم يعمل الفعل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه على وجه يكون بدلا من التلفظ به كما هو مقتضى الاشتغال لأن شأن البدل موافقة المبدل منه فلا بد من جواز عمل المذكور فيما قبله كالمحذوف وعلم من التقييد بقولنا: على وجه الخ أنه لو نصب بمقدر وقصد الدلالة عليه بالملفوظ الذي لا يعمل فيما قبله بدون قصد التعويض والبدلية من المحذوف جاز ولم تكن المسألة من باب الاشتغال فالمجعول دليلا دون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل فيما قبله.

ولهذا صرح المصنف بأن دلوي في قوله: أيها المائح دلوي دونكا مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز إظهار المحذوف بخلاف الاشتغال أفاده الصبان عن سم والمائح الذي ينزح الماء من البئر.(**قوله**: **وما النافية**) وكذا لا وإن مطلقا على ما سبق من المصنف من وجوب التعليق بهما مطلقا واشتراط صدارتهما بوقوعهما في جواب القسم مذهب ابن هشام كما

وأدواتِ الشرط نحو زيد هل رأيتَه وخالد ما صحبته وعبد الله إن أكرمته أكرمك. (**واختير نصب**) للاسم السابق إذا وقع (**قبل فعل ذي طلب**) كالأمر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه وعمرا لا تهنه وخالدا اللّهم اغفر له وبشرا اللّهم لا تعذبه واحترز بقوله: فعل عن اسم فعل نحو زيد دراكه فيجب الرفع وكذا إذا كان فعل أمر يراد به العموم نحو ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ قاله ابن الحاجب.

مر عن الشارح في أفعال القلوب. (**قوله: وأدوات الشرط**) أي وحروف العرض والتحضيض ولام الابتداء وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف وأدوات الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله فلا نصبَ في زيد هلا ضربته أو ألا ضربته أو لأنا ضاربه أو كم أو إني ضربته أو زيد الذي تضربه أو رجل ضربته أو ما زيد إلا ضربه عمرو برفع زيد لا غير كما في التسهيل وشرحه بخلاف حرف التنفيس على الراجح فيجوز النصب في زيد سأضربه بخلاف لام الأمر ولا الناهية ولم ولما ولن كما في الهمع

قال العلامة الخضري: ومما يمنع عمل ما بعده فيما قبله الأجنبي الواقع بين الاسم والفعل كما في النكت نحو زيد أنت تضربه فيجب الرفع، لكن صرح المولى الجامي قدس سره السامي بجواز النصب في مثله، ولا بد أن يستثنى من قول الخضري فيما إذا كان المفصول عن الاسم وصفا نحو زيدا أنا ضاربه كما سيأتي لضرورة الاعتماد كما في الأشموني.

(**قوله: واختير نصب الخ**) لأن الإخبار بالطلب قليل استعمالا. (**قوله: ذي طلب**) أي بنفسه أو بواسطة كما يعلم من أمثلة الشارح وسواء كان وضعا كما مثله أو مجازا كما في زيد ﷺ كما في الأشموني ونقل عن الناظم أنه قال: شرط الطلب أن لا يكون بلفظ الخبر فاعترضه يس بقوله: ولا أدري لم ذاك وقد أجازوا الجزم في اتقى الله امرء فعل خيرا يثب عليه فكذلك هنا اهـ. (**قوله: كالأمر والنهي والدعاء**) لاحاجة لتقدير مضاف بأن يقال: كدال الأمر لأن لفظ الأمر والنهي والدعاء كما تطلق على معنى الطلب تطلق على الصيغة الدالة عليه كما بينه أرباب الأصول. (**قوله: وخالدا اللهم اغفر له**) لعل الفصل بالنداء لا يضر وإلا فهو مخالف لما تقدم. (**قوله: يراد به**) أي بمتعلَّقه وهو في الآية: ﴿السارق والسارقة﴾، لأن المراد كل سارق وسارقة.

(**قوله: العموم**) ظاهره أن إرادة العموم مطلقا يستلزم وجوب الرفع وليس كذلك بل إذا أوتي بالفاء كما في الكافية لابن الحاجب عن المبرد نعم اختار ابن السيد وابن باب شاذ الرفع مطلقا في العموم وخصا اختيار النصب مع الطلب بما إذا كان الاسم السابق خاصا نحو زيداً اضربه دون المسيء اضربه كما في يس علي الألفية والهمع وشرح أبي حيان على التسهيل.

(**واختير**) نصبه أيضا إذا وقع (**بعد ما إيلاؤه الفعل غلب**) كهمزة الاستفهام نحو ﴿أبشرا منا واحدا نتبعه﴾ ما لم يفصل بينها وبينه بغير ظرف فالمختار الرفع وكما ولا وإن النافياتِ نحو ما زيدا رأيته قال في شرح الكافية: وحيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فأكرمه لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا فعل

(و) اختير نصبه أيضا إذا وقع (**بعد**) حرف (**عاطف**) له (**بلا فصل على معمول فعل**) متصرف (**مستقر أولا**) نحو ضربت زيدا وعمرا أكرمته قال في شرح الكافية: لما فيه من عطف جملة فعلية على مثلها وتشاكل الجملتين المعطوفتين أولى من تخالفهما انتهى.

(**قوله: بعد ما إيلاؤه الفعل الخ**) أي وبعد شيء يغلب في كلام العرب جعل الفعل تاليا له فإيلاؤه مصدر مضاف لمفعوله الثاني والفعل مفعوله الأول لأنه الفاعل معنى وفاعله محذوف أي إيلاء العرب الفعل إياه. (**قوله: ما لم يفصل**) تصريح بما علم من إيلائه لأنه الإتباع من غير فصل ولعله لاستثناء الظرف.

(**قوله: بينها وبينه**) أي بين الهمزة والاسم السابق. (**قوله: بغير ظرف**) ومثله الجار والمجرور فيختار النصب في أكلَّ يوم أو أفي الدار زيدا تضربه لأن الفصل بالظرف كلا فصل بخلاف أأنت زيد تضربه.

(**قوله: كما ولا الخ**) قال يس: هي مثل الهمزة في اشتراط عدم الفصل بغير ظرف فيختار الرفع في ما أنا زيد أضربه. (**قوله: فأكرمه**) الفاء زائدة أتى بها للمشابهة المذكورة ومثل الخضري باجلس حيث زيدا تضربه. (**قوله: مجردة من ما**) قيد به لأنها مع ما شرطية يجب النصب بعدها كما تقدم. (**قوله: لأنها تشبه أدوات الشرط**) أي في كونها مع ما بعدها قيدا وقال المولى الجامي قدس سره السامي: في دلالتها على المجازاة في المكان ولعل المآل واحد.

(**قوله: بعد حرف عاطف**) أي أو شبهه كضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رأيت زيدا لكن عمرا ضربته فيترجح النصب لأن حتى ولكن وإن كانا حرفي ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبها العاطفين في كون ما بعد حتى بعضا مما قبلها وفي كون لكن بعد النفي كما هو شأنهما عند العطف فإن خليا من ذلك كأكرمت زيدا حتى عمرو أكرمته وقام بكر لكن عمر ضربته ترجَّح الرفع لعدم شبههما بالعاطف ولا وجه لتعينه كما قيل إذ غايته أنهما مثل زيد ضربته. أفاده سم

(**قوله: له**) أي لجملته ولم يعبر به مجاراة لقول المصنف: على معمول وتمهيدا للاعتراض الآتي. (**قوله: لما فيه**) أي في النصب أي في حاله. (**قوله: وتشاكل الجملتين المعطوفتين أولى**) لم يعارضه كون الأصل عدم التقدير لأن الحذف كثير جدا في العربية بخلاف التخالف في العطف فقليل جدا بل

وحينئذ فالعطف ليس على المعمول كما ذكره هنا ولو قال: تلا بدل على لتخلص منه. وخرج بقوله: بلا فصل ما إذا فصل بين العاطف والاسم فالمختار الرفع نحو قام زيد وأما عمر فأكرمته.

نقل في المغني قبحه عن الرازي ومحل أولوية التشاكل ما لم تقتضي التخالف نكتة كإرادة الثبوت في المعطوفة كما في قوله تعالى: ﴿سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾ أتي بالثانية اسمية لإفادة أن الدعاء مساو للصمت الدائم في عدم الفائدة كما أفاده السيد في شرح التلخيص.

(**قوله: وحينئذ الخ**) أي حين إذ علمت ما في شرح الكافية من العلة علمت أن العطف ليس إلخ ويغني عنه الفاء في فالعطف وإن لم يتحاشوا عن مثله وأجاب يس والخضري بأن المراد على جملة معمول فعل أي جملة فيها معمول فعل فكلام المصنف على تقدير مضاف وهو غير عزيز في مثله ولعل ذلك غير خفي على الشارح ولكن أراد التنبيه على عبارة أحسن من عبارة المصنف.

(**قوله: ما إذا فصل الخ**) ما مصدرية وإذا زائدة مع مسامحة أي الاسم حين الفصل بينه وبين العاطف والمراد خصوص الفصل بأما وإذا الفجائية إلا أن الفصل بإذا يوجب الرفع لاختصاصها بالاسم[١] نحو خرجت وإذا زيد يضربه عمرو ولا يضر الفصل بغيرهما نحو رأيت زيدا وفي الدار عمرا ضربته. أفاده يس على الألفية.

(**قوله: فالمختار الرفع**) ما لم يتقوَّ العطف على الفعلية بمرجح آخر كما في ضربت زيدا وأما عمرا فأكرمه فالمختار النصب وإنما اختير الرفع حينئذ قال الأشموني تبعا للرضي: لأن ما بعد أما مستأنف منقطع عما قبلها والاستئناف يناسبه الرفع لأن الأصل عدم التقدير وقد يقال: لا يناسب هذا التعليل ذكرَه فيما حقه أن يختار نصبه للتشاكل ومنع منه الفصل بين العاطف والاسم السابق، بل الأنسب به ما قاله المولى الجامي قدس سره من أن دخول أما على الفعل أقل بكثير من عطف الاسمية على الفعلية،

وما أجاب به الصبان من أن التقييد بعدم الفصل لدفع توهم دخول ما ذكر في كلام المصنف بإرادة العاطف ولو صورة لا يخفى بعده. ثم إن أصل تعليل الأشموني الذي تبع فيه الرضي للزمخشري في تفسيره حيث قال: الرفع في ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾أفصح لوقوعه بعد حرف الابتدا اهـ ولعله أراد وقوعه بعد حرف يغلب الابتداء بما بعدها حيث تأتي في أول التفصيلات ولا أظن أحدا يدعي أن الواو في الآية ابتدائية مع أنها سبقت بقوله تعالى: ﴿وأما عاد﴾ الخ وقال الصبان في حاشيته على عصام الاستعارة: إن مقابل -أما بعد- لو قدر كان عطفا عليه وعبارة المصنف في شرح التسهيل: فإن وقعت بعد العاطف أما أبطلت حكم العطف أي مقتضاه ولم يقل: أبطل العطف. فليحرر وليراجع

---

(١) كذا في الحواشي لكن الذي نقله الشارح في باب الابتداء عن المصنف وجوب الاسم بعد كل من أما وإذا وهو مذهبٌ فلعل المصنف جرى هنا على مذهب آخر ولابد أن لا يفرق بينهما فليراجع.

وخرج بقولي: متصرف أفعال التعجب والمدح والذم فإنه لا تأثير للعطف عليها كما قال المصنف في نكته على مقدمة ابن الحاجب (**وإن تلا**) الاسم (**المعطوف فعلا**) متصرفا (**مخبرا به عن اسم**) أول مبتدإ نحو هند أكرمتها وزيد ضربته عندها (**فاعطفن مخيرا**) بين الرفع على الابتداء والخبر والنصب على جملة أكرمتها.

وتسمى الجملة الأولى من هذا المثال ذات وجهين لأنها اسمية بالنظر إلى أولها فعلية بالنظر إلى آخرها وهذا المثال أصح كما قال الأبدي في شرح الجزولية من تمثيلهم بزيد قام وعمرا كلمته لبطلان العطف فيه لعدم الضمير في المعطوفة يربطها بمبتدإ المعطوف عليها إذ المعطوف بالواو يَشْرَك المعطوف عليه في معناه فيلزم أن يكون في هذا المثال خبرا عنه ولا يصح إلا بالرابطة وقد فقد انتهى ولعله يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها.

(**قوله: أفعال التعجب والمدح والذم**) نحو أحسن بزيد وعمرو يضربه زيد ونعم الرجل زيد وبكر يذهبه خالد قال الرضي: والظاهر أن الثانية استئنافية لا معطوفة انتهى والحكم للقصد والإرادة. (**قوله: فإنه لا تأثير للعطف عليها**) أي فيما بعد العاطف بأن تقتضي أن يكون المعطوف جملة فعلية وإنما لم يؤثر لمشابهتها الاسم في عدم التصرف. (**قوله: وإن تلا الاسم المعطوف**) يشترط هنا أيضا عدم الفصل بأما كما في الخضري. (**قوله: مخبرا به**) أي بالفعل أي بجملته. (**قوله: أول**) اسم جامد بمعنى سابق فهو منصرف كما سيأتي. (**قوله: والخبر**) المناسب والخبرية. (**قوله: فعلية بالنظر إلى آخرها**) لا يخفى ما فيه من المسامحة فإن الفعلية نفس الآخر وعبارة الشاطبي: اسمية الصدر فعلية العجز ولا يخفى حسنها. (**قوله: أصح**) لعله عبر باسم التفضيل المفيد لصحة مثالهم أيضا مع أن التعليل يقتضي بطلانه لإمكان تقدير عائد في مثالهم ولما يأتي عن الشارح إلا أن لفظ الشارح في النكت عن الجزولي أن مثالهم فاسد لبطلان العطف فيه وهكذا رأيته في شرح الجزولي وعليه فلابد أن يكون على غير بابه فليراجع. (**قوله: يشرك المعطوف عليه**) كذا في نسخ ثلاث خطية أي يشاركه قال في تاج العروس: شَرِكه في الأمر يَشْرَكُه دخل معه فيه اهـ والأشهر عندنا في هذا المعنى شاركه واشترك معه. (**قوله: في معناه**) أي في حكمه. (**قوله: ولا يصح إلا بالرابطة**) غير مسلم عند المصنف في المعطوفة كما يعلم من شرح التسهيل وصرح به الحامدي ووجهه الجزولي بأن الواو للجمع فتجعل الجملتين كواحد فيكتفى برابط أحدهما. (**قوله: ولعله**) أي الشأن وقوله: ما لا يغتفر في غيرها أي من فقد الرابطة وانظر وجه كونه خبرا للمبتدإ مع قولهم: إن الخبر من أحوال المبتدإ إلا أن يقال: هو أيضا غير مسلم عند الناظم بل يكفي في الإخبار بشيء عن المبتدإ مجامعته لحاله نظير الحال في قولك: جاء زيد والشمس طالعة مع قولهم: إن ذا الحال محكوم عليه في المعنى.

(**والرفع في غير الذي مر رجح**) لعدم موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع ومسوِّي الأمرين وعدمُ التقدير أولى منه نحو زيد ضربته ومنع بعضهم النصب ورد بقوله تعالى: ﴿جناتِ عدن يدخلونها﴾ (**فما أبيح**) لك (**افعل ودع**) أي اترك (**ما لم يبح**) لك وتقديمُه واجبَ النصب ثم مختاره ثم جائزه على السواء ثم مرجوحه أحسنُ كما قال من صنع ابن الحاجب لأن الباب لبيان المنصوب منه انتهى وكان ينبغي أن يؤخر واجب الرفع عنها لما ذكر (**وفصل**) ضمير (**مشغول**) به عن الفعل (**بحرف جر أو بإضافة**) أي بمضاف (**كوصل**) فيما مضى (**يجري**)

(**قول المصنف: والرفع في غير الخ**) غير مسلم لترجح النصب فيما بعد شبه العاطف من بل ولكن وحتى دواخل الجملة وفيما أجيب بالاسم السابق استفهام منصوب مثل زيدا ضربته جوابا لمن قال: أيهم ضربت وفيما إذا أوهم الرفع خلاف المقصود كقوله تعالى: ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾(١) وقد بَيَّن المولى الجامي قدس سره الأخير في شرحه على الكافية فانظره تشتفي. (**قوله: بقوله تعالى جنات**)أي بالنصب على قرائة شاذة والسبعة على الرفع كما في شرح القطر. (**قوله: فما أبيح الخ**) دفع به توهم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه قاله الشاطبى. (**قوله:ثم مرجوحه**) أي ثم ذكره مرجوحه إذ لم يقدم المرجوح على شيء. (**قوله: لأن الباب الخ**) لا يخفى على المراجع أن هذا وإن كان مسلما نظرا لكلام ابن الحاجب لكونه ذكر الاشتغال في المفعول به لكنه لا يجري هنا لكونه جعل باب الاشتغال مستقلا والمرفوع والمنصوب سيان فيه قال قدس سره في النكت بعد نقله كلام المصنف هذا: وهو إنما ورد على ابن الحاجب لأنه أدخل الباب في المنصوبات اهـ ولا يرد على الألفية. (**قوله: مشغول به الخ**) يفهم من عبارة الصبان أن الضمير سواء كان معمولا للفعل أو لا يسمى مشغولا به فتكون الباء سببية لا صلة ونص عبارته في أول الباب في بيان أركان الاشتغال: ومشغول به ويشترط أن يكون ضميرا معمولا للمشغول أو متمما لمعموله كزيدا ضربته ومررت به أو ضربت غلامه أو مررت بغلامه اهـ

فلا مسامحة في تقرير الشارح قدس سره بأن المراد مشغول بنفسه أو متعلقه فإنها مبنية على جعل الباء صلة غير سببية وقرر الشارح الأشموني أن المراد بالمشغول هو الفعل وهو المتبادر وعليه الشاطبي وغيره. (**قوله: بحرف جر**) أي متعلق بالمشغول كما أفاده بالمثال. (**قوله: أو بإضافة**) أو لمنع الخلو فيجوز الفصل بهما معا نحو زيد مررت بأخيه ولا ينقض منعَ الخلو نحو زيد ضربت راغبا فيه قال الشاطبي: لأنه قليل فلم يعتبره المصنف.

(١) سورة القمر: ٥٤/٤٩

فيجب النصب في نحو إن زيدا مررت به أو رأيت أخاه أكرمك والرفع في نحو خرجت فإذا زيد مر به عمرو أو رؤي أخوه ويختار النصب في نحو زيدا امرر به أو انظر أخاه، والرفع في نحو زيد مررت به أو رأيت أخاه. ويجوز الأمران على السواء في نحو هند أكرمتها وزيد مررت به أو رأيت أخاه في دارها، نعم يقدر الفعل من معنى الظاهر لا لفظه

(**وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل**) فيما تقدم (**إن لم يك مانع حصل**) نحو أزيدا أنت ضاربه الآن أو غدا بخلاف الوصف غير العامل

(**قوله: فيجب الخ**) بيان لوجه الشبه كما أن قوله الآتي: نعم الخ إشارة إلى أن التشبيه ليس من كل الوجوه. (**قوله: رؤي أخوه**) في نسخة خطية: رأى أخاه على أن ضمير رأى راجع لعمرو الواقع فاعلا لمرَّ ولعلها الصواب فإنه وإن صح ما في الشرح على كونه من الاشتغال في المرفوع للفعل المحذوف إلا أنه ليس في الكتاب أثر منه. (**قوله: من معنى الظاهر لا لفظه**) حال من الفعل أي حال كون الفعل كائنا من دال معنى الظاهر لا من مادته وقيد ابن هشام ذلك بما إذا لم يكن الفعل المشغول مما يتعدى بنفسه أيضا نحو زيدا نصحت له فيقدر من لفظ الظاهر أي نصحت زيدا نصحت له قال: وقد أغفله النحويون. (**قول المصنف: وسو الخ**) تدارك لما أهمله في أول الباب حيث خص المشغول هناك بالفعل. (**قوله: فيما تقدم**) أي في مجموع ما تقدم لعدم تصور وجوب النصب هنا لأنه كما تقدم خاص بوقوع الاسم بعد ما يختص بالفعل ولا يجوز دخوله على فعل مقدر مفسر باسم لأن المفسِر هنا كالبدل كما تقدم.

(**قوله: إن لم يك مانع حصل**) الظاهر أنه شرط لعده من باب الاشتغال وذلك سهل على ما جرى عليه الشارح من أن واجب الرفع خارج عنه، أما على ما تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل في ذاته لأن ينصب الاسم السابق لو سلط عليه وإن عرض مانع من ذلك فلا موقع لهذا الشرط لأن صلة أل عاملة لذاتها وعدم عملها إنما هو لعارض وقوعها صلة والجواب بأن الصلة متممة للموصول فهي كالجزء منه فكان منع العمل للذات تكلف لا داعي إليه. (**قوله: أزيدا أنت ضاربه الآن أو غدا**) أي بنصب زيدا بفعل مضمر يفسره جملة أنت ضاربه أو باسم فاعل مضمر خبر عن أنت مقدم عليه أو مبتدأ وأنت فاعله إن اعتمد على نحو استفهام نحو أزيدا أنا ضاربه والوصف المذكور على هذين خبر مبتدإ محذوف كما قاله الدماميني أو هو مفسر للمحذوف وقائم مقامه بلا تقدير مبتدإ له كما قاله سم ولا يرد على نصب زيد أنهم صرحوا بامتناع زيدا أنت تضربه للفصل لأنهم اغتفروا ذلك في الوصف لاحتياجه إلى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل كما تقدم. (**قوله: كاسم الفعل**) ظاهره أن ما قبله غير مشتغل عنه عند المصنف قطعا والظاهر أنه من واجب الرفع إن منه فمنه وإن **لا فلا** ويؤيده ما سبق عن الشارح أن الطلب إذا كان باسم الفعل وجب الرفع.

كالذي بمعنى الماضي أو العامل غير الوصف كاسم الفعل أو الحاصل فيه مانع كصلة الألف واللام. (**وعلقة حاصلة بتابع**) للاسم الشاغل للفعل (**كعلقة**) حاصلة (**بنفس الاسم الواقع**) الشاغلِ للفعل فقولك: أزيدا ضربت عمرا وأخاه كقولك: أزيدا ضربت أخاه وشرط في التسهيل أن يكون التابع عطفا بالواو كما مثلناه أو نعتا كإن زيدا رأيت رجلا محبه وزاد في الارتشاف أن يكون عطف بيان كأزيدا ضربت عمرا أخاه.

(**قوله: كالذي بمعنى الماضي**) أشار بالكاف إلى أفعل التفضيل فليس من الاشتغال نحو زيد أنا ضاربه أمس ولا نحو زيد عمرو أكرم منه لأن اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقًا لا تقديمًا ولا تأخيرًا وكذا ما هو بمعنى الماضي إلا عند الكسائي. (**قوله: أو العامل غير الوصف**) لو قدمه لأنه محترز قوله: وصفا السابق على ذا عمل وأشار بالكاف في قوله: كاسم الفعل إلى المصدر. (**قوله: كصلة الألف واللام**) نحو زيد أنا الضاربه لعدم جواز عمل صلة أل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فيه وأشار بالكاف إلى الصفة المشبهة نحو وجهُ الأب زيد حَسَنه لأن ضعفها منع من عملها في المتقدم لكن علمت أنه ينبغي أن يكون ماقبلهما كليهما من الاشتغال وإن وجب رفعه. (**قوله: وعلقة الخ**) المراد بالعلقة الضمير الراجع إلى الاسم السابق والباء في بتابع وبالاسم بمعنى مع والمراد بالاسم الواقع خصوص السببي كما هو ظاهر مثالي الشارح ووجه الشبه هو حصول الربط الذي لولاه لم يصح أن تكون الجملة بعد الاسم السابق خبرا إن رفع لعدم الرابط بين المبتدإ والخبر ولا مفسرة لناصبه إن نصب لعدم الرابط بين الاسم السابق والعامل المذكور حتى يفسر ناصبه ويحتمل أن العلقة بمعنى الارتباط والباء في بتابع وبالاسم سببية وحصول الارتباط بنفس الاسم الواقع شاغلا إذا كان ضمير السابق ظاهر أو سببيه فبإضافته إلى ضميره وقيد النفس للاحتراز عن التابع فلا ينافي أنه بواسطة الإضافة ووجه الشبه كون كل معتبرا. (**قوله: الواقع الشاغل**) الأحسن الأشهر في مثله والواقع شاغلا. (**قوله: وشَرَط الخ**) بقي البدل ولا يصح مجيئُه هنا لأن البدل في نية تكرير العامل فتخلو الأولى عن الرابط نعم يجوز ذلك إن قلنا: إن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه والتوكيد وهو أيضا لا يصح مجيؤه هنا لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يكون رابطا للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلا نعم يرد عليه أن العلقة تكون في غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هندا ضربت الذي تبغضه أو يبغضها وصلة المعطوف على الشاغل نحو زيدا لقيت عمرا والذي يحبه أي يحب زيدا وصفة المعطوف على الشاغل نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يحبه وبيان المعطوف على الشاغل نحو زيدا ضربت رجلا وعمرا أخاه وحينئذ فالتقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوي لدخل ما ذكر قاله الأشموني والصبان وانظره حيث بين معنى كون البدل على نية تكرار العامل. (**قوله: بالواو**) ويمتنع العطف بغيرها لأن الاسمين أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير كما في الدماميني بخلاف غيرها من حروف العطف.

﴿هذا باب (تعدي الفعل ولزومه)﴾

وفيه رتب المفاعيل (**علامة الفعل المعدى**) أي المجاوز إلى المفعول به (**أن تصل ها**) تعود على (**غير مصدر**) لذلك الفعل (**به نحو عمل**) فإنك تقول: الخير عملته فتصل به هاء تعود على غير مصدره واحترز بها عن هاء المصدر فإنها توصل بالمتعدي

﴿هذا باب (تعدي الفعل ولزومه)﴾

(**قول المصنف: تعدي الفعل ولزومه**) لزومه عطف على تعدي فهو تابع له في إعراب التراجم من رفع كما أشار إليه الشارح أو غيره وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الفعلُ المتعدي، أي بنفسه بحسب الوضع لأنه المراد عند الإطلاق لا المتعدي بحرف الجر لفظا أو تقديرا مما عمل في المنصوب بنزع الخافض، والفعلُ اللازم وإنما جعلنا الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف لأن الذي سيذكره صراحةً المتعدي واللازمُ لا نفس التعدي واللزوم. (**قوله: وفيه رتب المفاعيل**) لا يعترض على المصنف بعدم ذكره في الترجمة لأن الترجمة لشيء مع الزيادة عليه غير معيبة كما في صبان الاستعارة. (**قوله: علامة الخ**) يشمل ظاهر كلامه كان وأخواتها لأنها يتصل بها هاء غير المصدر وأجاب الخضري بأن الظاهر أن موضوع كلامه الأفعال التامة بدليل قوله: فانصب به مفعوله وإلا لقال: أو خبره ولتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف مذهب الجمهور من أنها واسطة.

(**قوله: أي المجاوز إلى المفعول به**) أشار إلى تعريفه بالخاصة كما ذكر المصنف تعريفه بالعلامة والمجاوز اسم فاعل من جاوز الشيء أي تخطاه ولعل إلى متعلق بمحذوف أي الفعل الذي جاوز الفاعل واصلا إلى المفعول به. (**قوله: أن تصل**) أي صحة أن تصل حتى يدخل مثاله ولا يلزم الدور لتوقف معرفة المتعدي على معرفة الصحة المذكورة والعكس لأن الصحة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء إذ لا تقبل النفس قمته بإعادة الضمير إلى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا تتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدي. أفاده سم (**قوله: ها**) بالقصر مفعول تصل وأشار إلى أن إضافته لما بعده لأدنى ملابسة. (**قوله: غير مصدر**) أي وغير ظرف أيضا فإن ضميره يتصل باللازم كالمصدر نحو الليلة قمتها والنهار صمته وإنما لم يذكره المصنف لأنه لا يتصل به إلا توسعا بحذف الجار والأصل قمت فيها وصمت فيها بخلاف ضمير المصدر. (**قوله: عن هاء المصدر**) أي مصدر الفعل كما علمت لأن هاء مصدر غير مصدر للفعل يكون علامة للتعدية ولايصح الاحتراز عنها كمافي الأعطاء أحببته. (**قوله: فإنها توصل الخ**) أي كما توصل بالمتعدي توصل باللازم.

نحو ضربته زيدا أي الضرب وباللازم نحو قمته أي القيام، **تتمة** ومن علامته أيضا أن يصلح لأن يصاغ منه اسم مفعول تام كمقت فهو ممقوت قال في شرح الكافية: والمراد بالتمام الاستغناء عن حرف جر فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر يسمى لازما كغضبت على عمرو فهو مغضوب عليه،

(**فانصب به مفعوله**) الذي تجاوز إليه (**إن لم ينب عن فاعل نحو تدبرت الكتب**) ومعلوم أنه إن ناب عن فاعل رفع (و) فعل (**لازم غير**) الفعل (**المعدى**) وهو الذي لا يتصل به ضمير غير مصدر ويقال له أيضا: قاصر وغير متعد ومتعد بحرف جر (**وحتم لزوم أفعال السجايا**) جمع سجية وهي الطبيعة (**كنهم**) إذا كثر أكله وظرف وكرم وشرف (**وكذا**) حتم لزوم ما كان على وزن (**افعلل**) بتخفيف اللام الأولى وتشديد الثانية كاقشعر واطمأن،

(**قوله: ضربته وقمته**) مفعول مطلق مؤكد كما في الحواشي هنا لأن الفرض أن الضمير راجع إلى مصدر الفعل ولو صرح به لم يفد إلا التوكيد بخلاف ما إذا رجع إلى حدث معهود فنوعي كما سيأتي. (**قوله: لأن يصاغ منه**) أي من مصدره ليوافق مذهب البصريين. (**قوله: الذي تجاوز إليه**) أي تجاوز الفعل إليه فالصلة جارية على غير من هي له وزاده إشارة إلى أن إضافة مفعوله للعهد والمراد هو المفعول به لأن اللازم والمتعدي سيان في نصب غيره. (**قول المصنف: إن لم ينب عن فاعل**) أي ولم يضمن معنى فعل لازم وإلا كان لازما أو في حكم اللازم كما صرح به الأشموني وكان الأولى التنبيه على هذا لأن ما ذكره من عدم نصب المفعول إذا ناب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل،

واعترض اللقاني كلامه بأن مقتضاه أن فعل المجهول متعد وفيه نظر لأن التعدي إلى شيء نصبه إياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا وهو مدفوع بأنه متعد بحسب الأصل ومرفوعه منصوب بحسب الأصل بناء على الأصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم كذا قالوا والاعتراض أقوى. (**قوله: وفعل لازم**) أشار إلى المسوغ لوقوع لازم مبتدأ نيابته عن الموصوف كما تقدم عنه في باب المبتدإ. (**قوله: وهو الذي لايتصل إلخ**) لعل الأولى أي هو الذي إلخ لأن المقصود بقوله: غير المعدى تعريف اللازم بضد تعريف المتعدي. (**قوله: وهي الطبيعة**) المراد بها المعنى الملازم للفاعل أي الذي لا يفارقه غالبا أو بشرط عدم المعارض فلا يرد أن نحو الظرافة يزول لعارض كالمرض ولك التزام عدم زواله بذلك وإنما يستتر. (**قوله: إذا كثر أكله**) أي كان كثرة الأكل سجية له، في لسان العرب: وقد نهِم في الطعام بالكسر يَنهَمُ نَهَماً إذا كان لا يشبع اهـ والتعبير بكان التي تفيد الاستمرار ظاهر فيما قلنا فلا يرد ما قاله ابن هشام: كثرة الأكل عرض لا سجية والتمثيل لأفعال السجايا بنهم المكسور العين يفيد أن أفعال السجايا لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفي التصريح خلافه.

(و) كذا افعنلل (**المضاهي اقعنسسا**) وهو احرنجم وكذا ما ألحق بافعلل وافعنلل كاكوهد واحرنبى (و) كذا حتم لزوم (**ما اقتضى نظافة**) كطهر ونظف (**أو دنسا**) كدنس ووسخ ونجس (**أو**) اقتضى (**عرضا**) أي معنى غير لازم كمرض وبرئ وفرح

(**أو طاوع**) فاعله فاعل الفعل (**المعدى لواحد كمده فامتدا**) ودحرجته فتدحرج،

(**قوله: وكذا ما كان على وزن افعنلل**) أي أصلي اللامين ليصح المقابلة بقوله: وكذا ما ألحق بافعلل إلخ وقد جاء منه المتعدي في قول الراجز:

قد جعل النعاسُ يَسرنديني * أدفعه عني ويَغرَنديني

وهو من الشذوذ بمكان فلا يرد على عد المصنف له مما لزم اللزوم كما في التصريح ومعنى اسرندى واغرندى علا وركب. (قوله: والمضاهي) بكسر الهاء أي المشابه واقعنسسا إما فاعله ومفعوله محذوف بناء على مذهب المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة أي والذي ضاهاه اقعنسس لإلحاقه به وهو وزن افعنلل أصلي اللامين ويؤيده قول: الشارح وهو احرنجم أما اقعنسس فالسين الثانية فيه زائدة لإلحاقه باحرنجم لا أصلية بدليل تكرارها بلا فصل فيعلم وجوب لزومه بقوله: وكذا ما ألحق بافعلل وافعنلل وأما جعله مفعولا أي والذي شابه اقعنسس في كونه بعد نونه الزائدة حرفان أعم من كونهما أصليين كَاحْرَنْجَمَ أوأحدهما زائد كاقعنسس واسلنقى واحرنبى فلا يناسب كلام الشارح إلا بتكلف فليتدبر

(**قوله: وافعنلل**) أي اصلي اللامين من احرنجم، والملحقُ به هو اقعنسس واحرنبى كما في الخضري. (**قوله: اقعنسس**) يقال: اقعنسس البعير إذا امتنع من الانقياد ويجوز أن يكون مفعولا للمضاهي وأن يكون فاعلا له والمفعول محذوف بناء على مذهب المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة أي والذي ضاهاه اقعنسس وهو أولى لما عرفت أنه ملحق باحرنجم. (**قوله: كاكوهد**) يقال: اكوهد الفرخ إذا ارتعد لأمه لترزقه ووزنه افْوَعَلَّ بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام.

(**قوله: واحرنبى**) يقال: احرنبى الديك إذا انتفش للقتال. (**قوله: ما اقتضى**) أي أفاد. (**قوله: كطهر**) بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير. (**قوله: كدنس ووسخ**) كلاهما كفرح ونجس بتثليث العين. (**قوله: معنى غير لازم**) المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل فخرجت الحركة فمنها لازم كمشى ومتعد كمدّ أما ما يلازم فمن السجايا كما مر ودخل في العرض فهم وعلم مع أنهما متعديان فإن جعلا ثابتين أو كالثابت أشكلا على أفعال السجايا وأفاد الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا المعنى العام المقابل للجوهر حتى يرد أن جميع الافعال من حيث هي أعراض.

والمطاوعة قبول المفعول فعل الفاعل فإن طاوع المعدى لاثنين كان متعديا لواحد نحو كسوت زيدا جبة فاكتساها.

(**وعد**) فعلا (**لازما**) إلى المفعول به (**بحرف جر**) نحو عجبت من أنك قادم وفرحت بقدومك وعده أيضا بالهمزة نحو أذهبت زيدا وبالتضعيف نحو فرحته (**وإن حذف**) حرف الجر (**فالنصب**) ثابت (**للمنجر**). ثم هذا الحذف ليس قياسا بل (**نقلا**) عن العرب يقتصر فيه على السماع كقوله: تمرون الديار

(**قوله: قبول المفعول**) أي فاعل المطاوِع بالكسر والتعبير بالمفعول نظرا للفعل الأول. (**قوله: فعل الفاعل**) أي فعلا علاجيا حاصلا بعضو محسوس يلاقي ما وقع على المفعول اشتقاقا وإلا فليس مطاوعا كضربته فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال: علمت المسألة فانعلمت ولا ظننت كذا فانْظَنَّ وأما نحو قولهم: انقطعت إلى الله وانكشفت حقيقة المسألة مما كان معنويا فمجاز لا حقيقة أو أنه ليس مطاوعا لفعلت بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قلت: هذا الكلام فانقال إذا عنيت الألفاظ المسموعة لإحساس علاجها بتحريك اللسان والشفتين فإن أردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع. أفاده الدماميني (**قوله: فإن طاوع المعدى لاثنين**) أي الفعل فهو بيان لمفهوم ظاهر قوله: طاوع المعدى لواحد والمراد فإن طاوع فاعله فاعل الفعل المعدى لاثنين. (**قوله: لاثنين**) ولم يسمع المطاوع للثلاثة.

(**قوله: وعدّ لازما الخ**) مثله المعتدي لواحد أو أكثر فإنه يتعدَّى لغيره بالجار. (**قوله: بالهمزة**) ظاهره أنه قياس وهو مذهب سيبويه قيل: وينقاس في المتعدي لواحد أيضا وقيل: سماعي مطلقا. (**قوله: وبالتضعيف**) ما لم تكن العين همزة كنَأَى وإلا امتنع ويقل في غيرها من حروف الحلق كدهن ولم يسمع في غير اللازم والمتعدي لواحد وفي قياسيته فيهما خلاف وظاهر الشرح أنه قياس في اللازم. (**قوله: فالنصب ثابت للمنجر**) أي غالبا كما يفيده قوله: وقد يحذف الخ وصرح به في التسهيل.

(**قوله: ثم هذا الحذف الخ**) أشار إلى أن قوله: نقلاً راجع في المعنى للحذف فقط بقرينة قول المصنف: وفي أن وأنَّ يطرَّد بملاحظة تأييده قول الخليل وليس راجعا للنصب كما قد يتوهم لتبعيته للحذف في السماع فلا يوصف به استقلالا ولئلا يقتضي أن عدم النصب مع الحذف ليس سماعيا فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يبطل رجوعه لهما معا وإن استوجهه شيخ الإسلام. (**قوله: تمرون الديار**) البيت: تمرون الديار ولم تعوجوا * كلامكم إذا علي حرام. يقال: عاج رأس البعير إذا عطفه بالزمام وكلامكم مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى مفعوله والفاعل محذوف أي كلامي إياكم وحرام خبره وعَلَيّ متعلق به.

وقد يحذف ويبقى الجر كقوله: أشارت كليب بالأكف الأصابع. (و) حذف حرف الجر (**في أن وأن**) المصدريتين (**يطرد**) ويقاس عليه (**مع أمن لبس كعجبت أن يدوا**) أي يعطوا الدية وعجبت أنك قائم أي من أن يدوا ومن أنك قائم ومحل أنّ وأنْ حينئذ نصب عند سيبويه والفراء،

(**قوله: وقد يحذف ويبقى الجر**) ولا يقاس على الأصح بل يقتصر فيه على السماع وقال الأخفش الصغير: يقاس إذا أمن اللبس. همع الهوامع (**قوله: بالأكف الأصابع**) البيت: إذا قيل أي الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالأكف الأصابع قوله: شر قبيلة بنصب قبيلة على التمييز وجره مفضلا عليه. وقوله: بالأكف الأصابع فيه قلب أي الأكف بالأصابع وقيل: الباء بمعنى مع فتكون الإشارة بالمجموع وروي كليب بالرفع على أنه خبر لمحذوف أي هي كليب فيكون جمع في الجواب بين العبارة والإشارة و**كليب** قبيلة جرير.

(**قول المصنف: وفي أن وأن**) أي معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك إذ منه كما في التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتك إكراما ونحو ﴿فلينظر أيها أزكى طعاماً﴾[١] وليت شعري هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فلينظر في جواب أيها أزكى الخ وليت شعري بجواب هل الخ. (**قوله: وحذف حرف الجر في أن**) حل معنى لاإشارة إلى حذف المبتدإ بل بحسب المتن لفظ في، متعلق بقوله: يطرد الرافع لضمير الحذف. (**قوله: يطرد**) لطولهما بالصلة ولا يرد أن الموصول الاسمي طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار لأن العلة النحوية لا يلزم اطرادها ولأنهم فرّوا في الموصول الحرفي من دخول الحرف على الحرف في الظاهر بخلاف الاسمي. صبان. (**قوله: ومحل أن وأن**) أي مع ما بعدهما.

(**قوله: نصب**) أي محل منصوب وهذا هو الأقيس لضعف الجار عن العمل محذوفا ولذا وجب النصب في غيرهما فكذا معهما غايته أنهما لما طالا بالصلة انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضي بقاء الجر. (**قوله: عند سيبويه الخ**) كذا في البسيط والتسهيل لكن في الهمع أن المحل عند الخليل والأكثر نصب وجر عند الكسائي ولما حكى سيبويه قول الخليل قال: ولو قال إنسان: إنه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم: لاه أبوك قال أبو حيان وغيره: وأما نقل ابن مالك وصاحب البسيط عن الخليل أنه جر وعن سيبويه أنه نصب فوهم لأن المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل أنه نصب وأما سيبويه فلم يصرح فيه بمذهب وقال الخضري: سيبويه يجوّز الأمرين ونسبة الجر إلى الخليل والنصب إلى سيبويه سهو.

---

(١) سورة الكهف: ١٩/١٨

وجَرٌ عند الخليل والكسائي قال المصنف: ويؤَيد قولَ الخليلِ ما أنشده الأخفشُ:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبةً * إلى و لا دينٍ بها أنا طالبه

بجر المعطوف على أن تكون فعلم أنها في محل جر فإن لم يؤمن اللبس لم يطرد الحذف نحو رغبت في أنك تقوم إذ يحتمل أن يكون المحذوف عن ولا يلزم من عدم الاطراد أي القياس عدم الورود فلا يُشكِل بقوله تعالى: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ فتأمل.

فصل: في رتب المفاعيل وما يتعلق بذلك (**والأصلُ سبق**) مفعولٍ هو (**فاعل معنى**) مفعولاً ليس كذلك (**كمن من**) قولك: (**ألبسن من زاركم نسج اليمن**) ومن ثم جاز ألبسن ثوبه زيدا وامتنع أسكن ربها الدار

(**قوله: ويؤيد قول الخليل الخ**) جعله تأييدا لا دليلا لاحتمال أن المعطوف عليه منصوب وجُرَّ المعطوفُ بتوهم وجود اللام فيه كما قال الآخرون. (**قوله: وما زرت ليلى الخ**) أي وما زرت ليلى لأن تكون حبيبة لي ولا لدين أنا طالبها به أي بدَلَه وإنما زرتها لضرورة نزلت بي ففي العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى على كالباء في قوله تعالى: ﴿من إن تأمنه بقنطار﴾[1] أي دين عليها قاله الدماميني ويحتمل أنها بمعنى من متعلقة بطالب.

(**قوله: بجر المعطوف على أن تكون**) أي المجرور محلا ولا يرد فقد الطالب لذلك المحل وهو الحرف المحذوف لأن المحل هنا بمعنى اللفظ المقدر إذ هذا الجر لفظي أي مستحق للفظ المصدر المقدر لا محلي بمعنى استحقاقه للموضوع حتى يشترط بقاء طالبه. (**قوله: ولا يلزم الخ**) جواب بمنع انتقاض كلام المصنف بالآية. (**قوله: إذ يحتمل**) علة لصحة التمثيل أي وإنما صح التمثيل برغبت في أنك تقوم لما لم يؤمن فيه اللبس إذ يحتمل إلخ. (**قوله: فلا يشكل**) أي قول المصنف: في أن وأن يطرد مع أمن لبس باعتبار مفهومه. (**قوله: فتأمل**) لعله إشارة إلى جواب آخر على تسليم أنه يلزم من عدم الاطراد عدم الورود وهو أنه لا لبس في الآية لأنها نزلت في فرقتين: من يرغب في النساء لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن طلبا لتعلق الرغبة بالدين وعدمه فالحذف في الآية لقرينة والقرينة في كل فرقة حالها فلا لبس فيها. (**قوله: وما يتعلق بذلك**) أي بالمفاعيل من حذفها وحذف عاملها.

(**قوله: من ألبسن**) إما بفتح السين خطابا للمفرد ولا ينافيه زاركم لجواز أمر واحد من المخاطبين المزورين أو أن الجمع للتعظيم أو بضمه مسندا لجماعة الذكور ونسج اليمن أي منسوجه.

---

(١) سورة آل عمران: ٧٥/٣

(**ويلزم**) هذا (**الأصل لموجب عرى**) أي وجد كأن خيف لبس الأول بالثاني نحو أعطيت زيدا عمرا أو كان الثاني محصورا نحو ما أعطيت زيدا إلا درهما أو ظاهرا والأول مضمرا نحو أعطيتك درهما.

(**وترك ذاك الأصل حتما قد يرى**) لموجب كأن كان الأولُ محصوراً نحو ما أعطيت الدرهم إلا زيداً أو ظاهرا والثاني ضميرا نحو الدرهم أعطيته زيدا أو فيه ضمير يعود على الثاني كما تقدم.

(**وحذفَ**) مفعول (**فضلةٍ**) بأن لم يكن أحدَ مفعولَيْ ظن لغرضٍ إما لفظي كتناسُب الفواصل والإيجاز وإما معنوي كاحتقاره (**أجز**) نحو ﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾ ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾ ﴿كتب الله لأغلبن أنا ورسلي﴾ وهذا (**إن لم يضر**) بفتح أوله وتخفيف الراء فإن ضار أي ضر (**كحذف ما سيق جوابا**) للسائل (**أو**) ما (**حصر**) لم يجز كقولك: زيدا لمن قال: من ضربت

(**قوله: أي وجد**) ومضارعه يعرو كغزا يغزو وأما عرى يعري كتعب يتعب فبمعنى خلا ولا يصح هنا. (**قوله: محصورا**) أي محصورا فيه على الحذف والإيصال وكذا يقال فيما بعدُ. (**قوله: أعطيت زيدا عمرا**) توقف سم في جواز تقديمهما مرتبين على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلله بعدم اللبس وحينئذ فالمراد بلزوم الأصل امتناع تقديم الثاني على الأول متأخرين معا عن الفعل أو متقدمين معا عليه. صبان. (**قوله: أو ظاهرا والأول مضمرا**) اعترض بأنه يجوز تقديم الثاني على الفعل وأجيب بأن لزوم الأصل إضافي بالنسبة إلى امتناع تقديم الثاني على الأول كما علمت. (**قوله: حتما قد يرى**) أي قد يرى واجبا فحتما حال من ضمير يرى بصرية أو مفعول ثان لها علمية ويجوز أيضا أن يكون صفة مصدر محذوف أي تركا حتما أو حالا من ترك على مذهب سيبويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتقد كما في رأى الشافعي ﷺ حل كذا بناء على أن رأى بمعنى اعتقد يجوز تعديتها إلى واحد كما مر في محله. (**قوله: كما تقدم**) وهو قوله: أسكن ربها الدار.

(**قوله: حذف مفعول فضلة**) أي لدليل ويسمى اختصارا ولغيره ويسمى اقتصارا وأما المفعول غير الفضلة فيجوز حذفه لدليل ويمتنع عند عدمه كما سبق ففي المفهوم تفصيل فلا اعتراض بأنه يقتضي عدم الحذف في مفعول ظن. (**قوله: أجز**) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيشمل الوجوب في ضربت وضربني زيد لما سيأتي في التنازع. (**قوله: إن لم يضر**) كيعد مضارع ضار بمعنى ضرّ كما إشار إليه بقوله: فإن ضار أي ضرَّ. (**قوله: فإن ضار**) أشار إلى أن قوله: كحذف الخ مثال للمنفي وهو الحذف المضر.

ونحو ما ضربت إلا زيدا فلو حذف في الأول لم يحصل جواب ولو حذف في الثاني لزم نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه مقيَّدا.

(**ويحذف**) الفعل (**الناصبها**) أي الناصب الفضلةَ جوازا (**إن علما**) كأن كان ثمة قرينةٌ حاليةً كانت كقولك لمن تأهب للحج: مكة أي تريد مكة أو مقاليةً كزيدا لمن قال: من ضربت.

(**وقد يكون حذفه ملتزما**) كأن فسره ما بعد المنصوب كما في باب الاشتغال أو كان نداءا أو مثلا كالكلاب على البقر أي أرسل أو جاريا مجراه كـ﴿انتهوا خيرا لكم﴾ أي وائتوا.

(**قوله: فلو حذف في الأول**) أي فلو وقع الحذف في المفعول السابق ولو جعل المعنى فلو حذف المفعول في المثال الأول وهو زيدا مع عامله المحذوف ولا يخفى ركاكته. (**قوله: لم يحصل جواب**) أي أصلا كما في مثاله أو جواب صحيح كما لو كان الجواب ضربت زيدا فإنه لوقيل ضربت حصل جواب ولكن غير صحيح. (**قوله: نفيه مقيدا**) أي بكونه عن غير زيد. (**قوله: الناصبها**) نائب فاعل يحذف وها مفعول الناصب لأنه صلة أل فلا يحتاج في عمله إلى شرط وفاعله مستتر فيه يعود لأل الواقعة على العامل أي ويحذف العامل الذي نصب الفضلة ولا يصح كون الضمير مضافا إليه لأن الوصف المحلى بأل لا يضاف للخالي منها ولا لضميره عند سيبويه والمصنف فقول الشارح: الفضلة بالنصب تفسيرا للمنصوب. (**قوله: كأن ثمة**) أي في تركيب الحذف. (**قوله: أي تريد مكة**) كذا في النسخ الخطية وهو على حذف الاستفهام أي أتريد مكة تقريرا والقرينة تأهبه وحاله. (**قوله: كأن فسره**) أي كحذف الناصب حين أن فسره والمراد بالتفسير هو الرافع لمجرد الإبهام الناشيء عن الحذف وقوله: كما في باب الاشتغال أي كحذف لأجل التفسير حصل في باب إلخ. (**قوله: أو كان نداء**) أي أوكان الناصب في جملة نداء أو في مثل أو في كلام جار مجراه. (**قوله: كالكلاب على البقر**) أي بقر الوحش كما في التصريح والمراد خل الناس جميعا خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة وقيل: المراد إذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها وروي الكِرابَ على البقر أي دع الحرث على البقر. (**قوله: أو جاريا مجراه**) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدنوشري أن المثل مستعمل في غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجري مجراه مستعمل فيما وضع له ويراد غيره من عرضه لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطي حكمه في عدم التغيير. (**قوله تعالى: كـ﴿انتهوا﴾**) أي عن التثليث. (**قوله: أي ائتوا**) هذا تفسير سيبويه وقال الكسائي: يكن الانتهاء خيرا وقال الفراء: الكلام جملة واحدة وخيرا نعت لمصدر محذوف أي انتهاء خيرا اهـ مغني.

﴿هذا باب(التنازع في العمل)﴾

ويسمى أيضا بابَ الإعمال وهو كما يؤخذ مما سيأتي أن يتوجه عاملان ليس أحدهما مؤكدا للآخر إلى معمول واحد متأخر عنهما نحو ضربت وأكرمت زيدا وكل واحد من ضربت وأكرمت يطلب زيدا بالمفعولية (**إن عاملان**)

﴿هذا باب التنازع في العمل﴾

(**قوله: باب التنازع**) أي باب العاملين حين التنازع. (**قوله: ويسمى أيضا باب الإعمال**) لإعمال أحد العاملين. (**قوله: كما يؤخذ مما سيأتي**) لا يخفى عدم مايدل على ربط المقدمة بقوله: إن عاملان فلو أخره وربطه بالمتن بأن يقول بعد قوله: بالمفعولية كما يؤخذ من قوله: إن عاملان إلخ لكان أحسن وقد ترك قيدا يؤخذ من قوله: اقتضيا ونبه عليه في النكت وهو صحة كون الاسم المتأخر مع بقائه في محله معمولا لكل واحد من العاملين وقد ذكره الرضي أيضا والمولى الجامي قدس سره ليخرج نحو زيد ضرب وأهانه عمروٌ فلا تنازع في منصوب أهان بل حذف نظيره من ضرب بدون تنازع. (**قوله: أن يتوجه**) أي قبل القطع وإلا فالعاملان بعده قد استوفيا معموليهما. (**قوله: ليس أحدهما مؤكدا**) اشترطه لأنه جعل مأخذ التعريف ما سيأتي وقد قال المصنف في شرح قوله: إن عاملان الخ: وقلت: اقتضيا فنسبت الاقتضاء لهما لأخرج بذلك العاملين المؤكد أحدهما بالآخر نحو قول الشاعر:

فأين إلى أين النجاء ببغلتي * أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

فأتاك أتاك عاملان في اللفظ والثاني منهما لا اقتضاء له إلا التوكيد ولو اقتضى عملا لقيل: أتاك أتوك أو أتوك أتاك اهـ وقد يقال: لا حاجة إليه لأن التوجه في التعريف عين معنى الاقتضاء إلا أن يكون ذكره لدفع توهم دخول التوكيد مع المؤكد. (**قوله: إلى معمول**) إطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلا مطلقا أو متصلا مجرورا نحو زيد إنما قام وقعد هو وما ضربت وأكرمت إلا إياه ووثقت وتقوّيت بك وبهذا تعلم أنه لا يرد التنازع في المجرور على قوله: رفعا أو نصبا لأن تنازع العاملين إنما هو في نصب محل المجرور. (**قوله: واحد**) أخذه من قول المصنف: في اسم حيث قال في النكت: ظاهر قوله: في اسم منع التنازع في اثنين أو ثلاثة وهو رأي وصحح في التسهيل والجامع الجواز نحو حديث «تُسَبِّحُونَ وتكَبِّرُونَ وتُحَمِّدُونَ دَبُرَ كلِّ صَلاَةٍ ثَلاَثاً وَثَلاَثِينَ» فتنازع الثلاثة في الظرف وهو دبر والمصدرِ وهو ثلاثا وثلاثين ونحو أنبأت وأعلمت زيدا عمرا كريما. (**قوله: إن عاملان**) فاعل بمحذوف يفسره اقتضيا وظاهره أيضا عدم الجواز في أكثر من عاملين وصرح في التسهيل بالجواز كما تقدم في الحديث السابق.

فعلان أو اسمان أو اسم وفعل (**اقتضيا**) أي طلبا (**في اسم عمل**) رفعا أو نصبا أو طلب أحدهما رفعا والآخر نصبا وكانا (**قبل فللواحد منهما العمل**) بالاتفاق إما الأول أو الثاني مثال ذلك على إعمال الأول قام وقعدا أخواك رأيت وأكرمتهما أبويك ضربني وضربتهما الزيدان ضربت وضربوني الزيدين ومثاله على إعمال الثاني قاما وقعد أخواك رأيت وأكرمت أبويك ضرباني وضربت الزيدين، ضربت وضربني الزيدون وهذا في غير فعل التعجب أما هو فيتعين فيه إعمال الثاني كما اشترطه المصنف في شرح التسهيل في جواز التنازع فيه خلافا لمن منعه كما أحسنَ وأَعْقلَ زيداً

(**قوله: فعلان الخ**) أشار إلى أن العموم المشار إليه بقوله: عاملان ليس على إطلاقه لأن الحرف لا يصح تنازعه لضعفه كما هو ظاهر شرح الكافية وصريح التسهيل وفي الهمع تجويزه عن بعضهم. (**قوله: في اسم**) متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة أو للتوسع في الظرف (**قوله: عمل**) مفعول به لمفسر اقتضيا وُقِف عليه بالسكون على لغة ربيعة. (**قوله: أو نصبا**) أو لمنع الخلو ولو مثل لما اجتمعا بنحو ضرب وأكرم زيد عمرا لوفى بالأقسام. (**قوله: وكانا قبل**) أتى بكان للمزج وإلا فقَبْلَ صفة لعاملان ذكره لإخراج المتوسط والمتقدم فلا تنازع فيه وأجازه بعض. (**قوله: أو طلب أحدهما إلخ**) هو صورتان لأن الرافع إما مقدم أو مؤخرفالصور أربع فإذا لوحظ جواز إعمال الأول أو الثاني يصير مجموع الصور ثمانية وقد مثل الشارح لها جميعا. (**قوله: إما الأول أو الثاني**) بالجر بدل من الواحد وأشار إلى أن المراد من قوله: فللواحد إلخ التخيير كما يفيده قول الشارح فيما بعد: وهذا في غير فعل التعجب الخ وصرح به في النكت عن شرح التسهيل. (**قوله: بالاتفاق**) انظر دعوى الاتفاق مع ما سيأتي عن الفراء من اشتراك العاملين في المرفوع إلا أن يقال: إعمال المهمل فيه بملاحظة القطع وإلا فلا وجه لذكره في باب التنازع المبني على التجاذب وسيأتي الجواب عن منع الكوفيين إعمال الثاني في بعض الصور. (**قوله أيضا: إما الأول أو الثاني**) بالجر بدل من الواحد. (**قوله: قام وقعدا**) مَثَّلَ أوّلا لما اتفق العاملان في اقتضاء الرفع وثانيا في اقتضاء النصب وثالثا لما اقتضى أحدهما رفعا والآخرُ نصباً على ترتيب قوله: سابقا رفعا إلخ وذكر للثالث مثالين قدم الرافع في أولهما والناصب في ثانيهما. (**قوله: وهذا**) أي التخيير في جواز إعمال أيِّ العاملين شئت. (**قوله: فيتعين فيه إعمال الثاني**) وأجاز المبرد إعمال الأول واغتفر فصله من معموله لامتزاج الجملتين بالعاطف واتحاد مطلوبهما. (**قوله: كما اشترطه الخ**) أي بناء على ما اشترطه، واشترطه حذرا من الفصل بين فعل التعجب ومعموله مع ضعفه قال في النكت عن أبي حيان: وهذا ليس من التنازع لأن شرطه جواز إعمال أي العاملين اهـ وقد نبه الشارح بقوله: وهذا الخ على أنه مستثنى عند المصنف. (**قوله: جواز التنازع فيه**) أي في فعل التعجب أي تنازع فعلي التعجب في معموله أو من ظرفية الموصوف للصفة فافهم. (**قوله: خلافا**) أي أجاز التنازع فيه مع الاشتراط مخالفا. (**قوله: لمن منعه**) لعل المانع يقول في مثل المثال بالحذف من الأول لدلالة الثاني عليه

(و) إعمال (**الثاني أولى**) من إعمال الأول (**عند أهل البصرة**) لقربه (**واختار عكسا**) وهو إعمال الأول لسبقه (**غيرهم**) أي أهل الكوفة حال كونهم (**ذا أَسرةٍ**) أي صاحبَ جماعة قوية. (**وأعمل المهمل**) من العمل في الاسم الظاهر (**في ضمير ما تنازعاه**) وجوبا إن كان ما يضمر مما يلزم ذكره كالفاعل

على عكس أسمع بهم وأبصر. (**قوله: لقربه**) أي ولسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وإن اغتفر هنا للضرورة على أن الرضي نص على جواز الفصل بالأجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل قال في شرح التسهيل: ومذهب البصريين هو الصحيح لأن إعمال الثاني أكثر في الكلام الفصيح وموافقة الأكثر أولى اهـ (**قوله: لسبقه**) أي ولسلامته من الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عند البصريين[1] ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائي ومحل الخلاف ما لم يكن لأحدهما مرجح وإلا فيجب إعمال الثاني فيما إذا عطف ببل نحو ضربت بل أكرمت زيدا والأولِ في العطف بلا نحو ضربت لا أكرمت زيدا كما في النكت عن صاحب البسيط قال: وهذا تقييد حسن. (**قوله: كونهم**) في نسخة خطية: كونه بالإفراد وهي الظاهرة لوجوب المطابقة بين اسم الكون وخبره وإن أمكن الجواب بأن التقدير فريقا ذا أسرة وجمع الضمير باعتبار معنى غير. (**قوله: ذا أَسرة**) في القاموس: الأسرة بضم الهمزة الدرع الحصينة وأسرة الرجل رهطه الأدنون وضبطه المعرب بالفتح وفسره بتفسير الشارح لكن في تاج العروس: وشذ الشيخ خالد الأزهري في إعراب الألفيَّة فإنه ضبط الأَسْرَةَ بالفَتْح وإن وافقه على ذلك مختَصِرُه الحطَّاب وتبعه تقليدا فإنه لا يعتد به اهـ ثم رأيت السيد عمر علق نظير هذا. (**قوله: قوية**) أخذه من التنوين ولعله دفع به ما في النكت عن ابن هشام أنه لو قال: ذا نصرة لكان أولى لأن البصرية أيضا ذا أسرة والذي يناسب أن يقال: إن قولهم منصور بالحجج. (**قوله: وأعمل المهمل**) أي لفظا لقوله: إن كان الخ وقد جعله الأشموني أعم وزاد فيما التزما وجوبَ ذكرِ العمدة ولا يقال: يشمل ما التزما حينئذ حذف الفضلة من الأول كما في المرادي فيكون قوله الآتي: ولا تجئ مع أول الخ مستدركا لأنه غير مراد في التزما بقرينة المقابلة والذي يظهر أن ما جرى عليه الشارح هو التحقيق كما تعلمه فانظر بانصاف (**قوله: كالفاعل**) أراد بمثل الفاعل النائبَ عنه لأن الظاهرَ أنه جَرى على حلِّ ابنِ عقيل[2] بتخصيصِ هذا البيان بما إذا كان مطلوبُ المهمل المرفوعَ والأمثلةُ والمقابلة قرينةٌ على ذلك وبَيَّنَ بيان حال المنصوب بقوله: ولا تجيء إلخ منطوقا ومفهوما، وإن جعل شاملا لكل ما هو عمدة ولو في الأصل كمفعول ظن فإما أن يراد المفعولُ للفعل الأولِ وذلك بأن يُعمَل الثاني فهو سيأتي بمنطوق قوله: وأخرنه إن يكن هو الخبر وإن أريد مفعولُ الفعل الثاني بأن يُعمل الأول فسيبينه بقوله: فإن

---

(١) قُيد به لأن الكوفيين لا يجوزون استعمالَ ما يشتمل على ذلك كما سيأتي منهم في قوله: ومنع جواز مثل هذا أو المراد أو لويته نظرا لمجرد التنازع فافهم. منه

(٢) قد صرح بهذا التخصيص عند قول المصنف: ولا تجيء إلخ

(**والتزم ما التُزِما**) من مطابقة الضمير للظاهر في الإفراد والتذكير وفروعهما (**كيحسنان ويسيء ابناكا**) فابناك تنازع فيه يحسن ويسيء فأعمل يسيء فيه وأضمر في يحسن، الفاعل ولم يُبَالَ بالإضمار قبل الذكر للحاجة إليه كما في ربه رجلا ومنع جواز مثل هذا الكوفيون وجوز الكسائي يحسن ويسيء ابناك على مذهبه من جواز حذف الفاعل وجوزه الفراء بناء على مذهبه من توجه العاملين معا إلى الاسم الظاهر وجوز الفراء أيضا أن يؤتى بضمير الفاعل مؤخرا نحو يحسن ويسيء ابناك هما. (**وقد بغى واعتديا عبداكا**) فعبداكا تنازع فيه بغى واعتدى فأعمل فيه الأول

أعملت الأول واحتاج الثاني إلخ بيانا لمفهوم قوله: ولا تجيء مع أول إلخ كما سيأتي. (**قوله: من مطابقة إلخ**) لا يغني عن هذا قوله: ضمير ما تنازعاه لأنه قيل بعدم لزوم مطابقة ضمير المتنازع فيه له والمصنف على خلافه فأوجب المطابقة كما في نكت الشارح فيكون قول المصنف والتزم إلخ على هذ البيانِ ردا لذلك القول. (**قوله: للحاجة إليه**) هذا لا يعين الإضمار مقدما لإمكان إظهاره أوإضماره مؤخرا فلا بد من ضم كون إظهاره يؤدي إلى التكرار وكون تأخيره يستلزم الفصل مع إمكان الوصل وعدم تعقل اجتماع عاملين على معمول واحد. (**قوله: كما في ربه رجلا**) إشارة إلى جواب اعتراض الكوفيين بلزوم الإضمار قبل الذكر بوقوعه في غير هذا الباب ولهم أن يجيبوا بأنه خلاف القياس فلا يقاس عليه والأسلم في الجواب ما يأتي عن ابن الناظم. (**قوله: ومنع جواز مثل هذا الكوفيون**) أي من حيث اشتماله على إضمار ضمير الرفع في الأول قبل الذكر لا من حيث اشتماله على إعمال الثاني فلا ينافي هذا قوله سابقا: فللواحد منهما العمل المفيد للتخيير وإعمال أي العاملين شاء المتكلم كذا في الصبان (**قوله أيضا: ومنع جواز مثل هذا الكوفيون**) قال ابن الناظم: ولا يلتفت إلى منعهم لرواية سيبويه ضربوني وضربت قومي، ولقولِ الشاعر: جفوني ولم أجف الأخلاء. (**قوله: مثل هذا**) أي مثل يحسنان ويسيء ابناك مما على الإضمار قبل الذكر. (**قوله: من جواز حذف الفاعل**) أي في باب التنازع فرارا من الإضمار قبل الذكر لكن حذف العمدة أشنع مما فر منه إلا أن يقال: إنه عهد حذف الفاعل في المواضع المتقدمة في بابه فليقس عليها هذا لكن قال في شرح الإيضاح: ما اشتهر عنه من حذف الفاعل في ذلك باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفردا في الأحوال كلها كما في نعم الرافعة للضمير المفسر بالتمييز. (**قوله: وجوزه الفراء**) أي جوز مثال يحسن ويسيء المشتمل على إعمال الثاني وعدم الضمير في الأول يرد مذهبه لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو لا يعقل إلا أن يدعى أن العامل مجموعهما ولا نظير له ونقل المولى الجامي قدس سره عنه قولا آخر قال وهو المشهور عنه أنه لا يجوز إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعلَ بل يجب عنده إعمال الفعل الأول كما هو مذهب الكوفيين. (**قوله: من توجه العاملين معا**) أي بشرط أن يعطفا بالواو ويتفقا في طلب الرفع قال الصبان: وكذا

وأضمر في الثاني ولا محذور لرجوع الضمير إلى متقدم في الرتبة. فإن أعملت الأول واحتاج الثاني إلى منصوب وجب أيضا إضماره نحو ضربني وضربته زيد وندر قوله:

بعكاظ يعشي الناظرين * إذا هم لمحوا شعاعه

(**ولا تجئ مع أول قد أهملا**) من العمل (**بمضمر لغير رفع أوهلا بل حذفه**) أي مضمر غير الرفع (**الزم إن يكن**) فضلة بأن لم يوقع حذفه في لبس وكان (**غير خبر**) وغير مفعول أول لظن نحو ضربت وضربني زيد وندر المجيء به في قوله: إذا كنت ترضاه ويرضاك صاحب وأضمرنه (**وأخرنه**) وجوبا (**إن يكن**) ذلك الضمير عمدة بأن كان (**هو الخبر**) لكان أو ظن أو المفعول الأول لظن أو أوقع حذفُه في لبس، ككنت وكان زيد صديقا إياه وظنني وظَنَنْتُ زيدا عالما إياه

في النصب كما يقتضيه قول الهمع: في الإعراب المطلوب اهـ وينبغي تقييده بنصب العمدة لعدم جواز حذفها دون غيره فإن اختلفا وتأخر الناصب أضمر مؤخرا قطعا كضربني وضربت زيدا هو فرارا من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل. (**قوله: وأضمر في الثاني**) أي لأجله وإلا فهو بارز. (**قوله: فإن أعملت الأول إلخ**) تمهيد لقوله: ولا تجيء مع أول إلخ وخص التمثيل بما ليس في الأصل عمدة لأنه يعلم وجوب ذكر ماهو عمدة بالأولى. (**قوله: وندر**) لأن فيه تهيئةَ العامل للعمل ثم قطعَه عنه بغير مقتضٍ بخلاف حذفه من الأول فإنه للفرار من الإضمار قبل الذكر مع كونه فضلة وقال المولى الجامي قدس سره: لئلا يتوهم أن مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور اهـ (**قوله: بعُكاظ**) بضم العين المهملة وتخفيف الكاف ثم ظاء سوق كانت تقام في الجاهلية بقرب مكة أيام الموسم ويعشي من الإعشاء بالعين المهملة وهو تضعيف البصر كما في اللسان ولمحوا من اللمح وهو الإبصارُ الخفيف قال صاحب الصحاح: لمحه وألمحه إذا أبصره بنظر خفيف فيعشي يطلب شعاعه أي السلاحِ فاعلاً ولمحوا يطلبه مفعولاً فأعمل فيه الأول فهو فاعله وحذف ضميره من الثاني مع أن حقه الذكرُ وإن كان فضلة وقيل: مفعول لمحوا نفس السلاح ولا تنازع لعدم التوجه إلى شيء واحد. (**قوله: من العمل**) أي في الظاهر المتنازع فيه. (**قوله: الزم**) لأنه فضلة لا مجال فيه للإضمار قبل الذكر ولا تأخيره للزوم الفصل مع إمكان الوصل وفي شرح الكافية ميلٌ إلى إضمار الفضلة مقدمة وهو ظاهر التسهيل أيضا. (**قوله: إذا كنت الخ**) آخره جهارا فكن في الغيب أحفظ للود والشاهد في ترضاه ويرضاك فالأول يطلب صاحب مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فأعمل فيه الثاني ولم يحذف من الأول ضميره مع أنه فضلة. (**قوله: وأضمرنه**) أي مضمر غير الرفع أي أدم إضماره ولعل ذكره لمقابلة قوله: وأظهر. (**قوله: هو الخبر لكان أو ظن**) لا يخفى ما فيه من المسامحة بالنظر إلى ظن ولو قال: أي في الأصل بأن كان خبرا لكان أو مفعولا ثانيا لظن لسلم إلا أنه أخصر لظهور المراد. (**قوله: ظنني وظننتُ الخ**) محط التمثيل

وظننتُ منطلقةً وظنتني منطلقاً هندٌ إياها واستعنت واستعان عليَّ زيد به وذهب بعضهم في الخبر والمفعول الأول إلى جواز تقديمه كالفاعل، وآخَرُ إلى جواز حذفه إن دل عليه دليل، وابنُ الحاجب إلى الإتيان به اسما ظاهرا، والأَحسنُ أنه إن وجدت قرينة حذف وإلا أتي به اسما ظاهراً **(و)** لا تضمر بل **(أظهر)** مفعول الفعل المهمل **(إن يكن ضمير)** لو أضمر **(خبرا)** في الأصل **(لغير ما يطابق المفسرا)** بكسر السين وهو المتنازع فيه بأن كان مثنى والضمير خبرا عن مفرد **(نحو أظن ويظناني أخا زيدا وعمرا أخوين في الرخا)** فأخوين تنازع فيه أظن لأنه يطلبه مفعولا ثانيا إذ مفعوله الأول زيدا ويظناني لأنه كما قيل: يطلبه مفعولا ثانيا فأعمل فيه الأول وهو أظن وبقي يظناني يحتاج إلى المفعول الثاني فلو أتيت به ضميرا مفردا فقلت: أظن ويظناني إياه زيدا وعمرا أخوين لكان مطابقا للياء غير مطابق لما يعود عليه وهو أخوين، ولو أتيت به ضميرا مثنى فقلت: أظن ويظناني إياهما زيدا وعمراً أخوين لطابقه ولم يطابق الياء الذي هو خبر عنه فتعين الإظهار وقد علمتَ أنَّ المسألةَ حينئذ ليست

تنازعهما في عالما حيث كلاهما يطلبه مفعولا ثانيا فأعمل الثاني وأضمر للثاني وأخرَّ وأما التنازع في زيد حيث جعل مفعولاً أولَ لظننتُ وأضمر الفاعل في ظن فغير محط. **(قوله: وظننتُ منطلقةً إلخ)** محل التمثيل تنازع الفعلين في هند حيث جعل فاعلا لظنتني وأضمر المفعول الأول لظننت وأخر. **(قوله: واستعنت إلخ)** محل التمثيل زيد حيث جعل فاعلا لاستعان واضمر لاستعنت وأخر ولو حذف لتبادر أن المحذوف على زيد لأنه الذي يقتضيه عليّ. **(قوله: في الخبر)** أي في الأصل سواء كان خبر أو مفعولا ثانيا لظن على ما هو الظاهر. **(قوله: أن دل عليه)** وهو المتنازع فيه ويصلح دليلا في صورة اختلافهما المشار إليه بقوله: وأظهر إلخ. **(قوله: والأحسن إلخ)** وهذا هو الأوفق بقول المصنف سابقا: ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول فإنه يفيد أن كونه عمدة لايمنع من حذفه كيف ويجوز حذف أصلهما وهو المبتدأ والخبر فحذفهما وهما في صورة الفضلة أولى. **(قوله: فأخوين تنازع فيه إلخ)** لم يتكلم في التنازع في زيد وعمرو لأنه جارٍ على مقتضى ما سبق وقد مرّ. **(قوله: كما قيل)** غير موجود في نسخة وعلى هذه فهو إشارة إلى اعتراض أن أخوين معمول لأظنّ ولم يتوجه إليه يظناني لعدم مطابقته لمفعوله الأول وهو لا يطلب إلا ما يطابقه فلم يتنازعا فيه وأجاب سم بما محصله أن كلا من العاملين متوجه له في المعنى بقطع النظر عن هيئة التثنية فكلاهما يطلبه مفعولا ثانيا مطابقا لمفعوله الأول فلما أعمل فيه أظن الحق به علامة التثنية انتهى المقصود منه وهو موافق لما قال المولى الجامي قدس سره أن المراد به اسم دال على الأخوة. **(قوله: لو أضمر)** ذكره إذ لا ضمير حتى يقال: إن يكن ضمير خبرا. **(قوله: وقد علمت)** أي مما تقدم من قوله: وأعمل المهمل الخ ويفهم من تعليله أن طريق قطع التنازع إنما هو الإضمار في المهمل وأن القطع بدونه يخرج المسألة عن التنازع وهو صريح النكت حيث قال: ولم يتعرض لهذا يعني لما وجب فيه الإظهار في الشذور لأن الأمر فيه

من باب التنازع لأن كلاً من العاملين قد عَمِلَ في ظاهرٍ.فصل: المفاعيل خمسة أحدها المفعول به وقد سبق حكمه، الثاني ﴿**المفعول المطلق**﴾ وهو كما يؤخذ مما سيأتي: المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو عدده ويسمى مطلقا لأنه يقع عليه اسم المفعول من غير تقييد بحرف جر ولهذه العلة قدمه على المفعول به الزمخشري وابن الحاجب،واعلم أن الفعل يدل

أدّى إلى الإعمال في الظاهر وخرجت المسألة بذلك عن باب التنازع اهـ وهو مخالف لما صرح به المولى الجامي قدس سره ويحتمل أن المراد ليس قطعها من القطع في باب التنازع وأثر التكلف ظاهر عليه. (**قوله: لأن كلا الخ**) قال العلامة الأنبابي في حاشيته على السجاعي: لابد في التنازع من ظهور كون أحد العاملين ملغى والآخر معمَلا وإذا أخذ كل معموله اسما ظاهرا لا يظهر ذلك اهـ وهو صريح فيما قلنا آنفا.

﴿المفعول المطلق﴾

(**قوله: فصل إلى قوله: الثاني**) من الشرح وترجمة المصنف قوله: المفعول المطلق كما في النسخ الخطية للمتن فخالف في إعراب تراجم المفاعيل لما فعله فيما تقدم ومايأتي من غيرها لفائدة العدّ. (**قوله: وقد سبق حكمه**) أي بعض في باب الفاعل وبعض في باب تعدي الفعل ولزومه ولا يظهر اقتصار المحشي الحكيم على الثاني فإن ادعى أنه في في باب الفاعل استطراد فكذا في الثاني. (**قوله: المصدر**) أي الصريح لعدم وقوع المؤول مفعولا مطلقا كما في الصبان. (**قوله: الفضلة**) أخذه من قوله: نصب كما أفاده في النكت قال: وبه يندفع ما يتوهم من ترادف المصدر والمفعول المطلق مع أن بينهما عموما من وجه اهـ أي إن لوحظ المفعول أعم من الحقيقي والنيابي وإلا فبيهما العموم المطلق. (**قوله: المؤكد لعامله**) أي لنفس عامله إن كان مصدرا مثله وإلا فيؤكد المصدر المفهوم من عامله حتى يتحد المؤكد والمؤكد كما هو شرط التأكيد اللفظي الذي هذا منه فمعنى قولك: ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا بناء على أن التوكيد اصطلاحي وقيل: لغوي بمنزلة الاصطلاحي يحصل به ما يحصل بالاصطلاحي كما في الأنبابي فالمؤكَّد مطلقا هو نفس العامل. (**قوله: أو المبين لنوعه**) أي الدال على نوع من أنواع مفهوم عامله وقوله: أو عدده أي عدد أفراد مفهومه. (**قوله: ويسمي مطلقا**) فيه مسامحة والمراد جُعِلَ مطلقٌ جزءَ اسمه أو حذف من الاسم ما لم يقصد بالعلة. (**قوله: يقع الخ**) أي دائما فلا يرد أن ذلك قد يطلق على المفعول به أيضا كما في أحدثت الضرب وقوله: عليه أي على أفراده. (**قوله: لأنه يقع عليه اسم المفعول**) الإضافة بيانية أي اللفظ اللغوي لأن الاصطلاحيّ يطلق على الجميع من غير قيد وإن انصرف إلى المفعول به عند عدم القرينة كما في المغني. (**قوله: بحرف**) أي أو ظرف كما في المفعول معه أو أراد بحرف الجر عامله مطلقا. (**قوله: واعلم إلخ**) دخول

على شيئين: الحدث والزمان وأما (**المصدر**) فهو (**اسم**) يدل على (**ما سوى الزمان من مدلولي الفعل**) وهو الحدث (**كأمن من أمن بمثله**) أي بمصدر (**أو فعل أو وصف**

على المتن إيضاحا لقوله: من مدلولي الفعل، **وهو**كالصريح في أن قول المصنف المصدر تعريف لمطلق المصدر تمهيد لبيان أحكام المفعول المطلق وليس تعريفا له حتى يعترض بأنه أعم منه. (**قوله: شيئين**) غير موجود في بعض النسخ. (**قوله: الحدث والزمان**) أي يدل على مجموعهما مطابقة بناء على أن الفعل موضوع لهما كما هو ظاهر قول المصنف: من مدلولي الفعل وهو مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة إلى الفاعل المعين في مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام لأنها حالة بين الطرفين فلا تفهم إلا بهما، أما عند من يقول بدخولها كالسيد فتضمنا كدلالته على أحدهما فقط ويدل عل كل من الفاعل والمكان التزاما هذا. وإدخال النسبة في مفهوم الفعل على القول الأول أيضا بجعلها معتبرة مع الحدث لأنها حاله كما يفهم من كلام المحشي الحكيم لا يخفى بعده. (**قوله: وأما المصدر فهو اسم الخ**) لا يقال: يدخل فيه اسم المصدر كاغتسل غسلا وتوضأ وضوءا وأعطى عطاء لأن مدلوله لفظ المصدر لا الحدث كما نقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره فهو يدل على الحدث بواسطة والمراد الدلالة مباشرة فإن قلنا: يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد لإخراجه بأن يراد من كونه اسما للحدث دلالته عليه بالأصالة واسم المصدر نائب عنه. (**قوله: من مدلولي الفعل**) أورد أبو حيان أن من المصادر ما لا فعل له وبالعكس وأجيب بأن ما لم يوضع يقدر. يس (**قوله: وهو الحدث**) المراد بالحدث المعنى القائم بغيره وليس المراد الأثر الناشيء عن تأثير فاعل الفعل المذكور كما قاله السعد فيدخل نحو حسن حسنا وقبح قبحا مما ليس فيه تأثير فاعل الفعل المذكور.(**قوله: كأمنٍ من أمنَ**) أي هو من مادة أَمِنَ أي الذي فعله المشتق منه أمن وليس المراد المشتق من أمن لقول المصنف: وكون أصلا لهذين انتخب. (**قوله: بمثله**) أي المفعول المطلق فالضمير لما في الترجمة أي بمصدر مثله في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط فيدخل فيه نحو أعجبني إيمانك تصديقا أو يقال: المراد المماثلة في اللفظ والمعنى كما هو المتبادر حيث إن الكلام في الحقيقي، والنائبُ سيأتي في قوله: وقد ينوب عنه الخ وإلى هذا يميل كلام الشارح في النكت ولا يحسن ارجاع الضمير للمصدر إذ لايبقى معنى للمثل. (**قوله: أو فعل**) أي متصرف فخرج فعل التعجب وغير ناقص فخرج كان وأخواتها وقال ابن هشام: لعل المصنف يرى القول بجواز نصب كان وأخواتها المصدر ولذا لم يقيد الفعل بالتام. أفاده في النكت.(**قوله: أو وصف**) أي متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة وبهذا تعلم حكمة تعدد الأمثلة واقتصار الشارح على ما اقتصر عليها إلا أنه لاحظ دخول صيغ المبالغة في اسم الفاعل فلم يمثل لها كما سيأتي وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل.

نصب) نحو ﴿فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا﴾ و﴿ وكلم الله موسى تكليما﴾ و﴿والصافات صفا﴾ وهو مضروب ضربا. (**وكونه**) أي المصدر (**أصلا لهذين**) أي للفعل والوصف هو مذهب أكثر البصريين وهو الذي (**انتخب**) أي اختير لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك دونه، وذهب بعض البصريين إلى أن المصدر أصل للفعل والفعل أصل للوصف وآخر إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه والكوفيون إلى أن الفعل أصل للمصدر، (**توكيدا**) يبين المصدر

(**قوله: نُصب**) أي المفعول المطلق أوالمصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه استخدام. (**قوله: نحو ﴿فإن جهنم﴾ الخ**) بحث في التمثيل بالآية بأن الجزاء بمعنى المجزي به بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرا ولك أن تقول: لا يتعين ذلك بل يصح إبقاء الجزاء على مصدريته بتقدير مضاف أي محل جزائكم أو بلا تقدير قصدا للمبالغة. (**قوله: والصافات صفا وهو مضروب ضربا**) تقدم حكمة الاقتصار عليهما آنفا. (**قوله: وكونه أصلا الخ**) قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة. (**قوله: هو مذهب**) كذا في النسخ الخطية بدون الواو خبرا لقوله: وكونه وقوله: وهو الذي بالواو عطفا وفي بعضها بالعكس. (**قوله: لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة**) أي معنى الأصل كما قال في الهمع وذلك كالمفرد والمثنى والجمع وليس المراد حروفه حتى ينتقض بضرب فعلا وضرب مصدرا حيث لم يتضمن الأول الفرع زيادة على حروف الثاني الأصل والزيادة في الفعل دلالته على الزمن وفي الوصف دلالته على الذات لا يقال: يلزم مزية الفرع على أصله وهي ممنوعة لأنا نقول: الفرع الممنوع مزيته على أصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك أفاده الدنوشري.

(**قوله: دونه**) أي المصدر بالنسبة اليهما لأنه لم يتضمن الزمان بالنسبة إلى الفعل والذات بالنسبة إلى الوصف وهذا تصريح بما علم ضمنا لأن النسبة نسبة الكل للجزء لا العام للخاص حتى يحتمل العموم الوجهي. (**قوله: والفعل أصل للوصف**) ورد بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر. همع (**قوله: إلى أن كلا الخ**) انظر على هذا المذهب ما أصل الوصف. (**قوله: إلى أن الفعل أصل**) المراد الفعل المضارع على الأصح عندهم واستوجهه الصبان والظاهر أن غير الأصل من الفعل مأخوذ منه كالمصدر وكذا الوصف وأما الأمر عندهم فمقتطع من المضارع لا قسم برأسه. (**قوله: يبين المصدر**) أي بقيد كونه مفعولا مطلقا ويصح إعادة ضمير يبين في كلام المصنف للمفعول المطلق في الترجمة والتعبير بالتبيين في جانب التوكيد لمجرد المشاكلة والمراد يقع توكيدا بناء على أن التوكيد اصطلاحي وهو من عوارض اللفظ.

إذا ذكر مع عامله كأَركَعُ ركوعاً (**أو نوعا يبين**) إذا وصف أو أضيف إليه (**أو عدد كسرت سيرتين سير ذي رشد**) ورجعتُ القهقرى. (**وقد ينوب عنه ما عليه دل**) ككل مضاف إليه (**كجد كل الجد**) وبعض كما في الكافية كضربته بعض الضرب (و) كذا مرادفه نحو (**أفرح الجذلَ**) بالمعجمة أي الفرح ووصفه والدال على نوع منه أو على عدده أوآلته وضميرُه وإشارة إليه كما في الكافية نحو سرت أحسنَ السيرِ

(**قوله: إذا ذكر مع عامله**) في جمع الجوامع للشارح: إن لم يفد زيادة على عامله وهو الظاهر ولعله أشار إلى عدم جواز حذف عامل المؤكد تمهيدا لما يأتي في الرد على ابن الناظم. (**قوله: كأركع ركوعا**) أركع بلفظ المضارع بناء على ظاهر ما يأتي من وجوب حذف عامل المصدر إذا كان أمرا مطلقا وسيأتي عن الشيخ يس ما يصحح أن يكون أمرا. (**قوله: إذا وصف الخ**) كذا في النسخ الخطية وينبغي زيادة أو أضيف أو دل على نوع منه حتى يرتبط به قوله: سير ذي رشد ورجعت القهقرى كما أن المناسب التمثيل بنحو كل الضرب لما أضيف إليه وضربا شديدا لما وصف ويمكن أن يقال: لاحظ شبه الاحتباك فحذف الممثل من أوّل الكلام والمثال من آخره إلا أنه في بعض النسخ الخطية إذا وصف أو أضيف أو أضيف إليه، ولا يظهر إدخال المحشي الحكيم لرجعت القهقرى تحت الموصوف فإنه لم يوصف لا بلفظي ولا تقديري وإن كان فيه معنى الوصف ثم بقي من النوعي ما كان محلى بأل العهدية كسرت السير أي المعهود بينك وبين مخاطبك. (**قوله: سير ذي رشد**) لا يرد أن المضاف من النائب إذ يستحيل أن يفعل الإنسان فعل غيره وإنما يفعل مثله فالأصل سيرا مثل سير ذي رشد فحذف الموصوف ثم المضاف لأن المراد التمثيل للمصدر الواقع مفعولا مطلقا مبينا للنوع سواء كان أصليا أو نائبا كما علمت في القولة السابقة. (**قوله: ورجعت القهقرى**) التمثيل به وإن كان نائبا لأن الكلام في الأعم من الحقيقي بقرينة التمثيل بسير ذي رشد. (**قوله: أفرح**) مضارع أو أمر إذ لا يجب حذف عامل النائب إذا كان أمرا كما يدل عليه ما يأتي من آية وتبتل إليه تبتيلا بل مطلقا ولو غير نائب في مثل هذا على ما يأتي عن يس. (**قوله: ينوب عنه**) أي عن الحقيقي. (**قول المصنف: ما عليه دل**) أي على معناه كالمرادف أو على معنى متعلق به ككل وبعض لكن يخص في الشرح بالثاني لجعله الأول مقابلا للمتن. (**قوله: أو آلته**) بالجر عطف على مدخول على ولعله لم يعطفه بالواو على مرادفه لئلايتوهم أن المراد خصوص اسم الآلة الاصطلاحية كالوصف.(**قوله: وضميره**) بالواو كما في الخطية وهو عطف على الدال لا على مدخول على، وكذا قوله: وإشارة إليه بالواو كما في النسخ الخطيةأيضا، أي واسم إشارة، وعبارة شرح الكافية: وما كان مشارا به إليه وهي حسنة ثم إن الضمير نائب عن التوكيدي إذا رجع إلى المصدر مرادا به الجنس وفي غيره للنوع كما في آية ﴿لا أعذبه﴾ ومثله يقال في اسم الإشارة.

واشتملَ الصماءَ ورجع القهقرى ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ ضربته سوطا ﴿لا أعذبه أحدا﴾ ضربتُ ذلك الضرب وينوب عنه أيضا ما شاركه في مادته وهو ثلاثة: اسم مصدر نحو اغتسل غسلا،

(**قوله: واشتمل الخ**) قال أبو البقاء في اللباب: وأمَّا قولهم: قعد القرفصاء واشتمل الصماء فاختلفوا في الاسم المنصوب هنا فقال سيبويه: إنَّه منصوب بالفعل الذي قبله لأنَّ القرفصاء نوع من القعود والصمَّاء نوع من الاشتمال وقال بعض البصريِّين: هو صفة لمصدر محذوف تقديره: القعدة القرفصاء فعلى هذا في الكلام حذف اهـ بحذف لا يخل والشارح قد جرى هنا على قول سيبويه حيث جعله مثالا لما دل على نوع منه وجعله في التصريح مثالا للوصف النائب عن المصدر جريا على القول الثاني فقال: والأصل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه.

وفي أكثر كتب اللغة ما يوافق قول سيبويه إلا أنه لم أر من ذكر فعلا للصماء بل للقهقرى والقرفصاء ولم يفرق سيبويه بين الثلاثة في الحكم عليها بالمصدرية ففي كتابه فمن الدال على نوع الحدث قعد القرفصاء واشتمل الصماء ورجع القهقرى لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه فلعل فعله متروك نظير بله مصدرا فاعرفه. (**قوله: ضربته سوطا**) أصله ضرب سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. أنبابي

(**قوله: لا أعذبه**) الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر بقي شيء آخر وهو أنه لا بد في الآية من تقدير والأصل لا أعذب تعذيبا مثل التعذيب المذكور لأن نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الأول يستحيل وقوعه على أحد من العالمين سواه حتى ينفى والذي يمكن وقوعه على سواه إنما هو مثله وحينئذ فهذا الضمير في الحقيقة ليس نائبا عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة فتنبه.

(**قوله: ذلك الضرب**) أي المعهود للمخاطب كأن عَلِم المخطبُ الضربَ وجَهل فاعله فأخبرتَه بالضارب فيكون نوعا ومثل الخضري لاسم الإشارة النائب عن المؤكد بظننت ذاك لعوده للمصدر المبهم المفهوم من الفعل ويعلم به أنه لا يجب إتباع اسم الإشارة بالمصدر وفي الهمع عن ابن مالك وجوبُه ويمكن أن يكون اقتصار الشارح على ما فيه الإتباع لذلك. (**قوله: اسم مصدر**) أي لم يشتمل على جميع حروف الفعل بل نقص عنها فلا يرد أن تبتيلا الآتي في مقابله اسم مصدر لتبتل لكن قال الخضري غيره وستعلمه والمراد اسم مصدر غير علم لما في شرح التسهيل أن اسم المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا.

واسم عين نحو ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتا﴾ ومصدر لفعل آخر نحو ﴿وتبتل إليه تبتيلا﴾. (**وما لتوكيد فوحد أبدا**) لأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع (**وثن واجمع غيره وأفردا وحذف عامل**) المصدر (**المؤكد امتنع**) قال في شرح الكافية: لأنه يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه،

(**قوله: نباتا**) هو اسم لما ينبت من زرع أو غيره وقد ناب عن إنباتا وعن سيبويه أن نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فهو مصدر نبت البقل نباتا نائب عن إنباتا قاله الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث. (**قوله: تبتيلا**) ليس اسم مصدر لتبتَّل لعدم نقصه عن حروفه كما هو شأن اسم المصدر. خضري

(**قوله: لأنه بمنزلة تكرير الفعل**) أي لأنه بمنزلة مكرر الفعل ولم يقل: تكرير للفعل لعدم دلالته على الزمان لكن لما كان تكريرا للجزء الأهمّ كان بمنزلة تكرير الفعل كله هذا ولابد لِتمام العلة أن يقال كما في شرح الكافية: والفعل لا يثنى ولا يجمع لأن المراد بالحدث المدلول له الجنس وهو لا يثنى ولا يجمع فكذا ما كان بمنزلته،

ولا يخفاك أنه لو قال: لأن المراد به الجنس وهو من حيث هو لا يثنى ولا يجمع لكفاه عن هذا التكلف لكنه اعتمد نص كلام المصنف رعاية لحق متنه، وهل المكرر توكيد اصطلاحي أو لغوي، وهل المؤكد المصدر المفهوم من العامل أو نفسه، المشهور الأولان من كليهما.

(**قوله: غيره**) تنازعه الفعلان قبله فأعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله عليه وأتى به دفعا لتوهم امتناع الإفراد من صيغتي الأمرين قبله. (**قول المصنف: وحذف عامل المؤكد امتنع**) أي وكذا يمتنع تأخيره بخلاف عامل النوعي والعددي.

(**قوله: تقوية عامله**) أي تثبيت معناه في النفس بواسطة تكرره وقوله: وتقرير معناه أي رفع المجاز عنه ولا يرد قوله تعالى: ﴿وَمَكَرْنَا مَكْراً﴾(١) حيث أكد المكر بالمصدر مع أنه مجاز عن المجازاة لأن محل عدم تأكيد المجاز إذا كان يحتمل الحقيقة أيضا كقتلت قتلا لا فيما هو مجازا قطعا كما في القسطلاني على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكد كالآية وما يحتملها لا يؤكد إلا إذا استعمل في حقيقته لأن تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو ﴿وكَلَّمَ الله موسَى تكلِيماً﴾

---

(١) سورة النمل: ٥٠/٢٧

وحذفه مناف لذلك ونقضه ابنه بمجيئه في نحو سقيا ورعيا ورد بأنه ليس من التأكيد في شيء وإنما المصدر فيه نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه فهو عوض عنه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد.

(**وفي**) حذف عامل (**سواه لدليل**) عليه (**متسع**) فيبقى على نصبه كقولك لمن قال: أي سير سرت: سيرا سريعا ولمن قدم من سفره: قدوما مباركا (**والحذف**) للعامل (**حتم مع**) مصدر (**آت بدلا من فعله**)

(**قوله: وحذفه مناف لذلك**) أي قصد التقوية والتقرير لاقتضائه الاعتناء والاهتمام بالمؤكَّد فلا يرد ما قال ابن الناظم: إن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذف لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالأولى انتهى حاصلُه لكن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد بل جوّز المصنف نحو أنت سيرا للتأكيد مع عدم النيابة لعدم وجوب الحذف ففيه الجمع بين الحذف والتأكيد فمنازعة ابن الناظم قوية فالحق التزام أن هذه الأمثلة من المؤكد كما قاله ابن هشام بناء على ما في التصريح وهي مستثناة من امتناع الحذف وقوله: والحذف حتم الخ دليل على الاستثناء فلا ترد على الناظم

لا يقال: لا دليل على استثناء أنت سيرا لأنه لم يذكره لأنا نقول: يشير إليه مفهوم قوله: كذا مكرر فإنه يفيد عدم وجوب الحذف في غير المكرر فيفيد الجواز.

(**قوله: ليس من التأكيد في شيء**) أي بل هو قسم برأسه فالمصدر إما مؤكد أو نوعي أو عددي أو بدل من فعله أو المراد ليس منه الآن بعد النيابة وإن كانت منه أصالة وقوله: في شيء بمعنى في ارتباط خبر ليس ومن حال منه أي بالنسبة إلى التأكيد أو الخبر من باب وفي سببية.

(**قوله: دال**) كذا في النسخة المصرية وهو أحسن من النسخة الحكيمية دل. (**قوله: في حذف عامل سواه الخ**) لدلالته على معنى زائد على العامل فأشبه المفعول به وهو يحذف عامله. الخضري. . (**قوله: متسع**) أي اتساع. مبتدأ خبره في حذف عامل سواه ويحتمل أن المعنى والحذف في سواه متسع فيه فيكون خبرا لمحذوف دل عليه ما قبله. (**قوله: بدلا من فعله**) أي عوضا من التلفظ بالفعل العامل فيه وإن لم يكن من مادته.

سماعا في نحو حمدا وشكرا وقياسا في الأمر (**كندلا اللذ**) في قول الشاعر:

على حين ألهى الناس جل أمورهم * فندلا زريق المال ندل الثعالب

فهو (**كاندلا**) وفي النهي نحو قياما لا قعودا والدعاء نحو سقيا ورعيا والاستفهام للتوبيخ نحو أتوانيا وقد جد قرناؤك، ولا فرق فيما ذكر بين ما له فعل كما تقدم،

(**قوله: سماعا**) أي حتما سماعيا لا قاعدة له يعرف بها بل العرب لم تذكر عامله فحكم النحاة بالوجوب وعكسه القياسي. (**قوله: حمدا وشكرا**) وجوب الحذف خاص بما إذا قصد بهما الإنشاء فيكون المصدر والفعل متعاقبين إذا ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدماميني نقلا عن الشلوبين وأفاد في النكت أن وجوب الحذف فيهما مشروط بما إذا اجتمعا مع لا كفرا بأن يقال: حمدا شكرا لا كفرا قال: ولم ينبه عليه أحد من شراح المقدمة لعدم اعتنائهم بالنقول ولعله ﷺ لم ينبه عليه هنا لجريه على ما للشلوبين. (**قوله: في الأمر**) أراد به طلب الأدنى من الأعلى لا مطلق طلب إيجاد الفعل بقرينة قوله: والدعاء. (**قوله: على حين الخ**) وقبله: يمرونَ بالدَّهْنَا خِفافاً عيابهم * ويرجعن من دارِين بجر الحَقَائِبِوالدهنا بفتح المهملة ودارين بكسر الراء موضعان والضمير في يمرون للصوص وكذا في يرجعن وأنثه تنزيلا لهم منزلة ما لا يعقل تحقيرا لهم وعيابهم جمع عيبة بفتح المهملة وهي كالحقائب أوعية الثياب والزاد ونحوهما وبجر بضم الموحدة وسكون الجيم جمع بجراء كحمر وحمراء أي ممتلئة حقائبهم بعد خلوها وقوله: على حين يروى بالفتح بناء حملا على إذ كما سيأتي وبالجر إعرابا على الأصل والظاهر أنه متعلق بقول محذوف أي فيقول بعضهم لزريق: ندلا في حين ألهى الخ والمال مفعول به لندلا أو لفعله المحذوف وهو اندل بمعنى اختطف وكذا ندل الثعالب مصدر له أو للمحذوف، قال المحشي الحكيم: إضافة الندل إلى الثعلب لسرعة خطفها ولذا قالت العرب: هو أخطف من ثعلب.

(**قوله: قياما لا قعودا**) أي قم قياما ولا تقعدقعودا وفيه أن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالأولى أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوفا عليه أي افعل قياما لا قعودا فليس المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله في النهي مع أنهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد أن يخص المنع من حذف مجزوم لا بما إذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكروه هنا. (**قوله: والدعاء**) هو طلب الأدنى من الأعلى. (**قوله: سقيا ورعيا**) أي اسقِ وارعَ فتقدير بعضهم بسقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا مجاز ومثل الدعاء له الدعاء عليه نحو كيا وجدعا أي اكو اللّهم كيا واجدع جدعا والجَدْعُ القَطْعُ وقيل: هو القطع البائن في الأنف والأذن والشفة واليد ونحوها اهـ لسان العرب (**قوله: أيضا سقيا ورعيا**)

وما ليس له فعل نحو بله الأكف، فيقدر فعل من معناه أي اترك (**وما لتفصيل**) لعاقبة ما قبله،

(**قوله: بله الأكف**) من قول كعب بن مالك شاعر رسول الله ﷺ من قصيدة قالها في وقعة الأحزاب والبيت بتمامه:

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الأكف كأنها لم تخلق

وضمير تذر يرجع إلى السيوف ويروى فترى الجماجم الخ والجماجم جمع جمجمة قال صاحب الصحاح: هي عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الإنسان وهو المراد هنا وقوله: ضاحيا حال سببية من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا من ضحا يضحو إذا ظهر وبرز عن محله وقوله: كأنها لم تخلق متعلق بقوله: ضاحيا هاماتها أي كأنها لم تخلق متصلة بمحالها.

ومعنى بله الأكف ترك ذكر الأكف أي اترك ذكرها تركا فإنها بالنسبة إلى الهامات سهلة فبله مصدر مضاف لمفعوله اهـ. ملخصا من شرح شواهد الرضي لعبد القادر أفندي والأظهر أن قوله: كأنها لم تخلق الخ متعلق بقوله: بله الأكف كما هو أحد احتمالين ذكرهما الصبان. (**قوله: فيقدر له فعل من معناه**) عند الجمهور وقيل: بفعل من مادته مفروض.

(**قوله: وما لتفصيل الخ**) ظاهر عبارة المصنف في التسهيل وكذا قول الشارح الآتي: ومن المصدر المحذوف عامله حتما الخ ولم يقل: من المصدر الآتي بدلا أن المصدر المحذوف عامله أقسام متقابلة فما مبتدأ خبره جملة عامله يحذف حيث عنا وكذا ما يأتي جمل معطوفة على ما قبلها.

ونص عبارة التسهيل: ويحذف عامل المصدر وجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل أو لكونه تفصيل عاقبة أو لكونه نائبا عن خبر اسم عين اهـ ولعل القسم الأول منطو على معنى الفعل بخلاف الأخر فلفظ الفعل معتبر فيها وكل من التكرير والحصر عوض عنه كتعويض التاء من الواو في نحو عدة ولا تفيدان معناه كالأول هذا مع أن العوض في المكرر هو الثاني كما يأتي عن شرح الكافية وفي ذو التشبيه هو الجملة كما في الرضي فالفرق ظاهر فليراجع(**قوله: لعاقبة ما قبله**) أي للفائدة المرتبة على مضمون ما قبله سواء كان خبرا أو طلبا كالآية فإن طلب شد الوثاق وهو مضمون ﴿شدوا الوثاق﴾ يترتب عليه المن والفداء أفاده في شرح التسهيل فقول المصنف: كإما منا مجرد تمثيل لا تقييد كما هو عادته واحترز بقوله: قبله عن نحو إما هلاكا أو تأدبا فاضرب زيدا فيجوز إظهار فعله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما فصل به مفرد قبله كلزيد سفر فإما صحة أو اغتناما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جملة وتقدمها.

(**كإما منا**) بعد وإما فداءا (**عامله يحذف**) حتما قياسا (**حيث عنا**) أي عرض فالتقدير في الآية والله أعلم: فإما تمنون منا وإما تُفْدون فداء (**كذا**) في الحكم (**مكرر**) ورد نائب فعل مسند إلى اسم عين نحو زيد سيرا سيرا أي يسير سيرا.

(و) كذا (**ذو حصر**) بإلا أو بإنما (**ورد نائب فعل لاسم عين استند**) نحو ما أنت إلا سيرا وإنما أنت سيرا،

(**قوله: حتما قياسا**) لو أخره عن قوله: حيث عنّ تفسيرا له إلا أن يقال: إن الشرح مزج فكأن الثاني أيضا من الشرح تفسيرا.

(**قوله: تفدون**) كذا في البيضاوي وغيره ولعله من باب الإفعال قال الوزير ابن المعري: فَدَى إِذا أعطى مالا وأخذ رجلا وأفدى إِذا أعطى رجلا وأخذ مالا وفادى إذا أعطى رجلا وأخذ رجلا اهـ لسان والآية نزلت في أسارى بدر فتفسير التصريح تفادون غير مناسب، ولعل الحامل كون فداء مصدر فادى إلا أنه لا يمنع نصبه بما ذكرناه على حد قوله تعالى: ﴿وتبتل إليه تبتيلا﴾(١) .

(**قوله: مكرر**) إنما وجب الحذف لقيام ما به التكرار مقام العامل كذا في شرح الكافية وقال الأنبابي: القائم مقام العامل هو الأول ولعل اختياره لكونه إلى محل العامل فليراجع. (**قوله: ورد الخ**) يستفاد منه أن شروط وجوب الحذف ثلاثة: كون عامله خبرا أي ولو منسوخا كإِنَّ زيدا سيرا سيرا، وكون المبتدإ اسم عين، وتكرار المصدر أوحصره ويقوم مقامهما دخول الهمزة على المبتدإ نحو أأنت سيرا والعطف عليه كأنت أكلا وشربا كما في التصريح وإنما اشترط اسم العين ليؤمن معه من خبرية المصدر إذ لا يخبر به عنها فيحتاج للفعل بخلاف اسم المعنى فيرفع المصدر بعده على الخبرية لصحتها كأمرك سير.

(**قوله: إلى اسم عين**) مثله اسم المعنى إذا لم يصح كون المصدر خبرا عنه كاملك نقصانا وشغلك زيادة يصح فيه النصب ويجب حذف الفعل مع التكرار على تقدير أملك ينقص نقصانا ويزيد زيادة وحينئذ ففي مفهوم قوله: لاسم عين تفصيل. كذا في يس. (**قوله: أي يسير سيرا**) لم يقل: سيرا سيرا مكررا لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه وإن جاز للتصوير. (**قوله: ذوحصر**) أي ذو حصر فيه أي مفعول مطلق محصور فيه بواسطة ما ذكر.

---

(١) سورة المزمل: ٨/٧٣

فإن استند لاسم معنى وجب الرفع على الخبرية في الصورتين نحو أمرك سير سير وإنما سيرك سير البريد (**ومنه**) أي من المصدر الذي حذف عامله حتما (**ما يدعونه**) أي ما يسمونه (**مؤكدا**) إما (**لنفسه أو غيره فالمبتدا**) به أي فالأول وهو المؤكد لنفسه ما وقع بعد جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي ألف درهم (**عرفا والثاني**) وهو المؤكد لغيره ما وقع بعد جملة لها محتمل غيره (**كابني أنت حقا صرفا**) قال في التسهيل: ولا يجوز تقدم هذا المصدر على الجملة التي قبله وفاقا للزجاج.

(**قوله: فإن استند**) أي المصدر لا الفعل لعدمه وظاهره أن قوله: استند لاسم عين قيد وقال الصبان: الذي يتجه عندي أنه لبيان الواقع لا للاحتراز إذ المصدر في أمرك سير سير ليس نائب فعل استند إلى اسم معنى بل المصدر نفسه استند إلى اسم المعنى فهو خارج بقوله: نائب فعل اهـ وفي الأنبابي غيره. ولا يخفى أن ظاهر سياق الصبان أن ضمير استند للفعل فلا بد من التقييد بنحو إن وجد فافهم.

(**قوله: وجب الرفع**) هذا بيان مراد وإن لم يفهم من النظم إذ مفهومه أنه لا يحذف عامله وجوبا وهذا صادق بجواز الحذف ووجوب الذكر مع كونه مفعولا وليس مرادا أصلا.

(**قوله: لا محتمل**) أي لا معنى محتملا غيره وغيره خبر لا ويحتمل أنه نائب مغن عن الخبر. (**قوله: عرفا**) أي اعترافا فجملة له علي ألف نص في الاعتراف وعرفا يؤكده فهو يؤكد نفسه لا غيره ولو بالاعتبار.

(**قوله: كابني أنت حقا**) فجملة أنت ابني تحتمل الثبوت في الواقع أي الصدق وعدم الثبوت فيه أي الكذب وحقا بمعنى ثبوتا يؤكد الثبوت المحتمل للجملة وسمي غيرا مع أنه عين التأكيد باعتبار احتمال الكذب معه فهو غير اعتبارا هذا ولا يظهر جعل حقا بمعنى الحقيقة مفعولا مطلقا لأنه لم يتأتى الحقيقة بمعنى كون الشيء حقيقة حتى يشتق منه فعل يعمل فيه ثم إن احتمال الجملة للكذب عقلي بخلاف الصدق فإنه مدلولها وضعا كما يفهم من الرضي.

(**قوله: ولا يجوز تقدم هذا المصدر**) أي بنوعيه وكذا توسطه بين جزأي الجملة لأنها دليل العامل فلا يفهم إلا بتمامها ولعدم جواز تقديم المؤكد على المؤكد وأما قولهم: أحقا زيد منطلق فحقا ظرف لا مصدر كما نصّوا عليه. (**قوله: وفاقا للزجاج**) حال من فاعل قال: أي موافقا له ويحتمل المفعول المطلق أي قولا موافقا لقول الزجاج.

(**كذاك ذو التشبيه**) الواقع (**بعد جملة**) مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه (**كلي بكا بكاء ذات عضله**) أي صاحبة داهية بخلاف الواقع بعد مفرد كصوته صوت حمار والواقع بعد جملة لم تشتمل على ما ذكر كهذا بكاء بكاء الثكلى. **تتمة**: كالمصدر في حذف عامله ما وقع موقعه نحو اعتصمت عائذا بك قاله في شرح الكافية.

(**قوله: ذو التشبيه الخ**) أي به فهو مصدر المجهول وهذه الشروط لوجوب حذف الناصب إذا نصب المصدر ويجوز معها رفعه بدلا مما قبله أو صفة له بتقدير مثل أو خبرا لمحذوف وهل النصب حينئذ أرجح أو هما سواء قولان، وإنما لم يجعل النصب بالمصدر الذي في الجملة لأن المصدر لا يعمل إلا إذا كان بدلا من فعله وهو فيها ليس كذلك قال في الشذور: لأنه لم يرد به الحدوث حتى يقدر بالفعل. (**قوله: مشتملة الخ**) أفاد ذلك الناظم بالمثال صفة لجملة.

(**قوله: على اسم**) ليدل على الفعل المحذوف. (**قوله: بمعناه**) أي في الجملة وإلا فالثاني يراد به الحدوث والأول الثبوت كما عن ابن هشام. (**قوله: وصاحبه**) ليدل على المحذوف. (**قوله: بُكا**) هو بالقصر لغة في البكاء كما في المصباح وليس بمعنى إسالة الدمع حتى يكون غير البكاء الذي هو رفع الصوت فلا يرد أن الجملة لم تحوِ معنى المصدر.

(**قوله: بكاء ذات**) لا يرد أن الجملة لم تحو فاعل المصدر المنصوب إذ فاعله ذات عضلة وهي غير ما دل عليه الياء في لي لأن المعنى لي بكاء مثلَ بكائها وصاحب المثل هو المتكلمُ. (**قوله: مما ذكر**) وهو اسم بمعناه وصاحبه والتمثيل لما لم يشتمل على صاحبه ومثال مل لم يشتمل على اسم بمعناه نحو صوت بكاء الثكلى ومثال ما لم يشتمل على كليهما نحو هذا صوت بكاء الثكلى وأدخل ذلك تحت الكاف التمثيلية اختصارا. (**قوله: في حذف عامله**) ظاهر عبارة شرح الكافية أنه واجب حيث جعله بدلا من اللفظ بفعله.

(**قوله: نحو اعتصمت عائذا بك**) لفظ اعتصمت غير موجود في عبارة شرح الكافية فلعله من النساخ وتعقب المصنف المثال في شرح الكافية بأنه لا حاجة إلى تأويل المشتق بالمصدر بل المشتق حال من معمول الفعل المحذوف قال: وهذا التقدير هو الظاهر من قول سيبويه ﷺ وما سواه تكلف لا فائدة فيه وهو مذهب المبرد واختيار الزمخشري اهـ فليته نقله.

﴿الثالث من المفاعيل (المفعول له)﴾

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله وهو كما قال ابن الحاجب: ما فعل لأجله فعل مذكور (**ينصب**) حال كونه (**مفعولا له المصدر إن أبان تعليلا**) للفعل (**كجد شكرا ودن**

﴿الثالث من المفاعيل المفعول له﴾

قدّمه على المفعول فيه لأنه أقرب إلى المفعول المطلق لكونه مفعول الفاعل حقيقة إذا كان تحصيليا قالوا ضمير له قبل التسمية راجع إلى اللام الموصولة وبعد التسمية جزء الاسم كزاء زيد فلا مرجع له وكذا يقال في المفعول فيه والمفعول معه وانظر كيف يصح حذفه بعد كونه جزء اسم في قولهم: الشيء الفلاني مفعول له فلعل التحقيق ما نقل عن بعضهم أن الاسم هو مفعول له بدون أل وأن الضمير في الاصل راجع إلى موصوف محذوف وبعد التسمية جزء اسم وأن أل للتعريف كما في الكلمة والمبني ونحوهما وكذا يقال في المفاعيل الأُخَر. ومن أحكام المفعول له أنه لا يجوز تعدده قال المرادي في شرح التسهيل: ولا يجوز تعدده منصوبا أو مجرورا إلا بإبدال أو عطف قال في الهمع: ولذا امتنع في قوله تعالى: ﴿ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا﴾ تعلق الجار بالفعل إن جعل ضرارا مفعولا له وإنما يتعلق به إن جعل حالا. (**قوله: مافعل لأجله**) أي لأجل تحصيله كضربت تأديبا أو لأجل حصله كقعدت عن الحرب خوفا ثم إن أوقع ما على الاسم فالمعنى اسم فعل لأجل مدلوله أو على المعنى فالمراد اسم ما فعل. (**قول المصنف: ينصب**) أي بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فهو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض وقال الزجاج: ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير: جئتك أكرمك إكراما وعليه فهو مفعول مطلق لماهو من لفظه وقال الكوفيون: ناصبه الفعل المقدم عليه لأنه ملاق له في المعنى مثل قعدت جلوسا فهو المفعول المطلق أيضا لكن على النيابة ولذا قال في التصريح: قال الزجاج والكوفيون: إنه أي المفعولَ له مفعول مطلق اهـ والملاقاة ظاهرة في التحصيلي دون الحصولي. (**قوله: إن أبان تعليلا إلخ**) صريح كلامه أن هذه الشروط شروط لنصب المصدر على الكون مفعولا له وأنه عند جره أيضا يسمى مفعولا له وهو كذلك عند ابن الحاجب خلافا للجمهور، لكن لايفوتنك أن العليةَ شرط لقيد النصب أعني الكون مفعولا له إخراجا لنحو أحسنت إليك إنعاما عليك وما بعده لنفسه كما بينه الخضري فمحل الشروط كلٌّ من النصب والكون مفعولا له فلا يعترض بأن كلامه يقتضي أنه عند فقد التعليل يسمى مفعولا له وليس كذلك. (**قوله: أبان تعليلا**) أي أظهر علة الشيء أي الباعث على الفعل سواء كان غرضا نحو جئتك جبرا لخاطرك ويسمى تحصيليا أو لا كقعدت عن الحرب جبنا ويسمى حصوليا. (**قوله: شكرا**) أي لأجل أن تكون شاكرا. (**قوله: ودن**) أمر من الدّين بفتح الدال أي أقرض غيرك أو من الدين بالكسر بمعنى المجازاة أو الخضوع وحذف علته

وهو بما يعمل فيه) وهو الفعل (**متحد وقتا وفاعلا وإن شرط**) مما ذكر (**فقد فاجره باللام**) ونحوها مما يفهم التعليل وهو من وفي نحو لدوا للموت وابنوا للخراب، فجئت وقد نضت لنوم ثيابها،

لدلالة الأولى عليها أي دن شكرا فيفيد كلامه جواز حذف المفعول له لدليل وهو كذلك. (**قوله: وهو الفعل**) أي داله ليعم فافهم. أبو البركات. ولعل أمره بالفهم إشارة إلى أنه يمكن أن يكون المراد الفعل وما شابهه واقتصر عليه لأصالته. (**قوله: وقتا**) تمييز محوّل عن الفاعل أي متحد وقته بوقت ما يعمل فيه على تقدير مضاف أو منصوب بنزع الخافض فلا تقدير والاتحاد أعم من أن يقع حدث الفعل في بعض زمان المصدر كجئتك طمعا في معروفك أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كحبستك خوفا من فرارك إذ لا خوف بعد الحبس أو بالعكس كجئتك إصلاحا لحالك قاله الرضي، قال ابن الضائع بإعجام الضاد وإهمال العين لم يشترط هذا الشرط سيبويه ولا أحد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك أمس طمعا في معروفك الآن اهـ تصريح (**قوله: وفاعلا**) لم يشترطه ابن خروف والمتقدمون كسابقه تمسكا بقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفا وطَمَعا﴾ حيث إن فاعل الإراءة هو الله والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له وقال الزمخشري: هو على الحالية وقال الأنبابي: الأولى جعله بمعنى الإخافة وجعل الطمع بمعنى الإطماع ولا يخفى ما فيه من التكلف. (**قوله: مما ذكر**) أي من شروط النصب وهو ما سوى إبانة التعليل. (**قوله: باللام**) هي الأصل في التعليل وما بعدها نائب عنها. (**قوله: مما يفهم التعليل**) في شرح اللمحة لابن هشام أن الكاف وحتى وكي لا تجر المفعول له لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل وسابكه اهـ ومقتضاه أن المصدر المؤول لا يقع مفعولا له وإن أفاد التعليل وقد يقال: ما المانع فقد استثنى المصنف في العمدة من وجوب جر فاقد الشروط ما إذا كان المفعول له أنْ وأنّ وصلتهما زاد في شرحها فلا يجب حرف الجر معهما نحو جئتك أن رغبت وجئتك اليوم أن وعدت به أمس اهـ نكت(**قوله: لدوا للموت الخ**) أوله له ملك ينادي كل يوم واللام فيه للتعليل مجازا وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الولادة والبناء الموت والخراب بل التكاثر والعيش غير أن ذلك لما كان نتيجة الولادة والبناء شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لأجل تحصيله ويسمي الكوفيون هذه لام العاقبة ويجعلونها قسيما للتعليل كما في المغني. (**قوله: وقد نضت الخ**) تمامه: لدى الستر إلا لبسة المتفضل. قوله: نضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو ويجوز التشديد وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمراد ما يلبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد. والمعنى: جئت إليها في حال خلع ثيابها لأجل النوم ولم يبق عليها إلا ثوب واحد.

وإني لتعروني لذكراك هزة، قال في شرح الكافية: فإن لم يكن ما قصد به التعليل مصدرا فهو أحق باللام أو ما يقوم مقامها نحو سرى زيد للماء أو للعشب و﴿كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم﴾ «إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها». (**وليس يمتنع**) الجر (**مع**) وجود (**الشروط**) المذكورة بل يجوز (**كلزهد ذا قنع**) ثم جواز ذلك على أقسام ذكرها بقوله: (**وقل أن يصحبها**) أي اللام (**المجرد**) من أل والإضافة وكثر نصبه وأوجبه الجزولي قال الشلوبين شيخ المصنف: ولا سلف له في ذلك. (**والعكس**) وهو كثرة صحبتها ثابت (**في مصحوب أل**) وقل نصبه (**وأنشدوا**) عليه قول بعضهم: (**لا أقعد الجبن**) أي الخوف أي لأجله (**عن الهيجاء**) بالمد ويجوز القصر أي الحرب (**ولو توالت زمر الأعداء**) جمع زمرة وهي الجماعة من الناس وفهم من كلامه استواء الأمرين في المضاف وصرح به في التسهيل.

(**قوله: لتعروني الخ**) تمامه: كما انتفض العصفور بلله القطر. الهزة بفتح الهاء الحركة يقال: هززت الشيء إذا حركته وأراد بها الرعدة وروي بدلها رعدة وكما انتفض إما منصوب على المصدرية أو مرفوع صفة لهزة وانتفض بمعنى تحرك يقال: نفضت الثوب والشجر إذا حركته ليسقط ما فيه وبلّه يبلّه بلاً إذا ندّاه بالماء والقطر المطر. أفاده البغدادي (**قوله: فهو أحق الخ**) لأنه بانتفاء المصدرية ينتفي الاتحاد في مجموع الفاعل والوقت أيضا فكان أحق بالجر كما يفهم من التفريع فتأمل. (**قوله: دخلت**) قطعة من حديث و وشرحه مع ما بعده: (دخلت امرأة النار) قيل حميرية وقيل إسرائيلية (في هرة) أي لأجلها أو بسببها وذلك أنها (ربطتها فلم تطعمها) حتى ماتت جوعا (ولم تدعها) أي لم تتركها (تأكل من خشاش) بفتح الخاء المعجمة أشهر من الكسر والضم وزَعْمُ أنه بمهملة غلط (الأرض) حشراتها وهوامها سميت به لاندساسها في التراب من خشش في الأرض دخل وذكر الأرض للإحاطة والشمول (حتى ماتت) والأصح أنها مسلمة دخلت النار بهذا وقيل كانت كافرة.مناوي (**قوله: كلزهد الخ**) يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي وهو جائز عند البصريين كما مر. (**قوله: ذكرها بقوله**) أي منطوقا ومفهوما لأن القسم الثالث ليصرح به بل مفهوم من كلامه. (**قوله: أي اللام**) وأنثه لتأويله بالكلمة وفي نسخ بالتذكير وهو ظاهر. (**قوله: وكثر نصبه**) لأنه أشبه الحال والتمييز في التنكير والتبيين. (**قوله: قال الشلوبين الخ**) تزييف والشلوبين يقرأ بين الباء والفاء كما هي لغة الأندلس ومعناه الأشقر. أبو البركات. (**قوله: وأنشدوا**) أي النحاة شاهدا لجوازه قول الشاعر: لا أقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف بل تضمين. (**قوله: ويجوز القصر**) أي لا هنا بل يجب هنا المد لوزن. (**قوله: وفهم**) حيث لم يعزُه إلى راجح النصب ولا إلى راجح الجر فلم يبق إلا استواء الأمرين. قاله المرادي

﴿الرابع من المفاعيل (المفعول فيه)﴾

(**وهو المسمى ظرفا**) أيضا (**الظرف**) في اصطلاحنا (**وقت أو مكان ضمنا في باطراد كهنا امكث ازمنا**) بخلاف ما لم يتضمنها نحو يوم الجمعة مبارك

﴿الرابع من المفاعيل المفعول فيه﴾

(**قوله: وهو المسمى ظرفا**) هو من المتن كما في النسخ الخطية للمتن أتى به موافقة للبصريين واعترضهم الكوفيون بأن الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الأقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وقد يقال كما في التصريح: لا مشاحة في الاصطلاح ويكفيه أدنى ملابسة بل سبق عن الصبان ما يفيد أنه قد يخلو عنها وسماه الفراء محلا والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات. (**قوله: في اصطلاحنا**) اتفق البصريون والكوفيون على أن المفعول فيه هو المكان والزمان وقد اختلفوا في تسميته ظرفا كما علمت فلو لوحظ خصوص لفظ الظرف كان المراد بضميراصطلاحنا خصوصَ البصريين وإن لوحظ المفعول فيه بدون ملاحظة خصوص تعبير الظرف كان المراد جميع النحويين وهو المتبادر. (**قوله: وقت**) أي اسم وقت أو اسم مكان لأن الظرف اصطلاحا من صفات الألفاظ. (**قوله: أو مكان**) أو تنويعية بمعنى الواو فألف ضمنا للتثنية لأن كلا منهما ظرف لا أحدهما فقط مع أنهم قد نصوا على امتناع استعمال أو الترديدية في التعريفات كما بينه العلامة قول أحمد وما قاله العلامة الخضري من احتمال كون أو ترديدية لا يظهر وجهه.

(**قوله: ضمنا في**) أي معنى في وهو الظرفية ومعنى تضمنه معناها إشارته إليه لكونها مقدرة عليه وإن لم يصح التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف كعند وليس المراد أن الظرف متضمن لمعناها تضمن الدال للمدلول فيستلزم بنائه.

(**قوله: باطراد**) بأن يتعدى إليه سائر الأفعال وأورد عليه أنه مخرج لأسماء المقادير فإنها إنما ينصبها أفعال السير، وما صيغ من الفعل فإنه إنما ينصبه ما اجتمع معه في مادته كما يأتي. وأجيب بأنهما مستثنيان من شرط الاطراد بدليل ما سيأتي.

(**قوله: أزمنا**) بضم الميم جمع زمن كجبل وأجبل وجمعه مع أن الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير لأنه قد يراد به قطعة خاصة من الوقت وأفاد بالمثال جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع إذا اختلف جنسه، أما المتفق فلا يتعدد إلا مع إتباع الثاني للأول بدلا كسرت يوم الجمعة سحر أو مع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم أحسن منه أمس، وفي عطف الزمان على المكان وعكسه قولان انظر المغني ومثله في ذلك المصدر والمفعول له كما تقدم.

أو تضمنها بغير اطراد وهو المنصوب على التوسع نحو دخلت الدار (**فانصبه بالواقع فيه**) وهو المصدر ومثله الفعل والوصف (**مظهرا كان**) كما تقدم (**وإلا فانوه مقدرا**) نحو فرسخا لمن قال: كم سرت (**وكل وقت**) سواء كان مبهما أو مختصا (**قابل ذاك**) النصب

(**قوله: وهو المنصوب على التوسع**) أي هو مفعول به بإسقاط الخافض سماعا مع بعض الأفعال كما في تمرون الديار قال في شرح الكافية: فإن كان الفعل المتعلق بالمكان المختص دخل جاز أن يتعدى إليه بنفسه لا على أنه ظرف بل على أنه مفعول به متعدى إليه بحرف ثم حذف حرف الجر تخفيفا لكثرة الاستعمال فوقع الفعل عليه ونصبه كما يتفق لغيره ولو كان انتصاب المكان بعد دخل على الظرفية لجاز أن يقع ذلك المنتصب خبر مبتدإ إذ ليس في الكلام ما يكون ظرفا لفعل ولا يكون ظرفا لمبتدإ ولا يجوز الحكم على دخل بأنه متعد بنفسه إلى المكان المختص لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به لتعدى بنفسه إلى غير المكان ولم يحتج معه إلى حرف جر في نحو قولهم: دخلت في الأمر اهـ. (**قوله: وهو المصدر**) فيه تسامح لأن الواقع في الظرف هو الحدث لا المصدر لأنه لفظ وأيضا الحدث لم يقع في الظرف اصطلاحا وهو اللفظ بل في مدلوله أي نفس الزمان والمكان ففي المتن حذف مضافين أي فانصبه بدال الواقع في مدلوله أي باللفظ ثم أراد الدلالة المطابقية فقال: ومثله الخ ولو عممها للتضمنية لشمل الوصف والفعل أيضا ولم يبق المتن قاصرا. (**قوله: الوصف**) أي ولو تأويلا نحو أنا زيد عند الشدائد وأنا عمرو عند القتال فعند منصوب بزيد ويوم منصوب بعمرو لأنهما في تأويل المشهور أو المعروف. قاله أبو حيان (**قوله: مظهرا كان**) أي إن كان مظهرا فحذف الشرط لدلالة المقابلة والجواب أيضا لدلالة قوله: فانصبه عليه ويحتمل أن كان زائدة ومظهرا حال والأول أنسب بقوله: وإلا الخ. (**قوله: مقدرا**) حال مؤكدة لعاملها لأن النية هو التقدير.

(**قوله: وكل وقت**) أي اسم ظاهر يدل عليه ولا ينصب ضميره على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبي وشمل كلامه ما صيغ على مفعل مرادا به الزمان من فعله الناصب له نحو قعدت مقعد زيد مرادا به زمان العقود فإنه ينصب ظرفَ زمان كما ينصب ظرف مكان إذا أريد به المكان بالشرط الآتي.(**قوله: سواء كان مبهما**) قال الرضي: والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان أو نكرة كحين وزمان والحين والزمان، والمعين منه ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة أو نكرة

كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان فلحظة وساعة منه إذا أريد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بطرفة العين والساعة المقدرة بستين دقيقة فمبهمان وإلا كانا من المختص كما في الأشموني وانتصاب المبهم على جهة التأكيد اللفظي لزمن الفعل إذ لا يزيد عليه ومثله ليلا من

واستثنى منه في نكته على مقدمة ابن الحاجب مذ ومنذ (**وما يقبله المكان إلا**) إن كان (**مبهما**) بأن افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه (**نحو الجهات**) الست وهي فوق وتحت وخلف وأمام ويمين ويسار وما أشبهها كجانب وناحية

﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً﴾[1] إذ السري لا يكون إلا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمصدر إلا أن تأكيده لزمن عامله.

(**قوله: واستثنى الخ**) لأنهما عنده لم يستعملا إذا كانا اسمي زمان إلا مبتدأين كما سيأتي عنه. (**قوله: وما يقبله المكان إلا مبهما**) وَجّهَ ابن الحاجب في أماليه عدم نصب المختص من الأمكنة على الظرفية كما انتصب المبهم منه وظرف الزمان مطلقا بأمور: منها أنه لو فعل ذلك فيه لأدى إلى الإلباس بالمفعول به كثيرا ألا ترى أنك تقول: اشتريت يوم الجمعة وبعت يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس، ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول به،

ومنها أن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان إنما كثر منه في الاستعمال المبهم دون المختص فأجري المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان وبقي ما لم يكثر في الاستعمال على أصله.

(**قوله: بأن افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه**) الإضافة للبيان أي صورة هي مسماه والمراد أنه مكان لا تعرف حقيقته إلا بالمضاف إليه وهذا التعريف للمبهم أولى مما قاله ابن الحاجب لشموله جميع ما يجوز نصبه من المكان المبهم بخلاف ما قاله حيث قال: وهو الجهات الست فيجتاج إلى حمل غيرها عليها وهي كثيرة ثم ظاهره أنه بعد الإضافة لا يبقى إبهام وقيل: إنه بعدها أيضا مبهمة فخلفك مثلاً اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا كذا في التصريح وعليه جرى المولى الجامي قدس سره. (**قوله: وهي**) كذا في النسخة المصرية بالتأنيث وإسقاط اللام عن فوق وفي الحكيمية وهو الفوق وهي خلاف الظاهر.

(**قوله: كجانب وناحية**) أشار بالكاف إلى جهة ومكان زيد وعند ولدى ووسط وبين وإزاء وحذاء ونحو ذلك. ونقل الدماميني عن المصنف أن نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جرها بفي قال: لأن فيها اختصاصا ما إذ لا تصلح لكل بقعة وكذا استثناها الحفيد نقلا عن الرضي وزاد عليها جانبا وما بمعناه من جهة ووجه وكنف فهي مستثناة من تعريف الشارح.

(١) سورة الإسراء: ١/١٧

(**والمقادير**) كالميل والفرسخ والبريد (و) إلا إن كان من (**ما صيغ من الفعل**) أي من مادته (**كمرمى من رمى وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما**) أي لفعلٍ (**في أصله**) أي حروفه الأصلية (**معه اجتمع**) كجلست مجلس زيد ورميت مرماه.

(**قوله: والمقادير**) جَعلُها من المبهم أحد مذاهب للنحاة والثاني أنها من المختص لأن الميل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والثالث وصححه أبو حيان أنها شبيهة بالمبهم من حيث إنها ليست شيئا معينا في الواقع فإن الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما.

(**قوله: والفرسخ**) الفرسخ ثلاثة أميال (٣٧١٠) مترا عند الشافعية وعند الحنفية (١٨٥٥) مترا والبريد أربعة فراسخ. (**قوله: وإلا إن كان من ما صيغ**) جرى في حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون ما صيغ معطوفا على الجهات موافقة للظاهر من كلامه في شرح الكافية قال في النكت: قلت: ولا خلاف بين النحويين في أنه من المختص وصرح صاحب الإفصاح بأنه مختص نصب تشبيها بالمبهم انتهى عبارته في شرح الكافية. (**قوله: كون ذا إلخ**) أي ما صيغ على تقدير مضاف كما أشار إليه ابن عقيل أي شرط كون نصبه مقيسا لأن صوغ مفعل قياس وقع ظرفا لما ذكر أو لا. (**قوله: من مادته**) إنما قدرها دون المصدر كما قدره غيره ليجري على القولين فيما اشتق منه غير الفعل هل هو الفعل أو المصدر وأشار بالتقدير إلى الرد على أبي حيان حيث قال: كلامه منقود لأن مرمى ورمى كلاهما مصوغان من الفعل ويمنع عن كون الفعل بمعنى الحدث قوله: من رمى اهـ. (**قوله: أي حروفه الأصلية**) فالأصل في المتن بمعنى المادة لا المصدرِ حتى يرد عليه خروج نحو سرني جلوسك مجلس زيد لأنه ظرف للمصدر لا لما اجتمع معه في المصدر وإنما لم يكتف في نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوي كما اكتفي به في المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا لكون نصبه على الظرفية مخالفا للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوسا. قاله في المغني

فإن لم يقع كذلك كان شاذا يسمع كقولهم: هو عمرو مزجر الكلب وعبد الله مناط الثريا وهو مني مقعد القابلة. وغير ما ذكر من الأمكنة لا يقبل النصب على الظرفية كالدار والمسجد والسوق والطريق.

(**وما يرى ظرفا وغير ظرف**) كأن يرى مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه نحو يوم وشهر (**فذاك ذو تصرف في العرف وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية**) كقط وعوض (**أو شبهها**) كالجر بالحرف كعند ولدى (**من الكلم**) بيان للذي

(**وقد ينوب عن**) ظرف (**مكان مصدر**) كان مضافًا إليه الظرفُ فحذف وأقيم هو مقامه نحو جلست قرب زيد (**وذاك في ظرف الزمان يكثر**) نحو انتظرته صلاة العصر وأمهلته نحر جزورين وقد يجعل المصدر ظرفا دون تقديره ومنه «ذكاة الجنين ذكاةَ أمه» وقد يقام اسمُ عين مضافٌ إليه الزمانُ مقامه نحو لا أكلمك هبيرةَ بن قيس أي مدةَ غيبته.

(**قوله: هو عمرو مزجر الكلب**) عمرو بدل من الضمير مفسرٌ له وفي تاج العروس وغيره قال سيبويه: وقالوا هو مني مزجر الكلب فلعل المراد عمرو مثلا إدراجا من الشارح أي هو مستقرٌ مني أي منسوبا إلي في مكان بعيد كبعد مكان زجر الكلب من زاجره فهو ذم وعبد الله مناط الثريا مدح أي هو منسوبا إليّ في مكان بعيد كبعد مكان نوط الثريا أي تعلقها من الشخص الرائي أي لا أدركه في الشرف كما لا يدرك محل تعلق الثريا. (**قوله: هو مني مقعد القابلة**) أي في مكان قريب كقرب مكان قعود القابلة أي المُوَلِّدة من الموَلَّدة ولو قدر في الثلاثة زجر بالبناء للمفعول ونيط وقعد كان موافقا للقياس ومن هنا أيضا بمعنى إلى وخبر هو الفعل المقدر أي هو بالنسبة إلي زُجِر مزجر الكلب ونيط مناط الثريا وقَعد مقعد القابلة. (**قوله: أو شبهها**) أي أوظرفية وشبهها بانصباب اللزوم على الأحد الدائر بين الظرفية فقط والظرفية وشبهها ففيه حذف العاطف من شبهها وما عطف عليه وعطفهما جميعا على ظرفية ولا يجوز أن يكون المعطوف نفس أو شبهها لاقتضائه أن من غير المتصرف ما يلزم شبه الظرفية فقط إن جعلت أو تنويعية مع أنه ليس كذلك أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائر فقط إن جعلت على بابها واعلم أن الظروف أربعة أقسام: ما يمتنع تصرفه أصلا كما مر ومنه عند ونحوها وما يتصرف كثيراً كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال، وما تصرفه متوسط كأسماء الجهات إلا فوق وتحت فيمتنع وإلا يمين وشمال وذت اليمين وذات الشمال فمن الكثير. (**قوله: بالحرف**) **المراد من الزائدة** فقط لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شذ قياسا قولهم: حتى متى وإلى متى وإلى أين. (**قوله: يكثر الخ**) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن. (**قوله: ذكاة أمه**) أي على رواية النصب أما على رواية الرفع فلا ظرفية فضلا عن أن تكون مجازية.

﴿الخامس من المفاعيل (المفعول معه)﴾

وأخره عنها لاختلافهم فيه هل هو قياسي دون غيره ولوصول العامل إليه بواسطة حرف دون غيره (**ينصب**) اسم (**تالي الواو**) التي بمعنى مع التالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه حال كونه (**مفعولا معه**) ومثال ذلك موجود (**في نحو سيري والطريق مسرعة**

﴿الخامس من المفاعيل المفعول معه﴾

(**قوله: تالي الواو**) فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وإن جاز الفصل به بين العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره يس. ويجب ذكر هذه الواو لعدم سماع حذفها كما في المغني. (**قوله: التي بمعنى مع**) أي التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أي مقارنته في الزمان سواء اشتركا في الحكم كجئت وزيدا فإن العدول عن الرفع إلى النصب يدل على قصد المعية وجاءت المشاركة في الحكم من خارج لا من الواو كما في أنبابي السجاعي أو لا كاستوى الماء والخشبة إن أريد بالاستواء الارتفاع فإن المراد بالخشبة المقياس الذي يعرف به نهاية علو الماء وهو مثبت لا يرتفع عن موضعه وبذلك فارقت واو العطف فإنها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمان وإن وجدت في نحو كل رجل وضيعته ذكره شارح الجامع

فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما في ضربت زيدا وعمرا كانت للعطف اتفاقا كما قاله الرضي وعلله بأن أصل الواو العطف وإنما يعدل ما بعدها إلى النصب تنصيصا على المعنى المراد من المصاحبة وفي قولك: ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر اهـ مع اختصار غير مخل. لكن في شرح التسهيل ما يدل على جواز النصب على المفعول معه في مثل ضربت زيدا وعمرا ومثله في شرح الجامي قدس سره ومما خرج بالتي بمعنى مع بالمعنى السابق نحو أشركت زيدا وعمرا وخلطت البر والشعير فما بعد الواو في الأولين مفعول به لا مفعول معه لأن المعية في مثله مستفادة من العامل لا منها فإنها لمجرد العطف وكذا خرج استوى الماء والخشبة بمعنى تساوى فما بعد الواو فاعل لاقتضاء التساوي فاعلين. (**قوله أوّلاً: دون غيره**) حال من ضمير فيه فصل ذيها بالبدل منه أعني قوله: هل هو قياسي فإنه بدل اشتمال منه أي في جواب هذا الاستفهام. (**قوله: ولوصول العامل بواسطة حرف**) أي دائما فلا يرد أن غيره أيضا قد يصل العامل إليه بواسطة لأن المجرور بحرف التعليل يسمى مفعولا له عند المصنف كما تقدم. (**قوله ثانياً: دون غيره**) حال من ضمير إليه. (**قوله: وحروفه**) لو تركه لجواز عمل اسم الفعل فيه كما يأتي.

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق) بالترجيح الذي نص عليه سيبويه وقال الجرجاني: بالواو والزجاج: بفعل مضمر. وفهم من قوله: سبق أنه لا يتقدم عليه وهو كذلك بلا خلاف (و) إن قلت: قد روي النصب (**بعد ما استفهام أو كيف**) نحو ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد فبطل ما قرر من أنه لا بد أن يسبقه فعل أو شبهه فالجواب أن أكثرهم يرفعه وقد نصب هذا (**بفعل**) من (**كون مضمر بعض العرب**) وتقديره: ما تكون وزيدا و كيف تكون وقصعة من ثريد (**والعطف إن يمكن بلا ضعف**) فيه (**أحق**) من النصب على المفعولية نحو كنت أنا وزيد كالأخوين

(**قوله: بما الخ**) خبر مقدم عن ذا النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها في سبق الذي هو صلتها. قوله: أو شبهه أي في العمل بشرط عمله في المفعول به كما في المغني فخرج الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفي والكاف مفعوله فإن جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدأ ودرهم خبره فزيدا مفعول به لمحذوف أي ويحسب زيدا لا مفعول معه. (**قوله: في القول الأحق**) أي وذلك في القول الأحق. (**قوله: الذي نص**) تأييد لكونه الأحق. (**قوله: وفهم الخ**) بناء على المتبادر أن السبق ما يكون لفظا ورتبة لا الشامل لما هو رتبة فقط. (**قوله: أنه لا يتقدم عليه**) أي أن المفعول معه لايتقدم على ما سبق من الفعل وشبهه ففيه تفكيك وسهله ظهور المراد. (**قوله: لايتقدم**) لأن أصلها واو العطف فكما لايجوز تقديم المعطوف على عامل المعطوف عليه كذلك المفعول معه كذا قالوا وينتقض بنحو زيدا وعمرا رأيت اللهم إلا أن يكون المراد مع تأخير المعطوف عليه، ومقتضى العلة امتناع التقديم على المصاحب أيضا وعليه الجمهور، وابن جني على الجواز حملا على مع. (**قوله: بفعل من كون**) ويجوز تقدير غيره كتصنع إذا صلح له الكلام كالمثالين. (**قوله: أن أكثرهم يرفعه**) تضعيف للسؤال. (**قوله: وتقديره: ما تكون الخ**) هي في المثالين ناقصة والاستفهام خبرها واسمها ضمير المخاطب مستتر فيها فلما حذفت برز الضمير وانفصل قال يس عن الدماميني: ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها حالا بخلاف ما اهـ وسوى بينهما ابن هشام لجواز جعل ما مفعولا مطلقا أي أيّ وجود توجد مع زيد ويجوز تقدير الفعلين ما ضيين ومختلفين بحسب ما أريد من المضي وغيره كما يدل عليه عموم قول المصنف: بفعل وقيل يجب المضارع مع كيف والماضي مع ما اغترارا بتقدير سيبويه. (**قوله: كالأخوين**) مقتضاه جواز النصب في هذا المثال وهو مبني على قول الأخفش: إن ما بعد المفعول معه يطابقه وماقبله قياساً على العطف وهو ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط فالعطف في المثال متعين كذا قيل ويجاب بأن التثنية غيرمرادة بل جائت بعد قصد العطف ولو جعل مفعولا لأُفرِدَ. (**قوله: أحق**) لأن الأصل في الواو العطف.

(**والنصب**) على المفعولية (**مختار**) عند المصنف (**لدى ضعف**) عطف (**النسق**) نحو جئت وزيدا وأوجبه السيرافي بناء على قاعدته: أن كل ثان كان مؤثرا لأول أي مسببا له لا يجوز فيه إلا النصب إذ قولك: جئت وزيدا معناه: كنت السبب في مجيئه (**والنصب**) على المفعولية (**إن**) أمكن و(**لم يجز العطف**) لمانع (**يجب**) نحو ما لك وزيدا بالنصب لأن عطفه على الكاف لا يجوز إذ لا يعطف على ضمير الجر إلا بإعادة الجار قاله في شرح الكافية وسيأتي في باب العطف اختيار جوازه (**أو اعتقد**) إذا لم يمكن النصب على المفعولية (**إضمار عامل**) ناصب له (**تصب**) نحو علفتها تبنا و

(**قوله: على المفعولية**) أي الكون مفعولا معه بقرينة المقابلة بما بعد. (**قوله: ضعف عطف النسق**) بضم الضاد وفتحها ضد القوة ويأتي المفتوح بمعنى زيادة االشيء كمثله والمرد الضعف من جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقولهم: لو تُرِكت الناقةُ وفَصِيلَهَا لِرَضِعَها فإن المعنى لا يصح مع العطف إلا بتكلف كأن يقدر لو تركت الناقة وترأم فصيلها أي تعطف عليه لرضعها لأن رضاعه لا يتسبب عن مجرد تركهما لجواز نفرتها منه كذا قالوا وفيه أن الواو لمطلق الجمع فتدبر. (**قوله: جئت وزيدا**) جعله مثالا لما يجوز عطفه مع ضعف بناء على مذهبه من جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل مع ضعف ومنعه الجمهور فالنصب واجب عندهم. (**قوله: وأوجبه السيرافي إلخ**) عبارة أبي حيان في شرح الألفية وذهب الجرمي والسيرافي إلى أنه لايجوز إلا النصب في نحو استوى الماء والخشبةَ وجاء البرد والطيالسةَوهذا عندهم مطرد في ما كان الثاني متأثرا للأول فمجيء البرد سبب في مجيء الطيالسة وكذلك جاء زيد وعمرا إذا كان مجيء زيد سببا في مجيء عمرو ونحوٌ مِن هذا مازلت وعبد الله حتى قعد فألزموا النصب هنا ولم يجيزوا العطف وغير هؤلاء يرى جواز العطف في هذا كله لاشتراك الأول والثاني في المجيء والاستواء وإن كان في الثاني ببعض تجوز اهـ ولا يخفى حسنها وأما كلام الشارح فيفيد أن نحو جئت وزيدا مطلقا معناه كنت السبَبَ في مجيئه ويجب فيه النصب وليس كذلك فلو قال: وأوجبه السيرافي إذا كان معناه كنت السبب في مجيئه بناء إلخ لكان موافقا لما لأبي حيان هذا ولله الحمد. (**قوله: معناه كنت إلخ**) قد علمت من عبارة أبي حيان أنه لا يقول أن معناه كذلك مطلقا بل الذي يقوله أنه يجب النصب فيه إذا كان معناه كذلك بأن كان زيد من توابع المتكلم. (**قوله: يجب**) أي لا يجوز العطف فلا ينافي جواز كونه مفعولا به لمحذوف أي ولابست زيدا. (**قوله: وسيأتي الخ**) فلا يكون ممايمتنع فيه العطف بل مثاله حيئنذ نحو سرت والطريق ومشيت والحائط ومات زيد وطلوع الشمس. (**قوله: أو اعتقد إذا لم يمكن الخ**) عطف على محذوف أي افعل ما تقدم إن أمكن العطف و"أو" تنويعية والمراد وجوب تقدير عامل فلاينافي أنه يجوز تقدير العامل في السابق أيضا كما في الصبان. (**قوله: ناصب له**) أي للمفعول ولو أسقط ناصب لرجع للنصب. (**قوله: علفتها إلخ**) آخره حتى غدت همالة عيناها

ماءا باردا أي وسقيتها.**تتمة**: يجب العطف إن لم يجز النصب نحو تشارك زيد وعمرو لافتقاره إلى فاعلين فالأقسام حينئذ أربعة: راجح العطف وواجبه وراجح النصب وواجبه. هذه خاتمة المفاعيل وعقبها المصنف بما هو مفعول في المعنى فقال:﴿(**الاستثناء**)﴾ وهو إخراج بإلا أو إحدى أخواتها حقيقة أو حكما من متعدد (**ما استثنت إلا مع تمام**) وإيجاب(**ينتصب**) بها عند المصنف

و غدت بمعنى صارت واسمها ضمير الناقة مثلا وخبرها همالة من هملت العين: إذا صبت دمعها وعيناها فاعله وفي رواية شتت بدل غدت بمعنى أقامت فهمالة حال. (**قوله: أي وسقيتها**) فهو من حذف المعطوف وإبقاء معموله وسيأتي في كلام المصنف قال ابن هشام في مغني اللبيب: قيل لا حذف بل ضمّن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها. (**قوله: تتمة الخ**) قد خرج هذا بالواو بالمعنى السابق كما تقدم. (**قوله: فالأقسام**) أقسام الاسم الواقع بعد الواو لا أقسام المفعول معه كما هو ظاهر. (**قوله: راجح العطف إلخ**) الأولى تقديم واجب الرفع ثم راجحه ثم راجح العطف وواجبه. (**قوله: هذه الخ**) أي المفعول معه والتأنيث باعتبار الخبر.

﴿الاستثناء﴾

هو لغة استفعال من الثني بمعنى العطف لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من الحكم أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه. (**قوله: وهو**) أي الاستثناء بالمعنى المصدري والمراد به في الترجمة المستثنى لأنه المبحوث عنه في التفصيل ففيه استخدام، ويفهم منه تعريف المستثنى فلا يقال: ترك الشارح تعريف المراد ويمكن أن يقال: المراد ذو إخراج أو مخرج وقوله: بإلا يخرج التخصيص بالوصف أو الإضافة والتقييد بالشرط ونحوه كالبدل فلا يسمى ذلك استثناء عند النحاة.

(**قوله: إخراج**) إظهار خروج ما هو داخل في مفهوم اللفظ لغة لأنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث يكون المستثنى منه عاما مستعملا في خاص مجازا مرسلا وهو ما عداه بقرينة الاستثناء لئلا يلزم التناقض بإدخال الشيء ثم إخراجه والكفر ثم الإيمان في لا إله إلا الله. (**قوله: ما استثنت الخ**) إلا فاعل استثنت على المجاز العقلي والجملة صلة ما حذف عائدها أي استثنته وينتصب خبرها (**قوله: إلَّا**) لا حاجة لإخراج إلا الوصفية لأنه لا يطلق على الإخراج بها الاستثناء فتخرج بقوله: استثنت وإنما بدأ بها لأنها أصل الأدوات وغيرها يفسر بها وما استثنته أعم من المفرد والجملة نحو ﴿إلاّ من تولى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ﴾ قال ابن خروف: مَن مبتدأ ويعذبه خبر والجملة في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهي من الجمل التي لها محل من الإعراب كما عدها صاحب المغني. (**قوله: متعدد**) أي أفراده أو أجزائه كاشتريت العبد إلا نصفه. (**قوله: وإيجاب**) بقرينة قوله: وبعد نفي الخ. (**قوله: ينتصب**) أي وجوبا وأما قراءة ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾ فشاذة. (**قوله: بها عند المصنف**) كما هو ظاهر كلامه هنا حيث قال: ما استثنت إلا الخ ثم قال: وألغ إلا فإن ظاهره

وبما قبلها عند السيرافي وبمقدر عند الزجاج نحو ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليسَ﴾ (و) إن وقع (**بعد نفي أو**) ما هو (**كنفي**) وهو النهي والاستفهام (**انتَخِب**) بفتح التاء (**إتباع ما اتصل**) للمستثنى منه في إعرابه على أنه بدلٌ منه بدلُ بعض من كل نحو ﴿ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسُهم﴾ ﴿ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتُك﴾ ﴿ومن يقنَطُ من رحمة ربه إلا الضالون﴾ ويجوز النصب. قال المصنف: وهو عربي جيد قال ابن النحاس: كل ما جاز فيه الإتباع جاز فيه النصب على الاستثناء ولا عكسَ

ألغها عن النصب والاستثناء المذكورين قبلُ وإنما عملت لنيابتها عن أستثني وظاهر الشرح جريان الخلاف في المنقطع أيضا فيكون منصوبا على الاستثناء والعامل فيه إلا عند المصنف وقيل: لا خلاف في أنها العامل في المنقطع وأنها بمعنى لكنّ حذف خبرها إن لم يذكر وأنها مع ما بعدها كلام مستأنف ونسب أبو حيان هذا القول إلى ابن يسعون وإنما لم يجز اتصال الضمير بها لأن الانفصال ملتزم في التفريغ فالتزم مع عدم التفريغ ليجري الباب على سنن واحد قاله ابن الناظم. (**قوله: وبما قبلها عند السيرافي**) أي بواسطة إلا فتكون معدية له إلى ما بعدها كحرف الجر وتعديتها له في اللفظ والمعنى كحروف الجر على ما قاله المولى الجامي قدس سره لأنه لا يلزم أن يكون الإيصال على وجه الإثبات ولو لم يكن قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل أو شبهه كالقوم أخوتك إلا زيدا أوّل به كتأويل أخوتك بالمنتسبين لك. (**قوله: السيرافي**) بفتح السين وسكون الياء نسبة إلى سيراف قرية من فارس مما يلي كرمان اسمه الحسن بن عبد الله المرزبان قيل كان معتزليا لكنه لم يظهر. ابن الحاج (**قوله: وبمقدر**) وهو استثني فيكون مفعولا به. (**قوله: نحو ﴿فسجد﴾ الآية**) يصح مثالا للمتصل والمنقطع ولعله لذلك رجحه. (**قوله: والاستفهام**) أي المؤول بالنفي إنكاريا كان وهو ما متعلقه غير واقع ومدعيه كاذب ويسمى إبطاليا أيضا نحو ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ الله حَدِيثاً﴾ أو توبيخا وهو ما متعلقه واقع ومدعيه صادق لكنه ملوم عليه.(**قوله: بفتح التاء**) فهو أمر ولم يجعله ماضي المجهول ليناسب آخر الشطر الأول أعني ينتصب لكن ينبغي أن يأتي عليه بالفاء لقوله: إن وقع، وإياك أن تقول: حذفت للضرورة فإنَّ إن من كلام الشارح لا المصنف.. (**قوله: إتباع ما اتصل**) ظاهره مطلقا وقال الدماميني: ومقتضى تعليل اختيار الإتباع بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوي النصب على البدلية والاستثناء في صورة ما رأيت أحدا إلا زيدا وفيه أنه لا يحصل التشاكل في نوع النصب إن حصل في لفظه. قاله الخضري وفيه وقفة. (**قوله: بدل بعض**) بالرفع بدل من قوله: بدل أو بالنصب حال منه ولا يرد احتياجه للرابط وهو مفقود لحصول الربط بإلا لدلالتها على إخراج الثاني من الأول فتفيد أنه كان بعضا منه فلا يشترط الربط بخصوص الضمير. (**قوله تعالى: إلا امرأتك**) على قرائة الرفع. (**قوله: وهو عربي جيد**) يريد أن مرجوحيته إنما هو بالنظر إلى الإتباع وليس بحيث يعاب مستعمله وقوله: قال ابن النحاس الظاهر أنه من المصنف يأييد لكلامه.

(**وانصب ما انقطع**) وجوبا نحو ﴿ما لهم به من علم إلا إتباع الظن﴾(**وعن تميم فيه إبدال وقع**) قال شاعرهم: وبلدةٍ ليس بها أنيسُ * إلا اليعافير وإلا العيسُ

(**وغير نصب سابق**) على المستثنى منه أي إتباعُه (**في النفي قد يأتي**)

(**قوله: ما انقطع**) شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم إلا ثعبانا وأن لا يسبق ما هو نص في خروجه فلا يجوز صهلت الخيل إلا الإبل بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل. صبان (**قوله تعالى**: ﴿**إلا اتباع الظن**﴾) أي الظن المتبع لما علمت من اشتراط المناسبة والظن أنسب. (**قوله: وعن تميم**) خبر لقوله: إبدال وجملة وقع صفة وفيه متعلق بوقع أي إبدالٌ وقع فيه مَروِّيٌ عن تميم وجعل الخضري جملة وقع خبرا والظرفين متعلقابه. (**قوله: وبلدة**) مجرور برب محذوفا والمجرور مرفوع تقديرا مبتدأ والجملة بعدها صفة والخبر محذوف أي سرت فيها والأنيس المآنس واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية أو تيس الظبية وإلاالثانية مؤكدة للأولى كما سيجيء عن الشارح فيما بعد العاطف والعيس جمع عيساء وهي الإبل التي يخالط بياضها صفرة. (**قوله: إلا اليعافير**) هو محل الشاهد رفع على أنه بدل غلط عند الرضي ورده المولى الجامي قدس سره بأن المبدل فيه ذكر غلطا من غير روية وليس المستثنى منه كذلك، والحق أنه بدل بعض ادعائي أو بدل كل بملاحظة معنى إلا إذ المعنى غير حمار وهو وإن صدق على الأحد وغيره لكن يراد به غيرٌ مخصوص. **ثم إنهم إنما يبدلون** المنقطع إذا أمكن تسلطُ العاملِ عليه وحده ولو في مادة أخرى كما هو شأن البدل وإلا وجب النصب عندهم أيضا على ما حققه المولى الجامي قدس سره نحو ما زاد هذا المال إلا النقص وما نفع زيد إلا الضر إذ لا يقال: زاد النقص ونفع الضر، ومثل ذلك ﴿لا عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ الله إلا مَنْ رَحِمَ﴾ فمن رحم في محل نصب على الاستثناء المنقطع ويمتنع الإبدال لعدم صحة تسلط العامل عليه. (**قوله: وغير نصب سابق**) أي مستثنى سابق والمراد غير نصبه على الاستثناء فيدخل فيه نصبه على الإتباع الآتي في المرفوع وهذا البيت تقييد لقوله: وبعد نفي الخ. (**قوله: على المستثنى منه**) أي بدون عامله لامتناع تقديمه عليهما عند المصنف والمراد ما يصح أن يكون مستثنى منه وإلا فهو محذوف كم تعلمه. (**قوله: أي إتباعُه**) من إضافة المصدر إلى المفعول الثاني والضمير للمستثنى والأول محذوف أي إتباعنا المستثنى منه للمستثنى على أنه بدل كل من كل لأن العامل فرّغ لما بعد إلا فهو معرب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام أريد به الخصوص وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتبوع تابعا كما في نحو ما مررت بمثلك أحد أفاده المصرح وبه تعلم أن كونه مستثنى مقدما باعتبار أصل التركيب وهو الآن مستثنى من مقدم محذوف. (**قوله: في النفي**) أي في الكلام ذي النفي وكذا المراد في قوله الآتي: أما في الإيجاب. وكذا شبه النفي ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله: وبعد نفي أو كنفي الخ صبان (**قوله: قد**

كقول حسان: لأنهم يرجون منه شفاعة * إذا لم يكن إلا النبيون شافع

(**ولكن نصبه اختر إن ورد**) كقوله: وما لي إلا آل أحمد شيعة * ومالي إلا مذهب الحق مذهب

أما في الإيجاب فلا يجوز غير النصب نحو قام إلا زيدا القوم. (**وإن يفرغ سابق إلا لما بعد**) أي للعمل فيه (**يكن**) ما بعد (**كما لو إلا عدما**) فيعرب على حسب ما يقتضيه ما قبلها

يأتي) أي قليلا وفي القياس عليه خلاف. (**قوله: لأنهمُ يرجونَ الخ**) هو من قصيدة في حق الصحابة تحسر عليهم وقبل البيت: وَفَوْا يَوْمَ بَدْرٍ للرّسولِ وفَوْقَهُمْ * ظِلالُ المَنَايَا والسّيوفُ اللّوَامِع

دعا فأجابوهُ بحقٍّ وكلهمْ * مُطِيعٌ لهُ في كلّ أمْرٍ وسامِعُ

فَما بَدّلوا حتّى تَوَافَوْا جَماعَةً * ولا يَقْطَعُ الآجَالَ إلاّ المَصَارِعُ

فقوله: لأنهم متعلق بفأجابوه. (**قوله: إن ورد**) أي السابق والرواية كسر إنَّ والظاهر من تمثيله بالبيت أن المراد إن ورد السابق عن العرب فاختر نصبه أي احكم باختياره وإلا فالوارد متَّبع نصبا أو غيره ويحتمل أنه أراد إن أردت ورود السابق أي النطق به فاختر نصبه ويخدش الأول ترآئي المنافاة بين أول الكلام وآخره لأن الاختيار يقتضي الكثرة والشك في الورود القلة فالثاني أولى ولو فتح تعليلا للاختيار أي لوروده كثيرا لكان نصا في الثاني الأحق بالبيان. (**قوله: كقوله**) أي وذلك أي النصب الذي أمرت باختياره كالنصب في قوله. (**قوله: وما لي إلخ**) البيت للكميت في آل النبيﷺ في الأغاني للأصبهاني بسنده إلى إبراهيم بن سعيد الأسديّ عن أبيه قال: رأيت النّبيّ ﷺفي المنام فقال لي: من أيّ الناس أنت قلت: من العرب قال: من أيّ العرب قلت: من بني أسد قال: من أسد بن خزيمة قلت: نعم قال: أهلاليٌّ أنت قلت: نعم قال: أتعرف الكميت بن زيد قلت: يا رسول الله عمّي ومن قبيلتي قال: أتحفظ من شعره شيئاً قلت: نعم قال: أنشدني: فأنشدته القصيدة حتى بلغت إلى قوله: فما لي إلاّ آل أحمد شيعةٌ البيت فقال لي: إذا أصبحت فاقرأ عليه السّلام وقل له: قد غفر الله لك بهذه القصيدة. **قوله: أما في الإيجاب**) بيان لمفهوم قوله: في النفي. (**قوله: وإن يفرغ**) ويشترط فيه أن يكون متصلا كما يشعر به كلامهم. ((**قوله: إن يفرغ سابق إلا لما بعد**) ولذا يسمى بالمفرغ بمعنى المفرغ له ويجوز التفريغ لجميع المعمولات إلا المفعول معه والمصدر والحال المؤكدين فلا يقال: ما سرت إلا والنيل وما ضربت إلا ضربا ولا تعث إلا مفسداً لتناقضه بالنفي والإثبات وأما ﴿إن نظن إلا ظنا﴾ فتقديره: إلا ظنا عظيما فهو نوعي لا مؤكد. قاله الخضري. (**قوله: أي للعمل فيه**) أي بحسب الظاهر والمعمول في الحقيقة هو المستثنى منه مقدرا فلا تنافي بين كون تالي إلا في التفريغ مستثنى وكونه فاعلا أو مبتدأ مثلا في نحو ما قائم إلا زيد وما قام إلا زيد (**قوله: كما لو الخ**) لو زائدة وما مصدرية أو عكسه وهو أولى لأنه أكثر وإلا نائب فاعل مرفوع بمحذوف يفسره عُدِمَ إن بني للمجهول فإن بني للفاعل

وذلك لا يقع إلا بعدَ نفيٍ أو شبهه كلا تزر إلا فتى لا يتبع إلا الهدى، وهل زكى إلا الوَرِعُ (**وألغ إلا ذات توكيد**) وهي التي تلاها اسم مماثل لما قبلها أو تلت عاطفا فاجعلها كالمعدومة (**كلا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا**) وكقوله: ما لك من شيخك إلا عملُه * إلا رسيمُه وإلا رملُه

كانت إلا مفعوله وفاعله ضمير ما بعد أي يكون ما بعد إلا أي حكمه كحكمه حين انعدام إلا أو كحكمه حين عدمه إلا، من تسلط العامل وهذا عند غير الكسائي أما هو فيجوز النصب في نحو ما قام إلا زيد لتجويزه حذف الفاعل. (**قوله: وذلك**) أي التفريغ. (**قوله: لا يقع الخ**) فلا يقال: ضربت إلا زيداً لاستحالة ضربك جميعَ الناس غيرزيد ووجودُ قرينةٍ على إرادة جماعة مخصوصة أو المبالغة نادرٌ فأُطلِقَ المنع طرداً للباب إلا إذا أمكن تأويله بالنفي نحو ﴿وَيَأْبَى الله إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ هذا مذهب المصنف،

وجوز ابن الحاجب التفريغ في الموجب بشرط كونه فضلة وأن تحصل به فائدة كقرأت إلا يوم كذا لإمكان أن تقرأ في غيره من الأيام ورد بأنه نادر فمنع طردا للباب على أن المصنف أوله بما تركت القراءة إلى يوم كذا ولا يخفى بعد اعتباره وإلا لأمكن مثله في كل موضع وقد اتفقا على الجواز في النفي وإن لم يستقم المعنى كما مات إلا زيد لذلك كما في الخضري. (**قوله: هل زكى**) المراد لازمه أي هل أفلح وإلا فهو عين الورع. (**قوله: وألغ إلا الخ**) أطلق هنا فدل على أن هذا الحكم يكون في الإيجاب والنفي وشبهه. (**قوله: أو تلت عاطفا**) أي الواوَ خاصةً كما في التسهيل. (**قوله: اسم مماثل لما قبله**) أي مماثل مدلوله لمدلول ما قبله وكذا إذا تلاها اسم بعض مما قبله كإلا رسيمه في البيت. (**قوله: فاجعلها**) تفسير لألغ. (**قوله: كالمعدومة**) أي بالنظر إلى الاستثناء والعمل فلا ينافي التوكيد.

(**قوله: إلا العلا**) اللائق على تقدير كون الفتى بدلا جعله عطف بيان لا بدلا لما يلزم على الإبدال البدل من البدل وهو ممنوع عند الجمهور لكن لا يظهر عطف البيان إلا في بدل الكل فلابد من مخالفتهم في بدل البعض والاشتمال والغلط وعلى جعله بدلا فالعامل في البدل منوي لا ملفوظ فيستغنى عن الثانية بالمنوية فصح كونها لمحض التوكيد فهي نظيرة أل في الآن حيث جعل أل فيها زائدة وضمنت معنى أخرى كما تقدم والعلا بفتح العين ممدودا بمعنى الشرف لكن قصره للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع علياء كذلك وعلى كل ففيه حذف مضاف أي ذي العلا أو ذا العلا.(**قوله: ما لك من شيخك**) أي جملك والرسيم والرمل نوعان من السير كذا في الخضري وقال العلامة الأنبابي: إطلاق الشيخ على الجمل مجاز وكأن الذي دعاه إلى تفسير الشيخ بالجمل ذكر الرسيم والرمل، وقال الشيخ عبد الحميد في تعليقه على ابن عقيل: لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل المسن وعلى هذا يفسر الرسيم كما قال الأعلم بالسعي بين الصفا والمروة ويفسر الرمل بالسعي في الطواف اهـ وقد يؤيده

(**وإن تكرر**) إلا (**لا لتوكيد فمع تفريغ**) من المستثنى منه بأن حذف (**التأثير بالعامل**) الواقع قبل إلا (**دع في واحد مما بإلا استثنى**) مقدما كان أو لا (**وليس عن نصب سواه مغني**) نحو ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا. (**ودون تفريغ مع التقدم**) لجميع المستثنيات على المستثنى منه (**نصب الجمع احكم به والتزم**)

ما في مجمع الأمثال أنه مثل يضرب للرجل حين يكبر أي لا يصلح أن يكلّف إلا ماكان اعتاده وقدر عليه قبل هرمه وزعم بعضهم أن الصواب في رواية هذه الكلمة شنجك بالنون والجيم الموحدتين وهو الجمل. (**قوله: وإن تكرر**) بالبناء للمجهول ونائب فاعله يعود على إلا. (**قوله: لا لتوكيد**) عطف على محذوف أي لتأسيس لا لتوكيد. (**قوله: الواقع قبل إلا**) فقوله: دع في واحد الخ بمعنى اترك تأثير قام مثلا في غير واحد باقيا في واحد وانصب سواه بإلا وليس المراد اترك التأثير بالعامل في واحد وابقه فيما سواه كما يوهمه ظاهر المتن لفساده، نعم إن أريد بالعامل إلا صح أي أترك التأثير بها في واحد أي لا تجعلها تؤثر فيه وانصب بها ما سواه. ويؤيد هذا عدم التقدير في قوله: دع في واحد ويؤيد الأول تصريحه بحكم الواحد وأما على الثاني فمسكوت عنه وإن كان يعلم من قوله سابقا: وإن يفرغ الخ وكذا يؤيده قوله: مما بإلا إذ لو كان العامل هو إلا لكان القياس أن يقول: مما به وإن أمكن أن يقال: أظهر للضرورة. (**قوله: مقدما كان أو لا**) والأول أولى لقربه من العامل. تصريح (**قوله: وليس عن نصب سواه مغني**) مغنى اسم ليس وعن نصب متعلق به والخبر محذوف أي موجودا ويحتمل أن الاسم ضمير مستتر يعود إلى التأثير أو إلى الواحد من حيث التأثير فيه ومغني خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وإنما وجب نصب السوى لامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البداء لأن إلا حينئذ تكون مؤكدة وليس الكلام فيها. (**قوله: ودون تفريغ الخ**) دون ومع متعلقان بعاملِ نَصْبَ الجميع المفسَّر باحكم أي اقصد نصب الجميع ولا يجوز أن يكون العامل التزم المذكورِ لأن ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها وأتى به لأن الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه. (**قوله: نصب الجميع**) أي اقصد نصبه أو التزم كما علمت. (**قوله: على المستثنى منه**) أي لا عليه وعلى العامل فلا يجوز إلا زيدا جاء القوم إلا في الضرور كمايأتي في قوله: خلا اللهِ لا أرجو إلخ نعم إن تقدما معا جاز نحو القومَ إلا زيداً أكرمتُ. (**قوله: والتزم**) سواء كان الكلام موجبا أو منفيا ولا يعارضه قول المصنف فيما مر: وغير نصب سابق في النفي الخ لأنه فيما لم يتكرر كما في الصبان ولعل ذلك لعدم سماع غيره. (**قوله: العامل**) أي الذي قبل إلا. (**قوله: لتأخير**) أي وقته. (**قوله: بواحد**) أي فقط وأجاز الأبدي إتباع الجميع بناء على جواز تعدد البدل بدون عطف. (**قوله: معربا كما لو لكان**) أشار إلى أن كما الخ في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهي منها وما زائدة ولو مصدرية وكان تامة فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه

ولا تدع العامل يؤثر في شيء منها نحو قام إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا القوم. (**وانصب لتأخير**) لجميع المستثنيات عن المستثنى منه كلّها غير ما ذكر في قوله: (**وجئ بواحد منها**) معربا (**كما لو كان**) وحده (**دون زائد**) عليه فانصبه وارفعه حيث يقتضي ذلك على ما تقدم (**كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي**) برفع الأول ونصب الثاني وقاموا إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا بنصب الجميع إذ لو لم يكن إلا الأول لوجب نصبه.

(**وحكمها**) أي ما بعد المستثنى الأول من المستثنيات إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض (**في القصد حكم**) المستثنى (**الأول**) فإن كان خارجا بأن كان الأول استثناء من موجب فما بعده كذلك وإن كان داخلا بأن كان استثناء من غير موجب فما بعده كذلك فإن أمكن استثناء بعضها من بعض نحو له عندي أربعون إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة إلا اثنين استثني كل واحد مما قبله، أو اسقط الأوتار وضم إلى الباقي بعد الإسقاط الأشفاع فالمجتمع هو الباقي بعد الاستثناء قاله في شرح الكافية.

مسامحة أي وجيء بواحد معربا كنفسه حين وجوده دون زائد عليه ويجوز جعل كما خبرا لمحذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أي وجيء بواحد منها حاله مثل حاله دون زائد عليه ويصح جعل ما اسما واقعا على الواحد وجملة كان الخ صفتها أو صلتها فيؤول إلى الأول بدون تكلف. (**قوله: دون زائد**) تفسير لوحده. (**قوله: وارفعه**) لوقال: وأتبعه لكان أولى ليدخل ما مررت بالقوم إلا عمرا إلا زيد. (**قوله: على ما تقدم**) أي اقتضاء جاريا على نهج وحال تقدم. (**قوله: كلم يفوا**) المستثنى منه واو الجماعة والأصل يوفيون حذفت الواو لوقوعها بين عدوّتيها: الياء والكسرة فصار يفيوا فنقلت ضمة الياء إلى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت النون للجازم. (**قوله: ونصب الثاني**) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولم يعكس حتى يكون الثاني مرفوعا والوقف عليه بالسكون على كل لغة لعله لما في الأشموني أن إبدال الأول أولى. (**قوله: إذا لم يمكن الخ**) كما تقدم من مثاليه وكقولك: له عليّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة كما نص عليه السيرافي أن الأربعة كالثلاثة في الإخراج من العشرة فيكون المقرّ به ثلاثة. (**قوله: وإن كان داخلا**) أي في من ثبت له الحكم وقوله: خارجا أي عمن ثبت له الحكم. (**قوله: فإن أمكن**) بأن كان كل واحد بعضا مما قبله. ابن الحاج (**قوله: استثني كل واحد مماقبله**)أي مبتدأ من الأخير فيخرج الاثنان من الخمسة ويخرج ما بقي منها وهو ثلاثة من العشرة ويخرج ما بقي منها وهو سبعة من العشرين ويخرج ما بقي منه وهو ثلاثةعشر من الاربعين والباقي المقر به سبعة وعشرون وكذا في ما بهده الباقي سبعة وعشرون. (**قوله: الأوتار الخ**) أي الواقع في المراتب الوترية من مراتب المستثيات ولا يعتبر المستثنى منه كالأولى والثالثة، والشفعية كالثانية والرابعة.

(**واستثن مجرورا بغير**) لإضافته له حالَ كونه (**معربا بما لمستثنى بإلا نسبا**) من وجوب نصب واختياره وإتباعٍ على ما تقدم ولكونها موضوعة في الأصل لإفادة المغايرة شاركت إلا في الإخراج الذي معناه المغايرة ولم تكن متضمنة معناها فلذا لم تبن. (**ولسوى**) بكسر السين مقصورا وممدودا و(**سوى**) بضمها مقصورا و(**سواء**) بفتحها ممدودا (**اجعلا على**) القول (**الأصح ما لغير جعلا**) من استثناء وإعراب بما نسب لمستثنى بإلا،

(**قوله: واستثن مجرورا بغير**) قال أبو حيان في الارتشاف: أسماء الاستثناء تستعمل في المتصل والمنقطع. (**قوله: بغير**) متعلِّق باستثن لا بمجرورا لأن جر المضاف إليه عند المصنف بالحرف المقدر على ما نقله الشارح فيما تقدم ويأتي وأما على ما يفهم من الألفية من أن عامل المضاف إليه هو المضاف فهو متنازع فيه وفي القلب منه شيء لأنك إن أعملت الأول كان الحق ذكر المعمول مع الثاني وإن أعملت الثاني حذفت ماهو مقصود أولا ومثلُ غيرٍ بيد بمعناها عند المصنف لكنها تخالفها من خمسة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها إلا في المنقطع ولا تضاف إلى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الإضافة ويقال فيها: ميد بالميم. (**قوله: من وجوب نصب الخ**) أي على الاستثناء كما اختاره ابن عصفور قياسا على نصب ما بعد إلا وإن كان العامل فيه إلا عند المصنف وفي غيرٍ ما قبلها من فعل أو شبهه وقيل: على التشبيه بظرف المكان لإبهام كل وجعلها الفارسي حالا فتؤوّل بمشتق أي قام القوم مغايرين لزيد وكذا يقال في سوى. (**قوله: واختياره**) وذلك في المستثنى المقدم على المستثنى منه في النفي. (**قوله: واتباع**) عطف على وجوب نصبه والمراد إتباع المستثنى للمستثنى منه وعكسُه والأول مختار والثاني مرجوح. (**قوله: لإفادة المغايرة**) أي مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا نحو مررت برجل غير زيد أو صفة نحو خرج بوجه غير الذي دخل به قال الرضي: والأصل الأول والثاني مجاز. (**قوله: شاركت إلا في الإخراج**) **أي** استعملت فيه وفي بعض النسخ: فشاركت وهي غير ظاهرة إلا أن يحمل على زيادة الفاء على المعلول كما في قوله سابقا: أما أنت برا فاقترب. (**قوله: معناه المغايرة**) أي لازمه المغايرة وليس االمراد أن الإخراج مما يصدق عليه المغايرة وإلا لكانت متضمنة معناها وضعا وهم قد صرحوا بأن ليس ذلك بحسب الوضع. (**قوله: ولم تكن متضمنة معناها**) أي وضعا ويرد أنه لا يلزم في البناء العارض أن يتضمن الاسم معنى الحرف وضعا بل في اللازم كيف وقد جعل سبب بناء لارجلَ تضمنه معنى من الجنسية ولذ قال الصبان: وأعربت حينئذ لمعارضة الشبه بالإضافة للمفرد اهـ. (**قوله: فلذا لم تبن**) لا حاجة إلى الفاء وقد تبنى على الفتح في الأحوال كلها عند إضافتها إلى مبني كما في التسهيل وأجاز الفراء بنائها على الفتح في نحو ما قام غير زيد لتضمنها معنى إلا. قاله الفارضي. (**قوله: بكسر السين الخ**) ظاهره أنه يستثنى بها في

ومقابل الأصح قول سيبويه: إنها لا تستعمل إلا ظرفا ولا تخرج عنه إلا في الضرورة ورده المصنف بورودها مجرورة بمن في قوله ﷺ: «دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسهم» وفاعلا في قوله:

ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا

ومبتدأ في قوله: فسواك بائعها وأنت المشتري

واسما لليس في قوله:

أأترك ليلى ليس بيني وبينها * سوى ليلة إني إذا لصبور

وقال الرماني: إنها تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا واختاره ابن هشام،

جميع لغاتها وهو كذلك. (**قوله: قول سيبويه**) أي والبصريين كما في المرادي. (**قوله: إلا ظرفا**) أي مكانيا واستدل على ذلك بأنه يوصل بها الموصول فمعنى جاء الذي سواك في الأصل جاء الذي استقر في مكانك عوضا عنك ثم توسعوا فاستعملوا سواك بمعنى عوضك وإن لم يكن ثم حلول فظرفيتهما مجازية ومن ثم أشعرت بالاستثناء وفيه أنه لا مانع من جعلها في ذلك خبرا لمحذوف والجملة صلة الموصول حذف صدرها لطولها بالإضافة مع أن وقوعها صلة لا يقتضي ملازمتها للظرفية ألا يرى أن يوما يقع ظرفا ولا يمنع ذلك وقوعها فاعلا في نحو أعجبني يوم الجمعة.

(**قوله: إلا في الضرورة**) أي فلا ترد الأبيات الآتية وكذا لا يرد الحديث لأنها خرجت فيه عن الظرفية إلى شبهها أي الجر بمن فالمراد بالظرفية عنده ما يشمل شبهها نعم نقل الشارح عنهم في نكته أنها لا تكون إلا منصوبة على الظرفية فيرد الحديث عليهم وحمل على الشذوذ وأما قول أبي حيان: لا يحتج بالأحاديث على إثبات القواعد فقد رده الصبان في باب الابتداء. (**قوله: في قوله ﷺ**) لو رده بقول بعض العرب: أتاني سواك لم يرد عليه ما تقدم. (**قوله: دناهم كما دانوا**) أي جزيناهم كجزائهم أي عاملناهم بما عاملونا والجملة جواب لمّا في قوله: فلمَّا أصبحَ الشر وأمسى وهو عريان ولم يبق الخ.

(**قوله: فسواك بائعها**) أوله: وإذا تباع كريمة أو تشترى. أي إذا تترك وتفعل خصلة كريمة فالمراد من البيع والشراء لازمهما وأو بمعنى الواو كما في العيني وقوله: فسواك بائعها راجع للأول وما بعده للثاني على ترتيب اللف.(**قوله: أأترك ليلى الخ**) المعنى أيكون بيني وبين ليلى مسافة ليلة وأتركها من غير زيارة إني إذْ تركتها في هذه الحالة لكثير الصبر. (**قوله: وقال الرماني الخ**) وهذا أعدل المذاهب لعدم تكلفه في موضع من المواضع. (**قوله: بليس الخ**) تنازعه استثن وناصبا والظاهر أن الشارح أعمل ناصبا لئلا يلزم فصل بين

(**واستثن ناصبا**) للمستثنى (**بليس**) على أنه خبرها واسمها مستتر كقوله ﷺ: «ما أنهر الدمَ وذكر اسم الله عليه فكلوا منه ليس السنَّ والظفر»

(و) كذا (**خلا**) نحو قام القوم خلا زيدا. (و) المستثنى (**بعدا وبيكون**) الكائن (**بعد لا**) كذا أيضا نحو قاموا لا يكون زيدا واسمها كليس (**واجرر بسابقي يكون**) وهما خلا وعدا (**إن ترد**) نحو خلا الله لا أرجو سواك، عدا الشمطاء والطفل الصغير،

قوله: على أنه خبر وعامله والاستثناء بهذه الأفعال الخمسة لا يكون إلا مع التمام والاتصال. (**قوله: واسمها**) الأولى رفعه مبتدأ. (**قوله: مستتر**) أي وجوبا لأن هذه الأفعال محمولة على إلا في تلو المستثنى لها ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا وابراز الفاعل يستلزم الفصل

ثم الجملة من هذه الأفعال الخمسة حال أي قام القوم حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب اقتران الحال الماضي بقد لأنه في غير الاستثناء كما قاله أبو حيان وقيل: مستأنفة أي لم تتعلق بما قبلها من حيث الإعراب وإن تعلقت به معنى فلا محل لها وصححه ابن عصفور كذا في الحواشي.

(**قول المصنف: وبيكون بعد لا**) أفاد الصبان أنه لا يقال: إن الاستثناء بلا يكون الموضوع للاستقبال يستدعي مخرجا مستقبلا فلا يصح ذكره مع الماضي نحو قاموا لا يكون خالدا إذ لا إخراج حينئذ لأن نفي القيام في المستقبل لا ينافي ثبوته في الماضي لأن معنى لا يكون لا يعد ولا يحسب منهم لعدم قيامه معهم في الماضي فصح الإخراج بلا يكون من الماضي اهـ وقد يقال: لا يلاحظ الزمان فيها حتى يرد ما ذكر وكذا لا يرد عكسه على خلا وعدا مستعملين مع المستقبل.

(**قوله: الكائن بعد لا**) جعلَ الظرف صفة رعاية لجزالة المعنى وإن كان مقتضى القاعدة جعله حالا قالوا: عليك بجزالة المعنى وإن أحوجتك. (**قوله: واسمها**) أي اسم لا يكون وأخر بيان فاعل عدا وخلا إلى تنصيص المصنف على فعليتهما. (**قوله: بسابقي يكون**) أي في الذكر وهما خلا وعدا. (**قوله: خلا الله الخ**) آخره: **وإنما أعد عيالي شعبة من عيالكا** فعيالي مفعول أول لأعد بمعنى أعتقد والثني شعبة ومن عيالك صفة.

(**قوله: عدا الشمطاء الخ**) أوله: **أبحنا حيهم قتلا وأسرا**. محل الشاهد جر الشمطاء والقوافي مجرورة وهي أنثى الأشمط وهو الذي يخالط سواد شعره بياضا وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول أبحنا من الإباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول ويجوز جعل قتلا هو المفعول فحيهم منصوب بنزع الخافض أي في حيهم.

(**قوله: وإن وقعا**) الأولى زيادة الفاء على انصب أو يقالَ: وإذا وقعا لجواز عدم الفاء في جوابها لعدم عراقتها في الشرط. (**قوله: حتما**) فيه أن هذا منافٍ لقول المصنف بعد: وانجرار قد يرد إلا أن يجعل جريا على مذهب

(و) إن وقعا (**بعد ما انصب**) بهما حتما لأنهما فعلان إذ ما الداخلة عليهما مصدرية وهي لا تدخل إلا على الجملة الفعلية كقوله: ألا كل شيء ما خلا اللّٰه باطل

من لا يجيز الجر بهما بعد ما لأنه الراجح عند المصنف وهم غير الأخفش والجرمي بقرينة ما يأتي للشارح.
(**قوله: مصدرية**) فيه أن الحرف المصدريّ لا يوصل بفعل جامد وخلا وعدا إذا كانا للاستثناء جامدان إلا أن يقال: هما في الأصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعا من الوصل أو يقال: هما مستثنيان ثم هي هنا مصدرية ظرفية فينسبك ما بعدها بمصدر نائب عن وقت محذوف منصوب على الظرفية المجازية فيكون التقدير في جاء القوم ماعدا زيدا: جاءني القوم وقت عدو بعضهم زيدا،

وقيل: هي وما بعدها حال وهو مشكل لتصريحهم بأن المصدر المؤول لا يقع حالا ولعل ذلك لتأوله بمصدر مضاف للضمير فيكون معرفة والحال لا تكون إلا نكرة وقد يجاب بأن الحال المعرفة مؤولة باسم الفاعل النكرة فيكون ما عدا وما خلا من الألفاظ المقدرة بشيء مقدر بآخر فليراجع.

(**قوله: وهي لا تدخل إلا على الجملة الفعلية**) أي لا تدخل على الحرف وإلا فقد تدخل على الجملة الاسمية أيضا. (**قوله: ألا كل شيء**) في صحيح البخاري ومسلم عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد ألا كل شيءٍ ما خلا الله باطل» اهـ وهو لبيد بن ربيعة أدرك الإسلام وأسلم ﷺ[1].

و**قوله: باطل** أي فانٍ ويرد عليه نعيم الجنة وأجاب العيني بوجهين: الأول أن لبيداً إنما قال ذلك قبل أن يسلم فيمكن أن يكون في اعتقاده في ذلك الوقت أن الجنة لا وجود لها. والثاني أنه يمكن أن يكون أراد به ما سوى الجنة من نعيم الدنيا لأنه كان في صدد ذم الدنيا وبيان سرعة زوالها وقال الشارح في البدور السافرة: الباطل الهالك الفاني أي القابل للهلاك والفناء، والمحالة بفتح الميم الحيلة قال الجوهري: قولهم: لا محالة أي لا بد اهـ بغدادي.

---

(١) روى ابن إسحاق في مغازيه: أن عثمان بن مظعون ﷺ مرّ بمجلس من قريش في صدر الإسلام ولبيد بن ربيعة ﷺ ينشدهم: ألا كل شيءٍ ما خلا اللّٰه باطل، فقال عثمان ﷺ: صدقت. فقال لبيد: وكل نعيمٍ لا محالة زائل، فقال عثمان: كذبت، نعيم الجنة لا يزول أبدا، فقال لبيد: يا معشر قريش واللّٰه ما كان يؤذى جليسكم فمتى حدث هذا فيكم، فقال رجل: إن هذا سفيه من سفهائنا قد فارق ديننا فلا تجدن في نفسك من قوله، فرد عليه عثمان، فقام إليه ذلك الرجل فلطم عينه فخضرها، فقال الوليد بن المغيرة لعثمان: إن كانت عينك لغنية عما أصابها لم رددت جواري، فقال عثمان: بل واللّٰه إن عيني الصحيحة لفقيرةٌ لمثل ما أصاب أختها في اللّٰه لا حاجة لي في جوارك. وتكذيب عثمان إياه لكونه حمل الكلام على ظاهره من العموم. منه وهذا إن صح فو نص في الأول.

يملّ الندامى ما عداني فإنني. (**وانجرار**) بهما حينئذ (**قد يرد**) حكاه الأخفش والجرمي والرَبعي على أن ما زائدة (**وحيث جرا فهما حرفان**) للجر (**كما هما إن نصبا**) المستثنى (**فعلان**)،

(**قوله: يمل الخ**) آخره: **بكل الذي يهوي نديمي مولَع** بالبناء للمجهول من الملل وهو السآمة والندامى جمع نديم وهو المُجالِسُ والمصاحِبُ وقوله: **بكل** متعلق بمولع أي عاشق اسم مفعول أولع اللازم للمجهول. (**قوله: والجرمي**) بفتح الجيم. سجاعي(**قوله: على أن ما زائدة**) إن قالاه قياسا على زيادتها مع بعض حروف الجر ففاسد لأن ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو ﴿عما قليل﴾[١] ﴿فبما رحمة﴾[٢] أو سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به قاله في المغني.

(**قوله: وحيث جرا**) متعلق بنسبة حرفان إلى هما أي تثبت الحرفية لهما في تركيب جرا وأدخل الفاء لإجراء الظرف مجرى حرف الشرط على حد ﴿وإذ لم يهتدوا به فسيقولون﴾[٣] أو أنه جرى على إجازة الفراء شرطية حيث مجردة من ما.

(**قوله: حرفان للجر**) أي يتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه فموضع مجرورهما نصب به كسائر حروف الجر وقيل: لم يتعلقا بشيء تشبيها بالزائد وإنما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أي الجملة قبله فهي الناصبة له محلا على الاستثناء كما أن نصب تمييز النسبة كذلك كما في التصريح

قيل: وهذا هو الصواب لعدم اطراد الأول في نحو القوم أخوتك خلا زيد ولأنهما لا يعديان معنى الأفعال إلى الأسماء بل يزيلانه عنها فأشبها في عدم التعدية الحروف الزائدة ولأنهما بمنزلة إلا وهي لا تتعلق بشيء ويرد الأول بأن خلا فيه متعلق بفعل متصيد من الكلام أي تنسب الأخوة إلى القوم خلا زيد والثاني بأن التعدية إيصال معنى الفعل إلى الاسم على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط ألا ترى أن انتفاء الفعل في نحو لم أضرب زيدا لا يخرجه عن كونه مفعولا به والثالث بأنه لا يلزم مساواتها لئلا في جميع الوجوه ألا ترى أنهما يجران وهي لا تجر.

(**قوله: كما هما**) الظاهر أن ما مصدرية وصلت بجملة هما فعلان والكاف مع ما بعدها صفة لمصدر متصيد أي تثبت حرفيتهما في تركيب جرا فيه ثبوتا كثبوت فعليتهما إن نصبا.

(**قوله: استتر فاعلهما**) المشهور أنه عائد على البعض المفهوم مما تقدم لاطراده في جميع المواد بخلاف

---

(١) سورة المؤمنون: ٤٠/٢٣

(٢) سورة آل عمران: ١٥٩/٣

(٣) سورة الأحقاف: ١١/٤٦

استتر فاعلهما وجوبا كما سبق (**وكخلا**) في نصب المستثنى بها وجره وغير ذلك مما سبق (**حاشا**) عند المبرد والمازني والمصنف وعند سيبويه أنها لا تكون إلا حرف جر ورد بقوله:

حاشا قريشا فإن اللهَ فضَّلهم * على البرية بالإسلام والدين

(و) لكنها (**لا تصحب ما**) وأما الحديث: «أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة» فليست حاشا

عوده إلى الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كما قيل بكل لأنه قد لا يوجد الفعل كمافي القوم إخوتك عدا زيدا

قال الصبان: ونظر في إرجاع الضمير إلى البعض الرضي بأنه لا يفيد المقصود لأن مجاوزة البعض لزيد في قولك: قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل وأجيب بأن البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق إلا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى ولي ههنا احتمال وهو أن يكون مرجع الضمير في خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والإفراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بإلا ولجريان ذلك مجرى الأمثال التي لا تتغير كما قالوه في حبذا زيد حيث التزم تذكير اسم الإشارة وإفراده لذلك ولا يرد على هذا تنظير الرضي فاعرفه اهـ

وكتب العلامة الأنبابي علي قول الصبان: ومجاوزته لا يتحقق الخ: قيل: فيه نظر ظاهر ولعل وجهه أن عدم تحقق مجاوزة المبهم إلا بمجاوزة الكل مجرد دعوى لا دليل عليها لأن غاية الأمر أن البعض واحد وإن كان مبهما فيكون نظير قولك: ادخل السوق مرادا به غير معين ولا يستلزم دخول جميع الأسواق قال المولى في حواشيه على شرح المغني: وقوله: ولجريان ذلك مجرى الأمثال في القلب منه شيء فليحرّر.
(**قوله: كما سبق**) أي في باب الضمير عند قوله: ومن ضمير الرفع إلخ.

(**قوله: وغير ذلك**) من استتار الفاعل حين النصب. (**قوله: حاشا قريشا الخ**) هكذا البيت في حواشي الألفية وفي الموشح مع ما قبله:

ما حملت ناقةٌ من معشر رجلا * مثلي إذا الريحُ لفتني على الكور
إلا قريشا فإن الله فضلها * مع النبوة بالإسلام والخير

اهـ ومنه يعلم المستثنى منه هنا وقوله: بالإسلام أي بظهور الإسلام فيهم والدين فهو على تقدير مضاف وإلا لم يصح سببا للاستثناء.(**قوله: ولكنها**) أشار إلى أن قول المصنف: ولا تصحب لدفع توهم أن التشبيه من كل وجه. (**قوله: ولا تصحب ما**) أي مصدرية كانت أو زائدة لأنها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد فلم توصل بها مثلها وأما خلا وعدا إن سلم مصاحبتهما لها كما تقدم عن الأخفش فخرجا عن القاعدة.

هذه الأداة بل فعل ماض بمعنى استثنى وما الداخلة عليه نافية لا مصدرية وهو من كلام الراوي وفي راوية ما حاشا فاطمة ولا غيرها (**وقيل**) في حاشا في لغة: (**حاش**) وفي أخرى: (**حشا فاحفظهما**).

(**قوله: فعل ماض**) أي متصرف متعد من قولك: حاشيته أحاشيه إذا استثنيته على حد قوله:

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشي من الأقوام من أحد

(**قوله: من كلام الراوي**) في قوة العلة أي مدرج من الراوي وليس له أن يستثني فلا تكون الأداة. (**قوله: وفي رواية الخ**) كالعلة لكونه مدرجا وهذه الرواية أصرح في كونها ليست الأداة وذلك لأن لا في قوله: ولا غيرها زائدة لتأكيد النفي فيتعين كون "ما" قبلها نافيةً وأن ذلك من كلام الراوي واحتمال أن لا نافية وغير مفعول لاستثنى محذوفا فيكون من كلام النبي ﷺ بعيد لا يؤثر في الأدلة الظنية. (**قول المصنف: حاش وحشا**) ظاهر المتن وشرح الكافية أنهما لغتان في حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل أنهما في التنزيهية كما في آية ﴿حاش لله﴾[1] وهو الأقرب لأنها لا تكون حرفا باتفاق بل اسم على الصحيح مصدر مرادف للتنزيه بدل من اللفظ بفعله أي تنزيها لله كمعاذ أو اسم فعل فاللام زائدة وما بعده مفعول لا فعل خلافا للكوفيين بدليل تنوينها في قراءة ابن السماك حاشا لله وإضافتها في قراءة ابن مسعود حاش الله،

وإذا لم تكن حرفا تكون أقبل للتصرف من حاشا الاستثنائية المتفق على أنها حرف غالبا بل التزمه بعضهم ووجه ترك تنوينها وإضافتها في القراءة المشهورة أنها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى وقد مر أن الشبه اللفظي مما يجوّز البناء ولم يوجبه.

---

(١) سورة يوسف: ٣١/١٢

﴿هذا باب (الحال)﴾

(**الحال**) عندنا (**وصف**) جنس شامل أيضا للخبر والنعت (**فضلة**) أي ليست أحد جزأي الكلام فصل مخرج للخبر (**منتصب مفهم في حال**) كذا أي مبين لحال صاحبه أي الهيئة التي هو عليها فصل مخرج النعت والتمييز في نحو لله دره فارسا (**كفردا أذهب**) أي في حال تفردي. ولا يرد على هذا الحد نحو مررت برجل راكب لأنه مفهم في حال ركوبه لأن إفهامه ضمنا

﴿هذا باب الحال﴾

يذكر ويؤنث ضميرها قال العطار: والثاني أفصح وقد تدخله التاء فيقال: حالة والأرجح التجرد وأصلها حول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا بدليل أحوال وحويلة . (**قوله: وصف**) المراد به ما دل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل والمراد الوصف ولو تأويلا لتدخل الحال الجامدة لتأويلها بالوصف المشتق كما يفيده قول المصنف الآتي: وفي مبدي تأول الخ. (**قوله: شامل أيضا للخبر**) أي المشتق كما نبه عليه المرادي والتمييز المشتق فلو نبه الشارح أيضا لإخراجه إياه. (**قوله: ليست أحد جزأي الكلام**) أي وإن توقف صحة المعنى عليه نحو ﴿وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين﴾[1] ﴿وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى﴾[2] (**قوله: منتصب**) لم يخرج به شيئا مع جعله جزءً من التعريف إشارةً إلى تمام التعريف بدونه وتعريضاً بأن الأولى للمصنف تركه لئلا يحتاج إلى تكلف الجواب عن الدور بما سيأتي هذا وما قاله العلامة الصبان: من أنه خبر لمحذوف والجملة معترضة بين أجزاء التعريف لبيان حكم الحال لا يخفى بعده على ذي بعد. (**قوله: مفهم**) أي قصدا لا تبعا كما يعلم مما يأتي. (**قوله: في حال كذا**) أشار إلى أن في حال بلا تنوين محذوف المضاف إليه منوي الثبوت وهو في محل جر بإضافة مفهم إليه من إضافة الوصف لمعموله على حذف مضاف أي مفهم معنى في حال كذا أي إن قولك: جاء زيد راكبا يفيد المعنى الذي يفيده قولك: جاء زيد في حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه. (**قوله: أي الهيئة**) أشار إلى أن الحال لغوي حتى لا يلزم الدور. (**قوله: والتمييز**) أي لأنه على معنى من لا في لأنه لبيان جنس المتعجب منه وقوله: في نحو أي من كل تمييز وقع وصفا مشتقا لأن الجامد منه خرج بقوله: وصف. (**قوله: مررت برجل راكب**) عبارة الأنبابي: رأيت رجلا راكبا وهي الظاهرة لأن الإمام جعل منتصب جزء التعريف فالمجرور خارج قبل مفهم في كذا إلا أن يكون إشارة إلى التعريض السابق. (**قوله: لأنه مفهم**) علة للمنفي كما أن قوله: لأن إفهامه علة للنفي. وقوله: ضمنا كذا في النسخ الخطية أي ثابت ثبوتيا ضمنيا ولو قال: ضمنيٌّ لم يحتج إلى تقدير (**قوله: لأن إفهامه ضمنا**) ليس المراد زيادة قيد في التعريف أعني

(١) سورة الدخان: ٣٨/٤٤

(٢) سورة النساء: ١٤٢/٤

والغرضُ من تعريف الحال معرفةُ ما يقع عليه بعدَ معرفةِ استعمالِ العرب له منصوبا لا معرفتُه ليحكم له بالنصب فلا يلزم الدور على إدخال الحكم بالنصب في تعريفه قاله والدي أخذا من كلام صاحب المتوسط في نظير المسألة.

(**وكونه منتقلا مشتقا**) أي وصفا غير ثابت هو الذي (**يغلب**) وجوده في كلامهم (**لكن ليس**) ذلك (**مستحقا**) فيأتي لازما بأن كان مؤكدا نحو ﴿ويوم أبعث حيا﴾ أو دل عامله على تجدد ذات صاحبه نحو خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها،

مفهم قصدا حتى يعترض بقصور التعريف بل المراد أن المفهم عام أريد منه الفرد الكامل كماهو القاعدة. (**قوله: معرفة ما يقع عليه**) أي معرفة شيء وهو راكبا مثلا لأنه المستعمل منصوبا في كلام العرب وضمير يقع للحال في قوله: تعريف الحال ولا استخدام لاتحاد المطلق والمعرف لأن المطلق على راكبا ليس لفظ الحال مرادا به الحروف المعلومة بل مرادا به المعرف لفظيا أو عقليا وقال ابن الحاج: فيه استخدام بجعل المراد من المعرف المفهوم ومن ضمير يقع لفظ الحال وعليه تقرير سيدي متع الله أمة الإسلام به. (**قوله: فلا يلزم الدور**) تقرير الدور: أن معرفة النصب لكونه حكما من أحكام الحال موقوفة على معرفة الحال، فلو توقف معرفة الحال عليه بأن عرفت به لزم الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه وحاصل الجواب أن معرفة النصب موقوف على السماع من العرب لا على معرفة الحال،

ولا يخفى أن هذا إنما يصح إذا كان المتعلم عارفا بكلام العرب عالما بأن راكبا منصوب في كلامهم ورده المولى الجامي قدس سره بأن من هذا شأنه متسغن عن النحو لا فائدة له فيه معتدا بها فالحق عدم ذكر قيد النصب أو حمله على ما نقلناه عن الأشموني مع ما فيه. (**قوله: على إدخال**) أي لأجل إدخال الحكم المصور بالنصب فعلى تعليلية والباء تصويرية. (**قوله: مشتقا**) أي حقيقة لأنه بالمعنى الأعم للمؤول واجب كما مر في التعريف. (**قوله: أي وصفا غير ثابت**) فسر على خلاف اللف. (**قوله: لكن ليس ذلك مستحقا**) فائدته مع فهمه من قوله: يغلب دفعُ توهم كون الغالب واجبا في الفصيح كما قاله سم فليس الاستدراك صوريا وضمير ليس إما للكون فمستحقا بفتح الحاء أو للحال فبكسرها ومتعلِقه حينئذ محذوف أي ليس مستحقا له ولفظ الشرح يحتملهما تدبر. (**قوله: على تجدد ذات صاحبها**) أي حدوثه بعد أن لم يكن، ومأخذُ لزومها في الحديث أنها مقارنة للخلق أي الإيجاد فهي خَلقية جبلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الإنسان طفلا لأن انتقاله من طور إلى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحال الأولى لازمة للخلق الأول والثانية لازمة للخلق المتجدد. (**قوله: ذات صاحبه**) الإضافة بيانية وإن كان للامية وجه نظرا للمثال. (**قوله: الزرافة**) بفتح الزاي أفصح من ضمها حيوان معروف سمي به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف في الكلام زاد كذا في القاموس

أو غير ذلك مما هو مقصور على السماع نحو ﴿قائما بالقسط﴾ (و) يأتي جامدا لكن (**يكثر الجمود في سعر**) بالسين المهملة (**وفي مبدي تأول**) بالمشتق (**بلا تكلف**) بأن يدل على مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب فالسعر (**كبعه مدا بكذا**) أي مسعرا والدال على المفاعلة نحو (**يدا بيد**) أي مقبوضا. (و) الدال على التشبيه نحو (**كر زيد أسدا أي كاسد**) في الشجاعة والدال على الترتيب نحو تعلم الحساب بابا بابا وادخلوا رجلا رجلا

ويديها بدل بعض منها وأطول حال من يديها كما في الأمير مرجحا له على ما في شرح الشذور أنه حال من الزرافة ويروى يداها أطول مبتدأ وخبرا والجملة حال من الزرافة أو صفة لها لكون أل فيها جنسية. (**قوله**: ﴿**قائما بالقسط**﴾) حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم غير منتقل وأخرت الحال لعدم الالتباس فلا يرد أنه لا يجوز جاء زيد وعمرو راكبا على أن راكبا حال من زيد قاله الزمخشري وسكت عن نكتة تأخيره عن المعطوفين قال التفتازاني: كأنها الدلالة على علوّ مرتبتهما حيث لم يفصلهما من لفظ الجلال ويجوز إعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم. (**قوله: لكن يكثر الجمود الخ**) انظر وجه الاستدراك(١) وهو إشارة لتقسيم القليل المشار إليه بقوله: يغلب بأن أكثره يتحقق في مبدي التأول وقليله في غيره. (**قوله: في سعر**) أي دالِ سعرٍ وقيمةٍ. (**قوله: بالسين المهملة**) دفع به توهم أنه شعر بالمعجمة. (**قوله: بأن يدل إلخ**) الباء سببية ولعل وجه عدم التكلف حينئذ أنه بسماع ما ذكر يفهم معنى الحدث المؤول به بخلاف ما هو بتكلف فلا يفهم ذلك بل يتكلف ذلك لتحصيل الاشتقاق.

(**قوله: مسعرا**) بفتح العين إن جعل مدا حالا من المفعول وهو الهاء الراجعة للبر مثلا وبكسرها إن جعل حالا من الفاعل والمناسب لمقبوضا الفتح ولِمَا يأتي مِنَّا الكسر وبكذا صفة لمدا أي كائنا بكذا والمشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفتة ويصح رفع مد مبتدأ سوغ الابتداء به الوصف المقدر أي مد منه وبكذا خبر والجملة حال وكذا يقال في يدا بيد أي يدا كائنة مع يد أو يد منه مع يد منك ومن هذا يعلم أن قول المصنف: وفي مبدي تأول عام بعد خاص لأن السعر من المؤول خلافا لما في التوضيح من أن الحال الدالة على سعر من الجامد الذي لا يؤول وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة. (**قوله: مقبوضا**) كذا في النسخ الخطية والأولى مقابضا.

(**قوله: أي كأسد**) الظاهر أنه لبيان الأصل وأن المراد الذي يؤول به الجامد مُشبِها لأسدٍ وقال أبو حيان مؤول بشجاع. (**قوله: وادخلوا رجلا رجلا**) أي أو رجلين رجلين أو رجالا رجالا وضابطه أن يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكررا والمختار أن كلا منهما منصوب بالعامل لأن مجموعهما هو الحال فهو نظير

(١) ثم رأيت في الدماميني على المغني أنها قد تستعمل لمجرد مخالفة ما بعدها لما قبلها.

ويقل إذا كان غير مؤول بالمشتق بأن كان موصوفا نحو ﴿فتمثل لها بشرا سويا﴾ أو دالا على عدد نحو ﴿فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾ أو تفضيل نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا أو كان نوعا لصاحبه نحو هذا مالك ذهبا أو فرعا له نحو هذا حديدك خاتما أو أصلا نحو هذا خاتمك حديدا.

(**والحال**) شرطه أن تكون نكرة خلافا ليونس والبغداديين مطلقا والكوفيين فيما تضمن معنى الشرط و(**إن**) أتاك حال قد (**عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد**) أي منفردا وجاؤا الجماء الغفير أي جميعا وجائت الخيل،

هذا حلو حامض وقال ابن جني: الثاني صفة للأول بتقدير مضاف أي ذا رجل أو مفارق رجل أي متميزا عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثاني بعطفه على الأول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما إلا الفاء قال الرضي: وثم وجوز بعضهم الرفع على البدلية. (**قوله: غير مؤول بالمشتق**) أي تأويلا بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة لأن المذكورة مؤولة بمتصفا بصفات بشر سويّ ومعدودا بهذا العدد ومطورا بطور البسر أو الرطب ومنوعا بهذا النوع ومفرعا بهذا الفرع ومتأصلا بهذا الأصل. (**قوله تعالى: ﴿فتمثل لها بشرا سويا﴾**) إن كان معنى تمثل تشخص وظهر فالحالية ظاهرة أو تصور فينبغي جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء إذ التصور ليس في حال البشرية بل في حال الملكية كما قاله اللقاني. (**قوله: أو تفضيل**) كذا في نسخة خطية بالجر عطفا على عدد وفي بعض المطبوعات أو تفضيلا بالنصب عطافا على دالا بتقدير مضاف أي دال تفضيل.

(**قوله: مطلقا**) أي تضمن معنى الشرط أو لا قياسا على الخبر وعلى ما سمع منه. (**قوله: فيما تضمن معنى الشرط**) نحو زيد الراكب أحسن منه الماشي أي زيد أحسن إن ركب منه إن مشى. (**قوله: قد عرف لفظا**) أي في لسان العرب فالإتيان بها معرفة لفظا مقصور على السماع كما قاله الشاطبي واللفظ في مقابل التأويل لا بمعنى الصورة. (**قوله: معنى**) أي تأويلا أي إن اللفظ المعرفة يؤول بوصف نكرة كما هو ظاهر عبارو الشارح ونص عليه غيره وقيل: إن أل في نحو الجماء زائدة والإضافة في نحو وحدك غير مفيد للتعريف. (**قوله: كوحدك اجتهد**) هو مصدر وحد ويحد وحدا كوعد يعد وعدا إذا انفرد ولكونه مصدرا أول باسم الفاعل وهو في ذلك حال من الفاعل قطعا وكذا في نحو رأيت زيدا وحده عند سيبويه لأن المصادر إنما تجيء أحوالا من الفاعل غالبا فالهاء مفعولة بحذف الجار أي حال كوني منفردا به أي برؤيته ولك جعله اسم مصدر لأوحده بالهمزة أي مفرده مؤولا باسم الفاعل فالهاء مفعوله بلا حذف أي حال كوني موحده أي مفرده بالرؤية وأجاز المبرد كونه حالا من المفعول وأوجبه ابن طلحة وضعّف.(**قوله: الجمَّاء**) بفتح الجيم وشد الميم ممدودا كحمراء من الجموم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى: ﴿حبا جما﴾ أي كثيراًوأنثه لأنه صفة

بداد أي متبددة (**ومصدر منكر حالا يقع**) سماعا مطلقا عند سيبويه (**بكثرة كبغتة زيد طلع**) أي مباغتا وقياسا عند المبرد على ما كان نوعا من الفعل كجئت ركضا فيقيس عليه جئت سرعة ورجلة وعند المصنف وابنه بعد أما نحو أما علما فعالم وبعد خبر شبه به مبتدئه كزيد زهير شعرا أو قرن هو بأل الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما. (**ولم ينكر غالبا ذو الحال إن لم يتأخر أو**) لم (**يخصص أو**) لم (**يبن**) أي يظهر واقعا (**من بعد نفي أو**) من بعد (**مضاهيه**) وهو النهي والاستفهام

المؤنث أي الجماعة الجماء أي الكثيرة والغفير من الغفر وهو الستر أي الساترين لكثرتهم وجه الأرض وحذف التاء منه وإن كان فعيل بمعنى فاعل تجبفيه المطابقة لأنه قد يحمل على فعيل بمعنى مفعول في استواء المذكر والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع. (**قوله: بداد**) علم جنس للتبدد بمعنى التفرق مبني على الكسر كحذام ووقع حالا لتأوله بوصف نكرة كما أفاده الشارح. (**قوله: مطلقا عند سيبويه**) لأن الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطرد فكذا ما بمعناه وقد يقال: غاية ما في ذلك إطلاق المصدر على الوصف مجازا مرسلا علاقته التعلق ولا حجر فيه وقد استظهر ابن هشام اطراده مطلقا أي سواء كان نوعا أم لا كاطراده خبرا فإن الحال أشبه به من النعت بدليل أنك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبرا عن صاحبها لتنكيرها وتعريفه ولا كذلك النعت ولكثرة ما ورد منه وهو علامة الاطراد. (**قوله: بكثرة الخ**) يشعر كلامه بأن وقوع المصدر المعرف حالا قليل وهو كذلك والتعريف علم جنس إما بالعلمية كبدادأو بأل الجنسية كأرسلها العراك وأو الإضافة كوحدك. (**قوله: مباغتا**) لعله عبر بالمزيد ليفيد المبالغة كالمصدر المحمول على صاحبه فلايقال كان الأولى باغتا. (**قوله: قياسا**) أي لما لم يسمع مما كان نوعا وقوله: على ما كان نوعا من الفعل أي على ما سمع منه كما يفيده بيانه. (**قوله: بعد أما**) قال الصبان: تستعمل في مقام الرد على من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر. (**قوله: نحو كزيد زهير شعرا**) فشعرا بمعنى شاعرا حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق إذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه ويحتمل أيضا أن يكون تمييزا محولا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد.(**قوله: نحو أنت الرجل علما**) فعلما بمعنى عالما حال من الضمير في الرجل لتأوله بالمشتق إذ معناه الكامل والعامل فيها الرجل لما ذكر ويحتمل أن يكون تمييزا محولا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل قال الصبان: بل هو أظهر. (**قوله: إن لم يتأخر**) فتقديم الحال هو المسوغ لكون صاحبها نكرة قياسا على المبتدإ إذا قدم خبره بناء على أن المسوغ هو التقديم تذكر (**قوله: مضاهيه**) مفرد مراد به الجنس لا مثنى وإلا كتب بيائين. قاله الناصر (**قوله: والاستفهام**) أي إنكاريا أو غيره على قياس المبتدأ على الأظهر على ما قالوا وانظر وجه مضاهاة

وينكر أي يجوز تنكيره إن تأخر كقوله:

لمية موحشا طلل * يلوح كأنه خلل

أو خصص بوصف نحو ﴿ولما جائهم كتاب من عند الله مصدقا﴾ في قراءة بعضهم أو إضافة نحو ﴿في أربعة أيام سواء للسائلين﴾ أو وقع بعد نفي نحو ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ أو بعد نهي (**كلا يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا**) أو استفهام نحو

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر في إبعادها الأملا

وقد نكر نادرا من غير وجود شيء مما ذكر ومنه «صلى رسول الله ﷺ جالسا وصلى ورائه قوم قياما» (**وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا**) كسبقها ما جر بإضافة إليه

غير الإنكاري بالنفي إلا أن يقال: إنها في الجملة أي باعتبار بعض الأقسام. (**قوله: وينكر أي يجوز تنكيره**) أشار إلى أن قيد غالبا غير معتبر في المفهوم. (**قوله: لمية موحشا طلل**) جعله حالاً من طلل المتأخر بناء على قول سيبويه بمجيء الحال من المبتدإ والجمهور يمنعونه ويقولون: هو حال من الضمير في الظرف لأن العامل في المبتدإ الابتداء وهو لا يعمل في الحال ويجب اتحاد عامل الحال وصاحبها، وكذا لا تأتي من الخبر إلا إن صلح المبتدأ للعمل نحو هذا بعلي شيخا لتضمنه معنى أشير هذا هو الذي ينبغي الجزم به اهـ أمير ونقل حفيد السعد في حواشي المطول أن العامل في الحال من المبتدإ على هذا القول انتساب الخبر إلى المبتدإ لأنه معنى فعلي قابل للتقييد. (**قوله: خلل**) بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة منقوشة بنحو الذهب يغشى بها أجفان السيوف كما في التصريح والطلل ما بقي من آثار البيت. (**قوله تعالى: ﴿إلا ولها كتاب معلوم﴾**) فيه مسوغ آخر وهو اقترانها بالواو الحالية لأنها من المسوغات. خضري (**قوله: مستسهلا**) أي للبغي. (**قوله: يا صاح**) مرخم صاحب على غير قياس لكونه غير علم وحم بمعنى قُدِّر وباقيا حال من عيش وهو محل الشاهد وقوله: فترى جواب الاستفهام الإنكاري أي لم يقدر عيش عيش باقيا فليس لنفسك العذر والإبعاد مصدر أبعد مضاف إلى فاعلها والأملا مفعوله والألف للإطلاق. (**قوله: وقد نكر نادرا**) هو مقيس عند سيبويه لأن الحال إنما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها وقصره الخليل ويونس على السماع. (**قوله: وسبق حال**) مفعول مقدم لأبوا وهو مصدر مضاف لفاعله وما مفعوله وجملة جر صلتها أي منع جمهور النحاة لقوله: وفاقا للفارسي الخ ولا يصح أن يقال: المراد جميع النحاة كما هو ظاهر اللفظ ولم يعتد بخلاف المخالفين لأنه قد اختاره فيقع التناقض. (**قوله: كسبقها ما جر بإضافة**) أي محضة لكن هذا مجمع عليه وأشار إليه بأقووية المشبه به فلا يجوز تقديم مسرعا في عرفت قيام زيد مسرعا إجماعا. (**قوله: ولا أمنعه**) أي سبقها المجرور بالحرف لما علمت أن منع تقديمها على ما جر بإضافة

(**ولا أمنعه**) وفاقا للفارسي وابني كيسان وبرهان (**فقد ورد**) في الفصيح كقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾ وقول الشاعر: فمطلبها كهلا عليه شديد

وأول ذلك المانعون بأن كافة حال من الكاف في أرسلناك والهاء للمبالغة أي وما أرسلناك إلا كافا للناس وبأن كهلا حال من الفاعل المحذوف من المصدر أي فمطلبه إياها كهلا عليه شديد وسبقها المرفوع والمنصوب جائز خلافا للكوفيين.وسبقها المحصور واجب كما جاء راكبا إلا زيد وسبقها وهي محصورة ممتنع (**ولا تجز حالا من المضاف له**) خلافا للفارسي (**إلا إذا اقتضى المضاف عمله**) أي العملَ في الحال،

اتفاق. (**قوله:وابني كيسان وبرهان**) كذا في النسخة الخطية وهوعلى قاعدة تثنية العلم المركب وفي بعضها وابن كيسان وبرهان ولعله تحريف من النساخ لعدم جواز تغيير العلم بل وعطفه على جزء العلم. (**قوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾**) فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وأجيب بأن تقديم الحال المحصور فيها مع إلا جائز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع إلا كما أشار إليه سابقا في قوله: وقد يسبق إن قصد ظهر. (**قوله: فمطلبها**) **أوله: إذا المرء أعيته السيادة ناشئا**.المرء فاعل لمحذوف أي إذا عيي المرء أعيته على قياس إن منفس أهلكته على رواية رفع منفس أي عجز والناشيء الشاب والكهل من فوق الثلاثين. (**قوله: وأول ذلك الخ**) قال المولى الجامي: ذلك تكلف غير متبادر فلا يخل بالاستدلال إذ يكفي فيه التبادر. (**قوله: حال من الكاف**) بمعنى مانعا أي مانعا عما يضرهم والحصر إضافي فإنه ﷺ جاء آمرا بما ينفعهم أيضا. (**قوله: والهاء للمبالغة**) قاله الزجاج ورده ابن مالك بأن إلحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يتأتى غالبا إلا في أبنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فإن حمل على راوية فهو حمل على شاذ. (**قوله: إلا كافا للناس**) أي كثيرا. (**قوله:خلافا للكوفيين**) عللوه بأنّ تعلق العامل بالحال من حيث المعنى والعمل تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك وهو منتقض بنحو المفعول. (**قوله: المحصور**) أي المحصور فيها. (**قوله: وهي محصورة**) أي محصور فيها وكذا إذا كان صاحبها منصوبا بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو كان ضميرا متصلا بصلة أل كالقاصدك صائلا زيد أو بصلة حرف مصدري كأعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا. (**قوله: أي العمل في الحال**) وهو نصبه بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وقيل: الضمير للمضاف إليه أي إذا اقتضى المضاف العمل في المضاف إليه من حيث إنه كالفعل لا من حيث الإضافة وإلا فالغلام في غلام زيد عامل فيه وإنما اشترط أحد الأمور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور كالنعت والمنعوت وصاحبها إذا كان مضافا إليه معمولا للمضاف من حيث الدلالة على الحدث

كقوله تعالى: ﴿إليه مرجعكم جميعا﴾ **(أو كان)** المضاف **(جزء ما له أضيف)** كقوله تعالى:﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا﴾ **(أو مثل جزئه فلا تحيفا)** كقوله تعالى: ﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا﴾ والصورتان الأخيرتان قال أبو حيان: لم يسبق المصنف إلى ذكرهما أحد انتهى قلت: قد نقلهما المصنف في فتاويه عن الأخفش وقد تبعه عليهما جماعة. **(والحال إن تنصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت المصرَّفا فجائز)** خلافا للكوفيين **(تقديمه)** على ناصبه ما لم يعارضه معارض من كون عامله صلةً لأل أو لحرفٍ مصدريٍ أو مقرونا بلام القسم أو الابتداء أو كونه جملة معها الواو **(كمسرعا ذا راحل ومخلصا زيد دعا)**

بأن كان مصدرا أو مشتقا فالقاعدة موفاة فإن كان المضاف جزءا أو كالجزء للمضاف إليه فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف إليه كأنه معمول الفعل فيتحقق الاتحاد ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتدإ لأن الابتداء لا يصلح عاملا في الحال لضعفه فيحتاج إلى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك قال الرضي: وهو الحق إذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجىء إليه. **(قوله تعالى: ﴿إليه مرجعكم﴾)** مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح جيمه لأن مضارعه مكسور العين مع صحة لامه فقياسه في المصدر الفتح وفي الزمان والمكان الكسر.**(قوله: أو مثل جزئه)** في صحة الإسقاط كما تقدم الإشارة إليه. **(قوله: فلا تحيفا)** أي لا تمل عن ذلك إلى زيادة عليه أو نقص عنه. **(قوله: وقد تبعه)** أي الأخفش. **(قوله: الأخيرتان)** فيه تغليب. **(قوله: جماعة)** وتبعهم المصنف.**(قوله: صرفا)** بشد الراء صفة لفعل أي بأن يتغير من الماضي مثلا إلى غيره ولا يكفي تثنية الماضي وجمعه. **(قوله: أو صفة الخ)** اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ومثلها المصدر النائب عن فعله وإن لم يكن متصرفا كما قاله يس على الفاكهي كمجردا ضربا زيدا. **(قوله: أشبهت المصرفا)** أي الفعل المتصرف بقبولها علامة التثنية والجمع والتأنيث والمراد قبولها قبولا مطلقا أي في جميع الأحوال فلا يرد أفعل التفضيل فإنه إنما يقبلها إذا عرّف بأل أو أضيف لكن يرد فعيل كقتيل فإنه إنما يقبلها إذا لم يجر على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى. **(قوله: ما لم يعارضه)** أي الجواز المفهوم من جائز. **(قوله: من كون عامله صلة لأل)** لعدم جواز الفصل بينها وبين صلتها بخلاف غير أل فيجوز من الذي خائفا جاء لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول مطلقا فلا يجوز جاء راكبا الذي قام. **(قوله: أو الابتداء)** أي في غير باب إن لتصريحهم هناك بجواز نحو إن زيدا مخلصا لَيعبد ربه. قاله الدماميني **(قوله: معها الواو)** بخلاف المجردة عنها كما قالوا في وهذا تحملين طليق إن جملة تحملين حال من فاعل طليق وقال الصبان: يجوز التقديم وإن كان معها الواو. **(قوله: مخلصا الخ)** فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدإ وقد تقدم جوازه.

فإن كان ناصبه غير فعل كاسم الفعل والمصدر أوفعلا غير متصرف كفعل التعجب أو صفة كذلك كأفعل التفضيل في بعض أحواله لم يجز تقديمه عليه.**ضابطة**: جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال إلا كان وأخواتها وعسى على الأصح (**وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا**) لضعفه (**كتلك ليت وكأن**) ولعل وها التنبيه والظروف المتضمنة معنى الاستقرار (**وندر**) عندنا توسط الحال بين صاحبه وعامله إذا كان ظرفا أو مجرورا مخبرا به وأجازه الأخفش بكثرة (**نحو سعيد مستقرا في هجر**) ومنع بعضهم هذه الصورة

(**قوله: غيرَ فعل**) لا يخفى ما في عمومه إلا أن يقال: الصفة مستثناة بقرينة التصريح. (**قوله: والمصد**) كذا في النسخ الخطية بالواو وفي بعضها بأو بدل الواو ولعله تحريف وقيد في النكت المصدر بما إذا بالفعل وحرف مصدري فيجوز التقديم على نحو سقيا ورعيا. (**قوله: كأفعل التفضيل**) يستثنى منه الصورة الآتية ومثله اسم الفعل كنزال مسرعا. (**قوله: في بعض أحواله**) وهو استعماله بمن أو مضافا للنكرة وحمل الباقي طردا للباب. (**قوله: على الأصح**) مرتبط بكل من •كان وأخواتها وعسى كما يعلم من النكت عن المصنف لكن مقتضى دلالة كان وأخواتها على الحدث عملها فيها. (**قوله: مؤخرا**) أي ولا محذوفا كما صرح به في المغني وإن استظهر الدماميني جواز زيد قائما جوابا لمن قال: من في الدار أي زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف. (**قوله: كتلك الخ**) قال ابن الحاجب: العامل الفعل الذي يفهم من هذه الأدوات كأتمنى وأترجى وأرجع المصرح كلام المصنف إليه قال: إسناد العمل إليها ظاهري والعامل حقيقة الفعل المفهوم منها ولاداعي إليه. (**قوله: والظروف المتضمنة**) فلا يجوز التقديم عليها سواء كانت من العامل المعنوي كماقيل به أو اللفظي غير المشتمل على حروف الفعل كما جرى عليه الشارح ورجحه المولى الجامي قدس سره السامي. (**قوله: وندر الخ**) أي فما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين وعليه المصنف. (**قوله: مخبرا به**) ليس بقيد بل الواقع نعتا مثلا كذلك نحو مررت برجل عندك قائما. (**قوله: وأجازه الأخفش**) أي مطلقا ورجحه في الجامع وأجازه الكوفيون إن كان صاحبها ضميرا كأنت قائما في الدار وقيل: إن كانت الحال ظرفا قوي تقديمها وإلا ضعف ورجحه في التسهيل. (**قوله: بين صاحبه**) أي مرجع صاحبه لكن لا يشمل نحو زيد ضاحكا في الدار غلامه فالأولى ما في النكت: بين المبتدإ وعامله. (**قوله: مستقرا**) حال مؤكد لعاملها وهو في هجر فالمراد به الاستقرار العام وقيل: خاص أي غير متحرك فهو حال مؤسس على حد: ﴿فلما رآه مستقرا عنده﴾ لأن العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم أن محل وجوب حذف العام إذا كان له معمول يقوم مقامه وإلا جاز ظهوره وهذا هو المتعين إذ لا شك في صحة هذا ثابت هذا حاصل مثلا أفاده الصبان أي وما هنا كذلك لأن الظرف في المثال معمول للخبر المحذوف لا لمستقرا وفي الآية لرآه. (**قوله: في هجر**) مدينة في البحرين وتسمى بالحسا بفتح الحاء والسين واهمالهما وهي التي يضرب المثل بها فيقال: كجالب التمر إلى هجر وبها من

كما مُنِع تقديمها عليهما بالإجماع، (و) تقديم الحال على عامله إذا كان عامله أفعل مفضلا به كون في حال على كون في حال (**نحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا**) وهذا بسرا أطيب منه رطبا (**مستجاز لن يهن**) أي لن يضعف. (**والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم**) كالخبر سواء كان الجميع في المعنى واحدا كاشتريت الرمان حلوا حامضا أو لم يكن كجاء زيد عاذرا ذا مَينٍ (**وغير مفرد**) نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا،

النخيل ما ليس ببلد سواها ومنه يعلفون دوابهم وأهلها عرب وأكثرهم من قبيلة عبد القيس بن أفصى. ابن بطوطة (**قوله: كما منع تقديمه**) منع بالبناء للمجهول لقوله: بالإجماع المفهم أن المانع الجميع لا البعض ومحل ذلك إذا تأخر الخبر كالمثال فإن تقدم جاز عند الأخفش كفدا لك أبي وأمي قال: يحتمل أن يكون فدا حالا من ضمير لك خبرا وأجازه ابن برهان إذا كانت الحال المتقدمة ظرفا نحو ﴿هنالك الولاية لله الحق﴾ فتقدمت على الجملة لكون عاملها خبرا مقدما وهي ظرف. (**قوله: وتقديم الحال إلخ**) مبتدأ خبره مستجاز وهذا في قوّة الاستثناء من مفهوم قوله: أو صفة أشبهت المصرفا (**قوله: كون**) أي ذو كون أي كائن وموجود ولو عبر بشيء. (**قوله: نحو زيد الخ**) نحو مضاف إلى جملة زيد مفردا إلى قوله: معانا لقصد لفظها ولا حاجة إلى تقدير قول. (**قوله: مفردا**) حال من الضمير في أنفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع. (**قوله: مستجاز**) السين والتاء زائدتان أو للنسبة أي منسوب إلى الجواز ومعدود من الجائز والمراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق على الوجوب وهو المراد والقرينة أن الجائز بعد الامتناع واجب فلا يعترض عليه بأن اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازة ثم إنما وجب التقديم دفعا للبس[1] فإن قلت: يندفع اللبس بجعل أحدهما تاليا لأفعل والآخر للضمير في منه قلت: يلزم الفصل بين أفعل ومِن ولم يغتفروه إلا بالظرف والمجرور والتمييز لسماعه فيها ولم يسمع ذلك في الحال قال الرضي: لا أرى بأسا بأن يقال وإن لم يسمع: زيد أحسن قائما منه قاعدا.(**قوله: يهن**) بالكسر وأصله يوهن حذفت الواو لوقوعها بين عدوّتيها: الياء والكسرة. (**قوله: فاعلم**) جملة معترضة بين المتعاطفين أتى بها تعريضا برد قول الفارسي وابن عصفور المانع ذلك قياسا على الظرف الممتنع تعدده من جنس وليس بشيء كما قال ابن الناظم للفرق الظاهر بينهما لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين ومكانين محال وأما تقييده بقيدين فلا بأس به. (**قوله: وغير مفرد**) الأجود عدم العطف هنا لأنه ربما يوهم كون الأحوال لواحد في وقتين أو أوقات ومن العطف بلا إيهام قول عمرو بن كلثوم:

وإنا سوف تدركنا المنايا * مقـدَّرة لـنـا ومـقـدَّريـنـا

---

(١)(**قوله: دفعا للبس**) قال المولى الجامي قدس سره: وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لأنه إذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم أن يلي كل واحد منها متعلقه ومتعلق البسرية وإن كان ضمير أطيب لكن المستتر كالعدم فولي مرجعه اهـ وظاهر كلامه أن ذلك مختص بما إذا اتحد المفضل والمفضل عليه وهو خلاف صريح المتن حيث مثل بما اختلافا فيه ذاتا.

ثم إن ظهر المعنى رد كل واحد إلى ما يليق به وإلا جعل الأول للثاني والثاني للأول (**وعامل الحال**) وكذا صاحبها (**بها قد أكدا في نحو لا تعث في الأرض مفسدا**) ﴿وأرسلناك للناس رسولا﴾ ﴿لآمن من في الأرض كلهم جميعا﴾ (**وإن تؤكد**) الحال (**جملة**) معقودة من اسمين معرفتين جامدين لبيان يقين أو فخر أو تعظيم أو نحو ذلك (**فمضمر عاملها**) نحو أنا ابن دارة

(**قوله: رد كل واحد إلى ما يليق به**) أي مرتبا كلقيت هندا مصعدا منحدرة أولا كلقيتها مصعدة منحدرا. (**قوله: جعل الأول الخ**) أي وجوبا عند الجمهور لأن الفصل الواحد وإن كثر أولى من فصلين وقد اختار الشارح العكس رعاية للترتيب وقياسا على ما هو أحسن عند أهل المعاني وهو اللف والنشر المرتب فإن جعل كل حال بجنب صاحبها فلا كلام في جوازه. (**قوله: قد أكد**) المؤكدة هي التي يستفاد معناها بدونها وادعى المبرد والفراء والسهيلي أن الحال لا تكون مؤكدة بل هي مبنية أبدا لأن الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة فالتبيين أعم مما هو المشهور والخلاف لفظي وغير المؤكدة يقال لها: مؤسسة ومبينة لأنها تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها وهي الغالبة كما أفاده بقد.

(**قوله: لا تعث**) يقال: عثا يعثو عثوا من باب قعد وعثي عثيا من باب فرح وعلى الثاني جاءت الآية وأما مثال الناظم فإن كان بفتح المثلثة كلا تخش فكذلك أو بضمها كلا تدع فمن الأول. (﴿**قوله تعالى: رسولا**﴾) أي مرسلا فصح كونه تأكيدا لعامله وقوله: جميعا تأكيد لمن المراد بها العموم بمعونة قوله: في الأرض وكلهم. (**قوله: معقودة الخ**) يمكن أخذ هذه القيود من المتن فتعريف جزأيها من كونها مؤكدة بالحال إذ لا يؤكد إلا ما عرف عند البصريين والاسمية والجمود من كونها مؤكدة للجملة إذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق لكانت مؤكدة له لا لمضمون الجملة.

(**قوله: جامدين**) أي جمودا محضا ليخرج نحو أنت الأسد مقداما فإنها مؤكدة لعاملها وهو الأسد لتأويله بالشجاع لا للجملة لأنه ليس جامدا جمودا محضا وكذا زيد أبوك عطوفا وهو الحق بينا كما في التسهيل لتأويل الأب بالعاطف والحق بالواضح فجمودهما ليس محضا ولما كان عطف الأخ وحنوه قليلا بالنسبة للأب وغير لازم له لزومه للأب لم يؤول به بل جعل جامدا محضا بخلاف الأب كذا في الحواشي وجعل ابن الحاجب زيد أبوك عطوفا مما وجب فيه حذف العامل فليراجع. (**قوله: فمضمر**) أي وجوبا لأن الجملة كالعوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض. (**قوله: عاملها**) أي وصاحبها بإضماره. (**قوله: أنا ابن دارة**) **آخره وهل بدارة يا للناس من عار** ودارة اسم أمه وهل للإنكار وعار مبتدأ خبره بدارة ويا للاستغاثة والجملة معترضة بيخبر والمبتدإ أي لا عار متلبس بدارة وألتجيء للناس ممن ألحق بها عارا وإنما كان معروفا مؤكدا للجملة لاشتهار نسبه بذلك حتى لا يجهله أحد حينذاك.

معروفا بها نسبي. أي أحقه معروفا وقيل: عاملها المبتدأ وقيل: الخبر الواقع في الجملة (**ولفظها يؤخر**) وجوبا لعدم جواز تقدم المؤكد على المؤكد (**وموضع الحال تجيء جملة**) خالية من دليل الاستقبال (**كجاء زيد وهو ناو رحلة**) ويجيء أيضا موضعه ظرف أو مجرور متعلق بمحذوف وجوبا نحو رأيت الهلال بين السحاب ﴿فخرج على قومه في زينته﴾

(و) جملة الحال سواء كانت مؤكدة أم لاإذا جيء بها (**ذات بدإ بمضارع**) خال من قد (**ثبت**)أو نفي بلا أو ما أو بماض تال إلا أو متلوٍّ بأو (**حوت ضميرا**) رابطا ظاهرا أو مقدرا (**ومن الواو خلت**) نحو ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ ﴿ما لكم لا تناصرون﴾ **عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة** ﴿إلا كانوا به يستهزؤن﴾ لأضربنه ذهب أو مكث،

(**قوله: أحقه**) أي أثبت مضمون الجملة حال كوني معروفا بدارة نسبي والأولى أحق بضم ففتح مجهولا أو حقني أمرا وتقدير الشارح إنما يكون مناسبا إن لم يكن المبتدأ أنا بل قيل: لا يصح ثم لو قدر أعرف لكانت الحال مؤكدة لعاملها أيضا بخلافها على تقديرهم فإنها تكون ذات وجهين مؤكدة نظرا للجملة مؤسسة نظرا للعامل. (قوله: وقيل الخبر) لعل الأولى منه ومن سابقه أن يكون العامل النسبة بين المبتدإ والخبر. (**قوله: لعدم الخ**) يقتضي عدم جواز تقديم المؤكد لعاملها وليس كذلك وعلله الخضري بضعف عاملها بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه قال: بخلاف المؤكدة لعاملها فإنها كالمصدر المؤكد يجوز تقديمه. (**قوله: وموضع الحال**) ظرف مكان لتجيء شاذ لعدم اجتماعه معه في المادة والمراد موضع الحال المفردة أو الأصلية فلا ينافي أن الجملة حال حقيقة لا نائبة عنها بدليل تقسيمه الحال إلى مفرد وجملة كالخبر والنعت كذا في الخضري وينافيه قوله: في التعريف وصف حقيقة أو تأويلا. (**قوله: خالية من دليل الاستقبال**) لعدم مناسبته لاسم الحال إذ هو لغة بمعنى الزمان الحاضر لا لأن الحال العرفي والاستقبال يتنافيان إذ لا شك في كونها مستقبلا في نحو سيجيء زيد وهو راكب. (**قوله: ذات بدإ بمضارع**) خرج المصدر بمعموله فتربط بالواو ولذا جوز البيضاوي جعل ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾حالا من فاعل نعبد. (**قوله: نفي بلا أو ما**) بخلاف المنفي بلم أو لما فإن مضيه يقربه من الماضي الجائز الاقتران بها. (**قوله: أو بماض تال إلا**) أي لأن ما بعد إلا مفرد حكما. (**قوله: عهدتك ما تصبو**) آخره: **فما لك بعد الشيب صبا متيما**. أي تميل إلى العشق والمتيم من تيمه الحب أي استعبده وأذله فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك وصَبًّا حال والمعنى: كنت حالة الصبا غير لاهٍ وصرت في حال الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكسَ ذلك كذا في التصريح ولعل الأولى جعل صبا خبرا لصرتَ محذوفا أولى كما يظهر من المعنى. (**قوله: ذهب أو مكث**) محط المثال ذهب وإنما امتنع الواو لأنه في تقدير فعل الشرط إذ المعنى إن ذهب وإن مكث

(و) إن أتى من كلام العرب جملة مبدوئة بما ذكر وهي (**ذات واو**) فلا تجره على ظاهره بل (**بعدها**) أي بعد الواو (**انو مبتدأ له المضارع**) المذكور (**اجعلن مسندا**) خبرا نحو

فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا

أي وأنا أرهنهم مالكا وذات بدء بمضارع مقرون بقد تلزمها الواو نحو ﴿لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله﴾ قاله في التسهيل.

(**وجملة الحال سوى ما قدما**) وهي الجملة الاسمية مثبتة أو منفية والفعلية المصدرة بمضارع منفي بلم أو بماض مثبت أو منفي بشرط أن تكون غير مؤكدة تأتي (**بواو**) فقط نحو جاء زيد

وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به. (**قوله: بما ذكر**) المتبادر أن ذكر مجهول أي ما ذُكِر متناً وشرحاً فلا يصح قوله: المضارع اجعلن مسندا فلا بد من تقدير مضاف أي ببعض ماذكر أو تقدير وغيره بعدَ قوله: المضارع لكن ذلك موقوف على سماع البدإ بغير المضارع من ذلك[1]، ويحتمل أنه معلوم أي ذكره المصنف وهو المضارع. (**قول المصنف: ذات واو**) مبتدأ خبره جملة انو والرابط محذوف أي انو فيها وأما الضمير في بعدها فعائد على الواو ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أي اقصد ذات واوٍ إن جوزناه مع حذف الشاغل وما في الشرح مزج ليس فيه إشارة إلى إعراب المتن. (**قوله: المضارع**) أي الجملة المصدرة به. (قوله: خبرا) عطف بيان أي لا على أن يكون المرفوع فاعله. (**قوله: فلما خشيت الخ**) أي لما خفت سيوفهم نجوت بالهرب منهم والرهن مجاز عن مطلق الإبقاء أي وقد أبقيت في أيديهم مالكا وقال الشيخ عبد القاهر: ليست الواو للحال بل هي للعطف وأرهن بمعنى رهنت ولكن الغرض من إخراجه على لفظ المضارع أن يحكى الحال في أحد الخبرين ويدع الآخر على أصله اهـ (**قوله: وذات بدإ بمضارع مقرون بقد تلزمها الواو**) بيان لمفهوم قوله: خال من قد الذي قيد به إطلاق المتن وإنما تلزم مع ذلك قيل: لأن قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه إنما ينتج الجواز كما أفاده سم ونازع السعد فيما ذكره الشارح فقال: التقدير في الآية: وأنتم قد تعلمون ومثل ما ذكر في لزوم الواو الجملة الفاقدة للضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس. (**قوله: جملة الحال**) الإضافة بيانية. (**قوله: منفي بلم**) أي أو لما وأما المنفي بلن فلا يمكن هنا لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال. (**قوله: بشرط أن تكون**) أي جملة الحال متعلق بتأتي المؤخر. (**قوله: غير مؤكدة**) نحو هو الحق لا شك فيه لأن المؤكد عين المؤكد فلو قرن بالواو لزم عطف الشيء على نفسه صورة. (**قوله: بواو**) قال الدماميني: هذه الواو مستعارة من العطف لربط جملة الحال بعاملها كاستعار الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط وإنما خصت الواو لأنها للجمع

---

(١)(**قوله: لكن ذلك إلخ**) قد يقال: لا توقف لأن قوله: إن أتى لايستلزم الوجود وتقدم نظيره في قوله: وإن بشكل إلخ. منه

وعمرو قائم، جاء زيد ولم تطلع الشمس، جاء زيد وقد طلعت الشمس، جاء زيد وما طلعت الشمس وشرط جملة الحال المصدرة بالماضي المثبت المتصرف المجرد من الضمير أن يقترن بقد ظاهرة أو مقدرة لتقربه من الحال، واستشكله السعد وتبعه شيخنا العلامة الكافجي بأن الحال الذي هو قيد على حسب عامله فإن كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا فكذلك فلا معنى لاشتراط تقريبه من الحال بقد قال: فما ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر وهو ما يقابل الماضى وبين ما يبين الهيئة المذكورة انتهى وقد اختار أبو حيان تبعا لجماعة عدمَ الاشتراطِ كما لو وجد الضمير، (**أو**) تأتي (**بمضمر**) فقط نحو ﴿اهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾ ﴿فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء﴾ ﴿ أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾ جاء زيد ما قام أبوه (**أو بهما**) نحو ﴿خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت﴾ ﴿والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم﴾ ﴿أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله﴾ جاء زيد وما قام أبوه (**والحال قد يحذف ما فيها**

والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل. (**قوله: المجرد من الضمير**) لا يظهر الفرق بينه وبين المقرون به وأطلق ابن الحاجب ونسبه المولى الجامي قدس سره إلى سيبويه. (**قوله:أن يقترن**) خبر لقوله: وشرط الجملة ولا حاجة للرابط لأن الخبر مفرد. (**قوله:**مقدرة) كقوله تعالى الآتي: حصرت أي: قد حصرت قال المولى الجامي قدس سره: ومنع سيبويه والمبرد حَذْفَ قد، فسيبويه يؤول حصرت بقوما حصرت فتكون جملة حصرت صفة موصوفٍ محذوفٍ هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية. (**قوله: السعد**) كذا في النسخة الخطية وقد استشكله في شرح التلخيص، وفي بعض النسخ: السيد وهو أيضا ممن استشكله في بعض حواشيه. (**قوله:لتقربه من الحال**) أي الزمن الحاضر قال الدماميني: وبذلك التقريب تشعر قد بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضي زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها فتفوت المقارنة ونازع الصبان في الإشعار بأنه لا يلزم من تقريبه إلى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل قال: ثم رأيته في حاشيته على المغني ناقش بمثل ذلك وقال: إنما المفهم للمقارنة جعله قيداً للعامل فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب إليه الكوفيون اهـ وقال المولى الجامي قدس سره: إنما وجبت لتقربه إلى زمان العامل لأن المتبادر من الماضي المثبت إذا وقع حالا أنّ مضيّه إنّما هو بالنسبة إلى زمان العامل فلا بدّ من قد حتى تقربه إليه فيقارنه اهـ ويجري فيه المنازعة المذكرة إلا أن يقال: مراده قدس سره فكأنه يقارنه فيدخل عليه أن الواجب المقارنة بالفعل. (**قوله: فماذكره غلط**) لايخفى ما فيه علمت آنفا. (**قوله: أو بمضمر**) قيل: الربط به أضعف من الربط بالواو لأنه لايلزم أن يكون في أول الكلام وقال سم: هلا كان الربط بالضمير أقوى لإيهام الواو العطف. (**قوله تعالى: نحو ﴿اهبطوا﴾ الخ**) قيل: الخطاب لآدم وحوّاء وإبليس والحية فالجمع

عمل) جوازا لدليل حاليٍّ كقولك للمسافر: راشداً مهدياً أو مقاليٍّ نحو ﴿بلى قادرين﴾ **(وبعض ما يحذف)** مما يعمل في الحال وجب فيه ذلك حتى إن **(ذكره حظل)** أي منع منه كعامل المؤكدة للجملة والنائبة مناب الخبر كما سبق والمذكورة للتوبيخ نحو أقاعدا وقد قام الناس أو بيان زيادة أو نقص بتدريج كتصدق بدينار فصاعدا واشتره بدينار فسافلا وهو قياس وكهنيئا لك وهو سماع. **تتمة**: الأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونه جوابا نحو راكبا لمن قال: كيف جئت أو مقصودا حصرها نحو لم أعده إلا حرضا أو نائبة عن الخبر نحو ضربي زيدا قائما أو منهيا عنها نحو ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾.

ظاهر والحال مقارنة وقيل: لآدم وحوّاء فقط بدليل آية قلنا اهبطا وصححه الزمخشري وعليه فالجمع والتعادي باعتبار ما فيهما من الذرية التي كالذر والحال مقدرة أي اهبطوا حال كونكم مقدَّرا تعاديكم من الله. **(قوله: ما فيها عمل)** أي مما اشتمل على حروف الفعل أما غيره كالظرف واسم الإشارة فلا يحذف علم أو لا. **(قوله: جوازا)** أخذه من المقابلة بقوله: وبعض إلخ. **(قوله: لدليل)**أي وقت دليل لأن الدليل مصحح لا باعث بل هو ما فصل في علم البيان. **(قوله: للمسافر)** أي الشارع في السفر أو المتهيء له مجازا. **(قوله: مهديا)** إمّا صفة لراشدا أو حال بعد حال. جامي وعلى كونه حالا فذو الحال إما ضمير راشدا فالحال متداخلة أو ضمير سِر فهي مترادفة. **(قوله: حتى إن ذكره)** حتى تفريعية مثلها في قولهم: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه ولو قال: وذكره حظل لاتحاد ما قبل حتى وما بعدها. **(قوله: كما سبق)** أي في المبتدإ والخبر حيث ويجب حذف الخبر قبل حال إلخ وعامل الحال هو الخبر. **(قوله: أقاعدا)** توبيخ والحال مؤسسة إن كان التقدير أتثبت قاعدا ومؤكدة إن كان أتقعد قاعدا. **(قوله: فصاعدا)** اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما في التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة إخبارية على جملة إنشائية أي فذهب العدد صاعدا مع أن فيه الخلاف ويحتمل عندي أن المقدر إنشاء أي فاذهب بالعدد صاعدا فتكون عاطفة إنشائية على إنشائية قاله الصبان قاعدا. **(قوله: فسافلا)** أي فينزل العدد سافلا. **(قوله: هنيئا)** من هنيء بكسر النون وضمها يهنأ بتثليث النون هناء وهناءة أي ساغ كذا في القاموس أي ثبت لك الخير هنيئا فتكون حالا مؤسسة أو هنأ لك هنيئا فهي مؤكدة. **(قوله: جوابا)** أي محطه. **(قوله: حصرها)** أي الحصر فيها. **(قوله: حرضا)** بالحاء المهملة آخره ضاد معجمة على ما في نسخ أي مشرفا على الهلاك فأعده أجوف من عيادة المريض وفي بعضها خرصا بالخاء المعجمة فراء ساكنةآخره صاد مهملة فأعدّ مضاعف من العد بمعنى الحساب أي لم أحسبه إلا مُخَمِّنا. **(قوله: نائبة عن الخبر)** لعدم جواز حذف العوض والمعوض عنه. **(قوله: أو منهيا عنها)** أي سبب النهي عن شيء.

﴿هذا باب (التمييز)﴾

وهو والمميّز، والتبيين والمبيّن، والتفسير والمفسِّر بمعنىً، (**اسم بمعنى من مبينٌ**) لإبهام اسم أو نسبة (**نكرة ينصب تمييزا**) فخرج بالقيد الأول الحالُ و بالثاني اسمُ لا

﴿هذا باب التمييز﴾

مما فارق فيه الحال أنه لا يتعدد بدون عطف وانظر الباب الرابع من المغني فإنه استوفى ما يفترقان فيه وما يشتركان. (**قوله: بمعنى**) أي في الاصطلاح لا في اللغة ضرورة أن بعضها مصدر وبعضها وصف. (**قوله: اسم**) أي جامد غالبا والمراد الصريح لأن التمييز لا يكون جملة ولامؤولا، وقد أشار الأشموني أن الاسم خبر مبتدإ محذوف أي هو اسم وأن جملة ينصب تمييزا مستأنفة أي لبيان حكم التمييز واستظهره المكودي قال: ويجوز أن يكون اسم مبتدأ خبره جملة ينصب الخ. (**قوله: بمعنى من**) أي معنى من معانيها المشهور استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعيض والاستغراق لا من مطلق معانيها حتى يرد أنها تكون بمعنى في نحو ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاَةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ﴾ فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله: مبين ولولا أن اعتبره قيدا حيث أخرج به اسم لا وذنبا لأمكن حمل المعنى على خصوص البيان بقرينته فيكون ذلك فائدته إذ لا ينحصر فائدة أجزاء التعريف في الإدخال والإخراج كما أفاده الصبان والسجاعي وحواشيهما. (**قوله:مبين**) صفة لاسم ولا يصح جره صفة لمن لأنها معرفة بقصد لفظها فلا توصف بالنكرة ولا يصح كونه حالا منها لعدم ساعدة الرسم. (**قوله: لإبهام اسم**) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي لاسم مبهم أي لمعناه برفع إبهامه ويمكن تعلقه بمحذوف أي رافع لإبهام اسم. (**قوله: أو نسبة**) أي لذات مقدرة في طرفي نسبة، فطاب زيد نفسا في تأويل طاب شيء زيد أي شيء يتعلق به، وجنس هذا الشيء مبهم، ففسر بنفسا لأن التحقيق كما قاله ابن الحاجب ودرج عليه ابن عقيل في آخر بيانه أن التمييز إنما يفسر الذوات مطلقا، غاية الأمر أنها مقدرة في تمييز النسبة إذ لا إبهام في ثبوت الطيب لزيد مثلا الذي هو النسبة بل في الذي نسب إليه الطيب من متعلِّقات زيد، فيحتمل كونه داره أو علمه مثلا، فالتمييز في الحقيقة لأمر مقدر يتعلق بزيد، وإنما سمي تمييز نسبة قال المولى الجامي قدس سره: نظرا للمقابلة بتمييز المفرد. (**قوله: ينصب**) أي غالبا لقوله: اجرره الخ واجرر بمن الخ ، على أن ابن هشام منع تسميته حيتئذ تمييزا، ولا يرد شمول الضابط عليه لأنه ليس مختار المصنف هنا. (**قوله: وبالثاني إلخ**) اعترض بأنه يشمل نحو عندي عشرةٌ دراهم بتنوين عشرة و﴿اثنتي عشرة أسباطا﴾ لأنه على معنى من، مع أنه ليس تمييزا بل بدل، لأن تمييز العشرة لا يرفع، وتمييز العدد المركب لا يجمع ويجاب بأنه ليس على معنى من بل المراد عشرة هي دراهم، واثنتي عشرة هي أسباط. (**قوله: اسم لا**) لأنه على معنى من الاستغراقية. (**قوله: ونحو استغفرالله ذنبا**)أي ذنبا فيه لأنه بمعنى من الإبتدائية كذا قال المصرح واستظهر

ونحوُ أستغفر الله ذنبا وقد يأتي التمييز غير مبين فيعد مؤكدا نحو ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا﴾ وقد يأتي بلفظ المعرفة نحو وطبت النفس يا قيس عن عمرو فيعتقد تنكيره معنى. ونصبه **(بما قد فسره)** في تفسير الاسم

الصبان كونه بمعنى التعليلية فهو خارج بقوله: بمعنى من، على ماتقدم من أن المراد المعاني المشهورة والذي يظهر أنها لمجرد التعدية كما في البغدادي لأن استغفر يتعدى إلى المفعول الثاني بمن ومعناه طلب مغفرة الذنوب أي الستر عليها فإن كانت من المشهورة فمبين وإلا فبمعنى من، وأراد بالذنب جميع ذنوبه فإن النكرة قد تعم في الإثبات يدل عليه قوله: لست محصيه أي انا لا أحصي عدد ذنوبي التي أذنبتها وأنا أستغفر الله من جميعها وهو بعض من قول الشاعر: **أستغفر الله ذنباً لستُ محصيه ربَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ** ورب العباد صفة للاسم الكريم والوجه القصد والتوجه أي إليه التوجه في الدعاء والطلبِ والعمل العبادة أي هو المستحق للطاعة.(**قوله: وقد يأتي التمييز الخ**) فالتعريف باعتبار الغالب بمعنى أنه أريد بالمعرف ما هو الغالب واتي بالتعريف على حسبه فلا يعترض على التعريف بأنه غير جامع. (**قوله تعالى: ﴿إن عدة الشهور﴾ الخ**) أي عدد الشهور وفيه أن شهرا وإن كان مؤكدا لما استفيد من قوله تعالى: ﴿إن عدة الشهور﴾ مبين لعامله وهو اثنا عشر كما في المغني فهو داخل في التعريف ولو مثل بما مثل به في باب نعم من قول أبي طالب: ولقد علمت الخ لكان أسلم.(**قوله: بلفظ المعرفة**) أي بصورتها يدلك على هذا أن أل فيما مثل به زائدة. (**قوله: وطبت النفس**) مما أول به كونه مفعولا لصددت فيما قبله من البيت وهو:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أن عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ * وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

(**قوله: فيعتقد تنكيره معنى**) أي حقيقة وفي الواقع كما علمت فلا يخرج عن التعريف بقيدِ نكرةٌ وليس المراد بمعنى ما يأتي في الحال من تأويله بالنكرة. (**قوله: بما قد فسره**) الضمير المستتر في فسره يعود للتمييز والبارز لما فهو صلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لأمن اللبس وعمل مع جموده لوجود ما به تمام الاسم وهو التنوين والنون فيشبه الفعل التام بفاعله فيشبه التمييز المفعول فينصب به مثله بالفعل.(**قوله: في تفسير الاسم**) خص بيان المصنف بعامل المفرد بجعل قوله: كشبر أرضا قيدا لكونه حالا من ما أي ينصب بالذي فسره حال كونه كشبر في شبر أرضا هربا من تكلف إطلاق المفسر على الفعل وشبهه كما فعله الأشموني بكونه طرفا للنسبة فيستلزم الإبهام فيها الإبهام فيه فيقال له: المفسر بهذا على أنه قد تقدم لا إبهام فيها حتى يسري إلى الفعل الذي هو طرفها، إلا أن يكون المراد ما سرى لها أيضا من طرفها المقدر، ولا يقال: على هذا يلزم ترك المصنف بيان عامل مفسر النسبة لأنه سيبينه بقوله: والفاعل المعنى الخ ويقاس بأفعل غيره من الفعل وشبهه

وبالمسند من فعل أو شبهه في تفسير النسبة هذا، والاسم المبهم الذي يفسره التمييز أربعة أشياء: العددُ كأحد عشر كوكبا ولا يجوز جر تمييزه والمقدارُ وهو مساحة (**كشبر أرضا و**) كيل نحو (**قفيز برا و**) وزن نحو (**منوين عسلا وتمرا**) وما يشابهُ المقدارَ نحو ﴿مثقالَ ذرة خيراً يَرَهُ﴾ وفرع التمييز نحو خاتم حديدا. (**وبعد ذي**) الثلاثة المذكورة في البيت (**ونحوها**) كالذي ذكرته بعدُ (**اجرره إذا أضفتها**) بعامل المضاف إليه (**كمدة حنطة غذا**) ولا تحقر ظلامة ولو شبر أرض، ويجوز أيضا جره بمن كما سيذكره ورفعه على البدل.

وكذا بقوله: وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل الخ فيكون المصنف خص المفرد بالذكر نصا لأنه جامد غالبا فربما يتوهم أنه لا يعمل كما بينه الخضري. (**قوله: وبالمسند الخ**) لم ينصب بالذات المقدرة المفسرة لأنه لا يعمل الضعيف بالحذف مع وجود الأقوى على أنه غير معتبر في نظم الكلام بل هو اعتباري مما حق التركيب أن يكون عليه.(**قوله: العدد**) قال الأشموني: لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات لأن له بابا يذكره فيه ولانفراد تمييزها بأحكام اهـ ولعل مراده مع المقدرات هنا، وإلا فقد أشار إليه بقوله الآتي: واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد. (**قوله: ولا يجوز جر تمييزه**) أي إذا كان صريحا كما مثل؛ فلا يرد جواز جر تمييز كم بمن مقدرة وهو للعدد. (**قوله: ومايشابه المقدار**) عطف على العددُ الواقع بدلا من أربعة وكذا قوله: وفرع التمييز لأنهما الثالث والرابع من الأربعة أي يشابهه في أنه يعرف به قدر الشيء تقريبا وإن لم يكن معينا كذنوب ماء المشابه للكيل وعلى التمرة مثلها زبدا المشابه للوزن. (**قوله: والمقدار**) أفاد بعطفه على العدد أنه لا يعد من المقدرا كما عليه المصنف ورجح ابن الحاجب أنه منه انظر الخضري وشرح القطر. (**قوله: خاتم حديدا**) فحديدا تمييز وليس حالا لتنكير صاحبه أما نحو خاتمك حديدا فيتعين كونه حالا لتعيين صاحبه بتعريفه كذا قيل والحق جواز التمييز تأكيدا وأوجب سيبويه فيهما الحالية لأنه ليس مقدارا ولا شبهه كما أفاده العلامة الأنبابي. (**قوله: المذكورة**) ظاهر قوله: كالذي ذكرته بعد أنه حملها على الأنواع على شبه الاستخدام فالمراد المذكورة في البيت جزئياتها وكاف كالذي لمجرد البيان. (**قوله: كالذي ذكرته بعد**) **أي من شبه المقدار وفرع التمييز**(**قوله: اجرره**) أي جوازا وظاهر كلام المصنف وغيره أن المجرور المذكور يسمى تمييزا وقال ابن هشام: لا يسمى به. (**قوله: إذا أضفتها**) أي وذلك الجر لا بقيد الجواز لأنه واجب وقت الإضافة لا جائز وأفاد به أن ليس المراد جره بمن مقدرة كما في تمييز كم كما أنه ليس المراد الجر بالظاهرة لأنه يأتي في قوله: واجرر بمن فهو قيد إخراج وتنفيس. (**قوله: كمد حنطة**) مبتدأ وإضافته للحنطة بيانية وغذا بالقصر ضرورة خبر كما في المكودي أو الخبر محذوف أي عندي وغذا بدل أو حال والكاف جارة للجملة لقصد لفظها. (**قوله: ورفعه على البدل**) خص الرفع بالذكر نظرا للمثال ولأن أثر الإبدال

(**والنصب**) للتمييز الواقع (**بعد ما**) أي مبهم (**أضيف**) إلى غيره (**وجبا إن كان**) المميز لا يغني عن المضاف إليه (**مثل ملؤ الأرض ذهبا**) فإن أغنى نحو هو أشجع الناس رجلا جاز الجر فتقول: هو أشجع رجل (**و**) التمييز (**الفاعل**) في (**المعنى انصبن بأفعلا**) الكائن (**مفضَّلا كأنت أعلى منزلا**) إذ معناه أنت علا منزُلك

فيه أظهر فلا يقال: كان الأولى والإبدال. (**قوله: والنصب**) الظاهر أنه تقييد سابقه فما في قوله: ماأضيف خاص بالمفرد المقدار فلا يبقى فائدة لقوله: إن كان مثل الخ إذ محترزُه وهو أشجع الناس رجلا التمييزُ فيه ليس بعد المقدار حتى يحترز عنه ويمكن أن يكون مسألة مستقلة تتضمن التقييد المذكور فيعم المبهم في تفسير الشارح بحيث يشمل أشجع في المثال الآتي إلا أن إطلاق المبهم عليه لا تخفى عن مسامحة. (**قوله: وجبا**) الوجوب إضافي والمقصود امتناع الجر بالإضافة فلا ينافي جواز جره بمن. (**قوله: مثل الخ**) المتبادر نظرا للشرح رفعه خبرا لمحذوف وإن كان في المتن منصوبا خبرا لكان. (**قوله: هو أشجع الناس رجلا**) الدليل على أنه تمييز لا حال قولك: هو أشجع الناس من رجل. رضي ويظهر أن الأولى التمثيل بزيد أفضل الناس رجلا، ومن أمثلة الرضي: ﴿فالله خير حافظا﴾ (**قوله: فتقول: هو أشجع رجل**) كذا قال المصنف في شرح التسهيل ونازعه أبو حيان وقال: إن رجلا فيه ليس هو الذي كان في أشجع الناس رجلا بل لم يكن هذا تمييزا ألبتة وإنما هو اسم مفرد قام مقام الجمع واكتفي به عنه والمعنى أشجع الرجال فليس بتمييز لأشجع ألا ترى أنك تقول: أشجع رجل قلبا وأحسن رجل وجها فلو كان تمييزا لم يؤت بعده بتمييز آخر اهـ نكت الشارح. ولا يخفى أنه الحق الذي لا ينبغي العدول عنه إذ لا يظهر فرق بين أشجع رجل وأكمل فقيه الآتي الذي حَكَم بوجوب الجر فيه ولا يظهر معنى منع الصبان وقياسه على تمييز المقدرات وهذا من تمييز النسبة وكيف يتصور أن هذا أشجع من حيث الرجولية فافهم وأنصف. (**قوله: الكائن مفضلا**) أشار إلى أن مفضلا مرتبط بأفعلا، فهو بالفتح على الحذف والإيصال أي مفضلا به شيء على شيء، وضبطه مولانا أبو البركات بالكسر أي اسم فاعل، ولعله على المجاز العقلي لأن المفضل هو المتكلم وأفعل آلة، وبهذا تعلم أنه على الكسر يجوز جعله حالا من فاعل انصبن، وكتب أبو البركات أيضا: لعله لم يحمله على كائنا لجزالة المعنى تدبر اهـ.(**قوله: إذ معناه الخ**) ظاهره أن هذا التمييز محوّل عن الفاعل الاصطلاحي كما ذهب إليه بعضهم فمعنى قوله: في المعنى أنه وإن كان الآن تمييزا فهو فاعل معنى أي محول عنه والحق ما حقق ابن هشام أنه محوّل عن مبتدإ مضاف وسيصرح الشارح به فهو بيان لكونه فاعلا في المعنى بمعنى أنه قام به الحدث كما هو ظاهر شرح الكافية لا لكونه محولا عن الصناعي وأصل التركيب منزلك أعلى فجعل المبتدأ تمييزا والضمير المضاف إليه مبتدأ فانفصل وارتفع فمراده بقوله: والفاعل المعنى أن هذا التمييز هو

بخلاف غيره فيجب جره به كزيدٌ أكملُ فقيهٍ (**وبعد كل ما اقتضى تعجبا**) سواء كان بصيغة ما أفعله أو أفعل به أم لا (**ميز**) ناصبا (**كأكرم بأبي بكر**) الصديق رضي الله عنه (**أبا**) ولله دَرُّه فارسا وحسبك بزيد رجلا وكفى به عالما ويا جارتا ما أنتِ جارة.

المنسوب إليه المعنى أي المتصف به في الحقيقة لا أنه محوّل عن الاصطلاحي لعدم رفع أفعل التفضيل الظاهر إلا فيما استثني وفي لغة قليلة فلا ينبغي حمل التركيب الشائع عليه.

(**قوله: بخلاف غيره**) أي غير الفاعل بدون قيد التمييز فإن الفقيه مفضل عليه لا تمييز وضابطه أن يكون أفعل بعضا من جنس التمييز بأن يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول في مثاله: زيد بعض الفقيه أي الفقهاء فيجب فيه الجر لوجوب إضافة أفعل لما هو بعضه وإنما نصب في أكرم الناس رجلا مع أنه بعضه لتعذر إضافة أفعل مرتين فالحاصل أن تمييز أفعل ينصب في صورتين ويجر في صورة. أفاده الخضري. (**قوله: سواء كان**) أي التعجب فالباء للآلة أو ما اقتضى فهي للتصوير وفي الثاني بعدُمًا. (**قوله: ناصبا**) أي وجوبا بمعونة المثال فيمتنع جره بالإضافة فهو إشارة إلى جواب ما قيل: لا فائدة في هذا البيت إذ الإتيان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا حاجة للتنبيه.

(**قوله: وبعد كل ماقتضى تعجبا ميز**) جعل الموضح التمييز في ذلك من تمييز النسبة، لكن نقل في شرح التسهيل أن التمييز في نحو لله دره فارسا لا يكون من تمييز النسبة إلا إذا علم مرجع الضمير كزيد لله دره فارسا أو كان بدل الضمير ظاهر كللّه در زيد رجلا فإن جهل المرجع كان من تمييز المفرد لأن افتقار الضمير المبهم إلى بيان عينه أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه والضمير المعلوم بالعكس اهـ، وهو في الرضي أيضا وقياس كفى به عالما عليه ظاهر كما في الصبان. (**قوله: ولله دره فارسا**) الدر بفتح الدال اللبن، فيحتمل أنه كناية عن وصف الممدوح[1]، أو يراد به لبن ارتضاعه أي ما أعجب هذ اللبن الذي نشأ به مثل هذا المولود الكامل في هذه الصفة، وعلى كلّ فإضافته لله تعالى للتعظيم لأنه منشئ العجائب.

(**قوله: يا جارتا**) **أوله: بانَتْ لتَحزننا عَفَارَه** فياجارتا منادى مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفا كيا غلاما وما للاستفهام التعظيمي مبتدأ وأنت خبره وجارة بالوقف على هاء التأنيث منصوب على التمييز للنسبة لأن الضمير معلوم المرجع بالخطاب أي لبيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار أي أعجب من شيء منسوب إليك هو الجوار وليس المعنى على النفي وإن قاله العيني و هو التفات من الغيبة إلى الخطاب لبناء الكلام على الغيبة وجارة الرجل امرأته التي تجاوره في المنزل وبانت من البين وهو الفراق ولتحزننا بفتح

---

(١) فمعنى لله دره: ما أعجب فعله اهـ. اللاري، وفي الصحاح: الدر اللبن، يقال في الذم: لا دَرَّ دَرُّه أي لا كثر خيره، وفي المدح: لله دره أي عمله. لجنة التصحيح

(**واجرر بمن**) التبعيضية (**إن شئت**) كلَّ تمييز (**غير**) أشياءَ التمييز ِ(**ذي العدد**) أي المفسر له كما تقدم (و) التمييز (**الفاعل**) في (**المعنى**) إن كان محولا عن الفاعل صناعة (**كطب نفسا تفد**) أو عن مضاف نحو زيد أكثر مالا والمحول عن المفعول نحو غرست الأرض شجرا.

(**وعامل التمييز قدم مطلقا**) عليه اسما كان أو فعلا جامدا أو متصرفا (**والفعل ذو التصريف نزرا سبقا**) بضم أوله بالتمييز كقوله: وما كاد نفسا بالفراق تطيب وقوله: أَنْفسا تطيب بنيل المنى، وقاس ذلك الكسائي والمبرد والمازني واختاره المصنف في شرح العمدة.

التاء وضمها فإنه يقال حزنه يحزنه عند قريش وأحزنه يحزنه عند تميم وحزن يأتي لازماً أيضاً يقال: حزن الرجل فهو حزن وحزين من باب فرح يفرح وعفارة بفتح العين المهملة اسم امرأته متنازع. (**قوله: التبعيضية**) وقيل: إنها لبيان الجنس صرح به الشاطبي في باب حروف الجر ونقله المصرح عن الموضح في الحواشي وقال الصبان: هو أصح الأقوال. (**قوله: غيرأشياء**) لو قال: غير تمييزات. أبو البركات (**قوله: التمييز ذي العدد**) أي الصريح، فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع أنه تمييز عدد. (**قوله: كطب نفسا تفد**) إذ أصله لتطب نفسك. تدبر. (**قوله: أو عن مضاف**) أي غير الفاعل والمفعول بقرينة المقابلة ولعله لهذا كتب عليه أبو البركات: لو قال عن مبتدإ. (**قوله: والمحول عن المفعول**) عطف على الفاعل في المعنى. (**قوله: قدم مطلقا**) أي لأن التمييز كالنعت في الإيضاح فلا يتقدم مثله. (**قوله: سبقا**) ماض مجهول ونائب فاعله يعود للفعل ونزرا صفة مصدر محذوف أي سبق سبقا نزرا لا حال من ضمير سبق كما قيل لأن القصد إسناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف في حال السبق أفاده الصبان. (**قوله: وما كاد نفسا**) كاد شأنية، وضمير تطيب يرجع إلى ليلى في صدر البيت وهو: **أتهجر ليلى بالفراق حبيبها**. (**قوله: أنفسا تطيب**) **آخره وداعي المنون ينادي جهارا** والنيل مصدر نال الشيء إذا أصابه وظفر به والمنى جمع منية وهي ما يتمناه الإنسان والمنون بفتح الميم الموت مأخوذ من المن وهو القطع وسمي الموت منونا لأنها تقطع المدد وتنقص العدد وهي مؤنثة وتكون واحدة وجمعا وجملة داعي المنون إلخ حال والاستفهام للإنكار التوبيخي ومفعول ينادي محذوف أي يناديك أو ينادي كل أحد وجهارا ظرف أي في العلانية. (**قوله: وقاس ذلك**) أي على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف.

﴿هذا باب (حروف الجر)﴾

(**هاك**) أي خذ (**حروف الجر وهي**) عشرون (**من**) و(**إلى**) و(**حتى**) و(**خلا**) و(**حاشا**) و(**عدا**) و(**في**) و(**عن**) و(**على**) و(**مذ**) و(**منذ**) و(**رب**) و(**اللام**) و(**كي**) وقل من ذكرها ولا تجر إلا ما الاستفهامية وأن وما وصلتهما

﴿هذا باب حروف الجر﴾

الإضافة لأدنى ملابسة أي حروف تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدري أو المعنى حروف تعمل الجر فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص كما في قولهم: حروف النصب وحروف الجزم ولا يرد على الأول أن مقتضاه أن لا يكون خلا وعدا وحاشا في الاستثناء أحرف جر لأنهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن لا لإيصاله إليه لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه ويبقى الزائد فتسميته به بالحمل. (**قوله: هاك حروف الجر**) ها بالقصر هنا اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع كالكاف في رويدك وأرأيتك بمعنى أخبرني. قاله يس (**قوله: وهي عشرون**) أشار إلى أن خبر هي في المتن مجموع المتعاطفات فمِل إلى ربط العطف أولا وإلا كان الخبر مجزوما والذكي يجزِم بهذا وفِر من الغبي حتى لا تكون أجزم. (**قوله: رب**) ما مشى عليه المصنف من حرفية رب هو مذهب البصريين وذهب الأخفش والكوفيون إلى اسميتها وأيده الرضي بأنها في التقليل أو التكثير مثل كم الخبرية في التكثير إذ معنى رب رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس ولا خلاف في اسمية كم، وسبب بنائها مع اسميتها ما قيل في كم من تضمنها معنى الإنشاء الذي حقه أن يؤدى بالحرف أو مشابهتها الحرف وضعا في بعض لغاتها وهو تخفيف الباء وحمل التشديد عليه. (**قوله: ولا تجر الخ**) في قوة العلة كالآتيين. (**قوله: ما الاستفهامية**) ويجب حذف ألفها وتكتب بهاء السكت لأنها تتصل بها وقفا حفظا للفتحة الدالة على الألف المحذوفة والكتابة تابعة للوقف وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية كما في التصريح. (**قوله: وأن وما الخ**) جعل المجرور مجموع الحرف وصلته هو الأوجه الذي صرح به ابن هشام في القواعد والمغني لأنه الذي تسلط عليه الحرف فالصلة لا محل لها كما صرح به فيهما وقيل: هو الصلة لأنه المؤول بالمصدر. (**قوله: لعل**) شبيه بالزائد في عدم التعلق بشيء كما في المغنى ومثلها رب وليسا زائدين لأن الزائد لا يفيد شيئا غير التوكيد وهما تفيدان الترجي والتقليل وكذا أحرف الاستثناء ولو لا عند سيبويه ولا زائد على ذلك.

و(**واو وتاء والكاف والباء ولعل**) وقَلَّ من ذكر هذه أيضا ولا تجر بها إلا عُقَيل (**ومتى**) وقل من ذكرها أيضا ولا تجر بها إلا هذيل وزاد في الكافية لولا إذا وليها ضمير وهو مشهور عن سيبويه (**بالظاهر اخصص منذ**) و(**مذ**) و(**حتى**) و(**الكاف والواو ورب والتا**) فلا تجر بها ضميرا. (**واخصص بمذ ومنذ وقتا**) غيرَ مستقبل نحو ما رأيته مذ يومِنا ومنذ يومِ الجمعة. (**و**) اخصص (**برب منكرا**) لفظا ومعنى أو معنى فقط كما قال في شرح الكافية نحو رب رجل وأخيه

(**قوله: من ذكر هذه**) عبر هنا بالإشارة وفي السابق واللاحق بالضمير لمجرد التفنن. (**قوله: عقيل**) بالتصغير وكذا هذيل الآتي. خضري (**قوله: ومتى**) وهي بمعنى من الابتدائية سمع من كلامهم: أخرجها متى كمه أي من كمه. (**قوله: إذا وليها ضمير**) أي متصل نحو لولاك أما إذا وليها منفصل فغير جارة اتفاقا من سيويه والأخفش. (**قوله: وهو مشهور عن سيبويه**) وقال الأخفش: هي حينئذ على أصلها واستعمل الضمير المجرور موضع المرفوع كما عكس في ما أنا كأنت ورد عليه بما له منعه. (**قوله: بالظاهر اخصص منذ الخ**) مفهومه أن ماعدا هذه السبعة يجر الظاهر والمضمر فإذا قيل: جاء القوم خلاك احتمل المفعولية والجر وكذا يقال في أخويها وإذا قال الهذلي: زيد أخذت الثوب متاه جاز. يس (**قوله: فلا تجر بها ضميرا**) تفسير للجزء السلبي للاختصاص أتى به إشارة إلى أن الباء داخلة على المقصور عليه على عكس قوله الآتي: واخصص بمذ ومنذ وإنما اختصت المذكورات بالظاهر لضعف غالبها باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وهو حتى لكن في التسهيل لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاقي آخر جزء خلافا لزاعم ذلك وكون بعضها عوضا عن باء القسم لا أصلا فيه ولتأدية إدخال الكاف على الضمير إلى اجتماع كافين في نحو كك وطردا للمنع.

(**قوله: واخصص بمذ ومنذ وقتا**) أي إذا كان حرفي جر كما هو محل البحث فلا ينافي قول المصنف: أو أوليا الفعل والمراد المتصرف فلا يجوز منذ سحر تريد سحر يوم بعينه ويشترط في عاملهما أن يكون فعلا ماضيا منفيا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة أو متطاولا نحو سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس. قاله يس. (**قوله: غير مستقبل**) أي ماض أو حال كما يؤخذ من قول المصنف الأتي: وإن تجرا في مضي الخ. قاله يس. (**قوله: واخصص برب منكرا**) أي غالبا فلا يرد قوله الآتي: وما رووا الخ. (**قوله: منكرا**) أي موصوفا غالبا قال في التسهيل: ولا يلزم وصفه خلافا للمبرد ومن وافقه. (**قوله: أو معنى**) لكن لا تدخل على المنكر معنى إلا بالتبعة كما يصرح به كلامه. (**قوله: رب رجل وأخيه**) إذ التقدير وأخ له أي الإضافة للجنس المتحقق في فرد مبهم وإنما لم يجز رب أخي الرجل لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كما في الحواشي وقيل الضمير في مثله نكرة كما سيأتي فلا حاجة لقوله: أو معنى.

(**والتاء**) جارة (**لله ورب**) مضافاً إلى الكعبة أو إلى الياء نحو تالله و تَربِّ الكعبة وتربي وسمع أيضا تالرحمن. (**وما رووا من**) إدخال رب على الضمير (**نحو ربه فتى نزر**) من وجهين: إدخالها على غير الظاهر وعلى معرفة (**كذا**) نزر إدخال الكاف على الضمير كقوله: وإن يك انساً ما كها الإنس يفعل (**ونحوه**) مما (**أتى**) كقوله: كَــهُ ولا كهن إلا حاظلاً وكذا إدخالُ حتَّى عليه نحو حتَّاكَ يابنَ أبي زِياد

(**قوله: والتاء لله ورب**) يوهم التسوية في الدخول عليهما وليس كذلك فإن دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة. (**قوله: ربه فتى**) قال المولى الجامي قدس سره: هذا الضمير عائد على مبهم في الذهن يعني قبل ذكره مؤخرا تمييزا فلا ينافي عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظا ورتبة. صبان وضميرها لازم للإفراد والتذكير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد في مذهب البصريين وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وهكذا واستندوا إلى السماع. (**قوله: نزر**) أي شاذ من حيث القياس وإن كان كثيرا مطردا في الاستعمال. (**قوله: وعلى معرفة**) بناء على ما ذهب إليه الجمهور من أن ضميرَ الغائب العائدَ إلى النكرة معرفة مطلقاً لا على ما قيل من أنه إنما يكون معرفة إن لم يجب تنكيرها بخلاف واجبته كالحال والتمييز ولا على ما قيل من أنه إنما يكون معرفة إن تخصصت النكرة قبلُ بحكم نحو جاءني رجل فأكرمته بخلاف ربه رجلاً ويا لها قصة ورب رجل وأخيه واختاره الدماميني وعلله بأن في الضمير في الأول من التعيين والإشارة إلى المرجع ما ليس في المظهر النكرة ألا ترى أنك إذا أردت تفسير الضمير في جاءني رجل فأكرمته قلت هذا الرجل لا رجلاً. (**قوله: ما كها الإنس تفعل**) البيت: فإن يك من جن لأبرح طارقا وإن يك إنسا ما كها الإنس يفعل، اسم يك ضمير يعود على المؤذي المفهوم مماقبله ومن جن خبره أي جنيا واللام في لأبرح جواب قسم محذوف أي: والله لأبرح وجوابه أغني عن جواب الشرط أي لأتى بالبرح وهي الشدة وطارقا حال من الضمير في أبرح وهو الآتي بالليل من الطرق وهو الدق وسمي الآتي بالليل طارقا لحاجته إلى دق الباب ومنه الحديث: أعوذ بالله من طوارق الليل إلا طارقا يطرق بخير، والكاف يجوز أن تكون اسما فموضعها نصب بيفعل أي ما يفعل الإنس مثلها والضمير عائد إلى الفعلة التي وجدت والإنس مبتدأ ويفعل خبره. (**قوله: كه ولا كهن الخ**) **أوله: ولا ترى بعلا ولا حلائل** أي زوجا وزوجات **كه** أي كالحمار الوحشي ولا كهن أي الأتن إلا حاظلا أي إلا بعلا مانعا أنثاه من التزوج بغيره. (**قوله: وكذا نزر الخ**) هو في ضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة عند البصريين. والكوفيون لا يخصونه بها وفي غيره من الضمائر شاذ مستعمل نثرا ونظما كقول الحسن: أنا كك وأنت كي وقولهم: ما أنا كانت وما أنت كأنا وما أنا كإياك وما أنت كإياي.(**قوله: حتاك**) البيت: **فلا والله لا يلفي أناس فتى حتاك يابن أبي زياد** والفاء عاطفة على ما قبلها ولا الثانية تأكيد للأولى فيكون القسم مقحماً بين النافي والمنفي كما بين التوكيد والمؤكد ولا يلفي جوابه وهو باب الإفعال أي لا يَجد وأناس فاعل وفتى مفعول وقوله: حتاك

﴿فصل في معاني حروف الجر﴾

(**بعض وبين**) الجنس (**وابتدئ في الأمكنة**) بالاتفاق (**بمن**) نحو ﴿لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾ ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾ ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام﴾ (**وقد تأتي لبدء الأزمنة**)

أي إليك أي إلى لقيك أي إلى زمنه. والمعنى لا يجدون فتى إلى أن يلقوك فحينئذ يجدون الفتى فما بعد حتى هنا خارج عن الحكم بناء على المتبادر أنه مدح اهـ صبان بتصرف لا يخل فلا يرد قول أبي حيان كما في الهمع: لم يظهر لي معنى الغاية في حتى هنا قال: ولعله مصنوع.

(**قوله: معاني حروف الجر**) اعلم أن ما ذكر لهذه الحروف من المعاني المتعددة إن تبادرت كلها من الحروف كالابتداء والبيان والتبعيض في من والاستعانة والمصاحبة والسببية في الباء كان حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظي فرارا من التحكم إذ التبادر علامة الحقيقة وإن لم تتبادر منها كالابتداء والانتهاء في الباء نحو شربن بماء البحر وأحسن بي فمذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياسا فلا ينوب بعضها من بعض كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها، وما أوهم ذلك فهو إما مؤول بما يقبله اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضيمن شربن معنى روين وأحسن معنى لطف أو محمول على المجاز كما في جذوع النخل استعيرت في لمعنى على بجامع التمكن فالاستعارة المشهورة على مذهبهم ومذهب جمهور الكوفيين وبعض المتأخرين جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض فلا شذوذ.

قال في المغني: وهو أقل تعسفا فعليه حروف الجر مشترك وضعا بين جميع ما وردت له ولا ينافيه ذكر النيابة لأنهم لما رأوا هذا المعنى متبادرا من هذا الحرف حكموا بأن الآخر نائب عنه وإن كان كل منهما حقيقة فيه فمن هذا يقال: إن في في الآية المتقدمة على مذهبهم بمعنى على ولا تجوز فيه ولا شيء فحقق المقام فكثيرا ما يقع فيه الأوهام. أمير على البسملة بتصرف مّا وظاهر عبارة المصنف أنه جرى على مذهب الكوفيين وسيأتي عن الشارح غير هذا وما عليه.

(**قوله: بعض**) وعلامة التبعيضية صحة أن يخلفها بعض ولهذا قرئ بعض ما تحبون. (**قوله: وبين**) أي أفد بها البيان وعلامتها أن يصح الإخبار بما بعدها عما قبلها ومن البيانية مع مجرورها ظرف مستقر في محل نصب على الحالية، إن كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها في إعرابه إن كان نكرة. أفاده الصبان (**قوله: وابتدي**) وعلامتها أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى أعوذ بالله ألتجيء إليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء نقله الشمني عن الرضي. (**قوله: في الأمكنة**) المراد بها

كقوله تعالى: ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم﴾ ونفاه البصريون إلا الأخفش ومذهبه هو الصحيح لصحة السماع بذلك. (**وزيد**) أي من عندنا (**في نفي وشبهه**) وهو النهي والاستفهام (**فجر نكرة كما لباغ من مفر**) ﴿هل من خالق غير الله﴾ وزيد عند الأخفش في الإيجاب فجر النكرة والمعرفة نحو قد كان من مطر، ويكثر فيه من حنين الأباعر (**للانتها حتى**) نحو ﴿حتى مطلع الفجر﴾ (**ولام**) نحو ﴿سقناه لبلد ميّت﴾

ما عدا الأزمنة بقرينة المقابلة فيشمل قوله تعالى: إنه من سليمان. (**قوله: نحو ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم﴾**) إن أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الأساس فمن بمعنى في كما قاله الرضي قال: ومن في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده. (**قوله: عندنا**) يعني جمهور البصريين وقد تبعهم ابن مالك. (**قوله تعالى: غير الله**) إما نعت لخالق لرفعه تقديراً أو محلاً على الخلاف والخبر محذوف أي لكم أو هو الخبر ولا يصح أن يكون غير الله فاعلاً لخالق أغنى عن الخبر لأن الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذا ما هو بمنزلته كذا في يس والروداني، ولا كون يرزقكم هو الخبر لأن هل تدخل على مبتدأ خبره فعل إلا شذوذاً عند سيبويه. قاله الصبان وقد يقال: لو منع كونه بمنزلة الفعل زيادة من لمنع كونه مبتدأ أيضا إلا أن يقال: من خاصةٌ لفظية فهو أولى بالمنع. (**قوله: لصحة السماع**) أي سمع بنقل صحيح أو المراد ثبوته والباء في قوله: بذلك زائدة. (**قوله: وزيد عند الأخفش**) قال في التصريح: وافقهم الناظم في التسهيل وعلله في شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما اهـ (**قوله: قد كان من مطر**) قال الرضي: واستدل مجيز الزيادة في الإيجاب بما حكى البغداديون من قول العرب: قد كان من مطر وأجيب بأنه على سبيل الحكاية كأنه سئل هل كان من مطر فأجيب قد كان من مطر فزيدت في الموجب لأجل حكاية المزيدة في غير الموجب اهـ وأجيب أيضا بأن من تبعيضية أو بيانية لمحذوف أي قد كان شيء من مطر وأولى من هذا أن يجاب بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير: كان هو أي كائن من جنس المطر والظرف مستقر حال من الضمير لأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل لا سيما إذا كان الموصوف فاعلا ولو صح تأويله لجاز أن يكون الكاف في قوله: أتنتهون البيت الآتي حرف جر وقد حذف الفاعل وأقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على أن الكاف اسم. (**قوله: ويكثر إلخ**) **أوله: يَظَلُّ به الحِرباء يَمثُلُ قائماً** والأباعر جمع أبعرة جمع بعير يطلق على الجمل والناقة كالإنسان للرجل والمرأة والحرباء دُوَيبَّة يحب حَرَّ الشمس يدور معها حيثما دارت والضمير في قوله: به راجع لليوم المعهود لأن الشاعر يصفه بشدة الحر بحيث يثبت قائما ولا يتحرك ويصوت الأباعر من شدة الحر. (**قوله: للانتها**) بالقصر للضرورة أي في الزمان والمكان وإلى أقوى في ذلك لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى؛ لأنه يجوز كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو أي هو غايتي وسرت من البصرة إلى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو لوضع حتى لإفادة تقضي الفعل

(**وإلى**) نحو سرت البارحة إلى آخر الليل (**ومن وباء يفهمان بدلا**) نحو ﴿أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة﴾ فليت لي بهم قوما إذا ركبوا (**واللام للملك**) نحو ﴿لله ما في السماوات وما في الأرض﴾ (**وشبهه**) وهو الاختصاص نحو السرج للدابة (**وفي تعدية أيضا وتعليل قفي**) نحو ﴿فهب لي من لدنك وليا﴾ وإني لتعروني لذكراك هزة، (**وزيد**) للتوكيد نحو ولا للما بهم أبدا دواء، وتأتي للتقوية وهو معنى بين التعدية والزيادة نحو ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ ﴿فعال لما يريد﴾ قال في شرح الكافية: ولا يفعل ذلك بمتعد إلى اثنين لعدم إمكان زيادتها فيهما لأنه لم يعهد وفي أحدهما لعدم

قبلها شيئا فشيئا إلى الغاية وليس ما قبل حتى في المثالين مقصودا به التقضي ولا حتى الكوفة لضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ذكره في المغني ولا ينافيه أن حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه إلى وهو جر أن المضمرة والمضارع المنصوب بها نحو سرت حتى أدخلها لأنه قد يلتزم أن ما انفردت به إلى أكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة للانتهاء دائما ومحله ما لم تدخل على المضارع المنصوب بأن المضمرة وإلا فقد تكون له وقد تكون للتعليل وللاستثناء كما في المغني. (**قوله: وإلى**) وتأتي للتبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أواسم تفضيل نحو ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾. (**قوله: فليت لي**) **آخره: شنوا الإغارة ركبا وفرسانا** قال أبو عبيدة: أغار ناسٌ من بني شيبان على رجل من بني العنبر يقال له: قريط بن أنيف فأخذوا له ثلاثين بعيراً فاستنجد قومه فلم ينجدوه فأتى مازنَ تميم فركب معه نفرٌ فأطردوا لبني شيبان مائة بعير فدفعوها إليه فقال هذه الأبيات انتهى قال ابن جني: ليست الإغارة هنا مفعولاً به بل هي منتصبة على المفعول لأجله أي فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة والمفعول به محذوف وهو أنفسهم وقال الصبان شنوا أعدائهم وهو بعيد وفرساناً أي راكبي الفرس وركباناً أي راكبي غير الفرس بقرينة المقابلة منصوبان على الحال والشاهد أن الباء في بهم للبدلية. (**قوله: وهو الاختصاص**) أي مطلق الارتباط لا القصر. (**قوله: وفي تعدية**) المراد المجردة فلا ينافي أنها في بقية المواضع أيضا للتعدية لكن مع إفادة شيء آخر قاله الحفيد قال الأشموني: وتأتي بمعنى بعد نحو ﴿ أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ وعند نحو كتبته لخمس خلون. (**قوله: للتوكيد**) هي الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايفين نحو لا أبا لك على أحد الأوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى اهـ صبان وهو الموافق لقولهم: الزائد لا معنى له سوى تأكيد النسبة وبهذا تعلم أن تمثيل الشارح ليس على ما ينبغي وسيأتي منه التمثيل به للتوكيد اللفظي. (**قوله: ولا لما بهم الخ**) أوله: **فلا والله لا يلفى لما بي** وقد علمت ما فيه. (**قوله: وهو معنى بين التعدية والزيادة**) ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظرا لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذي قوته عند الموضح بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشيء لأنه إنما أتي بها للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه إليه في الربط. (**قوله: وفي أحدهما إلخ**)فيه عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين

المرجح (**والظرفية**) حقيقة أو مجازا (**استبن ببا وفي**) نحو ﴿وإنكم لتمرون عليهم مصحبين وبالليل﴾ ﴿وما كنت بجانب الغربي﴾ ﴿آلم غلبت الروم في أدنى الأرض﴾ ﴿لقد كان في يوسف وإخوته آيات﴾ (**وقد يبينان السببا**) نحو ﴿فبظلم من الذين هادوا﴾ «ودخلت امرأة النار في هرة حبستها» (**بالبا استعن**) نحو ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ (**وعد**) نحو ﴿ذهب الله بنورهم﴾ ولا يجمع بينها وبين الهمزة و(**عوض**) والتعويض غير البدل نحو بعتك هذا بهذا و(**ألصق**) نحو وصلت هذا بهذا

وهو جائز لكون الأول مجرورا. (**قوله: لعدم المرجح**) منعه الصبان لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك. (**قوله: حقيقة**) أي بأن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز فإن فقدا نحو في علمه نفع أو الاحتواء نحو زيد في سعة أو التحيز نحو في صدر زيد علم فمجاز ومنه الزمانية نحو زيد في يوم كذا أفاده يس على الألفية وقضية كلام المغني والهمع أن الزمانية حقيقية. (**قوله: وقد يبينان السببا**) قد للتحقيق بالنسبة إلى الباء وللتقليل بالنسبة إلى في فهي من المشترك المستعمل في معنييه أو هي للتحقيق فقط فلا اعتراض بأن بيان السبب بالباء كثير لا قليل كما في يس والتعليلية والسببية منهما شيء واحد كما قاله أبو حيان والشارح وغيرهما ويوافقه قول الأشموني في الكلام على في السببية: وتسمى التعليلية أيضا وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بأن العلة متأخرة في الوجود متقدمة في الذهن وهي العلة الغائية والغرض وأما السبب فهو متقدم ذهنا وخارجا. (**قوله: ودخلَتْ الحديثَ**) تقدم الكلام عليه في المفعول له.(**قوله: بالبا استعن**) الفرق بينها وبين السببية أن باء السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو مات بالجوع وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل -أي الواسطة بين الفاعل ومفعوله- حقيقة نحو بريت القلم بالسكين وكتبت بالقلم أو مجازا كمثال الشارح لأن الفعل لا يتأتى على هذ الوجه الأكمل إلا بها قاله في المغني (**قوله: نحو بسم الله**) كون الباء في البسملة للاستعانة أحد قولي الزمخشري والقول الثاني أنها للمصاحبة وهو الأظهر عنده قاله المصرح. (**قوله: وعَدِّ**) أي تعدية خاصة وهي التي يضمن معها الفعل معنى التصيير فلا يرد أن غير الزائدة لا يفارقها التعدية. (**قوله: والتعويض غير البدل**) دفع به توهم الاستدراك بعد ما سبق من قوله: ومن وباء يفهمان بدلا اهـ أبو البركات. والفرق بينهما أن في باء التعويض مقابلة شيء بشيء بأن يدفع شيء من أحد الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته وفي باء البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين وقيل: باء البدل أعم مطلقا وهو ما استظهره في الهمع فتكون هي الدالة على اختيار شيء على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أو لا والأول أشهر. (**قوله: وصلت هذا بهذا**) كذا في شرح الكافية قد يقال: الإلصاق مفهوم من نفس الفعل إلا أن يكون مايفهم من الباء تأكيد لما يفهم من الفعل ثم ما المانع من أن تكون لمجرد التعدية بل هو الذي يظهر. (**قوله: ومثل مع الخ**) حال من الضمير المجرور في بها

(**ومثل مع ومن**) التبعيضية (**وعن بها انطق**) نحو ﴿نسبح بحمدك﴾ ﴿عينا يشرب بها عباد الله﴾ ﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾ (**على للاستعلاء**) حسا نحو ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾ أو معنى نحو تكبر زيد على عمرو (**ومعنى في**) نحو ﴿واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان﴾ (**و**) معنى (**عن**) نحو إذا رضيت علي بنو قشير. (**بعن تجاوزا عنى من قد فطن**) نحو رميت السهم عن القوس (**وقد يجيء موضع بعد**) نحو ﴿لتركبن طبقا عن طبق﴾ (**و**) موضع (**على**) نحو

لاهِ ابن عمك لا أفضلت في حسب * عني ولا أنت دياني فتخزوني

متقدمة عليه لجواز ذلك على مذهب المصنف كما مر والمراد المثلية في أصل المصاحبة فلا ينافي أن وضع مع للمصاحبة الكلية الملحوظة لذاتها ووضع الباء للمصاحبة الجزئية الملحوظة لغيرها كما هو حال معنى الحرف فلا يرد ما قاله الشهاب: لا يجوز مرادفة الحرف الاسم. قاله يس. (**قوله تعالى**: ﴿**نسبح بحمدك**﴾) التمثيل بها للمعية مبني على أن المصدر مضاف لمفعوله أي مع حمدنا إياك، وقيل: للاستعانة بناء على أنه مضاف لفاعله أي بما حمدت به نفسك قاله في المغني في نظيره. (**قوله**: **للاستعلا**) قال الفارضي: وأما نحو توكلت على الله فهو بمعنى الإضافة والإسناد أي أضفت توكلي وأسندته إلى الله إذ لا يعلو على الله تعالى شيء لا حقيقة ولا مجازا اهـ قال الأشموني: وتأتي بمعنى من اهـ وجعل القسطلاني من ذلك قوله ﷺ «بني الإسلام على خمس» أي منها وبه يندفع ما يقال: هذه الخمس هي الإسلام فكيف يكون مبنيا عليه وأجاب الكرماني أيضا بأنه من بناء الكل على كل واحد من أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف. (**قوله**: **حسا**) وهو حقيقي كما مثل ومجازي وهو الاستعلاء على ما يقرب من المجرور نحو ﴿أو أجد على النار هدى﴾ أي هاديا وأما المعنوي فلا يكون إلا حقيقا. (**قوله**: **كقوله**: **إذا رضيت عليّ**) وقيل: ضمن رضي معنى عطف. (**قوله**: **تجاوزا**) هو بعد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها فالأول نحو رميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس بسبب الرمي والثاني نحو رضي الله عنك أي جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا، ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو أخذت العلم عن عمرو كأنه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ. (**قوله**: **وقد تجيء موضع بعد**) قال أبو حيان: يلزم أن تكون حينئذٍ ظرفا. (**قوله**: **لاه ابن عمك**) أي لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الأولى من اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين وحذف المضاف وأناب عنه المضاف إليه وأفضلت أي زدت ودياني أي مالكي فتخزوني أي تسوسني وتقهرني وهو بسكون الواو إما تخفيفا من فتحة النصب مثل ما تأتينا فتحدثنا بالنصب وإما رفعا عطفا على الجملة الاسمية المنفية قبله لأن المعنى ما أنت دياني فما أنت تخزوني.

(**كما على موضع عن قد جعلا**) كما تقدم وهذا تصريح بأن لكل حرف معنى مختصا به واستعماله في غيره على وجه النيابة (**شبه بكاف**) نحو زيد كالأسد (**وبها التعليل قد يعنى**) نحو ﴿واذكروه كما هداكم﴾ (**وزائدا لتوكيد ورد**) نحو ﴿ليس كمثله شيء﴾ (**واستعمل اسما**) مبتدأ نحو أبدا كالفراء فوق ذراها، وفاعلا نحو أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط * كالطعن

(**قوله: كما تقدم**) من قوله: إذا رضيت علي بنو قشير. (**قوله: وهذا تصريح الخ**) قد يقال: غاية ما يفيده كلام المصنف أن استعمال كل من عن وعلى في معنى الآخر على سبيل النيابة وأما أن لكل حرف معنى واحدا مختصا به واستعمالُه في غيره على وجه النيابة فلا يفيده قطعا على أنه إن سلمت الإفادة فهي إنما تكون في عن وعلى لا في جميع حروف الجر. (**قوله: قد يعنى**) التقليل المتبادر من قد الداخلة على المضارع بالنسبة إلى التشبيه فلا ينافي كثرتَه في نفسه كما صرح به في شرح الكافية.

(**قوله تعالى**: ﴿**كما هداكم**﴾) أي لأجل هدايته إياكم فالكاف تعليلية وما مصدرية. (**قوله تعالى: نحو** ﴿**ليس كمثله شيء**﴾) أي بناء على رأي عزاه في المغني إلى الأكثرين قالوا: إذ لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو إثبات المثل قال التفتازاني في حاشية العضد: لأن النفي يعود إلى الحكم لا إلى المتعلقات فقولنا: ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على أن لزيد ابنا وإن كان يحتمل أن يكون نفي المثل للابن بناء على عدم الابن أي لا يوجد له ابن حتى يكون له مثل كما في الشمني.

(**قوله: اسما**) أي قليلا وخصه سيبويه والمحققون بالضرورة كالأبيات في الشرح وأجازه كثيرون منهم الفارسي اختيارا فهي في زيد كالأسد إما خبر مضافة للأسد كما في المغني أو متعلقة بمحذوف هو الخبر. (**قوله: أبدا كالفراء الخ**) آخره: **حين يطوي المسامع الصرار** المسامع جمع مِسمع كمنبر الأذن والصرار حيوان يشبه الجراد قفاز يصيح صياحاً رقيقاً، وأكثر صياحه بالليل أي مثلُ الحمار الوحشي في البياض يعني الثلجَ كائنٌ فوق ذرى تلك الجبال كلَّ عام في وقت الصيف.

(**قوله: أتنتهون الخ**) بعده: يغيب فيه الزيت والفتل حتى يظل عميد القوم مرتفقا يدفع بالراح عنه نسوة عُجُل. وقوله: أتنتهون بالاستفهام الإنكاري ويروى لا تنتهون أي لا تنزجرون وجملة ولن ينهى الخ معترضة بين أتنتهون وبين متعلِّقه وهو حتى يظل في البيت بعده وقول العيني: حالية منافٍ لما تقدم أن الجملة الحالية لا تتصدر بعلامة الاستقبال وينهى بفتح الهاء أي لن يمنع وذوي مفعول والشطط بفتحتين الظلم، والشاهد كون الكاف من قوله: كالطعن فاعلَ ينهى والطعن مضاف إليه وهو مصدر طعنه بالرمح طعنا من باب قتل وجملة يذهب فيه أي في أثره حال أوصفة للطعن لأن اللام فيه للجنس والفتل بضمتين جمع فتيلة أراد فتيلة الجراحة

ومجرورا باسم نحو فصيروا مثل كعصف مأكول، و بحرف نحو بكاللقوة الشغواء جلت، (**وكذا عن وعلى**) يستعملان اسمين (**من أجل ذا عليهما من دخلا**) في قوله:

من عن يمين الحبيا نظرة قبل

لإمساك الدم **والمعنى**لا ينهى أصحاب الجور مثلُ طعن جائف أي نافذ إلى الجوف يغيب فيه الزيت والفتل يريد أنه لا يمنع الجائرين من الجور إلا القتل وقوله: حتى يظل الخ حتى جارة بمعنى إلى متعلقةٌ بقوله: أتنتهون ويظل بمعنى يستمر والمرتفق طالب الرفق والإعانة والراح جمع راحة اليد، والعجل بضمتين جمع عجول وهي الثكلى، يقول: حتى يظل سيد الحي تدفع عنه النساء بأكفهن لئلا يقتل لأن من يدفع عنه من الرجال قد قتل. (**قوله: فصيروا الخ**) **أوله**: **لعبت بهم طير أبابيل** الأبابيل الجماعات من الطير جمع إبالة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة وهي الحزمة الكبيرة شبهت بها الجماعة من الطير لتضامها وقيل: هي الجماعات من الطير لا واحد لها أي قومٌ مثلُها وقوله: فصيروا بالبناء للمفعول والواو أول مفعوليه ناب عن فاعله وثانيهما مثلَ والعصف قال الفراء: هو ورق الزرع وعن الحسن البصري الزرع الذي أكل حبه وبقي تبنه ومحل الشاهد كون الكاف اسما أضيف إليه مثل أي صيروا مثل قوم أبرهة لأنهم مثل العصف وتحتمل كونَها حرفا زائدا، ومثلٌ مضافٌ إلى عصف كما في التصريح.(**قوله: بكا اللقوة**) البيت: بكاللقْوَةِ الشغْواءِ جُلتُ ولم أَكُنْ لأُولَعَ إِلاَّ بِالْكَمِيِّ المُقَنَّعِ أي جلت بفرس كاللقوة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كما في القاموس وهي العقاب والشغواء بمعجمتين المعوجة المنقار وجلت من الجولان والكمي الشجاع المتكمي بسلاحه أي المتغطي به والمقنع المغطي رأسه بالبيضة والشاهد أن الكاف في قوله: بكالقوة اسم مجرور بالباء واللقوة مضاف إليه لها. (**قوله: وكذا عن وعلى**) وهما حينئذ مبنيان لمشابهة الحرف في اللفظ كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهما معربان. همع والقول بإعراب عن الاسمية مع التزام سكونها لا يظهر له وجه إلا الحكاية. (**قوله: يستعملان اسمين**) تفسير لوجه الشبه. (**قوله: من عن يمين**) البيت مع ما بعده:

فقلت للركب لما أن علا بهم * من عن يمين الحبيا نظرةٌ قبل
ألمحة من سنا برقٍ رأى بصري * أم وجه عالية اختالت به الكلل

ولعل معنى علا بهم ظهر لهم، والحبيا بضم الحاء المهملة وفتح الموحدة وتشديد المثناة التحتية موضع بالشام وعن بمعنى جانب فهي اسم وهو محل الشاهد وقوله: ألمحة من سنة الخ مقول قلت: واللمحة اللمعة وسنا البرق ضوءه واختالت تزينت به الكلل من حسنه وضمير به للوجه والكلل الستور يريد أن وجه عالية ظهر لهم من الستر فأشرفوا ينظرون إليه إعجابا به. قاله البغدادي

وقوله: غدت من عليه.(**ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا**) نحو ما رأيته مذ يومان، وهما حينئذ في الماضي بمعنى أول المدة وفي غيره بمعنى جميع المدة والصحيح أنهما حينئذ مبتدءان ما بعدهما خبر وقيل بالعكس وقيل: ظرفان وما بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة، (**أو أوليا الفعل**)

(**قوله: غدت**) أي سارت القطاة من عليه أي الفرخ والظمؤ بكسر الظاء وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها عن الماء وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أي تصوّت أحشاؤها من العطش وقوله: وعن قيض عطف على قوله: من عليه والقيض بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة قال الدماميني: القشر الأعلى من البيض ومجهل بفتح الميم على قاعدة اسم المكان أي محل لجهل السائر وتوهانه، قال في التصريح نقلا عن ابن السيد: وهو مجرور بإضافة بيداء إليه ولا يجوز أن يكون نعتا لبيداء عند البصريين اهـ ولك أن تجعله بدلا. (**قوله: ومذ ومنذ**) كسر ميمهما لغة همع قال الشاطبي: وقد يحتملان الاسمية والحرفية كما في ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه بفتح الهمزة أما إن كسرت فالاسمية متعينة.

(**قوله: رفعا**) أي اسما نكرة أو معرفة معدودا أو لا. (**قوله: في الماضي**) في حال كون ما بعدهما الماضي. (**قوله: وفي غيره**) في حال كون ما بعدهما حالا أو معدودا. (**قوله: ما بعدهما خبر**) أي واجب التأخير إجراء للرفع مجرى الجر. (**قوله: وقيل: بالعكس**) قال في التصريح: وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان اهـ قال الدماميني: واعترض على جعل مذ ومنذ خبرا بأن المعنى عليه كما قالوه بيني وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشيء ظرفا لنفسه والجواب أن هذا يرد على قولك: بيني وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك اهـ وقد أسلفنا في أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه. (**قوله: وقيل: ظرفان الخ**) على هذا القول يكون التركيب كلاما واحدا مشتملا على جملتين بخلافه على الأولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا مستأنف استئنافيا بيانيا كما في الدماميني. (**قوله: لكان تامة**) فيه أن مفاد الكلام حينئذ انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين فيصدق بالرؤية فيهما قبل تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللّهم إلا أن يقدر مضاف ويلاحظ استمرار الانتفاء إلى آن التكلم والتقدير: وقت وجود أول اليومين أي واستمر الانتفاء إلى الآن فتأمل. قاله الصبان.

(**قوله: أوليا الفعل**) المراد الفعل الماضي فلا يجوز مذ يقوم لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولم يجيزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان: تأويل المضارع بالمصدر لأنه مضاف إليه، واستعماله في الماضي نقله يس عن ابن هشام وينبغي جواز ذلك عند من جوز اجتماع مجازين في الكلمة إلا أن يقال: لم يوافق النقل العقل.

أو الجملة الاسمية (**كجئت مذ دعا**) وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع. (**وإن تجرا في مضي فكمن**) الابتدائية (**هما وفي الحضور**) إذا جرا (**معنى في**) أي الظرفية (**استبن**) بهما. (**وبعد من وعن وباء زيد ما فلم يعق**) أي لم يكف (**عن عمل قد علما**) وهو الجر نحو ﴿مما خطيئاتهم﴾ ﴿عما قليل﴾ ﴿فبما نقضهم﴾ قال في شرح الكافية: وقد تحدث مع الباء تقليلا وهي لغة هذيل

(**قوله: أو الجملة الاسمية**) فالفعل في كلام المصنف مثال لا قيد. (**قوله: وما زلت الخ**) تمامه: **وليدا وكهلا حين شبت وأمردا**، الشاهد في قوله: مذ أنا يافع حيث أضيف مذ إلى الجملة الاسمية، واليافع بالياء التحتية الغلام الذي راهق عشرين سنة يقال: يفع وأيفع يافع ولا يقال: موفع قاله في القاموس، والوليد الصبي، والكهل ما بعد الثلاثين وقيل: بعد الأربعين إلى الخمسين أو الستين، والأمرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد الإنبات، فإن جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والطاء المهملة المشددة قاله الزركشي. (**قوله: في مضي**) أي في حال جرهما ذا مضي. (**قول المصنف: فكمن**) أي الابتدائية. (**قوله: معنى في استبن**) أي اطلب بيان معنى في وهو الظرفية والدلالة عليه بهما. (**قوله: فلم يعق الخ**) نقل في الهمع أن ما تكف بقلة الباء ومن ويدخلان حينئذ على الفعل.(**قوله: نحو ﴿مما خطيئاتهم﴾ الخ**) الاستدلال به أظهر من استدلال بعضهم بقراءة مما خطاياهم لظهور الكسرة هنا، وأما احتمال ما للاسمية بمعنى شيء فيكون ما بعدها بدلا فبعيد لا يقدح في الاستدلال لأن المسائل النحوية ظنية يكفيها الأدلة الظنية كما نقله الصبان عن سم في الاستثناء، وكذا يقال فيما استدل به للكاف ورب غير المكفوفتين.

(**قوله: تحدث مع الباء الخ**) عبارته في شرح الكافية: قد تحدث زيادة ما مع الباء تقليلا وهي لغة هذيلية، وإليها أشرت بقولي: وقد تَرُدّ الباءَ ما كربما ومثل له في شرح التسهيل بقوله: فَلَئِنْ صِرْتَ لاتُحِيرُ جَوَاباً لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيب قال في المغني: والظاهر أن الباء للتعليل وأن ما معها مصدرية وقد سلم أن الباء يأتي للتعليل مع عدم ما كقوله تعالى: ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم﴾[1]، ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل اهـ وبما تقدم تعلم أن التقليل ليس محرفا عن قليلا وتعليلا وإن وقع في نسخة المرادي لأن إفادة الباء للتعليل لا تحتاج إلى ما الكافة.

---

(١) سورة النساء: ١٦٠/٤

(**وزيد بعد رب والكاف فكف**) عن العمل وأدخلتهما على الجمل نحو ربما أوفيت في علم ﴿ربما يود الذين كفروا﴾ ربما الجامل المؤبل فيهم، كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه. (**وقد يليهما**) ما (**وجر لم يكف**) نحو ماوي يا ربما غارة، كما الناس مجروم عليه وجارم

(**قوله: وزيد بعد رب الخ**) قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلها بأن اختصاصها بالأسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف فإنهما يجران بعض الأسماء فلضعفهما بما ذكر كُفّا عن العمل بخلافهما سم. (**قوله: فكف**) أنكر أبو حيان كف الكاف بما وأوّل ما يوهم ذلك بجعل ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية. همع

(**قوله: ربما الجامل المؤبل**) آخره: **وعناجيج بينهن المهار** الجامل بالجيم القطيع من الإبل والمؤبل بالموحدة المعدّ للقنية. والعناجيج بعين مهملة وجيمين واحدها عنجوج كعصفور الخيل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والأنثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر الجامل.

(**قوله: كما سيف الخ**) تمامه: **أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد** هو لنهشل يرثي أخاه مالكا لما قتل يوم صفين مع علي رضي الله عنه، والمشهد قال الشارح في شواهده: محضر الناس وفي التصريح أنه أراد يوم صفين ولم يخزني من الخزي أي لم يهني أو من الخزاية أي لم لم يخجلني والمراد بعمرو عمرو بن معدي كرب وسيفه هو الصمصامة استوهبها منه سيدنا عمر بن الخطاب فوهبها إياه ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وإنما للإنسان مفرق واحد والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد.

(**قوله: ماوي الخ**) آخره: **شعواء كاللذعة بالميسم** ماويَّ منادى مرخم ماوية اسم امرأة ويا في قوله: يا ربما للتنبيه لا للنداء وفي الخزانة يا ربتما بالتاء والشعواء بالعين المهملة الغارة المنتشرة، واللذعة بالذال المعجمة والعين المهملة من لذعته النار إذا أحرقته. (**قوله: كما الناس الخ**) أوله: **وننصر مولانا ونعلم أنه** المراد بالمولى السيد كما يعلم مما قبل البيت وقوله: مجروم عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو الذنب أي مذنب عليه ومذنب ويروى مظلوم عليه وظالم.

(**وحذفت رب فجرت**) مضمرة (**بعد بل**) وهو قليل نحو بل بلد ملؤ الإكام قتمه، (**و**) بعد (**الفاء**) وهو قليل نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع (**وبعد الواو شاع ذا العمل**) حتى قال بعضهم: إن الجر بالواو نفسها نحو وليل كموج البحر، وربما جرت محذوفة دون حرف نحو رسم دار وقفت في طلله (**وقد يجر بسوى رب لدى حذف**) له وهو سماع كقول بعضهم: وقد قيل له: كيف أصبحت: خير والحمد لله أي على خير.

(**وبعضه يرى مطردا**) يقاس عليه نحو بكم درهم اشتريت أي بكم من درهم ومررت برجل صالح إلا صالح فطالح حكاه يونس أي إن لا أمرُّ بصالح فقد مررت بطالح.

(**قوله: ملؤ الإكام**) آخره: **لَا يشترى كتَانُه وجَهْرَمُهْ** الأكمة ما ارتفع من الأرض والجمع أكم وأكمات مثل قصبة وقصب وقصبات وجمع الأكم إكام مثل جبل وجبال وجمع الإكام أكم بضمتين مثل كتاب وكتب وجمع الأكم آكام مثل عنق وأعناق قاله في المصباح وفي أكثر الروايات الفجاج وهو بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع والقتم بفتحتين والقتم بفتح وسكون والقتام كسحاب الغبار وقوله: لا يشترى كتانه وجهرمه أي جهرميه بحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة إلى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس وقيل: الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم فلا نسبة، وجواب رب قطعت في بيت بعد.اهـ من شرح شواهد المغني للسيوطي. (**قوله: فمثلك حبلى**) آخره: **فألهيتها عَن ذِي تمائم مُحوِل** خص الحبلى والمرضع بالذكر لأنهما أزهد النساء في الرجال وقوله: قد طرقت أي أتيتها ليلا وألهيتها شغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة، وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقايةً من العين أو السحر ومُحوِل من أحول الصبي فهو محول إذا تم له حولٌ ويروى عن ذي تمائم مُغْيِلِ يقال: غالت المرأة ولدها تغيل غيلًا وأغالت تغيل إغيالًا إذا أرضعته وهي حبلى. (**قوله: وليل كموج البحر**) آخره: **عَليّ بأنواع الهموم ليبتلي** شبه الليل بموج البحر في كثافته وظلمته، واستعار لظلام الليل السدول وهي الستور واحدها سدل لأنه يحول بين البصر والمبصرات، وعلي متعلق بأرخى والباء في بأنواع للمصاحبة ويبتلي أي يختبر، يقول: رب ليل بهذه الصفة أرخى علي ظلامه مع أنواع الأحزان ليختبرني أأصبر على الشدائد أم أجزع منها. (**قوله: رسم دار**) آخره: **كدت أقضي الحياة من جَلَله** أي رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقا بالأرض كالرماد والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والأثافي وقوله: من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أي من أجله أو من عظيم شأنه لأن الجلل يطلق بمعنى أجل وعظيم وحقير وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم اهـ من المغني وشرح شواهده للسيوطي. (**قوله: ومررت برجل صالح**) أي في اعتقادي وقوله: إلا صالح أي في نفس الأمر فطالح أي في نفس الأمر فلا تنافي، وليس لفظ صالح الأول في عبارة المرادي والأمر عليها ظاهر.

﴿هذا باب (الإضافة)﴾

(**نونا تلي الإعرابَ**) أي حروفَه (**أو تنوينا**) ملفوظا به أو مقدرا (**مما تضيف احذف**) لأن الإضافة تؤذن بالاتصال والتنوينَ وخلفَه وهو النون يؤذنان بالانفصال (**كطور سينا**) ودراهمك وغلامَيْ زيدٍ (**والثاني**) وهو المضاف إليه (**اجرر**) وجوبا بالحرف المقدر عند المصنف وبالمضاف عند سيبويه وبالإضافة عند الأخفش (**وانو من**) إن كان المضافُ بعض المضاف إليه وصح إطلاق اسمه عليه كذا قال في شرح الكافية تبعا لابن السراج مخرجا بالقيد الأخير نحوَ يد زيد ممثلا

﴿هذا باب الإضافة﴾

(**مما تضيف**) أي تريد إضافته. (**قوله: بالاتصال**) أي اتصال الكلمة بما بعدها لأنها تتم به. (**قوله: بالانفصال**) أي انفصال الكلمة عما بعدها لأنهما سبب تمامها. (**قوله: كطور سينا**) بالقصر للضرورة وأصله المد وهو جبل بالشام ويقال: طور سينين وهو مثال لحذف التنوين الملفوظ. (**قوله: عند المصنف**) **لأن العامل** ما به يتقوم المعنى المقتضي ومعنى الإضافة قائم بالمضاف لأجل الحرف، لكن هذا خلاف مايفهم من الألفية فإن المفهوم من مواضع منها أن العامل عنده المضاف كقوله في المصدر: وبعد جره الذي أضيف له وسيأتي بيان المواضع الباقية في الكلام على لدن، نعم هو ظاهر مذهب ابن الحاجب في كافيته على حل المولى الجامي قدس سره وعبارتهما بحذف غير المقصود: والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد أو مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بإبقاء أثره وهو الجر مثل غلام زيد بخلاف نحو قمت يوم الجمعة فإنه وإن نسب إليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد إذ لو أريد لانجر به اهـ (**قوله:وبالمضاف عند سيبويه**) أي والجمهور بدليل اتصال الضمير به وهو إنما يتصل بعامله ولأنه يقتضي المضاف إليه ويطلبه كطلب العامل معموله مع تضمنه معنى الحرف الجار فلا يرد أن الأسماء المحضة لا حظ لها في العمل. (**قوله: من**) أي نفسها كماهو مقتضى مذهب المصنف من أن الجر بالحرف بل لا بد أن يكون كذلك عند الجمهور أيضا حتى لايلزم بنائه كما صرحوا به في المفعول فيه، قال المولى الجامي قدس سره: هي البيانية وقيل: إن بيانها مشوب بتبعيض قال الصبان: وهو صحيح اهـ ويؤيد الأخير قول الشارح إن كان المضاف بعض المضاف إليه كما يؤيد الأول قوله: وصح إطلاق إلخ. (**قوله: بعض المضاف إليه**) المراد بالبعض ما يعم الجزئي والجزءَ سواء صح حمله أولا حتى يبقى لقوله: مع صحة الخ فائدة وينبغي أن يكون المضاف إليه على تقدير مضاف نظرا لكونه بمعنى الجزئي أي بعض أفراده. (**قوله: وصح الخ**) هو بمعنى قولهم: إن كان المضاف إليه جنسا للمضاف وليس شرطا آخر كما صرح به الأنبابي فيما سبق عند قول المصنف: اسمي جئتنا فلا معنى لاشتراطه على حدة فإن فقد الشرطان كثوب زيد

بنحو خاتم فضة وثوب قطن (**أو**) انوِ (**في إذا لم يصلح إلا ذاك**) نحو ﴿بل مكر الليل والنهار﴾ (**واللامَ خذا**) ناويا لها (**لما سوى ذينك**) نحو غلام زيد (**واخصص أوَّلا**) بالثاني إن كان نكرةً كغلام رجل (**أو اعطه التعريف بالذي تلا**) إن كان معرفة كغلام زيد. (**وإن يشابه المضاف يفعل**)

وحصير المسجد أو الأول فقط كيوم الخميس أوالثاني فقط كيد زيد فليس على معنى من بل هي في هذه الأمثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص. (**قوله: خاتم فضة**) مثله عند المصنف إضافة الأعداد إلى المعدودات كثلاثة دراهم والمقادير إلى المقدرات كشبر أرض لوجود الشرطين فيها وعند الفارسي بمعنى اللام وأما إضافة عدد إلى عدد كثلاثمئة فقد اتفقا على أنها بمعنى من ولا يضر في صحة الإخبار الاحتياج إلى تأويل مئة بمئات. (**قوله: لم يصلح إلا ذاك**) أي بحسب القصد بأن أريد الظرفية في نحو مساجد البلد وحصر المسجد والتبعيض في مصارع مصر. (**قوله: واللام خذا**) أي اجعل اللام ملحوظا ومقدرا فيما سوى ذينك ولا يلزم صحة التصريح بها فقد قال المولى الجامي قدس سره: لا يلزم صحة التصريح باللام بل تكفي إفادة مدلولها فقولك: يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح إظهارها فيه وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة اهـ ولا يظهر ما قاله الصبان: أن الملحوظ هو المعنى فقط لأنه يستلزم البناء كما لا يخفى فليراجع. (**قوله: لما سوى ذينك**) أي مما لم يرد فيه ذلك بأن أريد فيما ذكر مجرد الاختصاص فهي على معنى اللام وإن كان المضاف مظروفا أو بعضا لأن كلا منهما له اختصاص بظرفه وكله أفاده يس. وبهذا يعلم أن نحو مكر الليل يجوز أن يكون بمعنى في أو اللام بحسب الإرادة ودخل في عمومه الإضافة اللفظية فقد صرح بعضهم كابن جني بأنها على معنى اللام لكن أورد عليه نحو زيد حسن الوجه إذ ليس حسن مضافا إلى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قاله الدماميني وكونها على معنى حرف هو صريح كلام ابن الحاجب في شرحه على الكافية وقضية كلامه فيها بناء على ما عند المولى الجامي قدس سره قال: لكنه لم يبين المقدر. (**قوله: واخصص أولا**) أي احكم بخصوصه أي قلة اشتراكه فليس المراد بالتخصيص هنا ما يشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشيء قسيما له. (**قوله: إن كان نكرة وقوله: إن كان معرفة**) إنما ترك المصنف القيدين لشهرتهما. (**قوله: أو أعطه التعريف**) أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف إلى الجملة على الصحيح على ما قاله المرادي لأنها في تأويل مصدر مضاف إلى فاعلها أو مبتدئها اهـ وهو ظاهر إن كان الفاعل أو المبتدأ معرفة فإن كان نكرة فالظاهر أن المضاف من النوع الأول والمراد بالتعريف الكون معرفة ولا ينافي ذلك وقوعها صفة للنكرة لأنها حينئذ مؤولة

أي المضارعَ في كونه مراداً به الحالُ والاستقبالُ حالَ كونِه (**وصفاً**) كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (**فعن تنكيره لا يعزل**) سواء أضيف إلى معرفة أو نكرة ولذلك وصف به النكرة كـ﴿هدياً بالغَ الكعبة﴾ ونصب على الحال كـ﴿ثانيَ عطفِه﴾ ودخل عليه رب (**كرب راجينا عظيم الأمل مروع القلب قليل الحيل**). (**وذي الإضافة**) وهي إضافة الوصف إلى معموله،

باسم الفاعل وهو نكرة خافضا أو رافعا. (**قوله: أي المضارع**) أشار إلى أن يفعل من ذكر الخاص وإرادة العام حتى لا يخرج أمثال مكرم. (**قوله: مرادا به الحال والاستقبال**) أي ولو في ضمن الدوام لئلا يشكل بقوله: والصفة المشبهة ولا يتوهم مشابهتها المضارع في الاستمرار كما ادعاه الرضي لأنه فيها ثبوتي وفي المضارع تجددي بقي أن عملها ليس لمشابهة المضارع بل هو لمشابهة اسم الفاعل. (**قوله: حال كونه وصفا**) الحال لازمة لأن المضاف لا يشابه يفعل إلا إذا كان وصفا والمراد الوصف ولو بالتأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه. (**قوله: والاستقبال**) الواو بمعنى أو. (**قوله: كاسمي الفاعل الخ**) اعلم أن الوصف كائنا ما كان إضافته إلى مرفوعه لفظية سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال وإضافته لما هو مفعول معنى ولا يتصور ذلك إلا في اسمي الفاعل والمفعول المتعدي لأكثر من واحد لفظية إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ومعنوية إن كان بمعنى الماضي وإن كان بمعنى الاستمرار فلفظية أيضا عند الرضي وفصل السعد بأنها إن اعتبر الماضي معنوية كما في مالك يوم الدين أو الحال أو الاستقبال فلفظية وبهذا تعلم ما في كلام الشارح من الاختصار على أن جعل الصفة المشبهة مما أريد به الحال والاستقبال يوهم اشتراطهما فيها وإن كانا في ضمن الدوام وليس كذلك فتدبر. (**قوله: ثاني عطفه**) حال من ضمير يجادل في قوله تعالى: ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير. (**قوله: كرب راجينا**) قيل: هذا المثال مشكلٌ لأن رب تصرف ما بعدها إلى المضي فتكون إضافته محضة وفيه نظر فإن المذكور في همع الهوامع إنما هو أن الأكثرين يقولون بوجوب مضي ما تتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لا أنهم يقولون بوجوب مضي مجرورها وأن ابن السراج يجوز كونه حالا وابن مالك يجوز كونه حالا أو مستقبلا وقد قال في التسهيل: ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه ولا مضيّ ما تتعلق به. صبان (**قوله: إلى معموله**) أي فاعله أو مفعوله كما علمت فإضافة اسم التفضيل إلى ما بعده معنوية كما نص عليه سيبويه لعدم عمله في المفعول به والفاعل الظاهر حتى يضاف إليه هذا ما أفاده الخضري وقيل: لفظية ونقله في التصريح عن أبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه وقال: إنه الصحيح بدليل قولهم: مررت برجل أفضل القوم ولو كانت إضافته محضة

(**اسمها لفظية**) لأنها أفادت تخفيف اللفظ بحذف التنوين والنون (**وتلك**) وهي التي تفيد التعريف أو التخصيص اسمها (**محضة**) أي خالصة (**ومعنوية**) أيضا لأنها أفادت أمرا معنويا. (**ووصل أل بذا المضاف**) إضافة لفظية (**مغتفر إن وصلت**) أل (**بالثاني**) أي بالمضاف إليه (**كالجعد الشعر أو**) وصلت (**بالذي له أضيف الثاني كزيد الضارب رأس الجاني**)

لزم وصف النكرة بالمعرفة فإن خرجه المخالف على البدل أبطلناه بأن البدل بالمشتق قليل اهـ فليراجع. (**قوله: اسمها لفظية**) الجملة الاسمية خبر اسم الإشارة أعني قوله: ذي وتسمى غير محضة لأنها في تقدير الانفصال بالضمير المستتر في الوصف كذا قالوا لكن قد يقال: يجري هذا في ضارب أمس مع أن الإضافة فيه معنوية فالأولى أن معنى كونها في تقدير الانفصال أنها بمنزلة العدم لأن وجود الإضافة وعدمها سواء بالنسبة إلى الغرض الأصلي من الإضافة التعريف والتخصيص ولهذا بعينه سميت مجازية أيضا. (**قوله: خالصة**) أي من شائبة الانفصال بالمعنى المذكور. (**قوله: لأنها أفادت تخفيف اللفظ**) فهي منسوبة إلى المفاد له. (**قوله: التنوين والنون الخ**) أي ورفع القبح كما في الحسن الوجه فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفي نصبه تشبيها بالمفعول به قبح إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما واعترض بأن الإضافة في الضارب الرجل لم تفد تخفيفا لعدم التنوين بوجود أل ولا رفع قبح لأن المضاف وصف متعد مضاف لمفعوله فلا قبح في نصبه. وأجيب بأن العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه في تجويز الجر لاشتراكهما في تعريف الجزأين بأل كما عكسوا في النصب وإن كان نصب المشبه في العكس قبيحا كما علمت. (**قوله: لأنها أفادت أمرا معنويا**) هي على هذا منسوبة إلى المفاد ولو قال: لأن فائدتها للمعنى لكانت منسوبة إلى المفاد له كاللفظية وعلة تسميتها محضة خلوصها من الانفصال بالمستتر كما في اللفظية.

(**قوله: إضافة لفظية**) بيان لما أريد بالقرب في ذا، أماالمضاف إضافة محضة فلا تدخل عليه أل لأن المضاف إلى معرفة معنى يتعرف بالإضافة فلو دخل عليه أل لزم تحصيل الحاصل والمضاف إلى نكرة يتخصص بالإضافة ولو دخله أل لزم طلب الأدنى مع حصول الأعلى أفاده المولى الجامي قدس سره السامي. (**قوله: إن وصلت بالثان**) قال يس: إنما اشترطت أل في المضاف إليه مع الصفة المشبهة التي هي أصل المسألة لأن رفع قبح نصب ما بعدها بالإضافة لا يحصل إلا حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اهـ بإيضاح وأيضا ليكون دخول أل على المضاف الذي هو خلاف الأصل كالمشاكلة. صبان. (**قوله: أو وصلت بالذي له أضيف الثاني**) لقيام وجودها فيه مقام وجودها في الثاني لكون المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ولذلك لا يجوز

أو بما يعود إليه إن كان ضميرا كما في التسهيل كمررت بالضارب الرجل والشاتمه، ومنع المبرد هذه وجوز الفراء إضافة ما فيه أل إلى المعارف كلها كالضاربك والضارب زيد بخلاف الضارب رجل وقد استعمله الإمام الشافعى في خطبة رسالته فقال: الجاعلِنا من خير أمة أخرجت للناس. **(وكونها)** أي أل **(في الوصف)** فقط **(كافٍ أن وقع مثنى)** نحو مررت بالضاربي زيد والضاربي رجل **(أو)** وقع **(جمعا سبيله)** أي سبيل المثنى **(اتبع)** بأن كان جمع سلامة نحو مررت بالضاربي زيد والضاربي رجل. **(وربما أكسب ثان أولا تأنيثا)** وتذكيرا

أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من مضاف واحد أفاده في التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني. **(قوله: بما يعود)** أي بشيء يعود الثاني إليه فالصفة جرت على غير من هي له. **(قوله: والشاتمه)** هو محط التمثيل حيث عرف الوصف المضاف إلى المجرد عن أل لكونه ضميرا راجعا إلى المعرف بها وسيأتي عن سيبويه أن جوازه لحمله على شاتمه. **(قوله: إلى المعارف كلِّها)** أي حملا لما لا تخفيف فيه على ما فيه ذلك. **(قوله: كالضاربك)** أجازه سيبويه وأتباعه حملا على ضاربك لاشتراكهما في كون كل وصفا بعده ضمير حذف تنوينه لا للإضافة وبهذا فارق الضاربُ زيدٍ ضاربَ زيدٍ فلم يجوزوه حملاً عليه كما بينه المولى الجامي قدس سره. **(قوله: بخلاف الضارب رجل)** أي لانتفاء فائدة الإضافة وليس له ما يحمل عليه بخلاف ما مرَّ فيجب نصب رجل مفعولا للوصف. **(قوله: وقد استعمله الخ)** أي ما جوزه الفراء ذكره تأييدا لقوله، ولكن قد يقال: من أين ذلك ولم لا يجوز أن يكون الضمير مفعولا به قال في الخضري: مذهب سيبويه أن الضمير كالظاهر الخالي من أل يتعين فيه المفعولية إن كان الوصف محَلّى بال كالضاربك لفقد شرط الإضافة اهـ لكنه وإن كان موافقا لظاهر عموم كلام المصنف لكنه مخالف لما تقدم عن المولى الجامي قدس سره. **(قوله: وكونها في الوصف الخ)** الجار يتعلق بالكون إن كان تاما وخبره من حيث النقصان إن كان ناقصا وكاف خبره من حيث الابتداء وأن وقع بفتح الهمزة في تأويل المصدر فاعل كاف ومتعلقه محذوف أي وجود أل في المضاف يكفي في اغتفاره وقوعه مثنى الخ ويجوز كون أن وقع مبتدأ ثانيا خبره كاف والجملة خبر الكون حذف رابطها أي في اغتفاره ونقل عن المصنف كسر الهمزة فتكون شرطية حذف جوابها وانظر الصبان لتعلم وجهه وما عليه.**(قوله: كاف الخ)** لأنه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف إليه. **(قوله: وربما أكسب الخ)** التقليل المستفاد من ربما نسبي فلا ينافي كثرته في نفسه كما في الأشموني وهو مطرد كما صرح بعضهم ويحتمل كونها للتكثير ومما يكتسبه المضاف أيضا ما مر من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية ككل الميل ووجوب التصدر كغلام من عندك والجمع كقوله:

فما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبي * ولكن حُبُّ مَنْ سكنَ الدِّيارَا

أو البناء كما سيأتي قيل: والإعراب كهذه خمسة عشرُ زيد برفع عشر لإضافته للمعرب وفيه أن إعرابه إنما هو

(**إن كان**) الأول (**لحذف موهلا**) أي أهلا نحو كما شرقت صدر القناة من الدم، فأكسب القناةُ المؤنثُ الصدرَ المذكرَ التأنيثَ لما أضيفَ إليه ونحو

رؤيةُ الفكرِ ما يؤول له الأمـ * رُمعينٌ على اجتناب التواني

فأكسب الفكرُ المذكرُ الرؤيةَ المؤنثَ التذكيرَ لما أضيف إليه وخرج بقوله: إن كان لحذف موهَلا ما ليس أهلاً له بأن يختل الكلام لو حذف فلا يُكسبه ما ذكر، كقام غلام هند وقامت امرأة زيد (**ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى**) فلا يضاف اسم لمرادفه ولا موصوف إلى صفته

لمعارضة الإضافة شبه الحرف لا لاكتسابه من المضاف إليه بدليل أن من يعربه لا يخصه بإضافة المعرب بل مع المبني أيضا كهذه خمسة عشرك كما قاله الدماميني. (**قوله: موهلا**) بفتح الهاء من أوهله لكذا بمعنى أهله أي جعله أهلا له فالموهل المجعول أهلاً وليس هو الشرط بل الشرط كونه في نفسه أهلاً للحذف ولذا فسره بقوله: أهلاً إطلاقا لاسم السبب على المسبب على ما يظهر لأن كونه أهلا أثر للتأهيل وبالعكس بناء على أن الموهل بمعنى المحكوم عليه بكونه أهلا ويشترط مع ذلك كونه بعضا من المضاف إليه أو كبعضه بأن لا يتصور بدونه فالأول نحو قطعت بعض أصابعه وكما شرقت صدر القناة من الدم والثاني كقوله: رؤية الفكر الخ فلا يقال: أعجبتني يوم العروبة لأن المضاف ليس بعضا ولا كبعض وإن كان صالحا للحذف. (**قوله: كما شرقت الخ**) قائله الأعشى وأوله: **وتشرقَ بالقول الذي قد أذعته** وتشرق منصوب معطوف على تَهِرَّهُ فيماقبله وهو:

لئِنْ كُنْتَ في جُبٍّ ثمانينَ قامَةً .وَرُقِّيتَ أَسبابَ السّماءِ بسُلَّمِ

لَيَستدْرِجَنْكَ القَوْلُ حتى تَهِرَّهُ . وتعلَمَ أني لستُ عنك بِمُحرِمِ

وأراد بتشرق بالقول أنك لا تقدر على أن تتكلم بما كنت تهجوني به بسبب ما تسمعه من هجائي لك، كما شرقت صدر القناة يريد أن الدم إذا وقع على صدر القناة وكثر عليها لم يتجاوز الصدرَ إلى غيره لأنه يجمد عليه، وأصل شرق يشرق من باب فرح بمعنى غص يقال: شرق باللقمة إذا لم يُطق بلعها فاستعيرت مادته لعدم القدرة على الكلام في الأول ولعدم التجاوز في الثاني فأراد أن كلامه يقف في حلقة والدم على صدر القناة فلا يذهب كما تقف اللقمة في الحلق والاستدراج إيقاع الإنسان في بلية ما كان يشعر بها وتَهِرّه تكرهه. أفاده السيرافي والبغدادي (**قوله: لما أضيف إليه**) بتشديد لما على أنها وجودية والجواب محذوف أي أكسب أو بتخفيفها على أن ما مصدرية واللام تعليلية متعلقة بأكسب وهذا أولى لعدم إحواجه إلى حذف. (**قوله: رؤية الفكر الخ**) قد يقال: الأول هنا ليس صالحا للحذف فلم يوجد الشرط إلا أن يقال: المراد حذفه مع متعلقاته وإذا حذف الأول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام إذ يصح أن يقال: الفكر معين الخ. أفاده الصبان. (**قوله: معنىً**) الأولى جعله منصوبا بنزع الخافض وجعله تمييزا يحوج إلى تقدير قبل ضمير به أي اتحد معناه بمعناه. (**قوله: لمرادفه**) الترادف الاتحاد ما صدقا ومفهوما والتساوي الاتحاد ماصدقا فقط فقوله: ولا موصوف إلى صفته إشارة إلى المساوي إلا أن

ولا صفة إلى موصوفها لأن المضاف يَتعرَّف بالمضاف إليه أو يتخصص والشيءُ لا يتعرف ولا يتخصص إلا بغيره (**وأوِّل موهِما**) ذلك (**إذا ورد**) نحو هذا سعيد كرز أي مسمى هذا اللقب ومسجد الجامع أي مسجد اليوم الجامع أو المكان الجامع وجرد قطيفة أي شيء جرد من قطيفة. واعلم أن الغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد وبعض الأسماء ممتنع إضافته كالمضمرات (**وبعض الأسماء يضاف أبدا**) إلى المفرد لفظا ومعنى كقصارى وحمادى ولدى وبيد وسوى وعند وذي وفروعه وأولي (**وبعض ذا**) الذي ذكر أنه يلزم الإضافة (**قد**) يلزمها معنى فقط و(**يأتي**

التساوي فيهما بحسب المراد لا الوضع.(**قوله: لأن المضاف يتعرف بالمضاف إليه الخ**) أي يتخصص به على وجه نسبته إليه ولا يتأتى ذلك إلا إذا تغاير المتضايفان معنى ضرورة وجوب مخالفة المنسوب والمنسوب إليه فلا يرد أن الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز إضافته إليها للتخصيص كما جاز نعته بها للتخصيص. (**قوله: ذلك**) أي المذكور من إضافة الشيئ لما اتحد به. (**قوله: أي مسمى الخ**) هذا إذا كان الحكم مناسبا للمسمى فإن كان مناسبا للاسم كان الأمر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز وانظر ما يفعل إذا كان المكتوب كليهما وهذه الإضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وقيل: لا تأويل بل الإضافة لفظية على معنى من التبعيضية كما مر عن الأسقاطي وإنما أضيف سعيد إلى كرز ولم يضف أسد إلى سبع لأن الأعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها. نقله يس عن ابن الحاجب (**قوله: مسجد اليوم الخ**) الإضافة على هذا التأويل محضة بمعنى اللام الذي هو مطلق الارتباط وعلى الثاني بيانية لأن المكان الجامع بمفهومه أعم وجنس للمسجد فالشرط الذي هو صحة الحمل موجود ولم يؤوله بعضهم وقال هي لفظية والمعنى على التوصيف كما أن معنى ضارب زيد على المفعولية وللمصنف قول آخر أنها شبه المحضة قسم ثالث بين المحضة واللفظية فانظره في التسهيل إن شئت قال الدماميني: واعلم أن إضافة الموصوف إلى صفته والصفة إلى موصوفها لا تنقاس اهـ ومنه يعلم أن التأويل الذي ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره ارتكابنا تلك الإضافة وإنما هو تخريج للمسموع على وجه جائز اهـ وكذا أفاده الخضري وقد سبق أن كلام المصنف يفيد قياسيته بالنسبة إلى اللقب والعلم.(**قوله: شيء جرد من قطيفة**) أشار إلى ما قاله الجامي قدس سره أنهم حذفوا قطيفة من قولهم: قطيفة جرد حتى صار كأنه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لأن يكون قطيفة وغيرها أضافوه إلى جنسه الذي يتخصص به كما أضافوا خاتما إلى فضة فليس إضافته إليها من حيث أنه صفة لها، بل من حيث أنه جنس مبهم أضيف إليها ليتخصص. (**قوله: لفظا**) هو أغلبي بالنسبة لما يأتي في قوله: وبعض ذا قد يأتي لفظا مفردا. (**قوله: ومعنى**) هو لازم لإضافته لفظا بمعنى أنه إذا وجدت لفظا وجدت معنى فقط بخلاف العكس كما لايخفى. (**قوله: كقصارى**) بضم القاف مقصورا وحمادى بحاء مهملة بوزنه وهما بمعنى الغاية ويقال في الأول: قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الياء وقصار بحذف الألف

لفظا مفردا) عنها ككل وبعض وأي نحو ﴿وإن كلا لما ليوفينهم﴾ ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾ ﴿أيا ما تدعوا﴾ **(وبعض ما يضاف حتما امتنع إيلاؤه اسما ظاهرا)** فلا يليه إلا ضمير **(حيث وقع كوحد)** نحو ﴿إذا دعي الله وحده﴾ وكنت إذ كنت إلهي وحدكا، والذئب أخشاه إن مررت به وحدي و**(لَبَّيْ)** ويختص بضمير غير الغائب نحو لبيك أي إجابةً بعد إجابةٍ

الأخيرة مع فتح القاف أو ضمها قاموس. (**قوله: ككل**) أي إذا لم يقع توكيداً أو نعتاً وإلا تعينت الإضافة لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدنوشري. واعلم أن كلا وبعضا عند قطعهما لفظا عن الإضافة إلى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيبويه والجمهور ولهذا جاءت الحال منهما مؤخرة وقال الفارسي: نكرتان كذا في التصريح ولتعريفهما عند سيبويه والجمهور منعوا إدخال أل عليهما. (**قوله: وأي**) أي شرطية أو موصولة أو استفهامية أما الواقعة نعتا أو حالا فمتعينة الإضافة لفظا.

(**قوله: إيلاؤه اسما**) مصدر أولى المتعدي بالهمزة بمعنى إتباع الاسم له أي امتنع أن يجعل الاسم الظاهر تابعا له فالهاء مفعوله الثاني واسما مفعوله الأول لأنه هو الذي كان فاعلا قبل الهمزة وقوله الآتي: وشذ إيلاء يدي مصدر مضاف لمفعوله الأول وللبي مفعوله الثاني، ولامه للتقوية. هذا هو الصواب. (**قوله: كوحد**) هو مصدر ملازم للإفراد والتذكير والنصب وهو على الحالية كما تقدم في الحال.

(**قوله: وحدكا**) آخره لم يكُ شيءٌ يالهي قبلكا قوله إذ كنت وحدك أي إذ لم تخلق شيئا وإلهي الأول منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه وقوله: قبلك أي معك وجملة لم يكن الخ خبر كان الأولى وخبر كان الثانية وحدك يريد أن الله عز وجل قديم وأن الأشياء سواه محدثة والمعنى واضح سيرافي. (**قوله: والذئب أخشاه الخ**) البيت مع ما قبله:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا * أملك رأس البعير إن نفرا
والذئب أخشاه إن مررت به * وحدي وأخشى الرياح والمطرا

(**قوله: نحو لبيك**) أصله ألب لك إلبابين فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول وأضيف المصدر إليه كل ذلك ليسرع المجيب إلى التفرغ لاستماع الأمر والنهي ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضي. قال البغدادي: وينبغي أن يكون المأخوذ منه هذا الأخير فإنه لا تكلف فيه اهـ ومثله في حذف الزوائد الباقي وهي مفاعيل حذفت أفعالها وجوبا لقيامها مقامها. (**قوله: إجابة بعد إجابة**) تفسير على المذهبين. (**قوله: بضمير غير الغائب**) أي بالضمير الموضوع لغير الغائب والمراد المخاطب والظاهر التعبير به.

وهي عند سيبويه مثنى للتكثير، وعند يونس مفرد أصله لبى بوزن فعلى قلبت ألفه ياء في الإضافة كانقلاب ألف لدى وعلى وإلى، وردّ بأنه لو كان مفردا جاريا مجرى ما ذكر لم تنقلب ألفه إلا مع المضمر كلدى وقد وجد قلبها مع الظاهر في البيت الآتي (**ودوالي**) كلبَّيْ نحو دواليك أي تداولا بعد تداول و(**سعدي**) نحو سعديك أي سعدا بعد سعد (**وشذ إيلاء يدي للبي**) في قول الشاعر: فلبى فلبي يدى مسور وكذا إيلاؤه ضمير الغائب في قوله: لقلت لبيه لمن يدعوني قاله

(**قوله: مثنى**) أي في الأصل فلا ينافي قوله: للتكثير وخلاف يونس المذكور في خصوص لبي قالوا وغلط ابن الناظم في إجرائه في أخواته أيضا. (**قوله: مفرد**) أي موضوع للتكثير. (**قوله: بوزن فعلى**) بسكون العين كما في التصريح وقد يؤخذ منه أن الألف للتأنيث صبان. (**قوله: ورد**) أي رَدَّ عليه سيبويه، وليونس أن يجيب بأن قوله: فلبى يدي مسور شاذ فلا يصلح للرد فتأمل[1]. (**قوله: كلدى**) لم يقل: كما ذكر؛ حتى يشمل جميع ما قاس عليه يونس للإشارة إلى أن لدى هو الذي ينبغي أن يقاس عليه لاتحاد نوعه مع نوع المقيس بخلاف الثلاثة الباقية. (**قوله: وقد وجد**) الجملة حال من قوله: ألفها ربطت بالواو والضمير. (**قوله: تداولا**) أي تداولًا لطاعتك ومناوبةً فيها فدواليك من تداولَ كما أن سعديك من أسعد حذفت زوائدهما قولا واحداً لأنه لم يستعمل المجرد فيهما بمعنى المزيد بخلاف لبَّ كما تقدم. (**قوله: سعديك**) لا تستعمل إلا بعد لبيك توكيدا لها ولم أر من قال في دواليك ذلك. (**قوله: فلبَّى فلبي يدي مسور**) أوله: **دعوت لما نابني مسورا** قوله: فلبى فعل ماض من التلبية وفاعله الضمير العائد إلى مسور، وقوله: لما نابني اللام للتعليل، ومسور بكسر الميم اسم رجل والفاء الأولى عطفت جملة لبى على جملة دعوت والثانية سببية يعني كما في الصبان دعوت مسورا لدفع ما نابني وكان غرم دية فأجابني بالعطاء فأجيبه إذا سألني في أمر نابه إجابة بعد إجابة وإنما لبى يديه لأنهما الدافعتان إليه ما سأله منه فخصهما بالتلبية لذلك ففيه إشعار بأن مسورا أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وفي شرح المواقف: أن يدي في البيت زائدة مقحم قال الشاطبي: وقيل: مدخول الثانية جملة دعائية أي أجاب الله دعائه وروي في بعض الأحاديث عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا دعا أحدكم أخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك وليقل أجابك الله بما تحب» وهذا يشعر بأن عادة العرب إذا دعت فأجيبت بلبيك أن تقول: لبي يديك فنهى ﷺ عن هذا القول وعوض منه كلاما حسنا كما في البغدادي. (**قوله: لقلت لبيه**) قبله: **إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون**،الزوراء بالزاي ثمّ الراء هي الأرض الواسعة والجملة حال من ياء دعوتني والمترع البحر وبيون بفتح الموحدة وضم المثناة التحتية أي واسعة بعيدة الأطراف واللام في لمن يدعوني للتعليل وليست الداخلة

(١) (**قوله: فتأمل**) إشارةً إلى أن شذوذه من وجه لايمنع أن يستدل به من وجه آخر كما استدلوا بنحو القود على أن الألف في العين منقلبة مع شذوذه كما في شرح الشافية.

في شرح التسهيل. (**وألزموا إضافة إلى الجمل**) اسمية كانت أو فعلية، (**حيث وإذ**) نحو جلست حيث جلس زيد وحيث زيد جالس ﴿واذكروا إذ كنتم قليلا﴾ ﴿إذ أنتم قليل﴾ وشذ إضافة حيث إلى المفرد في قوله: أما ترى حيث سهيل طالعا. (**وإن ينون**) إذ،

على المخاطب لقوله: لبيه بالغيبة التفاتا من الخطاب في قوله: إنك على حد ﴿إِذَا كُنْتُم فِي الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ يقول: إنك إذا دعوتني وكان بيني وبينك فلاة ذات بحر واسعة الأطراف لجزتها ولبيتك. (**قوله: إلى الجمل**) أي الخبرية. (**قوله: اسمية كانت أو فعلية**) لكن إضافة حيث إلى الفعلية أكثر ولهذا ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا أراه كذا في المغني والاسمية نظرا لإذ مقيدة بأن لا يكون خبرها فعلا ماضيا وإلا قبح إضافتها نحو جئتك إذ زيد قام، قال في الهمع: ووجه قبحه أن إذ لما مضى والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما في جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعا نحو إذ زيد يقوم فإنه حسن اهـ (**قوله: حيث وإذ**) الأول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها كما في المغني والثاني ظرف زمان ماض لا يتصرف إلا إذا أضيف إليه ظرف زمان كيومئذ وقيل: يتصرف مطلقا. انظر الصبان والمغني لمعرفة ما بقي من الكلام فيها. (**قوله: ﴿واذكروا إذ كنتم قليلا﴾**) إذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور: ظرف لمفعول محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم وإذ أنتم هـ تصريح وقالوا في ﴿واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت﴾ أن إذ ظرف لمحذوف أي قصة مريم إذ انتبذت وعلى مذهبهم يتعين في ﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء﴾ كون إذ ظرفا لنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل من نعمة أفاده الصبان. (**قوله: إضافة حيث إلى المفرد**) وهل هي حينئذ معربة أومبنية فيه القولان وعلى القول بالبناء لم يعارضه الإضافة لشذوذه. (**قوله: أما ترى**) آخره: نجما يضيء كالشهاب ساطعا الهمزة للاستفهام التقريري وما نافية ويحتمل الحقيقي وما زائدة وترى بصرية مفعولها طالعا العامل في حيث ظرفَ مكان، وجعل حيث مفعولا لا يساعده قولهم: إنها غير متصرفة و حينئذ يكون طالعا حالا من سهيل لأن المضاف صالح للحذف وقيل: من حيث على معنى طالعا فيه ويحتمل أنها علمية وطالعا مفعولها الأول وحيث ظرف مستقر مفعولها الثاني والشاهد إضافة حيث إلى المفرد وروي سهيل بالرفع مبتدأ محذوف الخبر أي ثابت طالعا فحيث مضافة إلى الجملة ولا شاهد فيه ونجما بدل من طالعا وصف بالجملة بعده والشهاب شعلة من نار ساطعةٍ أي مرتفعةٍ فيكون ساطعا حالاً مؤكدة. (**قوله: وإن ينون الخ**) ألحق الكافيجي بإذ في ذلك إذا فيجوز أن تقطع عن الإضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى: ﴿ولئن أطعتم بشراً مثلكم إنكم إذا لخاسرون﴾ نكت. (**قوله: وإن ينون إذ**) أشار إلى أن الضمير في ينون عائد إلى إذ ويدل عليه إقامة الظاهر مقام المضمر في قوله: إفراد إذ.

ويكسر ذالها لالتقاء الساكنين (**يحتمل**) أي يُجَوَّزْ (**إفرادُ إذ**) عن الإضافة، ويُجعلُ التنوين عوضا عما تضاف إليه نحو ﴿وأنتم حينئذ تنظرون﴾ (**وما كإذ معنى**) أي في المعنى وهو كل اسم زمان مبهمٍ ماضٍ (**كإذ أضف**) إلى الجملتين (**جوازا نحو حين جا نبذ**) وجئتك حينَ الحجاجُ أميرٌ (**وابن**) على الفتح (**أو أعرب ما كإذ قد أجريا**) أما الأول فبالحمل عليها وأما الثاني فعلى الأصل،

(**قوله: ويكسر ذالها إلخ**) استئناف بياني لا عطف وكذا جملةُ ويجعل التنوين الآتية. (قوله: لالتقاء الساكنين علة لأصل التحريك وعلة الكسر الجري على قاعدةِ إذا حرك الساكن حرك بالكسر فافهم. (**قوله: يجوز**) مجهول من التفعيل مجزوم لكونه تفسير يحتمل المجزوم والمراد به عدم الامتناع فيصدق بالوجوب وقوله: إفراد إذ عن الإضافة أي لفظا. (**قوله: عما تضاف إليه**) أي عما تضاف إذ إليه فالصلة جارية على غير من هي له ولم يبرز الضمير لعدم اللبس. (**قوله: وما كإذ الخ**) الأقرب أن ما مبتدأ وكإذ صلتها والخبر كإذ الثانية وأضف جوازا استئناف بيان لوجه الشبه باعتبار صدره واستدراك باعتبار آخره وبجعل وجه الشبه الإضافة اندفع ما قاله في النكت: أنه يفيد جواز حذف المضاف إليه وتعويض التنوين وليس كذلك [1] ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف فقوله: كإذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أي إضافة كإضافة إذ في كونها إلى الجملة مع قطع النظر عن الوجوب فالتشبيه ليس من كل الوجوه. (**قوله: كل اسم زمان**) سواء كان منصوبا على الظرفية أم لا كما في المغني وكما يرشد إليه تمثيل الشارح ﴿بيوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ إذ هو خبر. (**قوله: مبهم**) المراد بالمبهم ما ليس محدودا مما لا اختصاص له أصلًا كحين ومدة ووقت وزمن أو له اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين، وفي شرح ابن غازي: أن المحدود ما دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة. انظر الصبان. (**قوله: حين جا**) وكذا يوم جاء أي إذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص وإلا كان من المحدود. (**قول المصنف: وابن أو أعرب**) كلاهما تنازعا في ما فأعمل الثاني وحذف ضميره من الأول كما تقدم نظيره غير مرة وما هذا إلا تذكير لمن ادَّكر. (**قوله: ما كإذ قد أجريا**) في الكون اسم زمان ماض مبهم ولا يتقيد جواز بنائه بحال الإضافة إلى الجملة بل يجوز بناؤه إذا أضيف إلى مفرد مبني كيومئذ وحينئذ لكن بشرط أن لا يثنى ومثله كل اسم ناقص الدلالة لإبهامه كغير ومثل ودون وبين كما في الصبان. (**قوله: فبالحمل عليها**) أي لا بالكسب لأنه لوكان من الفعل بعده البناء لوجب إعراب ما وقع بعده المضارع أومن الجملة المضاف إليها ففيه أن الجملة من حيث هي غير معربة ولا مبنية على التحقيق واعترض بأن

---

(١) لأن التعويض إنما يكون في لازم الإضافة.

(و) لكن (**اختر بنا متلو**) أي واقع قبل (**فعل بنيا**) ماضٍ أو مضارعٍ مقرونٍ بإحدى النونين نحو على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورُهم (و) الواقع (**قبل فعل معرب أو**) قبل (**مبتدإ أعرب**) وجوبا عند البصريين نحو ﴿هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم﴾ وجوز الكوفيون بنائه واختاره المصنف فقال: (**ومن بنى فلن يفندا**) كقراءة نافع هذا يومَ ينفع. (**وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال**) فقط (**كهن إذا اعتلا**) أي تواضَعْ إذا تعاظمَ وتكبرَ، وأجاز الأخفش والكوفيون وقوع المبتدأ بعدها ولم يسمع ونحو ﴿إذا السماء انشقت﴾ من باب ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾

شرط القياس وجود علة الحكم في الفرع وعلة بناء إذ مشابهتها الحرف في الافتقار إلى الجملة وهي غير موجودة في الفرع وقد يقال: إنما اشترط ذلك في القياس الموجب للحكم لا المجوز له. (**قوله: أو مضارع**) أي مرادٍ به المضي فلا ينافي أن الكلام في مشبه إذ كما أريد بالماضي المستقبل إذا وقع بعدإذا، وقال الصبان: الأقرب في الظرف قبل المضارع المجعول بمعنى الماضي تنزيلا أن يجعل بمعنى إذا ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضي تنزيلا على أنه يرد على ما جرى عليه المصنف أنه يقال: كيف يصح دخول المؤكدة على هذا المضارع إلا أن يكون استصحابا لحاله قبل جعله مضافا إليه وسيأتي نظيره في قولهم: كان قيس محبا ليلا. (**قوله: على حين**) آخره فندلا زريق المالَ ندلَ الثعالب أي في حين على حد قوله تعالى: ﴿ودخل المدينة على حين غفلة﴾ ظرف لقول محذوف أي يقول بعضهم لزريقٍ وقوله: فندلا الخ مقول القول وتقدم بيانه في المفعول المطلق. (**قوله: وقبل فعل معرب**) هو المضارع غير المقرون بإحدى النونين. (**قوله: كقراءة نافع**) وما قاله الرضي من احتمال نصب يوم على الظرفية خبرا لهذا مشارا به للمذكور قبله لا لليوم يرد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع والأصل عدمها فلا يقدح ذلك الاحتمال في الاستدلال إذ يكفيه في المسائل النحوية الرجحان نعم يقدح فيه ما يأتي عن ابن هشام من استدلاله بالآية على مشبه إذا. (**قوله: إذا**) أي غير الفجائية لأنها حرف على الأصح والحرف لا يضاف ومن أحسن ما استدل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو ﴿ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون﴾ فلو كانت ظرفا للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالفاء لأنها اسمية أو ظرف واجب الإضافة إلى الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو. (**قوله: جمل الأفعال**) أي جمل صدورها الأفعال فالإضافة لأدنى ملابسة. (**قوله: فقط**) تأكيد لما يفهم من ألزموا. (**قوله: ولم يسمع**) أي سماعا لا يمكن تأويله أي المسموع. (**قوله: من باب وإن أحد الخ**) أي من تقدير الفعل بقرينة المقابلة وظاهره أن تقدير الفعل هنا متفق عليه مع

ونحو إذا باهلي تحته حنظلية على إضمار كان كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله:

إليّ فهلا نفس ليلى شفيعها

فرع: مشبه إذا من أسماء الزمان المستقبل كإذا لا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية قاله في شرح الكافية نقلا عن سيبويه واستحسنه قال: لو لا أن من المسموع ما جاء بخلافه كقوله تعالى: ﴿يوم هم بارزون﴾ انتهى. وأجاب ولده عنها بأنها مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي وحينئذ فاسم الزمان فيه ليس بمعنى إذا بل بمعنى إذ وهي تضاف إلى الجملتين قال ابن هشام: ولم أر من صرح بأن مشبه إذا كمشبه إذ يبنى ويعرب بالتفصيل السابق وقياسه عليه ظاهر ومنه ﴿هذا يوم ينفع الصادقين﴾ لأن المراد به المستقبل انتهى قلت: قد تقدم نقلا عنهم الاستدلال به

أن فيه أيضا خلاف الكوفيين كما في الصبان وغيره. أبو البركات (**قوله: إذا باهليّ الخ**) آخره: **له ولد منها فذاك المذرع**، باهلي نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كما في القاموس والتصريح والمذرع بذال معجمة مَن أمه أشرف من أبيه وقيل: بالدال المهملة أي المتأهل للبس الدرع.

(**قوله: إليّ فهلا نفس ليلى شفيعها**) صدره: **ونبّئت ليلى أرسلت بشفاعة**، نبأ يتعدى لثلاثة مفاعيل كما تقدم والأول التاء ناب عن الفاعل وليلى الثاني وجملة أرسلت الثالث وقوله: بشفاعة أي بذي شفاعة على حذف المضاف أي شفيعا يقول: خبرت أن ليلى أرسلت إلي شفيعا تطلب به جاها عندي هلا جعلت نفسها شفيعها فهي أكرم عندي من غيرها وبعد البيت:

أأكرم من ليلى علي فتبتغي به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها

(**قوله: لا يضاف**) استئناف بيان لوجه الشبه. (**قوله: واستحسنه**) بقوله: وهذا بديع. (**قوله: لولا أن من المسموع**) ما اسم أن ومن المسموع خبرها وبخلاف حال من فاعل جاء أي لو لا أن ما جاء متلبسا بخلافه من المسموع لكان حسنا مقبولا لكن لما جاء المسموع بخلافه لا يمكن قبوله قياسا. (**قوله: بأنها**) أي القول والتأنيث باعتبار الآية. (**قوله: حينئذ**) أي حين إذ كانت الآية مما نزل فيه المستقبل منزلة الماضي. (**قوله: فيه**) أي في قوله تعالى. (**قوله: وهي تضاف إلى الجملتين**) أي فكذا مشبهها.(**قوله: قال ابن هشام الخ**) كلام مستأنف منقطع عن الاختلاف في الإضافة إلى الجملة. (**قوله: ولم أر من صرح الخ**) قال في النكت: قلت: قد صرح به الشاطبي في شرحه جازما به. (**قوله: وقياسه عليه**) أي قياس مشبه إذا على مشبه إذ في جواز الأمرين. (**قوله: ومنه**) أي من مواضع مشبه إذا الجائز فيه الوجهان وقوله: به أي بيوم فيه. (**قوله: قلت**

على مشبه إذ أي لأنه مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي لا سيما في أوله قال بلفظ الماضي. (**لمفهم اثنين**) لفظا ومعنى أو معنى فقط (**معرف بلا تفرق**) بعطف (**أضيف كلتا وكلا**) نحو جاءني كلا الرجلين وكِلَا ذَلِكَ وَجهٌ وقبلْ ولا يضافان لمفرد ولا لمنكر خلافا للكوفيين ولا لمفرَّقٍ وشذَّ: كلا أخِي وخليلِي واجدِي عَضُدًا. (**ولا تضف لمفرد معرف أيا**) بل أضفها إلى مثنى أو مجموع مطلقا أو مفردٍ منكرٍ

إلخ) اعتراض بأنه لا تصلح الآية للاستدلال على جواز بناء مشبه إذا، وقد تقدم منا أنها لاتصلح دليلا لمشبه إذ ويمكن الجواب بأنها مجرد تمثيل. (**قوله: لا سيما في أوله قال الخ**) قال الخضري عن الدماميني قد يرد لا سيما بمعنى خصوصا فيكون في محل نصب مفعولا مطلقا لأخص محذوفا، وحينئذ يؤتى بعده بالحال كأحب زيدا ولا سيما راكبا، أو وهو راكب فهي حال من مفعول أخص المحذوف أي أخصه بزيادة المحبة خصوصا في حال ركوبه، فقول المصنفين لا سيما والأمر كذا تركيب عربي اهـ ولعلها هنا جار على ذلك أخص يوم برجحان التزيل حال كونه كائنا في أوله قال، ولو قال: ويؤيده قال أوّلَ الآية لكن أوضح. (**قوله: لمفهم اثنين**) متعلق بأضيف والمراد شيئين ليشمل المذكرين والمؤنثين وإلا لقال: أو اثنتين، قاله يس. (**قوله: لفظا ومعنى أو معنى فقط**) لا يخفى ركاكته وأنه إنما يحسن هذا التعميم لو قيل: لمثنى والتعميم المناسب لعبارة المصنف أن يقال: سواء كان مثنى حقيقة أو لا فافهم. (**قوله: بلا تفرق**) أي بأن تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين. (**قوله: أضيف**) أي لزوما بدليل أن الكلام في واجب الإضافة. (**قوله: وكلا ذلك وجه وقبل**) الواو من البيت واو العطف على المثال محذوف كما هو عادته في تعداد الأمثلة، وأوله: **إن للخير وللشر مدى،** المدى الغاية والوجه والقبل بفتحتين الجهة أي كلا ذلك المذكور من الخير والشر ذو جهة يصرف إليها فذلك مفرد لفظا مثنى معنى على حد ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذلِكَ﴾ أي المذكور من الفارض أي المسنة والبكر أي الشابة والعوان النصف.(**قوله: خلافا للكوفيين**) أي في تجويزهم الإضافة إلى النكرة المختصة قال الشارح: بناء على جواز توكيدها وهو رأيهم وعليه مشى الناظم في التوكيد حيث قال: وإن يفد توكيد منكور قبل فاشتراط المصنف هنا التعريف مبني على غير مختاره هناك. (**قوله: ولا لمفرق**) لأن كلا موضوع لتأكيد المثنى كما نقله يس عن ابن الحاجب. (**قوله: كلا واجدي**)آخره: في النائبات وإلمام الملمات قوله: واجدي بكسر الدال خبر عن كلا باعتبار لفظها ولو راعى المعنى لقال: واجداي بالألف لأنه خبر مرفوع والياء مفعوله الأول وعضدا مفعوله الثاني وقوله: وإلمام الملمات عطف تفسيري وبيان للمضاف المقدر. (**قوله: ولا تضف لمفرد معرف**) لأنها حين الإضافة إلى المعرفة بمعنى بعض والمفرد المعرف شيء واحد ليس له أبعاض بخلاف ما إذا أضيفت للمنكر فإنها حينئذ بمعنى كل قاله ابن الناظم. (**قوله: أيا**) أي شرطية كانت أو موصولة أو استفهامية أو وصفية وضمير كررتها لأي لا بالعموم السابق لأن

(**وإن كررتها فأضف**) إلى المفرد المعرف نحو أيِيّ وأيُّك فارسُ الأحزاب، (**أو**) إن (**تنو الأجزا**) فأضفها إليه نحو أيُّ زيدٍ حسنٌ أَيْ أَيُّ أجزائه. (**واخصصن بالمعرفة**) مع اشتراط ما سبق (**موصولةً أيا**) فلا تضفها إلى نكرة خلافا لابن عصفور نحو ﴿أيُّهم أشد﴾ (**وبالعكس**) أيُّ (**الصفةُ**) والحالُ فلا يضافان إلا إلى نكرة كمررت بفارس أيِّ فارس وبزيد أيَّ فارس. (**وإن يكن شرطا أو استفهاما فمطلقا**) أي سواء أضيف إلى معرفة أو نكرة (**كَمِّل بها الكلاما**) نحو ﴿أيما الأجلين قضيت﴾ ﴿فبأي حديث﴾.

الوصفية لا تكرر ولا تنوى بها الأجزاء كذا قيل وقد يقال: الشرط لا يستلزم الوجود فيصح إرجاعه لأي مطلقا. (**قوله: وإن كررتها**) أي سواء كان المجرور بها أوّلا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم إضافتها أوّلا إلى ضمير المتكلم والتكرير إنما يكون بالعطف بالواو كما في التسهيل. (**قوله: فأضف**) أي ظاهرا وإلا ففي الحقيقة مضاف إلى متعدد كما تعلمه في بيان البيت. (**قوله: أيي وأَيُّك فارس الأحزاب**) أوله: فلئن لقيتُك خالييْن لتعلمنْ وإنما جاز هنا الإضافة إلى المفرد المعرفة لأن أيا الثانية مؤكدة للأولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن الياء والكاف قائمان مقام نا الدالة على المتعدد فكأنه قال أينا. (**قوله: أو تنو الأجزا**) أي بين أيٍّ وما يضاف إليه كما صرح به المصرح والأجزا مقصور للضرورة وتنو مجزوم بحذف الياء لعطفه على كررتها المجوزم محلا بإن وفصل بينهما بجواب الشرط لكونه ليس أجنبيا ولا يرد أن تقديم الجواب على الشرط وهو تنو ممتنع لأنه يغتفر في الثواني. أفاده يس (**قوله: مع اشتراط ما سبق**) وهو أن لا يكون المعرف مفردا غير مكرر وغير منوي به الأجزاء وهو صادق بنحو امرر بأيِّ الرجلين هو أكرم وجاء أيُّ الرجال هو أفضل ومثال الشرح أعني أيهم أشد. (**قوله**: موصولة أيا) أيا مفعول باخصص وبالمعرفة متعلقة به وموصولة حال من أي متقدم عليها أي تختص أي الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة. (**قوله: وبالعكس**) عطف على المعرفة فهو متعلق باخصص والصفة عطف على أيا فهي مفعوله أي واخصص أيا الصفة بعكس المعرفة وهو النكرة والأولى بالضدِّ لأن العكس لغة تبديل أول الشيء آخره وليس مرادا هنا ويحتمل أن الصفة مبتدأ مؤخر خبره بالعكس أي والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم أي خلافه فإن العكس قد يطلق على مطلق التغير. (**قوله: والحال**) أشار إلى أن في كلام المصنف اكتفاء وجعل الصفة بمعنى دال الوصف خلاف المتبادر مع أنه لا يعلم كونها صفة أو حالا اصطلاحا. (**قوله: فلا يضافان إلا إلى نكرة**) لأن القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه بخلاف المضاف إلى النكرة فبمعنى كل كما في الصبان ويشترط في النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أي رجل وبرجل أي إنسان ولا يجوز برجل أي عالم وعكسه. قاله الدماميني وغيره (**قوله: فمطلقا**) إما صفة لمصدر محذوف أي تكميلا مطلقا أو حال من الهاء في بها أي سواء أضيفت لنكرة أو معرفة غير ما سبق منعه لكن يرد على هذا أن الحال لم تطابق صاحبها في التأنيث إلا أن يجعل مصدرا ميميا أي ذات إطلاق

فرع: إذا أضيف أيُّ إلى مثنى معرفة أفرد ضميرها أو إلى نكرة طوبق (**وألزموا إضافة لدن**) وهو ظرف لأول غاية زمان أو مكان مبنيٌّ إلا في لغة قيس (**فجر**)، وإفرادها (**ونصب غدوة بها**) على التمييز أو التشبيه بالمفعول به

لا اسم مفعول. خضري (**قوله: مثنى**) أي أو مجموع ففيه اكتفاء. (**قوله: أفرد ضميرها**) لأنها بمعنى بعض. (**قوله: طوبق**) لأنها عبارة عن ما بعدها. (**قوله: إضافة لدن**) لدن المفعول الأول وإضافة الثاني أو بالعكس قال الخضري: لأن الملازمة من الطرفين ولا يشتبه عليك الملازمة بالحصر حتى تعترض بأن الإضافة توجد في غير لدن بل المراد به عدم الانفكاك ولا ينافي وجود الإضافة في غيرها. (**قوله: لدن**) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وانظر لغاتها الأخري في الصبان، وفي باب التقاء الساكنين من الهمع أن نون لدن تحذف لساكن وليها وشذ كسرها في قوله: من لدن الظهر إلى العصير. (**قوله: لأول غاية**) أي لأول زمانٍ أو مكان ذي غاية فمسماها نفس أول الزمان أو المكان وبهذا فارقت من فإنها لابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسما. أفاده سم.

(**قوله: زمان**) بدل من المضاف المحذوف كما أشير إليه وتتمحض له عند إضافتها إلى الجملة كما صرح به الرضي إذ لا يضاف إلى الجملة من ظروف المكان غير حيث كما قاله ابن برهان وهو الحق. أفاده الخضري. (**قوله: مبني**) خبر بعد خبر أي على السكون وقد يبنى على الضم والكسر وإنما بنيت لشبهها بالحرف في الجمود لملازمتها الظرفية أو شبهها وقيل: لأن بعض لغاتها وهو لَدْ بفتح فسكون على وضع الحرف وأجري البقية مجراه. (**قوله: إلا في لغة قيس**) أي فتعربها تشبيها بعند وإعرابها عندهم مخصوص بلغتها المشهورة وهي كعضد فتحرك النون بالإعراب كما في التسهيل والهمع. (**قوله فجرّ**) فائدته بيان أن عامل الجر هو المضاف لا الإضافة ولا الحرف المقدر لأنه لم يصرح بذلك في هذا الكتاب اكتفاء باستفادته من ذلك ومن قوله في إعمال المصدر: وبعد جرِّه الذي أُضِيفَ له وفي اسم الفاعل: وانصب بذا الإعمال تلوا واخفض وفي الصفة المشبهة: فارفع بها وانصب وجُرّ وفي أسماء الأفعال: ويعملان الخفض مصدرين. (**قوله: وإفرادها**) أي عن الإضافة لكن هذا إنما يصح على احتمالي كون النصب على التمييز أوالتشبيه بالمفعول أما إذا كان على إضمار كان فلا إفراد كما ستعلمه من المصنف اللهم إلا أن يراد بالإفراد أعم مما يكون لفظا فقط أو لفظا ومعنى فتدبر[1]. (**قوله: ونصب غدوة بها**) الظاهر أن الباء للتعدية وتحتمل المصاحبة وسيأتي ما يترتب على كل. (**قوله: غدوة**) قال سيبويه لا تنصب لدن غير غدوة ولا تقول لدن بكرة لأنه لم يكثر في كلامهم. همع (**قوله: على التمييز**) أي للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لأول زمان مبهم ففسر بغدوة كذا في الحواشي ويؤخذ منه أن الإضافة في حال الجر بيانية، ثم لدن على هذا منقطعة

(١) فإنه قد تقدم أن ما ذكر جزئه فهو مذكور.

أو إضمار كان واسمها الوارد (**عنهم ندر**) وكذا رفعها على إضمار كان كما حكاه الكوفيون ويعطف على غدوة المنصوبة بالجر لأنه محلها وجوز الأخفش النصب قال المصنف: وهو بعيد عن القياس (**ومع**) اسم لمكان الاجتماع أو وقته معربٌ إلا في لغة ربيعة فيقولون: (**مع**)

عن الإضافة لفظا ومعنى.

(**قوله: أو إضمار كان**) المتبادر أنه عطف على قوله: التميز وهو إنما يصح إن جعلت الباء في بها للمصاحبة فإن جعلت صلة للنصب كما هو الظاهر فيتعين عطفه على ضمير بها لكن لا يلاحظ متعلق النصب أعني على التمييز بالنسبة إلى المعطوف وإلا صار المعنى بإضمار كان على التمييز، وتكون الإضافة حينئذ من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف بخلافها على الأول، ثم إن الناظم استحسن هذا الوجه لما فيه من إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة بخلافها على الوجهين الأولين فهي منقطعة عن الإضافة. (**قوله: واسمها**) هو الضمير الراجع إلى الوقت.

(**قوله: الوارد**) بالرفع صفة نصب الواقع مبتدأ خبره جملة ندر (**قوله:ندر**) أي المذكورُ من الإفراد والنصب هذا بالنظر إلى الشرح وأما بالنظر إلى المتن فلا عناية في إفراد الضمير. (**قوله: لأنه محلها**) لعل فيه تقدير مضاف مع القلب أي لأن محلها محل المجرور أي محل يقع فيه غالبا المجرور فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء فالمقتضي للجر كون المعطوف عليه واقعا في مكان اسم مجرور غالبا لا كونه في محل جر حتى يرد قول أبي حيان: بأن غدوة عند نصبه ليس في محل جر.

(**قوله: وجوز الأخفش النصب**) لا يقال: يلزم نصب غير غدوة بعد لدن والنصب لم يحفظ إلا فيها لأنا نقول: يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل. (**قوله: بعيد عن القياس**) لأن القياس جر ما بعد لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد عن القياس. (**قوله: ومع اسم الخ**) جعل ﷺ مع مبتدأ خبره قوله: اسم ولم يعطفه على لدن وإن كان هو الظاهر من المتن بقرينة قوله الآتي: لا تنفك مع الخ وقوله: معرب خبر بعد خبر.

(**قوله: لمكان الاجتماع أو وقته**) المراد بالاجتماع ما يشمل القرب كما في ﴿إن مع العسر يسرا﴾ وتأتي بمعنى جميع كما قاله بعد ولعل عدم ذكر المصنف لها هنا لأن الكلام في لازم الإضافة. (**قوله: معرب**) لأنه الأصل في الأسماء ولا مقتضي للبناء وأما قول المصنف لشبهها بعند في وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالا على حضور نحو ﴿نجني ومن معي﴾ أو على قرب، نحو إن مع العسر يسرا فقد استشكله الخضري بقوله: ولينظر ما هذا التعليل مع أن إعراب الأسماء لا يحتاج لعلة ولو سلم فلا يقال: فيها الشبه الافتقاري حيث يلزم الإضافة بهذا المعنى لأن المعتبر في الافتقاري هو الافتقار إلى الجملة كما تقدم غير مرة فالتعليل بلزوم

بتسكين العين (**فيها**) بناء وهو (**قليل**) وقال سيبويه: ضرورة ومنه: فريشى منكم وهواي معكم، (**ونقل**) في هذه الحالة (**فتح وكسر**) لعينها (**لسكون يتصل**) بها مستند الأول الخفة والثاني الأصل في التقاء الساكنين. **تتمة**: لا تنفك مع عن الإضافة إلا إذا وقعت حالا بمعنى جميع كقوله:

الإضافة المعارضة لشبه الحرف أولى. (**قوله: بتسكين العين**) أي لفظا أو تقديرا كما إذا فتحت أو كسرت لساكن بعدها. (**قوله: بناء**) أي تسكين بناء فهو مفعول مطلق لقوله: بتسكين العين فإن أبيت وقلت: إنه من قبيل الإعجام يرى ولا يقرأ فقل: هو بمعنى بانين حالا من الواو في فيقولون، وسبب بنائها قيل: جمودها للزومها الظرفية وقيل: تضمنها معنى المصاحبة وهو من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحرف وإن لم يوضع لها حرف كالإشارة كذا قيل وقد يقال: قد وضع لها الباء حيث ذكروا من معانيها المصاحبة وعلى هذا يشكل بنائها مع وجود المعارض أعني لوزم الإضافة إلا أن يقال: هي جائزة البناء وقد تقدم أول الكتاب عن الأمير أنها إنما تعارض لزوم البناء. (**قوله: ضرورة**) لعله لم يطلع على اللغة. (**قوله: فريشي منكم**) آخره: وإن كانت زيارتكم لماما والريش اللباس الفاخر أو المال ونحوه، ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم؛ وقتا بعد وقت.

(**قوله: في هذه الحالة**) خالف به ابن قاسم حيث أرجع الفتح لحالة الإعراب والكسر لحالة السكون وبين وجهه في النكت بقوله: والذي شرحت به المتن هو الذي جزم به الشاطبي وعبارته: إذا اتصل بمع الساكنة العين ساكن بعده فالمنقول عن المسكنين فيها وجهان: الفتح للإتباع، والكسر على أصل التقاء الساكنين ثم قال: فإن قيل: لم حملته على حالة التسكين وحدها قلنا: لأنها في اللغة الأخرى معربة وحركة الإعراب لا تختلف مع الساكن اهـ.

(**قوله: لا تنفك مع**) أي مطلقا لا السابقة التي هي اسم لمكان الخ بقرينة الاستثناء. (**قوله: إلا إذا وقعت حالا**) قيل: أو ظرفا مخبرا به ويرد لامها عند قطعها عن الإضافة جبرا لما فاتها من الإضافة فأصل معا من قولك: جاء الزيدان معا معيا ففعل به ما فعل بفتى ففتحة العين على هذا فتحة بنية والإعراب مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين هذا ما اختاره ابن مالك وذهب الخليل إلى أن الفتحة فتحة إعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو حيان فعلى الأول تكون ناقصة في الإضافة تامة في الإفراد عكس أب وأخ واستدل ابن مالك على قصرها بقولهم: الزيدان معا والزيدون معا كما يقال: هم عدى بكسر وقصر الدال جمع عدوّ ولو كان باقيا على النقص لقيل: مع بضم العين مع التنوين كما يقال: هم يد واحدة على من سواهم وأجيب بأن معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر. قاله الدماميني (**قوله: بمعنى جميع**) كذا قال المصنف ومال إليه في المغني وفرق ثعلب بينهما بأن جاء الزيدان معا يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا ولعل مراده إذا لم يكن قرينةُ خلافِهِ كاستحالته في قول امرئ القيس: مكر مفر مقبل

بكت عيني اليسرى فلما زجرتها * عن الجهل بعد الحلم أسبلتا معا

(واضمم بناء) وفاقا للمبرد **(غيرا إن عدمت ما له أضيف)** حال كونك **(ناويا)** معنى **(ما عدما)** قال في شرح الكافية: لزوال المعارض للشبه المقتضي للبناء وهو عدم الاستقلال بالمفهومية قلت: وهي نظيرة أيٍّ فيأتي في هذه ما قلته فيها وهو وجود هذه العلة فيما إذا لم ينو المضاف إليه مع قولهم بإعرابها حينئذ فالأحسن ما ذهب إليه الأخفش من كونها معربةً في هذه الحالة أيضا كما

مدبر معا. (قوله: بكت عيني إلخ) جواب لما في البيت قبله وهو:

ولمَّا رَأَيْتُ الْبِشْرَ أعرَضَ دُونَنا . وَحَالَتْ بَنَاتُ الشَّوْقِ يَحْنِنَّ نُزَّعَا

قال في شرح الحماسة: البشر جبل وأعرض دوننا أبدى عرضه وحالت تحركت والمعنى لما تباعدنا عن نجد وحجز بيننا وبينه البشر تحركت بنات الشوق نوازعَ كثيرة الحنين، مظهرةً ضعف الصبر وأراد ببنات الشوق مسبباته. (**قوله: بناء**) مصدر مؤول باسم الفاعل حال، ويحتمل أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أي ضم بناء بل هذا أولى لأن حالية المصدر سماعية.

(**قوله: ما له أضيف**) أي الاسم الذي أضيف إليه لفظ غير فالصلة جرت على غير من هي له ولم يبرز لأمن اللبس. (**قوله: معنى ما عدما**) أي دون لفظه أيضا قال الصبان: والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف إليه فقط أن يلاحظ معنى المضاف إليه ومسماه معبرا عنه بأي عبارة كانت وأي لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية لفظ المضاف إليه وإنما لم تقتض الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف إليه. (**قوله: وهو**) راجع إلى الشبه مع تسمح أي ما به الشبه.(**قوله: عدم الاستقلال بالمفهومية**) أي الاحتياجُ إلى الغير فبناؤها للشبه الافتقاري ويرد أن الافتقار إنما يكون سببا إذا كان الافتقار إلى الجملة كما تقدم عن الشارح على أنه قد اشترط فيه التأصل والدوام وغير وأخواتها قد تقطع عن الإضافة لفظا ومعنى فالأظهر كما يفهم من الخضري أن سبب البناء هو الشبه المعنوي لأن معنى المضاف اليه بعد حذفه قد أدي بالمضاف ويلزم من ذلك أنه قد تضمن معنى الحرف المعتبر بين المضاف والمضاف إليه وحينئذ الفرق بين نية المعنى واللفظ ظاهر غير محتاج إلى ما تكلف به الصبان. (**قوله: ما قلته فيها**) أي نظيره وقد يقال: فرق مًّا بينهما لأنه بزوال المعارض هنا يزول سبب المشابهة أيضا لعدم المضاف إليه لا لفظا ولا معنى. (**قوله: وهو وجود الخ**) الضمير راجع إلى المضاف الذي أشرنا إليه وقوله: هذه العلة أي زوال المعارض. (**قوله: معربة في هذه الحالة**) أي حالة حذف المضاف إليه بدون التنوين مع قطع النظر عن قيد نية المعنى فقط فإنها غير موجودة عنده.

أجمعوا على أن فتحها في هذه الحالة مطلقا وضمها مع التنوين الذي هو قليل حركتا إعراب وشرط ابن هشام لجواز حذف ما يضاف إليه أن يقع بعد ليس نحو قبضت عشرةً ليس غير أي ليس المقبوض غيرَ ذلك أو ليس غيرُ ذلك مقبوضا، وذكر ابن السراج في الأصول وغيرُه وقوعها بعد لا ثم بناؤها على الحركة لأن لها أصلا في التمكن ولولاه لم يفارقها البناء، وكانت ضمة لئلا يلتبس الإعراب بالبناء قاله في شرح التسهيل، وخرج بقوله: إن عدمت الخ ما إذا لم يُعدم المضاف إليه وما إذا عُدِم ولم ينوَ، فإنها حينئذ معربة وسيأتي تصريحه بهذه الحالة، وكذا إذا نوي لفظه دون معناه كما قاله في شرح الكافية وأخرجه تقييدي المنويَّ بالمعنى،

(**قوله: على أن فتحها في هذه الحالة**) أي حالة حذف المضاف إليه وقوله: مطلقا أي منونا أولا. (**قوله: وشرط الخ**) ولحن من جوز ذلك بعد لا والصواب الجواز كما قال ابن السراج لسماعه. (**قوله: أي ليس المقبوض الخ**) قال ابن هشام: هو أولى لقلة الحذف عليه بخلاف الوجه الثاني فإنه يستلزم حذف الخبر والمضاف إليه. (**قوله: في التمكن**) أي في الاسمية أي فيبنى على الحركة ليكون له مزية على مبني يلازمه البناء كمن وكم. قاله في شرح الكافية-(**قوله: لئلا يلتبس الإعراب بالبناء**) عبارة شرح التسهيل إنما هو في قبل وبعد ونص عبارته: وكانت ضمة لئلا يلتبس الإعراب بالبناء وذلك أنهما إذا كانا معربين فلا تدخلهما ضمة وإنما تدخلهما فتحة أو كسرة نحو جئت قبلك ومن قبلك اهـ أي وإذا بنيا على الكسر أو الفتح فلا يعلم أن الكسرة أو الفتحة إذا حذف المضاف إليه إعراب لنية اللفظ أو بناء لنية المعنى ولا يخفى حسنها ولا تجري في غير لأن بنائها لا يكون إلا بعد ليس أو لا كما في الشرح ولا يتصور هناك كسر إعراب ولا يجوز أن تعتبر غير مطلقا لأنها تكون مرفوعا أيضا في مطلق أحوالها ونظير ما في شرح التسهيل مذكور في شرح الكافية ولم يتعرض لوجه ضم غير وقد وجهه غير المصنف بأنه لجبر المحذوف بأقوى الحركات. (**قوله: الإعراب بالبناء**) لا حاجة إلى تقدير مضاف كحالة لأن الإعراب كالبناء لفظي عند المصنف فيتصور الالتباس بينهما بدون عناية. (**قوله: ما إذا لم يعدم**) أي غيرٌ حين عَدَم عُدم المضاف إليه فما مصدريةٌ وإذا زائدة مع مسامحة لا تخفى وكذا المعطوف. (**قوله: تصريحه بهذه الحالة**) أي في قوله: وأعربوا نصبا إذا ما نكرا؛ فأراد بقوله: نكرا القطع عن الإضافة لفظا ومعنى ثم إذا جاز قطعها عن الإضافة لفظا ومعنى كيف تعد غير وأخواتها مما يلزم الإضافة وتجعل مشابهة للحرف وتبنى، فالأسلم ما ذهب إليه الرضي أن التنوين عوض عن المضاف إليه. (**قوله: لفظه دون معناه**) أي لفظه ومعناه دون معناه فقط وإلا فلا يتصور نية اللفظ بدون المعنى. (**قوله: وأخرجه تقييدي المنوي بالمعنى**) أي تصريحي بقيد المعنى وإلا فهو مراد المصنف لم يذكره هنا اعتمادا على الشهرة وقد ذكره في شرحي الكافية والتسهيل.

(**قبل كغير**) في جميع ما تقدم فيبنى على الضم إذا حذف ما يضاف إليه ونوي معناه نحو ﴿**لله الأمر** من قبلُ ومن بعدُ﴾، دون ما إذا لم يحذف نحو جئت قبل العصر، أو حذف ولم ينو نحو فساغ لي الشراب وكنت قبلا، أو نوي لفظه نحو ومن قبلِ نادى كل مولىً قرابةً، والأحسن فيها أيضا وفيما بعدها ما اختاره الأخفش من الإعراب مطلقا ومثلها أيضا (**بعد**) فتبنى وتعرب على التفصيل المتقدم كالآية السابقة ونحوُ جئت بعد العصر وقرئ ﴿**لله** الأمر من قبلِ ومن بعدِ﴾.

(**قوله: قبل كغير الخ**) يجوز في قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد إرادة اللفظ ويتعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة لأن الوزن لا يستقيم إلا بذلك. صبان. (**قوله: فيبنى**) الفاء للتفسير بيان لوجه الشبه.

(**قوله: وساغ لي الشراب وكنت قبلا**) بنصب قبلا على الظرفية أي سابقا فالتنوين للتمكين لا عوض عن المضاف إليه وقوله: وساغ إلى آخره معطوف على ما قبله قال البغدادي: وروي فساغ بالفاء وهو خطأ كرواية الفرات لأن القافيةَ الميمُ المكسورة.

وآخر البيت: **أكاد أغص بالماء الحميم**، الحميم يطلق على الماء البارد وهو المراد وعلى الماء الحار وليس بمراد فهو من الأضداد. وساغ من باب قال إذا سهل مدخله في الحلق والشراب ما يشرب من المائعات وأغص مضارع غصِصت بالطعام غصصا من باب تعب ومن باب قتل في لغة، والغصة ما غص به الإنسان من طعام.

(**قوله: ومن قبل نادى كل مولى قرابة**) آخره: **فما عطفت مولى عليه العواطف** والمولى الأول السيد وذو الأقرباء والثاني القريب مفعول عطفت فهو غير الأول كما هو الموافق لقاعدة إعادة الشيء نكرة، وقيل: يحتمل أنه عين الأول فهو بدل من ضمير عليه قدم للضرورة والمفعول محذوف أي أحدا وقرابةً على رواية نصبه مفعول نادى أي ذوي قرابة على تقدير مضاف أو من إطلاق المصدر وإرادة المشتق وعلى رواية الجر مضاف إليه لمولى ومفعول نادى محذوف أي أقاربه والعواطف جمع عاطفة أسباب القرابة.

(**قوله: والأحسن فيها**) لعله سهو فإنه لا وجه لضم قبل في قوله تعالى: ﴿من قبل﴾[1]، بخلافه في عندي عشرة ليس غير لإمكان أن يكون مرفوعا على أنه اسم ليس، وكذا لا يتصور وجه لضم بعد وما بعدها إلا حسب ولم نر خلاف الأخفش إلا في غير. (**قوله: ونحو**) بالرفع عطف على كالآية لابالجر عطفا على الآية لئلا يستدرك أحد أداتي التمثيل.

---

(١) سورة البقرة: ٢/٢٥

وكذا (**حسب**) نحو قبضت عشرةً فحسب أي فحسبي ذلك وهذا حسبك من رجل و(**أول**) كما حكاه الفارسي من قولهم ابدأ بذا من أول بالضم على نية معنى المضاف إليه والجر على نية لفظه والفتح على ترك نيته ومنع صرفه للوزن والوصف. (**ودون والجهات**) الست (**أيضا**) نحو

ولم يكن لقاؤك إلا من وراء وراء،

وحكى الكسائى أفوقَ تنام أم أسفلَ بالنصب أي أفوق هذا (**وعل**) بمعنى الفوق نحو

وأتيت نحوَ بني كليب من علُ،

(**قوله: حسب**) أي المشربة معنى لا غير لأنها التي تقطع عن الإضافة لفظا فقط. (**قوله: فحسبي**) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وفي قول الشارح: فحسبي ذلك إشارة إلى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لأن حسب بمعنى اسم الفاعل أي الكافي فلا يتعرف بالإضافة فالأولى جعله خبرا عن المعرفة وإنما جاز كونه مبتدأ لتخصصه بالعمل لا الإضافة فتفطن وتذكير لفظ ذلك لتأويل العشرة بالمقبوض. (**قوله: من رجل**) من زائدة ورجل منصوب تقديرا تمييز من نسبة حسب إلى الكاف. (**قوله: وأول**) يستعمل اسما بمعنى مبدإ الشيء نحو ما له أول ولا آخر، ووصفا بمعنى أسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل واسما جامدا بمعنى سابق فينصرف كما قاله اللقاني في شرحه الصغير وظرفا بمعنى قبل نحو رأيت الهلال أول الناس أي قبلهم ونحو لقيته عاما أولا قال ابن هشام: وهذا هو الذي إذا قطع عن الإضافة بني على الضم قاله يس فقول الشارح ﷺ: والفتح الخ خلط بين الاستعمالين ودعوى أنه استطراد ذكر لتتميم ما حكاه الفارسي يبعده قوله: على ترك نيته فإن ظاهره أنه توجيه لوجه من أوجه أول الجاري فيها ما يجري في قبل ولم يذكره في شرح التسهيل على ما للشارح يوهم أن ما نحو فيه إذا قطع عن الإضافة لفظا ونية يمنع من الصرف وليس كذلك فإنه يقال: رأيته من أولٍ أي زمان سابق. (**قوله: ودون**) هو اسم للمكان الأدنى من مكان المضاف إليه كجلست دون زيد ثم توسع فيه باستعماله في الرتبة المفضولة تشبيها للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو أي فضلا ثم توسع فيه باستعماله في مطلق تجاوز شيء لشيء كفعلت بزيد الإكرام دون الإهانة وأكرمت زيدا دون عمرو.

(**قوله: والجهات**) أي أسماؤها وهي فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا يمين وشمال على ما في الهمع وإنما اختاروا في هذه الظروف البناء دون التعويض لأنها غير متصرفة فناسبها البناء إذ هو عدم التصرف الإعرابي. قاله الرضي

(**قوله: بمعنى الفوق**) كذا في النسخ الخطية أيضا وعبارتهم بمعنى فوق.(**قوله: وأتيت نحو بني كليب من علُ**) أوله: ولقد سددت عليك كل ثنية أي من فوقهم والثنية الطريق في الجبل.

كجلمود صخر حطه السيل من عل

وفهم من ذكر المصنف لها جواز إضافتها لفظا وبه صرح الجوهرى وخالفه ابن أبي الربيع (**وأعربوا نصبا**) وجرا كما تقدم ورفعا (**إذا ما نكرا**) أي قطع عن الإضافة لفظا ونية (**قبلا وما من بعده**) وقبله (**قد ذكرا**) وشمل ذلك عل وبه صرح بعضهم لكن قال ابن هشام: ما أظن نصبها موجودا. ثم هو على الظرفية في قبل وما بعده إلا حسب فعلى الحالية وذكر المصنف أن اسماء الجهات ما عدا فوق وتحت تتصرف تصرفا متوسطا وأن دون تتصرف تصرفا نادرا. (**وما يلي المضافَ**) أي المضافُ إليه (**يأتي خلفا عنه**) أي عن المضاف (**في الإعراب**) والتذكير والتأنيث وغيرها،

(**قوله: كجلمود صخر الخ**) أوله: **مكر مفر مقبل مدبر معا**. بجر مكر وما بعده صفة لفرس مجرور تقدم ذكره في البيت قبله والمقبل تأكيد لمكر والمدبر لمفر ومعا بمعنى جميعا لاستحالة اتحاد الزمان والجلمود بالضم كما في العيني الحجر العظيم الصلب وإضافته لما بعده بيانية ومحل الشاهد قوله: من عل بالكسر بدون تنوين ثم إنه شاهد كما في الهمع على قطعها لفظا ونية حيث قال في معناه: أي من مكان عال وكذا في المغنى لكن قد يقال: إن قوله: من علِ آخرُ البيت فيمكن أن ترك تنوينه لأجل نية لفظ المضاف إليه من عل الجبل مثلا فيكون مقطوعا لفظا فقط ويمكن أن يكون لكونه آخر البيت فيكون مقطوعا لفظا ونية كما ادعى من استشهد به للأول، فلا يصلح شاهدا لواحد منهما بل مثالا. (**قوله: وفهم إلخ**) بناء على المتبادر أن التشبيه من كل الوجوه.

(**قوله: وجرا**) أي بمن واقتصر على النصب لأنه الأصل في الظروف. (**قوله: ورفعا**) أي في غير وحسب. (**قوله: إذا ما نكرا**) ما زائدة وضمير نكرا عائد إلى قبل وما ذكره بعده لأنه وإن تأخر لفظا متقدم رتبة لأنه مفعول أعربوا فسقط ما اعترض به هنا كذا في الصبان وقد يقال: إنهما تنازعا فعمل الأول وأضمر في الثاني الفاعل.(**قوله: وقبله**) حمل النصب في قوله: وأعربوا نصبا على الأعم مما هو على الظرفية أو المفعولية والذكرَ على الذكر بالعطف فاحتاج لزيادة قوله: ومن قبله ولو حمل الذكر على الأعم مما هو بالعطف أو التشبيه لم يحتج إليها ولم يحمل النصب على الظرفية فقط لأنه يبقى بيان حال غير مهملا. (**قوله: قال ابن هشام إلخ**) هو يسلم كما في المغني قطعها عن الإضافة لفظا ونية لكن مع الجر بمن. (**قوله: فعلى الحالية**) أي وإلا غير فعلى الخبرية ولو زاده. (**قوله: أي المضاف إليه**) بالرفع تفسير لما الواقع مبتدأً. (**قوله: والتذكير الخ**) قال سم: وإنما اقتصر المصنف على الإعراب لأنه المقصود بالذات في هذا الفن وقال يس: لم يتعرض لغير الإعراب لأنه مبني على مراعاة المحذوف وهو خلاف الأكثر.

(**إذا ما حذفا**) نحو ﴿وجاء ربك﴾ أي أمر ربك ﴿وتجعلون رزقكم﴾أي بدل شكر رزقكم.

يَسقون مَن ورد البريصَ عليهم * بَرَدَى يُصفَّق بالرحيق السلسل

أي ماءَ بردى وهو نهر بدمشق والمسك من أردانها نافحة أي رائحته، «إن هذين حرام على ذكور أمتي» أي استعمالها ﴿وتلك القرى أهلكناهم﴾ أي أهلُها تفرقوا أياديَ سبا أي مثلها.

(**قوله: إذا ما حذفا**) اعلم أن المضاف إذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا إليه ويعلم هذا بعود الضمير إليه وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون﴾(١) فأرجع الضمير أولا إلى القرية طرحا للمضاف وثانيا إلى المضاف التفاتا إليه قاله يس. (**قوله: أي بدل شكر رزقكم**) أشار به إلى أنه لا فرق بين أن يكون المحذوف واحدا أو متعددا.

(**قوله: من ورد البريص الخ**) بالصاد المهملة اسم واد وبردى بفتحات نهر بدمشق وألفه للتأنيث كما في الهمع وقوله: عليهم أي نازلا عليهم أي ضيفا لهم والرحيق الخمر والسلسل من الخمر اللينة وهو المراد ومن الماء العذب أو البارد ويصفق حال من بردى والتصفيق نقله من إنا لآخر ليصفو وقوله: بالرحيق أي ممزوجا بالرحيق اللين السريع الجريان في الحلق،

والشاهد في قيام المضاف إليه أعني بردى مقام المضاف أي ماء في التذكير **وينقدح** مما نقلناه آنفا عن يس أنه يمكن أن يقال في هذا وما بعده: إن الضمير راجع إلى المضاف المحذوف فليراجع.(**قوله: والمسك من أردانها نافحة**) أوله: **مرت بنا في نسوة خولة**. خولة بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الأشموني علم امرأة والأردان جمع رُدن بالضم أصل الكم كما في القاموس ونافحة بالحاء المهملة أي فائحة والشاهد في قيام المسك مقام الرائحة في التأنيث بقرينة تأنيث ضميره في نافحة.

(**قوله**ﷺ: ﴿**إن هذين**﴾ **الخ**) المضاف إليه فيه وفي ما بعده قام مقام المضاف في حكمه أي الحكم عليه بشيء وهو الحرمة في المثال الأول والهلاك في المثال الثاني ويظهر أنه في الأول قام مقامه في الإفراد أيضا كما قام مقامه في الجمعية بدون حذف في نحو فما حب الديار شغفن والإشارة بهذين للذهب والحرير. (**قوله: أي أهلها**) فحذف المضاف من قوله تعالى: تلك.

(**قوله: تفرقوا الخ**) مثال لما قام مقام المضاف في الحالية ومثلها الصفة نحو مررت بقوم أيادي سباوأيادي سبأ أي أبناء سبأ فعبر بالجزء عن الكل أو شبه الأبناء بالأيادي بجامع المعاونة فهو مجاز مرسل على الأول استعارة على الثاني.

---

(١) سورة الأعراف: ٤/٧

(**وربما جروا**) المضاف إليه (**الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما**) وهو المضاف (**لكن**) لا مطلقا بل (**بشرط أن يكون ما حذف مماثلا**) في اللفظ والمعنى (**لما عليه قد عطف**) أو مقابلا له فالأول نحو أكل امرىء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا، والثاني كقراءة بعضهم ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة﴾ أي باقيَ الآخرة كذا قدره ابن أبي الربيع. (**ويحذف الثاني فيبقى الأول**) بلا تنوين (**كحاله إذا به يتصل بشرط عطف**) على هذا المضاف (**وإضافة**) لهذا المعطوف (**إلى مثل الذي له أضفت الأولا**) كقولهم: قطع الله يدَ ورجلَ من قالها أي يد من قالها ورجل من قالها.

(**قوله: كما قد كان**) أي كالجر الذي قد كان والمغايرة بين الشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله: كما قد كان الخ دفع توهم أن هذا جر جديد بجار آخر غير المضاف وقول الصبان في تفسيره: أي استداموا جره فلعله تفسير بعد تقييد جروا بقوله: بما قد كان الخ. (**قوله: بشرط الخ**) أي ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف. (**قوله: لما عليه قد عطف**) الصلة جارية على غير من هي له. (**قوله: أو مقابلا**) عطف على مماثلا ولا يخفى أنه بالنظر لشاهده لابدَّ من تقدير مضافين أي يكون ما حذف مقابلا لما عطف جملته أي المحذوفِ على جملته. (**قوله: أكل امرئ تحسبين إلخ**) محل الشاهد بقاء نار على جره أضيف إليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة المماثل له أي وكل نار وإلا لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد وهو ممتنع لأن الحرف الواحد لا يقوى أن ينوب مناب عاملين وبيانه أن امرئ المجرور معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين على أنه مفعول ثان له ومفعوله الأول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نار المجرورة على امرئ المضاف إليه كل وعطفنا نارا المنصوبة على امرأ المنصوب لزم ذلك العطف وجوزه الأخفش والكسائي والفراء والزجاج إلى الجواز خلافا لسيبويه والمبرد وابن السراج وهشام على ما في التصريح، فاختاروا الحذف على العطف لأن حذف ما دل عليه دليل مجمع على جوازه كما في الآية والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه كما قدمنا والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه. (**قوله: توقد**) مضارع أصله تتوقد. (**قوله: أي باقي الآخرة**) وقال بعضهم: عرض الآخرة فيكون مماثلا لما قبله والمراد بالعرض بالنسبة إلى الآخرة ما عرض وحدث وإن كان باقيا وإيثار التعبير به للمشاكلة فيكون المذكور دليل المحذوف. (**قول المصنف: فيبقى الأول**) أي حال الأول وقوله: كحاله نظير ما تقدم من أن المغايرة بين المشبه والمشبه به اعتباري ووجه الشبه كون كل بسبب الإضافة. (**قوله: بلا تنوين**) لو أخره تفسيرا وعلى حَلِّه ﷺ فهو حال من الأول بدون تقدير مضاف وقوله: كحاله خبر مبتدإ محذوف والجملة توضيح وبيان أي فحاله كحاله الخ ويحتمل أنه أراد بالكاف معنى على فيصح تفسيرا لقوله: بلا تنوين. (**قوله: إذا به يتصل**) أي إذا يتصل الأول بالثاني أو العكس. (**قوله: بشرط عطف**) أي ولو بغير الواو.

وقد يأتي ذلك من غير عطف كما حكى الكسائى من قولهم: أفوقَ تنام أم أسفلَ (**فصل مضاف**) بالنصب مفعول أجز (**شبه فعل**) صفة مضاف أي مصدر واسم فاعل (**ما نصب**) ذلك المضاف عن المضاف إليه فاعل فصل (**مفعولا**) تمييز (**أو ظرفا أجز**) المعنى أجز أن يفصل الذي نصبه المضاف على المفعولية أو الظرفية بينه وبين المضاف إليه كقراءة ابن عامر ﴿قتل أولادهم شركائهم﴾. وقول بعضهم: ترك يوما نفسك وهواها سعي في رداها وقوله تعالى: ﴿فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله﴾

(**قوله: أفوق تنام أم أسفل**) محط التمثيل أسفل لا فوق حتى يستشكل بوجود العطف كذا رأيته في تعليقات بعض الأساتذة أي فأسفل حذف منه المضاف إليه ولم يعطف عليه شيء لكن المفهوم من كلام المصنف في شرح الكافية أنه لم يحذف من الثاني المضاف إليه ونص عبارته فيه: قد يفعل هذا يعني ما أفاده بقوله: ويحذف الثاني الخ- دون عطف فمن ذلك ما حكى الكسائي من قول بعض العرب: أفوقَ تنام أم أسفل بالنصب على تقدير وجود المضاف إليه كأنه قال: أفوق هذا تنام أم أسفل منه اهـ فالمخلص أن يراد بعد قوله: من عطف لفظُ "إلى آخره" ويقصدَ من مجموع ذلك: معنى من دون إضافة المعطوف إلى ماأضيف له الأول، لكن يبقى أن المعلوم مما تقدم أن حذف المضاف إليه من الظروف لايشترط فيه شيء، والتعبير هنا بقد يشعر بخلافه إلا أن يمنع ذلك ويقال: إن التقليل نظرٌ للواقع فليتدبر

(**قوله: واسم فاعل**) أي واسم مفعول متعد إلى اثنين. (**قوله: عن المضاف إليه**) بشرط أن لا يكون ضميرا. اهـ يس. (**قوله: ما نصب**) خرج المرفوع فإن الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتي وذلك لأنه متمكن في موضعه بخلاف المنصوب فإنه في نية التأخير فالفصل به كلا فصل. (**قوله: مفعولا الخ**) أي غير جملة فلا يجوز أعجبني قول عبد الله: منطلق زيد للطول قال سم: انظر هل يجوز الفصل بمجموع الأمور التي جاز الفصل بكل منها قال البعض: القياس على ما تقدم في قوله: ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل يقتضي جواز الفصل بالمجموع إلا أن يفرق، وأنا أقول: مقتضى تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايفين لكونهما كالشيء الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه.

(**قوله: ﴿قتل أولادهم﴾**) برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف إلى شركاء من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به وأولادهم مفعوله فصل به بين المتضايفين وحسّن ذلك كونه فضلة غير أجنبي من المضاف إليه الفاعل فلا يعتد به لكونه في غير مركزه. (**قوله: ترك يوما الخ**) ليس بنظم ويوما ظرف لترك فصله من مفعوله والفاعل محذوف أي تركك نفسك وهو مبتدأ خبره سعي. (**قوله تعالى: ﴿مخلف وعده رسله﴾**) بنصب وعده مفعولا ثانيا لمخلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الأول المضاف إليه وهو رسله.

وقوله ﷺ: «هل أنتم تاركوا لي صاحبي» وقول الشاعر: كناحت يوما صخرة بعسيل (**ولم يعب فصل يمين**) حكى الكسائى هذا غلام والله زيد (**واضطرارا وجدا**) الفصل (**بأجنبي**) من المضاف

كقوله: ما إن وجدنا للهوى من طب * ولا عدمنا قهـر وجـد صب

وقوله: أنـجـب أيـام والـداه بـه * إذ نجلاه فنعم ما نجلا

(**قوله: هل أنتم تاركو لي صاحبي**) فتاركو مضاف لصاحبي بدليل حذف النون منه وقد فصل بينهما بالجار والمجرور قال الدماميني: ويحتمل أن حذف النون للتخفيف وصاحبي مفعول كقراءة الأعمش ﴿وَمَا هُمْ بِضَاري بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ لا للإضافة والحديث مذكور في البخاري وهو: عن أبي الدرداء كانت بين أبى بكر وعمر محاورة، فأغضب أبو بكر عمر، فانصرف عنه عمر مغضبا، فاتبعه أبو بكر يسأله أن يستغفر له، فلم يفعل حتى أغلق بابه فى وجهه، فأقبل أبو بكر إلى رسول الله ﷺ فقال أبو الدرداء ونحن عنده: فقال رسول اللهﷺ: أما صاحبكم هذا فقد غامر قال وندم عمر على ما كان منه فأقبل حتى سلم وجلس إلى النبىﷺ وقص على رسول الله ﷺ الخبر قال أبو الدرداء: وغضب رسول الله ﷺ وجعل أبو بكر يقول: والله يا رسول الله لأنا كنت أظلم فقال رسول الله ﷺ: هل أنتم تاركو لى صاحبى هل أنتم تاركو لى صاحبى إنى قلت: يا أيها الناس إنى رسول الله إليكم جميعا فقلتم كذبتَ وقال أبو بكر: صدقت. (**قوله: كناحت يوما صخرة بعسيل**) صدره: **فرشني بخير لا أكونن ومدحتي** فناحت اسم فاعل مضاف، وصخرة، مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، ويوما ظرف ناحت بمعنى وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ورشني أمر من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش، والمعنى أصلح حالي بخير ومدحتي مفعول معه، وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التي يجمع بها العطر، وهوكناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد.تصريح (**قوله: بأجنبي**) أراد به بقرينة المقابلة بقوله: ما نصب ما يشمل فاعل المضاف كما يدل عليه أوّل أمثلته لأن الفصل به من المختص بالضرورة لما مر إلا أنه أسهل من الفاعل الأجنبي وهو بالنظر إلى الشرح المزجي متعلق بالفصل، وأما بالنظر إلى المتن فعلى ما أشار إليه متعلق بمتلبسا حال من ضمير الفصل أي حال كون الفصل متلبسا بأجنبي تلبس الشيء بفاعله ومتعلق بمفصولا على رجوع الضمير على المضاف أي وجد المضاف حال كونه مفصولا بأجنبي ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنبي به على رأي من أجاز إعمال ضمير المصدر لأن ضميره الذي أجيز إعماله هو البارز وهذا مستتر. أفاده الشاطبي (**قوله: أنجب أيام والداه به**) أي ولداه ولداً نجيباً أيامَ إذ ولداه ونجله ونجل به ولده وإضافة أيام إلى إذ بيانية والفصل في هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور أيضا ويؤخذ منه جواز الفصل باثنين من المعمولات الأجنبية في الضرورة فالمراد بالأجنبي الجنس.

وقوله: تسقِي امتياحا نَدى المسواكَ ريقتِها، وقوله: كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديٍّ، (**أوبنعت**) نحو من ابن أبي شيخ ألأباطح طالب (**أو ندا**) مَثَّلَ له في شرح الكافية بقوله: كأن برذون أبا عصام * زيد حمار دق باللجام، ويحتمل أن يكون على لغة إجراء أب بالألف على كل حال وزيد بدل منه أو عطف بيان قاله ابن هشام. **تتمة**: من الفواصل إما، قال في الكافية: والفصل بها مغتفر كقوله:

هما خطتا إما إسارٍ ومنةٍ * وإما دَمٍ والموتُ بالحر أجدرُ

(**قوله: تسقي امتياحا الخ**) آخره: **كما تضمن ماء المزنة الرصف** أي تسقي المسواك ندى ريقتها والامتياح الاستياك فهو إما ظرف أي وقت امتياح أو حال أي ممتاحة والرصف الحجارة المرصوف بعضها إلى بعض وماؤها أرقُّ وأصفى من غيره. (**قوله: كما خط الخ**) آخرالبيت: **يقارب أو يزيل** ما مصدرية هي وصلتها خبر عن محذوف والمعنى رسم هذه الدار محكم منسق على حسب المواقع، كخط الكتاب الذي يكتبه يهودي فيدني بعض حروف الكتابة من بعضها أحيانا ويباعد بينها أحيانا أخرى تبعا لما يتطلبه الرونق والجمال وخص اليهودي؛ لأنه من أهل الكتاب فيما يعرف العرب كذا في بعض الحواشي فالبيت مدح ويؤيده رواية لسان العرب في مادة التحبير: كتحبير الكتاب يوما قال: والتحبير تزيين الخط. (**قوله: من ابن الخ**) صدره: **نجوت وقد بل المرادي سيفه** قاله سيدنا معاوية ﷺ حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتله وقتل علي وعمرو بن العاص ﷺ فسموا سيوفهم وتواعدوا لسبع عشرة ليلة من رمضان فلما خرج علي كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضربه عبد الرحمن بن ملجم المرادي نسبة إلى مراد بضم الميم قبيلة باليمن على صلعه ثم حمل على الناس بسيفه فأفرجوا له وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة رماها عليه وضرب به الأرض فحبسوه حتى استشهد الإمام عليّ بعد يومين فقتلوه، وأما معاوية ﷺ فضربه صاحبه فأصاب أوراكه وكان سمينا فقطع منه عرق النكاح فلم يولد له بعد ذلك، وأما عمرو فاشتكى تلك الليلة فلم يخرج للصلاة وأناب رجلا من بني سهم يقال له: خارجة فضربه الرجل فقتله فلما أصبح وسمعهم يخاطبون عمرا بالإمارة قال: أو ما قتلت عمرا قالوا: بل قتلت خارجة قال: أردت عمرا وأراد الله خارجة فقتله عمرو.

(**قوله: بدل منه أو عطف بيان**) أي فلا شاهد فيه وحقيقة الأمر لا يظهر إلا بعد معرفة أن زيدا وأبا عصام متحدان ذاتا أو مختلفان ولم أجد مع التفتيش في ذلك شيئا. (**قوله: والفصل بها مغتفر**) أي غير مختص بالشعر كما في الأشموني. (**قوله: هما**) أي الخطتان المعلومتان من السياق خطتا أسر أو قتل لكن المضاف في هذا ليس مشبها للفعل فمقتضاه عدم اشتراط ذلك فيه قاله الخضري والخطة بالضم الخصلة والإسار بالكسر الأسر. وعد الأسر والمنة بعده بالإطلاق خطة واحدة لتلازمهما في الجملة.

﴿فصل في (المضاف إلى ياء المتكلم)﴾

الصحيح أنه معرب خلافا لابن الخشاب والجرجانى في قولهما: إنه مبنى لاضافته إلى غير متمكن لإعراب المضاف إلى الكاف والهاء والمثنى المضاف إلى إلياء ولبعضهم في قوله: إنه ليس بمبنى لعدم الشبه ولا معرب لعدم تغير حركته.

(**آخر ما أضيف لليا اكسر إذا لم يك معتلا**) أو جاريا مجراه كصاحبي وغلامي وظبيي ودلوي، ولك حينئذ في الياء الفتحُ والسكون وحذفُها لدلالة الكسر عليها نحو خليل أملك مني وفتحُ ما وليته فتقلب ألفا نحو ثم آوي إلى أما وحذفُ الألف وإبقاء الفتح نحو

ولست بمدرك ما فات مني * بلهف ولا بليت ولا لو أني

﴿فصل في المضاف إلى ياء المتكلم﴾

(**قوله: المضاف إلى ياء المتكلم**) أفرده بالذكر لأن له أحكاما ليست في الباب السابق ككسر آخره وجوبا إذا لم يكن معتلا ولا جاريا مجراه. (**قوله: ليس بمبني الخ**) وعلى هذا إذا قلت: غلامي حاضر فغلام مبتدأ في محل رفع إذ ليس الإعراب المحلي مخصوصا بالمبني هذا هو الظاهر وإن توقف فيه البهوتي. صبان (**قوله: معتلا**) أي بالاصطلاح النحوي وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة بقرينة تمثيله فلا يشمل نحو ظبي بل هو صحيح بهذا الاصطلاح وإن كان معتلا بالاصطلاح الصرفي. أفاده الصبان والمشهور أنه معتل جار مجرى الصحيح.

(**قوله: أو جاريا مجراه**) أي مجرى المعتل فهو داخل في حيز النفي كالذي قبله عبارة عن المثنى والجمع أي إذا لم يكن واحدا من هذين المذكورين كما يعلم من بيان المفهوم ثم المراد انتفاء الأمرين جميعا لأن أو للأحد الدائر المبهم وهو يعم في سياق النفي كالنكرة في سياق النفي ويشير إلى نظير هذا كلام المولى الجامي في حل عبارة الكافية: فلا يكون إلا أحدهما.

(**قوله: ولك الخ**) ولا تختص الثلاثة الأخيرة بالنداء خلافا للتسهيل لكنها تختص بالإضافة المحضة أما في غيرها كمكرمي فلا حذف ولا قلب لأنها في نيّة الانفصال فلم تكن الياء كجزء الكلمة.(**قوله: خليل أملك مني**) البيت: خليلي أملك مني للذي كسبت يدي ومالي فيما يقتني طمع. (**قوله: فتقلب ألفا**) أي لتحركها وانفتاح ما قبلها قال سم: الظاهر أن هذه الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم فهي مضاف إليه في موضع جرّ بل قد يدعى أنها ياء المتكلم، غاية الأمر أن صفتها تغيرت. (**قوله: ثم آوي الخ**) البيت بتمامه: أطوف ما أطوف ثم آوي * إلى أما ويرويني النقيع. (**قوله: بلهف**) أي بقولي: يا لهف الخ فالأصل يا لهفي قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا وحذفت لدلالة الفتحة عليها.

فإن يك معتلا (**كرام وقذا أو يك**) مثنى أو مجموعا جمع سلامة (**كابنين وزيدين فذي جميعها الياء**) المضاف إليها (**بعد**) بالضم (**فتحها**) وسكون الياء التي في آخر المضاف (**احتذي**) ثم في ذلك تفصيل (**و**) ذلك أنه (**تدغم الياء**) التي في آخر المضاف (**فيه**) أي في الياء المضاف إليه نحو جاءني قاضِيَّ ورأيت قاضي وغلامَيَّ وزيدِيَّ ومررت بقاضِيَّ وغلامَيَّ وزيدِيَّ (**والواو**) تدغم فيه أيضا بعد قلبها ياء نحو أودى بَنِيَّ (**وإن ما قبل واو ضم فاكسره يهن**) وإن فتح سابقه فابقه نحو هؤلاء مصطفَيَّ (**وألفا سلم**) نحو محياي وعصاي وغلاماي. وسلامة الألف التي في المثنى

(**قوله: فإن يك معتلا**) بيان لمفهوم قوله: لم يك معتلا كما أن قوله: أو يك مثنى أو مجموعا بيان لمفهوم قوله: أو جاريا مجراه. (**قوله: أويك مثنى أو مجموعا**) المناسب لما تقدم أن يقول: أو يك جاريا مجراه بأن يكون مثنى أو مجموعا إلا أنه أخصر فبين ماهو المراد من أول الأمر. (**قوله: فذي**) مبتدأ وجميعها تأكيد والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذي خبر المبتدإ الثالث وقوله: بعد أي بعدها أي الأربعة حال من الياء أو متعلق باحتذي ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانيا. (**قوله: ثم في ذلك تفصيل**) أي بعد ما علمت أن ياء المتكلم مفتوح بعد المعتمل مقصورا أو منقوصا وفي المثني والمجموع، فاعلم أن فيها تفصيلا من حيث آخرها أي ما قبل ياء المتكلم وحاصل التفصيل أن ما آخره ياء وهو المنقوص والمثنى والمجموع نصبا وجرا تدغم يائه وكذا واو الجمع بعد قلبها ياء والألف تسلم. (**قوله: جاقاضيّ**) إعرابه مقدر على ما قبل ياء المتكلم لتعذره مع سكون الإدغام وإن كان قبل ذلك ثقيلا فقط ولم يذكر هنا مرفوع الجمع والمثنى لأنه حكمه يأتي وأما المنصوب والمجرور منهما فحكمهما حكم المنقوص فذكرهما معه. (**قوله: غُلامي**) بفتح الميم وزيدي بكسر الدال وكذا ما بعده قيل: حذفت اللام والنون للإضافة قال الصبان: هذا هو التحقيق عندي وإن اشتهر أن حذف اللام للخفة والنون للإضافة ولعل وجه ما اشتهر أن اللام لا تنافي الإضافة للجمع بينهما في نحو لا أبا لك عند سيبويه كما مر في باب لا. (**قوله: بعد قلبها ياء**) ولم يذكره المصنف للعلم بأن الإدغام إنما يكون في المثلين وللإشعار به من قوله: وإن ما قبل واو ضم فاكسره يهن. (**قوله: بنيّ**) هو مرفوع بواو مقدرة لتعذرها مع الياء وقيل: بالواو المنقلبة ياء وهو المختار كما مرّ في باب الإعراب والبيت بتمامه: أودى بني وأعقبوني حسرة * بعد الرقاد وعبرة لا تقلع

قوله: أودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف إلي ياء المتكلم، وأصله بنوي قلبت الواو ياء لاجتماعهما والسابق ساكن وأعقبوني حسرة أي أو رثوني حسرة يقال: أعقبه ندما وغما أورثه إياه قاله في لسان العرب والعبرة بفتح العين المهملة الدمع (**قوله: ما قبل واو**) المراد الياء عبر عنها بالواو باعتبار ما كان وقال الشاطبي بعد ما قال: صوابه ما قبل ياء: ويجاب بأن القاعدة في التصريف أنه إذا عرض في الكلمة إعلالان جاز البدأ بأولهما وبآخرهما فهذا من البدإ من أولهما. (**قوله: يهن**) بضم الهاء مضارع هان أي يسهل في النطق وكسر الهاء مفسد للمعنى لأنه من الوهن وهو الضعف.

في لغة الجميع (و) التي (**في المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن**) نحو سبقوا هوي. **خاتمة**: المستعمل في إضافة أب وأخ و حم وهن إلى الياء أبى وأخى وحمي وهني واجاز المبرد أبيّ برد اللام وفي فم في وقل فمي وأجاز الفراء في ذى ذيَّ وصححوا أنها لا تضاف إلى مضمر أصلا.

(**قوله: انقلابها ياء حسن**) أي لاواجب وقلبوها ياء عوضا عن الكسرة التي يستحقها ما قبل الياء فهو مما ناب فيه حرف عن حركة في غير باب الإعراب ومثله لا رجلين اهـ يس واتفق الجميع على قلب الألف ياء في على ولدي وإلى مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا وإليك حكاه في النكت.

(**قوله: سبقوا الخ**) البيت بتمامه:

سبقوا هوي وأعنقوا لهواهم * فتخرموا ولكل جنب مصرع

ضمير سبقوا يرجع إلى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعا في طاعون وهم المراد بالبنين في البيت السابق أعني أودى بنيّ الخ و**أعنقوا** أي أسرعوا من العَنَق بفتحتين نوع من السير و**تخرموا** ماض مجهول أي خرمتهم المنية أي أخذتهم فمراد الشاعر بالهوى الموت عبر به للمشاكلة.

(**قوله: وأجاز المبرد أبيّ**) وأجاز رد اللام في أخ أيضا حملا له على أب؛ لتقاربهما لفظاً ومعنى وتمسك في إجازة أبيَّ بقول الشاعر: وأبيَّ مالك ذو المجاز بدار وأجاب عنه ابن الحاجب بأن ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع أنه يحتمل أن يكون المقسم به أي أبيّ جمع أب، فأصله أبين سقطت النون في الإضافة، فاجتمعت يائآن، فأدغمت الأولى في الثانية، فصار أبيّ فلا شاهد فيه. أفاده المولى الجامي قدس سره (**قوله: وصححوا**) بمنزلة الاستدراك أي لا تضاف إلى مضمر فضلا عن الياء فضلا عن أن يعاد معها اللام.

﴿باب (إعمال المصدر) وفيه إعمال اسمه﴾

(**بفعله المصدر ألحق في العمل**) سواء كان (**مضافا**) وهو أكثر (**أو مجردا**) منونا وهو أقيس (**أومع أل**) وهو أندر ثم إنه لا يعمل مطلقا بل (**إن كان**) غير مضمر ولا محدود ولا مجموع، وكان (فعل مع أن أو) مع (**ما**) المصدرية

﴿باب إعمال المصدر﴾

(**قوله: وفيه إعمال اسمه**) أي مسائل إعمال اسمه. (**قوله: بفعله المصدر ألحق**) أي لأنه أصل الفعل ماضيا وغيره لا للمشابهة كالوصف ولذلك عمل مطلقا والوصف لا يعمل إلا إذا كان بمعنى المضارع. (**قوله: في العمل**) أي بالشروط الآتية ويخالفه في جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره إذا حذف إلا إذا كان نائبا عن فعله، وفي رفعه نائب الفاعل خلاف واختار سيبويه الجواز بشرط أمن اللبس كعجبت من قراءة في الحمام القرآنُ ومن أكل وشرب الماء بخلاف الفعل في الجميع. (**قوله: وهو أكثر**) والقياس قلته كالمعرف بأل وأراد به وبقوله: وهو أقيس وأندر أن ما يفهم من ظاهر المتن من المساواة غير مقصود. (**قوله: منونا**) من ذكر اللازم بعد الملزوم أفاد به أن المراد التجرد من أل والإضافة جميعا مع الاختصار بل والإشارة إلى علة الأقيسية فإن التنوين تدخل المبهم فلله دره. (**قوله: وهو أقيس**) أي أوفق بالقياس لأنه لتنكيره أشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما أبعدهما عن الفعل وهو الإضافة وأل اللتان هما من خصائص الأسماء. (**قوله: بل إن كان**) ويشترط في عمل المصدر أيضا أن يكون غير منعوت قبل العمل بذكر سائر متعلقاته لأن النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل وإنما لم يؤثر بعد العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل وأن يتقدم على معموله فلا يجوز أعجبني زيدا ضرب عمرو نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله إذا كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيدا ضربا أو كان المعمول ظرفا وهو الراجح وأن يكون مذكورا فلا يعمل محذوفا على الأصح كما في الهمع وغيره.

(**قوله: إن كان غير مضمر**) فيه أن محل الشروط هو المصدر المشتمل على حروف الفعل فالمضمر غير داخل حتى يخرج بالشرط وأجاب المحشي الحكيم بأنه ذكره اهتماما بالرد لما عليه الكوفيون من إعماله. (**قوله: ولا محدود**) أي غير دال على المرة مفردا أو مثنى أو مجموعا. (**قوله: ولا مجموع**) أي ولا مثنى ففيه اكتفاء لأن تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الأصلية التي هي أصل الفعل، واعلم أن المصدر إنما يثنى إذا أريد الأنواع أو الأفراد ومثنى ومجموع الثاني قد خرج بقوله: ولا محدود فهو للتنصيص بالنظر إليه. (**قوله: وكان الخ**) يصح تقدير ما مطلقا إلا أن الأولى عند إرادة الماضي والاستقبال تقدير أن إيثارا للأدل على

(يحل محله) نحو ﴿**ولولا دفع الله الناس**﴾ ﴿**أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما**﴾، **ضعيف النكاية أعداءه، بخلاف المضمر** نحو ضربك المسيء حسن وهو المحسن قبيح **والمحدود** نحو عجبت من ضربتك زيدا وشذ: يحايي به الجلد الذي هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب **والمجموع** وشذ: تركته بملاحس البقر أولادها،

المضي مع الماضي وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لأنها مع الماضي للمضي ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فإنها صالحة للأزمنة الثلاثة مطلقا وبه تعلم وجوب تقديرها مع الحال كما في المرادي وفي التسهيل أن هذا غالب لا شرط. (**قوله: يحل محله**) قال ابن هشام: قد يرد على هذا الشرط أن المحلى بأل لا يحل محله فعل مع أنه يعمل والجواب أنه يحل وأل كالجزء منه فالحال يحل محله مع أل لا محل المصدر فقط حتى يستلزم دخول أل على الفعل وكذا يشكل عليه أن مصابكم رجلا لأن ما بعد أن لا يقدر بالحرف المصدري والفعل ويجاب بأن ذلك سائغ في الأصل وإن عرض منعه بوقوع المصدر اسم إن أو أن اللفظ المقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به. (**قوله: ضعيف النكاية الخ**) آخره: **يخال الفرار يراخي الأجل** يخال بمعنى يظن ويراخي يباعد وفاعله ضمير الفرار وفاعل يخال ضمير المهجو وجملة يراخي في موضع المفعول الثاني ليخال وضعيف خبر مبتدأ محذوف أي هو ضعيف والنكاية مصدر نكيت في العدو إذا أثرت فيه فنصب أعداءه على نزع الخافض أي في أعدائه كما قاله السيرافي يقول: هو ضعيف عن أن ينكي عدوه وجبانٌ أن يثبت ولكنه يلتجي إلى الفرار ويخاله مؤخراً لأجله. (**قوله: بخلاف المضمر**) لضعفه بالإضمار بزوال حروف الفعل وجوز الكوفيون إعمال البارز وتوقف البهوتي هل هذا الخلاف في ضمير اسم الفاعل أيضا نحو مكرم زيدا عالم وهو بكرا جاهل أو يعمل اتفاقا أو لا يعمل اتفاقا وقول الدماميني: لم أر أحدا حكى إجازة إعمال اسم الفاعل مضمرا يمنع الاحتمال الثاني ويضعف الأول ويقوي الثالث. أفاده الصبان (**قوله: والمحدود**) لم يعمل حينئذ لأن صيغته حينئذ ليست الصيغة التي هي أصل الفعل. (**قوله: يحايي**) المشاركة غير مرادة أي يحيى به أي بالماء. والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوي فاعل ولعل الوصف به لبيان الواقع. والحازم الضابط العاقل وضربة كفيه من إضافة المصدر إلى المفعول والملا مقصورا هو التراب والشاهد في نصبه بضربة وهو بنزع الخافض على ما يظهر ونفس مفعول يحايي، يصف الشاعر مسافرا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا. (**قوله: والمجموع**) جوز عمله مجموعا جماعة منهم ابن عصفور والناظم في بعض كتبه. (**قوله: تركته بملاحِس البقر أولادها**) أي بمكان لحاس البقر أولادَها فالملاحس جمع مَلْحَس مصدر ميمي على تقدير مضاف ولا يجوز أن يكون اسم مكان هنا

(**ولاسم مصدر**) وهو الاسم الدال على الحدث غير الجاري على الفعل إن كان غير علم ولا ميمي (**عمل**) عند الكوفيين والبغداديين نحو وبعد **عطائك** المئة الرتاعا

فإن كان علما كسبحان للتسبيح وفجار وحماد للفجرة والمحمدة فلا عمل له بالإجماع أو ميميا فكالمصدر بالإجماع نحو

لأنه كاسم الزمان لا يعمل في المفعول به قاله ابن جني في الخصائص، ثم لا يخفى أنه من اسم المصدر ولم يأت بعد إلا أن يكون ذكره للإشارة لمساوته للمصدر في الشروط. (**قوله: ولاسم مصدر عمل**) أي مضافا أو مجردا أو مع أل كما أفاده سم. (**قوله: الدال على الحدث**) مقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر والذي يدل عليه قولنا: اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن موضوعه المصدر نفسه إلا أن عدم خطور لفظ المصدر بالبال حين إطلاق اسم المصدر يدل للأول.

(**قوله: غير الجاري**) أي الذي لا يشتق منه الفعل فإنه فسر الجريان على الفعل في النكت نقلا عن الرضي بالكون أصلا للفعل. (**قوله: إن كان غير علم الخ**) مراده تقييد عموم المتن الموهم مساوته للمصدر قال في الهمع: اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشياع ولا يوصف.

(**قوله: وبعد عطائك الخ**) أوله: **أكفرا بعد رد الموت عني**. هو للقطامي أسره زفر في الحرب التي كانت بين قيس وتغلب فأرادت قيس قوم زفر قتله فحال زفر بينهم وبينه ومنّ عليه وأعطاه مئة من الإبل وأطلقه فقال: أكفرا بعد رد الموت عني الخ، والهمزة للاستفهام الإنكاري وكفرا مفعول مطلق عامله محذوف أي أأكفر كفرا وعطائك اسم مصدر مضاف لفاعله والمئة مفعوله أي المئة من الإبل. (**قوله: وحماد وفجار**) لعل جمعهما لاشتراكهما في كونهما على وزن فعال وبنائهما على الكسر أو للتفنن وإلا فالمناسب ذكر كل جنب معناه.

(**قوله: والمحمدة**) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قاله المصرح وقال الصبان: القياس في الثانية الفتح. (**قوله: فلاعمل له**) أي وإن كان ظاهر إطلاق المتن عمله إلا أن يقال: كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك.

أظلوم إن مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم

(**وبعد جره**) أي المصدر معموله (**الذي أضيف له كمل بنصب**) عمله إن أضيف إلى الفاعل وهو الأكثر، كمنع ذي غني حقوقا شين (**أو**) كمل (**برفع عمله**) إن أضيف إلى المفعول وهو كثير إن لم يذكر الفاعل نحو ﴿لايسأم الانسان من دعاء الخير﴾ وقليل إن ذكر نحو بذل مجهود مقل زين. وخصه بعضهم بالشعر، ورُدّ بقوله ﷺ: وحج البيت من استطاع إليه سبيلا.

(**قوله: أظلوم الخ**) الهمزة للنداء ومصابكم مصدر ميمي بمعنى إصابتكم مضاف إلى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت له وتحية ما يحي به بدل من السلام ويحتمل أنها حال مؤكدة ولا يظهر جعل المرادي له مفعولا مطلقا وظلم خبر إن. (**قوله: كمل بنصب**) أي إن أردت التكميل فالأمر للإباحة لا للوجوب ولا يرد وجوب التكميل في نحو ظن إذا لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف في باب ظن:

ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول

(**قوله: أو برفع**) نظير ما قبله وأو مانعة خلوّ فتدخل صورة إضافة المصدر للظرف وتكميله بالرفع والنصب معا. (**قوله: وهو كثير**) أي كونه مضافا مع قطع النظر عن كونه قيدا للتكميل بالرفع لئلا ينافي قوله: إن لم يذكر الفاعل فافهمه. (**قوله: إن ذكر**) فهذا التكميل بالرفع. (**قوله تعالى: مِن دُعَآءِ الخير**) من طلب والتقدير من دعائه الخير أي السعة في المال والنعمة فحذف الفاعل وأضيف المصدر إلى المفعول. (**قوله: مجهودٍ مقلٌ**) المجهود ما حصل بالجهد والمقل الفقير.

(**قوله: ورد بقوله ﷺ: وحج البيت** الحديث) كذا في بعض النسخ الخطية وعليها كتب المحشي الحكيم وهو أولى مما في بعض النسخ من الرد بآية ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه لفهمه إن كان شرطا أي من استطاع منهم ولِما أورد على جعل من استطاع فاعلا للمصدر في الآية من فساد المعنى لأن المعنى حينئذ ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعا،

والجواب عن الثاني بأن الفساد مبني على كون أل في الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكرى والمعهود المتقدم حكما المستطيعون لأن حج مبتدأ ورتبة المبتدإ مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين لا يدفع الأولوية لأن حق الدليل أن لا يحتمل غير

تتمة: وقد يضاف إلى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب كحب يوم عاقل لهوا صبى (**وجر ما يتبع ما جر**) مراعاة للفظ نحو عجبت من ضرب زيد الظريف (**ومن راعى في الإتباع المحل**) فرفع تابع الفاعل ونصب تابع المفعول المجرورين لفظا (فحسن) فعله كقوله: مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

المستدل عليه احتمالا متبادرا.

(**قوله: تتمة الخ**) قد علمت شمول كلام المصنف له. (**قوله: وجر ما يتبع ما جر**) أي جر تابع المجرور الذي هو ما أضيف إليه المصدر وظاهر كلام المصنف أن المراد مطلق التابع، ومحل جواز جر التابع ما لم يمنع منه مانع كما في التسهيل،

قال الدماميني: كما في أعجبني إكرامك وزيد فإن جر التابع يؤدي إلى العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهو ممنوع اهـ ولا يفوتنك أنه جرى في الألفية على جواز العطف بلا إعادة الخافض.

(**قوله: فحسن فعله**) أي يعني ما ذكر من مراعاة المحل حسن وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين كما في التصريح ومنعه سيبويه وأكثر البصريين كما منعوا ذلك في الوصف كاسم الفاعل لاشتراط سيبويه ومن وافقه في مرعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في كلمة رفعا أو نصبا إلا إذا كان محلى بأل أو منوّنا أو مضافا إلى غير تلك الكلمة وغير متبوعها. قاله الشمني

(**قوله: مشي الهلوك الخ**) أوله: **السالك الثغرة اليقظان سالكها**. السالك خبر بعد خبر لأنت في بيت قبله. والثغرة بضم المثلثة وسكون الغين المعجمة الثنية المخوفة بالنصب على المفعوليه للسالك وبالجر على إضافة السالك إليها واليقظان نعت سببي للثغرة ففيه الجر والنصب ومشي الهلوك مفعول مطلق للسالك على حد قعدت جلوسا والهلوك بفتح الهاء وضم اللام آخره كاف المرأة الفاجرة وجملة عليها الخيعل حال والخيعل بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قميص لا كم له وقيل: قميص قصير والفضل بضم الفاء والضاد المعجمة اللابسة ثوب الخلوة على ما في الشرح نعت للهلوك على محله وفي شرح الهذليات: أنه الخيعل يلبس تحت إزار قال العيني: هذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد اهـ والأظهر عليه أن يكون

وقوله: مخافة الإفلاس والليانا

تتمة: يجوز في تابع المفعول المجرور إذا حذف الفاعل مع ما ذكر الرفع على تقدير المصدر بحرف مصدري موصول بفعل لم يسم فاعله.

عطف بيان لا صفة لاشتراط الاشتقاق فيها.

(**قوله: مخافة الإفلاس الخ**) أوله: **قد كنت داينت بها حسانا** ضمير بها للقينة ومعنى داينت بعتها بالدين لحسان أي إنه داين حسان خشية من إفلاس غيره ومطله قال في المغني: ويجوز أن يكون الليانا مفعولا معه وأن يكون معطوفا على مخافة على حذف مضاف أي ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح عطفه على مخافة لأن الليان فعل لغير المتكلم.

(**قوله: على تقدير المصدر الخ**) قد يقال: ذلك لسيبويه وهو لا يجوز اعتبار المحل بدون بقاء المحرز كما تقدم قريبا.

﴿هذا باب (إعمال اسم الفاعل)﴾

وهو كما قال في شرح الكافية ما صيغ من مصدر موازنا للمضارع ليدل على فاعله غير صالح للإضافة إليه، وفي الباب إعمال اسم المفعول.

(**كفعله اسم الفاعل في العمل**) مقدما ومؤخرا ظاهرا ومضمرا جاريا على صيغته الأصلية ومعدولا عنها (**إن كان عن مضيه بمعزل**) لأنه حينئذ يكون لفظه شبيها

﴿هذا باب إعمال اسم الفاعل﴾

(**قوله: ما صيغ الخ**) عدل عن التعريف المشهور ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث لما في النكت عن المصنف أنه يرد على قوله: بمعنى الحدوث نحو دائم ومستقر وثابت أهـ وهو مدفوع بأن المراد الدلالة بوضع الهيئة فليتأمل.

(**قوله: ليدل على فاعله**) قيل: يخرج به اسم المفعول وقد يقال: إنه خارج بقوله: موازنا للمضارع إلا أن يقال اسم المفعول من المزيد موازن للمضارع المجهول فلا يخرج به بل بقوله: ليدل إلخ والمراد بالفاعل ما قام به الحدث وضمير إليه الآتي راجع إليه مرادا به الاصطلاحي ففيه استخدام. (**قوله: غير صالح للإضافة إليه**) قال الأشموني في باب الصفة المشبهة: لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه حتى يراد به الثبوت ويكون صفة مشبهة فلا يرد على تعريف المصنف نحو قائم الأب اهـ وسيأتي على هذا مقال. (**قوله: مضمرا**) أي محذوفا. (**قوله: أو معدولا عنها**) إشارة إلى صيغ المبالغة.

(**قوله: بمعزل**) بكسر الزاي كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية وعن مضيِّه متعلق به لاكتفاء الظرف برائحة الفعل وإن كان اسم المكان لا يعمل في غيره والمعنى إن كان في مكان عزل أي إبعاد عن مُضِيّ حدثه والمكان هنا مجاز عن التركيب ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء للملابسة أي إن كان ملتبسا بانعزال لأنه كان يجب فتح زائه كما هو قياس مفعل للحدث من مكسور عين المضارع ولا يظهر ما قاله يس أن عن مضيه حال من معزل.

(**قوله: لأنه حينئذ يكون لفظه الخ**) أي لأنه حين انعزاله من المضي يكون هيئته شبيها بهيئة الفعل الذي هو بمعناه فيتحقق المشابهة من وجهين بخلاف ما إذا كان بمعنى الماضي فلا يتحقق المشابهة للفعل الذي هو بمعناه إلا من وجه واحد فلا يقوى على العمل

قال في شرح الكافية: ولو قصد باسم الفاعل المضي لم يعمل لأنه لم يشبه لفظه لفظ الفعل الذي هو بمعناه بخلاف المقصود به الحال أو الاستقبال فإن لفظه شبيه بلفظ الفعل المدلول به على الحال أو الاستقبال وهو

بلفظ الفعل المدلول به على الحال والاستقبال وهو المضارع فإن لم يكن فإن كان صلة لأل فسيأتي وإلا فلا يعمل خلافا للكسائي، (و) إن (**ولي استفهاما**) نحو أضارب زيد عمرا (**أو حرف ندا**) نحو يا طالعا جبلا وهو من قسم النعت المحذوف منعوته ولذا لم يذكره في الكافية. (**أو نفيا**) نحو ما ضارب زيد عمرا (**أو جا صفة**) نحو مررت برجل ضارب زيدا

المضارع اهـ وحذف الشارح ﷺ من كلامه ما لولاه يتحير في معنى اللفظ. (**قوله: بلفظ الفعل المدلول به الخ**) أي لفظ الفعل الذي هو بمعناه كما علمت ومثله الدال على الاستمرار على ما مر في الإضافة، ويشترط أيضا أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل عمله كالمصدر لأنهما من خواص الأسماء فيبعدانه عن الفعل كما في الارتشاف ولا تضرُّ التثنية والجمع لأنهما لا يغيران صيغة المفرد كالتصغير ولأن علامتهما تلحق الفعل وإنما أبطلا عمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالته على الزمان جدا لأن لزومه له غير بيّن بخلاف الوصف.

(**قوله: خلافا للكسائي**) محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال أما الفاعل فإن كان ضميرا رفعه اتفاقا أو ظاهرا فكذلك على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور قال الشارح: وهو الأصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكروه قال المصنف: ومذهب الكسائي قوي لأن الفعل باق معنى وإن لم يبق لفظا ولا يضر ذهاب الشبه اللفظي كما في صيغ المبالغة اهـ ويقال: هي مبدلة من فاعل الموجود فيه الشبه اللفظي فليراجع.

(**قوله: وولي الخ**) هو في معنى الشرط الواحد وهو الاعتماد على أحد المذكورات ليقرّبه من الفعل فإن لم يعتمد لم يعمل خلافا للأخفش والكوفيين وهذا شرط لعمله في المفعول وفي الفاعل الظاهر وعدم المضي شرط لعمله في المفعول فقط فقول المغني: إن اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع إنما هو لعمل النصب يعني به مجموع الأمرين وإلا فالاعتماد شرط لعمل الرفع في الظاهر أيضا عند الجمهور قاله الدماميني والشمني. أفاده الصبان

(**قوله: وهو من قسم النعت المحذوف منعوته**) أي المذكور بقوله: وقد يكون نعت محذوف عرف إذ التقدير يا رجلا طالعا جبلا وليس العمل للاعتماد على حرف النداء لأن حرف النداء مختص بالاسم فهو أحرى بأن يمنع عمله كما قاله ابن الناظم. (**قوله: ولذا لم يذكره في الكافية**) وذكره هنا لدفع توهم أن النداء يبعده من الفعل فيمنع عمله. (**قوله: أو نفيا**) أي صريحا أو باعتبار معنى الكلام نحو إنما ضارب زيد عمرا ولا فرق بين أن يكون النافي حرفا أو فعلا أو اسما نحو غير مضيع نفسه عاقل.

أو جاء حالا نحو جاء زيد ضاربا عمرا (**أو**) خبرا (**مسندا**) لذي خبر نحو زيد ضارب عمرا وكان قيس محبا ليلى وإن زيدا مكرم عمرا ظننت عمرا ضاربا خالدا.

(**وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف**) نحو ﴿ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه﴾ أي صنف مختلف (**وإن يكن**) اسم الفاعل (**صلة أل ففي المضي وغيره إعماله قد ارتضي**) عند الجمهور وذهب الرماني إلى أنه لا يعمل حينئذ في الحال وبعضهم إلى أنه لا يعمل مطلقا وأن ما بعده بإضمار فعل

(**قوله: أو جاء حالا**) ففي كلام المصنف اكتفاء لفهم أحدهما بذكر الآخر في مثل هذا المقام. (**قوله: كان قيس محبا ليلى**) إنما جاز إعمال الوصف هنا مع إنه ماض بقرينة كان لأن الأصل قيس محب ليلى فدخلت كان بعد العمل أفاده الصبان عن ابن أياز ونقل يس عن ابن هشام أن ذلك على حكاية الحال وكذلك كل موضع صلح موضعه المضارع بخلاف هذا ضارب زيدا أمس. (**قوله: وقد يكون نعت محذوف**) مثله الحال عن محذوف نحو الذي عرفت مكرما أباه زيد.

(**قوله: محذوف عرف**) أي بقرينة حالية كاختصاص الصفة نحو مررت بعاقل أي شخص أو مقالية كالنداء لأنه ظاهر في العاقل بخلاف مررت بقائم.

(**قوله: قد ارتضي**) أي بلا شرط اعتماد قاله في التصريح وذلك لأنه فعل في الحقيقة وهو يعمل مطلقا كما في يس لكن في الهمع أنه حينئذ معتمد على الموصول

فلعل مراد المصرح أنه لا يلزم الاعتماد على ما ذكر من الموصوف ونحوه وكذا بلا شرط عدم تصغير ولا وصف كما في ألفية ابن معطي وألفية الشارح وعورض التصغير والوصف بكونه فعلا في الحقيقة فلم تمنعا عمله.

(**قوله: لا يعمل حينئذ في الحال**) أي في وقت كونه بمعنى الحال والاستقبال ففيه اكتفاء كما هو صريح كلامهم وإنما خص النصب بالمضي لأخذه بظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بأل بالذي فعل كذا وأجيب بأن عدم تعرض سيبويه للذي بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجردا فيعمل مع أل بالأولى.

(**قوله: وبعضهم إلى أنه لا يعمل مطلقا**) ظاهره أن هذا البعض يسلم كونه صلة أل إلا أنه لا يعمله لكن قال الدماميني: واللام حينئذ حرف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أنها موصول فالنصب على

(**فعال أو مفعال أو فعول**) الدالات على المبالغة (**في كثرة عن فاعل بديل فيستحق ما له من عمل**) بالشروط المذكورة عند جميع البصريين نحو أما العسل فأنا شراب وإنه لمنحار بوائكها، ضروب بنصل السيف سوق سمانها

المفعولية وبقي قول رابع للأخفش كما في شرح أبي حيان وهو أن اللام للتعريف وما بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به. (**قوله: الدالات على المبالغة**) أي التكثير كما أو كيفا، والمراد أنها تدل عليها نصا، أما فاعل فمحتمل للقلة والكثرة. ولا تستعمل إلا حيث يمكن التكثير فلا يقال: موات ولا قتال زيدا بخلاف قتال الناس، وليس المراد بالمبالغة هنا المبالغة البيانية كما في قولك: أنت الرجل (**قوله: في كثرة**) أي بكثرة حال من فاعل بديل بمعنى مبدل أي أن الثلاثة تستعمل كثيرا كما يفيده المقابلة بقوله: وفي فعيل قل ذا وجعله بمعنى لأجل التنصيص على كثرة يستلزم استدراك قوله: الدالات على المبالغة ويفوت حسن المقابلة وقدم الأول في النكت ونقل الثاني عن ابن قاسم.

(**قوله: فيستحق الخ**) لثبوت السماع وحملا على أصلها وهو اسم الفاعل وأنكر الكوفيون إعمالها لزيادتها بالمبالغة على معاني أفعالها ولزوال الشبه الصوري والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هي وهو كما ترى لا يمنع حملها على اسم الفاعل.

(**قوله: أما العسل فأنا شراب**) فيه رد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إنما هو مع غير أما كما مر. (**قوله: لمنحار بوائكها**) جمع بائكة وهي الناقة السمينة.

(**قوله: ضروب الخ**) آخره: **إذا عدموا زادا فإنك عاقر** هو من قول أبي طالب رثا به أبا أميّة بن المغيرة بما ثبت له واستقرّ فعمله لحكاية الحال التي كان فيها من عقر الإبل إذا عدم الزاد ولو أراد المضيّ المحض ولم يرد حكاية حاله لما ساغ الإتيان بإذا لأنها للمستقبل قال ابن السيد في شرح أبيات الجمل: نصل شفرته أي حده الذي يقطع و**سوق** جمع ساق و**السمان** جمع سمينة والضمير للإبل وعقر البعير بالسيف عقرا ضرب قوائمه لا يطلق العقر في غير القوائم وكانوا يعقرون الناقة إذا أرادوا نحرها لتبرك فيكون أسهل لنحرها وضروب خبر مبتدإ محذوف أي هو ضروب لأن الضمائر قبله غائبة فقوله: فإنك عاقر التفات ولو قدر أنت ضروب ففيه الالتفات ولا التفات في إنك عاقر لأنه على مقتضى الظاهر وإذا شرطيّة قال ابن هشام في المغني: وعاملها شرطها عند المحققين فتكون بمنزلة متى وحيثما وأيان والعجب من العيني هنا فإنه بعد أن ذهب إلى أنها شرطية قال:

(**وفي فعيل**) الدال على المبالغة أيضا (**قل ذا**) العمل حتى خالف فيه جماعة من البصريين (و) في (**فعل**) كذلك قل أيضا نحو إن الله سميع دعاء من دعاه، أتاني أنهم مزقون عرضي. (**وما سوى المفرد**) من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كالمثنى والمجموع

والعامل فيها فعل محذوف دل عليه عاقر أي عقرت ولا يخفى تعسفه، قاله البغدادي. (**قوله: ذا العمل**) في الصبان: ذا الإبدال وعبارة الإمام قد توهم أنه مستعمل مع قلة عمله وليس مرادا. (**قوله: سميع**) ذكر بعضهم أن صفات الله تعالى التي هي على صيغة المبالغة مجاز لأن المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك، وفي الكشاف المبالغة في التواب على كثرة من يتوب عليه.

(**قوله: أتاني أنهم الخ**) آخره: **جحاش الكرملين لها فديد** أن ومعمولاها فاعل أتى ومزقون بفتح فكسر جمع مزق كذلك من مزقت الثوب قطعته والعرض ما يجب على الإنسان أن يحميه من نفسه وحسبه و**الكرملين** بكسر الكاف وفتح اللام ماء في جبل طيء تشرب منه الجحاش جمع جحش الحمار الصغير و**الفديد** بفاء ودالين مهملتين التصويت أي هم مثل جحاش الخ فهو تشبيه بليغ لا استعارة كما علم من موضعه.

(**قوله: وما سوى المفرد**) مبتدأ خبره جعل ومثله مفعول ثان لجعل وحيث ظرف له وما زائدة وجملة عمل مضاف إليها حيث ويجوز أن يكون حيثما شرطية وعمل فعل الشرط وجوابه محذوف أي جعل مثله.

(**قوله: كالمثنى والمجموع**) الكاف استقصائية ولعل عدوله عن من البيانية هربا من تكرارها مع الأولى قيل: إنما لم يمنع تثنية اسم الفاعل وجمعه عمله كالمصدر لأنه أقرب إلى الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر فإنه لا يدل على الزمان إلا لزوما وفيه نظر ظاهر لأن دلالة اسم الفاعل على الزمان أيضا لزومية كما صرحوا به في تعريفهم مطلق الاسم بأنه كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن وضعا بزمان.

وأما قولهم: اسم الفاعل حقيقة في الحال فمعناه كما حققه السيد الصفوي أنه حقيقة في المتلبس بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال أفاده الصبان ولو خلي المرأ ونفسه لوجد فرقا بين دلالة المصدر ودلالة اسم الفاعل على الزمان حيث صارت دلالة الثاني على الزمان كالمطابقة العرفية حتى كاد أن لا يستعمل بدونه وتقدم نحوه.

(**مثله جعل في الحكم والشروط حيث ما عمل**) كقوله: القاتلين الملك الحُلاحِلا، وقوله:

ثم زادوا أنهم في قومهم * غفر ذنبهم غير فخر،

تتمة: المصغر من اسم الفاعل والمفعول لا يعمل إلا عند الكسائي (**وانصب بذي الإعمال تلوا**) له (**واخفض**) بالإضافة (**وهو لنصب ما سواه**) من المفاعيل (**مقتضي**)

(**قوله: القاتلين الخ**) آخره: **خير مَعَدٍّ حسبا ونائلا**. الحلاحل الشريف. (**قوله: ثم زادوا أنهم الخ**) غفر بضم الغين المعجمة والفاء جمع غفور، وفخر بضم الفاء والخاء المعجمة جمع فخور أي غير مفاخرين أو بضم الفاء والجيم جمع فجور أي غير كاذبين، والإضافة في ذنبهم لأدنى ملابسة أي الذنب الذي فعل في حقهم إن رجع الضمير إلى الممدوحين وإن رجع إلى القوم المذنبين فالإضافة حقيقية. (**قوله: المصغر الخ**) وكذا لا يعمل الموصوف لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدماميني والصحيح كما في المغني التفصيل فإن كان قبله لم يجز أو بعده جاز.

(**قوله: لا يعمل إلا عند الكسائي**) عبارته في الهمع: وقال الكوفيون: إلا الفراء ووافقهم النحاس قال: اسم الفاعل يعمل مصغرا بناء على مذهبهم أن المعتبر شبهه الفعل في المعنى لا الصورة قال ابن مالك في التحفة: وهو قوي بدليل إعماله محولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى لا للصورة وقاسه النحاس على التكسير اهـ ومحل الخلاف ما لم يكن بعد أل وإلا فيعمل عند غيره أيضا على ما تقدم.

(**قوله: وانصب الخ**) أفاد بتقديم النصب أنه أولى لأنه الأصل وقيل: الخفض للخفة وقيل: هما سواء وأفاد أيضا أن العامل لا يضاف للفاعل وهو مذهب المصنف كما تقدم وجواز الوجهين إنما هو في الظاهر أما الضمير المتصل فيتعين جره بالإضافة لعدم التنوين والنون كهذا مكرمك وجعله الأخفش وهاشم في محل نصب كالهاء في الدرهم زيد معطيكه.

قال في النكت: وأجاز ابن هشام إثبات التنوين والنون نحو هذا ضاربنك وهذان ضاربانك وكذا لا يضاف للحال ولا التمييز بل للمفعول وحكى إضافته للخبر في أنا كائن أخيك لشبهه به.

(**قوله: وهو لنصب ما سواه**) أي ما سوى التلو وهو ما فصل عن الوصف بفاصل ولو غير مضاف إليه نحو ﴿إِنِّي جَاعِلٌ في الأَرْضِ خَلِيفةً﴾[1] وإنما ينصب ما سواه إذا لم يكن فاعلا وإلا وجب رفعه كهذا

---

(١) سورة البقرة: ٣٠/٢

كأنت كاس خالدا ثوبا ومعلم العلاء عمرا مرشدا الآن أو غدا وخرج بذي الإعمال ما بمعنى الماضي فلا يجوز إلا جر تاليه ونصب ما عداه بفعل مقدر. (**واجرر أو انصب تابع**) المفعول (**الذي انخفض**) بإضافة اسم الفاعل إليه أما الأول فبالحمل على اللفظ وأما الثاني فبالحمل على الموضع عند المصنف وبفعل مقدر عند سيبويه (**كمبتغي جاه ومالا من نهض**

ضارب زيد أبوه ولم يكن التّلو مما يفصل به بين المتضايفين وإلا جاز جره كهذا معطي درهما زيد و﴿مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِهِ﴾[1] ولم ينبه على ذلك لظهوره من مواضعه. (**قوله: ونصب ما سواه**) **عطف** على جر تاليه فاعل لا يجوز، ويحتمل أنه مبتدأ خبره بفعل، وإنما وجب النصب لامتناع الإضافة لشيئين كهذا معطي زيد أمس درهما ومعلم بكر أمس عمرا قائما.

(**قوله: بفعل مقدر**) أي عند قوم لعدم أهلية الوصف للعمل وعند السيرافي بالوصف وإن كان ماضيا لشبهه المحلى بأل في عدم التنوين بسبب الإضافة ولطلبه له فعمل فيه كغيره من المقتضيات ولما تعذرت الإضافة تعين النصب للضرورة وعليه يخرج ﴿وجاعل الليل سكنا﴾[2] بلا احتياج إلى اعتبار الاستمرار.

(**قوله: تابع المفعول الذي الخ**) شمل جميع التوابع لأنه مفرد مضاف فيعم والمثال لا يخصص وقوله: انخفض مخرج لتابع المنصوب فلا يجوز جره خلافا للبغداديين لأن شرط الإتباع على المحل كونه أصليا والأصل في الوصف المستوفي للشروط النصب لا الجر وأشار بتقديم الجر إلى أرجحيته ما لم يمنع منه مانع كما في نحو الضارب الرجل وزيدا فلا يجوز جر زيد لئلا يلزم إضافة الوصف المحلى بأل إلى الخالي منها وجوّزه سيبويه لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره.

(**قوله: وبفعل مقدر**) الأرجح إضمار وصف منون ليطابق المذكور ولأن حذف المفرد أسهل من الجملة فإن كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو ﴿وجَاعل اللَّيْلِ سَكَناً والشَّمْس﴾[3] أي ويجعل الشمس. (**قوله: عند سيبويه**) لفقد الطالب للمحل فلا يعطف عليه إذ الوصف لا ينصب إلا إذا كان منونا أو بأل أو مضافا إلى أحد مفاعيله وضارب ليس كذلك كما تقدم نظيره ولا يخفاك أنه حينئذ لا يكون مما نحن فيه لأنه ليس تابع المخفوض حينئذ بل من جملة أخرى.

---

(١) سورة إبراهيم: ٤٧/١٤

(٢) سورة الأنعام: ٩٦/٦

(٣) سورة الأنعام: ٩٦/٦

وكل ما قرر لاسم فاعل) من عمل بالشروط السابقة **(يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه كالمعطى كفافا يكتفي وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى)**

(**قوله: وكل ما قرر الخ**) إن قرىء كل بالرفع على الابتداء جاز في قوله: اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثاني أي يعطاه والنصب على المفعولية ويكون نائب الفاعل ضميرا مستترا يعود على كل هو الرابط ويرجح الأول أن النائب عليه المفعول الأول ويرجح الثاني عدم الحذف وإن قرىء كل بالنصب على أنه مفعول ثان مقدم تعين رفع اسم مفعول على أنه نائب فاعل وهذا أحسن من ذينك لعدم الحذف وإقامة الثاني.

(**قوله: بلا تفاضل**) متعلق بيعطى أي إنه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستفد من قوله: وكل ما الخ حتى يكون تأكيدا كما قيل بل هو تأسيس.

(**قوله: فهو كفعل**) الأظهر كون الفاء فصيحية أي إذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفي للشروط فهو كفعل الخ ولا يظهر كونها تفريعية لأن ما بعدها لم يعلم من الكلية السابقة.

(**قوله: في معناه**) أي في جزئه وهو الحدث المتعلق بالمفعول والمراد في عمله من إطلاق السبب وإرادة المسبب لأن عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد أن الكلام في العمل لا المعنى.

(**قوله: كالمعطى الخ**) أل فيه موصولة مبتدأ ومعطى صلتها رافع لضمير يعود إليها وكفافا كسحاب مفعوله الثاني وهو ما يكفي الإنسان من الرزق بلا إسراف ولا تقتير ويكتفي بمعنى حقه أن يكتفي خبر المبتدإ.

(**قوله: يضاف ذا**) أي اسم المفعول فالمرفوع نائب فاعل أضيف إليه اسم المفعول إجراء له مجرى الصفة المشبهة في الإضافة إلى المرفوع هذا هو الظاهر من كلام المصنف ومن قول الشارح الآتي: وإن كان اسم فاعل لا يجوز فيه ذلك

لكن قال في الحواشي: إذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب ما بعده فاعلا لانسلاخه عما كان عليه قبل فأعطي حكم الصفة لكن بشرط كونه على وزنه الأصلي بأن يكون من الثلاثي كمفعول ومن غيره كمضارعه المجهول فإن حوِّل إلى فعيل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال: جاء رجل كحيل عينه وقتيل أبيه بالجر خلافا لابن عصفور بشرط كونه من المتعدي لواحد كما في الشاطبي.

بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف ونصب الاسم على التشبيه بالمفعول به وإن كان اسم فاعل لا يجوز فيه هذا (**كمحمود المقاصد الورع**) إذ الأصل الورع محمود مقاصده ثم أضيف.

(**قوله: بعد تحويل الإسناد عنه الخ**) تصريح بما علم من قوله: معنى ووجهه أن الوصف عين مرفوعه في المعنى فلو أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهي غير صحيحة فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلة حينئذ لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالإضافة فرارا من قبح إجراء الوصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين.

((**قوله: ونصب الاسم**) قد يبقى هذا النصب إلا أنه أقل من الإضافة كما في الشاطبي.

(**قوله: وإن كان الخ**) تقدم أن اسم الفاعل لا يجوز إضافته حتى يراد به الثبوت ويصير صفة مشبهة.

(**قوله: إذ الأصل الخ**) فيه إشارة إلى أن محمود خبر مقدم.

﴿هذا باب (أبنية المصادر)﴾

أخره وما بعده في الكافية إلى التصريف، وهو الأنسب. (**فعل**) بفتح الفاء وسكون العين (**قياس مصدر المعدى من**) فعل (**ذي ثلاثة**) مفتوح العين كضرب ضربا أو مكسورها كفهم فهما أو مضاعفا (**كرد ردا**).

(**وفعل اللازم**) بكسر العين (**بابه فعل**) بفتح الفاء والعين سواء في ذلك الصحيح (**كفرَحٍ**) مصدر فرِحَ (و) المعتل اللام (**كجوىً**) مصدر جوِيَ. (و) المضاعف (**كشلل**) مصدر شلت يده أي يبست إلا أن يدل على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة.

هذا باب أبنية المصادر﴾

قدم إعمال البابين على صيغهما لأن العمل أهم لكونه من علم النحو والصيغ من الصرف فلا يرد أن معرفة الذات مقدم على معرفة الصفة كالعمل والأولى تقديم ما تعلق بالذات.

(**قوله: وهو الأنسب**) أي لما تقدم أنه من مسائل الصرف وأفعل على بابه وذكره هنا مناسب لأنه لما تكلم على عمله ناسب أن يبين صيغه فيكون استطرادا.

(**قوله: قياس مصدر المعدى**) المراد بالقياس هنا عند سيبويه والجمهور أنه إذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا لا أنك تقيس مع السماع وقال الفراء: يقاس عليه ولو مع سماع غيره وهو أنسب بمعنى القياس وبمقابلته بقوله: وما أتى مخالفا الخ لأن المقابل للسماعي هو القياسي بالمعنى الذي ذكره الفراء فاعرفه ويستثنى ما دل على صناعة فقياسه فِعَالَة كحاكه حياكة وخَاطَه خِيَاطة وحجمه حجامة قيل: وعبر الرؤيا عبارة.

(**قوله: من ذي ثلاثة**) من للتبعيض حال من المعدى إن كانت اللام للتعريف أو من ضمير أل إن كانت موصولة أي حال كونه بعض الأفعال الثلاثية وجعل من ابتدائية يحوج إلى تقدير مضاف زيادة على الموصوف أي مشتقا من مصدر ذي ثلاثة ومعنى الكلام مستغن عنه على ما قلنا.

(**قوله أو مضاعفا**) عطف على مقدر أي غير مضاعف كما ذكر أو مضاعفا وإلا فالمضاعف أيضا فيه مكسور العين ومضمومه.

(**قوله: بابه فعل**) أي قاعدة مصدره موازن فعل إلا إذا دل على لون فالغالب فيه فُعلة بالضم كسمر سمرة وشهب شهبة ودهم دهمة.

(**وفعل اللازم**) بفتح العين (**مثل قعدا له فُعُول**) مصدر (**باطراد كغدا**) غدوا (**ما لم يكن مستوجبا فِعالا**) بكسر الفاء (**أو فَعَلانا**) بفتح الفاء والعين (**فادر أو فُعالا**) بضم الفاء أو الفَعيل أو الفِعالة بكسر الفاء.

(**فأول**) وهو فِعال بالكسر مصدر (**لذي امتناع كأبى**) إباء ونفر نفارا وشرد شرادا (**والثاني**) وهو فَعَلان مصدر (**للذي اقتضى تقلبا**) كجال جَوَلانا (**للدا**) الثالث وهو (**فُعال**) بالضم كسعل سعالا (**أو لصوت**) كصرخ صُراخا (**وشمل سيرا وصوتا**) الرابعُ وهو (**الفعيل كصهل**) صهيلا ورحل رحيلا وللحرفة والولاية الخامس كخاطه خياطة وسفر بينهم سفارة أي أصلح

(**قوله: مثل قعدا**) حال من الضمير في اللازم وقوله: كغدا عطف على مثل قعدا بإسقاط العاطف إذ لا وجه لعدم العطف مع أنه مثال ثان إلا أن يجعل قعد مثالا للازم من حيث فتح العين وغدا مثالا له من حيث المصدر وأشار به إلى أنه لا فرق فيه بين الصحيح والمعتل وبقي المضاعف كمر مرورا والمعتل إما باللام كغدا غُدوًّا وعتا عُتُوّا وعلا عُلُوّا أو الفاء كوصل وصولا أما معتل العين فالغالب فيه فعل بفتح فسكون كصام صوما ونام نوما أو فعال كصام صياما وقام قياما أو فِعَالَة كناح نِياحَة، ويقل فيه فُعُول كغابت الشمس غُيُوبا، كذا في الخضري.

(**قوله: باطراد**) حال من المستكنّ في له. (**قوله: أو الفعيل**) أخذه من قوله: وشمل الخ وقوله: أو الفعالة أخذه من شرح الكافية. (**قوله: كأبى**) أي اللازم كما هو فرض الكلام بمعنى امتنع وجاء مصدرا للمتعدي أيضا بمعنى كره ففي القاموس: أبى الشيء يأباه ويأبيه إباء وإباءة بكسرهما كرهه اهـ.

(**قوله: وشرد**) بمعنى نفر ومن الامتناع أيضا جمح جماحا وأبق إباقا. (**قوله: للذي اقتضى تقلبا**) أي دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو قام قياما وقعد قعودا ومشى مشيا. (**قوله: للدّاء**) بالقصر للضرورة.

(**قوله: أو لصوت**) هو مع قوله: وشمل سيرا وصوتا الفعيل يفيد أن ما دل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل فإذا ورد الفعل دالا على صوت كان كل منهما مصدرا قياسيا له وإن ورد أحدهما اقتصر عليه على ما ذهب إليه سيبويه والأخفش وإن لم يرد واحد منهما كنت مخيرا في مصدره بينهما فأيهما نطقت به جاز ولا بعد في ذلك بل هو قياس الباب.

(**قوله: كخاطه خياطة**) لا يخفى أن فرض الكلام في اللازم وهو متعد فالظاهر تجر تجارة.

و(**فُعولة**) بضم الفاء و(**فَعالة**) بفتحها مصدران (**لفَعُلا**) بفتح الفاء وضم العين (**كسهل الأمر**) سُهولة وصعب صُعوبة (**وزيد جزلا**) جزالة وفصح فصاحة (**وما أتى مخالفا لما مضى فبابه النقل**) عن العرب كشكور وشكران وذهاب و(**كسُخط ورِضًى**) وبُلجة وبَهجة وشِبَع وحُسْنٍ مصادر شكَرَ وذهَبَ وسخِطَ ورضِيَ وبلِجَ وبهِجَ وشبِعَ وحَسُنَ

(**وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره**) فقياس فعّل صحيح اللام التفعيل ومعتلها التفعلة وأفعل الصحيح العين الإفعال والمعتل كذلك لكن تنقل حركتها إلى الفاء فتنقلب ألفا فتحذف ويعوض عنها التاء، وتفعل التفعل واستفعل الاستفعال وإن كان معتلا فكافعل (**كقدس التقديس**) وسلم التسليم (**وزكه تزكية**) وسم تسمية

(**قوله: وفُعولة وفَعالة الخ**) فيه ما مر فلا تغفل. (**قوله: وزيد جزلا**) أي صار جيد الرأي وفصح.

(**قوله: وذهاب**) قياسه ذهيبا لدلالته على السير لا ذُهوبا. (**قوله: كسخط ورضى**) قال الأشموني: بضم السين وكسر الراء وقياسهما فعل بفتحتين فاعترض بأنه يقال: سخطه ورضيه متعديين فقياسهما كضرب لا كفرح، ورد بأن تعدِّيهما توسُّع بحذف الجار والأصل سخط عليه ورضي عنه بالكسر. (**قوله: وشكر**) قياسه كضَرْب إن كان متعديا وشكورا إن كان لازما.

(**قوله: وغير ذي ثلاثة الخ**) جعل مقيسا اسم مفعول خبرا لغير ومصدره بالرفع نائب فاعله وكقدس الخ خبرا لمحذوف أي وذلك كقدس الخ وهو الذي قاله المعرب وفيه أنه يقتضي أن مصدر غير الثلاثي مقيس دائما وليس كذلك بدليل قوله: وغير ما مر السماع عادله إلا أن يقال: مراده أن كل فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس كما فسَّره الأشموني بذلك ولا يلزم من ذلك أن لا يكون لبعضها ما يخالف القياس.

(**قوله: التفعلة**) وقد تكون قياس الصحيح أيضا كما في الأشموني نحو جربته تجربة ثم قيل: أصلها التفعيل حذفت الياء وعوض عنها التاء وقال ابن مالك: إنها أصل غير منقول لأن النقل تكلف بلا ضرورة. (**قوله: حركتها**) أي العين وقوله: فتنقلب أي لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن.

(**قوله: فتحذف**) فإن قلت: يمكن حذفها بلا قلب لوجود الساكنين قبله وأيضا فشرط قلب الواو والياء ألفا تحرك ما بعدهما ولذا صحت العين في نحو بيان وطويل وخورنق لسكون ما بعدها قلت: أجاب سم بأن هذا الشرط إنما هو فيما يستحق الإعلال لذاته كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر فبالحمل عليه وهو جواب سديد.

(**وأجملا إجمال من تجملا تجملا**) وأكرم إكرام من تكرم تكرما (**واستعذ استعاذة**) واستقم استقامة (**ثم أقم إقامة**) وأعن إعانة (**وغالبا ذا**) المصدر (**التاء لزم**) ونادرا عري منها كقوله: ﴿وإقام الصلاة﴾ (**وما يلي الآخر مُدّ وافتحا مع كسر تلو الثاني**) وهو الثالث (**مما افتتحا بهمز وصل**) فيصير مصدره (**كاصطفي**) اصطفاء واقتدر اقتدارا واحرنجم احرنجاما (**وضم ما يربع**) أي الرابع في (**أمثال قد تلملما**) فيصير مصدره كتدحرج تدحرجا وتلملم تلملما

(**قوله: إجمال من الخ**) من موصولة مضاف إليه وتجملا بضم الميم مصدر مقدم على عامله وهو تجمل الثاني بفتح الميم فعل ماض فاعله ضمير من والجملة صلتها أي إِجمال من تجمَّل تجمُّلا وقوله الآتي: وضم ما يربع الخ يعمُّ ذلك فهو من ذكر العام بعد الخاص.

(**قوله: ثم أقم**) ثم لمجرد الوزن. . (**قوله: وغالبا ذا الخ**) ذا مبتدأ خبره لزم والتاء مفعوله مقدم أو هي مبتدأ ثان خبره لزم والجملة خبر ذا حذف رابطها لزمته غالبا أي صحبته لئلا ينافي الغلبة ثم الظاهر من اقتصار الشارح في بيان غير الغالب على إقام الصلاة أنه جعل الإشارة إلى إقامة والأولى أن تكون الإشارة إلى ما تقدم من إقامة واستعاذة ليكون في ذكر استعاذة هنا فائدة التنبيه على لزومها التاء وإلا فهي داخلة في قوله: وما يلي الآخر... الخ كما في الخضري.

(**قوله: عرى**) هو مقصور على السماع. (**قوله: وما يلي الخ**) الآخر فاعل يلي ومفعوله محذوف أي ومُدَّ الحرف الذي يليه الآخر وافتحه. (**قوله: مع كسر**) متعلق بمد ومما افتتحا حال من تلو.

(**قوله: مما افتتح بهمزة وصل**) أي ثابتة أصالة فخرج ما أصله تفاعل أو تفعَّل فلا يكسر ثالث مصدره ولا يمد ما قبل آخره كأطاير وأطير بشد الطاء فإن أصلهما تطاير وتطيّر أدغمت التاء في الطاء وأتى بهمزة الوصل فيقال: اطَّاير يطَّاير اطَّايرا وأطير يطير أطيرا.

(**قوله: فيصير مصدره**) أي فيصير الحاصل مصدره. (**قوله: ما يربع**) من ربعت القوم من باب منع صرت رابعَهم. (**قوله: في أمثال الخ**) متعلق بضم والمراد المماثلة في الحركات والسكنات وعدد الحروف والبدء بتاء المطاوعة وشبهها وإن لم يكن من بابه وذلك عشرة أبنية تفعَّل كتجَمَّل تجمّلا وتَفَاعل كَتَغَافل تَغَافُلا وتفعْلَلَ كَتَلَمْلَم تلملما وتدحرج تَدَحْرُجا وَتَفَيْعَلَ كَتَبَيْطَرَ تَبَيْطرا وتَمَفْعَلَ كتَمَسْكَنَ تَمَسْكنا وتَفَوْعَلَ كتَجَوْرَبَ تَجَوْرُبا وتَفَعْنَلَ كَتَقْلَنَس تَقَلْنُسا وتَفَعْوَلَ كَتَرَهْوَلَ تَرَهْوُلاً وَتَفَعْلَتَ كَتَعَفْرَتَ تَعَفْرُتاً والعاشر تَفَعْلَى كَتَدَلَّى تَدَلّيا وَتَدَنَّى تَدَنّياً وَتَسَلْقَى تَسَلْقِيا فكل ذلك يضم رابعه لكن تقلب ضمة الأخير كسرة لمناسبة الياء.

(**فعلال**) بكسر الفاء (**أو فعللة**) بفتحها مصدران (**لفعللا**) بفتح الفاء والملحق به كدحرج دحرجة وحوقل حوقلة وسرهف سرهافا (**واجعل مقيسا ثانيا لا أولا**) ومنهم من يجعله أيضا مقيسا (**لفاعل**) مصدران: (**الفعال**) بكسر الفاء. (**والمفاعلة**) نحو قاتل قتالا ومقاتلة ويغلب ذا فيما فاؤه ياء نحو ياسر مياسرة (**وغير ما مر السماع عادله**) نحو كذب كذابا ونزى تنزيا وتملق تملاقا

(**قوله: فعلال بكسر الفاء**) أي وجوبا إلا في المضاعف وهو ما فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس فيجوز فيه الفتح كزلزال ووسواس وقلقال قال ابن هشام: والأكثر استعمال المفتوح بمعنى اسم الفاعل نحو ﴿مِنْ شَرِّ الوَسْوَاسِ﴾(١) أي الموسوس

واعلم أنه ليس في العربية فعلال بالفتح غيره والأصل كسره كما أنه ليس فيها تِفْعال بالكسر إلا تِلْقَاء وتِبْيَان وما عداهما بالفتح كَتَذْكَار وتَعْدَاد وتَنْفَاد ورجح المصنف أن التفعال مصدر لفعل المشدد لا المخفف كما قيل وهل ينقاس فيه كالتفعيل كذكر تذكيرا وتذكارا أو سماعي قولان.

(**قوله: دحرجة**) ولم يسمع فيه دحراج كما قاله الصيمري وغيره ولا في الملحق بفَعْلَلَ إلا في حَوْقَلَ وحِيْقَالا إذا كبر وضعف عن الجماع فقول بعضهم: دحرج دحراجا مجرد تمثيل وليس مسموعا أو على القول بأن فعلالا أيضا مقيس.

(**قوله: وسرهف**) يقال: سَرْهَفْتُ الصبيَّ أحسنت غذاءه وقوله: سرهافا أي وسرهفة كما هو مقتضى القياس. (**قوله: لا أولا**) قال في التوضيح وشرحه: إلا في المضعف كزلزال فقياسي. (**قوله: ومنهم الخ**) قال الأشموني: وهو ظاهر التسهيل. (**قوله: لفاعل**) قال الدماميني: والمطرد دائما عند سيبويه المفاعلة وأما الفعال فقد يترك كجالسه مُجالسة ولم يقولوا: جلاسا. (**قوله: ويغلب**) في الخضري: تتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء كَيَاسَرَهُ مُيَاسَرَة ويَامَنَه مُيَامنة لثقل الابتداء بالياء المكسورة وشذ ياومه يواما لا مُياومة.

(**قوله: عادله**) فعل ماض من المعادلة وفاعله ضمير السماع أو أن عاد فعل ماض بمعنى رجع وفاعله ضمير السماع أيضا وضمير له يعود لغير ففيه قلب وعكس الضميرين وإن أغنى عن القلب لكن فيه جريان الخبر على غير ما هو له فكان يجب الإبراز.

(**قوله: تنزيا**) والقياس تنزية كما علمت وقوله: تملاقا بكسر التاء والميم وشد اللام يقال: تملقه وتملق له تملقا وتملاقا تودد إليه وتلطف له.

---

(١) سورة الناس: ١١٤/٤

(**وفعلة**) بفتح الفاء (**لمرة**) من الثلاثي إن لم يكن بناء المصدر العام عليها (**كجلسة**) فإن كان فيدل على المرة منه بالوصف كرحم رحمة واحدة (**وفعلة**) بكسر الفاء (**لهيئة**) منه كذلك (**كجلسة**) فإن كان بناء العام عليها فبالوصف كنشدت الضالة نشدة عظيمة (**في غير ذي الثلاث بالتا**) يدل على المرة إن لم يكن بناء المصدر عليها كانطلق انطلاقة فإن كان فبالوصف كاستعانة واحدة (**وشذ فيه**) أي في غير الثلاثي (**هيئة كالخمرة**) والعمة والقمصة.

(**قوله: من الثلاثي**) بقرينة قوله: في غير ذي الثلاث ولا فرق فيه بين أن يكون مصدره الأصلي على فعل كضربة من الضرب أو لا كجلسة من الجلوس ثم فعلة التي للمرة إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة كأمثلة الشارح لا لما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف.

(**قوله: لهيئة**) أي لهيئة الحدث وكيفيته. (**قوله: فإن كان الخ**) أي مع الفتح لا مع الضم ككدرة ولا الكسر كنشْدة فإنهما يفتحان للمرة. (**قوله: هيئة**) أي فعلة لهيئة.

(**قوله: كالخمرة**) بكسر الخاء المعجمة من اختمرت المرأة غطت رأسها.

﴿فصل في (أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها)﴾

وفيه أبنية أسماء المفعولين (**كفاعل صغ اسم فاعل إذا من ذي ثلاثة**) مجرد مفتوح العين لازما أو متعديا أو مكسورها متعديا (**يكون كغذا**) بالمعجمتين أي سال فهو غاذ وذهب فهو ذاهب وضرب فهو ضارب وركب فهو راكب.

(**وهو قليل**) مقصور على السماع (**في فعلت**) بضم العين (**وفعل**) بكسرها حال كونه (**غيرَ معدى**) كحمض فهو حامض وأمن فهو آمن (**بل قياسه**) أي فعل بالكسر أي إتيانِ الوصف منه في الأعراض (**فعل و**) في الخلقة والألوان (**أفعل**)

﴿فصل في أبنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها﴾

إضافة أبنية لأسماء للبيان وإضافة أسماء لما بعده لامية والصفات عطف على أسماء لا على الفاعلين لأن اللامية لا تصح فيها أي أبنية هي أسماء للذوات الفاعلين الخ وغلب العاقل من تلك الذوات على غيره فجمعه بالياء والنون وليس لفظ الفاعلين عبارة عن الألفاظ حتى يمنع جمعها بكونه غير عاقل وقوله: بها أي بأسماء الفاعلين كطاهر القلب وجميل الظاهر، وأما محمود المقاصد فهو جار مجرى الصفة المشبهة فليس هناك صفة شبيهة بأسماء المفعولين كما هو الظاهر من قول المصنف الآتي: المشبهة اسم فاعل وقال الصبان غيره. (**قوله: كفاعل الخ**) إما حال من اسم فاعل أي صغ اسم فاعل حال كونه موازنا لفاعل إذا كان من الثلاثي أما من غيره فلا يوازن فاعلا أو صفة لمصدر محذوف أي صوغا كصوغ فاعل وإذا ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ أو شرطية حذف جوابها العامل فيها لدلالة صغ عليه أي فصغ ولم يجعل العامل قوله: صغ المذكور لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله.

(**قوله: أي سال**) فهو لازم ويأتي متعديا كغذوت الصبي باللبن أي ربيته وكلاهما صحيح ففي تمثيل المصنف به إشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به أيضا التقييد فيما بعده بقوله: غير معدّى لأنه حال من فعل المكسور. (**قوله: مقصور على السماع**) دفع لما يتوهم أنه يقاس عليه كما هو شأن بعض ما يحكمون بقلته. (**قوله: غير معدى**) قيد للمكسور لأن المضموم لا يكون إلا غير معدى. (**قوله: وأمن**) من أمن البلد بمعنى اطمأن لا من أَمِن فلانا على كذا وثق به أو جعله أمينا عليه فإنه متعدٍ والكلام في اللازم. (**قوله: في الأعراض**) أي داخلا في دوال الأعراض أو من جملة دوالها ففي ظرفية أو بمعنى من التبعيضية وكذا يقال فيما بعد وهو جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها فخرج الألوان والخلق. (**قوله: الخلقة**) المناسب الخلق بكسر الخاء وفتح اللام جمعا للخلقة والمراد بها الحال الظاهري في البدن كالعور والحور كذا في الصبان وانظر كيف يشمل الأجهر مع أن الجهر عيب باطن في العين يمنع الرؤية في الشمس.

وفيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن (**فعلان نحو أشِرٍ**) وفرَحٍ (**ونحو صديان**) وعطشان وشبعان وريَّان (**ونحو الأجهر**) وهو الذي لا يبصر في الشمس والأحول والأعور والأخضر

(**وفعل**) بسكون العين (**أولى وفعيل بفعل**) بضمها من فاعل وغيره (**كالضخم**) والفعل ضخم (**والجميل والفعل جمل**).

(**وأفعل فيه قليل**) مقصور على السماع كخطب فهو أخطب (و) كذا (**فَعَلٌ**) بفتح العين كبطُل فهو بطل وفعال بفتح الفاء كجبُنَ فهو جَبَانٌ وبضمها كشجع فهو شُجَاع، وفُعُل بضم الفاء والعين كجنُبَ فهو جُنُبٌ وفعل بكسر الفاء وسكون العين كعفُرَ فهو عِفْرٌ.

(**وبسوى الفاعل قد يغنى**) بفتح الياء والنون (**فعل**) كشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وعف فهو عفيف وجميع ما ذكر غير وزن فاعل

(**قوله: على الامتلاء**) أي حقيقة أو حكما فلا يعترض بأن الرَيَّ انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شيء أصلا. (**قوله: نحو أشر وفرح إلخ**) بالتنوين لأن الأمثلة للوصف لا للفعل بقرينة والأشر معناه الذي لا يحمد النعمة فهو كلاحقه مثال لدال العرض والصديان بمعنى العطشان مثالان لما دل على حرارة الباطن والشبعان كاريان مثالان لما دل على الامتلاء ولوحكما كما علمت وأعاد لفظَ نحو في قوله: ونحو صديان وقوله: ونحو الأجهر لاختلاف النوع كما لايخفى. (**قوله: وفعل أولى الخ**) لعله لم يصرح بالقياس لأنهما لم يكثرا في المضموم كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده قال الشاطبي: وغير المصنف يرى قياسية فعيل لا فعل. (**قوله: كالضخم**) هو الغليظ والشهم الجلد الذكي الفؤاد، وقوله: والفعل خضم بيان للواقع مجاراة لقوله: والفعل جمل. (**قوله: والفعل جمل**) ليس حشوا بل يخرج به جميل من جملت الشحم بالفتح أي أذبته فجمل هو بالبناء للمجهول فهو جميل أي مجمول قاله الشاطبي ويرده أن كون الفعل جمل بالضم معلوم من كون الكلام في فعل المضموم فالأولى أنه مستأنف لبيان الواقع لا للاحتراز. (**قوله: فهو أخطب**) الخطبة بالضم لون كدر مُشْرَبٌ حُمْرَةً في صفرة أو غبرةٌ ترهقها خضرة، خطِب كفرح، فهو أخطب اهـ ففعله كما ترى مكسور العين لا مضمومه. (**قوله:عَفُر فهو عِفْر**) كذا في شرح التسهيل لابن مالك قال: أي ذو دهاء اهـ وهو ثقة يقبل قوله في مثله ثم رأيت في تاج العروس عن ابن القطاع: عفر بالضم عفارة فهو عفر بالكسر شجع وجلد. (**قوله: قد يغنى**) مضارع غني يغنى كفرح يفرح أي يستغني. (**قوله: وجميع ما ذكر الخ**) نقل الأسقاطي أنه إذا أريد بها النص على الحدوث حوّلت إلى فاعل فيقال: حاسن لا حسن. (**قوله: غير وزن فاعل**) إما هو اسم فاعل مطلقا أريد به الحدوث والثبوت وصفة مشبهة إذا أريد الثبوت وأضيف كما يعلم من التصريح وغيره وقد يقال: ظاهر تمثيل المصنف

صفات مشبهة (**وعلى زنة المضارع**) يأتي (**اسم فاعل من غير ذي الثلاث**) مجردا أو مزيدا (**كالمواصل مع كسر متلو الأخير مطلقا**) مفتوحا كان في المضارع أو مكسورا (**وضم ميم زائد قد سبقا**) أول الكلمة كمدحرج ومكرم ومفرح ومتعلم ومتباعد ومنتظر ومجتمع ومستخرج ومقعنسس ومعشوشب ومتدحرج ومحرنجم.

(**وإن فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر**) والمدحرج والمكرم إلى آخره (**وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد**) وهو مقصود

فيما يأتي بطاهر القلب للصفة المشبهة أن ما أريد به الثبوت صفة مشبهة أضيف أو لم يضف فليراجع وبقية الأوصاف الآتية وهي اسم الفاعل من غير الثلاثي واسم المفعول من الثلاثي وغيره كفاعل في هذا التفصيل.

(**قوله: صفات مشبهة**) أي فلا يقال: أهملها المصنف مع ذكرها في الترجمة وظاهره أنها صفات مشبهة مطلقا وهو الموافق لما تقدم في تعريف اسم الفاعل من أنه الموازن للمضارع ولما يأتي في الصفة المشبهة حيث جعل المجاراة وعدمها من وجوه المخالفة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ومقتضاه أن ما أريد به منها الحدوث فهي صفة مشبهة خرجت من وضعها قال في النكت: أطلق المصنف على هذه الأوزان كلها اسم الفاعل وليس كذلك بل اسم الفاعل منها ما كان على وزن فاعل والباقي صفات مشبهة. (**قوله: مجردا**) أي من الرباعي وقوله: مزيدا فيه أي من الثلاثي أو من الرباعي.

(**قوله: مع كسر**) ظرف يأتي والمراد الكسر ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمي فاعل فيقدر فيهما الكسر وشذ منتن بضم التاء إتباعا للميم اسم فاعل كما شذ الفتح في ألفاظ كأحصن فهو محصن وألفح بالفاء والحاء المهملة فهو ملفح أي فقير مفلس وأسهب فهو مسهب إذا تكلم بما لا يعقل أما في المعقول فيكسر على القياس. (**قوله: متلو الأخير**) أي ما يتلوه الحرف الأخير. (**قوله: مطلقا**) حال من المتلو. (**قوله: أو مكسورا**) انظره مع قوله: مع كسر حيث لا يتصور كسر المكسور فليتدبر. (**قوله وضم ميم زائد**) وأما نحو منتن بكسر الميم اتباعاً فشاذ. (**قوله: وإن فتحت منه**) أي من الوصف ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمي مفعول فيقدر فيهما الفتح. (**قوله: زنة مفعول**) أي موازنه.

(**قوله: كآت من قصد**) أي وذلك كاسم مفعول آت أي مشتق من مصدر قصد ومما هو بوزنه أيضا مبيع ومقول ومرمي إلا أنها غيرت إذ أصلها مبيوع ومقوول ومرموي نقلت حركة الياء والواو في الأولين إلى الساكن قبلهما فحذفت واو مفعول للساكنين وقلبت ضمة الأول كسرة لتسلم الياء وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء فأدغم وكسر ما قبلها. (**قوله: وهو**) أي ذلك الآتي.

(**وناب نقلا**) أي سماعا (**عنه**) أي عن وزن مفعول ثلاثة أشياء: أحدها (**ذو فعيل**) ويستوي فيه المذكر والمؤنث (**نحو فتاة أو فتى كحيل**) بمعنى مكحول، وثانيها فَعَل كقَبَض بمعنى مقبوض وثالثها فِعْلٌ كذبح بمعنى مذبوح ذكرهما في شرح الكافية ولا تعمل هذه الثلاثة عمل اسم المفعول فلا يقال: مررت برجل ذبح كبشُه ولا صريع غلامُه وأجازه ابن عصفور.

(**قوله: وناب نقلا**) هو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فعيل أي ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولا ومسموعا عن العرب قال في شرح التسهيل: وجعل بعضهم فعيلا مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل.

(**قوله: سماعا**) فلا يقال: ضريب وعليم بمعنى مضروب ومعلوم. (**قوله: عن وزن مفعول**) أي عن اسم مفعول موازن لمفعول وقوله: ذو فعيل أي اسم مفعول موازن لفعيل. (**قوله: بمعنى مكحول**) نظر للثاني ومكحولة نظرا للأول. (**قوله: ولا تعمل إلخ**) أشار به إلى أن المراد بقوله: وناب إلخ النيابة في المعنى لا العمل أيضا. (**قوله: عمل اسم المفعول**) أي في الظاهر أما عمله كما يدل عليه التفريع في المضمر فجائز اتفاقا وقد قال المصنف في الخبر: وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن. (**قوله: وأجازه ابن عصفور**) حيث قال في المقرب: اسم المفعول وما بمعناه من الصفات حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المجهول والله تعالى أعلم.

﴿ هذا باب إعمال (**الصفة المشبهة باسم الفاعل**)﴾

(**صفة استحسن جر فاعل معنى بها**) بعد تقدير تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها هي (**المشبهة اسم فاعل**) فخرج بما ذكره نحو زيد ضارب أخوه، وبما زدته زيد كاتب أبوه، واستحسان جر الفاعل بها بأن تضاف إليه يدرك بالنظر في المعنى (**و**) تخالف اسم الفاعل في أن (**صوغها**) لا يكون إلا (**من لازم لحاضر**) وفي أنها تكون مجارية للمضارع (**كطاهر القلب**) وغير مجارية له

﴿**هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل**﴾

(**قوله: صفة استحسن الخ**) الموافق لقاعدة إذا اجتمع المعرفة والنكرة تكون المعرفة هي المبتدأ ولقولهم: المحدث عنه هو المبتدأ أنه خبر مقدم عن المشبهة فما أشار أليه الشارح مخالف لذلك وقوله: معنى تمييز أو نصب بنزع الخافض وقيد به لأن الصفة لا تضاف للفاعل إلا بعد تحويل إسنادها إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلا إلا في المعنى

فقوله: بعد تحويل الخ تصريح بما علم ضمنا ثم المراد استحسان الجر بنوعها لا بشخصها لئلا يرد صور امتناع الجر والضعف الآتية، أو المراد استحسان الجر بها من حيث ذاتها مع قطع النظر عن الموانع.

(**قوله: وبما زدته الخ**) قد علمت أنه مفهوم من قول المصنف: معنى على أن إخراجه به دون قوله: استحسن محل بحث لا يظهر وجهه فإنه لا فرق بينه وبين ضارب أخوه في الالتباس.

(**قوله: يدرك بالنظر في المعنى**) أي الثابت لفاعلها بحيث لو حول الإسناد عنه لم يلبس فيستحسن حينئذ الجر وإن لم يعلم بأنها تسمى بذلك فلا يلزم الدور كما ادعاه بعضهم حيث قال: معرفة استحسان الجر موقوفة على معرفة كون الوصف صفة مشبهة فلو توقف معرفة الصفة عليها لزم الدور.

(**قول المصنف: وصوغها**) مبتدأ خبره من لازم. (**قوله: إلا من لازم**) أي وضعا أو تنزيلا منزلة اللازم أو تحويلا إلى فعل بالضم كما قيل به في العليم والرحمن والرحيم.

(**قوله: لحاضر**) أي لدائم لأن الحضور من لوازم الدوام في الأزمنة الثلاثة وليس المراد خصوص الحال كما في النكت، أما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلا عن الآخر ودلالتها على الدوام وضعية على ما هو ظاهر عبارة المولى الجامي قدس سره السامي وقال يس: نقلا عن غيره إن دلالة

بل هو الغالب نحو (**جميل الظاهر وعمل اسم الفاعل المعدى**) ثابتٌ (**لها على الحد الذي قد حدا**) في اسم الفاعل وهو الاعتماد على ما ذكر نحو زيد حسن الوجه لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول بخلافه ثمة (**و**) مما خالفت فيه اسم الفاعل أن (**سبق ما تعمل فيه مجتنب**) لفرعيتها بخلاف غير معمولها كالجار والمجرور فيجوز تقديمه عليها

الصفة المشبهة عليه عقلية لا وضعية لأنها لما لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل إذ الأصل في كل ثابت دوامه. (**قوله: بل هو الغالب**) بل مذهب الزمخشري وابن الحاجب أنها لا توازن المضارع أصلا ونحو طاهر القلب ومنطلق اللسان اسم فاعل قصد به الدوام فأعطي حكم الصفة وليس منها حقيقة والمختار خلافه. (**قوله: المعدى**) أي لواحد. (**قوله: ثابت**) ذكره مع أن ذكر المتعلق العام شاذ كما تقدم عنه في باب الخبر لئلا يذهل عن أن قول المصنف لها هو الخبر دون قوله: على الحد إلخ. (**قوله: ثابت لها**) أي صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيه بالمفعول به كما أفاده بقوله: لكن الخ.

(**قوله: على الحد**) أي كائنا على الحد فهو حال من الضمير الراجع إلى عمل المنتقل إلى الظرف بعد حذف الاستقرار. (**قوله: وهو الاعتماد على ما ذكر**) ولو قرنت بأل بناء على الأصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف قال في شرح الكافية: ولو لم يذكر شرط الاعتماد هنا لكان ذكره في اسم الفاعل كافيا لأنها فرعه فهي أحوج إلى الاعتماد منه اهـ وترك اشتراط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال وبقي من الشروط أن لا تصغر فلو صغرت لم تعمل، وأن لا توصف.

(**قوله: على التشبيه**) أي أو على التمييز ولم يذكره لأنه ليس معمولا بحق الشبه والكلام فيه فلا يكون من عمل اسم الفاعل المثبت لها. (**قوله: بخلافه ثمة**) أي بخلاف النصب حال كونه في اسم الفاعل فإنه على المفعولية. (**قوله: ومما خالفت الخ**) ولكونه من أوجه المخالفة قال ابن قاسم: كان الأولى تقديمه على قوله: وعمل اسم الفاعل الخ ويجاب بأنه أخر لأن بيان شرط معمولها من توابع عملها.

(**قوله: ما تعمل فيه**) أي بحق الشبه لأنه الذي يفترقان فيه أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقا لأنه فاعل ومضاف إليه وأما غير ما ذكر من معمولاته كالجار والمجرور فظاهر جواز تقديمه مطلقا كزيد بك واثق وفرح.(**قوله: لفرعيتها**) أي عن فرع المستلزمة لكونها أضعف من اسم الفاعل فلا يرد أنه أيضا فرع مع أنه يجوز تقديم معموله. (**قوله: غير معمولها**) أي بحق الشبه وكذا يقال فيما بعد.

(و) أن (**كونه ذا سببية**) بأن اتصل بضمير موصوفها لفظا أو معنى (**وجب**) نحو زيد حسن وجهه وحسن الوجه أي منه بخلاف غير المعمول (**فارفع بها**) على الفاعلية (**وانصب**) على التشبيه بالمفعول به في المعرفة وعلى التمييز في النكرة (**وجر**) بالإضافة حال كونه (**مع أل ودون أل**)

وقوله: (**مصحوب أل**) هو المتنازع فيه نحو رأيت الرجل الجميل الوجه والجميل الوجه والجميل الوجه، ورأيت رجلا جميلا الوجه وجميلا الوجه لكن هذا ضعيف وجميل الوجه.

(**قوله: وكونه**) أي المعمول بحق الشبه كما تقدم وكذا المجرور لأنه فرعه أما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيهما ذلك لأن عملها فيهما بالحمل على الفعل لا بشبه اسم الفاعل فيجوز كونهما أجنبيين نحو أحسن الزيدان وما قبيح العمران وزيد بك فرح وكيف فَرِحٌ أنت نعم يجب ذلك في مرفوعها إذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما أن اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما إلا في المعمول بحق الشبه.

(**قوله: أي منه**) وقيل: أل خلف عن الضمير. (**قوله: على الفاعلية**) وجوز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن لا مطلقا فلا يرد عليه ما حكي من قولهم: مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الأنفُ برفع الوجه والأنف لوجود المانع من الإبدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمل الوصف ضمير المونث.

(**قوله: على التشبيه بالمفعول به**) أي بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لأنه الذي يناسب الفاعل بخلاف بقية المفاعيل وكما يسمى هذا مشبها بالمفعول به يسمى المنصوب على التوسع.

(**قوله: على التمييز في النكرة**) كان الأولى وعليه أو على التمييز إن كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ به. أفاده شارح الجامع.

(**قوله: مع أل**) حال من الضمير المجرور بالباء ودون أل عطف عليه. (**قوله: هو المتنازع فيه**) تنازعه الثلاثة قبله فأعمل فيه الأخير بقرينة حذف ضميره مما قبله لكونه فضلة.

(**قوله: لكن هذا ضعيف**) أي لما فيه من إجراء الوصف القاصر مجرى الوصف المتعدي كذا في التصريح ومقتضاه أن الصفة المعرفة كذلك مع أنه لم يضعفه إلا أن يفرق بأن في المعرفة اعتمادا على أل نظرا إلى أنها موصولة كما هو مذهب المصنف وإن كان خلاف الأصح أو نظرا لأنها كالموصولة صورة ففيها قوة العمل بخلاف المنكرة كما أفاده الصبان.

وعطف على مصحوب أل قولَه: (**وما اتصل بها**) أي بالصفه حال كونها (**مضافا**) إلى ما فيه أل أو إلى الضمير أو إلى مضاف إلى الضمير أو إلى مجرد فالأول نحو رأيت الرجل الحسن وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن وجه الأب ورأيت رجلا حسنا وجه الأب وحسنا وجه الأب ولكن هذا ضعيف وحسن وجه الأب،

والثاني نحو رأيت الرجل الحسن وجهُه والحسن وجهَه ولا تجر كما سيأتي ورأيت رجلا حسنا وجهُه وحسنا وجهَه وحسن وجهِه لكن هذان ضعيفان، والثالث نحو رأيت الرجل الحسن وجهُ أبيه والحسن وجهَ أبيه ولا تجر كما سيأتي ورأيت رجلا حسنا وجهُ أبيه وحسنا وجهَ أبيه وحسن وجهِ أبيه لكن هذان ضعيفان،

والرابع نحو رأيت الرجلَ الحسنَ وجهُ أب لكنه قبيح والحسن وجهَ أب ولا تجر كما سيأتي ورأيت رجلا حسنا وجهُ أب لكنه قبيح وحسناً وجهَ أب وحسنَ وجهِ أب

(**أو مجردا**) عطف على مضافا نحو رأيت الرجل الحسن وجهٌ لكنه قبيح والحسن وجهاً ولا تجر كما سيأتي ورأيت رجلا حسنا وجهُ لكنه قبيح وحسنا وجها وحسن وجه (**ولا تجر بها**) حال كونها (**مع أل سما من أل خلا ومن إضافة لتاليها**) فلا تقل: الحسن وجهه أو وجه أبيه أو وجه أو وجه أب (**وما لم يخل**) مما ذكر (**فهو بالجواز وسما**) وقد سبق ذلك مشروحا ممثلا مبينا فيه الحسن والضعيف والقبيح ولله الحمد.

(**قوله: لكن هذان ضعيفان**) وجهه أن فيهما زيادة ضمير على الاحتياج مع أن في الثاني تنزيل اللازم منزلة المتعدي بدون أل. (**قوله: لكنه قبيح**) أي لعدم ضمير راجع إلى الموصوف بحسب الظاهر. (**قوله: ولا تجرر بها الخ**) استثناء لصور الامتناع. (**قوله: سما**) بتثليث السين وهو منصوب بفتحة مقدرة على أنه كفتى وظاهرة على أنه كيد. (**قوله: أو وجه**) لو أخره كما في التفصيل لكان أنسب على ما يظهر. (**قوله: مما ذكر**) وهو أل والإضافة لتاليها فهو بالجواز أي جواز الجر وسما أي علم وجملة ما لم يخل إلخ تصريح بما علم مما قبله.

(**قوله: وقد سبق ذلك الخ**) الظاهر أن ذلك إشارة إلى ما وسما بالجواز الذي هو كناية عن المجرور الحائز للشروط إلا أنه لم يذكر فيه قسم القبيح بل الحسن والضعيف وجعلُه إشارة إلى جميع أقسام الصفة المشبهة مع أنه غير متبادر من السوق يعكره أنه سكت عن قسم الممتنع مع أنه أيضا من المبين فيما سبق.

﴿هذا باب (التعجب)﴾

وله صيغ كثيرة نحو ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم﴾ «سبحان الله إن المؤمن لا ينجس» واها لليلي ثم واها واها، والمبوب له في النحو صيغتان أشار إليهما بقوله: (**بأفعل انطق**) حال كونه (**بعد ما**) النكرة إن أردت (**تعجبا أو جئ بأفعل**) وهو خبر بصيغة الأمر

﴿هذا باب التعجب﴾

(**قوله: باب التعجب**) أي باب فعلي التعجب كما أفاده بقوله: والمبوب له في النحو الخ واعلم أنه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال: ما أعلم الله لأنها لا تقبل الزيادة وشذ قول العرب: ما أعظم الله وما أقدره وما أجله نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل والشارح عن أبي حيان ثم قال: والمختار وفاقا للسبكي وجماعة كابن السراج وابن الأنباري والصيمري جوازه ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى في غاية العظمة وأن عظمته مما تحار فيه العقول والقصد الثناء عليه بذلك اهـ والأول هو الموافق لقول الناظم: قابل فضل.

(**قوله تعالى**: ﴿**نحو كيف تكفرون بالله**﴾) أي أتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف في التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الأحوال وكذا استعمال سبحان الله فإنه مجاز عن الإخبار بالتنزه والله أعلم

(**قوله: سبحان الله الخ**) قال البعض: انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اهـ. والأظهر أنه حال المخاطب الموهم نجاسة الآدمي إذ عدم نجاسته غير خفي السبب قال المحشي الحكيم: لما سئل النبي ﷺ عن ميتة الآدمي أطاهرة هي أم نجسة قال ذلك تعجبا من السؤال عن ذلك.
(**قوله: واها**) اسم فعل بمعنى أعجب إخبارا ثم نقل إلى الإنشاء.

(**قوله: النكرة**) أي عند سيبويه وجمهور البصريين وهي تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب. (**قوله: إن أردت تعجبا**) مزج وإلا فهو مفعول له أو حال أو ظرف أي لأجل التعجب أو متعجبا أو في وقت التعجب.

(**قوله: وهو خبر**) بصيغة الأمر فأصل أحسن بزيد أحسن زيد أي صار ذا حسن فهمزته للصيرورة ثم غيرت الصيغة أي عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير المعنى حيث كان إخبارا فصار إنشاء وقيل: هو أمر حقيقة فالباء زائدة في المفعول ومعناه صفه بالحسن.

(**قبل**) فاعل له (**مجرور ببا**) زائدة لازمة (**وتلو أفعل**) أي الذي بعده (**انصبنه**) مفعولا وتلو أفعل اجرره كما تقدم (**كما أوفى خليلينا وأصدق بهما وحذف ما منه تعجبت**) وإبقاء صيغة التعجب (**استبح إن كان عند الحذف معناه يضح**) ولا يلتبس كقوله تعالى: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾

(**قوله: بباء زائدة**) أي لرفع القبح اللفظي لكونه بصورة الأمر وهو لا يجوز إسناده إلى الظاهر فيقبح إسناده إليه وقوله: لازمة يجوز حذف الباء إذا كان المتعجب منه أن المصدرية وصلتها كقوله الآتي: وأحبب إلينا أن يكون المقدما أي بأن يكون دون أن المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به أن عن أنّ ونظيره عسى أن يقوم قاله المصرح عن ابن هشام وبعد الحذف ليست مقدرة لأنها كانت زائدة كما قاله الدنوشري. (**قوله: مفعولا**) لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف إلا لدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح كما يأتي ولا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة كما في الأشموني.

(**قوله: وتلو افعل اجرره كما تقدم**) لا يظهر فائدته وما يقال: إنه ذكر لمقابلة قوله: وتلو الخ فقد يقال: هو الذي ذكر لمقابلة قوله: أجرره. (**قوله: وحذف ما منه**) أي من حاله كما يفيده قوله: وإبقاء صيغة التعجب لأن مضمونها هو المتعجب منه والسين والتاء في استبح زائدتان أو للصيرورة وشرط في التصريح زيادة على الدليل كونه ضميرا ولعله لأنه المعرض للدليل.

(**قوله: ولا يلتبس**) أشار إلى أن الوضوح عبارة عن مطلق الانفهام فلا يرد ما قاله ابن قاسم: قد يفيد أنه لا يكفي مطلق الفهم بل لا بد من الوضوح الذي هو قدر زائد على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذي يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم بأن دل عليه دليل ولا يختص الدليل بالعطف على مثله على ما استصوبه الصبان معترضا على شرح الكافية فإن لم يكن دليل لم يجز حذفه أما في ما أفعله فلعروه عن الفائدة فإنك لو قلت: ما أحسن أو ما أجمل لم يكن كلاما لأن معناه أن شيئا صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به وأما نحو أفعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لأنه فاعل.

(**قوله تعالى: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾**) وإنما حذف مع كونه فاعلا لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلية مع وجود الدليل وذهب الفارسي وجماعة إلى أنه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما تقول في زيد كفى به كاتبا: زيد كفى كاتبًا ورده ابن مالك بوجهين: أحدهما لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع، والثاني أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من أكرم بنا اهـ تصريح.

وقول علي رضي الله عنه وكرم وجهه: جزى الله عني والجزاء بفضله * ربيعة خيرا ما أعف وأكرما (**وفي كلا الفعلين**) أفعل وأفعل به (**قدما لزما منع تصرف بحكم**) من جميع النحاة (**حتما**) أي نفذ وهما نظيرا ليس وعسى وهب وتعلم (**وصغهما**) من فعل (**ذي**) أحرف (**ثلاثٍ**) بخلاف دحرج وانطلق واقتدر واستخرج واحمر واحرنجم (**صُرِّفا**) بخلاف نعم وبئس (**قابلِ فَضل**) أي زيادة كعَلِم وحَسُنَ بخلاف نحو مات وفنِي

(**قوله: جزى الله الخ**) عن في قوله: عني بدلية وقوله: والجزاء بفضله معترضة أي لا بسابقة عمل والشاهد في قوله: ما أعف وأكرما أي ما أعفهم وما أكرمهم. (**قوله: وفي كلا الفعلين**) متعلق بلزم وكذا قدما لأنه نصب على الظرفية أي في الزمن القديم.

(**قوله: منع تصرف**) قال المصرح: عدم تصرف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس أو بعدم لحوق علامات التثنية والجمع وعدم تصرف فعل التعجب بكلا الأمرين.

(**قوله: من جميع النحاة**) أي هو متفق عليه وعلى حلّه الحكم بالمعنى المصدري ويحتمل أن يكون بمعنى المحكوم به عبارة عن العلة وعليه الأشموني وهي أن تغيير لفظها ربما يوهم تغيير معناها وقيل: لجريها مجرى الأمثال وفي القلب منهما شيء والأسلم إسناد مثل ذلك إلى السماع. (**قوله: من فعل**) أخذه من كون مجموع الأوصاف المذكورة لا يكون إلا له.

(**قوله: بخلاف دحرج الخ**) أي لما يلزم على الأخذ منها من حذف بعض الأصول في الرباعي المجرد وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره كالمطاوعة والطلب في انطلق واستخرج إلا أَفْعَل فقيل: يجوز بناؤهما منه قياسا مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه واختاره في التسهيل وشرحه.

وقيل: يمتنع مطلقا وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل وما أقفر هذا المكان ويمتنع إن كانت للنقل نحو ما أذهب نوره وإليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي: وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ولا ذهب إليها نحوي. قاله المصرح.

(**قوله: بخلاف كان وكاد**) أي لأنه لو قيل: ما أكون زيدا قائما لزم نصب أفعل لشيئين ولا يجوز حذف قائما لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام أفاده الشاطبي. قال في التصريح:

(**تم**) بخلاف كان وكاد (**غير**) فعل (**ذي انتفا**) أي منفي بخلاف نحو ما عجت بالدواء وما ضربت زيدا (**وغير**) فعل (**ذي وصف يضاهي أشهلا**) في كونه على أفعل بخلاف ذي الوصف المضاهيه نحو سود وعور (**وغير**) فعل (**سالك سبيل فعلا**) في كونه مبنيا للمفعول بخلاف السالك ذلك نحو ضرب وشتم لكن يستثنى ما كان ملازما لذلك نحو عنيت بحاجتك فيقال: ما أعناه. (**وأشدد أو أشد أو شبههما**) كأكثر وأكثر به (**يخلف**) في التعجب (**ما بعض الشروط عدما**) بأن كان زائدا على ثلاثة أحرف أو وصفه على أفعل أو ناقصا نحو ما أشد دحرجته وحمرته وأشدد بكونه مستقبلا

وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيدا قائما بناء على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال. (**قوله: غير ذي انتفاء**) أي لالتباسه بالمثبت.

(**قوله: نحو ما عجت بالدواء**) مضارعه يعيج، وظاهره حيث مثل بمثالين أولهما ملازم للنفي عدم الفرق بين اللازم للنفي وغيره، وبه صرح ابن عقيل لكن قد يقال: ما الفرق بينه وبين المجهول حيث استثني اللازم له ولم يستثن لازم النفي إلا أن يقال: لم يسمع الأخذ من لازم النفي حتى يقاس عليه غيره وسمع الأخذ من لازم البناء للمجهول فقيس عليه ما لم يسمع. (**قوله: بخلاف ذي الوصف المضاهيه**) أي لمنعهم بناء أفعل التفضيل منه لأنه لو بني منه أفعل التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كأفعل التفضيل في أمور كثيرة فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعل التفضيل منه. قاله في شرح التسهيل. (**قوله: في كونه**) في بمعنى من بيان لسبيل فعل. (**قوله: بخلاف السالك ذلك**) أي دفعا للبس المشتق من فعل المفعول بالمشتق من فعل الفاعل. (**قوله: ما كان ملازما لذلك**) أي لعدم اللبس. انظر التصريح. (**قوله: ما أعناه**) كذا في الخطية أيضا ولو قال: ما أعناني. (**قوله: وأشدد أو أشد**) فعلهما المصوغان منه شد ثلاثيا كما ذكره الناظم في شرح العمدة وبهذا يندفع اعتراض بعضهم بأنهما من اشتد وهو غير ثلاثي مجرد فلم يستكملا الشروط في أنفسهما فكيف يتوصل بهما إلى غيرهما.(**قوله: يخلف ما بعض الشروط عدما**) أي يخلف فعلي التعجب المأخوذين مما ذكر قال في التصريح: ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو اهـ ولا يرد هذا على الناظم لأن مراده يخلف وجوبا. (**قوله: ما بعض الشروط عدما**) اعلم أن الموجود ينقسم ثلاثة أقسام ما يتعجب منه والبناء كالضرب، وما يجوز التعجب منه دون البناء كالاستخراج، وما لا يجوز التعجب فلا البناء فالأول إذا قيل فيه ما أشد ضربه احتمل أن التعجب من نفس الشدة ومن الضرب بخلاف الثاني فمما بعده فقط، وأما الثالث

وكذا إن كان منفيا أو مبنيا للمفعول لكن مصدرهما مؤول نحو ما أكثر أن لا يقوم وأعظم بما نصر ومثل ابن الناظم للذي لا يقبل الفضل بما أفجع موته وأفجع بموته وقال ابن هشام: لا يتعجب منه ألبتة (**ومصدر**) الفعل (**العادم**) للشروط (**بعد**) أي بعد أشد (**ينتصب وبعد أفعل**) أي أشدد (**جره بالبا يجب**) كغيره كما تقدم (**وبالندور**) أي القلة (**احكم لغير ما ذكر**) كقولهم: ما أذرعها من امرأة ذراع أي خفيفة اليد في الغزل وما أخصره من اختصر وما أعساه وأعس به من عسى

فمن الشدة فقط كذا يعلم من مختلف عباراتهم وبهذا تعلم فساد تمثيل ابن الناظم الآتي إذا كان مراده التعجب من الموت كما هو صريح عبارته. (**قوله: نحو ما أكثر أن لا يقوم**) اعترضه سم فقال: هلا جاز المصدر الصريح مضافا إليه العدم أو الانتفاء واعترضه زكريا أيضا فقال: لا يخفى أن المقصود قد يكون التعجب من عدم قيامه مثلا في الزمن الماضي فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال قال سم: وقد يجاب بأن الصيغة صارت للإنشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا في صيغة فعل التعجب والاعتراض بغيرها ويظهر أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه في المستقبل ومن عدم قيامه في الماضي وأنه يقال في الثاني: ما أكثر أن لم يقم لأن أن مع لم ليست للاستقبال. صبان

ثم بقي ما لا فعل له والظاهر أنه لا يتعجب منه لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوبا أو مجرورا كذا قيل وقال الصبان: والمتجه عندي أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما في معناها فيقال: ما أشد حماريته أو ما أشد كونه حمارا فاحفظه. (**قوله: وقال ابن هشام**) **علمت** أن الحق معه. (**قوله: للذي لا يقبل الفضل**) أي لما يتوصل به إلى التعجب مما لا يقبل الفضل.

(**قوله: لا يتعجب منه**) أي حتى يتوصل إليه بأشد. (**قوله: وبالندور الخ**) اعترض بأنه لا حاجة إليه بعد تقريره الشروط ولئن سلم الاحتياج إلى قوله: وبالندور الخ فهو يغني عن قوله: ولا تقس الخ إذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه والجواب أنه أتى بالشطر الأول إشارة إلى أن الشروط سمع نادرا تخلفها لدفع توهم أنها لم تتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذي يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة قال: ولا تقس الخ. ذكره الشاطبي (**قوله: ما أذرعها**) ومثله في الشذوذ ما أقمنه بكذا وما أجدره بكذا فالأول بنوه من قولهم: هو قمن بكذا والثاني من قولهم: هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما أحقه بكذا ولا فعل لهما. (**قوله: ذراع**) كسحاب وقد يكسر كذا في القاموس واقتصر في الضياء على الفتح. تصريح (**قوله: وما أعساه وأعس به**) تبع في ذلك المصنف حيث قال في شرح التسهيل: وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به فبنوه من فعل غير متصرف اهـ وغلطه الدماميني بأن

وما أحمقه من حمق فهو أحمق فاسمع ذلك (**ولا تقس على الذي منه أثر**) أي روي عن العرب كلَّ ما شابهه (**وفعل هذا الباب لن يقدما معموله**) عليه (**ووصله به الزما**) بلا خلاف فيهما (**وفصله**) عن معموله (**بظرف أو بحرف جر مستعمل**) نظما ونثرا كقوله:

وقال نبي المسلمين تقدموا * وأحبب إلينا أن تكون المقدما

وقول عمرو بن معدي كرب: ما أحسن في الهيجاء لقاءها (**والخلف في ذاك**) الفصل هل يجوز أولا (**استقر**) فذهب الجرمي وجماعة إلى الجواز والأخفش والمبرد إلى المنع.

الفعل الجامد عسى التي هي من أفعال الرجاء وليس قولهم: ما أعساه وأعس به من عسى المذكورة كما يدل عليه قوله: بمعنى ما أحقه وأحقق به كذا في الصبان وعلق عليه العلامة الأنبابي أنه لا دليل على ان عسى بمعنى حق متصرف تصرفا تاما إذ لم يسمع يعسى بمعنى يحق على ما يتبادر من اقتصار صاحب القاموس على بعض التصرفات قال عسى به فهو عسٍ. (**قوله: كل ما شابهه**) بالنصب مفعول ولا تقس. (**قوله: ووصله به الزما**) وكذا يجب وصلها بما ولا يجوز الفصل إلا بكان الزائدة. نكت. (**قوله: بلا خلاف فيهما**) بالنسبة لغير الفصل بالظرف وحرف الجر كما بينه بعد.

(**قوله: وأحبب إلينا أن تكون المقدما**) أي وأحبب إلينا بكونك المقدمَ أي بكونك أمامنا.

(**قوله: قول عمرو الخ**) هو نثر أفاد به عدم اختصاصه بالشعر وقصته أن عمرو بن معدي كرب أتى مجاشع بن مسعود بالبصرة يسأله الصلة فقال له: اذكر حاجتك فقال: حاجتي صلة مثلي فأعطاه عشرة آلاف درهم وفرسا من بنات الغبراء وسيفا قلعيا وهو الرصاص الجيد وغلاما خبّازا

فلما خرج من عنده قال له: أهل المجلس كيف وجدت صاحبك فقال: لله درّ بني سليم ما أشدّ في الهيجاء لقاءها وأكرم في اللزبات عطاءها وأثبت في المكرمات بناءها والله لقد قاتلتها فما أجبنتها وسألتها فما أبخلتها وهاجيتها فما أفحمتها ثم قال: ولله مسئولا نوالا ونائلا. وصاحب هيجا يوم هيجا مجاشع اهـ أمالي القالي.

﴿هذا باب (نعم وبئس وما جرى مجراهما)﴾

في المدح والذم من حبذا وساء ونحوهما (**فعلان غير متصرفين نعم وبئس**) لدخول تاء التأنيث الساكنة عليهما في كل اللغات واتصال ضمير الرفع بهما في لغة حكاها الكسائي.

وذهب الكوفيون على ما نقله الأصحاب عنهم في مسائل الخلاف إلى أنهما اسمان وقال ابن عصفور: لم يختلف أحد في أنهما فعلان وإنما الخلاف بعد إسنادهما إلى الفاعل فالبصريون يقولون: نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان والكسائي: اسميتان محكيتان بمنزلة تأبط شرا نقلا عن أصلهما وسمي بهما المدح والذم

﴿هذا باب نعم وبئس وما جرى مجراهما﴾

(**قوله: باب نعم وبئس**) لهما استعمالان: أحدهما أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس تقول: نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبئس يبأس فهو بائس.

الثاني أن يستعملا لإنشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبها الحرف والكلام هنا عليهما باعتبار هذا الاستعمال وفيهما على كلا الاستعمالين لغات أربع مشهورة.

(**قوله: فعلان**) خبر مقدم لنعم وبئس.

(**قوله: في لغة حكاها الكسائي**) أي من قولهم: نعما رجلين ونعموا رجالا وضمائر الرفع البارزة المتصلة من خصائص الأفعال.

(**قوله: على ما نقله الأصحاب**) ليس للتبري لشهرة هذا القول عنهم وهو الذي يدل عليه استدلالهم بدخول حرف الجر بل ذكره منشأ قويا مقابلا لابن عصفور ويؤيد أنه اختار أن المنقول عنهم هذا تقديمه.

(**قوله: في مسائل الخلاف**) أي حال كون المنقول داخلا في مسائل وقع فيها الخلاف فالإضافة لأدنى ملابسة ويبعد جدا كونه اسم كتاب ألفه الأصحاب.

(**قوله: اسمان**) أي مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء وهو من معاني الحروف وأورد عليه أن المفيد للإنشاء الجملة بتمامها لا نعم وبئس فقط ويجاب بأنهما العمدة في إفادة الإنشاء.

(**قوله: اسميتان محكيتان**) لعله تحريف عن اسمان محكيان كما في التصريح ونص عليه الحكيم.

(**رافعان اسمين**) فاعلين لهما (**مقارني أل**) الجنسية نحو ﴿نعم المولى ونعم النصير﴾

(**قوله: رافعان**) أعربه الفارضي خبر مبتدإ محذوف أي وهما رافعان وهو أولى من إعرابه نعت فعلان لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المبتدأ وفي الهمع في باب النعت ما يفيد أنهم لا يحاشون بالفصل بالمبتدإ.

(**قوله: فاعلين**) أي عند من قال بفعليتهما وأما عند من قال باسميتهما وهم الكوفيون على ما نقله الأصحاب فقال صاحب البسيط: ينبغي أن يكون المرفوع الذي هو فاعل عند البصريين تابعا عندهم لنعم بدلا أو عطف بيان والمعنى الممدوح الرجل زيد اهـ

قال الشهاب القاسمي: ويبقى الكلام في نحو نعم رجلا زيد ويحتمل أن يقال: إن رجلا تمييز عن النسبة التي تضمنها نعم بمعنى الممدوح أي الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل أنه حال ثم قياس ما ذكر في نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله: ما هي بنعم الولد أي ما هي بالممدوح الولد ولعلهم يروونه بالجر

والبصريين يغلطونهم في ذلك فإن فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله وكذا يقال في العير من قوله: على بئس العير اهـ أفاده يس وفي الفارضي من قال: باسمية نعم وبئس أعربهما مبتدأ وما بعدهما خبر ويجوز العكس حكاه أبو حيان في شرح هذا الكتاب.

(**قوله: مقارني أل**) أي المعرفة لأنها تنصرف إليها اللفظ عند الإطلاق.

(**قوله: الجنسية**) أي عند المصنف كما تقدم في الفاعل وهو قول الأكثرين قال يس: بدليل قولهم: نعم المرأة هند ولو كانت المرأة بمنزلة هند في العهد لم يجز كما لا يجوز قام هند وقول بعضهم ذلك لجمود الفعلين منقوض بليس وعسى

ثم منهم من قال: إنها للجنس حقيقة ونعم الرجل زيد مدح للجنس الداخل فيه المخصوص كله للمبالغة في مدحه إما بإفادة أن ما يمدح به ثابت في جنسه لا طارئ وإما بإفادة أن مدحه سرى لجنسه ومدح الجنس بسببه والقصد مدحه فقط.

وقيل: مجازا مرسلا من إطلاق دال جميع أفراد الجنس على فرد معين بادعاء جمعه ما تفرق فيها من الكمالات أو بالاستعارة بأن يشبه زيد بجميع الأفراد بجامع الإحاطة في كل فغير هذا الفرد ليس ممدوحا لا قصدا ولا تبعا ومعنى نعم الرجل زيد مدح زيد بأنه كل الرجال أي جامع لصفات الكمال لهم

(**أو مضافين لما قارنها**) أو لمضاف لما قارنها (**كنعم عقبى الكرما**) ونعم ابن أخت القوم (**ويرفعان مضمرا**) مستترا (**يفسره مميز**) بعده (**كنعم قوما معشره**) و﴿بئس للظالمين بدلا﴾

ومقابل ما للأكثرين ما قاله بعضهم أنها عهدية والمعهود ذهني كما في ادخل السوق والقصد الإجمال ثم التفصيل كما في ربه رجلا وقيل: خارجي ولا يظهر كليا إلا أن يكون أعم من الادعائي ويؤيد كونها عهدية وجوب مطابقة الفاعل للمخصوص وانظر كيف تتصور الجنسية بجميع توجيهاتها في نحو ﴿نعم المولى ونعم النصير﴾(١)

(**قوله: أو لمضاف**) عطف على لما قارنها وهو داخل في كلام المصنف لأن الإضافة للمقارن أعم من أن تكون مباشرة أو بواسطة. (**قوله: كنعم عقبى الكرما**) أي نعم عاقبة الكرماء عاقبة قوم زيد مثلا.

(**قوله:ونعم ابن أخت القوم**) آخره: **غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل**

غير مكذب حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير في تمام البيت وهو: زهير حسام مفرد من حمائل وقوله: حسام خبر لمحذوف أي هو حسام ومفرد بمعنى مجرد صفة له والحمائل جمع حمالة السيف بالكسر أي علاقته.

(**قوله: مضمرا**) ويراد به الجنس في ضمن جميع الأفراد بأن يرجع إلى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية إذ الأصل نعم الرجل كذا في الصبان ومقتضاه أن المستتر مفرد دائما إلا أن جمعه في رواية جره بالباء من قولهم: نعم بهم قوما وتأكيده بالجمع يقتضي أن المستتر يختلف نظير ما قالوا في المستتر المرفوع بما يستوي فيه الإفراد والتثنية والجمع وقد تقدم في المبتدإ.

(**قوله: مستترا**) أي وجوبا غالبا ومن غير الغالب ما حكي نعما رجلين ونعموا رجالا. يس

(**قوله: بعده**) فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس ويجوز الفصل بينهما وبينه بغير المخصوص كما في الآية بخلافه فيجب تأخيره عن التمييز عند جميع البصريين وأما قولهم: نعم زيد رجلا فنادر وأن يكون مطابقا للمخصوص في الإفراد وضديه والتذكير وضده

وأن يكون قابلا لأل فلا يفسر بمثل وغير وأي وأفعل التفضيل لأنه خلف من فاعل مقرون بأل فاشترط صلاحيته لها وأن يكون نكرة عامة متكثرة الأفراد فلا يجوز نعم شمسا هذه الشمس إذ لا ثاني لها فلو قلت: نعم شمسا شمس هذا اليوم جاز لتعدد الشمس بتعدد الأيام.

---

(١) سورة الأنفال: ٨/٤٠

وقد يستغنى عن التمييز للعلم بجنس الضمير كقوله ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» **تتمة**: حكى الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة (**وجمع**) بين (**تمييز وفاعل ظهر**) كنعم الرجل رجلا مثلا (**فيه خلاف عنهم قد اشتهر**) فذهب سيبويه والسيرافي إلى المنع لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبين له والمبرد إلى الجواز واختاره المصنف قال: لأن التمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق ومنه قوله: والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا

(**قوله: وقد يستغنى عن التمييز الخ**) قاله في التسهيل تبعا لابن عصفور ونص سيبويه على لزوم ذكره وصححه بعضهم وإن فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فبها ونعمت.

(**قوله: للعلم بجنس الضمير**) الإضافة لأدنى ملابسة أي بالجنس الذي هو مدلول الضمير كما يعلم من بيان الصبان آنفا.

(**قوله: فبها ونعمت**) قال الأصمعي: معناه فبالسنة أخذ ونعمت سنة الوضوء وقال ابن هشام: معناه فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة الوضوء قالوا: وهذا أولى لأن السنة يوم الجمعة الغسل لما في دوام الحديث «ومن اغتسل فالغسل أفضل فالوضوء رخصة» فالقرينة على جنس الضمير مابعده وأما تقدير بعضهم بنعمت الرخصة الوضوء فغير صحيح لعدم جواز حذف الفاعل في هذا الباب كغيره إلا أن يكون المراد مجرد حل المعنى.

(**قوله: النكرة الخ**) قال يس: وقد يرفع بها العلم نحو نعم عبد الله ابن عباس رضي الله عنه. (**قوله: ومضافة**) أي إلى نكرة وهو ضرورة عند الجمهور كقوله: فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وقوله: مفردة نحو نعم خليل بكر. (**قوله: مثلا**) لا حاجة إليه بعد الكاف.

(**قوله: المبين له**) أتى به للإشارة إلى ما علل به سيبويه حيث قال: لأنه يجب أن يكون المميز لرفع الإبهام ولا إبهام يرفعه المميز هنا فقوله: لأن المميز قد الخ منع لتعليل سيبويه.

(**قوله: قال**) أي المصنف لا المبرد كما في الهمع. (**قوله: ومنه الخ**) أي من مواضع الجمع بين التمييز المؤكد والفاعل الظاهر وأجاب سيبويه بأن المنصوب فيهما حال لا تمييز ورد بأن باب التمييز في الجامد أكثر والحمل على الأكثر أولى.

(**قوله: والتغلبيون الخ**) جمع تغلبي بفتح اللام نسبة إلى تغلب بكسرها وفتحت لثقل الكسر مع اليائين وزلاء بفتح الزاي وتشديد اللام المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين والمنطيق قال شمر: هي المرأة

وقوله: ولقد علمت بأن دين محمد * من خير أديان البرية دينا، (**وما مميز**) عند الزمخشري وكثير من المتأخرين فهي نكرة موصوفة (**وقيل**) أي قال سيبويه وابن خروف: هي (**فاعل**) فتكون معرفة ناقصة تارة وتامة أخرى (**في نحو**) قولك: (**نعم ما يقول الفاضل**) وقوله تعالى: ﴿إن تبدوا الصدقات فنعما هي﴾ ﴿بئسما اشتروا به أنفسهم﴾ ومال المصنف في شرح الكافية إلى ترجيح القول الثاني، (**ويذكر المخصوص**) بالمدح والذم (**بعد**) أي بعد نعم وبئس وفاعلهما نحو نعم

المُتأزّرة بحَشيّةٍ تعظِّم بها عجيزتها. تاج العروس وقوله: فحلا محل الشاهد حيث وقع تمييزا مؤكدا لفحلهم فاعلا، وقد يقال: ما المانع من كونه تمييزا من نسبة بئس إلى فاعله مؤسسا أي أذمه من حيث أبوته لا من جهة أخرى نظير ما وجه به الشهاب نعم رجلا زيد على مذهب الكوفيين القائلين باسمية نعم وكذا يقال في دينا ولم أر من قال بذلك هنا.

(**قوله: وما مميز الخ**) أورد على كون ما تمييزا أن ما مساوية للضمير إبهاما فيما إذا لم تتبع بجملة فكيف تكون مميزة له وأجيب بأن المراد منها شيء له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على أنها تمييز الضمير المستتر في نعم وبئس وسكت عن من وهي مثل ما إلا أنها لا تكون معرفة تامة بل هي إما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله: نعم من هو في سر وإعلان.

(**قوله: نكرة موصوفة**) أي إذا تليت بجملة كما في مثال المصنف وثاني مثالي الشارح فإن تليت بمفرد كما في أول مثاليه أعني آية ﴿فنعما هي﴾[1] فهي نكرة تامة كما في التصريح وانظره فإنه أشبع القول في بيان الخلاف.

(**قوله:هي فاعل**) فهو مستثنى من حكم كون الفاعل معرفا باللام أو ضميرا. (**قوله: فتكون معرفة ناقصة**) أي موصولة بالجملة بعدها وهذا أحد النقلين منه والآخر أنها تامة دائما والجملة بعدها صفة لمخصوص محذوف.

(**قوله: في نحو نعم ما يقول الفاضل**) أي من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس ما فجملة فعلية.

(**قوله: فنعما هي**) أي إبداؤها لأن الكلام في الإبداء لا الصدقات فحذف المضاف وانفصل الضمير مرفوعا وقام مقام المضاف. (**قوله: ويذكر المخصوص**) هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وسمي مخصوصا لأنه ذكر جنسه ثم خص شخصه. يس. (**قوله: بعد**) أي غالبا لقوله: وإن يقدم

---

(١) سورة البقرة: ٢/٢٧١

الرجل زيد وبئس الرجل أبو لهب وهو إما (**مبتدأ**) خبره الجملة قبله (**أو خبر اسم**) محذوف (**ليس يبدو**) أي يظهر (**أبدا**) كما ذكرت لك في آخر باب المبتدإ.

(**وإن يقدم**) هو أو (**مشعر به كفى**) ذلك عن ذكره بعد (**كالعلم نعم المقتنى والمقتفى**) ونحو ﴿إنا وجدناه صابرا نعم العبد﴾.

(**واجعل كبئس**) في جميع ما تقدم (**ساء**) نحو ﴿ساء مثلا القوم الذين﴾ وساء الرجل زيد وساء غلام القوم زيد ولك أن تقول: هل هي مثلها في الاختلاف في فعليتها (**واجعل فعلا**) بضم العين المصوغ (**من ذي ثلاثة**

هو وهو الموافق لما ذكره في التسهيل وجرى عليه في التوضيح والمتبادر من كلامه هنا كالكافية أنه جرى على قول من منع تقديمه مطلقا ومعنى مشعر به على هذا أنه مشعر بمعناه سواء صلح له أو لا بخلافه على حل الشارح فمخصوص بأن لا يصلح له.

(**قوله: خبره الجملة**) لم يجوز سيبويه غيره وظاهر عبارة المصنف التخيير بينه وبين ما بعده كما هو عند بعضهم وقيل: مبتدأ حذف خبره وإليه ذهب ابن عصفور قال في شرح التسهيل: وهو غير صحيح لأن هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده.

(**قوله: وإن يقدم هو**) قد يظهر أنه ﷺ أشار إلى أن في المتن شبه احتباك حيث مثل للمخصوص المقدم نفسه ولم يذكره وذكر تقديم المشعر به ولم يمثل له فيندفع اعتراض ابن هشام أن العلم في مثاله نفس المخصوص لا مشعر به على أن اعتراضه مبني على أن المشعر به ما لا يكون صالحا له وقد علمت ما فيه. (**قوله: عن ذكره بعد**) لا يخفى عدم حسنه بالنسبة لما إذا تقدم نفسه فافهم.

(**قوله: في جميع ما تقدم**) أي متنا وشرحا وهو منشأ اعتراضه بقوله: ولك أن تقول الخ على قول المصنف: واجعل كبئس ساء.

ولا يخفى أنه لا يقتصي ذلك لانه لم يتقدم في كلام المصنف على نعم ما يدل على الخلاف في فعليتها بل جزم بفعليتها بقوله: فعلان فلو جعل وجه الشبه ما في المتن لم يرد ذلك ويحتمل أنه مجرد استشكال فليتنبه.(**قوله: المصوغ من ذي ثلاثة**) يرد خروج المضموم وضعا ولو جعل من تبعيضية حالا من فعلا لسلم كما في الأشموني ويشترط أن يكون صالحا للتعجب منه مستوفيا شروطه المارة مضمنا معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الأخفش كما في التصريح.

كنعم مسجلا) نحو علم الرجل زيد و﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم﴾ وفي فاعله الوجهان الآتيان في فاعل حب، وقوله: مسجلا أي مطلقا أشار به إلى خلاف قائل بما ذكر في غير علم وجهل وسمع (**ومثل نعم**) في معناها وحكمها (**حبذا**) كقوله: يا حبذا جبل الريان من جبل

(**قوله: كنعم**) أي كباب نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاف أو من باب الاكتفاء. سم (**قوله: مسجلا**) حل الشارح على أنه حال من فعل أي حالة كونه مطلقا عن التقييد بمادة من المواد، وما قيل أنه صفة مفعول مطلق لاجعل أي جعلا مطلقا أي في جميع الأحكام فهو وإن كان أقرب إلى الذهن إلا أنه يرد أن فَعُل هذا يخالف نعم في ستة أمور:

اثنان في معناه: إشرابه التعجب، وكونه للمدح الخاص، واثنان في فاعله الظاهر: جواز خلوه من أل نحو ﴿وَحَسُنَ أولئكَ رَفِيقاً﴾[1]، وجره بالباء الزائدة تشبيها بأسمع بهم، واثنان في فاعله المضمر: جواز عوده، ومطابقته لما قبله، ففي زيد كرم رجلا يحتمل عود الضمير إلى رجلا كما في نعم وإلى زيد كما في فعل التعجب لتضمنه معناه وتقول: الزيدون كرم رجالا على الأول وكرموا رجالا على الثاني، أما ساء فتلازم أحكام بئس.

(**قوله: في فاعل حب**) سيأتي أن الجر هنا أكثر منه هناك خلاف ما يوهمه لفظه. (**قوله: قائل بما ذكر**) أي بالتحويل إلى فعُل. (**قوله: في غير علم وجهل وسمع**) قال: لأن العرب تقصد بها المدح من غير نقل لكن اعترضه الشارح في الهمع بأن ذلك عند بعض العرب ومنهم من يحولها ولعل المصنف لم يعتد بالبعض الأول. (**قوله: في معناها**) من إنشاء المدح العام وقوله: وحكمها من الفعلية على الأصح والمضي والجمود وتزيد بإشعارها بأن الممدوح محبوب للنفس فلذا جعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب وتفارقها في جواز دخول لا عليها وفي لزومها هيئة واحدة وفي غير ذلك من عدم وجوب أل في فاعلها وجواز جره بالباء ويفارقها نعم بجواز تقدم مخصوصها عليها وبجواز عمل النواسخ فيه بعد نعم نحو نعم رجلا كان زيد. (**قوله: حبذا**) أي حب من حبذا. (**قوله: يا حبذا الخ**) تمامه: وحبذا ساكن الريان من كان. قوله: من جبل من زائدة وجبل تمييز مؤكد وقوله: **ساكن الريان** بالرفع مخصوص بالمدح وقوله: من كان من استفهامية خبر كان مقدمة أو موصولة بدل وكان صلتها والمراد التعميم روي أنه لما سمع الفرزدق البيت قال له: ولو كان ساكنه قرودا فقال له جرير: لو أردت هذا لقلت: ما كان ولم أقل: من كان.

---

(١) سورة النساء: ٦٩/٤

وقوله: فحبذا ربا وحب دينا، والصحيح أن حب فعل ماض و(**الفاعل**) له (**ذا**) وقيل: الجملة اسم مبتدأ خبره ما بعده لأنه لما ركب مع ذا غلب جانب الاسمية فجعل الكل اسما وقيل: المجموع فعل فاعله ما بعده تغليبا لجانب الفعل لما تقدم (**وإن ترد ذما فقل: لا حبذا**) كما قال الشاعر:

ألا حبذا أهل الملا غير أنه * إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا

(**وأول ذا**) المتصلة بحب (**المخصوص**) بالمدح أو الذم (**أيا كان**) مفردا أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا و(**لا تعدل بذا**) بأن تغير صيغتها بل ايت بها باقية على حالها نحو حبذا هند والزيدان

(**قوله: الفاعل له ذا**) هو كفاعل نعم لا يجوز إتباعه فإذا وقع بعده اسم كحبذا الرجل فهو مخصوص لا تابع لاسم الإشارة.

(**قوله: الجملة اسم**) أي مجموعهما اسم بمنزلة قولك: المحبوب وقوله: مبتدأ ما بعده خبره يرد عليه أن المطابقة واجبة بين المبتدإ والخبر وقد فقدت في نحو حبذا الزيدان ويجاب بأن عدمها مراعاة لمعنى كل من الزيدين مثلا كذا في الصبان وانظر أنه ما المانع من أن يكون لما يأتي من مشابهة المثل أيضا.(**قوله: غلب جانب الاسمية**) رجحت على جانب الفعلية مع تركُّبه منهما لشرف الاسم.

(**قوله: لما تقدم**) أي لتقدم الفعل ولكونه أكثر حروفا كما في التصريح. (**قوله: وإن ترد ذما فقل: لا حبذا**) دخول لا على حبذا لا يخلو من إشكال لأن لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم إذا لم يكن جنسا ولا تكون غير مكررة إذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه إلا على قول أبي الحسن وأبي العباس وهو ضعيف. تصريح

(**قوله: ألا حبذا أهل الملا الخ**) المعنى محبوب أهل الملا لكنه إذا ذكرت ميّ لا تستحق مدحا بل ذما.

(**قوله: وأول ذا**) ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر لأنه الفاعل للوَلْيِ أي اجعل المخصوص واليا وتابعا لذا.

(**قوله: ولا تعدل**) جعله تفسيرا لأوْلِ فجواب أيّ محذوف أي فأوْلِ ذا بمعنى فلا تعدل فجعل المقصود بالذات من البيت حكما واحدا وهو لزوم ذا للإفراد ولذا قال فيما يأتي: ويفهم الخ ولم يجعله منطوق كلامه وعليه جرى ابن الناظم ولو جعل أيا كان الخ بيانا لحكم لزوم ذا الإفراد بجعل لا تعدل جوابا محذوف الفاء للضرورة وقوله: وأول الخ بيانا لحكم عدم جواز تقدمه لكان البيت مفيدا لكلا الحكمين منطوقا كما فعله الأشموني.

والهندان والزيدون والهندات (**فهو يضاهي المثلا**) الجاري في كلامهم من قولهم: في الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء للجميع وهذا علة لعدم تغيره وعلله ابن كيسان بأن المشار إليه بذا مفرد مضاف إلى المخصوص حذف وأقيم هو مقامه فتقدير حبذا هند حبذا حسنها مثلا وفهم من قوله: وأول إلى آخره أن مخصوصها لا يتقدم عليها وهو كذلك لما ذكر وقال ابن بابشاذ: لئلا يتوهم أن في حب ضميرا وذا مفعول (**وما سوى**) لفظ (**ذا ارفع بحب**) إذا وقع بعده على أنه فاعله نحو حب زيد رجلا (**أو فجر بالباء**) الزائدة

(**قوله: فهو**) أي ذا بتقدير مضاف أي تركيبه أي التركيب المشتمل عليه. (**قوله: يضاهي المثلا**) أي والأمثال لا تغير فكذا ما شابهها ووجه الشبه كثرة الاستعمال والمثَلُ بفتح المثلثة قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده أي موضع استعماله بمحل وروده أي المقول فيه أولا.(**قوله: من قولهم**) لو قال: من نحو قولهم. (**قوله: بكسر التاء للجميع**) يقال لمن طلب حاجة وقد فوّتها على نفسه وأصله أن امرأة كانت تحت شيخ كبير ذي مال كثير فلم ترض به فطلقها ثم تزوّجها فتى جميل الوجه وافتقرت فبعثت إلى زوجها الأول تطلب منه حلوبة فقال: في الصيف ضيّعت الخ فصار مثلا فقالت: هذا ومذقه خير ورواية الجوهري الصيف بالنصب على الظرفية.

(**قوله: وهذا علة**) وعلل مع أن التعليل ليس من وظائف المتون إشارة إلى رد تعليل ابن كيسان.

(**قوله: مفرد الخ**) ورد بأنه دعوى بلا دليل لعدم ظهور هذا المقدر في شيء من كلام العرب فالصحيح ما مر من أنه إنما لم يختلف لشبهه بالأمثال.

(**قوله: أن مخصوصها لا يتقدم عليها**) أي ولا على ذا ويجوز الفصل بينه وبين ذا بالتمييز بل هو أولى لأكثريته والحال كما في التسهيل نحو حبذا مبذولا المال وحبذا المال مبذولا إذا قصد الحال دون التمييز والفرق بين هذا وباب نعم حيث وجب فيه تقديم التمييز على المخصوص أن الضمير أحوج للتمييز من الإشارة فجعل تاليا له.

(**قوله: لئلا يتوهم الخ**) قال المصنف في التسهيل: وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله.

(**قوله: أو فجر بالباء**) أي على قلة بخلاف فاعل نعم فإن جره بالباء ممتنع إلا ما شذ من جر الضمير كما تقدم من نعم بهم رجالا وبخلاف فاعل فعُل فإن جره بالباء كثير والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف.

نحو وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقتل، (**ودون**) وجود (**ذا انضمام الحاء**) بضمة منقولة من العين (**كثر**) كالبيت السابق، وفتحها ندر كقوله: وحب دينا. ومع ذا وجب.

(**قوله: وحب بها مقتولة الخ**) صدره: **فقلت: اقتلوها عنكم بمزاجها** الضمير للخمر ومزاجها الماء أي اخلطوا الخمر بمزاجها وهو الماء من قتلت الشراب إذا مزجته به لأنه يكسر حدَّته وعن متعلق بمحذوف أي دافعين حدتها عنكم والشاهد في وحب بها مقتولة أي ممزوجة فالهاء في بها فاعل حب مجرور بالباء الزائدة ومقتولة تمييز كذا قالوا والمعنى على الحالية وقد أجازوها بعد ذا كما تقدم فليراجع.

(**قوله: ودون ذا**) حال من محذوف للعلم به أي وانضمام الحاء من حب حال كونها دون ذا كثر ويجب فتح الحاء مع ذا إن جعلتا كلمة واحدة بالتركيب فإن بقيا على أصلهما بلا تركيب جاز الوجهان كما في التصريح.

(**قوله: بضمة**) أي انضماما حاصلا بضمة أو الباء سببية.

(**قوله: منقولة من العين**) لأن أصله حبب بالضم أي صار حبيبا وفتحها بحذف الضمة بلا نقل، وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حول إلى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان حلقي الفاء كحب أو لا كضرب فتقول: ضرب الرجل زيد بسكون الراء مع ضم الضاد أو فتحها كما في التوضيح وبه صرح في الارتشاف وظاهر كلامه في التسهيل أنه مقيد بحلقي الفاء.

(**قوله: وفتحها ندر**) أفاد أن المراد الكثرة بالنسبة إلى الفتح فيفيد ندرته وقيل: المراد الكثرة في نفسه فلا يفيد ندور الفتح. (**قوله: وحب دينا**) من قول عبد الله بن رواحة ﵁، وتمثل به النبي ﷺ حين نزل في الخندق.

﴿هذا باب (أفعل التفضيل)﴾

(**صغ من**) فعلٍ (**مصوغٍ منه**) صيغةٌ (**للتعجب أفعلَ للتفضيل**) نحو هذا أفضل من زيد وأعلم منه (**وأب**) أن يصوغ أفعل للتفضيل من (**اللذ أبي**) صوغ التعجب منه فلا تصغه من غير فعل ولا من زائد على ثلاثة إلى آخر ما تقدم وشذ هو أقمن بكذا وأخصر منه وأبيض من اللبن (**وما به إلى تعجب وصل لمانع**) من أشد وما جرى مجراه

﴿هذا باب أفعل التفضيل﴾

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسما لكل ما دل على الزيادة تفضيلا كانت كأحسن أو تنقيصا كأقبح موازنا لأفعل أولا فلا اعتراض بعدم شموله لما يدل على التنقيص ولنحو خير وشر على أنه يقال: التفضيل مأخوذ من الفضل بمعنى الزيادة لا من الفضل بمعنى الشرف فلا حاجة لدعوى الاصطلاح كما أفاده العلامة الأنبابي وأما خير ومثله شر فأصله أفعل كما يأتي.

(**قوله: للتفضيل**) أي الزيادة في أصل الفعل شرفا أو نقصا كما علمت. (**قوله: ولا من زائد**) وفي بنائه من أفعل ما في بناء التعجب منه من الخلاف ومما سمع منه هو أعطاهم للدراهم وأولاهم بالمعروف وهما شاذان عند من يمنعه مطلقا أو إن كانت الهمزة للنقل لأن همزتهما كذلك وهذا المكان أقفر من غيره وهو شاذ على الأول فقط لأن همزته ليست للنقل.

(**قوله: إلى آخر ما تقدم**) وفي المبني للمفعول التفصيل المار بين خوف اللبس فيمتنع وأمنه بأن كان مجهولا لزوما فيجوز كأنت أزهى من ديك أي أفخر منه في المشية وأعنى بحاجتك وكذا مع القرينة كهو أشغل من ذات النحيين أي أكثر مشغولية وليس هذا من المجهول لزوما خلافا لابن الناظم بدليل ﴿شَغَلَتْنَا أَموَالُنَا﴾[1] والنحيين تثنية نحى بالكسر زق للسمن وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتاها خوات بن جبير الأنصاري فساومها فحلت نحيا مملوء فقال: أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ثم حل آخر وقال لها: أمسكيه فلما شغل يديها ساورها حتى قضى ما أراد وهرب ثم أسلم خوّات وشهد بدرا.

(**قوله: وما به الخ**) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل للضرورة بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرفي اختيارا لأن علة المنع وهي التباس الجملة الفعلية بالاسمية لا تأتي فيه. (**قوله: لمانع**) متعلق بوصل والحرفان بعده بـ"صل" آخر البيت الواقع خبرا عن ما.

---

(١) سورة الفتح: ١١/٤٨

(**به إلى التفضيل صل**) لمانع وأت بمصدر الفعل الممتنعِ الصوغُ منه بعده منصوبا على التمييز نحو هذا أشد احمرارا من الدم (**وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرا أو لفظا بمن**) التي لابتداء الغاية (**إن جردا**) من أل والإضافة نحو ﴿أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا﴾ أي أعز منك فإن لم يجرد فلا وقوله: ولست بالأكثر منهم حصى، من فيه لبيان الجنس لا لابتداء الغاية

(**قوله: إلى التفضيل صل**) ويستثنى المجهول والمنفي فلا يُتَوصل إليهما هنا بذلك لأن مصدرهما يجب كونه مؤولا كما مر فيكون معرفة بالإضافة إلى المسند إليه إن كان معرفة فلا يصح نصبه تمييزا لأشد بخلاف التعجب كذا قيل وفي ذكر المنفي نظر لما مر من صحة الإتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكذا هنا نحو هو أكثر عدم قيام أما المجهول بلا قرينة فمصدره الصريح ملتبس بالمعلوم.

(**قوله: (قوله: صله أبدا**) أي إذا أريد به التفضيل وإلا فلا يصل بها لا لفظا ولا تقديرا والأكثر فيه حينئذ عدم المطابقة حملا على أغلب أحواله وقد يطابق لعدم المشابهة بصيغة التعجب وعلى هذا يخرّج بيت أبي نواس كأن صغرى وكبرى وقول العروضيين: فاصلة صغرى وكبرى خلافا لمن جعله لحنا كذا في الحواشي

لكن في شرح التسهيل أن الأصح أنه لا يجرد أفعل من التفضيل وأن ما سمع منه لا يقاس عليه خلافا للمبرد في قوله: إنه مقيس فيمكن أن يكون محل كلامه هنا ما هو المقيس عنده فلا يحتاج إلى التقييد وجرى الشيخ يس في المتن على هذا حيث قال: رد بقوله: أبدا على المبرد.

(**قوله: تقديرا**) قال الصبان: المضاف إلى المنكور داخل فيه فأصل أفضل رجل أفضل من كل رجل.

(**قوله: لابتداء الغاية**) أي عند المبرد وقال المصنف: للمجاوزة فمعنى زيد أفضل من عمرو أنه جاوز عمرا في الفضل لا للابتداء وإلا جاز أن يقع بعدها إلى للانتهاء اهـ وأجيب بأن الانتهاء قد لا يخبر به لجهل غايته أو عدم قصده وذلك أبلغ في التفضيل إذ المعنى ابتداء زيد في زيادة الفضل من عمرو إلى ما لا نهاية له وإذا بني أفعل مما يتعدى بمن جاز تقديمها على من هذه وتأخيرها نحو هو أقرب من كل خير من عمرو وأقرب من عمرو من كل خير.

(**قوله: ولست الخ**) **آخره: وإنما العزة للكاثر**. ولست بتاء الخطاب وحصى أي عددا تمييز لأكثر والكاثر بالمثلثة الغالب في الكثرة من كثره بالتخفيف غلبه فيها.

(**قوله: ألزم تذكيرا**) لمشابهته لفعل التعجب في الوزن والاشتقاق والدلالة على المزية ولزومه ذلك.

(**وإن لمنكور يضف**) أفعل التفضل (**أو جردا**) من أل والإضافة (**ألزم تذكيرا وأن يوحدا**) وإن كان صاحب الصفة بخلاف ذلك نحو ﴿ليوسف وأخوه أحبُّ إلى أبينا منا﴾ ﴿قل إن كان أباؤكم وأبناؤكم﴾ إلى أن قال: ﴿أحبَّ إليكم﴾ (**وتِلوُ أل**) أي المعرَّفُ بها (**طبقٌ**) أي مطابق لموصوفه في الإفراد والتذكير وفروعها نحو زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات أوالفُضَل.

(**وما لمعرفة أضيف**) فهو (**ذو وجهين**) مرويين (**عن ذي معرفة**) وجهٌ يُجرِيه مُجرى المجرد نحو ﴿ولتجدنهم أحرص الناس على حياة﴾ وآخرُ يُجريه مجرى المعرف بأل نحو ﴿أكابر مجرميها﴾

(**قوله: طبق**) لبعده عن المشابهة بصيغة التعجب في الوزن لصيرورة أل كالجزء منه وإنما جازت المطابقة وعدمها في المضاف إلى المعرفة لأنه في معنى المحلى بأل مع وجود تمام الشبه بأفعل التعجب فكونه في معنى المحلى بأل يستدعي المطابقة ووجود تمام الشبه يستدعي عدمها فسقط الوجوب وجاز كل من الأمرين وأيضا يشبه المحلى بأل في التعريف والخلو من لفظ من ويشبه المجرد لنية من.

(**قوله: الأفضلون**) المناسب لما بعده زيادة أو الأفاضل وقوله: أو الفضل بضم ففتح جمع تكسير لفُضْلى بضم فسكون كما أن الفضليات جمع تصحيح لها. (**قوله: عن ذي معرفة**) تعريض برد قول ابن السراج حيث يوجب الإفراد والتذكير.

(**قوله: وجه يجريه**) بضم الياء وفاعله ضمير الوجه مع مسامحة أي يجريه المتكلم في ذلك الوجه.

(**قوله: أحرص الناس**) بفتح الصاد مفعول ثان لتجدنهم وهم مفعول أول، ولو طابقه لكان أحرصي بكسر الصاد جمع تصحيح حذفت نونه للإضافة وياؤه للساكنين.

(**قوله: ﴿أكابر مجرميها﴾**) الشاهد إضافة أكابر لمجرميها مع مطابقته لموصوفه المقدر أي قوما أكابر وجعلنا بمعنى خلقنا وتحتمل معنى صيرنا فمجرميها مفعول أول وأكابر ثان مضاف لمحذوف أي أكابرهم وهذا مما يرد قول ابن السراج ردا واضحا فإن أجاب بأن أكابر ليس مضافا مفعولا ثانيا ومجرميها مفعول أول لزمه المطابقة في المجرد من أل والإضافة وهي ممنوعة فإن قال: إن أكابر منوي إضافته للمعرفة أي أكابرها وقع فيما فرَّ منه.

(**هذا**) الحكم (**إذا**) قصدت بأفعل المذكور التفضيل بأن (**نويت معنى من وإن**) لم تقصده به بأن (**لم تنو**) معناها (**فهو طبق ما به قُرِنَ**) أي مطابقٌ له كقولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان، ولما كان لأفعل التفضل مع من شبه بالمضاف مع المضاف إليه كان حقه أن لا يتقدم عليه (**و**)

(**قوله: إذا قصدت بأفعل المذكور التفضيل**) أي على المضاف إليه وحده فمقابله ما لم يقصد به التفضيل أصلا بأن أول باسم فاعل أو صفة مشبهة وما قصد به تفضيل مطلق أي عليه وعلى غيره أو على غيره فقط نحو نبينا ﷺ أفضل قريش أي أفضل الناس من بينهم وزيد أفضل بغداد أي أفضل الناس وهو من بغداد كما في الرضي وفي هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف إليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون بعضه كنبينا ﷺ في المثال السابق وقد لا يكون كيوسف أحسن إخوته أي أحسن الناس من بينهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص بأن يراد أحسن منهم لأن إضافة الإخوة للضمير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف لئلا يضاف إلى ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضيف إليه فلو قيل: أحسن الإخوة أو أحسن أبناء يعقوب أي أحسن منهم لجاز كذا في الصبان

وانظر معنى من في من بين أخوته ولعلها متعلقة بمحذوف أي متميزا من بينهم وقال الرضي: اضافة أفعل في مثله لمجرد الاختصاص والمراد بكونه بعضه أن موصوفه داخل في المضاف إليه بحسب مفهوم اللفظ قبل الإضافة وإن كان خارجا عنه بعدها بحسب الإرادة لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه هذا وظاهر الشرح كالمتن أن الكلام فيما إذا لم يقصد به التفضيل أصلا إلا أنّا تكلفنا التقدير وأوضحنا العبارة تتميما للفائدة.

(**قوله: بأن نويت معنى من**) أي ملحوظا على المضاف إليه فقط كما علمت. (**قوله: وإن لم تقصد به**) أي التفضيل على المضاف إليه وحده وقوله: بأن لم تنو معناها أي ملحوظا على المضاف إليه فقط بأن لم ينو أصلا أو نوي عليه وعلى غيره أو على غيره فقط. (**قوله: فهو طبق**) أي وجوبا لشبهه بالمعرف بأل في التعريف وعدم مشابهته للمستعمل بمن.

(**قوله: الناقص**) هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لنقصه أرزاق الجند و**الأشَجُّ** بالجيم عمر بن عبد العزيز ﷺ عنه سمي به لِشَجَّة كانت في وجهه أضيفا إلى بني مروان ليعرف أنهما منهم لا للتفضيل عليهم إذ لا عادل فيهم سواهما وفي التصريح أنه يمكن أن يكون مما أريد به التفضيل المطلق أي أعدلا الناس من بينهم.

لكن (**إن تكن بتلو من مستفهما فلهما**) أي لمن وتلوها (**كن أبدا مقدما**) على أفعل وجوبا لأن الاستفهام له الصدر (**كمثل ممن أنت خير**) أصله أخير ولا يكاد يستعمل، ومما جاء منه بلال خير الناس وابن الأخير، وكذا شرومما جاء منه على الأصل على قراءة أبي قلابة ﴿سيعلمون غدا من الكذاب الأشر﴾ (**ولدى إخبار**) بتلو من (**التقديم**) لهما (**نزرا وجدا**) كقوله:

بل ما زودت منه أطيب

(**قوله: وإن تكن بتلو من الخ**) المراد بالتلو ولو بالواسطة فيشمل مِن غلام من أنت أفضل كما في التسهيل وبقي ما إذا كان الاستفهام بالهمزة ويتجه أن يقال: إن أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول: أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر في علم المعاني أن المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسؤول عنه قد وليها وإن أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول: أأنت أفضل من زيد ليليها المسؤول عنه وفاء بالقاعدة المذكورة. سم

(**قوله: ولا يكاد يستعمل**) أي يكاد أن لا يستعمل أي يستعمل قليلا وليس المراد النفي الأكيد كما هو أحد استعمالي كاد المنفية كما في الهمع عن ابن جني.

(**قوله: ومما جاء منه**) أي من لفظ جاء على الأصل حال كونه من مادة الخير أخير في بلال الخ أو المراد من مواضع جاء خير فيه على الأصل بلال الخ فمن بمعنى في كما في قوله تعالى: ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم﴾[1]

(**قوله: على قراءة**) حال من سيعلمون الخ الواقع مبتدأ خبره مما جاء الخ وفي نسخة: قراءة فهو المبتدأ وسيعلمون الخ بدل منه. (**قوله: ولدى إخبار**) أي عدم استفهام من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم فلا يعترض بأن الإخبار كالإنشاء وصف الكلام وما بعد من مفرد. (**قوله: التقديم لهما نزرا وجدا**) في التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور. (**قوله: بل ما زودت منه أطيب**) **البيت**:

فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت * جنى النحل بل ما زودت منه أطيب

فقوله: أهلا وسهلا أي أتيتم أهلا ووطئتم مكانا سهلا وقوله: جنى النحل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبني على أن منه متعلق بأطيب قال شيخ الإسلام: ويجوز تعلقه بزودت وحينئذ لا شاهد فيه.

---

(١) سورة التوبة: ٩/١٠٨

تتمة: لا يفصل بين أفعل ومن بأجنبي لما ذكرنا وجاء الفصل في قوله:

لأكلة من أقط بسمن * ألين مسا في حشايا البطن * من يثربيات قذاذ خشن

فصل: يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة (**ورفعه الظاهر نزر**) لضعف شبهه باسم الفاعل ومنه حكاية سيبويه مررت برجل أفضل منه أبوه

(**قوله**: **لأكلة الخ**) ملفق من أبيات ذكرها ابن السكيت وغيره وهي

تعلمن يا زيد يا بن زين * لأكلة من أقط وسمن
وشربتان من عكي الضأن * ألين مسا في حوايا البطن
من يثربيات قذاذ خشن * يرمي بها أرمى من ابن تقن

والإكلة والأكلة المرة الواحدة حتى يشبع و**الخشن** بالضم جمع الأخشن وفي حشايا حال من ضمير ألين وهو ما في البطن من الكرش وغيره و**القذاذ** جمع القذ جمع الأقذ السهم الذي لا ريش له و**ابن تقن** رجل يضرب به المثل في حسن الرمي. (**قوله**: **يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر**) أي لأن العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج إلى قوة العامل. ابن قاسم. (**قوله**: **ورفعه الظاهر**) المراد به غير المستتر بقرينة المقابلة فيشمل الضمير المنفصل وعبارة الشذور: ولا يعمل في فاعل ملفوظ به وهي ظاهرة.

(**قوله**: **لضعف شبهه باسم الفاعل**) أي بعدم قبول العلامات في أكثر أحواله فانحطت رتبته في جميعها فلم يعمل في الاسم الظاهر وبهذا فارق الصفة المشبهة فإنها تؤنث وتثنى وتجمع فلهذا عملت في الظاهر كثيرا وإن لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت وظاهره كالحواشي هنا أن عمل الصفة المشبهة مطلقا لمشابهة اسم الفاعل

وهو الذي صرح به العارف الجامي قدس سره السامي إلا أن كلام الصبان في باب الصفة المشبة يفيد أن ما حصل لها بحق الشبه إنما هو عمل النصب فليحرر ثم لابد أن يزاد أنه لم يوجد ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف المذكور موجود حتى في مسألة الكحل كذا في الصبان هنا. (**قوله**: **ومنه حكاية سيبويه**) أي من مواضع رفعه الظاهر محكيه وأفضل فيه مجرور فهو صفة رجل وأبوه فاعل والمشهور رفع أفضل خبرا مقدما لأبوه والجملة صفة قوله: بأن صلح الخ أشار إلى أن في المتن قلبا.

(**ومتى عاقب**) أفعل التفضيل (**فعلا**) بأن صلح إحلاله محله وذلك إذا سبقه نفي وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين (**فكثيرا**) رفعه الظاهر (**ثبتا**) نحو «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة» وما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد

(**قوله: إذا سبقه نفي**) وإنما اشترط سبق النفي ليكون أفعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لأن النفي إذا دخل على أفعل توجه إلى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل الفعل فيصح حلول الفعل محله.

(**قوله: وكان مرفوعه أجنبيا**) أي غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد نفي كونه سببيا بهذا المعنى فلا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى أن للموصوف به تعلقا ما كما في المثال. قاله سم

(**قوله: مفضلا على نفسه باعتبارين**) أي باعتبار واعتبار أحدهما متعلق بمفضلا، والثاني بمفضلا على نفسه فلا يرد ما في الصبان وهذ القيد لا يغني عما قبله لأن غير الأجنبي أيضا قد يختلف بالاعتبار كقولك: هذا بسرا أطيب منه رطبا وإنما اشترط ذلك ليضعف أفعل بخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف المفضَّلين بالذات فيقوى النفي على إخراجه إلى معنى الفعل حتى يعمل عمله بخلاف ما إذا جرى على أصله كما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك تلك القوة

وبقي قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو كون أفعل صفة لاسم جنس ليعتمد عليه ويقوى على رفع الظاهر ولم يكتف بالاعتماد على النفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه ولذا لا ينصب المفعول به كما سيأتي.

(**قوله: ما من أيام الخ**) من زائدة وأيام اسم ما الحجازية وأحب خبرها أو هما مبتدأ وخبر وإلى الله متعلق بأحب وفيها حال من الصوم وهو مرفوع نائب فاعل أحب لأنه بمعنى محبوب كثيرا نفيا من حب الثلاثي ففيه شذوذ لبنائه من المجهول إلا عند من جوزه مع أمن اللبس وفي عشر حال من الهاء في منه.

(**قوله: ما رأيت رجلا الخ**) إن جعلت بصرية فأحسن صفة رجلا أو علمية فهو مفعولها الثاني والكحل فاعل أحسن وفي عينه حال منه أو ظرف لغو متعلق بأحسن كقوله: منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه.

والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما تقدم وقد يحذف الضمير الثاني. وتدخل من إما على الظاهر نحو من كحل عين زيد أو محله نحو من عين زيد أو ذي المحل نحو من زيد ومما جاء من كلامهم ما أحد أحسن به الجميل من زيد والأصل من حسن الجميل بزيد أضيف الجميل إلى زيد ثم حذف ونظيره قول المصنف: (**كلن ترى في الناس من رفيق**) أي صاحب (**أولى به الفضل من**) أبي بكر (**الصديق**) ﷺ إذ الأصل أولى به الفضل من ولاية الفضل بالصديق ثم من فضل الصديق ثم من الصديق.

خاتمة: أجمعوا على أن أفعل التفضيل يعمل في التمييز والحال والظرف وعلى أنه لا يعمل في المفعول المطلق ولا في المفعول به

(**قوله: ومما جاء من كلامهم الخ**) دخل من فيه على ملابس ذلك الظاهر بغير المحلية وذيها.

(**قوله: من حسن الجميل بزيد**) فيه أن المفاضلة إنما هي بين الفضل ونفسه باعتبارين لا بينه وبين حسنه وكذا يقال في قوله: من ولاية الصديق لا يقال: الداعي إلى ذكره تعلق بزيد به لأنا نقول: على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من أي متلبسا به كما في نظائره.

(**قوله: أضيف الجميل إلى زيد**) لملابسته له وقوله: ثم حذف أي ودخلت من على ملابسه وهو زيد.

(**قوله: أولى**) فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له لأنه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لأن الفعل المستعمل منها ولي بمعنى تولى أو تبع وبهذا يعلم حسن قوله: ومتى عاقب فعلا ولم يقل: فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا. أفاده يس.

(**قوله: أجمعوا الخ**) بيان لما أهمله المصنف من بيان عمله غير الرفع. (**قوله: يعمل في التمييز**) أي إذا كان فاعلا في المعنى نحو زيد أحسن الناس وجها. تصريح.

(**قوله: وعلى أنه لا يعمل الخ**) لعله لم يعتد بمخالفة بعضهم أو يقال: الإجماع في غير المتجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من قول الأشموني

وصرح به الدماميني على المغني وهو يصل بواسطة اللام لما تعدى إليه فعله بنفسه نحو هو أوعى للعلم فإن كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو أكسى للفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب قاله الدماميني. قال المصرح: وكذا لا ينصب المفعول معه.

(**قوله: في المفعول المطلق**) قيل: حملا على فعل التعجب.

وأما قوله تعالى: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ فحيث مفعول به لفعل مقدر دل عليه أعلم أو مفعول به على السعة كذا قالوه. قال أبو حيان: وقواعد النحو تأباه لنصهم على أن حيث لا يتصرف وأنه لا يتوسع إلا في الظرف المتصرف قال: والظاهر إقرارها على الظرفية المجازية وتضمين أعلم معنى ما يتعدى إلى الظرف فالتقدير: الله أنفذ علما حيث يجعل رسالته أي هو نافذ العلم في هذا الموضع.

(**قوله: مفعول به على السعة**) هو كما تقدم أن يحذف الجار وينصب المجرور نصب المفعول به ويعتبر وقوع الفعل عليه وفي كونه مفعولا على السعة إشكال وهو إيهام التفاوت في علمه تعالى إلا أن يقال: ذلك بحسب المفهوم وكثيرا ما يترك كما قاله الفارضي.

(**قوله: لا يتصرف**) أي فلا يصح أن يكون مفعولا به أصالة كما لا يصح كونه مفعولا به على السعة للنص.

(**قوله: وتضمين أعلم الخ**) احتيج إليه لأن علمه تعالى قديم لا يتقيد بمكان ولا زمان وقوله: نافذ العلم إشارة إلى إشكال التفاوت وعرفت وجها آخر لدفعه.

﴿هذا باب (النعت)﴾

هو والوصف بمعنى ولما كان أحد التوابع بدأ بذكرها إجمالا ثم فصل فقال: (**يتبع في الإعراب الأسماء الأول**) أربعة أشياء (**نعت وتوكيد وعطف وبدل**) وسيأتي بيان كل (**فالنعت تابع**) أي تال لا يتقدم أصلا وهو جنس (**متم**) أي مكمل (**ما سبق**)

﴿هذا باب النعت﴾

(**قوله: هو والوصف بمعنى**) وكذا الصفة وقيل: النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثاني يقال: صفات الله وأوصافه ولا يقال: نعوته والذي في القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف واسما لما قام بالذات كالعلم والسواد وجرى الشيخ يس على هذا ونظر في كلام من منع إطلاق النعت على صفات الله قال: لأنه واقع في كلام الأئمة. (**قوله: ولما كان أحد الخ**) أي وكان هو المذكور أوّلا والإجمال قبل التفصيل مطلوبا وبهذا يصح ترتب قوله: بدأ الخ أي في باب النعت على الشرط.

(**قوله: في الإعراب**) أي وجودا وعدما فلا يرد عليه التأكيد في نحو قام قام زيد ولا لا أبوح وعطف النسق إذا لم يكن للمعطوف عليه إعراب كالجملة المستأنفة ولا يعترض بنحو يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز بضم الفاضل وكرز إتباعا لضمة زيد وسعيد حيث إن تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد في الضم ليست تبعية في الإعراب لأنهما تابعان لمحل زيد وسعيد بإعراب مقدر على آخرهما منع من ظهوره حركة الإتباع وضمة التابع ليست ضمة إعراب لعدم الرافع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه بل لمجرد المشاكلة هذا هو التحقيق.

(**قوله: الأسماء**) فيه حذف المعطوف مع العاطف أي والأفعال والأحرف والجمل واقتصر على ذكرها لشرفها فلا يشكل كلام المصنف بعدم شموله الحرف والفعل. (**قوله: وعطف**) أي بيان أو نسق.

(**قوله: أي تال**) لعل حمل التابع على المعنى اللغوي وإن كان خلاف الظاهر لإفادة حكم عدم جواز تقديمه. (**قوله: لا يتقدم أصلا**) وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة إذا كانت لمتعدد تَقَدَّمَ بعضه. (**قوله: متم ما سبق**) أي الموضوع لإتمام متبوعه أي إيضاحه أو تخصيصه كما سيأتي فلا يرد النعت لغير الإيضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لأن هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف إذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت كما لا يرد على تعريف الفعل نحو ليس بعروض تجردها عن الزمان وإلى هذا الجواب أشار الشارح قدس سره كما صرح به في النكت ونقل فيه جوابا آخر استحسنه ابن قاسم فانظره إن شئت والمراد ما سبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف.

فصل مخرج عطف النسق والبدل (**بوسمه**) أي ما سبق ويسمى نعتا حقيقيا (**أو وسم ما به اعتلق**) ويسمى سببيا وهذا فصل ثان يخرج التأكيد والبيان.

وشمل قوله: متم ما سبق ما يخصصه نحو ﴿فتحرير رقبة مؤمنة﴾ وما يوضحه نحو مررت بزيد الكاتب ويلحق به ما يمدحه أو يذمه أو يرحم عليه أو يؤكده نحو ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم اللّهم أنا عبدك المسكين ﴿لا تتخذوا إلٰهين اثنين﴾

(**قوله: مخرج عطف النسق والبدل**) لأنهما لا يتمان متبوعهما لا بإيضاح ولا تخصيص أي لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافي عروض الإيضاح للبدل بل ولعطف النسق في بعض الصور. (**قوله: بوسمه**) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة فهو بتقدير مضاف أي بإفهام وسمه ويطلق بالمعنى المصدري وهو التعليم بالسمة وهي العلامة ولا تقدير على هذا ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على وصف متبوعه حقيقة أو وصف متبوعه الحاصل له بواسطة سببيه. (**قوله: سببيا**) أي نعتا سببيا قال العطار في حاشية الأزهرية: نسبة للسببي بياء النسبة في المنسوب إليه أيضا فلما نسب إليه حذفت ياء النسبة من المنسوب إليه كما تقول: في النسبة للشافعي: شافعي فإن المنسوب إليه وهو الشافعي فيه الياء لكنه عند النسبة تحذف الياء من المنسوب إليه وإنما سمي به لكون ذلك النعت وصفا قائما بالسببي ورافعا له، والسببي المنسوب إليه السببيُ نسبة للسبب وهو الضمير أطلق عليه سبب لأن السبب لغة الحبل وشأنه أن يربط به فلما كان الضمير كذلك أي يقع به ربط الجمل كالمبتدإ والموصول والموصوف أطلق عليه لفظ السبب وقيل للفظ المتصل به الذي هو الاسم الظاهر الذي رفعه النعت: سببي لاتصاله بالسبب الذي هو الضمير. اهـ بتصرف لايخل (**قوله: يخرج التأكيد**) في خروج التأكيد في نحو جاء القوم كلهم توقف إلا أن يلاحظ قيد دائما بعد قوله: متم فتدبر جدا.

(**قوله: وما يوضحه**) المراد بالتوضيح رفع الاشتراك اللفظي في المعارف، وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات فالنعت في الأول جار مجرى بيان المجمل وفي الثاني جار مجرى تقييد المطلق. أفاده في التصريح. (**قوله: ويلحق به**) أي النعت الموضح والمخصص ولعل مراده أن ما يمدحه وما بعده إفادته للمدح وغيره عارضة لأن أصل وضع النعت للتوضيح أو التخصيص كما في التصريح فلا يلزم دخول ذلك في التعريف.(**قوله: أو يرحم عليه**) أي يجلب الرحمة عليه.(**قوله: الرجيم**) أي الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشهب أو اللعنة وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيدا لما فهم من لفظ الشيطان. (**قوله: ﴿الهين اثنين﴾**) فاثنين تأكيد لأنه مفهوم من هيئة اثنين ومثله ﴿نفخة واحدة﴾ لأن المرَّة مستفادة من تحويل المصدر الأصلي وهو نفخا إلى فعلة وليس هذا كرحمة وبغتة مما بني على التاء حتى يكون قوله: واحدة تأسيسا لا تأكيدا.

(**فليعط**) أي النعت سواء كان حقيقيا أو سببيا (**في التعريف والتنكير ما**) ثبت (**لما تلى**) أي لمتبوعه ويجب حينئذ أن يكون المتبوع أعرف من النعت أو مساويا له (**كامرر بقوم كرما**) وبالرجل الفاضل (**وهو**) أي النعت (**لدى التوحيد والتذكير**) أي عند ثبوتهما للمتبوع (**أو سواهما**) وهو التثنية والجمع والتأنيث (**كالفعل**) فإن رفع ضمير المنعوت المستتر وافقه في التثنية والجمع أو الظاهر أو الضمير البارز فلا إلا على لغة أكلوني البراغيث ويوافقه أيضا في التأنيث إذا رفع ضميره وإلا فعلى

(**قوله: في التعريف والتنكير**) في بمعنى من البيانية لما الأولى والواو بمعنى أو لأن الثابت للمتلوّ أحدهما كذا في الصبان وقوله: تلا صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لأمن اللبس جريا على المذهب الكوفي خلاف ما جرى عليه في الابتداء ونائب فاعل يعط ضمير النعت وما الأولى مفعوله الثاني أي وليعط النعت ما ثبت للمنعوت الذي تلا هو من التعريف أو التنكير. (**قوله: لما تلى**) الصلة جارية على غير من هي له أي للشيء الذي تلاه النعتُ وهو المتبوع فقول الشارح: أي لمتبوعه حل معنى. (**قوله: ويجب حينئذ**) لا يظهر وجه لقوله: حينئذ.

(**قوله: أعرف من النعت أو مساويا**) قال العلامة الأمير: وأنا أتوقف في هذه القاعدة إذ حيث كانت الصفة لتعيين الموصوف فالأنسب أن تكون أعرف منه انتهى قال الشارح المحقق: وصحح المصنف تبعا للشلوبين جوازه فكان الأولى تبيين مذهبه في حل كلامه. (**قوله: عند ثبوتهما للمتبوع**) الذي يظهر أن المراد عند إرادة إعطاء التوحيد والتذكير للنعت ثم رأيته في يس على الألفية

(**قوله: كالفعل**) يستثنى كما في النكت ما إذا كان الفاعل جمع تكسير فليس كالفعل بل التكسير أفصح عند سيبويه والمبرد قال في المغني: وهو الأصح وعكس الشلوبين وطائفة وفصل آخرون فقالوا: إن كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وإن كان لمفرد أو مثنى فالإفراد أفصح قال الدماميني: وإنما لم يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمين آباؤه لأن اسم الفاعل المشابه للفعل إذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لأن الفعل لا يكسر بخلافه إذا صحح ووجه أفصحية التكسير إذا تبع جمعا المشاكلة.

(**قوله: وافقه في التثنية والجمع**) أي جوازا لأنه قد يخلو عنهما إلى الإفراد إذا كان المنعوت مفردا فلا اكتفاء وقوله: فلا أي فلا يجوز الموافقة في التثنية والجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث فيجوز الموافقة فيهما وإذا جعل من قبيل الاكتفاء فيلاحظ بعد قوله: وافقه وجوبا فيختل قوله: إلا على لغة أكلوني لأن معناه حينئذ فيجب الموافقة في تلك اللغة وليس كذلك لعدم الموافقة عندهم في جاء رجل قيام آبائهم وإن وافقه في جاء رجال قيام آبائهم فافهم دقة عبارته.

التفصيل السابق في باب الفاعل (**فاقف ما قفوا**) كابنين برين شَجٍ قلباهما وامرأتين حسن مرآهما. (**وانعت بمشتق**) وهو ما دل على حدث وصاحبه كأسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة (**كصعب ودرب**) بالدال المهملة وهو الخبير بالأشياء المجرب لها (**وشبهه**) وهو ما أقيم مقامه من الأسماء العارية عن الاشتقاق (**كذا**) المشار بها (**وذي**) بمعنى صاحب (**والمنتسب**) نحو رجل تميمي جاءني (**ونعتو بجملة**) اسما (**منكرا**) لفظا ومعنى نحو ﴿واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله﴾ أو معنى نحو ولقد أمر على اللئيم يسبني، (**فأعطيت**) حينئذ (**ما أعطيته**) حال كونها (**خبرا**)

(**قوله: شج**) بالتخفيف كما في اللسان من شجي بمعنى حزن. (**قوله: وانعت بمشتق الخ**) المتبادر منه أنه يشترط في النعت كونه مشتقا أو مؤوّلا به وهو رأي الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط وأن الضابط فيه دلالته على معنى في متبوعه حقيقة كالضارب في جاء زيد الضارب أو حكما كالرجل الدال على التعيين الرافع لإبهام المشار إليه من قولك: مررت بهذا الرجل فكأنه يدل على معنى فيه.

(**قوله: وهو ما دل الخ**) قال في النكت: هو بهذا المعنى اصطلاح وفيه اصطلاح آخر أعم من هذا أعني ما اشتق من مصدر للدلالة على معنى منسوب فيشمل نحو اسم الزمان وليس مرادا حتى يحتاج إلى الجواب بجعل المثال قيدا كما قيل به.

(**قوله: كأسماء الخ**) الكاف لإدخال صيغ المبالغة وما هو بمعنى اسم المفعول من نحو قتيل وصبور. (**قوله: وذي بمعنى صاحب**) نقل ابن جني عن الأكثرين المنع من أن يقال: برجل ذي مال أبوه على أن ذي رافع للأب. (**قوله: منكرا**) أي لتأوّل الجملة بالنكرة فنحو جاء رجل قام أبوه وأبوه قائم في تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه زيد في تأويل كائن أبوه زيد وليس وقوعها صفة لها لكونها نكرة حقيقة وإن جرى على الألسنة قال الرضي: لأن التعريف والتنكير من خواص الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسما. (**قوله: ولقد أمر إلخ**) **آخره فمضيت ثمة قلت لا يعنيني**(**قوله: ما أعطيته حال كونها خبرا**) ولم يقل: ما أعطيته حالا للإشارة إلى أن جملة النعت أشبه بالخبر من الحال ولذا لا تربط بالواو خلافا للزمخشري. (**قوله: كذا المشار بها**) لم يجعل الثاني اسم إشارة لصورة الياء ولا تقل للياء لأن جر ذي بكسرة مقدر لا بالياء كما تقدم في قوله: من ذاك ذو.

(**قوله: من الرابط**) أي المذكور في الخبر فظاهره أنه لا يكفي العموم والتكرار لأنه قدس سره جعلهما

من الرابط ومن تعلقها بمحذوف وجوبا إذا كانت ظرفا أو جارا ومجرورا وغير ذلك مما سبق ذكره (**وامنع هنا إيقاع**) الجملة (**ذات الطلب**) وإن لم يمنع إيقاعها خبرا (**وإن أتت**) من كلامهم أي العرب (**فالقول أضمر**) نعتا (**تصب**) نحو جاؤو بمذق هل رأيت الذئب قط، أي مقول فيه هل رأيت الذئب قط (**ونعتو بمصدر كثيرا**) على تقدير مضاف

فيما تقدم مغنيا عن الرابط لا رابطا فيكون تقييدا لظاهر المتن المفيد لكفايتهما أيضا فما في الشرح قول ثالث والآخران ما صححه الصبان عن بعض الفضلاء أنه يكفي هنا ما يكفي في الخبر وما قاله ابن قاسم: أنه لا يكون هنا إلا الضمير والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوي يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدإ فإنه يستلزم الخبر فقوي طلبه له فاكتفي بأي دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه فقوله: فأعطيت ما أعطيته خبرا أي من أصل الربط وإن كان في النعت بالضمير فقط وهو بعيد فإنه لو كان كذلك كان حق المصنف أن يستثنيه كما استثنى الإنشاء. (**قوله: وامنع هنا الخ**) استثناء من قوله: بجملة كما علمت. (**قوله: ذات الطلب**) المراد مطلق الإنشاء كما عبروا به أي لأن النعت يوضح المنعوت أو يخصصه فلا بد من كونه معلوما للسامع قبل ليحصل به ما ذكر والإنشائية ليست كذلك لأنه لا خارج لمدلولها إذ لا يحصل إلا بالتلفظ بها ولما لم يكن الخبر معرفا للمبتدإ ولا مخصصا له جاز كونه إنشائيا.

(**قوله: وإن لم يمنع إيقاعها خبرا**) أراد أن المحترز عنه بقوله هنا الخبر لا الحال حتى يقال: إنها كالنعت والقرينة عليه قوله: ما اعطيته خبرا. (**قوله: جاءوا بمذق الخ**) قبله: **حتى إذا جنّ الظلام واختلط**، وصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه يشبه لون الذئب في قلة البياض **والمذق** بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن إذا خلطته بالماء والمراد به هنا الممذوق.

(**قوله: ونعتوا**) يشير[1] إلى أنه مع كثرته مقصور على السماع كوقوعه حالا وإن كان أكثر من النعت وشرط المصدر كونه مفردا مذكرا كما في المتن ومنكرا وصريحا لا مؤولا وثلاثيا أو بزنته وأن لا يكون ميميا كمزار ومسير قيل: وإلا امتنع النعت به رأسا لأنه لم يسمع وفائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها. (**قوله: بمصدر**) أي بحسب الظاهر لقوله: على تقدير مضاف.

---

(١)كذا يفيد ظاهر عبارة التصريح وقد تقدم على قول المصنف: ووضعوا لبعض الأجناس ألخ أن نسبة شيء إلى العرب لاتستلزم كونه سماعيا قال الشاطبي: لايلزم من كلامه هذا كونه سماعا ولاقياسا بل وكَّله إلى القارئ اهـ وهو الحق كيف وقد نسب ما بعده إليهم وهو قياس اتفاقا.

(**فالتزموا**) لذلك (**الإفراد والتذكيرا**) له وإن كان المنعوت بخلاف ذلك كامرأة رضى وعدلين رضى ولا ينعت بغير ما ذكر من الجوامد. (**ونعت غير واحد**) وهو المثنى والمجموع ولا يكون إلا متعددا (**إذا اختلف**) معناه (**فعاطفا**) لبعضه على بعض (**فرقه**) نحو مررت برجلين عالم وجاهل و(**لا**) تفرقه (**إذا ائتلف**) نحو مررت برجلين عاقلين.

(**قوله: لذلك**) أي لكونه على تقدير مضاف فليس هو النعت في الحقيقة حتى يتبع ما قبله بل المضاف المحذوف وقال بعضهم: نعت به باقيا على معناه مبالغة ولم يختلف لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع وقيل على تأويله بالوصف إطلاقا للازم وهو المصدر على الملزوم وهو المشتق ولم يختلف جريا على أصله تورعاية لصورة المصدر كما في الأمير. (**قوله: ونعت غير واحد**) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا والمراد دال غير واحد ضرورة أن المثنى لفظ واحد وكذا المجموع أو المراد بالواحد المفرد الاصطلاحي. (**قوله: وهو المثنى والمجموع**) مثله اسم الجمع واسم الجنس الجمعي ولم يجعله شاملا للمتعاطفين أو المتعاطفة كما فسر الدماميني لأن نحو زيد وعمرو إذا اختلف نعته لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو جاء زيد العاقل وعمرو الكريم فخص غير الواحد بالمثنى والمجموع اللذين لا يمكن فيهما ذلك حتى لا يحتاج إلى صرف قوله: فرقه عن ظاهره من وجوب العطف._(**قوله: إذا اختلف معناه**) أي سواء اختلف لفظه أيضا كالعاقل والكريم أو لا لفظا كالضارب من الضرب بالعصا والضارب من الضرب في الأرض أي السير فيها ويبقى ما إذا اختلف اللفظ دون المعنى كالذاهب والمنطلق قال الصبان: هو كذلك فالأولى إدخاله.

(**قوله: فعاطفا**) أي بالواو فقط إجماعا إذ لو قيل: مررت برجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد الترتيب في المرور بل في حصول الوصفين للرجلين والترتيب في هذا غير مراد أفاده الدماميني بخلاف ما إذا كان المنعوت واحدا فإنه يجوز العطف بغير الواو حكى سيبويه مررت برجل راكب فذاهب وبرجل راكب ثم ذاهب قاله زكريا أي لأن قصد الترتيب في حصول الوصفين للرجل سائغ. صبان. (**قوله: ولا تفرقه**) أي نعت المثنى والجمع بعطف بعضه على بعض. (**قوله: عاقلين**) ولا يجوز عاقل وعاقل بالتفريق نعم يجوز مررت بإنسانين صالح وصالحة إذ لم يتفقا إلا بالتغليب فالنعت مختلف في الحقيقة فجاز تفريقه نظرا لذلك وجمعه نظرا للاتحاد في التغليب. صبان

(**ونعت معمولي**) عاملين (**وحيدي معنًى وعملٍ أتبع بغير استثنا**) نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان فإن اختلف العاملان معنى وعملا أو في أحدهما وجب القطع

(**قوله: ونعت معمولي عاملين الخ**) مسألة مستقلة غير مرتبطة بما قبلها على حل الشارح حيث اعتبر المنعوت سابقا لفظا واحدا مثنى أو جمعا وهنا المنعوت متعدد لتعدد العامل لكن يبقى مسألة اتحاد العامل وتعدد المنعوت مهملة غير مذكورة لا في الشرح ولا في المتن

وهي أنه إذا اتَّحد عمله ونسبته إليهما في المعنى كقام زيد وعمرو العاقلان جاز الإتباع والقطع بشرطه وإن اختلفا كضرب زيد عمرا العاقلان وجب القطع وكذا إن اختلفت النسبة دون العمل كأعطيت زيدا أباه العاقلان وإن اختلف العمل دون النسبة كخاصم زيد عمرا وجب القطع عند البصريين وهو الصحيح وجاز هو والإتباع رفعا أو نصبا أو أحدهما.

(**قوله: وحيدي معنى وعمل**) أي متحدين فيهما سواء اتحدا لفظا أم لا فالأول نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان والثاني كمثال الشارح واشترط بعضهم اتفاق المنعوتين تعريفا وتنكيرا فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة أو العكس وأن لا يكون أحد المنعوتين اسم إشارة فلا يجوز جاء هذا وجاء زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته فإن أخر اسم الإشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان جاز عند المصنف.

(**قوله: معنى وعملا**) أي وإخبارا وإنشاء فلا إتباع بل يجب القطع إذا جمع في قام زيد وهل قام عمرو العاقلان لاختلافهما خبرا وإنشاء وإن اتحد معناهما أما نحو هذا أبوك ومن أخوك فيمتنع فيه القطع كالإتباع لاختلافهما خبرا وإنشاء مع كون أحد المنعوتين مجهولا فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضي إذ المعلوم لا يخلط بالمجهول ويجعلان كشيء واحد.

(**قوله: بغير استثناء**) أي اتبع مطلقا سواء كان المعمولان مرفوعي فعلين أو خبري مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين خلافا لمن خص الإتباع بالأولين.

(**قوله: وجب القطع**) مراده بوجوب القطع امتناع الإتباع حالة جمع النعتين لا مطلقا فلا ينافي جواز إفراد كل بوصفه بجنبه وإنما امتنع الإتباع لئلا يعمل عاملان متنافيان في شيء واحد إذ العامل في التابع هو العامل في المتبوع ولا يمكن أن يجعل العامل مجموعهما لأن الشيء الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوبا في آن واحد أما اتحادهما معنى وعملا فيجعلهما كالشيء الواحد. أفاده الصبان

(**وإن نعوت كثرت وقد تلت**) اسما (**مفتقرا**) في الإيضاح والتعيين (**لذكرهن أتبعت**) وجوبا. (**واقطع أو أتبع إن يكن**) المنعوت (**معينا بدونها**) كلها (**أو بعضها اقطع معلنا**) إن كان معينا به دون غيره واتبع الباقي بشرط تقديمه (**وارفع أو انصب**) النعت (**إن قطعت مضمرا**) بكسر الميم (**مبتدأ**) رافعا له

(**قوله: وإن نعوت كثرت**) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين قال الأشموني: يجب إتباع أول نعوت النكرة وإذا لم يتعدد نعت النكرة نحو جاء رجل كريم لم يجز قطعه إلا في الشعر كما في الهمع ونقل الصبان عن بعض الفضلاء جوازه عن سيبويه.

(**قول المصنف: مفتقرا لذكرهن**) لا يشكل مفهومه بما ذكر في التعريف من قوله: متم ما سبق المفيد للافتقار إليه دائما إذ ما يتم بغيره يفتقر إليه لأن المراد بإتمامه المنعوت أن شأنه والمقصود الأصلي منه الإتمام فلا يضر عروض عدم ذلك ولا تقل: إن المفتقر اليه هو الموضح والمخصص لأنه يستلزم عدم جواز قطعهما مع أنه جائز بادعاء التعيين فتأمل.

(**قوله: أتبعت وجوبا**) وأورد عليه أن القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز وأجيب بأنها محتاج إليها بمقتضى الغرض بقرينة الإتيان به والقطع يشعر بالاستغناء فبينهما تناف. (**قوله: واقطع**) ويخرج حينئذ عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام فإطلاق النعت عليه باعتبار ما كان.

(**قوله: كلها**) متنازع فيه لاقطع واتبع واقتصر عليه بقرينة المقابلة بقوله: أو بعضها اقطع ويبقى على هذا الحل مسألة قطع البعض حين عدم الاحتياج إلى الجميع مهملة ولعلها تعلم بالأولى، ويشرط تقديم المتبع حينئذ ولا يجوز عكسه على الصحيح قال الخضري: محل التفصيل المذكور إذا كان المنعوت معرفة أما النكرة فيتعين إتباع الأول من نعوتها ويجوز في الباقي القطع سواء افتقر إلى جميعها أم لا لأن القصد من نعتها تخصيصها وقد حصل بالأول فإن كان نعتها واحدا فقط امتنع قطعه على المشهور إلا في الشعر اهـ

(**قوله: مضمرا**) بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الآخر للدلالة عليه ولا تنازع لأن الحال لا تضمر ومبتدأ مفعول مضمرا وفعلا ناصبا عطف عليه والألف في لن يظهرا للتثنية لأن أو التنويعية لا يفرد الضمير بعدها. (**قوله: رافعا**) وقوله: ناصبا أشار بهما إلى أن في المتن احتباكا. قاله حسن أفندي

(**أو**) فعلا (**ناصبا**) له (**لن يظهرا**) أبدا نحو الحمد لله الحميد أي هو ﴿وامرأته حمالة الحطب﴾ أي أذم. (**وما من المنعوت والنعت عقل**) أي علم (**يجوز حذفه**) نحو ﴿وعندهم قاصرات الطرف﴾ فلم أعط شيئا ولم أمنع، أي شيئا طائلا (**و**) لكن الحذف (**في النعت يقل**) وفي المنعوت يكثر.

(**قوله: لن يظهرا**) ألفه للتثنية كما يدل عليه تفسير الأشموني بقوله: أي لا يجوز إظهارهما لأن أو تنويعية وهي كالواو في وجوب مطابقة الضمير لما قبلها وما بعدها وإنما وجب الحذف ليكون حذفه الملتزم أمارة على أنه كان نعتا فقطع قصدا لازدياد المدح ونحوه ولو صرح بذكره لخفي ذلك القصد وتوهم كونه خبرا مستأنفا وهذا أعني وجوب الحذف إذا كان النعت لغير تخصيص أو توضيح أما إذا كان لهما فلا يجب الإضمار نحو مررت بزيد الخياط أي أعني الخياط كذا قاله الشراح وفيه بحث لأن مقتضى كونه للتوضيح أو التخصيص أنه محتاج إليه وقد صرح المصنف بعدم قطعه فيه إلا أن يقال: كونه للتوضيح باعتبار الواقع وقطعه مبني على اعتبار ادعاء التعين كما نقله ابن هشام في شرح القطر عن نص سيبويه، وأما الذي للتخصيص فالذي يجوز قطعه كما في التصريح وغيره إنما هو الثاني وما بعده فهو غير محتاج إليه بالنسبة إلى أصل التخصيص لحصوله بالأول.

(**قوله: وما من المنعوت والنعت الخ**) يشمل حذفهما معا نحو ﴿لا يموت فيها ولا يحيى﴾[1] أي حياة نافعة إذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت ومنه ما في الشرح ولم أمنع أي شيئا لا طائل فيه. (**قوله: أي علم**) فما لم يعلم منهما لا يجوز حذفه إلا عند قصد الإبهام على السامع نحو رأيت طويلاً أي شيئا طويلا. صبان. (**قوله: فلم أعط الخ**) قطعة من بعض أبيات للعباس بن مرداس الصحابي ﷺ أسلم قبل فتح مكة بيسير قالها حينما فرق رسول الله ﷺ في حنين الغنائم وأعطى المؤلفة قلوبهم منهم الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن الفزاري كل واحد منهم مئة بعير وأعطى عباس بن مرداس وهو أيضا من المؤلفة قلوبهم أباعر فسخطها وأول البيت: أتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والأقرع قوله: **ولم أمنع** أي من الإعطاء لأني أعطيت بعضا. (**قوله: أي شيئا طائلا**) القرينة عليه أنه لولاه يلزم التناقض. (**قوله: ولكن الحذف في النعت يقل**) لأن حذفه لا يناسب الغرض الأصلي منه أعني التوضيح والتخصيص.

---

(١) سورة طه: ٧٤/٢٠

﴿الثاني من التوابع (التوكيد)﴾

ويقال له: التأكيد وهو كما في شرح الكافية تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره (**بالنفس أو بالعين**) بمعنى الذات (**الاسم أكدا**) تأكيدا معنويا يقتضي التقرير (**مع ضمير**) متصل بهما (**طابق المؤكدا**) بفتح الكاف في إفراده وتذكيره وفروعهما كجاء زيد نفسه متيما بهند نفسها (**واجمعهما**) أي النفس والعين (**بأفعل إن تبعا ما ليس واحد**) أي مثنى أو مجموعا فقل: جاء الزيدان أنفسهما وأعينهما

﴿الثاني من التوابع التوكيد﴾

هو بالواو أكثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال: أكد ووكد تأكيدا وتوكيدا قال في اللسان: وَكَّدَ العَقْدَ والعَهْدَ أوثَقَه والهمز فيه لغة يقال: أوْكَدْتُه وأكَّدْتُه وآكَدْتُه إِيكادا وبالواو أفصح أي شَدَدْتُه وتَوَكَّدَ الأمر وتأَكَّدَ بمعنى ويقال: وَكَّدْتُ اليَمِينَ والهمْزُ في العَقْد أَجْوَدُ تقول إِذا عَقدتَ: فأَكِّدْ وإِذا حلفتَ: فَوَكِّدْ وقال الصبان: الواو هي الأصل والهمزة بدل فليراجع أطلق على التابع الآتي من إطلاق المصدر على الفاعل.

(**قوله: وهو كما في شرح الكافية الخ**) في الضمير استخدام أي المعنوي منه كما صرح به المصنف في الكافية وشرحه عند الكلام على اللفظي وظاهر كلام الشارح أنه تعريف لمطلق التأكيد مع أنه لا يشمل اللفظي الرافع لتوهم الغلط والسهو. (**قوله: يقتضي التقرير**) أي كون المتبوع على ظاهره غير مستعمل في معنى مجازي كما تقدم عن شرح الكافية.

(**قوله: بالنفس أو بالعين**) أي بهاتين المادتين بقطع النظر عن إفرادهما وغيره وليس المراد النفس والعين مفردين حتى يفيد أن النفس والعين يبقيان على إفرادهما وإن أكد بهما مثنى أو مجموعا مع أنه ليس كذلك كما يصرح به، (**قوله: أو بالعين**) أو لمنع الخلوّ فيشمل صورة الجمع أي بلا عطف لعدم جواز تعاطف المؤكدات وإذا جمعا وجب تقديم النفس لأنها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل: يحسن فقط كما في المرادي ويجوز جرهما بباء زائدة كجاء زيد بنفسه وعمرو بعينه بخلاف باقي ألفاظ التوكيد كذا في المغني لكن نقل الدماميني جر أجمع أيضا.

(**قوله: جاء زيد نفسه**) إضافتها للضمير من إضافة العام للخاص لا الشيء إلى نفسه لأن النفس أعم من زيد. (**قوله: واجمعهما الخ**) هو للوجوب بالنسبة للجمع والأولوية بالنسبة للمثنى فقوله: للغة الفصيحة أي بالنسبة للمثنى كما يشعر به قوله: ويجوز الخ. (**قوله: بأفعل**) أي جمعا ملتبسا بوزن أفعل أو على أفعل.

(**تكن متبعا**) للغة الفصيحة ويجوز أن تأتي بهما مفردين وهما دون الجمع فتقول: جاء الزيدان نفسهما ومثنيين وهو دون الإفراد فتقول: جاء الزيدان نفساهما.

(**وكلا اذكر في**) التأكيد المقتضي (**الشمول**) أي العموم لجميع أفراد المؤكد أو أجزائه (**وكلا**) و (**كلتا**) و (**جميعا**) قال المصنف: وأغفلها أكثر النحويين ونبه سيبويه على أنها بمنزلة كل معنى واستعمالا ولم يذكر لها شاهدا من كلام العرب

(**قوله: للغة الفصيحة**) أي إذا كان المتبوع مثنى أما مع الجمع فهو واجب كما علمت.

(**قوله: وهو دون الإفراد**) لأن المثنى جمع في المعنى ولكراهة اجتماع مثنيين وكذا كل مثنى في المعنى أضيف إلى ما يتضمنه كقطعت رأس الكبشين ورأسي الكبشين والمختار رؤوسهما ولم أر من تعرض لعلة كراهة اجتماع التثنيتين دون الجمعين ولعله مجرد مزاج عربي.

(**قوله: وكلا اذكر الخ**) اعلم أن كلا وشبهها إن كانت في حيز النفي بأن أخرت عن أداته لفظا نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه وما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم ولم آخذ كل الدراهم ولم آخذا الدراهم كلها، أو رتبة نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ توجه النفي إلى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم بناء على قاعدة إذا دخل النفي على مقيد بقيد توجه النفي إلى القيد

وإلا بأن قدمت على أداته لفظا ورتبة توجه النفي إلى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله ﷺ لذي اليدين «كل ذلك لم يكن» وكالنفي النهي قال التفتازاني: والحق أن الشق الأول أكثري لا كلي بدليل ﴿والله لا يحب كل مختال فخور﴾[1]

(**قوله: في التأكيد الخ**) أي في حال إرادة التوكيد المقتضي للشمول، وقوله: أفراد المؤكد أو أجزائه أحسن من اقتصار ابن الحاجب على الأجزاء لإحواجه إلى تكلف تعميم الأجزاء كما بينه المولى الجامي قدس سره.

(**قوله: كلا وكلتا**) يؤكد بهما الدال على اثنين ولو بالعطف. (**قوله: ولم يذكر لها شاهدا الخ**) قال المصنف عقب هذا: وقد ظفرت بشاهد له وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها:

فداك حي خولان جميعهم وهمدان * وكل آل قحطان والأكرمون عدنان

فليس مراد المصنف تزييف الحكم كما يترآى من كلام الشارح بل التعريض بسيبويه.

---

(١) سورة لقمان: ١٨/٣١

وائت (**بالضمير**) المطابق (**موصلا**) بهذه الأربعة كهم جميعُهم لقوهم كلَّهم والدارُ صارت كلُّها محلَّهم. (**واستعملوا أيضا ككل**) لفظا على وزن (**فاعلة**) مشتقا (**من عم في التوكيد**) فقالوا: جاء الناس عامتهم وهو (**مثل النافلة**) تاؤه تصلح للمذكر والمؤنث

(**وبعد كل أكدوا بأجمعا**) للمذكر و(**جمعاء**) للمؤنث و(**أجمعين**) للجمع المذكر (**ثم جمع**) لجمع المؤنث ولا يؤكد بها قبله عندهم (و) لكن (**دون كل قد يجيء**) في الشعر (**أجمع**) و(**جمعاء**)

(**قوله: وائت بالضمير**) حل معنى إشارة إلى أن قوله: بالضمير حال من الألفاظ المتقدمة أي متلبسة بالضمير وجعله الصبان متعلقا بموصلا وهو الحال من الألفاظ فاحتاج في تذكير ضميره إلى التاويل بالمذكور وأل في الضمير للعهد وهو السابق المطابق للمؤكد وهي أعم من أن تكون في اللفظ والمعنى ولذا جاز يا تميم كلكم وكلهم كما في يس.

(**قوله: واستعملوا أيضا**) أي كما استعملوا غير عامة وقوله: من عم أي مشتقا من مصدره وقوله: في التوكيد متعلق باستعملوا ويغني عنه قوله: ككل إلا أن يقال: المراد بقوله: ككل إفادة الشمول والإضافة إلى ضمير المؤكد.

(**قوله: تاؤه**) تصلح للمذكر والمؤنث قال أبو البركات: الأولى حذف قوله: تاؤه كاشتريت العبد عامته كما استعمل نافلة في المذكر في قوله تعالى: ﴿وَيَعْقُوب نَافِلَةً﴾[1] أي زائدا حال من يعقوب أي حالة كونه نافلة على ما طلبه إبراهيم من ولد صالح وهو إسحق حيث قال: ﴿رب هب لي من الصالحين﴾[2] فوهب له إسحق وولد لإسحق يعقوب وقيل: معناه إن عامة تشبه النافلة أي الزائدة على ألفاظ التوكيد لأن أكثر النحويين لم يذكرها ولم يجعلها زائدة لأن سيبويه ذكرها فليست زائدة ويرد عليه أن جميعا لم يذكره الجمهور ولم ينبه عليه. (**قوله: وبعد كل الخ**) لعل الشارح ﷺ جعل التقديم للحصر واعتبر مفهومه أمرين: أحدهما أنها لا تتقدم عليه، والثاني أنها لا تأت بدونه وأفاد بقوله: ولا يؤكد بها عندهم أن الأول لا يتخلف وبقوله: ولكن الخ أن الثاني يتخلف في ضرورة الشعر وهو حل صحيح على مذهب الجمهور أما على المختار المشار إليه بقوله: والمختار جوازه في النثر فلا يصح بل معنى قوله: وبعد كل أنها لا تستعمل بدونه غالبا وأشار بقوله: ودون كل الخ إلى غير الغالب وحكم عدم التقديم مفهوم بالتبع.

---

(١) سورة الأنبياء: ٧٢/٢١

(٢) سورة الأنبياء: ٧٢/٢١

و (**أجمعون ثم جمع**) كقوله: إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا والمختار جوازه في النثر قال ﷺ: «فله سلبه أجمع».

تتمة: أكدوا بعد أجمع بأكتع فأبصع فأبتع وبعد جمعاء بكتعاء فبصعاء فبتعاء وبعد أجمعين بأكتعين فأبصعين فأبتعين وبعد جمع بكتع فبصع فبتع وشذ مجيء ذلك على خلاف هذا.

ثم إن النكرة إذا لم يفد توكيدها بأن كانت غير محدودة كحين وزمان فلا يجوز باتفاق (**وإن يفد توكيد منكور**) بأن كان محدودا كيوم وشهر وحول (**قبل**) عند الكوفيين قال المصنف: وهو أولى بالصواب سماعا وقياسا.

(**قوله: والمختار جوازه في النثر الخ**) لم يستدل بآية ﴿لأغوينهم أجمعين﴾[1] لأن من يدعي عدم جواز ذكره بدون كل يقول: أجمعين فيها حال من الضمير المنصوب والدليل لا يكفيه الاحتمال بخلاف الحديث فلا يحتمل غير التوكيد لرفع أجمع.

(**قوله: على خلاف هذا**) أي الترتيب المذكور بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما في الأثناء وقدمت كل لنصها على الإحاطة ثم أجمع لصراحته في الجمعية على الباقي ثم أكتع لأنه من تكتّع الجلد إذا انقبض واجتمع ثم أبصع لأنه من تبصّع العرق إذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع ثم أبتع لأنه من البَتْع وهو الشدة أو طول العنق ولا يخلو عن اجتماع فكل واحد أضعف مما قبله في الدلالة على الجمعية

وهذه الألفاظ يمتنع إضافتها للضمير لأنها معارف إما بنيَّتها أو بالعلمية الجنسية لمعنى الإحاطة والشمول وعلى هذا فأجمع ونحوه غير مصروف للعلمية والوزن وجمع لها وللعدل لأنه جمع جمعاء فحقه جُمع بسكون الميم كحمراء وحمر وعلى الأول تبدل العلمية بالوصفية وقال الدماميني: بشبه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي وأما جمعاء فلألف التأنيث الممدودة.

(**قوله: فلا يجوز باتفاق**) أي من البصريين والكوفيين كما يفيده المقابلة ولعله لم يعتد بما نقله المصنف في شرح التسهيل عن بعض الكوفيين جوازه مطلقا كما قاله يس عن الدنوشري. (**قوله: محدودا**) وهو الموضوع لمدة لها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حد النكرة مع شمولية التوكيد ككل وأجمع وعامة لا المطابقة تعريفا وتنكيرا ولم يشترط الرضي والشاطبي سوى حصول الفائدة ومثلا بهذا أسد نفسه وعندي درهم عينه. (**قوله: وهو أولى بالصواب**) لعل أفعل التفضيل على غير بابه أي لائق بالصواب من حيث السماع

---

(١) سورة ص: ٨٢/٣٨

ومنه: يا ليتي كنت صبيا مرضعا * تحملني الذلفاء حولا أكتعا

(**وعن نحاة البصرة المنع**) من توكيد النكرة (**شمل**) لما أفاد أيضا (**واغنَ بكلتا في مثنىً وكلا عن وزن فعلاء**) أي جمعاء في المؤنث (**ووزن أفعلا**) أي أجمع في المذكر وأجاز الكوفيون استعمال ذلك قياسا.

لثبوته ومن حيث القياس لأن رفع الاحتمال كما يحتاج إليه في المعرفة يحتاج إليه في النكرة. (**قوله: ومنه**) أي من مواضع توكيد النكرة أو من توكيد النكرة التوكيد في يا ليتني الخ فصح الحمل. (**قوله: حولا أكتعا**) أي فحولا نكرة محدودة البدء والنهاية وتأكيده من ألفاظ الشمول من قولهم: حول كتع أي تام وفيه شاهد أيضا لإفراد أكتع عن أجمع والذلفاء بالذال المعجمة والفاء اسم امرأة وتطلق على المرأة الحسناء.

(**قوله: المنع من توكيد النكرة الخ**) أي لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظا وغيره فيلزم تخالفهما تعريفا وتنكيرا وهو ممنوع عندهم. (**قوله: واغن**) أمر من غني كفرح بمعنى استغنى وكان الأولى ذكر هذا قبل قوله: وإن يفد الخ، قال اللقاني: انما يصح دعوى الإغناء إذا قصد شمول الافراد كما في جاء الزيدان أو المرأتان، أما إذا قصد شمول الأجزاء كما في اشتريت العبدين أو الأمتين فالإغناء ممنوع لجواز شراء بعض كليهما.

(**قوله: في مثنى**) أي في تأكيد ما دل على اثنين وإن لم يسمَّ في الاصطلاح مثنى بشرط اتحاد المسند إليهما لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول لا نحو جاء زيد وذهب عمرو كلاهما ولا يشترط صحة حلول المفرد محلهما عند الجمهور خلافا للأخفش والفراء فيجوز اختصم الزيدان كلاهما وإن لم يصح إسناد الاختصام للواحد لأن التوكيد قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال. قاله الخضري.

(**قوله: عن وزن فعلاء**) أي عن تثنية موازن فعلاء لأن وزن فعلاء لا يصلح للمثنى حتى يستغنى عنه بغيره وقوله: أي جمعاء أي وغيرها من الألفاظ المارة في قوله: وبعد كل أكدوا بأجمعا الخ كما نبه عليه الخضري ولعل اقتصار الشارح على جمعاء لما أن المصنف في شرح الكافية نقل الخلاف في خصوصها. (**قوله: أي جمعاء**) تفسير للوزن بمعنى الموازن وكذا قوله: أي أجمع. (**قوله: في المؤنث**) أي المستعمل فيه. (**قوله: قياسا**) أي على حمراء أي مع اعترافهم بعدم السماع.

(**وإن تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد**) أن يؤكده (**المنفصل عنيت**) بهذا الضمير (**ذا الرفع**) نحو قوموا أنتم أنفسكم بخلاف قوموا أنفسكم ويجوز تأكيد ذي النصب والجر بهما وإن لم يؤكد بمنفصل (**وأكدوا**) الضمير المتصل المرفوع (**بما سواهما والقيد**) المذكور حينئذ (**لن يلتزما**) فيجوز تركه (**وما من التأكيد لفظي**) هو الذي (**يجيء مكررا**) ويكون في المفرد والجملة

(**قوله: وإن تؤكد**) **أي وإن ترد التأكيد**. (**قوله: فبعد أن يؤكده المنفصل**) جواب الشرط محذوف أي فأكده بعد الخ وعلة التوكيد دفع اللبس في نحو هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها لتبادر أنهما فاعل لا توكيد فإذا قيل: ذهبت هي نفسها اندفع ذلك وطردا للباب في غير ذلك وإنما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما في غير التوكيد كعلمت ما في نفسك بخلاف باقي الألفاظ. وأيضا إنما وجب ذلك لأن المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فكرهوا أن يؤكدوه أولا بمستقل من غير جنسه فأكدوه أولا بمستقل من جنسه وبمعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدا لتأكيده بالمستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة.

أما إذا كان المؤكد اسما ظاهرا أو ضمير رفع منفصلا أو ضمير نصب مطلقا فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له إذ الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه والمنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال. (**قوله: نحو قوموا أنتم**) أشار أنه لا فرق بين ما كان بارزا كما مثله أو مستترا كزيد قام هو نفسه واقتصر عليه لأنه الذي يمكن أن يتوهم عدم وجوب التوكيد معه لعدم اللبس. (**قوله: بخلاف قوموا أنفسكم**) أي فيجوز نحو قوموا أنتم أنفسكم متلبسا بمخالفة أي مخالفا لقوموا أنفسكم ويحتمل أنه خبر مبتدإ محذوف والباء أيضا كذلك. (**قوله: وإن لم يؤكد**) **أي ذو الرفع والجر** فمرجع الضمير وهو ذو مفرد وإن كان ذا نوعين. (**قوله: المذكور**) أشار إلى أن اللام في القيد للعهد. (**قوله: حينئذ**) تصريح بما أفاده حالية جملة والقيد لن يلتزما. (**قوله: فيجوز تركه**) الفاء للتفسير. (**قوله: وما من التوكيد الخ**) ما موصول مبتدأ ولفظي خبر لمحذوف والجملة صلة ما ومن التوكيد تبعيضية صفة لفظي مرادا به القسم المعلوم وجملة يجيء خبر ما أي والذي هو لفظي كائن من قسمي التوكيد يجيء مكررا وحذف صدر الصلة لطولها بالصفة. (**قوله: ويكون في المفرد**) أي يكون التأكيد الفظي متحققا في المفرد أي مفردا ويجوز أن يكون في بمعنى من.

(**قوله: في المفرد**) استثني من ذلك الاسم المحذر إذا ذكر العامل فإنه لا يجوز أن يكرر توكيدا لئلا يجتمع العوض والمعوض منه لما سيأتي من أنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل وعندي أنه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور لأن جعلهم التكرار عوضا عن الفعل في حالة حذف الفعل لا حالة

فالأول إما بلفظه (**كقولك: ادرجي ادرجي**) أو بمرادفه كقوله: أنت بالخير حقيق قمن والثاني إما أن يقترن بحرف عطف وهو الأكثر كقوله تعالى: ﴿أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى﴾ أو لا كقوله:

أيا من لست أقلاه * ولا في البعد أنساه

لك الله على ذاك * لك الله لك الله

(**ولا تعد لفظ ضمير متصل**) إذا أكدته تأكيدا لفظيا (**إلا مع اللفظ الذي به وصل**) نحو مررت بك بك ورأيتك رأيتك ولوضوح أمر المنفصل سكت عنه (**كذا**) أي كالضمير المتصل (**الحروف غير ما تحصلا به جواب**) فيجب إعادة ما اتصل بها نحو ﴿أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم﴾ وشذ: حتى تراها وكأنّ وكأنْ،

ذكره فأعرفه فإنه متين. صبان. (**قوله: فالأول**) أي القسم الأول وهو المفرد إما بلفظه أي إما مكرر بلفظ المؤكد المفهوم من المقام. (**قوله: ادرجي**) الأول صوابه إسقاط الياء لأنه جعله من المفرد ولا يمكن جعل البارز كالعدم بخلاف المستتر وأما الياء في الثانية فإشباع وجعله ابن الناظم مثال الجملة فتجوز الياء وعدمها في الأولى. فافهم

(**قوله: أو بمرادفه**) ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل والمراد تكراره إلى ثلاث فقط لاتفاق الأدباء على انتفاء أكثر منها في كلام العرب وأما ما في سورة الرحمن والمرسلات فليس بتأكيد لأنها لم تتعدد على معنى واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد التكذيب بما ذكر فيها. (**قوله: إذا أكدته**) أي أردت تأكيده. (**قوله إلا مع اللفظ الذي الخ**) اختار في التسهيل وشرحه إغناء الفصل بينهما عنه كقوله:

ليت وهل ينفع شيئا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت

(**قوله: مررت بك بك**) وكذا رأيت غلامك غلامك فاعرف حكمة التعدد. (**قوله: ولوضوح أمر المنفصل**) من كونه كالظاهر. (**قوله: كذا الحروف**) وكذا الموصولات لا تؤكد إلا بإعادة الصلة. (**قوله: حتى تراها وكأن وكأن**) دوامه: **أعناقها مشددات بقرن**، وهذا أسهل مما بعده كما أفاده بقوله: وأشذ لأن المؤكد حرفان وهما الواو وكأن فلم يتصل لفظ بمثله بل بغيره لأن التوكيد الأول وهو الواو الثانية مفصول بالمؤكد الثاني وهو كأن والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد الأول وهو الواو الثاني قاله الموضح في الحواشي. وخفف كأن الثانية للقافية. تصريح

(**قوله: وأشذ منه**) لاتصال الحرفين كما علمت. (**قوله: ومضمر الرفع الذي الخ**) قال في النكت:

وأشذ منه: ولا للما بهم. أما الحروف الجوابية (**كنعم وكبلى**) فيجوز أن يؤكد بإعادتها وحدها (**ومضمر الرفع الذي قد انفصل أكد به كل ضمير اتصل**) مرفوعا أو غيره نحو ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ وقمت أنت وأكرمتك أنت و مررت بك أنت.

قد يشعر بأن ضمير النصب المنفصل لا يؤكد به فيكون في قولك: رأيته إياه بدلا لا توكيدا وهو رأي سيبويه وأتباعه واختار في التسهيل وشرحه قول الكوفيين: أنه توكيد لا بدل قال: لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في فعلت أنت والمرفوع تأكيد باجماع لكن قال أبو حيان: قوله: بإجماع: إنه يجوز لا أنه متعين فإنهم أعربوا أنت في ذلك بدلا وتأكيدا اهـ.

﴿الثالث من التوابع (العطف)﴾

(**العطف إما ذو بيان أو نسق والغرض الآن بيان ما سبق فذو البيان تابع شبه الصفة**) في أن (**حقيقة القصد به منكشفة**) لكنه مخالف لها في أنه لا يكون مشتقا ولا مؤولا به (**فأولينه من وفاق الأول**) أي المتبوع (**ما من وفاق الأول النعت ولي**) من تذكير وإفراد وغير ذلك إذا علمت ذلك (**فقد يكونان**) أي العطف ومتبوعه (**منكرين**) نحو أسقني شرابا حليبا، (**كما يكونان معرفين**) نحو ذكرت الله في الواد المقدس طوى وأشار بإتيانه بكاف التشبيه المفهمة للقياس الشبهي بل الأولوي

﴿الثالث من التوابع العطف﴾

هو لغة الرجوع أطلق على التابع المخصوص لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه بالثاني أو شركه معه في الحكم. (**قوله: حقيقة القصد**) إضافة الحقيقة إلى القصد بمعنى المقصود أي المعنى المراد بيانية. (**قوله: منكشفة**) أي بإيضاح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة قاله الخضري وقد يكون للمدح فقد قال الزمخشري: إن ﴿البيت الحرام﴾[1] عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا التوضيح.

(**قوله: في أنه الخ**) جعله بيانا لوجه الشبه نظرا إلى مطلق الانكشاف ويجوز كونه بيانا لوجه الفرق بينه وبين الصفة إن نظر لقوله: به أي إن عطف البيان يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع بنفسه والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه في أنه جامد لا يؤول بالمشتق.

(**قوله ولا مؤولا**) أي وإن أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله إذا ورد جامدا.

(**قوله: فأولينه**) تفريع على قوله: شبه الصفة لأن المراد الاصطلاحية وأول بمعنى أعط والهاء مفعوله الأول وقوله: أولا من وفاق من فيه ابتدائية والوفاق بمعنى مطلق الموافقة الشاملة لما هو غير لازم في النعت وقوله ثانيا: من وفاق بيان لما مرادا به ما يلزم في النعت من الموافق في أربعة من عشرة ولا تكرار فيه لأن التقدير أعط عطف البيان من جميع الموافقات ما تولاه النعت من موافقة أوله وهو المنعوت. أفاده العلامة الأنبابي

(**قوله: إذا علمت ذلك**) أشار إلى أن الفاء فصيحية لا تفريع لعدم استلزام ما تقدم من كونه كالصفة فيما ذكر ما بعد الفاء فتدبر. (**قوله: للقياس الشبهي**) وهو ما المشبه به فيه أقوى من المشبه والأولوي عكسه ووجه ضعف كونهما نكرتين وقوع الخلاف كما أفاده.

---

(١) سورة المائدة: ٩٧/٥

لأن احتياج النكرة إلى البيان أشد من غيرها إلى خلاف من منعَ إتيانهما نكرتين كالزمخشري أو ذهبَ إلى اشتراط زيادة تخصيصه.

فائدة: جعل أكثر النحويين التابع المكرر به لفظ المتبوع كقوله: لقائل يا نصر نصر نصرا عطف بيان قال المصنف: والأولى عندي جعله توكيدا لفظيا لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة وضوح وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك (**وصالحا لبدلية يرى**) **عطف** البيان (**في**) جميع المسائل (**غير**) مسألتين: الأولى أن يكون التابع مفردا معربا والمتبوع منادى (**نحو يا غلام يعمرا**)

(**قوله: إلى خلاف من منع**) أي إلى ضعف كونهما نكرتين بسبب خلاف من منع كما علمت ويخص هذا البعض عطف البيان بالمعارف واحتج بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بأن بعض النكرات أخص من بعض والأخص يبين الأعم.

(**قوله: كالزمخشري**) قال في شرح الكافية: والتزم بعض النحويين تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان وكلام الزمخشري في المفصل يوهم ذلك.

(**قوله: أو ذهب الخ**) أو لتنويع الخلاف قال في شرح الكافية: واشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصص عطف البيان على تخصص متبوعه وليس بصحيح لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يشترط زيادة تخصص النعت فلا يشترط زيادة تخصص عطف البيان بل الأولى بهما العكس لأنهما مكملان اهـ فأسند للزمخشري كلا القولين والشارح ﷺ أسند المحتمل إليه دون اليقيني.

(**قوله::وصالحا لبدلية**) أي لبدل الكل دون غيره وأشار بتعبيره بالصلاحية إلى ما صرح به في التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل في غير المستثنيات لأن الأصل في المتبوع أن لا يكون في نية الطرح وأن لا يكون التابع كأنه من جملة أخرى كذا في الصبان وانظره مع ما قاله في آخر كلامه: ثم جواز الأمرين على مقصدين فإن قصدت بالحكم الأول وجعلت الثاني بيانا له فهو عطف بيان وإن قصدت بالحكم الثاني وجعلت الأول كالتوطئة له فهو بدل اهـ.

(**قوله: عطف البيان**) أي ما يصلح أن يكون عطف بيان. (**قوله: في غير مسألتين**) لم يستوف الصور التي لا يصلح فيها البيان للبدلية فانظرها في التصريح.

(**قوله: يا غلام**) منادى مبني ويعمر بضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر يعمر وهو غير منصرف منصوب عطف بيان على محل غلام والألف للإطلاق لا بدل من التنوين.

فيجب في هذه الحالة كونه عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لأنه لو كان بدلا لكان في تقدير حرف النداء فيلزم ضمه (و) الثانية أن يكون المعطوف خاليا من لام التعريف والمعطوف عليه معرفا بها مجرورا بإضافة صفة مقترنة بها (**نحو بشر**) الذي هو (**تابع البكري**) في قوله: أنا ابن التارك البكري بشر، فيجب في هذه الحالة أن يكون عطفا

(**وليس أن يبدل بالمرضي**) عندنا لأنه حينئذ يكون في تقدير إعادة العامل فيلزم إضافة الصفة المعرفة باللام إلى الخالي عنها وهو غير جائز كما تقدم وهو مرضي عند الفراء لتجويزه ما يلزم عليه وقد تقدم تأييده.

تنبيه: استشكل ابن هشام في حاشية التسهيل ما عللنا به هاتين المسألتين بأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل وقد جوزوا في إنك أنت كون أنت تأكيدا للكاف وكونه بدلا مع أنه لا يجوز إن أنت.

(**قوله: التارك البكري**) وصف مضاف لمفعوله، وعليه الطير حال من البكري وجملة ترقبه حال من ضمير الطير المستكن في عليه إن كان مبتدأ أو منه إن كان فاعل الظرف أي أنا ابن الذي ترك البكري بشرا حال كونه كائنا عليه الطير ترقبه لأجل وقوعها عليه فمتعلق وقوعا محذوف لا أنه هو عليه المذكور والطير مبتدأ خبره جملة ترقبه لئلا يلزم تقديم معمول المعمول للخبر الفعلي على المبتدإ والمصرح بجوازه تقديم المعمول نفسه.

والمعنى أنه ترك بشرا المذكور مثخنا بالجراح يخرج روحه فالطير واقفة عليه ترقب موته لتنزل تأكل منه لأنها لا تقع عليه ما دام حيا والله أعلم. (**قوله: وقد تقدم تأييده**) وقد علمت ما فيه هناك فانظره.

(**قوله: بانهم يغتفرون الخ**) قال يس: قضيته جواز نصب البدل المفرد إذا تبع منادى منصوبا وهو نقض لقولهم: إن البدل كالمنادى المستقل اهـ مع أنهم صرحوا بأن الاغتفار أغلبي.

(**قوله: وقد جوزوا الخ**) من كلام ابن هشام ذكره تأييدا لدعواه وفرق يس بأنه يوجد لفظ بمعنى أنت يصح أن يقع موقعه متلبسا بإعرابه هنا وليس كذلك ما نحن فيه. (**قوله: وكونه بدلا**) هو رأي سيبويه وأتباعه وتقدم عن المصنف اختيار كونه تأكيدا.

﴿القسم الثاني من قسمي العطف (عطف النسق)﴾

وهو بفتح السين اسم مصدر نسقت الكلام أنسقه أي عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين (**تال بحرف متبع**) بكسر الباء (**عطف النسق كاخصص بود وثناء من صدق فالعطف مطلقا**)

﴿القسم الثاني من قسمي العطف عطف النسق﴾

(**قوله: اسم المصدر**) أي بمعنى اسم المفعول والإضافة ظرفية والمعنى العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض وهذا بحسب الأصل وإلا فهو اسم للتابع الآتي. (**قوله: تال بحرف**) أي مع حرف ولو تقديرا لأن حذف العاطف جائز عند المصنف نظما ونثرا وإن لم يكن المقام مقام سرد الأعداد على ما أفاده البهوتي.

(**قوله: متبع**) أي مشركٍ الثانيَ في حكم الأول ويخرج به عطف البيان المسبوق بأي التفسيرية في رأيت غضنفرا أي أسدا فإن أسدا عطف بيان بالأجلى لا نسق وإن كان تابعا بحرف لأنه غير مشرك خلافا للكوفيين وليس لنا عطف بيان يتبع بحرف سوى هذا اهـ تصريح

وكذا يخرج به التوكيد المسبوق بالعاطف كما مر نعم إن جعلت الباء في قوله: بحرف سببية خرج ذلك بقوله: بحرف لأن تبعية البيان المسبوق بأي التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعاطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أي والعاطف ودخل في التعريف النعوت المعطوفة فإن إعرابها بالعطف ولا تسمى نعوتا في الاصطلاح.

فائدة: وقد ترد أي زائدة بين المبتدإ والخبر تأكيدا للاتحاد وزيادة في البيان كما قاله السيد الجرجاني مثال ذلك قول صاحب المغني: وقالوا: التقدير في قوله تعالى: ﴿أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة﴾[1] أي كمن ينعم في الجنة اهـ. فزاد أي بين المبتدإ وهو التقدير بمعنى المقدر والخبر وهو كمن ينعم في الجنة وتكلف الدماميني جعلها تفسيرية بجعل خبر التقدير محذوفا تقديره ثابت وهذا يدل على أن ثم مقدرا فسره بقوله: أي كمن ينعم في الجنة فاحرص على هذه الفائدة تنفعك في مواطن عديدة. قاله الأمير وأقره الصبان

(**قوله: مطلقا**) حال من الضمير في الخبر أي ثابت بالواو حالة كونه مطلقا عن التقييد باللفظ وتفسير الشارح حل معنى وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو جائز عند الأخفش والمصنف ويجوز كونه حالا من العطف على مذهب سيبويه.

---

(١) سورة الزمر: ٢٤/٣٩

أي لفظا ومعنى (**بواو**) و(**ثم**) و(**فاء**) و(**حتى**) بالإجماع وكذا (**أم**) و(**أو**) على الصواب (**كفيك صدق ووفا وأتبعت لفظا فحسب**) أي لا معنى (**بل**) عند سيبويه (**ولا**) و (**لكن**) عند الجميع وليس عند الكوفيين (**كلم يبد امروؤ لكن طلا**) أي ولد بقر الوحش (**فاعطف بواو لاحقا**) في الحكم نحو ﴿ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم﴾

(**قوله: لفظا ومعنى**) كما يفسره التقييد بعده بقوله: لفظا فحسب. (**قوله: بالإجماع**) هو بالنظر لحتى المراد به إجماع من قال بالعطف فقد ذهب الكوفيون إلى أنها ليست بحرف عطف.

(**قوله: على الصواب**) أفاد الشاطبي أن الخلاف لفظي لأن القائل بعدم تشريكهما في المعنى أراد بالمعنى معنى العامل لأن الاستقرار في الدار مثلا إنما هو ثابت لأحد المتعاطفين لا بعينه فقط لا لهما معا والقائل بتشريكهما في المعنى أراد بالمعنى ما يفيد أم من احتمال كل من متعاطفيها لثبوت استقراره في الدار وانتفائه عنه وصلاحية كل منهما له وهو ظاهر في غير أم وأو الإضرابيتين لأنهما إذًا يشركان لفظا فقط كبل ولعله لم ينبه عليه لقلتهما.

(**قوله: فحسب**) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ مبني على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه والخبر محذوف أو هي خبر لمحذوف أي فحسبك ذلك أو فذلك حسبك أي كافيك عن طلب غيره. (**قوله: عند سيبويه**) صوابه ذكره بعد لكن وذكر ما بعده هنا كما يفهم من التصريح.

(**قوله: ولكن**) جرى هنا وفي أكثر كتبه على عد لكن من حروف العطف وأنها لا تلزم الواو كما يعلم من مثاله وإن وجدت فزائدة كما في الصبان وجرى في شرح التسهيل على مذهب يونس من أنها حرف استدراك فإن وليها مفرد فالعطف بالواو لأنها لا تنفك عنده عن الواو

وقال المصنف: وما يوجد في كتب النحو ما قام زيد لكن عمرو فمن كلامهم لا من كلام العرب لكن يشكل على كون الواو للعطف أنها لم تشرك في الحكم وقد تكون حينئذ مستثناة عنده فليراجع.

(**قوله: وليس عند الكوفيين**) أي إذا توافق ما قبلها وما بعدها إعرابا.

(**قوله: ولد بقر الوحش**) في الخضري: هو ولد الظبية أول ما يولد وقيل: ولد البقرة الوحشية وقيل: ولد ذوات الظلف مطلقا والجمع أطلاء كسبب وأسباب، وأما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر، وأما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الأعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة كما في القاموس. (**قوله: لاحقا الخ**) فإبراهيم معطوف على نوح عطف متأخر على متقدم.

(**أو سابقا في الحكم**) نحو ﴿كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك الله﴾ (**أو مصاحبا موافقا**) فيه نحو ﴿فأنجيناه وأصحاب السفينة﴾ (و) على هذا (**اخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه**) عنه كفاعل ما يقتضي الاشتراك (**كاصطف هذا وابني**) وتخاصم زيد وعمرو (**والفاء للترتيب**

(**قوله: سابقا الخ**) قال المصنف في التسهيل: استعمالها عند عدم القرينة في المعية أرجح وأكثر وفي سبق ما قبلها راجح وكثير وفي تأخره مرجوح وقليل قال في التصريح: وهذا تحقيق للواقع ومحل استعمالها لا قول ثالث فلا يرد ما قاله أبو حيان: أن هذا ليس مذهبا للبصريين القائلين بمطلق الجمع ولا الكوفيين القائلين بالترتيب بل قول ثالث فيجب إطراحه.

(**قوله: وعلى هذا**) أي لأجل عطفها المصاحب على المصاحب فتفيد المصاحبة كما هو الواجب في ما لا يغني متبوعه عنه، ولا يخفاك أن إفادتها ذلك لا تستلزم اختصاص عطف ما لا يغني بها بل لا بد أن يضم إلى ذلك أن غيرها لا يعطف المصاحب.

(**قوله: اخصص بها الخ**) قال الدماميني: يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها في ذلك نحو سواء عليّ أقمت أم قعدت فإنها عاطفة على ما لا يغني اهـ قال في التصريح: أجيب عنه بأن هذا كلام منظور فيه إلى حالته الأصلية إذ الأصل سواء عليّ القيام والقعود فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو. قاله الموضح في الحواشي.

(**قوله: والفاء للترتيب**) أي المعنوي وقد تكون للترتيب الذكري وأكثر ما يكون في عطف مفصل على مجمل نحو ﴿فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة﴾(١) والذي انحط عليه كلام سم في الآيات البينات أنه ليس المراد من الترتيب الذكري مجرد ترتيب الشيئين مثلا في الذكر لأن هذا القدر لازم للذكر مع إسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور في الذكر أي بيان أن المذكور أولا حقه أن يتقدم في الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر،

قال: ولعل معنى التعقيب حينئذ بيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها كثيرا فليتأمل اهـ وقد تكون في غير ذلك كقوله تعالى: ﴿ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين﴾(٢) وقوله تعالى: ﴿وأورثنا الأرض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين﴾(٣)

---

(١) سورة النساء: ١٥٣/٤

(٢) سورة الزمر: ٧٢/٣٩

(٣) سورة الزمر: ٧٤/٣٩

باتصال) وتعقيب نحو ﴿الذي خلقك فسواك﴾ وأما قوله تعالى: ﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا﴾ فمعناه أردنا إهلاكها فجاءها وقوله تعالى: ﴿والذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى﴾ فمعناه فمضت مدة فجعله (**وثم للترتيب**) ولكن (**بانفصالٍ**) ومهلةٍ نحو ﴿فأقبره ثم إذا شاء أنشره﴾ وتأتي بمعنى الفاء نحو جرى في الأنابيب ثم اضطرب

فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يحسن بعد جري ذكره. الصبان. (**قوله: باتصال**) أي معه وقوله: وتعقيب تفسير وهو في كل شيء بحسبه يقال: تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت.(**قوله: نحو ﴿خلقك فسوّاك﴾**) أي خلق أصلك وهي النطفة وبينه وبين التسوية أربعة أشهر ولا يضر ذلك في الترتيب لما عرفت.

(**قوله: وأما قوله تعالى: ﴿وكم من قرية﴾ الخ**) إيراد على الترتيب لأن مجيء البأس قبل الإهلاك. (**قوله: فمعناه أردنا الخ**) أو يقال: الفاء في الآية للترتيب الذكري لأن ما بعد الفاء تفصيل للمجمل قبلها. (**قوله: وقوله تعالى: ﴿فجعله﴾ الخ**) إيراد على التعقيب لأن جعله غثاء أحوى أي أسود من شدة اليبْس لا يعقب إخراجه.

(**قوله: فمعناه فمضت مدة الخ**) أي فالمعطوف عليه محذوف لا يقال: هذا لا يدفع الاعتراض لأن مضي المدة لا يعقب الإخراج فأوقع هذا التقدير فيما فر منه لأنه يكفي تعقيب أولها للإخراج وإن لم يحصل بتمامه إلا في زمن طويل فيعتبر أن أول أجزاء المضي يعقب الإخراج بالنسبة للفاء الداخلة على المعطوف المقدر وإن آخر أجزاء المضي يعقبه الجعل بالنبسة للمعطوف على المقدر حتى يحصل التعقيب لكل

ولو قدر ومضت لم يلزم محذور في المقدر وأجيب أيضا بأنه من باب تزوّج فولد له قاله الأنبابي وقد يقال: لا محذور بالنسبة للمعطوف على المقدر لأن الاتصاف بالمضي والإخراج متصلان ولعله لهذا أمر في آخر كلامه بالتدبر.(**قوله: وثم**) ويقال: فُمَّ وثمت وثمت قاله في التسهيل وقوله: مهلة بضم الميم أي تراخ كما في المصباح. (**قوله: نحو جرى الخ**) أوله **كهز الرديني تحت العجاج** وإنما كانت بمعنى الفاء؛ فإن الهز متى جرى في أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني واعترضه قريبه فقال: الظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد فتكون ثم بمعنى الواو وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة اهـ والاعتراض أقوى من الجواب فالأظهر أن ثم بمعنى الواو والرديني صفة للرمح نسبة إلى امرأة اسمها ردينة كانت تقوم الرماح والعجاج الغبار

(**واخصص بفاء عطف ما ليس صلة**) بأن خلا من العائد (**على الذي استقر أنه الصلة**) نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب ولا يجوز عطفه بغيرها لأن شرط ما عطف على الصلة أن يصلح لوقوعه صلة، وإنما لم يشترط ذلك في العطف بالفاء؛ لجعلها ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببية (**بعضا**) تحقيقا أو تأويلا (**بحتى اعطف على كل**) نحو أكلت السمكةَ حتى رأسَها

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والـزاد حـتـى نـعـلـه ألـقـاهـا

(**ولا يكون**) المعطوف بها (**إلا غاية الذي تلا**)

والأنابيب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين والهز مصدر بمعنى الاهتزاز كما في العيني مضاف إلى فاعله والمشبه اهتزاز فرس كانت تحت الممدوح. (**قوله: واخصص بفاء عطف ما ليس صلة**) وكذا يختص بها عكسه وهو عطف الصلة على ما ليس صلة كجاء الذي تقوم هند فيغضب هو وكذا الخبر والوصف والحال كزيد يقوم فيقعد عمرو ومررت برجل أو بزيد يقوم فيقعد عمرو وعكس ذلك وقال في التسهيل: من خصائص الفاء ما تقدم من عطف المجمل على المفصل. (**قوله: الذي يطير الخ**) جملة يطير صلة الذي وعائدها الضمير المستتر في يطير وجملة يغضب زيد عطف عليها خلت من العائدة والذباب خبر الذي. (**قوله: ولا يجوز عطفه بغيرها الخ**) تصريح بما علم من قوله: اخصص لربط العلة. (**قوله: لإشعارها بالسببية**) أي لكثرة استعمالها فيها وقيل: معناها هنا العطف مع السببية كما أفاده المولى الجامي قدس سره السامي. (**قوله: بعضا**) بأن يكون جزأ كما مثل أو فردا كأكرمت القوم حتى زيدا أو نوعا كأعجبني الحيوان حتى الفرس وكذا ما هو مثل البعض في شدة الاتصال كأعجبتني الجارية حتى حديثها بخلاف حتى ولدها. (**قوله: حقيقة أو تأويلا**) أي بعضا حقيقيا بأن يكون بعضا بدون أو تأويلا بأن يكون بعضيته بتأويل ما قبلها بشيء يكون ما بعدها بعضا منه كما في البيت. (**قوله: ألقى الصحيفة الخ**) فهو على تأويل الصحيفة والزاد بما يثقله ونعله بعض ما يثقله فالمعطوف بعض تأويلا إلا أن المراد بالإثقال أعم مما هو حسا أو معنى فلا يرد أن لا ثقل للصحيفة لأن لها ثقلا معنويا حيث كان مكتوبا فيها الأمر بقتله وقصتها مذكورة بطولها في خزانة الأدب للبغدادي فانظرها وألقاها على هذا تأكيد. (**قوله: إلا غاية الذي تلا**) التحقيق كما في المطول أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها

رفعة أو خسة نحو قهرناكم حتى الكماةَ فأنتم * تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

فرع: حتى في عدم الترتيب كالواو (**وأم**) باتصال (**بها اعطف بعد همز التسوية**) وهي الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر نحو ﴿سواء علينا أجزعنا أم صبرنا﴾

قبل ملابسته للأجزاء الأخر نحو مات كل أب لي حتى آدم أو في أثنائها نحو مات الناس حتى الأنبياء أو في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى زيد إذا جاءوك معا وزيد أضعفهم أو أقواهم. (**قوله: رفعة أو خسة**) الأولى تعبير الأشموني زيادة أو نقصا فيشمل المعنويين كما في الشرح أو الحسيين نحو فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف ونحو المؤمن يجزي بالحسنات حتى مثقال الذرة لأن الرفعة والخسة المتبادر منهما الحسيتان.

(**قوله: حتى الكماة**) جمع كمي على غير قياس كأنهم جمعوا الكامي لكونه بمعناه وهو كما في القاموس الشجاع أو لابس السلاح. (**قوله: في عدم الترتيب**) المراد الترتيب الخارجي فلا ينافي أنها للترتيب الذهني كما مر بيانه.

(**قوله: وأم باتصال**) عبر بالمصدر لمشاكلة بانقطاع الآتي والتعبير المتداول أم المتصلة سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفى بأحدهما لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان إلا بين متعدد فهي من تسمية الشيء باسم وصف مجاوره وتسمى أم المعادلة أيضا لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام. (**قوله: بعد**) في نسخة إثر وهي بمعنى ما هنا.

(**قوله: في محل المصدر**) بلا سابك نظير ﴿هذَا يَوْم يَنْفَعُ﴾[1] الآية مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة «وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه» مما وقع فيه الفعل موقع المبتدإ بدون تقدير أن وأعرب الجمهور سواء خبرا مقدما عن الجملة بعده المؤولة بالمصدر والتقدير في سواء علينا الخ جزعنا وصبرنا سواء علينا وجوزوا عكسه لأن الجار متعلق بسواء فيسوغ الابتداء به،

ولا يرد أن سواء لاقتضائها التعدد تنافي أم التي لأحد الشيئين لانسلاخ أم عن ذلك وتجردها للعطف والتشريك كما انسلخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للإخبار باستواء الأمرين في الحكم بجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالكلام معها خبر لا يطلب جوابا ولذا لم يلزم تصدير ما بعدها فجاز كونه مبتدأ مؤخرا وعلى هذا فيمتنع بعدها العطف بأو لعدم انسلاخها عن الأحد كأم وأجازه السيرافي فانظر وجهه في الخضري.

---

(١) سورة المائدة: ١١٩/٥

أموتِيَ ناءٍ أم هو الآن واقع، ﴿سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾ (**أو همزة عن لفظ أي مغنية**) بأن طلب بها وبأم التعيين نحو ﴿وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾ ﴿أأنتم أشد خلقا أم السماء﴾ شعيثُ ابنُ سهمٍ أم شعيثُ ابن منقرِ

(**قوله: أموتي ناء الخ**) أوله: **ولست أبالي بعد فقدِيَ مالكا** أي لست أبالي بُعْدَ موتي أم وقوعه الآن. تصريح (**قوله: مغنية**) أي هي وأم كما أشار إليه الشارح لا الهمزة وحدها وتخالف همزة التسوية بأمرين: الأول أنها لم تنسلخ عن الاستفهام كتلك فتطلب جوابا بتعيين أحد الشيئين لا بنعم أو لا لأنك إذا قلت: أزيد قام أم عمرو كنت عالما بثبوت القيام لأحدهما دون من ثبت له فيجاب بتعيينه. وقد يجاب بلا تخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما كما في قصة ذي اليدين وقياسه جواز نعم لإثباتهما معا تخطئة للسائل في اعتقاد أحدهما فقط أفاده الصبان وفيه أن تعميم النفي في حديث ذي اليدين ليس بمجرد لا بل بقوله: كل ذلك لم يكن فقياسه في الإثبات أن لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كان يقال: وقع كل ذلك فتأمل قاله الخضري (**قوله: نحو ﴿وإنْ أدرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ما تُوعَدُونَ﴾**) دخلت على مفردين تأخر عنهما ما لا يسأل عنه وتوسط بينهما في قوله: ﴿أَأَنْتُم أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّمَاءُ﴾ وعلى اسميتين في شعيث الخ إلا أن الهمزة محذوفة وعلى فعليتين في قوله: فَقُمْتُ الخ إذ الأرجح أن هي فاعل بمحذوف يفسره سرت وعلى مفرد وفعلية في ﴿إن أدري أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا﴾ فظهر حكمة تعدد الأمثلة مع وجازة الشرح ولا يفوتنك أن معنى كون المدخول مفردا أو جملة كون المسؤل عنه كذلك فلا يقال: إنها في أأنتم الخ دخلت على اسمية ومفرد وفي الأول على مفرد واسمية وفي الأخير على اسمية وفعلية. (**قوله: شعيث الخ**) أوله: **لعمرك ما أدري وإن كنت داريا** شعيث في الموضعين بالتصغير أوله شين معجمة وآخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبره وليس صفة ولهذا يكتب بالألف والجملة في موضع النصب بأدري وهي معلق عنها بالاستفهام والأصل أشعيث بالهمزة في أوله والتنوين في آخره فحذفت الهمزة من الأول للاستغناء والتنوين منهما للضرورة بناء على أنه مصروف لأن المراد أبو القبيلة التي سميت باسمه لأنه يهجوها بأنها لم تستقر على أب لأن بعضا يعزوها إلى منقر وبعضا يعزوها إلى سهم. **والمعنى**: لا أدري أن أبا أبي القبيلة الذي سميت به من هو سهم أم منقر وسهم بفتح المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء.

فقمت للطيف مرتاعا فأرقني * فقلت أهي سرت أم عادني حلم

﴿أقريب ما توعدون أم يجعل﴾ (**وربما أسقطت الهمزة إن كان خفا المعنى بحذفها أمن**) نحو ﴿ سواء عليهم أنذرتهم﴾، بسبع رمين الجمر أم بثمان. (**وبانقطاع و**) هي التي (**بمعنى بل وفت**) مع اقتضاء الاستفهام كثيرا (**إن تك مما قيدت به**) من تقدُّم إحدى الهمزتين عليها (**خلت**)

(**قوله: فقمت الخ**) أهي بسكون الهاء ولم يجيء بعد الهمزة إلا في الشعر كما نقله الدماميني عن شرح التسهيل للناظم و**عادني** أتاني و**الحلم** بضمتين وتسكن اللام ما يراه النائم والضمير يرجع إلى محبوبته التي رآها في المنام فلما استيقظ قال: أهي أتتني حقيقة أم أتاني خيالها في النوم باعتبار عادتهم في مبالغتهم بطريق التجاهل أي قمت لأجل خيال المحبوبة المرئي في النوم حالة كوني مرتاعا للقائه هيبة و**أرقني** أي أسهرني ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيئا محققا. (**قوله: بحذفها**) الباء سببية أي الخفا الحاصل بسبب الحذف وتعلقه بأمن لا يخلو عن خفاء إلا أن يجعل الباء ظرفية. (**قوله: أنذرتهم**) أي على قرائة حذف الهمزة. (**قوله: بسبع إلخ**) وقبله: (**لقد عرضَتْ لي بالمحصَّب من منى مع الحج شمسٌ سيرت بيمان**) (**فلما التقينا بالثنية سلمت ونازعني البغل اللعين عناني**) (**بدا لي منها معصمٌ حيث جمرت وكفٌ خضيبٌ زينت ببنان**) **فوالله ما أدري وإن كنت دارياً بسبع إلخ**) وعرضت ظهرت، والمحصب بالحاء وتشديد الصاد المفتوحة المهملتين موضع رمي الجمار وشمس أي امرأة كالشمس سيرت في طرف يمان بخلاف الشمس الحقيقية فإنها تسير نحو المغرب والثنية عند جمرة العقبة وقوله: ونازعني أي جاذبني والنزع الجذب وبداظهر والمعصم بكسر الميم موضع السوار من الساعد وجمرت بالجيم وتشديد الميم : رمت جمتار المنسك وهي ثلاث جمرات : الجمرة الأولى والوسطى وجمرة العقبة وخضيب مخضوبة بالحناء أو بغيرها . والبنان : أطراف الأصابع وقيل: الأصابع. من البغدادي

(**قوله: وبانقطاع الخ**) أي المنقطعة وسميت منقطعة لانقطاع الجملة بعدها عما قبلها فلا تعلق لإحداهما بالأخرى وفي كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال فابن جني والمغاربة يقولون: ليست للعطف أصلا لا في مفرد ولا جملة وابن مالك: للعطف في المفرد قليلا سمع من كلامهم أن هناك لإبلا أم شاء وفي الجمل كثيرا وجماعة للعطف في الجمل فقط وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أي أم أرى شاء. صبان عن الدماميني (**قوله: من تقديم إحدى الهمزتين**) أي الكائنة للتسوية وحقيقة الاستفهام بأن تسبق بالخبر المحض كمثال الشارح أو تسبق باستفهام بغير الهمزة نحو ﴿هلْ

نحو ﴿لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه﴾ ﴿ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها﴾ وقد لا يقتضي الاستفهام نحو ﴿أم هل تستوي الظلمات والنور﴾ (**خير أبح قسم بأو**) نحو تزوج هندا أو أختها، واقرأ فقهاً أو نحواً، والاسم نكرة أو معرفة، والفرق بين الإباحة والتخيير جواز الجمع في تلك دونه

يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالبَصِيرُ أَم هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾ الخ أو تسبق بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالإنكار والنفي في ﴿أَلَهُمْ أَرْجُل﴾ إلى آخر ما في الشرح وكالتقرير أي جعل الشيء مقررا ثابتا نحو ﴿أفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أم ارْتَابُوا﴾ فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كما في الدماميني لأنه يكفي في صحة الكلام أحد المذكورين

معها لانقطاع كل عن الآخر وكذا تكون مع الهمزة للاستفهام إذا كان ما بعدها نقيض ما قبلها كأزيد عندك أم لا لأنه لو اقتصر على الأول لأجيب بنعم أو لا فلم يفتقر السؤال إلى الثاني وإنما يذكر لبيان أنه عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه ضاربا عن الثبوت ولولا ذلك لضاع قوله: أم لا بلا فائدة كما نص عليه سيبويه،

وأما إذا لم يكن نقيضه كأزيد قام أم عمرو فتحتملهما فإن كان السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام أحدهما فمتصلة وإن كان السائل عرض له ظن أن القائم عمرو بعد ظنه زيدا فاستفهم عن الثاني ضاربا عن الأول فمنقطعة كما نص على ذلك سيبويه. خضري فاعرفه فإنه نفيس.

(**قوله: وقد لا يقتضي الاستفهام**) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا نقله في المغني عن ابن الشجري قال: والذي يظهر قول الكوفيين لأنه يلزم البصريين دعوى التأكيد في نحو ﴿أم هل تستوي الظلمات والنور﴾ قال الدماميني: والتحقيق أن أهل البلدين متفقون على أن أم تجيء للإضراب المجرد وإنما الخلاف في تسميتها حينئذ منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون: لا متصلة ولا منقطعة فهو في أمر لفظي.

(**قوله: أبح**) قال الشمني: ليس المراد بها الشرعية لأن الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الإباحة مطلقا شرعا أو عقلا أو عرفا في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا. (**قوله: بأو**) تنازعه الأفعال الثلاثة قبله كما أن قوله: بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله. (**قوله: دونه**) فإن قلت: قد مثل العلماء بآيتي الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع قلت: يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير الآتي كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتي كل منهن فدية بل تقع واحدة

(**وأَبهِم**) بها أيضا نحو ﴿وإنا أو إياكم لعلى هدىً أو في ضلال مبين﴾ (**واشكك**) نحو ﴿لبثنا يوما أو بعض يوم﴾ (**وإضراب بها أيضا نمي**) أي نُسب للكوفيين وأبي علي وابن بَرهان نحو

ما ذا ترى في عِيال قد برمت بهم * لـم أُحـصِ عِـدَّتـهـم إلا بـعـدَّاد
كـانـو ثـمـانـيـن أو زادو ثـمـانـيـة * لـولا رجـاؤك قـد قتَّلتُ أَوْلادي

و (**ربما عاقبت**) أو (**الواو**) أي جاءت بمعناها (**إذا لم يلف ذو النطق**) أي لم يجد المتكلم (**للبس منفذا**) بل أمنه نحو جاء الخلافة أو كانت له قدرا، (**ومثل أو في**) إفادة (**القصد**

منهن كفارة أو فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك اهـ مغني وآية الكفارة ﴿فكفارته إطعام عشرة مساكين﴾ الخ وآية الفدية ﴿ففدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾ (**قوله: وأبهم**) أي على السامع. (**قوله: نحو إنا أو إياكم الخ**) قال في المغني: الشاهد في الأولى ووجهه الشمني بأن اعتبار الإبهام في إحداهما يغني عن اعتباره في الثانية والأولى أولى بالاعتبار لسبقها ولا يشترط تقدم الجملة ولو اشترط قدر لأحدهما الخبر وجعل من عطف الجملة وقال الصبان: لا مانع من جعل الشاهد فيهما. **والمعنى**: وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله تعالى وعبده فهو على هدى وإن من عبد غيره فهو في ضلال مبين توطينا لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يلقى إليه. (**قوله: واشكك**) الفرق بينه وبين الإبهام أن المتكلم عالم بالحكم في الإبهام دون الشك. غزي. (**قوله: وإضراب بها أيضا نمي**) قيل: إنها حينئذ غير عاطفة كأم الإضرابية على رأي الجمهور وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضي والسعد كما في يس وقيل: عاطفة وإن كان بعدها جملة إذ العطف يكون في المفردات والجمل كما يقول بذلك بعضهم في أم الإضرابية وهذا ظاهر كلام المصنف. (**قوله: عِيال**) **هو** كَكِتابٍ جمعُ عَيِّلٍ كسَيّدٍ كجيد وجياد وهم الذينَ يتكَفَّلهمُ الرَّجُلُ، وجمع الجمع عَيايِلُ، وأصل عَيّلٍ عَيْوِلٌ فقلبت الواو ياء وأدْغِمَت فيها الأولى كما هو من محله. (**قوله: كانوا**) أي العيال وقوله: أو زادوا محل الاستشهاد ويحتمل أن أو بمعنى الواو فلا شاهد. (**قوله: أي جاءت بمعناها**) فتكون للجمع وذلك في الصورة التي يظن أن أو فيها للإباحة أي لأحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما كما في التسهيل. (**قوله: جاء الخلافة**) آخره: **كما أتى ربه موسى على قدر** قاله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز ويروى إذا كانت بدل أو ولا شاهد فيه حينئذ. (**قوله: القصد**) بمعنى المقصود أي المعنى أي لا في العطف كما هو المتبادر إلى الذهن وكما يفيده قوله الشارح: واختاره المصنف وجرى عليه الخضري والمصرح ففيه إشارة

إما الثانية في نحو) انكح (**إما ذي وإما النائية**) وجالس إما الحسن وإما ابن سيرين إلى آخره وأكثر النحويين على أن إما هذه عاطفة وخالفهم ابن كيسان وأبو علي وتبعهما المصنف تخلصا من دخول عاطف على عاطف وفتح همزتها لغة تميمية **فرع**: يستغنى عن إما بأو نحو قام إما زيد أو عمرو وعن الأولى بالثانية كقوله:

تهاض بدار قد تقادم عهدها * وإما بأموات ألم خيالها

وعن إما بوإلا كقوله: فإما أن تكون أخي بصدق * فأعرف منك غثي من سميني

لرد القول بأنها عاطفة. (**قوله: إما الثانية**) أما الأولى فهي لمقابلة الثانية ولا خلاف في عدم كونها عاطفة لأنها تعترض بين العامل ومعموله كقام إما زيد وإما عمرو وقال الصبان: لا مانع من نسبة المعاني للأولى أيضا لتلازمهما غالبا. (**قوله: إلى آخره**) جرى على ظاهر كلام المصنف في أنها تأتي للإضراب ومعنى الواو وليس كذلك كما في الخضري قال: ولم ينبه المصنف عليهما لقلتهما والخلاف فيهما فمراده كأو في المعاني المشهورة المتفق عليها فكان المناسب للشارح التنبيه عليه أو عدم ذكر ما يفيد عكسه.

(**قوله: وتبعهما المصنف**) أي في الألفية أيضا على ما هو الظاهر كما علمت. (**قوله: تخلصا من دخول عاطف على عاطف**) لعل الواو على القول بأنها عاطفة زائدة لازمة كما في الصبان فراجعه إن شئت. (**قوله: عن إما بأو**) أي عن وجود إما الثانية. (**قوله: وعن الأولى**) أي عن ذكرها كما هو الظاهر وفي الدماميني أن ظاهر كلام بعضهم أن الفراء يجيز الاستغناء عن إما الأولى لفظا وتقديرا وإجراءها مجرى أو.(**قوله: تهاض**) بالمثناة الفوقية والضمير للنفس أي يتجدد جرحها والباء في قوله: بدار وأموات سببية وجعلها العيني ظرفية وقدر لمجرورها صفة وقال: أي في دار تخرب ولا حاجة إليه وجملة قد تقادم صفة دار وفي المصباح قدم الشيء قدما كعنب خلاف حدث فهو قديم والعهد قال صاحب المصباح: يقال هو قريب العهد بكذا أي قريب العلم والحال فالمراد الحال أو المراد ما عهد فيها وقوله: وإما بأموات أي بخيالها كما يعلم من قوله: ألم إلخ والإلمام النزول. بغدادي

(**قوله: بـوإلا**) وهي إن الشرطية أدغم نونها في لام لا النافية. (**قوله: فإما أن تكون إلخ**) أن تكون خبر مبتدإ محذوف أي شأنك إما كونك أخا بصدق وإما اطراحك واتخاذك إياي عدوا أو مفعول به لمحذوف أي اختر أحد هذين الأمرين وبصدق قال البغدادي مفعول مطلق لتكون أي كونا متلبسا بصدق وقال العيني صفة لأخ وكلاهما صحيح عندي وإن شنع البغدادي على العيني وأعرف بالنصب عطف على تكون ومن في ومنك ابدائية أي معرفة ناشئة منك وفي قوله: من سميني متعلق بقوله: أعرف لتضمينه معنى التمييز والغث والسمين استعارتان للشر والخير. أي إذا قلت هذا خير أو شر فأصدق وأعمل مقتضاه .

وإلا فاطرحني واتخذني * عدوا أتقيك وتتقيني

وقد يستغنى عن ما كقوله:

وقد كذبتك نفسك فأكذبنها * فإن جزعا وإن إجمال صبر

وقد يجيء إما عارية عن الواو كرواية قطرب: لا تفسدوا آبالَكم أيما لنا أيما لكم. (**وأول لكن**) عارية عن الواو (**نفيا أو نهيا**) وأتبعها بمفرد نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا

(**قوله: فإن جزعا وإن إجمال صبر**) أي فإما تجزع جزعا وإما تصبر إجمال صبر فحذفت ما اكتفاء بإن وأجيب بأنه يحتمل أن تكون إن في البيت شرطية حذف جوابها والتقدير: إن كان شأنك جزعا شقيت به وإن كان إجمال صبر سعدت به كما في الأمالي الشجرية واستدل سيبويه بالبيت على أن أصل إما إن ما.

(**قوله: وقد يجيء عارية عن الواو**) قال ابن هشام في حواشي التسهيل: لا أحفظ حذف الواو إلا مع تخفيف إما مبدلا ميمها كقوله: لا تفسدوا الخ. بغدادي

(**قوله: عارية عن الواو**) هو مذهب الفارسي وأكثر النحويين وإن لم تعر كانت لمجرد الاستدارك والعاطف الواو لامتناع دخول عاطف على عاطف ومن جعلها عاطفة في ذلك حكم بزيادة الواو.

(**قوله: لا تفسدوا آبالكم الخ**) الآبال جمع إبل، أراد منافعها إما لنا وإما لكم، قال في الهمع: وقد تبدل الميم الأولى ياء مع كسر الهمزة وفتحها اهـ، ومحط الشاهد حذف الواو.

(**قوله: وأول لكن الخ**) أي اجعلها والية أي تابعة لذلك فلا تعطف في الإثبات خلافا للكوفيين في العطف بها فيه فتنقل الحكم إلى ما بعدها وتصير الأول مسكوتا عنه كبل في الإثبات وإنما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدارك فتختص بالجمل كقام زيد لكن عمرو لم يقم ويمتنع لكن عمرو بالعطف على الأصح فإن قدر له خبر جاز ولكن حرف استدراك.

(**قوله: واتبعها بمفرد**) فلا تعطف الجمل سواء كانت بعد نفي أو نهي أو أمر أو إثبات أو لا بل تتمحض للاستدراك ولا تقع بعد الاستفهام فشروط عطفها ثلاثة قال ابن هشام في المغني: إن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرّد إفادة الاستدراك وليست عاطفة

(**ولا نداء أو أمرا أو إثباتا تلا**) كيا ابن أخي لا ابن عمي واضرب زيدا لا عمرا وقام زيد لا عمرو، وخالف ابن سعدان في الأولى، ولا مبتدأ خبره تلا الناصبُ لما قبله مفعولا (**وبل كلكن بعد مصحوبيها**) وهما

ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ﴿ولكن كانوا هم الظّالمين﴾[1] وبدونها نحو قول زهير:

إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه في الحرب تنتظر

وزعم ابن أبي الرّبيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه اهـ ومما بعدها فيه جملة قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أبا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُم وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ﴾[2] أي ولكن كان رسول الله وليس رسول معطوفا على أبا لاختلافهما إيجابا وسلبا وذلك ممتنع في المفردين المتعاطفين بالواو بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو. أفاده في شرح الكافية والأشموني

(**قوله: ولا الخ**) ويشترط إفراد معطوفها وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد وعكسه كما في التسهيل بخلاف لا امرأة وأن يكون ما بعدها مفردا ليس صفة لما قبلها ولا خبرا ولا حالا وإلا خرجت عن العطف ووجب تكرارها نحو ﴿إنَّها بَقَرَةٌ لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ﴾[3] وزيد لا كاتب ولا شاعر وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا وأن لا تقترن بعاطف وإلا كان العطف به وتمحَّضت هي للنفي تأسيسا كجاء زيد لا بل عمرو أو تأكيدا كما جاء زيد ولا عمرو كما في المغني.

(**قوله: وبل كلكن**) أي في المعنى وبعد حال من بل أي إذا تلت بل نفيا أو نهيا كانت مثل لكن في المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله ويثبت نقيضه لما بعده ولم يذكره المصنف لأنه مشهور فليس فيه حوالة على مجهول ولا بد لكونها عاطفة من إفراد معطوفها فإن تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وتفيد حينئذ إضرابا عما قبلها إما على جهة الإبطال نحو ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾[4] أي بل هم عباد ونحو ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ﴾[5] وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر نحو

---

(١) سورة الزخرف: ٧٦/٤٣

(٢) سورة الأحزاب: ٤٠/٣٣

(٣) سورة البقرة: ٦٨/٢

(٤) سورة الأنبياء: ٢٦/٢١

(٥) سورة المؤمنون: ٧٠/٢٣

النفي والنهي (**كلم أكن في مربع بل تيها**) ولا تضرب زيدا بل عمرا (**وانقل بها للثان حكم الأول**) إذا وقعت (**في الخبر المثبت والأمر الجلي**) نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل خالدا وأجاز المبرد كونها ناقلة في غير ما ذكر.

فصل: الضمير المنفصل والمنصوب المتصل كالظاهر في جواز العطف عليه من غير شرط (**وإن على ضمير رفع متصل**) بارز أو مستتر (**عطفت فافصل**) بينهما (**بالضمير المنفصل**) نحو ﴿كنتم أنتم وآباؤكم﴾ ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ (**أو فاصل ما**) نحو ﴿يدخلونها ومن صلح﴾

﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[1] وادعى الناظم في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه والصواب ما تقدم. (**قوله: للثان**) حذف ياؤه للضرورة وقوله: حكم الأول فيصير مسكوتا عنه ومعنى كون زيد في قولك قام زيد بل عمرو مسكوتا عنه صيرورته لم يثبت له قيام ولم ينف عنه. (**قوله: في مربع**) كمقعد منزل القوم في الربيع خاصة والتيهاء بفوقية فتحتية كصحراء وزنا ومعنى لكن قصرت للوقف سميت بذلك لتوهان الماشي فيها.

(**قوله: الجلي**) أي الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتحضيض والتمني لأن الأمر قد يراد به ما فيه معنى الطلب فيشملها فليس حشوا لكن في الرضي أن الأولى جواز استعمال بل بعد ما يفيد معنى الأمر والنهي كالتحضيض والعرض. قاله الأنبابي. (**قوله: في غير ما ذكر**) من الخبر المثبت والأمر وهو النفي والنهي كما في الأشموني. (**قوله: كالظاهر**) أي لأن كلا من المذكورين ليس كالجزء فأجري مجرى الظاهر.

(**قوله: فافصل**) الأمر للاستحسان وإن كان الأكثر أن يكون للوجوب لقوله: وبلا فصل يرد. يس أي لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فإذا أكد بالمنفصل دل على أنه منفصل بحسب الحقيقة فحصل له نوع استقلال ولم يجعل العطف على هذا التوكيد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيدا للمتصل وهو باطل. قاله المولى الجامي قدس سره.

(**قوله: أو فاصل ما**) وإنما اكتفي بأي فاصل لأن فصل الكلام قد يغني عما هو واجب نحو أتى القاضي بنت الواقف فلأن يغني عما هو غير واجب أولى وما اسم نكرة في موضع جر نعت لفاصل بمعنى أي فاصل كان أو زائدة.

---

(١) سورة الأعلى: ١٤/٨٧

﴿ما أشركنا ولا أباؤنا﴾ (**وبلا فصل يرد**) العطف (**في النظم فاشيا**) وفي النثر قليلا نحو ما لم يكن وأبٌ له لينالا، وحكى سيبويه مررت برجل سواءٍ والعدمُ، (**و**) مع ذلك (**ضعفه اعتقد وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا**) عند جمهور البصريين نحو ﴿فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها﴾ ﴿نعبد إلهك وإلهَ آبائك﴾ وعللوه بأن ضمير الجر حينئذ شبيه بالتنوين ومعاقِبٌ له فلم يجز العطف عليه كالتنوين، وبأن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لذلك فامتنع إلا بإعادة الجار قال المصنف: (**وليس عندي لازما**) تبعا ليونس والأخفش والزجاج والكوفيين لأن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدالِ منه كالتنوين مع أن ذلك جائزٌ بالإجماع ولأنه لو كان الحلول شرطا في صحة العطف لم يجز رب رجلٍ وأخيه

(**قوله: ما لم يكن الخ**) أوله: ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه، والأخيطل تصغير الأخطل ومن في قوله: من سفاهة رأيه تعليلية وما مفعول رجا واللام في قوله: لينالا لام الجحود وألفه للتثنية.

(**قوله: والعدم**) برفع العدم عطفا على الضمير المستتر في سواء لأنه مؤول بمشتق أي مستو هو والعدمُ وليس بينهما فصل. (**قول المصنف: وضعفه اعتقد**) أي على مذهب البصريين وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياسا على البدل نحو أعجبتني جمالك والفرق على الأول أن الثاني في العطف غير الأول غالبا فلا بد من تقوية الأول بخلاف البدل وكالبدل التأكيد إلا النفس والعين كما مر في محله.

(**قوله: وعود خافض**) شامل للحرفي والاسمي كما يعلم من مثاليه لكن لا يعاد الإسمي إلا إذا لم يلبس فإن ألبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز نعم يجوز إذا قامت قرينة تدل على المقصود. واعلم أن المعطوف هو المجرور وحده وهل جر بالعامل الأول لأن الثاني كالعدم معنى وعملا بدليل قولهم: بيني وبينك مع أن بين لا تضاف إلا لمتعدد أو بالثاني وهو لمجرد التأكيد كالباء في ﴿كفى بالله﴾[1] وكالاسم الزائد في قوله: ثم اسم السلام عليكما قولان أصحهما الثاني. (**قوله: لا يصلح لذلك**) أي للحول محل المعطوف.

(**قوله: بأن ضمير الجر حينئذ**) لفظ حينئذ غير موجود في عبارة التصريح. (**قوله: شبيه بالتنوين**) أي في تمام الاسم به والمراد في الجملة بأن يكون مع الاسم كما لا يخفى. (**قوله: مع أن ذلك جائز بالإجماع**) أي فلا يلزم أن يكون المشابهة من كل وجه.

---

(١) سورة الرعد: ٤٣/١٣

لامتناع دخول رب على المعرفة كما تقدم مع جوازه، وأيضا لنا السماع (**إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا**) كقراءة حمزة وابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش وغيرهم ﴿الذي تساءلون به والأرحامِ﴾ وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسِه وأنشد سيبويه:

فاذهب فما بك والأيام من عجب

(**والفاء قد تحذف مع ما عطفت**) إذا أمن اللبس نحو ﴿فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعده من أيام أخر﴾ أي فأفطر فعدة (و) كذا (**الواو**) تحذف مع ما عطفت (**إذ لا لبس**)

(**قوله: على المعرفة**) أي ولو صورة. ﴿**قوله تعالى: تساءلون به**﴾) أي تتسائلون به في ما بينكم حيث يقول بعضكم لبعض: أسألك بالله وأقسمت عليك بالله ان تفعل كذا قال العلامة الصبان وأما ما قيل: إن الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه إن كان قسم الطلب في قوله: واتقوا الله ورد عليه أن قسم السؤال إنما يكون بالباء كما قاله الرضي وغيره وإن كان قسم خبر محذوف تقديره: والأرحام إنه لمطلع على ما تفعلون كما قيل: كان زيادة في التكلف اهـ

(**قوله: وأيضا لنا السماع**) أتى به لحسن المزج وإلا فيمكن عطفه على ما قبله وهو دليل الترجيح بعد إبطال الدليلين فإن حاصل الإبطال هو السقوط فيستوي الطرفان.

(**قوله: فاذهب الخ**) البيت بتمامه:

قدمتنا اليوم تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والأيام من عجب

أي قدمت إلينا وفي رواية اليوم قد بت الخ والمراد باليوم مطلق الزمن وهو ظرف لقوله: قدمت والهجو الذم والسب فعطف الشتم للتفسير والفاء في قوله: فاذهب واقعة فى جواب شرط مقدر أي إذ صدر منك ذلك فاذهب والفاء في فما بك للتعليل وبك جار ومجرور خبر مقدم والباء بمعنى في والأيام عطف على الكاف المجرورة بالباء ومن زائدة وعجب مبتدأ مؤخر.

ولعل حاصل المعنى قدمت إلينا أو قد صرت الآن تسبنا وتشتمنا وإذ قد فعلت ذلك فاذهب عنا فإنّا لا نقابلك إذ هذا ليس بعجيب فيك وفي هذه الأيام التي أنت فيها حيث قل فيها الحياء والأدب.

(**قوله: والفاء قد تحذف الخ**) هذه الأبيات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغي أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف وأن تكون إلى جانب قوله: واخصص بفاء البيت اهـ نكت.

(**قوله: إذ لا لبس**) أي وقت عدم اللبس فإذ ظرفية لا تعليلية.

نحو ﴿وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر﴾ أي والبرد وقد يحذف العاطف كقوله ﷺ: «تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره» وحكاية أبي عثمان عن أبي زيد أكلت خبزا لحما تمرا.

(**وهي**) أي الواو (**انفردت بعطف عامل مزال**) أي محذوف و(**قد بقي معموله**) مرفوعا كان ذلك المعمول الباقي نحو ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ أي ولتسكن زوجك أو منصوبا نحو ﴿والذين تبوءوا الدار والإيمان﴾ أي وألفوا الإيمانَ أو مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء شحمة، ولم يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام (**دفعا لوهم اتقي**) وهو رفع فعل الأمر للظاهر في الأول

(**قوله: وقد يحذف العاطف**) أي على قول الفارسي وابن عصفور ومنعه ابن جني والسهيلي وإنما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقا لأن للاستفهام هيئة تخالف هيئة الإخبار.

(**قوله: بعطف عامل الخ**) أُورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملا حذف وبقي معموله نحو اشتريته بدرهم فصاعدا لأن تقديره: فذهب الثمن صاعدا.

(**قوله: أي ولتسكن زوجك**) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه كذا في التصريح قال سم: ويمكن أن يقال: إن من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه وهو ويسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا إنشائية معنى. (**قوله تعالى: ﴿تبوءوا الدار﴾**) أي نزلوها.

(**قوله: أي وألفوا الإيمان**) أي فالعطف من عطف الجمل وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الأول معنى فعل يتسلط على المعطوف أي آثروا الدار والإيمان.

(**قوله: ولم يجعل العطف فيهن على الموجود**) أي مسلطا عليه لأن العطف ليس إلا على الموجود والمعطوف غير الموجود كما لا يخفى فالمناسب ولم يجعل المعطوف فيهن هو الموجود. أنبابي

(**قوله: وهو رفع الخ**) كذا في التوضيح وفيه أن هذه اللوازم المذكورة متحققة على تقدير تسليط العطف على الموجود لا متوهمة حتى يقال: دفعا لوهم اتقي بل كان المناسب إذا كان المراد هذا أن يقال: دفعا لأمر اتقى إلا أن يقال: المراد بالوهم الخطأ.

(**قوله: رفع الامر للظاهر**) قد يقال: يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا اهـ مغني. فلا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه كما تقدم عن الشارح.

وكون الإيمان متبوءا في الثاني والعطف على معمولي عاملين في الثالث (**وحذف متبوع بدا**) أي ظهر (**هنا استبح**) نحو ﴿ولتصنع على عيني﴾ أي لترحم ولتصنع

(**وعطفك الفعل على الفعل**) إن اتحدا في الزمان (**يصح**) نحو ﴿لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه﴾ ولا يضر اختلافهما في اللفظ نحو ﴿تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً﴾

(**قوله: متبوأ**) أي منزولا وقوله: على معمولي عاملين مختلفين العاملان ما وكل، والمعمولان بيضاء وشحمة.

(**قوله: والعطف على معمولي عاملين**) الأصح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف،

فيكون إما من عطف الجمل كما في قولهم: في الدار زيد والحجرة عمرو أو من عطف المفردات لكن لا من العطف على معمولي عاملين بل على معمولي عامل واحد كما في ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة بنصب تمرة وشحمة،

بقي أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو إن زيدا ضارب عمرا وبكرا قاتل خالدا ونحو إن زيدا ضارب أبوه عمرا وأخاك غلامه بكرا والظاهر أنه كالعطف على معمولي عاملين.

(**قوله: وحذف متبوع بدا هنا**) أي في مسئلة الواو كما هو ظاهر مثاله لكن قالوا: يجوز ذلك مع أم كما قيل في ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة﴾[1] إن أم متصلة فالتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم وقال الأشموني: إن المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو أعطيتك لا لتظلم أي لتعدل لا لتظلم.

(**قوله: وعطفك الفعل الخ**) والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لا جملة الفعل والفاعل ظهور النصب والجزم في نحو يعجبني أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج.

(**قوله: إن اتحدا في الزمان**) أي ماضيا أو حالا أو استقبالا سواء اتحد نوع المتعاطفين بأن كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين أو لا.

(**قوله تعالى: ﴿تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا﴾ الخ**) الشاهد في ويجعل على قراءة الجزم عطفا

---

(١) سورة البقرة: ٢/٢١٤

(**واعطف على اسم شبه فعل فعلا**) نحو ﴿فالمغيرات صبحا فأثرن﴾ (**وعكسا استعمل تجده سهلا**) نحو ﴿يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي﴾.

على جعل الذي هو في محل جزم. (**قوله تعالى**: ﴿**فالمغيرات صبحا**﴾) ظاهره أن أثرن معطوف على مغيرات وبه صرح في التصريح مع أنهم قالوا: إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح ويجاب بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتبا فإن كان مرتبا فالعطف على ما يليه وينظر بكل تقدير محل أثرن من الإعراب

فإنه لا جائز أن يكون الجر لعدم دخوله الأفعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده إذ الفرض أنه معطوف على مجرور فقط إلا أن يقال: إن أثرن لا محل له من الإعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة أل وما فيها من الإعراب ليس له حتى يراعى في الفعل المعطوف بل عارية من أل الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا إعرابها إلى صلتها فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظرا لأصلها.

﴿الرابع من التوابع (البدل)﴾

(**التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا**) فخرج بالمقصود غيره وهو النعت والتأكيد والبيان والعطف بالحرف غير بل ولكن في الإثبات وبنفي الواسطة المقصود بواسطة وهو العطف ببل ولكن في الإثبات (**مطابقا**) للمبدل منه

﴿الرابع من التوابع البدل﴾

(**قوله: المقصود**) أي المقصود بالذات وأراد وحده أي دون المتبوع لأنه أخرج به المعطوف بالحرف غير بل ولكن ولعله أخذ ذلك من تعريف المبتدإ والخبر فإنه قد يفيد الحصر.

(**قوله: بالحكم**) أي النسبة إليه أو نسبته إلى شيء إثباتا أو نفيا أو مختلفا كجاء زيد أخوك وصديقك زيد أخوك وبه تعلم ما في كلام الصبان وبالقسم الأخير دخل في البدل ما بعد إلا في قولك: ما جاء القوم إلا زيد بالرفع.

(**قوله: بلا واسطة**) المراد بها حرف العطف وإلا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله﴾[1] ونحو ﴿تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا﴾[2].

(**قوله: فخرج بالمقصود الخ**) إنما يخرج به العطف بالحرف إذا أريد منه المقصود وحده كما علمت لا يقال: يخرج به حينئذ بدل البداء لأن متبوعه أيضا مقصود كما يأتي لأن المراد المقصود قصدا مستمرا ومتبوع بدل البداء وإن قصد أولا لكن صار بالإبدال كالمسكوت عنه فقصده لم يستمر.

(**قوله: فخرج بالمقصود غيره وهو النعت الخ**) فإنها ليست مقصودة بالحكم وإنما هي مكملات للمقصود بالحكم.

(**قوله: ولكن بعد الإثبات**) صريح في أن لكن تعطف بعد الإثبات وهو رأي الكوفيين والذي تقدم عن المصنف أنها لا تعطف إلا بعد النفي أو النهي فيمكن أنه جرى هنا على مذهبهم وهو لا يليق بحل كلام المصنف.

(**قوله: مطابقا للمبدل منه**) مفعول ثان ليلفى مقدم عليه أي يطابق معناه لمعنى المبدل منه والمراد المطابقة بحسب الماصدق بأن يكون البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهما كثيرا ما يتغايران بحسب المفهوم نحو جاء زيد أخوك ثم التغاير الذي تقتضيه المطابقة لعدم جواز اتحاد

---

(١) سورة الأحزاب: ٢١/٣٣

(٢) سورة المائدة: ١١٤/٥

(**أو بعضا**) منه (**أو ما يشتمل عليه يلفى**) البدل بأن يدل على معنى في المتبوع أو يستلزمه فيه

المطابق والمطابق ظاهر إن اختلفا مفهوما وإلا جعل التغاير بالاعتبار فهو باعتبار أنه مدلول للمبدل منه مطابق بالفتح وباعتبار أنه مدلول للبدل مطابق بالكسر.

(**قوله: أو بعضا**) ولا يشترط في صحته صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه حتى لا يجوز قطع زيد أنفه بل جدع زيد أنفه لأنه لا يقال: قطع زيد على معنى قطع أنفه على أن عدم جواز قطع زيد أنفه ممنوع لأن غاية أمره الإجمال وهو من مقاصد البلغاء وأي فرق بين قطع زيد أنفه وأكلت الرغيف ثلثه.

(**قوله: أو ما يشتمل الخ**) ظاهر قوله: بأن يدل الخ أنه جعله مبنيا للمفعول لأن البدل إذا دل على معنى في المتبوع فقد اشتمل المتبوع عليه اشتمال الموصوف على الصفة وكذا إذا استلزم معنى في المتبوع فهو مشتمل على لازمه فكأنه مشتمل عليه وهو الموافق لما في التسهيل

وأما ما قاله العلامة الخضري: أنه جعل المشتمل في التسهيل البدل فسبق قلم كما لا يخفى على المراجع والله تعالى أعلم.

(**قوله: بأن يدل الخ**) ويشترط فيه أن يستلزم نسبة العامل إلى المبدل منه النسبة إلى البدل إجمالا لكونه لا يناسب نسبته إلى ذات المبدل منه ففي قولك: أعجبني زيد علمه الإعجاب لا يناسب نسبته إلى ذات زيد التي هي مجموع لحم وعظم ودم

فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفي قولك: سرق زيد ثوبه إنما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب إلى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل إجمالا كذا أفاده المولى الجامي قدس سره

ويرد عليه أنه لا يطرد لأن بعض صور بدل الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما في ﴿قتل أصحاب الأخدود النار﴾[١] بناء على أن النار بدل اشتمال من الأخدود كما يأتي في الشرح فلعله أغلبي وبالتقييد يقرر المولى متع الله المسلمين ببقائه لما يقتضيه عبارته بعد.

(**قوله: أو يستلزمه فيه**) لعله عطف على يدل الخ والضمير المنصوب راجع إلى المعنى بدون الصفة لئلا يستدرك قوله: فيه أي أو بأن يستلزم البدل من حيث معناه معنى كائنا في المتبوع وعطفه على في المتبوع صفة المعنى يحوج إلى كلفة الاستخدام.

---

(١) سورة البروج: ٥،٤/٨٥

(**أو كمعطوف ببل وذا**) القسم (**للإضراب**) والبداء (**اعز إن قصدا**) صحيحا لكل منهما (**صحب**) وللنسيان إن قصد الأول ثم تبين فساده (**ودون قصد**) للأول (**غلط**) وقع فيه (**به**) أي بالبدل (**سلب**) فالأول (**كزره خالدا و**) الثاني واشترط كثير مصاحبته ضميرا عائدا على المبدل منه وأباه المصنف

(**قوله: أو كمعطوف ببل**) أي المستعملة بعد الإثبات وهذا التشبيه إنما يتم في بدل الإضراب دون بدلي الغلط والنسيان لأن بدل الإضراب هو المشارك للمعطوف ببل في قصد المتبوع أولا قصدا صحيحا ثم الإضراب عنه إلى التابع بخلاف بدلي الغلط والنسيان إلا أن يقال: التشبيه في مجرد كون الثاني مباينا للأول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتملا عليه اهـ صبان

وتعقبه العلامة الأنبابي بأنه يقتضي أن المعطوف ببل لا يكون بعضا من الأول ولا مشتملا عليه وليس كذلك لأنه لا مانع من أن يقال: أخذت السمكة بل بعضها ورأيت زيدا بل ثوبه اهـ المراد منه فالظاهر أن التشبيه باعتبار بعض الأقسام إلا أنه يخدشه بل وجواب الصبان أيضا قوله الآتي: والأحسن في هذه الثلاثة أن يؤتى ببل فإن صريحه أن التشبيه من كل الوجوه باعتبار كل الأقسام فما كل داء يداويه الطبيب.

(**قوله: والبداء**) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أي الظهور سمي بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصدا. (**قوله: اعز**) كأن تقول: بدل إضراب إن صحب البدل قصدا صحيحا لكل منهما فالعزو بمعنى النسبة الحاصلة هنا بالإضافة. (**قوله: وللنسيان الخ**) جرى ابن عقيل على أنه داخل في الغلط فقيد القصد بالصحيح سواء قصد قصدا فاسدا أو لم يقصد أصلا. (**قوله: ودون قصد**) منصوب على الظرفية لمحذوف أي وإن وقع دون قصد أي دون قصد أصلا.

(**قوله: وقع فيه**) ظاهره أنه جعل قوله: غلط مبتدأ مرادا به المعنى اللغوي فلا يتبين اسم هذا القسم ويمكن جعل غلط خبر مبتدإ محذوف على حذف مضاف أي فهو بدل غلط والهاء عائدة على البدل وسلب في موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أي سلب ببدل الغلط الحكم عن الأول وأثبت للثاني وجرى على هذا المرادي ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أي رفع بهذا البدل الغلط في نسبة الحكم للأول. والصفة على الاحتمال الأول جارية على غير ما هي له بخلافها على الثاني.

(**قوله: وأباه المصنف**) فقال في شرح كافيته: اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اهـ

نحو (**قبله اليدا**) ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع﴾ والثالث وهو كالثاني نحو (**اعرفه حقه**) ﴿قتل أصحاب الأخدود النار﴾ (و) الرابع والخامس والسادس نحو (**خذ نبلا مدا**) جمع مدية وهو السكين والأحسن في هذه الثلاثة أن يؤتى ببل.

فصل: يبدل الظاهر من الظاهر معرفتين كانا أو نكرتين أو مختلفين والمضمر من الظاهر والظاهر من ضمير الغائب (**ومن ضمير الحاضرِ الظاهرَ لا تبدله**) خلافا للأخفش والظاهرَ مفعولُ تبدله

(**قوله**: ﴿**قتل أصحاب الأخدود**﴾) هو شق في الأرض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما في الأرض وملأه نارا وقالوا: من لم يكفر ألقي فيه ومن كفر ترك اهـ تصريح فالأخدود مفرد وأل فيه للجنس لأن الأخاديد ثلاثة لا واحد. (**قوله: جمع مدية**) بضم الميم وقد تكسر كذا نقل عن الأشموني والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر. (**قوله: وهو السكين**) التذكير باعتبار الخبر وقيد غيره بالعظيم. (**قوله: والأحسن في هذه الثلاثة الخ**) أي لأن بل أظهر في المقصود ومعلوم أنه حينئذ يخرج مدى عن كونه بدلا ويصير عطف نسق وعرفت ما فيه فلا نعيده. (**قوله: يبدل الظاهر الخ**) بيان للمفهوم من كلام المصنف وبقي إبدال مضمر من مضمر وهو غير جائز مطلقا لأنه لم يسمع ونحو قمت أنت ومررت بك أنت توكيد اتفاقا وكذلك رأيتك إياك عند الكوفيين والناظم. اهـ توضيح.(**قوله: والمضمر من الظاهر**) نحو رأيت زيدا إياه ونحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو قال الشارح في الهمع: منع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال: لأنه لم يسمع ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الأصحاب وفي جواز بدل البعض والاشتمال خلف فقيل: يجوز وقيل: يمتنع قال أبو حيان: وهو كالخلاف في إبدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع اهـ (**قوله: من ضمير الغائب**) أي البارز أخذا من أمثلتهم وإن لم يحضرني الآن التصريح به فلا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال: هند أعجبتني جمالها على الإبدال كما لا يقال: تعجبني جمالك على الإبدال كذا في الصبان وتعقبه الخضري بقوله: وهو غير مسلَّم لتصريحهم في كلمة الشهادة بأن لفظ الجلالة بدل من المستكن في الخبر ونحوه كثير وأما امتناع ما ذكره فليس للاستتار بل لأن أعجبتني ماض مؤنث فلا يُسْنَد للمذكر بناء على وجوب صحة حلول البدل محل الأول، وتعجبني مضارع مبدوء بتاء الخطاب فلا يسند للظاهر، وأما في نحو زيد أعجبني جماله فلا مانع من جعل جماله بدلاً من الفاعل المستتر على أنه مر في عطف البيان عن الدماميني إن صحة الإحلال غير لازمة لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فتأمل بإنصاف اهـ. (**قوله: ومن ضمير الحاضر**) أي البارز لأن ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقا فإن ورد ما يوهم ذلك قدر للثاني فعل من جنس الفعل المذكور نحو تعجبني جمالك ويكون من إبدال الجملة. (**قوله: لا تبدله**) لعدم فائدته لأن ضمير الحاضر في غاية الوضوح كذا في الصبان

متعلق من في أول البيت (**إلا ما إحاطة جلا**) نحو ﴿تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا﴾ (**أو اقتضى بعضا**) نحو أوعدني بالسجن والأداهم * رجلي (**أو اشتمالا كأنك ابتهاجك استمالا وبدل**) الاسم (**المضمن**)

ومثله في الرضي وقد يقال:إن فائدة البدل تقوي الإسناد لا الإيضاح. (**قوله: إلا ما إحاطة جلا**) أي إلا ظاهرا كان بدل كل وجلا إحاطة أو اقتضى الخ. (**قوله: جلا**) ولو بواسطة كمثاله. (**قوله: لأولنا وآخرنا**) أي لجميعنا لأن عادة العرب التعبير بالطرفين وإرادة الجميع.

(**قوله: أو اقتضى بعضا الخ**) سكت عن بدل الإضراب فاقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح المولى الجامي بجواز ذلك أيضا. أفاده الصبان.

(**قوله: والأداهم**) تمامه فرجلي شثنة المناسم الأداهم جمع أدهم وهو القيد والشثنة الغليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو خف البعير استعير هنا لقدم الإنسان واستشكلت البدلية بأن الرجل لا توعد بالسجن وأجيب بأنها لما كانت سببا للدخول ناسب وقال أبو حيان: يجوز أن يكون منادى على طريق الاستهزاء بالموعد.

وعن بعضهم أن الأداهم معطوفة على السجن ورجلي معطوفة على ضمير المتكلم أي أوعدني بالسجن وأوعد رجلي بالأداهم كما تقول: ضربني بالعصا والسوط ظهري تريد ضربني بالعصا وضرب ظهري بالسوط ويكون على هذا من باب عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين ورجلي الثانية مبتدأ شثنة خبرها وأتى بها ظاهرة غير مضمرة تعظيما لأمرها أو لأنها وقعت في جملة ثانية والواو للحال وروي فرجلي بالفاء

قال العيني: ويجوز أن يكون بتقديم النون على المثلثة من شنست مشافر البعير أي غلظت من أكل الشوك اهـ من خزانة الأدب.

(**قوله: ابتهاجك**) أي فرحك استمالا السين والتاء زائدتان أو للصيرورة أي أمالت القلوب إليك أو صيرتها مائلة إليك قال الخضري: ولكون المبدل منه في نية الطرح راعى في الخبر ضمير الابتهاج وإلا لقال: استملت بالخطاب لقوله: إنك.

(**قول المصنف: وبدل المضمن الخ**) خرج ما صرح معه بأداة الاستفهام أو الشرط فلا يلي البدل ذلك نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وكذا إن تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه اهـ سم عن شروح التسهيل ولعل عدم وجوب ذكر الحرف في صورة التصريح لقوة المصرح به فلا يحتاج إلى ذكره ثانيا بخلاف المضمن. صبان

معنى (**الهمز**) للاستفهام (**يلي همزا كمن ذا أسعيد أم علي**) وكيف أصبحت أقويا أم ضعيفا. **تتمة**: بدل المضمن معنى الشرط يلي حرف الشرط نحو مهما تصنع إن خيرا وإن شرا تجز به (**و**) كما يبدل الاسم من الاسم (**يبدل الفعل من الفعل**) بدل كل نحو متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا لأن الإلمام هو الإتيان

(**قوله: معنى الهمز**) منصوب مفعولا ثانيا للمضمن. (**قوله: يلي همزا**) أي وجوبا ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى. أشموني. (**قوله: أسعيد أم علي**) فسعيد بدل من من بدل تفصيل. (**قوله: أقويا أم ضعيفا**) يفيد أن كيف حال.

(**قوله: يلي حرف الشرط**) وهو بدل تفصيل وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط ففي الكشاف أن يومئذ بدل من إذا في قوله تعالى: ﴿إذا زلزلت الأرض زلزالها﴾[1] وكذا قال أبو البقاء.

ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكال لأنك إذا قلت: من يقم إن زيد وإن عمر وكان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول إن الشرطية على المبتدإ وهو غير جائز

وإن جعلنا ما بعد إن فاعلا بمحذوف امتنعت المسألة لتخالف العامل ولأن إن لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو ﴿وإن امرأة خافت﴾

وجوابه أن إن إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور اهـ تصريح ومحصل الجواب أنّ إِنْ لا شرط لها ولا جواب فما بعدها غير مطلوب لها حتى يلزم دخولها على المبتدإ وأن جملة الشرط اسمية.

(**قوله: ويبدل الفعل من الفعل**) قال ابن هشام: ينبغي أن يشترط لإبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز إن جئتني تمش إلي أكرمك.

(**قوله: متى تأتنا**) آخره: **تجد حطبا جزلا ونارا تأججا**. (**قوله: لأن الإلمام الإتيان**) أي هنا وإن كان الإتيان أعم قال البغدادي عن شارح الكتاب: أنه سأل الخليل ﷺ عن قوله: متى تأتنا تلمم بنا قال تلمم بدل من الفعل ونظيره في الأسماء مررت برجل عبد الله فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسر الاسم الأول بالاسم الآخر اهـ وهو وجيه وفي الصبان غيره فانظره.

---

(١) سورة الزلزلة: ٩٩/١

وبدل الاشتمال (**كمن يصل إلينا يستعن بنا يعن**) لأن الاستعانة تستلزم معنى في الوصول وهو نجحه كذا قال ابن الناظم ومنع ابن هشام الاستلزام قال: فقد يستعين ولا يعان فلا يكون الوصول منجحا قال: والواجب رفع يستعين حالا كتعشو في قوله: متي تأته تعشو إلى ضوء ناره **تتمة**: تبدل الجملة من الجملة نحو ﴿أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين﴾ والجملة من المفرد نحو

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

(**قوله: وبدل الاشتمال**) لم يذكر بدل البعض لما قيل: إنه غير موجود ونقل في التصريح أن الشاطبي أثبته ومثل له بنحو إن تصلّ تسجد للرحمن يرحمك لكن قال السجاعي: يحتمل بدل الاشتمال فإن الصلاة تشتمل على السجود اهـ وعندي فيه نظر لأن الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعم اشتمال الكل على جزئه وإلا لزم أن كل بدل بعض بدل اشتمال وكذا لم يذكر بدل الغلط ومثل له الشاطبي بنحو إن تطعم زيدا تكسه أكرمك. (**قوله: كمن يصل إلينا**) أي معشرِ الكرام الذين لا يخيب قاصد الاستعانة بهم فاندفع منع ابن هشام ترتب الجزاء واستلزام الاستعانة الإعانة الآتي. (**قوله: متى تأته تعشو إلى ضوء ناره**) آخره: تجد خير نارٍ عندها خير موقد. أي متى تأته عاشيا أي سائرا في وقت العشاء أي الظلام إلى ناره التي تشعل لينظر إليها الضيفان كما هو عادة الكرام على بعد فيقصدوها وقال ابن يعيش: يقال: عشوته أي قصدته في الظلام ثم اتسع فقيل لكل قاصد: عاش تجد خير نار أنفع نار للدفئ والأكل، وقوله: عندها خير موقد يحتمل أن يريد بمن عندها من يوقدها من الغلمان ويريد بخيريتهم كثرة كرمهم واحتفالهم بالوارد عليهم وحسن القيام عليه بجميع ما يحتاج إليه، وأن يريد به الممدوح ووصفُه بالإيقاد وإن كان سيداً لأنه آمر به فكأنه فاعله ويروى أن هذا البيت لما أنشد لعمر بن الخطاب قال: كذب، تلك نار موسى صلوات الله عليه وفي رواية فقال: ذاك رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، إعجاباً بالبيت يعني أنّ مثل هذا المَدح لا يَستحقّه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم. (**قوله: تبدل الجملة من الجملة**) أي إذا كانت الثانية أوفى من الأولى بتأدية المراد. (**قوله: نحو ﴿أمدكم بما تعلمون﴾**) فجملة أمدكم بأنعام وبنين الخ بدل من جملة أمدكم بما تعلمون وهي أوفى بالمراد منها.قال في التصريح: وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض في الاشتمال في الأفعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها. (**قوله: والجملة من المفرد**) إنما صح ذلك لرجوع الجملة في التقدير إلى المفرد كما في التصريح.(**قوله: كيف يلتقيان**) الظاهر أنه بدل اشتمال وكذا في عرفت زيدا أبو من هو أي تعذر التقائهما فالجملة في تأويل المفرد ولعل الاستفهام انكاري مراد به التحسر والتحزن وهو معنى في الشكوى قال الدماميني: ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى.

﴿هذا باب (النداء)﴾

(**وللمنادى الناء**) أي البعيد (**أو**) الذي (**كالناء**) كالنائم والساهي (**يا وأي**) بفتح بالهمزة وسكون الياء (وءا) بألف بعد الهمزة (**كذا أيا ثم هيا والهمز**) فقط (**للداني**) أي القريب. (ووا) ائت بها (**لمن ندب أو يا وغير وا**) وهو يا (**لدى اللبس**) بغير المندوب (**اجتنب**) بضم التاء (و) كل منادى (**غير مندوب ومضمر وما جاء مستغاثا**) واسم الله كما في الكافية (**قد يعرى**) من حروف النداء بأن يحذف (**فاعلما**)

﴿هذا باب النداء﴾

هو لغة الدعاء بأي لفظ كان، واصطلاحا طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر والمراد بالإقبال ما يشمل الإقبال الحقيقي والمجازي المقصود به الإجابة كما في نحو يا ألله ولا يرد يا زيد لا تقبل لأن يا لطلب الإقبال لسماع النهي والنهي عن الإقبال بعد التوجه. (**قوله: الناء**) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده قاله المعرب. (**قوله: أي البعيد**) قال شيخنا: الضابط في البعد وضده العرف. صبان. (**قوله: أو الذي كالناء**) حل معنى لا حل إعراب حتى يقال: إن الشارح حمل عبارة المتن على ما يمتنع وهو حذف الموصول وإبقاء صلته مع أنه لا ضرورة إلى ذلك في عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على الناء.

(**قوله: ثم هيا**) قيل: هي فرع أيا بإبدال الهمزة هاء وقيل: أصل ولزيادة أحرفهما عن يا كان فيهما دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى يا. أفاده الصبان. (**قوله: ووا لمن ندب**) قال الرضي: وقد يستعمل في النداء المحض ثم ذكر وا هنا و قوله: وكل منادى غير مندوب صريح في أن المندوب من المنادى وخصه بباب في ما يأتي لما له من الأحكام الخاصة. (**قوله: قد يعرى من حروف النداء**) وإن لزم عليه حذف النائب والمنوب عنه فقد قال الدماميني: لا نسلم أن العوضية تنافي الحذف بدليل إقام الصلاة اهـ وقال بعضهم: يا للتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت في محله أشبهت العوض اهـ أما حذف المنادى وإبقاء حرف النداء فذهب ابن مالك في كتبه إلى جوازه قبل الأمر والدعاء واستشهد على ذلك ووجه الدماميني ذلك بأنهما مظنة النداء ووقوعه معهما كثير فحسن التخفيف معهما بالحذف وذهب أبو حيان إلى منعه وعلله بأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف ولم يرد بذلك سماع عن العرب ويا في الشواهد للتنبيه كهي قبل ليت ورب وحبذا على ما صرح به في التسهيل وعلله في شرحه بأن مَوليَّ يا أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف. (**قوله: بأن يحذف**) أي ويبقى في التقدير والأولى بأن يقدر لأن الحذف

نحو ﴿يوسف أعرض عن هذا ﴾ ﴿رب اغفر لي ولوالدي﴾ ولا يجوز حذفه من المندوب ولا المستغاث لأن المطلوب فيهما تطويل الصوت ولا المضمر على أن ندائه شاذ ولا الاسم الكريم إذا لم تعوض في آخره ميما مشددة.

(**وذاك**) الحذف مجيئه (**في اسم الجنس**) المعين (**والمشار له قل**) نحو ثوبي حجر ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون﴾ وهل يقاس عليه أو يقتصر على السماع البصريون والمصنف على الثاني والكوفيون على الأول (**و**) أما (**من يمنعه**) سماعا وقياسا (**فانصر عاذله**) أي لائمه على ذلك لأنه مخطئ في منعه (**وابن المعرف**) إما بالعلمية

عام. (**قوله: لأن المطلوب فيهما تطويل الصوت**) أي والحذف ينافيه. (**قوله: ولا المضمر**) أي المخاطب وقوله: على أن ندائه شاذ تعليل أي فإذا حذف لا يعلم أنه منادى كما في المرادي. (**قوله: على أن ندائه شاذ**) أي لأجل أن ندائه شاذ فلو حذف لم يعلم كونه منادى. (**قوله: ولا الاسم الكريم**) لأن نداءه على خلاف الأصل لوجود أل فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل. أفاده سم (**قوله: والمشار له**) اعترض بأن حقه أن يقول: والمشار به وأجيب بأن في كلامه حذف مضاف أي ولفظ المشار له من حيث إنه مشار له وهو اسم الإشارة وبأنه معطوف على الجنس أي واسم المشار له أي الاسم الدال عليه من حيث إنه مشار إليه وظاهر كلامه جواز نداء اسم الإشارة مطلقا وقيده الشاطبي بغير المتصل بالخطاب وينبغي أن يكون كذلك.(**قوله: ثوبي حجر**) قاله ﷺ حكاية عن سيدنا موسى ﷺ حين فر الحجر بثوبه بعد ما وضعه عليه وذهب ليغتسل وكان رخاما كما في الفارضي ومثل أيضا في شرح الكافية بحديث «اشتدي أزمة تنفرجي» قال: وفي هذين الحديثين غنى عن غيرهما من الشواهد نثرا ونظما. (**قوله: على ذلك**) أي منع الحذف سماعا وفياسا والمحط منع الحذف سماعا يقينا (**قوله: بالعلمية**) أشار إلى ما هو الصحيح من بقائه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء وضوحا وليس للعلمية آلة لفظية حتى يلزم اجتماع آلتي التعريف ولو سلم كونه آلة على ما قيل وقال المبرد: سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء ورده الناظم بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الإشارة فإنهما لا يقبلان التنكير وللمبرد أن يقيد السلب بما إذا أمكن.

فإن قلت: العلم إذا أريد إضافته نكر فما الفرق قلت: ليس المقصود من الإضافة إلا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء التعريف كانت الإضافة لغوا وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الإصغاء فلا حاجة إلى تنكير المنادى إذا كان معرفة. (**قوله: بالقصد**) أي قصد المنكر بعينه بإلقائه الكلام نحوه قال الدماميني: التعريف لم يحصل بمجرد القصد بل به مع كون الكلمة مناداة بدليل

أو بالقصد (**المنادى المفردا**) لتضمنه معنى كاف الخطاب (**على الذي في رفعه قد عهدا**) كيا زيد يا زيدان يا زيدون (**وانو**) أي قَدِّر (**انضمام ما بنوا**) أو حكوا كما في العمدة (**قبل الندا**) كيا سيبويه (**وليجرى مجرى ذي بناء جددا**) فليحكم عليه بنصب محله. (**والمفرد المنكور**) الذي لم يقصد (**والمضافا**

انتفائه في أنت رجل عالم مع وجود القصد وحينئذ فقول الشارح: بسبب القصد أي مع كون الكلمة مناداة. (**قوله: المنادى**) هو المقيد تقدم قيده لأن الكلام فيه والمقصود بيان المعرف والمنكور منه أخره عن قوله: المعرف ضرورة . (**قوله: لتضمنه معنى كاف الخطاب**) ولا يرد المضاف وكذا شبهه لأن الإضافة مانعة ومعارضة للشبه إلا أنه يبقى النكرة غير المقصودة لأنه منادى متضمن لمعنى الخطاب اللهم إلا أن يقال: لما لم يقصد واحد بعينه كأنه لا خطاب وفيه.

(**قوله: في رفعه**) أي رفعه في غير النداء أو المراد رفعه على فرض إعرابه وإلى هذا يشير قولهم: على ما يرفع به لو كان معربا فاندفع ما يقال: الرفع إعراب فينافي قوله: وابن. (**قوله: ويا زيدان ويا زيدون**) هما من النكرة المقصودة لا من العلم لأن العلمية زالت إذ لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والإقبال. (**قوله: يا زيدن يا زيدون إلخ**) بحذف العاطف كما عادته في الشرح.

(**قوله: أو حكوا**) مقتضاه أن المحكي ليس بمبني وهو مذهب السيد ولهذا جعل إعرابه تقديريا وهو أوجه مما في التصريح أنه مبني ويمكن تفسير البناء في كلامه بما قابل الإعراب فيشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا.

(**قوله: فليحكم**) أي وليجز في تابعه الأمران نحو يا سيبويه العالم برفع العالم مراعاة للضم المقدر ونصبه مراعاة لمحل المتبوع ولم يجر مراعاة لكسرة البناء لأنها لأصالتها بعيدة عن حركة الإعراب بخلاف الضم فإنه لعروضه بيا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة في المتبوعية.

(**قوله: والمضافا**) أي لغير ضمير الخطاب أما المضاف إليه فلا ينادى فلا يقال: يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام وإضافته إلى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغاير المتضايفين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة. أفاده الدنوشري نقلا عن المتوسط

وشبهه انصب عادما خلافا) معتدا به نحو يا غافلا والموت يطلبه ويا عبد الله ويا حسن الوجه وأجاز ثعلب ضمه ويا ثلاثة وثلاثين.

(**قوله: وشبهه**) هوما اتصل به شيء من تمام معناه أي متممه بأن يكون معمولا أو معطوفا قبل النداء كما يفيده كلام التسهيل وصرح به في التصريح فالموصول نحو يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما في سم والمعمول إما مرفوع أو منصوب أو مجرور وزاد بعضهم في أقسام شبه المضاف المنعوت ويؤخذ من التصريح أن أحواله ثلاثة وأنه يجب النصب في حال ورود النداء على الموصوف وصفته مفردة أو ظرفا أو جملة بأن يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لأنه حينئذ من شبيه المضاف ويجب البناء في حال ورود الوصف بالصفة على النداء بأن يطرأ بعد النداء فيكون المنادى الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف ويجوز كل في احتمال الأمرين. واستشكل جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والنكرة مع أنه معرفة والثلاثة لا يوصف بها إلا النكرات وأجاب المصرح بأنه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الأصلية ثم نقل عن الموضح أن الجملة في نحو يا عظيما يرجى لكل عظيم حال من الضمير المستتر في الوصف لا نعت في حالة النصب لأنها حينئذ عاملة فيما بعدها قال: فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا. (**قوله: معتدا به**) ذكره لئلا ينتقض بقول ثعلب.

(**قوله: يا غافلا والموت يطلبه**) يحتمل أن الواو استئنافية فيكون مثالا للنكرة غير المقصودة أو حالية فيكون مثالا للشبيه بالمضاف قال الصبان: والمعنى على الحالية لا على الاستئناف فالأولى عندي أنه من شبيه المضاف لا من المفرد اهـ المقصود منه. (**قوله: ضمه**) أي المضاف إضافة لفظية كما في الأشموني.

(**قوله: يا ثلاثة وثلاثين**) أي مستعملا فيمن سميته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبهما الأول لشبهه بالمضاف والثاني لعطفه على المنصوب وإن نودي جماعة هذه عدتها فلا يخلو إما أن تكون معينة أو لا. فإن كانت غير معينة نصبا أيضا أما الأول فلأنه اسم نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلأنه معطوف على منصوب وإن كانت معينة ضممت الأول لأنه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والإقبال وعرفت الثاني بأل وجوبا لأنه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهي أل ونصبته أو رفعته بالعطف على المحل أو اللفظ كما في قولك: يا زيد الضحاك. قاله الفارسي

(**ونحو زيد ضم وافتحن من**) كل علم مضموم إذا وصف بابن أو ابنة متصلا مضافا إلى علم (**نحو أزيد بن سعيد لا تهن**) ويا هند ابنة عاصم ويجوز في هذه الحالة حذف ألف ابن خطا والضم حتم إن فصل نحو يا سعيد المحسن ابن خالد. (**و**) كذا (**الضم إن لم يل الابن**) بالرفع (**علما أو**) لم (**يل الابن**) بالنصب (**علم قد حتما**) نحو يا غلام ابن أخينا ويا زيد ابن أخينا ويا غلام ابن زيد (**واضمم أو انصب مااضطرارا نونا**

(**قوله: ونحو زيد**) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على نحو وتهن بفتح التاء مضارع وهن أي ضعف وبضمها مضارع أهان والهاء مكسورة فيهما. (**قوله: ضم**) أي على الأصل والفتح إما على الإتباع لفتحة ابن إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر أو على إقحام ابن وإضافة زيد إلى سعيد لأن ابن الشخص تجوز إضافته إليه لملابسته إياه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الأول فتحة زيد فتحة إتباع وعلى الثاني فتحة بنية وعلى الثالث فتحة إعراب وفتحة ابن على الأول والثالث فتحة إعراب وعلى الثاني فتحة بناء اهـ تصريح ببعض تغيير.

(**قوله: أو ابنة**) قال الرضي: ليس بنت مثلهما لقلة استعمالها في ذلك. (**قوله: متصلا**) بالنصب على الحال لأن المراد بابن لفظه فهو علم. (**قوله: مضافا إلى علم**) أعم من أن يكون مفردا أو غيره. صبان ومضافا حال من كل من ابن وابنة والإفراد للعطف بأو والتذكير نظرا لابنة باعتبار اللفظ.

(**قوله: ويجوز الخ**) أي لايمتنع فيصدق بالوجوب المراد هنا كما صرحوا به وهذا إصلاح خطي فهو استطراد هنا قاله أبو البركات: وذلك مقيد بما إذا لم يقع ابتداء سطر كما في الدماميني عن ابن الحاجب ولم تكن البنوة مجازية ولم يثن الابن ولم يجمع كما في الفارضي. (**قوله: في هذه الحالة**) أي حالة وقوع الابن بين العلمين سواء كان في النداء أو غيره. (**قوله: ألف ابن**) مثله ابنة. (**قوله: وكذا**) ذكره لربط المتن بالشرح وإلا فلا يحسن. أبو البركات. (**قوله: أو لم يل الابن علم**) أشار إلى أنه معطوف على يل الأول وعبر بأو لأن انتفاء أحدهما كاف في تحتم الضم. (**قوله: واضمم الخ**) وتظهر فائدتهما في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه فإن نون مقصور نحو يا فتى لمعين للضرورة فإن نوي الضم جاز في نعته الوجهان أو النصب تعين نصب نعته كذا في شرح التسهيل للمرادي وغيره.

(**قوله: مما له استحقاق ضم بينا**) مما حال من ما واستحقاق مبتدأ وله متعلق ببين مضمنا معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما.

مما له استحقاق ضم بينا) نحو سلام الله يا مطر عليها، يا عديا لقد وقتك الأواقي والأول أولى إن كان علما قاله في الكافية **(وباضطرار خص جمع يا وأل)** نحو فيا الغلامان اللذان فرا. ولا

(**قوله: سلام الله يا مطر عليها**) آخره: **وليس عليك يا مطر السلام**. هو من قصيدة للأحوص الأنصاري وبعده: فلا غفر الإله لمنكحيها * ذنوبهم وإن صلوا وصاموا، قدم الأحوص البصرة فخطب إلى رجل من بني تميم ابنته فزوجه إياها فخرج بها إلى المدينة وكانت أختها عند رجل من بني تميم قريبا من طريقهم فقالت له: اعدل بي إلى أختي ففعل فذبحت لهم وأكرمتهم وكانت من أحسن الناس وكان زوجها في إبله فقالت زوجة الأحوص له: أقم حتى يأتي فلما أمسوا راجع إبله وكان يسمى مطرا فلما رآه الأحوص ازدراه وكان شيخا دميما فقالت له زوجته: قم إلى سلفك فسلم عليه فقال الأحوص وأشار إلى أخت زوجته بإصبعه: سلام الله يا مطر عليها الخ وأشار إلى مطر بإصبعه فوثب إليه مطر وبنوه وكاد الأمر يتفاقم حتى حجز بينهم.

(**قوله: يا عديا**) لقد وقتك الأواقي أوّله: ضربت صدرها إلي وقالت أي متعجبة من نجاتي مع ما لاقيت من الحروب على عادة النساء من ضرب صدورهن عند التعجب فإلي بمعنى من متعلق بحال محذوفة أو بضربت لتضمينه معنى تعجبت وأصل أواقي وواقى جمع واقية أي حافظة فأبدلت الواو الأولى همزة.

(**قوله: والأول أولى**) إن كان علما أي والنصب إن كان اسم جنس ووجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر إلى العلم والإعراب أصل بالنظر إلى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل الأصل والفرع الفرع وقال الشارح: المختار عندي عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الالتباس فيه والضم في النكرة المقصودة لئلا تلتبس بالنكرة غير المقصودة إذ لا فارق مع التنوين للضرورة إلا الحركة لاستوائهما في التنوين ولم أقف على هذا الرأي لأحد اهـ وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا يتجه لأنه كما لا التباس في نصبه لا التباس في ضمه فلا يتم التعليل إلا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة إلى الأصل في الأسماء وهو الإعراب أولى كما في الصبان.

(**قوله: فيا الغلامان اللذان فرا**) آخره: **إياكما أن تكسبانا شرا**. وإياكما تحذير وأن تكسبانا أي من أن تكسبانا وماضيه كسب يتعدى إلى مفعولين يقال: كسبت زيدا مالا وعلما أي أنلته قال ثعلب: كلهم يقول: كسبك فلانٌ خيرا إلا ابن الأعرابي فإنه يقول: أكسبك بالألف. كذا في المصباح.

يجوز في السعة خلافا للبغداديين كراهة الجمع بين أداتي التعريف. ومحل جواز نداء ما فيه أل إذا كانت لغير العهد فإن كانت له لم يناد أصلا قاله ابن النحاس في تعليقه (**إلا مع الله**) فيجوز في السعة أيضا لكثرة الاستعمال ويجوز حينئذ قطع ألفه وحذفها (**و**) إلا مع (**محكي الجمل**) نحو يا ألرجل منطلق.

(**والأكثر**) في اسم الله تعالى إذا نودي أن يقال: (**اللّهم بالتعويض**) عن حرف النداء ميما مشددة في آخره ولذا لا يجمع بينهما (**وشذ يا اللّهم**) الآتي (**في قريض**) أي شعر وهو قوله:

إني إذا ما حدث ألما * أقول يا اللّهم يا اللّهما

(**قوله: بين أداتي التعريف**) أي ولو كان كونها أداة بحسب الصورة اللفظية لما تقدم عن المصنف في العلم أنها تحذف من نحو النجم والحرث إلا أنه ينتقض بنحو يا المنطلق زيد ولعد الشارح الشعر الآتي من الضرورة. (**قوله: نحو يا ألرجل منطلق**) بقطع الهمزة لأن المبدوء بهمزة الوصل فعلا أو غيره إذا سمي به يجب قطع همزته في غير لفظ الجلال فيجوز التخفيف.

(**قوله: يقال: اللّٰهم**) فهو منادى مبني على ضم ظاهر على الهاء في محل نصب ويحتمل أن يكون مبنيا على ضم مقدر على الميم لصيرورتها كالجزء منه فيكون جعل حركة البناء على الميم كجعل حركة الإعراب على الهاء في نحو عدة وزنة بجامع العوضية والمتجه الأول والفرق أن التعويض في نحو عدة وزنة عن جزء الكلمة فلصيرورة الهاء جزءا وجه قوي وفي اللّٰهم عن كلمة مستقلة فليس لصيرورة الميم جزءا أو كالجزء وجه قوي. أفاده الصبان

(**قوله: في آخره**) إنما أخرت تبركا بالبداءة باسم الله تعالى اهـ سم. ولا يجب أن يكون العوض في محل المعوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضا عن يا للمناسبة بينهما فإن يا للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض عنه.

(**قوله: إذا ما حدث**) الحدث الحادث من مكاره الدنيا وألمّ نزل وأقول خبر إن وإذا ظرف له وهذا البيت لا يعرف قائله ولا بقيته وما قاله العيني غلط. قاله البغدادي.

﴿فصل في أحكام (توابع المنادى)﴾

(**تابع**) المنادى (**ذي الضم المضاف**) صفة التابع (**دون أل ألزمه نصبا**) إذا كان نعتا أو توكيدا أو بيانا (**كأزيد ذا الحيل**) وأجاز ابن الأنباري رفعه (**وما سواه**) أي سوى المضاف المجرد من أل

﴿فصل في أحكام توابع المنادى﴾

(**قول المصنف: ذي الضم**) ودخل فيه نعت النكرة المقصودة معرفا بأل أو لا فيجوز يارجل العاقل والعاقل ويا رجل عالم وعالما، نعم إن نصبت رجلا لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفته

ولو قال: ذي البناء لشمل نحو يا زيدان ابني عمرو ويا زيدون أصحاب بكر وقد علمت في باب لا ما يمكن به الدفع والمراد الضم لفظا أو تقديرا كيا سيبويه ذا الفضل وخرج المنصوب فإن تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقا نحو يا أخانا الفاضل ويا أخانا الحسن الوجه ويا خيرا من عمرو فاضلا والمستغاث المجرور فيتعين جر تابعه كما صرح به الرضي وأما المستغاث الذي في آخره زيادة ألف الاستغاثة فمبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة على الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه وحينئذ يجوز في تابعه الرفع والنصب فاعرفه. قاله الصبان . (**قوله: المضاف**) أي إضافة معنوية كما يعلم من قوله: دون أل لأن المضاف بالإضافة اللفظية المجرد من أل نكرة لا يقع نعتا لذي الضم لأنه معرفة.

(**قوله: دون أل**) حال من تابع أو من الضمير في المضاف فقول البعض تبعا للشيخ خالد: حال من المضاف فيه تساهل وقصور وأجاز ابن الأنباري رفعه عبارة جمع الجوامع مع شرحه وجوز الكوفية وأبو بكر بن الأنباري رفع النعت المضاف إضافة محضة لأن الأخفش حكى يا زيد بن عمرو بالرفع وغيرهم قالوا: هو شاذ قال ابن مالك: لاستلزامه تفضيل الفرع على أصله لأن المضاف لو كان منادى لم يجز فيه إلا النصب فلو جوز رفع نعته مضافا لزم إعطاء المضاف تابعا تفضيلا عليه مستقلا. اهـ (**قوله: نعتا الخ**) أشار به إلى أن المراد بالتابع ما عدا البدل والنسق المجرد من أل بقرينة المقابلة، والنسق المضاف المجرد من أل أيضا حكمه حكم المستقل. (**قوله: كأزيد ذا الحيل**) ويا تميم كلهم أو كلكم فالضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظرا إلى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل الغيبة وبلفظ الخطاب نظرا إلى كون المنادى مخاطبا فعلمت أنه يجوز أيضا يا زيد نفسه ونفسك قاله الدماميني ثم قال: ويجوز يا أيها الذي قام ويأيها الذي قمت وقعد وهل في هذا المثال التفات أو لا فيه بحث فانظره في الصبان. (**قوله: رفعه**) أي رفع المضاف بلإضافة المعنوية كما هو محل الكلام.

كالمفرد والمضاف المقرون بها (**ارفع**) حملا على اللفظ نحو يا زيد العاقل الكريم الأب ويا تميم أجمعون ويا غلام بشر (**أو انصب**) حملا على الموضع نحو يا زيد العاقل والكريم الأب ويا تميم أجمعين ويا غلام بشرا (**واجعلا كمستقل نسقا**) مجردا من أل (**وبدلا**) فضمهما حيث يضم المنادى وانصبهما حيث ينصب المنادى وإن كان المتبوع بخلاف ذلك.

(**قوله: كالمفرد**) الكاف لإدخال الشبيه بالمضاف فإنه في حكم المفرد كما صرح به المولى الجامي قدس سره السامي والرضي ووجه جواز الأمرين فيه وفي المضاف المقرون بأل إلحاقهما بالمفرد لأن غير المحضة كلا إضافة لأنها على تقدير الانفصال فحسن الوجه في تقدير الحسن وجهه والشبيه بالمضاف غير مضاف.

(**قوله: والمضاف المقرون بها**) أي إضافة لفظية كما علم مما تقدم فإن قلت: فلم لم يلحق الشبيه والمضاف إضافة غير محضة به إذا نوديا مستقلين بالمفرد قلت: محافظة على إعرابهما الذي هو الأصل فألحقا به تابعين لمشابهتهما له مع حصول الإعراب لفظا أو تقديرا وهذا في حالة رفعهما على القول بأنه إتباع لا إعراب كما سيأتي ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الإعراب فروعي الإعراب في الحالين اهـ سم ببعض تغيير

وإن قلت: لم لم يجز في التابع المفرد البناء كما جاز في تابع اسم لا المفرد نحو لا رجل ظريف فيها قلت: لأن المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع ولا دخل ليا في التابع والمنفي بلا في الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالبا فكأن لا باشرت التابع وذلك لأن معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النفي على القيد فحصل الفرق بين التابعين.

(**قوله: ارفع**) المتجه أن ضمة التابع إتباع لا إعراب ولا بناء وفي قول الشارح: حملا على اللفظ إشارة إليه وعلى هذا يكون في التعبير بالرفع تسمح. فاعرفه. (**قوله: ويا غلام بشر**) أي بتنوين بشر لأنه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الإتباع. (**قوله: نسقا مجردا من أل**) أي ولو مضافا كما علمت.

(**قوله: وبدلا**) لم يقيده أيضا بالخلو من أل لأنه لا يكون في النداء إلا خاليا من أل قال في الهمع: لأن البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه أل وهكذا في الصبان عن ابن قاسم ولابد من عناية لأن العامل على الأصح هو أدعو لا يا.

بقي أن ما ذهب المصنف إليه أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بأن البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه في نية الطرح كان كالمباشر له العامل ونظيره ما يأتي في وجوب رفع صفة أي. (**قوله: حيث يضم المنادى**) أي حيث يضمان حين كونهما مناديين فافهم.

(**وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ففيه وجهان**) نصب وهو عند أبي عمرو ويونس والجرمي يختار، (**ورفع**) وهو عند الخليل والمازني والمصنف (**ينتقى**) وفصل المبرد بين ما فيه أل للتعريف فالنصب وما لا فالرفع. (**وأيها**) مبتدا أول (**مصحوب أل**) مبتدأ ثان (**بعد**) أي بعد أيها حال كونه (**صفة**) لها (**يلزم**) وهو الخبر لأنها مبهمة فلا تستعمل بغير صلة إلا في الجزاء والاستفهام

(**قوله: ما نسقا**) ظاهره ولو مضافا نحو يا زيد والحسن الوجه ولا بعد فيه. صبان. (**قوله: ففيه وجهان**) الرفع والنصب لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت. همع. (**قوله: يختار**) لأن ما فيه أل لم يل حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولي الحرف ولأن أكثر القراء قرأوا به في ﴿والطيرَ﴾[1]. (**قوله: ورفع**) سوغ الابتداء به كون الكلام في معرض التقسيم وقوله: ينتقى لما فيه من مشاكلة الحركة لأنه أكثر ما سمع وللمشاكلة في الحركة. همع. (**قوله: ما فيه أل للتعريف**) لأنه حينئذ شبيه بالمضاف أي من حيث تأثر ما فيه أل المعرفة بتعريف أل وتأثر المضاف بتعريف الإضافة أو تخصيصها. (**قوله: وما لا**) أي وما لا يكون فيه أل المعرفة كالتي من بنية الكلمة نحو اليسع والتي للمح الصفة نحو الحرث فالمختار الرفع لعدم شبهه حينئذ بالمضاف وأل كالمعدومة.

فائدة: إذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كيا زيد الظريف صاحب عمرو فإن قدر الثاني نعتا للمنادى نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت. دماميني وقوله: لفظ به كما يلفظ بالتابع إن أراد على سبيل الأولوية للمشاكلة فذاك أو على سبيل الوجوب فممنوع عندي ولم لا يجوز النصب مراعاة لمحل نعت المنادى فعليك بالإنصاف. صبان (**قوله: مصحوب**) أي غالبا لما سيأتي أنه يقوم مقامه اسم الإشارة والموصول.

(**قوله: بعد**) حال من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من مصحوب أل وقوله: بعد أيها بيان لمعنى المضاف إليه المحذوف وإلا فالظاهر أن المحذوف ضمير أيها.

(**قوله: حال كونه صفة**) أشار إلى أن صفة حال والظاهر أنه من ضمير يلزم الراجع إلى مصحوب أل.(**قوله: يلزم الخ**) أي يجب أي مصحوب أل والرابط بين المبتدإ الأول وخبره هو المحذوف من بعد وجعله مفعول يلزم أي يلزمها ولا يفارقها يقتضي ركاكة في ربط بعد.

---

(١) سورة ص: ١٨/٣٨

فلما لم توصل لزمت الصفة لتبينها وهي معربة (**بالرفع لدى ذي المعرفة**) نحو ﴿يا أيها الإنسان إنك كادح﴾ وقد تزاد فيها التاء للمؤنث نحو ﴿يا أيتها النفس المطمئنة﴾ (**و**) وصف أي باسم الإشارة نحو (**أيهذا**) وبالموصول نحو (**أيها الذي ورد**) فقبل. ومنه: ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه ﴿يا أيها الذي نزل عليه الذكر﴾

(**ووصف أي بسوا هذا**) الذي ذكر (**يرد**) على قائله ولا يقبل منه (**وذو إشارة كاي في**) لزوم (**الصفة**) المرفوعة لها (**ان كان تركها**) أي الصفة (**يفيت المعرفة**) فإن لم يكن جاز النصب

(**قوله: وهي معربة**) بالرفع ظاهره أن بالرفع خبر مبتدإ محذوف لانعت لصفة ولعله لئلا يقع الفصل وقد يقال: لا يضر الفصل لأن الفاصل هنا ليس أجنبيا بل هو العامل في بالرفع لما علمت أن صفة حال من ضمير يلزم على أنه لا مانع من جعله حالا من ضمير يلزم الراجع إلى مصحوب أل ولزم رفعها لأنها المقصودة بالنداء ومع ذلك ينبغي أن يكون محلها نصبا لأنها تابع ذي محل له محل متبوعه وهو أيّ المنصوبة محلا. (**قوله: بالرفع**) ظاهره ولو كان مضافا نحو يأيها الحسن الوجه ولا بعد فيه. (**قوله: أيهذا**) يجب خلو اسم الإشارة من كاف الخطاب لأنه المقصود بالنداء كما تقدم فهو المخاطب ووصله بكاف المخاطب يقتضي أن المشار إليه غير المخاطب فيحصل التنافي. (**قوله: فقبل**) ذكره لمقابلة يرد وليس المراد التضعيف.(**قوله: ألا أيهذا الباخع**) آخره: لشيء نحته عن يديه المقادر أي المهلك والوجد بالرفع فاعل الباخع ونفسه مفعول أي الذي أهلك الوجد نفسه ولا يصح جر الوجد بإضافة الباخع إليه لعدم جواز إضافة اسم الفاعل المتعدي إلى مرفوعه أي أبعدته والمقادر جمع مقدار بمعنى اسم بمعنى القدر ولعل حذ يائه ضرورة وإلا فالذي في كتب اللغة أن جمعه مقادير. (**قوله: ووصف أيّ بسوى هذا**) يرد قال الشاطبي: حشو لا فائدة فيه ويجاب بأنه لما علم بقوله: وأيهذا الخ أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شيء آخر فدفعه بهذا واسم الإشارة في قوله: سوى هذا يرجع لما ذكر من مصحوب أل واسم الإشارة والموصول المقرون بأل. صبان. (**قوله: في لزوم الصفة**) أي لا في لزوم الإفراد بل يراعى حال المشار إليه نحو يا هذان الرجلان ويا هؤلاء الرجال. (**قوله: المرفوعة**) أشار إلى أن أل في قوله: الصفة عهدية أي الصفة المذكورة في أي. (**قوله: يفيت المعرفة**) أي يفوت على المخاطب بالمنادى معرفة أنه المراد. (**قوله: وإن لم يكن**) لم يكن ترك الصفة يفيت المعرفة بأن علم المراد بدونها بسبب الإشارة الحسية. (**قوله: جاز النصب**) أي كما يجوز تركها بالكلية والمراد نصب الصفة ومعلوم أن جواز النصب موقوف على الإتيان بها فلا جاحة للتقييد بلإتيان بها.

وهو لا يوصف إلا بما فيه أل و(**في نحو**) يا (**سعد سعد الأوس**) ويا زيد زيد اليعملات الذبل وكل ما كرر فيه اسم مضاف في النداء (**ينتصب ثان**) لأنه مضاف (**وضم وافتح أولا تصب**) أما الضم فلأنه مفرد معرفة وأما النصب فلأنه مضاف إلى ما بعد الثاني وهو تأكيد عند سيبويه وقال المبرد إلى محذوف والفراء كلاهما إلى ما بعد الثاني.

(**قوله: وهو لايوصف إلا بما فيه أل**) إشارة إلى أن التشبيه في قول المصنف: و ذو إشارة كأي ليس من كل وجه. (**قوله: في نحو سعد سعد الأوس**) هو سعد بن معاذ ﷺ عنه كما في التصريح. (**قوله: زيد اليعملات**) آخره: **تطاول الليل عليك فانزل** واليعملات بفتح الياء والميم الإبل القوية على العمل و الذُبَّل جمع ذابل أي ضامرة من طول السفر وأضاف زيداً إليها لحسن قيامه عليها ومعرفته بحدائها وقوله: تطاول الليل عليك الخ روي هديت بدل عليك وهو المناسب أي انزل عن راحلتك واحدِ الإبل فإن الليل قد طال وحدث للإبل الكلال فنشطها بالحداء وأزل عنها الإعياء وهذا البيت لعبد الله بن رواحة الصحابي رضي الله عنه لا لبعض ولد جرير خلافاً لشراح أبيات سيبويه و قاله في غزوة مؤتة وهي بأدنى البلقاء من أرض الشام وكانت في جمادى الأولى من سنة ثمان من الهجرة (**قوله: لأنه مضاف**) أي تابع مضاف كما هو محل الكلام وإن قيل على هذا الوجه: هو منادى ثانٍ كما في شرح القطر. (**قوله: مضاف**) أي إلى المذكور قولا واحدا إن ضم الأول وإلى المحذوف عند سيبويه وإلى المذكور عند المبرد وإليه لكن مع كونه مضافا إليه للأول أيضا عند الفراء إن نصب. (**قوله: لأنه مضاف إلى ما بعد الثاني**) ولا يضر الفصل لاتحادهما لفظا ومعنى.

(**قوله: تأكيد**) أي حذف منه المضاف إليه وأقحم بين سعد ومعموله وهو تأكيد لفظي فالفتحة فتحة إعراب، ولا يصح إعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان في صورة الضم لأنهما إنما يكونان بعد تمام الاسم الأول والأول لا يكمل إلا بالإضافة بخلاف صورة الضم فإن الاسم الأول فيهما غير مضاف.

﴿فصل في (المنادى المضاف إلى ياء المتكلم) وفيه المضاف إلى المضاف إليها﴾

(**واجعل منادى صح**) كغلام وظبي (**إن**) بكسر الهمزة (**يضف ليا**) على وجه من أوجه خمسة أحسنها أن تحذف الياء وتبقي الكسرة للدلالة عليها (**كعبد**) ويليه أن تثبتها ساكنة نحو (**عبدي**) وإن شئت فاقلب الكسرة فتحة والياء ألفا واحذفها نحو (**عبد**).

وأحسن منه أن لا يحذف نحو (**عبدا**) وأحسن من هذا ثبوت الياء محركة نحو (**عبديا**) وزاد في شرح الكافية سادسا وهو الاكتفاء من الإضافه بنيتهما وجعل المنادى مضموما كالمفرد ومنه ﴿رب السجن أحب إلي﴾ وكل من (**الفتح والكسر وحذف الياء**) أي ياء المتكلم

﴿فصل في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم وفيه المضاف إلى المضاف إليها﴾

أفرده بترجمة لأن له أحكاما تخصه والأصل في ياء المتكلم قيل: السكون وقيل: الفتح ودرج الشارح هنا على أن السكون أفصح من الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح. (**قوله: صح**) أي حقيقة أو حكما كما يعلم من تمثيله وهذا القيد يخرج نحو مسلمي تثنية وجمعا وجوز العصام حذف يائه لدلالة ياء التثنية والجمع على الإضافة وعدم التباسه بالمفرد عند الحذف وفيه نظر بالنسبة للجمع لالتباسه حينئذ بالمفرد في صورة إثبات يائه ساكنة. (**قوله: بكسر الهممزة**) ذكره مع أن جزم يضف نص في أنها شرطية لا ناصبة لإمكان الذهول عنه وفيه. (**قوله: أن تحذف الياء**) أي أنت كماهو المناسب لاجعل فتبقي من الإبقاء وقيد المولى الجامي قدس سره ذلك وحذف الألف بأن يشتهر الاسم بالإضافة إلى الياء ليدل عليها فلا يقال في يا عدوي: يا عدو والذي في التوضيح وشرحه أن اشتراط الاشتهار بالإضافة إنما هو في الضم وهذا هو المتجه. (**قوله: عبدا**) منصوب بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة لأنها لأجل الألف. (**قوله: وأحسن من هذا**) أي من عبدا الأحسن من عبدَ لامن غيره من الوجوه وقد أفاد قبل أحسن الوجوه وما يليه أعني عبدِ بالحذف والكسر وعبدي بالياء ساكنة فقد أفاد ترتيب الوجوه الخمسة بأوجز عبارة مع عدمه في عبارة المصنف. (**قوله: وجعل المنادى مضموما**) أي كالمضموم فضمه ضمة مشاكلة للمفرد المبني فهو منصوب تقديرا بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة وتعرفه بالإضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محلا وتعرفه بالقصد كما قيل وإلا لم يكن لغة في المضاف لكن قال أبو حيان: والظاهر أن حكمه في الإتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء اهـ أي إنه يجوز في تابعه الضم لأنه لما عومل معاملة المفرد أعطي حكمه وإن لم يكن منه حقيقة. (**قوله: من الفتح والكسر**) أي للميم وأجاز قوم ضمها أيضا. سم. (**قوله: وحذف اليا**) أي نفسها مع الكسر وبدلها مع الفتح فلا حاجة لزيادة الألف بعد الياء.

(**استمر في**) ما إذا نودي المضاف إلى المضاف إليها وكان لفظ أم أو عم نحو (**يا ابن أم يا ابن عم لا مفر**) أما استمرار الكسرة فللدلالة على الياء وأما الفتحة فللدلالة على الألف المنقلبة عنها وشذا إثبات الياء نحو يا ابن أمي ويا شقيق نفسي. وكذا إثبات الألف المنقلبة عنها نحو يا ابنة عما لا تلومي واهجعي ولا تحذف في غير ما ذكر

(**وفي النداء أبت أمت**) بتاء التأنيث (**عرض واكسر**) التاء (**أو افتح**) وهو الأكثر (**ومن الياء التاء عوض**) فلذا لا يجمع بينهما.

(**قوله: استمر**) أفرد الضمير مع رجوعه إلى الفتح والكسر وحذف الياء على التأويل بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفات لدلالة الآخر عليه. (**قوله: يا ابن عم**) مثله يا ابنة عم ويا بنت عم. تصريح. (**قوله: أما استمرار الكسرة الخ**) لا يخفى أن الأحوج إلى التعليل هو الاستمرار وهو الطول. (**قوله: يابن أمي الخ**) تمامه: **أنت خلفتني لدهر شديد** و شقيق تصغير شقيق الأخ من الأب والأم والتصغير للمحبة والترحم لا التحقير وخلفتني أي أبقيتني وخليتني كما في بعض الروايات. (**قوله: يابنتا عما الخ**) آخره: **لا يخرقُ اللوم حجابَ مسمعي**. وهو من قصيدة لأبي النجم مذكورة في خزانة الأدب للبغدادي والشاهد في يا ابنة عما لأن أصله يا أبنة عمي فابدلت الياء ألفا. (**قول المصنف: وفي الندا أبت أمت عرض**) وكل منهما منصوب لأنه معرب فإنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها لا على التاء لأنها في موضع الياء التي يسبقها إعراب المضاف إليها. سم وأفاد بتقديم الجار أن ذلك لا يكون إلا في النداء كما في الأشموني.(**قوله: وهو الأكثر**) قال المصنف في شرح الكافية: وكسرها أكثر من فتحها وبفتحها قرأ ابن عامر وقرأ الباقون بكسرها وعبارته في الهمع وتزيد أم وأب بوجوهها بقلبها أي الياء تاء مكسورة وهو الأكثر ومفتوحة وبها قرئ في السبعة فليراجع.

(**قوله: ومن الياء التا عوض**) إنما عوض تاء التأنيث عن الياء إذا أضيف إليها الأب أو الأم لأن كلا منهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما في علامة ووجهه في الكشاف بأن تاء التأنيث وياء الإضافة متناسبتان في أن كلا منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره فالتاء حرف لا اسم إذ لم تنقلب الياء إليها بخلاف الألف في نحو يا عبدا كما مر بيانه. قاله الصبان

(**قوله: فلذا لا يجمع بينهما**) وكذا بين التاء والألف ومشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لأنه جمع بين عوضين بخلاف ما قبله فإن فيه جمعا بين العوض والمعوض عنه.

﴿فصل في (الأسماء اللازمة للنداء)﴾

فلا تستعمل في غيره إلا للضرورة (**وفل**) للرجل وفلة للمرأة (**بعض ما يخص بالنداء لؤمان**) بضم اللام وسكون الهمزة وملامان وملأم بمعنى كثير اللؤم (**نومان**) بفتح النون وسكون الواو بمعنى كثير النوم (**كذا**) أي يخص بالندا وكذا مكرمان وذلك سماع لا يطرد

(**واطردا**) وقيس (**في سب الأنثى**) استعمال أسماء في النداء على (**وزن**) فعال نحو (**يا خباث**) ويا لكاع (**والامر هكذا**) أي على وزن فعال مطرد مقيس (**من**) الفعل (**الثلاثي**) التام المتصرف كنزال

(**وشاع في سب الذكور**) استعمال أسماء في النداء على وزن (**فعل**) بضم الفاء وفتح العين نحو يا فسق ويا غدر (**ولا تقس**) هذا خلافا لابن عصفور.

(**وجر في الشعر فل**) اضطرارا كما رخم ما ليس بمنادى لذلك إذ اختصاص هذه الأسماء بالنداء نظير اختصاص الترخيم به.

﴿فصل في الأسماء اللازمة للنداء﴾

(**قوله: في الأسماء اللازمة للنداء**) في نسخة خطية في أسماء لازمت النداء. (**قوله: فلا يستعمل في غيره**) أشار به إلى أن الباء في قوله: يخص بالنداء داخلة على المقصور عليه وإلى أن اللزوم والاختصاص بالنسبة لغير الضرورة بقرينة قول المصنف الآتي: وجر في الشعر فل. (**قوله: للرجل الخ**) أي مستعملا له وأفاد في شرح الكافية أنهما اسمان بمعنى فلان وفلانة والكوفيون يقولون: هما مرخما فلان وفلانة ورد بأنه لو كان كذلك لقيل: فلا وفلان.

(**قوله: بعض ما يخص بالنداء**) أشار إلى أن هناك ألفاظا أخر تختص بالنداء كأبت وأمت كما تقدم.

(**قوله: يا مكرمان**) بفتح الراء. زكريا. وهو العزيز المكرم. دماميني. (**قوله: في النداء**) أي خاصة كما في الصبان.

(**قوله: والأمر هكذا الخ**) ذكره هنا استطراد لمناسبته لنحو خباث المتعلق بما هنا في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه وقوله: هكذا أي كخباث في الوزن والاطراد لا في النداء كما أشار إليه الشارح.

(**قوله: والأمر**) أي اسم فعل الأمر فكلامه على حذف مضافين.

(**قوله: إذ اختصاص الخ**) علة لحمل جر فل على ترخيم غير المنادى وهو مفهوم ما في الكافية.

﴿فصل في (الاستغاثة)﴾

(**إذا استغيث اسم منادى**) ليخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة (**خفضا**) إعرابا (**باللام مفتوحا**) فرقا بين المستغاث به والمستغاث من أجله (**كيا للمرتضى وافتح**) اللام أيضا (**مع**) المستغاث (**المعطوف**) على مثله (**إن كررت يا**) نحو يا لَقومي ويا لَأمثالِ قومي * لِأُناس عتوّهم في ازدياد (**وفي سوى ذلك**) وهو المستغاث من أجله والمعطوف بدون يا (**بالكسر ائتيا**) نحو فيا لَلناس لِلْواشي المطاع، يا لَلكهول وللشبان للعجب.

﴿فصل في الاستغاثة﴾

(**قوله: إذا استغيث اسم**) شامل للمضاف وشبهه وأما النكرة غير المقصودة فتردد فيها الشاطبي ونسبة الاستغاثة إلى اللفظ أي الاسم اصطلاحي وإلا فالمستغاث حقيقة المعنى أي مدلول اللفظ أو المراد مدلول اسم. (**قوله: منادى**) فائدته التنبيه على أن المستغاث اصطلاحا لا يكون إلا منادى ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أو لم يفهم ذلك، سم. (**قوله: أو يعين على دفع مشقة**) أي على دفعها والتعبير بالإعانة يقتضي مشاركة المستغيث للمستغاث في الدفع فحصل التغاير بين المتعاطفين. (**قوله: خفضا**) أي غالبا لقوله: ولام ما استغيث عاقبت ألف وقول الشارح: وقد لا يوجدان. (**قوله: إعرابا**) تصريح بما علم من التعبير بالخفض لأنه من ألقاب الإعراب المختصة به. (**قوله: باللام**) إنما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاثة لأن لامها للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته. قاله الدماميني. (**قوله: فرقا**) أي ولا يلتبسا إذا حذف أحدهما واطرد في الباقي ولم يعكس لأن الأول واقع موقع كاف أدعوك واللام يفتح معها. (**قول المصنف: مع المعطوف**) إطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه إذ قد تقصد الإشارة إلى تأخر رتبة الثاني في النجدة. (**قوله: إن كررت يا**) لأن المستغاث له قد يلي حرف النداء إذا حذف المستغاث فيقع اللبس. (**قوله: يا لقومي الخ**) الشاهد في ويا لأمثال قومي حيث فتحت اللام فيه لتكرر يا. واللام في لِأُناس مكسورة لأنه مستغاث من أجله. والعتوّ التكبر. حكيم (**قوله: فيا للناس الخ**) هو لقيس لُبْنَى، صدره: **تَكَنَّفَنِي الوشاة فأزعجوني**. والشاهد في قوله: للواشي حيث كسرت فيه اللام لكونه مستغاثا من أجله. وتَكَنَّفَنِي أي أحاط بي. والوشاة جمع واش وهو النمام. وأزعجوني أي أقلقوني وأزالوا راحتي. ووصف الواشي بالمطاع لأنه أراد بالواشي أباه حيث أمره بطلاق زوجته كما في أغاني. (**قوله: يا للكهول الخ**) أوله: **يبكيك ناء بعيد الدار مغترب** الكهول جمع كهل، والشبان جمع شاب، وقال محمد بن حبيب: زمان الغُلوميّة سبع عشرة سنة منذ يولد إلى أن يستكملها، ثم زمان الشبابية

(**ولام ما استغيث عاقبت ألف**) تلي آخره إذا وجدت فقدت اللام نحو يا يزيدا لآمل نيل عز، واللام فقدت هي كما تقدم وقد لا يوجدان نحو

ألا يا قوم للعجب العجيب * ولـلـغفلات تعرض للأريب

(**ومثله**) أي مثل المستغاث في جميع أحواله (**اسم ذو تعجب ألف**) نحو يا للعجب أي يا عجب احضر فهذا وقتك.

سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل أربعا وثلاثين، ثم هو كهل سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل إحدى وخمسين سنة، ثم هو شيخ إلى أن يموت. يبكيك أي يبكي عليك. ناء أي بعيد، والشاهد فيه كسر اللام في لِلشبان المعطوف على لَلكهول المفتوح اللام. ولم تخرج عن أصلها كلام المعطوف عليه لعدم الالتباس لأن المعطوف على المستغاث به مستغاث به، يقول: يبكي عليك الغريب ويسر بموتك القريب وهو أحد الأعاجيب. (**قوله: عاقبت ألف**) أي ناوبتها من العقبة وهي النوبة فالألف تجيء نوبة واللام نوبة أخرى كما أفاده الشارح ووقف على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول به على لغة ربيعة. ثم صرح الرضي والمولى الجامي قدس سره بأن المستغاث حينئذ مبني على الفتح وأن توابعه لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغاثة إذا لحقت المثنى والمجموع على حده صارا مبنيين على الياء وتقدم تزييف ما قالاه وأن الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه أنه مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وأنه يجوز في تابعه الوجهان

(**قوله: إذا وجدت فقدت اللام**) وإنما لم يجز الجمع بينهما لأن اللام تقتضي الجر والألف الفتح فبين أثريها تناف ولأنه لا يجمع بين العوض والمعوض اهـ قال الصبان: وفي كل من العلتين نظر أما الأولى فلأن مقتضى اللام الجر ولو تقديرا فلا ينافي ما تقتضيه الألف من الفتح وأما الثانية فلأنه قد يمنع كون الألف عوضا عن اللام ويدعى أن كلا أصل.

(**قوله: يا يزيدا الخ**) تمامه: **وغنى بعد فاقة وهوان** أي أستغيث بك يا يزيد، وأدعوك لمن يرجو الثراء بعد الفقر والشرف بعد الذلة فالثاني للأول والأول للثاني (**قوله: وقد لا يوجدان**) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث. تصريح. (**قوله: ألا يا قوم**) بحذف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها. (**قوله: ذو تعجب**) أي منه ذاتا أو صفة وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية بل التركيب مستعمل في محض التعجب ويحتمل أنها باقية وأشرب اللفظ معها معنى التعجب.

﴿فصل في (الندبة)﴾

وهي كما في شرح الكافية إعلان المتفجع باسم من فقده لموت أو لغيبة (**ما**) ثبت (**للمنادى**) من الأحكام المتقدمة (**اجعل لمندوب**) فضمه إن كان مفردا معرفة وانصبه إن كان مضافا وإن اضطررت إلى تنوينه جاز نصبه وضمه ومنه: وافقعسا وأين مني فقعس. (**وما نكر لم يندب**) لأنه لا يعذر النادب له

﴿فصل في الندبة﴾

هي بضم النون لغة مصدر ندب الميت إذا ناح عليه وعدد خصاله وأكثر ذلك في النساء لضعفهن عن احتمال المصائب وعرفا ما قاله الشارح والمراد هنا المندوب ففي كلام الشارح استخدام. (**قوله: إعلان المتفجع**) باسم أي بواسطة وا أو يا ليخرج نحو تفجعت على زيد.

(**قوله: من فقده**) هناك قسم من المندوب لم يدخل في التعريف وهو المتوجع منه وهو إما سبب الألم كوا مصيبتاه وواحزناه أو محله كواظهراه و وا رأساه.(**قوله: لفقد**) أي حقيقة أو تنزيلا كقول عمر ﷺ حين أُخبِر بجدب أصاب بعض العرب: واعمراه واعمراه.

(**قول المصنف: ما للمنادى اجعل لمندوب**) قال الطبلاوي: المراد بالمنادى في قوله: ما للمنادى الخ المنادى المخصوص اهـ وفيه ميل إلى أن المندوب من المنادى وبه صرح الفارضي نقلا عن ابن يعيش وهو الموافق لكلام الشارح سابقا وكل منادى غير مندوب إلخ وأجرى المصرح كلام المصنف هنا على ظاهره من أن المندوب ليس بمنادى قال: لأنه لم يطلب إقباله ومن ثم أجازوا ندب المضاف لضمير المخاطب كوا غلامك مع منع ندائه اهـ والظاهر أن الخلاف لفظي لما في الرضي أن المندوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديان مجازا قال: فإذا قلت: يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له: تعال فإني مشتاق إليك وإذا قلت: وا حزناه كأنك تناديه وتقول له: احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك اهـ ببعض تغيير

(**قوله: وما نكر لم يندب**) حاصله أنه ليس كل منادى يصح ندبه بل إنما يندب ما ليس نكرة ولا مبهما من علم ومضاف إلى معرفة وموصول بما يعينه خال من أل نحو وا زيدا وا غلام زيدا وا من حفر بئر زمزماه، وظاهر كلامه ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضي: لا يندب إلا المعروف علما كان أو لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب.

(**ولا ما أبهما**) كأي واسم الجنس المفرد واسم الإشارة (و) لكن (**يندب الموصول بالذي اشتهر**) شهرة تزيل إبهامه (**كبئر زمزم يلي وا من حفر**) أي كقولك: وا من حفر بئر زمزماه فإنه بمنزلة وا عبد المطلباه (**ومنتهى المندوب**) أي آخره (**صله بالألف**)

(**قوله: ولا ما أبهما**) عطف على الضمير المستتر في يندب للفصل بلا على حد ﴿ما أَشْرَكْنَا ولا آبَاؤُنا﴾[1] وقوله: رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هذاك الطراف الممدد. (**قوله: واسم الجنس المفرد**) خرج المضاف إلى المعرفة نحو وا غلام زيداه فتجوز ندبته اتفاقا بخلاف المضاف إلى النكرة نحو وا غلام رجلاه فلا يندب مثله على الصحيح والرياشي يجيزه وندبة كل نكرة والمنع إنما هو في المتفجع عليه أما المتوجع منه فإنك تقول: وا مصيبتاه وإن كانت المصيبة غير معروفة اهـ صبان بتصرف لا يخل

(**قوله: واسم الإشارة**) وكذا المضمر وكذا أي فلا يقال: وا أنتاه ولا وا أيها الرجلاه. (**قول المصنف: ويندب الموصول**) أي عند الكوفيين وهو عند البصريين شاذ واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وإن اشتهرت صلته فلا يقال: وا الذي حفر بئر زمزماه إذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل. تصريح.

(**قوله: بالذي اشتهر**) متعلق بالموصول لا بيندب أي بالذي اشتهر انتسابه إلى الموصول. (**قوله: كبئر زمزم**) فيه مسامحة أي كوا من حفرا الذي يليه بئر زمزم قال في التصريح: وأصل زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زايا.

(**قوله: ومنتهى المندوب**) أي منتهاه حقيقة أو حكما كما في الموصول فإن الألف تكون في آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما. (**قوله: صله**) أي مطلقا مفردا أو مضافا أو شبيها به أو غيرها.

(**قوله: صله بالألف**) أي جوازا كمافي الكافية ويكون المفرد مبنيا على ضم مقدر على قياس المستغاث الملحق بالألف وعلى ما صرح به الشاطبي حيث قال: إذا قلت: وا زيداه فالضم مقدر في آخر الاسم وكذلك وا غلاماه في غلام المضاف إلى الياء الإعرابُ مقدر في آخره اهـ

وأطلق الناظم كالنحويين وصل المندوب بالألف لكنه في التسهيل قيد ذلك بأن لا يكون في آخره ألف وهاء فلا يجوز وا عبد اللاهاه ولا واجهجاهاه في عبد الله وجهجاه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره.

---

(١) سورة الأنعام: ١٤٨/٦

بعد فتحة نحو وقمت فيه بأمر الله يا عمرا، وأجاز يونس وصلها بآخر الصفة نحو وا زيد الظريفاه (**متلوها**) أي الذي قبل هذه الألف وهو آخر المندوب (**إن كان مثلها**) أي ألفا (**حذف**) نحو وا موساه. (**كذاك**) حذف (**تنوين الذي به كمل**) المندوب (**من صلة**) نحو وا من نصر محمداه (**أو غيرها**) كمضاف إليه وعجز مركب نحو وا غلام زيداه وا معدي كرباه (**نلت الأمل**) (**والشكل**) الذي في آخر المندوب

(**قوله: بعد فتحة**) لينظر وجهه لأنه إن أرد أن الآخر يفتح بعد الألف فبديهي لا يحتاج إلى التنبيه أو قبل الوصل بالألف فغير مسلم. (**قوله وأجاز يونس**) عزا جواز ذلك في الهمع إلى الكوفيين وابن مالك أيضا. (**قوله: بآخر الصفة**) أي إذا لم تكن ابنا مضافا إلى علم والمندوب علم فيلحق بها اتفاقا كما في التصريح قال ابن الخباز في النهاية: لا خلاف في جواز إلحاقها آخر الصفة إذا كانت ابنا بين علمين نحو وا زيد بن عمرا، وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندي أنها تدخل آخر البدل لأنه قائم مقام المبدل منه فتقول: وا غلامنا زيداه وتدخل عطف النسق نحو وا زيد وعمراه اهـ وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم في قول عمر ﷺ: وا عمراه وا عمراه اهـ (**قوله: متلوها**) مبتدأ خبره الجملة الشرطية على ما مر في والأمر إن لم يكن للنون الخ ولا فرق في حذف مثل الألف بين أن يكون جزء كلمة كما في المقصور أو كلمة كما في المضاف للياء على لغة من يقلبها ألفا وإذا كان متلوها همزة تأنيث لم تحذف كلمياء اسم امرأة والكوفيون يحذفونها فتحذف الألف لالتقاء الساكنين. (**قوله: وا موساه**) فموساه مبني على ضم مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين والألف الموجودة للندبة والهاء للسكت. (**قوله: تنوين الذي به كمل**) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قيل وقد يرد عليه نحو قام زيد مسمى به ويدفع بأن التنوين فيه تنوين جزئه الأخير لا تنوين مجموعه فهو داخل في تنوين ما كمل به المندوب. (**قول المصنف: والشكل الخ**) المراد به حركة الحرف الذي تليه الألف أي إن كان قلب تلك الحركة فتحة لمناسبة الألف موقعا في لبس وجب بقاؤها وتقلب الألف حرفا مجانسا لها فقوله: أوله أي أتبعه والهاء مفعوله الثاني ومجانسا الأول أي اجعل المجانس تابعا للشكل ولا يصح عكسه لأن الشكل متبوع لا تابع ومن إيلاء الشكل حرفا مجانسا نحو وا قوميه وا قوموه وا قاموه في ندبة قومي وقاموا مسمى بها قال الفارضي: لو سميت بقاموا

(**حتما أوله**) حرفا (**مجانسا**) له بأن تقلب الألف ياءا أو واوا (**إن يكن الفتح**) والألف لو بقيا (**بوهم لابسا**) نحو وا غلامكي للمخاطبة وا غلامهو للغائب وا غلامكموا للجمع لأنك لو لم تفعل وأبقيت الألف لأوهم الإضافة إلى كاف الخطاب المذكر وهاء الغيبة والمثنى. (**وواقفا زد هاء سكت إن ترد**) ولا تزدها في الوصل وشذ: ألا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه. (**وإن تشأ فالمد**) كافٍ في الوقف

قلت في الندبة: وا قاموه فتحذف واو قاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة واوا لأنها بعد ضمة ولو سميت بقومي قلت: وا قوميه فتحذف ياء قومي لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لأنها بعد كسرة اهـ (**قوله: حتما أوله**) يعني إذا أريد زيادة ألف الندبة على ما يأتي.

(**قوله: بوهم لابسا**) من لبست الأمر عليه إذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون الهاء ذهاب ظن الإنسان إلى غير المراد يقال: وهمت في الشيء بالفتح أهم بالكسر وهما بالاسكان إذا ذهب ذهنك إليه وأنت تريد غيره فالمعنى إن يكن الفتح خالطا المقصود بغيره بسبب وهم غير المقصود وأما الوهم بالتحريك فهو الغلط يقال: وهم في الحساب يهم وهما بالفتح إذا غلط. (**قوله: هاء سكت**) وتسمى هاء الاستراحة.

(**قوله: وشذ**) قال الأشموني: ضرورة وبها عبر في شرح الكافية. (**قوله: عمراه**) بضم الهاء تشبيها بهاء الضمير وعمرو الأول مندوب مبني على الضم الظاهر والثاني تأكيد له ضمه مقدر والشاهد في عمراه لأن العروض محل الوصل لا في قوله: وعمرو بن الزبيراه لأن آخر البيت محل وقف وضمه للضرورة.

(**قوله: فالمد كاف**) أفاد وجوب المد وهو ظاهر قول المصنف: صله بالألف ولابد من تقييده بما إذا التبس بمنادى كان يكون بيا ولا قرينة كمانبه عليه في شرح الكافية قال: ونبهت على أنَّ ألف الندبة لا تلتزم إذا أمن التباس الندبة بالنداء والمراد بقوله: ما للمنادى ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم

والنصب إذا نون اضطرارا كما بينه الشارح لا عدم زيادة الألف والهاء وإلا ناقضه ما ذكره بعده من جواز زيادة الألف والهاء في المندوب.

(**والهاء لا تزد وقائل**) إذا ندب المضافَ إلى الياء (**وعبديا وا عبدا من**) فاعل قائل أي يقول ذلك الذي (**في الندا الياء ذا سكون أبدا**) أي أظهر ومن أتى بها مفتوحة يقول: وا عبديا فقط ومن فعل غير ذلك يقول: وا عبدا فقط. **تتمة**: إذا ندب المضاف إلى مضاف إلى الياء لزمت الياء لأن المضاف إليها غير مندوب.

(**قوله: والها لا تزد**) لا حاجة إليه بعد قوله: إن تشا بل تصريح بما علم. (**قوله: وا عبديا**) بفتح الياء لأجل ألف الندبة وقوله: وا عبدا بحذف الياء لالتقاء الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لأجل الألف وليس بمبني لأنه مضاف كما تقدم في المنادى. (**قوله: يقول: واعبديا**) ولا عمل فيه سوى مجيء الألف بعد الياء وكذا ما بعده إلا أن الألف بعد الدال. (**قوله: لأن المضاف إلخ**) ينبغي أن يقال: وإنه لم يكثر كثرة يا ابن أم يا ابن عم لوجوب الحذف فيهما مع أن المضاف إلى الياء غير منادى.

﴿فصل في (الترخيم)﴾

وهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص (**ترخيما**) أي لأجل الترخيم (**احذف آخر المنادى كيا سعا فيمن دعا سعادا وجوزنه مطلقا في كل ما أنث بالها**) علما كان أم لا زائدا على ثلاثة أم لا (**والذي قد رخما بحذفها وفره بعد**) فلا تحذف منه شيأ آخر فقل في عقنباة: يا عقنبا (**واحظلا**) أي امنع (**ترخيم ما من هذه الها قد خلا إلا الرباعي فما فوق العلم دون**) تركيب (**إضافة وإسناد متم**) فأجز ترخيمه نحو جعفر وسيبويه ومعدي كرب بخلاف الثلاثي كعمر

﴿فصل في الترخيم﴾

(**قوله: أي لأجل الترخيم**) فيه أن الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشيء فإن قدر لفظ الإرادة صار المعنى رخم لإرادة الترخيم وفيه ركاكة فالأولى أنه مفعول مطلق لاحذف على حدِّ قعدت جلوسا لأن الترخيم بمعنى حذف آخر المنادى أو حال مؤكدة من فاعل احذف لا من المنادى لأن حال المضاف إليه لا تتقدم على المضاف. (**قوله: مطلقا**) أي عن التقييد الآتي في غير المؤنث بالهاء بقوله: إلا الرباعي الخ لكن المراد الإطلاق عن ذلك في الجملة وإلا لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا إسناديا وليس كذلك كما أفاده الشارح باقتصاره في بيان الإطلاق على ما ذكره ولم يقل: مضافا أو غيره إسناديا أو غيره وهو حال من الهاء الراجعة للترخيم. (**قوله: فقل في عقنباة**) أي في ترخيمه وهو بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة يقال: عقاب عقنباة أي حادة المخالب. (**قوله: متم**) اسم مفعول نعت لإسناد أي ودون إسناد تام احتراز عن التوصيفية إن ثبت أنه يجوز ترخيم العلم المركب من موصوف وصفته فيكون كالمركب المزجي وإلا فهو بيان للواقع. (**قوله: وسيبويه**) مشكل على ما صرح به أبو حيان والشارح والدماميني وغيرهم جازمين به من أنه يشترط في المرخم أن لا يكون مبنيا قبل النداء إلا أن يستثنى المركب أو يبنى على لغة إعرابه إعراب ما لا ينصرف وكذا معدي كرب على لغة بنائه. (**قوله: بخلاف الثلاثي**) أي لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب ولو محرك الوسط عند الجمهور وفرقوا بين الترخيم وعدم الانصراف حيث جعلوا المؤنث المعنوي المحرك الوسط غير منصرف تنزيلا للحركة منزلة حرف رابع بأن حركة الوسط ثمت اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا في حذف حرف أصلي وأيضا ليس الحذف هنا واردا على حرف بعينه بل على أي حرف كان آخرا فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فإنه حذف التنوين لا غير. (**قوله: كعمَر**) رحج التمثيل بمحرك الوسط ليفيد أن تحرك الوسط غير معتبر هنا وإن اعتبره بعضهم في غير المنصرف كما علمت.

وغير العلم كعالم والمضاف كغلام زيد والمسند كتأبط شرا وسيأتي نقل ترخيم هذا (**ومع**) حذفك (**الآخر احذف الذي تلا إن زيد**) وكان (**لينا ساكنا مكملا أربعة فصاعدا**) قبله حركة من جنسه نحو يا عثم ويا منص ويا مسك في عثمان ومنصور مسكين

(**قوله: وغير العلم**) أي سواء النكرة المقصودة وغيرها وشذ عند الأكثر قولهم: يا صاح ويا غضنف وأطرق كرا في صاحب وغضنفر وكروان، وقيل: يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة من التاء وعليه فلا شذوذ.

(**قوله: والمضاف**) لأن الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايفين كالشيء الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالي أداة النداء المضاف فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بذي الإضافة المضاف حقيقة أو حكما فيدخل شبه المضاف فلا يرخم كما في الدنوشري. (**قوله: والمسند**) أي لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير. (**قوله: وسيأتي نقل ترخيم هذا**) فالشرط أغلبي بناء عليه.

(**قوله: إن زيد الخ**) يشمل نحو هندات وحمدون وزيدين أعلاما فترخم بحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الألف في هندات علما لأن تائه ليست للتأنيث فارضي وسيأتي أنه لا يجوز ترخيم حمدون على اللغتين للبس بالمفرد (**قوله: لينا**) حال من الضمير في زيد وهو مخفف لين كما قاله المكودي فهو بفتح اللام ويجوز كسرها مصدرا أي ذا لين ولا ينافي هذا الإعراب قول الشارح: وكان لينا لأن غاية ما يفيد أنه جار على ما قبل الآخر مواطئة أو اشتقاقا.

(**قوله: حركة قبلها من جنسها**) فكان الأولى للمصنف أن يقول بدل لينا: مدا ليفيد هذا الشراط وليس تفسيرا للين كما فعله ابن عقيل لما يأتي عن الشارح من قوله: لعدم اشتراطهما ما ذكرناه فإنه صريح في أنه زائد على ما في المتن واعلم أن حروف واي إن سكنت بعد حركة تجانسها سميت حروف علة ولين ومد كقال ويقول ويبيع أو بعد حركة لا تجانسها سميت حروف علة ولين فقط كفرعون وغرنيق أو تحركت فعلَّة فقط فكل مدَّ لين وكل لين علة ولا عكس فالألف حرف مد دائما لأنها دائما ساكنة بعد فتحة إذا علمت ذلك فقول المصنف: ساكنا وصف كاشف للين.

بخلاف نحو مختار وهبيخ وسعيد وفرعون وغرنيق، (**والخلف**) ثابت (**في**) حذف (**واو وياء**) ليس قبلهما حركة من جنسهما بل (**بهما فتح قفي**) فأجازه الفراء والجرمي لعدم اشتراطهما ما ذكرناه ومنعه غيرهما

(**والعجز احذف من مركب**) كقولك في معدي كرب وسيبويه وبخت نصر: يا معدي ويا سيب ويا بخت (**وقل ترخيم جملة**) إسنادية (**وذا عمرو**) وهو سيبويه (**نقل**) عن العرب

(**قوله: بخلاف نحو الخ**) وكذا خرج شمأل فالهمزة حرف زائد غير لين. (**قوله: مختار**) أي لأن ألفه منقلبة عن أصل إذ أصله مختير بفتح الياء أو كسرها. (**قوله: هبيخ**) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية آخره خاء معجمة الغلام الممتلىء أي السمين. (**قوله: وغُرْنَيق**) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور الماء.

(**قوله: بهما**) متعلق بقُفِيَ بالبناء للمجهول أي تبع وهو خبر عن فتح سوَّغ الابتداء به التنويع لأنه نوع غير ما تقدم.

(**قوله: والعجز الخ**) لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب إذا حصل لبس كأن يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه حضر موت قاله الأشموني وحذف العجز قياسا على تاء التأنيث لأنه يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه في النسب وتصغير صدره كما أن تاء التأنيث كذلك واحترزنا بغالبا عن نحو معدي كرب.

(**قوله: وقل ترخيم**) جملة الذي استظهره سم في ترخيم المركب الإسنادي إذا لم ينو المحذوف أنه إن كان الباقي جملة كما في تأبط فإن فاعله مستتر فيه قدر الضم في آخره وإلا كما في قام من قام زيد ضم آخره لفظا لأنه كالمستقل والفعل الخالي من الضمير إذا سمي به يعرب لفظا فإذا نودي ضم لفظا.

(**قوله: وذا عمرو نقل**) ذا مبتدأ وعمرو مبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدإ الأول والرابط محذوف تقديره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدإ.

(**قوله: وهو سيبويه**) لقبه وسيب بمعنى تفاح وويه بمعنى الرائحة والإضافة في لغة العجم على قلبها في لغة العرب ولقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه كذا في التصريح ولي فيه وفقة لما اشتهر أن ويه صوت.

(**وإن نويت بعد حذف**) بالتنوين (**ما حذف فالباقي استعمل بما فيه ألف**) قبل الحذف فابق حركته ولا تعله إن كان حرف علة (**واجعله**) أي الباقي (**إن لم تنو محذوفا كما لو كان بالآخر وضعا تمما**) فأعله واجر الحركات عليه (**فقل على الأول في ثمود**) وعلاوة وكروان: (**يا ثمو**) بالواو ويا علاو ويا كرو بإبقاء الواو المفتوحة وفي جعفر ومنصور وحارث: يا جعف بالفتح ويا منص بالضم ويا حار بالكسر.

(**و**) قل (**يا ثمي على الثاني بيا**) مقلوبة عن الواو لأنه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة غير الأسماء الستة وقل: يا كرا بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويا جعف ويا حار بضمهما (**والتزم الأول**) وهو نية المحذوف

(**قوله: بالتنوين**) فما مفعول نويت أي إذا نويت ثبوت المحذوف فاستعمل الباقي ملتبسا بما، أي بحاله الذي أُلف فيه قبل الحذف من حركة وعدم إعلال وسكون واقتصر الشارح على الأولين لعدم مقابله فهو في بياننا لبيان الواقع.

(**قوله: كما لو الخ**) في موضع المفعول الثاني لاجعله وما زائدة ولو مصدرية وهو أولى من عكسه لكثرة زيادة ما وجملة تمما بالبناء للمجهول خبر كان ووضعا نصب بنزع الخافض أي اجعل حاله كحاله حين كونه متمما بالآخر في الوضع إن لم تنو الخ.

(**قوله: بالآخر**) أي آخره بعد الحذف وهو الراء من حارث. (**قوله: وكروان**) أي علما لما مر أن من شروط الترخيم العلمية أو التأنيث.

(**قوله: وقل: يا ثمي على الثاني بيا**) يفهم من تقدير الشارح قل: أن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل في الجملة الثانية وبالواو في الجملة الأولى أن في كلام المصنف شبه احتباك حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبته في الأخرى.

(**قوله: لأنه ليس لنا اسم معرب الخ**) وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التي قبلها كسرة وخرج بالاسم الفعل كيدعو لوضعه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فإن سمي به فأمر عارض وبالمعرب المبني كهو وذو الطائية وبضم ما قبلها نحو دلو ولو قيد الضمة باللازمة لما احتاج إلى الاستثناء وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربي كسمندو اسم طير. (**قوله: اسم معرب**) فيه أن يا ثمو مبني وأجيب بأن له حكم المعرب لعروض بنائه.

(**في**) ما فيه تاء التأنيث للفرق (**كمسلمة**) بضم الميم الأولى (**وجوز الوجهين في**) ما ليس فيه التاء للفرق (**كمسلمة**) بفتح الميم الأولى (**ولاضطرار رخموا**) على اللغتين (**دون ندا ما للندا يصلح نحو أحمدا**) كقوله: لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره * طَرِيفُ بنُ مَالٍ لَيْلَةَ القُرَّ والخَصَرْ
بخلاف ما لا يصلح للنداء ومن ثم كان خطأ قول من جعل من ترخيم الضرورة أوالفا مكة من ورق الحمي

(**قوله: ما فيه تاء**) للفرق أي لئلا يلتبس وقياس ذلك امتناع الترخيم أصلا إذا ألبس كل من الوجهين كيا فتاة فتجويز المصنف ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيهما إنما هو على لغة من ينتظر حتى لا يلتبس بالمفرد فتقول في نحو زيدان وزيدين علمين: يا زيد بالفتح في الأول والكسر في الثاني وكذا في المنسوب ويمتنع الضم لئلا يلتبس بالمفرد وأما زيدون فيمتنع ترخيمه مطلقا لذلك. (**قوله: كمسلمة**) أي وحمزة وطلحة.

فائدة: أجاز الجمهور وصف المرخم وإن منعه السيرافي ويجوز رفع تابعه على لغة من ينتظر أيضا قال يس: لأن الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت.

(**قوله: تعشو**) بتاء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام و**الخصر** بمعجمة فمهملة مفتوحتين شدة البرد، وضبطه بمهملتين سهو اهـ زكريا. وأشار بقوله: وضبطه بمهملتين سهو إلى ضبط العيني وصاحب التصريح فإنهما ضبطاه بمهملتين وفسراه بشدة البرد. (**قوله: أوالفا مكة من ورق الحمي**) أوالف جمع آلفة من ألف إلفة والورق جمع ورقاء، وهي التي يضرب بياض لونها إلى سواد والحمي بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وأصله الحمام بالتخفيف فحذفت الميم الثانية وقلبت الألف ياء والفتحة كسرة للروي وقيل: حذفت الألف وأبدلت الميم ياء فلا شاهد لأنه ليس فيه حذف الآخر.

﴿فصل في (الاختصاص)﴾

(**الاختصاص كنداء**) لفظا لكن يخالفه في أنه يجيء (**دون يا**) وفي أنه لا يجيء في أول الكلام، ثم إن كان أيها أو أيتها استعملا كما يستعملان في النداء فيضمان ويوصفان بمعرف بأل مرفوع (**كأيها الفتى بإثر ارجونيا**) واللّهم اغفر لنا أيتها العصابة

﴿فصل في الاختصاص﴾

هو لغة مصدر اختصصته بكذا قصرته عليه، واصطلاحا قصر حكم ثابت لضمير على اسم ظاهر معرفة بعده معمول لأخصُّ محذوفا وجوبا

والباعث عليه إما فخر كعلي أيها الكريم يعتمد، أو تواضع كإني أيها العبد فقير إلى عفو ربي أو بيان للضمير المقصود كنحنُ العربَ أقرى الناس للضيف و«نحن معاشر الأنبياء لا نورث»

(**قوله: كنداء لفظا**) أي غالبا وفي الجملة فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بأل ليس على صورة المنادى ولا يستعمل أيٌّ بيا كما بينه.

(**قوله: يجيء دون يا**) أي لا يستعمل معه حرف نداء لفظا ولا تقديرا بل معمول لأخصّ محذوفا كما علم من التعريف.

(**قوله: ثم إن كان**) أي المخصوص المعلوم ضمنا وقوله: استعملا المناسب استعمل تدبر. المولى أبو البركات قدس سره.

(**قوله: بإثر ارجونيا**) أي بعده بأن يقال: ارجوني أيها الفتى فارجوا أمر للجماعة والواو فاعله والياء مفعوله وأيها مبني على الضم للمشابهة الصورية لمشابهة لفظها في النداء

وقيل: وجه الضم فيهما استصحاب حالهما في النداء بأن نقلا بحالهما عن النداء واستعملا في غيره في محل نصب بأخص محذوفا وجوبا وها للتنبيه لخفتها لما مر في النداء والفتى صفة أي مرفوع تبعا للفظها بضمة مقدرة على الألف والمراد بالفتى هو مدلول الياء وهو المتكلم نفسه.

وجملة الاختصاص المحذوفة في محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل بعد المعارف فالتقدير: ارجونيا حال كوني مخصوصا من بين الفتيان وفي نحو اللّٰهم اغفر لنا أيتها العصابة اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضي أما في مثل نحو العرب ونحو معاشر الأنبياء فمعترضة كما في المغني.

(**وقد يرى ذا دون أي تلو أل**) فينصب وحينئذ يشترط تقدم اسم بمعناه عليه والغالب كونه ضمير تكلم (**كمثل نحن العرب أسخى من بذل**) وقد يكون ضمير خطاب نحو بك الله نرجو الفضل.

(**قوله: وقد يرى ذا**) أي المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا وتلو مفعول ثان ليرى.

(**قوله: تلو أل**) لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادى.

(**قوله: حينئذ**) ظاهره أنه لا يشترط ذلك في أيها وأيتها وليس كذلك وكان الأولى أن يذكر هذا من وجوه مخالفة النداء كما فعل الموضح. أبو البركات.

(**قوله: فينصب**) أي لفظا لا محلا فقط كلفظ الجلال ولفظ العرب.

(**قوله: اسم بمعناه**) كالياء في ارجوني فإنها بمعنى أيها الفتى أي إن المراد منهما شيء واحد

(**قوله: كمثل**) الكاف زائدة.

(**قوله: نحو بك الله نرجو الفضل**) بنصب الجلالة ولو كان منادًى لَضُمَّ وذكرت يا أو عوض ميم ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهر ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم تقتدي الناس تصريح فهذا وجه آخر لمخالفته النداء.

﴿فصل في التحذير﴾

وهو إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه (**والإغراء**) وهو إلزامه العكوف على ما يحمد العكوف عليه من مواصلة ذوي القربى والمحافظة على العهود ونحو ذلك (**إياك والشر ونحوه**) كإياكما وإياكم وجميع فروعه (**نصب محذر**) بكسر الذال (**بما استتاره وجب**) لأن التحذير بإيّا أكثر من التحذير بغيره فجعل بدلا من اللفظ بالفعل (**ودون عطف**) نحو إياك الأسد

﴿فصل في التحذير والإغراء﴾

قال في النكت: جمعهما في باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغي تقديم الإغراء على التحذير لأن الإغراء هو الأحسن معنى وعادة النحويين البداءة به كما يقولون: نعم وبئس وتقول: الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طباعهم العكس اهـ

ولك أن تقول: إنما قدموا التحذير لأنه من قبيل التخلية والإغراء من قبيل التحلية وقوله: المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لأن تحذيرهما شاذ كما سيأتي وهو المفعول الأول والاحتراز الثاني أي إلزام المتكلم المخاطب وكذا ما بعده.

(**قوله: من مكروه**) ولو في زعم المحذِّر فقط أو المخاطب فقط أفاده سم. بقي إلزام المخاطب الاحتراز من أمر محمود قال الصبان: الظاهر عندي أنه من التحذير ولم ينبه عليه لأنه لا ينبغي صدوره من العاقل اهـ بالمعنى وتعريف التحذير يشمل نحو لا تؤذ أخاك ولا تعص الله إلا أن يكون تعريفا بالأعم.

(**قوله ونحو ذلك**) أي الشر كإياك والأسد وإياك والمراء أو نحو إياك كإيّاكما وإياكم وإياكن.

(**قوله: استتاره**) أي حذفه. (**قوله: فجعل**) أي لفظ إيا او نحوه بدلا أي عوضا من التلفظ بالفعل ولا يجمع بين العوض والمعوض.

(**قوله: ودون عطف الخ**) حال من إيا أو متعلق بانسب أي وانسب هذا الحكم وهو النصب بالعامل المستتر وجوبا بإياك حال كونه دون عطف شيء عليه.

(**قوله: أياك الأسد**) قال الخضري: واختلف في تقدير العامل حينئذ فقال الجمهور: العامل في إياك باعد محذوفا ويجب جر المحذر منه بمن لأن باعد لا يتعدى إلى اثنين بنفسه كإياك من الشر أي باعد نفسك منه ولا يجوز نصب الشر بنزع الخافض لأنه سماعي وما جاء فضرورة وجوزه الناظم بتقدير عامل آخر كدع وابنه بتقدير عامل يتعدى للاثنين كأحذرك الشر أو جنب نفسك الأسد

(**ذا**) الحكم المذكور وهو النصب بلازم الاستتار (**لإيا انسب**) أيضا (**وما سواه**) أي سوى المحذر بإيا (**ستر فعله لن يلزما**) نحو نفسك الشر أي جنب وإن شئت فأظهر (**إلا مع العطف**) فإنه يلزم أيضا ستر فعله نحو ماز رأسك والسيف (**أو التكرار**) فإنه يلزم أيضا (**كالضيغم الضيغم**) أي الأسد الأسد (**يا ذا الساري**) والشائع في التحذير أن يراد به المخاطب. (**وشذ**) مجيئه للمتكلم نحو (**إياي**) وأن يحذف أحدُكم الأرنبَ أي نحني عن حذف الأرنب ونحه عن حضرتي

ويجوز عندهما من الشر وأما نحو إياك أن تفعل كذا فجائز عند الجميع لصلاحيته لتقدير من، قال الحفيد: والأوجه أنه لا يتعين تقدير باعد ولا غيره بل كل فعل يليق بالحال كَدَعْ واتَّقِ وخَلِّ ونَحِّ إذ المقدر ليس متعبدا به اهـ.

(**قوله: وما سواه**) أي المذكور من إياك مع عطف ودونه بأن يحذر بغير إياك.

(**قوله: إلا مع العطف**) أي بالواو فقط وتعطف محذرا على محذر كإياك وزيدا أن تفعل أو محذرا منه على مثله نحو ﴿نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا﴾[1] أي اتركوها وسقياها فلا تمنعوها عنها أو محذرا منه على محذر كرأسك والسيف وإياك والشر كذا في الخضري ولعل المراد في الأخير انها تعطف جملة محذر منه على جملة محذر كما يعلم من عبارة شرح الكافية في القولة بعد والا فلا يتصور الربط لاختلاف الحدث المتعلق بهما فتدبر.

(**قوله: ماز رأسك والسيف**) قال في شرح الكافية: أي مازن ق رأسك واحذر السيف اهـ فماز مرخم مازن اسم رجل. (**قوله: أو التكرار**) أي للمحذر منه كمثاله أو لغيره كرأسك رأسك.

(**قوله: كالضيغم**) أي الأسد الساري أي الماشي ليلاً. (**قوله: إياي وأن يحذف الخ**) هو أثر عن عمر رضي الله تعالى أوله: لِتَذْكُ لكم الأسل والرماح والسهام وإياي الخ.

(**قوله: أي نحني**) كذا في شرح الكافية والظاهر نحوني وكذا ما بعده وأفاد بيانه أنهما تحذيران حذف من كل منهما نظير ما أثبت في الآخر إذ المحذر منه وهو حذف الأرنب ذكره في الثاني دون الأول والمحذر وهو إياي بالعكس ففيه احتباك

ولعل في الجملة الثانية قلبا فترجع إلى الأولى فهي تأكيد لها. يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل وهو ما رق من الحديد كالسيف والسكين أو الرماح أو السهام عند الرمي بها وينهاهم عن حذف الأرنب بنحو حجر لأنه لا يحل به.

---

(١) سورة الشمس: ١٣/٩١

(و) مجيئه للغائب نحو (**إياه**) وإيا الشواب (**أشذ وعن سبيل القصد من قاس**) على ذلك (**انتبذ وكمحذر بلا إيا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا**) فأوجب إضمار ناصبه مع العطف نحو الأهل والولد والتكرار نحو

أخاك أخاك إن من لا أخا له * كساع إلى الهيجا بغير سلاح

وأجزه مع غيرهما نحو الصلاةَ جامعةً

(**قوله: وإيا الشواب**) بشين معجمة آخره موحدة جمع شابة وفيه شذوذات تحذير الغائب وإضافة إيا إلى الظاهر وحذف الفعل مع لام الأمر. (**قوله: انتبذ**) أي ارتمى وبعد. (**قوله: أخاك أخاك**) جملة إن من لا أخاً له الخ استئناف بياني وأكد لأنه جواب عن السبب الخاص ومن: نكرة موصوفة بالجملة بعدها وقيل: موصولة ولا نافية للجنس وأخا اسمها واللام مقحمة بين المتضايفين نحو قولهم: لا أبا لزيد ولا أخاً له ولا غلامى له كما قال ابن هشام وقوله: كساع إلى الهيجا الخ خبر إن يقول: استكثر من الإخوان فهم عدة تستظهر بها على الزمان لقول النبي صلى الله عليه وسلم: المرء كثير بأخيه وجعل من لا أخا له يستظهر به كمن قاتل عدوه ولا سلاح معه وقدصدق فإن من قطع أخاه وصرمه كان بمنزلة من قاتل بغير سلاح والهيجا: الحرب تمد وتقصر قال ابن خلف : وهي فعلاء أو فعلى فمن قصرها فيكون المحذوف منها ألف المد دون ألف التأنيث وإنما كان حذف ألف المد أولى من حذف ألف التأنيث لوجهين : أحدهما أن ألف التأنيث لمعنى وألف المد لغير المعنى فكان حذف ما ليس لمعنى أولى مما جاء لمعنى والثاني أن جميع ما قصر مما همزته للتأنيث لا ينصرف بعد القصر ولو كان المحذوف منه همزة التأنيث لانصرف الاسم لزوال علامة التأنيث كما صرفت قريقر وحبيّر مصغري قرقرى وحبارى لزوال علامة التأنيث منه

(**قوله: الصلاة جامعة**) ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورفع الأول على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية لمحذوف ونصب جامعة على الحالية ونصب الأول على الإغراء ورفع الثاني على الخبرية لمحذوف والله اعلم.

﴿**هذا باب (أسماء الأفعال والأصوات)**﴾

(**ما ناب عن فعل**) معنى واستعمالا (**كشتان**) بمعنى افترق (**وصه**) بمعنى اسكت (**هو اسم فعل**)

﴿**هذا باب أسماء الأفعال والأصوات**﴾

أي وأسماء الأصوات كما صرح به في شرح الكافية وصرح جماعة منهم العارف الجامى قدس سرّه السامي بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لأنها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضع اللفظ له والمخاطب بالأصوات مما لا يعقل

وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد: إن حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل. كذا في الصبان وقد يقال: هذا إن سلم فيما صوّت به للبهائم لا يتصور فيما حكى به صوت لعدم دلالته على شيء. قال العصام فى شرح الكافية لا معنى لدعوى الوضع فيها

(**قوله: معنى واستعمالا**) من كونها عاملة غير معمولة للاسم والفعل فخرجت المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل فإنها وإن كانت كالأفعال في المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثرها بالعوامل كضربا زيدا وكذا اسم الفاعل نحو أقائم الزيدان مما يعمل عمل الفعل فإن ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء كذا أفاده ابن الناظم ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم الجازم إلا أن يقال: عمله فيها لا لذاته بل لتضمنه معنى الحرف وهو إن.

(**قوله: بمعنى افترق**) كذا أطلقه الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا تستعمل في غير ذلك فلا يقال: شتان الخصمان عن مجلس الحكم ويطلب فاعلا دالا على اثنين نحو شتان الزيدان وقد تزاد ما بينهما فيقال: شتان ما زيد وعمرو وقد تزاد -ما بين- بينهما كقوله: فشتان ما بين اليزيدين في الندى ولم تجعل ما موصولة على معنى افترق الحالتان اللتان بينهما لأنه لا يقال: بين زيد وعمرو حالتان على معنى أن إحداهما مختصة بأحدهما والأخرى بالآخر بل لا يقال: إلا إذا كانا مشتركين في الحالتين.

فلو فسرنا قوله: شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين في كل واحدة وهو ضد المقصود وخرّج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعد لأنه لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة. أفاده الدماميني (**قوله: هو اسم فعل**) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة فإن القائل: أف كأنه قال: أتضجر كثيرا والقائل: هيهات كأنه قال بعد جدا. أفاده الرضي.

أي اسم مدلوله فعل (**وكذا أوه**) بمعنى أتوجع (**ومه**) بمعنى انكفف (**وما**) كان (**بمعنى افعل**) في الدلالة على الامر (**كآمين**) بمعنى استجب (**كثر**) وروده ومنه نزال بمعنى انزل ورويد بمعنى أمهل وهيت وهيا بمعنى أسرع وإيه بمعنى امض في حديثك وحيهل بمعنى ائت أو عجل أو أقبل وها بمعنى خذ وهلم بمعنى احضر أو أقبل

(**قوله: مدلوله فعل**) ظاهره لفظ الفعل أي من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه مطلق لفظ فآمين مثلا مسمى به الفعل الذي هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الألفاظ بل من حيث كونه لفظا دالا على طلب الاستجابة والأصح أن مدلوله مدلول الفعل قال الرضي: إذ العربي القح ربما يقول: صه ولا يخطر بباله اسكت بل ربما لم يسمعه.

(**قوله: وكذا أَوّه**) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم: آه وأه كما في المرادي. (**قوله: ومه عن انكفف**) وعبر بعضهم باكفف وهو إنما تصح على ما قيل أنه سمع في اكفف التعدي وعدمه مع أنه قد يفسر اللازم بالمتعدي وعكسه كما في الصبان.

(**قوله: وما كان بمعنى افعل**) أي ما شابه افعل لقوله في الدلالة على الامر ولو قال بدل قوله: في الدلالة الخ: وهو طلب الفعل لكان ظاهرا. (**قوله: وهيت**) بفتح التاء وكسرها وضمها وقد قرىء قوله تعالى ﴿هيت لك﴾[1] بالأوجه الثلاثة اهـ همع واللام بعدها للتبيين والمعنى إرادتي أو أعني لك ولا تتعلق بهيت. دماميني

(**قوله: وهيا**) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما. همع. (**قوله: بمعنى امض في حديثك**) هو كقول جماعة بمعنى زدني أي من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر. صبان.

(**قوله: بمعنى ائت الخ**) هو بالمعنى الأول متعد بنفسه وبالمعنى الثاني متعد بعلى كما في أثر روي عن ابن مسعود ﷺ إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر والمراد عمر بن الخطاب ﷺ وبالمعنى الثالث متعد بالباء أو بإلى وقد تفرد حي من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعدى بعلى وبمعنى ائت ويعدى بنفسه كما في الدماميني.

(**قوله: هلم**) هي عند البصريون مركبة من هاء التنبيه ولمّ التي هي فعل أمر من قولهم: لمّ الله شعثه أي جمعه كأنه قيل: اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفا وقال الفراء: مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم

---

(١) سورة يوسف: ٢٣/١٢

(**وغيره**) كالذي بمعنى المضارع (**كوي**) و وا و واها بمعنى اعجب وأف بمعنى أتضجر (**و**) كالذي بمعنى الماضي نحو (**هيهات**) بمعنى بعد ووشكان وسرعان بمعنى سرع وبطآن بمعنى بطأ (**نزر**) وكذا اسم الأمر من الرباعي كقرقار بمعنى قرقر

(**والفعل من أسمائه**) ما هو منقول عن حرف جر وظرف نحو (**عليكا**) بمعنى الزم (**وهكذا دونك**) بمعنى خذ (**مع إليكا**) بمعنى تنح ولا يستعمل هذا النوع إلا متصلا بضمير المخاطب وشذ عليه رجلا وعلي الشيءَ وإليّ

قال ابن مالك في شرح الكافية: وقول البصريين أقرب إلى الصواب قال في البسيط: ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هالم اهـ همع

فائدة: توقف ابن هشام في عربية قول الناس هلم جرا قال: والذي ظهر لنا في توجيهه أن هلم هي التي بمعنى ائت إلا أن فيها تجوزين: أحدهما أنه ليس المراد بالإتيان المجيء الحسيّ بل الاستمرار على الشيء وملازمته. والثاني أنه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كما في قوله تعالى: ﴿فليمدد له الرحمن مداً﴾[1] وجرا مصدر جره يجره إذا سحبه وليس المراد الجر الحسيّ بل التعميم.

فإذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكأنه قيل: واستمر ذلك في بقية الأعوام استمرارا أو استمر مستمرا على الحال المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع إشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو ممتنع أو ضعيف وإشكال التزام افراد الضمير إذ فاعل هلم هذه مفرد أبدا اهـ. أي مع أن بني تميم لا يلتزمونه في غير هلم هذه. (**قوله: وهيهات بمعنى بعد**) فإذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما في قوله تعالى: ﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾[2] (**قوله: وكذا الذي بمعنى المضارع**) لم يثبته ابن الحاجب وعليه فأف بمعنى تضجرت وأوه توجعت كما قاله المولى الجامي قس سره قال الصبان: والإنصاف أن المذهبين محتملان. (**قوله: منقول عن حرف جر وظرف**) قال الصبان عن يس: اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الإعراب يخالف هذا ويقتضي أن اسم الفعل هو الجار فقط اهـ والشارح ممن تكلم على موضع الضمير فلعله جرى على أن اسم الفعل هو الجزء الأول. (**قوله: جر**) نظرا إلى ما قبل النقل أي الأصل بالإضافة في نحو دونك وبالحرف في نحو عليك لأن اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف: وما لما تنوب عنه من عمل.

---

(١) سورة مريم: ٧٥/١٩

(٢) سورة المؤمنون: ٣٦/٢٣

ومحل الضمير المتصل بهذه الكلمات جر عند البصريين ونصب عند الكسائي ورفع عند الفراء.
(**وكذا**) أي كما يأتي اسم الفعل منقولا مما ذكر يأتي منقولا من المصدر نحو (**رويد**) إذ هو من أروده إروادا بمعنى أمهله إمهالا ثم صغروا الإرواد تصغير ترخيم ثم سموا به فعله فبنوه على الفتح وكذا (**بله**) إذ هو في الأصل مصدر فعل مرادف لدع ثم سمي به الفعل فبني وهذا حال كونهما (**ناصبين**) نحو رويد زيدا وبله زيدا

(**ويعملان الخفض مصدرين**) معربين نحو رويد وبله زيد (**وما لما تنوب عنه من عمل**) ثابت (**لها**) فترفع الفاعل ظاهرا ومستترا وتتعدى إلى المفعول بنفسها بحرف جر ومن ثم عدي حيهل بنفسه لما ناب عن ائت وبالباء لما ناب عن عجل وبعلى لما ناب عن أقبل

(**وأخر ما لذي فيه العمل**) عنها خلافا للكسائي (**واحكم بتنكير الذي ينون منها**) لزوما نحو واها ويها أو لا كصه ومه (**وتعريف سواه**) أي الذي لم ينون (**بين**) لزوما نحو نزال أو لا كصه ومه

(**وما به خوطب ما لا يعقل**) أو ما هو في حكمه كصغار الآدميين (**من شبه اسم الفعل صوتا يجعل**) كقولك لزجر الفرس: هلا هلا وللبغل عدس وللحمار عد

(**قوله: ورفع عند الفراء**) أي على الفاعلية بعد النقل ويرده أن الكاف ليست من ضمائر الرفع اهـ دماميني ويجاب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع له اهـ يس ونصب عند الكسائي أي على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير: ألزم أنت نفسك من الإلزام وأظهر ما رد به قولهم: مكانك بمعنى أثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فإن ما ذكر لازم.

(**قوله: تصغير ترخيم**) أي حذفوا الهمزة والألف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا: رويد وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف اهـ تصريح. (**قوله: وهذا حال إلخ**) حل معنى إشارة إلى أن ناصبين حال من رويد وبله.

(**قوله: ناصبين**) أي مع عدم تنوينهما وإلا كانا مصدرين. (**قوله: ويعملان الخفض**) أي والنصب منونين وسكت عنه لأنه الأصل. (**قوله: رويد وبله زيد**) من قبيل بين ذراعي وجبهة الأسد أعني من حذف المضاف إليه لدلالة الثاني عليه. (**قوله: مصدرين**) أي دالين على الطلب أيضا أي لنيابتهما عن فعل الأمر كما ذكره الأشموني. (**قوله: من مشبه**) أي في إفادة المراد. (**قوله: صوتا يجعل**) أي يجعل اسم صوت عند المصنف كما مر.

(**كذا الذي أجدى**) أي أعطى بمعنى أفهم (**حكاية**) لصوت (**كقب**) لوقع السيف وغاق للغراب وخاز باز للذباب وخاق باق للنكاح (**والزم بناء النوعين فهو قد وجب**) لما سبق في أول الكتاب.

(**قوله: كذا الذي أجدى حكاية**) أي أفادها وصريحه أنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهمة لها وهو كذلك لأن من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكي وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكي كذلك إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف وهذه مشتملة عليها

فإن قلت: بقي عليه الأصوات الدالة على معنى في النفس كأح لذي السعال قلت: هذه ليست موضوعة أصلا فلا تكون اسما بل لا تكون كلمة لأنها إنما تدل بالطبع لا بالوضع اهـ ملخصا من الصبان عليه رحمة الرضوان. (**قوله: النوعين**) أي نوعي الأصوات ما خوطب به ما لا يعقل وما أجدى حكاية هذا هو الظاهر (**قوله: لما سبق في أول الكتاب**) من الشبه الإهمالي وأما النيابي فلا يشملها على ما تقدم منه لعدم عملها.

(**قوله: فهو قد وجب**) قال الغزي: وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله: والزم اهـ وقال سم: قد يقال: الأمر بملازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بملازمة الجائز فقوله: فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط اهـ ولا يخفى بعده.

﴿هذا باب فيه (نونا التوكيد)﴾

(**للفعل توكيد بنونين هما**) شديدة وخفيفة (**كنوني اذهبن واقصدنهما يؤكدان افعل**) أي الأمر مطلقا نحو اضربن (**ويفعل**) أي المضارع بشرط أن يكون (**آتيا ذا طلب**) نحو فإياك والميتات لا تقربنها

﴿هذا باب فيه نونا التوكيد﴾

(**قوله: فيه نونا التأكيد**) ترك تقدير المضاف كما فعل في التراجم السابقة محافظة على رسم المتن. (**قوله: للفعل**) قدمه لإفادة الحصر. (**قوله: بنونين**) أي بكل منهما.

(**قوله: شديدة وخفيفة**) هما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبها ألفا وحذفها للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الألف كما سيأتي وعورض بأن الفرع قد يختص بما ليس للأصل أحيانا وقد قال سيبويه نفسه في أن المفتوحة فرع المكسورة ولها إذا خففت أحكام تختصها ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة اهـ ويدل له ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ﴾[1] فإن امرأة العزير كانت أشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا. (**قوله: يؤكدان افعل**) أي جوازا وكذا في المضارع في غير ما يأتي.

(**قوله: الأمر**) المراد فعل الأمر الاصطلاحي وهو يشمل فعل الدعاء. (**قوله: مطلقا**) أي من غير شرط لأنه طلب مستقبل دائما كما يرشد إليه تقييد المضارع وهو أحسن مما قيل سواء كان على زنة افعل أو غيرها كانفعل وافتعل لما علمت انه عام بنفسه. (**قوله: ذا طلب**) بواسطة أداة كلام الأمر ولا الناهية كما هو فرض الكلام فإذا كان بالجملة نحو قولك للعاطس: يرحمك الله وقوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن﴾[2] ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فلا يجوز توكيده وهو حال من ضمير آتيا.

(**قوله: فإياك والميتات إلخ**) آخره على ما في الأشموني: **ولا تعبدِ الشيطانَ واللهَ فاعبُدا**، الشاهد فيه: إدخال النون الخفيفة على اعبد الذي هو فعل أمر، إلا انها قلبت الفا في الوقف كما يأتي. وقوله: فإياك والميتات يريد به أن الميتة محرَّم أكلها. والبيت من قصيدة للأعشى ذكر ما يدعو إليه النبي ﷺ وما جاءت به الشريعة وأراد أن يُسْلم فمنعته قريش وهو في ديوانه هكذا:

فإياك والميتاتِ لا تقْرَبنها * ولا تأخذنْ سهماً حديداً لتفصِدا
وذا النصُب المنصوب لا تنسكَنه * ولا تعبدِ الشيطانَ واللهَ فاعبُدا

(١) سورة يوسف: ٣٢/١٢
(٢) سورة البقرة: ٢٢٨/٢

ونحو وهل يمنعني ارتياد البلاد ونحو هلا تمنن بوعد غير مخلفة ونحو فليتك يوم الملتقى تريني (**أو شرطا إما تاليا**) نحو ﴿وإما نرينك بعض الذي نعدهم أو نتوفينك﴾

(**قوله: وهل يمنعني ارتيادي البلاد**) البيت مع ما قبله:

وما إنْ أرى الموتَ في صَرْفِهِ * يـغـادرُ مـن شـارخٍ أويَـفَـنْ

فـهـل يـمـنـعـني ارتيادي البلادَ * مـن حـذر الـمـوت أن يـأتـين

الشارخ الصغير السن الحدث واليفن بفتح الياء والفاء وتخفيف النون الكبير وصرفه تصرفه وتقلبه ويغادر يترك يقول: الموت لا يترك أحدا لا صغيرا ولا كبيرا وارتياده ذهابه ومجيئه وطوفه في البلاد يقال منه: راد يرود إذا ذهب وجاء وارتاد يرتاد

يقول: هل يمنعني تطوّفي في البلاد وتنقلي من موضع إلى موضع من حذر الموت أن يأتيني الموت والاستفهام للتقرير بما بعد النفي كما في ﴿ألم نشرح﴾[1] وأن يأتيني منصوب مفعول يمنعني يقول: هل يمنعني من أن ينزل بي الموت طوافي في البلاد.

(**قوله: هلا تمنن**) آخره: **كما عهدتك في أيام ذي سلم،** وأصل تمنن تمنين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع تخفيفا فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء وذي سلم موضع بالحجاز وغير مخلفة حال من الياء المحذوفة وقوله: كما عهدتك أي وتكونين كما عهدتك من الوفاء بعهودك.

(**قوله: فليتك يوم الملتقى** الخ) آخره: **لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم**

فقوله: تريني فيه الشاهد وأصله ترين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها كما سيأتي فلما أتي بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار تريني ويوم ظرف لغو متعلق بتريني والملتقى مصدر ميمي أي يوم لقاء العدو والحرب وهائم أي مغرم وعاشق.

والمعنى: أنه يتمنى الشاعر لو تراه الحبيبة يوم الحرب لتعلم أنه هائم بها لأن من عادة الأبطال أن يتذكروا أحب الناس إليهم لبث الحمية في نفوسهم وإيقاظ الشجاعة. (**قوله: أو شرطا**) **عطف على ذا** طلب وتاليا صفته وإما بالكسر مفعول تاليا أي أو آتيا فعل شرط تاليا إما أو أن شرطا بمعنى أداة شرط مفعول تاليا معطوفا وإما بدل من شرطا.

(**قوله: أو مثبتا**) عطف على ذاطلب أيضا لأن العطف بغير بمرتب على الأول كما تقدم ومستقبلا حال

---

(١) سورة الشرح: ١/٩٤

(**أو مثبتا في قسم مستقبلا**) متصلا بلامه نحو ﴿تالله لتسئلن﴾ بخلاف المنفي نحو﴿ تالله تفتأ تذكر﴾ والحال نحو ﴿لأقسم بيوم القيمة﴾ وإن منعه البصريون وغير المتصل باللام نحو ﴿لإلى الله تحشرون﴾ ﴿ولسوف يعطيك ربك﴾

تنبيه: لا يلزم هذا التوكيد إلا بعد القسم كما في الكافية (**وقل**) توكيده إذا وقع (**بعد ما**) الزائدة نحو قليلا به ما يمدحك وارث

من ضمير مثبتا (﴿**قول تعالى: لأقسم**﴾) هي قراءة ابن كثير وأقسم معناه الحال لدخول اللام عليه وإنما لم يؤكد بالنون حينئذ لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال.

(**قوله: وإن منعه البصريون**) مرتبط بمحذوف أي فيجوز وقوع الحال جوابا وإن منعه الخ قال الأشموني: منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدّرة بالمؤكد كقولك: والله إن زيدا ليفعل الآن وأجازه الكوفيون ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير لأقسم والبيتين اهـ.

(**قوله: وغير المتصل**) أي المفصول بمعموله كالمثال الأول أو بحرف تنفيس كالمثال الثاني أو بقد نحو والله لقد يقوم زيد.

(**قوله: وغير المتصل باللام**) أي لام القسم كما هو الظاهر فقول البيضاوي تبعا للزمخشري: ان اللام في ولسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدإ والتقدير لأنت سوف يعطيك لا للقسم فإنها لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة مخالف لما قاله الشارح المحقق الذي هو مذهب الجمهور من أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها.

(**قوله: إلا بعد القسم**) أي بشرط الاتصال بلامه وبشرط كونه مستقبلا غير منفي متصلا كما في التوضيح لأنهم كرهوا أن يؤكد الفعل بأمر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له. قاله المولى الجامي قدس سره

(**قوله: قليلا به ما يمدحنك الخ**) آخره: **إذا نال مما كنت تجمع مغنما** وقبل البيت:

أهن للذي تهوى التلاد فإنه * إذا مت كان المال نهباً مقسّما
يقسمه غنماً ويشري كرامة * وقد صرت في خطّ من الأرض أعظما

قوله: قليلا أي مدحا قليلا والمراد بالمغنم سهمه يشرِي يبتاعُ والخطُّ الشقُّ التلاد والتليد ما كان عندهم قديما وأصل التاءِ الواو كأنه ولد عندهم والطارف والطريف ما استحدثوه. والمعنى: اعط من

وأقل منه أن يتقدم عليها رب نحو ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات (و) بعد (**لم**) نحو يحسبه الجاهل ما لم يعلما. (**وبعد لا**) نحو ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾ (و) بعد (**غير إما من طوالب الجزاء**) وهي كلمات الشرط نحو ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

تتمة: جاء توكيد المضارع خاليا مما ذكر وهو في غاية الشذوذ ومنه:

وليت شعري واشعرن * إذا ما قربوها منشورة ودعيت

تحبه ما جمعته من المال ولا تدخره فإنه الخ. وفي رواية أهن للذي يهوى بالتحتية ومعناه كما يؤيده رواية الفوقية يهواك قاله الناصر

(**قوله: وأقل منه**) بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فإنه حكى ربما يقولن ذلك.

(**قوله: ربما أوفيت الخ**) أي نزلت والعلم الجبل او في بمعنى على والشاهد في ترفعن وفاعله شمالات جمع شمال ريح من ناحية القطب.

(**قوله: يحسبه**) شبه اللبن في القعب لما عليه من الرغوة حتى امتلأ بشيخ معمم فوق كرسي وما قبله من الأبيات يدل على ذلك وهو مذكور في شرح شواهد سيبويه للسيرافي.

(**قوله: وبعد لا**) قال في شرح الكافية: وإنما أكده لأن النافية كالناهية في الصورة.

(**قوله: وبعد لا**) لم يحتج لتقييدها بالنافية لأنه قد علم من قوله: ذا طلب اطراد التوكيد بعد لا الناهية. نكت (﴿**قوله تعالى: لا تصيبن الخ**﴾) الجملة صفة لفتنة فتكون الإصابة عامة للظالمين وغيرهم فلا يصح أن تكون لا ناهية لأن الجملة الإنشائية لا تقع صفة اهـ سم وفي الأشموني توجيهات من قال: إنها للنهي فراجعه. (**قوله: وغير**) بالجر عطفا على لا. (**قوله: ومهما تشأ الخ**) منه متعلق بتعطكم وفزارة فاعل تشأ. (**قوله: ليت شعري**) أي علمي أي ليتني أعلم والضمير في قربوها لصحيفة الأعمال والبيت مع ما بعده وليت شعري واشعرن * إذا ما قربوها منشورة ودعيت

ألي الفوز أم علي إذا حوسبت * إني على الحساب مقيت

(**قوله: وأشذ منه تأكيد أفعل**) أي لأنه ماض في الأصل. (**قوله: فاحر به**) أوّله: **ومستبدل من بعض عضبَى صريمة**

قال الشمني: عضبى معرفة لا تنون ولا تدخلها أل وهي مئة من الإبل وصريمة تصغير صرمة بالكسرة

وأشذ منه تأكيد أفعل في التعجب في قوله: فأحر به بطول فقر وأحريا وأشذ من هذا توكيد اسم الفاعل في قوله: أقائلن أحضروا الشهودا

(**وآخر المؤكد افتح كابرزا**) واخشين وارمين واغزون (**واشكله قبل مضمر**) ذي (**لين بما جانس من تحرك قد علما**) فافتحه قبل الألف واكسره قبل الياء وضمه قبل الواو (**و**) بعد ذلك (**المضمر احذفنه إلا الألف**) فأثبتها نحو اضربن يا قوم واضربن يا هند واضربان يا زيدان.

(**وإن يكن في آخر الفعل ألف فاجعله**) أي الآخر (**منه**) إن كان (**رافعا غير الياء والواو**) كالألف (**ياء كاسعين سعيا**) وارضين وهل تسعيان (**واحذفه**) أي الآخر (**من**) فعل (**رافع هاتين**) أي الواو والياء

وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين وأحْريا بحاء مهملة فراء فتحتية. (**قوله: ألف**) أما إذا كان في آخره واو أو ياء فكالصحيح. (**قوله: كالألف**) من المستتر والنون والظاهر

(**قوله: واشكله إلى آخر البيت**) استثناء من القاعدة قبله أعني وآخر الخ أي حرك آخر المؤكد حالة كون هذا الآخر قبل مضمر لين بفتح اللام مخفف لين هذا هو المسموع والظاهر وإن جاز كسرها على أنه من النعت بالمصدر وقوله: من تحرك بيان لما.

(**قوله:احذفنه**) أي لأجل التقاء الساكنين لأنه ليس على حده الجائز إذ شرطه أن يكون الساكنان في كلمة وهنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة كذا قاله سم والصحيح عدم اشتراط كونهما في كلمة بدليل نحو ﴿أتحاجوني﴾[1] وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استثقال الكلمة واستطالتها لو أبقي المضمر ولم يحذف من المثنى لمانع الالتباس بالمفرد إذ كسر النون بسبب الألف يذهب بذهابها. أفاده الصبان

(**قوله: واحذفه**) الظاهر أن الفعل في هذا مبني على فتحة الياء المحذوفة وإنما لم يقلب ياء كما تقدم لأنه لو كان هنا ياء لاجتمع ياآن في نحو اخشين يا هند إذ كان يقال: اخشيين بفتح الياء الأولى المنقلبة عن الألف وكسر الثانية الفاعل وكذا في نحو هل ترضين يا دعد إذ كان يقال: ترضيين وكل ذلك ثقيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم.

(**قول المصنف: وفي واو ويا**) من وضع الظاهر موضع المضمر أي فيهما.

(﴿**قوله تعالى: ولا تتبعان**﴾) فلا للنهي ونون الرفع محذوفة بها والنون مؤكدة وضعّفَه بيمكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنفي والموجود نون الرفع كما في التصريح.

---

(١) سورة الأنعام: ٨٠/٦

(و) بعد ذلك (**في واو وياء شكل مجانس**) لهما (**ففي نحو اخشين يا هند بالكسر**) للياء (**ويا قوم اخشون واضمم**) الواو (**وقس**) على ذلك (**مستويا**)

(**ولم تقع**) نون (**خفيفة بعد الألف**) لالتقاء الساكنين وأجازه يونس قال المصنف: ويمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان ﴿ولا تتبعان﴾ (**لكن شديدة وكسرها**) حينئذ (**ألف وألفا زد قبلها**) أي النون الشديدة حال كونك (**مؤكدا فعلا إلى نون الإناث أسندا**) فصلا بينهما كراهية توالي الأمثال نحو اضربنان (**واحذف خفيفة لساكن ردف**) نحو

لا تـهـيـن الـفـقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه

(و) احذفها أيضا (**بعد غير فتحة إذا تقف واردد إذا حذفتها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عدما**) وهو واو الجمع وياء التأنيث ونون الإعراب فقل في اخرجن واخرجن: اخرجوا واخرجي وفي هل تخرجن وهل تخرجن: هل تخرجون وهل تخرجين

(**قوله: واحذف خفيفة الخ**) وإنما لم تحرك عند ملاقاتها ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا في الأكثر لنقصها عنه في الفضل بكونها في الفعل وهو في الاسم فقصدوا بحذفها وإبقائه محركا إظهار لشرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذي هو دونه.

(**قوله: لساكن ردف**) أي وقت وجود ساكن ردف النون سواء كان قبلها فتحة كاضرب الرجل يا زيد أو ضمة كاضرب الرجل يا قوم أو كسرة كاضرب الرجل يا هند.

(**قوله: لا تهين الفقير**) أصله قبل التوكيد لا تهن بحذف الياء التي هي عين الفعل لالتقائها ساكنة الساكنَ بدخول الجازم عليها فلما أكد فتحت اللام فردت العين لزوال الالتقاء

فالجازم سابق على النون ليكون دخولها قياسيا لكون الفعل حينئذ طلبيا وحينئذ فهو معرب لفظا قبل النون وينقلب محليا بعد النون وقوله: علك لغة في لعلك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة.

(**قوله: واردد الخ**) لزوال سبب الحذف وهو في النون اجتماع المثلين وفي الواو والياء التقاء الساكنين. **دماميني**.

(**قوله: ألفا**) ولذلك رسمت بالألف نظرا إلى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم.

(**قوله: وقفا**) أي واقفا أو لأجل الوقف أو وقت الوقف وإنما أبدلت ألفا لشبهها بالتنوين قال أبو حيان: الظاهر أن دخول النون في الوقف خطأ لأنها تدخل للتأكيد ثم تحذف بلا دليل عليها اهـ

(**وأبدلنها بعد فتح ألفا وقفا**) كالتنوين (**كما تقول في قفن: قفا**) **تتمة**: قد تحذف هذه النون الخفيفة لغير ما ذكر في الضرورة كقوله: أضرب عنك الهموم طارقها.

ويرد أنه ليس المراد أنها تدخل وقفا ثم تحذف بل إنه إذا ورد فعل مؤكد بها في الوصل وأريد الوقف عليه حذفت ورد المحذوف لأجلها. صبان.

(**قوله: أضرب عنك**) ضمنه معنى اطرد فعداه بعن وطارقها بدل من الهموم.

﴿هذا باب (**ما لا ينصرف**)﴾

وهو ما فيه علتان من العلل الآتية أو واحدة منها تقوم مقامهما سمي به لامتناع دخول الصرف عليه وهو التنوين كما قال: (**الصرف تنوين أتى مبينا معنى**) وهو عدم مشابهة الفعل (**به**) أي بهذا التنوين أي بدخوله (**يكون الاسم**) مع كونه متمكنا (**أمكنا**) وبعدمه يكون غير أمكن ولذلك سمي بتنوين التمكن أيضا وغير هذا التنوين لا يسمى صرفا لأنه قد يوجد فيما لا ينصرف كتنوين المقابلة في عرفات والعوض في جوار ونحو ذلك. (**فألف التأنيث مطلقا**) مقصورا أو ممدودا (**منع صرف الذي حواه كيفما وقع**)

﴿**هذا باب ما لا ينصرف**﴾

ذكره عقب النون لأن له تعلقا بالفعل بشبهه له كما أنها متعلقة به. (**قوله: لامتناع دخول الصرف**) وهو التنوين أما الجر بالكسر فهو تابع له وجودا وعدما لتآخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف وسمي هذا التنوين صرفا لأن الصرف من الصريف بمعنى الصوت والتنوين صوت وقيل: من الانصراف بمعنى الرجوع فكأنّ الاسم رجع عن شبه الفعل وليس كلام الشارح على تقدير مضاف أي علامته لأنه خلاف ظاهر كلام المصنف بل ومناف لصريح قول الشارح أيضا في قوله: ولذا سمي تنوين التمكن أيضا.(**قوله: معنى**) مفعول مبينا. (**قوله: عدم مشابهته الفعل**) أي والحرف أيضا فهو باق على أصله من التمكن في باب الاسمية. (**قوله: أي بهذا التنوين**) جعل جملة به يكون الخ صفة التنوين والأقرب كونه صفة معنى كما درج عليه الحواشي فيكون الضمير راجعا إلى المعنى. (**قوله: أمكنا**) أي زائدة التمكن في باب الاسمية فهو أفعل تفضيل من مكن بمعنى تمكن لا من تمكن لأنه من غير الثلاثي شاذ. (**قوله: سمي بتنوين التمكن**) أي تنوين زيادة التمكن قال الشهاب: التمكن هنا صار لقبا على المعنى المعبر عنه بالأمكنية اهـ وبهذا لا يقال كان الأولى أن يقول: بتنوين الأمكنية وأن نقله العلامة العطار في حاشية الأزهرية عن بعضهم على أنه يقال: التسمية الاصطلاحية يكفيها أدنى ملابسة بل سبق عن العلامة الصبان أنها قد تخلو عنه إذ لا مشاحة في الاصطلاح .

(**قوله: فألفا التانيث**) أي كل واحد منهما. (**قوله: أو ممدودا**) توصيفه بالمد لمجاورتها له وإلا فالمانع الهمزة الأخيرة والممدود ما قبلها وأصلها ألف لينة فأصل حمراء حمرى بالقصر فلما قصدوا المد زادوا قبلها ألفا فقلبت الأخيرة همزة ولذا أطلق عليها الألف. (**قوله: صرف الذي الخ**) أي تنوين الاسم الذي حواه كما هو المناسب للسابق ويحتمل أن المراد كون الاسم منصرفا وقد استعمل المصنف الصرف بهذا المعنى في آخر الكتاب. (**قوله: كيفما وقع**) كيفما اسم شرط على مذهب الكوفيين ووقع فعل الشرط وجوابه محذوف لعلمه من منع أي كيفما وقع الذي حوى الألف مُنع الصرف.

من كونه نكرة كذكرى وصحراء أو معرفة كزكريا مفردا كما مضى أو جمعا كحجلى وأصدقاء اسما كما مضى أو وصفا كحبلى وحمراء

(**وزائدا فعلان**) وهما الألف والنون يمنعان إذا كانا (**في وصف سلم من أن يرى بتاء تأنيث ختم**) إما لأنه له مؤنث على فعلى كسكران وغضبان أو لا مؤنث له أصلا كلحيان فإن ختم بالتاء صرف كندمان

(**ووصف أصلي ووزن أفعلا**) كذلك إذا كان (**ممنوع تأنيث بتا**) إما لأن مؤنثة على فعلاء (**كأشهلا**) أو على فعلى كالفضلى أو لا مؤنث له كأكمر فإن كان بالتاء صرف كأرمل ويعمل

(**قوله: من كونه الخ**) أفاد أن ضمير وقع للذي حوى لا الألف فإن تعميمه علم من مطلقا.

(**قوله: وزائدا فعلان**) إما مبتدأ حذف خبره أي كذلك وإليه أشار الشارح أو عطف على الضمير في منع للفصل بالمفعول أي الألف منع الصرف هو وزائدا الخ وفعلان مجرور بالفتحة للعلمية على الوزن والزيادة

ولا يقال: يكون الخبر أجنبيا بالنسبة إلى المعطوف لأن وجود الربط بأحد المتعاطفين كاف وفعلان بفتح الفاء لا غير لما في العصام على الجامي أنه لا يوجد في الصفة فعلان بالكسر مطلقا ولا بالضم إلا ومؤنثه فعلانة بالهاء كخمصان وخمصانة وليس الكلام فيه لأنه مصروف أما الاسم فعلى الأوزان الثلاثة.

(**قوله: سلم الخ**) هذا أحد شرطين وأشار إلى الشرط الآخر وهو الأصالة بقوله: وألغين الخ لأنه عام في فعلان وغيره. (**قوله: أو لا مؤنث له**) منه رحمن والأول فهما غير مصروفين على الصحيح لأنا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى لأنه لكثرته أولى من فعلانة. (**قوله: إما على أن مؤنثها فعلى**) كأشهل في الخضري: أن مؤنثه فعلاء فليراجع.(**قوله: كأشهلا**) الشهلة اختلاط سواد العين بزُرْقة.

(**قوله: كأرمل**) أي بمعنى الفقير فخرج أرمل في قولهم: عام أرمل بمعنى قليل المطر فإنه لا يصرف لأن يعقوب حكى فيه سنة رملى فلا يقبل التاء. (**قوله: أرملة**) أي الفقيرة ويقال للمرأة التي مات زوجها لفقرها غالبا. (**قوله: ويعمل**) هذا لا يناسب المتن نعم يناسب قول الكافية:

ووصف أصلي ووزن أصِّلا * في الفعل تا أنثى به لن توصلا

وهو أولى مما في الألفية لعمومه.

(**وألغين عارض الوصفية كأربع**) فإنه لكونه وضع في الأصل اسما مصروف. (و) ألغين (**عارض الاسمية فالأدهم**) أي (**القيد لكونه وضع في الأصل وصفا انصرافه منع وأجدل**) للصقر (**وأخيلٌ**) لطائر عليه نقط كالخيلان (**وأفعى**) للحية اسماء في الأصل والحال فهي (**مصروفة وقد يُنَلن المنعا**) من الصرف للمح معنى الصفة فيها وهو القوّة والتلوُّن والإيذاء

(**ومنعُ عدلٍ**) وهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية (**مع وصف معتبر في لفظ**) ثناء (**ومثنى وثلث**) ومثلث إذ هما معدولان عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة (و) في (**أخر**) جمع أخرى أنثى آخر إذ هو معدول عن الأخر

(**قوله: وألغين الخ**) تصريح بمفهوم قوله: أصلي وعارض الوصفية من إضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من وكذا عارض الاسمية. (**قوله: كأربع**) أي في مررت بنسوة أربع. (**قوله: للصقر**) في المثل: بيض القطا يحضنه الأجدل يضرب للوضيع يُؤويه الشريف.

(**قوله: عليه**) أي على جناحه نقط كالخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن والعرب تتشاءم به تقول: أشأم من أخيل. (**قوله: أوّلا ثناء ومثنى**) مثلث أشار إلى أن في كلام المصنف احتباكا والأولى عدم حمله عليه لأن ثناء ومثلث داخل في كلام المصنف بعد ووزن مثنى الخ. أبو البركات

(**قوله: هما معدولان**) الأولى هي معدولة.

(**قوله: عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة**) أي اختصارا وتخفيفا والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في أخواته ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا ملحوظا فيها معنى الوصف وإن كان أصلها أسماء للعدد ولا يقال: إن وصفيتها عارضة كأصلها فلا تؤثر المنع لأن وضع المعدول غير وضع المعدول عنه. أفاده الرضي

(**قوله: هو معدول عن الأخر**) أي بضم ففتح معرفا بأل بدليل أنه أفعل تفضيل أو في حكمه فحقه أن لا يجمع ولا يؤنث إلا مقرونا بأل أو مضافا لمعرفة فحيث وجد بدون ذلك حكمنا بعدله عما يستحقه من التعريف بأل هذا قول أكثر النحويين

وفيه أنه في نحو نسوة أخر وأيام أخر نكرة فكيف يعدل عن المعرفة مع أنه ليس بمعناه فالتحقيق أن عدله عن آخر بالفتح والمد مرادا به جمع المؤنث لأن حق أفعل التفضيل أن يكون في حال تجرده من أل والإضافة مفردا مذكرا في جميع أحواله فكان قياس أخر كذلك لتجرُّده لكنه ورد بغير ذلك فعلمنا أنه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمد اهـ من التوضيح

(**ووزن مثنى وثلاث كهما**) في منع الصرف لما ذكر (**من واحد لأربع فليعلما**) نحو أحاد وموحد ورباع ومربع وسمع أيضا خماس ومخمس وعشار ومعشر وأجاز الكوفيون والزجاج قياسا خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع.

(**وكن لجمع**) متناه (**مشبه مفاعلا**) في كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض بعدها حرفان أولهما مكسور لا لعارض نحو دراهم ومساجد (**أو**) مشبه (**المفاعيل**) فيما ذكر مع كون ما بعد الألف ثلاثة أوسطها ساكن كمصابيح وقناديل (**بمنع كافلا وذا اعتلال منه**) أي من هذا الجمع

(**قوله: كهما**) خبر قوله: وزن وقوله: من واحد الخ حال من الضمير في الخبر. (**قوله: وكن لجمع**) اعترض بأن الجمعية ليست شرطا بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط المذكورة في الشرح منع صرفه وإن فقدت الجمعية فكان الأولى أن يقول: للفظ ويجاب بأن الجمع في كلامه تمثيل لا تقييد بدليل قوله: ولسراويل الخ وإنما آثر الجمع بالتمثيل لأنه الغالب في الوزنين. كذا في الصبان

وصرح المولى الجامي قدس سره باشتراط الجمعية وهو الموافق لتعليلهم استقلال الجمع بالمنع لأنه لخروجه عن صيغ الآحاد العربية إذ لا نجد مفردا عربيا بهذه الأوصاف وأما سراويل فأعجمي دخيل أو جمع تقديرا كما ستعلم فراجع شرح الكافية.

(**قوله: في كون أوله مفتوحا**) فخرج مضمومه كعذافر بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم للأسد.

(**قوله: أولهما مكسور**) ولو تقديرا كدواب وعذارى إذ أصلهما دوابب وعذاري بكسر ما بعد الألف فأدغم الأول وقلبت كسرة الراء في الثاني فتحة والياء ألفا.

(**قوله: غير عوض**) أي عن إحدى ياء النسب كيمان وشآم أصلهما يمني وشأمي بشد الياء حذفوا إحدى الياءين تخفيفا وعوضوا عنها الألف ففتحت همزة شأمي بعد سكونها فصار يماني وشآمي ثم أُعِلَّ كقاض فصار يمان وشآم ومثل ذلك ثمان فإنه منسوب حقيقة إلى الثمن بالضم وهو الجزء الذي صير السبعة ثمانية كما قاله الجوهري فأصله ثمني فتحوا أوله لكثرة التغيير في النسب ثم حذفت إحدى الياءين إلى آخر ما مر فهذه الثلاثة مصروفة. (**قوله:لا لعارض**) خرج نحو التنواني مصدر تنوانى اصله التواني كالتباعد.

(**قوله: وذا اعتلال**) مفعول لمحذوف يفسره أجره ومنه صفة لذا أو حال منه وكذا قوله: كالجواري أو هو خبر لمحذوف وخرج به المعتل الذي ليس مثله كالعذارى فلا يجري كسار.

(**كالجواري رفعا وجرا اجره**) مجرى (**كساري**) أي في التنوين وحذف الياء نحو ﴿ومن فوقهم غواش﴾ ﴿والفجر وليال عشر﴾ ونصبا اجره كدراهم في فتح آخره من غير تنوين نحو ﴿سيروا فيها ليالي﴾ ولم يظهر الجر فيه كالنصب وهو فتحة مثله لأن الفتحة تثقل إذا نابت عن حركة ثقيلة فعوملت معاملتها وقد لا تحذف ياؤه بل تقلب ألفا بعد إبدال الكسرة قبلها فتحة فلا ينون كعذاري ومداري. ثم التنوين في جوار عوض من الياء المحذوفة وقال الأخفش: تنوين تمكين لأن الياء لما حذفت بقي الاسم في اللفظ كجناح فزالت الصيغة فدخله تنوين الصرف

(**قوله: رفعا وجرا**) أي حالتهما فهما ظرفان بتقدير مضاف. (**قوله: مجرى كساري**) الكاف اسم بمعنى المثل مضاف إليه على حله وفي المتن تحتمل الاسمية والحرفية حالا أو مفعولا مطلقا فاعرفه.

(**قوله: في التنوين**) وحذف الياء أي فقط لا من كل وجه فإن جواري يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض بخلاف سار فيهما.

(**قوله: وهو فتحة**) أي من أول الأمر أو بعد اعتباره غير منصرف على الاحتمالين المذكورين آنفا من تقدم الإعلال أو منع الصرف.

(**قوله: وقد لا تحذف الخ**) أي فلا يجري كسار فقول المصنف: أجره الخ مبني على الغالب. (**قوله: كعذارى**) جمع عذراء بالمد وهي البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها وقيل: إن مدارى جمع مدراء أي كحمراء وهي المنتفخة الجنبين وفي القاموس ما يوافقه.

(**قوله: عوض من الياء المحذوفة**) خرجه الأكثر على أن الإعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمرا ظاهرا محسوسا بخلاف منع الصرف فإن سببه مشابهة الاسم الفعل وهي خفية فأصل جوار على هذا جواريٌ بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا لأن المحذوف لعلة كالثابت ثم خيف رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضا عنها

وخرجه بعضهم على أن منع الصرف مقدم فأصل جوار على هذا جواريُ بترك التنوين لصيغة منتهى الجمع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفا ثم أتي بالتنوين عوضا عنها فعلم أن سبب الحذف على الأول التقاء الساكنين وعلى الثاني التخفيف. صبان

ورد بأن المحذوف في قوة الموجود وقال الزجاج: عوض عن ذهاب الحركة عن الياء ورد بلزوم تعويضه عن حركة نحو موسى ولا قائل به.

(**ولسراويل**) المفرد الأعجمي (**بهذا الجمع شبه**) من حيث الوزن (**اقتضى عموم المنع**) من الصرف وقيل: هو نفسه جمع سروالة، وقيل: فيه وجهان، (**وإن به**) أي بالجمع (**سمي أو بما لحق به**) من سراويل ونحوه (**فالانصراف منعه يحق**) ولا اعتداد بما عرض.

(**والعلم امنع صرفه**) إن كان (**مركبا تركيب مزج نحو معدي كربا**) وحضر موت بخلاف المركب تركيب إضافة أو إسناد

(**قوله: بأن المحذوف**) أي لعلة تصريفية وقوله: في قوة الموجود أي ولولا ذلك لجرى الإعراب على ما قبل الياء كما في يد. (**قوله: عوض عن ذهاب الحركة**) أي الحركة الذاهبة.

(**قوله: بلزوم تعويضه عن حركة موسى**) قد يقال: لا يقبل الألف الحركة أصلا حتى يقال بحذفها منه والتعويض عنها ثم رأيت الأشموني أنه جعل ذلك أولى لأن احتياج المتعذر إلى التعويض أشد من احتياج المتعسر وأوضحه الصبان بما يلزم المراجعة إليه وحاصله اعتبار حركة فيه اهـ أبو البركات.

وموسى أعجمي لأنه معرب موشي وهو بالعبراني معناه الماء والشجر لأن فرعون التقطه من بينهما فركبا اسما عليه وأما اختلافهم في اشتقاقه فإنما هو في موسى الحديد فقيل: من أوسيت رأسه إذا حلقته فهو موسى كأعطيته فهو معطى فيكون مصروفا

(**قوله: جمع سروالة**) أي بحسب الأصل لأنه كما في أوضح المسالك منقول عن جمع سِرْوَالة بمعنى قطعة من الخرقة فجمع وصار اسم جنس للمعهود وعلى هذا فهو داخل في قوله: وإن به سمي الخ فالظاهر أن مراده أنه جمع الآن فرضا كما قاله المولى الجامي قدس سره كأنه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمع فيندفع به نقض الأشموني أنه لم يسمع نقل الجمع إلى اسم الجنس بل إلى العلم كمدائن وحضاجر.

(**قوله: تركيب مزج**) خرج تركيب الإضافة فإنه مصروف والإسناد فإنه محكي وقد مر تحقيقه في باب العلم.

(**قوله: نحو معدي كربا**) مما هو معرب لا نحو سيبويه فإنه مبنيٌّ تغليبا لجزئه الثاني وإذا سمي بالعددي منه ففيه ثلاثة مذاهب: إقراره على حاله وإضافة صدره لعجزه وإعرابه غير مصروف.

(**كذاك**) علم (**حاوي زائدي فعلانا**) وهما الألف والنون (**كغطفان وكإصبهانا**) وتعرف زيادتهما بسقوطهما في التصاريف كسقوطهما في رد نسيان إلى نسي فإن كانا فيما لا يتصرف فبأن يكون قبلهما أكثر من حرفين فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فإن قدرت أصالة التضعيف فزائدان أو زيادته فالنون أصلية كحسان إن جعل من الحس ففعلان فيمنع أو من الحسن ففعال فلا يمنع (كذا) علم (**مؤنث بهاء**) امنع صرفه (**مطلقا**) سواء كان علما لمذكر كطلحة أم لمؤنث كفاطمة زائدا على ثلاثة كما مضى أم لا كقلة (**وشرط منع**) صرف (**العاري**) منها (**كونه ارتقى فوق الثلاث**) كسعاد وعناق (**أو**) على الثلاثة لكنه أعجمي (**كجور**) وحمص (**أو**) متحرك الأوسط نحو (**سقر**) ولظى (**أو**) مذكر الأصل سمي به مؤنث نحو (**زيد اسم امرأة لا اسم ذكر**) وأجرى فيه المبرد

(**قوله: كذاك حاوي الخ**) أي وإن لم يكن على وزن فعلان كما أشار إليه بالتمثيل بخلاف الوصف فإنه يعتبر كونه على فعلان بالفتح كذا قيل وقد يقال: إن قوله: كذاك حاوي الخ مفيد للعموم بجوهره بلا نظر للمثال إذ يصدق على نحو عمران أنه حاوي زائدي فعلان.

(**قوله: وكإصبهان**) بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الموحدة عند المغاربة وتبدلها المشارقة فاء اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وهو اصبهان بن نوح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام. من الخضري

(**قوله: كحسان**) محل ما ذكر إذا أريد به غير الصحابي أما هو فممنوع قولا واحدا لأنه المسموع في شعره وعلى ألسنة الرواة قاله أبو حيان فيستفاد منه أن محل الوجهين في غير ما سمع فيه أحدهما فقط وإلا فلا يتعدى.

(**قوله: بهاء**) إنما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لأنها لا تمنع مع العلمية.(**قوله: العاري**) أي مع كونه مؤنثا لأن الكلام فيه.

(**قوله: فوق الثلاث**) أي ذي الثلاث لأن الاسم لا يرتقي فوق الأحرف نفسها بل فوق اسم آخر ذي أحرف. شاطبي أو المراد زاد حروفه.

(**قوله: لكنه أعجمي**) أي لثقل العجمة فيقوى التأنيث بها وإن كانت العجمة وحدها لا تمنع الثلاثي ومثل جور حمص وماه اسمي بلدين. (**قوله: أو كجور**) عطف على جملة ارتقى خبر الكون وقوله: اسم امرأة حال من زيد.

والجرمي الوجهين الآتيين في المسألة بعد وهما (**وجهان**) رويا عن النحاة (**في**) الثلاثي ساكن الوسط (**العادم تذكيرا**) متأصلا قبل النقل كما (**سبق أو**) العادم (**عجمة كهند والمنع أحق**) من الصرف نظرا إلى وجود السببين، وعن الزجاج وجوبه.

(**والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث**) كإبراهيم (**صرفه امتنع**) بخلاف غير العجمي والعجمي الوضع العربي التعريف كلجام والثلاثي ولو كان ساكن الأوسط كشتر ونوح (**كذاك**) علم (**ذو وزن يخص الفعلا**) بأن لم يوجد دون ندور في غير فعل كخضم وشمر ودئل وانطلق واستخرج علمين

(**قوله: وجهان**) جعله خبرا لحسن المزج وفي المتن مبتدأ سوغه التقسيم لأنهما في مقابلة تحتم المنع وفي العادم خبر وتذكيرا مفعول العادم وسبق صفته وعجمة عطف عليه وأو بمعنى الواو.

(**قوله: ساكن الوسط**) بخلاف محركه لقيام الحركة مقام الرابع القائم مقام التاء وليس ذا وجهين خلافا لابن الأنباري. (**قوله: والعجمي الوضع والتعريف**) من إضافة الوصف معنى لمرفوعه أي العجمي وضعه وتعريفه. (**قوله: قبل النقل**) أي حاصلا قبل النقل تفسير.

(**قوله: مع زيد**) إما حال من الهاء في صرفه وإن لزم عليه عمل المصدر مؤخرا للتسامح في الظرف أو من الضمير في العجمي لا من العجمي نفسه لأنه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة.

(**قوله: ولو كان ساكن الوسط**) الظاهر: ولو محرك الوسط فيفيد أنه ليس كالتانيث يقوم الحركة معه مقام حرف رابع كما قيل لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث فإن علامته مقدرة وتظهر في بعض التصاريف فله نوع قوة في الثقل وتحرك الوسط يزيده فمنع.

(**قوله: كشتر**) بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم حصن بالعجم ومحل صرف ذلك ما لم يرد به القلعة وإلا تحتم للتأنيث المقوى بحركة الوسط أو بالعجمة لا للعجمة وحدها. (**قوله: دون ندور**) أي ونقل من العجمية فلا يرد دُئِل بضم فكسر وينجلب كينطلق لخرزة وبقّم بوزن كلم للصبغ المعروف واستبرق كاستخرج للديباج الغليظ.

(**قوله: وانطلق واستخرج**) ونحوهما مما افتتح بهمزة الوصل وتقطع همزته عند التسمية به لبعده عن أصله وكذا المفتتح بتاء مطاوعة كتعلم أو مضارع وأمر غير الثلاث كَيُدَحْرِجُ ويَنْطَلِق ويستخرج ودحرج الخ إلا أمر المفاعلة كضارب بكسر الراء فالاسم أولى به لكثرته فيه فلا يؤثر أما مضارع الثلاثي وأمره فمن الغالب. تصريح (**قوله: علمين**) مجردين عن فاعلهما وإذا نقلا مع فاعل مستتر

(**أو**) وزن (**غالب**) فيه (**كأحمد ويعلى**) وأفكل وأكلب ولا بد من لزوم الوزن وبقائه غير مخالف لطريقة الفعل فنحو امريء علما ورد وبيع مصروف وكذا نحو ألبب عند أبي الحسن الأخفش وخالفه المصنف وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوي هو والفعل فيه لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر في المنقول من الفعل.

(**وما يصير علما من ذي ألف**) مقصورة (**زيدت لإلحاق**) كعلقى وأرطى علمين (**فليس ينصرف**) بخلاف غير العلم والذي فيه ألف الإلحاق الممدودة.

حكيا لأنهما جملة حينئذ. (**قوله: أو وزن غالب**) أشار إلى أن غالب عطف على يخص من عطف الاسم على الفعل المؤول بالوصف أي ذو وزن خاص أو غالب وفي التعبير بغالب قصور كما في الخضري وأولى منه قول التسهيل: وهو أولى بالفعل لأنه يشمل ما كان كثيرا فيه وما فيه الزيادة المذكورة وإن لم يغلب إلا أن يراد الغلبة حقيقة أو حكما بأن يقتضي القياس كثرته في الفعل لافتتاحه بالزيادة بقرينة تمثيله بأحمد ويعلى فإنه من الغالب حكما. (**قوله: كأحمد**) منقول من المضارع أو الماضي المعدّى بالهمز أو اسم التفضيل. سم. (**قوله: وخالف عيسى**) كذا في نسخة خطية وهو الموافق لكلامهم وفي بعض النسخ ابن عيسى ولعله تحريف. (**قوله: علمين**) ظاهره لمذكر أو مؤنث ولكن في الثاني مانع آخر وهو التأنيث المعنوي.

(**قوله: فليس ينصرف**) للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث من جهة أن ما هي فيه حال كونه علما لا يقبل تاء التأنيث فلا تقول فيمن اسمه علقى: علقاة كما لا تقول في حبلى: حبلاة فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غير علم كعلقى لنبت وأرطى لشجر قبل التسمية بهما صرفته لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث ومن جهة أن كلاً منهما زيادة غير مبدلة من شيء وأنها لا تقع إلا في وزن صالح لألف التأنيث كأرطى بوزن سكرى فأوجه الشبه ثلاثة والمتخلف في الممدودة الثاني كما تعلمه وتفارقها في أن ألف الإلحاق في غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان ألف التأنيث مطلقا

ولذلك قال الفارضي: إنما لم تجعل ألف أرطى وعلقى للتأنيث لقولهم: أرطاة وعلقاة ولا يمكن اجتماع تأنيثين اهـ وقد استعمل بعض الأسماء منونا بجعل ألفه للإلحاق وغير منون بجعلها للتأنيث وبهما قُرىء تترا في ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾[1]. (**قوله: ألف الإلحاق**) لا يحفى ما فيه من المسامحة فإن ما للإلحاق همزة منقلبة عن الياء. (**قوله: الممدودة**) كعلباء بكسر المهملة ثم موحدة اسم لقصبة

---

(١) سورة المؤمنون: ٤٤/٢٣

(**والعلم امنع صرفه إن عدلا كفعل التوكيد**) أي جمع وتوابعه فإنها كما قال المصنف في شرح الكافية معارف بنية الإضافة إذ أصل رأيت النساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغني بنية الإضافة وصارت لكونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها كالأعلام وليست بالأعلام لأنها شخصية أو جنسية وليست هذه واحدة منهما

قال: وهو ظاهر نص سيبويه قال ابن الحاجب: إنها أعلام للتوكيد ومعدولة عن فعلاوات الذي يستحقه فعلاء مؤنث أفعل المجموع بالواو والنون (**أو كثعلا**) وزفر وعمر فإنها معدولة عن ثاعل وزافر وعامر.

(**والعدل والتعريف مانعا**) صرفِ (**سحر إذا به التعيين**) والظرفية (**قصدا يعتبر**) كجئتك يوم الجمعة سحر فإنه معدول عن السحر فإن كان مبهما صرف كـ﴿نجيناه بسحر﴾ أو مستعملا غير ظرف وجب أن يكون تعريفه بأل أو الإضافة نحو طاب السحر سحر ليلتنا. (**وابن على الكسر فعال علما مؤنثا**) عند أهل الحجاز كحذام وسفار

العنق وإنما لم تمنع لأن همزة التأنيث منقلبة عن ألف فهي مانعة كأصلها وهذه عن ياء فلم تمنع.

(**قوله: والعلم**) أي حقيقة أو حكما لئلا يناقض ما نقله عن شرح الكافية. (**قوله: كفعل التوكيد**) الإضافة لأدنى ملابسة أي المستعمل فيه.

(**قوله: بنية الإضافة**) ولا يرد أن الإضافة تبطل منع الصرف فكيف يعتبر تعريفها مانعا لأن محل إبطالها له مع وجود المضاف إليه لأن حكم المنع لا يتبيَّن معه أما مع حذفه فلا مانع من اعتباره وكذا يقال في أل الآتية.

(**قوله: للتوكيد**) عبارتهم للإحاطة والشمول. (**قوله: والتعريف**) أي الذي هو شبه العلمية وليس علما وإلا لبطل العدل.(**قوله: مانعا سحر**) أي عند الجمهور وقيل: منصرف لكن ترك تنوينه لنية الإضافة أو أل وقيل: مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف

(**قوله: يوم الجمعة سحر**) المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو أحد إطلاقيه وسحر بدل بعض منه وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرد أن السحر آخر الليل فلا يصح إبداله منه على أنه يمكن جعل السحر من النهار مجازا لمجاورته له.

(**قوله: كحذام وسفار**) أشار إلى أنه لا فرق بين ما آخره راء أم لا وإنما بني لشبهه المبني وهو نزال وزنا وعدلا وتعريفا لأنه معدول عن إنزل وهو معرفة لعدم تنوينه.

(**وهو نظير جشما**) في الإعراب ومنع الصرف للعملية والعدل عن فاعلة (**عند**) بني (**تميم واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا**) كرب معدي كرب وغطفان وطلحة وسعاد وابراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم بخلاف ما ليس للتعريف فيه أثر، كذكرى وحمراء وسكران وأحمر وأخر ودراهم ودنانير.**فرع**: إذا سمي بأحمر ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه والأخفش في آخر قوليه لما ذكر أو بنحو مساجد ثم نكر فسيبويه يمنعه، والأخفش يصرفه ولم ينقل عنه خلاف **تتمة**: من المقتضي للصرف التصغير المزيل لأحد السببين نحو حميد وعمير

(**وما يكون منه**) أي مما لا ينصرف (**منقوصا ففي إعرابه نهج جوار**) أي طريقه السابق (**يقتفي**) فينون بعد حذف يائه رفعا وجرا إن كان غير علم كأعيم وكذا إن كان علما كقاض لامرأة عند سيبويه وخالف يونس وعيسى والكسائي فأثبتوا الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا كالنصب محتجين بقوله: قد عجبت مني ومن يعيليا، وأجيب بأنه ضرورة (**ولاضطرار**) في النظم (**وتناسب**) في رؤوس الآي والسجع ونحو ذلك (**صرف ذو المنع**) بلا خلاف أما الضرورة

(**قوله: جُشَما**) بضم الجيم وفتح الشين المعجمة اسم رجل معدول عن جاشم أي عظيم. سم. (**قوله: للعلمية والعدل**) هذا رأي سيبويه وقال المبرد: للعلمية والتأنيث وهو أقوى لتحقق التأنيث والعدل إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو مرتجل وعلى الأول منقول. (**قوله: في آخر قوليه**) حكى أن أبا عثمان المازني سأل الأخفش لِمَ صرفت أربعًا في نحو مررت بنسوة أربع فقال: لأنه في الأصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال: هلا اعتبرت أحمر إذا نكرته يعني كونه وصفا في الأصل والتسمية به عارضة فلم يأت بمقنع ولعل موافقته سيبويه آخرا من أجل ذلك قاله الصبان عن الفارضي (**قوله: كأعيمٍ**) لعل التمثيل به بعد قوله: التصغير المزيل إشارة إلى مثال التصغير غير المزيل لأنه بالتصغير صار على وزن أدحرِج كما في الخضري أي لأن المحذوف لعلة تصريفية كالثابت. (**قوله: قد عجبت الخ**) آخره: **لما رأتني خلقا مقلوليا** بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر وألفه للإطلاق وخلقا بفتح الخاء المعجمة واللام في آخره قاف العتيق جدا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولي بفتح الميم المتجافي المنكمش. (**قوله: كذكرى إلخ**) أي منكرة بعد كونها أعلاما فتدبر.(**قوله: أو تناسب**) أي لتحصيل تناسب لما يأتي من قوله: تناسب كلمة الخ أو قريب أو أواخر الفواصل.

فنحو تبصر خليلي هل ترى من ظعائن وأما التناسب فلم يصرحوا بمرادهم به، ويؤخذ من كلام الناظم في شرح الكافية والرضي أن المراد تناسب كلمة معه مصروفة إما بوزنه كسبأ بنبأ أو قريب منه كسلاسلا وأغلالا أو لا ولكن تعددت الألفاظ المصروفة واقترنت اقترانا متناسبا منسجما كودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا أو آخر الفواصل والأسجاع كقواريرا.

فرع: إذا اضطر إلى تنوين مجرور بالفتحة فهل ينون بالنصب أو بالجر صرح الرضي بالثاني ولو قيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد (**والمصروف قد لا ينصرف**) لذلك عند الكوفيين والأخفش وأبي علي والمصنف وإن أباه سيبويه ومنه: وممن ولدوا عامـ * ـر ذو الطول وذو العرض.

(**قوله: من ظعائن**) جمع ظعينة وهي المرأة في الهودج مشتقة من الظعن وهو السفر وقد تطلق على المرأة وإن لم تكن في هودج ولا مسافرة وتمام البيت: **سوالك نقباً بين حَزْني شَعَبْعَب** والسوالك جمع سالكة حال من ظعائن مفعول ترى البصرية زيدت فيه من ونقبا مفعول سوالك

أي طريقا في الجبل وحزني مثنى حزن بفتح فسكون وهو ما غلظ من الأرض وشعبعب اسم ماء.

(**قوله: أو أواخر الفواصل**) عطف على كلمة معه مضاف إليه لتناسب.

(**قوله: قواريرا**) أي الأول لأنه آخر آية ليناسب بقية رؤوس الآي في التنوين وصلا وفي الألف بدله وقفا، وأما قوارير الثاني فهو في مقدّم الآية ونون على قراءة ليشاكل الأول.

(**قوله: وممن ولدوا الخ**) آخر الشطر الأول ميم عامر، وهو مبتدأ مؤخر خبره ممن، أي فمنع عامر من الصرف وهو منصرف إذ ليس فيه سوى العلمية، ولم يجعله عبارة عن القبيلة لوصفه بالمذكر أعني ذو الطول وذو العرض، ولو أراد القبيلة لقال: ذات الطول وذات العرض، وهو الموافق لما في مسائل الخلاف.

وفي تاج العروس قال أبو إسحاق: عامرُ هنا اسم للقبيلة، ولذلك لم يصرفه، وقال: ذو ولم يقل: ذات لأنه حمله على اللفظ اهـ. وضبط أبو البركات الطول بالفتح والعرض بالكسر والمعنى: ذو القوة والشرف.

بعون الله وقوته وتوفيقه إلى هنا تم ما أردنا جمعه من التعاليق والحواشي على هذا الشرح الوجيز، ويسّر الله إتمام ما بقي، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

﴿هذا باب (إعراب الفعل)﴾

(**ارفع**) فعلا (**مضارعا إذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد وبلن**) وهي حرف نفي بسيط (**انصبه**) نحو ﴿فلن أبرح الأرض﴾، (**وكي**) المصدرية نحو ﴿لكيلا تأسوا﴾، (**كذا**) ينتصب (**بأن**) المصدرية نحو ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾، لا بغيرها كالواقعة (**بعد**) فعل (**علم**) خالص نحو ﴿علم أن سيكون﴾. (و) أما (**التي من بعد**) فعل (**ظن فانصب بها**) على الأرجح نحو ﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾، (**والرفع**) أيضا (**صحح**) نحو ﴿وحسبوا ألّا تكون فتنة﴾، (**واعتقد**) إذا رفعت (**تخفيفها من أنّ**) الثقيلة، (**وهو مطرد**) كثير الورود، (**وبعضهم**) أي العرب (**أهمل أن**) فلم ينصب بها (**حملا على ما اختها**) أي المصدرية (**حيث استحقت عملا**) نحو

أبى علماء الناس أن يخبرونني * بناطقة خرساء مسواكها الحجر

(**ونصبوا بإذن المستقبلا إن صدرت والفعل بعد موصلا**) بها كقولك لمن قال: أزورك: إذن أكرمك، (**أو قبله اليمين**) فاصلا نحو إذن والله نرميَهم بحرب. ولا تنصب الحال كقولك لمن قال: أنا أحبك: إذن تصدق، ولا غير مصدرة نحو

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها إذن لا أقيلها

ولا مفصولا بينها وبين الفعل بغير القسم نحو إذن أنا أكرمك.

(**وانصب وارفعا إذا إذن من بعد**) حرف (**عطف وقعا**) نحو ﴿وإذًا لا يلبثون خلافك إلا قليلا﴾، وقرئ شاذا بالنصب. (**وبين لا**) النافية (**ولام جر التزم إظهار أن ناصبة**) نحو ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾، (**وإن عدم لا**) مع وجود لام الجر (**فأَنَ اعمل مظهرا**) كان (**أو مضمرا**) نحو اعص الهوى لتظفر ولأن تظفر، (و) إن (**بعد نفي كان حتما أضمرا**) نحو ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾. (**كذاك بعد أو إذا يصلح في موضعها**) أي موضع أو (**حتى**) التي بمعنى إلى (**أو إلا**) لفظة (**أن**) الناصبة (**خفي**) حتما نحو لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى، كسرت كعوبها أو تستقيما.

(**وبعد حتى هكذا إضمار أن حتم كجد**) بالمال (**حتى تسر ذا حزن، وتلو حتى**) إن كان (**حالا أو مؤولا به ارفعن**) نحو سرت البارحة حتى أدخلُها ﴿وزلزلوا حتى يقولُ الرسول﴾ في قراءة نافع، (**وانصب**) تلو حتى (**المستقبلا**) أو المؤول به نحو ﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء﴾، ﴿وزلزلوا حتى يقولَ الرسول﴾ في قراءة الستة.

(**وبعد فا جوابِ نفيٍ أو طلب**) أمرا كان أو نهيا أو دعاء أو استفهاما أو عرضا أو تحضيضا أو تمنيا

بشرط أن يكونا (**محضين أن وسترها حتم نصب**) نحو ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾،

يا ناق سيري عنقا فسيحا * إلى سليمان فنستريحا

﴿ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي﴾،

رب وفقني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن

﴿فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا﴾،

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا

لولا تعوجين يا سلمى على دنف * فتخمدي نارَ وَجْدٍ كاد يفنيه

﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز﴾، فإن كانت الفاء لغير الجواب بأن كانت لمجرد العطف نحو ألم تسأل الربع القواء فينطق، أو كان النفي غير محض نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا وما تأتنا إلا وتحدثنا أو الطلب غير محض بأن كانت بصورة الخبر أو باسم الفعل كما سيأتي وجب الرفع.

(**والواو كالفاء**) فيما ذكر (**إن تفد مفهوم مع كلا تكن جلدا وتظهر الجزع**)، ﴿ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾، فقلت: ادعي وأدعوَ إن أندى،

ألم أك جاركم ويكونَ بيني * وبينكم المودة والإخاء

﴿يا ليتنا نرد ولا نكذبَ بأيات ربنا ونكون من المؤمنين﴾. فإن لم تكن الواو بمعنى مع وجب الرفع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

(**وبعد غير النفي جزما**) به (**اعتمد إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد**) نحو قوله تعالى: ﴿قل تعالوا أتل﴾، بخلافه بعد النفي نحو ما تأتنا تحدثنا، وما إذا لم يقصد الجزاء نحو تصدق تريد وجه الله.

(**وشرط جزم بعد نهي**) إذا أسقطت الفاء (**أن تضع إن**) الشرطية (**قبل لا دون تخالف**) في المعنى (**يقع**) كقولك: لا تدن من الأسد تسلم، بخلاف لا تدن منه يأكلك فلا يجزم خلافا للكسائي.

(**والأمر إن كان بغير افعل**) بأن كان بلفظ الخبر أو باسم الفعل (**فلا تنصب جوابه**) خلافا للكسائي، (**وجزمه اقبلا**) للإجماع عليه نحو حسبك الحديث ينم الناس، وصه أحدثك.

(**والفعل بعد الفاء في الرجا نصب**) عند الفراء والمصنف (**كنصب ما إلى التمني ينتسب**) نحو ﴿لعلي أبلغ الأسباب * أسباب السمٰوات فأطلع﴾.

(**وإن على اسم خالص**) من شبه الفعل (**فعل عطف**) بالواو أو الفاء أو أو أو ثم (**تنصبه أن ثابتا**) كان

(**أو منحذف**) نحو ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا﴾، ولبس عباءة وتقر عيني، لولا توقع معترّ فأرضيه، إني وقتلي سليكا ثم أعقله، بخلاف المعطوف على غير الخالص نحو الطائر فيغضب زيد الذباب.

(**وشذ حذف أن، ونصب في سوى ما مر**) كقولهم: خذ اللص قبل يأخذَك، (**فاقبل منه ما عدل روى**) ولا تقس عليه.

﴿فصل في (عوامل الجزم)﴾

(**بلا ولام طالبا ضع جزما في الفعل**) سواء كانتا للدعاء نحو ﴿لا تؤاخذنا﴾، ﴿ليقض علينا ربك﴾، أم لا بأن كانت لا للنهي نحو ﴿لا تشرك﴾، واللام للأمر نحو ﴿لينفق ذو سعة﴾. (**هكذا بلم ولما**) النافيتين نحو ﴿وإن لم تفعل فما بلغت رسالته﴾ ﴿لما يذوقوا عذاب﴾، قيل: وقد تنصبه لم في لغة، ومنه قراءة: ﴿ألم نشرحَ لك صدرك﴾. (**واجزم بإن**) نحو ﴿إن يشأ يرحمكم﴾، (**ومن**) نحو ﴿ من يعمل سوءا يجز به﴾، (**وما**) نحو ﴿وما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾، (**ومهما**) نحو ﴿مهما تأتنا به من آية﴾، و(**أي**) نحو ﴿أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾، و(متى) نحو متى يسترفد القوم أرفد، و(**أيان**) نحو أيان تفعل أفعل، ولم يذكر هذه في الكافية ولا شرحها.

و(**أين**) نحو ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾، و(**إذما**) نحو إذما أتيت على الرسول فقل له، (**وحيثما**) نحو حيثما يك امرؤ صالح فكن، و(**أنّى**) نحو فأصبحت أنّى تأتها تلتبس بها، وزاد الكوفيون كيف فجزموا بها. ويجزم بإذا في الشعر كثيرا كما قال في شرح الكافية ومنه: وإذا تصبك خصاصة فتجمل، قال: والأصح منع ذلك في النثر لعدم وروده.

(**وحرفٌ إذما كإن**) لأن إذ سلب معناه الأصلي واستعمل مع ما الزائدة. (**وباقي الأدوات أسما**) بلا خلاف، إلا مهما فعلى الأصح لعود الضمير عليها في الآية السابقة. ثم ما كان منها للزمان أو المكان فموضعه نصب بفعل الشرط، وما كان لغيره فموضعه رفع على الابتداء إن اشتغل عنه الفعل بضميره، وإلا فينصب به.

(**فعلَين يقتضِين**) أي أدوات الشرط وهي إن وما بعدها (**شرط قدما**) و(**يتلو الجزاء وجوابا وسما**) أيضا، (**وماضيين أو مضارعين تلفيهما**) أي الشرط وجزائه، ومحل الماضي حينئذ جزم نحو ﴿وإن عدتم عدنا﴾، ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله﴾، (**أو متخالفين**) بأن يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا، أو عكسه نحو

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا * ملأتُمُ أنفس الأعداء إرهابا

ونحو دَسَّتْ رسولا بأن القوم إن قدروا * عليك يشفوا صدورا ذات توغير

(**وبعد**) شرط (**ماض رفعك الجزا حسن**) لكنه غير مختار نحو

وإن أتاه خليل يوم مسألة * يقول لا غائب مالي ولا حرم

(**ورفعه**) أي الجزاء (**بعد**) شرط (**مضارع وهن**) أي ضعف نحو

يا أقرع بن حابس يا أقرع * إنك إن يصرع أخوك تصرع

(**واقرن بفا**) للارتباط (**حتما جوابا لو جعل شرطا لإن أو غيرها**) من الأدوات لم يطاوع و(**لم ينجعل**) كالماضي غير المتصرف نحو ﴿فعسى ربي أن يؤتين﴾ والماضي لفظا ومعنى نحو ﴿فقد سرق أخ له من قبل﴾ والمطلوب به فعل أو ترك نحو ﴿إن كنتم تحبون الله فاتبعوني﴾ ﴿ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف﴾ والفعل المقرون بالسين أو سوف والمنفي بلن أو ما أو إن والجملة الاسمية. وقوله: من يفعل الحسنات الله يشكرها ضرورة.

(**وتخلف الفاءَ إذا المفاجأة**) في حصول الارتباط بها (**كإن تجُد إذا لنا مكافأة**) ﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾.

(**والفعل من بعد الجزا إن يقترن**) معطوفا (**بالفاء أو الواو بتثليث**) له (**قمن**) بأن يرفع على الاستئناف ويجزم على العطف وينصب على إضمار أن، وقرئ بها ﴿يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾، فإن اقترن بثم جاز الأولان فقط.

(**وجزمٌ أو نصب**) ثابت (**لفعل**) واقع (**إثر فا أو واوٍ إن بالجملتين**) أي جملة الشرط وجملة الجزاء (**اكتنفا**) بأن توسطهما نحو إن تأتيني فتحدثني أحدثك، ومن يقترب منا ويخضع نؤوه، فإن وقع بعد ثم لم ينصب، وأجازه الكوفيون، ومنه قراءة الحسن ﴿ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت﴾.

(**والشرط يغني عن جواب قد علم**) فحذف نحو ﴿وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية﴾ أي فافعل. (**والعكس**) وهو الاستغناء بالجواب عن الشرط (**قد يأتي إن المعنى فهم**) نحو

فطلقها فلست لها بكفء * وإلا يعل مفرقك الحسام

وقد يحذفان معا بعد إن نحو

قالت بنات العم يا سلمى وإنن * كان فقيرا معدما قالت وإنن

(**واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جوابَ ما أخرت**) منهما وائت بجواب ما قدمت (**فهو ملتزم**) نحو والله إن أتيتني لأكرمنك وإن تأتني والله أكرمك.

(**وإن تواليا**) أي الشرط والقسم (**وقبلُ**) أي قبلهما (**ذو خبر**) أي مبتدأ (**فالشرط رجح**) بأن تأتي بجوابه (**مطلقا بلا حذر**) أي سواء تقدم أو تأخر نحو زيد إن تقم والله يقم، وزيد والله إن تقم يقم.

(**وربما رجح بعد قسم شرط**) فأتي بجوابه (**بلا ذي خبر مقدم**) نحو

لئن كان ما حدثتَه اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس باديا

﴿**هذا (فصل) في (لو)**﴾

(**لو حرف شرط في مضي**) يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه من غير تعرض لنفي التالي كذا قاله في شرح الكافية، قال: فقيام زيد من قولك: لو قام زيد لقام عمرو محكوم له بانتفائِه وكونِه مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا تعرض لذلك.

ويوافقه وهو أكثر تحقيقا وأضبط للصور ما ذكره بعض المحققين من أنه ينتفِي التالي أيضا إن ناسب الأول ولم يخلفه غيره نحو ﴿لوكان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾، لا إن خلفه نحو لو كان إنسانا لكان حيوانا، ويثبتُ إن لم يناف الأول وناسبه إما بالأولى نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه، أو المساوي نحو «لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي إنها لإبنة أخي من الرضاعة»، أو الأدون كقوله: لو انتفت إخوّة الرضاع ما حلت للنسب[1].

---

(١) أورد الشارح رحمه الله تعالى هذا الكلام في جمع الجوامع وشرحِه همعِ الهوامع مشروحا، فننقل كلامه هنا توضيحا، قال: (**ثم ينتفي التالي**) أيضا (**إن ناسب الأول**) بأن لزمه عقلا أو شرعا أو عادة (**ولم يخلف المقدمَ غيرُه**) في ترتب التالي عليه (كـ﴿**لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا**﴾) أي السماوات والأرض، ففسادهما أي خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه، ولم يخلف التعدد في ترتب الفساد غيره، فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو.

(**ولا**) ينتفي التالي (**إن خلفه**) أي الأولَ غيرُه (**كقولك: لو كان إنسانا لكان حيوانا**) فالحيوان مناسب للإنسان للزومه له عقلا لأنه جزؤه وخلف الإنسان في ترتب الحيوان غيره كالحمار، فلا يلزم بانتفاء الإنسان عن شيء المفاد بلو انتفاء الحيوان عنه لجواز أن يكون حمارا كما لا يجوز أن يكون حجرا.

(**ويقل إيلاؤها مستقبلا**) معنى (**لكن قبل**) إذ ورد نحو

ولـو أن ليلى الأخيلية سلمت * علـيّ ودونـي جنـدل وصفائـح
لسلمت تسليم البشاشة أوزقا * إليها صدى من جانب القبر صائح

(**وهي في الاختصاص بالفعل كإن لكن لو أن**) بفتح الهمزة وتشديد النون (**بها قد تقترن**) نحو لو أن زيدا قائم، وموضع أن حينئذ رفع مبتدأً عند سيبويه وفاعلا لثبت مقدرا عند الزمخشري، ويجب عنده أن يكون حينئذ خبرها فعلا، وردّه المصنف لورودها اسما في قوله تعالى: ﴿ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام﴾ وقول الشاعر: لو أن حيا مدرك الفلاح، وغير ذلك. (**وإن مضارع**) لفظا (**تلاها صرفا إلى المضي**) معنى (**نحو لو يفي كفى**).

تتمة: جواب لو إما ماض معنى كلو لم يخف الله لم يعصه، أو وضعا، وهو إما مثبت فاقترانه باللام نحو ﴿ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم﴾ أكثرُ من تركها نحو ﴿لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا﴾، أو منفي بما فالأمر بالعكس نحو ﴿ولو شاء الله ما اقتتلوا﴾ ولو نُعطَى الخيار لما افترقنا.

﴿فصل في (أما) بفتح الهمزة والتشديد (ولولا ولوما) وفيه هلّا وألّا وألا﴾

(**أما كمهما يك من شيء**)، فهي نائبة عن حرف الشرط وفعله، ولهذا لا يليها فعل، (**وفا لتلو تلوها وجوبا ألفا**) لأنه مع ما قبله جواب الشرط، وإنما أخرت إليه كراهة أن يوالي بين لفظي الشرط والجزاء نحو أما قائم فزيد وأما زيد فقائم وأما زيدا فأكرم وأما عمرا فأعرض عنه.

(**وحذف ذي الفا قلّ في نثر إذا لم يك قول معها قد نبذا**) أي حذف كقوله ﷺ: «أما بعد، ما بال

(**ويثبت التالي**) مع انتفاء الأول (**إن لم يناف**) الأول (**وناسب**) انتفاؤه (**إما بالأولي نحو**) نعم العبد صهيب (**لو لم يخف الله لم يعصه**)، رتب عدم العصيان على عدم الخوف، وهو بالخوف المفاد بلو أنسب، فيترتب عليه أيضا في قصده، والمعنى: أنه لا يعصي الله مطلقا لا مع الخوف وهو ظاهر ولا مع انتفائه إجلالا له تعالى عن أن يعصيه،

(**أو المساوي نحو**) قوله ﷺ في بنت أم سلمة: (**لو لم تكن ربيبتي**) في حجري (**ما حلت**) لي إنها لأبنة أخي من الرضاعة رواه الشيخان. رتب عدم حلها على عدم كونها ربيبته (**للرضاع**) المناسب له شرعا، فترتب أيضا في قصده على كونها ربيبته المفاد بلو المناسب له شرعا كمناسبته للأول سواء لمساواة حرمة المصاهرة لحرمة الرضاع، والمعنى: أنها لا تحل لي أصلا لأن بها وصفين، لو انفرد كل منهما حرمت له: كونها ربيبة وكونها ابنة أخي من الرضاع،

(**أو الأدون كقولك: لو انتفت أخوّة الرضاع ما حلت للنسب**)، هو على نسق ما تقدم فيما قبله. وحرمة الرضاع أدون من حرمة النسب اهـ. لجنة التصحيح

رجال»، فإن كان معها قول وحذف جاز حذف الفاء، بل وجب كقوله تعالى: ﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم﴾ أي فيقال لهم: أكفرتم.

(**لولا ولوما يلزمان الابتدا**) أي المبتدأ، فلا يقع بعدهما غيره، ويجب حذف خبره كما تقدم (**إذا امتناعا**) من حصول شيء (**بوجود**) لشيء (**عقدا**) نحو ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾. (**وبهما التحضيض**) وهو طلب بإزعاج (**مز، وهلّا**) مثلهما في إفادة التحضيض، وكذا (**ألّا**) بالتشديد، وأما (**ألَا**) بالتخفيف فهي للعرض كما قال في شرح الكافية.

وهي مثل ما تقدم فيما ذكره بقوله: (**وأولينها الفعلا**) وجوبا نحو ﴿لولا أنزل علينا الملائكة﴾ ﴿لوما تأتينا بالملائكة﴾. (**وقد يليها اسم**) فيجب أن يكون (**بفعل مضمر علق**) نحو فهلا بكرا تلاعبها أي فهلا تزوجت، ألا رجلا جزاه الله خيرا أي تروني كما قال الخليل. (**أو بظاهر مؤخر**) نحو ﴿ولولا إذ سمعتموه قلتم﴾.

﴿هذا باب (الإخبار بالذي) وفروعه (والألف واللام) الموصولة﴾

وهو عند النحويين كمسائل التمرين عند الصرفيين، (**ما قيل أخبر عنه بالذي**) ليس على ظاهره، بل هو مؤول فإنه (**خبر**) مؤخر وجوبا (**عن الذي**) حال كونه (**مبتدأً قبل استقر**)، وسوغ ذلك الإطلاق كونه في المعنى مخبرا عنه.

(**وما سواهما**) مما في الجملة (**فوسطه**) بينهما (**صلة**) للذي (**عائدها خلف معطي التكملة**) أي الخبر (**نحو الذي ضربته زيد فذا ضربت زيدا كان**)، فابتدأته بموصول وأخرت زيدا في التركيب ورفعته على أنه خبر ووسطت بينهما بضربت صلة للذي وجعلت العائد خلف زيد الخبر متصلا بضربت (**فادر المأخذا**) وقس. (**وباللذين والذين والتي أخبر مراعيا**) في الضمير (**وفاق المثبت**) أي المخبر عنه في المعنى نحو اللذان بلغت منهما إلى العمرين رسالة الزيدان، الذين بلغت من الزيدين إليهم رسالة العمرون، التي بلغتها من الزيدين إلى العمروين رسالة هند.

ولما ذكر شروطه أشار إلى أربعة منها بقوله: (**قبول تأخير وتعريف لما أخبر عنه ههنا قد حتما**) فلا يخبر عما لا يقبل التأخير كضمير الشأن وأسماء الاستفهام، نعم يجوز الإخبار عما يقبل خلفه التأخير كالتاء من قمت ذكره في التسهيل، ولا عما لا يقبل التعريف كالحال والتمييز. ولو ترك هذا الشرط لعلم من الشرط الرابع كما قال في شرح الكافية.

(**كذا الغنى عنه بأجنبي أو بمضمر شرط**) فلا يجوز الإخبار عن ضمير عائد على بعض الجملة كالهاء

من زيد ضربته، ولا عن موصوف دون صفته، ولا صفة دون موصوفها، ولا مضاف دون مضاف إليه، ولا مصدر عامل، (**فراع ما رعوا**)، وزاد في التسهيل اشتراط أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين، فلا يخبر عن زيد من قام زيد وقعد عمرو، بخلافه من إن قام زيد قعد عمرو، وفيه كالكافية اشتراط جواز ورودِه في الإثبات، فلا يخبر عن أحد من نحو ما جاءني أحد، وورودِه مرفوعا فلا يخبر عن غير المتصرف من المصادر والظروف.

(**وأخبروا هنا بأل عن بعض ما**) أي جزء كلام (**يكون فيه الفعل قد تقدما إن صح صوغ صلة منه**) أي من الفعل المتقدم (**لأل**) بأن كان متصرفا (**كصوغ واق من وقى الله البطل**) أي الشجاع، فإذا أردت الإخبار بأل عن الاسم الكريم قلت: الواقي البطل اللهُ، أو عن البطل قلت: الواقيه الله البطل، ولا يجوز الإخبار بأل عن زيد من زيد قائم لعدم وجود الفعل، ولا من ما زال زيد قائما لعدم تقدمه، ولا من كاد زيد يفعل لعدم تصرفه، هذا.

وإذا رفعت صلة أل ضميرا راجعا إلى أل استتر في الصلة فتقول في الإخبار عن التاء من بلغت من الزيدين إلى العمروين رسالة: المبلغ من الزيدين إلى العمرين رسالة أنا.

(**وإن يكن ما رفعت صلة أل ضمير غيرها أبين وانفصل**) فتقول في الإخبار عن الزيدين من المثال المذكور: المبلغ أنا منهما إلى العمرين رسالة الزيدان، وعن العمرين: المبلغ أنا من الزيدين إليهم رسالة العمرون، وعن الرسالة: المبلغها أنا من الزيدين إلى العمرين رسالة.

﴿هذا باب أسماء (العدد)﴾

(**ثلاثة بالتاء قل**) وما بعدها (**للعشرة**) أي معها (**في عد ما آحاده مذكرة**)، و(**في**) عد (**الضد**) وهو الذي آحاده مؤنثة (**جرد**) من التاء، والاعتبار في التذكير والتأنيث في غير الصفة باللفظ، وفيها بموصوفها المنوي. (**والمميز**) لما ذكر (**اجرر**) بالإضافة حال كونه (**جمعا**) مكسرا (**بلفظ قلة في الأكثر**) نحو ﴿سبع ليال وثمانية أيام﴾ ﴿فله عشر أمثالها﴾، وجاء في القليل جمع تصحيح نحو ﴿ سبع سموات﴾، وتكسير بلفظ كثرة نحو ﴿ثلاثة قروء﴾.

(**ومئة والألف**) وما بينهما (**للفرد**) المميز (**أضف**) نحو ﴿بل لبثت مئة عام﴾ ﴿فلبث فيهم ألف سنة﴾، وجاء المميز منصوبا قليلا في قوله: إذا عاش الفتى مئتين عاما. (**ومئة**) وما بعدها للألف (**بالجمع نزرا قد ردف**) مضافا إليه كقراءة الكسائي: ﴿ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين﴾.

(**وأحد**) بالتذكير (**اذكر وصلنه بعشر**) بغير تاء (**مركبا**) لهما فاتحا آخرهما (**قاصد معدود ذكر**) نحو ﴿رأيت أحد عشر كوكبا﴾.

(**وقل لدى التأنيث**) للمعدود: (**إحدى عشره**) بتأنيث الجزأين، وقيل: الألف في إحدى للإلحاق، لا للتانيث نحو عندي إحدى عشرة امرأة. (**والشين فيها**) رووا عن الحجازيين سكونه و(**عن**) بني (**تميم كسره**)، وعن بعضهم فتحة، (و) إذا كان عشر (**مع غير أحد وإحدى**) وهو ثلاثة إلى تسعة (**ما معهما فعلت**) من التذكير له في المذكر والتأنيث في المؤنث (**فافعل**) أيضا معه (**قصدا**)، وهذا جواب الشرط المقدر في كلامه الذي أبرزته.

(**ولثلاثة وتسعة وما بينهما إن ركبا**) مع عشر (**ما قدما**) من ثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث نحو عندي ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة. (**وأول عشرة**) بالتاء (**اثنتي**) كذلك (**وعشرا**) بغير تاء (**اثني**) كذلك (**إذا أنثى تشا**) راجع للأول (**أو ذكرا**) راجع للثاني نحو ﴿فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا﴾ ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا﴾، هذا.

والمعرب مما ذكر اثنى واثنتى. (**واليا**) فيهما (**لغير الرفع، وارفع بالألف**) كما تقدم أول الكتاب، (**والفتح**) بناء (**في جزأي سواهما ألف**)، أما البناء فلتضمنه معنى حرف العطف، وأما الفتح فلخفته وثقل المركب. واستثنى في الكافية ثماني فيجوز إسكان يائها، وكذا حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها.

(**وميز العشرين**) وما بعدها (**للتسعينا**) أي معها (**بواحد**) نكرة منصوبة (**كأربعين حينا**) وثلاثين ليلة، (**وميزوا مركبا بمثل ما ميز عشرون فسوّينها**) نحو عندي أحد عشر رجلا ﴿وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما﴾ أي فرقة أسباطا.

(**وإن أضيف عدد مركب**) غير اثني عشر واثنتي عشرة (**يبقى البناء**) في الجزأين نحو هذه خمس عشرتك، (**وعجز**) وحده (**قد يعرب**) في لغة رديئة كما قال سيبويه.

(**وصغ من اثنين فما فوق إلى عشرة**) أي معها (**كفاعل**) المصوغ (**من فَعَلا، واختمه في التأنيث**) للمعدود (**بالتاء**) فقل: ثانية وثالثة إلى عاشرة، (**ومتى ذكّرت**) بتشديد الكاف المعدودَ (**فاذكر فاعلا**) هذا المصوغ (**بغير تاء**) فقل: ثان وثالث إلى عاشر.

(**وإن ترد به بعض الذي منه بني**) أي صيغ (**تضف إليه**) نحو ﴿ ثاني اثنين﴾ أي أحدهما و﴿ثالث ثلاثة﴾ أي أحدها، ولا يجوز تنوينه ونصبه. وهذا (**مثل بعض بين**) فإنه لايستعمل إلا مضافا إلى

كله كبعض ثلاثة، (**وإن ترد**) به (**جعل**) العدد (**الأقل مثل ما فوق**) بأن تستعمله مع ما سفل (**فحكم جاعل**) أي اسم الفاعل (**له احكما**) فأضفه، أو نونه وانصب به نحو رابع ثلاثة ورابع ثلاثة أي جاعلها أربعة.

(**وإن أردت**) به بعض الذي منه بني (**مثل**) ما سبق في (**ثاني اثنين**) وكان الذي منه بني (**مركبا فجئ بتركيبين**:) أولهما فاعل مركبا مع العشرة، وثانيهما ما بني منه مركبا أيضا مع العشرة، وأضف جملة المركب الأول إلى جملة المركب الثاني فقل: ثاني عشر اثني عشر وثانية عشرة اثنتي عشرة، (**أو فاعلا بحالتيه**:) التذكير والتأنيث (**أضف**) بعد حذف عجزه (**إلى مركب**) ثان فإنه (**بما تنوي**) أي تقصد (**يفي**) نحو ثالث ثلاثة عشر وثالثة ثلاث عشرة.

(**وشاع الاستغناء**) عن الإتيان بتركيبين أو بفاعل مضافا إلى مركب (**بحادي عشرا**) وهو المركب الأول وحذف الثاني كما قاله في شرح الكافية، (**ونحوه**) إلى تاسع عشر. (**وقبل عشرين اذكرا وبابه**) إلى تسعين (**الفاعل**) المصوغ (**من لفظ العدد بحالتيه**:) التذكير والتأنيث (**قبل واو**) عاطفة (**يعتمد**) فقل: حادي وعشرون وحادية وتسعون.

﴿**فصل في** (**كم وكأي وكذا**)﴾

وهي ألفاظ عدد مبهم الجنس والمقدار، (**ميز**) إذا كان (**في استفهام كم**) بأن تكون بمعنى أي عدد (**بمثل ما ميزت عشرين**) أي بتمييز منصوب (**ككم شخصا سما**) أي علا، (**وأجز أن تجره**) أي تمييز كم الاستفهامية (**من مضمرا إن وليت كم حرف جر مظهرا**) نحو بكم درهم تصدقت أي بكم من درهم، وفيه دليل على أن كم اسم، وبناؤها لشبهها الحرف في الوضع.

(**واستعملنها**) حال كونك (**مخبرا**) بها بأن تكون بمعنى كثير (**كعشرة**) فميزها بمجموع مجرور، (**أو مئة**) فميزها بمفرد مجرور (**ككم رجال**) جاءوني (**أو**) كم (**مرة**) لغة في امرأة تأنيث مرء. (**ككم**) الخبرية (**كأي وكذا**) في إفادة التكثير وغيره، (و) لكن (**ينتصب تمييز ذين**) نحو

أطرد اليأس بالرجاء فكأيٍّ * آلما حم يسره بعد عسر

ورأيت كذا وكذا رجلا، (**أو به**) أي بتمييز كأي كما في الكافية (**صل من**) الجنسية (**تصب**) نحو ﴿وكأي من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها﴾، ولا تتصل بتمييز كذا، ولا يجب تصديرها، بخلاف كأي وكم فلا يعمل فيهما إلا متأخر، وقد يضاف إلى كم متعلق ما بعدها أو يجر بحرف متعلق به كقولك: أنباء كم رجل علمت ومن كم كتاب نقلت، ولا حظ لكأي في ذلك قاله في شرح الكافية.

﴿هذا باب (الحكاية)﴾

(**احك بأي ما**) ثبت (**لمنكور سئل عنه بها**) من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع، سواء كان (**في الوقف أو حين تصل**) فقل لمن قال: رأيت رجلا وامراة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات: أيا وأية وأيين وأيتين وأيين وأيات، (**ووفقا احك ما**) ثبت (**لمنكور بمَن، والنون**) منها (**حرك مطلقا وأشبعن**) حتى ينشأ واو في حكاية المرفوع، وألف في المنصوب، وياء في المجرور فقل لمن قال: لقيني رجل: منو، ولمن قال: رأيت رجلا: منا، ولمن قال: مررت برجل: مني، وصل بمن ألفا أو ياء أو نونا (**وقل: منان ومنين بعد**) قول شخص: (**لي إلفان بابنين**) حاكيا له موافقا في التثنية والإعراب، (**وسكن**) نون منان ومنين (**تعدل**).

وصل بمن تاء التأنيث (**وقل لمن قال: أتت بنت**) حاكيا: (**منه والنون**) من منه إذا وقعت (**قبل تاء**) تأنيثِ (**المثنى**) عند التثنية فهي (**مسكنة**) كقولك لمن قال: عندي جاريتان: منتان، (**والفتح نزر**) لها أي قليل، (**وصل التاء والألف بمن**) إذا حكيت جمعا مؤنثا فقل: مناتْ (**بإثر**) قول شخص: (**ذا بنسوة كلف**)، وصل بمن واوا أو ياء ونونا (**وقل: منون ومنين مسكنا**) للنون منهما (**إن قيل: جا قوم لقوم فطنا**) حاكيا له موافقا في الجمع والإعراب.

(**وإن تصل**) مَن بالكلام (**فلفظ مَن لا يختلف**) مطلقا، بل يبقى على حاله فقل لمن قال: جاء رجل أو امرأة أو رجلان أو امرأتان أو رجال: من يا هذا، (**ونادر**) إلحاقها العلامة بأن قيل: (**منون**) وهو ثابت (**في نظم عرف**) وهو قوله:

أتوا ناري فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

(**والعلم احكينه من بعد مَن**) وحدها (**إن عريت من عاطف بها اقترن**) فقل لمن قال: جاء زيد: من زيد، ولمن قال: رأيت زيدا: من زيدا، ولمن قال مررت بزيد: من زيد، فإن اقترنت بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع مطلقا.

تتمة: لا يجوز حكاية غير ما ذكر، وأجاز يونس حكاية كل معرفة، قال المصنف: ولا أعلم له موافقا.

﴿ هذا باب (التأنيث)﴾

وهو فرع عن التذكير، ولذلك افتقر إلى علامة، (**علامة التأنيث تاء**) كفاطمة وتمرة (**أو ألف**) مقصورة أو ممدودة كحبلى وحمراء، (**وفي أسام**) بفتح الهمزة مؤنثة (**قدروا التاء كالكتف،**

ويعرف التقدير) للتاء في الاسم (**بالضمير)** إذا أعيد إليه نحو الكتف نهشتها، (**ونحوِه)** كالإشارة إليه نحو ﴿هذه جهنم﴾ (**كالرد)** لها أي ثبوتها (**في التصغير)** نحو كتيفة وفي الحال نحو هذه الكتف مشوية والنعت والخبر نحو الكتف المشوية لذيذة وكسقوطها في عدده نحو اشتريت ثلاث أذواد، هذا.

والأكثر في التاء أن يجاء بها للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث كمسلم ومسلمة، وقل مجيئها في الأسماء كامرئ وامرأة ورجل ورجلة، وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيرا كتمر وتمرة، ولعكسه قليلا ككَمْءٍ وكَمْأة، وللمبالغة كراوية، ولتأكيدها كنسابة، ولتأكيد التأنيث كنعجة، وللتعريب ككيالجة، وعوضا عن فاء كعدة، وعين كإقامة، ولام كسنة، ومن زائد لمعنى كأشعثى وأشاعثة، أو لغير معنى كزنديق وزنادقة، ومن مدة تفعيل كتذكية.

(**ولا تلي)** تاء (**فارقة)** بين صفة المذكر وصفة المؤنث توسعا (**فعولا)** حال كونه (**أصلا)** بأن كان بمعنى فاعل كرجل صبور وامرأة صبور، بخلاف ما إذا كان فرعا بأن كان بمعنى مفعول كجمل ركوب وناقة ركوبة، (**ولا المفعال)** كرجل مهذار وامراة مهذار، (**و)** لا (**المفعيلا)** كرجل معطير وامرأة معطير، (**كذاك مفعل)** كرجل مغشم وامرأة مغشم

(**وما تليه تا الفرق من ذي)** المذكور كقولهم: امرأة عدوة وميقانة ومسكينة (**فشذوذ فيه. ومن فعيل)** بمعنى المفعول (**كقتيل إن تبع موصوفه غالبا التاء تمتنع)** كرجل قتيل وامرأة قتيل، وندر قولهم: ملحفة جديدة، فإن كان بمعنى فاعل أو لم يتبع موصوفه بأن جرد عن معنى الوصفية لحقته نحو امرأة وجهية ونحو ذبيحة ونطيحة.

﴿**فصل**﴾ (**وألف التانيث)** ضربان: (**ذات قصر وذات مد نحو أنثى الغر)** أي الغَراء، (**والاشتهار في مباني الأولى)** أي أبنية أوزان المقصورة (**يبديه وزن)** فُعَلى بضمة ففتحة نحو (**أُرَبى)** لداهية، وفي شرح الكافية في باب المقصور والممدود: أن هذا من النادر.

(**و)** وزن فُعْلى بضمة فسكون اسما كان نحو بهمى أو صفة نحو (**الطولى)** أو مصدرا نحو الرجعى، (**و)** وزن فَعَلى بفتحتين اسما كان نحو بردى لنهر بدمشق أو مصدرا نحو (**مرطى)** لمشية أو صفة نحو حيدى

(**ووزن فَعْلى)** بفتحة فسكون (**جمعا)** كان كصرعى (**أو مصدرا)** كدعوى (**أو صفة كشبعى)** (**و)** وزن فُعالى بضمة وتخفيف (**كحبارى)** لطائر، ووزن فُعَّلى بضمة فتشديد نحو (**سمهى)** للباطل، ووزن

فِعَلّى بكسرة ففتحة فتشديد نحو (**سبطرى**) لنوع من المشي، ووزن فِعْلى بكسرة فسكون مصدرا كان نحو (**ذكرى**) أو جمعا نحو ظربى وحجلى قال المصنف: ولا ثالث لهما، (**و**) وزن فِعِّيلى بكسرتين وبتشديد العين نحو (**حثيثى**) لكثرة الحث على الشيء، (**مع**) وزن فُعُلّى بضمتين فتشديد نحو (**الكفرى**) لوعاء الطلع.

(**كذاك**) وزن فُعَّيْلى بضمة ففتحة وتشديد العين نحو (**خليطى**) للاختلاط، (**مع**) وزن فُعَّالى بضمة فتشديد نحو (**الشُقَّارى**) لنبت، وزاد في الكافية في المشهورة وزن فَعْلَلى كفَرتنى، وفَوْعَلى كخوزلى لمشية تبختر، وفَعْلَوى كهرنوى لنبت، وأَفْعُلاوى كأربُعاوى لقعدة المتربع، وفَعْلَلُولى كحندقوقى لنبت، ومِفْعَلَّى كمكورّى لعظيم الأرنبة، وفَعَلُوتى كرهبوتى للرهبة، وفُعْلُلى كقرفصى بمعنى القُرْفُصاء، ويَفْعَلّى كيهيرى للباطل، وفِعْلِلّى كشَفْصِلى لنبت يلتوي على الأشجار، وفَعَيَّلى كهبيخا لمشية تبختر، وفَعَلَيَّا كمرحيا للمرح، وفَعْلَلَايا كبردرايا، وفَوْعالا كحولايا، وفَوْعُولى كفوضوضى للمفاوضة، وفُعَلايا كبُرَحايا للعَجَب. (**واعز**) أي انسب (**لغير هذه**) الأوزان المذكورة (**استندارا**) وموضع ذكرها كتب اللغة.

﴿فصل﴾

(**لمدها**) أي لممدود ألف التأنيث أوزان مشهورة أيضا هي (**فَعْلاء**) بفتحة فسكون اسما كان كجرعاء أو مصدرا كرغباء أو صفة كحمراء وديمة هَطْلاء أو جمعا في المعنى كطرفاء (**وأَفْعلاء مثلث العين**) أي مفتوحها ومكسورها ومضمومها كأربعاء مثلث الباء للرابع من أيام الأسبوع (**وفَعْلَلاء**) بفتحتين بينهما سكون كعقرباء لمكان.

(**ثم فِعالا**) بكسرة كقِصاصاء بمعنى القصاص، و(**فُعْلُلا**) بضمتين بينهما سكون كقُرْفُصاء لضرب من القعود، و(**فاعُولا**) بضم ثالثه كعاشوراء، (**وفاعِلاء**) بكسر ثالثه كقاصعاء لأحد حجرة اليربوع، (**وفِعْلِيا**)بكسرة فسكون ككبرياء للكبر، و(**مَفْعُولا**) كمَأْتُوناء جمع أَتَان.

(**ومطلق العين فَعالا**) بالتخفيف أي مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفاء نحو بَراساء بمعنى الناس، وقَرِيثاء وكَرِيثاء لنوعين من البسر، وعشوراء بمعنى عاشوراء.

(**وكذا مطلق فاء**) أي مفتوحها ومكسورها مضمومها مع فتح العين (**فعَلاء أخذا**) نحو جَنَفاء لمكان، وسِيَراء للذهب، وظُرَفاء ونُفَساء ورُحَضاء.

وزاد في شرح الكافية في المشهورة فُعَيْلياء كمُزَيْقِياء لقب ملك، وإِفْعِيلاء كإِهْجِيراء للعادة، ومَفِعْلاء

كمشيحاء للاختلاط، وفُعالِلاء كجُخادِباء لضرب من الجراد، ويَفاعِلاء كَيَنابِعاء ويُفاعِلاء كيُنابِعاء اسمي مكان، وفَعَلِيَّاء كزكريّاء، وفَعْلُولاء كمَعْكُوكاء وبَعْكُوكاء اسمين للشر والجَلَبَة وفُعَّيْلاء كدُخَّيْلاء لباطن الأمر وفَعْنالاء كبَرْناساء بمعنى بَرْنَساء بمعنى بَراساء، وما عدا هذه الأوزان نادر.

﴿هذا باب (المقصور والممدود)﴾

(**إذا اسم**) صحيح (**استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير**) معتل (**كالأسف فلنظيره المعل الآخر**) كالأسى مثلا (**ثبوت قصر بقياس ظاهر كفِعَل**) بكسر الفاء (**وفُعَل**) بضمها (**في جمع ما**) كان (**كفِعلة**) بالكسر (**وفُعلة**) بالضم (**نحو الدُمى**) جمع دُمْيَة، وهي الصورة من العاج ونحوه، والمِرى جمع مِرْيَة إذ نظيرهما من الصحيح قُرَب جمع قُرْبة.

(**و**) كل (**ما استحق**) من الصحيح (**قبل آخر ألف فالمد في نظيره**) المعتل (**حتما قد عرف كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارعوى**) أي كمصدره وهو الارعواء (**وكارتأى**) أي كمصدره وهو الارتياء إذ نظيرهما الاقتدار والاحمرار، وكالاستقصاء إذ نظيره الاستخراج.

(**والعادم النظير**) السابق يكون (**ذا قصر وذا مد بنقل**) من العرب (**كالحِجا**) بالقصر العقل (**وكالحذا**) بالمد النعل.

(**وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه**) كقوله: لا بد من صنعا وإن طال السفر، (**والعكس**) وهو مد المقصور اضطرارا (**بخلف**) بين البصريين والكوفيين (**يقع**)، فمنعه الأولون، وأجازه الآخرون محتجّين بنحو قوله:

يا لك من تمر ومن شِيشاء * ينشَب في المسعَل واللَّهاء

﴿هذا باب (كيفة تثنية المقصور والممدود وجمعهما) تصحيحا، وفيه غير ذلك ﴾

(**آخر مقصور تثني اجعله**) بقلبه (**ياء إن كان عن ثلاثة مرتقيا**) بأن كان رباعيا فما فوق، فقل في حبلى: حبليان، (**كذا**) الثلاثي (**الذي اليا أصله نحو الفتى**) فقل فيه: فتيان، (**و**) كذا الثلاثي (**الجامد الذي**) لا اشتقاق له يعرف منه أصله الذي (**أميل كمتى**) علما فقل فيه: متيان.

(**في غير ذا**) المذكور كالذي ألفه عن واو أو مجهولة ولم تمل (**تقلب واوا الألف**) كقولك في عصى: عصوان، وفي لدى علما: لدوان، (**وأولِها**) أي الكلمة المنقلبة (**ما كان قبل قد ألف**) من علامة التثنية.

(**وما**) كان ممدودا وهمزته بدل من ألف التأنيث (**كصحراء بواو ثنيا**) فيقال فيه: صحروان، (**و**) الذي

همزته للإلحاق (**نحو عِلباء**)، أو بدل عن أصل نحو (**كِساء وحَياء**) ثني (**بواو أو همز**) فيقال: علباوان وعلباءان وكساوان وكساءان وحياوان وحياءان، لكن في شرح الكافية أن إعلال الأول أرجح من تصحيحه وأن الثاني بالعكس.

(**وغيرَ ما ذكر**) كالذي همزته أصلية (**صحح**) فقل في قرّاء: قراءان. (**وما شذ**) عن هذه القواعد (**على نقل**) عن العرب (**قصر**) كقولهم في خَوْزَلى: خوزلان، وفي حمراء: حمرايان، وفي عاشوراء: عاشوراءان وفي كساء: كسايان وفي قراء: قراوان.

(**واحذف من المقصور**) وكذا المنقوص، (**في جمع**) له (**على حد المثنى**) أي بالواو والنون (**ما به تكملا**) أي آخره، فقل في موسى والقاضي: موسَون وموسَين وقاضُون وقاضِين.

(**والفتح**) في المقصور (**أبق مشعرا بما حذف**) وهي الألف، وأبق في المنقوص الضم والكسر، أما الممدود والصحيح فيفعل بهما ما فعل في التثنية.

(**وإن جمعته**) أي كلا من المقصور والممدود (**بتاء وألف فالألف**) أو الهمزة (**اقلب قلبها في التثنية**) فقل في مشترى: مشتريات، وفي رحى: رحيات، وفي متى متيات، وفي قناة: قنوات، وفي صحراء: صحراوات، وفي نباءة: نباوات وفي قراء: قراءات.(**وتاء ذي التاء ألزمن**) حينئذ (**تنحية**) أي حذفا كما سبق وكقولك في مسلمة: مسلمات هذا.

ولهذا الجمع أحكام تخصه أشار إليها بقوله: (**والسالم العين**) من التضعيف والإعلال (**الثلاثي**) حال كونه (**اسما أنل**) أي أعطه (**إتباع عين**) منه (**فاءه بما شكل**) به من الحركات (**إن ساكن العين مؤنثا بدا**) سواء كان (**مختتما بالتاء أو مجردا**) منها فقل في جفنة ودعد وسدرة وهند وغرفة وجُمْل: جَفَنات ودَعَدات وسِدِرات وهِندات وغُرفات وجُمْلات بخلاف غير السالم العين كسَلّة وكِلّة وحُلّة وجَوْزة ودِيمَة وصُورة وغير الثلاثي كزينب والوصف كضخمة.

(**وسكن**) العينَ (**التالي غير الفتح**) وهو الكسر والضم فقل في كسرة وهند وخطوة وجمل: كسرات وهندات وخطوات وجملات (**أو خففه بالفتح**) فقل في كِسرة وهِند وخُطوة وجُمل: كِسرات وهِندات وخُطوات وجُملات (**فكلا**) مما ذكر (**قد رووا**) عن العرب أما التالي الفتح فلا يجوز إلا فتحه فيقال في دعد دعَدات.

(**ومنعوا إتباع**) العين للفاء إذا كانت مضمومة واللام ياء أو مكسورة واللام واوا (**نحو ذروة وزبية**) وأجازوا فيهما الفتح والسكون فقالوا: ذِرَوات وذِرْوات وزُبَيات وزُبْيات (**وشذ كسر**) عين (**جِروة**)

إتباعا للفاء فقيل: جِرِوات (**ونادر**) أي قليل (**أو ذو اضطرار غير ما قدمته**) كقولهم في عير: عِيَرات وفي كهلة: كَهَلات وقول الشاعر في زفرة: فتستريح النفس من زفَراتها (**أو لأناس**) من العرب قليلين (**انتمي**) أي انتسب كقول هذيل في بَيْضة وجَوْزة: بَيَضات وجَوَزات.

﴿هذا باب (جمع التكسير)﴾

وهو كما يؤخذ من الكافية ما ظهر بتغيير لفظا أو تقديرا (**أفعلة**) كأرغِفَة ثم (**أَفْعُل**) كأَفْلُس (**ثم فِعْله**) كغلمة (**ثمت أفعال**) كأثواب (**جموع قلة**) تطلق على ثلاثة فما فوقها للعشرة وما عداها للكثرة تطلق على عشرة فما فوقها.

(**وبعض ذي**) الجموع (**بكثرة وضعا**) من العرب (**يفي كأرجُل**) جمع رِجْل (**والعكس**) وهو وفاء جمع الكثرة بالقلة أي الدلالة عليها (**جاء**) من العرب (**كالصُّفِي**) جمع صفاة وهي الصخرة الملساء لكن حكي في جمعه أصفاء فينبغي أن يمثل بنحو رِجال جمع رَجُل

(**لفَعْل**) بفتحة فسكون حال كونه (**اسما صح عينا**) وإن اعتل لاما (**أَفْعُل**) جمعا كأفلس وأدْل وأَظْب جمع فَلْس ودَلْو وظَبْي بخلاف الوصف كضَخْم إلا أن يغلب كعبد والمعتلِّ العين كسَوْط وبَيْت وشذ أعين وأثوُب.

(**وللرباعي**) حال كونه (**أيضا اسما يجعل**) أفعل جمعا (**إن كان كالعَناق والذِّراع في مد**) ثالثه (**وتأنيث**) بلا علامة (**وعدِّ الأحرف**) كأيْمُن جمع يمين بخلاف ما لم يكن كذلك وشذ أقْفُل وأعْرُب.

(**وغير ما أفعُل فيه مطرد من الثلاثي**) حال كونه (**اسما**) بأن لم توجد فيه شروطه بأن كان على فَعْل لكنه معتل العين كثوب وسيف أو على غيره كجَمَل ونَمِر وعَضُد وحِمل وعِنَب وإِبِل وقُفْل وعُنُق ورُطَب (**بأفعال يرد**) مطردا جميع ذلك.

(و) لكن (**غالبا أغناهم فعلان**) بالكسر(**في فُعَل**) بضمة ففتحة (**كقولهم صِرْدان**) في صُرَد طائر (**في اسم مذكر رباعي بمد ثالث**) منه (**أفعلة عنهم اطرد**) كأَقْذِلَة وأَرْغِفَة وأَعْمِدَة جمع قَذال وعَمود ورَغيف.

(**والزمه**) أي أفعلة (**في فعال**) بفتح الفاء (**أو فعال**) بكسرها (**مصاحبي تضعيف أو إعلال**) كأبْتة وأقْبِيَة وأئِمّة وآنِيَة جمع بتات وقباء وإمام وإناء. (**فُعْل**) بضمة فسكون جمع (**لنحو أحمر**) وهو أفعل مقابل فعلاء (و) نحوه (**حمراء**) وهو فعلاء مقابل أفعل وكذا ما لا مقابل له كأكْمُر ورتقاء.

(**وفعلة**) بكسر وسكون (**جمعا بنقل يدرى**) كوِلْدَة جمع وِلْد ولا يتأتى جمعا قياسا (**وفُعُل**) بضمتين جمع (**لاسم رباعي بمد قد زيد**) ثالثا (**قبل لام إعلالا**) به (**فقد ما**) دام (**لم يضاعف في الأعم**) الأغلب (**ذو الألف**) ككُتُب وسُرُر وعُمُد جمع كِتاب وسَرير وعَمود فإن اعتل اللام أو ضوعف ذو الألف فله أفعِلة كما سبق ومن مقابل الأعم عُنُن جمع عِنان.

(**وفُعَل**) بضمة ففتحة (**جمعا لفُعْلة**) بالضم (**عرف**) كغُرَف وغُرْفَة (و) لفُعْلى بالضم (**نحو كُبرى**) وكُبَر (**ولفِعْلة**) بالكسر فالسكون (**فِعَل**) بكسرة ففتحة كسِدْرة وسدَر (**وقد يجيء جمعه**) أي فعلة (**على فُعَل**) بضمة ففتحة كلِحْية ولُحى (**في**) وصف لمذكر عاقل على وزن فاعل معتل اللام (**نحو رام**) وقاض (**ذو اطراد فعلة**) بضمة ففتحة كرُمَاة وقُضَاة.

(**وشاع**) في كل وصف لمذكر عاقل فاعل صحيح اللام فَعَلَة بفتحتين (**نحو كامل وكَمَلة فَعْلى**) بفتحة فسكون جمع (**لوصف**) على فعيل بمعنى مفعول (**كقتيل**) وقتلى (و) كل من فَعِل نحو (**زمن**) وزمنى (و) فاعل نحو (**هالك**) وهَلكى.

(و) فيعل نحو (**ميت**) ومَوْتى وكذا أفعل نحو أحْمَق وحَمقى وفعلان نحو سكران وسكرى (**به**) أي بفعلى (**قمن**) أي حقيق إلحاقا (**لفُعْل**) بضمة فسكون حال كونه (**اسما صح لاما**) وإن اعتل عينا (**فِعَلة**) جمعا بكسرة ففتحة كدُب ودِبَبَة وكُوز وكوزة.

(**والوضع**) العربي (**في فَعْل**) بفتحة فسكون (**وفِعْل**) بكسرة فسكون (**قلله**) كغَرْد وغِرْدة وقِرْد وقِرَدَة (**وفُعَّل**) بضمة ففتحة وتشديد العين جمع (**لفاعل وفاعلة**) حال كونهما (**وصفين**) صحيحي اللام (**نحو عاذل**) وعُذّل (**وعاذلة**) وعُذَّل (**ومثله**) أي فعل فيما سبق (**الفُعَّال**) بضبطه بزيادة ألف (**فيما ذكرا**) بتشديد الكاف كتاجر وتُجَّار وندر فيما أنث كصادة وصُدَّاد.

(**وذان**) الوزنان (**في المعتل لاما**) منهما (**ندرا**) كغاز وغُزًّى وغُزَّاء و(**فَعْل وفَعْلة**) بفتحة فسكون في كليهما (**فِعال**) بكسرة جمع (**لهما**) مطلقا ككَعْب وكِعاب وصَعْب وصِعاب ونَعْجة ونِعاج (و) لكن (**قل فيما عينه**) أو فاؤه كما في الكافية (**الياء منهما**) كضَيْف وضِياف ويَعْر ويِعار (**وفَعَل**) بفتحتين (**أيضا له فِعال**) بكسرة جمعا (**ما**) دام (**لم يكن في لامه اعتلال أو**) لم (**يك**) لامه (**مضعفا**) نحو جَمَل وجِمال بخلاف ما إذا كان كذلك كرَحى وطَلَل.

(**ومثل فَعَل**) فيما ذكر (**ذو التاء**) أي فَعَلة كرَقَبَة ورِقاب (**وفُعْل**) بضمة فسكون (**مع فعل**) بكسر فسكون لهما فِعَال (**فاقبل**) كرُمْح ورِمَاح وذِئْب وذِئاب وشرط في الكافية للأول أن لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمُدْي.

(**وفي فعيل وصف فاعل ورد**) فِعال أيضا جمعا (**كذاك في أنثاه**) فَعِيلة (**أيضا اطرد**) كظِراف في جمع ظَريف وظَريفة و(**شاع**) فِعال أيضا (**في**) كل (**وصف على فَعلانا**) بفتحة فسكون (**أو أنثييه**) وهما فَعلى وفَعلانة (**أو على فعلان**) بضمة فسكون (**ومثله**) أنثاه (**فعلانة**) كغِضاب ونِدام وخِماص في جمع غَضْبان وغَضْبى ونَدْمان ونَدْمانة وخُمْصان وخُمْصانة.

(**والزمه**) أي فِعالا (**في فعيل**) وأنثاه إذا كانا واوي العين صحيحي اللام (**نحو طويل وطويلة**) فقل في جمعهما: طِوال (**تفي**) بما استعملته العرب.

(**وبفُعُول**) بضمتين (**فَعِل**) بفتحة فكسرة (**نحو كبد يخص غالبا**) فلا يجمع على غيره ككُبُود ومن النادر أكباد (**كذاك يطرد**) فعول جمعا (**في فَعْل**) حال كونه (**اسما مطلق الفاء**) أي مثلثها مسكن العين ككَعْب وكُعُوب وضِرْس وضُروس وجُنْد وجُنود. وشرط في الكافية لمضمومها أن لا يضاعف كخُف ولا يعل كحُوت ومُدْي.

(**وفَعَل**) بفتحتين مفرد (**له**) أي لفُعول أيضا سماعا كأَسَد وأُسُود (**وللفُعال**) بالضم والتخفيف (**فِعْلان**) بكسرة فسكون (**حصل**) جمعا كغُراب وغِربان (**وشاع**) فِعلان (**في**) فُعل بالضم وفَعل بالفتح معتل العين نحو (**حوت**) وحيتان (**وقاع**) وقيعان (**مع ما ضاهاهما**) ككوز وكيزان وتاج وتيجان. (**وقل في غيرهما**) كغَزال وغِزلان (**وفَعْلا**) بفتحة فسكون حال كونه (**اسما وفعيلا وفَعَل**) بفتحتين حال كونه (**غير معل العين فُعْلان**) بضمة السكون لهذه الثلاثة (**شمل**) جمعا كظَهْر وظُهْران ورَغِيف ورُغفان وجَذَع وجُذْعان.

(**ولكريم وبخيل**) وكل صفة لمذكر عاقل على فعيل بمعنى فاعل غير مضعف ولا معتل اللام (**فُعَلا**) بضمة ففتحة ككُرماء وبُخَلاء (**وكذا لما ضاهاهما**) أي شابههما في الدلالة على معنى كالغريزة (**قد جعلا**) كعاقل وعُقَلاء وشاعر وشُعَراء.

(**وناب عنه**) أي عن فُعَلاء (**أَفْعِلا**) بكسر ثالثه (**في**) الوصف المذكور (**المعل لاما**) كولي وأَوْلِياء (**و**) في (**مضعف**) منه كشديد وأَشِدَّاء (**وغير ذاك**) المذكور (**قل**) كتقي وتقواء ونصيب وأنصباء

(**فواعل**) بكسر العين جمع (**لفوعل**) نحو جوهر وجواهر (**وفاعل**) بفتح ثالثه كطابَع وطوابع (**وفاعِلاء**) بكسرة كقاصِعاء وقواصع (**مع**) فاعل بكسرة (**نحو كاهل**) وكَوَاهل (**و**) فاعل صفة المؤنث نحو (**حائض**) وحَوائض (**و**) صفة ما لا يعقل نحو (**صاهل**) وصَواهل (**وفاعلة**) مطلقا نحو فاطمة وفواطم وصاحبة وصواحب.

(**وشذ في**) صفة المذكر العاقل نحو (**الفارس**) والفوارس (**مع ما ماثله**) كسابق وسوابق (**وبفعائل**) بفتح الفاء (**اجمعن فعالة**) مثلث الفاء (**وشبهه**) مما هو رباعي مؤنث ثالثه مدة سواء كانت ألفا أوياءا أو واوا وسواء كان (**ذا تاء أو**) التاء (**مزالة**) منه كسَحابة وسَحائب وشَمال وشَمائل ورِسالة ورَسائل وعُقاب وعَقائب وصَحيفة وصَحائف وسعيد علما امرأة وسعائد وحلوبة وحلائب وطلوبة وطلائب وعَجوز وعجائز.

(**وبالفعالي**) بكسر اللام (**والفعالَى**) بفتحها والفاء مفتوحة فيهما (**جمعا**) فعلاء اسما كان أو صفة نحو (**صحراء**) وصحارِي وصحارَى (**والعذراء**) والعذارِي والعذارَى (**والقيس**) أي القياس وهما مصدران لقاس (**اتبعا**) في ذلك ولا تقتصر على السماع.

(**واجعل فَعَالِيَّ**) بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء جمعا (**لغير ذي نسب جدد**) من كل ثلاثي آخره ياء مشددة (**كالكُرسي**) والكَرَاسي بخلاف بصري فلا تقول فيه: بَصاري (**تتبع العرب**) في استعمالهم.

(**وبفَعَالل**) بفتحتين وكسر اللام الأولى (**وشبهه**) كأفاعل (**انطقا في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى من غير ما مضى**) فقل في جعفر: جَعَافِر وفي أَفْضَل: أفاضل (**ومن خماسي جرد الآخر أنف**) أي احذف إذا جمعته (**بالقياس**) فقل في سفرجل: سفَارِج.

(**والرابع**) منه (**الشبيه المزيد**) في كونه أحد حروف الزيادة (**قد يحذف دون ما به تم العدد**) وهو الآخر كقولك في خَدَرْنَق خَدَارِق لكن الأجود حذف الآخر نحو خَدارِن (**وزائد العادي**) أي المجاوز (**الرباعي**) وهو الخماسي (**احذفه**) أي الزائد منه (**ما**) دام (**لم يك لينا إثره**) أي بعده الحرف (**اللذ ختما**) الكلمة أي آخرها فقل في سِبَطْرى: سباطر وفي فَدَوْكَس: فَداكِس بخلاف ما إذا كان لينا قبل الآخر نحو عُصْفُور وقِنْديل وقِرطاس فلا يحذف.

(**والسين والتاء من كمستدع أزل**) إذا جمعته (**إذ ببناء الجمع بقاهما مخل**) فقل فيه: مَداع (**والميم**) من كمستدع (**أولى من سواه بالبقا**) لمزيته على غيره باختصاص زيادته بالأسماء (**والهمز والياء مثله**) أي الميم في الأولوية بالبقاء (**إن سبقا**) غيرهما من الحروف بأن كانا في أول الكلمة لكونهما في موضع ما يدل على معنى فيقال في اَلَنْدد ويَلَنْدَد: ألادّ ويلادّ.

(**والياء لا الواو احذف إن جمعت ما كحَيْزَبُون**) وهي الداهية لمزية الواو بإغناء حذف الياء عن حذفها بخلاف العكس فأبقها واقلبها ياءا لانكسار ما قبلها وقل فيه: حزابين.

(**فهو حكم حتما وخيروا**) الحاذف (**في**) حذف ما أراد من (**زائدي سَرَنْدى**) وهما نونه وألفه لتكافئهما فإن شاء يقول: سَرانِد أو سَراد ومعناه الشديد (**وكل ما ضاهاه كالعَلَنْدى**) وهو البعير الضخم فإن شاء يقول: عَلاند أو عَلاد.

﴿ هذا باب (التصغير)﴾

عبر به سيبويه وبالتحقير وهو تفنن (**فعيلا**) بضمة ففتحة فياء ساكنة (**اجعل الثلاثي إذا صغرته نحو قُذَيّ**) في تصغير (**قَذا**) وهو ما يسقط في العين والشراب (**فعيعل**) بضبط الوزن قبله بزيادة عين مكسورة (**مع فعيعيل**) بضبط الوزن قبله بزيادة ياء ساكنة اجعلا (**لما فاق**) الثلاثي (**كجعل درهم دريهما**) وجعل قِنديل قُنيديلا

(**وما به لمنتهى الجمع وصل**) من الحذف السابق (**به إلى أمثلة التصغير صل**) فقل في سَفَرْجل وخَدَرْنق وسِبَطْرى ومُسْتَدْع واَلَنْدد ويَلَنْدَد وحَيْزَبُون وسَرَنْدا: سُفَيرج وخُدَيْرَق أو خُدَيْرن وسُبَيْطر ومُدَيْع وأُلَيْد ويليد وحُزَيْبون وسُرَيْنِد أو سُرَيْد.

(**وجائز تعويض ياء**) ساكنة (**قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما**) أي في التصغير والتكسير (**انحذف**) فيقال في سفرجل: سفاريج وسفيريج (**وحائد**) أي مائل خارج (**عن القياس كل ما خالف في البابين**) أي بابي التكسير والتصغير (**حكما رسما**) كتكسير حديث على أحاديث وتصغير مغرب على مُغَيْربان. (**لتلو**) أي للحرف الذي بعد (**يا التصغير**) إذا كان (**من قبل علم**) أي علامة (**تأنيث**) كتائه (**أو مدته**) أي ألفه (**الفتح انحتم**) كعُظَيْمة وحُبَيْلى وحُمَيْراء (**كذاك**) أي كالتالي ياء التصغير السابق في وجوب فتحه (**ما**) أي الحرف الذي (**مدة أفعال**) أي ألفه (**سبق**) كأجَيْمال (**أو**) الذي سبق (**مد سكران وما به التحق**) من عثمان ونحوه كسُكَيْران وعُثَيْمان.

(**وألف التأنيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا**) فلا يحذفان للتصغير وإن حذفا للتكثير كقولك في قرفصاء وسفرجلة: قريفصاء وسفيرجة (**كذا**) الياء (**المزيد آخرا للنسب**) عد منفصلا فلا يحذف كقولك في عبقري: عُبَيْقري (و) كذا (**عجز المضاف**) كقولك في امرئ القيس: أُمَيْرئ القيس.

(و) كذا عجز (**المركب**) تركيب مزج كقولك في بعلبك: بُعَيْلَبك (**وهكذا زيادتا فعلانا**) وهما الألف والنون عدا منفصلين فلا يحذفان إذا كانا (**من بعد أربع كزعفرانا**) فيقال فيه: زُعَيْفِران (**وقدر**) أيضا (**انفصال ما دل تثنية أو جمع تصحيح جلا**) بالجيم أي دل عليه من العلامة فلا تحذفه كقولك في جُداران وظَريفون وظَريفات أعلاما: جُدَيْران وظُرَيْفون وظُرَيْفات.

(**وألف التأنيث ذو القصر متى زاد على أربعة**) ولم يسبقه مدة (**لن يثبتا**) بل يحذف كقولك: في قَرْقَرى ولغيزى قُرَيْقر ولُغَيْغز (**وعند تصغير**) ما فيه ألف مقصورة قبلها مدة نحو (**حبارى خير بين**) حذف المدة فيقال: (**الحُبَيْرى فادر**) ذلك (و) بين حذف ألف التأنيث فيقال: (**الحُبَيِّر واردد لأصل**) حرفا (**ثانيا**) إذا كان (**لينا قلب**) عن لين (**فقيمة**) بالياء (**صير**) إذا صغرتها (**قويمة**) بالواو ردا إلى الأصل (**تصب وشذ في**) تصغير (**عيد عييد**) إذ كان الأصل عويدا لأنه من العود وخرج بقيد اللين ثاني متعد بالقلب عنه ثاني أيمة وما يأتي في البيت بعده.

(**وحتم للجمع**) المكسر المفتوح الأول (**من ذا**) الرد (**ما لتصغير علم**) فيقال في تكسير ميزان: مَوازين بقلب الياء واوا وفي تكسير عيد أعياد بإثباتها شذوذا ولا رد فيما لا يتغير فيه الأول كقيم في قيمة

(**والألف الثاني المزيد يجعل**) بالقلب (**واوا**) كهُوَيْبيل في هابيل (**كذا**) يقلب واوا (**ما الأصل فيه يجهل**) كعويج في عاج (**وكمل المنقوص**) أي المحذوف بعضه (**في التصغير**) برد ما حذف منه (**ما**) دام (**لم يحو غير التاء ثالثا كما**) علما فقل فيها: مُوَي وكشفة فقل فيها: شُفَيهة بخلاف ما إذا حوي ثلاثة غير التاء فلا تكمل كجُوَيه في جاه.

(**ومن بترخيم يصغر اكتفى بالأصل**) وحذف الزائد لأنه حقيقته وألحق به تاء التأنيث إذا كان مؤنثا ثلاثيا (**كالعطيف يعني المعطفا**) وكحميد في حامد وحَمدان وحماد ومحمود وأحمد وسويدة في سوداء وقريطس في قرطاس.

فرع: حكى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل: بُرَيْها وسُمَيْعا بحذف الهمزة منهما والألف والياء وحذف ميم إبراهيم ولام إسماعيل قال في شرح الكافية: ولا يقاس عليهما

(**واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث**) معنى (**عار**) عنها لفظا (**ثلاثي كسن**) فقل فيها: سُنَيْنَة ويد فقل فيها: يُدَيّة (**ما**) دام (**لم يكن بالتاء يرى ذا لبس**) فإن كان (**كشجر وبقر وخمس**) التي من ألفاظ عدد المؤنث فلا تلحقه إذ يلتبس الأولان بالمفرد والثالث بعدد المذكر (**وشذ ترك**) التاء (**دون لبس**) كقولهم في قوس: قُويس (**وندر إلحاق تا فيما ثلاثيا كثر**) بفتح الثاء المثلثة أي زاد عليه كقولهم في وراء وقدام: وريئة وقُدَيْدِيمة.

(**وصغروا**) من المبنيات (**شذوذا الذي**) و(**التي**) وتثنيتهما وجمعهما كما في شرح الكافية (**وذا مع الفروع منها تا وتي**) وتثنيتهما وجمعهما وخالفوا بها تصغير المعرب في إبقاء أولها على حركته الأصلية والتعويض من ضمه ألفا مزيدة في آخرها فقالوا: اللذيا واللتيا واللذيون واللويون واللويتا

واللتيات وذيا وتيا وذيان وتيان ومنع ابن هشام تصغير تي استغناء بتا واللاء واللائي استغناءا باللتيات واتفقوا على منع تصغير ذي للالتباس.

خاتمة: يصغر أيضا من غير المتمكن شذوذا أفعل في التعجب نحو ما أحيسنه والمركب تركيب مزج كما سبق.

﴿هذا باب (النسب)﴾

(**ياءً**) مشددة (**كيا الكرسي زادوا**) في آخر الاسم (**للنسب وكل ما تليه كسره وجب**) كقولهم في النسب إلى أحمد: أحمدي، (**ومثلَه**) أي مثل ياء النسب إما في التشديد أو في كونها للنسب (**مما حواه احذف**) إذا كان قبله ثلاثة أحرف، فقل في النسب إلى كرسي وشافعي: كرسي وشافعي، ولم أر من تعرض لجواز شافعوي قياسا على مرموي وإن كان بعض الفقهاء استعمله وهو حسن للبس، فإن كان قبله حرفان كعليّ جاز الحذف والقلب كعلوي، أو حرف فسيأتي إن شاء الله تعالى في قوله: ونحو حي فتح ثانيه يجب. (**وتا تأنيث أو مدته**) أي ألفه (**لا تثبتا**)، بل احذفها، فقل في النسبة إلى مكة: مكي. وقول العامة في خليفة: خليفتي لحن من وجهين.

(**وإن تكن**) مدة التأنيث (**تربع**) أي تقع رابعة في اسم أتى (**ذا ثان سكن فقلبها واوا**) مباشرة للام أو مفصولة بألف (**وحذفها**) أي كل منهما (**حسن**) لكن المختار الثاني كقولك في حبلى: حبلي وحبلوي وحبلاوي، ويجب الحذف إذا كانت خامسة فصاعدا كما سيأتي، أو رابعة متحركا ثاني ما هي فيه كقولك في حبارى وجَمَزَى: حباري وجمزي.

(**لشبهها**) أي مدة التأنيث وهو (**الملحق والأصلي**) عطف على لشبهها الخبر المتقدم على مبتدئه وهو (**ما لها**) أي لمدة التأنيث من حذف وقلب، (**و**) لكن (**للأصلي قلب يعتمى**) أي يختار، وكذا الملحق كقولهم في أَرْطى ومَلْهى: أرطي وأرطوي وملهي وملهوي.

(**والألف الجائز**) أي المتعدي (**أربعا أزل**) كما تقدم، (**كذاك يا المنقوص**) إذا وقع (**خامسا عزل**) بمعنى حذف كقولك في المقتدى: مقتدي، (**والحذف في الياء**) أي ياء المنقوص إذا وقع (**رابعا أحق من قلب**) كقولك في القاضي: قاضي، ويجوز القلب كقولك: قاضوي.

(**وحتمٌ قلب**) ألف وياء (**ثالث يعِن**) كقولك في الفتى والعمى: فتوي وعموي، (**وأول ذا القلب**) حيث قلنا به (**انفتاحا. وفَعِل**) بفتح أوله وكسر الثاني منه ومن الآتيين (**وفُعَل**) بضم أوله (**عينهما افتح**) عند النسب بقلب الكسر فتحة، (**و**) كذا (**فِعَل**) بكسر أوله اقلب كسرة عينه فتحة عند النسب،

فقل في نَمِر ودُئِل وإِبِل: نمَري ودُئَلي وإِبَلي. (**وقيل في**) النسب إلى ما في آخره ياءان ثانيهما أصلية نحو (**المرميّ مرموي**) بحذف أول الياءين وقلب ثانيهما واوا بعد فتح العين، (**واختير في استعمالهم مرمي**) بحذف الياءين، والأول أحسن لأمن اللبس.

(**و**) كل ما في آخره ياء مشددة قبلها حرف (**نحو حي فتح ثانيه**) عند النسب (**يجب**) من غير تغيير له إن لم يكن منقلبا عن واو نحو حيوي، (**واردده واوا إن يكن عنه قلب**) كطي فقل فيه: طووي، وثالثه تقلبه واوا مطلقا فقل فيه: حيوي.

(**وعلم التثنية احذف للنسب، ومثل ذا في جمع تصحيح يجب**)، فيحذف علمه كقولك في زيدان وزيدون علمين: زيدي، نعم من أجرى زيدان علما مجرى سلمان قال: زيداني، ومن أجرى زيدِين علما مجرى غسلِين قال: زيدِيني، ومن أجراه مجرى عربون وألزمه الواو وفتح النون قال: زيدوني.

(**وثالث من نحو طيِّب حذف**) عند النسب فقل: طيبي بسكون الياء، (**و**) لكن (**شذ**) من هذا (**طائي**) المنسوب إلى طيء إذ قياسه طيئي لكنه أتى (**مقولا بالألف**) المقلوبة عن الياء الساكنة، وخرج بنحو طيّب هَبَيَّخ ومُهَيِّيم فلا تحذف ياؤهما لأنها في طيِّب مكسورة موصولة بما قبل الآخر فأورثت ثقلا، بخلافها في هبيَّخ لفتحها، وفي مهيِّيم لانفصالها.

(**وفَعَلِيٌّ**) بفتحتين (**في**) النسب إلى (**فَعِيلَةَ**) بفتح أوله وكسر ثانيه الصحيح العين الغير المضاعف (**التزم**) فقل في حنيفة: حنفي، (**وفُعَلِيٌّ**) بضمة ففتحة (**في**) النسب إلى (**فعيلةٍ**) كذلك (**حتم**) فقل في جهينة: جهني.

(**وألحقوا معل لام عريا**) من التاء (**من المثالين**) المذكورين (**بما التا أوليا**) منهما فقالوا في عدي وقصي: عدوي وقصوي كما قالوا في ضَرية وأُمية: ضروي وأموي، بخلاف صحيح اللام منهما فلا تحذف منه الياء فيقال في عَقِيل وعُقَيل: عَقِيلي وعُقَيلي.

(**وتمموا ما كان**) على فَعِيلة بفتح الفاء وهو معتل العين (**كالطويلة**) فقالوا فيه: طويلي، (**وهكذا**) تمموا (**ما كان**) على هذا الوزن وهو مضاعف (**كالجليلة**) فقالوا فيها: جليلي، وتمموا أيضا ما كان على فعيلة وهو مضاعف كقليلة.

(**وهمز ذي مد يُنال**) أي يعطى (**في النسب ما كان في تثنية له انتسب**)، فيقال في قراء وصحراء وكساء وعلباء: قرائي وصحراوي وكسائي وكساوي وعلبائي وعلباوي. (**وانسب لصدر جملة**) إسنادية

فقل في تأبط شرا: تأبطي، (**وصدر ما ركب مزجا**) فقل في بعلبك: بعلي. (و) انسب (**لثان تمما إضافة**) إما (**مبدوءة بابن أو أب**) أو أم كعُمَري وبكري وكلثومي في ابن عمر وأبي بكر وأم كلثوم، (**أو**) أوّلها (**ما له التعريف بالثاني وجب**) بأن كانت إضافته معنوية كزيدي في غلام زيد.

وعندي في هذا القسم نظر لأجل اللبس، وفي القسم الأول بحث، هل يلحق بما ذكر المبدوء ببنت كما قلنا بأنه كنية أو لا، لم أر من ذكره.

(**فيما سوى هذا**) المقرر الذي ليس مصدرا بما عرّف بالثاني ولا بكنية كما في شرح الكافية، وهو يقوي بحثي، إلا أن يمنع أنه كنية، (**انسبن للأول**) واحذف الثاني (**ما**) دام (**لم يخف لبس**)، فقل في امرئ القيس: امرئي، فإن خيف فاحذف الأول وانسب للثاني كـ(**عبد الأشهل**) فقل فيه: أشهلي، وهذا يعضد نظري في القسم السابق.

(**واجبر برد اللام ما منه حذف**) عند النسب (**جوازا إن لم يك رده ألف في جمعي التصحيح أو في التثنية**) فقل في غد: غدوي، وإن شئت غدي، (**وحق مجبور**) بالرد (**بهذا**) أي بجمعي التصحيح أو التثنية (**توفية**) له بالرد بالنسب حتما، فيقال في أخ وعضة: أخوي وعضوي ليس غيرُ، (**وبأخ اختا**) ألحق فقل فيها بعد حذف تاءها: أخوي، (**وبابن بنتا ألحق**)، فقل فيها بعد حذف تاءها: بنوي كما تقول ذلك في ابن بعد حذف همزته، هذا مذهب سيبويه والخليل.

(**ويونس**) بن حبيب الضبي الولاء من البصريين (**أبى حذف التاء**) منهما فقال: أختي وبنتي، وهو الذي أميل إليه لأجل اللبس.

(**وضاعف الثاني**) وجوبا (**من ثنائي ثانيه ذو لين**) عند النسب إليه، ثم إن كان ألفا قلب المضاعف همزة، ويجوز قلبها واوا (**كلا ولائي**) ولاوي، وفِي وفِيَوِي، ولَوْ ولووي أعلاما، أما الذي ثانيه صحيح فيجوز فيه التضعيف وعدمه ككَمْ وكَمَمِي وكَمِّي. (**وإن يكن كشية**) في اعتلال اللام (**ما الفا عدم فجبره**) عند النسب إليه برد الفاء (**وفتح عينه التزم**) عند سيبويه، فيقال فيه: وِشَوي، وأجاز الأخفش السكون فقال: وِشْيي، أما غير المعل اللام منه فلا يجبر كقولك في عدة: عدي.

(**والواحد اذكر ناسبا للجمع إن لم يشابه واحدا بالوضع**) أي بوضعه علما فقل في فرائض: فرضي، بخلاف ما إذا شابهه بأن وضع علما فيقال في أنمار: أنماري، وفي الأنصار: أنصاري.

(**ومع فاعل وفعال**) بفتحة وتشديد (**فعل**) بفتحة فكسرة (**في نسب أغنى عن الياء**) السابقة (**فقبل**) إذ ورد كقولهم: لابن وتمار وطَعِم أي صاحب لبن وتمر وطعم، وليس في هذين الوزنين معنى

المبالغة الموضوعين له، وخُرّج عليه قوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ أي بذي ظلم. (**وغير ما أسفلته**) من القواعد (**مقررا على الذي ينقل منه**) عن العرب (**اقتصرا**) ولا تقس عليه كقولهم في الدَهر: دُهري، وفي أُمَيَّة: أَموي، وفي البَصرة بالفتح: بصري بالكسر، وفيه نظر إذ الكسر لغة فيها، وفي مَرْو: مروَزي، وفي الري: رازي، وفي الخريف: خَرْفي، ولعظيم الرقبة: رَقَباني.

﴿هذا باب (الوقف)﴾

(**تنوينا إثر فتح**) في معرب أو مبني (**اجعل ألفا وقفا**) كرأيت زيدًا وإِيهًا، (و) تنوينا (**تلو غير فتح**) وهو الضم والكسر (**احذفا**) وقفا كجاء زيدْ ومررت بزيد، (**واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الإضمار**) أي الحرف الذي ينشأ في اللفظ عن إشباع الحركة في الضمير، وهو في غير الفتح وهو الضم والكسر الواوُ والياء كرأيته ومررت به، وأثبت صلة الفتح وهي الألف كرأيتها، أما في الضرورة فيجوز إثبات الجميع.

(**وأشبهت إذًا منونا نصب فألفا في الوقف نونها قلب**) وبه قرأ السبعة، واختار ابن عصفور تبعا لبعضهم أن الوقف عليها بالنون، وهو الذي أميل إليه فرارا من الالتباس، والقراءة سنة متبعة.

(**وحذف يا المنقوص ذي التنوين**) عند الوقف (**ما**) دام (**لم ينصب أولى من ثبوت**) لها (**فاعلما**) كقراءة الستة: ﴿ولكل قوم هاد﴾، ﴿وما لهم من دونه من وال﴾، وبإثبات الياء فيهما قرأ ابن كثير، بخلاف المنصوب فإنه يبدل تنوينه إلفا إن كان منونا كقطعت واديا، وتثبت ياؤه ساكنة إن لم يكن كأجب الداعي، بخلاف غير المنون كما صرح به بقوله: (**وغير ذي التنوين**) المرفوع والمجرور (**بالعكس**) فثبوت يائه أولى من حذفها. (**وفي**) منقوص محذوف العين (**نحو مُرٍ**) اسم فاعل من أَرْأى، أو محذوف الفاء كيَفِ علما كما في شرح الكافية (**لزوم رد الياء**) عند الوقف (**اقتفي**) لئلا يكثر الحذف.

﴿فصل﴾

(**وغيرَ ها التأنيث من محرك سكنه**) عند الوقف وهو الأصل (**أو قف رائم التحرك**) بأن تخفي الصوت بالحركة ضمة كانت أو كسرة أو فتحة، وخصه الفراء تبعا للقراء بالأولين، (**أو أشمم الضمة**) فقط عند الوقف بأن تشير إليها بشفتيك من غير تصويت، (**أو قف مضعفا**) أي مشددا (**ما**) أي حرفا (**ليس همزا أو عليلا إن قفا**) أي تبع الحرف الموقوف عليه الموصوف بما ذكر حرفا (**محركا**) كهذا جعفر وهذا وُعِل، بخلاف الهمزِ كخطأ، والعليلِ كالقاضي ويخشى ويدعو،

والتابعِ ساكنا كعمرو، (**أو حركات انقلا**) عند الوقف من الموقوف عليه (**لساكن**) قبله (**تحريكه لن يحظلا**) أي يمنع نحو ﴿وتواصوا بالصبر﴾، إذ جَدَّ النَّقُرْ، ولا ينقل إلى متحرك كجعفر، ولا ممتنع التحريك إما لتعذر كالإنسان أو استثقال كقضيب وخروف أو أداء إلى بناء لا نظير له كبشر مرفوعا و ذهل مجرورا كما سيأتي.

(**ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه**) نحوي (**بصري**)، أما من المهموز كخَبء فيراه، (**وكوف نقلا**) الفتح من سوى المهموز أيضا، (**والنقل إن يعدم نظير**) للاسم حنيئذ بأن يكون المنقول ضمة مسبوقة بكسرة أو بالعكس (**ممتنع**) كما تقدم، (و) لكن (**ذاك**) النقل (**في المهموز**) وإن أدى إلى ما ذكر (**ليس يمتنع**)، فيجوز في رِدْء وكُفْء هذا رِدُءْ ومررت بكُفِءْ.

ثم لما صدر في الضابط اشتراط أن يكون الموقوف عليه غير هاء التأنيث ليفعل فيه ما ذكر احتاج إلى بيان ما يفعل فيه إذا كان هاء فقال: (**في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل إن لم يكن بساكن صح وصل**) كمسلمة وفتاة، بخلاف ما إذا وصل به كبنت وأخت، وبخلاف تاء تأنيث الفعل كقامت، وأما تاء تأنيث الحرف كثمة وربة فاختار في شرح الكافية جواز ذلك فيها فيقال: ربه وثمه قياسا على قولهم في لات: لاه.

(**وقل ذا**) أي جعل التاء المذكورة هاء في الوقف (**في جمع تصحيح**) للمؤنث كقول بعضهم: دفن البناه من المكرماه (و) في (**ما ضاها**)ه كهيهات وأولات، وكثر في ذلك عدم الجعل المذكور، (**وغير ذين**) أي جمع التصحيح وما ضاهاه كغرفة وغلمة (**بالعكس انتمى**) فالكثير فيه جعل التاء هاءا والقليل عدم ذلك.

﴿فصل﴾

(**وقِفْ بها السكت على الفعل المعل بحذف آخر كأعط من سأل**) ولم يعط، وقل في الوقف عليهما: أعطه ولم يعطه، وذلك جائز (**وليس حتما**) في جميع المواضع (**سوى ما**) إذا كان الفعل قد بقي على حرف واحد (**كع، أو**) حرفين (**أحدهما زائد كيع**) مجزوما فإنه واجب فيقال فيهما: عه ولم يعه، (**فراع ما رعوا، وما في الاستفهام إن جرت حذف ألفها**) وجوبا، (**وأولِها الها إن تقف**) نحو يا أسديا لم أكلته لمه، وذلك جائز، (**وليس حتما**) في جميع المواضع (**سوى ما**) إذا (**انخفضا باسم كقولك**) في (**اقتضاء م اقتضى:**) اقتضاء مه.

(**ووصل ذي الهاء أجز**) كائن (**بكل ما حرك تحريك بناء لزما**) عند الوقف عليه نحو ﴿هاؤم اقرءوا

كتابيه﴾، ولزم صفة بناء احترز به مما لا يلزم بناؤه فلا توصل به الهاء، ومثله الفعل المضي، وشذ مجيء ذلك كما قال: (**ووصلها بغير**) ذي (**تحريك بنا أديم شذ**) نحو وأُضحَى من عُلَهْ، وقولُه: (**في المدام**) البناء (**استحسنا**) بيان لأحسنية الاتصال، فلا يُعدّ مع قوله: ووصل ذي الهاء البيت المبين للوقوع تكرارا فتأمل.

(**وربما أعطي لفظ الوصل ما للوقف نثرا**) من إلحاق الهاءِ نحو ﴿لم يتسنه وانظر﴾ وغيرِه نحو هذه حُبْلَو يا فتى، (**وفشا**) ذلك (**منتظما**) نحو مَثْلَ الْحريق وافق القَصَبَّا بتضعيف الباء.

﴿هذا باب (الإمالة)﴾

هي كما في شرح الكافية أن ينحى بالألف نحو الياء وبالفتحة قبلها نحو الكسرة (**الألف المبدل من يا في طرف أمل**) كالهُدى وهدى (**كذا**) أمل الألف (**الواقع منه الياء خلف**) في بعض التصاريف (**دون**) حرف (**مزيد**) معها (**أو شذوذ**) لوقوعها كحبلى بخلاف نحو قَفا فإن الياء تخلف ألفه بزيادة في التصغير كقُفَي وفي التكسير كقِفى وشذوذ كقول هذيل في إضافته إلى الياء قفيّ

(و) ثابت (**لما تليه هاء التأنيث**) حكم (**ما الها عدما**) من الإمالة كرُماة (**وهكذا**) أمل الألف الكائنة (**بدل عين الفعل إن يؤل**) ذلك الفعل عند إسناده إلى التاء (**إلى**) وزن (**فلت**) بكسر الفاء (**كماضي خف ودن**) وهو خاف ودان فإنك تقول فيهما: خِفت ودِنت (**كذاك**) أمل ألفا (**تالي الياء**) كبيان وكذا سابق الياء كبائع كما في شرح الكافية

(**والفصل**) بين الياء وبين الألف المتأخرة (**اغتفر**) في جواز الإمالة إن كان (**بحرف**) وحده كيسار (**أو**) بحرف (**مع هاء كجيبها أدر كذاك**) أمل (**ما**) أي ألفا (**يليه كسر**) كعالم (**أو يلي**) حرفا (**تالي كسر**) ككتاب (**أو**) يلي حرفا تالي (**سكون قد ولي**) ذلك السكون (**كسر**) كشملال (**وفصل الهاء**) بين الساكن وبين الحرف التالية الألف (**كلا فصل يعد**) لخفائها (**فدرهماك من يمله لم يصد**) أي لم يمنع من إمالته

(**وحرف الاستعلاء**) أي حروفه وهي مجموع قظ خص ضغط (**يكف مظهرا من كسر أو يا**) عن الإمالة بخلاف الخفي منهما كالكسرة المقدرة وما إذا أتى ألفها عن ياء

(**وكذا تكف را**) غير مكسورة من الإمالة نحو عِذار وعذاران وراشد (**إن كان ما يكف**) من حروف الاستعلاء (**بعدُ**) بالضم أي بعد الألف (**متصل**) بها كناصح (**أو بعد حرف**) تلاها كواثق (**أو بحرفين فصل**) عنها كمواثيق (**كذا**) يكف حرف الاستعلاء (**إذا قدم**) على الألف (**ما**) دام (**لم ينكسر أو**)

لم (**يسكن إثر الكسر**) كغالب بخلاف ما إذا انكسر كغلاب أو سكن إثر الكسر (**كالمطواع مر**) فلا تمنع الإمالة وفي شرح الكافية فيما إذا انكسر لا يمنع وفي الساكن تاليه يجوز أن يمنع وأن لا يمنع فإن أراد به عدم تحتم الإمالة فهذا شأنها في جميع أحوالها كما سيأتي فلا وجه لتخصيصه بهذه الصورة والإشعار بتغايره لما قبل وإن أراد بيان احتمالين متساويين في وجوب الكف وعدمه فلا بأس ولعله المراد فتأمل.

(**وكف**) حرف (**مستعل و**) كف (**را ينكف بكسر را**) فتأتي الإمالة (**كغارما لا أجفو ولا تمل لسبب لم يتصل**) كلزيد مال (**والكف قد يوجبه ما ينفصل**) ككتاب قاسم وخالف ابن عصفور في المسألتين وقواه ابن هشام رادا به على المصنف وأقول: الفرق قوة المانع ولذا قدم على المقتضي وأيضا فالمقتضي هنا إذا وجد لا يوجب الإمالة كما في الكافية وشرحها والمانع إذا وجد وجب الكف فاتضحت تفرقة المصنف وإتيانه بقد يشعر بأنه قد لا يكف صرح في شرح الكافية،

(**وقد أمالوا لتناسب**) في رووس الآي وغيرهما (**بلا داع**) أي طالب للإمالة (**سواه كعِمادا**) أي كألفه الأخيرة أميلت لتناسب الألف التي قبلها (و) كألف (**تلا**) في قوله تعالى: ﴿والقمر إذا تلاها﴾ أميلت وإن كان أصلها واوا لتناسب رؤوس الآي

(**ولا تمل ما لم ينل تمكنا**) بأن كان مبنيا (**دون سماع**) يحفظ نحو الحجاج ورا ونحوها من فواتح السور (**غير ها وغير نا**) فأملهما وإن كانا غير متمكنين قياسا (**والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كللأيسر مل تكف الكُلف**) أي كسينه (**كذا**) أمل فتح الحرف (**الذي تليه هاء التانيث في وقف**) كرحمة ونعمة وقوله: (**إذا ما كان غير ألف**) زيادة توضيح إذ معلوم أن الألف لا تفتح.

﴿**هذا باب (التصريف)**﴾

وهو كما في شرح الكافية تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي، ولكثرة ذلك أتى بالتفعيل الدال على المبالغة (**حرف وشبهه**) وهو المبني (**من الصرف بري**) عبر به هنا دون التصريف للإشعار بأنه لا يقبله بوجه بخلاف ما لو أتي به فإنه يوهم نفي كثرته والمبالغة فيه دون أصله (**وما سواهما**) وهو الاسم المتمكن والفعل الذي ليس بجامد (**بتصريف حري**) أي حقيق.

(**وليس أدنى من ثلاثي يرى قابل تصريف**) إذ لا يكون كذلك إلا الحرف وشبهه (**سوى ما غيرا**) بالحذف بأن كان أصله ثلاثة ثم حذف بعضه فإنه يقبله كيدوق وبع (**ومنتهى**) حروف (**اسم خمس إن تجردا**) من زائد نحو سفرجل وأقله ثلاثة كرجل وما بينهما أربع كجعفر (**وإن يزد فيه فما سبعا**

عدا) أي جاوز بل جاء على ستة كانطلاق وسبع كاستخراج وقد يجاوز سبعا بتاء تأنيث كقَرَعْبَلانة قال بعضهم وبغيرها كقولهم: كذبذبان

(**وغير آخر الثلاثي**) وهو أوله وثانيه (**افتح وضم واكسر**) بتوافق وتخالف تبلغ تسعة وهي من جملة أبنيته نحو فرَس وعَضُد وكَبِد وعُنُق وصرد ودُئِل وسيأتي أن هذا قليل إبل ضِلَع وسيأتي أن فِعُل مهمل

(**وزد تسكين ثانيه**) مع فتح أوله وضمه وكسره تبلغ ثلاثة وهي مع ما تقدم (**تعم**) أبنيته فلا يخرج عنها شيء نحو فَلْس بُرْد جذع (**وفِعُل**) بكسر الأول وضم الثاني (**أهمل**) لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم والحِبُك إن ثبت فمن التداخل (**والعكس**) وهو فُعِل بضم الأول وكسر الثاني (**يقل**) في الأسماء (**لقصدهم تخصيص فِعْل**) وهو فعل المفعول (**بفُعِل**) ومما جاء منه دُئِل لدويبة ورُئِم للأست ووُعل للوعل

(**وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي**) مع فتح أوله نحو ضَرَبَ ظَرُف عَلِم وهذه فقط أبنيته الأصلية كما ذكر سيبويه (**وزد**) في أصوله عند بعضهم (**نحو ضُمِن**) بضم أوله وكسر ثانيه والصحيح أنه ليس بأصل وإنما هو مغير من فعل الفاعل وما احتج به ذلك البعض من أنه جاءت أفعال لم ينطق لها بفاعل قط كزُهِيَ ولو كان فرعا للزم أن لا يوجد إلا حيث يوجد الأصل مردود بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل ألا ترى أنه قد جاءت جموع لم ينطق لها بمفرد كمذاكير ونحوه وهي لا شك ثوان عن المفردات

(**ومنتهاه**) أي الفعل (**أربع إن جردا**) من زائد كعَرْبَد وأقله ثلاث (**وإن يزد فيه فما ستا عدا**) بل جاء على خمس كانطلق وست كاستخرج (**لاسم مجرد رباع**) أوزان هي (**فَعْلَل**) بفتح الأول والثالث كثعلب (**وفِعلِل**) بكسرهما كزِبْرِج (**وفِعْلَل**) بكسر الأول وفتح الثالث كقِلْفَع (**وفُعْلُل**) بضمهما كدُمْلُج (**ومع فِعَلّ**) بكسر الأول وفتح الثاني وتشديد اللام كفِطَحَلّ (**فُعْلَل**) بضم الأول وفتح الثالث رواه الأخفش والكوفيون كطُحْلَب

(**وإن علا**) الاسم بأن كان خماسيا (**فمع**) كونه حاويا لوزن (**فَعَلَّل**) بفتح الأول والثاني وتشديد اللام الأولى وفتحها كشقطحب (**حوى فَعلَلِلا**) بفتح الأول والثالث وكسر الرابع كقهبلس (**كذا فُعَلِّل**) بضم الأول وفتح الثاني وتشديد اللام الأولى وكسرها من أوزان الخماسي كخُبَعثن (**وفِعْلَلّ**) بكسر الأول وفتح الثالث وتشديد اللام الأخيرة كقِرْطَعْب

(**وما غاير**) ما ذكرناه (**للزيد**) أي الزيادة وهما مصدرا زاد (**أو النقص**) أو نحوه (**انتمى**) كعُلْبط أصله عُلابط ومحرنجم ومنطلق وجَخْدَب (**والحرف إن يلزم**) تصاريف الكلمة (**فأصل**) كضاد ضرب (**والذي لا يلزم**) هو الزائد (**مثل تا احتذي**) لسقوطها من حذا يحذو حذوة (**بضمن فعل**) أي بما تضمنه من الحروف وهو الفاء والعين واللام (**قابل**) يا أيها الصرفي (**الأصول في وزن**) الكلمة فقابل الأول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام وقل: وزن ضرب فعل ويضرب يفعل (**وزائد بلفظه اكتفي**) كقولك في مكرم: مفعل ويستثنى المبدل من تاء الافتعال كمصطفى فوزنه مفتعل والمكرر كما سيأتي.

(**وضاعف اللام**) في الميزان (**إذا أصل**) بعد ثلاثة (**بقي كراء جعفر**) فقل: وزنه فعلل (**وقاف فستق**) فقل وزنه: فعلل (**وإن يك**) الحرف (**الزائد ضعف أصل**) كتاء جِلتيت ودال اغدودن (**فاجعل له في الوزن ما للأصل**) بأن تقابله بحرف من حروف فعل (**واحكم بتأصيل حروف سمسم ونحوه**) لأنه لا يصح إسقاط شيء منها.

(**والخلف**) ثابت (**في**) ما صح إسقاطه (**كلملم**) بكسر الثالث وكفكف فالكوفيون الثالث زائد مبدل من حرف مماثل للثاني والزجاج زائد غير مبدل وبقية البصريين أصل هذا. وحروف الزيادة عشرة جمعها الناظم أربع مرات في بيت وهو:

هـنـاء وتـسليم تلا يوم أنسه * نهاية مسؤول أمان وتسهيل

(**فألف أكثر من أصلين صاحب زايد بغير مين**) كألف حاجب بخلاف ألف قال (**واليا كذا والواو**) يكونان زائدين إذا صحبا أكثر من أصلين (**إن لم يقعا**) مكرورين ولم تصدر الواو مطلقا ولا الياء قبل أربعة أصول في غير المضارع نحو صيرف وقضيب وعجوز وجوهر فإن لم يصحبا أكثر من أصلين كبيت وسوط أو وقعا مكررين (**كما هما في يؤيؤ**) لطائر (**ووعوعا**) بمعنى صوت أو تصدرت الواو كورنتل أو الياء قبل أربعة أصول كيَسْتَعُور فأصلان.

(**وهكذا همز وميم**) يكونان زائدين إن (**سبقا ثلاثة**) فقط (**تأصيلها تحققا**) كأصبع ومجذع فإن لم يسبقا أو سبقا أربعة أو ثلاثة لم تتحقق أصالتها فأصلان (**كذاك همز آخر**) يكون زائدا إذا وقع (**بعد ألف أكثر من حرفين**) أصلين (**لفظها ردف**) كحمراء وعلباء فإن وقع بعد ألف قبلها أصلان فقط كسماء فأصل.

(**والنون في الآخر كالهمز**) فيكون زائدا إذا وقع بعد ألف قبلها أكثر من أصلين كندمان بخلاف

رِهان وهِجان (و) النون إذا كان ساكنا (**في**) الوسط (**نحو غضنفر**) للأسد (**أصالة كفي**) وأعطي زيادة بخلاف ما إذا كان متحركا نحو غُرْنَيق أو لا في الوسط نحو عنبر. (**والتاء**) تكون زائدة (**في التانيث**) كمسلمة (**والمضارعة**) كتضرب (**ونحو الاستفعال**) والتفعيل وما صرف منهما كاستخراج وتسنيم (**والمطاوعة**) كالتعلم والتدحرج والاجتماع والتباعد وما صرف منها.

تتمة: تكون السين زائدة في الاستفعال (**والهاء**) تكون زائدة (**وقفا**) في ما الاستفهامية المجرورة (**كلمه**) وجئت مجيء مه (و) في الفعل المجزوم نحو (**لم تره**) ولم يقضه وفي الأمهات وأهْراق (**واللام**) تكون زائدة (**في الإشارة المشتهرة**) نحو ذلك وتلك وهنالك وفي طَيْسل.

(**وامنع**) يا أيها الصرفي (**زيادة بلا قيد ثبت**) كما بيناه (**إن لم تبين حجة**) على زيادته من اشتقاق فإن بينت قبلت فيحكم بزيادة نوني حنظل وسنبل لسقوطهما في (**كحظلت**) الإبل وأسبل الزرع وهمزتي شمأل واحبنطأ وميمي دلامص وابمن وتائي ملكوت وعفيرت وسيني قدموس واسطاع لسقوطها في الشمول والحبَط والدِّلاصة والبنوّة والملك والعفر والقدم والطاعة.

﴿(فصل في زيادة همزة الوصل)﴾

(**للوصل همز سابق لا يثبت إلا إذا ابتدي به**) لأنه جيء به لذلك (**كاستثبتوا وهو**) لا يكون للمضارع مطلقا ولا لماض ثلاثي ولا رباعي بل (**لفعل ماض احتوى على أكثر من أربعة نحو انجلى**) واستخرج (**والأمر والمصدر منه**) انجل واستخرج، وانجلاء واستخراجا (**وكذا أمر الثلاثي كاخش وامض وانفذا و**) هو (**في اسم**) و(**است**) وهو العجز و(**ابن**) و (**ابنم**) وهو ابن زيدت عليه ميم (**سمع**) فحفظ ولم يقس عليه.

(و) سمع أيضا في (**اثنين وامرء وتأنيث**) لهذه الثلاثة (**تبع**) وهو ابنة واثنتان وامرأة (و) في (**ايمن**) في القسم قال ابن هشام: وينبغي أن يعد أل الموصولة وأيم لغة في ايمن فإن قالوا: هي أيمن فحذفت اللام قلنا في جوابهم: وابنم هو ابن فزيدت الميم

قلت: وعلى هذا ينبغي أن يعدوا أيضا أم لغة فيه فاعلم (**همز أل**) المعرفة (**كذا**) أي وصل وهذا اختيار لمذهب سيبويه والخليل يقول: إنه قطع كما تقدم في بابه مبينا ويخالف همزتها ما قبله في أنه (**يبدل مدا في الاستفهام**) نحو ﴿آلذكرين حرم﴾ (**أو يسهل**) نحو

آلحقُّ إنْ دارُ الرَّباب تباعدت * أو انبتّ حبل أن قلبك طائر

﴿هذا باب (الإبدال)﴾

(**أحرف الابدال**) عدها في التسهيل ثمانية وزاد هنا الهاء وتقدم أنها تبدل من التاء في الوقف على نحو رحمة ونعمة فصارت تسعة يجمعها قولك: (**هدأت موطيا فأبدل الهمزة**) أي خذها بدلا (**من واو و**) من (**ياء**) حال كون كل منهما (**آخرا اثر ألف زيد**) نحو رداء وكساء بخلاف تعاون وتباين لعدم تطرفهما ونحو غزو ظبي لعدم تلوهما الألف ونحو واو وآي لأصالة الألف

(**وفي**) اسم (**فاعل ما**) أي فعل (**أعل عينا ذا**) أي إبدال الهمزة من ياء ومن واو (**اقتفي**) كبائع وقائم بخلاف ما لم تعل عينه وإن اعتلت نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور. والإعلال إعطاء الكلمة حكمها من حذف وقلب ونحو ذلك والاعتلال كونها حرف علة (**والمد**) الذي (**زيد ثالثا في الواحد همزا يرى**) بالإبدال (**في**) جمعه على مفاعل (**مثل كالقلائد**) والصحائف والعجائز بخلاف الذي لم يزد نحو مفازة ومفاوز ومسيرة ومساير ومثوبة ومثاوب.

(**كذاك**) يبدل همزا (**ثاني**) حرفين (**لينين اكتنفا مد مفاعل**) أي وقع أحدهما قبله والآخر بعده وتوسطهما (**كجمع**) شخص (**نيفا**) على نيائف وأول من أوائل وسيد على سيائد بخلاف نحو طواويس وقدرت فاعل جمع المحذوفَ المنوي بشخص تبعا للكافية

(**وافتح ورد الهمز**) المبدل من ثاني اللينين المكتنفين مد مفاعل (**يا فيما أعل لاما**) منه كقضية وقضايا أصلها قضائي فأبدلت الهمزة ياء مفتوحة فانقلبت الياء المتطرفه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

(و) الهمز (**في مثل هراوة**) إذا جمع (**جعل واوا**) لأنه حينئذ يصير هرائي فتفتح الهمزة للاستثقال فتقلب الياء ألفا لما سبق فيصير هراءا فيكره اجتماع الأمثال ففعل به ما ذكر وقيل: هراوي (**وهمزا أول الواوين رد**) إذا كان متواليين (**في بدء**) كلمة (**غير شبه ووفي الأشد**) كأواصل وأصله وواصل بخلاف ما إذا كان في بدء شبه ووفي وهو كل ما ثاني واويه منقلبة عن ألف فاعل إذ أصله وافي فلا يرد همزا.

﴿فصل﴾

(**ومَدًا ابْدل ثاني الهمزين من كلمة إن يسكن**) ذلك الهمز ثم المد يكون من جنس الحركة التي قبله (**كآثر**) أصله أأثر (**واوتَمن**) بضم التاء أصله اؤتمن وإيثار أصله ائثار، وقيد الهمز بالسكون لأن في غيره تفصيلا أشار إليه بقوله: (**إن يفتح**) ثاني الهمزين وكان (**إثر**) همز ذي (**ضم أو فتح قلب واوا**) كأواخذ أصله أؤاخذ وأوادم جمع آدم أصله أآدم.

(**وياء**) إن كان المفتوح (**إثر**) ذي (**كسر ينقلب**) كأيِّم مثال إصبَع من الأم أصله ائمم فنقلت فتحة الميم الأولى إلى الهمزة توصلا إلى الإدغام ثم أبدلت الهمزة ياء والهمز (**ذو الكسر مطلقا**) سواء كان إثر ضم أو فتح أو كسر (**كذا**) أي ينقلب ياء كأينه أي أجعله يئن وأيمة وإيم مثال الإثمد من الأم (**وما يضم**) من ثاني الهمزتين (**واوا أصر**) مطلقا (**ما**) دام (**لم يكن لفظا أتم**) بأن لم يكن آخر الكلمة كأوم مثال أبلم من الأم وأوب جمع أب وأوم مثال أصبع بضم الباء من الأم.

فإن كان أتم اللفظ (**فذاك ياء مطلقا**) سواء كان إثر ضم أو فتح أم كسر وكذا سكون (**جاء**) كالقُرْئي والقَرئي والقِرئي وقِرئي أمثلة برثن وجعفر وزبرج وقمطر من القرا والياء في الأخيرة سالمة لسكون ما قبلها وفي الثالث ساكنة لأنها كيا قاض وفي الثاني مقلوبة ألفا وفي الأول فعل بها ما فعل بأيد من تسكينها وإبدال الضمة قبلها كسرة (**وأؤم ونحوه**) وهو كل ذي همزين الأول مفتوحة والثاني مضموم (**وجهين**) القلب والتصحيح (**في ثانيه أم**) أي اقصد.

﴿فصل﴾

(**وياءً اقلب ألفا كسرا تلا**) كمصباح ومصابيح ومصيبيح (**أو**) تلا (**ياء تصغير**) كغزال وغزيل (**بواو ذا**) أي القلب ياءا (**افعلا**) إن كانت (**في آخر**) بعد كسر كرضي أصله رضو إذ هو من الرضوان بخلاف الواقعة وسطا كعوض.

(**أو**) كانت (**قبل تاء التانيث**) كشجية أصله شجوة إذ هو من الشجو (**أو**) كانت قبل (**زيادتي فعلان**) وهما الألف والنون كغزيان مثل قطران من الغزو (**ذا**) أي قلب الواو ياءا (**أيضا رأوا**) مجيئه (**في مصدر**) الفعل (**المعتل عينا الموزون بفعال**) كصام صيام بخلاف المصحح وإن كان معتلا كلاوذ لواذا والموزون بغير فعال كما قال: (**والفعل منه**) أي ومن المعتل عينا (**صحيح غالبا نحو الحول**) مصدر حال.

(**وجمع**) اسم (**ذي عين أعل أو سكن**) وتلاه ألف (**فاحكم بذا الإعلال**) أي قلب الواو ياء (**فيه حيث عن**) نحو دار وديار وثوب وثياب بخلاف ذي العين المصحح كطويل وطوال والساكن الذي لم يتله في الجمع ألف كما قال: (**وصححوا فِعلة**) فقالوا: كوز وكِوَزة (**وفي فعل وجهان**) الإعلال والتصحيح (**والإعلال أولى كالحيل**) جمع حيلة ومن التصحيح حاجة وحِوج (**والواو**) إن كان (**لاما**) رابعا فصاعدا واقعا (**بعد فتح يا انقلب كالمعطيان**) أصله المعطوان وكذا (**يرضيان**) أصله يرضوان.

(**ووجب إبدال واو بعد ضم**) أي أخذها بدلا (**من ألف**) كبويع (**وياء**) ساكنة مفردة في غير جمع (**كموقن بذا**) أي القلب واوا (**لها اعترف**) كمثال المصنف إذ أصله مُيقن لأنه من اليقين بخلاف المحركة كهيام والمدغمة كحيض والكائنة في جمع لكن لها حكم آخر وهو قلب الضمة قبلها كسرة كما قال: (**ويكسر المضموم**) قبل الياء الساكنة (**في جمع كما يقال: هيم عند جمع أهيما وواوا إثر الضم رد اليا متى ألفي لام فعل**) كنهُوَ الرجل إذا كمل نهيه أي عقله أصله نهي (**أو**) ألفي الياء لام اسم (**من قبل تاء**) التأنيث (**كتاء بان من رمى كمقدرة**) فإنه يقول: مرمُوة والأصل مرمية.

(**كذا**) ترد الياء واوا لوقوعها إثر ضم (**إذا**) الباني (**كسبعان**) بضم الباء (**صيره**) أي بناه من رمى فإنه يقول: رموان والأصل رميان (**وإن تكن**) الياء (**عينا لفُعلى**) بضم الفاء حال كونها (**وصفا فذاك بالوجهين**) الإعلال والتصحيح وقلب الضمة حينئذ كسرة (**عنهم يلفى**) ككوسى وكيسى مؤنث أكيس بخلاف فعلى اسما فلا يجوز فيه إلا الإعلال كطوبى لشجرة.

﴿(فصل) في نوع من الإبدال﴾

(**من لام فَعلى**) بفتح الفاء حال كونه (**اسما أتى الوو بدل ياء كتقوى**) أصله تقيا لأنه من وقيت بخلاف فَعْلى وصفا كصديا وقوله: (**غالبا جا ذ البدل**) لا دائما احتراز من نحو ريا بمعنى الرائحة (**بالعكس**) أي بعكس إتيان الواو بدل الياء وهو إتيان الياء بدل الواو (**جاء لام فُعلى**) بالضم حال كونه (**وصفا**) كالعليا بخلافه اسما كالحزوي (**وكون قصوى**) الوصف المصحح (**نادرا لا يخفى**) على أهل الفن.

﴿(فصل) في نوع منه﴾

(**إن يسكن السابق من واو وياء واتصلا**) في كلمة واحدة (**ومن عروض**) للسابق أو للسكون (**عريا فيا الواو اقلبن مدغما**) بعد القلب في الياء الأخرى كهيِّن أصله هيون بخلاف ما إذا لم يتصلا كابني وافد أو كان السابق أو السكون عارضا كروية مخففة رؤية وقوْي مخفف قوي.

(**وشذ معطى غير ما قد رسما**) كالإعلام العارض السابق في قولهم: رية وتركه مع استيفاء الشروط في قولهم: ضيون والإعلال بقلب الياء واوا في قولهم: هو نهوّ عن المنكر.

﴿فصل﴾

(**من ياء أو واو**) محركين (**بتحريك أصل**) أي كان أصلا (**ألفا أبدل**) إن وقعا (**بعد فتح متصل إن حرك التالي**) لهما كباع وقال الأصل بيع وقول بخلاف ما إذا لم يحركا كالبيع والقول أو حركا

بتحريك عارض كجيل وتوم مخففي جيئل وتوأم أو وقعا بعد غير فتح كعوض أو بعد فتح منفصل كأن يزيد ومق، أو لم يتحرك تاليهما كما ذكره بقوله:

(**وإن سكن كف إعلال**) ياء أو واو (**غير اللام**) كبيان وطويل (**وهي**) أي اللام الياء أو الواو (**لا تكف إعلالها**) بإبدالها ألفا (**بساكن**) يقع بعدها (**غير ألف أو ياء التشديد فيها قد ألف**) كيخشون ويمحَوْن أصلهما يخشيون ويمحوون والألف المبدلة محذوفة لالتقاء الساكينين بخلاف الساكن الألف كغليان ونزوان والياء المشددة كغنويّ وعلويّ.

(**وصح عين**) مصدر على (**فَعَل**) بفتح العين (و) ماض على (**فَعِلا**) بكسرها حال كون كل منهما (**ذا**) اسم فاعل على (**أفعل كأغيد**) أي كمصدره وهو غَيَد وماضيه وهو غَيِد (و) نحو (**أحولا**) أي مصدره وهو حَوَل وماضيه وهو حَوِل.

(**وإن يبن**) أي يظهر (**تفاعل**) أي معناه وهو التشارك (**من**) لفظ (**افتعل و**) الحال أن (**العين واو سلمت**) جواب إن (**ولم تعل**) كاجتوروا بمعنى تجاوروا بخلاف ما إذا لم يظهر فيه التفاعل كارتاب واقتاد الأصل ارتيب واقتود وما إذا كانت العين ياءا كابتاعوا

(**وإن لحرفين**) معتلين في الكلمة (**ذا الإعلال استحق**) بأن يحرك كل وانفتح ما قبله (**صحح أول**) وأعل ثان كالحوى والحيا والهوى (**وعكس**) وهو إعلال الأول وتصحيح الثاني (**قد يحق**) كالغاية والثاية.

(**وعين ما آخره قد زيد**) فيه (**ما يخص الاسم واجب أن يسلما**) من الإعلال كالهيمان والجولان والحَيَدى والصَّورى (**وقبل با اقلب ميما النون إذا كان مسكنا**) سواء كان في كلمة أو كلمتين (**كمن بت انبذا**) أي من قطعك اطرحه.

﴿(**فصل**) في نقل حركة المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح﴾

(**لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل كأبن**) وأقم وأقام، الأصل أبيِن وأقوِم وأقوَم بخلاف ساكن اعتل كبائع. ثم هذا (**ما**) دام (**لم يكن فعل تعجب**) كما أقومه وأقوم به (**ولا**) مضاعفا (**كابيض أو**) نحو (**أهوى**) مما هو (**بلام عللا**) فإن كان فلا نقل حملا للأول على شبهه أفعل التفضيل وصونا للثاني عن التباسه بباض من البضاضة لحذف ألفه للاستغناء بتحريك الباء وللثالث عن توالي الإعلال.

(**ومثل فِعل في ذا الاعلال**) وهو النقل المعقبه القلب (**اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم**) أي علامة

من علاماته أما وزنه أو زيادته كتبيع مثال تحليء من البيع أصله تبيع ومقام أصله مقوم بخلاف الحاوي لوزنه وزيادته كابيض واسود بخلاف غير المضارعة كما قال: (**ومفعل صحح كالمفعال**) كالمقود والمسواك.

(**وألف الإفعال واستفعال أزل لذا الإعلال**) كإقامة واستقامة الأصل إقوام واستقوام نقلت حركة الواو إلى القاف فانقلبت ألفا فالتقا ساكنان ففعل ما ذكر ثم ألحقت التاء كما قال: (**والتاء الزم عوض**) من الألف (**وحذفها بالنقل نادرا عرض**) وتقدم ذلك في أبنية المصادر

(**وما لإفعال من الحذف ومن نقل فمفعول به أيضا قمن نحو مبيع ومصون**) الأصل مبيوع ومصوون نقلت حركة الياء والواو إلى ما قبلهما فالتقى ساكنان فحذفت الواو فيهما وقلبت ضمة مبيع كسرة لكراهتهم انقلاب يائه واوا (**وندر تصحيح**) مفعول (**ذي الواو**) فقيل: فرس مقوود (**وفي ذي اليا اشتهر**) التصحيح فقيل: مبيوع

(**وصحح المفعول**) المبني (**من**) فعل المفتوح العين المعتل اللام بالواو (**نحو عدا**) إن تحريت الأجود فقل فيه: معدو (**واعلل إن لم تتحر الأجودا**) فقل فيه: معدي بخلاف المبني من فِعل مكسورها كمرضي والمعتل اللام بالياء كمرمي

(**كذاك ذا وجهين**): التصحيح والإعلال وذا بمعنى صاحب حال عامله قوله: (**جاء الفُعول**) بالضم (**من ذي الواو**) سواء كانت (**لام جمع أو فرد يعن**) كعِصِي وأبوّ وعلوّ وعتيّ ومن ههنا بيانية (**وشاع نحو نيم**) بالإعلال (**في نوّم**) الذي هو الأصل (**ونحو نُيام**) في نحو نوام (**شذوذه نمي**) أي نسب لأهل الفن.

﴿(فصل) في نوع من الإبدال﴾

(**ذو اللين فا**) حال من ذو المبتدإ المخبر عنه بأبدلا العامل في قوله: (**تا في افتعال أبدلا**) كاتسر واتصل الأصل: ايتسر وايتصل وكذا تصاريفهما (**وشذ**) إبدال الفاء تاء (**في**) افتعال (**ذي الهمز**) كاتزر والفصيح ايتزر وأما قوله: (**نحو ائتكلا**) افتعل من الأكل فمثال لذي الهمز في الجملة وليس مما نحن فيه.

﴿فصل﴾

(**طا**) مفعول ثاني (**تا افتعال**) مفعول أول لقوله: (**رد**) بمعنى صير تاء افتعال طاءا إذا وقع (**إثر**) حرف (**مطبق**) وهو الصاد والضاد والطاء والظاء كاصطفى واضطرب واطعن واظطلم وإن وقع

(**في**) إثر دال أو زاء أو ذال نحو (**ادان وازدد وادكر**) فإنه (**دالا بقي**) أي صار إذ أصل هذه الأمثال ادتان وازتد واذتكر.

﴿(فصل) في الحذف﴾

(**فا أمر أو مضارع**) مصاغ (**من**) معتل الفاء (**كوعد احذف**) فقل: يعد عد (**وفي**) مصدره (**كعدة ذاك**) الحذف (**اطرد**) وعوض عنه الهاء آخرا (**وحذف همز أفعل استمر في مضارع**) منه كأكرم وهو الأصل في الحذف لاجتماع الهمزتين ويكرم وتكرم ونكرم محمولة عليه طردا للباب.

(و) في (**بنيتي متصف**) بكسر الصاد أي اسمي الفاعل والمفعول منه كمكرم ومكرم (**ظلت**) بفتح الظاء (**وظلت**) بكسرها (**في ظللت**) بفتحها وكسر اللام الأولى الماضي المضاعف المكسور العين المسند إلى الضمير المتحرك (**استعملا**) الثاني على حذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء والأول على حذفها ولا نقل وأما الثالث فإنه الأصل من الإتمام.

(و) استعمل (**قرن**) بكسر القاف (**في اقررن**) بكسر الراء الأولى على حذفها بعد نقل حركتها إلى القاف على قياس ما تقدم في ظللت فيما يظهر وأما قول بعض الشراح: إن المحذوف الثانية ثم نقل كسرة الأولى فبعيد (**وقرن**) بفتح القاف في اقررن (**نقلا**) نقله ابن القطاع وقرأ به نافع وعاصم في قوله تعالى: ﴿وقرن في بيوتكن﴾ وبالكسر قرأ الباقون.

﴿هذا باب (الإدغام)﴾

بسكون الدال عبر به إيثارا للتخفيف وإن قال ابن يعيش: إنه عبارة الكوفيين وإن الإدغام بالتشديد كما عبر به سيبويه عبارة البصريين. وهو إدخال حرف ساكن في مثله متحرك كما يؤخذ من كلامهم (**أول مثلين محركين في كلمة أدغم**) بعد تسكينه في الثاني وجوبا كرد يرد لكن يشترط لذلك أن لا يصدر أولهما كما في الكافية نحو دَدَن.

وأن (**لا**) تكون الكلمة على أوزان هي فُعَل بضمة ففتحة (**كمثل صُفَف و**) فُعُل بضمتين نحو (**ذُلُل**) وجدد وفِعَل بكسرة ففتحة نحو (**كِلَل و**) فعل بفتحتين نحو (**لَبَب**) وهو ما يشد على صدر الدابة يمنع الرحل من الاستئخار وما استرق من الرمل أيضا (و) أن (**لا**) يكون قبل أول المثلين حرف مدغم (**كجسس و**) أن (**لا**) تكون حركة آخر المثلين عارضة (**كاخصص بي**) بنقل حركة الهمزة إلى الصاد،

(و) أن (**لا**) يكون ملحقا (**كهيلل**) إذا قال: لا إله إلا الله فإن كان كذلك فهو ممتنع في الصور كلها.

(**وشذ في**) ما استوفى شروط الإدغام مثل (**ألل**) السقا بكسر اللام إذا تغير (**ونحوه**) كالحمد لله العلي الأجلل (**فك بنقل**) عن العرب (**فقبل**) ولم يقس عليه.

(**و**) إذا كان المثلان يائين لازما تحريك ثانيهما نحو (**حيي**) فياء (**افكك وادغم**) أي يجوز لك كل منهما (**دون حذر**) ومن الإدغام ﴿ويحي من حي عن بينة﴾ (**كذاك**) يجوز الوجهان إذا كان المثالان تائين مصدرين في كلمة (**نحو تتجلى**) والفك واضح ومن أدغم ألحق ألف الوصل وقال: اتّجلى. (**و**) كذلك يجوز الوجهان إذا كان المثلان تائين في افتعل نحو (**استتر**) فالفك واضح ومن أدغم نقل حركة الأولى إلى الفاء وأسقط الهمزة فقال: ستّر يستّر.

(**وما بتاءين**) من فعل مضارع (**ابتدي قد يقتصر فيه على تاء**) واحدة وهي الأولى وتحذف الثانية كما في شرح الكافية تخفيفا وخصت بالحذف لدلالة الأولى على معنى وهو المضارعة دونها (**كتبين العبر**) أصله تتبين (**وفك**) الإدغام من المضاعف وجوبا (**حيث**) حرف (**مدغم فيه سكن لكونه بمضمر الرفع اقترن**) لئلا يلتقي الساكنان (**نحو حللنا ما حللناه**) بالنون وأصله قبل الفك حل.

(**وفي جزم**) أي مجزوم من المضارع (**وشبه الجزم**) وهو الأمر (**تخيير**) بين الفك والإدغام (**قفي**) نحو واغضض من صوتك فغض الطرف. (**وفك أفعل**) بكسر العين (**في التعجب التزم**) لئلا تتغير صيغته المعهودة نحو وأحبب إلينا أن تكون المقدما.

(**والتزم الإدغام أيضا في هلم**)، وهي اسم فعل بمعنى احضر، أو فعل أمر لا يتصرف مركبة من ها ولُمَّ من قولهم: لَمَّ الله شعثه أي جمعه، فحذفت الألف تخفيفا، وكأنه قيل: اجمع نفسك إلينا.

[خاتمة المصنف رحمه الله تعالى]

ولما انتهى كلام المصنف على ما أراده من علمي النحو والتصريف قال: (**وما بجمعه عنيت**) بضم العين، وحكى ابن الأعرابي فتحها (**قد كمَل**) بتثليث الميم (**نظما**) أي منظوما (**على جُلّ المهملات**) أي معظم المقاصد النحوية (**اشتمل**).

ثم قال ملتفتا من التكلم إلى الغيبة: (**أحصى**) هو فعل بمعنى جمع مختصِرا بكسر الصاد (**من الكافية**) الشافية (**الخلاصة**) أي النقاوة منها، وترك كثيرا من الأمثلة والخلاف وجعله كتابا مستقلا نحو ثلثها حجما.

وعلة ذلك ما ذكره بقوله: (**كما اقتضى**) أي لأجل اقتضاء الناظم أي طلبه (**غنًى**) لجميع الطالبين (**بلا خصاصة**) أي بغير فقر يحصل لبعضهم، وذلك لا يحصل إلا بما فعل إذ الكافية لكبرها يقتصر عنها همم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل لهم حظ من العربية، فشبه الجهل بالفقر من المال، وقد قيل: العلم محسوب من الرزق، هذا ما ظهر لي في شرح هذا البيت ولم أر من تعرض له.

(**فأحمد الله**) وأشكره عودا على بدء (**مصليا**) ومسلما (**على محمد خير نبي أرسلا**) أي أرسله الله إلى الناس ليدعوهم إلى دينه مؤيدا بالمعجزة. (**وآله الغر**) جمع أغر وهو من الخيل الأبيض الجبهة أي إنهم لشرفهم على سائر الأمة غير من يستثنى من الصحابة بمنزلة الفرس الأغر بين الخيل لشرفه على غيره منها ويجوز أن يكون أراد بآله أمته كما هو بعض الأقوال فيها وفي الحديث «أنتم الغر المحجولون يوم القيامة من آثار الوضوء».

(**الكرام**) جمع كريم أي الطيبي الأصول والنعوت والطاهريها (**البررة**) جمع بار أي ذوي الإحسان وهو مفسر في حديث الصحيح «بأن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك».

(**وصحبه**) اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع به مؤمنا (**المنتخبين**) من الأمة أي المفضلين على غيرهم منها كما ورد ذلك في أحاديث (**الخيرة**) بفتح الياء ويجوز التسكين كما في الصحاح قال: وهو الاسم من قولك: اختاره الله تعالى يقال: فلان خيرة الله من خلقه.

[خاتمة الشارح رحمه الله تعالى]

وقد من الله تعالى بإكمال هذا الشرح المحرر موشحا من التحقيق والتنقيح بالوشي المحبر محرزا لدلائل هذا الفن مظهرا لدقائق استعملنا الفكر فيها إذا ما الليل جن، متحريا أوجز العبارة، وخير الكلام ما قل ودل، معتمدا في دفع الإيراد على ألطف الإشارة ليتنبة أولو الألباب لما له انتحل. فربما خالفت الشراح في بيان أو تأويل حكم أو تعليل فحسبه من لا اطلاع له ولا فهم سهوا أو عدولا عن السبيل، وما درى أنا فعلنا ذلك عمدا لأمر مهم جليل، وربما نقصت حرفا أو زدت حرفا فحسبه الغبي إخلالا، أو توضيحا وكشفا وما درى أن ذلك لنكتة مهمة تدق عن نظره وتخفى فلذلك قلت:

يا سيدا طالع هذا الذي * فاق نظام الدر والجوهر
لا تعد حرفا منه أو كلمة * وللخبيئات به أظهر
وروض الذهن إذا مشكل * يبدو بالإنكار لا تبدر
فليس بالشائن شيئا له * فقد أتى المنصف في أعصر

فدونك مؤلفا كأنه سبيكة عسجد أو در منضد، برز في أبان الشباب وتميز عند صدور أولي الألباب وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: وما أوتي عالم علما إلا وهو شاب.

فالحمد الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، لقد جاءت رسل ربنا بالحق(١).

اللّهم صل وسلم وزد وجد وبارك على سيدنا وحبيبنا ومولانا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذرياته كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين

إنك حميد

مجيد.

---

(١) وفي بعض النسخ بعد جاءت رسل ربنا بالحق: وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، ورضي الله سبحانه وتعالى عن أصحاب رسول الله ﷺ أجمعين آمين.

فهرس المحتويات

خاتمة الناشر

نحمد الله على توفيقه، ونصلي ونسلم على نبيه وعلى آله وأصحابه ومحبيه ومحبوبيه أجمعين. ولقد تم طبع هذا الكتاب المستطاب للعلامة جلال الدين السيوطي المشهور بالبهجة المرضية في شرح الألفية مع حاشيته النفيسة الدقيقة المسماة بفتح واهب العطية بحل مشكلات البهجة المرضية في المكتبة الهاشمية ببلدة إسطنبول في تركيا في شهر رمضان المبارك من سنة أربع وثلاثين وأربعمائة بعد الألف من هجرة الحبيب الأمين سيدنا وحبيبنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم مصححةً ومنقحة عن الأخطاء والزلل في النسخ المتداولة بقدر الطاقة بعون الملك الحفيظ المعين جل وعلا.

والمرجوّ من اطلع في الكتاب على زلة أو عثرة أن يجري عليه قلم الإصلاح إذ لا يخلو كتاب -سوى كتاب المولى جل وعلا- عنهما.

ونطلب من المولى الكريم التوفيق التام والنفع العام متوسلين بحبيبه عليه أفضل الصلاة والسلام، ومن الأساتذة العظام والإخوان الكرام ومن كل من له اعتناء وممارسة بهذا العلم أن لا ينسونا لجنةَ التصحيح بالمكتبة الهاشمية من صالح دعواتهم في خلواتهم وجلواتهم.

اللهم يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام ثبت محبتك في قلوبنا، وقوِّها، وألهمنا يا مولانا ذكرك وشكرك، وأعنّا على طاعتك وعبادتك، وأمنّا من عذابك يوم تبعث عبادك.

اللهم إليك بدعائنا توجهنا، وإياك أملنا، ولما عندك من الكرم والجود والإحسان طلبنا، ومن عذابك أشفقنا، ولغفرانك تعرضنا؛ اللهم لا إله إلا أنت، زدنا إيمانا ويقينا وعونا، اللهم رحمتك نرجو، فلا تكلنا إلى أنفسنا طرفة عين، وأصلح لنا شؤوننا كلها.

واغفر لنا ولوالدينا ولمن كان له حق علينا خصوصا منهم سادتنا الكرام قدس الله أسرارهم العلية وأساتيذنا ومشايخنا، ولمن طلب منا الدعاء بالخير ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات إنك سميع قريب مجيب الدعوات، برحمتك يا أرحم الراحمين، آمين يا حفيظ ويا معين، وسلام علي المرسلين والحمد لله رب العالمين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه

أجمعين.

إصدارات المكتبة الهاشمية

*** سلسلة كتب التصوف:**

- الآداب للشيخ فتح الله الورقانسي النقشبندي قدس سره.
- العقد الجوهري في شرح ديوان الشيخ الجزري قدس سره.

*** ستصدر قريبا من كتب التصوف -إن شاء الله تعالى- الكتب التالية:**

- الكلمات القدسية للسادات النقشبندية (المشتملة على ثلاثة كتب وست رسائل)
- الحدائق الوردية في أجلاء السادة النقشبندية مع حاشيتها للفاضل ملا صبغة الله التلوي المديادي.

*** سلسلة السير**

- مجموعة الموالد والقصائد النبوية الشريفة (المشتملة على النعمة الكبرى على العالم في مولد سيد ولد آدم، وسمط الدرر، ومولد الصيادي؛ وقصيدة البردة، والقصيدة المحمدية، والقصيدة المضرية باللغة العربية).
- مولد الباتئي بالكردية.
- مولد النبي المسمى وسيلة النجاة بالعثمانية.

*** المتون الصادرة:**

- بناء الأفعال في الصرف،
- تصريف العزي في الصرف،
- عوامل الجرجاني في النحو،
- عوامل البركوي في النحو،
- السلم المنورق في المنطق،
- إيساغوجي في المنطق،
- جوهرة التوحيد في العقائد،
- الرسالة العضدية والرسالة السمرقندية في الوضع والبيان،

- ألفية ابن مالك في العلوم العربية،
- الأنموذج للعلامة الزمخشري في النحو،
- المغني للچارپردي في النحو، (بحجم صغير)،
- المغني للچارپردي في النحو، (بحجم متوسط)،
- الخبية الخليلية في آداب البحث والمناظرة للأستاذ ملا خليل الإسعردي،
- المقدمة الآجرومية في علم العربية،

* **ستصدر قريبا -إن شاء الله تعالى- المتون التالية:**
- الإعراب عن قواعد الإعراب للعلامة ابن هشام الأنصاري في النحو (بحجم صغير)،
- الإعراب عن قواعد الإعراب للعلامة ابن هشام الأنصاري في النحو (بحجم متوسط)،
-الأربعون النووية للإمام النووي في الحديث،
- العقائد النسفية للعلامة سعد الدين التفتازاني في علم الكلام،
-بدء الأمالي للشيخ علي بن عثمان الأوشي في علم الكلام،
- الورقات لإمام الحرمين الجويني في أصول الفقه،
- المنظومة البيقونية في أصول الحديث،
- الظروف والتركيب في النحو، وغيرها.

* **الكتب الدراسية الصادرة:**
- كتاب الصرف (كتاب مشتمل على خمس كتب في الصرف: الأمثلة، وبناء الأفعال، وتصريف العزي، والمقصود، ومراح الأرواح)،
- عوامل الجرجاني مع حاشيته سعد الله الصغير في النحو،
- الظروف والتركيب المعرّبين في النحو،
- السطور (مجموعة تشتمل على خمس رسائل) في علمي البيان والوضع،
- شرح الرسالة الوضعية مع حاشيتيه الحفني والدسوقي في الوضع،
- الفوائد الفنارية مع حاشيته المعروفة بقول أحمد في المنطق،
- الرسالة الولدية مع شرحها للسيد عبد الوهاب الآمدي في آداب البحث والمناظرة،
- الرسالة العصامية لحل دقائق السمرقندية مع حاشيته للعلامة محمد بن علي الصبان،

- شرح التفتازاني على تصريف الزنجاني مع شرحه المعروف بتدريج الأداني في الصرف،
- الجواهر النضيدة على عصام الفريدة للفاضل صبغة الله التلوي المديادي في البيان،
- مغني الطلاب شرح إيساغوجي مع تقريرات المحقق شوكت أفندي في المنطق،
- الظروف والتركيب باللغة الكردية مع حاشيتيهما بالعربية في النحو،
- فتح واهب العطية بحل مشكلات البهجة المرضية (وهو هذا الكتاب)

* **ستصدر قريبا -إن شاء الله تعالى- الكتب التالية:**
- الفوائد الضيائية بحاشية عبد الغفور اللاري وتقارير المحقق السيالكوتي،
- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية مع حاشية الجرجاني،
- حدائق الدقائق في شرح رسالة علامة الحقائق لأبي الفتح محمد البردعي،
- مختصر المعاني للعلامة التفتازاني في المعاني والبديع والبيان،
- البدر الطالع في حل جمع الجوامع للشيخ جلال الدين المحلي،
- إتحاف الطلاب بحل ألفاظ مغني الطلاب في المنطق،
- الفرائد السنية على الحواشي الأحمدية في المنطق،
- غاية الاختصار مع شرحه لابن قاسم الغزي في الفقه الشافعي، وغيرُها إن شاء الله سبحانه وتعالى.